

للإمام أبي الحيين مسلم بن الحجاج القشيري النبسابوري رحمه الله

معشح الإمام محيي الدين النووي يتشير

وبالحاشية المتداولة للشيخ أبي الحسن السندي يتطير

مع التعليقات المقتبسة من تكملة فتح الملهم للشيخ المفتي محمد تقي العثماني حنظه الله

المجلد الخامس

كتاب البيوع · كتاب المساقاة و المزارعة - كتاب الفرائض - كتاب الهبات - كتاب الوصية كتاب النذر · كتاب الأيمان - كتاب القسامة و المحاربين و القصاص و الديات - كتاب الحدود كتاب الأقصية - كتاب اللقطة - كتاب الملطة - كتاب الجهاد و السير - كتاب الإمارة

طبعة بمديرة مصححة ملونة







للإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عظم الإمام الكبير الحافظ الحجة أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري عظم

مع شرحه الكامل المسمى بــ "المنهاج" المعروف بشرح النووي في اللامام محي الدين أبي زكريا يجيى بن شرف الحازمي النووي في

وبالحاشية المتداولة بين الدارسين للإمام أبي الحسن السندي كالله

مع التعليقات -على المواضيع الخلافية بين أهل العلم-للشيخ المفتي محمد تقي العثماني حفظه الله

المجلد الخامس

كتاب البيوع – كتاب المساقاة والمزارعة – كتاب الفرائض – كتاب الهبات كتاب الوصية – كتاب النذر – كتاب الأيمان كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات كتاب الحدود – كتاب الأقضية – كتاب اللقطة – كتاب الجهاد والسير – كتاب الإمارة

قام بتحقيقه وتصحيح أخطائه جماعة من العلماء البارعين في علم الحديث وقابلوا نصوص الكتاب بالنسخ المعتمدة طبعة جديدة مصححة ملونة



السعر: مجموع سبع مجلدات =/1200 وبية اسم الكتاب: الصحيح لمسلم (المجلد الخامس)

تأليف : الحافظ الحجة أبو الحسين مسلم بن

الحجاج القشيري النيسابوري ك

الطبعة الأولى: يعديه / يعمره

الطبعة الجديدة: ٢٠١١هـ/ ٢٠١١ع

عدد الصفحات: ۲۷۲



AL-BUSHRA PUBLISHERS

Choudhri Mohammad Ali Charitable Trust (Regd.)

Z-3, Overseas Bungalows Gulistan-e-Jouhar, Karachi- Pakistan

الهاتف: 492-21-34541739, +92-21-37740738

الفاكس: 92-21-34023113+

الموقع على الإنترنت: www.maktaba-tul-bushra.com.pk

www.ibnabbasaisha.edu.pk

البريد الإلكتروني: al-bushra@cyber.net.pk

يطلب من

مكتبة البشري، كراتشي. باكستان 2196170-221-92+

مكتبة الحرمين، اردو بازار، لاهور. 4399313-321-92+

المصباح، ١٦- اردو بازار، لاهور. 492-42-7124656,7223210

بك ليند، سنى پلازه كالج رود، راولپندى. 5557926, 5773341, 5557926+

دار الإخلاص، نزد قصه خوائي بازار، پشاور. 2567539-91-92+

مكتبة رشيدية، سركي رود، كوئته. 7825484-933-92-9+

وأيضًا يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

[۲۲ - كتاب البيوع]

[١- باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة]

٣٧٩٩ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنُ حَبَّى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْن حَبَّانَ، عَنِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَة. يَحْيَى بْن حَبَّانَ، عَنِ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَة. بَعْنَى بْن أَبِي هُرَيْنَ أَبِي عُمَرَ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَبِي الزّنَادِ، عَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة، عَن النّبِي ﷺ مِثْلَهُ.

٢٢ - كتاب البيوع

١ – باب إبطال بيع الملامسة والمنابذة

بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد: قال الأزهري: تقول العرب: بعت بمعنى بعت ما كنت ملكته، وبعت بمعنى اشتريته، قال: وكذلك شرّيْتُ بالمعنيين، قال: وكل واحد بيع وبائع؛ لأن الثمن والمثمن كل منهما مبيع، وكذا قال ابن قتيبة يقول: بعت الشيء بمعنى: بعته، وبمعنى: اشتريتُه، وشريت الشيء بمعنى: اشتريته، وبمعنى بعته، وكذا قاله آخرون من أهل اللغة، ويقال: بعته وابتعته فهو مبيع ومبيوع. قال الجوهري: كما يقول: مخيط ومنحيّوطٌ. قال الخليل: المحذوف من مبيع واو مفعول؛ لأنها زائدة، فهي أولى بالحذف. وقال الأخفش: المحذوف عين الكلمة. قال المازري: كلاهما حسن، وقول الأخفش أقيس، والابتياع: الاشتراء، وتبايعا وبايعته، ويقال استبعته أي سألته البيع، وأبعت الشيء أي عرضته للبيع، وبيع الشيء بكسر الباء وضمها وبوع لغة فيه وكذلك القول في قبل وكيل.

تحقيق السند: قوله في الإسناد الأول: "مالك عن محمد بن يجيى بن حبان عن الأعرج": هكذا هو في جميع النسخ ببلادنا، وذكر القاضي أنه وقع في نسخهم من طريق عبد الغافر الفارسي: "مالك عن نافع عن محمد ابن يجيى بن حبان" بزيادة نافع، قال: وهو غلط، وليس لنافع ذكر في هذا الحديث، و لم يذكر مالك في الموطأ نافعاً في هذا الحديث.

الأوجه الثلاثة للملامسة والمنابذة: وأما نميه ﷺ عن الملامسة والمنابذة، فقد فسره في الكتب بأحد الأقوال في تفسيره،=

٣٨٠٢ (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ -يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ- عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ مِثْلَهُ.

٣٨٠٣ (٥) وَحَدَّتُنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنِا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ مِينَاءَ أَنَهُ سَمِعَهُ يُحَدَّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَهُ قَالَ: نُهِيَ عَنْ بَيْعَتَيْنِ: الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ، أَمّا الْمُلاَمَسَةُ: فَأَنْ يَلْمِسَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَوْب صَاحِبِهِ بِغَيْرِ تَأْمَلٍ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُوبْهُ إِلَى الآخر، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى تَوْب صَاحِبِهِ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُوبْهُ إِلَى الآخر، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى تَوْب صَاحِبِهِ. وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَنْبِذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تُوبْهُ إِلَى الآخر، وَلَمْ يَنْظُرْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا إِلَى تَوْب صَاحِبِهِ. وَاللّهُ لَكُو الطّاهِرِ وحرملة بْنُ يَحْيَى –وَاللّهُ ظُلُ لِحَرْمَلَةً – قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهُبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ أَنَ أَبَا سَعِيدٍ الْحُدْرِيّ وَهُ مِنْ الْمُلاَمَسَةِ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامَسَةُ وَالْمُنَابَذَةِ فِي الْبَيْعِ، وَالْمُلَامِ أَوْ بِاللّهُ إِنْ بَاللّهُ إِنْ بَاللّهُ مَا مِنْ غَيْرِ نَظُرِ * وَلا يَقْلِئُه * إلاّ بِذَلِكَ، وَالْمُنَابَذَةُ: أَنْ يَبْذِ الرّحُلُ إِلَى اللّهُ فَالْ يَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ نَظَرِ * وَلاَ تَوْاسُ.

٥ - ٣٨٠ (٧) وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرٌو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بَّنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الإسْنَادِ.

-ولأصحابنا ثلاثة أوجه في تأويل الملامسة. أحدها: تأويل الشافعي، وهو أن يأتي بثوب مطوي، أو في ظلمة، فيلمسه المُستّام، فيقول صاحبه: بعتُكَهُ هو بكذا بشرط أن يقوم لمُسك مقام نظرك، ولا خيار لك إذا رأيته. والثاني: أن يجعلا نفس اللَّمُس بيعاً، فيقول: إذا لمسته فهو مبيع لك. والثالث: أن يبيعه شَيئاً على أنه متى يمسه=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ولبستين": بكسر اللام، اسم هيئة من اللبس، والمراد لهي عن هيئتين للبس. (تكملة فتح الملهم: ١/٣١٥)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ولا يقلبه": بضم اللام وبكسرها، والمراد قلب الثوب لينظر كيف هو؟ يعني أن المشتري لا يتمكن في بيع الملامسة من أن يقلب المبيع ويراد، وقوله: "إلا بذلك": استثناء منقطع، والمراد أنه لايمكنه قلب الثوب، وإنما هو يلمسه فقط. (تكملة فتح الملهم: ١/٥/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ويكون ذلك بيعهما من غير نظر": يعني من غير تأمل، وقد يستدل به على بطلان بيع الشيء الغائب. (تكملة فتح الملهم: ٢١٥/١)

.....

-انقطع خيار المجلس وغيره، وهذا البيع باطل على التأويلات كلها. وفي المنابذة ثلاثة أوجه أيضاً: أحدها: أن يجعلا نفس النبذ بيعاً، وهو تأويل الشافعي. والثاني: أن يقول بعتك، فإذا نبذته إليك انقطع الحيار ولزم البيع. والثالث: المراد نبذ الحَصَاة كما سنذكره -إن شاء الله تعالى- في بيع الحصاة، ** وهذا البيع باطل للغرر. قوله: "ويكون ذلك بيعهما عن غير نظر و لا تُرَاضِ": معناه: بلا تأمل، ورضى بعد التأمل، والله أعلم.

* * * *

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: هي أن يقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وحب البيع، أو يقول المشتري كذلك. وهذا تفسير مروي عن أبي حنيفة كما في عمدة القاري. (تكملة فتح الملهم: ٣١٤/١)

[٢- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر]

٣٨٠٦ (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثِنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ الله: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّنَادِ عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الْحَصَاةِ، وَعَنْ بَيْعِ الْعَرَرِ.

٣- باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غور

شرح بيع الحصاة: قوله: "لهى النبي على عن بيع الحصاة التي أرميها، أو بعتك من هذه الأرض من هنا أحدها: أن يقول: بعتك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التي أرميها، أو بعتك من هذه الأرض من هنا إلى ما انتهت إليه هذه الحصاة. والثاني: أن يقول: بعتُكَ على أنك بالخيار إلى أن أرمي بهذه الحصاة. والثالث: أن يجعلا نفس الرمي بالحصاة وأيعاً، فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة، فهو مبيع منك بكذا. وأما النهي عن بيع الغرر، فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ولهذا قدمه مسلم، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع الآبق والمعدوم والمجهول، وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمّل في الماء الكثير، واللّبن في الضّرع، وبيع الحمّل في البطن، وبيع بعض الصّبرة مبهماً، وبيع ثوب من أثواب، وشاة من شياه، ونظائر ذلك، وكل هذا بيعه باطل؛ لأنه غررٌ من غير حاجة.

وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الحقير فيها: وقد يحتمل بعض الغرر بيعاً إذا دعت إليه حاجة كالجَهْل بأساس الدار، وكما إذا باع الشاة الحامل، والّتي فيها ضرعها لبن، فإنه يصح للبيع؛ لأن الأساس تابع للظاهر من الدار؛ ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول في حمل الشاة ولبنها، وكذلك أجمع المسلمون على حواز أشياء فيها غرر حقير، منها: ألهم أجمعوا على صحة بيع الحُبَّةِ المحشُّوَّةِ وإن لم ير حشوها، ولو بيع حشوها بانفراده لم يجز، وأجمعوا على حواز إجازة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهراً مع أن الشهر قد يكون الثلاثين يوماً، وقد يكون تسعة وعشرين، وأجمعوا على جواز دخول الحمَّام بالأجُرة مع اختلاف الناس في الشعمالهم الماء، وفي قدر مُكْتِهِم، وأجمعوا على حواز الشرب من السَّقَاء بالعوض مع جهالة قدر المشروب واختلاف عادة الشاربين وعكس هذا، ** وأجمعوا على بطلان بيع الأجنَّة في البطون، والطير في الهواء.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ويخرج على هذا كثير من المسائل في عصرنا، فقد حرت العادة في بعض الفنادق الكبيرة ألهم يضعون أنواعا من الأطعمة في قدور كبيرة، ويخيرون المشتري في أكل ما شاء بقدر ما شاء، و يأخذون ثمنا واحدا معينا من كل أحد، فالقياس أن لا يجوز البيع لجهالة الأطعمة المبيعة=

=قال العلماء: مَدَارُ البطلان بسبب الغَرَر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى

=قال العلماء: مدار البطلان بسبب الغرر، والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو انه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمشقة، وكان الغرر حقيراً، جاز البيع وإلا فلا، وما وقع في بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء في صحة البيع فيها وفساده، كبيع العين الغائبة مبنى على هذه القاعدة، فبعضهم يرى أن الغرر حقير، فيجعله كالمعدوم، فيصح البيع، وبعضهم يراه ليس بحقير، فيبطل البيع، والله أعلم.

واعلم أن بيع الملامسة وبيع المُنَابِذَةِ وبيع حبل الحَبَلةَ وبيع الحصاة، وعَسَبِ الفَحْلِ وأشباهها من البيوع التي حاء فيها نصوص خاصة هي داخلة في النهي عن بيع الغرر، ولكن أفردت بالذكر ولهي عنها؛ لكولها من بياعات الجاهلية المشهورة، والله أعلم.

=وقدرها، ولكنه يجوز؛ لأن الجهالة يسيرة غير مفضية إلى النزاع، وقد حرى بما العرف والتعامل. وكذلك استيجار السيارات، ربما لا يعرف سائقها مسافة السفر ولا تتعين الأحرة في بداية السفر، ولكن هذه الجهالة تتحمل؛ لكون العداد رافعا للنزاع، ويتفق الراكب والسائق على أجرة يدل عليها العداد، فلا يقع النزاع.

(تكملة فتح الملهم: ١/٤/١)

[٣- باب تحريم بيع حبل الحبلة]

٣٨٠٠ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ومُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ فَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح: وَحَدَّثَنَا قُتْيَبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ. قَتْيَبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنْ بَيْعِ حَبَلِ الْحَبَلَةِ. حَدَّثَنَا لَكُنَّ مَنْ عَبْيْدِ الله: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيّةِ يَتَبَايَعُونَ يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّالُ، عَنْ عُبَيْدِ الله: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيّةِ يَتَبَايَعُونَ يَحْيَى وَهُوَ الْقَطَّالُ، عَنْ عُبَيْدِ الله: * وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُنتَجَ النّاقَةُ، ثُمّ تَحْمِلَ الّذِي نُتِجَتْ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ الله ﷺ وَحَبَلُ الْحَبَلَةِ: أَنْ تُنتَجَ النّاقَةُ، ثُمّ تَحْمِلَ الّذِي نُتِجَتْ، فَنَهَاهُمْ رَسُولُ الله ﷺ عَنْ ذَلِكَ.

٣- باب تحريم بيع حبل الحبلة

شرح الغويب: فيه حديث ابن عمر: "أن النبي من عن بيع حبل الحبلة": هي بفتح الحاء والباء في الحبل، وفي الحبلة. قال القاضي: ورواه بعضهم بإسكان الباء في الأول، وهو قوله: حبل، وهو غلط، والصواب الفتح، قال أهل اللغة: الحَبلة هنا جمع حابِل كظالم وظلَمة وفاجر وفجرة وكاتب وكتبة، قال الأحفش: يقال: حبلت المرأة فهي حابل، والجمع نسوة حبلة. وقال ابن الأنباري: الهاء في الحبلة للمبالغة، ووافقه بعضهم، واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات، ويقال في غيرهن الحمل، يقال: حملت المرأة ولداً، وحبلت بولد، وحملت الشاة سخلة، ولا يقال: حبلت، قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان: حبل إلا ما جاء في هذا الحديث. اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبلة، واختلف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حبل الحبلة، فقال جماعة: هو البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة، ويلد ولدها، وقد ذكر مسلم في هذا الحديث هذا التفسير عن ابن عمر، وبه قال مالك والشافعي ومن تابعهم، وقال آخرون: هو بيع ولد الناقة الحامل في الحال، وهذا تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبي عُبيد القاسم بن سلام وآخرين من أهل اللغة، وبه قال أحمد بن حبل وإسحاق بن راهويه، وهذا أقرب إلى اللغة، لكن الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصوليين أن تفسير الراوي هو ابن عمر وقد فسره بالتفسير الأول وهو أعرف، ومذهب الشافعي ومحققي الأصولين أن تفسير الراوي مقدم إذا لم يخالف الظاهر، وهذا البيع باطل على التفسيرين، أما الأول: فلأنه بيع بثمن إلى أحل بحهول، والأجل يأخذ قسطاً من الثمن. وأما الثاني: فلأنه بيع معدوم وبحمهول، وغير مملوك البائع، وغير مقدور على تسليمه، والله أعلم.

^{*}قوله: "إلى حبل الحبلة": حبل الحبلة على هذا يكون أحلا للبيع ويكون المبيع غيره والمتبادر من لفظ الحديث أن حبل الحبلة هو المبيع، والمعنيان يناسبان النهي، أما الثاني؛ فلكون المبيع معدوما، وأما الأول؛ فلكون الأجل بمحهولا.

[٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه...]

٣٨٠٩ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ* عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ".

٣٨١٠ - (٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى -وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ - قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْمَى عَنْ عُبَيْدِ الله: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: "لاَ يَبِعِ الرّجُلُ عَلَى بَيْعِ أَخِيهِ، وَلاَ يَخْطُبْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ، إلاّ أَنْ يَأْذَنَ لَهُ". **

٤- باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية

بيان الفرق بين البيع على بيع على سوم أخيه وحكمهما: قوله ﷺ: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض" وفي رواية: "لا يبيع الرحل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه إلا أن يأذن له" وفي رواية: "لا يسم المسلم على سوم المسلم": أما "البيع على بيع أخيه": فمثاله أن يقول لمن اشترى شيئاً في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أبيعك مثله بأرخص من ثمنه، أو أجود منه بثمنه، ونحو ذلك، وهذا حرام، يحرم أيضاً الشراء على شراء أخيه، وهو أن يقول للبائع في مدة الخيار: افسخ هذا البيع، وأنا أشتريه منك بأكثر من هذا الثمن، ونحو هذا.

"قوله: "لا يبيع بعضكم": نفي بمعنى النهي، وفي بعض النسخ "لايبع" على لفظ النهي، ولا يصح الحمل على حقيقة الإخبار لوجود مثل هذا البيع والقول بأن الإخبار عن البعض بالنفي صحيح؛ ضرورة أن البعض يتركون هذا البيع ولا يضر فيه كون بعض الآخر يأتي به مدفوع بأن المراد بالبعض ههنا الاستغراق بشهادة الذوق، وبأنه لا فائدة في الإخبار عن البعض بألهم يتركون هذا البيع؛ إذ هو معلوم بالضرورة فلا يحمل كلام الشارع عليه، على أن اللائق بكلام الشارع الحمل على بيان الأحكام لا على بيان الوقائع، فتأمل.

ثم قيل: المراد به إنه لا يسوم أحد على سوم أخيه، وقيل: بل المراد حقيقة البيع كأن يجيء البائع الآخر عند المشتري، ويقول له عندي متاع حسن من هذا الذي يشتريه أو أرخص، فيفسد البيع على البائع الأول وإن كان الغالب مثل هذا في المشتريين، والله تعالى أعلم.

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إلا أن يأذن له" الظاهر أن هذا الاستثناء منصرف إلى البيع والخطبة كليهما، وقد صرح به العيني في العمدة، فإن أذن البائع الأول يدل على أنه قد رضي بفسخ البيع، وحينئذ يجوز العقد الثاني. قال العيني في عمدة القاري (٤: ٩٦٤): "وإنما حرم بيع البعض على بعض؛ لأنه يوغر الصدور ويورث الشحناء، ولهذا لو أذن له في ذلك ارتفع على الأصح". (تكملة فتح الملهم: ٢٤/١)

٣٨١١ (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يَسُمِ الْمُسْلِمُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ". **

= وأما السَّوْمُ على سوم أخيه: فهو أن يكون قد اتفق مالك السَّلعة والراغب فيها على البيع، ولم يعقداه، فيقول الآخر للبائع: أنا أشتريه، وهذا حرام بعد استقرار الثمن. وأما السَّوْمُ في السَّلْعَةِ التي تباع فيمن يزيد فليس بحرام. وأما الخِطْبَةُ على خطبة أخيه، وسؤال المرأة طلاق أختها، فسبق بيالهما واضحاً في كتاب النكاح، وسبق هنالك أن الرواية: "لا يبيع ولا يخطب" بالرفع على سبيل الخبر الذي يراد به النهي، وذكرنا أنه أبلغ، وأجمع العلماء على منع البيع على بيع أخيه، والشراء على شرائه، والسَّوْمِ على سومه، فَلَوْ خالف وعقد فهو عاص، ويتعقد البيع، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين. وقال داود: لا يتعقد. وعن مالك روايتان كالمذهبين، وجمهورهم على إباحة البيع والشراء فيمن يزيد. وقال الشافعي: وكرهه بعض السلف.

شرح الغويب: وأما النحش: فبنون مفتوحة ثم جيم ساكنة ثم شين معجمة، وهو أن يزيد في ثمن السلعة لا لرغبة فيها، بل ليخدع غيره ويغره، ليزيد ويشتريها، وهذا حرام بالإجماع، والبيع صحيح، والإثم مختص بالنَّاجش إن لم يعلم به البائع، فإن واطأه على ذلك أَثِمَا جميعاً، ولا خيار للمشتري إن لم يكن من البائع مُواطأة، وكذا إن كانت في الأصح؛ لأنه قصر في الاغترار، وعن مالك رواية أن البيع باطل، وجعل النهي عنه مقتضياً للفساد. وأصل النجش: الاستثارةُ، ومنه، نَحَشْتُ الصيد أنحُشُه بضم الجيم نَحْشاً إذا استثرته، سمي النَّاجِش في السلعة ناجشاً؛ لأنه يثير الرغبة فيها، ويرفع ثمنها. وقال ابن قتيبة: أصل النجش: الخَتَلْ، وهو الخداع، ومنه قيل للصائد: ناجش؛ لأنه يختل الصيد ويختال له، وكل من استثار شيئاً فهو ناجش، وقال الهروي: قال أبو بكر: النَّحُشُ: المدح والإطراء، وعلى هذا معنى الحديث: "لا يمدح أحدكم السلعة ويزيد في ثمنها بلا رغبة"، والصحيح الأول.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن بعض العلماء قد استدلوا هذا الحديث على تحريم بيع المزايدة أو بيع من يزيد. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فلا ححة فيه لمن منع المزايدة؛ لأن محمل نحيه بعد استقرار الثمن وركون كل واحد منهما إلى الآخر، ولا يسام في المزايدة إلا قبل استقرار الثمن وقبل ركون البائع إلى المشتري، بل قول البائع: "من يزيد؟" يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه، فافترقا.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم النجش، وهو أن يزيد الرجل في الثمن لا لأجل الشراء، بل ليرغب فيه الآخرون، كما سيأتي، ولا يكون عموما إلا في المزايدة، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يغتر به غيره، فأما إذا لم يقصد أن يغر غيره وأراد الشراء، فلا بأس بذلك، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٢٥/١)

٣٨١٢ – (٤) وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْعَلاَءِ وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِمَا، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ، ح: وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا الْعَلاَءِ وَسُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا عُعْبَهُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ، ح وَحَدَّثَنَا عُعْبَهُ عَنْ عَدِي - وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي عَبْدُ اللهُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي - وَهُو ابْنُ ثَابِتٍ - عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنْ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ عَدِي اللهِ عَلَى سَوْمِ أَجِيهِ، وَفِي رِوَايَةِ الدَّوْرَقِيّ: عَلَى سِيمَةِ أَجِيهِ.

٣٨١٣ (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لا يُتَلَقَّى الرُّكْبَانُ لِبَيْعٍ، وَلاَ يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَلاَ تَنَاجَشُوا، وَلاَ يَبِعْ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَلاَ تُصَرُّوا الإِبلَ وَالْغَنَمَ، فَمَنِ ابْتَاعَهَا بَعْدَ ذَلِكَ، فَهُوَ بِحَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْلُبَهَا، فَإِنْ رَضِيَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِنْ سَخِطَهَا رَدَّهَا وَصَاعاً مِنْ تَمْرٍ".

الجواب عن الإشكال في السند: قوله: "حدثنا شعبة عن العلاء وسهَيْل عن أبيهما عن أبي هريرة": هكذا هو في جميع النُّسخ "عن أبيهما" وهو مشكل؛ لأن العلاء هو ابن عبد الرحمن، وسهيْل هو ابن أبي صالح، وليس بأخ له، فلا يقال: "عن أبيهما" بكسر الباء، بل كان حقه أن يقول: "عن أبويهما"، وينبغي أن يعتبر الموجود في النسخ "عن أبيهما" بفتح الباء الموحدة، ويكون تثنية أب، على لغة من قال: هذان أبان، ورأيت أبين، فثناه بالألف والنون، وبالياء والنون، وقد سبق مثله في كتاب النكاح، وأوضحنا هناك. قال القاضي: الرواية فيه عند جميع شيوخنا بكسر الباء، قال: وليس هو بصواب؛ لألهما ليسا أخوين، قال: ووقع في بعض الروايات "عن أبويهما" وهو الصواب، قال: وقال بعضهم في الأول: لعله عن أبيهما بفتح الباء.

قوله: "وفي رواية الدورقي: على سيمة أحيه": هو بكسر السين، وإسكان الياء وهي لغة في السوم، ذكرها الجوهري وغيره من أهل اللغة. قال الجوهري: ويقال أنه تغالى السّيمَة.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ولا تُصرُّوا الإبل" هو بضم التاء وفتح الصاد، ونصب الإبل، من التصرية وهي الجمع، يقال: صرَّى يُصرِّي تَصْرِية، وصرَّاها يصريها تصرية، فهي مُصرَّاة كغَشَّاها يغشيها تغشية، فهي مغشاة، وزكاها يزكيها تزكية فهي مُزكَّاة. قال القاضي: ورويناه في غير صحيح مسلم عن بعضهم "لا تَصُرُّوا" بفتح التاء وضم الصاد من الصر، قال عن بعضهم: لا تُصرُّ الإبل، بضم التاء من تَصرَّى بغير واو بعد الراء، وبرفع الإبل على ما لم يسم فاعله، من الصر أيضاً، وهو ربط أحلافها، والأول هو الصواب المشهور، ومعناه: لا تجمعوا اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، فيظن المشتري أن كثرة لبنها عادة لها مستمرة، ومنه اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، في اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، في اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، في اللبن في صراً عليها عند إرادة بيعها عند إليان المنابق اللبن في ضرَّعها عند إرادة بيعها، حتى يعظم ضرعها، في اللبن في صراً المنابق الم

٣٨١٤ (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِي- وَهُوَ الْنُ ثَابِتٍ- عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ التّلَقِّي لِلرُّكْبَانِ، وَأَنْ يَسْتَامَ الرِّحُلُ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَأَنْ يَسْتَامَ الْمَرْأَةُ طَلاَقَ أُخْتِهَا، وَعَنِ النَّحْشِ وَالتَّصْرِيَةِ، وَأَنْ يَسْتَامَ الرِّحُلُ عَلَى سَوْم أَخِيه.

٣٨١٥ (٧) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، ح وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا وَهْبٌ ابْنُ جَرِير، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصّمَدِ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإسْنَادِ، فِي حَدِيثِ غُنْدَرٍ وَوَهْبٍ: نُهِيَ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصّمَدِ: أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهْى بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ عَنْ شُعْبَةً.

٣٨١٦ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عَمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَىَ عَنِ النّحْشِ.

=قول العرب: صَرَّيْتُ الماء في الحوض أي جمعته، وصرَّى الماء في ظهره أي حبسه، فلم يتزوج.

أقوال أهل العلم في تفسير المصراة: قال الخطّابيُّ: اختلف العلماء وأهل اللغة في تفسير "المصراة" وفي اشتقاقها، فقال الشافعي: التّصْرِيّةُ أن يربط أخلاف الناقة أو الشاة، ويترك حلبها اليومين والثلاثة حتى يجمع لبنها، فيزيد مشتريها في ثمنها بسبب ذلك لظنه أنه عادة لها. وقال أبو عبيد: هو من صرَّى اللبن في ضرَّعِها أي حقنه فيه، وأصل التصرية حبس الماء. قال أبو عبيد: ولو كانت من الربط لكانت مَصْرُوْرَةً أو مُصَرَّرَةً. قال الخطابي: وقول أبي عبيد حسن، وقول الشافعي صحيح، قال: والعرب تصر ضروع المحلوثيات، واستدل لصحة قول الشافعي بقول الشافعي بقول العرب؛ وبقول مائك بن نويرة:

قال: ويحتمل أن أصل المُصرَّاةِ مصرُورَةٌ أُبْدِلَتُ إحدى الراءين ألفاً كقوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّلْهَا﴾ (الشمس: ١٠)، أي دسسها، كرهوا اجتماع ثلاثة أحرف من جنس.

واعلم أن التصرية حرام سواء تصرية الناقة والبقرة والشَّاة والجارية والفرس والأتان وغيرها؛ لأنه غِشٌّ وحداع وبيعها صحيح مع أنه حرام، وللمشتري الخيار في إمساكها وردها، وسنوضحه في الباب الآتي إن شاء الله تعالى، وفيه دليل على تحريم التَّدُّلِيسِ في كل شيء، وأن البيع من ذلك ينعقد، وأن التَّدُّلِيس بالفعل حرام كالتدليس بالقول.

[٥- باب تحريم تلقي الجلب]

٣٨١٧ – (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةً، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِى: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلِّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، كُلِّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى أَنْ تُتَلَقَّى السَّلَعُ حَتّى تَبْلُغَ الأَسْوَاقَ، وَهَذَا لَفْظُ ابْنِ نُمَيْرٍ، وَقَالَ الآخِرَافِ: إِنَّ النَّبِي ﷺ نَهْى عَنِ التَّلَقِي.

٣٨١٨ - (٢) وَحَدَّنَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم وَإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصِورٍ، جَمِيعاً عَنِ ابنِ مَهْدِي، عَنْ مَالِكِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ الله.

٣٨١٩ (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مُبارَكُ عَنِ التَّيْمِيّ، عَنْ أَبِي عُنْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الله، عَنِ النّبِيّ ﷺ أَنّهُ نَهَى عَنْ تَلَقِّي الْبُيُوعِ.

٠ ٣٨٢- (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُتَلَقَّى الْجَلَبُ. **

٣٨٢١ (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِ هِشَامٌ الْقُرْدُوسِيِّ عَنِ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ تَلَقَّوُا الْجَلَب، فَمَنْ تَلَقَّى، فَاشْتَرَى مِنْهُ، فَإِذَا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوق، فَهُوَ بِالْجِيَارِ".

٥- باب تحريم تلقي الجلب

قوله: "أن رسول الله ﷺ نحى أن يتلقى السلع حتى تبلغ الأسواق". وفي رواية: "نحى عن التلقي". وفي رواية: "نحى عن تلقى، فاشترى منه، "نحى عن تلقى البيوع". وفي رواية: "لا تلقوا الجلب، فمن تلقى، فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق فهو بالجيار". وفي رواية: "نحى أن يتلقى الركبان".

قوله ﷺ: "أتى سيده" أي مالكه البائع.

مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الجلب: وفي هذه الأحاديث تحريم تلقي الجلب، وهو مذهب الشافعي ومالك-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "الجلب" جمع حالب، كخادم وخدم، والمراد من يجلب الأموال إلى البلد. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٢/١)

=والجمهور. وقال أبو حنيفة والأوزاعي: يجوز التلقي إذا لم يضر بالناس، ** فإن أضر كره، والصحيح الأول للنهي الصريح. قال أصحابنا: وشرط التحريم أن يعلم النهي عن التَّلقي، ولو لم يقصد التلقي بل خرج لشغل، فاشترى منه، ففي تحريمه وجهان لأصحابنا، وقولان لأصحاب مالك، أصحهما عند أصحابنا: التحريم لوجود المعنى، ولو تلقاهم وباعهم، ففي تحريمه وجهان، وإذا حكمنا بالتحريم، فاشترى صح العقد، قال العلماء: وسبب التحريم إزالة الضرر عن الجالب، وصيانته ممن يخدعه.

الجواب عن الإشكال على منع تلقي الجلب: قال الإمام أبو عبد الله المازري: فإن قيل: المنع من بيع الحاضر للبادي سببه الرفق بأهل البلد، واحتمل فيه غُبنُ البادي، والمنع من التلقي أن لا يغبن البادي، ولهذا قال ﷺ: "فإذا أتى سَيِّدُهُ السَّوق فهو بالخيار"، فالجواب: أن الشرع ينظر في مثل هذه المسائل إلى مصلحة الناس، والمَصْلَحَةُ تقتضي أن ينظر للجماعة على الواحد، لا للواحد على الواحد، فلما كان البادي إذا باع بنفسه، انتفع جميع أهل السوق، واشتروا رَخيصاً، فانتفع به جميع سكان البلد، نظر الشرع لأهل البلد على البادي، ولما كان في التَّلقي إنما ينتفع المتلقي خاصة، وهو واحد في قبالة واحد، لم يكن في إباحة التلقي مصلحة لا سيما وينضاف إلى ذلك علة ثانية، وهي لحوق الضرر بأهل السوق في انفراد المتلقي عنهم بالرخص، وقطع المواد عنهم، وهم أكثر من المتلقي، فنظر الشرع لهم عليه، فلا تناقض بين المسألتين، بل هما متفقتان في الحكمة والمصلحة، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "فإذا أتى سيده السوق فهو بالحيار": قال أصحابنا: لا خيار للبائع قبل أن يقدم ويعلم السعر، فإذا قدم، فإن كان الشراء بأرخص من سعر البلد، ثبت له الخيار، سواء أخبر المتلقي بالسعر كاذباً أم لم يخبر، وإن كان الشراء بسعر البلد أو أكثر، فوجهان: الأصح لا خيار له لعدم الغبن. والثاني: ثبوته لاطلاق الحديث، والله أعلم. قوله: "أخبرني هشام القردوسي": هو بضم القاف والدال وإسكان الراء بينهما، منسوب إلى القراديس قبيلة معروفة، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: صورته: المصري أخبر بمجيء قافلة بميرة، فنلقاهم، واشترى الجميع، وأدخله المصر ليبيعه على ما أراده، فذلك لا يخلو إما أن يضر بأهل البلد أو لا، والثاني لا يخلو من أن يلبس السعر على الواردين أو لا، فإن كان الأول بأن كان أهل المصر في قحط وضيق، فهو مكروه باعتبار قبح التضييق المجاور المنفك، وإن كان الثاني فقد لبس السعر على الواردين فقد غر وضر، وهو قبيح فيكره، وإلا فلا بأس بذلك". فالحاصل أن النهي عند الحنفية معلول بعلة، وهي الضرر أو التلبيس، فمتى وحدت العلة تحقق النهي وإلا فلا. (إلى أن قال:) وإنما الحكم عند أبي حنيفة معلول بعلة كما أسلفنا، فلا يصح قول من قال: إنه خالف الحديث في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ٢٣١/١)

[٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي]

٣٨٢٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنِ الرّهْرِيّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ يَيْلُغُ بِهِ النّبِيّ ﷺ، قَالَ: "لاَ يَبِيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ". وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنِ النّبِيّ ﷺ أَنّهُ نَهَى أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

٣٨٢٣ (٢) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ تُتَلَقَّى الرَّكْبَانُ، وَأَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ؟ قَالَ: لاَ يَكُنْ لَهُ سَمْسَاراً. **

٣٨٢٤ - ٣٨٦ (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيّ: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةً عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ يَبِيْعُ حَاضِرٌ لِبَادٍ، دَعُوا النّاسَ يَرْزُقِ اللهُ بَعْضَهُمُ مِنْ بَعْضٍ". غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةٍ يَحْيَى: "يُرْزَقُ".

٦- باب تحريم بيع الحاضر للبادي

قوله: "نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد". وفي رواية: "قال طاوس لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكن له سمساراً". وفي رواية: "لا يبع حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض".

وفي رواية عن أنس: "تمينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه".

هذاهب أهل العلم في حكمه بيع حاضر لباد: هذه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي، وبه قال الشافعي والأكثرون، قال أصحابنا: والمراد به أن يَقْدَم غريب من البادية أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه ليبيعه بسعر يومه، فيقول له البلدي: اتُرُكُه عندي لأبيعه على التدريج بأعلى،** قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "سمسارا": أي دلالا، والسمسار في الأصل هو القيم بالأمر والحافظ له، ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره، ومعناه: أن يبيع له بالأجرة. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٦/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقد فسره العلماء بتفسيرين: الأول أن يلتزم البائع البلدي أن لا يبيع سلعته إلا من أهل البدو، طمعا في الثمن الغالي، وبذلك فسره صاحب الهداية، وقيد النهي عنه بأن يكون أهل البلد في قحط وعوز، والتفسير الثاني قد اختاره جمهور الفقهاء والمحدثين، وهو أن يقول الحاضر للبادي: لا تبع سلعتك بنفسك، أنا أعلم بذلك منك، فأبيعها لك في السوق، فيصير وكيلا له في بيع سلعته. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٤/١)

٣٨٢٥ – (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النّاقِدُ قَالاَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُييْنَةَ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٨٢٦ (٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نُهِينَا أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ، وَإِنْ كَانَ أَخَاهُ أَوْ أَبَاهُ.

٣٨٢٧ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَنسُ بْنُ عَنْ أَنسٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنْ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ أَنسُ بْنُ مَاكِّ: نُهِينَا عَنْ أَنْ يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ.

=الشروط، وبشرط أن يكون عالماً بالنهي، فلو لم يعلم النهي، أو كان المتاع ثمّا لا يحتاج إلى البلد، ولا يؤثر فيه لقلّة ذلك المحلوب لم يحرم، ولو خالف وباع الحاضر للبادي صح البيع مع التحريم، هذا مذهبنا، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومحاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقاً؟** لحديث: "الدين النصيحة"، قالوا: حديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ، وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه بمحرد الدعوى.

(إلى أن قال:) وبذلك ظهر أن ما حكاه النووي والحافظ وابن قدامة وغيرهم من أن بيع الحاضر للبادي جائز عند أبي حنيفة مطلقا، لا يصح بهذا الإطلاق، فإن كتب الحنفية صريحة في كراهته عند الضرر، كما نقلنا عن فتح المقدير والبحر الرائق ورد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٥/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم بيع الحاضر للبادي -على تفسير الجمهور - مكروه عندنا أيضا إذا لحق به الضرر لأهل البلد؛ وذلك لأن البادي لو باع بنفسه في السوق لرخص على الناس، ولكن تخلل الحاضر ربما يحدث غلاء في السوق، وأما إذا لم يلحق بذلك ضرر لأهل البلد، فلا كراهة فيه عند الحنفية خلافا للجمهور، فإلهم يعملون بإطلاق النهي، ويزعمونه مكروها على كل حال، وحجة الحنفية أن النهي معلول بعلة، والعلة ما سيأتي في حديث حابر في: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض"، فإنه يدل على أن النهي ليس لعينه، وإنما هو لدفع الضرر عن أهل البلد، فإذا انتفى الضرر لم يبق في هذا البيع محظور، بل صار ذلك من باب النصيحة، وقد قال رسول الله في "الدين النصيحة".

[٧- باب حكم بيع المصراة]

٣٨٢٨ – (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْسٍ عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً فَلْيَنْقَلِبْ بِهَا، فَلْيَحْلُبْهَا، فَإِنْ رَضِيَ حِلَابَهَا أَمْسَكَهَا، وَإِلاّ رَدَّهَا وَمَعَهَا صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ".

٣٨٢٩ (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيّ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ ابْتَاعَ شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ فِيهَا بِالْخِيَارِ ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، إِنْ شِاءَ أَمْسَكَهَا وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَرَدَّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ تَمْرٍ".

٣٨٣٠ (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبْلَةَ بْنِ أَبِي رَوّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِر يعْنِي الْعَقَدِيّ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُصَرّاةً فَهُوَ بِالْخِيَارِ ثَلاَئَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ رَدّهَا رَدّ مَعَهَا صَاعاً مِنْ طَعَامٍ، لاَ سَمْرَاءً". **

٧- باب حكم بيع المصراة

قد سبق بيان التصرية، وبيان معنى قوله ﷺ: "لا تصرُّوا الإبل والغنم" في باب تحريم بيع الرجل على بيع أحيه. قوله ﷺ: "من اشترى شاة مصراة، فلينقلب بها، فليحلبها، فإن رضى حلابها أمسكها وإلا ردها ومعها صاع تمر". وفي رواية: "من ابتاع شاة مصراة فهو فيها بالخيار ثلاثة أيام إن شاء أمسكها وإن شاء ردها ورد معها صاعاً من طعام لا صاعاً من تمر" وفي رواية: "من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام، فإن شاء ردها ومعها صاعاً من طعام لا سمراء". وفي رواية: "من اشترى شاة مصراة فهو بخير النظرين إن شاء أمسكها، وإن شاء ردها وصاعاً من تمر لا سمراء". وفي رواية: "إذا ما أحدكم اشترى لقحة مصراة أو شاة مصراة، فهو بخير النظرين بعد أن يُعلبها، إما هي وإلا فليردها وصاعاً من تمر".

أما "المُصرَّاة" واشتقاقها، فسبق بيانهما في الباب المذكور. وأما "اللَّقْحَة"، فبكسر اللام وبفتحها، وهي الناقة القريبة العهد بالولادة نحو شهرين أو ثلاثة، والكسر أفصح، والجماعة "لِقْحٌ" كقربة وقرب، و"السمراء" بالسين المهملة هي الحينطة، وقد سبق أن التَّصْرِية حرام، وأن في هذه الأحاديث مع تحريمها يصح البيع، وأنه يثبت الخيار في سائر=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "من طعام لا سمرا": والسمراء الحنطة، كما وقع صريحا في رواية ابن أبي شيبة عن ابن سيرين، وفسر بعضهم الطعام بالتمر، فتطابق هذه الرواية سائر الروايات التي ذكر فيها التمر، ولما كان المتبادر من لفظ الطعام الحنطة نفاها بقوله: "لا سمراء". (تكملة فتح الملهم: ٢٤٦/١)

٣٨٣١ – (٤) حَدَّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنِ اشْتَرَى شَاةً مُصَرَّاةً فَهُوَ بِخَيْرِ النّظَرَيْنِ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا، وَصَاعاً مِنْ تَمْر، لاَ سَمْرَاءً".

٣٨٣٢ – (٥) وحَدَّنْنَاه ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى مِنَ الْغَنَمِ فَهُوَ بِالْخِيَارِ".

-البيوع المشتملة على تَدْليِس بأن سُوَّدَ شعر الجارية الشَّائبة، أو جُعِّدَ شَعْرُ السِّبطَةِ ونحو ذلك.

واختلف أصحابنا في خيار مُشترى المصرَّاةِ، هل هو على الفور بعد العلم أو يمتد ثلاثة أيام؟ فقيل: يمتد ثلاثة أيام؟ لطاهر هذه الأحاديث، والأصح عندهم أنه على الفور، ويحملون التَّقييد بثلاثة أيام في بعض الأحاديث على ما إذا لم يعلم ألها مُصرَّاةً إلا في ثلاثة أيام؛ لأن الغالب أنه لا يعلم فيما دون ذلك، فإنَّه إذا نقص لبنها في اليوم الثاني عن الأول، احتمل كون النقص لعارض من سوء مرعاها في ذلك اليوم أو غير ذلك، فإن استمر كذلك ثلاثة أيام، علم ألها مُصرَّاة.

أقوال أهل العلم في ردّ المصرّاة: ثم إذا اختار رد المصراة بعد أن حَلَبَها ردها وصاعاً من تمر، سواء كان اللبن قليلاً أو كثيراً، سواء كانت ناقة أو شاة أو بقرة، هذا مذهبنا، وبه قال مالك والليث وابن أبي ليلى وأبو يوسف وأبو ئور وفقهاء المحدثين، وهو الصحيح الموافق للسنة.

وقال بعض أصحابنا: يرد صاعاً من قوت البلد، ولا يختص بالتمر. وقال أبو حنيفة وطائفة من أهل العراق وبعض المالكية ومالك في رواية غريبة عنه: يردها ولا يرد صاعاً من تمر؛ لأن الأصل أنه إذا أتلف شيئاً لغيره ردًّ مثله إن كان مثليّاً، وإلا فقيمته، وأما جنس آخر من العروض، فخلاف الأصول، ** وأجاب الجمهور عن هذا=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والذي يظهر بعد تتبع كتب الحنفية في هذا الباب أنهم تركوا ظاهر هذا الحديث؛ لأنهم وحدوه معارضا للأصول الكلية الثابتة بالقرآن والإجماع والقياس.

⁽إلى أن قال:) ثم قد وقع في ألفاظ حديث الباب اضطراب... (إلى أن قال:) ومن أجل هذه العلل تبين للحنفية أن ظاهر الحديث غير مراد. فما هو المراد من الحديث حينئذ؟ وما هو محمله الصحيح؟ قد اختلف فيه أنظار الفقهاء الحنفية، فقال شمس الأئمة السرخسي في مبسوطه (باب الحيار في البيع ١٣٠: ٣٨): إن هذا الحديث يتعلق بخيار الشرط لا بخيار العيب، ومحمل الحديث ما إذا اشترط المشتري الخيار لنفسه، وإنما ذكر التحفيل والتصرية لبيان السبب الداعي إلى الخيار، فكان للمشتري الحيار لاشتراطه ذلك، لا لعيب التصرية، والدليل على ذلك أن رسول الله في قد قيد الخيار في الرواية الآتية في المتن بثلاثة أيام، مع أن خيار العيب لا يتقيد بمدة، وإنما يتقيد بحا خيار الشرط، فتبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام، حيار الشرط، فتبين منه أن الحديث إنما يتحدث عن البيع المشروط فيه الخيار، وأما تضمين اللبن بالتمر أو الطعام، حيار الشرط،

٣٨٣٣ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا مَا أَحَدُكُمُ اشْتَرَى لِقْحَةً مُصَرَّاةً، أَوْ شَاةً مُصَرَّاةً، فَهُوَ بِخَيْرِ النَّظَرَيْنِ بَعْدَ أَنْ يَحْدُ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَحْدُ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَحْدُ أَنْ يَعْدَ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَعْدَدُ أَنْ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ أَنْ يُعْدَى أَنْ يَعْدَ يَعْدَ أَنْ يَعْدَ أَنْ إِنْ يَعْدَ يَنْ يَعْدَ هُونَ يَعْدَ أَنْ يُولِلُهُ فَا يُولِدُ فَا فَيْنَ يَعْهَا يَوْقُونُ يَعْدَ أَنْ يُعْدَ يَعْدَا أَنْ يُولُونُ يُعْدَ يُولُونُ يَعْدَ يَعْدَ أَنْ يُشَاهُ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ لَا يَعْدَلُونُ يَعْدَ أَنْ يُعْدَلُونُ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يُعْدَلُونُ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يُعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يُعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يَعْدَ يُعْدَ يَعْدَ يَعْدُونُ يَعْمُ يُونُ يُونُ يُعْدَلُونُ يَعْدُونُ يَعْمَلُونُ يَعْمُ يَعْمُ يُونُ يَعْمُ يَعْمُ يَعْمُ يَعْدَلُونُ يَعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يَعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُولُونُ يَعْمُ يَعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُعْمُ يُ

= بأن السنة إذا وردت لا يعترض عليها بالمعقول، وأما الحكمة في تقييده بصاع التمر؛ فلأنه كان غالب قوقهم في ذلك الوقت، فاستمر حكم الشرع على ذلك، وإنما لم يجب مثله ولا قيمته، بل وجب صاع في القليل والكثير ليكون ذلك حداً يرجع إليه، ويزول به التَّخاصم، وكان على حريصاً على رفع الخِصام والمنع من كل ما هو سبب له، وقد يقع بيع المُصَرَّاة في البوادي والقرى، وفي مواضع لا يوجد من يعرف القيمة، ويعتمد قوله فيها، وقد يتلف اللبن ويتنازعون في قلته وكثرته وفي عينه، فجعل الشرع لَهُمْ ضابطاً لا نزاع معه، وهو صاع تمر، ونظير هذا الدِّية، فإنها مائة بعير، ولا يختلف بالمحتلاف حال القتيل قطعاً للنزاع، ومثله الغرة في الجناية على الجنين، سواء كان ذكراً أو أنثى، تام الخلق أو ناقصه، جميلاً كان أو قبيحاً، ومثله الحُبْرَان في الزكاة بين الشيئين جعله الشرع شاتين أو عشرين درهماً قطعاً للنزاع، سواء كان التفاوت بينهما قليلاً أو كثيراً. وقد ذكر الخطابي وتحرون نحو هذا المعنى، والله أعلم.

فإن قيل: كيف يلزم المشتري رد عِوَضِ اللبن مع أن الخراج بالضمان، وأن من اشترى شيئاً معيباً ثم علم العيب فرد به لا يلزمه رد الغَلَّة ولا كساب الحاصلة في يده؟ فالجواب: أن اللبن ليس من الغلة الحاصلة في يد المشتري، بل كان موجوداً عند البائع وفي حالة العقد، ووقع العقد عليه وعلى الشاة جميعاً، فهما مبيعان بشمن واحد، وتعذر رد اللبن؛ لاختلاطه بما حدث في ملك المشتري، فوجب رد عوضه، والله أعلم.

⁼فهو على طريق الصلح لا على وجه القضاء.

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور على في فيض الباري (٣: ٢٣١) :بأن الحديث محمول على الديانة؛ وذلك لأن التصرية خداع، فيجب على البائع ديانة أن يقيل المشتري لاستدراك خداعه بقدر الإمكان، وقد أسلفنا في مبحث تلقي الجلب أن الخادع يجب عليه الفسخ ديانة، وقد صرح به الشامي في أواخر البيع المكروه، وابن الهمام في أوائله وأوائل باب الإقالة (٥: ٢٤٦)، فالحنفية يعملون بحديث الباب على وجه الديانة لا على وجه القضاء، ثم التضمين بالتمر على هذا التوجيه يكون مصالحة أيضا. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٢/١ ٣٤٣، ٣٤٣)

[٨- باب بطلان بيع المبيع قبل القبض]

٣٨٣٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْد، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَقُتَيْبَةُ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِّ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ". ** قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَحْسِبُ كُلِّ شَيْءٍ مِثْلُهُ.

٣٨٣٥ – (٢) حَدَّثَنَا ابنُ أَبِي عُمَرَ وأَحْملُ بْنُ عَبْدَةً قَالًا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ وَهُوَ الثَّوْرِيّ، كِلاَهُمَا عَنْ عَمْرو بْن دِينَارِ بِهَذَا الإسْنَادِ نَحْوَةً.

٣٦ ٣٦ - (٣) حَدَّثْنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتّى يَقْبِضَهُ".

قَالَ أَبْنُ عَبَّاسِ: وَأَحْسِبُ كُلِّ شَيْءٍ بِمَنْزِلَةِ الطَّعَامِ.

٣٨٣٧ - (٤) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بَّنُ أَبِيَ شَيْبَةً وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَان: حَدَّنَنا- وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبْرَانُا، وَقَالَ الآخَرَان: حَدَّثَنَا- وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهٍ، عَنِ ابْنِ عَبْرَانُا، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَن ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتِّيَ يَكْتَالَهُ".

فَقُلْتُ لاِبْنِ عَبَاسٍ: لِمَ؟ فَقَالَ: أَلاَ تَرَاهُمْ يَتَبَايَعُونَ بِالْذَّهَبِ، وَالطَّعَامُ مُرْجَأً؟. وَلَمْ يَقُلْ أَبُو كُرَيْب: مُرْجَأً.

۸ باب بطلان بیع المبیع قبل القبض

قوله ﷺ: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه": قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثله. وفي رواية: "حتى يقبضه".=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حتى يستوفيه": المعروف أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد، وفرق بعضهم بينهما لغة بأن الاستيفاء يتحقق بمحرد الاكتيال أو الاتزان أو العد، ولا يلزمه قبض المشتري، وأما القبض فهو أن يأتي الشيء في حرزه وضمانه، كذا يظهر من كلام الحافظ في الفتح. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٥٠)

٣٨٣٨ – (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، حِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبعْهُ حَتَّىَ يَسْتَوْفِيَهُ".

عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمْرَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمْرَ قَالَ: كُنَّا فِي زَمَانِ رَسُولِ الله ﷺ نَبْتَاعُ الطَّعَامَ، فَيَبْعَثُ عَلَيْنَا مَنْ يَأْمُرُنَا بِالْتِقَالِهِ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي ابْتَعْنَاهُ فِيهِ، إِلَى مَكَانٍ سِوَاهُ، قَبْلَ أَنْ نَبِيعَهُ.

٣٨٤٠ (٧) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا عَلِيٌّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ الله، حَ وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّنَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ، عَنْ

ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى طَعاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتّى يَسْتَوْفِيَهُ". قَالَ: وَكُنّا نَشْتَرِي الطَّعَامَ مِنَ الرَّكْبَانِ جِزَافاً، فَنَهَانَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نَبِيعَهُ، حَتّى نَنْقُلَهُ

َ الْمَا اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ اللهِ عُمْرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ اللهِ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى عَنْ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ عُمْرَ أَنْ رَسُولَ اللهِ عَنْ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهُ وَيَقْبِضَهُ".

٣٨٤٢ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وعَلِيُّ بْنُ حُحْرٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، وَقَالَ عَلِيٌّ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ- عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله على "مَنِ ابْتَاعَ طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَقْبِضَهُ".

٣٨٤٣ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْن أَبِي شَيْبَة: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزّهْرِيّ،

⁻وفي رواية: "من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يكتاله، فقلت لابن عباس: لم؟ قال: ألا تراهم يتبايعون بالذهب

وفي رواية ابن عمر قال: "كنا في زمان رسول الله ﷺ نبتاع الطعام، فيبعث علينا من يأمرنا بانتقاله من المكان الذي ابتعناه فيه إلى مكان سواه قبل أن نبيعه". وفي رواية: "كنا نشتري الطعام من الركبان حزافًا، فنهانا رسول الله ﷺ

عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُضْرَبُونَ على بيعه عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، إِذَا اشْتَرَوْا طَعَاماً جِزَافاً، أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِ حتَّى يُحَوِّلُوهُ.

٣٨٤٤ - (١١) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْن شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ الله أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: قَدْ رَأَيْتُ النَّاسَ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، إذَا ابْتَاعُوا الطَّعَامَ جِزَافاً، يُضْرَبُونَ فِي أَنْ يَبِيعُوهُ فِي مَكَانِهِمْ، وَذَلِكَ حَتَّى يُؤُوُّوهُ إِلَى رِحَالِهِمْ.

قَالَ ابْنُ شِهَابِ: وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ كَانَ يَشْتَرِي الطّعَامَ جزَافاً، فَيَحْملُهُ إِلَى أَهْله.

=أن نبيعه حتى ننقله من مكانه". وفي رواية عن ابن عمر: "أفحم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ إذا اشتروا طعاماً جزافاً أن يبيعوه في مكانه حتى يحولوه". وفي رواية: "رأيت الناس في عهد رسول الله ﷺ إذا ابتاعوا الطعام جزافاً يضربون أن يبيعوه في مكانهم حتى يؤووه إلى رحالهم".

شرح الغريب: قوله: "مُرْحَأً": أي مؤخراً، ويجوزُ همزه وترك همزه، والجِزَافُ: بكسر الجيم وضمِّها وفتحها ثلاث لغات، الكسر أفصح وأشهر، وهو البيع بلاكيل ولا وزن ولا تقدير، وفي هذا الحديث جواز بيع الصُّبْرةِ جُزَافاً، وهو مذهب الشافعي، قال الشافعي وأصحابه: بيع الصُّبْرةِ من الجِنْطَة والتمر وغيرهما جزافاً صحيح وليس بحرام، وهل هو مكروه؟ فيه قولان للشافعي أصحهما: مكروه كراهة تنزيه، والثاني: ليس بمكروه، قالوا: والبيع بصُبْرةِ الدَّراهم جزافاً حكمه كذلك، ونقل أصحابنا عن مالك أنه لا يصح البيع إذا كان بائع الصُّبْرة جُزَافاً يعلم قدرها.

أقوال الأئمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض: وفي هذه الأحاديث النهي عن بيع المبيع حتى يقبضه البائع، والمحتلف العلماء في ذلك، فقال الشافعي: لا يصح بيع المبيع قبل قبضه، سواء كان طعاماً أو عقاراً أو منقولاً أو نقداً أو غيره. وقال عثمان البيعِّ: يجوز في كل مبيع. وقال أبو حنيفة: لا يجوز في كل شيء إلا العقار. ** وقال مالك: لا يجوز في الطعام، ويجوز فيما سواه، ووافقه كثيرون. وقال آحرون: لا يجوز في المكيل والموزون، ويجوز فيما سواه، والقاضي، ولم يحكه الأكثرون، بل نقلوا الإجماع على =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال أبو حنيفة وأبو يوسف على: يمتنع البيع قبل القبض في سائر المنقولات، ويجوز في العقار الذي لا يخشى هلاكه، كما في فتح القدير. (إلى أن قال:) أن العلة في النهي عن بيع المبيع قبل القبض هي أنه يستلزم ربح ما لم يضمن، وإنما يضمن الإنسان ما يخاف فيه الهلاك، وأما العقار فلا يخشى فيه ذلك إلا نادراً، حتى لو كان العقار على شط البحر أو كان المبيع علواً لا يجوز بيعه قبل القبض، كما في فتح القدير. (تكملة فتح الملهم: ١/١٥ ٣٥٣)

٣٨٤٥ – (١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ عَنِ الضّحّاكِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْأَشَجِّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ". ** وَفِي رُوايَةٍ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ اشْتَرَى طَعَاماً فَلاَ يَبِعْهُ حَتَّى يَكْتَالَهُ". ** وَفِي رُوايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: "مَنِ ابْتَاعَ".

٣٨٤٦ (١٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيّ: حَدَّثَنَا الضّحّاكُ بْنُ عُثْمَانَ عَنْ بُكَيْر بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَشَجّ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: ** أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَدِي هُرَيْرَةَ أَنّهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: ** أَحْلَلْتَ بَيْعَ الرّبَا، فَقَالَ مَرْوَانُ: مَا فَعَلْتُ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَدُهُ قَالَ لِمَرْوَانَ: * أَحْلَلْتَ بَيْعِ الطّعَامِ حَتّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَحَطَبَ أَحْلَلْتَ بَيْعِ الطّعَامِ حَتّى يُسْتَوْفَى، قَالَ: فَحَطَبَ مَرْوَانُ النّاسَ، فَنَهَى عَنْ بَيْعِهَا. قَالَ سُلَيْمَانُ: فَنَظَرْتُ إِلَى حَرَسٍ يَأْخُذُونَهَا مِنْ أَيْدِي النّاسِ.

٣٨٤٧ – (١٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزِّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِر بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقُولُ: "إِذَا ابْتَعْتَ طَعَاماً، فَلاَ تَبعْهُ حَتّى تَسْتَوْفَيَهُ".

⁼بطلان بيع الطعام المبيع قبل قبضه، قالوا: وإنما الخلاف فيما سواه، فهو شاذ متروك، والله أعلم.

قوله: "كانوا يضربون إذا باعوه": يعني قبل قَبْضِه. هذا دليل على أن ولي الأمر يعزر من تعاطى بَيْعاً فاسداً، ويعزره بالضرب وغيره مما يراه من العقوبات في البدن على ما تقرر في كتب الفقه.

شرح الغريب: قوله: "قال أبو هريرة لمروان: أحللت بيع الصكاك، وقد لهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يستوق، فخطب مروان الناس، فنهى عن بيعها": الصَّكَاكُ: جمع صَكَّ، وهو الورقة المكتوبة بدين، ويجمع أيضاً على صُكُوك، والمراد هنا: الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا يبعه حتى يكتاله" وهذا إذا اشتراه مكايلة، فأما إذا اشتراه مجازفة، فلا يجب الاكتيال، وإنما يجب قبض المشار إليه فقط. (تكملة فتح الملهم: ٧/١١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال لمروان": يعنى ابن الحكم بن أبي العاص القرشي الأموي، ذكره الحافظ فيمن له رؤية من الصحابة، كان يعد من الفقهاء، وأخرج له البخاري في صحيحه، وكان كاتبا لسيدنا عثمان اللهم: (تكملة فتح الملهم: ٣٥٧/١)

=طعام أو غيره، فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه، وقد اختلف العلماء في ذلك، والأصح عند أصحابنا وغيرهم: جواز بيعها. والثاني: منعها، فمن منعها أخذ بظاهر قول أبي هريرة وبحجته، ومن أجازها تأول قضية أبي هريرة على أن المشتري مِمَّن خرج له الصَّك باعه لثالث قبل أن يقبضه المشتري، فكان النهي عن البيع الثاني، لا عن الأول؛ لأن الذي خَرَجَت له مالك لذلك ملكاً مستقراً، وليس هو بمشتر، فلا يمتنع بيعه قبل القبض، كما لا يمتنع بيعه ما ورثه قبل قبضه. ** قال القاضي عياض-بعد أن تأوله على نحو ما ذكرته-: وكانوا يتبايعونها، ثم يبيعها المشترون قبل قبضها، فنهوا عن ذلك، قال: فبلغ عمر بن الخطاب، فرده عليه، وقال: لا تَبع طعاماً ابتَعْتَهُ حتى تستوفيه انتهى. هذا تمام الحديث في "الموطأ"، وكذا جاء الحديث مفسراً في "الموطأ" أن صُكُوكاً خرجت للناس في زمن مروان بطعام، فتبايع الناس تلك الصُّكُوك قبل أن يستوفوها، وفي "الموطأ" ما هو أبين من هذا، وهو أن حَكِيمَ بْنَ حِزَامِ ابتاع طعاماً أمر به عُمَرُ بْنُ الخَطّاب عَلى، فباع حكيم الطعام الذي اشتراه قبل قبضه، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: هذا التأويل الذي اختاره البيهقي والنووي وغيرهما من الشافعية بعيد عن لفظ الحديث، فإنه قد روى أحمد في مسنده (٢: ٣٢٩) "أن صكاك التحار حرجت فاستأذن التحار مروان في بيعها، فأذن لهم"، فإنه يدل على أن القضية كانت مع الذين حرجت الصكاك بأسمائهم، فأذن لهم مروان ببيعها، واعترض عليه أبوهريرة في، فظاهر حديث الباب صريح في تحريم ببع الصكاك مطلقا عند أبي هريرة في، وعليه عمل الحنفية في. (تكملة فتح الملهم: ٢١/١)

[٩- باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر]

٣٨٤٨ – (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزِّبَيْرِ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الصُّبْرَةِ مِنَ التَّمْرِ. لَا تُعْلَمُ مَكِيلَتُهَا، بِالْكَيْلِ الْمُسْمِّى مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٤٩ (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةً: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ: مِنَ التَّمْرِ، فِي آخِرِ الْحَدِيثِ.

٩ باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر

قوله: "نحى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر": هذا تصريح بتحريم بيع التمر بالتمر حتى يعلم المُمَاثلة، قال العلماء: لأن الجهل بالمُمَاثلة في هذا الباب كحقيقة المُفَاضَلة؛ لقوله ﷺ: "إلا سواء بسواء"، ولم يحصل تحقق المُساواة مع الجهل، وحكم الحِنْطَة بالحِنْطَة، والشعير بالشعير، وسائر الرَّبويَّات إذا بيع بعضها ببعض حكم التمر بالتمر، والله أعلم.

[١٠١- باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين]

٣٨٥٠ (١) حَدَّثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "الْبَيِّعَانِ، كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِالْحِيَارِ عَلَى صَاحِبِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا، إلاّ بَيْعَ الْحَيَارِ".

• ١ - باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المجلس للمتبايعين: قوله على: "البيعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيع الخيار": هذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يتفرقا من ذلك المجلس بأبدالهما، وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن قال به علي بن أبي طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو برزة الأسلمي وطاوس وسعيد بن المسيب وعطاء وشريح القاضي والحسن البصري والشعبي والزهري والأوزاعي وابن أبي ذئب وسفيان بن عيينة والشافعي وابن المبارك وعلى بن المديني وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخاري وسائر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يَثْبت خيار المجلس، بل يلزم البيع بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة، وحكي عن النخعي، وهو رواية عن الثوري، وهذه الأحاديث الصحيحة ترد على هؤلاء وليس لهم عنها حواب صحيح، **
والصواب ثبوته، كما قاله الجمهور، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إلا بيع الخيار": ففيه ثلاثة أقوال ذكرها أصحابنا وغيرهم من العلماء، أصحها: أن المراد التخيير بعد تمام العقد قبل مفارقة المحلس، وتقديره: ويثبت لهما الخِيّار ما لم يتفَرَّقًا إلا أن يتخايرا في المحلس، ويختارا إمضاء البيع، فيلزم البيع بنفس التخاير، ولا يدوم إلى المفارقة. والقول الثاني: أن معناه إلا بيعاً شرط فيه خيار الشرط ثلاثة أيام أو دونها، فلا ينقضي الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي بالمدة المشروطة. والثالث: معناه إلا بيعاً شرط فيه أن لا خيار لهما في المجلس، فيلزم البيع بنفس البيع، ولا يكون فيه خيار، وهذا تأويل من يصحح=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: إن التفريق على نوعين: تفرق بالأبدان، وتفرق بالكلام، فالمراد في الحديث هو الثاني دون الأول، والمراد من التفرق بالكلام أن يقول أحدهما: بعت، ويقول الآخر: اشتريت، والحديث يدل على خيار القبول، دون خيار المجلس، فكلما تكلم أحدهما بالإيجاب كان للآخر الخيار في أن يقبله أو يرده، وكان للموجب الخيار في أن يبقى إيجابه أو يفسخه، فالمتبايعان كلاهما بالخيار ما لم يقبل الآخر، فإذا قبل فقد تفرقا بالكلام، وانتهى خيارهما، وهذا التفسير مأثور عن إبراهم النجعي كما أخرجه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة، والطحاوي عشر، وبه يقول الإمام محمد على وأبوحنيفة كما صرح في موطأه وكتاب الحجة له. (تكملة فتح الملهم: ١/٧٠١)

حَدَّنَنَا اَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى قَالاً: حَدَّثَنَا اَبْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَوَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَ وَحَدَّثَنِا أَبْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ عَنَى النَّبِي وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ ابْنُ حُمْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ رَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِي عَنَى اللهِ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِي عَنَى مَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيد، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا أَبْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا أَبْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا أَبِي فَدَيْكِ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ، كِلاَهُمَا عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِي عَنَ النّبِي عَنْ النّبِي عَمْرَ، عَنِ النّبِي عَنْ النّبَالُ عَنْ نَافِع.

٣٨٥٢ (٣) حدّثنا قُتْيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدِّثَنَا لَيْتٌ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللّهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَلَىٰ أَنّهُ قَالَ: "إِذَا تَبَايَعَ الرِّجُلانِ، فَكُلِّ وَاحِدٍ اللّهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ أَحْدُهُمَا الآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَيَانَ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَيَانَ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، فَإِنْ خَيْرَ أَحَدُهُمَا الآخَرَ فَيَانَ عَلَى ذَلِكَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ أَنْ تَبَايَعَا وَلَمْ يَتُرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْبَيْعَ، فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعُ، فَقَدْ

=البيّع على هذا الوجه، والأصح عند أصحابنا بطلانه بهذا الشرط، فهذا تنقيح الخلاف في تفسير هذا الحديث، واتفق أصحابنا على ترجيح القول الأول، وهو المنصوص للشافعي، ونقلوه عنه، وأبطل كثير منهم ما سواه، وغلطوا قائله، وممن رجحه من المحدثين البيّهةيُّ، ثم بسط دلائله وبيّنَ ضعف ما يعارضها، ثم قال: وذهب كثير من العلماء إلى تضعيف الأثر المنقول عن عمر هُ : البيع صفقة أو خيار، وأن البيع لا يجوز فيه شرط قطع الخيار، وأن المراد ببيع الخيار: التحيير بعد البيع أو بيع شرط فيه الخيار ثلاثة أيام، ثم قال: والصحيح أن المراد التحيير بعد البيع الخيار وربما فسرَّه به، وممن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترِّمذِيُ ،= التحيير بعد البيع؛ لأن نافعاً ربما عبر عنه ببيع الخيار وربما فسرَّه به، وممن قال بتصحيح هذا أبو عيسى الترِّمذِيُ ،=

^{*}قوله: "إذا تبايع الرجلان كل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكانا جميعا..." هذه الرواية صريحة في خيار المجلس، وقالعة لاحتمال حمل التفرق على التفرق بالأقوال، على أن الحمل على التفرق بالأقوال غير ظاهر لوجوه: منها: ما ذكره الأبي، فقال: عمل التفرق على أنه بالأبدان أظهر من حمله على التفرق بالأقوال، والعمل بالظاهر أولى، وأبضا فالمتساومان ليس بينهما عقد، فالخيار ثابت لهما بالأصل. انتهى.

٣٨٥٣ (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاَهُمَا عَنْ سُفْيَانَ-قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةً - عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَمْلَى عَلَيَّ نَافِعٌ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله عُلِيَّ: "إِذَا تَبَايَعَ الْمُتَبَايِعَانِ بِالْبَيْعِ، فَكُلِّ وَاحِد مِنْهُمَا بِالْحِيَارِ مِنْ بَيْعِهِ مَا لَمْ يَتَفَرَقَا، أَوْ يَكُونَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَإِذَا كَانَ بَيْعُهُمَا عَنْ خِيَارٍ، فَقَدْ وَجَبَ".

زَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ نَافِعٌ: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ رَجُلاً، فَأَرَادَ أَنْ لاَ يُقِيلُهُ، قَامَ فَمَشَى هُنَيَّةً، ** ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ.

٣٨٥٤ (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ أَيّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدِّثَنَا- إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "كُلِّ بَيِّعَيْنِ لاَ بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّىَ يَتَفَرَّقَا، إِلاَّ بَيْعُ اللهِ عَمْرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "كُلِّ بَيِّعَيْنِ لاَ بَيْعَ بَيْنَهُمَا حَتَّى يَتَفَرَّقَا، إِلاَّ بَيْعُ اللهِ عَلَيْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

-ونقل ابن المنذر في "الإشراق" هذا التفسير عن النوري والأوزاعي وابن عيينة وعبد الله بن الحسن العنبري والشافعي وإسحاق بن راهويه، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا تبايع الرحلان، فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا، وكانا جميعاً أو يُخبِّر أحدهما الآخر، فإن خير أحدهما الآخر، أن يقول له: اختر أحدهما الآخر، فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع": ومعنى "أو يخير أحدهما الآخر، أن يقول له: اختر إمضاء البيع، فإذا وجب البيع أي لزم والبُرَم، فإن خير أحدهما الآخر، فسكت لم ينقطع خيار الساكت، وفي انقطاع خيار القائل وجهان لأصحابنا، أصحهما: الانقطاع لظاهر لفظ الحديث. قوله: "فكان ابن عمر إذا =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "هنيهة"، وفي رواية: "هنية" بتشديد الياء وحذف الهاء الثانية، كلاهما تصغير "هنة" وهو الشيء اليسير، كذا في مجمع البحار، والمراد: "زمانا يسيرا". وفعل ابن عمر هذا دليل الشافعية في أن المراد في الحديث خيار المحلس، وحمله الحنفية على أنه احتهاد من ابن عمر هذا، وقدمنا أن فهم الصحابي أولى من فهم غيره، وإن لم يكن حجة. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٦/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إلا بيع الخيار": اختلف العلماء في تفسير هذا الاستثناء، ففسره كل من الحنفية والشافعية على وفق مذهبه. أما الحنفية فالمراد من الخيار ههنا خيار الشرط عندهم، والمعنى عندهم أن البيع يلزم بالتفرق (على اختلاف في تفسيره) إلا أن يشترط أحد المتبايعين الخيار، فلا يلزم البيع، وإنما يمتد الخيار إلى ما بعد التفرق أيضا. وبهذا التفسير أخذ بعض الشافعية أيضا، وحكاه ابن عبد البر عن أبي تور، كما في فتح الباري (٤: ٢٨٠). (تكملة فتح الملهم: ٣٧٤/١)

 جابع رجلاً فأراد أن لا يقيله، قام، فمشى هنية ثم رجع": هكذا هو في بعض الأصول "هُنيَّة" بتشديد الياء غير مهموز، وفي بعضها "هُنَيْهَةً" بتخفيف الياء وزيادة هاء أي شيئاً يسيراً.

وقوله: "فأراد أن لا يُقيله": أي لا ينفسخ البيع، وفي هذا دليل على أن التفرق بالأبدان، كما فسره ابن عمر الراوي، وفيه رد على تأويل من تأول التفرق على أنه التفرق بالقول، وهو لفظ البيع. قوله ﷺ: "كل بَيِّعَيْنِ لا بيعَ بينهما حتى يتفَرَّقا": أي ليس بينهما بيع لازم.

* * * *

[١١] باب الصدق في البيع والبيان]

٣٨٥٦ (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ عَنْ أَبِي النِّياحِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ الْحَارِثِ يُحَدِّثُ عَنْ حكِيمٍ بْنِ حِزَامٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. قَالَ مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ: وُلِدَ حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ فِي جَوْفِ الْكَعْبَةِ، وَعَاشَ مِائَةً وَعِشْرِينَ سَنَةً.

١١ - باب الصدق في البيع والبيان

قوله ﷺ: "البيعان بالخيار ما لم يتفرّقا، فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما": أي بين كل واحد لصاحبه ما يحتاج إلى بيانه من عَيْبٍ ونحوه في السلعة والثمن، وصدق في ذلك، وفي الإخبار بالثَّمَنِ وما يتعلق بالعوضين، ومعنى "مُحمَّتُ بركة بيعهما": أي ذهبت بركته وهي زيادته ونماؤه.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "حكيم بن حزام" هو ابن أحي خديجة زوج النبي ﷺ. (تكملة فتح الملهم: ٧٧٧١)

[١٢ – باب من يخدع في البيع]

٣٨٥٧ (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْدَعُ وَيَ اللهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: لاَ خِلَا يَقُولُ: لاَ خِلاَبَةً ". ** فَكَانَ إذا بَايَعَ يَقُولُ: لا خِيابَةً.

٣٨٥٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيَعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا: فَكَانَ إِذَا بَايَعَ يَقُولُ: لاَ خِيَابَةَ.

١٢ - باب من يخدع في البيع

قوله: "ذكر رجل لرسول الله ﷺ أنه يُخدع في البيوع، فقال رسول الله ﷺ: من بايع فقل: لا خلابة، وكان إذا بايع بقول: لا خيابة".

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "فقل لا خلابة": هو بخاء معجمة مكسورة وتخفيف اللام وبالباء الموحدة. وقوله: "وكان إذا بايع قال: لا حيابه": هو بياء مثناة تحت بدل اللام، هكذا هو في جميع النسخ. قال القاضي: ورواه بعضهم "لا حيانة" بالنون، قال: وهو تصحيف، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم "خذابة" بالذال المعجمة، والصواب الأول، وكان الرجل ألثغ، فكان يقولها هكذا، ولا يمكنه أن يقول: "لا خلابة"، ومعنى لاخلابة: لا خديعة أي لا تحل لك خديعتي، أو لا يلزمني خديعتُك، وهذا الرجل هو حبان بفتح الحاء وبالباء الموحدة - ابن منقذ بن عمرو الأنصاري -والد يجيى وواسع بني حبان شهدا أحداً -، وقيل: بل هو والده مُنقِذُ بن عَمْرو، وكان قد بلغ مائة وثلاثين سنة، وكان قد شج في بعض مغازيه مع البي ﷺ في بعض الحُصُون بحر، فأصابته في رأسه مأمومة، فتغير بحا لسانه وعقله، لكن لم يخرج عن التمييز. وذكر الدَّارقطيُّ أنه كان ضريراً، وقد خاء في رواية ليست بثابتة أن النبي ﷺ جعل له مع هذا القول الخيار ثلاثة أيام في كل سلعة يبتاعها. واختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغابنة بين المتبايعين لازمة لا خِيَار للمَغْبُون بسببها، العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حقه، وأن المغابنة بين المتبايعين لازمة لا خِيَار للمَغْبُون بسببها، سواء قلَّت أم كثرت، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال سواء قلَّت أم كثرت، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: "لا حلابة": حبره محذوف، أي لا حديعة في الدين، فإنه نصيحة، وهو تحريض للعامل على حفظ الأمانة والتحرز نصحاً له لعدم حذاقته، وكانوا في ذلك الزمان أحقاء له، قاله الطيبي. (تكلمة فتح الملهم: ٣٧٨/١)

.....

=البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار؛ لهذا الحديث بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي الله أثبت له الخيار، وإنما قال له: قل لا خلابة: أي لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو أثبت له الخيار كانت قضية عين لا عموم لها، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بدليل، والله أعلم.**

F * * *

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والثاني: أن الخيار الذي جعل له النبي ﷺ هو حيار الشرط، دون حيار المغبون، وهو الراجح عندي. (تكلمة فتح الملهم: ٣٨٠/١)

[١٣ - باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع]

٣٨٥٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الشِّمَارِ حَتِّى يَبْدُو ** صَلاَحُهَا، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُبْتَاعَ.

٣٨٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا اَبْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ اللهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ النَّبِيِّ عِلْ بِمثْله.

٣٨٦١ - (٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالاَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبْوِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ النَّحْلِ حَتّى يَزْهُو، وَعَنِ السُّنْبُلِ حَتّى يَبْيَضَ، وَيَأْمَنَ الْعَاهَةَ، نَهَى الْبَائِعَ وَالْمُشْتَرِي.

١٣- باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع

شرح الكلمات وتصحيح الخطأ: أما ألفاظ الباب: فمعنى يبدو: يظهر، وهو بلا همز، ومما ينبغي أن ينبه عليه أن يقع في كثير من كتب المحدثين وغيرهم "حتى يبدوا" بالألف في الخط وهو خطأ، والصواب حذفها في مثل هذا للناصب، وإنما اختلفوا في إثباتها إذا لم يكن ناصب مثل "زيد يبدو"، والاختيارُ حذفها أيضاً، ويقع مثله في "حَتَّى يَرْهُو"، وصوابه حذف الألف، كما ذكر.

قوله: "يزهو" هو بفتح الياء كذا ضبطوه، وهو صحيح، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قال ابن الأعرابي: يقال: زَهَا النَّحْلُ يزهو إذا ظهرت ثمرته، وأزهى يزهى إذا احْمَرَّ أو اصفر. وقال الأصمعى: لا يقال في النخل:=

**قال في تكملة فتح الملهم: البدو (بفتح الباء وسكون الدال وتخفيف الواو)، والبُدُو (بضم الباء والدال تشديد الواو) كلاهما مصدر بمعنى الظهور، كما في تاج العروس، وصلاح الشيء ضد فساده. واختلف العلماء في تفسير بدو صلاح الثمرة، فبدو الصلاح عند الحنفية أن تأمن الثمرة العاهة والفساد، كما صرح به ابن الهمام في فتح القدير مع الكفاية (٥: ٤٨٩). وأما الشافعية ففسروه بظهور مبادئ النضج والحلاوة.

(إلى أن قال:) قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الذي يظهر من النظر في بحموع الأحاديث أن المراد من بدو صلاح الثمرة هو أمنها من الآفات؛ لما سيأتي في حديث ابن عمر.

(إلى أن قال:) الأحاديث بأجمعها تدل على أن المراد من بدو الصلاح هو أمن الثمرة من العاهة، غير أن هذا الأمن يتفاوت بتفاوت الثمار، فلا يحصل الأمن في بعضها إلا بالنضج والحلاوة، أو بحمرتها أو صفرتها، وقد وقع التفسير بذلك في بعض الأحاديث نظرا إلى تلك الثمار بخصوصها، وإلا فالعلة هي الأمن من العاهة، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٣/، ٣٨٤، ٣٨٥)

٣٨٦٢ - (٤) حَدَّثِنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الآفَةُ". قَالَ: يَبْدُو صَلاَحُهُ، حُمْرَتُهُ وَصُفْرَتُهُ.

٣٨٦٣ (٥) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى، وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهّابِ عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الإِسْنَادِ، حَتّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، لَمْ يَذْكُرْ مَا بَعْدَهُ.

٣٨٦٤ - (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَهّابِ.

٣٨٦٥ – (٧) حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَعُبَيْدِ الله.

٣٨٦٦ (٨) حدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيّوبَ وَقَتْيْبَةُ وَابْنُ حُحْرٍ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ-: حَدِّثَنَا -إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ أَنّهُ سَمعَ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ".

ُ ٣٨٦٧ (٩) وحدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ سُفْيَانَ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثٍ شَعْبَةً: فَقِيلَ لِابْنِ عُمَرَ: مَا صَلاَحُهُ؟ قَالَ: تَذْهَبُ عَاهَتُهُ.

الزرع أو الثمر ونحوه، فتفسده.

⁻أزهى، إنما يقال: زها، وحكاهما أبو زيدٍ لغتين. وقال الخليل: أزهى النخل: بدا صلاحه.

وقال الخطابي: هكذا يروى "حتى يَزْهُوَ" قال: والصواب في العربية "حتى يزهى"، والإزهاء في الثمر أن يحمر أو يصفر، وذلك علامة الصلاح فيها، ودليل خلاصها من الآفة. قال ابن الأثير: منهم من أنكر "يُزْهَى"، كما أن منهم من أنكر "يَزْهُو". وقال الجوهري: الزَّهو بفتح الزاي، وأهل الحجاز يقولون بضمها، وهو البُسْر الملون، يقال: إذا ظهرت الحمرة أو الصفرة في النخل فقد ظهر فيه الزهو، وقد زها النخل زهواً وأزهى لغة، فهذه أقوال أهل العلم فيه، ويحصل من مجموعها جواز ذلك كله، فالزيادة من الثقة مقبولة، ومن نقل شيئاً لم يعرفه غيره قبلناه إذا كان ثقة. قوله: "وعن السُّنبُل حتى يبيض"؛ معناه يشتد حبه، وهو بدو صلاحه. قوله: "ويأمن العاهة"؛ هي الآفة تصيب

٣٨٦٨ – (١٠) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثُمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، حِ وَحَدَّنَنَا أَجْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّبَيْرِ عَن جَابِرٍ قَالَ: نَهَى -أَوْ نَهَانَا- رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتّى يَطِيبَ.

٣٨٦٩ (١١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، حِ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ ابْنُ حَاتِمٍ وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالاً: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ابْنُ حَاتِمٍ وَاللَّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا رَوْحٌ قَالاً: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنْهُ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتّى يَبْدُو صَلاَحُهُ.

قوله: "حدثنا بجيى بن يجيى، أحبرنا أبو حيثمة عن أبي الزبير عن حابر، ح وحدثنا أحمد بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا أبو الزبير عن حابر" فقوله أولاً عن حابر كان ينبغي له على مقتضى عادته وقاعدته، وقاعدة غيره حذفه في الطريق الأول، ويقتصر على أبي الزبير لحصول الغرض به، لكنه أراد زيادة البيان والإيضاح وقد سبق بيان مثل هذا غير مرة.

قوله: "حدثنا أحمد بن عثمان النوفلي: حدثنا أبو عاصم، ح حدثنا محمد بن حاتم -واللفظ له- قال: حدثنا روح قال: أنبأنا زكرياء بن إسحاق، حدثنا عمرو بن دينار" هكذا يوجد في النسخ هذا وأمثاله، فينبغي أن يقرأ القارئ بعد روح قالا: حدثنا زكريا؛ لأن أبا عاصم وروحاً يرويان عن زكريا، فلو قال القارئ: قال: أنبأنا زكريا كان خطأ؛ لأنه يكون محدثاً عن روح وحده، وتاركاً لطريق أبي عاصم، ومثل هذا مما يغفل عنه، فنبهت عليه ليفطن لأشباهه، وينبغي أن يكتب هذا في الكتاب، فيقال: قالا: حدثنا زكرياء وإن كانوا يحذفون لفظة "قال" إذا كان المحدث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قال قائل: يجوز أن يقال هنا: "قال: حدثنا زكريا"، ويكون المحدث عنه واحداً؛ لأنه لا يلبس بخلاف هذا، فإن قان قائل: مجتمل، ولكن الظاهر المختار ما ذكرناه أولاً؛ لأنه المراد قائل يكون تاركاً لرواية أبي عاصم، والله أعلم.

ضبط الأسماء وتوثيق أبا البختري والرد على جرح الحاكم عليه: قوله: "عن أبي البختري": وهو بفتح الباء الموحدة وإسكان الخاء المعجمة وفتح التاء المثناة فوق، واسمه سعيدُ بْنُ عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال: ابن أبي عمران، ويقال ابن فيروز الكوفي الطائي مولاهم، قال هلال بن حبّان: بالمعجمة وبالموحدة، كان من أفاضل أهل الكوفة. وقال حبيب بن أبي ثابت: الإمام الجليل احتَمَعْتُ أنا وسعيد بن جبير وأبو البختري، وكان أبو البختري أعلمنا وأفقهنا قتل بالجماحم سنة ثلاث وثمانين، وقال ابن معين وأبو حاتم وأبو زرعة: ثقة، وإنما ذكرت ما ذكرت فيه؛ لأن الحاكم قتل بالجمد قال في كتابه "الأسماء والكني": أن أبا البختري هذا ليس قوياً عندهم، ولا يقبل قول الحاكم؛ لأنه جرح

سَأَلْتُ ابْنَ عَبّاسٍ عَنْ بَيْعِ النّحْلِ؟ فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ النّحْلِ حَتّى تَأْكُلَ مِنْهُ أَوْ يُؤْكَلَ، وَحَتّى يُوزَنَ، قَال: فَقُلْتُ: مَا يُوزَنُ؟ فَقَالَ رَجُلٌ عِنْدَهُ: حَتّى يَحْزَرَ.

٣٨٧١ - (١٣) حَلَّقَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْبِيهِ، عَنِ الْبِيهِ، عَنْ أَبِي فُكِيْرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَبْتَاعُوا الثّمَارَ حَتَّى يَبْدُو صَلاَحُهَا".

=غير مفسَّر، والجرح إذا لم يفسر لا يقبل، وقد نص جماعات على أنه ثقة، وقد سبق بيان هذه القاعدة في أول الكتاب، والله أعلم.

قوله: "سألت ابن عباس عن بيع النخل، فقال: نحى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه، أو يؤكل منه وحتى توزن، فقلت: ما يُوزنُ فقال رجل عنده: حتى يخزر" وأما قوله: "يأكل أو يؤكل": فمعناه حتى يصلح لأن يؤكل في الجملة، وليس المراد كمال أكله، بل ما ذكرناه، وذلك يكون عند بدو الصلاح، وأما تفسير "يوزن" بـــ"يحزر" فظاهر؛ لأن الحزر طريق إلى معرفة قدره، وكذا الوزن. وقوله: "حتى يحزر": هو بتقديم الزاي على الراء أي يخرص، ووقع في بعض الأصول بتقديم الراء، وهو تصحيف، وإن كان يمكن تأويله لو صح، والله أعلم. وهذا التفسير عند العلماء أو بعضهم في معني المضاف إلى ابن عباس؛ لأنه أقر قائله عليه و لم ينكره، وتقريره كقوله، والله أعلم. قوله: "عن ابن أبي نعم": هو بإسكان العين بلا ياء بعدها، واسمه دُكَيْنُ بن الفضل، وشروح مسلم كلها ساكتة عنه.

حكم البيع قبل بدو الصلاح: أما أحكام الباب: فإن باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالإجماع، قال أصحابنا: ولو شرط القطع ثم لم يقطع، فالبيع صحيح، ويلزمه البائع بالقطع، فإن تراضيا على إبقائه جاز، وإن باعها بشرط التبقية فالبيع باطل بالإجماع؛ لأنه ربما تلفت الثمرة قبل إدراكها، فيكون البائع قد أكل مال أخيه بالباطل، كما جاءت به الأحاديث. وأما إذا شرط القطع فقد انتفى هذا الضرر، وإن باعها مطلقاً بلا شرط، فمذهبنا ومذهب جمهور العلماء: أن البيع باطل؛ لإطلاق هذه الأحاديث، وإنما صححناه بشرط القطع للإجماع، فخصصنا الأحاديث بالإجماع فيما إذا شرط القطع؛ ولأن العادة في الثمار الإبقاء، فصار كالمشروط. ""

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن بيع الثمار قبل ظهورها باطل إجماعا، ولا خلاف فيه؛ لكونه بيع المعدوم، وأما بيعها بعد الظهور قبل بدو صلاحها، فله صور ثلاثة:

الأولى: أن يشترط البائع على المشتري أن يقطعها فورا، ولا يتركها على الأشجار– وهذه الصورة جائزة بإجماع الأئمة الأربعة وجمهور فقهاء الأمصار.

⁽إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يشترط المشتري ترك الثمار على الأشجار حتى يحين الجذاذ- وهذه الصورة الطلة بالإجماع، ولا يصح البيع فيها عند أحد.

حكم البيع بعد بدو الصلاح: وأما إذا بيعت الثمرة بعد بُدُوِّ الصلاح، فيحوز بيعها مطلقاً، وبشرط القطع وبشرط التبقية؛ لمفهوم هذه الأحاديث؛ ولأن ما بعد الغاية يخالف ما قبلها إذا لم يكن من جنسها؛ ولأن الغالب فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح، ثم إذا بيعت بشرط التبقية أو مطلقاً يلزم البائع بسقايتها إلى أوان الجذاذ؛ لأن ذلك هو العادة فيها، هذا مذهبنا، وبه قال مالك، وقال أبو حنيفة: يجب شرط القطع، ** والله أعلم.

=(إلى أن قال:) والصورة الثالثة: أن يقع البيع مطلقا، ولا يشترط فيه قطع ولا ترك، فهذه الصورة محل حلاف بين الأئمة، فقال مالك و الشافعي وأحمد: البيع فيها باطل كما في الصورة الثانية، وقال أبوحنيفة على: البيع فيها جائز كالصورة الأولى، ويجوز للبائع أن يجبر المشتري على قطع الثمار في الحال، وإلى هذا المذهب يظهر جنوح البخاري، كما أشار إليه الحافظ في باب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع (٤: ٣٣٢). وهو مذهب الزهري كما حكى عنه البخاري في هذا الباب. (تكملة فتح الملهم: ١/٣٨٦)

**قال في تكملة فتح الملهم: وأما بيع الثمار بعد بدو صلاحها فله صور ثلاثة أيضا، الأولى: أن تباع بشرط القطع، والثانية: أن تباع بشرط تركها على الأشجار، والثالثة: أن تباع مطلقا، فالشافعي ومالك وأحمد على يجوزون البيع في الصور الثلاث كلها، فإن باعها مطلقا استحق المشتري الإبقاء إلى أوان الجذاذ كحالة شرط الإبقاء، كما في نحاج (٤: ١٤١، والمغني لابن قدامة (٤: ٨٦، ٨٧) واستدلوا في ذلك بمفهوم حديث الباب، فإن الحديث قيد النهي بما بيع قبل بدو الصلاح، فخرج منه ما بيع بعده مطلقا.

وأما أبو حنيفة وأبو يوسف على، فقالا: يجوز البيع بشرط القطع وفي صورة الإطلاق، ويفسد بشرط الترك، ويجب على المشتري في صورة الإطلاق أن يقطعها إذا طالب به البائع. وقد تسامح النووي على ههنا حيث نسب إلى أبي حنيفة أنه يوجب شرط القطع في هذه الصورة، وقد أطبق علماء الحنفية على خلاف ذلك، إذن فلا فرق عند أبي حنيفة وأبي يوسف بين ما بيع قبل بدو الصلاح وما بيع بعده، والحكم عندهما في الفصلين سواء؛ لأنهما لا يريان المفهوم حجة، فصار حكم ما بعد الصلاح مسكوتا عنه في هذا الحديث.

وخلاصة هذا المبحث على ما ذكره ابن الهمام أنه لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل أن تظهر، ولا في عدم جوازه بعد الظهور قبل بدو الصلاح بشرط الترك، ولا في جوازه قبل بدو الصلاح أو بعده بشرط القطع، لكن بدو الصلاح عندنا أن تأمن العاهة والفساد. وعند الشافعي: ظهور النضج والحلاوة، والخلاف إنما هو في بيعها قبل بدو الصلاح لا بشرط القطع، فعند الشافعي ومالك وأحمد: لا يجوز، وعندنا: إن كان بحال لاينتفع به في الأكل ولا في علف الدواب ففيه خلاف بين المشايخ، قيل: لا يجوز، ونسبه قاضيخان لعامة مشايخنا، والصحيح أنه يجوز؛ لأنه مال منتفع به في ثاني الحال إن لم يكن منتفعا به في الحال، وقد أشار محمد في كتاب الزكاة إلى جوازه، وهناك خلاف أيضا في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، قعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف خلاف أيضا في بيعها بعد بدو الصلاح بشرط الترك، قعند الأئمة الثلاثة يجوز، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لايجوز، وقال محمد: إن تناهي عظمها جاز البيع، وإن لم يتناه لم يجز. (تكملة فتح الملهم: ١٩٥١م)

قوله: "وعن السُّنبل حتى يبيض": فيه دليل لمذهب مالك والكوفيين وأكثر العلماء أنه يجوز بيع السنبل المشتد، وأما مذهبنا ففيه تفصيل، فإن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو ما في معناهما مما ترى حباته حاز بيعه، وإن كان حنطة ونحوها مما تستر حباته بالقشور التي تزال بالدِّياس ففيه قولان: للشافعي الجديد، أنه لا يصح، وهو أصح قوليه، والقديم: أنه يصح، وأما قبل الاشتداد فلا يصح بيع الزرع إلا بشرط القطع، كما ذكرنا، وإذا باع الزرع قبل الاشتداد مع الأرض بلا شرط حاز تبعاً للأرض، وكذا الثمر قبل بدو الصلاح إذا بيع مع الشجر حاز بلا شرط تبعاً، وهكذا حكم البُقُول في الأرض لا يجوز بيعها في الأرض دون الأرض إلا بشرط القطع، وكذا لا يصح بيع البِطِّيخِ ونحوه قبل بدو صلاحه، وفروع المسألة كثيرة، وقد نقحت مقاصدها في "روضة الطالبين" و"شرح المهذب"، وجمعت فيها جملاً مستكثرات، وبالله التوفيق.

قوله: في الحديث "نحي البائع والمشتري": أما البائع؛ فلأنه يريد أكل المال بالباطل، وأما المشتري؛ فلأنه يوافقه على حرام؛ ولأنه يضيع ماله وقد نحي عن إضاعة المال.

[1 - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا]

٣٨٧٢ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا اللهُ عُنِينَةَ عَنِ الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لَهُمَا- قَالاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ عَنْ سَالِمٍ، عَنِ ابْنُ عُمَرَ أَنَّ النَّيْمِ بْنُ عَلَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ بِالتَّمْرِ. ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَ عَلَى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتّى يَبْدُو صَلاَحُهُ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ.

٣٨٧٣ (٢) قَالَ ابْنُ عُمَرَ: وَحَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا. زَادَ ابْنُ نُمَيْرِ فِي رِوَايَتِهِ: أَنْ ثُبَاعَ.

٣٨٧٤ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ - قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثِنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَلَا تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ". قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ جَتّى يَبْدُو صَلاَحُهُ، وَلاَ تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ".

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَحَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ عَنْ أَبِيْهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَه، سَوَاء. ٥٣٨٧٥ (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا حُجَيْنُ بْنُ الْمُثَنِّي: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ عُفَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ بَيْعِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ. وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ ثَمَرُ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ، وَالْمُحَاقَلَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ اللهَ عَلْمُ النَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ اللهَ عَلْمُ الْمُرَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ الزَّرْعُ بِالْقَمْحِ، وَاسْتِكْرَاءُ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَمُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَا عَالِيْنُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْنَا عَالِيْنَ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْ عَلَالْمُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

١٤ - باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في العرايا

فيه حديث ابن عمر فرهما: "أن رسول الله ﷺ نحى عن بيع التمر بالتمر ورخص في بيع العرايا". وفي رواية: "رخص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك". وفي رواية: "رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من التمر"، وباقي روايات الباب بمعناه. وفيها ذكر المحاقلة والمزابنة وكراء الأرض، وهذا نؤ حره إلى بابه.

شرح الغويب: وأما ألفاظ الباب فقوله: "وعن بيع الثمر بالتمر". وفي رواية: "لا تبتاعوا الثمر بالتمر"، هما في الروايتين الأول "الثمر" بالثاء المثلثة، والثاني "التمر" بالمثناة، ومعناه: الرطب بالتمر، وليس المراد كل الثمار بالثاء المثلثة، فإن سائر الثمار يجوز بيعها بالتمر. قوله: "حدثنا حُجَيْن" هو بضم الحاء وآخره نون.

قَالَ: وَأَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لاَ تَبْتَاعُوا التَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهُ، وَلاَ تَبْتَاعُوا الثَّمَرَ بِالتَّمْرِ".

وَقَالَ سَالِمٌ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ رَخَّصَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي بَيْعِ الْعَرِيّةِ بِالرّطَبِ أَوْ بِالتّمْرِ، وَلَمْ يُرَخِّصْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ.

٣٨٧٦ - (٥) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَصَ لِصَاحِبِ الْعَرِيَّةِ أَنْ يَبِيعَهَا بِخَرْصِهَا مِنَ التَّمْرِ.

٣٨٧٧- (٦) وَحَدَّثْنَا يَحْيَى بنُ يَحْيى: أَخْبَرنَا سُلَيْمَانُ بنُ بِلالٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيْد: أَخْبَرنِي نَافِعٌ أَنَّه سَمِعَ عَبْدَ الله بنِ عُمَرَ يُحَدِّثُ أَنَّ زَيْد بنَ ثَابِتٍ حَدَّثَه أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ فِيْ الْعَرِيَّة يَأْخُذُها أَهْلُ البَيْتِ بِحَرْصِهَا تَمْرًا، يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا.

٣٨٧٨- (٧) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعيد يَقُولُ: أَحْبَرَنِي نَافِعٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ُ ٣٨٧٩ (٨) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَالْعَرِيَّةُ النَّحْلَةُ تُحْعَلُ لِلْقَوْمِ، ** فَيَبِيعُونَهَا بِخِرْصِهَا تَمْراً.

٠ ٣٨٨٠ (٩) وَحَدَّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِخَرْصِهَا تَمْراً.

قَالَ يَحْيَى: الْعَرِيَّةُ أَنْ يَشْتَرِي ** الرَّجُلُ ثَمَرَ النّخَلاَتِ لِطَعَامِ أَهْلِهِ رُطَباً بِحِرْصِها تَمْراً.

قوله: "رخَّصَ في بيع العريَّةِ بخَرْصِها من التَّمْرِ": هو بفتح الخاء وكسرها، الفتح أشهر، ومعناه: بقَدْرِ ما فيها إذا صار تمراً، فمن فتح قال: هو مصدر أي اسم للفعل، ومن كسر قال: هو اسم للشيء المخروص.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "تجعل للقوم": هذا صريح في كون العرية هبة، وفي رواية الطحاوي: "توهبان للرجل" هو أصرح. (تكملة فتح الملهم: ١٧/١٤)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قال يُحيى: العرية أن يشتري" هذا اللفظ وإن كان يحتمل تفسير الشافعي=

٣٨٨١ – (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله: حَدَّثِنِي نَافعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ فِي الْعَرَايَا أَنْ ثُباعَ بِخَرْصِهَا كَيْلاً.

٣٨٨٢ – (١١) وَحَدَّثَناه ابْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ الله بِهَذَا الإِسْنَادِ وَقَالَ: أَنْ تُؤْخَذَ بِخَرْصِهَا.

٣٨٨٣ – (١٢) وَحَدَّثْنَا أَبُو الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِعِ بِهَذَا الإِسْنَادِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَخَّصَ فِي بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا.

آ ٣٨٨٠ (١٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَان يَعْنِي ابْنَ بِلاَلٍ، عَنْ يَحْبَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِمْ، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهْى عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ بِالتَّمْرِ، وَقَالَ: "ذَلِكَ الرِّبَا، مِنْهُمْ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةً أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهْى عَنْ بَيْعِ النَّكْلَةِ وَالنَّكُلَةِ وَالنَّكُلَةِ وَالنَّكُلَةِ وَالنَّكُلَةِ وَالنَّكُلَةِ وَالنَّكُلُونَهَا رُطَبًا.

ضبط الأسماء: قوله: "عن بشير ابن يسار عن بعض أصحاب رسول الله الله الله على من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة": أما "بُشَيْر" فبضم الموحدة وفتح الشين، وأما "يَسَار" فبالمثناة تحت والسين مهملة، وهو بُشَيْرُ بْنُ يسار المدينُ الأنصاري الحارثي مولاهم، قال يجيى بن معين: ليس هو بأخي سليمان بن يسار، وقال محمد بن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيها، قد أَدْرَكَ عامَّة أصحاب رسول الله الله وكان قليل الحديث. وقوله: "من أهل دارهم" يعنى بني حارثة، والمراد بالدار: المحلة.

وقوله: "عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ: أي جماعة منهم، ثم ذكر بعضهم، فقال: منهم سهلُ بْنُ أبي حثمة، والبعض يُطُلِقُ على القليل والكثير، و"حَثْمَةُ" بفتح الحاء المهملة وإسكان الثاء المثلثة، واسم أبي حثمة عبد الله بن ساعدة، وقيل: عامر بن ساعدة، وكنية سهل أبو يجيى، وقيل: أبو محمد، توفي النبي ﷺ وهو ابن ثمان سنين. قوله: في هذا الإسناد: "حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا سليمان ابن بلال عن يجيى -هو ابن سعيد- عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حثمة".

⁼أيضا، ولكنه في تفسير أبي حنيفة ومالك أظهر بدليل رواية سليمان بن بلال، فإنه روى عن يجيى بن سعيد ما يتعين فيه تفسير أبي حنيفة ومالك. (تكملة فتح الملهم: ٢/٧/١)

٣٨٨٥ – (١٤) وَحَدَّنَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَصْحَابٍ رَسُولِ الله ﷺ أَنْهُمْ قَالُوا: رَخَّصَ رَسُولُ الله ﷺ فِي بَيْعِ الْعَرِيَّةِ بِحَرْصِهَا تَمْراً.

٣٨٨٦ (١٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ عَنِ الثَّقَفِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ أَهْلِ دَارِهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ عَنْ يَحْيَى، غَيْرَ أَنَّ إِسْحَاقَ وَابْنَ الْمُثَنِّى جَعَلاً مَكَانَ الرّبَا الزّبْنَ، وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: الرّبَا.

٣٨٨٧ - (١٦) وحَدَّثَنَا عَمْرُ و النّاقِدُ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَة عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَار، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَة، عَنِ النّبِيّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

سمعارف علم الإسناد: في هذا الإسناد أنواع من معارف علم الإسناد وطرقه، منها: أنه إسناد كله مدنيون، وهذا نادر في صحيح مسلم، بخلاف الكوفيين والبصريين، فإنه كثير، قدمناه في مواضع كثيرة من أوائل هذا الكتاب وبعدها بيانه. ومنها: أن فيه ثلاثة أنصاريين مدنيين بعضهم عن بعض، وهذا نادر جداً، وهم يجيى بن سعيد الأنصاري وبشير وسهل. ومنها قوله: سليمان يعني ابن بلال، وقوله: يجيى وهو ابن سعيد، وقد قدمنا في القصول التي في أول الكتاب وبعدها بيان فائدة قوله: "يعني" وقوله: و "هو"، وأن المراد: أنه لم يقع في الرواية بيان نسبهما، بل اقتصر الراوي على قوله: سليمان ويجيى، فأراد مسلم بيانه، ولا يجوز أن يقول: سليمان بن بلال، فإنه يزيد على ما سمعه من شيخه، فقال: يعني ابن بلال، فحصل البيان من غير زيادة منسوبة إلى شيخه، ومنها: ما يتعلق بضبط الأسماء والأنساب، وهو بُشيَّر بن يسار وقد بيناه، والقعنبي، وهو منسوب إلى حده وهو عبد الله ابن مسلمة بن قعنب. ومنها: أن فيه رواية تابعي عن تابعي، وهو يجيى عن بشير، وهذا وإن كان نظائره في المحديث كثيرة، فهو من معارفهم. ومنها: قوله: عن بعض أصحاب رسول الله منهم: سهل بن أبي حثمة، فيه أنه يجوز إذا سمع من جماعة ثقات حاز أن يحذف بعضهم ويروى عن بعض، وقد تقدم بيان هذا وتفصيله مسوطاً في الفصول، والله أعلم.

قوله: "فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال": الذاكر هو الثقفي الذي هو في درجة سليمان بن بلال، وإنما ذكرت هذا وإن كان ظاهراً؛ لأنه قد يغلط فيه بل قد غلط فيه. قوله: "غير أن إسحاق وابن مثنى جعلا مكان الرنا الزُّبْن، وقال ابن أبي عمر: الربا": يعني أن ابن أبي عمر رفيق إسحاق، وابن مثنى قال في روايته: ذلك الربا، كما سبق في رواية سليمان بن بلال، وأما إسحاق وابن المثنى فقالا: ذلك الزَّبْنُ، وهو بفتح الزاي وإسكان الموحدة وبعدها نون، وأصل الزبن الدفع، ويسمى هذا العقد مزابنة؛ لأنهم يتدافعون في مخاصمتهم بسببه لكثرة الغرر والخطر.

٣٨٨٨ – (١٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَحَسَنُ الْحُلُوانِيِّ* قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ مَوْلَى بَنِي حَارِثَةَ أَنَّ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ وَسَهْلَ بْنَ أَبِي حَدْمَةَ حَدَّثَاهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، الثَّمَرِ بِالتَّمْرِ، إِلاَّ أَصْحَابَ الْعَرَايَا، فَإِنّهُ قَدْ أَذَنَ لَهُمْ.

٣٨٨٩ (١٨) حَلَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَب: حَدَّثَنَا مَالكٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنُ عَلْمَ لَهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ ا

-قوله: "مولى بني حارثة" بالحاء. قوله: "عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد": قال الحاكم أبو أحمد: أبو سفيان هذا ممن لا يعرف اسمه، قال: ويقال: مولى أبي أحمد وابن أبي أحمد هو مولى لبني عبد الأشهل، يقال: كان له انقطاع إلى ابن أبي أحمد بن جحش فنسب إلى ولائهم، وهو مدين ثقة.

تفسير الوسق والمزابنة والمحاقلة: قوله: "خمسة أوسق" هي جمع وَسُقٍ بفتح الواو، ويقال بكسرها، والفتح أفصح، ويقال في الجمع أيضاً: أوساق ووسوق. قال الهروي: كل شيء حملته فقد وسَقْتُهُ. وقال غيره: الوَسُقُ ضم الشيء بعضهم إلى بعض، وأما قدر الوسق، فهو ستون صاعاً، والصاع خمسة أَرْطَال وثلث بالبغدادي. وأما العرايا فواحدتما عريّةً بتشديد الياء، كمطيّة ومطايا، وضحية وضحايا، مشتقة من التعري وهو التحرد؛ لأنما عريت عن=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وحسن الحلواني" هو الحسن بن علي بن محمد الهذلي الحلواني نزيل مكة، من أساتذة الأئمة الستة كلهم إلا النسائي، كان ثقة ثبتا، وذكر ابن عدي أنه صنف كتابا في السنن، وقال الخليلي: كان يشبه بأحمد في سمته وديانته، مات في ذي الحجة سنة ٢٤٢هـــ (تكملة فتح الملهم: ١٩/١ع)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فيما دون خمسة أوسق": ربما يستدل به الشافعية خلاف الحنفية في تفسير العرايا، فيقولون: لو كانت معاملة العرايا استبدال موهوب بموهوب آخر، كما قال الحنفية، فإن هذا العقد جائز مطلقا، ولا معنى لتحديد جوازه فيما دون خمسة أوسق، ولا يتأتى هذا التحديد إلا إذا جعلت العرية بيعا، وأجاب عنه الطحاوي على بأنه ليس في الحديث ما ينفي أن يكون حكم الجواز متعديا إلى ما فوق خمسة أوسق، وإنما لفظ الحديث: "رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق": فيحتمل أن يكون النبي في رخص فيه لقوم في عرية لهم هذا مقدارها، فقل أبوهريرة ذلك، وأخبر الرخصة فيما كانت، ولا ينفي ذلك أن تكون تلك الرخصة جارية فيما هو أكثر من ذلك. (تكملة فتح الملهم: ١/ ٤٢٠)

٣٨٩٠ - (١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ الثّمَرِ بِالتّمْرِ كَيْلاً، وَبِيعِ الْكَرْمِ** بالزّبيب كَيْلاً.

رُورِيَّ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُجَمِّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله أَخْبَرَهُ أَنَّ النّبِيّ عَلَيْ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، بَيْعِ مُحَمِّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عَبْدَ الله أَخْبَرَهُ أَنَّ النّبِيّ عَلَيْ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، بَيْعِ مُحَمِّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ بِالزّبِيبِ كَيْلاً، وَأَنْ يَبَاعِ الزّرْعُ بِالنّبِي الْعِنْبِ بِالزّبِيبِ كَيْلاً، وَأَنْ يَبَاعِ الزّرْعُ بِالنّبِيلِ كَيْلاً، وَبَيْعِ الْعِنَبِ بِالزّبِيبِ كَيْلاً، وَأَنْ يَبَاعِ الزّرْعُ بِالنّبِيلِ كَيْلاً،

لَّ ٣٨٩٢ - (٢١) وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَة: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ عُبَيْدِ الله بِهَذَا الإسْنَاد مثْلَهُ.

َ ٣٩٩ ٣٨ – (٢٢) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ الله وَحُسَيْنُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ بَيْعُ ثَمَرِ النَّحْلِ بِالتَّمْرِ كَيْلاً، وَبَيْعُ الزَّبِيبِ بِالْعِنَبِ كَيْلاً، وَعَنْ كُلِّ ثَمَرٍ بِحَرْصَهِ.

=حكم باقي البستان. قال الأزهري والجمهور: هي فَعيلة بمعنى فاعلة. وقال الهروي وغيره: فعيلة بمعنى مفعولة، من عراه يعروه إذا أتاه وتردد إليه؛ لأن صاحبها يتردد إليها. وقيل: سميت بذلك لتخلي صاحبها الأول عنها من بين سائر نخله، وقيل غير ذلك، والله أعلم.

قوله: "نحى رسول الله ﷺ عن بيع النمر بالتمر ورخص في العرايا تباع بخرصها": فيه تحريم بيع الرطب بالتمر، وهو المزابنة، كما فسره في الحديث، مشتقة من الزبن، وهو المخاصمة والمدافعة، وقد اتفق العلماء على تحريم الرطب بالتمر في غير العرايا، وأنه رباً، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع العنب بالزبيب، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيع الجنّطة في سنبلها بحنطة صافية، وهي المحاقلة، مأخوذة من الحقل، وهو الحرث، وموضع الزرع، وسواء عند جمهورهم كان الرطب والعنب على الشجر أو مقطوعاً. وقال أبو حنيفة: إن كان مُقْطُوعاً جاز بيعه بمثله من اليابس، **=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وبيع الكرم": الكُرَّم بسكون الراء شجر العنب، والمراد ههنا ثمره، وما وقع في الحديث من النهي من تسمية العنب كرما محمول على التنزيه، وتسميته في هذا الحديث كرما بيان للحواز، راجع الفتح (٤: ٣٢٢). (تكملة فتح الملهم: ٢١/١٤)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واعلم أن هناك صورتين لبيع الرطب بالتمر، الأولى: أن يباع الرطب المعلق على الشجر بالنمر المحذوذ، وهو ما يسمى مزاينة، وهو حرام بالإجماع إلا ما رخص فيه من العرايا على اختلاف في تفسيرها.=

٢٨٩٤ - (٢٣) حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيّ. **
وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيّ. **
وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيّ. **
وَالْمُزَابَنَةُ أَنْ يُبَاعَ مَا فِي رُؤُوسِ النَّحْلِ بِتَمْرٍ بِكَيْلٍ مُسَمّى، إِنْ زَادَ فَلِي، وَإِنْ نَقَصَ فَعَلَيّ. **
وَكَدَّنَا أَيُوبُ بِهِذَا اللهِ سَنَادِ نَحْوَهُ.

آ ٣٨٩- (٢٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، حِ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْتُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ: أَنْ يَبِيعَ ثَمَرَ حَائِطِهِ، ** إِنْ كَانَ كَرْماً، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ زَرْعاً، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ زَرْعاً، أَنْ يَبِيعَهُ بِرَبِيبٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ زَرْعاً، أَنْ يَبِيعَهُ بِزَبِيبٍ كَيْلاً، وَإِنْ كَانَ زَرْعاً، أَنْ يَبِيعَهُ بِرَبِيبٍ كَيْلاً مَعَامٍ، نَهَى عَنْ ذَلِكَ كُلّهِ.

وَفِي رِوَايَةِ قُتَيْبَةً: أَوْ كَانَ زَرْعاً.

= وأما العرايا فهي أن يخرص الخارص نخلات، فيقول: هذا الرطب الذي عليها إذا يبس تجيء منه ثلاثة أوسق من التمر مثلاً، فيبيعه صاحبه لإنسان بثلاثة أوسق تمر، ويتقابضان في المجلس، فيسلم المشتري التمر، ويسلم بائع الرطب الرطب بالتخلية، وهذا حائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق، وفي جوازه في خمسة أوسني قولان للشافعي: أصحهما: لا يجوز؛ لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب، وجاءت العرايا رخصة، =

⁼⁽إلى أن قال:) والصورة الثانية: أن يباع الرطب المقطوع بالتمر المقطوع، وفيه خلاف، فقال الأئمة الحجازيون الثلاثة: إنه لا يجوز، سواء كان البيع بالتساوي أو بالتفاضل، وبه قال أبويوسف ومحمد عين، وقال أبوحنيفة عينه: يجوز البيع يدا بيد متساويا ويحرم متفاضلا أو نسيئة. (تكملة فتح الملهم: ١/١.٤)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إن زاد فلي، وإن نقص فعلي": يحتمل أن يكون مقولة للبائع، ويحتمل أن يكون للمشتري، فإن كان هذا من قول البائع، فالضمير في "زاد" عائد إلى التمر المجذوذ، والمراد أن التمر المجذوذ إن زاد على الثمر المحروص، فالزيادة لي، لا أضمنها لك، وإن نقص منه، فالنقصان عليّ، ولا تضمينه لي. وإن كان هذا من قول المشتري، فالضمير في "زاد" يرجع إلى الثمر المحروص، والمراد أن الثمر المحروص لو زاد على هذا التمر المجذوذ المسمى، فالزيادة لي، لا أضمنها للبائع، وإن انتقص منه، فالنقصان عليّ، ولا يضمنه البائع لي، وراجع البدر الساري تحت فيض الباري (٣: ١٤٠) وعمدة القاري (٥: ٥٣١). (تكملة فتح الملهم: ١/٢٢٤) *قال في تكملة فتح الملهم: "ثمر حائطه" الحائط ههنا البستان، ويجمع على "حوائط"، وأما الحائط بمعني الجدار، فيجمع على "حيطان"، أفاده الأستاذ محمد ذهني في تعليقه على صحيح مسلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٢٢٤)

٣٨٩٧ - (٢٦) وَحَدَّثَنيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب: حَدَّثَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنِي الضَّحَاكُ، ح وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةً: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْتِهِ بَنُ عُقْبَةً، كُلِّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

-وشك الراوي في خمسة أوسُني أو دونها، فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق، وبقيت الخمسة على التحريم، والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء، وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب، هذا تفصيل مذهب الشافعي في العريَّة، وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، ** وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

قوله: "رحص في بيع العرية بالرطب أو بالتمر و لم يرخص في غير ذلك": فيه دلالة لأحد أوجه أصحابنا أنه يجوز بيع الرطب على النارض والأصح عند جمهورهم بطلانه، ويتأولون هذه الرواية على أن "أو" للشك لا للتخيير والإباحة، بل معناه: رخص في بيعها بأحد النوعين، وشك فيه الراوي، فيحمل على أن المراد التمر، كما صرح به في سائر الروايات.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والعرايا عنده -عند مالك- أن يهب الرجل ثمرة نخلة أو نخلات من حائطه لرجل بعينه، ثم يتأذى بدخول الموهوب له في حائطه لمكان أهل بيته في الحائط. فيجوز للواهب أن يشتري الثمار المعلقة من الموهوب له بخرصها تمرا.

⁽إلى أن قال:) وتفسير العرايا عنده –عند أبي حنيفة – عين ما فسره مالك على، غير أنه يقول: إنه ليس ببيع حقيقة، وإنما هو استبدال موهوب بموهوب آخر قبل أن يقبضه الموهوب له؛ وذلك لأن الحبة لا تتم إلا بالقبض، فلما وهب المالك ثمرة نخله لرجل فقير مثلا، لم تتم الحبة بقوله فقط، وإنما ستتم عند قبضه الثمر، فلما تغير رأيه و أراد أن يأخذ ثمار النحل لأهله، ويعطي الفقير مكانحا تمرا مجذوذا، فإنما هو استبدال الهبة، وليس بيعا في الحقيقة، وإنما سمي بيع العرايا مجازا؛ لكون صورته صورة البيع. (تكملة فتح الملهم: ١/٨٠٤)

[٥١- باب من باع نخلا عليها تمر]

٣٨٩٨ – (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَّأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ بَاعَ نَحْلاً قَدْ أُبَرَتْ، فَتَمَرَّتُهَا لِلْبَائِعِ، إِلاّ أَنْ يَشْتَرِطُ الْمُبْتَاعُ".

٣٨٩٩ (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَيُّمَا نَحْلٍ اشْتُرِيَ أَصُولُهَا وَقَدْ أُبِّرَتْ، فَإِنَّ ثَمَرَهَا لِلّذِي أَبَرَهَا، إلا أَنْ يَشْتَرَطَ الله عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلْمُ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْدِ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَا اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُولُ اللهُ اللهُ

٣٩٠٠ (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النّبِي ﷺ قَالَ: "أَيَّمَا امْرِئٍ أَبَّرَ نَحْلاً، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلّذِي أَبَرَ تَحْلاً، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلّذِي أَبَرَ تَحْلاً، ثُمَّ بَاعَ أَصْلَهَا، فَلِلّذِي أَبْرَ تَحْلاً، إلاّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

١٥ - باب من باع نخلا عليها تمر

 ٣٩٠١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبَيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِعِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٩٠٢ (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى ومُحَمَّدُ بَنُ رُمْحٍ قَالاً: أَحْبَرَنَا اللَّيْثُ، ح وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنِ ابْنِ شَهَابِ الزهري عَنْ سَالِم عن أبيه عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ: "مَنِ ابْتَاعً نَحْلاً بَعْدَ أَنْ تُؤَبِّرَ فَقَمَرَتُهَا لِلَّذِي بَاعَهَا، إلاّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ، وَمَنِ ابْتَاعَ عَبْداً، فَمَالُهُ لِلّذِي بَاعَهُ، إلاّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ".

= واعترضوا عليه بأن الظاهر يخالف المستتر في بيع حكم التبعية في البيع، كما أن الجنين يتبع الأم في البيع، ولا يتبعها الولد المنفصل. وأما ابن أبي ليلى فقوله باطل منابذ لصريح السنة، ولعله لم يبلغه الحديث، ** والله أعلم. زيادة سالم في هذه الوواية مقبولة: قوله في: "ومن ابتاع عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع": هكذا روى الحكم البخاري ومسلم من رواية سالم عن أبيه ابن عمر، ولم تقع هذه الزيادة في حديث نافع عن ابن عمر، ولا يضر ذلك، فسالم ثقة بل هو أجل من نافع، فزيادته مقبولة، وقد أشار النسائي والدارقطني إلى ترجيح رواية نافع، وهذه إشارة مردوده.

أقوال الأئمة في أن العبد هل يملك بتمليك سيده: وفي هذا الحديث دلالة لمالك. وقول الشافعي القديم: أن العبد إذا ملكه سيده مالاً ملكه، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع إلا أن يشترط المشتري لظاهر هذا الحديث. وقال الشافعي في الجديد وأبو حنيفة: لا يملك العبد شيئاً أصلاً، وتأولا الحديث على أن المراد أن يكون في يد العبد شيء من مال السيد، فأضيف ذلك المال إلى العبد للاختصاص والانتفاع لا للملك، كما يقال: حل الدابة وسرج الفرس، وإلا فإذا باع السيد العبد فذلك المال للبائع؛ لأنه ملكه إلا أن يشترطه المبتاع، فيصح؛ لأنه يكون قد باع شيئين العبد والمال الذي في يده بثمن واحد، وذلك حائز، قالا: ويشترط الاحتراز من الربا. =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: أجمع العلماء على أن النحل إذا بيع بعد التأبير فالنمرة للبائع، إلا أن يشترطها المبتاع في العقد. وأما إذا بيع قبل التأبير فقد ذكروا فيه خلافا بين الحنفية والشافعية، وأن الشافعية يجعلون الثمرة للمشتري في تلك الصورة، ويستدلون بمفهوم حديث الباب، والحنفية والأوزاعي يجعلونها للبائع في تلك الصورة أيضا، ولا يعتبرون المفهوم، فالحكم عند الحنفية فيما قبل التأبير وما بعده سوا، وقد حرت في هذا الحلاف أبحاث طويلة. والحق أن النزاع ههنا لفظي لا يرجع إلى طائل؛ وذلك لأنه قد صرح النووي في شرحه لمسلم، والحافظ في الفتح (٤: ٣٣٦) أنه لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٢١) اله ١٤٤٤)

٣٩٠٣– (٦) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ-قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا-سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ مُثْلَهُ.

٣٩٠٤ – (٧) وَحَدَّثَنِيَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهُبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِهِ.

=قال الشافعي: فإذا كان المال دراهم لم يجز بيع العبد وتلك الدراهم بدراهم، فكذا إن كان دنانير لم يجز بيعها بذهب، وإن كان حنطة لم يجز بيعها بحنطة. وقال مالك: يجوز أن يشترط المشتري وإن كان دراهم والثمن دراهم، وكذلك في جميع الصور لإطلاق الحديث، قال: وكأنه لا حِصَّة للمال من الثمن، وفي هذا الحديث دليل للأصح عند أصحابنا أنه إذا باع العبد أو الجارية وعليه ثيابه لم تدخل في البيع، بل تكون للبائع إلا أن يشترطها المبتاع؛ لأنه مال في الجملة، وقال بعض أصحابنا: تدخل، وقال بعضهم: يدخل ساتر العورة فقط، والأصح أنه لا يدخل ساتر العورة ولا غيره لظاهر هذا الحديث؛ ولأن اسم العبد لا يتناول الثياب، والله أعلم.

[١٦] باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، وعن المخابرة،...]

٣٩٠٥ – (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ وزُهَيْرُ بْنُ حَرْب قَالُوا جَمِيعاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ وَالْمُحَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ حَتّى يَبْدُو صَلاَحُهُ، وَلا يُبَاعُ إِلاّ بِالدِّينَارِ وَالدَّرْهَمِ، ** إلاّ الْعَرَايَا.

١٦ - باب النهي عن المحاقلة والمزابنة، وعن المحابرة، وبيع الثمرة قبل بُدُو صلاحها، وعن بيع المعاومة وهو بيع السنين

الفرق بين المخابرة والمزارعة عند الجمهور: أما المحاقلة والمزابنة، وبيع الثمرة قبل بدو صلاحها، فسبق بيانها في الباب الماضي. وأما المخابرة: فهي والمزارعة متقاربتان، وهما: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من الزرع كالثلث والربع وغير ذلك من الأجزاء المعلومة، لكن في المزارعة يكون البذر من مالك الأرض، وفي المحابرة يكون البذر من العامل، هكذا قاله جمهور أصحابنا، وهو ظاهر نص الشافعي: وقال بعض أصحابنا وجماعة من أهل اللغة وغيرهم: هما بمعنى، قالوا: والمحابرة مشتقة من الخبر وهو الأكار أي الفلاح، هذا قول الجمهور، وقيل: مشتقة من الخبار، وهي الأرض اللينة، وقيل: من الخبرة، وهي النصيب، وهي بضم الخاء. وقال الجوهري: قال أبو عبيد: هي النصيب من سمك أو لحم يقال: تخبروا خبرة إذا اشتروا شاة، فذبحوها، واقتسموا لحمها. وقال ابن الأعرابي: مأخوذة من خيبر؛ لأن أول هذه المعاملة كان فيها. وفي صحة المزارعة والمحابرة حلاف مشهور للسلف، وسنوضحه في باب يعده إن شاء الله تعالى.

معنى بيع المعاومة وبيان علة النهي عنه: وأما النهي عن بيع المعاومة، وهو بيع السنين، فمعناه أن يبيع ثمن الشحرة عامين أو ثلاثة أو أكثر، فيسمى بيع المعاومة وبيع السنين، وهو باطل بالإجماع، نقل الإجماع فيه ابن المنذر وغيره؛ لهذه الأحاديث؛ ولأنه بيع غرر؛ لأنه بيع معدوم ومجهول غير مقدور على تسليمه وغير مملوك للعاقد، والله أعلم.

قوله: "نحى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه ولا يباع إلا بالدينار والدرهم إلا العرايا": معناه: لا يباع الرطب بعد=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال ابن بطال: "إنما اقتصر على الذهب والفضة؛ لأنهما حل ما يتعامل به الناس، وإلا فلا خلاف بين الأمة في حواز بيعه بالعروض"، حكاه الحافظ في باب بيع الثمر على رؤوس النحل من فتح اللهم: ٢٩/١)

٣٩٠٦ - (٢) وَحَدَّثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد: أَخْبَرَنَا أَبُو عَاصِم: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَطَاءٍ وَأَبِي الزُّبَيْرِ أَنَّهُمَا سَمِعَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

ُ ٣٩٠٧ – ٣٦) حَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ الْحَزَرِيُّ: حَدَّثَنَا اللهِ عَطَاءٌ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْمُحَابَرَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ، وَلاَ تُبَاعُ إِلاّ بِالدَّرَاهِم وَالدَّنَانِيرِ، إِلاّ الْعَرَايَا.

قَالَ عَطَاءٌ: فَسَرَ لَنَا جَابِرٌ قَالَ: أَمَّا الْمُخَابَرَةُ، فَالأَرْضُ الْبَيْضَاءُ ** يَدْفَعُهَا الرّجُلُ إِلَى الرّجُلِ، فَيُنْفِقُ فِيهَا، ثُمّ يَأْخُذُ مِنَ الثَّمَرِ، وَزَعَمَ أَنّ الْمُزَابَنَةَ بَيْعُ الرّطَبِ فِي النّحْلِ بِالتّمْرِ كَيْلاً، وَالْمُحَاقَلَةُ فِي الزّرْع عَلَى نَحْو ذَلِكَ، يَبِيعُ الزّرْعَ الْقَائِمَ بِالْحَبّ كَيْلاً.

٣٩٠٨ – (٤) حَدَّثَنَا إِسحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ، كِلاَهُمَا عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي رَكَرِيّاءَ بْنُ عَدِيّ – : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي زَكَرِيّاءَ بْنُ عَدِيّ – : أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ – عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنْيُسَةَ، عن أَبِي الْوَلِيدِ الْمَكِيِّ – وَهُو جَالسٌ عِنْدَ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ – عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنْ رَسُولَ الله ﷺ مَنْ نَهِي عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُخَابَرَةِ، وَأَنْ يُشْتَرَى النّخُلُ حَتّى تُشْقِهَ، وَالْمُحَاقِلَةُ وَالْمُحَاقِلَةِ وَالْمُحَاقِلَةِ وَالْمُحَاقِلَةِ وَالْمُحَاقِلَةِ وَالْمُحَاقِلَةُ وَالْمُحَاقِلَةُ وَالْمُحَافِلَةُ وَالْمُحَافِلُهُ وَالْمُحَاقِلَةُ وَالْمُحَافِلُهُ وَالْمُحَافِلُهُ وَالْمُحَافِلُهُ وَاللّهُ عُلْ مِنَ الطّعَامِ مَنَ الطّعَامِ مَنَ الطّعَامِ مَنْ الطّعَامِ مَنْ اللّهُ وَاللّهُ عُلْ مِنَ الطّعَامِ مَنْ الطّعَامِ مَنْ اللّهُ وَاللّهُ عَلْ مُنْ يُبَاعَ النّحُلُ بِأَوْسَاقٍ مِنَ التّمْرِ، وَالْمُحَابَرَةُ: اللّهُ وَالرّبُعُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

⁼بدو صلاحه بتمر، بل يباع بالدينار الدرهم وغيرهما، والممتنع إنما هو بيعه بالتَّمر إلا العرايا، فيحوز بيع الرطب فيها بالتمر بشرطه السابق في بابه.

شرح الغويب: قوله: "نحى عن بيع النُّمَرة حتى تطعم": هو بضم التاء وكسر العين، أي يبدو صلاحها، وتصير طعاماً يطيب أكلها. قوله: "نحى وأن يشترى النحل حتى تشقه، والإشقاه أن بحمر أو يصفر" وفي رواية: "حتى تشقيح" بالحاء هو بضم التاء وإسكان الشين فيهما وتخفيف القاف، ومنهم من فتح الشين في "تشقه"، وهما جائزان، "تشقه وتشقح" ومعناهما واحد، ومنهم من أنكر "تشقه"، وقال: المعروف بالحاء، والصحيح جوازهما، وقيل: إن الهاء بدل من الحاء، كما قالوا: مدحه ومدهه، وقد فسر الراوي الإشقاه، والإشقاح بالاحمرار والاصفرار، قال أهل اللغة: ولا يشترط في ذلك حقيقة الاصفرار والاحمرار بل ينظلق عليه هذا الاسم إذا تغير يسيراً إلى –

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: يعني أرضا غير مزروعة. (تكملة فتح الملهم: ١٩/١)

قَالَ زَيْدٌ: قُلْتُ لِعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ: أَسَمِعْتَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَذْكُر هَذَا عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: نَعَمْ.

٩٩٠٩ – (٥) وَحَدَّتَنَا عَبْدُ الله بْنُ هَاشِم: حَدَّثَنَا بَهْزٌ عن سَلِيمٍ بْنِ حَيَّانَ، عن سَعِيدِ بْنِ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ وَالْمُحَابَرَةِ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُشْقِحَ.

قَالَ قَلْتُ لِسعِيدٍ: مَا تُشْقِحُ؟ قَالَ: تَحْمَارٌ وَتَصْفَارٌ وَيُؤْكَلُ منْهَا.

٣٩١٠ (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيّ* - وَاللَّفْظ لِعُبَيْدِ الله - قَالاَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْد: حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ وَسَعِيد بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ لَعُبَيْدِ الله - قَالاَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْد: حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ وَسَعِيد بْنِ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله عَنْ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ وَالْمُعَاوَمَة وَالْمُحَابَرَةِ -قَالَ أَحْدُهُمَا: بَيْعُ السّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ - وَعَنِ الثّنْيَا، وَرَخَصَ فِي الْعَرَايَا.

٣٩١١ – (٧) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيّ بْنُ حُجْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ النّبِيّ عُلَيّةً عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْهُ لاَ يَذْكُرُ: بَيْعُ السّنِينَ هِيَ الْمُعَاوَمَةُ.

قوله: "نحى عن الثنيا": هي استثناء، والمراد: الاستثناء في البيع. وفي رواية الترمذي وغيره بإسناد صحيح: "نحى عن=

⁼الحمرة أو الصفرة. قال الخطابي: الشقحة لون غير خالص الحمرة أو الصفرة، بل هو تغير إليهما في كمودة. قوله: "سليم بن حيان": بفتح السين، وحيان بالمثناة، وسعيد بن ميناء بالمد والقصر.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: سيأتي عند المصنف في باب وضع الجوائع أن هذا التفسير من أنس، أما حديث حابر فالتفسير فيه غير مرفوع، وقد صرح به في الرواية الآتية عند المصنف من طريق همز عن سليم بن حيان، وفيه: "قلت لسعيد: ما تشقح؟ قال: تحمار وتصفار"، فظهر أن المفسر سعيد بن ميناء، وكذلك وقع هذا التصريح في رواية همز عند أحمد، وتدل رواية ابن مهدي عند الإسماعيلي أن التفسير من حابر، فاختلفت الروايات في كونه من سعيد أو حابر، واتفقت على كونه غير مرفوع. وأما حديث أنس فقد وقع فيه تفسير الزهو دون الإشقاح، واختلف الرواة في رفعه ووقفه، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٠/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "الغبري": بضم العين وفتح الباء، نسبة إلى غبر ابن غنم، كذا في المغني. (تكملة فتح الملهم: ٢/ ٤٣١)

.......

الثنيا إلا أن يعلم"، والثنيا المبطلة للبيع. قوله: بِعَتُكَ هذه الصَّبْرة إلا بعضها، وهذه الأشجار أو الأغنام أو الثياب ونحوها إلا بعضها، فلا يصح البيع؛ لأن المستثنى بحهول، فلو قال: بعتك هذه الأشجار إلا هذه الشجرة، أو هذه الشجرة إلا ربعها أو الصبرة إلا ثلثها، أو بعتك بألف إلا درهماً وما أشبه ذلك من الثنيا المعلومة، صح البيع باتفاق العلماء، ولو باع الصَّبْرة إلا صاعاً منها فالبيع باطل عند الشافعي وأبي حنيفة، وصحح مالك أن يستثنى منها ما لا يزيد على ثلثها، أما إذا باع ثمرة نخلات فاستثنى من ثمر عشرة آصع مثلاً للبائع، فمذهب الشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة بطلان البيع، وقال مالك وجماعة من علماء المدينة: يجوز ذلك ما لم يزد على قدر ثلث الثمرة. ضبط الاسم: قوله: "حدثنا أبو الوليد المكي عن حابر" وفي رواية أخرى: "سعيد بن ميناء عن حابر": قال ابن ضبط الاسم: قوله: "حدثنا أبو الوليد المكي عن حابر" وفي رواية أخرى: "سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية أبي حاتم: أبو الوليد هذا اسمه يسار، قال عبد الغني: هذا غلط، إنما هو سعيد بن ميناء المذكور باسمه في الرواية الأخرى، وقد بينه البخارى في تاريخه.

* * * *

[١٧- باب كراء الأرض]

٣٩١٢ – (١) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْمَحِيدِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله عَنْ عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله عَنْ عَنْ حَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله عَنْ عَنْ كَرَاء الأَرْضُ، ** وَعَنْ بَيْعِهَا السّنِينَ، وَعَنْ بَيْعِ الثَّمَرِ حَتَّى يَطِيبَ.

َ ٣٩١٣ - (٢) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلِ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ مَطَرٍ الْوَرَّاقِ، عَنْ عَطَاءِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ.

﴿ ٣٩١٠ - (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ - لَقَبُهُ عَارِمٌ، وَهُوَ الْوَرَّاقُ عَنْ عَطَاء، عَنْ جَابِرِ بْنِ النَّعْمَانِ السَّدُوسِيِّ - حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاقُ عَنْ عَطَاء، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَزْرَعْهَا فَلْيُزْرِعْهَا أَخَاهُ".

٣٩١٥ - (٤) حَدَّثَنَا الْحَكَمْ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِقُلَّ يَعْنِي ابْنَ زِيَاد، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فُضُولُ أَرْضِينَ مِنْ أَصْحَابٍ رَسُولِ اللهِ عَنْ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كَانَ لِرِجَالٍ فُضُولُ أَرْضِيهُا أَوْ لِيَمْنَحْهَا أَخَاهُ، فَإِنْ أَبَى فَلْيُمْسِكُ أَرْضَهُ". رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَنْ أَلْ أَنْ عَلَا لَهُ عَلَيْ عَلَا اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلْمُ عَلَيْكُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَلَيْكُولُ اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَيْ عَلَى الللهِ عَلَيْ اللهِ عَلَيْ عَل

٣٩١٩ – (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مُعَلِّى بْنُ مَنْصُورِ الرَّازِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ: أَخْبَرَنَا الشَّيْبَانِيَّ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَخْنَسِ، عَنْ عَطَّاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُؤْخَذَ لِلأَرْضِ أَخْرٌ أَوْ حَظَّ.

١٧- باب كراء الأرض

قوله: "عن حابر قال: نحى رسول الله # عن كراء الأرض". وفي رواية: "من كانت له أرض فليزرعها، فإن=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "نحى عن كراء الأرض": ومن هنا يبدأ المصنف في إخراج أحاديث كراء الأرض والمزارعة والمساقاة، وهذه الأحاديث مسوقة مبسوطة في هذا الكتاب من هنا إلى باب فضل الغرس والزرع، ولم تزل هذه المسألة مثارا للخلاف ومعتركا للآراء منذ عهد الصحابة والتابعين إلى يومنا هذا. (تكملة فتح الملهم: ٤٣٢/١)

٣٩١٧ – (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَزْرَعَهَا، وَعَجَزَ عَنْهَا، فَلْيُمْنَحْهَا أَخَاهُ الْمُسْلَمَ، وَلاَ يُؤَاجِرْهَا إِيّاهُ".

٣٩١٨ – (٧) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوُخَ: حَدَّثَنَا هَمّامٌ قَالَ: سَأَلَ سُلَيْمَانُ بْنُ مُوسَى عَطَاءً، فَقَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلاَ يُكْرِهَا"؟ قَالَ: نَعَمْ! لِيُزْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلاَ يُكْرِهَا"؟ قَالَ: نَعَمْ!

ُ ٣٩١٩ – (٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍو، عَن جَابِرٍ أَنَّ النّبِيّ ﷺ نَهَى عَن الْمُخَابَرَة.

٣٩٢٠ (٩) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْد الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ ابْنُ حَيَّانَ: صَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ "مَنْ كَانَ لَهُ فَضْلُ أَرْضٍ فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ لِيُرْرِعْهَا أَخَاهُ، وَلاَ تَبِيعُوهَا"، فَقُلْتُ لِسَعِيدٍ: مَا قُولُه: "وَلاَ تَبِيعُوهَا" يَعْنَى الْكَرَاءَ؟ قَالَ: نَعَمُّ!

٣٩٢١ - (١٠) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبَيْرِ عَنْ جَابِر قَالَ: كُنّا نُخَابِرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولُ الله ﷺ فَنُصِيبُ مِنَ الْقِصْرِيِّ وَمِنْ كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ اللهُ الل

٣٩٢٢ – (١١) حَدَّنَىٰ أَبُو الطَّاهِرِ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ وَهْبٍ – قَالَ ابْنُ عِيسَى: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ –: حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ الْمَكَّى حَدَّتُهُ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: كُنَّا فِي زَمَانَ رَسُولِ الله ﷺ نَأْخُذُ الأَرْضَ بِالثَّلُثِ أَوِ الرُّبُعِ بَالْمَاذِيَانَاتِ، فَقَامَ رَسُولُ الله ﷺ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَزْرَعْهَا، فَإِنْ لَمْ يَمْنَحُهَا أَخَاهُ فَلْيُمْسَكُهَا".

لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها فليمنحها أخاه المسلم ولا يؤاجرها إياه". وفي رواية: "من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا يكرها". وفي رواية: "فلي عن المخابرة". وفي رواية: "فليزرعها أو ليزرعها أخاه ولا تبيعوها".

٣٩٢٣ – (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّاد: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا أَبُو سُفْيَانَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ النّبِي ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضٌ فَلْيَهَبْهَا أَوْ لَيُعِرْهَا". حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوّاب: حَدَّثَنَا عَمَّارُ بْنُ رُزَيْقٍ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنّهُ قَالَ: "فَلْيَزْرَعْهَا، أَوْ فَلْيُزْرِعْهَا رَجُلاً".

٣٩٢٥ – (١٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيِّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَهُ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيّاشٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ.

قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنّا نُكْرِي أَرْضَنَا، ثُمَّ تَرَكْنَا ذَلِكَ حِينَ سَمِعْنَا حَدِيثَ رَافِع بْنِ حَدِيج.

ُ ٣٩٢٦ – (١٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ الأَرْضِ الْبَيْضَاءِ سَنَتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا.

٣٩٢٧ – (١٦) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهيْرُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: نَهَى النّبِي عَنْ بَيْعِ السّنِينَ.

وَفِي رِوَايَةٍ ابْنِ أَبِي شَيْبَةً: عَنْ بَيْعِ الشَّمَرِ سِنِينَ.

٣٩٢٨ - (١٧) حَدَّنَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيَّ الْحُلْوَانِيِّ: حَدَّنَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّنَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِير، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَتْ لَهُ أَرْضُهُ".

⁻وفسره الراوي بالكراء. وفي رواية: "فليزرعها أو فليحرثها أخاه وإلا فليدعها". وفي رواية: "كنا نأخذ الأرض بالثلث والربع بالماذيات، فقام رسول الله على فلا فقال: من كانت له أرض فليزرعها، فإن لم يزرعها فليمنحها أخاه فإن لم يمنحها أخاه فإن لم يمنحها أو ليعرها". وفي رواية: "لهى عن أرض بيضاء سنتين أو ثلاثاً"

٣٩٢٩ – (١٨) وَحَدَّنَنَا الْحَسَنُ الْحُلُوانِيّ: حَدَّنَنَا أَبُو تَوْبَةَ: حَدَّنَنَا مُعَاوِيَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ نُعَيْمٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَنْهَى عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْحُقُولِ، فَقَالَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: الْمُزَابَنَةُ: الثَّمَرُ بِالتَّمْر، وَالْحُقُولُ: كِرَاءُ الأَرْضِ.

٣٩٣٠ - (١٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيّ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُحَاقَلَةِ وَالْمُزَابَنَةِ.

٣٩٣١ – (٢٠) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ دَاوُدَ ابْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ اللهُ عَنْ الْحُدْرِيّ يَقُولُ: نَهَى ابْنِ الْحُصَيْنِ أَنّ أَبَا سُفْيَانَ مَوْلَى ابْنِ أَبِي أَحْمَدَ أَخْبَرَهُ أَنّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدُ الْخُدْرِيّ يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنِ الْمُزَابَنَةِ وَالْمُحَاقَلَةِ، وَالْمُزَابَنَةُ السُّتِرَاءُ التَّمَرِ فِي رُؤُوسٍ النّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ، وَالْمُحَاقَلَةُ، وَالْمُزَابَنَةُ السُّتِرَاءُ التَّمَرِ فِي رُؤُوسٍ النّخْلِ، وَالْمُحَاقَلَةُ؛ كَرَاءُ الأَرْضِ.

٣٩٣٢ - (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرّبيعِ الْعَتَكِيّ -قَالَ أَبُو الرّبيع: حَدَّثَنَا، وَقَالَ يُحْيَى: أَخْبَرَنَا- حَمَّادُ بْنُ زَيدٍ عَنْ عَمْرُو قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنّا لاَ نَرَى بِالْخُبْرِ بَأْساً، حَتّى كَانَ عَامٌ أُوّلُ، فَزَعَمَ رَافِعٌ أَنَّ نَبِيّ الله ﷺ نَهَى عَنْهُ.

٣٩٣٣ - (٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ قِالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ - وَهُوَ ابْنُ عُلِيّةً - عَنْ أَيّوبَ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيْعٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلّهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيث ابْنِ عُيَيْنَةً: فَتَرَكْنَاهُ مِنْ أَجْلِهِ.

٣٩٣٤ - (٢٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُحْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَبِي الْحَلِيلِ، عَنْ مُجَاهِدِ قَالَ: قَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ مَنَعَنَا رَافِعٌ نَفْعَ أَرْضِنَا.

⁻وفي رواية: "نمى عن الحقول": وفسره جابر بكراء الأرض، ومثله من رواية أبي سعيد الخدري، وفي رواية ابن عمر: "كنا نكري أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن حديج". وفي رواية عنه: "كنا لا نرى بالخبر بأساً حتى كان عام أول فزعم رافع أن نبى الله ﷺ نحى عنه".

٣٩٣٥ – (٢٤) وَحَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ نَافِعٍ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يُكْرِي مَزَارِعَهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَفِي إِمَارَةٍ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ وَعُثْمَانَ، وَصَدْرًا مِنْ خِلاَفَةٍ مُعَاوِيَةً أَنَّ رَافِعَ بْن خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا وَصَدْرًا مِنْ خِلاَفَةٍ مُعَاوِيَةً أَنَّ رَافِعَ بْن خَدِيجٍ يُحَدِّثُ فِيهَا بِنَهْي عَنِ النّبِي ﷺ فَيْ فَعَلَى عَلَيْهِ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَنْهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِع، فَتَرَكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدُ.

وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْهَا بَعْدُ، قَالَ: زَعَمَ رَافِعُ بْنُ حَدِيجٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنْهَا.

٣٩٣٦ (٥٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ وأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، حِ وَحَدَّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عُلَيّةً: قَالَ: فَتَرَّكَهَا ابْنُ عُمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ، فَكَانَ لاَ يُكْرِيهَا.

٣٩٣٧ – (٢٦) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِعِ قَالَ: ذَهَبْتُ مَعَ ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلاَطِ، فَأَحْبَرَهُ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. ابْنِ عُمَرَ إِلَى رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ حَتَّى أَتَاهُ بِالْبَلاَطِ، فَأَحْبَرَهُ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ كِرَاءِ الْمَزَارِعِ. ٣٩٣٨ – (٢٧) وَحَدَّثَنَى ابْنُ أَبِي حَلَفٍ وَحَجّاجُ بْنُ الشّاعِرِ قَالاً: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ بْنُ عَدِيّ: أَخْبَرَنَا عُبِيْدُ الله بْنُ عَمْرٍ عَنْ زَيْدٍ، عَنِ الْحَكَمِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنْهُ أَتَى رَافِعاً، فَذَكَرَ هَذَا الْحَديثَ عَنِ النّبِيّ ﷺ.

٣٩٣٩ - (٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ يَعْنِي ابْنَ حَسَنِ بْنِ يَسَارٍ: حَدَّثَنَا اللهِ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الأَرْضَ -قَالَ-: فَنُبَّى حَدِيثاً عَنْ رَافِع بْنِ حَدِيجٍ، ابْنُ عَوْنٍ عَنْ نَافِعٍ أَنّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَأْجُرُ الأَرْضَ -قَالَ-: فَنُبَى حَدِيثاً عَنْ رَافِع بْنِ حَدِيجٍ، قَالَ: فَذَكَرَ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، ذَكَرَ فِيهِ عَنِ النّبِي اللهِ الهُ اللهِ ال

وفي رواية عن حنظلة بن قيس قال: "سألت رافع بن حديج عن كراء الأرض بالذهب والورق، فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاحرون على عهد النبيّ ﷺ بما على الماذيانات وإقبال الجداول وأشياء من الزرع، فيهلك هذا =

وفي رواية عن نافع: "أن ابن عمر كان يكري مزارعه على عهد النبي ، وفي إمارة أبي بكر وعمر وعثمان وصدراً من خلافة معاوية، ثم بلغه آخر خلافة معاوية أن رافع بن حديج يُحدث فيها بنهي عن النبي الله على عليه وأنا معه، فسأله، فقال: كان رسول الله على ينهى عن كراء المزارع فتركها ابن عمر"

٣٩٤٠ – (٢٩) وَحَدَّثَنيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَحَدَّثَهُ عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ، عَنِ النّبِيّ ﷺ.

ويسلم هذا ويسلم هذا ويهلك هذا، فلم يكن للناس كراء إلا هذا، فلذلك رجر عنه. فأما شيء معلوم مضمون فلا بأس به". وفي رواية: "كنا نكري الأرض على أن لنا هذه ولهم هذه فرتما أخرجت هذه و لم تحرج هذه، فنهانا عن ذلك، وأما الورق فلم ينهنا". وفي رواية عن عبد الله بن معقل بالعين المهملة والقاف، قال: "زعم ثابت يعني ابن الضحاك أن رسول الله الله عن عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة وقال لا بأس به".

شرح الغريب: أما "الماذيانات" فبذال معجمة مكسورة، ثم ياء مثناة تحت ثم ألف، ثم نون ثم ألف ثم مثناة فوق، هذا هو المشهور، وحكى القاضي عن بعض الرواة فتح الذال في غير "صحيح مسلم"، وهي مسايل المياه، وقيل: ما يُنبِّتُ على حَافَتَي مسيل الماء، وقيل: ما ينبت حول السَّواقي، وهي لفظة معربة ليست عربية. وأما قوله: "وأقبال" فبفتح الهمزة أي أوائلها ورؤوسها، والجداول: جمع حدول، وهو النهر الصغير كالساقية، وأما الربيع: فهو الساقية الصغيرة، وجمعه أربعاء، كنبي وأنبياء، وربعان كصبي وصبيان، ومعنى هذه الألفاظ ألهم كانوا يدفعون الأرض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لمالك الأرض ما ينبت على الماذيانات، وأقبال الجداول، أو هذه القطعة والباقي للعامل، فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر، فَرُبَّما هلك هذا دون ذاك وعكسه.

اختلاف أهل العلم في كراء الأرض: واختلف العلماء في كراء الأرض، فقال طاوس والحسن البصري: لا يجوز لكل حال سواء أكراها بطعام أو ذهب أو فضة، أو بجزء من زرعها لإطلاق حديث النهي عن كراء الأرض. وقال الشافعي وأبو حنيفة وكثيرون: تجوز إجارتها بالذهب والفضة وبالطعام والثياب وسائر الأشياء، سواء كان من حنس ما يزرع فيها أم من غيره، ولكن لا تجوز إجارتها ما يخرج منها كالنُلُثِ والرُّبع، وهي المخابرة، ولا يجوز أيضاً أن يشترط له زرع قطعة معينة. وقال ربيعة: يجوز بالذهب والفضة فقط. وقال مالك: يجوز بالذهب والفضة وغيرهما إلا الطعام. وقال أحمد وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وجماعة من المالكية وآخرون: تجوز إجارتها بالذهب والفضة، وتجوز المزارعة بالثلث والربع وغيرهما، وبهذا قال ابن شريح وابن خزيمة والخطابي وغيرهم من محققي أصحابنا، وهو الراجح المختار، وسنوضحه في باب المساقاة إن شاء الله تعالى. فأما طاوس والحسن فقد ذكرنا حجتهما. وأما الشافعي وموافقوه فاعتمدوا بصريح رواية رافع بن خديج وثابت بن الضحاك السابقين في جواز الإجارة بالذهب والفضة ونحوهما.

تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض: وتأولوا أحاديث النهي تأويلين، أحدهما: حملها على إحارتها بما على الماذيانات، أو بزرع قطعة معينة، أو بالثلث والربع ونحو ذلك، كما فسره الرواة في هذه الأحاديث التي ذكرناها. والثاني: حملها على كراهة التّنزيه والإرشاد إلى إعارتها، كما نحى عن بيع الغرر نحى تنزيه، بل يتواهبونه ونحو ذلك. وهذان التأويلان لا بد منهما أو من أحدهما للجمع بين الأحاديث، وقد أشار إلى هذا التأويل الثاني البحاريُّ وغيره، ومعناه عن ابن عباس، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أو ليُزْرغُها أحاه": أي يَجْعَلْها مزرعة له، ومعناه: يعيرُهُ إياها بلا عوض، وهو معنى الرواية الأخرى، فليمنحها أخاه بفتح الياء والنون أي يجعلها منيحة أي عارية، وأما الكراء فممدود، ويُكْرِي بضم الياء.

شرح الغويب: قوله: "فتصيب من القصري": هو بقاف مكسورة ثم صاد مهملة ساكنة ثم راء مكسورة ثم ياء مشددة على وزن القبطي، هكذا ضبطناه، وكذا ضبطه الجمهور وهو المشهور، قال القاضي: هكذا روناه عن أكثرهم، وعن الطبري بفتح القاف والراء مقصور، وعن ابن الخُزَاعيِّ بضم القاف مقصوراً، قال: والصواب الأول، وهو ما بقي من الحب في السُّنبُلِ بعد الدياس، ويقال له: القصارة بضم القاف، وهذا الاسم أشهر من القِصْرِيِّ. قوله: "كنا لا نرى بالخبر بأساً": ضبطناه بكسر الخاء وفتحها، والكسر أصح وأشهر، ولم يذكر الجوهري وآخرون من أهل اللغة غيره، وحكى القاضي فيه الكسر والفتح والضم، ورجح الكسر ثم الفتح، وهو بمعني المخابرة.

قوله: "أتاه بالبلاط": هو بفتح الباء مكان معروف بالمدينة مُبلَّط بالحجارة، وهو بقرب مسجد رسول الله على قوله: "عن نافع أن ابن عمر كان يأخذ الأرض، فنبئ حديثاً عن رافع بن خديج" فذكروا في آخره، فتركه ابن عمر ولم يأخذه، هكذا هو في كثير من النسخ "يَأخُذُ" بالخاء والذال من الأخذ، وفي كثير منها "يأجُرُ" بالجيم المضمومة والراء في الموضعين، قال القاضي وصاحب المطالع: هذا هو المعروف لجمهور رواة صحيح مسلم، قال صاحب المطالع: والأول تصحيف، وفي بعض النسخ "يُؤاجرُ"، وهذا صحيح.

قوله: "أن عبد الله بن عمر كان يكري أراضيه": كذا في بعض النسخ "أراضيه" بفتح الراء وكسر الصاد على الجمع، وفي بعضها "أرْضَه" على الإفراد، وكلاهما صحيح.

[١٨- باب كراء الأرض بالطعام]

١٣٩٤٢ (١) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ عُلَيَةَ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيم، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ قَالَ: كُنّا نُحَاقِلُ الأَرْضَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ فَنُكْرِيهَا بِالثُّلُثِ وَالرَّبُعِ وَالطَّعَامِ الله عَلَى الله عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى الله عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا الله عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى الله عَنْ أَمْرٍ كَانَ لَنَا الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى النَّلُثُ وَالرَّبُعِ وَالطَّعَامِ وَالطَّعَامِ الله وَرَسُولُه أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالأَرْضِ، فَنُكْرِيهَا عَلَى النَّلُثُ وَالرَّبُعِ وَالطَّعَامِ وَالطَّعَامِ الله وَرَسُولُه أَنْفَعُ لَنَا، نَهَانَا أَنْ نُحَاقِلَ بِالأَرْضِ، فَنُكْرِيهَا عَلَى النَّلُثُ وَالرَّبُعِ وَالطَّعَامِ الله مَنَى وَالرَّبُعِ وَالطَّعَامِ وَالسَّعَامِ اللهُ مَنَّى وَالمَر رَبَّ الأَرْضِ أَنْ يَزْرَعَهَا أَوْ يُزْرِعَهَا، وَكَرِهَ كَرَاءَهَا، وَمَا سِوى ذَلِكَ.

٣٩٤٣ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُوبَ قَالَ: كَتَبَ إِلَيّ يَعْلَى بْنُ حَكِيمٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يُحَدَّثُ عَنْ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: كُنّا نُحَاقِلُ بِالأَرْضِ فَنُكْرِيهًا عَلَى الثَّلُثِ وَالرَّبُعِ، ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيّةً.

ُ ٣٩٤٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيب: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِث، حِ وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاَّقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، كُلّهُمْ عَنِ ابْن أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ يَعْلَى بْنِ حَكِيم بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٤٥ – (٤) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ يَعْلَى ابْنِ حَكِيمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، عَنْ رَافِعِ بْنِ حَدِيجٍ، عَنِ النّبِيّ ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: عَنْ بَعْضِ عُمُومَتِهِ.

٣٩٤٦ (٥) حدّثني إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور: أَخْبَرَنَا أَبُو مُسْهِر: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ: حَدَّثَنِي أَبُو عَمْرُو الأُوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي النَّجَاشِيِّ، مَوْلَى رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ، عَنْ رَافِعٍ أَنَّ ظُهَيْرَ بْنَ رَافِعٍ -وَهُوَ عَمَّهُ- قَالَ: أَتَانِي ظُهَيْرٌ، فَقَالَ: لَقَدْ نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ أَمْرٍ كَانَ بِنَا رَافِقاً،...

١٨- باب كراء الأرض بالطعام

قوله: "عن أبي النّجاشيّ عن رافع أن ظُهَيْر بن رافع -وهو عمه- قال: أتاني ظهير، فقال: لقد نمى رسول الله ﷺ: هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، وتقديره عن رافع أن ظُهَيْراً عمه حدثه بحديث. قال رافع في بيان ذلك الحديث: أتاني ظُهَيْرٌ، فقال: لقد نمى رسول الله ﷺ، وهذا التقدير دل عليه فحوى الكلام، ووقع في بعض النسخ:= فَقُلْتُ: وَمَا ذَاكَ؟ مَا قَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَهُوَ حَقّ، قَالَ: سَأَلَنِي كَيْفَ تَصْنَعُونَ بِمَحَاقِلِكُمْ؟ فَقُلْتُ: نُوَاجِرُهَا يَا رَسُولَ الله! عَلَى الرَّبِيعِ أَوِ الأَوْسُقِ مِنَ التَّمْرِ أَوِ الشَّعِيرِ. قَالَ: "فَلاَ تَفْعَلُوا، ازْرَعُوهَا، أَوْ أَزْرِعُوهَا، أَوْ أَمْسِكُوهَا".

٣٩٤٧ - (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيَّ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ، عَنْ أَبِي النّجَاشِيِّ، عَنْ رَافِعٍ، عَنِ النّبِيِّ ﷺ بِهَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ: عَنْ عَمَّهِ ظُهَيْرٍ.

^{=&}quot;أنبأني" بدل "أتاني" والصواب المنتظم أتاني من الإتيان.

شرح الغريب: قوله في هذا الحديث: "نؤاحرها يا رسول الله على الربيع أو الأوسق": هكذا هو في معظم النسخ "الرَّبيع"، وهو الساقية والنهر الصغير، وحكى القاضي عن رواية ابن ماهان "الرُّبع" بضم الراء وبحذف الياء، وهو أيضاً صحيح.

[١٩] باب كراء الأرض بالذهب والورق]

٣٩٤٨ – (١) حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ سَأَلَ رَافِعَ بْنَ حَدِيجٍ عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ، فَقَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ كِرَاءِ الأَرْضِ، قَالَ: فَقُلْتُ: أَبِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: أَمَّا بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ، فَلاَ بَأْسَ بِهِ.

٣٩٤٩ (٢) حَدَّنَنَا إسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيَّ عَنْ رَبِيعَةَ ابْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي حَنْظَلَةُ بْنُ قَيْسٍ الأَنْصَارِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ رَافِعَ بْنَ خَديجٍ عَنْ كَرَاءِ الأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، إنّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ كِرَاءِ الأَرْضِ بِالذَّهَبِ وَالْوَرِقِ؟ فَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهِ، إنّمَا كَانَ النَّاسُ يُوَاجِرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ عَلَى الْمَاذِيَانَاتِ، وَأَقْبَالِ الْجَدَاوِلِ، وَأَشْيَاءَ مِنَ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا ويَسْلَمُ مَنْ الزَّرْعِ، فَيَهْلِكُ هَذَا ويَسْلَمُ هَذَا، وَيَسْلَمُ هَذَا وَيَسْلَمُ هَذَا، فَلَذَلِكَ زَجِرِ عَنْهُ، فَأَمّا شَيْءً مَعْمُونٌ، فَلاَ بَأْسَ به.

٣٩٥٠ (٣) حَدَّثَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَان بْنُ عُييْنَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حَنْظَلَةَ الزُّرَقِيّ أَنَّهُ سَمِعَ رَافِعَ بْنَ خَدِيجٍ يَقُولُ: كُنَّا أَكْثَرَ الأَنْصَارِ حَقْلاً قَالَ: كُنَّا نُكْرِي الأَرْضَ عَلَى أَنَّ لَنَا هَذِهِ وَلَهُمْ هَذِهِ، فَرُبَّمَا أَحْرَجَتْ هَذِهِ وَلَمْ تُحْرِجُ هَذِهِ، فَنَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، وَأَمَّا الْوَرِقُ، فَلَمْ يَنْهَنَا.

٣٩٥١ – (٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

[٧٠- باب في المزارعة والمؤاجرة]

٣٩٥٢ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بُنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَاد، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُن أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِي بْنُ مُسْهِر، كِلاَهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيَّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ السّائِبِ قَالَ: مَا أَنْ عَبْدَ الله بْنَ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، فَقَالَ: أَخْبَرَنِي ثَابِتُ بْنُ الضّحّاكِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنُ مَعْقِلٍ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: نَهَى عَنْهَا، وَقَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ مَعْقِلٍ، وَلَمْ يُسَمّ عَبْدَ الله.

٣٩٥٣ (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمّادِ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ السَّائِبِّ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ الله بْنِ معقل، فَسَأَلْنَاهُ عَنْ سُلَيْمَانَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ السَّائِبِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى عَبْدِ الله بْنِ معقل، فَسَأَلْنَاهُ عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ، * عَنِ الْمُزَارَعَةِ، وَأَمَرَ بِالْمُوَاجَرَةِ، * وَقَالَ: لاَ بَأْسَ بِهَا".

[&]quot;قوله: "نحى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة": كان المراد بالمزارعة هي المخابرة: وهي كراء الأرض ببعض ما يخرج منها، والمراد بالمواجرة كراء الأرض بالذهب والفضة، والمراد بالأمر أمر ترخيص أو إباحة، والله أعلم. بقي أن النهي عن المخابرة محمول على التتريه عند كثير من المحققين أو على صورة جهالة البدل ونحوه جمعا بين أحاديث الباب، وقد حققه النووي بما لا مزيد عليه.

[٢١- باب الأرض تمنح]

٣٩٥٤ – (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَمْرُو أَنَّ مُجَاهِداً قَالَ لِطَاوُسٍ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى ابْنِ رَافِع بْنِ خَدِيجٍ، فَاسْمَعْ مِنْهُ الْحَديثَ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النّبِي ﷺ وَقَالَ فَالْنَهَرَهُ - قَالَ: إِنِّي وَالله لُو أَعْلَمُ أَنَّ رَسُولُ الله ﷺ نَهَى عَنْهُ مَا فَعَلْتُهُ، وَلَكِنْ حَدَّثَنِي مَنْ هُوَ فَالْنَهُمْ - قَالَ: "لأَنْ يَمْنَحَ الرِّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْنَحَ الرِّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَامُنَحَ الرِّجُلُ أَخَاهُ أَرْضَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَاْخُذَ عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُومًا".

َ ٣٩٥٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، وَابْنُ طَاوُسٍ عَنْ كَانَ يُخَابِرُ، قَالَ عَمْرُو: فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَوْ تُركْتَ هَذِهِ الْمُحَابِرَةَ فِإِنَّهُمْ يَزْعُموُنَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَى عَنِ الْمُحَابِرَةِ. فَقَالَ: أَيْ عَمْرُو! أَحْبَرَنِي أَعْلَمُهُمْ بِذَلِكَ -يَعْنِي ابْنَ يَزْعُمونَ أَنَّ النَّبِيِّ عَلَى الْمُحَابِرَةِ فَقَالَ: "يَمْنَحُ أَحَدُكُمْ أَحَاهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا عَلَيْهَا خَرْجًا مَعْلُوماً".

٣٩٥٦ - (٣) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا النَّقَفِيّ عَنْ أَيُوبَ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ رَمْحٍ: أَخْبَرَنَا النَّيْثُ عَنِ ابْنِ جُريَّجٍ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُجْر: حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى عَنْ شَرِيك، عَنْ شُرِيك، عَنْ شُعْبَةَ، كُلِّهُمْ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارِ عَنْ طَاوُس، عَنِ ابْنِ عَبّاس، عَنِ النّبِي ﷺ فَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ. شُعْبَةً، كُلِّهُمْ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارِ عَنْ طَاوُس، عَنِ ابْنِ عَبّاس، عَنِ النّبِي ﴿ وَمُحَمِّدُ بْنُ رَافِعٍ -قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي ﴿ وَمُحَمِّدُ بَنُ رَافِعٍ -قَالَ عَبْدٌ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النّبِي ﴾ وَمُحَمِّدُ بَنُ رَافِعٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي فَلَا الْنَقِي الْفَعْقَلُ وَكَذَا اللّهِ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي قَالَ ابْنُ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي عَبّاسٍ أَنْ النّبِي عَلَالًا لَانُ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي عَبّاسٍ أَنَّ النّبِي عَبْلُومٍ. وَلُولُ الْأَنْ عَالَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى الْنَ عَبَّاسٍ أَنْ النّبِي عَلَى اللّهُ مَنْ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا كَذَا وَكَذَا " - لِشَيْءٍ مَعْلُومٍ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هُوَ الْحَقْلُ، وَهُوَ بِلْسَانِ الأَنْصَارِ الْمُحَاقِلُهُ.

٢١– باب الأرض تمنح

قوله: "أن بحاهداً قال لطاوس: انطلق بنا إلى ابن رافع بن خديج، فاسمع منه الحديث عن أبيه": روي "فاسمع" بوصل=

٣٩٥٨ – (٥) وحدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ الرَّفِيُّ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَمْرٍ وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرٍ وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرٍ وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبْدُ الله بَنْ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرٍ وعَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنُ زَيْدٍ بَنِ أَبِي أُنْ يَمْنَحَهَا أَخَاهُ خَيْرٌ".

⁼الهمزة بحزوماً على الأمر، وبقطعها مرفوعاً على الخبر، وكلاهما صحيح، والأول أحود. قوله ﷺ: "ياحذ عليها حرحاً" أي أحرة، والله أعلم.

[٢٣-كتاب المساقاة والمزارعة]

[١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع]

٣٩٥٩ – (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِزُهَيْرٍ- قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطَّانُ- عَنْ عُبَيْدِ الله أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَامَلَ أَهْلَ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ.

﴿ ٣٩٦ - (٢) وَحَلَّ نَنِي عَلِي ۗ بْنُ حُحْرٍ السَّعْدِيُّ: حَدَّنَنَا عَلِيُّ - وَهُوَ ابْنُ مُسْهِر -: أَخْبَرَنَا عُبِيْدُ الله عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ الله ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ الله ﷺ خَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْ ثَمَرٍ أَوْ نَمْ إِنْ يُقَلِينَ وَسُقاً مِنْ تَمْرٍ، وَعِشْرِينَ وَسُقاً مِنْ وَسُقاً مِنْ تَمْرٍ، وَعِشْرِينَ وَسُقاً مِنْ شَعِيرٍ، فَلَمّا وُلِّيَ عُمَرُ قَسَّمَ خَيْبَرَ، وخَيِّرَ أَزْوَاجَ النّبِي ﷺ أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ الأَرْضَ وَالْمَاءَ، أَوْ يَضْمَنَ لَهُنَّ الأَوْسَاقَ كُلِّ عَامٍ، فَاخْتَلَفْنَ، فَمِنْهُنَّ مَنِ اخْتَارَ الأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَ مَنِ اخْتَارَ الأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَمِنْهُنَ مَنِ اخْتَارَ الأَرْضَ وَالْمَاءَ.
 الأَوْسَاقَ كُلِّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمِّنِ اخْتَارَتَا الأَرْضَ وَالْمَاءَ.
 الأَوْسَاقَ كُلِّ عَامٍ، فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمِّنِ اخْتَارَتَا الأَرْضَ وَالْمَاءَ.

٣٩٦١ – (٣) وَحَدَّثْنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله: حَدَّثَنِي نَافِعٌ عَنِ عَبْدِ الله ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ عَامَلَ أَهْلَ حَيْبَرَ بِشَطْرِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنْ زَرْعٍ أَوْ تَمَرٍ، وَاقْتَصَّ الْحَديثَ بِنَحْو حَدِيثِ عَلِيّ بْنِ مُسْهِرٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ وَحَفْصَةُ مِمّنِ اخْتَارَتَا الْأَرْضَ وَالْمَاءَ، وَقَالَ: خَيْرَ أَزْوَاجَ النّبِيّ ﷺ أَنْ يُقْطِعَ لَهُنَّ الأَرْضَ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْمَاءَ.

٢٣-كتاب المساقاة والمزارعة

١- باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع

قوله: "أن رسول الله ﷺ عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع"، وفي رواية: "على أن يعْتملوها من أموافح. ولرسول الله ﷺ شطر ثمرها".

أقوال الأثمة في جواز المساقاة: في هذه الأحاديث جواز المساقاة، وبه قال مالك والنُّوري والليث والشافعي وأحمد وجميع فقهاء المحدثين وأهل الظاهر وجماهير العلماء. وقال أبو حنيفة: لا يجوز، وتأول هذه الأحاديث على أن خَيْبَرَ فتحت عنوة، وكان أهلها عبيداً لرسول الله ﷺ، فما أحذه فهو له، وما تركه فهو له. واحتج =

٣٩٦٢ – (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللَّيْشِيُّ عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا افْتُتِحَتْ خَيْبَرُ سَأَلَتْ يَهُودُ رَسُولَ الله ﷺ أَنْ يُقِرَّهُمْ فِيهَا، عَلَى أَنْ يَعْمَلُوا عَلَى نِصْفِ مَا خَرَجَ مِنْهَا مِنَ الشَّمَرِ وَالزَّرْع، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أُقِرِّ كُمْ فِيهَا، عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ الله، فِيهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شِئْنَا"، ثُمَّ سَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ وَابْنِ مُسْهِرٍ عَنْ عُبَيْدِ الله، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الشَّمَرُ يُقْسَمُ عَلَى السُّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ الله ﷺ الْخُمُسَ. وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الشَّمَرُ يُقْسَمُ عَلَى السُّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ الله ﷺ الْخُمُسَ. وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الشَّمَرُ يُقْسَمُ عَلَى السُّهْمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ الله ﷺ الله عَنْ الْخُمُنِ عَنْ نَافِع، وَزَادَ فِيهِ: وَكَانَ الشَّمْرُ يُقْسَمُ عَلَى السُّهُمَانِ مِنْ نِصْفِ خَيْبَرَ، فَيَأْخُذُ رَسُولُ الله ﷺ الله عَنْ الْخَمْرَنَ اللهِ عَنْ اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِع، وَرَادَ فِيهِ: وَكَانَ الشَّمُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِع،

٣٩٦٣ – (٥) وَحَدَّثْنَا ابْنُ رُمْحِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ اللهِّ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَى يَهُودِ خَيْبَرَ نَخْلَ خَيْبَرَ وَأَرْضَهَا عَلَىَ أَنْ يَعْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَلَى أَنْ يَعْدِ اللهِ عَلَى أَنْ يَعْدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى أَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَلَى اللهِ عَلَيْكُواللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُو

=الجمهور بظواهر هذه الأحاديث، وبقوله على: "أُقِرُكُم ما أقركم الله"، وهذا صريح في ألهم لم يكونوا عبيداً. قال القاضي: وقد اختلفوا في خيبر، هل فتحت عَنْوة أو صلحاً أو بجلاء أهلها عنها بغير قتال؟ أو بعضها صلحاً وبعضها عنوة؟ قال: وهذا أصح الأقوال، وهي رواية مالك ومن تابعه، وبه قال ابن عيينة، قال: وفي كل قول أثر مروي. وفي رواية لمسلم أن رسول الله على لل خير أراد إخراج اليهود منها، وكانت الأرض حين ظهر عليها لله ولرسوله وللمسلمين. وهذا يدل لمن قال: عنوة؛ إذ حق المسلمين إنما هو في العنوة، وظاهر قول من قال: صلحاً ألهم صولحوا على كون الأرض للمسلمين، والله أعلم.

اختلاف القاتلين بجواز المساقاة فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار: واختلفوا فيما تجوز عليه المساقاة من الأشجار، فقال داود: تجوز على النخل خاصة. وقال الشافعي: على النخل والعنب خاصة. وقال مالك: تجوز على جميع الأشجار، وهو قول للشافعي. فأما داود، فرآها رُخصة، فلم يتعد فيه المنصوص عليه. وأما الشافعي فوافق داود في كونها رخصة، لكن قال: حكم العنب حكم النخل في معظم الأبواب. وأما مالك فقال: سبب الجواز الحاجة والمصلحة، وهذا يشمل الجميع فيقاس عليه، والله أعلم. قوله: "بشطر ما يخرج منها": فيه بيان الجزء المساقي عليه من نصف أو ربع أو غيرهما من الأجزاء المعلومة، فلا يجوز على مجهول كقوله: على أن لك بعض الثمر، واتفق المُحَوِّرُون للمساقاة على جوازها بما اتفق المتعاقدان عليه من قليل أو كثير.

أقوال أهل العلم في المزارعة: قوله: "من ثمر أو زرع": يحتج به الشافعي وموافقوه، وهم الأكثرون في حواز المُزَارعة تبعاً للمساقاة، وإن كانت المزارعة عندهم لا تجوز منفردة، فتحوز تبعاً للمساقاة فيساقيه على النحل، ويزارعه على الأرض، كما حرى في حيبر. وقال مالك: لا تجوز المزارعة لا منفردة ولا تبعاً إلا ما كان من-

.....

=الأرض بين الشجر. وقال أبو حنيفة وزفر: المزارعة والمساقاة فاسدتان، سواء جمعهما أو فرقهما، ولو عقدتا فسختا. ** وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وسائر الكوفيين وفقهاء المحدثين وأحمد وابن حزيمة وابن شريح وآخرون: تجوز المساقاة والمزارعة مجتمعتين، وتجوز كل واحدة منهما منفردة، وهذا هو الظاهر المحتار؛ لحديث حيير، ولا يقبل دعوى كون المزارعة في حيير إنما جازت تبعاً للمساقاة، بل جازت مستقلة؛ ولأن المعنى المحوز للمساقاة موجود في المزارعة قياساً على القراض، فإنه جائز بالإجماع وهو كالمزارعة في كل شيء؛ ولأن المسلمين في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمل بالمزارعة. وأما الأحاديث السابقة في النهي عن المُخابَرة فسبق الجواب عنها، وألها محمولة على ما إذا شرطا لكل واحد قطعة معينة من الأرض، وقد صنف ابن حزيمة كتاباً في حواز المزارعة، واستقصى فيه وأجاد وأجاب عن الأحاديث بالنهى، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أقرُّكُمْ فيها على ذلك ما شننا". وفي رواية الموطأ: "أقركم ما أقركم الله": قال العلماء: وهو عائد إلى مدة العهد، والمراد: إنما نمكنكم من المقام في خيبر ما شئنا ثم نخرجكم إذا شئنا؛ لأنه ﷺ كان عازماً على إخراج الكفار من جزيرة العرب، كما أمر به في آخر عمره، وكما دل عليه هذا الحديث وغيره، واحتج أهل الظاهر بهذا على جواز المساقاة مدة مجهولة.

الجواب عن استدلال أهل الظاهر: وقال الجمهور: لا تجوز المساقاة إلا إلى مدة معلومة كالإجارة، وتأولوا الحديث على ما ذكرناه، وقيل: حاز ذلك في أول الإسلام خاصَّة للنبي ﷺ، وقيل: معناه أن لنا إخراحكم بعد انقضاء المدة المسمَّاة، وكانت سميت مدة، ويكون المراد بيان أن المساقاة ليست بعقد دائم كالبيع والنكاح، بل بعد انقضاء المدة تنقضي المساقاة، فإن شِئنًا عقدنا عقداً آخر، وإن شئنا أخرجناكم. وقال أبو ثور: إذا أطلقا المساقاة اقتضى ذلك سنة واحدة، والله أعلم.

قوله: "على أن يعتملوها من أموالهم": بيان لوظيفة عامل المساقاة، وهو أن عليه كل ما يحتاج إليه في إصلاح الثمر واستزدادته مما يتكرر كل سنة كالسَّقي وتنقية الأنحار وإصلاح منابت الشجر وتلقيحه وتنحية الحشيش والقضبان عنه،-

**قال في تكملة فتح الملهم: تأولا في حديث الباب بأنه كان خراج مقاسمة، ولم تكن هناك مساقاة أو مزارعة، (إلى أن قال:) وقال شيخنا العثماني التهانوي في إعلاء السنن (١٧: ٤٦): "والظن بأبي حنيفة أنه لم يبطل المساقاة رأسا وإنما كرهها تورعا، ولم ينه عنها أشد النهي، وإنما كرهها لكولها كالمزارعة، وقد ورد النهي عنها ولكولها مخالفة للأصول المجمع عليها في الإجارة، ورأى أن حديث معاملة النبي الخي أهل خيبر على الشطر ليس بنص في عقد المساقاة، بل يحتمل الوجوه التي قد مر ذكرها". وقد سبق منا أن مشايخ الحنفية أفتوا بقول الجمهور في هذه المسألة لقوة دليلهم. (تكملة فتح الملهم: ٢٦/١)

٣٩٦٤ - (٦) وحدَّنني مُحَمَّد بْنُ رَافِع وإسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ رَافِع - قَالاَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنْ عُمَرَ ابْنَ عُمْرَ الْحَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ أَرْضِ الْحِجَازِ، وَأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمَّا ظَهَرَ عَلَى ابْنَ الْحَطَّابِ أَجْلَى الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الأَرْضُ حِينَ ظُهِرَ عَلَيْهَا لله وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ خَيْبَرَ أَرَادَ إِخْرَاجَ الْيَهُودِ مِنْهَا، وَكَانَتِ الأَرْضُ حِينَ ظُهِرَ عَلَيْهَا لله وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ، فَأَرَادَ إِخْرَاجَ النَّهُ وَمِنْهَا، فَسَأَلَتِ الْيَهُودُ رَسُولَ الله ﷺ أَنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكُفُوا عَمَلَهَا، ولَهُمْ إِنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكُفُوا عَمَلَهَا، ولَهُمْ نَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُقِرَّهُمْ بِهَا عَلَى أَنْ يَكُفُوا عَمَلَهَا، ولَهُمْ نَصُولُ الله عَنْ اللهُ عَلَى اللهُ عَمْلُ إِلَى مَا شَيْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا حَتّى نَصْفُ الشَّمْرِ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: "انْقِرَّكُمْ بِهَا عَلَى ذَلِكَ مَا شَيْنَا"، فَقَرُّوا بِهَا حَتّى أَجْلاهُمْ عُمَرُ إِلَى تَيْمَاءَ وَأَرِيحَاءَ.

=وحفظ الثمرة وجذاذها ونحو ذلك. وأما ما يقصد به حفظ الأصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان، وحفر الأنحار فعلى المالك، والله أعلم.

قوله: "فكان يعطي أزواجه كل سنة مائة وسق: ثمالين وسقاً من ثمر وعشرين وسقاً من شعير": قال العلماء: هذا دليل على أن البياض الذي كان "بخيبر" الذي هو موضع الزرع أقل من الشجر.

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عنوة: وفي هذه الأحاديث دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأرض التي تفتح عَنُوة تقسم بين الغانمين الذين افتتحوها، كما تقسم بينهم الغنيمة المنقولة بالإجماع؛ لأن النبي في قسم حيير بينهم. وقال مالك وأصحابه: يقفها الإمام على المسلمين، كما فعل عمر في في أرض سواد العراق. وقال أبو حنيفة والكوفيون: يتخير الإمام بحسب المصلحة في قسمتها أو تركها في أيدي من كانت لهم بخراج يوظفه عليها، وتصير ملكاً لهم كأرض الصلح. قوله: "وكان الثمر يُقسم على السَّهُمان في نصف خيير، فيأخذ رسول الله في الخمس"، هذا يدل على أن حيير فتحت عنوة؛ لأن السهمان كانت للغانمين. وقوله: يأخذ رسول الله في الخمس أي يدفعه إلى مستحقه وهم خمسة الأصناف المذكورة في قوله تعالى: ﴿واَعَلَمُوا وَيَصِرفُ النَّهُ عَنْ لَنَّهُ خُمْتُهُ وللرَّسُولِ ﴿ (الأَنفال: ١٤)، فيأخذ لنفسه خمساً واحداً من الخمس، ويصرف الأخماس الباقية من الخمس إلى الأصناف الأربعة الباقين. واعلم أن هذه المُعَاملة مع أهل حيير كانت برضى الغانمين وأهل السهمان، وقد اقتسم أهل السهمان سهمافهم، وصار لكل واحد سهم معلوم.

قوله: "فلما ولي عمر قسّم حير": يعني قسمها بين المستحقين، وسلم إليهم نفس الأرض حين أخذها من اليهود حين أجلاهم عنها. قوله: "فأحلاهم عمر إلى تيماء وأريحاء": هما ممدودتان، وهما قريتان معروفتان، وفي هذا دليل على أن مراد النبي ﷺ بإخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب إخراجهم من بعضها وهو الحجاز محاصة؛ لأن تيماء من جزيرة العرب، لكنها ليست من الحجاز، والله أعلم.

[٢- باب فضل الغرس والزرع]

٣٩٦٥ – (١) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرِ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْساً إلاّ كَانَ مَا أُكِلَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً، وَمَا سُرِقَ مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً، وَمَا شُرِقً مِنْهُ لَهُ صَدَقَةً، وَلاَ يَرْزَؤُهُ أَحَدٌ لَهُ صَدَقَةً، وَلاَ يَرْزَؤُهُ أَحَدٌ إلا كَانَ لَهُ صَدَقَةً، وَلاَ يَرْزَؤُهُ أَحَدٌ إلا كَانَ لَهُ صَدَقَةً".

٣٩٦٦ (٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْتُ عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النِّبِي ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ بَشْرٍ الأَنْصَارِيّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا، فَقَالَ اللَّيْتُ عَنْ أَبِي الزَّبِيْرِ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ النِّبِي ﷺ دَخَلَ عَلَى أُمِّ بَشْرٍ الأَنْصَارِيّةِ فِي نَخْلٍ لَهَا، فَقَالَ لَهُ اللَّيْتُ لَهُ النَّبِي ﷺ فَقَالَ: "لاَ يَغْرِسُ لَهَا النَّبِي اللَّهُ عَرْسًا، أَوْ يَزْرَعُ زَرْعًا، فَيَأْكُلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلاَ دَابَّةٌ وَلاَ شَيْءٌ، إلاَّ كَانَتْ لَهُ صَدَقَةٌ".

ُ ٣٩٦٧ (٣) وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ قَالاً: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِراً يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لاَ يَغْرِسُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ غَرْساً وَلاَ زَرْعاً، فَيَأْكُلَ مِنْهُ سَبُعٌ أَوْ طَائِرٌ أَوْ شَيْءٌ، إلاّ كَانَ لَهُ فِيهِ أَجْرٌ". وَقَالَ ابْنُ أَبِي خَلَف: طَائرٌ شَيْءٌ.

٣٩٦٨ - (٤) حَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ، عَنْ زَكَرِيّا بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَن عَمْرِو بْن دِينَارٍ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: دَخَلَ النّبِيّ عَلَى إَسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي عَن عَمْرو بْن دِينَارٍ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: دَخَلَ النّبِيّ عَلَى أُمّ مَعْبِدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النّخْلَ؟ أَمُسْلِمٌ أَمْ كَافِرُ ؟" فَقَالَتْ: بَلْ أُمّ مَعْبِدٍ! مَنْ غَرَسَ هَذَا النّخْلَ؟ أَمُسْلِمٌ أَمْ كَافِرُ ؟" فَقَالَتْ: بَلْ مُسْلِمٌ، قَالَ: "فَلاَ يَغْرِسُ الْمُسْلِمُ غَرْساً، فَيَأْكُلَ مِنْهُ إِنْسَانٌ وَلاَ دَابّةٌ وَلاَ طَيْرٌ، إِلّا كَانَ لَهُ صَدَقَةً إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٢- باب فضل الغرس والزرع

قوله ﷺ: "ما من مسلم يَغرسُ غَرْساً إلا كان ما أكل منه له صدقة، وما سُرق منه له صدقة، وما أكل السّبع فهو له صدقة، والم يَرْزُوه أحد إلا كان له صدقة". وفي رواية: "لا يغرسُ مسلم غَرْساً ولا يزرع زرعاً، فيأكل منه إنسان ولا دابة ولا شيء إلا كانت له صدقة". وفي رواية: "إلا كان له صدقة إلى يوم القيامة".

٣٩٦٩ (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ أَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا عَمَّارُ ابْنُ فُضَيْلٍ، كُلُّ هَولاَءِ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ ابْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ، كُلُّ هَولاَءِ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرٍ، زَادَ عَمْرٌو فِي رِوايَتِهِ عَنْ عَمّارٍ، وَأَبُو بكر فِي رِوايَتِهِ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةً فَقَالاً: عَنْ أُمِّ مُبَشِّر. وَفِي رِوايَةِ ابْنِ فُضَيْلٍ: عَنِ امْرَأَةِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ. وَفِي رِوَايِة إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي مُعَاوِيَة إِسْحَاقَ، عَنْ النّبِي عَنْ النّبِي عَنْ أَمِّ مُبَشِّرٍ عَنْ النّبِي عَنْ النّبِي عَلْ أَبْ مُبَشِّرٍ عَنِ النّبِي عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ وَعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ.

-فوائد هذه الأحاديث: في هذه الأحاديث فضيلة الغَرْس وفضيلة الزرع، وأن أجر فاعلى ذلك مستمر ما دام الغِرَاس والزرع وما تولد منه إلى يوم القيامة. وقد اختلف العلماء في أطيب المكاسب وأفضلها، فقيل: التجارة، وقيل: الصنعة باليد، وقيل الزراعة، وهو الصحيح، ** وقد بسطت إيضاحه في آخر باب الأطعمة من "شرح المهذب". وفي هذه الأحاديث أيضاً أن الثواب والأجر في الآخرة مختص بالمسلمين، وأن الإنسان يثاب على ما سرق من ماله أو أتلفته دابة أو طائر ونحوهما.

شرح الغريب والتوفيق بين الروايات في ذكر كنية الصحابية الأنصارية: وقوله ﷺ: "ولا يرزؤه": هو برّاء ثم زاي بعدها همزة أي ينقصه ويأخذ منه. قوله في رواية الليث: "عن أبي الزبير عن حابر أن النبي ﷺ دخل على أم مبشر الأنصاري في نخل لها"، هكذا هو في أكثر النسخ: "دخل على أم مُبشرِّ"، وفي بعضها: "دخل على أم مَعْبَدٍ أو أم مُبشرِّ"، قال الحافظ: المعروف في رواية الليث أمَّ مبشر بلا شك، ووقع في رواية غيره "أم مَعْبَدٍ" كما ذكره مسلم بعد هذه الرواية، ويقال فيها أيضاً "أم بشير"، فحصل أنها يقال لها: أم مبشر وأم معبد وأم بشير، قبل: اسمها الخليدة بضم الخاء، ولم يصح، وهي امرأة زيد بن حارثة أسلمت وبايعت.

قوله: "حدثنا أحمد بن سعيد بن إبراهيم، حدثنا روح بن عبادة، حدثنا زكريا بن إسحاق أخبرني عمرو بن دينار أنه سمع حابر بن عبد الله": قال أبو مسعود الدمشقي: هكذا وقع في نسخ مسلم في هذا الحديث عمرو بن دينار، والمعروف فيه أبو الزبير عن حابر. قوله: "عن الأعمش عن أبي سفيان عن حابر، زاد عمرو في روايته "عن عمار"، وأبو بكر، ووقع= وأبو بكر، ووقع=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: فينبغي أن يختلف الحال في ذلك باختلاف حاجة الناس، فحيث كان الناس محتاجين إلى الأقوات أكثر، كانت الزراعة أفضل للتوسعة على الناس، وحيث كانوا محتاجين إلى المتحر لانقطاع الطرق، كانت الصنعة أفضل وحيث كانوا محتاجين إلى الصنائع أشد، كانت الصنعة أفضل، وهذا حسن. (تكملة فتح الملهم: ٤٧٥/١)

٣٩٧٠ (٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد وَمُحَمّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْغُبَرِيّ -وَاللّفْظُ لِيحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَحْبَرَنَا، وَقَالَ الآحَرَانِ: حَدَّثَنَا- أَبُو عَوَّائَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَغْرِسُ غَرْسَاً، أَوْ يَرْرَعُ زَرْعاً، فَيَأْكُلُ مِنْهُ طَيْرٌ أَوْ إِنْسَانٌ أَوْ بَهِيمَةً، إلاّ كَانَ لَهُ بِهِ صَدَقَةً".

َ ٣٩٧١ – (٧) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنّ نَبِيّ الله ﷺ دَخَلَ نَحْلاً لِأُمِّ مُبَشِّرٍ –امْرَأَة مِنَ الأَنْصَارِ – عَدَثَنَا قَتَادَةُ: حَدَّثَنَا أَنسُ بْنُ مَالِكٍ أَنّ نَبِيّ الله ﷺ دَخَلَ نَحْلاً لِأُمْ كَافِرٌ؟" قَالُوا: مُسْلِمٌ بِنَحُّو حَديثِهِمْ.

⁼ في بعضها وأبو كريب بدل أبي بكر، قال القاضي: قال بعضهم: الصواب أبو كريب؛ لأن أول الإسناد لأبي بكر بن أبي شيبة عن حفص بن غياث، ولأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم عن أبي معاوية، فالراوي عن أبي معاوية هو أبو كريب لا أبو بكر، وهذا واضح وبين، والله تعالى أعلم.

[٣- باب وضع الجوائح]

٣٩٧٢ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجِ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِنْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا"، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمّدُ ابْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا أَبُو ضَمْرَةَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ : "لَوْ بِعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا، فَأَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ، فَلاَ يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقِّ؟".

٣٩٧٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْحُلُوانِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. ٣٩٧٣ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جُعْفَرٍ، عَنْ حُمْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إَسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمْدٍ عَنْ أَنُسٍ أَنَّ النّبِي ﷺ فَهَى عَنْ بَيْعٍ ثَمْرِ النَّخُلِ حَتّى تَزْهُوَ، فَقُلْنَا لأَنَسٍ: مَا زَهُوهُمَّا؟ قَالَ: تَحْمَرُ وتَصْفَرُ ، أَرَأَيْتَكَ إِنْ مَنَعَ اللهُ التَّمْرَةَ، بِمَ تَسْتَحِلُ مَالَ أَخِيكَ؟.

٣- باب وضع الجوائح

أقوال أهل العلم في هلاك الثمرة إذا بيعت بعد بدوّ الصلاح. وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في ضمان البائع أو المشتري: اختلف العلماء في الثّمَرَةِ إذا بيعت بعد بُدوِّ الصلاح وسلمها البائع إلى المشتري بالتّخلية بينه وبينها، ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بآفة سماوية، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري؟ فقال الشافعي في أصح قوليه وأبو حنيفة والليث بن سعد و آخرون: هي في ضمان المشتري، ولا يجب وضع الجائحة، لكن يستحب.

وقال الشافعي في القديم وطائفة: هي في ضمان البائع، ويجب وضع الجائحة. وقال مالك: إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها، وإن كانت الثلث فأكثر، وجب وضعها، وكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بوضعها بقوله: أمر بوضع الجوائح، وبقوله على: فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا؛ ولأنحا في معنى الباقية في يد البائع من حيث أنه يلزمه سقيها، فكألها تلفت قبل القبض، فكانت من ضمان البائع، واحتج القائلون بأنه لا يجب وضعها بقوله في الرواية الأخرى: في ثمار ابتاعها فكثر دينه فأمر النبي الله بالصدقة عليه، ودفعه إلى غرمائه، فلو كانت توضع لم يفتقر إلا ذلك، وحملوا الأمر بوضع الجوائح على الاستحباب، أو فيما بيع قبل بدُو الصلاح، وقد أشار في بعض هذه الروايات التي ذكرناها إلى شيء من هذا، وأحاب الأولون عن قوله: فكثر دَيْنَهُ إلى آخره، بأنه يحتمل أنها تلفت بعد أوان الجذاذ، وتفريط المشتري في تركها بعد ذلك على الشجر، فإنها حينئذ تكون من

٣٩٧٥ – (٤) حَدَّثنيٰ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكٌ عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنّ رَسُولَ الله ﷺ نَهْى عَنْ بَيْعِ النَّمَرَةِ حَتَّى تُوْهِي، قَالُوا: وَمَا تُوْهِي؟ قَالَ: تَحْمَرُّ، فَقَالَ: :إذَا مَنَعَ الله الشَّمَرَةَ، فَبِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟".

٣٩٧٦ - (٥) حَدَّثني مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّاد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنسٍ أَن النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنْ لَمْ يُثْمِرْهَا الله، فَبِمَ يَسْتَحِلُّ أَحَدُكُمْ مَالَ أَحِيهِ؟".

٣٩٧٧ – (٦) حَدَّثنا بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ وَعَبْدُ الْحَبَّارِ بْنُ الْعَلَاءِ -وَاللَّفْظُ لِبِشْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَتِيقٍ، عَنْ حَابِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِوَضْعِ الْحَوَائِحِ.

قَالَ إِبْرَاهِيْمُ - وَهُوَ صَاحَبُ مُسْلِمٍ -: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا.

ضمان المشتري، قالوا: ولهذا قال رها في آخر الحديث: ليس لكم إلا ذلك، ولو كانت الجوائح لا توضع لكان لهم طلب بقية الدَّين، وأحاب الآخرون عن هذا بأن معناه: ليس لكم الآن إلا هذا، ولا تحل لكم مطالبته ما دام معسراً، بل ينظر إلى ميسرة، والله أعلم. **

فقه الحدبث وأقوال الأئمة في مطالبة المديون المعسر وملازمته: وفي الرواية الأخيرة: التَّعاون على البر والتقوى، ومواساة المحتاج ومن عليه دين، والحث على الصدقة عليه، وأن المعسر لا تحل مطالبته ولا ملازمته ولا سحنه، وبه قال الشافعي ومالك وجمهورهم. وحكي عن ابن شريح حبسه حتى يقضي الدين، وإن كانت قد ثبت إعساره. وعن أبي حنيفة ملازمته، ** وفيه أن يسلم إلى الغرماء جميع مال المُفْلِس ما لم يقض دينهم ولا يترك للمفلس سوى ثيابه ونحوها، وهذا المفلس المذكور قيل: هو معاذ بن حبل همه.

قوله: "حدثني محمد بن عبَّاد حدثنا عبد العزيز بن محمد عن حميد عن أنس أن النبي ﷺ قال: "إن لم يُثُمرها الله فهم يستحل أحدكم مال أخيه؟".

[&]quot;"قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن مذهب الحنفية والشافعية موافق للأصول الثابتة؛ لأن المبيع إذا حلى بينه وبين المشتري صار في ضمان المشتري، ولا فرق بين الثمار والثياب وغيرها، وعلى قول المالكية والحنابلة توضع جوائح الثمار، ولا توضع آفات غيرها من المبيعات. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٣/١)

^{*} قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة في: يجوز للغرماء ملازمته، وأخذ فضل كسبه مهما وحدوا، وعند الصاحبين: لا يجوز الملازمة بعد التفليس. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٦/١)

-استدراك الإمام الدار قطنى: قال الدارقطنى: هذا وهم من محمد بن عباد، أو من عبد العزيز في حال إسماعه محمداً؛ لأن إبراهيم بن حمزة سمعه من عبد العزيز مفصولاً مبيناً أنه من كلام أنس، وهو الصواب، وليس من كلام النبي على فأسقط محمد بن عبّادٍ كلام النّبي الله وأتى بكلام أنس، وجعله مرفوعاً، وهو خطأ. قوله: "قال أبو إسحاق حدثني عبد الرحمن بن بشر عن سفيان بهذا": أبو إسحاق هذا هو إبراهيم بن محمد بن سفيان، روى هذا الكتاب عن مسلم، ومراده: أنه علا برجل، فصار في رواية هذا الحديث، كشيخه مسلم بينه وبين سفيان بن عيينة واحد فقط، والله أعلم.

* * * *

[٤- باب استحباب الوضع من الدين]

٣٩٧٨ – (١) حَدَّنَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ قَالَ: أُصِيبَ رَجُلٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ فِي ثِمارِ ابْتَاعَهَا، فَكَثْرَ دَيْنَهُ، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ فِي ثِمارِ ابْتَاعَهَا، فَكَثْرَ دَيْنَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ فَيْلُغْ ذَلِكَ وَفَاءَ دَيْنِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِغُرَمَائِهِ: "خُذُوا مَا وَجَدْتُمْ، وَلَيْسَ لَكُمْ إِلَّا ذَلِكَ".

٣٩٧٩ - (٢) حدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجّ هَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣٩٨٠ - (٣) وَحَدَّثَنِي غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِنَا قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُويْسٍ:
حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ -وَهُوَ ابْنُ بِلاَلِ- عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الرِّجَالِ مُحَمَّدِ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ أَنَّ أُمّهُ عَمْرَةَ بِنْتَ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ الله ﷺ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تَقُولُ: سَمِعَ رَسُولُ الله ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ، عَالِيَةً أَصْوَاتُهُمَّا، وَإِذَا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ الآخَرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُو يَقُولُ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ أَفْعَلُ، فَحَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ يَفْعَلُ الله لاَ أَفْعَلُ، فَحَرَجَ رَسُولُ الله الله عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ أَنْعَلُ، وَسُولُ الله إِنَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ أَنْعَلُ، وَسُولُ الله إِنَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ أَنْعَلُ، وَسُولُ الله إِنَّ عَلَيْهِمَا، فَقَالَ: "أَيْنَ الْمُتَأْلِي عَلَى الله لاَ أَنْ يَا رَسُولَ الله إِنَّ فَلُكُ أَحَبَ.

٤ - باب استحباب الوضع من الدين

قوله: "وحدثني غير واحد من أصحابنا قالوا: حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: وحدثني أخي". الجواب عن كون هذا الحديث (وحدثني غير واحد) من الأحاديث المقطوعة: قال جماعة من الحفاظ: هذا أحد الأحاديث المقطوعة في صحيح مسلم، وهي اثنا عشر حديثاً سبق بيانها في الفصول المذكورة في مقدمة هذا=

^{*}قوله: "فله": أي ذلك أحب هذا من كلام ذلك الرجل للنبي هي فإنه لما فهم من كلامه هي أنه ما رضي على حلفه على أنه لا يفعل ما يطلب منه صاحبه قال: فله أي لصاحبه ما أحب، وهذا محذوف يبينه قوله: أي ذلك المذكور من الأمرين أحب أي فهو له. والمقصود أن صاحبه إن أحب الوضع فله ذلك أي أطاوعه في الوضع، وإن أحب الرفق والإمهال والتأجيل فله ذلك، أي أطاوعه فيه، والله أعلم، والإشارة بذلك إلى المتعدد كثير وارد في الكلام، ومنه قوله تعالى: عوان بين ذلك، والحديث من هذا القبيل كما لايخفى، ويمكن أن يجعل أي في قوله: فله أي ذلك موصولة مبتداء خبره الجار والمجرور المتقدم، وجملة أحب صلة له، والعائد محذوف أي فله أي الأمرين أحبه. وهذا أقرب من جعل كلمة "أي" شرطية كما في الوجه الأول، فافهم.

٣٩٨٢ – (٥) وَحَدَّثْنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ اللَّهُ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ تَقَاضَى دَيْنَا لَهُ عَلَى النَّهُ مِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ وَهْبٍ.

ُ ٣٩٨٣ - (٣) قَالَ مُسْلِمٌ: وَرَوَى اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرِّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ كَانَ لَهُ مَالً عَلْى عَبْدِ الله بْنِ أَبِي حَدْرَد الأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا عَلَى عَبْدِ الله بْنِ أَبِي حَدْرَد الأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيَهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتّى ارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ الله بْنِ أَبِي حَدْرَد الأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتّى ارْتَفَعْتُ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ الله بْنِ أَبِي حَدْرَد الأَسْلَمِيِّ، فَلَقِيهُ فَلَزِمَهُ، فَتَكَلَّمَا حَتّى ارْتَفَعْتُ أَصْوَاتُهُمَا، فَمَرَّ بِهِمَا رَسُولُ الله بَيْنَ فَعَلَا: "يَا كَعْبُ!" فَأَشَارَ بِيَدِهِ، كَأَنّهُ يَقُولُ النّصْف، فَأَخَذَ نِصْفاً مِمّا عَلَيْهِ، وَتَرَكَ نَصْفاً.

الشرح؛ لأن مسلماً لم يذكر من سمع منه هذا الحديث. قال القاضي: إذا قال الراوي: حدثني غير واحد، أو حدثني الثقة، أو حدثني بعض أصحابنا ليس هو من المقطوع، ولا من المرسل، ولا من المعضل عند أهل هذا الفن، بل هو من باب الرواية عن المجهول، وهذا الذي قاله القاضي هو الصواب، لكن كيف كان، فلا يحتج بهذا المتن من هذه الرواية لو لم يثبت من طريق آخر، ولكن قد ثبت من طريق آخر، فقد رواه البخاري في صحيحه عن إسماعيل بن أبي أويس، ولعل مسلماً أراد بقوله: "غير واحد" البخاري وغيره، وقد حدث مسلم عن إسماعيل هذا من غير واسطة في كتاب الحج، وفي آخر كتاب الجهاد. وروى مسلم أيضاً عن أحمد بن يوسف الأزدي عن إسماعيل في كتاب اللعان، وفي كتاب الفضائل، والله أعلم.

قوله: "وفي هذا الباب قال مسلم بن الحجاج روى الليث بن سعد قال: حدثني جعفر بن ربيعة": هذا أحد الأحاديث-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ابن أبي حدرد": اسمه عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي، كما وقع مصرحا في رواية ابن هرمز في آخر الباب. (تكملة فتح الملهم: ٤٩٠،٤٩١/١)

.....

=المقطوعة في صحيح مسلم، ويسمى معلقاً، وسبق في التيَّمُّمِ مثله بهذا الإسناد، وهذا الحديث المذكور هنا متصل عن الليث، رواه البخاري في صحيحه عن يجيى بن بكير عن الليث عن جعفر بن ربيعة بإسناده المذكور هنا، ورواه النسائي عن الربيع بن سليمان عن شعيب بن الليث عن أبيه عن جعفر ابن ربيعة. قوله: "وإذا أحدهما يستوضع الآخر ويسترفقه": أي يطلب منه أن يضع عنه بعض الدَّين، ويرفق به في الاستيفاء والمطالبة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه لا بأس بمثل هذا، ولكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح وإهانة النفس أو الإيذاء ونحو ذلك إلا من ضرورة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "أين المُتألِيَّ على الله لا يفعل المعروف؟ قال: أنا يا رسول الله، وله أي ذلك أحب": المتألي: الحالف، والألِيَّة: اليمين، وفي هذا كراهة الحلف على ترك الخير وإنكار ذلك، وأنه يستحب لمن حلف لا يفعل خيراً أن يحنث فيكفَّر عن يمينه، وفيه الشَّفاعة إلى أصحاب الحقوق، وقبول الشفاعة في الخير.

قوله: "تقاضى ابن أبي حَدْرَدٍ دَيْناً كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهم": معنى تقاضاه: طالبه به، وأراد قضاه، وحدرد بفتح الحاء والراء، وفي هذا الحديث جواز المطالبة بالدين في المسجد، والشّفاعة إلى صاحب الحق، والإصلاح بين الخصوم، وحسن التوسط بينهم، وقبول الشفاعة في غير معصية، وجواز الإشارة واعتمادها لقوله: فأشار إليه بيده أن ضع الشطر. قوله: "كشف سحف حجرته": هو بكسر السين وفتحها لغتان وإسكان الجيم، والله أعلم.

[a باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه]

٣٩٨٤ – (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب: حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ: أخبري أَبو بَكْرِ بْنُ مُحَمّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرِ ابْنُ سَعِيدٍ: أخبريٰ أَبو بَكْرِ بْنُ مُحَمّدِ بْنِ هِشَامٍ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ أَحْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَنْ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَوْ سَمِعْتُ رَجُلٍ قَدْ أَفْلَسَ –أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ –أَوْ إِنْسَانٍ قَدْ أَفْلَسَ – فَهُوَ أَحَقُ بِهِ مِنْ غَيْرِهِ".

٥- باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس، فله الرجوع فيه

قوله: "حدثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، حدثنا زهير، حدثنا يجيى بن سعيد، أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هاشم أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول". لطيفة الإسناد: هذا الإسناد فيه أربعة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهم يجيى بن سعيد الأنصاري وأبو بكر بن عبد الرحمن، ولهذا نظائر سبقت. قوله على: "من أدرك ماله بعينه عند رجل قد أفلس، فهو أحق به من غيره". وفي رواية: "عن النبي الله في الرحل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع، ولم يفرقه أنه لصاحبه الذي باعه"

أقوال أهل العلم في البائع يجد سلعته عند المفلس أو بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون أسوة للغرماء: اختلف العلماء فيمن اشترى سلْعة فأفلس أو مات قبل أن يؤدي ثمنها ولا وفاء عنده، وكانت السلعة باقية بحالها. فقال الشافعي وطائفة: بائعها بالخيار إن شاء تركها وضارب مع الغرماء بثمنها، وإن شاء رجع فيها بعينها في صورة الإفلاس والموت. وقال أبو حنيفة: لا يجوز له الرجوع فيها، بَلْ تتعيَّنَ المضاربة. وقال مالك:

^{*}قوله: "فهو أحق به من غيره": محمول على ما إذا كان سالما لما سيجى، من قوله: ولم يفرقه، وقد أحذ بهذا الحديث الجمهور، ومن لم يأخذه بحمله على ما إذا أخذه على سوم الشراء مثلا أو على البيع بشرط الخيار للبائع، أي إذا كان الخيار للبائع، والمشتري مفلس، فالأنسب له أن يختار الفسخ. ولا يخفى أنه تأويل بعيد بل باطل عند حدة النظر. وقد ذكر أن الباعث على هذا التأويل أن ظاهر الحديث يخالف ظاهر قوله تعالى: ﴿فَنَظرَةُ إِلَى مَيْسَرَقِ حيث لم يشرع للدائن عند الإفلاس إلا الإنظار، ولا يخفى أن الإنظار فيما لا يوجد عند المفلس، ولا كلام فيه وإنما الكلام فيما وحد عند المفلس، ولا بد أن الدائنين يأخذون ذلك الموجود عنده، والحديث يبين أن الذي يأخذ هذا الموجود هو صاحب المتاع، ولا يجعل مقسوما بين تمام الدائنين، وهذا لا يخالفه القرآن ولا يقتضى خلافه، فافهم، والله تعالى أعلم.

٣٩٨٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا قُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْد، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيّ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح: وَحَدَّثَنَا حُمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهّابِ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، كُلِّ هَوُلاَءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ فِي هَذَا الإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثٍ زُهيْرٍ، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ مِنْ بَيْنِهِمْ فِي رَوَايَتِهِ: أَيْمَا امْرِئٍ فُلْسَ.

الْمَخْزُومِيّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عن هِشَامِ بْنِ سُلَيْمَانَ وَهُوَ ابْنُ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيّ، عَنِ ابْنِ جُرَيْج: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي حُسَيْنِ أَنَّ أَبَا بَكْرِ بْنَ مُحَمَّد بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ الْمَخْزُومِيّ، عَنِ ابْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّنَهُ عَنْ حَدِيثٍ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثٍ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثٍ أَبِي مَرْزُهُ أَنَّ عُمْرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ حَدَّنَهُ عَنْ حَدِيثٍ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَدِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةً عَنِ النّبِي عَنْ فِي الرّجُلِ الّذِي يُعْدِمُ، إذَا وُجِدَ عِنْدَهُ الْمَتَاعُ وَلَمْ يُفَرَّقُهُ "أَنّهُ لِصَاحِبِهِ اللّذِي بَاعَهُ".

٣٩٨٧ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ قَالاَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النّضْرِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّضْرِ بْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّضْرِ بْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ عَنْ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرّحُلُ، فَوَجَدَ الرَّحُلُ مَتَاعَهُ بِعَيْنِهِ، فَهُو أَحَقّ بِهِ".

=يرجع في صورة الإفلاس ويضارب في الموت، واحتج الشافعي بهذه الأحاديث مع حديثه في الموت في سنن أي داود وغيره، وتأولها أبو حنيفة تأويلات ضعيفة مردودة، وتعلق بشيء يروى عن عليٌّ وابن مسعود الله وليس بثابت عنهما.***

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: واعترضوا عليه بأن مداره على خلاس بن عمرو، ولا يصح سماعه عن علي، إنما كان يحدث عن كتاب، وأحاب عنه الحنفية بأنه من رجال الجماعة، وثقه ابن معين، وأحمد بن حبل وغيره كما في ميزان الاعتدال: (١: ٢٥٨)، وقد صحح ابن حزم حديثه عن علي الهي في كتاب الجهاد من المحلى، ذكره المارديني في الجوهر النقي (٦: ٤٤) في آخر باب من قال: الرهن مضمون، وشيخنا العثماني في إعلاء السنن (٢: ٢٩٦)، واستدلال الإمام محمد الهي بحديثه دليل على صحته عنه.

ولكن الذي يظهر من مراجعة هذا الأثر في مصنف عبد الرزاق والمحلى أنه فيما إذا مات المشتري بعد الشراء،=

٣٩٨٨ – (٥) وحَدَّنَنِي زُهيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّنَنَا سَعِيدٌ، ح: وَحَدَّثَنِي زُهيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَيْضاً: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلاَهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مثْلَهُ، وَقَالاً: "فَهُوَ أَحَقُ بِهِ مِنَ الْغُرَمَاءِ".

٣٩٨٩ (٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَف وَحَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةً الْخُزَاعِيِّ -قَالَ حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا: مَنْصُورُ بْنُ سَلَمَةً -: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ، عَنْ خُثَيْمٍ بْنِ عِرَاكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا أَفْلَسَ الرِّجُلُ، فَوَجَدَ الرَّجُلُ عَنْدَهُ سَلْعَتَهُ بِعَيْنَهَا، فَهُو أَحَقُّ بِهَا".

=ضبط الأسماء وتصويب ما هو الصواب في السند: قوله: "حدثنا محمد بن المثنى حدثنا محمد بن جعفر وعبد الرحمن بن مهدي قالا: حدثنا شعبة عن قتادة عن النضر بن أنس"، ثم قال: "وحدثني زهير بن حرب حدثنا إسماعيل بن إبراهيم حدثنا سعيد"، هكذا هو في جميع نُستخ بلادنا، في الإسناد الأول "شعبة" بضم الشين المعجمة، وهو شعبة بن الحججاج، وفي الثاني "سعيد" يفتح السين المهملة، وهو سعيد بن أبي عروبة، وكذا نقله القاضي عن رواية ابن ماهان في الثاني "شعبة" أيضاً بضم الشين المعجمة، قال: والصواب الأول. التوفيق بين الروايتين ذكر في أحداهما كنية الراوي وفي الأخرى اسمه: قوله: "وحدثني محمد بن أحمد=

وليس فيه ذكر الإفلاس، وقد صرح الإمام محمد في كتاب الحجة، حيث قال: "جاء الحديث عن علي بن أبي طالب أنه قال في الموت أنه أسوة للغرماء"، ثم قال: "وليس الإفلاس والتوى أشد من أن يموت الرحل ولا يدع مالا"، فكأنه في يقيس الإفلاس على الموت، ولم يرد ذكر الإفلاس في أثر على مسريحا، ولكن اتفاق فقهاء الكوفة مثل النجعي والشعبي والثوري وابن شبرمة وأبي حنيفة وأصحابه على أن حكم الموت والإفلاس سواء، مما يدل على ألهم كان عندهم أثر علي صريحا في ذكر الإفلاس، والله أعلم. (إلى أن قال:) ولا شك أن أمثال هذه الدلائل ليست إلا مؤبدة، وإنما استدلال الإمام أبي حنيفة في بالأصول الثابتة المجمع عليها، وهي المبيع ينتقل إلى ملك المشتري فور تمام العقد، وإلى ضمانه فور تمام القبض، وهو مفاد الحديث المشهور: "الخراج بالضمان"، فصار المبيع كسائر أملاك المشتري، لا ترجيح للبائع فيها على بقية الغرماء. وأما حديث الباب فقد حمله الحنفية على الغصوب والودائع العواري والمقبوض على سوم الشراء، فإن صاحبها أحق بما من غيره؛ لكولها في ملكه. (إلى أن قال:) فحمل الحديث على المسروق والمغصوب والودائع والعواري والمقبوض على سوم الشراء أولى، عملا بلفظ الحديث، ولو حملناه على المبيع كما فعله الجمهور، لخرج لفظ الحديث عن حقيقته، والحقيقة أولى من المجاز. (تكملة فتح الملهم: ١٥/ ١٩٥٤، ٩٦٤)

=بن أبي خلف وحجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج بن الشاعر قال: حدثنا أبو سلمة الخزاعي قال حجاج: منصور بن سلمة قال: أخبرنا سليمان بن بلال"، هكذا هو في معظم نسخ بلادنا وأصولهم المحققة، قال حجاج منصور بن سلمة، ومعناه: أن أبا سلمة الحزاعي هذا اسمه منصور بن سلمة، فذكره محمد بن أحمد بن أبي خلف بكنيته، وذكره حجاج باسمه، وهذا صحيح، وذكر القاضي عياض: أنه وقع في معظم بلادهم ولعامة رواقم"، قال حجاج: حدثنا منصور بن سلمة"، فزاد لفظة "حدثنا"، قال القاضي: والصواب حذف لفظة "حدثنا" كما وقع لبعض الرواة، قال: ويمكن تأويل هذا الثاني على موافقة الأول على أن المراد أن محمد بن أحمد كناه، وحجاج سماه.

* * * *

[٦- باب فضل إنظار المعسر]

٣٩٩٠ (١) حَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ عَنْ رِبْعِيِّ ابْنِ حِرَاشٍ أَنَّ حُذَيْفَةَ حَدَّثَهُمْ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "تَلَقَّتِ الْمَلاَئِكَةُ رُوحَ رَجُلٍ مِمَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: أَعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْعًا؟ قَالَ: لاَ، قَالُوا: تَذَكَّرْ. قَالَ: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ، كَانَ قَبْلَكُمْ، فَقَالُوا: تُعَمِلْتَ مِنَ الْخَيْرِ شَيْعًا؟ قَالَ: لاَ، قَالُوا: تَذَكَّرْ. قَالَ: كُنْتُ أُدَايِنُ النَّاسَ، فَآمُرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظِرُوا الْمُعْسِرَ وَيَتَحَوَّزُوا عَنِ الْمُوسِرِ، قَالَ: قَالَ اللهُ عَزَّ وَحَلِّ: تَحَوَّزُوا عَنْهُ الْمُوسِرَ وَيَتَحَوِّزُوا عَنْ الْمُوسِرَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَاللَّهُ لَا بُنِ حُجْرٍ - قَالاَ:

٣٩٩١ - (٢) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفَظَ لاَبْنِ حُجْرٍ قالا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ رِبْعِيّ بْنِ حِرَاشٍ قَالَ: احْتَمَعَ حُذَيْفَةُ وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ: "رَجُلٌ لَقِيَ رَبَّهُ، فَقَالَ: مَا عَمِلْتَ؟ قَالَ: مَا عَمِلْتُ مِنَ الْخَيْرِ، إللّا وَأَبُو مَسْعُودٍ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ وَا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ. الْمَعْسُورِ، * فَقَالَ: تَجَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي"، قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ.

٦- باب فضل إنظار المعسر

قوله: "كنت أدابن الناس، فآمر صياني أن ينظروا المعسو، ويتجوزوا عن الموسر، قال الله: تجوزوا عنه". وفي رواية: "كنت أنظر المعسر، وأتجوز في السكة أو في النقد". وفي رواية: "كنت أنظر المعسر، وأتجوز في السكة أو في النقد". وفي رواية: "وكان من خلقي الجواز، فكنت أتيسر على الموسر وأنظر المعسر".

شرح الكلمات وفوائد أحاديث الباب: فقوله "فِتْيَاني" معناه غلماني، كما صرح به في الرواية الأحرى، والتحاوز والتجوز معناهما: المسامحة في الاقتضاء والاستيفاء، وقبول ما فيه نقص يسير، كما قال: وأتجوز في السيّكة. وفي هذه الأحاديث فضل إنظار المعسر، والوضع عنه، إما كل الدين، وإما بعضه من كثير أو قليل، وفضل المسامحة في الاقتضاء وفي الاستيفاء، سواء استوفى من موسر أو معسر، وفضل الوضع من الدين، وأنه لا يحتقر شيء من أفعال الخير، فلعله سبب السعادة والرحمة. وفيه جواز توكيل العبيد والإذن لهم في التصرف، وهذا على قول من يقول: شرع من قبلنا شرع لنا. قوله: "الميسور والمعسور" أي آخذ ما تيسَّرَ وأسامِحُ بما تَعسَّرَ.

[&]quot;قوله: "أقبل الميسور، وأتحاوز المعسور": أي الشيء المعسور، و"أقبل" بفتح الهمزة والباء الموحدة من القبول، والميسور ما تيسر من الدين، وعند أبي جعفر "أقيل" بضم الهمزة من الإقالة، والميسور على هذا: صاحب الشيء الميسور، والمعسور؛ والمعسور؛ لأنه لا يقال للغريم: معسور ولا ميسور، ذكره الأبي.

٣٩٩٢ (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ رِبْعِيّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ، عَنِ النّبِيِّ عَلَىٰ "أَنَّ رَجُلاً مَاتَ، فَدَحَلَ الْجَنّة، فَقِيلَ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْمَلُ؟ -قَالَ: فَإِمَّا ذَكَرَ وَإِمّا ذُكَرً-* فَقَالَ: إِنِي كُنْتُ أَبَايِعُ النّاسَ، فَكُنْتُ أُنْظِرُ الْمُعْسِرَ وَأَتَحَوَّزُ فِي السِّكَّةِ أَوْ النّقْدِ، فَعُفِرَ لَهُ"، فَقَالَ أَبُو مَسْعُودٍ: وَأَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله عَلَىٰ.

٣٩٩٣ (٤) حَدَّنَنا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ: حَدَّنَنا عن أَبِي خَالِدٍ الأَحْمَر، عَنْ سَعْدِ بْنِ طَارِقٍ، عَنْ رِبْعِيّ بْنِ حِرَاشٍ، عَنْ حُدَيْفَةَ قَالَ: "أُتِيَ الله بِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِهِ، آتَاهُ الله مَالاً، فَقَالَ لَهُ: مَاذَا عَمِلْتَ فِي الدّنْيَا؟ -قَالَ: وَلاَ يَكْتُمُونَ الله حَديثاً - قَالَ: يَا رَبِّ! آتَيْتَنِي مَالَكَ، فَكُنْتُ أُبَايِعُ النّاسَ، وَكَانَ مِنْ خُلُقِي الْجَوَازُ، فَكُنْتُ أَتَيَسَّرُ عَلَى الْمُوسِ وَأُنْظِرُ الْمُعْسِرَ، فَقَالَ الله: أَنَا أَحَقٌ بِذَا مِنْكَ، تَحَاوَزُوا عَنْ عَبْدِي".

فقالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ، وَأَبُو مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ: هَكَذَا سَمِعْنَا ذلك مِنْ فِي رَسُول الله ﷺ.

٤ ٣٩٩٠ (٥) حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ يَحْيَى: أَحْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا- أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الأَعْمَشِ، وَاللَّهُ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَىٰ: "حُوسِبَ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، فَلَمْ يُوجَدُّ لَهُ مِنَ الْحَيْرِ شَيْءٌ، إلاّ أَنّهُ كَانَ يُحَالِطُ النّاسَ، وَكَانَ مُوسِراً، فَكَانَ يَأْمُرُ غِلْمَانَهُ أَنْ يَتَحَاوَزُوا عَنِ الْمُعْسِرِ، قَالَ: قَالَ الله عَز وَجَلّ: نَحْنُ أَحَقُّ بِذَلِكَ مِنْهُ، تَحَاوَزُوا عَنْهُ".

بيان الصواب في الإسناد: قوله: "حدثنا أبو سعيد الأشج قال: حدثنا أبو خالد الأحمر عن سعد بن طارق عن ربعي بن حراش عن حذيفة"، ثم قال في آخر الحديث: "فقال عقبة بن عامر الجهني وأبو مسعود الأنصاري: هكذا=

^{*}قوله: "فقيل له: ما كنت تعمل؟ قال فإما ذكر وإما ذُكر"، هذا القول كالتفسير لدخول الجنة وبيان لسبب دخوله، أي: أنه داخل الجنة بهذا الطريق حيث قيل له ما كنت تعمل، ثم غفر له، والفاء فيه تفسيرية مثلها في قوله تعالى: ﴿فَوَسَوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَانُ قَالَ يَتَعَادُمُ ﴾، ويحتمل أن يقال: أنه سأله بعض أهل الجنة عن سبب الدخول بعد دخوله، أو رآه أحد في الرؤيا، فسأله. والوجه الأول ألصق بسائر الروايات، والله تعالى أعلم.

٣٩٩٥ (٦) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ الرُّهْرِيِّ، وَقَالَ ابنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ - عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله وَمُعَلِي الله عَلْقَ الله عَلْمَ الله عَلَيْ قَالَ: "كَانَ رَجُلٌ يُعَلِي الله عَنْ عَبْدِ الله عَنْ الله عَنْ مَعْدِ الله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ رَسُولَ الله يَتَحَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ الله يُدَايِنُ النّاسَ، فَكَانَ يَقُولُ لِفَتَاهُ: إِذَا أَتَيْتَ مُعْسِراً فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، لَعَلَّ الله يَتَحَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ الله فَتَحَاوَزَ عَنْهُ، لَعَلَّ الله يَتَحَاوَزُ عَنَّا، فَلَقِيَ الله فَتَحَاوَزَ عَنْهُ.

٣٩٩٦ - (٧) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّ عُبِيْدَ الله بْنَ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ حَدَّثَهُ أَنَهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةً يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُول الله ﷺ يَقُولُ بِمثْلِهِ.

٣٩٩٨ – (٩) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ أَيُوبَ بِهَذَا الإِسْنَاد نَحْوَهُ.

شوح الغويب: قوله ﷺ: "من سره أن يُنْحَيْهُ الله من كرب يوم القيامة فلْينفْس عن مُعْسَرِ": كرب بضم الكاف وفتح الراء: جمع كربة، ومعنى "يُنَفِّسُ" أي يمد ويؤخر المطالبة، وقيل: معناه يفرج عنه، والله أعلم.

[٧- باب تحريم مطل الغنيّ وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي]

999 - (١) حدّثنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الزّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، * وَإِذَا أُتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتْبَعْ". عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ، * وَإِذَا أَتْبِعَ أَحَدُكُمْ عَلَى مَلِيٍّ فَلْيَتْبَعْ". مَا يَعْ مُرَيْرَةً بُنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونَسَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ، قَالاً جَمِيعاً: حَدَّثَنا مَعْمَرٌ عَنْ هَمّامِ بِنِ مُنَبّهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النّبِي ﷺ مِثْلُه.

٧- باب تحريم مطل الغنيّ وصحة الحوالة، واستحباب قبولها إذا أحيل على ملي

شرح الغويب: قوله ﷺ: "مطل الغني ظلم": قال القاضي وغيره: المطل منع قضاء ما استحق أداؤه، فمطل الغني ظلم وحرام، ومَطْل غير الغني ليس بظلم ولا حرام لمفهوم الحديث؛ ولأنه معذور، ولو كان غنياً، ولكنه ليس متمكناً من الأداء لغيبة المال أو لغير ذلك، حاز له التأخير إلى الإمكان، وهذا مخصوص من مطل الغني، أو يقال: المراد بالغني المتمكن من الأداء، فلا يدخل هذا فيه، قال بعضهم: وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أن المعْسِرَ لا يحل حبسه ولا ملازمته ولا مطالبته حتى يوسر، وقد سبقت المسألة في باب المفلس، وقد اختلف أصحاب مالك وغيرهم في أن المماطل هل يفسَّق وتُردُّ شهادته بمطله مرَّةً واحدةً أم لا ترد شهادته حتى يتكرر ذلك منه ويصير عادة؟ ومقتضى مذهبنا اشتراط التكرار، وجاء في الحديث الآخر في غير مسلم "لي الواجد يحل عرضه وعقوبته". "اللَّيَّ" بفتح اللام وتشديد الياء وهو المَطْلُ، "والواجد" بالجيم: الموسر، قال العلماء: يحل عرضه بأن يقول: ظلمني ومطلني، وعقوبته الحبس والتعزير.

قوله ﷺ: "وإذا أتبع أحدكم على ملي فليتبع": هو بإسكان التاء في "أثبّع"، وفي "فليتبع"، مثل: أحرج فليخرج، هذا هو الصواب المشهور في الروايات، والمعروف في كتب اللغة وكتب غريب الحديث، ونقل القاضي وغيره عن بعض المحدثين أنه يشددها في الكلمة الثانية، والصواب الأول، ومعناه: إذا أحيل بالدين الذي له على موسر فليحتل، يقال منه: تَبِعْتُ الرجل لحقِّي أتبعه تباعة، فأنا تبع وإذا طلبته، قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَا تَجَدُواْ لَكُمْ عَلَيْنَا فِي الكلمة الثانية والمحاور أنه إذا أحيل على ملي استحب له قبول الحوالة، وحملوا المحديث على النَّدْب، وقال بعض العلماء: القبول مباح لا مندوب، وقال بعضهم: واحب؛ لظاهر الأمر، وهو مذهب داود الظاهري وغيره.

^{*}قوله: "مطل الغني": الإضافة إلى الفاعل، أي مطل المديون الغني القادر على الأداء، وتأخيره عن وقته مع القدرة عن الأداء ظلم. وقيل: إنها إلى المفعول، أي تأخير دين الدائن الغني عن وقته ظلم، فكيف الدائن الفقير!

[٨- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة ويحتاج إليه لرعي الكلأ،]

١٠٠١ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ:
 حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدُ: جَمِيعاً عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعٌ فَضْلُ الْمَاء.

٢٠٠٢ – (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ بَيْعِ ضِرَابِ الْحَمَلِ، وَعَنْ بَيْعِ الْمَاءِ وَالأَرْضِ لِتُحْرَثَ، فَعَنْ ذَلِكَ نَهَى النّبِيُّ ﷺ.

٣٠٠٠ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، حِ وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَكُيْهُ: حَدَّثَنَا لَا يُمْنَعُ لَيْتٌ: كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يُمْنَعُ فَضْلُ الْمَاء لِيُمْنَعَ بِهِ الْكَلاَّ".

۸- باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة، ويحتاج إليه لرعي الكلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم بيع ضراب الفحل

شرح "النهي عن بيع فضل الماء": أما النهي عن بيع فضل الماء ليمنع بها الكلأ، فمعناه: أن تكون لإنسان بئر مملوكة له بالفَلَاة، وفيها ماء فاضل عن حاجته، ويكون هناك كلاً ليْسَ عنده ماء إلا هذه، فلا يمكن أصحاب المواشي رعيه إلا إذا حصل لهم السَّقي من هذه البئر، فيحرم عليه منع فضل هذا الماء للماشية، ويجب بَذْلُهُ لها بلا عوض؛ لأنه إذا منع بذله امتنع الناس من رعي ذلك الكلاً خوفاً على مواشيهم من العطش، ويكون بمنعه الماء مانعاً من رعى الكلاً.

وأما الرواية الأولى: "نمي عن بيع فَضْل الماء"، فهي محمولة على هذه الثانية التي فيها ليمنع به الكلأ، ويحتمل أنه في غيره، ويكون نمي تنزيه،** قال أصحابنا: يجبُّ بذل فضل الماء بالفلاة، كما ذكرناه بشروط: أحدها: أن لا يكون=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واختلف العلماء في أن هذا النهي للتحريم أو التنزيه؟ فرجح الطيبي حمله على كراهة التنزيه، وحكى صاحب التوضيح حرمته عن مالك والأوزاعي والشافعي مطلقا، والأصح عند الشافعية أنه يجب بذله للماشية، لا للزرع، وهو مذهب الحنفية فيما حكاه العيني، ولا يفرق مالك بين المواشي والزرع، بل يوجب البذل في الجميع، كما في أموال أبي عبيد (ص ٣٠٢) ووجه الفرق بين المواشي والزرع أن الماشية ذات روح يخشى عليها الموت بالعطش، بخلاف الزرع، كما في عمدة القاري (٦: ١). (تكملة فتح الملهم: ٥٢٣/١)

٤٠٠٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَمْنَعُوا فَضْلَ الْمَاءِ لِتَمْنَعُوا بِهِ الْكَلاَّ".

٥٠٠٥ - (٥) وَحَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النَّوْفَلِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ مَحْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَة مَخْلَدٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَة اللهَ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "لاَ يُبَاعُ فَضْلُ الْمَاءِ لِيُبَاعَ به الْكَلُّا".

=ماء آخر يُسْتغنى به. والثاني: أن يكون البَذْلُ لحاجة الماشية لا لسّقي الزرع. والثالث: أن لا يكون مالكه محتاجاً إليه. واعلم أن المذهب الصَّحيح أن من تبع في ملكه ماء صار مملوكاً له، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، أما إذا أخذ الماء في إناء من الماء المباح فإنه يملكه، هذا هو الصواب، وقد نقل بعضهم الإجماع عليه، وقال بعض أصحابنا: لا يملكه، بل يكون أخص به، وهذا غلط ظاهر.

وأما قوله: "لا يباع فَضْلُ الماء ليباع به الكلاً": فمعناه: أنه إذا كان فضل ماء بالفلاة كما ذكرنا، وهناك كلاً لا يمكن رعيه إلا إذا تمكنوا من سقي الماشية من هذا الماء، فيجب عليه بذل هذا الماء للماشية بلا عوض، ويحرم عليه بيعه؛ لأنه إذا باع الكلاً المباح للناس كلهم الذي ليس مملوكاً لهذا البائع، وسبب ذلك أن أصحاب الماشية لم يبذلوا الثمن في الماء لمجرد إرادة الماء، بل ليتوصلوا به إلى رعي الكلاً، فمقصودهم تحصيل الكلاً، فصار ببيع الماء كأنه باع الكلاً، والله أعلم.

شوح الغويب: قال أهل اللغة: الكلأُ مهموز مقصور هو النبَّاتُ سواء كان رَطْباً أو يابساً، وأما الحشيش والهشيم فهو مختص باليابس، وأما "الخلى" فمقصور غير مهموز، والعشب مختص بالرطب. ويقال له أيضاً: الرُّطْب بضم الراء وإسكان الطاء.

قوله: "نحى عن بيع الأرض لتُحْرَثَ": معناه: نحى عن إجارتها للزرع، وقد سبقت المسألة واضحة في باب كراء الأرض، وذكرنا أن الجمهور يجوزون إجارتها بالدَّراهم والثياب ونحوها، ويتَأوَّلُون النهي تأويلين: أحدهما: أنه نحي تنزيه ليعتادوا إعارتها وإرفاق بعضهم بعضاً. والثاني: أنه محمول على إجارتها على أن يكون لمالكها قطعة معينة من الزرع، وحمله القائلون بمنع المزارعة على إجارتها بجزء مما يخرج منها، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "نمى عن ضراب الجمل": معناه: عن أُجْرَةٍ ضرابه، وهو عَسْبُ الفحل، المذكور في حديث آخر، وهو بفتح العين وإسكان السين المهملتين وبالباء الموحدة.

= أقوال العلماء في إجارة الذكر من الحيوان للضراب: وقد اختلف العلماء في إجارة الفحل وغيره من الدواب للضراب، فقال الشافعي وأبو حنيفة وأبو ثور وآخرون: استئحاره لذلك باطل وحرام، ولا يستحق فيه عوض، ولو أُنزَاه المستأجر لا يلزمه المُسمَّى من أجرة، ولا أجرة مثل، ولا شيء من الأموال، قالوا: لأنه غَرَرٌ مجهول وغير مقدور على تسليمه. وقال جماعة من الصحابة والتابعين ومالك وآخرون: يجوز استئحاره لضراب مدة معلومة، أو لضربات معلومة؛ لأن الحاجة تدعو إليه، وهي منفعة مقصودة، وحملوا النهي على التنزيه والحَثَّ على مكارم الأخلاق، كما حملوا عليه ما قرنه به من النهي عن إجارة الأرض، والله أعلم.

* * *

[٩- باب تحريم ثمن الكلب، وحلوان الكاهن، ومهر البغيّ]

٠٠٠٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ ثَمَنِ الْكَلْبِ، وَمُهْرِ الْبَغِيِّ، وَحُلُوَانِ الْكَاهِنِ.

٧٠ . ١٠ - ٤٠ (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ: كِلاَهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.
 وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ مِنْ رُوايَةِ ابْنِ رُمْحٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا مَسْعُودٍ.

٩- باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغيّ، والنهي عن بيع السنور

شرح الغريب: أما مَهْرُ البغيِّ: فهو ما تأخذه الزانية على الزنا، وسماه مهراً لكونه على صورته، وهو حرام بإجماع المسلمين. وأما حُلُوان الكاهن: فهو ما يعطاه على كهانته، يقال منه: حُلُوته حلواناً إذا أعطيته، قال الهروي وغيره: أصله من الحلاوة، شبه بالشيء الحلو من حيث أنه يأخذه سهلاً بلا كلفة، ولا في مقابلة مشقة، يقال: حلوته إذا أطعمته العسل. قال أبو عبيد: ويطلق الحلوان أيضاً على غير هذا، وهو أن يأخذ الرجل مهر ابنته لنفسه، وذلك عيب عند النساء، قالت امرأة تمدح زوجها: لا يأخذ الحلوان عن بناتنا.

إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن؛ لأنه عوض عن عرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أحرة المسلمون على تحريم خُلُوان الكاهن؛ لأنه عوض عن عرم؛ ولأنه أكل المال بالباطل، وكذلك أجمعوا على تحريم أحرة المغنية للغناء، والنائحة للنوح، وأما الذي حاء في غير صحيح مسلم من النهي عن كسب الإماء، فالمراد به كسبهن بالزنا وشبهه، لا بالغَزْل والخياطة ونحوهما. وقال الخطابي: قال ابن الأعرابي: ويقال حلوان الكاهن الشنع والصّهميم. الفوق بين الكاهن والعراف، أنَّ الكاهن: إنما يتعاطى الأحبار عن الكائنات في مُسْتقبل الزَّمَان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: هو الذي يدعي الكاهن: إنما يتعاطى الأحبار عن الكائنات في مُسْتقبل الزَّمَان، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف: هو الذي يدعي معرفة الشيء المسروق، ومكان الضَّالة ونحوهما من الأمور، هكذا ذكره الخطابي في "معالم السنن" في كتاب البيوع، ثم ذكره في آخر الكتاب أبسط من هذا فقال: إن الكاهن هو الذي يدعي مطالعة علم الغيب، ويخبر الناس عن الكوائن، قال: وكان في العرب كَهَنَة يدعون أفم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من يزعم أن له رفقاء من الجن، وتابعة تلقي إليه الأحبار، ومنهم من كان يدعي أنه يستدرك الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من يسمى عراقاً، وهو الذي يزعم أنه يعرف الأمور بفهم أعطيه، وكان منهم من

٩٠٠٩ (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزَاعِيّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ قَارِظٍ عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَديجٍ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "ثَمَنُ الْكَلْبِ خَبِيثٌ، وَمَهْرُ الْبَغِيِّ خَبِيثٌ، وَكَسْبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ".

= بمقدمات أسباب يستدل بما على مواقعها، كالشّيء يسرق، فيعرف المظنون به السرقة، وتتهم المرأة بالريبة، فيعرف من صاحبها، ونحو ذلك من الأمور، ومنهم من كان يسمي المُنتِّم كاهناً، قال: وحديث النهي عن إتبان الكُهَّان يشتمل على النهي عن هؤلاء كلهم، وعلى النهي عن تصديقهم، والرجوع إلى قولهم، ومنهم من كان يدعو الطبيب كاهناً، وربما سموه عرافاً، فهذا غير داخل في النهي، هذا آخر كلام الخطابي. قال الإمام أبو الحسن الماوردي من أصحابنا في آخر كتابه "الأحكام السلطانية": ويمنع المحتسب من يكتسب بالكَهَانة واللّهو، ويؤدب عليه الآخذ والمعطي، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب: وأما النهي عن ثمن الكلب، وكونه من شرَّ الكسب وكونه خبيثاً، فيدل على تجريم بيعه، وأنه لا يصح بيعه، ولا يحل ثمنه ولا قيمة على متلفه، سواء كان معلَّماً أم لا، وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أم لا، وبهذا قال جماهير العلماء منهم أبو هريرة والحسن البصري وربيعة والأوزاعي والحكم وحماد والشافعي وأحمد وداود وابن المنذر وغيرهم. وقال أبو حنيفة: يصح بيع الكلاب التي فيها منفعة، وتجب القيمة على متلفها. وحكى ابن المنذر عن حابر وعطاء والنحعي حواز بيع كلب الصيد دون غيره. وعن مالك روايات: إحداها: لا يجوز بيعه، ولكن تجب القيمة على متلفه. والثانية: يصح بيعه وتجب القيمة. والثالثة: لا يصح ولا تجب القيمة على متلفه وألم الأحاديث الواردة في النهي عن ثمن الكلب إلا كلب صيد، ** وفي رواية إلا كلباً ضارياً، وأن عثمان غرَّم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً، وعن الكلب إلا كلب صيد، ** وفي رواية إلا كلباً ضارياً، وأن عثمان غرَّم إنساناً ثمن كلب قتله عشرين بعيراً، وعن الم

^{*}قوله: "كسب الحجام": ظاهر الحديث يفيد حرمته مطلقا، ولكن بعض الأحاديث يفيد الحرمة في حق الحر دون العبد. وعلى هذا لا يعارض هذا الحديث ما ثبت من إعطائه اللهجر الذي حجمه؛ لأنه معلوم أنه كان عبدا على أنه يجوز أنه هي ما أعطاه بطريق الأحر بل بطريق الكرم، والله تعالى أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والواقع أن رجال هذا الحديث كلهم ثقات، كما اعترف به الحافظ في الفتح (٤: ٣٥٣) وفي التلخيص (٣: ٤)، وقال الزبيدي في عقود الجواهر (٢: ٣) هذا "سند جيد". (تكملة فتح الملهم: ٥٢٧/١)

٠٤٠١٠ (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٠١١ - (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ الله عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا رَافِعُ بْنُ حَدِيجٍ عَنْ رَسُولَ الله ﷺ بِمثْلِهِ.

عَنْ الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَى سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: رَجَرَ النّبِيُّ عَنْ ذَلِكَ.

=ابن عمرو بن العاص التغريم في إتلافه، فكلها ضعيفة باتفاق أئمة الحديث، ** وقد أوضحتها في "شرح المهذب"
 في باب ما يجوز بيعه.

اختلاف أهل العلم في كسب الحجّام: وأما كسب الحجَّام وكونه خبيثاً، ومن شرَّ الكسب، ففيه دليل لمن يقول بتحريمه، وقد اختلف العلماء في كسب الحجَّام. فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحجَّام، ولا يحرم أكله لا على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من مذهب أحمد.

وقال في رواية عنه قال بما فقهاء المحدثين: بحرم على الحُرِّ دون العبد، واعتمدوا هذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس الله النبي الله التنجم وأعطى الحجام أجره"، قالوا: ولو كان حراماً لم يعطه، رواه البخاري ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهي على التنزيه، والارتفاع عن دنيء الأكساب والحثً على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراماً لم يفرق فيه بين الحر والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل.

**قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملة فأحاديث استثناء كلب الصيد، أو الكلب المعلم، أو الكلب الضاري، من عموم النهي مروية عن عدة من الصحابة، كلها بطريق عديدة، وإن هذه الطرق ولو سلم ضعف بعضها بوحدها، فإنحا مؤيدة بطرق أخرى، ومن المعلوم أن تعدد الطرق والشواهد مما يدل على صحة أصل الحديث، فإنكار جميعها لا سبيل إليه. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وسائر الأحاديث التي ورد فيها النهي عن ثمنها مطلقا، فقد حملها الإمام محمد عليه في الحجة (٢: ٧٥٨) على النسخ.

(إلى أن قال:) وقد أحاب بعض الحنفية عن حديث الباب بأن النهي عن ثمن الكلب ليس للتحريم، بل هو لإظهار الدناءة فيه والدليل عليه أنه مقرون بالنهي عن كسب الحجام في بعض الروايات، وعن ثمن الهر في بعضها، ولا يقول بحرمتها أحد من الأئمة الأربعة، والله تعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٥٣١،٥٢٩/١)

.....

-أقوال العلماء في النهي عن غن السنور، والود على الخطابي وابن عبد البرز وأما النهي عن غمن السنور: فهو محمول على أنه لا ينفع، أو على أنه لهي تنزيه حتى يعتاد الناس هبته وإعارته والسَّماحة به كما هو الغالب، فإن كان مما ينفع وباعه صح البيع، وكان غمنه حلالاً، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكى ابن المنذر، وعن أبي هريرة وطاوس ومجاهد و جابر بن زيد أنه لا يجوز بيعه، واحتجوا بالحديث، وأجاب الجمهور عنه بأنه محمول على ما ذكرناه، فهذا هو الجواب المعتمد، وأما ما ذكره الخطابي وأبو عمرو بن عبد البر من أن الحديث في النهي عنه ضعيف، فليس كما قالا بل الحديث صحيح، رواه مسلم وغيره، وقول ابن عبد البرز أنه لم يروه عن أبي الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه أيضاً؛ لأن مسلماً قد رواه في صحيحه، كما تُروِى من رواية معقل بن عبيد الله عن أبي الزبير، وهو ثقة أيضاً، والله أعلم.

* * *

[١٠] - باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها...]

١٣ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ بِقَتْل الْكِلاَبِ.

٢٠١٤ - (٢) حَدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ، عَنْ نَافِعٍ،
 عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ، فَأَرْسَلَ فِي أَقْطَارِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُقْتَلَ.

َ ٥٠١٥ - (٣) وَحَدَّنَنِي حُمَيْدُ بَنُ مَسْعَدَةً: حَدَّثَنَا بِشُّرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضّلِ: حَدَّثَنَا بِشُّرٌ يَعْنِي ابْنَ الْمُفَضّلِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ أُمَيَّةَ عَنْ نَافِعِ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ، فَنَنْبَعِثُ ** فِي الْمَدينَةِ وَأَطْرَافِهَا، فَلاَ نَدَعُ كَلْبًا إلّا قَتَلْنَاهُ، حَتّى إنّا لَنَقْتُلُ * كَلْبَ الْمُرّيّةِ ** مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ، يَتْبُعُهَا.

١٠ باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها، إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك

اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضور فيه: أجمع العلماء على قتل الكُلب، والكُلبِ العقور، واختلفوا في قتل ما لا ضرر فيه، فقال إمام الحَرمَيْنِ من أصحابنا: أمر النبي الله أولا بقتلها كلها، ثم نسخ ذلك، ولهى عن قتل الأسود البهيم، ثم استقر الشرع على النَّهي عن قتل جميع الكلاب التي لا ضرر فيها سواء الأسود وغيره، ويستدل لما ذكره بحديث ابن المُغَفَّل. وقال القاضي عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الأخذ بالحديث في قتل الكلاب إلا ما استثنى من كلب الصيد وغيره، قال: وهذا مذهب مالك وأصحابه، قال: واختلف القائلون بهذا هل كلب الصيد ونحوه منسوخ من العموم الأول في الحكم بقتل الكلاب، وأن القتل كان عاماً في الجميع أم كان مخصوصاً بما سوى ذلك؟ قال: وذهب آخرون إلى جواز اتخاذ جميعها، ونسخ الأمر بقتلها والنهي عن اقتنائها إلا الأسود البهيم. قال القاضي: وعندي أنَّ النَّهي أولاً كان فهياً عاماً عن اقتناء جميعها، وأمر بقتلها

^{*}قوله: "إنا لنقتل المرية": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء تصغير المرأة.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فننبعث": يعني نثور، فننتشر، وانبعث الرحل إذا ثار، ومضى ذاهبا لقضاء حاجته، كما في بحمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كلب المرية": بضم الميم وفتح الراء وتشديد الياء، تصغير المرأة، والأصل المريأة، كما في مجمع البحار. (تكملة فتح الملهم: ٥٣٦/١)

١٦٠١٦ - (٤) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ، إلّا كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، فَقِيلَ لاِبْنِ عُمَرَ: إنَّ أَبًا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَوْ كَلْبَ زَرْعٍ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: إنَّ لأَبِي هُرَيْرَةَ زَرْعاً.

٧٠ ١٧ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، حِ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ، حِ وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ بْنُ عُبَادَةَ: حَدِّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا رَسُولُ الله عُلَيْ بِعَلْمِهَا فَنَقْتُلُهُ، تَتَى إِنَّ الْمَرْأَةَ تَقْدَمُ مِنَ الْبَادِيَةِ بِكَلْبِهَا فَنَقْتُلُهُ، تُمَّ يَقُولُ: أَمَرَنَا رَسُولُ الله عُنْ قَتْلِهَا، وَقَالَ: "عَلَيْكُمْ بِالأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي التَقْطَتَيْنِ، فَإِنّهُ شَيْطَانً".

جميعها، ثم نهى عن قتلها ما سوى الأسود، ومنع الاقتناء في جميعها إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية، وهذا
 الذي قاله القاضي هو ظاهر الأحاديث، ويكون حديث ابن المغفّلِ مخصوصاً بما سوى الأسود؛ لأنه عام فيخص
 منه الأسود بالحديث الآخر.

الكلام في اقتناء الكلاب: وأما اقتناء الكلاب: فمذهبنا أنه يحرم اقتناء الكلب بغير حاجة، ويجوز اقتناؤه للصيد وللزَّرْع وللماشية، وهل يجوز لحفظ الدُّور والدروب ونحوها؟ فيه وجهان: أحدهما لا يجوز، لظواهر الأحاديث، فإنها مصرحة بالنهي إلا لزرع أو صيد أو ماشية، وأصحها: يجوز قياساً على الثلاثة عملاً بالعلة المفهومة من الأحاديث، وهي الحاجة، وهل يجوز اقتناء الجرو وتربيته للصَّيْدِ أو الزَّرْع أو الماشية؟ فيه وجهان لأصحابنا، أصحهما حوازه.

توجيه قول ابن عمر" أن لأبي هريرة زرعا": قوله: "قال ابن عمر: إن لأبي هريرة زرعاً": وقال سالم في الرواية الأخرى: "وكان أبو هريرة يقول: أو كلب حرث، وكان صاحب حرث". قال العلماء: ليس هذا توهيناً لرواية أبي هريرة ولا شكّاً فيها، بل معناه أنه لما كان صاحب زَرْع وحرث اعتنى بذلك وحفظه وأتقنه، والعادة أن المبتلى بشيء يتقنه ما لا يتقنه غيره، ويتعرف من أحكامه ما لا يعرفه غيره، وقد ذكر مسلم هذه الزيادة، وهي اتخاذه للزرع من رواية ابن المغَفَّلِ، ومن رواية سفيان بن أبي زهير عن النبي هي، وذكرها أيضاً مسلم من رواية ابن الحكم، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البَحلي عن ابن عمر، فيحتمل أن ابن عمر لما سمعها من أبي هريرة وتحققها عن النبي شي رواها عنه بعد ذلك، وزادها في حديثه الذي كان يرويه بدولها، ويحتمل أنه تذكر في وقت أنه سمعها من النبي شي، فرواها، ونسيها في وقت، فتركها. والحاصل أن أبا هريرة ليس منفرداً بهذه الزيادة، بل وافقه جماعة من الصحابة في روايتها عن النبي شي، ولو انفرد بحا لكانت مقبولة مرضية مكرمة.

شوح الغريب: قوله ﷺ: "عليكم بالأسود البهيم ذي النُّقُطتينِ. فإنه شيطان": معنى البهيم: الخالص السواد، وأما النقطتان، فهما نقطتان معروفتان بيضاوان فوق عينيه، وهذا مشاهد معروف. ١٨ - (٦) حَدَّثنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَاحِ سَمِعَ مَطَرِّفَ بْنَ عَبْدِ الله عَنِ ابْنِ الْمُعَفَّلِ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ بِقَتْلِ الْكِلاَبِ، ثُمَّ قَالَ: "مَا بَالُهُمْ وَبَالُ الْكِلاَبِ؟" ثُمَّ رَحَّصَ فِي كُلْبِ الصَّيْدِ وَكُلْبِ الْعَنَم.

١٩٥ - (٧) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا وَهُ بُنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا وَهُ بُنُ بِنُ الْمُثَنِي بَهُذَا الْإِسْنَادِ.

وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ فِي حَدِيثِهِ عَنْ يَحْيَى: وَرَخَّصَ فِي كَلْبِ الْغَنَمِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرْعِ.

٠٢٠ - (٨) حَدَّثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ أَوْ ضَارِي نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ".

أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم: وقوله ﷺ: "فإنه شيطان": احتج به أحمد بن حنبل وبعض أصحابنا في أنه لا يجوز صيد الكلب الأسود البهيم، ولا يحل إذا قتله؛ لأنه شيطان، وإنما حل صيد الكلب، وقال الشافعي ومالك وجماهير العلماء: يحل صيد الكلب الأسود كغيره، وليس المراد بالحديث إحراجه عن حنس الكلاب، ولهذا لو ولغ في إناء وغيره، وحب غسله كما يغسل من ولوغ الكلب الأبيض.

قوله ﷺ: "ما بالهم وبال الكلاب"، أي ما شأهُم أي ليتركوها.

بيان إعراب "ضار" و"ضاري" بالياء، وفي بعضها "ضارياً" بالألف بعد الياء منصوباً، وفي الرواية الثانية. "من اقتنى كلباً إلا كلب ضارية"، وذكر القاضي: أن الأول روي "ضاري" بالياء، و"ضار" بحذفها و"ضارياً"، فأما ضارياً فهو ظاهر الإعراب، وأما "ضاري وضار" فهما مجروران على العطف على ماشية، ويكون من إضافة الموصوف إلى صفته، كماء البارد ومسجد الجامع، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَكِانِبُ ٱلْفَرْيُ ﴾ (القصص: ٤٤)، و ﴿ وَلَدَارُ ٱلْأَخِرَةِ ﴾ (يوسف: ٩٠١)، وسبق بيان هذا مرات، ويكون ثبوت الياء في "ضاري" على اللغة القليلة في إثباتها في المنقوص من غير ألف ولام، والمشهور حذفها، وقيل: إن لفظة "ضار" هنا صفة للرجل الصائد صاحب الكلاب المعتاد طلصيد، فسماه ضارياً استعارة كما في الرواية الأخرى: "إلا كلب ماشية أو كلب صائد". وأما رواية: "إلا كلب ضارية" فقالوا: تقديره إلا كلب ذي كلاب ضارية.

٩) - ٤٠٢١ وَحَدَّثْنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْباً، إِلاَّ كَلْبَ صَيْدٍ أَوْ مَاشِيَةٍ نَقَصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ".

ُ ٤٠٢٣ عَنْ أَبُوبَ وَقَتْنَبَهُ وَابْنُ حُمْرِ -قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتْنَبَهُ وَابْنُ حُمْرٍ -قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ، عَنْ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَرْمَلَةَ عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إلّا كُلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كُلْبَ صَيْدٍ، نَقُصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطُ".

قَالَ عَبْدُ الله: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: "أَوْ كُلْبَ حَرْثٍ".

١٢٥ - (١٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ،
 عَنْ سَالِم، عَنْ أَبِيهِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا إِلّا كُلْبَ ضَارٍ أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ".

قَالَ سَالِمٌ: وَ كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ: "أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ"، وَكَانَ صَاحِبَ حَرْثِ.

شرح الغريب: والضاري: هو المُعَلَّم للصيد، المعتاد له، يقال منه: ضرى الكلب يضري كشرى يشري، ضرا وضراوة، وأضراه صاحبه أي عوده ذلك، وقد ضرى بالصيد إذا لهج به، ومنه قول عمر في: إن للَّحم ضراوة كضراوة الخمر، قال جماعة: معناه أن له عَادَةٌ ينزع إليها كعادة الخمر. وقال الأزهري: معناه أن لأهله عادة في أكله كعادة شارب الخمر في ملازمته، وكما أن من اعتاد الخمر لا يكاد يصبر عنها، كذا من اعتاد اللحم. قوله في: "نقص من أحره"، وفي رواية: "من عمله كُلُّ يوم قبراطان". وفي رواية: "قبراط"، فأما رواية "عمله" فمعناه من أجر عمله. وأما القيراط هنا فهو مقدار معلوم عند الله تعالى، والمراد نقص جزء من أجر عمله. التوفيق بين الروايتين: وأما اختلاف الرواية في قيراطٍ وقبراطين، فقيل: يحتمل أنه في تَوْعَين من الكلاب أحدهما أشد أذى من الآخر، ولمعنى فيهما أو يكون ذلك مختلفاً باحتلاف المواضع، فيكون القيراطان في المدينة حاصة=

٥٠٢٥ – (١٣) حَدَّنَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ: حَدَّنَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ: أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ حَمْزَةَ ابْنِ عَبْدِ الله عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَيُّمَا أَهْلِ دَارِ اتَّخَذُوا كَلْبًا إلّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ كَلْبَ صَائِدٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْم قِيرَاطَانِ".

َ ٢٦ - ٤٠ - (١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنِّى قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرَ يُحَدِّثُ عَنِ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْحَكَمِ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النّبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النّبِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يُحَدِّثُ عَنِ النّبِيِّ قَالَ: "مَنِ اتَّخَذَ كَلْبًا إِلَا كَلْبَ زَرْعٍ أَوْ غَنَمٍ أَوْ صَيْدٍ، يَنْقُصُ مِنْ أَحْرِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطً".

١٠٢٧ - (١٥) وَحَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالاَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "مَنِ اقْتَنَى كَلْباً لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلاَ مَاشِيَةٍ وَلاَ أَرْضٍ، فَإِنّهُ يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ قِيرَاطَانِ كُلِّ يَوْمٍ".

وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي الطَّاهِرِ: "وَلاَ أَرْضٍ".

١٦٠ - (١٦) حَدِّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي مَرْيُرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنِ اتَّخَذَ كَلْباً، إِلّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنِ اتَّخَذَ كَلْباً، إِلّا كَلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أَجْرِهِ كُلُّ يَوْمٍ قِيرَاطُّ".

٤٠٣٠ (١٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بَّنُ إِبْرَاهِيمَّ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِمثْلِه.

⁻لزيادة فضلها، والقيراط في غيرها أو القيراطان في المدائن ونحوها من القرى، والقيراط في البوادي، أو يكون ذلك في زمنين، فذكر القيراط أولاً، ثم زاد التَّغْلِيظ، فذكر القيراطين. قال الرُّوياني من أصحابنا في كتابه "البحر": -

١٣١ - (١٩) حَدَّثَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ: حَدَّثَنَا حَرْبٌ: حَدَّثَنا يَحْيَى ابْنُ أَبِي كَثِيرِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

ُ ٢٠٠٣ - (٢٠) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سُمَيْعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَزِينٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنِ اتَّخَذَ كُلْباً لَيْسَ بِكَلْبِ صَيْدٍ وَلاَ غَنَمٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ".

٣٣٠ - (٢١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ أَنَّ السّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرهُ أَنَّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ شَنُوءَةَ مِنْ أَصْحَابِ السّائِبَ بْنَ يَزِيدَ أَخْبَرهُ أَنّهُ سَمِعَ سُفْيَانَ بْنَ أَبِي زُهَيْرٍ وَهُو رَجُلٌ مِنْ شَنُوءَةَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَنْهُ زَرْعاً وَلاَ رَسُولِ الله عَنْهُ زَرْعاً وَلاَ ضَرْعاً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطً"، قَالَ: آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْ؟ قَالَ: إِي ضَرْعاً، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلِّ يَوْمٍ قِيرَاطً"، قَالَ: آنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْ؟ قَالَ: إِي وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ!.

يَّزِيدَ بْنِ خُصَيْفَةَ: أَخْبَرَنِي السَّائِبُ بْنُ يَزِيدَ أَنَهُ وَفَدَ عَلَيْهِمْ سُفْيَانُ بْنُ أَبِي زُهيْرٍ الشَّنئِي. فَقَالَ: قَالُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِثْلُهِ.

اختلفوا في المراد بما ينقص منه، فقيل: ينقص مما مضى من عمله، وقيل: من مستقبله، قال: واختلفوا في محل نقص القيراطين، فقيل: ينقص قيراط من عمل النهار، وقيراط من عمل الليل، أو قيراط من عمل الفرض وقيراط من عمل النقل، والله أعلم.

أقوال العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب: واختلف العلماء في سبب نُقْصان الأجر باقتناء الكلب، فقيل: لامتناع الملائكة من دخول بيته بسببه، وقيل: لما يلحق المَارِّين من الأذى من ترويع الكلب لهم وقصده إياهم، وقيل: إن ذلك عقوبة له؛ لاتخاذه ما نحى عن اتخاذه، وعصيانه في ذلك، وقيل: لما يبتلي به من وُلُوغه في غفلة صاحبه، ولا يغسله بالماء والتراب، والله أعلم. قوله ﷺ: "من اقتنى كلباً لا يُغني عنه ررعا ولا صرعا"، المراد بالضرع: الماشية كما في سائر الروايات، ومعناه: من اقتنى كلباً لغير زرع وماشية.

ضبط الاسم: وقوله: "وفد عليهم سفيان بن أبي رهير الشنئي": هكذا هو في معظم النسخ بشين معجمة مفتوحة ثم نون مفتوحة ثم هورة محسورة منسوب إلى أزد شنوءة بشين مفتوحة ثم نون مضمومة ثم همزة ممدودة ثم هاء، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "الشَّنُوي" بالواو وهو صحيح على إرادة التسهيل، ورواه بعض رواة البخاري شنوي بضم النون على الأصل.

[١١ – باب حل أجرة الحجامة]

١٥٥٥ - (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُحْرٍ قَالُوا: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: الشَّيلَ أَنسُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَقَالَ: احْتَجَمَ رَسُولُ الله ﷺ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ احْتَجَمَ رَسُولُ الله ﷺ، وَكَلَّمَ أَهْلَهُ، فَوَضَعُوا عَنْهُ مِنْ خَرَاجِهِ، وَقَالَ: "إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْجِجَامَةُ، أَوْ هُوَ مِنْ أَمْثُلِ دَوَائِكُمْ".

٢٠ ٣٦ - (٢) حَدَّثنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيِّ عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سُئِلَ أَنَسٌ عَنْ كَسْبِ الْحَجَّامِ؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ أَفْضَلَ مَا تَدَاوَيْتُمْ بِهِ الْحِجَامَةُ وَالْقُسْطُ الْبَحْرِيُّ، ** وَلاَ تُعَذِّبُوا صِبْيَانَكُمْ بِالْغَمْزِ".

٣٧٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ حُمَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً يَقُولُ: دَعَا النَّبِيِّ ﷺ غُلاَماً لَنَا حَجَّاماً، فَحَجَمَةُ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعَيْن بِصَاعٍ أَوْ مُدَّيْن، وَكَلَّمَ فيه، فَخُفّفَ عَنْ ضَريبَته.

١٣٠٤ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي َشَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمَخْزُومِيُّ، كِلاَهُمَا عَنْ وُهَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبْسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ احْتَجَمَ وَأَعْطَى الْحَجَّامَ أَحْرَهُ، وَاسْتَعَطَ. **

١١- باب حل أجرة الحجامة

ذكر فيه من الأحاديث أن النبي ﷺ احتجم، وأعطى الحجام أجره، قال ابن عباس: ولو كان سحتاً لم يعطه، وقد سبق قريباً في باب تحريم ثمن الكلب بيان اختلاف العلماء في أُجُرة الحجامة، وفي هذه الأحاديث إباحة نَفْس الحجامة، وأنها من أفضل الأدوية.

فوائد أحاديث الباب: وفيها إباحة التَّداوِي وإباحة الأُحرة على المُعَالحَةَ بالتَّطَبب، وفيها الشفاعة إلى أصحاب=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "القسط البحري": بضم القاف، ويقال له: كست أيضا، أنه نوع من البخور (تكملة فتح الملهم: ٧/١) ٥)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "واستعط" هو صيغة ماض من الافتعال، وسينه أصلية، يعني: استعمل السعوط. والسعوط بفتح السين: ما يجعل في الأنف من الدواء. (تكملة فتح الملهم: ١/٨٥)

٥٠ - ٤٠٣٩ (٥) حَدَّنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالاَ: أَخْبَرَنَا عَبْدِ اللَّهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ - قَالاَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: حَجَمَ النَّبِيَ ﷺ عَبْدٌ عَبْدُ لِبَنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُ ﷺ وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ لِبَنِي بَيَاضَةَ، فَأَعْطَهِ النَّبِيُ ﷺ وَلَوْ كَانَ سُحْتًا لَمْ يُعْطِهِ النَّبِيُ ﴾

الحُقوق والدُّيُونِ في أن يُخففوا منها، وفيها حواز مخارجة العبد برضاه ورضا سيده، وحقيقة المخارجة أن
 يقول السيد لعبده: تكتسب وتعطيني من الكَسَّب كل يوم درهماً مِثْلاً والباقي لك، أو في كل أسبوع كذا وكذا،
 ويشترط رضاهما.

ضبط الاسم: قوله: "حجمه أبو طيبة": هو بطاء مهملة مفتوحة ثم ياء مثناة تحت ثم باء موحدة، هو عبد لبني بياضة اسمه نافع، وقيل: غير ذلك.

قوله ﷺ: "فلا تُعذَّبوا صبيانكم بالغَمْز": هو بغَيْنِ معجمة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم زاى، معناه: لاتغمزوا حلق الصَّبي بسبب العذرة، وهي وجع الحلق بل داووه بالقسط البحري، وهو العود الهندي.

[۲۱- باب تحريم بيع الخمر]

٠٤٠٤ - (١) حَدَّثَنَا عُبِيْدُ الله بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى أَبُو هَمَّامٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي نَضْرةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَخْطُبُ بِالْمَدِينَةِ، قَالَ: "يَا أَيّهَا النَّاسُ إِنَّ الله تَعَالَى يُعَرِّضُ بِالْحَمْرِ، ولَعَلَّ الله سَيُنْزِلُ الله سَيُنْزِلُ فِيهَا أَمْرًا، فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلْيَبِعْهُ وَلْيَنْتَفِعْ بِهِ". قَالَ: فَمَا لَبِثْنَا إِلا يَسِيراً حَتّى قَالَ النّبِي عَلَى: "إِنَّ الله تَعَالَى حَرِّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلاَ يَشْرَبُ وَلاَ يَبِعْ". قَالَ: فَالله تَعَالَى حَرِّمَ الْخَمْرَ، فَمَنْ أَدْرَكَتْهُ هَذِهِ الآيَةُ وَعِنْدَهُ مِنْهَا شَيْءٌ فَلاَ يَشْرَبُ وَلا يَبِعْ". قَالَ: فَاسْتَقْبَلَ النَّاسُ بِمَا كَانَ عِنْدَهُم مِنْهَا فِي طَرِيقِ الْمَدِينَةِ، فَسَفَكُوهَا.

١٢ - باب تحريم بيع الخمر

قوله ﷺ: "إن الله يُعرِّضُ بالخمر، ولعَلَّ الله سيُنْــزِلُ فيها أمراً، فمن كان عنده منها شيء، فليبعه، ولينتفع به". قال: فما لبثنا إلا يسيراً حتى قال رسول الله ﷺ: إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء فلا يشرب ولا يبع. قال: فاسْتَقْبَل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة، فسفكوها"، يعني راقوها.

فقه الحديث واختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع: وفي هذا الحديث دليل على أن الأشياء قبل ورود الشرع لا تكليف فيها بتحريم ولا غيره، وفي المسألة خلاف مشهور للأصوليين، الأصح: أنه لا حكم ولا تكليف قبل ورود الشرع؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذَبِينَ حَتَىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴾ (الإسراء: ١٥). والثاني: أن أصلها على التحريم حتى يرد الشرع بغير ذلك. والثالث: على الإباحة. والرابع: على الوقف، وهذا الخلاف في غير التنفس ونحوه من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها، فإنها ليست محرمة بلا خلاف إلا على قول من يجوز تكليف ما لا يطاق. وفي هذا الحديث أيضاً بذل النصيحة للمسلمين في دينهم ودنياهم؛ لأنه الشيخ نصحهم في تعجيل الانتفاع بها ما دامت حلالاً.

بيان علة تحريم الخمر: قوله ﷺ: "فلا يَشْرَبُ ولا يَبِع" وفي الرواية الأخرى: "إن الذي حرَّمَ شُرْبَهَا حرَّمَ بيعها": فيه تحريم بيع الخمر، وهو مجمع عليه، ** والعلة فيها عند الشافعي وموافقيه كولها نجسة أو ليس فيها منفعة مباحة مقصودة، فيلحق بما جميع النجاسات كالسِّرجين وذَرَقِ الحمام وغيره، وكذلك يلحق بما-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ولكن الخمر عن الحنفية: هي النبئ من ماء العنب فقط، إذا اشتد وغلا، كما سيأتي في الأشربة إن شاء الله، فيحرم بيعها مطلقا، وأما الأشربة المحرمة، أو المسكرة الأخرى فبيعها منعقد عند أبي حنيفة، غير أنه يكره؛ لأن المنهي عنه في الحديث هو بيع الخمر، ولا يطلق اسم الخمر إلا على النبئ من ماء العنب، ففي=

عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ -رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ- أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ الله بْنَ عَبّاسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطّاهِرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةَ -رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ- أَنَّهُ جَاءَ عَبْدَ الله بْنَ عَبّاسٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الطّاهِرِ -وَاللّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنس وَغَيْرُهُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ وَعْلَةَ السّبَإِيّ -مِنْ أَهْلِ مِصْرَ- أَنّهُ سَأَلَ عَبْدَ الله بْنَ عَبّاسٍ عَمّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبّاسٍ عَمّا يُعْصَرُ مِنَ الْعِنَبِ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبّاسٍ: إِنَّ رَجُلاً أَهْدَى لِرَسُولِ الله عَلَى رَاوِيَةَ خَمْرٍ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى ال

=ما ليس فيه منفعة مقصودة، كالسِّباع التي لا تصلح للاصطِياد والحَشَرَات والحَبَّة الواحدة من الحِنْطَة ونحو ذلك، فلا يجوز بيع شيء من ذلك. وأما الحديث المشهور في كتب السنن عن ابن عباس أن النبي في قال: "إن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه"، فمحمول على ما المقصود منه الأكل، بخلاف ما المقصود منه غير ذلك، كالعبد والبغل والحمار الأهلي، فإن أكلها حرام، وبيعها جائز بالإجماع. قوله في: "فمن أدركته هذه الآية": أي أدركته حياً وبلغته، والمراد بالآية قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلحَمْرُ وَٱلْمَيْسِرُ ﴾ (المائدة: ٩٠) الآية.

أقوال أهل العلم في جواز تخليل الخمر وعدم جوازه: قوله: "فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة، فسفكوها": هذا دليل على تحريم تخليلها، ووجوب المبادرة بإراقتها، وتحريم إمساكها، ولو جاز التحليل لبينه النبي للهم، ولهاهم عن إضاعتها، كما نصحهم وحثهم على الانتفاع بها قبل تحريمها حين توقع نزول تحريمها، وكما نبه أهل الشاة المينة على دِبَاغ جلدها والانتفاع به، وممِن قال بتحريم تخليلها، وألها لا تطهر بذلك الشافعي وأحمد والثوري ومالك في أصح الروايتين عنه، وحوَّزه الأوزاعي والليث وأبو حنيفة ومالك في رواية عنه. وأما إذا انقلبت بنفسها حلاً فيطهر عند جميعهم، إلا ما حكى عن سَحْنُون المالكي أنه قال: لا يطهر.

ضبط الاسم: قوله: "عن عبد الرَّحْمنِ بن وعلة السَّباي": هو بسين مهملة مفتوحة ثم باء موحدة ثم همزة منسوب إلى سبأ. وأما "وَعْلة" فبفتح الواو وإسكان العين المهملة، وسبق بيانه في آخر كتاب الطهارة في حديث الدِّباغ. قوله ﷺ للذي أهدى إليه الخمر: "هل علمت أن الله قد حَرَّمها؟ قال: لا": لعل السؤال كان ليعرف حاله، فإن كان عالماً بتحريمها أنكر عليه هديتها وإمساكها وحملها وعزره على ذلك، فلما أخبره أنه كان جاهلاً بذلك عذره،=

⁼التقوم في غيرها من الأشربة على أصله. وقال أبو يوسف ومحمد هذا: المطبوخ من عصير العنب ونقيع التمر ونقيع التمر ونقيع الزبيب في حكم الخمر، فلا ينعقد بيع هذه الأشربة الثلاثة أيضا، وينعقد بيع ما سواها، هذا ملخص ما في الهداية. (تكملة فتح الملهم: ١/٥٥٠)

يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةً، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبّاسٍ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ مِثْلَهُ. يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ وَعْلَةً، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبّاسٍ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ مِثْلَهُ. عَدْ عَبْدِ الله عَنْ مَنْمُورٍ، عَنْ عَبْدِ الضّحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -قَالَ زُهَيْرٌ: حَدّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَبِي الضّحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -قَالَ زُهَيْرٌ: حَدّثَنَا، وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَبِي الضّحَاقُ : لَمّا

إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا - حَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْروقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ، خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ فَاقْتَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ نَهَى عَنِ التَّحَارَةِ فِي الْخَمْرِ. *

٤٤٠٤ (٥) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وأبوكُرَيْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبٍ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الآيَاتُ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي الرّبَا، وَقَالَتْ: خَرَجَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَحَرَّمَ التّجَارَةَ فِي الْخَمْرِ.

- والظّاهر أن هذه القضية كانت على قرب تحريم الخَمْر قبل اشتهار ذلك، وفي هذا أن من ارتكب معصية جاهلاً تحريمها لا إثم عليه ولا تعزير. قوله: "فسارً إنساناً، فقال له رسول الله ﷺ: "بم سَارَرْتَهُ؟" فقال: أمرته ببيعها": المسارر: الذي خاطبه النبي ﷺ هو الرجل الذي أهدى الراوية، كذا جاء مبيناً في غير هذه الرواية، وأنه رجل من دُوس، قال القاضي: وغلط بعض الشارحين، فظنَّ أنه رجل آخر، وفيه دليل لجواز سؤال الإنسان عن بعض أسرار الإنسان، فإن كان مما يجب كتمانه كتمه وإلا فيذكره.

شرح الغويب: قوله: "ففتح المزاد": هكذا وقع في أكثر النسخ "المزاد" بحذف الهاء في آخرها، وفي بعضها "المزادة" بالهاء، وقال في أول الحديث: أهدى راوية وهي هي. قال أبو عبيد: هما بمعنى، وقال ابن السكيت: إنما يقال لها مزادة، وأما الراوية فاسم للبعير خاصة، والمختار قول أبي عبيد، وهذا الحديث يدل لأبي عبيد، فإنه سماها راوية ومزادة، قالوا سميت راوية؛ لأنحا تروي صاحبها ومن معه، والمزادة؛ لأنه يتزود فيها الماء في السفر وغيره، وقيل: لأنه يزاد فيها جلد ليتسع.

حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكسر: وفي قوله: "ففتح المزاد" دليل لمذهب الشافعي والجمهور أن أواني -

^{*}قوله: "ثم نهى عن التجارة في الخمر...": أي لما حرم الربا ذكر عند ذلك الحرمة في تجارة الخمر لمناسبة بينهما، والله أعلم.

-الخَمْر لا تكسر ولا تُشَق، بل يراق ما فيها. وعن مالك روايتان: إحداهما كالجمهور، والثانية: يكسر الإناء، ويشق السقاء، وهذا ضعيف لا أصل له، وأما حديث أبي طلحة ألهم كسروا الدِّنان، فإنما فعلوا ذلك بأنفسهم من غير أمر النبي ﷺ.

بيان تأويل قوطا: "لما نزلت الآيات": قولها: "لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة في الرّبا، خرج رسول الله ﷺ، فاقترأهن على الناس، ثم حرَّم القّجارة في الخمر"، قال القاضي وغيره: تحريم الخمر هو في سورة المائدة، وهي نزلت قبل آية الربا بمدة طويلة، فإن آية الربا آخر ما نزل، أو من آخر ما نزل، فيحتمل أن يكون هذا النهي عن التجارة متأخراً عن تحريمها، ويحتمل أنه أخير بتحريم التجارة حين حرمت الخمر، ثم أخير به مرة أخرى بعد نزول آية الرّبا توكيداً ومبالغة في إشاعته، ولعله حضر المجلس من لم يكن بلغه تحريم التجارة فيها قبل ذلك، والله أعلم.

* * * *

[١٣] - باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنــزير والأصنام]

٥٠٤٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ عَامَ الْفَتْح، وَهُوَ بِمَكَّة: "إِنَّ الله وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْحِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الله وَرَسُولَهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْحَمْرِ وَالْمَيْتَةِ وَالْحِنْزِيرِ وَالأَصْنَامِ"، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ الله! أَرَأَيْتَ شُحُومَ الله وَيُدْهَنُ بِهَا السَّفُنُ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْحُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لاَ، هُوَ الْمَيْتَةِ وَالْحَلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ فَقَالَ: "لاَ، هُوَ حَرَامً"، ثُمّ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ عَنْد ذَلِكَ"، قَاتَلَ اللهُ الْيَهُودَ، إِنَّ الله عَزَّ وَحَلُّ لَمَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا، أَحْمَلُوهُ، ثُمّ بَاعُوهُ، فَأَكُلُوا ثَمَنَهُ".

١٣- باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنــزير والأصنام

قوله: "عن حابر أنه سمع النبي ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكّة: إن الله ورسوله حرم بيع الخمر والمبتة والحنزير والأصنام، فقال: يا رسول الله أرأيت شحوم المبتة، فإنه يطلى بما السفن، ويدهن بما الجلود، ويستصبح بما الناس؟ فقال: لا، هو حرام، ثم قال رسول الله ﷺ عند ذلك: قاتل الله البهود إن الله عز وحل لما حرم عليهم شحومها أجملود، ثم باعوه، فأكلوا ثمنه".

شرح الغريب: يقال: أجمل الشُّحْمَ وجمله أي أذابه.

أقوال العلماء في جواز الانتفاع بشحم الميتة: وأما قوله ﷺ: لا هو حرام، فمعناه: لا تبيعوها فإن بيعها حرام، والضمير في "هو" يعود إلى البيع، لا إلى الانتفاع، هذا هو الصحيح عند الشافعي وأصحابه أنه يجوز الانتفاع بشحم الميتة في طلى السفن، والاستصباح بحا، وغير ذلك مما ليس بأكل ولا في بدن الآدمي، وبهذا قال أيضاً عطاء بن أبي رباح ومحمد بن حرير الطبري. وقال الجمهور: لا يجوز الانتفاع به في شيء أصلاً؛ لعموم النهي عن الانتفاع بالميتة إلا ما خص، وهو الجلد المدبوغ. **

أقوال أهل العلم في جواز الانتفاع بالزيت والأدهان التي أصابتها النجاسة: وأما الزَّيْت والسَّمْن ونحوهما من الأَدْهَانِ التي أصابتها نجاسة، فهل يجوز الاستصباح بما ونحوه من الاستعمال في غير الأكل وغير البدن، أو يجعل من الزَّيْتِ صابون، أو يطعم العسل المتنجس للنحل، أو يطعم الميتة لكلابه، أو يطعم الطعام النجس لدوابه؟ فيه=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما الجمهور -ومنهم الحنفية- فعلى أن شحم الميتة لا يجوز بيعه ولا انتفاع به أصلا، فكأنهم جعلوا الضمير راجعا إلى الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه: "لا، هن حرام". (تكملة فتح الملهم: ١/١٥٥)

٢٠٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّنَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَامَ الْفَتْحِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيَّ عَطَاءٌ أَنَهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَامَ الْفَتْح بِمِثْل حَدِيثِ اللَّيْثِ.

٧٤٠٤ - (٣) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّهْظَ لَأَبِي بَكْرٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: بَلَغَ عُمَرَ أَنَّ سَمُرَةَ بَاعَ خَمْراً، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللهُ عُمْرَ أَنَّ سَمُرَةً بَاعَ خَمْراً، فَقَالَ: قَاتَلَ اللهُ سَمُرَةَ، أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللهُ اللهُ عُمْرَاً، فَقَالَ: "لَعَنَ اللهُ اللهُ عَلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لَعَنَ اللهُ اللهُ عَلَيْهِمُ الشَّحُومُ، فَحَمَلُوهَا، فَبَاعُوهَا؟".

=خلاف بين السلف. الصحيح من مذهبنا: جواز جميع ذلك. ونقله القاضي عياض عن مالك وكثير من الصحابة والشافعي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه، والليث بن سعد، قال: وروي نحوه عن علي وابن عمر وأبي موسى والقاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر، قال: وأجاز أبو حنيفة وأصحابه والليث وغيرهم وبيع الزيت النحس إذا بينه. ** وقال عبد الملك بن الماجشون وأحمد بن حنبل وأحمد بن صالح: لا يجوز الانتفاع بشيء من الأشياء، والله أعلم.

قال العلماء: وفي عموم تحريم بيع الميتة أنه يحرم بيع جُئَّة الكافر إذا قتلناه، وطلب الكفار شراءه، أو دفع عوض عنه. وقد جاء في الحديث: أن نوفل بن عبد الله المخزومي قتله المسلمون يوم الخندق، فبذل الكفار في حسده عشرة آلاف درهم للنبي في فلم يأخذها، ودفعه إليهم. وذكر الترمذي حديثاً نحو هذا. قال أصحابنا: العلة في منع بيع الميتة والحنر والحنزير النجاسة، فيتعدى إلى كل نجاسة، والعلة في الأصنام كونحا ليس فيها منفعة مباحة، فإن كانت بحيث إذا كسرت ينتفع برضاضها ففي صِحَة بيعها خلاف مشهور لأصحابنا، منهم من منعه لظاهر النهي=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ولعل الفرق على مذهب الحنفية بين شحم الميتة والزيت النجس: أن حرمة الانتفاع بشحم الميتة منصوصة في هذا الحديث؛ لزيادة التنفير عنها، و لم يرد نص على حرمة الانتفاع بما تنجس بأسباب خارجية، ولا ينبغي أن يقاس على شحم الميتة؛ لأن الشريعة بالغت في التنفير عن الخمر والختزير والميتة، فجعلت عينها نحسا، وليس الأمر كذلك في المتنجسات الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/١٥٥)

٤٠٤٨ – (٤) حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ يَعْنِي ابْنَ الْقَاسِمِ عَنْ عَمْرُو بْنِ دِينَارٍ هِمَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَةُ.

٤٩ - ٤٠ - (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظُلِيُّ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ أَنّهُ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "قَاتَلَ الله الْيَهُودَ، حَرِّمَ اللهُ عَلَيْهِمُ الشَّحُومَ، فَبَاعُوهَا، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا".

٠٥٠٠ (٦) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ: عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ "قَاتَلَ الله الْيَهُودَ، حُرِّمَ عَلَيْهِمُ الشُّحْمُ، فَبَاعُوهُ، وَأَكْلُوا ثَمَنَهُ".

=وإطلاقه، ومنهم من جوزه اعتماداً على الانتفاع، وتأول الحديث على ما لم ينتفيع برضاضه أو على كراهة التنزيه في الأصنام خاصة، وأما المتية والخمر والخنزير: فأجمع المسلمون على تحريم بيع كل واحد منها، والله أعلم. الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة: قال القاضي: تَضَمَّنْ هذا الحديث أن ما لا يحل أكله والانتفاع به لا يجوز بيعه، ولا يحل أكل ثمنه، كما في الشُّحُوم المذكورة في الحديث، فاعترض بعض اليهود والملاحدة بأن الابن إذا ورث من أبيه جارية كان الأب وطئها فإلها تحرم على الابن، ويحل له بيعها بالإجماع وأكل ثمنها. قال القاضي: وهذا تَمْوِيه على مَنْ لا علم عنده؛ لأن جارية الأب لم يحرم على الابن منها غير الاستمتاع على هذا الولد دون غير من الناس، ويحل لهذا الابن الانتفاع بها في جميع الأشياء سوى الاستمتاع، ويحل لغيره الاستمتاع وغيره، بخلاف الشحوم، فإلها محرمة المقصود منها وهو الأكل منها على جميع اليهود، وكذلك شحوم الميتة محرمة

الأكل على كل أحد، وكان ما عدا الأكل تابعًا له، بخلاف مَوْطُوءة الأب، والله أعلم.

[١٤] - باب الربا]

١٥٠٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِك، عَنْ نَافِع، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ اللَّهُ وَلا تُشِقُوا بَعْضَهَا اللَّهُ عَلَى رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: "لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، وَلاَ تُشِقُوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ، وَلاَ تَبِيعُوا عَلَى بَعْضٍ، وَلاَ تَبِيعُوا عَلَى بَعْضٍ، وَلاَ تَبِيعُوا مَنْهَا غَائِباً بِنَاجِزِ".

٤ ١ – باب الربا

ضبط كلمة "الربا" ومعناها: مقصور، وهو من ربا يربو، فيكتب بالألف، وتثنيته ربوان، وأحاز الكوفيون كتبه وتثنيته بالياء لسبب الكسرة في أوله، وغلطهم البصريون، قال العلماء: وقد كتبوه في المصحف بالواو، وقال الفراء: إنما كتبوه بالواو؛ لأن أهل الحجاز تعلموا الخط من أهل الحيرة، ولغتهم الربو، فعلموهم صورة الخط على لغتهم، قال: وكذا قرأها أبو سِمَاكِ العدوي بالواو، وقرأ حمزةُ والكسائِيُّ بالإمالة بسبب كسرة الراء، وقرأ الباقون بالتفخيم لفتحة الياء، قال: ويجوز كتبه بالألف والواو والياء، وقال أهل اللغة: "والرماء" بالميم والمد هو الربا، وكذلك "الرَّبية" بضم الراء والتخفيف لغة في الرِّبا، وأصل الربا: الزيادة، يقال: ربا الشيء يَرْبُو إذا زاد، وأربي الرجل، وأرمى عامل بالرِّبًا، وقد أجمع المسلمون على تحريم الرَّبا في الجملة، وإن اختلفوا في ضابطه وتفاريعه. قال الله تعالى: ﴿وأحلَ اللهُ البينِ اللهُ في هذه الأحاديث على تحريم الربا في سنة أشياء: الذَّهب والفِضَّة والبُر والشعير، والتمر والملح. ونص النبي في هذه الأحاديث على تحريم الربا في سنة أشياء: الذَّهب والفِضَّة والبُر والشعير، والتمر والملح. ونص النبي في هذه الأحاديث على تحريم الربا في سنة أشياء: الذَّهب والفِضَّة والبُر والشعير، والتمر والملح. ونص النبي في هذه الأحاديث على تحريم الربا في سنة أشياء: الذَّهب والفِضَة والبُر والشعير، والتمر والملح. ونص النبي في هذه الأحاديث على تحريم الربا في سنة أشياء: الذَّهب والفِضَة والبُر والشعير، والتمر والملح. ونص النبي بي المها الله وي المها في المها في المها وي المها في المها وي المها في المها وي المها في المها وي المها وي

.....

= فقال أهل الظاهر: لا ربا في غير هذه الستة بناء على أصلهم في نفي القياس، قال جميع العلماء سواهم: لا يختص بالستة بل يتعدى إلى ما في معناها وهو ما يشاركها في العلة.

أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا: واختلفوا في العلة التي هي سبب تحريم الربا في الستة، فقال الشافعي: العلة في الذهب والفضة كونهما جنس الأثمان، فلا يتعدى الربا منهما إلى غيرهما من الموزونات وغيرها لعدم المشاركة، قال: والعِلَّةُ في الأربعة الباقية كونها مطعومة، فيتعدى الربا منها إلى كل مطعوم، وأما مالك فقال في المشاركة، والفضة كقول الشافعي هذا وقال في الأربعة: العلة فيها كونها تدخر للقوت وتصلح له، فعداه إلى الذهب والفضة كالتمر، وإلى القطنية؛ لأنها في معنى البُرِّ والشعير.

وأما أبو حنيفة فقال: العِلّةُ في الذهب والفضة الوزن، وفي الأربعة الكيل، فيتعدى إلى كل موزون من نحاس وحديد وغيرهما، وإلى كل مكيل كالجَصِّ والأَشْنَان وغيرهما. ** وقال سعيد بن المسيب وأحمد والشافعي في القديم: العلة في الأربعة كونها مطعومة موزونة أو مكيلة بشرط الأمرين، فعلى هذا لا ربا في البطيخ والسَّفْر حل ونحوه مما لا يكال ولا يوزن، وأجمع العلماء على حواز بيع الربوى بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلاً ومؤجلاً، وفيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل.

الأمور المنفقة على عدم جوازها عند الجمهور: وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع الربوي بحنسه، وأحدهما مؤجل، وعلى أنه لا يجوز التفاضل إذا بيع بجنسه حالاً كالذهب بالذهب، وعلى أنه لا يجوز التفرق قبل التقابض إذا باعه بجنسه أو بغير حنسه مما يشاركه في العلة، كالذهب بالفضة، والحنطة بالشعير، وعلى أنه يجوز التفاضل عند الحتلاف الجنس إذا كان يداً بيد، كصاع حنطة بصاعي شعير، ولا خلاف بين العلماء في شيء من هذا، إلا ما سنذكره إن شاء الله تعالى عن ابن عباس في تخصيص الربا بالنسيئة. قال العلماء: وإذا بيع الذهب بذهب، أو الفضة بفضة سميت مراطكة، وإذا بيعت الفضة بذهب سمي صرفاً لصرفه عن مقتضى البياعات من حواز التفاضل، والتفرق قبل القبض والتأجيل. وقيل: من صريفهما، وهو تصويتهما في الميزان، والله أعلم.

قوله ﷺ: "لا تَبِيعُوا الذَّهب بالذهب ولا الوَرقَ بالوَرقِ إلا سَوَاءً"؛ قال العلماء: هذا يتناول جميع أنواع الذهب والورق من حيد ورديء، وصحيح ومكسور، وحلي وتبر وغير ذلك، وسواء الخالص والمخلوط بغيره، وهذا كله مجمع عليه.

شرح الغريب: قوله على: "ولا تُشفُّوا بعضها على بعض": هو بضم التاء وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء، أي-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن الحنفية رجحوا تعليلهم -وهو الكيل أو الوزن مع الجنس- رواية ودراية، أما رواية؛ فلأنه مستنبط من الأحاديث... (إلى أن قال:) وأما دراية فإن ابن رشد الله الحنفية من حيث المعنى. (تكملة فتح الملهم: ٥٨٠/١)

٣٠٥٥ - (٣) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوُخَ: حَدَّنَنَا جَرِيرٌ يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ الْمُثَنِّى: ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ بِنَحْوِ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ عَنِ النِّبِيِّ عَلْيُ.

٤٠٠٤ – (٤) وَحَدَّنَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّنَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيِّ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ وَلاَ الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ، إلَّا وَزْنًا بِوَزْنٍ، مِثْلاً بِمِثْلِ سَوَاءً بِسَوَاءٍ".

٥٥ - ٤٠ (٥) حَدَّنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنِ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ يَقُولُ: إِنَّهُ سَمِعَ مَالِكَ بْنِ أَبِيهِ عَالَ الله عَلَمْ لَا لَهُ عَلَمْ لَا لَهُ عَلَمْ لَا لَهُ عَلَمْ لَا لَهُ عَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَمْ الله عَلَمْ الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عُدُم الله اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ عَنْ عَنْ عَنْ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

 ⁻ لا تفضلوا، والشِّف بكسر الشين، ويُطْلَقُ أيضاً على النقصان، فهو من الأضداد، يقال: شف الدرهم بفتح
 الشين يَشِّفُ بكسرها إذا زاد وإذا نقص، وأشفه غيره يشفه.

قوله ﷺ: "ولا تبيعوا منها غائباً بناجز": المراد بالناجر: الحاضر، وبالغائب: المؤجل، وقد أجمع العلماء على تحريم بيع الذهب بالذهب أو بالفضة مؤجلاً، وكذلك الحنطة بالحنطة أو بالشعير، وكذلك كل شيئين اشتركا في علة الربا، أما إذا باع ديناراً بدينار كلاهما في الذمة، ثم أحرج كل واحد الدينار، أو بعث من أحضر له ديناراً من بيته وتقابضا في المجلس، فيحوز بلا خلاف عند أصحابنا؛ لأن الشرط أن لا يتفرقا بلا قبض، وقد حصل، ولهذا قال وين الرواية التي بعد هذه: "ولا تبيعوا شيئاً غائباً منه بناجز إلا يداً بيد"، وأما قول القاضي عياض: اتفق العلماء على أنه لا يجوز بيع أحدهما بالآخر إذا كان أحدهما مؤجلاً أو غاب عن المجلس، فليس كما قال، فإن الشافعي وأصحابه وغيرهم متفقون على جواز الصور التي ذكرتما، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وزناً بوزن مثلاً بمثل سواء بسواء": يحتمل أن يكون الجمع بين هذه الألفاظ توكيداً ومبالغة في الإيضاح.

[٥١-باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا]

٧٥٠٧ – (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَ إِسْحَاقُ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإسْنَادِ.

• ١ - باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا

ضبط الغريب وشرحه: قوله ﷺ: "الورقُ بالذَّهب رباً إلا هاء وهَاءً": فيه لغتان: المد والقصر، والمد أفصح وأشهر. وأصله: "هاك" فأبدلت المدة من الكاف، ومعناه: حذ هذا، ويقول صاحبه مثله، والمدة مفتوحة، ويقال: بالكسر أيضاً، ومن قصره قال: وزنه وزن خَفْ، يقال للواحد "ها" كَخَفْ، والاثنين "هاءا" كخافا، وللجمع "هاؤا" كخافوا، والمؤنثة "هاك"، ومنهم من لا يثنى ولا يجمع على هذه اللغة ولا يغيرها في التأنيث، بل يقول في الجميع "ها". قال السيرافي: كألهم جعلوها صوتاً كَصَهْ، ومن تنّى وجمع قال للمؤنثة "هاك وها" لغتان، ويقال في لغة: "هاء" بالمد، وكسر الهمزة للذكر، وللأنثى "هاتي" بزيادة تاء، وأكثر أهل اللغة ينكرون "ها" بالقصر، وغلط الخطابي وغيره المحدثين في رواية القصر، وقال: الصواب المد والفتح، وليست بغلط، بل هي صحيحة، كما ذكرنا وإن كانت قليلة. قال القاضي: وفيه لغة أخرى "هاءك" بالمد والكاف. قال العلماء: ومعناه التُقَابُضُ، ففيه اشتراط التَّقَابض في بيع الربوي بالربوي إذا اتفقا في علة الربا، سواء اتفق حنسهما كذهب بذهب، أم اختلف كذهب بغضة، ونبه ﷺ في هذا الحديث بمحتلف الجنس على متفقه.

 مُدَّنَا حَمَّادُ بَنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَيُو الْأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَيْ قِلاَبُهَ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، فَحَاءَ أَبُو الأَشْعَثِ قَالَ: قَالُوا: أَبُو الأَشْعَثِ، فَجَلَسَ فَقُلْتُ لَهُ: حَدَّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ! غَزَوْنَا غَزَاةً -وَعَلَى النّاسِ مُعَاوِيَةً - فَعَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آنِيَةٌ مِنْ قَالَ: نَعَمْ! غَزَوْنَا غَزَاةً -وَعَلَى النّاسِ مُعَاوِيَةً - فَعَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آنِيَةٌ مِنْ فَطَنَ إِللّا مَعْ أَعْرَادً عَلَيْكُ مَعَاوِيَةً بِالنَّاسُ، فَبَلَغَ عُبَادَة بْنُ الصَّامِتِ، فَقَامَ خَلِوبَةً بِالفَيْضَةِ بِالْفِضَةِ وَالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلاّ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بَعِيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَو بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلاَّ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بَعِيْنِ، فَمَنْ زَادَ أَو الْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلاَ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بَعِيْنٍ، فَمَنْ زَادَ أَو الْبُرِّ وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ إِلاَ سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بَعِيْنٍ، فَمَنْ رَاهُ وَلَا اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى السَلَهُ عَلَى السَلَامِ عَنْ مِنْ رَسُولِ الللهِ فَيْ أَلْ السَلَمِعْمَا مِنْ رَسُولِ اللهِ فَيْ وَإِنْ رَغِمَ -، مَا أُبَالِي أَنْ لاَ أَصْحَبَهُ فِي حُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءً.

قَالَ حَمَّادٌ: هَذَا أُوْ نَحْوَهُ.

٩ - ٠ - (٤) حدّثنا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ عَبْدِ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوهُ.

الله الله الله المناوف صاحب الذهب، فيأخذ الذهب ويؤخر دفع الدراهم إلى بحيء الخادم، فإنما قاله؛ لأنه ظن جوازه كسائر البياعات، وما كان بلغه حكم المسألة، فأبلغه إياه عمر عيم، فترك المصارفة. قوله على: "البُرّ بالبُرّ والسّعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل سواء بسواء بدأ بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فيعوا كيف شئتُم إذا كان يداً بيد".

أقوال أهل العلم في كون الحنطة والشعير صفين أو صنفاً واحداً: هذا دليل ظاهر في أن البر والشعير صنفان، وهو-

^{*}قوله: "في أعطيات الناس": هو بفتح الهمزة جمع أعطية جمع عطا. *قوله: "قد كنا بشهده ونصحبه فلم نسمعها منه": هذا دليل بعدم العلم على عدم الشيء وهو باطل باتفاق العقلاء، فالاستدلال بمثله عجيب، والعجب أنه وقع منه مثله مرة ثانية كما رواه في الموطأ في قصة منع أبي الدرداء، فإنه روي عنده حديث الربا، فقال لكني أراه جائزا أو نحوه، فقابل الحديث بمجرد الرأي، وكل ذلك خطأ، غفر الله لنا وله.

٠٦٠٦ (٥) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرٌو النّاقِدُ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّنَنَا - وَكِيعٌ: حَدَّنَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ لَحَالِدٍ الْحَذَّاءِ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ، عَنْ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ اللّهِ عَنْ أَبِي اللّهَ عَنْ أَبِي اللّهَ عَنْ أَبِي اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ اللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلْمَ الللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللللللهُ الللللللللهُ الللللهُ اللللللهُ اللهُ اللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللهُ الللهُ اللهُ الللللهُ الللللهُ الللهُ اللهُ اللهُ الللهُ الللللهُ ا

الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمِ الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: الْعَبْدِيِّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الذَّهَبُ بِالنَّعِيرِ، وَالقَمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ اللهُ عَنْ بِالنَّعْدِ، وَالْقِضَّةِ، وَالْبُرُّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالنَّعْدِ، وَالْقَمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، يَدَا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى، الآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءً".

٧ُ ٦٠٦٠ - (٧) حَدَّثَنَا عَمْرُو النّاقَدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ الرّبَعِيُّ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونُ الله ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ مِثْلاً بِمِثْلِ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

َ مَحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَيْلِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "التَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، يَداً بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَقَدْ أَرْبَى، إلا مَا اخْتَلَفَتْ أَلُوانُهُ.

-مذهب الشافعي وأبي حنيفة والثوري وفقهاء المحدثين وآخرين. وقال مالك والليث والأوزاعي ومعظم علماء المدينة والشام من المتقدمين: إنها صنف واحد، وهو محكي عن عمر وسعيد وغيرهما من السلف ﷺ، واتفقوا على أن الدُّحْنَ *** صنف، والذرة صنف، والأُرْزُ صنف إلا الليث بن سعد وابن وهب فقالا: هذه الثلاثة صنف واحد.=

^{***}الدُخن: نبات عشبي من الفصيلة النخيلية حبّه الصغير أملس كحبّ السمسم ينبت بريًّا ومزروعاً. [على هامش النووي من مطبوعات دار الفكر (٤٣١١/٧)].

٩٠٦٤ - (٩) وَحَدَّثَنيهِ أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ: حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ بِهَذَا الإسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "يَداً بِيَدٍ".

١٠٥ – (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، فَالاَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَزْناً بِوَزْنٍ، مِثْلاً بِمِثْلِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ وَزْناً بِوَزْنٍ، مِثْلاً بِمِثْلِ، فَمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَزَادَ فَهُوَ رِباً".

2077 - (11) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلاَلٍ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي تَمِيمٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "الدِّينَارُ بِاللَّيْنَارُ لاَ فَضْلَ بَيْنَهُمَا".

أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ. أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ أَبِي تَمِيمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

⁼قوله ﷺ: "فمن زاد أو ازداد فقد أوبى": معناه: فقد فعل الرَّبَا المحرم، فدافع الزيادة وآخذها عاصيان مربيان. قوله: "فرد النَاس ما أخذوا": هذا دليل على أن البيع المذكور باطل. قوله: "أن عبادة بن الصَّامت قال: لنحدَّثَنَّ بما سمعنا من رسول الله ﷺ وإن كره معاوية"، أو قال: وإن رغم.

شرح الغويب: يقال: رغم بكسر الغين وفتحها، ومعناه: ذل وصار كاللاصق بالرِّغام، وهو التراب، وفي هذا الاهتمام بتبليغ السنن ونشر العلم وإن كرهه من كرهه لمعنى، وفيه القول بالحق وإن كان المقول له كبيراً. قوله ﷺ: "يداً بيد" حجة للعلماء كافة في وجوب التقابض وان اختلف الجنس، وجوز إسماعيل بن عُليَّة التفرق عند اختلاف الجنس، وهو محجوج بالأحاديث والإجماع، ولعله لم يبلغه الحديث، فلو بلغه لما خالفه.

قوله: "أخبرنا سليمان الربعي": هو بفتح الراء والباء الموحدة، منسوب إلى بني ربيعة. قوله ﷺ: "إلا ما احتلفت ألوانه" يعني أجناسه، كما صرح به في الأحاديث الباقية.

[١٦] باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا]

١٠٤٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُون: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيْنِنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ قَالَ: بَاعَ شَرِيكٌ لِي وَرِقاً بِنَسِيئَةٍ إِلَى الْمَوْسِمِ، أَوْ إِلَى الْحَجِّ، فَجَاءَ إِلَى فَأَخْبَرَنِي، فَقُلْتُ: هَذَا أَمْرٌ لاَ يَصْلُحُ قَالَ: قَدْ بِغْتُهُ فِي السُّوق، فَلَمْ يُنْكُرْ ذَلِكَ عَلَيَّ أَحَدٌ، فَأَتَيْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَالَيْ فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدَا بِيدٍ، عَالَى الْمُدِينَةَ وَنَحْنُ نَبِيعُ هَذَا الْبَيْعَ، فَقَالَ: "مَا كَانَ يَدَا بِيدٍ، فَلاَ بَأْسَ بِهِ، وَمَا كَانَ نَسِيئَةً فَهُوَ رِبًا"، وَاتْتِ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، فَإِنَّهُ أَعْظُمُ تِحَارَةً مِنِي، فَقَالَ دَلْكَ.

٣٠٦٩ - (٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الْمِنْهَالِ يَقُولُ: سَأَلْتُ الْبُرَاءَ بْنَ عَازِبٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ سَمِعَ أَبَا الْمِنْهَالِ يَقُولُ: سَلْ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ فَهُوَ أَعْلَمُ، ثُمَّ قَالاً: نَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ يَبْعِ الْوَرِقِ بِالذَّهَبِ دَيْناً.

آب ٤٠٧٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا عَبَادُ بْنُ الْعَوّامِ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي الْفِضَّةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةِ بِاللَّهِ عَلْ عَنِ الْفِضَّةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِاللَّهَ عِلْ عَنِ الْفِضَّةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِاللَّهَ عِلْ عَنْ الْفِضَّةِ وَالْمَرَنَا أَنْ نَشْتَرِيَ الْفِضَّةَ بِاللَّهَ عَلْمَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَداً بِيد؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. وَنَشْتَرِيَ النَّهَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَداً بِيد؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. وَنَشْتَرِيَ الذَّهِبَ بِالْفِضَّةِ كَيْفَ شِئْنَا، قَالَ: فَسَأَلَهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَداً بِيد؟ فَقَالَ: هَكَذَا سَمِعْتُ. وَنَشْتَرِيَ اللَّهُ عَلْمَ اللَّهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ ا

١٦ - باب النهي عن بيع الورق بالذهب دينا

قوله: "تميى رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالذهب ديناً": يعني مُوَجَلًا، أما إذا باعه بعوض في الذمة حالاً، فيجوز كما سبق. قوله: "أمرنا أن نَشْتري الفِضَّة بالذهب كيف شئنا": يعني سواء ومتفاضلاً، وشرطه أن يكون حالاً ويتقابضا في المحلس.

[١٧] باب بيع القلادة فيها خرز وذهب]

١٠٧٢ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الخَوْلاَنِيُّ أَنَهُ سَمِعَ عُلَيِّ بْنَ رَبَاحٍ اللَّحْمِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ يَقُولُ: شَمِعْتُ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ يَقُولُ: أَتِي رَسُولُ الله ﷺ -وَهُوَ بِخَيْبَرَ - بِقِلاَدَةٍ فِيهَا خَرَزٌ وَذَهَبٌ وَهِيَ مِنَ الْمَغَانِمِ تُبَاعُ، يَقُولُ: أَتِي رَسُولُ الله ﷺ فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ الذَّهِ بِالذَّهِبِ الذَّهِبِ الذَّهِ فِي الْقِلاَدَةِ، فَنُزِعَ وَحْدَهُ، ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ الذَّهِبُ الذَّهِبِ وَزْنَ".

٧٣ - ٤٠ (٢) حدَّثنا قُتيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ عَنْ أَبِي شُجَاعٍ سَعِيدِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ خَالِدِ ابْنِ أَبِي عُمْرانَ، عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيُّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: اشْتَرَيْتُ يَوْمَ حَيْبَرَ قِلاَدَةً بِاثْنَيْ عَشَرَ دِينَاراً، فِيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَاراً، فَيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَاراً، فَيهَا ذَهَبٌ وَخَرَزٌ، فَفَصَلْتُهَا، فَوَجَدْتُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنِ اثْنَيْ عَشَرَ دِينَاراً، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنّبِيِّ عَشَرَ لَا تُبَاعُ حَتّى تُفَصَلَ".

١٧ - باب بيع القلادة فيها خرز وذهب

ضبط الاسم: قوله: "سع غيى بي رباح": هو بضم العين على المشهور. وقيل: بفتحها، وقيل: يقال: بالوجهين فالفتح اسم، والضم لقب، قوله: "عن فضالة بن عبيد قال: اشتريت بوم حير قلادةً باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز، ففصلتها، فوحدت فيها أكثر من النبي عشر ديناراً، فذكرت ذلك للنبي بش، فقال: لا تُباع حتى تفصل": هكذا هو في نسخ معتمدة "قلادة باثني عشر ديناراً"، وفي كثير من النسخ "قلادةً فيها اثني عشر ديناراً"، ونقل القاضي أنه وقع لمعظم شيوخهم "قلادة فيها اثني عشر ديناراً"، وأنه وجده عند أصحاب الحافظ أبي على الغساني مصلحه "قلادةً باثني عشر "، وهو الذي أصلحه صاحب أبي على الغساني واستحسنه القاضي، والله أعلم. ما ذكرناه أولاً "باثني عشر"، وهو الذي أصلحه صاحب أبي على الغساني واستحسنه القاضي، والله أعلم. وفي هذا الحديث أنه لا يجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل فَيُبَاعُ الذهب بوزنه ذهباً، وبياع الآخر بما أراد، وكذا لا تباع فضة مع غيرها بفضة، وكذا الحنطة مع غيرها بحنطة، والملح مع غيره بملح، وكذا سائر الربويات، بل لا بد من فصلها، وسواء كان الذهب في الصورة المذكورة أولاً قليلاً أو كثيراً، وكذلك في باقي الربويات. اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع غيره بذهب خالص، وعدم جوازه: وهذه هي المسألة اختلاف أهل العلم في جواز بيع ذهب مخلوط مع غيره بذهب خالص، وعدم جوازه: وهذه هي المسألة المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم، المعروفة بمسألة "مدّ عجوة"، وصورتما: باع مُدَّ عَجُوةً ودرهماً المشهورة في كتب الشافعي وأصحابه وغيرهم، المعروفة بمسألة "مدّ عجوة"، وصورتما: باع مُدَّ عَجُوةً ودرهماً بمدي عجوة، أو بدرهمين، لا يجوز لهذا الحديث، وهذا منقول عن عمر بن الخطاب شيه وابنه وجماعة من—

٤٠٧٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالا: حَدَّثَنَا ابْنُ مُبَارَكِ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ يَزِيدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

وَهُ وَهُ وَهُ وَهُ الْمُعُونِيَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ الْمُلَاحِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنَشٌ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَنْ يَوْمَ خَيْبَرَ، كَثِيرٍ: حَدَّثَنِي حَنَشٌ الصَّنْعَانِيِّ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَنْ يَوْمَ خَيْبَرَ، نُبَايعُ النّهُ وَدَ، الْوُقِيَّةَ الذَّهَبَ بِالدِّينَارَيْنِ وَالثَّلاَثَةِ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ عَلَى: "لاَ تَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالدَّهِبَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ الله

=السلف، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن عبد الحكم المالكي. وقال أبو حنيفة والثوري والحسن بن صالح: يجوز بيعه بأكثر مما فيه من الذهب، ولا يجوز بمثله ولا بدونه. وقال مالك وأصحابه وآخرون: يجوز بيع السيف المُحلِّى بذهب وغيره مما هو في معناه مما فيه ذهب، فيحوز بيعه بالذهب، إذا كان الذهب في المبيع تابعاً لغيره، وقدروه بأن يكون الثلث فما دونه. وقال حماد بن أبي سليمان: يجوز بيعه بالذهب مطلقاً سواء باعه بمثله من الذهب أو أقل أو أكثر، وهذا غلط مخالف لصريح الحديث، واحتج أصحابنا بحديث القلادة، وأحابت الحنفية بأن الذهب كان فيها أكثر من اثني عشر ديناراً، وقد اشتراها باثني عشر ديناراً، قالوا: ونحن لا نجيز هذا، وإنما نُجيزُ البيع إذا باعها بذهب أكثر مما فيها، فيكون ما زاد من الذهب المنفرد في مقابلة الخرز وغوه مما هو مع الذهب المبيع، فيصير كعقدين. وأحاب الطحاوي بأنه إنما نحي عنه؛ لأنه كان في بيع الغنائم لئلا يغين المسلمون في بيعها. قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي، فإنه دعوى بحردة، قال أصحابنا: وهذان الجوابان ضعيفان لا سيما جواب الطحاوي، فإنه دعوى بحردة، قال أصحابنا: ودليل صحة قولنا وفساد التأويلين أن النبي في قال: "لا يباع حتى يفصل"، وهذا صريح في اشتراط فصل أحدهما عن الآخر في البيع، "وأنه لا فَرْقَ بين أن يكون الذهب المبيع قليلاً أو كثيراً، وأنه لا فرق بين بيع الغنائم وغيرها، والله أعلم.

ضبط الاسم: قوله: "عن الجلاح أبي كثير": هو بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره حاء مهملة. قوله: "كنا نبايع=

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: وأما قوله في: "لا تباع حتى تفصل" فمحمول عند الحنفية على الإرشاد، لا على التشريع، فإنه قلما يوجد في العوام من يفرق بين المعاملات بهذه الفروق الدقيقة، فخشي إن أجاز ذلك أن يقع العوام في ربا الفضل، فأرشدهم إلى بيع الذهب بالذهب مفردا، لثلا يبقى أي خطر للتفاضل، ولذلك قال في بعد الفصل: "الذهب بالذهب وزنا بوزن"، فدل ذلك على أن العلة الأصلية في حكم فصل الذهب عن غيره هي الحصول على يقين من المساواة، فإن تحصل هذا اليقين بطريق آخر، فلا حرمة إذن، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/٤ ، ١٠٥)

2.٧٦ (٥) حَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ قُرَةً بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ المَعَافِرِيِّ وَعَمْرِو بْنِ الحَارِثِ وَغَيْرِهِمَا أَنَّ عَامِرَ بْنَ يَحْيَى الْمَعَافِرِيِّ أَخْبَرَهُمْ عَنْ حَنَشٍ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةً بْنِ عُبَيْدٍ فِي غَزْوَةٍ: فَطَارَتْ لِي وَلاَصْحَابِي قِلاَدَةٌ فِيهَا ذَهَبٌ وَوَرِقٌ وَجَوْهُرٌ، فَأَرَدْتُ أَنْ فَضَالَةً بْنِ عُبَيْدٍ، فَقَالَ: انْزِعْ ذَهَبَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي أَشْتَرِيَهَا، فَاجْعَلْهُ فِي كِفَةٍ، وَاجْعَلْ ذَهَبَكَ فِي كَفَةٍ، ثُمّ لاَ تَأْخُذَنَ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَإِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهُ وَالْتُومِ الآخِرِ فَلاَ يَأْخُذَنَ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَإِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهُ وَالْتُومِ الآخِرِ فَلاَ يَأْخُذَنَ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَإِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهُ وَالْتَعْمِ الآخِرِ فَلاَ يَأْخُذَنَ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ، فَإِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَى اللهُ عَلَيْهُ فَلَا يَأْخُذَنَ إلاّ مِثْلاً بِمِثْلٍ.

ضبط الكلمة: قوله: "واجعل ذهبك في كفة": هي بكسر الكاف قال أهل اللغة: كفة الميزان، وكل مستدير بكسر الكاف، وكفة الثوب والصائد بضمها، وكذلك كل مستطيل، وقيل: بالوجهين فيهما معاً.

⁼اليهود الأوقية الذهب بالديناريل والثلاثة، فقال رسول الله ﷺ: لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا وزتاً بوزن": يحتمل أن مراده كانوا يتبايعون الأوقية من ذهب وحرز وغيره بدينارين أو ثلاثة، وإلا فالأوقية وزن أربعين درهماً، ومعلوم أن أحداً لا يبتاع هذا القدر من ذهب خالص بدينارين أو ثلاثة، وهذا سبب مبايعة الصحابة على هذا الوجه ظنوا جوازه؛ لاختلاط الذهب بغيره، فبين النبي ﷺ أنه حرام حتى يميز، ويباع الذهب بوزنه ذهباً، ووقع هنا في النسخ "الوقية الذهب" وهي لغة قليلة، والأشهر "الأوقية" بالهمز في أوله، وسبق بيانها مرات. قوله: "فطارت لي ولأصحابي قلادة": أي حصلت لنا من الغنيمة.

[١٨] باب بيع الطعام مثلاً بمثل]

حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرُو بْنِ الحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّنَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الحَارِثِ أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّنَهُ أَنَّ بُسْرَ بْنَ سَعِيدٍ حَدَّنَهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّهُ أَرْسَلَ عُلاَمَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بِعْهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيراً، فَذَهَبَ الله أَنْهُ أَرْسَلَ عُلاَمَهُ بِصَاعٍ قَمْحٍ، فَقَالَ: بِعْهُ ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ شَعِيراً، فَذَهَبَ الْغُلاَمُ فَأَحَذَ صَاعاً وَزِيَادَةَ بَعْضِ صَاعٍ، فَلَمّا جَاءَ مَعْمَرًا أَخْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ لَهُ مَعْمَرِ الله عَلَيْ الله عَلْمَ الله عَلَيْ يَوْمَئِذَ الشّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، فَإِنِّ يَعْفُولُ الله عَلَيْ الطَّعَامُ بِالطَّعَامُ بِالطَّعَامُ مِثْلاً بِمِثْلٍ"، قَالَ: وَكَانَ طَعَامُنَا يَوْمَئِذَ الشّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، فَالَذَ إِنِّ عَامُدُ الشّعِيرَ، قِيلَ لَهُ: فَإِنَّهُ لَيْسَ بِمِثْلِهِ، فَالَ: إلله أَخَافُ أَنْ يُضَارِعَ.

١٨ - باب بيع الطعام مثلاً بمثل

قوله: أن معمر بن عبد الله أرسل غلامه بصاع قمح ليبيعه ويشتري بثمنه شعيراً، فباعه بصاع وزيادة، فقال له معمر: ردَّهُ ولا تأخذه إلا مثلاً بمثل، واحتج بقوله ﷺ: "الطعام مثلاً بمثل"، قال: وكان طعامنا يومئذ الشعير، فقيل له: إنه ليس بمثله، فقال: إني أخاف أن يضارع": معنى "يُضَارِعُ" يشابه ويشارك، ومعناه: أخاف أن يكون في معنى المماثل، فيكون له حكمه في تحريم الربا، واحتج مالك بهذا الحديث في كون الحنطة والشعير صنفاً واحداً، لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلاً، ومذهبنا ومذهب الجمهور ألهما صنفان، يجوز التفاضل بينهما كالحنطة مع الأرز، ودليلنا ما سبق عند قوله ﷺ: "فإذا اختلفت هذه الأحناس فبيعوا كيف شئتم" مع ما رواه أبو داود والنسائي في حديث عبادة بن الصامت هذه: "أن النبي ﷺ قال: لا بأس ببيع البُرِّ بالشعير والشعير أكثرهما يداً بيد"، وأما حديث معمر هذا فلا حجة فيه؛ لأنه لم يصرح بألهما جنس واحد، وإنما خاف من ذلك، فتورع عنه احتياطاً.

=قوله: "قدم بتمر حنيب، فقال له رسول الله ﷺ: أكُلُّ تمر حيبر هكذا؟ قال: لا، والله يا رسول الله! إنا لنشتري الصاع بالصاعين من الجمع، فقال رسول الله ﷺ: "لا تفعلوا، ولكن مثلاً بمثل، أو بيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان".

شرح الغريب: أما الجنيب: فبحيم مفتوحة ثم نون مكسورة ثم مثناة تحت ثم موحدة، وهو نوع من التمر من أعلاه، وأما الجمع: فبفتح الجيم وإسكان الميم، وهو تمر رديء، وقد فسره في الرواية الأخيرة بأنه الخَلْطُ من التمر، ومعناه: مجموع من أنواع مختلفة، وهذا الحديث محمول على أن هذا العامل الذي باع صاعاً بصاعين لم يعلم تحريم هذا لكونه كان في أوائل تحريم الربا، أو لغير ذلك.

اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم جوازها: واحتج بمذا الحديث أصحابنا وموافقوهم في أن مسألة العَيْنَةِ ليست بحرام، وهي الحيلة التي يعملها بعض الناس توصلاً إلى مقصود الربا بأن يريد أن يعطيه مائة درهم بمائتين، فيبيعه ثوباً بمائتين، ثم يشتريه منه بمائة، وموضع الدلالة من هذا الحديث أن النبي على قال له: "بيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا"، و لم يفرق بين أن يشتري من المشتري أو من غيره، فدل على أنه لا فرق، وهذا كله ليس بحرام عند الشافعي وآخرين، وقال مالك وأحمد: هو حرام.

دليل الحنفية في تعيين علة الربا: وأما قوله على: "وكذا الميزان": فيستدل به الحنيفة؛ لأنه ذكر في هذا الحديث الكيل والميزان، وأجاب أصحابنا وموافقوهم بأن معناه: وكذلك الميزان لا يجوز التفاضل فيه فيما كان ربوياً موزوناً. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "كذلك الميزان": تقدم أن هذا اللفظ دليل الحنفية في تعليلهم بالقدر، وتقدم أيضا ما رواه الحاكم عن أبي سعيد بلفظ: "كذلك ما يكال ويوزن أيضا"، وهو أصرح، وأجاب عنه النووي الله يقوله: "معناه: وكذلك الميزان، لا يجوز التفاضيل فيه فيما كان ربويا موزونا"، وحاصله: أن الموزونات إنما تكون ربوية إذا كانت من المطعومات، ولكنه تقييد لمطلق الحديث، فيحتاج إلى دليل. (تكملة فتح الملهم: ١/١٠/١)

مُعَاوِيَةُ حِ: وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التّمِيمِيّ، وَعَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدّارِمِيُّ -وَاللّهْظُ مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلاّمٍ: أَخْبَرَنِي يَحيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي لَهُمَا - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلاّمٍ: أَخْبَرَنِي يَحيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي لَهُمَا - جَمِيعاً عَنْ يَحْيَى بْنِ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ وَهُوَ ابْنُ سَلاّمٍ: أَخْبَرَنِي يَحيَى وَهُوَ ابْنُ أَبِي كَثِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةً بْنَ عَبْدِ الْغَافِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ يَقُولُ: جَاءَ بِلاَلٌ بِتَمْرٍ بَرْنِيًّ، وَقَالَ بِلاَلِّ: تَمْرٌ كَانَ عِنْدَنَا رَدِيءٌ، فَبِعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ فَقَالَ لَهُ الله عَنْدُ ذَلِكَ: "أَوَّهُ! عَيْنُ الرِّبَا، لاَ تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا فَقَالَ رَسُولُ الله عِنْدُ ذَلِكَ: "أَوَّهُ! عَيْنُ الرِّبَا، لاَ تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا إِلَى اللهُ عَنْدُ ذَلِكَ: "أَوَّهُ! عَيْنُ الرِّبَا، لاَ تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا إِلَا تَعْمُ اللهُ عَنْدُ ذَلِكَ: "أَوَّهُ! عَيْنُ الرِّبَا، لاَ تَفْعَلْ، وَلَكِنْ إِذَا أَرَدُتَ أَنْ تَشْتَرِيَ التّمْرَ فَبِعْهُ بَبِيْعِ آخَرَ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ".

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ سَهْلِ فِي حَدِيثِهِ: عِنْدَ ذَلِكَ.

(٥) وَحَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي قَزَعَةَ الْبَاهِلِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةً، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: أُتِي رَسُولُ الله ﷺ بِتَمْرٍ، فَقَالَ: "مَا هَذَا التَّمْرُ مِنْ تَمْرِنَا"، فَقَالَ الرّبَّلُ: يَا رَسُولَ الله! بِعْنَا تَمْرَنَا صَاعَيْنِ بِصَاعٍ مِنْ هَذَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "هَذَا الرّبَا، فَوُدُّوهُ، ثُمّ بِيعُوا تَمْرَنَا وَاشْتَرُوا لَنَا مِنْ هَذَا".

٢٠٨٢ – (٦) حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: كُنّا نُرْزَقُ تَمْرَ الْحَمْعِ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ، وَهُوَ الْحِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، فَكُنّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: "لاَ صَاعَيْ تَمْرِ بِصَاع، وَلاَ وِرْهَمَ بِدِرْهَمَيْنِ".

حضبط الكلمة الغريبة ومعناها: قوله ﷺ: "أوه! عين الرّبا": قال أهل اللغة: هي كلمة توجع وتحزن، ومعنى عين الربا: أنه حقيقة الربا المحرم، وفي هذه الكلمة لغات، الفصيحة المشهورة في الروايات "أوَّه"، بممزة مفتوحة وواو مفتوحة مشددة، وهاء ساكنة، ويقال: بنصب الهاء منونة، ويقال: "أوْه" بإسكان الواو وكسر الهاء منونة وغير منونة، ويقال: "أوّ" بتشديد الواو مكسورة منونة بلا هاء، ويقال: "آه" بمد الهمزة وتنوين الهاء ساكنة من غير واو. التوفيق بين الروايتين: قوله ﷺ في حديث أبي سعيد لمن اشترى صاعاً بصاعين: "هذا الربا فردوه"، هذا دليل على أن المقبوض ببيع فاسد يجب رده على بائعه، وإذا رده استرد الثمن، فإن قيل: فلم يذكر في الحديث السابق أنه المرده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، وحده المرده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه، وامر فيها برده، فبعض الرواة حفظ ذلك، وبعضهم لم يحفظه،

عَنْ مَعْدِ الحُرَيْرِيِّ، عَنْ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيداً بِسَمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ سَعِيدٍ الحُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ؟ فَقَالَ: أَيداً بِيَدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَلاَ بَأْسَ بِهِ، فَالَ: أَيداً بِيدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَوَاللهِ فَلَا يَبِدٍ فَقَالَ: أَيداً بِيدٍ؟ قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَوَاللهِ فَلَا يَبِدٍ فَقَالَ: أَوْ قَالَ ذَلِكَ؟ إِنَّا سَنَكُتُبُ إليهِ، فَلاَ يُفْتِيكُمُوهُ، قَالَ: فَوَاللهِ لَقَدْ جَاءَ بَعْضُ فِتْيَانِ فَلاَ بَأْسَ بِهِ، قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا". قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا " وَاللهِ يَعْفِي بَمْرِ الشَّيْءِ، فَلَا يَسْمَ مِنْ تَمْرِ أَرْضِنَا". قَالَ: كَانَ فِي تَمْرِ أَرْضِنَا " وَرَدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: "أَضْعَفْتَ، وَلَوْ فَي تَمْرِ نَا لِللهِ عَنْ يَمْرِ أَرْضِنَا " فَقَالَ: "أَضْعَفْتَ، وَقَالَ: "أَضْعَفْتَ، وَرَدْتُ بَعْضَ الزِّيَادَةِ، فَقَالَ: "أَضْعَفْتَ، أَرْضِنَا لا تَقْرَبَنَ هَذَا، إِذَا رَابَكَ مِنْ تَمْرِكَ شَيْءٌ فَبِعْهُ، ثُمَّ! اشْتَرِ اللّذِي تُويدُ مِنَ التَّمْرِ".

٥٠٤ - (٨) حَدَّنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ وَابْنَ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّرْفِ، فَلَمْ يَرَيَا بِهِ بَأْساً، فَإِنِّي لَقَاعِدٌ عِنْدَ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ، فَسَأَلْتُهُ عَنِ الصَّرْفِ، فَقَالَ: مَا زَادَ فَهُو رِباً، فَأَنْكَرْتُ ذَلِكَ لِقَوْلِهِمَا، فَقَالَ: لاَ أُحَدَّتُكَ النَّبِيّ اللهِ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ الله عَنِّ، جَاءَهُ صَاحِبُ نَحْلِهِ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ طَيّبٍ، وَكَانَ تَمْرُ النَّبِيّ اللهِ الله عَنْ مَنْ وَسُولِ الله عَنْ النَّبِيّ عَلَى: انْطَلَقْتُ بِصَاعِمِنْ فَقَالَ لَهُ النّبِيّ عَلَى: اللهُ عَلَى هَذَا؟ قَالَ: انْطَلَقْتُ بِصَاعَيْنِ، فَاشْتَرَيْتُ بِهِ هَذَا اللّهُ فَيْ السِّوقِ كَذَا، وَسِعْرَ هَذَا كَذَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَنْ تَمْرُ شَئْتَ ". اللهُ اللهُ عَنْ تَمْرُ شَئْتَ ".

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ أَحَقُّ أَنْ يَكُونَ رِبًا أَمِ الْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ؟ قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عُمَرَ بَعْدُ، فَنَهَانِي وَلَمْ آتِ ابْنَ عَبَاسٍ، قَالَ: فَحَدَّنَنِي أَبُو الصَّهْبَاءِ أَنَّهُ سَأَلَ ابْنَ عَبَاسٍ عَنْهُ بِمَكَّةَ، فَكَرِهَهُ.

⁼فقبلنا زيادة الثقة، ولو ثبت أنهما قضيتان لحملت الأولى على أنه أيضاً أمر به، وإن لم يبلغنا ذلك، ولو ثبت أنه لم يأمر به مع أنهما قضيتان لحملناها على أنه جهل بائعه، ولا يمكن معرفته، فصار مالاً ضائعاً لمن عليه دين بقيمته، وهو التمر الذي قبضه عوضاً، فحصل أنه لا إشكال في الحديث، ولله الحمد.

قوله: "سألت ابن عباس عن الصرف، فقال: أيداً بيد؟ قلت: نعم، قال: لا بأس به". وفي رواية: "سألت ابن عمر وابن عباس عن الصرف، فلم يريا به بأساً، قال: فسألت أبا سعيد الخدري، فقال: ما زاد فهو ربا، فأنكرت ذلك لقولهما، فذكر أبو سعيد حديث نحي النبي في عن بيع صاعين بصاع، وذكرت رجوع ابن عمر وابن عباس عن إباحته إلى منعه"، وفي الحديث الذي بعده: "أن ابن عباس قال: حدثني أسامة أن النبي في قال: الربا في النسيئة"-

مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَهُ بْنُ عَبَّادٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّادٍ - قَالَ: حَدَّتَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو، عَنْ أَبِي صَالِحٍ قَالَ: سَفِيْانَ بْنِ عُيَيْنَةَ -وَاللَّفْظُ لِابْنِ عَبَّالٍ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَوِ سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: الدِّينَارُ بِالدِّينَارِ، وَالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمُ بِالدِّرْهَمِ، مِثْلاً بِمِثْلٍ، مَنْ زَادَ أَو الرِّدَادَ فَقَدْ أَرْبَى، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ غَيْرَ هَذَا، فَقَالَ: لَقَدْ لَقِيتُ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقُلْتُ: الزَّذَادَ فَقَدْ أَرْبَى، فَقُدْتُ أَرْبَى، فَقُدْتُ بَالِسَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ وَجَلَّ؟ أَوْ وَجَدْتَهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزِّ وَجَلًا أَوْ وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ اللهِ عَزِّ وَجَلًا فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ مَنْ رَسُولِ اللهِ عَنْ وَلَكِنْ سَمِعْتُه مِن أَسَامَةَ بْنَ زَيْدِ فَقَالَ: لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ عَيْ كِتَابِ اللهِ، وَلَكِنْ سَمِعْتُه مِن أَسَامَةَ بْنَ زَيْد

١٠٨٦ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا -سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ - وَاللَّفْظُ لِعَمْرِو - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَبَّاسٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى قَالَ: "إِنَّمَا الرِّبًا في النَّسيئَة".

١٠٨٧ - (١١) حَدَّثَنَا زُهيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَفَانُ، حِ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ، قَالاً: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ رِبَا فِيمَا كَانَ يَداً بِيَدِ".

= وفي رواية: "إنما الربا في النسيئة". وفي رواية: "لا ربا فيما كان يداً بيد": معنى ما ذكره أولاً عن ابن عمر وابن عباس: ألهما كانا يعتقدان أنه لا ربا فيما كان يداً بيد، وأنه يجوز بيع درهم بدرهمين، ودينار بدينارين، وصاع تمر بصاعين من التمر، وكذا الحنطة وسائر الربويات، كانا يريان جواز بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً، وأن الربا لا يحرم في شيء من الأشياء إلا إذا كان نسيئة، وهذا معنى قوله: أنه سألهما عن الصرف، فلم يريا به بأساً، يعني الصرف متفاضلاً كدرهم بدرهمين، وكان معتمدهما حديث أسامة بن زيد: "إنما الربا في النسيئة"، ثم رجع ابن عمر وابن عباس عن ذلك، وقالا بتحريم بيع الجنس بعضه ببعض متفاضلاً حين بلغهما حديث أبي سعيد كما ذكره مسلم من رجوعهما صريحاً.

^{*}قوله "قال: الربا في النسيئة": هي بوزن "كزيمة" بممزة في آخره وبإدغام وبحذف همزة كسر نون كحلسة، فهي ثلاثة أوجه ذكره في المجمع. والمراد أن الربا في مختلف الجنس لا يكون إلا في التأجيل والتأخير إلى أجل، والله أعلم.

١٠٨٨ - (١٢) حَدَّثَنَا الحَكُمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا هِقْلٌ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ
ابْنُ أَبِي رَبَاحٍ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ الْحُدْرِيِّ لَقِيَ ابْنَ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: أَرَأَيْتَ قَوْلَكَ فِي الصَّرْفِ، أَشَيْئًا
سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ، أَمْ شَيْعًا وَجَدْتُهُ فِي كِتَابِ الله عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَلاّ!
لاَ أَقُولُ، أَمَّا رَسُولُ الله ﷺ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ مِنِ، وَأَمَّا كِتَابُ الله فَلاَ أَعْلَمُهُ، وَلَكِنْ حَدَّنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَلاَ إِنَّمَا الرّبَا فِي النّسِيئَةِ".

-وهذه الأحاديث التي ذكرها مسلم تدل على أن ابن عمر وابن عباس لم يكن بلغهما حديث النهي عن التفاضل في غير النسيئة، فلما بلغهما رجعا إليه.

تأويل حديث أسامة: وأما حديث أسامة: "لا رباً إلا في النّسيّنة"، فقد قال قائلون: بأنه منسوخ بهذه الأحاديث، وقد أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره، وهذا يدل على نسخه، وتأوله آخرون تأويلات: أحدها: أنه محمول على غير الربويات، وهو كبيع الدّين بالدين مؤجّلاً بأن يكون له عنده توب موصوف، فيبيعه بعبد موصوف مؤجلاً، فإن باعه به حالاً جاز. الثاني: أنه محمول على الأجناس المختلفة، فإنه لا ربا فيها من حيث التفاضل، بل يجوز تفاضلها يداً بيد. الثالث: أنه مجمل، وحديث عبادة بن الصامت وأبي سعيد الخدري وغيرهما مبين، فوجب العمل بالمبين وتنزيل المجمل عليه، هذا جواب الشافعي هيه. قوله: "حدثنا هقل": هو بكسر الهاء وإسكان القاف.

[١٩ - باب لعن آكل الربا ومؤكله]

١٠٨٩ - (١) حَدَّثَنَا عُثمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: بَنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: سَأَلَ شِبَاكٌ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنَا، إِسْحَاقُ: شَبَاكٌ إِبْرَاهِيمَ: فَحَدَّثَنَا، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ آكِلَ الرِّبَا * وَمُؤْكِلَهُ، قَالَ: قُلْتُ: وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَيْهِ؟ قَالَ: هُم سواءٌ إِنّمَا تُحَدِّثُ بِمَا سَمِعْنَا.

٩٠٠ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَاحِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالُوا:
 حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزّبَيْرِ، عَنْ چَابِرٍ قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ الله ﷺ آكِلَ الرِّبَا وَمُوكِلَهُ وَكَاتِبَهُ،
 وَشَاهِدَيْهِ، وَقَالَ: هُمْ سَوَاءٌ.

١٩ - باب لعن آكل الربا ومؤكله

ضبط الاسم: قوله: "سأل شباك إبراهيم": هو بشين معجمة مكسورة ثم باء موحدة مخففة.

قوله: "لعن رسول الله ﷺ آكل الرَّبا وموكله وكاتبه وشاهديه، وقال: هم سواء"، هذا تصريح بتحريم كتابة المبايعة بين المترابيين، والشهادة عليهما. وفيه تحريم الإعانة على الباطل، والله أعلم.

^{*}قوله: "آكل الربا": أي آخذه سواء أكل أو لم يأكل، وإنما ذكر الأكل؛ لأنه المطلوب عادة من الأخذ، وقوله: "موكله": أي معطيه.

[٢٠ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات]

عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: -وَأَهْوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: -وَأَهْوَى النَّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ - "إِنَّ الْحَلالَ بَيِّنِ * وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّن وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لاَ يَعْلَمُهُنَّ كَيْدُ مِنَ النَّسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشَّبُهَاتِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ اسْتَبْراً لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشَّبُهَاتِ وَقَعَ فِي السَّبُهَاتِ اللهُ اللهِ عَنْ اللهِ مَاللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ لَكُلُ مَلِكِ حِمَى، يُوشِكُ أَنْ يَوْتَعَ فِيهِ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكِ حِمَى، أَلاَ وَإِنَّ لِحَمَّى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلاَ وَإِنَّ لِحَمَّى الْعَسَدِ مُضْعَةً، إذَا صَلَحَتْ، صَلَحَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، أَلاَ وَهِيَ الْقَلْبُ".

• ٢ - باب أخذ الحلال وترك الشبهات

قوله ﷺ: "الحلال بينٌ والحرام بَينٌ وبينهما مُشْتَبهاتٌ لا يعلمهنَ كثيرٌ من النّاس" إلى آخره.

بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي يدور عليها الإسلام: أجمع العلماء على عظم وقع هذا الحديث، وكثرة فوائده، وأنه أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام، قال جماعة: هو ثلث الإسلام، وأن الإسلام، وأن الإسلام، وأن عديث: "الأعمال بالنية"، وحديث: "من حُسْنِ إسلام المَرْءِ تَرْكُهُ ما لا يعنيه". وقال أبو داود السختياني: يدور على أربعة أحاديث: هذه الثلاثة، وحديث: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأحيه ما يحب لنفسه"، وقيل حديث: "ازْهَدُ في الدنيا يجبك الله وازهد ما في أيدي الناس يُحبِّك النَّاسُ"، قال العلماء: وسبب

[&]quot;قوله: "إن الحلال بين": ليس المعنى إن كل ما هو حلال عند الله تعالى، فهو بين بوصف الحل، يعرفه كل أحد بأنه حلال، وإن ما هو حرام، فهو كذلك، وإلا لم يبق شيء متشابها ضرورة لا يكون في الواقع إلا حراما أو حلالا، فإذا صار الكل بينا ما بقي الشيء محلا للاشتباه. وإنما المعنى: -والله تعالى أعلم- إن الحلال بين حكما أي من حيث أنه لا يضر تناوله وكذا الحرام من حيث أنه يضر تناوله أي هما يعرف الناس حكمهما لكن ينبغي للناس أن يعرفوا حكم المجتهد المتردد بين كونه حلالا أو حراما؛ ولهذا عقب هذا بيان حكم المشتبه، فقال: "فمن اتقى..." أي حكم المشتبه أن تناوله يخرج الإنسان عن الورع ويقرب إلى تناول الحرام، والله تعالى أعلم. وقد يقال: لعل المعنى الحلال الخالص بين وكذا الحرام الخالص بين يعلمها كل أحد لكن المشتبه غير معلوم لكثير من الناس. وفيه: أنه إن أريد بالخالص الخالص في علم الناس فلا فائدة في الحكم؛ إذ يرجع المعنى إلى المعلوم بالحل ولا فائدة فيه، وإن أريد بالنظر إلى الواقع فكل شيء في الواقع إما حلال خالص أو حرام خالص، فإذا صار كل منهما بينا لم يبق شيء مشتبها.

-عظم موقعه أنه على إسلاح المَطْعَم والمشرب والملبس وغيرهما، وأنه ينبغي ترك المشتبهات، فإنه سبب لحماية دينه وعرضه، وحذر من مواقعة الشبهات، وأوضح ذلك بضرب المثل بالحمى، ثم بين أهم الأمور، وهو مراعاة القلب. فقال على: "ألا وإن في الجسد مضغة" إلى آخره، فبين في أن بصلاح القلب يصلح باقي الجسد، وبفساده يفسد باقيه.

بيان أقسام الأشياء وحكمها: وأما قوله ﷺ: "الحلال بَينَ والحرام بَينَ"، فمعناه: أن الأشياء ثلاثة أقسام: حلال بيّن واضح لا يخفى حِلَّهُ، كالخبز والفواكه والزيت والعسل والسَّمن، ولبن مأكول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات، وكذلك الكلام والنظر والمشي وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك في حله. وأما الحرام البيِّن، فكالخمر والحنزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والعيبة والنميمة

وأما الحرام البَيِّن، فكالخمر والخنــزير والميتة والبول والدم المسفوح، وكذلك الزنا والكذب والغيبة والنميمة والنظر إلى الأجنبية وأشباه ذلك.

وأما المشتبهات فمعناه: أتما ليست بواضحة الحلَّ ولا الحرمة، فلهذا لا يعرفها كثير من الناس، ولا يعلمون حكمها، وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك، فإذا تردد الشيء بين الحِلِّ والحرمة، ولم يكن فيه نص ولا إجماع، احتهد فيه المحتهد، فألحقه بأحدهما بالدليل الشرعي، فإذا ألحقه به صار حلالاً، وقد يكون دليله غير خال عن الاحتمال البيِّن، فيكون الورع تركه، ويكون داخلاً في قوله على: "فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه"، وما لم يظهر للمحتهد فيه شيء وهو مشتبه، فهل يؤخذ بحله أم بحرمته أم يتوقف؟ فيه ثلاثة مذاهب حكاها القاضي عياض وغيره، والظاهر ألها مخرجة على الخلاف المذكور في الأشياء قبل ورود الشرع، وفيه أربعة مذاهب، الأصح: أنه لا يحكم بحِلِّ ولا حُرْمَةٍ ولا إباحة ولا غيرها؛ لأن التكليف عند أهل الحق لا يثبت إلا بالشرع، والثاني: أن حكمها التحريم، والثالث: الإباحة، والرابع: التوقف، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فقد استبرأ لدينه وعرضه": أي حصل له البراءة لدينه من الذم الشرعي، وصان عرضه عن كلام الناس فيه. قوله ﷺ: "إن لكل ملك حمى وإن حمى الله محارمه": معناه: أن الملوك من العرب وغيرهم يكون لكل ملك منهم حمى يحميه عن الناس، ويمنعهم دخوله، فمن دخله أوقع به العقوبة، ومن احتاط لنفسه لا يقارب ذلك الحمى خوفاً من الوقوع فيه، ولله تعالى أيضاً حمى، وهي محارمه أي المعاصي التي حرمها الله كالقتل والزنا والسرقة والقذف والخمر والكذب والغيبة والنميمة، وأكل المال بالباطل، وأشباه ذلك، فكل هذا حمى الله تعالى، من دخله بارتكابه شيئاً من المعاصي استحق العقوبة، ومن قاربه يوشك أن يقع فيه، فمن احتاط لنفسه لم يقاربه، ولا يتعلق بشيء يقربه من المعصية، فلا يدخل في شيء من الشبهات.

قوله ﷺ: "ألا وإن في الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله ألا وهي القلب". شرح الكلمات: قال أهل اللغة: يقال: صلح الشيء وفسد بفتح اللام والسين وضمهما، والفتح أفصح وأشهر، والمضغة: القطعة من اللحم سميت بذلك؛ لأنما تمضغ في الفم لصغرها، قالوا: المراد تصغير القلب بالنسبة إلى باقي الجسد،= ٢٠٩٢ - (٢) وَحَلَّتُنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ فَالاً: حَدَّثَنَا زَكَرِيّا بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

آخَبَرَنَا حَرِيزٌ، عَنْ مُطَرِّفٍ وَأَبِي فَرُوةَ الْهَمْدَانِيُّ، حَ وَحَدَّثَنَا قَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ عَنِ ابْنِ عَجْدَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيُّ عَنِ النِّي عَنْ النِّي عَنْ النِّي عَنْ النِّي عَنْ النِّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنْ النَّي عَنِ النَّي عَنْ النَيْ عَنْ النَّي عَنْ النِي النَّي عَنْ النَّي النَّيْ الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَيْ الْعَلَيْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللَّهُ عَمَانِ اللَّي الْعَلَى الْع

مع أن صلاح الجسد وفساده تابعان للقلّب. وفي هذا الجديث التأكيد على السّبي في صلاح القلب وحمايته من الفساد. آراء العلماء في محلّ القلب: واحتج هذا الحديث على أنَّ العقل في القلب لا في الرأس، وفيه خلاف مشهور: مذهب أصحابنا وجماهير المتكلمين أنه في القلب، وقال أبو حنيفة: هو في الدّمّاغ، وقد يقال في الرأس، وحكوا الأول أيضاً عن الفلاسفة والثاني عن الأطباء. قال المازري: واحتج القائلون بأنه في القلب بقوله تعالى: ﴿ فَا لَا يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَتكُون لَمْمَ قُلُوبٌ يعْقِلُون بِهَ وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكُرى لِمِن كَان لَهُ قَلْبُ وَهُذَا الحديث فإنه في القلب، فعلم أنه ليس محلًا للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد وفساده تابعاً للقلب، فعلم أنه ليس محلًا للعقل، واحتج القائلون بأنه في الدماغ بأنه إذا فسد الدماغ فسد العقل، ويكون من فساد الدّماغ الصرع في زعمهم، ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الله سبحانه وتعالى أجرى العادة في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب، وهم يجعلون بيّن رأس المعدة والدّماغ اشتراكاً، والله أعلى أصولهم في الاشتراك الذي يذكرونه بين الدماغ والقلب، وهم يجعلون بيّن رأس المعدة والدّماغ اشتراكاً، والله أعلى أخلون النهي عن النبي العمان عن النبي المعان عن النبي الما المدينة لا يصحون سماع النّعْمَان من النبي المحان المناه والله أعلى معين: إن أهل المدينة لا يصحون سماع النّعْمَان من النبي الله أو بالملة، والله أعلم،

قوله على: "ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام": يحتمل وجهين: أحدهما: أنه من كثرة تعاطيه الشُّبهَات يصادف-

[&]quot;قال في تكملة فتح الملهم: واستدل به النووي على أن العقل محله القلب دون الدماغ، وفيه خلاف مشهور لا نريد التشاغل به، غير أن الحديث غير دال على كون القلب محلا للعقل، فإن مراد الحديث أن القلب معدن الملكات والأخلاق، فإذا صلحت هذه الملكات والأخلاق الكامنة في القلب صلحت أعمال الجوارح، وإن فسدت هذه الملكات صارت أعمال الجوارح جريئة على المعاصي والمنكرات، ولا علاقة للحديث بكونه محلا للعقل أصلا. (تكملة فتح الملهم: ١/٥/١)

عَنْ جَدَّيْنِ عَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي هِلاَلٍ عَنْ عَوْنَ بْنِ عَبْدِ اللهِ، عَنْ عَامِرِ الشَّعْبِيِّ أَنَهُ سَمِعَ نُعْمَانَ بْنَ يَشِيرِ بْنِ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ الله ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ النّاسَ بِحَمْصَ، وَهُو يَعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ بْنِ سَعْدٍ، صَاحِبَ رَسُولِ الله ﷺ وَهُو يَخْطُبُ النّاسَ بِحَمْصَ، وَهُو يَعُولُ: "الْحَلاَلُ بَيّنَ وَالْحَرَامُ بَيِّنَ"، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ زَكَرِيّاء عَنْ الشَّعْبِيّ، إِلَى قوله: "يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ".

⁼الحرام، وإن لم يتعمده، وقد يأثم بذلك إذا نسب إلى تقصير. والثاني: أنه يعتاد التساهل، ويتمرن عليه، ويجسر على شبهة، ثم شبهة أغلظ منها، ثم أخرى أغلظ، وهكذا حتى يقع في الحرام عمداً، وهذا نحو قول السلف: المعاصي بريد الكفر، أي تسوق إليه، عافانا الله تعالى من الشر.

قوله ﷺ: "يوشك أن يقع فيه": يقال: أوشك يوشك بضم الياء وكسر الشين أي يسرع ويقرب. قوله: "أتَمُّ من حديثهم وأكبُرُ": هو بالباء الموحدة، وفي كثير من النسخ بالمثلثة، وهو أحسن، والله أعلم.

[۲۱- باب بيع البعير واستثناء ركوبه]

2.40 - (1) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله أَنَهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلِ لَهُ قَدْ أَعْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحِقَنِي حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ الله أَنَهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلِ لَهُ قَدْ أَعْيَا. فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النّبِيّ عَلَيْهِ وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: "بعْنِيهِ بِوُقِيّةٍ"، قُلْتُ: لاَ، ثُمَّ قَالَ: "بعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ بِوُقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْحَمَلِ، فَنَقَدَنِي البعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ بِوُقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْحَمَلِ، فَنَقَدَنِي الْعَنْيَةُ بُوقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْحَمَلِ، فَنَقَدَنِي الْعَنْ وَقَيْقٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْحَمَلِ، فَنَقَدَنِي تَعْنَهُ بَوْقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلاَنَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتْيَتُهُ بِالْحَمَلِ، فَنَقَدَنِي اللهُ اللّهُ عَنْ أَنْ يَبِعُهُ وَلَكَ اللّهُ عَلَى اللّهِ فَي أَثْرِي، فَقَالَ: "أَتُرَانِي مَاكَسْتُكَ لآخُذَ جَمَلَكَ؟ خَذْ جَمَلَكَ؟ وَدُرَاهِمَكَ، فَهُو لَكَ".

۲۱ - باب بيع البعير واستثناء ركوبه

اختلاف الأئمة في جواز بيع الدابة واشتراط البائع ركوبها لنفسه: فيه حديث جابر، وهو حديث مشهور، واحتج به أحمد ومن وافقه في جواز بيع الدابة، ويشترط البائع لنفسه ركوبها، وقال مالك: يجوز ذلك إذا كانت مسافة الركوب قريبة، وحمل هذا الحديث على هذا، وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك سواء وللمسافة أو كثرت، ولا ينعقد البيع، ** واحتجوا بالحديث السابق في النهي عن بيع الثنيا، وبالحديث الآخر في النهي عن بيع وشرط، وأحابوا عن حديث جابر بأنها قضية عَيْنٍ تتطرق إليها احتمالات، قالوا: ولأن النبي المراد أن يعطيه الثمن، و لم يرد حقيقة البيع، قالوا: ويحتمل أن الشرط لم يكن في نفس العقد، وإنما يضر الشرط إذا كان في نفس العقد، وإنما يضر الشرط إذا

قوله ﷺ: "بعنيه بوقيّة": هكذا هو في النسخ "بِوُقِيَّةِ"، وهي لغة صحيحة سبقت مراراً، ويقال: أوقيَّة وهي أشهر، وفيه أنه لا بأس بطلب البيع من مالك السلعة وإن لم يعرضها للبيع. قوله: "واستثنيت عليه حملانه": هو بضم الحاء أي الحمل عليه.

شرح الغويب: قوله ﷺ: "أتراني ما كَسْتُكَ": قال أهل اللغة: المماكَسَةُ: هي المكالمة في النقص من الثمن، وأصلها النقص، ومنه مكس الظالم، وهو ما ينتقصه ويأخذه من أموال الناس.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة المذهب الحنفية في ذلك أن إن كان شرطا يقتضيه العقد، أو يلائم العقد، أو شرطا جرى به التعامل بين الناس، فهو جائز، ولا يفسد البيع. (إلى أن قال:) وأما الشافعية فمذهبهم قريب من مذهب الحنفية، فالشرط الذي يقتضيه العقد صحيح عندهم بداهة؛ لأنه معمول به من غير حاجة إلى أن يذكر. وأما الشرط الذي يلائم العقد، فيدعي في المذهب الشافعي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد، أو الشرط الذي تدعو إليه حاجة، وهو جائز عندهم بهذا التعبير. (تكملة فتح الملهم: ١/٩٦٤، ٦٣٠)

٢٩٩٦ – (٢) وَحَدَّثْنَاهُ عَلَيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ عَنْ زَكَرِيَّاء، عَنْ عَامِرٍ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

اً ﴿ ١٩٠٤ - (٣) حَدَّنَنَا عُثْمَانُ بَنُ أَبِي شَيْبَةً وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِعُثْمَانَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنِ الشَّعْبِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله إَسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا - جَرِيرٌ، عَنْ مُغِيرَةً، عَنِ الشَّعْبِيُّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ الله عُلُّ، فَتَلاَحَقَ بِي، وَتَحْتِي نَاضِحٌ لِي قَدْ أَعْيَا، وَلاَ يَكَادُ يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "مَا لِبَعِيرِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: عَلِيلٌ، قَالَ: فَتَحَلَّفَ رَسُولُ الله عُلُو فَرَحَرَهُ وَدَعَا لَهُ، فَمَا زَالَ بَيْنَ يَدَي الإِبلِ قُدَّامَهَا يَسِيرُ، قَالَ: فَقَالَ لِي: "كَيْفَ تَرَى بَعِيرَكَ؟" قَالَ: فَقُلْتُ: بَعَيْرٍ، قَدْ أَصَابَتُهُ رَاللهُ عَلَى اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الله

التوفيق بين مختلف الروايات: قوله: "فبعته بوقية". وفي رواية: "بخمس أواق وزادي أوقية". وفي بعضها: "بأوقيتين ودرهم أو درهمين". وفي بعضها: "بأوقية ذهب". وفي بعضها: "بأربعة دنائير". وذكر البحاري أيضاً اختلاف الروايات، وزاد: "بثماغائة درهم"، وفي رواية: "بعشرين ديناراً"، وفي رواية: "أحسبه بأربع أواق"، قال البحاري: وقول الشعبي بوقية أكثر، قال القاضي عياض: قال أبو جعفر الداودي: أوقية الذهب قدرها معلوم، وأوقية الفضة أربعون درهما، قال: وسبب اختلاف هذه الروايات ألهم رووا بالمعنى، وهو حائز، فالمراد: وقية ذهب، كما فسره في رواية سالم بن أبي الجعد عن جابر، ويحمل عليها رواية من روى أوقية مطلقة، وأما من روى خمس أواق، فالمراد خمس أواق من الفضة، وهي بقدر قيمة أوقية الذهب في ذلك الوقت، فيكون الإخبار بأوقية الذهب عما وقع به العقد، وعن أواق الفضة عما حصل به الإيفاء، ولا يتغير الحكم، ويحتمل أن يكون بأوقية الذهب حيناذ وزن أربعة دنائير، وأما رواية أوقيتين، فيحتمل أن إحداهما وقع بها البيع، والأخرى تكون أوقية الذهب حيناذ وزادي أوقية، وقوله: ودرهم أو درهمين موافق لقوله: وزادي قيراطاً. وأما رواية عشرين ديناراً، فمحمولة على دنائير صغار كانت لهم، ورواية أربع أواق شك فيها الراوي، فلا اعتبار بها، والله أعلم.

شرح الغويب: قوله: "على أن لي فَقَارَ ظُهْرِهِ": هو بفاء مفتوحة ثم قاف، وهي خرزاته، أي مفاصل عظامه، واحدتما فقارة. قوله: "فقلت له: يا رسول الله إني عروس": هكذا يقال للرجل: عروس كما يقال ذلك للمرأة، لفظهما واحد، لكن يختلفان في الجمع، فيقال: رجل عَروس، ورجال عرس بضم العين والراء، وامرأة عروس، ونسوة عرائس.

١٤٠٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا عُنْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الأَعْمَشِ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْمَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَقْبُلْنَا مِنْ مَكَةَ إِلَى الْمَدِينَةِ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، فَاعْتَلَّ جَمَلِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ، وَفِيهِ: ثُمَّ قَالَ لِي: "بِعْنِي جَمَلَكَ هَذَا"، قَالَ: قُلْتُ: لاَ، بَلْ هُو لَكَ، قَالَ: قُلْتُ: الاَ، بَلْ بعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: الاَ، بَلْ بعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: لاَ، بَلْ هُو لَكَ، يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "لاَ، بَلْ بعْنِيهِ"، قَالَ: قُلْتُ: فَإِنّ لِرَجُلٍ عَلَيْ إَلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: "قَدْ أَخَذُتُهُ، فَتَبَلَّعْ عَلَيْهِ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَلْتُ: فَإِنّ لِرَجُلٍ عَلَيْ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: الله عَلَيْ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَكَانَ فِي فَلْنَ رَسُولُ الله عَلَيْ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: فَكَانَ فِي أَوْقِيّةً مِنْ ذَهَبٍ، وَزَدْنِي قِيرَاطًا، قَالَ: فَقُلْتُ: لاَ تُفَارِقُنِي زِيَادَةُ رَسُولِ الله عَلَى، قَالَ: فَكَانَ فِي كَيسِ لِي، فَأَخَذَهُ أَهْلُ الشَّامِ يَوْمَ الْحَرَّةِ.

قوله ﷺ: "أفلا تزوجت بكراً تلاعبها وتلاعبك"، سبق شرحه في كتاب النكاح وضبط لفظه، والخلاف في معناه مع شرح ما يتعلق به. قوله: "فإن لرجل على أوقية ذهب، فهو لك بحا قال: قد أحذته به": هذا قد يحتج به أصحابنا في اشتراط الإيجاب والقبول في البيع، وأنه لا ينعقد بالمعاطاة، ولكن الأصح المختار انعقاده بالمعاطاة، وهذا لا يمنع انعقاده بالمعاطاة، فإنه لم ينه فيه عن المعاطاة، والقائل بالمعاطاة يجوز هذا، فلا يرد عليه؛ لأن المعاطاة إنما تكون إذا حضر العوضان، فأعطى وأخذ، فأما إذا لم يحضر العوضان أو أحدهما فلا بد من لفظ، وفي هذا دليل لأصح الوجهين عند أصحابنا، وهو انعقاد البيع بالكناية؛ لقوله ﷺ: "قد أخذته به" مع قول جابر: هو لك، وهذان اللفظان كناية. قوله ﷺ لبلال: "أعطه أوقية من ذهب وزدّهُ".

فوائد الحديث: فيه جواز الوكائة في قضاء الدُّيُون وأداء الحَقُوقَ، وفيه استحباب الزيادة في أداء الدين، وإرجاح الوزن. قوله: "فأحذه أهل الشام هناك سنة ثلاث وستين من الهجرة.

9 ٩ ٩ ٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الحُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: كُنَّا مَعَ النّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَتَحَلِّفَ نَاضِحِي، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فِيهِ: فَنَحَسَهُ رَسُولُ الله ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللهِ"، وَزَادَ وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ: فِيهِ: فَنَحَسَهُ رَسُولُ الله ﷺ، ثُمَّ قَالَ لِي: "ارْكَبْ بِاسْمِ اللهِ"، وَزَادَ أَيْضًا: قَالَ: فَمَا زَالَ يَزِيدُنِي وَيَقُولُ: "وَاللهُ يَغْفِرُ لَكَ".

٠٠١٠ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرّبِيعِ الْعَتَكِيّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمّا أَتَى عَلَيَّ النّبِيُّ عَلَيْ، وَقَدْ أَعْيَا بَعِيرِي، قَالَ: فَنَحَسَهُ فَوَثَبَ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَمّا أَتَى عَلَيَّ النّبِيُّ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النّبِيُّ عَلَى، فَقَالَ: "بِعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ مِنْهُ أَحْبِسُ خِطَامَهُ لأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النّبِيُّ عَلَى، فَقَالَ: "بِعْنِيهِ"، فَبِعْتُهُ مِنْهُ أَوْبِسُ خِطَامَهُ لأَسْمَعَ حَدِيثَهُ، فَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ، فَلَحِقَنِي النّبِيُّ عَلَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، فَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، فَالَ: قَلْتَ عَلَى أَنْ لِي ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: "وَلَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ"، قَالَ: قَلْتُهُ بِهِ، فَرَادَنِي وُقِيَّةً، ثُمَّ وَهَبَهُ لِي.

21.1 - (٧) حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكُرَمٍ العَمِّيّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا بَشِيرُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ أَبِي اللهَ عَلَيْ اللهِ عَلْمَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ فِي عُقْبَةَ عَنْ أَبِي الْمُتُوكِّلِ النّاجِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله قَالَ: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ الله عَلَيْ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ -أَطُنَّهُ قَالَ: عَازِياً - واقْتَصَّ الْحَدِيثَ، وَزَادَ فِيهِ: قَالَ: "يَا جَابِرُ! أَتَوَفَّيْتَ التَّمَنَ؟" بَعْضٍ أَسْفَارِهِ -أَطُنَّهُ قَالَ: "لَكَ الثَّمَنُ وَلَكَ الْحَمَلُ".

١٠٢ - (٨) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مُحَارِبٍ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: اشْتَرَى مِنِي رَسُولُ الله ﷺ بَعِيراً بوُقِيّتَيْنِ وَدِرْهَمٍ أَوْ دِرْهَمَيْن، قَالَ: فَلَمّا قَدِمَ صِرَاراً أَمَرَ بِبَقَرَةٍ فَذُبِحَتْ، فَأَكُلُوا مِنْهَا، فَلَمّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِي الْمَسْحِدَ فَلَمّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ أَمَرَنِي أَنْ آتِي الْمَسْحِدَ فَأَصَلّي رَكْعَتَيْن، وَوَزَنَ لِي ثَمَنَ الْبَعِيرِ فَأَرْجَحَ لِي.

قوله: "فبعته منه بخمس أواق": هكذا هو في جميع النسخ "فبِعْتُه منه"، وهو صحيح حائز في العربية يقال: بعته وبعت منه، وقد كثر ذكر نظائره في الحديث، وقد أوضحته في "تمذيب اللغات".

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا عقبة بن مكرم العمي": هو مكرم بضم الميم وإسكان الكاف وفتح الراء. وأما العمي: فبتشديد الميم منسوب إلى بني العم بطن من تميم.

قوله: "عن أبي المتوكل الناجي": هو بالنون والجيم منسوب إلى بني ناجية، وهم من بني أسامة بن لؤي. وقال أبو على الغساني: هم أولاد ناجية امرأة كانت تحت أسامة بن لؤي.

١٠٣ - (٩) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنَا مُحَارِبٌ، عَنْ جَابِرٍ عَنِ النّبِيِّ فَلَىٰ بِهَذِهِ الْقِصَّةِ غَيْرَ أَنَهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِي بِشَمَنٍ قَدْ الْقِصَةِ غَيْرَ أَنَهُ قَالَ: فَاشْتَرَاهُ مِنِي بِشَمَنٍ قَدْ سَمّاهُ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْوُقِيَتَيْنِ والدّرْهَمَ والدّرْهَمَيْنِ، وَقَالَ: أَمَرَ بِبَقَرَةٍ فَنُجِرَتْ، ثُمْ قَسَمَ لَحْمَهَا. سَمّاهُ، وَلَمْ يَذْكُر الْوُقِيَتَيْنِ والدّرْهَمَ والدّرْهَمَيْنِ، وقَالَ: أَمَرَ بِبَقَرَةٍ فَنُجِرَتْ، ثُمْ قَسَمَ لَحْمَهَا. ٤١٠٤ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائدَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاء، عَنْ جَابِرٍ أَنّ النّبِيَّ عَلَىٰ قَالَ لَهُ: "قَدْ أَخَذْتُ جَمَلَكُ بَأَرْبَعَةِ دَنَانِيرَ، ولَكَ ظَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ".

-قوله: "فلما قدم صرار" هو بصاد مهملة مفتوحة ومكسورة والكسر أفصح وأشهر، و لم يذكر الأكثرون غيره، قال القاضي: وهو عند الدارقطني والخطابي وغيرهما وعند أكثر شيوخنا "صِرَار" بصاد مهملة مكسورة وتخفيف الراء، وهو موضع قريب من المدينة، قال: وقال الخطابي: هي بئر قديمة على ثلاثة أميال من المدينة على طريق العراق، قال القاضي: والأشبه عندي أنه موضع لا بئر، قال: وضبطه بعض الرواة في مسلم وبعضهم في البخاري "ضِرَار" بكسر الضاد المعجمة وهو خطأ، ووقع في بعض النسخ المعتمدة "فلما قدم ضرار" غير مصروف والمشهور صرفه.

التوفيق بين الروايتين: قوله: "أمر ببقرةٍ فَذُبِحَت": فيه أن السنة في البقر الذَّبْحُ لا النحر، ولو عكس حاز. وأما قوله في الرواية الأخرى: "أمر ببقرة فنحرت"، فالمراد بالنحر: الذبح جمعاً بين الروايتين.

قوله: "أمرني أن آتي المسجد فأصلي ركعتين": فيه أنه يستحب للقادم من السفر أن يبدأ بالمسجد، فيصلي فيه ركعتين، وفيه أن نافلة النهار يُسْتحبُّ كونها ركعتين ركعتين كصلاة الليل، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وسبق بيانه في كتاب الصلاة.

فوائد حديث جابو: واعلم: أن في حديث جابر هذا فوائد كثيرة. إحداها: هذه المعجزة الظاهرة لرسول الله على انبعاث جمل حابر وإسراعه بعد إعيائه. الثانية: جواز طلب البيع ممن لم يعرض سِلْعته للبيع. الثائثة: جواز المماكسة في البيع، وسبق تفسيرها. الرابعة: استحباب سؤال الرجل الكبير أصحابه عن أحوالهم والإشارة عليهم معصحالهم. الخامسة: استحباب نكاح البكر، السادسة: استحباب ملاعبة الزوجين. السابعة: فضيلة حابر في أنه توك حظ نفسه من نكاح البكر، واختار مصلحة أخواته بنكاح ثَيّبٍ تقوم بمصالحهن. الثامنة: استحباب الابتداء بالمسحد، وصلاة ركعتين فيه عند القدوم من السفر. التاسعة: استحباب الدلالة على الخير. العاشرة: استحباب بالمساحين إرجاح الميزان فيما يدفعه. الحادية عشرة: أن أجرة وزن الثمن على البائع. الثانية عشرة: التبرُّكُ بآثار الصالحين لقوله: لا تفارقه زيادة رسول الله على الثائة عشرة: جواز تقدم بعض الجيش الراجعين بإذن الأمير. الرابعة عشرة: حواز الوكالة في أداء الحقوق ونحوها، وفيه غير ذلك مما سبق، والله أعلم.

[٢٢ - باب من استسلف شيئاً، فقضى خيراً منه، و "خيركم أحسنكم قضاء"]

٥٠١٥ - (١) حَدَّنَنَا أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنْسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ الله السَّنَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْراً، فَقَدِمَتْ عَلَيْهِ إِبِلِّ مِنْ إِبِلِ الصَّدَقَةِ، فَأَمَرَ أَبَا رَافِعِ أَنْ يَقْضِيَ الرَّجُلَ اسْتَسْلَفَ مِنْ رَجُلٍ بَكْراً، فَقَالَ: لَمْ أَجِدْ فِيهَا إِلَّا حِيَاراً رَبَاعِياً، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ حِيَاراً رَبَاعِياً، فَقَالَ: "أَعْطِهِ إِيَّاهُ، إِنَّ حِيَاراً النَّاسِ أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

اً ٤١٠٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْب: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ مُحَمَّد بْنِ جَعْفَرٍ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ: أَخْبَرَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ: اسْتَسْلَفَ رَسُولُ الله ﷺ بَكْراً بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنْهُ قَالَ: "فَإِنَّ خَيْرَ عِبَادِ الله أَحْسَنُهُمْ قَضَاءً".

١٠٠٧ حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ بْنِ عُثْمَانَ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ لِرَجُلٍ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: "إنّ لِصَاحِبِ الْحَقِ مَقَالاً"، حَقِّ، فَقَالَ النّبِي ﷺ: "إنّ لِصَاحِبِ الْحَقِ مَقَالاً"، فَقَالَ النّبِي ﷺ: قَالَ: فَقَالَ لَهُم: "اشْتَرُوا لَهُ سِنّا، فَأَعْطُوهُ إِيّاهُ"، فَقَالُوا: إنّا لاَ نَجِدُ إلاّ سِنّا هُوَ حَيْرٌ مِنْ سِنّه، قَالَ: "فَاشْتَرُوهُ، فَأَعْطُوهُ إِيّاهُ"، فَقَالُوا: إنّا لاَ نَجِدُ إلاّ سِنّا هُوَ حَيْرٌ مِنْ سِنّه، قَالَ: "فَاشْتَرُوهُ، فَأَعْطُوهُ إِيّاهُ"،

١٠٨٥ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيّ بْنِ صَالِحٍ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْل، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: اسْتَقْرَضَ رَسُولُ الله ﷺ سِنّاً، فَأَعْطَى سِنّاً فَوْقَهُ، وَقَالً: "حَيَارُكُمْ مَحَاسنُكُمْ قَضَاءً".

٣٢ - باب من استسلف شيئاً، فقضى خيراً منه، و "خيركم أحسنكم قضاء"

قوله: "عن أبي رافع أن رسول الله ﷺ استسلف من رجل بكراً، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره، فرجع إليه أبو رافع، فقال: ما أحد فيها إلا خياراً رباعياً، فقال: أعطه إياه، فإن خيار الناس أحسنهم قضاء"، وفي رواية أبي هريرة: "أن النبي ﷺ قال لهم: اشتروا له سناً، فأعطوه إياه، فقالوا: إنا لا نجد إلا سناً هو خير من سنه، قال: فاشتروه، فأعطوه إياه، فإن من خيركم أو خيركم أحسنكم قضاء"، وفي رواية له: "استقرض رسول الله ﷺ سناً، فأعطاه سناً فوقه، وقال: خياركم محاسنكم قضاء".

٩ - ٤١ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ يَتَقَاضَى رَسُولَ الله ﷺ بَعِيراً، فَقَالَ: "أَعْطُوهُ سِنّاً فَوْقَ سِنّه"، وَقَالَ: "خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ فَضَاءً".

=شرح الغريب: أما البكر من الإبل: فبفتح الباء، وهو الصغير كالغلام من الآدميين، والأنثى بكرة وقلوص، وهي الصغيرة كالجارية، فإذا استكمل ست سنين و دخل في السابعة، وألقى رباعية بتخفيف الياء، فهو رباع، وأعطاه رباعياً بتخفيفها. وقوله على: "حياركم محاسنكم قضاء": قالوا: معناه ذوو المحاسن، سماهم بالصفة، قال القاضي: وقيل: هو جمع محسن بفتح الميم، وأكثر ما يجيء: أحاسنكم جمع أحسن. فقه الحديث ومذاهب العلماء في جواز اقتراض الحيوان وعدم جوازه: وفي هذا الحديث حواز الاقتراض الحيوان، وفيه حواز اقتراض المجيوان، وفيه ثلاثة مذاهب، مذهب الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والخلف: أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطأها، فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها، والمرأة والحنثي. والمذهب الثاني: مذهب المزني وابن جرير وداود: أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد. والثالث: مذهب أبي حنيفة والكوفيين: أنه لا يجوز قَرْضُ شيء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم ولا تقبل وعواهم النسخ بغير دليل.**

فوائد أحاديث الباب: وفي هذه الأحاديث جواز السلم في الحيوان، وحكمه حكم القَرْض، وفيها: أنه يستحب لمن عليه دين من قرض وغيره أن يرد أجود من الذي عليه، وهذا من السنة ومكارم الأخلاق، وليس هو من قرض جَرَّ منفعة فإنه منهي عنه؛ لأن المنهي عنه ما كان مشروطاً في عقد القرض، ومذهبنا أنه يستحب الزيادة في الأداء عما عليه، ويجوز للمُقْرض أخذها، سواء زاد في الصفة أو في العدد بأن أقرضه عشرة فأعطاه أحد عشر،

وأجاب شيخ مشايخنا الأنور في عن حديث الباب بقوله: "ومحمل واقعة الباب عندي أنه اشترى البعير بثمن مؤجل، ثم أعطى إبلا بدل الثمن، فعبر الراوي بهذا، ومثل هذه المعاملة في عصرنا كثير" كذا في العرف الشذي: ص ٤٠٤. (تكملة فتح الملهم: ٦٤٣/١)

.....

-ومذهب مالك: أن الزيادة في العدد منهي عنها، وحجة أصحابنا عموم قوله ﷺ: "خيركم أحسنكم قضاء". الإشكال والجواب عنه: قوله: "فقدِمت عليه إبل الصدقة إلى آخره" هذا مما يستشكل فيقال: فكيف قضى من إبل الصدقة أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها؟ والجواب: أنه ﷺ اقترض لنفسه، فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيراً رباعياً ممن استحقه، فملكه النبي ﷺ بثمنه، وأوفاه متبرعاً بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة التي قدمناها: "أن النبي ﷺ قال: اشترُوا له سِناً" فهذا هو الجواب المعتمد، وقد قبل فيه أجوبة غيره منها: أن المُقْترض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه، فأعطاه من الصدقة حين جاءت، وأمره بالقضاء.

قوله: "كان لرحل على النبي الله حقّ، فأغلظ له، فَهُمَّ به أصحاب النبي الله فقال النبي الله إن لصاحب الحق مقالاً": فيه أنه يحتمل من صاحب الدَّين الكلام المعتاد في المطالبة، وهذا الإغلاظ المذكور محمول على تشدد في المطالبة ونحو ذلك من غير كلام فيه قدح أو غيره مما يقتضي الكفر، ويحتمل أن القائل الذي له الدين كان كافراً من اليهود أو غيرهم، والله أعلم.

[٣٧- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه متفاضلا]

قَتَيْبَهُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ وَابْنُ رُمْحٍ قَالاَ: أَخْبَرَنَا اللَّيْتُ، ح وَحَدَّنْنِيهِ قُتَيْبَهُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدٌ، فَبَايَعَ النّبِيَ عَنْ عَلَى الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النّبِيُّ عَلَىٰ: "بِعْنِيهِ"، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ الْهِجْرَةِ، وَلَمْ يَشْعُرْ أَنَّهُ عَبْدٌ، فَجَاءَ سَيّدُهُ يُرِيدُهُ، فَقَالَ لَهُ النّبِيُّ عَلَىٰ: "بِعْنِيهِ"، فَاشْتَرَاهُ بِعَبْدَيْنِ أَسُودَيْنِ، ثُمّ لَمْ يُبَايِعْ أَحَداً بَعْدُ، حَتّى يَسْأَلَهُ: "أَعَبْدٌ هُو؟".

٣٢- باب جواز بيع الحيوان بالحيوان من جنسه، متفاضلا

قوله: "حاء عبد، فبايع النبي ﷺ على الهجرة، ولم يشعر أنه عبد، فجاء سيده يريده" إلى آخره. هذا محمول على أن سيده كان مسلماً، ولهذا باعه بالعبدين الأسودين، والظاهر ألهما كانا مُسْلِمَيْنِ، ولا يجوز بيع العبد المسلم لكافر، ويحتمل أنه كان كافراً أو ألهما كانا كافرين، ولا بد من ثبوت مِلْكِهِ للعبد الذي بايع على الهجرة، إما يبيّنة وإما بتصديق العبد قبل إقراره بالحرية.

فوائد الحديث: وفيه ما كان عليه النبي على من مكارم الأخلاق والإحسان العام، فإنه كره أن يرد ذلك العبد خائباً بما قصده من الهجرة ومُلازمة الصحبة، فاشتراه؛ ليتم له ما أراده، وفيه جواز بيع عبد بعبدين، سواء كانت القيمة متفقة أو مختلفة، وهذا مجمع عليه إذا بيع نقداً وكذا حكم سائر الحيوان، فإن باع عبداً بعبدين أو بعيراً بعيرين إلى أجل، فمذهب الشافعي والجمهور: جوازه، وقال أبو حنيفة والكوفيون: لا يجوز، وفيه مذاهب لغيرهم، والله أعلم.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة بما أخرجه أصحاب السنن عن سمرة ﴿ أَنَ النِّي ﷺ لهَى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، وقال الحنفية: إنه ناسخ لحديث عبد الله بن عمرو ﴿ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وفي الحديثين كلام ليس هذا موضع بسطه، من شاء فليراجع إعلاء السنن (١٤: ٢٨٠) إلى (٢٨٧)، فإنه قد أتى في هذه المسألة بما لا مزيد عليه. (تكملة فتح الملهم: ٦٤٨/١، ٦٤٩)

[٢٤] باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر]

اللَّسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: اشْتَرَى رَسُولُ الله ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً بِنَسِيئَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعاً لَهُ رَهْناً. الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: اشْتَرَى رَسُولُ الله ﷺ مِنْ يَهُودِيٍّ طَعَاماً بِنَسِيئَةٍ، فَأَعْطَاهُ دِرْعاً لَهُ رَهْناً.

١١٢ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيّ وَعَلِيٌّ بْنُ خَشْرَمِ، قَالاً: أَخْبَرَنَا عِيسَى ابْنُ يُونُسَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ الأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَت: اشْتَرَى رَسُولُ الله ﷺ مَنْ يَهُودِيِّ طَعَاماً، وَرَهَنَهُ دِرْعاً مِنْ حَدِيدٍ.

آئن زِيَادٍ عَنْ الأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرّهْنَ فِي السّلَم عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ ابْنُ زِيَادٍ عَنْ الأَعْمَشِ قَالَ: ذَكَرْنَا الرّهْنَ فِي السّلَم عِنْدَ إِبْرَاهِيمَ النّخَعِيِّ، فَقَالَ: حَدَّثَنَا الأَسْوَدُ بْنُ يَهُودِيٍّ طَعامًا إِلَى أَجلٍ، وَرَهَنَهُ درْعاً لَهُ مِنْ حَدِيدٍ. يَزِيدَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اشْتَرَى مِنْ يَهُودِيٍّ طَعامًا إِلَى أَجلٍ، وَرَهَنَهُ درْعاً لَهُ مِنْ حَدِيدٍ. يَزِيدَ عَنْ عَائِشَة أَنَّ رَسُولَ الله عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ النّبِي شَيْبَة: حَدَّثَنَا حَفْصُ بِنُ غِيَاثٍ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثنِي الأَسْوَدُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النّبِي ﷺ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مِنْ حَدِيدٍ.

٢٤- باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر

في الباب حديث عائشة الله النبي الله النبي الله المترى من يهودي طعاماً إلى أجل ورهنه درعاً له من حديد". فوائد أحاديث الباب: فيه: جواز معاملة أهل الذمة، والحكم بثبوت أملاكهم على ما في أيديهم، وفيه: بيان ما كان عليه النبي الله من التقلل من الدنيا، وملازمة الفقر، وفيه: جواز الرهن وجواز رهن آلة الحرب عند أهل الذمة، وجواز الرهن في الحضر، وبه قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأحمد والعلماء كافة إلا مجاهداً وداود، فقالا: لا يجوز إلا في السفر تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُواْ كَاتِبًا فَرِهَن مَّقْبُوضَةٌ ﴾ (البقرة: ٢٨٣)، واحتج الجمهور بحذا الحديث، وهو مقدم على دليل خطاب الآية.

بيان سبب اشتراء النبي المحام عن اليهودي دون أصحابه: وأما اشتراء النبي الطعام من اليهودي ورهنه عنده دون الصحابة، فقيل: فعله بياناً لجواز ذلك، وقيل: لأنه لم يكن هناك طعام فاضل عن حاجة صاحبه إلا عنده، وقيل: لأن الصحابة لا يأخذون رهنه الله ولا يقبضون منه الثمن، فعدل إلى معاملة اليهودي لئلا يضيق على أحد من أصحابه، وقد أجمع المسلمون على جواز معاملة أهل الذَّمَّة وغيرهم من الكفار إذا لم يتحقق تحريم ما معه، لكن لا يجوز للمسلم أن يبيع أهل الحرب سلاحاً وآلة حرب، ولا يستعينون به في إقامة دينهم، ولا بيع مصحف، ولا العبد المسلم لكافر مطلقاً، والله أعلم.

[٥٧- باب السلم]

وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيْنَةً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيْنَةً، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي الْمِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبِّاسٍ قَالَ: قَدِمَ النّبِي ﷺ الْمَدِينَةَ، وَهُمْ يُسْلِفُونَ فِي الثّمَارِ السّنَةَ وَالسّنَتَيْنِ، فَقَالَ: "مَنْ سَلَفَ فِي تَمْرٍ، فَلْيُسْلِفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزْنٍ مَعْلُومٍ، إلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

٢٥ - باب السلم

شرح معنى السلم والسلف: قال أهل اللغة: يقال: السلم والسلف وأسلم وسلم وأسلف وسلف، ويكون السلف أيضاً قرضاً، ويقال: استسلف، قال أصحابنا: ويشترك السلم والقرض في أن كُلاً منهما إثبات مال في الله الله بمبنول في الحال، وذكروا في حد السلم عبارات أحسنها: أنه عقد على موصوف في الذمة ببذل يعطى عاجلاً. سُمَّى سلماً لتسليم رأس المال في المجلس، وسمي سلفاً لتقديم رأس المال، وأجمع المسلمون على حواز السلم. قوله ﷺ: "من سلف في نمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم"، فيه: حواز السلم، وأنه يشترط أن يكون قدره معلوماً بكيل أو وزن أو غيرهما نما يضبط به، فإن كان مذروعاً كالنوب، اشترط ذكر درعان معلومة، وإن كان معدوداً كالحيوان، اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث: أنه إن أسلم في مكيل فليكن كيله معلوماً، وإن كان مؤجلاً، بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى؛ ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلاً، بل يجوز حالاً؛ لأنه إذا جاز مؤجلاً مع الغرر فجواز الحال أولى؛ أنه أبعد من الغرر، " وليس ذكر الأجل في الخديث لاشتراط الأجل، بل معناه: إن كان أحل قليكن معلوماً، كما أن الكيل ليس بشرط، بل يجوز السلم في الثياب بالذرع، وإنما ذكر الكيل بمعنى: أنه إن أسلم في مكيل فليكن حكول فليكن علوماً، وأن الكيل ليس بشرط، بل يجوز السلم في الثياب بالذرع، وإنما ذكر الكيل بمعنى: أنه إن أسلم في مكيل فليكن

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأجاب عنه الموفق ابن قدامة بأن السلم إنما جاز رخصة للرفق، ولا يحصل الرفق إلا بالأجل، فإذا انتفى الأجل انتفى الرفق، فلا يصح؛ ولأن الحلول يخرجه عن اسمه ومعناه، أما الاسم؛ فلأنه يسمى "سلما" و"سلفا" لتعجل أحد العوضين وتأخر الآخر. أما المعنى فإن الشارع أرخص فيه للحاجة الداعية إليه، ومع حضور ما يبيعه حالا لا حاجة إلى السلم، فلا يثبت، بخلاف بيوع الأعيان، فإنما لم تثبت على خلاف الأصل لمعنى يختص بالتأجيل.

قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لا يرجع هذا الخلاف إلى كثير طائل، فإنه إن أراد أحد عقد البيع حالا عقده بلفظ البيع، لا بلفظ السلم، ثم إن شاء المشتري استلم المبيع في مجلس آخر، ولا يمنع ذلك كون البيع حالا، كما هو الظاهر. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٤/١)

٢١١٦ – (٢) حَدَّثْنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوْخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيح: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ كَثِيرٍ عَنْ أَبِي المِنْهَالِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَالنَّاسُ يُسْلِفُونَ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ أَسْلَفَ فَلاَ يُسْلِفْ إِلَّا فِي كَيْلِ مَعْلُوم، وَوَزْنٍ مَعْلُوم".

١١٧ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِم، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُيَيْنَة، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثِ عَبْدِ الْوَارِثِ، ولَمْ يَذْكُرُ: "إَلَى أَجَلِ مَعْلُومٍ".

اً ۱۱۸ َ عَلَا تَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالاً: حدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، كِلاَهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ بِإِسْنَادِهِمْ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، يَذْكُرُ فِيهِ "إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ".

=كيلاً معلوماً، أو في موزون، فليكن وزناً معلوماً.

اختلاف أهل العلم في جواز السلم الحال وعدم جوازه: وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل، فجوَّز الحال الشافعي وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به.

قوله ﷺ: "من سلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم": هكذا هو في أكثر الأصول "تمر" بالمثناة، وفي بعضها "ثمر" بالمثلثة، وهو أعم، وهكذا في جميع النسخ "ووزن معلوم" بالواو لا بــــ"أو"، ومعناه: إن أسلم كيلاً أو وزناً فليكن معلوماً، وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً، وهو حائز بلا خلاف، وفي حواز السَّلَم في الموزون كيلاً وجهان لأصحابنا، أصحهما: حوازه كعكسه.

قوله: "حدثنا يجيى بن يجيى وأبو بكر بن أبي شيبة وإسماعيل بن سالم جمعيًا عن ابن عيينة": هكذا هو في نسخ بلادنا "عن ابن عيينة"، وكذا وقع في رواية أبي أحمد الجلودي، ووقع في رواية ابن ماهان عن مسلم عن شيوخه هؤلاء الثلاثة "عن ابن علية"، وهو إسماعيل بن إبراهيم. قال أبو على الغساني وآخرون من الحفاظ: والصواب رواية ابن ماهان. قالوا: ومن تأمل الباب عرف ذلك، قال القاضي: لأن مسلماً ذكر أولاً حديث ابن عيينة عن ابن أبي نجيح. وفيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث عبد الوارث عن ابن أبي نجيح، وليس فيه ذكر الأجل، ثم ذكر حديث مديث ابن علية عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث عبد الوارث، و لم يذكر "إلى أجل معلوم"، ثم ذكر حديث سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح، وقال بمثل حديث ابن عيينة يذكر فيه الأجّل.

[٢٦- باب تحريم الاحتكار في الأقوات]

2119 (1) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلاَلٍ عَنْ يَحْمَى وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: يُحَدِّثُ أَنَّ مَعْمَراً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ ا

٠٤١٢٠ (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الأَشْعَثِيّ: حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمّدِ بْنِ عَجْلاَنَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ مَعْمَرِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يَحْتَكِرُ إلاّ خَاطِئَ".

١٢١٥ - (٣) قَالَ إِبْرَاهِيمُ: قَالَ مُسْلِمٌ: وَحَلَّنَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْن، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ مُحَمّد بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ، عَنْ مَعْمَرِ ابْن أَبِي مَعْمَرٍ أَخَد بَنِي عَدِي بْنِ كَعْبِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ عَنْ يَحْيَى.

٢٦ – باب تحريم الاحتكار في الأقوات

قوله ﷺ: "من احتكر فهو خاطئ"، وفي رواية: "لا يُعتكر إلا خاطئ".

شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته: قال أهل اللغة: الخاطئ بالهمز هو العاصي الآثم، وهذا الحديث صريح في تحريم الاحتكار، قال أصحابنا: الاحتكار المحرم هو الاحتكار في الأقوات خاصة، وهو أن يشتري الطعام في وقت الغلاء للتجارة، ولا يبيعه في الحال بل يدخره ليغلو ثمنه، فأما إذا جاء من قريته، أو اشتراه في وقت الرُّخُص وادخره أو ابتاعه في وقته، فليس باحتكار ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا يحرم الاحتكار فيه بكل حال، هذا تفصيل مذهبنا، قال العلماء: والحكمة في تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام، واضطر الناس إليه و لم يجدوا غيره أجبر على بيعه دفعاً للضرر عن الناس.

*قوله: "قال سعيد إن معمرا الذي كان يحدث هذا الحديث كان يُعتكر": يريد أن فعلي مما لا يشتمله الاحتكار المنهي عنه في الحديث، وإلا لما فعله من أخذت عنه هذا الحديث؛ إذ المسلم لا يخالف أمر النبي ﷺ بعد علمه به، وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت، وكان احتكار سعيد ما كان في القوت، والله تعالى أعلم.

.....

=تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمر: وأما ما ذكر في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعمر راوي الحديث ألهما كانا يحتكران. فقال ابن عبد البر وآخرون: إنما كان يحتكران الزيت، وحملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون وهو الصحيح.

الجواب عن كون هذا الحديث منقطعا: قول مسلم: "وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون قال: حدثنا عالله بن عبد الله عن عمر بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب"، قال الغساني وغيره: هذا أحد الأحاديث الأربعة عشر المقطوعة في صحيح مسلم، قال القاضي: قد قدمنا أن هذا لا يسمى مقطوعاً، إنما هو من رواية المجهول، وهو كما قال القاضي، ولا يضر هذا الحديث؛ لأنه أتى به متابعة، وقد ذكره مسلم من طرق متصلة برواية من سماهم من الثقات، وأما المجهول فقد حاء مسمى في رواية أبي داود وغيره، فرواه أبو داود في "سننه" عن وهب بن بقية عن خالد بن عبد الله عن عمر بن يجيى بإسناده، والله أعلم.

* * * *

[٧٧- باب النهي عن الحلف في البيع]

١١٢٢ - (١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو صَفُوانَ الْأُمَوِيُّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالاَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، كِلاَهُمَا عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، قَالاَ: مَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "الْحَلِفُ مَنْفَقَةٌ لِلسِّلْعَةِ، مَمْحَقَةٌ لِلرِّبْح".

٢١٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لاَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لاَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الأَنْصَارِيِّ أَنّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "إِيَّاكُمْ وَكُثْرَةَ الْحَلِفِ فِي الْبَيْعِ، فَإِنّهُ يُنفَقُ ثُمّ يَمْحَقُ".

٧٧ - باب النهي عن الحلف في البيع

قوله ﷺ: "الحلف منْفعة للسَلْعة مسْحقة للربح". وفي رواية: "إِيَاكُمْ وكثْرَة الحلف في البيع، فإنه ينفق ثم يمحق". المنفقة والممحقة بفتح أولها وثالثهما وإسكان ثانيهما. وفيه النهي عن كثرة الحلف في البيع، فإن الحلف من غير حاجة مكروه، وينضم إليه هنا ترويج السَّلْعة وربما اغتر المشتري باليمين، والله أعلم.

[۲۸ باب الشفعة]

١٢٤ - (١) حَدَّثَنا أَحْمَدُ بْنُ يُونُس: حَدَّثَنا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، ح: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَحْبَرَنَا أَبُو خَيْثُمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَحْبَرَنَا أَبُو خَيْثُمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكَةٌ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، "مَنْ كَانَ لَهُ شَرِيكٌ فِي رَبْعَةٍ أَوْ نَحْلٍ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتّى يُؤذِنَ شَرِيكَةُ، فَإِنْ رَضِيَ أَخَذَ، وَإِنْ كَرِهَ تَرَكَ".

٢٨ - باب الشفعة

معنى الشفعة: قال أهل اللغة: الشُّفْعَة من شَفَعْت الشَّيء إذا ضممته وثنيته ومنه شفع الأذان، وسميت شفعة؟ لضم نصيب إلى نصيب. والرَّبْعَة والربع: بفتح الراء وإسكان الباء، والرَّبْع: الدار والمسكن ومطلق الأرض، وأصله المنزل الذي كانوا يرتعون فيه، والربعة تأنيث الربع، وقيل: واحدة والجمع الذي هو اسم الجنس ربع كثمرة وتمر. وأجمع المسلمون على ثبوت الشُّفْعة للشريك في العقار ما لم يقسم.

حكمة ثبوت الشفعة: قال العلماء: الحكمة في ثبوت الشفعة إزالة الضرر عن الشريك، وخصت بالعقار؛ لأنه أكثر الأنواع ضرراً، واتفقوا على أنه لا شفعة في الحيوان والثياب والأمتعة وسائر المنقول. قال القاضي: وشذ بعض الناس فأثبت الشفعة في العروض، وهي رواية عن عطاء، وتثبت في كل شيء حتى في الثوب، وكذا حكاها عنه ابن المنذر، وعن أحمد رواية أنها تثبت في الحيوان والبناء المنفرد.

أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار: وأما المقسوم فهل تثبت فيه الشفعة بالجوار؟ فيه خلاف، مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء لا تثبت بالجوار. وحكاه ابن المنذر عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز والزهري ويجيى الأنصاري وأبي الزياد وربيعة ومالك والأوزاعي والمغيرة بن عبد الرحمن وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وقال أبو حنيفة والثوري: تثبت بالجوار، ** والله أعلم. واستدل أصحابنا وغيرهم بهذا الحديث على أن الشفعة لا تثبت إلا في عقار محتمل=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة هِ: تثبت الشفعة لأصناف ثلاثة: الأول: الشريك في نفس المبيع، والثاني: الشريك في حقوق المبيع، مثل الشرب والممر، والثالث: الجار الملاصق، ويقدم الأول على الثاني، والثاني على الثالث، ومثل هذا القول مروي أيضا عن ابن سيرين وابن شبرمة وابن أبي ليلي وسفيان الثوري والعترة، كما في المغني والنيل.

⁽إلى أن قال:) "والحاصل: أن أبا حنيفة يؤول قوله: "إذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة"، والشافعي والشوكاني يؤولان قوله: "الجار أحق بسقبه"، ولما نظرنا إلى علة مشروعية الشفعة، وهو دفع الضرر، كان تأويل أبي حنيفة أرجح؛ لأن المرء كما يتضرر من شريكه يتضرر من جاره أيضا. (تكملة فتح الملهم: ١٦٥/١، ٦٦٨)

٥١٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ، إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّهْ ظُ لابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَضَى رَسُولُ الله ﷺ بِالشُّفْعَةِ فِي كُلِّ شِرْكَةٍ لَمْ تُقْسَمْ، رَبْعَةٍ أَوْ حَائِطٍ، لاَ يَحلُّ لَهُ أَنْ يَبِيعَ حَتّى يُؤْذِنَ شَرِيكَهُ، فَإِنْ شَاءَ أَخَذَ وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ، فَإِذَا بَاعَ وَلَمْ يُؤْذِنَهُ فَهُو أَحَقُّ بِهِ.

٢٦ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ فِي أَرْضِ أَوْ رَبْعِ أَنَّ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الشُّفْعَةُ فِي كُلِّ شِرْكٍ فِي أَرْضِ أَوْ رَبْعِ أَوْ حَائِطٍ، لاَ يَصْلُحُ أَنْ يَبِيعَ حَتّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِهِ، فَيَأْخُذَ أَوْ يَدَعَ، فَإِنْ أَبَى فَشَرِيكُهُ أَحَقُّ بِهِ حَتّى يُؤْذِنَهُ".

القسمة بخلاف الحمام الصغير، والرحى ونحو ذلك، واستدل به أيضاً من يقول بالشفعة فيما لا يحتمل القسمة. أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للذمي على المسلم: أما قوله في: "فمن كان له شريك": فهو عام يتناول المسلم والكافر والذمي، فثبت للذمي الشفعة على المسلم، كما تثبت للمسلم على الذمي، هذا قول الشافعي ومالك وأبي حنيفة والجمهور، وقال الشعبي والحسن وأحمد في: لا شُفعة للذمي على المسلم، وفيه ثبوت الشفعة للأعرابي كثبوتما للمقيم في البلد، وبه قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق وابن المنذر والجمهور.

وأما قوله ﷺ: "فليس له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن رضي أحد، وإن كره ترك". وفي الرواية الأحرى: "لا يُحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه"، فهو محمول عند أصحابنا على الندب إلى إعلامه، وكراهة بيعه قبل إعلامه كراهة تنزيه وليس بحرام، ويتأولون الحديث على هذا، ويصدق على المكروه أنه ليس بحلال، ويكون الحلال يمعنى المباح، وهو مستوى الطرفين، والمكروه ليس بمباح مستوى الطرفين، بل هو راجح الترك.

واختلف العلماء فيما لو أعلم الشريك بالبيع، فأذن فيه فباع، ثم أراد الشريك أن يأخذ بالشفعة، فقال الشافعي ومالك وأبو حنيفة وأصحابهم وعثمان البتي وابن أبي ليلى وغيرهم: له أن يأخذ بالشفعة، وقال الحكم والثوري وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث: ليس له الأخذ، وعن أحمد روايتان كالمذهبين، والله أعلم.

[۲۹ باب غرز الخشب في جدار الجار]

١٢٧٥ - (١) حَلَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يَمْنَعْ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ". قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَالله لأَرْمِيَنَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. قَالَ: ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَالله لأَرْمِيَنَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. مَا لَكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَالله لأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. مَا لِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَالله لأَرْمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. وَحُدَّثَنَا وَهُبُ مَا لُي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَالله لأَرْمِينَ بَهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بُنُ حُمَيْد، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد، أَخْبَرَنَا الله عَنْهَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

٢٩ - باب غرز الخشب في جدار الجار

قوله ﷺ: "لا يمنع أحدكم حاره أن يغرز حشبة في جداره، ثم يقول أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بما بين أكتافكم".

ضبط كلمة "خشبة": قال القاضي: روينا قوله: "خشبة" في صحيح مسلم وغيره من الأصول والمُصنَّفَات "خشبَة" بالإفراد و"خُشُبَةُ" بالجمع، قال: وقال الطحاوي عن روح بن الفرج: سألت أبا زيد والحارث بن مسكين ويونس بن عبد الأعلى عنه: فقالوا كلهم "خَشَبَة" بالتنوين على الإفراد. قال عبد الغني بن سعيد: كل الناس يقولونه بالجمع إلا الطَّحَاوي.

ضبط الكلمة وبيان مراد الحديث: وقوله: "بين أكتافكم": هو بالتاء المثناة فوق، أي بينكم، قال القاضي: قد رواه بعض رواة "الموطأ" أكنافكم بالنون ومعناه أيضاً: بينكم، والكَنف الجانب، ومعنى الأول: أي أصرح بحا بينكم وأوجعكم بالتقريع بها كما يضرب الإنسان بالشَّيْء بين كتفيه، قوله: "ما لي أراكم عنها معرضين": أي عن هذه السنة والخصلة والموعظة أو الكلمات. وجاء في رواية أبي داود: "فنكُسُوا رؤوسهم، فقال: ما لي أراكم أعرضتم"، واختلف العلماء في معنى هذا الحديث هل هو على الندب إلى تمكين الجار من وضع الخشب على حدار حاره أم على الإيجاب؟ وفيه قولان للشافعي وأصحاب مالك أصحهما في المذهبين: الندب، وبه قال أبوحنيفة والكوفيون. ** والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد وأبو ثور وأصحاب الحديث، وهو ظاهر الحديث، ومن قال بالندب قال: ظاهر الحديث ألهم توقفوا عن العمل، فلهذا قال: ما لي أراكم عنها معرضين؟ وهذا يدل على ألهم فهموا منه الندب لا الإيجاب، ولو كان واحباً لما أطبقوا على الإعراض عنه، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال مالك وأبوحنيفة والشافعي في الجديد: إن الأمر في حديث الباب للندب، والنهي للتنزيه، فلا يجوز لأحد أن يغرز حشبة على جدار جاره إلا بإذن منه، ويندب لمالك الجدار أن يأذن له بذلك، فإن امتنع لم يجبر على ذلك قضاء. (تكملة فتح الملهم: ٢٧٠/١)

[٣٠] باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها]

١١٦٩ - (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ عَبَّاسٍ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيّ، إَسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ عَبَّاسٍ بْنِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: "مَنِ اقْتَطَعَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ طُلْماً، طَوَّقَهُ الله إيَّاهُ يَوْمَ الْقَيَامَةِ مِنْ سَبْعِ أَرَضِينَ".

١٣٠٠ - (٢) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةً بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: أَنَّ أَبَاهُ حَدَّنَهُ، عَنْ سَعِيد بْنِ زَيْد بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ أَنَّ أَرْوَى خَاصَمَتْهُ فِي بَعْضِ دَارِهِ، فَقَالَ: دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طُوِّقَهُ دَعُوهَا وَإِيَّاهَا، فَإِنِي سَمَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، طُوِّقَهُ فِي سَبْعِ أَرضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللّهُمّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، فِي سَبْعِ أَرضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللّهُمّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةً، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، فَي سَبْعِ أَرضِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"، اللّهُمّ! إِنْ كَانَتْ كَاذِبَةُ، فَأَعْمِ بَصَرَهَا، وَاجْعَلْ قَبْرَهَا فِي دَارِهَا، قَالَ: فَرَأَيْتُهَا عَمْيَاءَ تَلْتُمِسُ الْجُدُرَ، تَقُولُ: أَصَابَتْنِي دَعْوَةُ سَعِيد بْنِ زَيْد، فَبَيْنَمَا هِي تَمْشِي فِي الدّارِ مَرّتْ عَلَى بِئْرٍ فِي الدَّارِ، فَوقَعَتْ فِيهَا، فَكَانَتْ قَبْرَهَا.

• ٣- باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها

قوله ﷺ: "من اقتطع شبراً من الأرض ظلماً، طوَّقه الله إياه يوم القيامة من سبع أرضين". وفي رواية: "من أخذ شبراً من الأرض بغير حق طوقه الله في سبع أرضين يوم القيامة".

ضبط الكلمة وترجيح كون الأرضين سبع طبقات: قال أهل اللغة: الأرضُون بفتح الراء، وفيها لغة قليلة بإسكانها، حكاها الجوهري وغيره، قال العلماء: هذا تصريح بأن الأرضين سبع طبقات، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿ سَبَع سَمُوتِ وَمِنَ ٱلْأَرْضِ مِثْلُهُنَ ﴾ (الطلاق: ١٢)، وأما تأويل المُمَاثَلةِ على الهَيْئةِ والشكل فخلاف الظاهر، وكذا قول من قال المراد بالحديث: سبع أَرضِيْنَ من سبع أقاليم؛ لأن الأرضين سبع طباق، وهذا تأويل باطل أبطله العلماء بأنه لو كان كذلك لم يُطوَّقُ الظالم بشير من هذا الإقليم شيئاً من إقليم آخر، بخلاف طباق الأرض، فإنحا تابعة لهذا الشير في الملك، فمن ملك شيئاً من هذه الأرض ملكه وما تحته من الطباق، قال القاضي: وقد جاء في غلظ الأرضيين وطباقهن وما بينهن حديث ليس بثابت.

تأويل التطويق المذكور: وأما التَّطْوِيقُ المذكور في الحديث، فقالوا: يحتمل أن معناه أنه يحمل مثله من سبع أرضين، ويكلف إطاقة ذلك، ويحتمل أن يكون يجعل له كالطوق في عنقه، كما قال سبحانه وتعالى:= ١٣١٥ - (٣) حَدَّنَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ أَرْقِى بِنْتَ أُويْسٍ ادَّعَتْ عَلَى سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ أَنَّهُ أَخَذَ شَيْئاً مِنْ أَرْضِهَا، فَحَاصَمَتْهُ إِلَى مَرْوَانَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ

قَالَ: فَمَا مَاتَتْ حَتَّى ذَهَبَ بَصَرُهَا، ثُمَّ بَيْنَا هِي تَمْشِي فِي أَرْضِهَا إِذْ وَقَعَتْ فِي حُفْرَة، فَمَاتَتْ.
٢٩٢٥ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النّبِيَّ فَيْ يَقُولُ: "مَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ ظُلُماً، فَإِنَّهُ يُطُولُ الْمَنْ أَخَذَ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ ظُلُماً، فَإِنَّهُ يُطُولُ الْقِيَامَةِ مِنْ سَبْع أَرَضِينَ".

٣٣٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ يَأْخُذُ أَحَدٌ شِبْراً مِنَ الأَرْضِ بِغَيْرِ حَقِّهِ، إلَّا طَوَّقَهُ اللهُ إلَى سَبْع أَرَضِينَ يَوْمَ الْقَيَامَة".

آبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَحَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ، وَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمِهِ خُصُومَةٌ فِي أَرْضٍ، وَأَنَّهُ دَحَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا أَبَا سَلَمَةَ احْتَنِ الأَرْضَ، فَإِنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ ظَلَمَ قِيدَ شِبْرٍ مِنَ الأَرْض، طُوقَةُ منْ سَبْع أَرضينَ".

٥ - ٤١٣٥ - (٧) وَحَدَّثَنِيَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلاَلٍ: حَدَّثَنا أَبَانٌ: حَدَّثَنَا يَخْيَى أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ حَدَّثَهُ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

^{=﴿} سَيُطَوَّقُونَ مَا عَخِلُواْ بِهِـ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ﴾ (آل عمران: ١٨٠)، وقيل: معناه أنه يطوق إثم ذلك، ويلزمه كلزوم الطوق بعنقه، وعلى تقدير التطويق في عنقه يطول الله تعالى عُنُقَهُ، كما جاء في غلظ جِلْدِ الكافر وعظم فرسه،=

.....

- وفي هذه الأحاديث تحريم الظلم، وتحريم الغصب، وتغليظ عقوبته، وفيه إمكان غصب الأرض، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال أبو حنيفة ﷺ: لا يتصور غَصْب الأرض.

شرح الغريب: وقوله ﷺ: "من ظلم قيد شبر من الأرض": هو بكسر القاف وإسكان الياء أي قَدْرُ شِبْرٍ من الأرض، يقال: قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد، وفي الباب حبان بن هلال بفتح الحاء، وفي حديث سعيد بن زيد دهد منقبة له وقبول دعائه، وحواز الدعاء على الظالم، ومستدل أهل الفضل، والله أعلم.

* * * *

[٣١] باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه]

١٣٦٦ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنِ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إذَا اخْتَلَفْتُمْ فِي الطَّرِيقِ، جُعِلَ عَرْضُهُ سَبْعَ أَذْرُعٍ".

٣١ - باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه

قوله ﷺ: "إذا اختلفتم في الطريق جعل عرضه سبع أذْرُعِ": هكذا هو في أكثر النسخ "سَبْعَ أذرع"، وفي بعضها "سبعة أذرع"، وهما صحيحان، والذّراع يذكر ويؤنث، والتأنيث أفصح.

بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة اختلافهم: وأما قَدْر الطريق، فإن جعل الرجل بعض أرضه المملوك طريقاً مسبلة للمارين، فقدرها إلى حيرته، والأفضل توسيعها، وليست هذه الصورة مرادة الحديث، وإن الطريق بين أرض لقوم وأرادوا إحياءها، فإن اتفقوا على شيء فذلك، وإن اختلفوا في قدره، جعل سبع أذرع، وهذا مراد الحديث. أما إذا وجدنا طريقاً مسلوكاً وهو أكثر من سبعة أذرع، فلا يجوز لأحد أن يَسْتَوْلِي على شيء منه وإن قل، لكن له عمارة ما حواليه من الموات، ويملكه بالإحياء بحيث لا يضر المارين، قال أصحابنا: ومتى وجدنا جادة مُسْتَطْرقة، ومسلكاً مشروعاً نافذاً، حكمنا باستِحْقاق الاستطراق فيه بظاهر الحال، ولا يعتبر مبتداً مصيره شارعاً، قال إمام الحرمين وغيره: ولا يحتاج ما يجعله شارعاً إلى لفظ في مصيره شارعاً ومسبلاً، هذا ما ذكره أصحابنا فيما يتعلق بهذا الحديث. وقال آخرون: هذا في الأفنية إذا أراد أهلها البنيان، فيحعل طريقهم عَرْضَه سبعة أذرع لدخول الأحمال والأثقال ومخرجها وتلاقيها، قال القاضي: هذا كله عند الاحتلاف كما نص عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها، وإخراج طريق مِنْها كيف شاؤوا فهلم ذلك، ولا اعتراض عليه في الحديث، فأما إذا اتفق أهل الأرض على قسمتها، وإخراج طريق مِنْها كيف شاؤوا

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وعلى كل حال، فالظاهر أن الحديث لا يقصد التحديد الشرعي الأبدي، وإنما يقصد ما كان فيه مصلحة في ذلك الزمان، ومقتضى ذلك أن يحكم في كل زمان بما فيه مصلحة العامة، وإليه يشير الخطابي في معالم السنن (٥: ٢٣٨) حيث يقول: "ويشبه أن يكون هذا على معنى الإرقاق والاستصلاح، دون الحصر والتحديد"، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ١/١٨)

[۲۴-کتاب الفرائض]

[١- باب لا يرث المسلم الكافر]

١٣٧ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى-قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزّهْرِيّ، عَنْ عَلِيّ بْنِ حُسَيْنِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ عُتْمَانَ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلاَ يَرِثُ الْمُسْلِمُ".

[۲۶-کتاب الفرائض]

[١- باب لا يرث المسلم الكافر]

بيان معايي الفرائض والإرث: هي جمع فريضة من الفرض وهو التقدير؛ لأن سُهْمَان الفروض مقدرة، ويقال للعالم بالفرائض: فرضي وفارض وفريض، كعالم وعليم ،حكاه المبرد، وأما الإرث في الميراث، فقال المُبَرِّد: أصله العاقبة، ومعناه الانتقال من واحد إلى آخر. قوله ﷺ: "لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم"، وفي بعض النسخ: "ولا الكافر المسلم" بحذف لفظة "يرث".

اقوال أهل العلم في وراثة العلم: أجمع المسلمون على أن الكافر لا يرث المسلم، وأما المسلم فلا يرث الكافر، وهو أيضاً عند جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وذهبت طائفة إلى توريث المسلم من الكافر، وهو مذهب معاذ بن حبل ومعاوية وسعيد بن المسيب ومسروق وغيرهم، وروي أيضاً عن أبي الدرداء، والشعبي والزهري والنجعي نحوه على خلاف بينهم في ذلك، والصحيح عن هؤلاء كقول الجمهور، واحتجوا بحديث: "الإسلام يَعلُو ولا يُعلَى عليه". وحجة الجمهور هذا الحديث الصحيح الصريح، ولا حجة في حديث: "الإسلام يعلو ولا يعلى عليه"، لأن المراد به فضل الإسلام على غيره و لم يتعرض فيه لميراث فكيف يترك به نص حديث: "لا يرث المسلم الكافر"، ولعل هذه الطائفة لم يبلغها هذا الحديث، وأما المرتد فلا يرث المسلم بالإجماع.

أقوال العلماء في إرث المرتد: وأما المسلم فلا يرث المرتد عند الشافعي ومالك وربيعة وابن أي ليلى وغيرهم، بل يكون ماله فيئاً للمسلمين. وقال أبو حنيفة والكوفيون والأوزاعي وإسحاق: يرثه ورثته من المسلمين، وروي ذلك عن علي وابن مسعود وجماعة من السلف، لكن قال الثوري وأبو حنيفة: ما كسبه في ردته فهو للمسلمين، وقال الآخرون: الجميع لورثته من المسلمين، وأما توريث الكفار بعضهم من بعض كاليهودي من النصراني وعكسه والمجوسي منهما، وهما منه، فقال به الشافعي وأبو حنيفة الله وآخرون، ومنعه مالك، قال الشافعي: لكن لا يرث حربي من ذمي، ولا ذمي من حربي، قال أصحابنا: وكذا لو كانا حربين في بلدين متحاربين لم يتوارثا، والله أعلم.

[٢- باب ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلأولى رجل ذكر]

١٣٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّاد وَهُوَ النَّرْسِيُّ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ طَاوُس، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَلْحِقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لأَوْلَى رَجُلِ ذَكَرِ". *

رَافِع - قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِع وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْد - وَاللَّفْظُ لاَبْنِ رَافِع - قَالَ إِسْحَاقُ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "اقْسِمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ الله، فَمَا تَرَكَتِ الْفَرَائِضُ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرٍ".

٧- باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأُوْلي رجل ذكر

قوله ﷺ: "ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فهو لأولي رجل ذكر"، وفي رواية: "فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر". وفي رواية: "اقسموا المال بين أهل الفرائض على كتاب الله، فما تركت الفرائض فلأولى رجل ذكر". بيان معنى قوله بـــ أولى رجل وفائدة توصيف رجل بــ "ذكر": قال العلماء: المراد بأولى رجل: أقرب رجل، مأخوذ من الولي بإسكان اللام على وزن الرمي ، وهو القُرْب، وليس المراد بأولى هنا أحق بخلاف قولهم: الرجل أولى بماله؛ لأنه لو حمل هنا على أحق لخلى عن الفائدة؛ لأنا لا ندري من هو الأحق. قوله ﷺ: "رجل ذكر": وصف الرجل بأنه ذكر تَنْبيها على سبب استِحْقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصوبة، --

^{*}قوله: "فهو لأولى رحل ذكر": إضافة أولى إلى رجل للبيان، والمراد أقرب إلى الميت من رجل، وقوله: ذكر للتأكيد ودفع ما يتوهم أن المراد بالرجل الشخص مطلقا يشمل الذكر والأنثى أو لدفع توهم أن الحكم عام وذكر الرجل بناء على ما حرى عليه العادة حيث يذكر الرجل ويكتفي به عن ذكر المرأة لكونه الأصل والأنثى تابع له في الأحكام.

١٤١ - (٤) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ أَبُو كُرَيْبِ الْهَمْدَانِيِّ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ وُهَيْبٍ وَرَوْحٍ بْنِ الْقَاسِمِ.

-وسبب الترجيح في الإرث، ولهذا جعل للذكر مثل حظ الأنثيين، وحكمته أن الرجال تلحقهم مؤن كثيرة بالقيام بالعيال والضيفان، والأرِقاء والقاصدين ،ومواساة السائلين، وتحمل الغرامات وغير ذلك، والله أعلم.

هذا الحديث في توريث العصبات، وقد أجمع المسلمون على أن ما بقي بعد الفروض فهو للعصبات يقدم الأقرب فالأقرب، فلا يرث عاصب بعيد مع وحود قريب.

مثال العاصب القريب والبعيد وأقسام العصبات: فإذا حلف بنتاً وأخاً وعماً فللبنت النصف فرضاً، والباقي للأخ، ولا شيء للعم، قال أصحابنا: والعصبة ثلاثة أقسام: عصبة بنفسه كالابن وابنه، والأخ وابنه، والعم وابنه، وعم الأب والجد وابنهما ونحوهم، وقد يكون الأب والجد عصبة، وقد يكون لهما فرض، فمتى كان للميت ابن أو ابن ابن لم يرث الأب إلا السندس فرضاً، ومتى لم يكن ولد ولا ولد ابن ورث بالتعصيب فقط، ومتى كانت بنت أو بنتا أو بنتا ابن، أخذ البنات فرضهن، وللأب من الباقي: السدس فرضاً، والباقي بالتعصيب، هذا أحد الأقسام، وهو العصبة بنفسه.

القسم الثاني: العصبة بغيره وهو البنات بالبنين، وبنات الابن ببني الابن والأخوات بالإخوة.

والثالث: العصبة مع غيره، وهو الأخوات للأبوين أو للأب مع البنات وبنات الابن، فإذا خلف بِنْتاً وأختاً لأبوين أو لأب، فللبنت النصف فرضاً والباقي للأخت بالتعصيب، وإن خلف بنتاً وبنت ابن وأختاً لأبوين أو أختاً لأب، فللبنت النصف ولبنت الابن السدس والباقي للأخت، وإن خلف بنتين وبنتي ابن وأختاً لأبوين أو لأب، فللبنتين الثلثان، والباقي للأخت، ولا شيء لبنتي الابن؛ لأنه لم يبق شيء من فرض محنس البنات، وهو الثلثان.

معنى العصبة بنفسه وأحوالها:قال أصحابنا: وحيث أطلق العصبة، فالمراد به العصبة بنفسه، وهو كل ذكر يُدلُل بنفسه بالقرابة ليس بينه وبين الميت أنثى، ومتى انفرد العصبة أخذ جميع المال، ومتى كان مع أصحاب فُرُوْضٍ مستغرقة فلا شيء له، وإن لم يستغرقوا كان له الباقى بعد فروضهم.

بيان مواتب العصبات: وأقرب العصبات البنون، ثم بنوهم ثم الأب ثم الجد إن لم يكن أخ، والأخ إن لم يكن محد، فإن كان حد وأخ ففيها خلاف مشهور، ثم بنو الإخوة ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الأب ثم بنوهم وإن سفلوا، ثم أعمام الحد، ثم بنوهم، ثم أعمام حد الأب ثم بنوهم وهكذا، ومن أدلى بأبوين يقدم على من يدلى بأب، فيقدم أخ من أبوين على أخ من أب، ويقدم عمّ لأبوين على عَمّ بأب وكذا الباقي، ويقدم الأخ من الأب على ابن الأخ من الأبوين؛ لأن جهة الأحوة أقوى وأقرب، ويقدم ابن أخ الأب على عم لأبوين، ويقدم عم لأبوين، ويقدم عم الأبوين، وكذا الباقي، والله أعلم.

.....

=ولو خلف بنتاً وأختاً لأبوين وأخاً لأب، فمذهبنا ومذهب الجمهور أن للبنت النصف والياقي للأخت ولا شيء للأخ. وقال ابن عباس رهي: للبنت النصف، والباقي للأخ دون الأخت، وهذا الحديث المذكور في الباب ظاهر في الدلالة لمذهبه، والله أعلم. **

* * *

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن حديث الباب من أقوى الدلائل على أن الحفيد لا يرث مع الابن؛ لأن الابن عند وجوده أولى رجل ذكر، فيحوز المال، ويحرم الحفيد؛ لكونه أبعد بالنسبة إليه. وهذا ما أجمعت عليه الأمة الإسلامية منذ القرون الأولى. (تكملة فتح الملهم: ١٦/٢، ١٧)

[٣- باب ميراث الكلالة]

١٤٢ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ بُكَيْرِ النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيِيْنَةَ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِر، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ الله ﷺ وَأَبُو بَكْرِ يَعُودَانِي، ابْنِ الْمُنْكَدِر، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ قَالَ: مَرِضْتُ، فَأَتَانِي رَسُولُ الله ﷺ وَأَبُو بَكْرِ يَعُودَانِي، مَاشِينِ، فَأَغْمِي عَلَيَّ، فَتَوَضَّأَ، ثُمَّ صَبَّ عَلَيَّ مِنْ وَضُولِهِ، فَأَفَقْتُ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ مَاشِينِ، فَأَعْمِي عَلَيَّ شَيْئًا، حَتّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسَتَفْتُونَكَ قُلِ آللهُ يُفْتِيكُمْ فَي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدً عَلَيَّ شَيْئًا، حَتّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: ﴿يَسَتَفْتُونَكَ قُلِ آللهُ يُفْتِيكُمْ فَي اللهِ يُعْلِي اللهِ يَرُدُ عَلَيْ اللهِ يُعْلِي اللهِ يَعْلِي اللهِ يَعْلَى اللهِ يَعْلَى اللهِ اللهِ اللهِ يَعْلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ الله

عَدَّنَا حَدَّنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ حَاتِمِ بْنِ مَيْمُون: حَدَّنَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدِ: حَدَّنَنَا ابْنُ جُرَيْج، قَالَ: أَحْبَرَنِي ابْنُ الْمُنْكَدِرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: عَادَنِي النّبي ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي جُرَيْج، قَالَ: عَادَنِي النّبي ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ فِي بَنِي سَلِمَةً يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لاَ أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوضَاً، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: كَنِي سَلِمَة يَمْشِيَانِ، فَوَجَدَنِي لاَ أَعْقِلُ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتَوضَاً، ثُمَّ رَشَّ عَلَيَّ مِنْهُ، فَأَفَقْتُ، فَقُلْتُ: كَيْف أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ يَا رَسُولَ اللهَ! فَنَزَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَندِكُمْ لَللهُ فِي أَوْلَندِكُمْ لَللهُ فِي أَوْلَندِكُمْ لَللهُ فِي أَوْلَندِكُمْ لَللهُ فِي اللهَا عَنْ لَتَ لَكُ فَيْرَلَتْ: ﴿يُوصِيكُمُ اللّهُ فِي أَوْلَندِكُمْ لَللهُ فِي اللهَا عَلَا لَا لَهُ لَكُ مِثْلُ حَظِ

٣- باب ميراث الكلالة

قوله: "عن حابر مرضت، فأتاني رسول الله ﷺ وأبو بكر يعُوْداني ماشيان": هكذا هو في أكثر النسخ "ماشيان"، وفي بعضها "ماشيين"، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، وتقديره وهما ماشيان.

فوائدالحديث: وفيه فضيلة عيادة المريض، واستحباب المشي فيها. قوله: "فأغمي على، فتوضأ، ثم صبّ عليّ من وضوئه، فأفقت": الوَضُوْء هنا بفتح الواو: الماء الذي يتوضأ به، وفيه التبرك بآثار الصالحين وفضل طعامهم وشراهم ونحوهما، وفضل مؤاكلتهم ومشاربتهم ونحو ذلك، وفيه ظهور آثار بركة رسول الله ﷺ واستدل أصحابنا=

[&]quot;قوله: "حتى نزلت آية الميراث: يستفتونك...": وفي رواية: "يوصيكم الله"، ولا يخفى بين الحديثين من التعارض في بيان الآية النازلة ولعل سببه أن بعض الرواة لما سمعوا آية الميراث بينوها من عند أنفسهم، فوقعوا في الخطأ، ونشأ منه التعارض، والله أعلم. وقال القاضي أبو بكر ابن العربي في شرح الترمذي: وهذا تعارض لم يتفق بيانه إلى الآن، اللهم إلا أن يقال: نزلت آية الفرائض صحيح، وقوله: قل الله يفتيكم في الكلالة وهم من الرواة، فإنحا آخر آية نزلت، انتهى. لكن قال بعض الحاضرين في المجلس كون الأمر بالعكس أولى؛ لأن جابرا ما كان له أولاد وإنما كانت له بنات الأب مذكور في آية "يستفتونك" الآية. لا في "يوصيكم الله في أولادكم"، والله أعلم.

عَدَّنَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: عَادَنِي حَدَّنَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: عَادَنِي رَسُولُ الله ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ، وَمَعَهُ أَبُو بَكْرٍ، مَاشِيَيْنِ، فَوَجَدَنِي قَدْ أُغْمِيَ عَلَيّ، فَتَوَضَّأَ عَلَيْ، ثُمّ رَسُولُ الله عَلَيّ مَنْ وَضُوبُه فَأَفَقْتُ، فَإِذَا رَسُولُ الله عَلَيْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ صَبَّ عَلَيَّ مَنْ وَضُوبُه فَأَفَقْتُ، فَإِذَا رَسُولُ الله عَلَيْ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ أَصْنَعُ فِي مَالِي؟ فَلَمْ يَرُدً عَلَيَّ شَيْئًا، حَتَّى نَزَلَتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ: أَيُوصِيكُمُ ٱللّهُ فِي أَوْلَندِكُمْ (النساء: ١١).

٥٤١٤٥ (٤) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: دَحَلَ عَلَيَّ رَسُولُ الله ﷺ وَأَنَا مَرِيضٌ لاَ أَعْقِلُ، فَتَوَضَّأَ، فَصَبُّوا عَلَيَّ مِنْ وَضُوئِهِ، فَعَقَلْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنّما يَرِثُنِي كَلاَلَةٌ، فَنَزَلْتْ آيَةُ الْمِيرَاثِ، فَقُلْتُ لِمُحَمِّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ آللهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَلَةِ ﴾؟ قَالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ.

٢٤١٤٦ (٥) حَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيّ، حَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّنَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ، كُلِّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ في حَدِيثِ وَهْبِ ابْنِ جَرِيرٍ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرَائِضِ، وَفي حَديثِ النَّضْرِ وَالْعَقَدِيِّ: فَنَزَلَتْ آيَةُ الْفَرْضِ، وَلَيْ رَوَايَةٍ أَحَدٍ مِنْهُمْ قَوْلُ شُعْبَةَ لابْنِ الْمُنْكَدِرِ.

=وغيرهم بهذا الحديث على طهارة الماء المستعمل في الوضوء والغسل، ردًّا على أبي يوسف القائل بنحاسته، وهي رواية عن أبي حنيفة، وفي الاستدلال به نظر؛ لأنه يحتمل أنه صب من الماء الباقي في الإناء، ولكن قد يقال: البركة العظمى فيما لاقى أعضاءه على في الوضوء، والله أعلم.

قوله: قلت: يا رسول الله كيف أقضي في مالي؟ فلم يرد عليَّ شيئاً حتى نزلت آية الميراث: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلۡكَلَىٰلَةِ ۚ ﴾. وفي رواية فنزلت: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِي أَوْلَـدِكُمْ ۚ لِلذَّكِرِ مِثْلُ حَظِّ ٱلْأُنثَيَيْنِ ﴾. وفي رواية نزلت آية الميراث.

فقه الحديث: فيه حواز وصية المريض، وإن كان يذهب عقله في بعض أوقاته بشرط أن تكون الوصية في حال إفاقته وحضور عقله، وقد يستدل بهذا الحديث من لا يجوز الاجتهاد في الأحكام للنبي هي والجمهور على حوازه، وقد سبق بيانه مرات، ويتأولون هذا الحديث وشبهه على أنه لم يظهر له بالاجتهاد شيء، فلهذا لم يرد عليه شيئاً رجاء أن ينزل الوحى.

قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا هِشَامٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ قَادَةُ عَنْ سَالِمٍ بْنِ أَبِي الجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ الْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطّابِ خَطَبَ يَوْمَ جُمُعَةٍ، فَذَكَرَ نَبِيَّ الله ﷺ، وَذَكَرَ أَبَا بَكْرٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنِي لاَ أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهُم عِنْدِي مِنَ الْكَلاَلَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ لله ﷺ فِي شَيْءٍ مَا وَاجَعْتُ رَسُولَ لله ﷺ في صَدْرِي، وَقَالَ: إِنِي لاَ أَدَعُ بَعْدِي شَيْئًا أَهُم عِنْدِي مِنَ الْكَلاَلَةِ، مَا رَاجَعْتُ رَسُولَ لله ﷺ في صَدْرِي، وَاجَعْتُ رَسُولَ لله الله الله عَلَى فِيهِ مَا أَعْلَطَ لِي فِيهِ مَا أَعْلَطَ لِي فِيهِ، حَتّى طَعَنَ بِإِصْبَعِهِ فِي صَدْرِي، وَقَالَ: "يَا عُمَرُ! أَلاَ تَكْفِيكَ آيَةُ الصَّيْف الَّتِي فِي آخِرِ سُورَةِ النِّسَاءِ؟" وَإِنِّي إِنْ أَعِشْ فِيهَا مِنْ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ وَمَنْ لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ.

ُ اللهُ ١٤٨٥ - (٧) وحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرْوَبَةَ، حَوْقَانُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ شَبَابَةَ بْنِ سِوَّارٍ، عَنْ شُعْبَةَ، كَلاَهُمَا عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الإسْنَاد نَحْوَهُ.

قوله: "أن عمر الله على الله على الله على الله عندي من الكلالة، ما راجعت رسول الله على في شيء ما راجعته في الكلالة، وما أغلظ لي في شيء ما أغلظ لي فيه حتى طعن بإصبعيه في صدري. وقال: "يا عمر ألا يكفيك آية الصيف التي في آخر سورة النساء؟"، وإني إن أعش أقض فيها بقضية، يقضي بحا من يقرأ القرآن ومن لا يقرأ القرآن".

وجه تسمية آية "النساء" بآية الصيف: أما آية الصيف؛ فلأنها نزلت في الصيف. وأما قوله: "وإني إن أعش" إلى آخره، هذا من كلام عمر لا من كلام النبي في وإنما أخر القضاء فيها؛ لأنه لم يظهر له في ذلك الوقت ظهوراً يحكم به، فأخره حتى يتم احتهاده فيه، ويستوفي نظره، ويتقرر عنده حكمه، ثم يقضي به، ويشيعه بين الناس. وجه إغلاظ النبي في لعمر: ولعل النبي في إنما أغلظ له لخوفه من اتّكاله واتّكال غيره على ما نص عليه صريحاً، وتركهم الاستنباط من النصوص، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَى ٓ أُولِي ٱلأَمْرِ مِنهُمْ لعلمهُ ٱلّذينَ يَسْتَنبِطُونهُ مِنهُمْ (النساء: ٨٣)، فالاعتناء بالاستنباط من آكد الواجبات المطلوبة؛ لأن النصوص الصريحة لا تفي إلا بيسير من المسائل الحادثة، فإذا أهمل الاستنباط فات القضاء في معظم الأحكام النازلة أو في بعضها، والله أعلم.

[٤- باب آخر آية أنزلت آية الكلالة]

١٤٩ - (١) حَدَّنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ، عَنْ ابْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيَةٍ أُنْزِلَتْ مِنَ الْقُرْآنِ: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي ٱلْكَلَلَةِ ﴾.

١٥٠- (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الله

٤١٥١ - (٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونسَ، حَدَّنَنَا زَكَرِيّا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ أَنَّ آخِرَ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ تَامَّةً سُورَةُ التَّوْبَةِ، وَأَنَّ آخِرَ آيَةٍ أُنْزِلَتْ آيَةُ الْكَلاَلَة.

َ ٤١٥٢ – (٤) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ آدَمَ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ وَهُوَ ابْنُ رُزَيْقٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: آخِرُ سُورَةٍ أُنْزِلَتْ كَامِلَةً.

٤ – باب آخر آية أنزلت آية الكلالة

أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها: واختلفوا في اشتقاق الكلالة. فقال الأكثرون: مشتقة من التَّكلل، وهو التطرف، فابن العم مثلاً يقال له: كلالة؛ لأنه ليس على عمود النسب، بل على طرفه، وقيل: من الإحاطة، ومنه الإكليل، وهو شبه عصابة تزين بالجوهر، فسموا كلالة لإحاطتهم بالميت من جوانبه، وقيل: مشتقة من كل الشيء إذا بعد وانقطع، ومنه قولهم: كلت الرَّحم إذا بعدت، وطال انتسابها، ومنه كل في مشيه إذا انقطع لبعد مسافته.

أقوال العلماء في المراد بـــ"الكلالة": واختلف العلماء في المراد بالكلالة في الآية على أقوال: أحدها: المراد الورَاثة إذا لم يكن للميت ولد ولا والد، وتكون الكلالة منصوبة على تقدير يورث وراثة كلالة. والثاني: أنه اسم للميت الذي ليس له ولد ولا والد ذكراً كان الميت أو أنثى، كما يقال: رجل عقيم وامرأة عقيم، وتقديره: يورث كما يورث في حال كونه كلالة، وممن روي عنه هذا أبو بكر الصديق وعمر وعلى وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن عباس هي أجمعين. والثالث: أنه اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد، احتجوا بقول جابر الهما يرثيني كلالة، و لم يكن ولد ولا والد. والرابع: أنه اسم للمال الموروث، قال الشيعة: الكلالة من ليس له ولد،

١٥٣ - (٥) حَلَّثَنا عَمْرٌو النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مِغْوَلِ عَنْ أَبِي السَّفَرِ، عَنِ البَرَاءِ قَالَ: آخِرُ آيةٍ أُنْزِلَتْ يَسْتَفْتُونَكَ.

-وإن كان له أب أو جد، فورثوا الأخوة مع الأب، قال القاضي؛ وروي ذلك عن ابن عباس قال؛ وهي رواية باطلة لا تصح عنه، بل الصحيح عنه ما عليه جماعة العلماء، ** قال: وذكر بعض العلماء الإجماع على أن الكلالة من لا ولد له ولا والد، قال: وقد اختلفوا في الورثة إذا كان فيهم حد هل الورثة كلالة أم لا؟ فمن قال: ليس الجد أباً جعلها كلالة، ومن جعله أباً لم يجعلها كلالة. قال القاضي: وإذا كان في الورثة بنت فالورثة كلالة عند جماهير العلماء؛ لأن الإخوة والأخوات وغيرهم من العصبات يرثون مع البنت. وقال ابن عباس: لا ترث الأحت مع البنت شيئاً لقول الله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ البنت عمنع كونه الورثة كلالة؛ لأنهم لا يورثون الأخ والأخت مع البنت شيئاً، ويعطون البنت كل المال، وتعلقوا بقوله تعالى: ﴿ إِن اَمْرُواْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أَخْتُ فَلَهَا يَصْفُ مَا تَرَكَ وَهُو يَرثُهَا ﴾ (النساء: ١٧٦)

معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند الجمهور: ومذهب الجمهور أن معنى الآية الكريمة: أن توريث النصف للأخت بالفرض لا يكون إلا إذا لم يكن ولد، فعدم الولد شرط لتوريثها النصف فرضاً، لا لأجل توريثها، وإنما لم يذكر عدم الأب في الآية كما ذكر عدم الولد مع أن الأخ والأخت لا يرثان مع الأب؛ لأنه معلوم من قاعدة أصل الفرائض أن من أدلى بشخص لا يرث مع وجوده، إلا أولاد الأم فيرثون معها. وأجمع المسلمون على أن المراد بالأخوة والأخوات في الآية التي في آخر سورة النساء من كان من أبوين، أو من أب عند عدم الذين من أبوين، وأجمعوا على أن المراد بالذين في أولها الأخوة والأخوات من الأم، في قوله تعالى: ﴿وَإِن عَدِمُ الذِينَ مِن أَوْ اَمْرَأَةٌ وَلَهُ تَأَخُ أَوْ أَخْتَ اللهُ (النساء: ١٢).

ضبط الأسماء: قوله: "عن مالك بن مغول": هو بكسر الميم وإسكان الغين المعجمة. قوله: "عن أبي السفر": هو بفتح الفاء على المشهور، وقيل: بإسكانها، حكاه القاضي عن أكثر شيوخهم.

[&]quot;قال في تكملة فتح الملهم: وحقق شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٨: ٣٥٧) مذهب ابن عباس في هذا بما لا مزيد عليه. (إلى أن قال:) ثم إن ما نسب النووي على إلى الشيعة ألهم لا يشترطون عدم الوالد في الكلالة، لم أحده في كتب الشيعة، بل وحدت ما يخالفه، فيقول أبو علي الطبرسي، وهو من أكابر علماء الإمامية في القرن السادس، في مجمع البيان (٣: ١٤٩) عند تفسير قوله تعالى: ﴿إِنِ آمْرُواْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ، وَلَدٌ ﴾ (النساء:١٧٦): "فمعناه: إن مات الرجل ليس له ولد ولا والد، وإنما أضمرنا فيه الوالد للإجماع؛ ولأن لفظة الكلالة ينبئ عنه، فإن الكلالة اسم للنسب المحيط بالميت، دون اللصيق، والوالد لصيق الولد، كما أن الولد لصيق الوالد، والأخوة والأخوات المحيطون بالميت". فهذا يدل على أن الشيعة الإمامية في هذه المسألة مع علماء أهل السنة، فيمكن أن يكون ما نسب إليهم النووي قولا لبعض فرقهم الأخرى، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/١٣)، ٢٢)

[٥- باب من ترك مالاً فلورثته]

١٥٤ - (١) وَحَدَّنَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّنَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمُوِيُّ، عَنْ يُونُسَ الأَيْلِيّ، حَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللّفْظُ لَهُ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُوثَى بِالرّجُلِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يُوثَى بِالرَّجُلِ الْمَيْتِ، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: "هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟" فَإِنْ حُدِّثَ أَنّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلّى عَلَيْهِ الْمَيْتِ، عَلَيْهِ الدَّيْنُ، فَيَسْأَلُ: "هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَضَاءٍ؟" فَإِنْ حُدِّثَ أَنّهُ تَرَكَ وَفَاءً صَلّى عَلَيْهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ وَلِيَ بَالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْ اللهُ فَهُو لَوْرَثَتِهِ". وَاللهُ فَهُو لَوْرَثَتِهِ".

٥٥١٥- (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَوْلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَحِي ابْنِ شِهَابٍ، عُقَوْلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَحِي ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِنْبٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزَّهْرِيُّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، هَذَا الْحَديثَ.

١٥٦ - (٣) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ ﷺ قَالَ: "وَالَّذِيْ نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنْ عَلَى الأَرْضِ مِنْ مُوْمِنٍ إِلّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيّدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيّدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيّدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيّدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيّدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيّدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيّدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيّدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيْدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيْدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيْدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيْدُمْ تَرَكَ مَالاً فَإِلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيْدُمْ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيْدُونَ إِلَّا أَبَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيْدُمُ مَا تَرَكَ دَيْناً أَوْ ضَيَاعاً فَأَنَا مَوْلاَهُ، وَأَيْدُونَ إِلَّا أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِهِ، فَأَيْدُمُ مِنْ كَانَ".

٥- باب من ترك مالاً فلورثته

 ٧٥١٥- (٤) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبَّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولُ الله ﷺ: فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولُ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: أَنَا أَوْلَى النَّاسِ بِالْمُؤْمِنِينَ فِي كِتَابِ الله عَرْ وَجَلَّ، فَأَيَّكُمْ مَا تَرَكَ دَيْنًا أَوْ ضَيْعَةً، فَادْعُونِي، فَأَنَا وَلِيُّهُ، وَأَيُّكُمْ مَا تَرَكَ مَالاً فَلْيُؤثَرْ بِمَالِهِ عَصَبَتُهُ، مَنْ كَانَ".

١٥٨ – (٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيٍّ أَنهُ سَمِعَ أَبَا حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنّهُ قَالَ: "مَنْ تَرَكَ مَالاً فَلِلْوَرَثَةِ، وَمَنْ تَرَكَ كَلاً فَإِلَيْنَا".

٩٥١٩ - (٦) وَحَدَّنَيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِع: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْب: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيَ قَالاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ غُنْدُرٍ "وَمَنْ تَرَكَ كَلَّا وَلِيتُهُ".

⁻وجهان لأصحابنا وغيرهم، واختلف أصحابنا في قضاء دَيْنِ مَنْ مات وعليه دين، فقيل: بجب قضاؤه من بيت المال، وقيل: لا يجب، ومعنى هذا الحديث: أن النبي هي قال: أنا قائم بمصالحكم في حياة أحدكم وموته، وأنا وليه في الحالين، فإن كان عليه دَيْنٌ قضيته من عندي إن لم يخلف وفاء، وإن كان له مال فهو لورثته لا آخذ منه شيئاً، وإن خلف عِيَالاً محتاجين ضَائِعِينَ فليأتوا إلي فعلى نفقتهم ومؤنتهم.

قوله ﷺ: "فأيكم ما ترك ديناً أو ضياعاً فأنا مولاه، وأيكم ترك مالاً فإلَي العصبة من كان". وفي رواية: "ديناً أو ضيعة". وفي رواية: "من ترك كلاً فإلينا".

شرح الغريب: أما الضَّيَاع والضَّيْعَة: فبفتح الضاد، والمراد عيال محتاجون ضائعون، قال الخطابي: الضياع والضيعة هنا وصف لورثة الميت بالمصدر، أي ترك أولاداً أو عيالاً ذَوِي ضياع، أي لا شيء لهم، والضَّيَاع في الأصل مصدر ما ضاع، ثم جعل اسماً لكل ما يعرض للضياع. وأما الكَلُّ فبفتح الكاف، قال الخطابي وغيره: المراد به ههنا العيال، وأصله الثقل، ومعنى "أنا مولاه" أي وليه وناصره، والله أعلم.

[۲۰ - کتاب الهبات]

[۱- باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق عليه]

٠٤١٦٠ (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ فَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ عَتِيقٍ فِي سَبِيلِ الله، فَأَضَاعَهُ صَاحِبُهُ، فَظَنَنْتُ أَنَّهُ بَائِعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ ذَلِك؟ فَقَالَ: "لاَ تَبْتَعْهُ وَلاَ تَعُدْ فِي صَدَقَتِك، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْمِهِ".

٢١٦١ - (٢) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ يَعْنِي ابْنَ مَهْدِي، عَنْ مَالِكِ ابْنِ أَنَسِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ: "لاَ تَبْتَعْهُ وَإِنْ أَعْطَاكَهُ بِدِرْهَم".

الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ الله، فَوجَدَهُ عِنْدَ الْقَاسِمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ الله، فَوجَدَهُ عِنْدَ صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ الله عَلَيْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، صَاحِبِهِ وَقَدْ أَضَاعَهُ، وَكَانَ قَلِيلَ الْمَالِ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، فَأَتَى رَسُولَ الله عَلَيْ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: "لاَ تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أَعْطِيتَهُ بِدِرْهَم، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْهِ". فَقَالَ: "لاَ تَشْتَرِهِ، وَإِنْ أَعْطِيتَهُ بِدِرْهَم، فَإِنَّ مَثَلَ الْعَائِدِ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَعُودُ فِي قَيْهِ". وَمَانَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنْ حَديثَ مَالِكَ وَرَوْح أَتَمُ وَأَكْثَرُ.

٤ ٦٦٤ - (٥) حَدَّثَنا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ الله، فَوَجَدَهُ يُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَبْتَاعَهُ، فَسَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ ذَلك؟ فَقَالَ: "لاَ تَبْتَعْهُ، وَلاَ تَعُدْ في صَدَقَتك".

۲۲ – کتاب الهبات

١ - باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ثمن تصدق عليه

شرح الكلمات: قوله: "حملت على فرس عتيق في سبيل الله": معناه: تصدقت به ووهبته لمن يقاتل عليه في سبيل الله، والعتيق: الفرس النفيس الجواد السابق. قوله: "فأضاعه صاحبه": أي قصر في القيام بعلفه ومؤنته. ٥٦١٦٥ (٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُنَّ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا الْمُنَّ بْنُ الْمُثَنِّى قَالاً: أخبرنا يَحْيَى وَهُو الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا الْبُنُ نُمَيْرٍ قال: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَالَى مَا مَنْ عُبَيْدِ الله، كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، كِلاَهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيِّ فَيُ يُعِيلًا حِدِيثِ مَالِكٍ.

اً ٣١٦٦ (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ الله، ثُمَّ رَآهَا تُبَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا، فَسَأَلَ النَّبِيَّ عَلَى فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى "لاَ تَعُدْ في صَدَقَتك، يَا عُمَرُ؟".

قوله ﷺ: "لا تَبْنَعْهُ ولا تَعُدُّ في صدقتك": هذا نحي تنزيه لا تحريم، فيكره لمن تصدق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفًارة أو نَذْر ونحو ذلك من القُربات أن يشتريه ممن دفعه هو إليه، أو يهبه، أو يتملكه باختياره منه، فأما إذا ورئه منه فلا كراهة فيه، وقد سبق بيانه في كتاب الزكاة، وكذا لو انتقل إلى ثالث، ثم اشتراه منه المتصدق فلا كراهة، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال جماعة من العلماء: النهي عن شراء صدقته للتحريم، والله أعلم.

[٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل]

١٦٦٧ - (١) حَدَّنِنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالاً: أَخْبَرَنَا عِيسَى الرَّازِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالاً: أَخْبَرَنَا عِيسَى الْبُنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا الأُوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النِّيُ يُونُسُ وَلَا الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيُّ قَالَ: "مَثَلُ اللَّذِي يَرْجِعُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثَلِ الْكَلْبِ يَقِيْءُ، ثُمَّ يَعُودُ فِي قَيْئِهِ، فَيَأْكُلُهُ".

١٦٨ - (٢) وَحَدَّثَنَاه أَبُو كُريْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.
 قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدُ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الحُسَيْنِ يَذْكُرُ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

١٦٩٥ - (٣) وَحَدَّثنيهِ حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَد: حَدَّثَنَا حَرْبُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَد: حَدَّثَنَا حَرْبُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّعَلِيَّ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ﷺ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرٍو أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ فَاطِمَةَ بِنْتِ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَدَّثَهُ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٠٤١٧٠ - (٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابْنُ الحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبْرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ ابْنُ الحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبُودُ فِي عَبْسِ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي عَبْسِ يَقُولُ: "إِنَّمَا مَثَلُ الَّذِي يَتَصَدَّقُ بِصَدَقَةٍ، ثُمَّ يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، كَمَثُلِ الْكَلْبِ يَقِيءُ، ثُمَّ يَأْكُلُ قَيْأَهُ".

٢- باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا ما وهبه لولده وإن سفل

أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة: قوله ﷺ: "مثل الذي يرجع في صدقته، كمثل الكلب يقيء، ثم يعود في قيئه فيأكله": هذا ظاهر في تحريم الرجوع في الهبّة والصَّدَقة بعد إقباضهما، وهو محمول على هبة الأجنبي، أما إذا وهب لولده أو لولد ولده وإن سفل، فله الرجوع فيه كما صرح به في حديث النعمان بن بشير، ولا رجوع في هبة الإخوة والأعمام وغيرهم من ذوي الأرحام، هذا مذهب الشافعي، وبه قال مالك والأوزاعي، وقال أبو حنيفة وآخرون: يرجع كل واهب إلا الولد وكل ذي رحم محرم. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: من وهب لغير ذي رحم محرم فله الرجوع في هبته ما لم يعوضه الموهوب له، ومن وهب لذي رحم فليس له الرجوع، سواء كان والدا أو غيره، وهو مذهب أبي حنيفة وإسحاق والنخعي والثوري، وبه قال سعيد بن المسيب وعمر بن عبد العزيز وشريح والأسود والحسن البصري والشعبي، وروي=

١٧١ - (٥) وَحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ:
 حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ، عَنْ سَعِيدٍ بْنِ الْمُستيبِ، عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ عَنِ النّبِيِّ عَنْ أَنّهُ قَالَ:
 "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْئِهِ".

١٧٢٦ - (٦) وَحَدَّثْنَاه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّيَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الإسْنَادِ مِثْلَهُ.

َ عَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ عَبْدُ اللهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "الْعَائِدُ فِي هِبَتِهِ كَالْكَلْبِ عَبْدُ اللهِ عَنْ مَعُودُ في قَيْتُه".

-ذلك عن عمر بن الخطاب وعلى بن أبي طالب وعبد الله بن عمر وأبي هريرة وفضالة بن عبيد الله عن عمدة العيني في عمدة القاري (٦: ٢٧٧) باب هبة الرجل لامرأته. وإن هبة أحد الزوجين للآخر حكم الهبة لذي رحم عرم، فلا يصح فيه الرجوع كما في الهداية مع الفتح (٧: ١٣٤).

وإن حق الرجوع من الهبة إنما يثبت عند الحنفية إما بقضاء القاضي، أو برضا الموهوب له، ولا يثبت بغير ذلك، كما هو مصرح في المتون، وراجع الهداية مع الفتح (٧: ١٣٥)، ثم إن ذلك مكروه عند الحنفية أيضا، كما صرح به صاحب الهداية، ويتخلص من كل ذلك أنه يكره للواهب الرجوع ديانة، ويجوز قضاء.

(إلى أن قال:) فالجواب الصحيح (عن حديث الباب) ما ذكره صاحب الهداية من أن حواز الرجوع عند الحنفية إنما أريد به الجواز في القضاء، وأما الكراهة فلازمة لقوله عليمٌ: العائد في هبته كالعائد في قينه، وإن هذه الكراهة تحريمية، كما صرح به في الدر المختار (٤: ٥٧٤). (تكملة فتح الملهم:٥٧/٢)

[٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة]

١٧٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ ابْنِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، يُحَدِّثَانِهِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّهُ قَالَ: إِنِّ يَحَلْتُ ابْنِي هَذَا غُلاَماً كَانَ لِي، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "فَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "فَالْ رَسُولُ الله ﷺ: "فَارْجِعْهُ".

١٧٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ النَّعْمَانِ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: أَتَى بِي أَبِي إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: النَّعْمَانِ الله ﷺ، فَقَالَ: النَّعْمَانِ الله ﷺ، فَقَالَ: النَّعْمَانِ الله ﷺ، فَقَالَ: النَّعْمَانِ الله عَلْمَا، فَقَالَ: الْأَكُلُ بَنِيكَ نَحَلْتَ؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: الفَارُدُوهُ".

١٩٧٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّبْثِ بْنِ سَعْد، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عُيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْد، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، قَالاً: أَخْبَرَنَا وَهْبٍ قَالاً: أَخْبَرَنَا عَمْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، أَمّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَفي حَدِيثِهِمَا عَبْدُ الرِّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، أَمّا يُونُسُ وَمَعْمَرٌ فَفي حَدِيثِهِمَا اللّهَ عَنْ مُحَمِّدٍ بْنِ عَبْدِ اللّهُ عَنْ مُحَمِّدٍ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ أَنْ بَشِيراً جَاءَ بِالنّعُمَانِ وَحُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ أَنّ بَشِيراً جَاءَ بِالنّعُمَانِ.

٧٧١٧ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: حَدَّثَنَا النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: وَقَدْ أَعْطَاهُ أَبُوهُ غُلاَماً، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "مَا هَذَا الْغُلاَمُ؟" قَالَ: عَطَانِيهِ أَبِي، قَالَ: " فَكُلُّ إِخْوَتِهِ أَعْطَيْتَهُ كَمَا أَعْطَيْتَ هَذَا؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: الْهَرُدَّهُ".

٣- باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة

أما قوله: "نحلت" فمعناه: وهبت، وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يُسوِّيَ بين أولاده في الهبة ويهب لكل واحد منهم مثل الآخر، ولا يفضل، ويسوي بين الذكر والأنثى. وقال بعض أصحابنا: يكون للذكر مثل حظِّ الأنثيين، والصحيح المشهور: أنه يسوي بينهما لظاهر الحديث.

أقوال أهل العلم في حكم تفصيل بعض الأولاد على البعض في الهبة: فلو فضل بعضهم، أو وهب لبعضهم-

١٧٨٥ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّنَنَا عَبَّادُ بْنُ الْعَوّامِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيّ قَالَ: سَمِعْتُ النَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى - وَاللَّفْظُ لَهُ - أَخْبَرَنَا أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ أَبُو الأَحْوَصِ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: تَصَدَّقَ عَلَيَّ أَبِي بِبَعْضِ مَالِهِ فَقَالَتْ أُمِّي عَمْرَةُ بِنْتُ رَوَاحَةَ: لاَ أَرْضَى حَتّى تُشْهِدَ رَسُولَ الله عَلَى، فَانْطَلَقَ أَبِي إلَى النّبِيِّ اللهِ اللهِ عَلَى صَدَقَتِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَى: "أَفَعَلْتَ هَذَا بِولَدِكَ كُلِّهِمْ؟" قَالَ: لاَ، النّبِيِّ اللهِ اللهِ قَالَ: لاَ، وَاحْدَلُوا فِي أَوْلاَدِكُمْ"، فَرَجَعَ أَبِي، فَرَدَّ تِلْكَ الصَدَقَةَ.

٠٤١٨٠ (٧) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النُّعْمَانِ ابْنِ بَشَيرٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَلَكَ بَنُونَ سِوَاهُ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَكُلُّهُمْ أَعْطَيْتَ مِثْلَ هَذَا؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: "فَلاَ أَشْهَدُ عَلَى جَوْرٍ".

⁻دون بعض، فمذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة: أنه مكروه وليس بحرام، والهبة صحيحة. وقال طاوس وعروة ومجاهد والثوري وأحمد وإسحاق وداود: هو حرام، واحتجوا برواية "لا أشهد على حور"، وبغيرها من الفاظ الحديث. واحتج الشافعي وموافقوه بقوله على: "فأشهد على هذا غيري"، قالوا: ولو كان حراماً أو باطلاً لما قال هذا الكلام، فإن قيل: قاله تهديداً، قلنا: الأصل في كلام الشارع غير هذا، ويحتمل عند إطلاقه صيغة أفعل على الوجوب أو الندب، فإن تعذر ذلك فعلى الإباحة.

وأما قوله ﷺ: "لا أشهد على جور": فليس فيه أنه حرام؛ لأن الجور هو الميل عن الاستواء والاعتدال، وكل ما-

١٨١ - (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ لأَبِيهِ: "لاَ تُشْهِدْنِي عَلَى جَوْرٍ".

إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَيَعْقُوبُ الدَّوْرَقِيُّ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُلَيَّةَ -وَاللَّفْظُ لِيَعْقُوبَ- قَالَ: حَدِّنَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَعَبْدُ الْأَعْلَى، ح وَحَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشّعْبِيّ، عَنِ النّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشّعْبِيّ، عَنِ النّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنِ الشّعْبِيّ، عَنِ النّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: انْطَلَقَ بِي أَبِي يَحْمِلُنِي إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! اشْهَدْ أَنِّي قَدْ نَحَلْتُ النّعْمَانَ كَذَا وَكَذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: "أَكُلّ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النّعْمَانَ؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: "فَأَشْهِدْ وَكُذَا مِنْ مَالِي، فَقَالَ: "أَكُلّ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النّعْمَانَ؟" قَالَ: "أَكُلُ بَنِيكَ قَدْ نَحَلْتَ مِثْلَ مَا نَحَلْتَ النّعْمَانَ؟" قَالَ: الْقَلَا، إِذَا " قَلَلَ: "قَالَ: "قَالَ أَنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "قَلَا، إِنْ يَكُونُوا إِلَيْكَ فِي الْبِرِّ سَوَاءً؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "قَلَانَ اللهُ عَنْ اللهُ عَلَى الْبِيلُ سَوَاءً؟" قَالَ: مَا مُنْ مَا يُعْرِي اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمَانَا اللهُ عَلْنَ اللهُ عَلْنَ اللهُ عَلَى الْبُولُوا إِللهُ عَلَى الْبُولُ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ اللهُ عَلْمَانَا اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلْمُ اللهُ عَلْمَ اللهُ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِلُوا إِلللهُ عَلْمَ اللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

عَنِ النَّعْمِيِّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نُحُلاً، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ الله ﷺ لِيُشْهِدَهُ، الشَّعْبِيِّ، عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: نَحَلَنِي أَبِي نُحُلاً، ثُمَّ أَتَى بِي إِلَى رَسُولِ الله ﷺ لِيُشْهِدَهُ، فَقَالَ: "أَكُلُّ وَلَدِكَ أَعْطَيْتَهُ هَذَا؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: "أَلَيْسَ تُرِيدُ مِنْهُمُ الْبِرِّ مِثْلَ مَا تُرِيدُ مِنْ ذَا؟" قَالَ: بَلَى، قَالَ: "فَإِنِي لاَ أَشْهَدُ"، قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: فَحَدَّثْتُ بِهِ مُحَمِّداً، فَقَالَ: إِنّمَا حُدَّثَ أَنّهُ قَالَ: "قَارِبُوا بَيْنَ أَوْلاَدِكُمْ".

١٨٤ - (١١) حَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ يُونُسَ: حَدَّنَنَا زُهَبْرٌ: حَدَّنَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: قَالَتِ امْرَأَةُ بَشِيرٍ: انْحَلِ ابْنِي عُلاَمَكَ، وَأَشْهِدْ لِي رَسُولَ الله ﷺ، فَأَتَى رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: إِنَّ ابْنَةَ فُلاَنٍ سَأَلَتْنِي أَنْ أَنْحَلَ ابْنَهَا غُلاَمِي، وَقَالَتْ: أَشْهِدْ لِي رَسُولَ الله ﷺ، فَقَالَ: "أَلَهُ إِخُوةٌ؟" قَالَ: لاَ، قَالَ: "فَلَيْسَ يَصْلُحُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى حَقِّ". هَذَا، وَإِنّى لاَ أَشْهَدُ إِلّا عَلَى حَقِّ".

⁻خرج عن الاعتدال فهو حور، سواء كان حراماً أو مكروهاً، وقد وضح بما قدمناه أن قوله ﷺ: "أشهد على هذا غيري"، يدل على أنه ليس بحرام، فيجب تأويل الجور على أنه مكروه كراهة تنزيه.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث أن هِبَة بعض الأولاد دون بعض صحيحة، وأنه إن لم يهب الباقين مثل هذا، استحب رد الأول، قال أصحابنا: يستحب أن يهب الباقين مثل الأول، فإن لم يفعل، استحب رد الأول-

-ولا يجب، ** وفيه حواز رُجُوع الوالد في هبته للولد، والله أعلم. قوله: "سألت أباه بعض الموهوبة": هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها "بعض الموهبة"، وكلاهما صحيح، وتقدير الأول بعض الأشياء الموهوبة. معلين الكلمات: قوله: "فالتوى بما سنة": أي مَطَلَهَا. قوله ﷺ: "قارِبُوا بَيْنَ أولادكم": قال القاضي: رويناه "قارِبُوا" بالباء من المقاربة، وبالنون من القران، ومعناهما صحيح أي سووا بينهم في أصل العطاء وفي قدره. قولها: "انحل ابني غلامك": هو بفتح الحاء يقال: نحل ينحل، كــنذهب يذهب.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: فالذي يظهر لهذا العبد الضعيف عفا الله عنه: أن الوالد إن وهب لأحد أبنائه هبة أكثر من غيره اتفاقا، أو بسبب علمه، أو عمله، أو بره بالوالدين من غير أن يقصد بذلك إضرار الآخرين، ولا الجور عليهم، كان جائزا على قول الجمهور، وهو محمل آثار الشيخين وعبد الرحمن بن عوف محمل. أما إذا قصد الوالد الإضرار، أو تفضيل أحد الأبناء على غيره بقصد التفضيل من غير داعية مجوزة لذلك، فإنه لا يبيحه أحد. (تكملة فتح الملهم: ٢١/٢)

[٤- باب العمرى]

٥٤١٥- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ عَلَى مَالِكِ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ أَنْ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى: "أَيَّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَإِنّهَا لِلّذِي أَعْطِيهَا، لاَ تَرْجِعُ إِلَى الّذِي أَعْطَاهَا؛ لأَنّهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

تُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حِ وَحَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ عَنْ الله عَمْرَ رَجُلاً عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقّهُ فِيهَا، وَهِي لِمَنْ أَعْمِرَ وَجُلاً عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَدْ قَطَعَ قَوْلُهُ حَقّهُ فِيهَا، وَهِي لِمَنْ أَعْمِرَ وَلِعَقِبِهِ"، غَيْرَ أَنْ يَحْيَى قَالَ فِي أَوَّلِ حَدِيثِهِ: "أَيُّمَا رَجُلٍ أُعْمِرَ عُمْرَى، فَهِي لَهُ وَلِعَقِبِهِ".

١٨٧٧ - (٣) حَلَّنَيْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنِ الْعُمْرَى وَسُنَّتِهَا، عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهُ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "أَيّمَا رَجُل أَعْمَرَ رَجُلاً عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أَعْطَيْهَا، وَإِنَّهَا لاَ تَرْجِعُ وَلِعَقِبِهِ، فَقَالَ: قَدْ أَعْطَيْهَا، وَإِنَّهَا لاَ تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا مِنْ أَجْلِ أَنْهُ أَعْطَى عَطَاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ".

١٨٨ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -وَاللَّفْظُ لِعَبْدٍ- قَالاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يَقُولَ: هِيَ لَكَ وَلِعَقِبِكَ، فَأَمّا إِذَا قَالَ: هِيَ لَكَ مَا عِشْتَ، فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِهَا، قَالَ مَعْمَرٌ: وَكَانَ الزُّهْرِيُّ يُفْتِي به.

٤ – باب العمرى

بيان "العمرى" ومعنى العقب والصور الثلاث للعمرى وأحكامها: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: العمرى. قوله: أعمرتك هذه الدار مثلاً، أو جعلتها لك عمرك أو حياتك، أو ما عشت أو حيبت أو بقيت أو ما يفيد هذا المعنى، وأما عَقْبُ الرجل فبكسر القاف، ويجوز إسكالها مع فتح العين ومع كسرها، كما في نظائره. والعَقِبُ: هم أولاد الإنسان ما تناسلوا. قال أصحابنا: العُمْرَى ثلاثة أحوال: أحدها: أن يقول: أعمَرْتُك هذه الدار، فإذا =

١٨٩٩ - (٥) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي فُدَيْكِ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ، عَنْ جَابِرٍ -وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الله الله ﷺ قَضَى فِيمَنْ أُعْمِرَ عُمْرَى لَهُ وَلِعَقِبِهِ، فَهِيَ لَهُ بَتْلَةً، لاَ يَجُوزُ لِلْمُعْطِي فِيهَا شَرْطٌ وَلاَ ثُنْيَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةً: لأَنّهُ أَعْطَى عَطاءً وَقَعَتْ فِيهِ الْمَوَارِيثُ، فَقَطَعَتِ الْمَوَارِيثُ شَرْطَهُ.

٠ ٤١٩- (٦) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرِ: حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الْعُمْرَى لَمَنْ وُهبَتْ لَهُ".

١٩١٥ - (٧) وَحَدَّثَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّيُ: حَدَّثَنَا مُعَادُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثِنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهَ أَنْ نَبِيّ الله ﷺ قَالَ بِمِثْلِهِ. أَبِي كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النّبِيِّ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النّبِيِّ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النّبِيِّ عَلَى اللهِ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النّبِي عَلَى اللهِ عَنْ جَابِرٍ اللهُ اللّهِ عَنْ جَابِرٍ يَرْفَعُهُ إِلَى النّبِي عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

٣٠١٩٣ – (٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظ لَهُ-: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ وَلاَ تُفْسِدُوهَا، فَإِنّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى فَهِيَ لِلَّذِي أَعْمِرَهَا، حَيّاً وَمَيِّتاً، وَلِعَقِبِهِ".

-مت فهي لورثتك أو لعقبك، فتصح بلا خلاف، ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار، وهي هبة لكنها بعبارة طويلة، فإذا مات، فالدار لورثته، فإن لم يكن له وارث، فلبيت المال، ولا تعود إلى الواهب بحال، خلافاً لمالك الحال. الثاني: أن يقتصر على قوله: جعلتها لك عمرك، ولا يتعرض لما سواه، ففي صحة هذا العَقْد قولان للشافعي، أصحهما: وهو الجديد صحته، وله حكم الحال الأول، والثاني: وهو القديم أنه باطل.

وقال بعض أصحابنا: إنما القول القليم أن الدار تكون للمعمر حياته، فإذا مات عادت إلى الواهب أو ورثته؛ لأنه خصه بها حياته فقط. وقال بعضهم: القليم أنما عارية يستردها الواهب متى شاء، فإذا مات عادت إلى ورثته. الثالث: أن يقول: جعلتها لك عمرك، فإذا متَّ عادت إليَّ أو إلى ورثني إن كنت مت، ففي صحته خلاف عند أصحابنا، منهم من أبطله، والأصح عندهم: صحته، ويكون له حكم الحال الأول، واعتمدوا على الأحاديث الصحيحة المطلقة "العمرى جائِزةً"، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة.

أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمرى: والأصح: الصحة في جميع الأحوال، وأن الموهوب له يملكها=

١٩٤ - (١٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ اِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعِ، عَنْ سُفْيَانَ، حِ أَبِي عُثْمَانَ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ وَكِيعِ، عَنْ سُفْيَانَ، حِ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبُوبَ، كُلُّ هَوْلاَءِ عَنْ أَبِي الزّيَادَةِ الزّيْرِ، عَنْ جَابِر، عَنِ النّبِي ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثٍ أَبِي خَيْثَمَةً، وَفِي حَدِيثُ أَيُوبَ مِنَ الزّيَادَةِ قَالَ: جَعَلَ الأَنْصَارُ يُعْمِرُونَ الْمُهَاجِرِينَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَمْسِكُوا عَلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ".

٥٩١٥ - (١١) وَحَدَّنَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ - وَاللَّفْظُ لَا بْنِ رَافِعٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَدِّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: أَعْمَرَتِ امْرَأَةٌ بِالْمَدِينَةِ حَافِظً لَهَا ابْناً لَهَا، ثُمَّ تُوفِقِي، وَتُوفِيَتُ بَعْدَهُ، وَتَرَكَتْ وَلَدًا، وَلَهُ إِخْوَةٌ بَنُونَ لِلْمُعْمِرَةِ، فَقَالَ وَلَدُ الْمُعْمِرةِ: رَجَعَ الْحَافِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ: بَلْ كَانَ لأَبِينَا حَيَاتَهُ وَمَوْتَهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ اللهُ عُمْرَةِ: رَجَعَ الْحَافِطُ إِلَيْنَا، وَقَالَ بَنُو الْمُعْمَرِ: بَلْ كَانَ لأَبِينَا حَيَاتَهُ وَمَوْتَهُ، فَاخْتَصَمُوا إِلَى طَارِقِ مَوْلَى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِراً، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلَى إِلْعُمْرَى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، مُولِى عُثْمَانَ، فَدَعَا جَابِراً، فَشَهِدَ عَلَى رَسُولِ الله عَلَى بِالْعُمْرِى لِصَاحِبِهَا، فَقَضَى بِذَلِكَ طَارِقٌ، ثُمِّ كَتَبَ إِلَى عَبْدَ الْمَلِكِ: صَدَق جَابِرٌ، وَأَنْ ذَلِكَ الْحَائِطُ لَبَي الْمُعْمَرِ حَتّى الْيُومُ.

١٩٦ - (١٢) حَدَّنَا أَبُو بَكْرِ بُنُ أَبِي شَيْبَةَ وإسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّفْظُ لأَبِي بَكْرٍ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ أَنْ طَارِقاً قَضَى بِالْغُمَرى لِلْوَارِثِ؛ لِقَوْلِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عَنْ رَسُولِ الله ﷺ.

⁻ ملكاً تامًا يتصرف فيها بالبيع وغيره من النصرفات، هذا مذهبنا، وقال أحمد: تصح العُمْرى المطلقة دون المؤقتة، وقال مالك في أشهر الروايات عنه: العُمْرى في جميع الأحوال تمليك لمنافع الدار مثلاً، ولا يملك فيها رقبة الدار بحال. ** وقال أبو حنيفة بالصحة كنحو مذهبنا، وبه قال الثوري والحسن بن صالح وأبو عبيدة، وحجَّة الشافعي وموافقيه هذه الأحاديث الصحيحة، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ويقول مالك هـ إن النبي ﷺ أجاز العمرى، فيكون جائزاً على ما كانوا يعرفونه، والمعروف عند العرب أنها لا تنقل الملكية، وإنما تنقل المنافع.

وقد أحبنا عنه فيما سبق بأن فحوى الكلام يدل على أن النبي ﷺ لا يريد تقرير ما كانوا عليه في الجاهلية، وإنما كان يريد تغيير حكم العمرى إلى الهبة المؤبدة، وتدل على ذلك أحاديث. (تكملة فتح الملهم: ٨٤/٢)

١٩٧ - ١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عَنِ النّبِيِّ قَالَ: "الْعُمْرَى جَائزَةٌ".

١٩٨ - (١٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا حَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النّبِيِّ ﷺ أَنّهُ قَالَ: "الْعُمْرَى مِيرَاثٌ لأَهْلِهَا".

َ ١٩٩ - (١٥) حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بِنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَر، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضِرِ بْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَنْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِيِّ عَلَيْ النَّبِي عَلَيْ النَّبِي الْعُمْرَى جَائِزَةً".

٠٤٢٠ (١٦) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ
 عَنْ قَتَادَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "مِيرَاثٌ لأَهْلِهَا"، أَوْ قَالَ: "جَائِزَةٌ".

⁻شرح الغريب: قوله: "فهي له بَثْلَةً": أي عطية ماضية غير راجعة إلى الواهب. قوله ﷺ: "أمسكوا عليكم أموالكم ولا تفسدوها" إلى آخره: المراد به: إعلامهم أن العُمْرى هبة صحيحة ماضية، يملكها الموهوب له ملكاً تاماً لا يعود إلى الواهب أبداً، فإذا علموا ذلك فمن شاء أعمر ودخل على بصيرة، ومن شاء ترك؛ لأنهم كانوا يتوهمون ألها كالعارية، ويرجع فيها، وهذا دليل للشافعي وموافقيه، والله أعلم.

قوله: "اخْتَصَمُوا إلى طارقٍ مولى عُثمانً": هو طارق بن عمرو، ولَّاه عبد الملك بن مروان المدينة بعد إمارة ابن الزبير.

[۲٦-كتاب الوصية]

[١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

الْمُثَنِّى - قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو خَيْشَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ -وَاللَّفْظُ لاِبْنِ الْمُثَنِّى - قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ - عَنْ عُبَيْدِ الله: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ * لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، عَمَرَ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَا حَقُّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ * لَهُ شَيْءٌ يُرِيدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ، يَبِيتُ لَيْلَتَيْنِ، إلاّ وَوَصَيَّتُهُ مَكْنُوبَةٌ عَنْدَهُ".

٢٠٢٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وعَبْدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كِلاَهُمَا عَنْ عُبَيْدِ الله بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُمَا قَالاَ: "وَلَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، وَلَمْ يَقُوْلاَ: "يُرِيْدُ أَنْ يُوصِيَ فِيهِ".

[۲۷- كتاب الوصية]

[١- باب وصية الرجل مكتوبة عنده]

بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها: قال الأزْهَرِيُّ: هي مشتقة من وصيت الشيء أوصيه إذا وصلته، وسميت وصية؛ لأنه وصل ما كان في حياته بما بعده، ويقال: وصَّى وأوصى إيصاء، والاسم الوصية والوصاة. التنبيه: واعلم: أن أول كتاب الوصية هو ابتداء الفوات الثاني من المَواضع الثَّلاثة الَّتِي فَاتَتُ إبراهيم بن محمد بن

التبيه: واعلم: أن أول كتاب الوصية هو ابتداء الفوات الثاني من المواضع الثّلاثة الّتي فاتَتُ إبراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم، فلم يسمعها من مسلم، وقد سبق بيان هذه المواضع في الفصول التي في أول هذا الشرح، وسبق أحد المواضع في كتاب الحج، وهذا أول الثاني، وهو قول مسلم: حدثنا أبو حيثمة زهير بن حرب ومحمد بن المشنى العنزي واللفظ لابن مثنى قالا: حدثنا يجيى وهو ابن سعيد القطّانُ عن عبيد الله قال: أحبرني نافع عن ابن عمر. قوله على: "ما حقُّ امرئ مسلم له شيء يري أن يوصي فيه يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده". وفي رواية: "ثلاث ليال".

^{*}قوله: "ما حق امرئ مسلم" إلى قوله: "ببيت": الفعل بمعنى المصدر خبر عن الحق إما بتقدير "أن" أو بدونها، ومثله قوله تعالى: ومن آياته يريكم البرق. وعلى تقدير القول بتقدير "أن" يجوز نصبه كما هو شان أن المقدرة في جواز العمل. وجملة "إلا ووصيته" حال، أي ليس حقه البيتوتة في حال إلا والحال أن الوصية مكتوبة عنده.

٢٠٠٣ - ٢٠٣) وَحَدَّثُنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُلَيّةً) كِلاَهُمَا عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو رُهِيْرُ ابْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عُلَيّةً) كِلاَهُمَا عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطّاهِرِ: أَحْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَثْنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللّيْشِيّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْك، وَهْبُ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ اللّيْشِيّ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْك، أَخْبَرَنِا هِشَامٌ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيِّ عَلَى بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ الله، وَقَالُوا جَمِيعاً: "لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ"، إِلاَّ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ"، إِلاَّ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ يُوصِي فِيهِ"، إِلاَّ فِي حَدِيثِ أَيُّوبَ، فَإِنّهُ قَالَ: "يُرِيدُ أَنْ

الله عَبْرُ الله الله عَنْ الله عَنْ الله عَنْ مَعْرُوفٍ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌو وَهُوَ الله الله عَنْ أَبِيهِ أَنَهُ سَمِعَ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ: "مَا حَقُّ المْرِئِ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي فِيهِ، يَبِيتُ ثَلاَثَ لَيَالٍ إلَّا وَوَصِيْتُهُ عَنْدَهُ مَكْتُوبَةٌ"، قَالَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ: مَا مَرَّتْ عَلَيَ لَيْلَةٌ مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنْ قَالَ ذَلِكَ، إلَّا وَعِنْدِي وَصِيَّتِي.

٥٠٤٠- (٥) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرِمْلَةُ قَالاَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ َ أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الرَّهْرِيِّ بِهَذَا الإسْنَاد نَحْوَ حَديث عَمْرو بْنِ الْحَارِث.

⁻ فقه الحديث وتفصيل حكم الوصية: فيه الحث على الوصية، وقد أجمع المسلمون على الأمر بها، لكن مذهبنا ومذهب الجماهير: ألها مندوبة لا واجبة. وقال داود وغيره من أهل الظاهر: هي واجبة لهذا الحديث ولا دلالة لهم فيه، فليس فيه تصريح بإيجابها، لكن إن كان على الإنسان دين أو حق أو عنده وديعة ونحوها لزمه الإيصاء بذلك. قال الشافعي هي: معنى الحديث ما الحزم والاحتياط للمسلم إلا أن تكون وصيته مكتوبة عنده، ويستحب تعجيلها، وأن يكتبها في صحته، ويشهد عليه، فيها ويكتب فيها ما يحتاج إليه، فإن تجدد له أمر يحتاج إلى الوصية به ألحقه بها، قالوا: ولا يكلف أن يكتب كل يوم مُحقّرات المعاملات وجزئيات الأمور المتكررة. وأما قوله على: "ووصيّتُهُ مكتُوبَة عنده" فمعناه: مكتوبة، وقد أشهد عليه بها لا أنه يقتصر على الكتاب، بل لا يعمل بها ولا تنفع إلا إذا كان أشهد عليه بها، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال الإمام محمد بن نصر =

.....

-المروزي من أصحابنا: يكفي الكتاب من غير إشهاد لظاهر الحديث، والله أعلم.**

وأما حديث الباب فقد أجاب عنه الجمهور بأنه لا تعرض فيه لاشتراط الإشهاد وعدمه، والمراد: أن تكون الوصية مكتوبة بشرائطها المعروفة، ومنها الإشهاد، فلا يدل ذلك على نفي الاشتراط. (تكملة فتح الملهم: ٩٦/٢)

^{**}قَالَ فِي تَكَمَّلَةَ فَتَحَ الْمُلْهُمَ: وأَمَا الجُمهُورِ فَيَشْتُرَطُ عَنْدُهُمُ الْإِشْهَادُ، ولا تَثْبَت الوصية بالكتابة بدون الإشهاد، يعني في القضاء. وحجتهم قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ القضاء. وحجتهم قول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ (المائدة: ١٠٦) الآية.

[٢- باب الوصية بالثلث]

٢٠٦٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ الله ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي رَسُولُ الله ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعِ أَشْفَيْتُ مِنْهُ عَلَى الْمَوْتِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! بَلَغْنِي مَا تَرَى مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلاَ يُرِثِنِي إِلَّا ابنةً لِي وَاحِدَةً، أَفَأَتُصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: "لاً"، قَالَ: قُلْتُ: أَفَأَتُصَدَّقُ بِشَطْرِهِ؟ قَالَ: "لاَ، الثَّلُثُ، وَالنَّالَ اللهُ عَلَى وَالنَّالَ اللهُ عَلَى اللهُ عَالَةُ مَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ عَالَةً عَلَى اللهُ عَلَيْهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الله

٢ – باب الوصية بالثلث

قوله في حديث سعد بن أبي وقاص ﷺ: "عادني رسول الله ﷺ من وجع أشفيت منه على الموت": فيه استحباب عيادة المريض، وأنما مستحبّة للإمام كاستحبابها لآحاد الناس.

شرح الغريب: ومعنى "أَشْفَيْتُ على الموت": أي قاربته وأشرفت عليه، يقال: أشفى عليه وأشاف، قاله الهروي، وقال ابن قتيبة: لا يقال: أشفى إلا في الشر، قال إبراهيم الحربي: الوجع اسم لكل مرض، وفيه حواز ذكر المريض ما يجده لغرض صحيح من مداواة أو دعاء صالح أو وصية أو استفتاء عن حاله ونحو ذلك، وإنما يكره من ذلك ما كان على سبيل التَّسَخُط ونحوه: فإنه قادح في أحر مرضه.

فقه الحديث: قوله: "وأنا ذو مال": دليل على إباحة جمع المال؛ لأن هذه الصيغة لا تستعمل في العرف إلا لمال كثير. قوله: "ولا يرثني إلا ابنة لي": أي ولا يرثني من الولد وخواص الورثة، وإلا فقد كان له عصبة، وقيل: معناه لا يرثني من أصحاب الفروض. قوله: "أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: "لا"، قلت: أفأتصدق بشطره؟ قال: "لا، الثلث والثلث كثير": بالمثلثة، وفي بعض بالموحدة، وكلاهما صحيح، قال القاضي: يجوز نصب "الثُّلُثُ" الأول ورفعه، أما النصب فعلى الإغراء، أو على تقدير فعل أي "أعط الثلث"، وأما الرفع فعلى أنه فاعل، أي يكفيك الثلث، أو أنه مبتدأ وحذف خبره، أو خبر محذوف المبتدأ، وفي هذا الحديث مراعاة العَدْل بين الورثة والوصية.

بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقلّ منه: قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: إن كانت الورثة أغنياء، استحب أن يوصي بالثلث تبرعاً، وإن كانوا فقراء، استحب أن ينقص من الثلث.

تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث: وأجمع العلماء في هذه الأعصار على أن من له وارث لا تنفذ وصيته-

^{*}قوله: "إنك إن تذر ورثتك": هي "أن" المصدرية الناصبة أو "إن" الشرطية الجازمة، وعلى الثاني فلا بد من تقدير المبتدأ في قوله: خير، أي خير وعلى الأول فلا حاجة.

وَلَسْتَ تُنْفِقُ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَحْهَ الله، إلاّ أُحِرْتَ بِهَا، حَتَّى اللَّقْمَةُ تَحْعَلُهَا فِي في امْرَأَتِكَ"، ..

-بزيادة على الثلث إلا بإجازته، وأجمعوا على نفوذها بإجازته في جميع المال، وأما من لا وارث له، فمذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا تصح وصيته فيما زاد على الثلث، وحوزه أبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد في إحدى الروايتين عنه، وروي عن على وابن مسعود هيه ** وأما قوله: "أفأتصدق بثلثي مالي؟" يحتمل أنه أراد بالصدقة الوصية، ويحتمل أنه أراد الصدقة المنجزة، وهما عندنا وعند العلماء كافة سواء لا ينفذ ما زاد على الثلث إلا برضا الوارث. وخالف أهل الظاهر، فقالوا: للمريض مرض الموت أن يتصدق بكل ماله ويتبرع به كالصحيح، ودليل الجمهور ظاهر حديث "الثلث كثير" مع حديث "الذي أعتق ستة أعْبُدٍ في مرضه فأعتق النبي الثين وأرق أَرْبَعَة.

قوله ﷺ: "إنَّكَ إِنْ تَذَرَ ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس". العالة: الفقراء، ويتكففون: يسألون الناس في أكفهم. قال القاضي ﷺ: روينا قوله: "إن تَذَرَ وَرَثْتَكَ" بفتح الهمزة وكسرها، وكلاهما صحيح. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث حثٌ على صلة الأرحام والإحسان إلى الأقارب، والشفقة على الورثة، وأن صلة القريب الأقرب والإحسان إليه أفضل من الأبعد، واستدل به بعضهم على ترجيح الغني على الفقير.

قوله ﷺ: "ولست تُنفِقُ نفقةً تبتغي بما وحه الله تعالى إلا أجرْتَ بما، حتى اللَّقمة بمحلها في في امرأتك": فيه استحباب الإنفاق في وجوه الخير، وفيه أن الأعمال بالنيات، وأنه إنما يثاب على عمله بنيته، وفيه أن الإنفاق على العيال يثاب عليه إذا قصد به وجه الله تعالى، وفيه أن المباح إذا قصد به وجه الله تعالى صار طاعة، ويثاب عليه، وقد نبه على هذا بقوله ﷺ: "حتى اللَّقمة تجعلها في في امرأتك"؛ لأن زوجة الإنسان هي من أخص حظوظه الدنيوية، وشهواته وملاذه المباحة، وإذا وضع اللَّقمة في فيها فإنما يكون ذلك في العادة عند الملاعبة والملاطفة والتلذذ بالمباح، فهذه الحالة أبعد الأشياء عن الطاعة وأمور الآخرة، ومع هذا فأخبر ﷺ أنه إذا قصد بمذه اللَّقمة وحد الله تعالى، ويتضمن ذلك وحده الله تعالى، حصل له الأجر بذلك، فغير هذه الحالة أولى بحصول الأجر إذا أراد وجه الله تعالى، ويتضمن ذلك أن الإنسان إذا فعل شيئاً أصله على الإباحة، وقصد به وجه الله تعالى يثاب عليه، وذلك كالأكل بنية التقوى على طاعة الله تعالى، والنوم للاستراحة؛ ليقوم إلى العبادة نشيطاً، والاستمتاع بزوجته وحاريته؛ ليكف نفسه وبصره

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: فإن لم يكن له ورثة، لا من ذوي الفروض والعصبات، ولا من ذوي الأرحام، فحينئذ تنفذ وصيته في أكثر من الثلث بالغة ما بلغت، هذا هو المحتار عند الحنفية. (إلى أن قال:) وحجة الحنفية ما أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٩: ٢٩، ٧٠ رقم ١٦٣٧٤) من طريق معمر عن مغيرة عن إبراهيم أن ابن مسعود قال لرجل: "يا معشر أهل اليمن! مما يموت الرجل منكم لا يعلم أن أصله من العرب، ولا يدري ممن هو؟ فمن كان له كذلك فحضره الموت، فإنه يوصى بماله كله حيث شاء".

وأما حديث الباب فقد بين رسول الله ﷺ فيه علة عدم الزيادة على الثلث، وهي: "إنك أن تذر وصيتك أغنياء خير..." وهذه العلة مفقودة فيمن لا وارث له، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم:١٠٣/٢)

قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله أُخَلِفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: "إِنِّكَ لَنْ تُحَلِّفَ فَتَعْمَلَ عَمَلاً تَبْتَغِي بِهِ وَجُهُ اللهُ، إِلّا ازْدَدْتَ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، وَلَعَلَّكَ تُحَلَّفُ حَتَّى يُنْفَعَ بِكَ أَقُوامٌ وَيُضَرّ بِكَ آخَرُونَ، اللّهُمّ! أَمْضِ لأَصْحَابِي هِحْرَتَهُمْ، وَلاَ تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنِ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ"، قَالَ: رَئَى لَهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ أَنْ تُوفَى بِمَكّة.

-ونحوهما عن الحرام وليقضي حقها، وليحصل ولداً صالحاً، وهذا معنى قوله ﷺ: "وفي بُضع أحدكم صدقة"، والله أعلم. قوله: "قلت يا رسول الله أُخلَف بعد أصحابي؟ قال: إنك لن خلف فتعمل عملاً تبتغي به وجه الله تعالى إلا ازددت به درجة ورفعة": فقال القاضي: معناه أخلَف بمكة بعد أصحابي، فقاله إما إشفاقاً من موته بمكة؛ لكونه هاجر منها، وتركها لله تعالى، فخشي أن يقدح ذلك في هجرته أو في ثوابه عليها، أو خشي بقاءه بمكة بعد انصراف النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة، وتخلفه عنهم بسبب المرض، وكانوا يكرهون الرجوع فيما تركوه لله تعالى، ولهذا جاء في رواية أخرى: "أخلف عن هجرته"، قال القاضي: قيل: كان حكم الهيشرة باقياً بعد الفتح لهذا الحديث، وقيل: إنما كان ذلك لمن كان هاجر قبل الفتح، فأما من هاجر بعده فلا.

بيان معنى قوله: "إنك لن تخلف": وأما قوله ﷺ: "إنك لن تخلّف فتعمل عملاً": فالمراد بالتخلف: طول العمر والبقاء في الحياة بعد جماعات من أصحابه. وفي هذا الحديث فضيلة طول العمر للازدياد من العمل الصالح، والحثّ على إرادة وجه الله تعالى بالأعمال، والله تعالى أعلم.

قوله ﷺ: "ولعلك تخلف حتى ينفع بك أقوام ويضر بك آخرون"، وفي بعض النسخ "ينتفع" بزيادة التاء، وهذا الحديث من المعجزات، فإنّ سعداً ﷺ عاش حتى فتح العراق وغيره، وانتفع به أقوام في دينهم ودنياهم، وتضرر به الكفار في دينهم ودنياهم، فإلهم قتلوا وصاروا إلى جهنم، وسُبِيَتْ نساؤهم وأولادهم، وغنمت أموالهم وديارهم، وولي العراق، فاهتدى على يديه خلائق وتضرر به خلائق بإقامته الحق فيهم من الكفار ونحوهم. قال القاضي: قيل: لا يحبط أجر هجرة المهاجر بقاؤه بمكة وموته بها إذا كان لضرورة، وإنما كان يحبطه ما كان بالاختيار. قال: وقال قوم: موت المهاجر بمكة محبط هجرته كيفما كان، قال: وقيل: لم تفرض الهجرة إلا على أهل مكة خاصة.

قوله ﷺ: "اللهم امض لأصحابي هجرقم، ولا تردهم على أعقاهم": قال القاضي: استدل به بعضهم على أن بقاء المهاجر بمكة كيف كان قادح في هجرته، قال: ولا دليل فيه عندي؛ لأنه يحتمل أنه دعا لهم دعاء عاماً، ومعنى "أمْضِ لأصحابي هجرقم": أي أتممها ولا تبطلها، ولا تردهم على أعقاهم بترك هجرقم ورجوعهم عن مستقيم حالهم المرضية.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "لكن البائس سعد بن حولة": البائس: هو الذي عليه أثر البؤس وهو الفقر والقلة. قوله: "يرثى له رسول الله ﷺ أن مات بمكة": قال العلماء: هذا من كلام الراوي وليس هو من كلام النبي ﷺ،= ٢٠٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا قُتُيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالاً: أَحْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ ح: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإَسْنَادِ نَحْوَهُ. الإسْنَادِ نَحْوَهُ.

٣٠٤٥ (٣) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ: دَحَلَ النّبِيُّ ﷺ عَلَيَّ يَعُودُنِي، فَذَكَرَ بَعْنَى حَدِيثِ الزّهْرِيِّ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ النّبِيِّ ﷺ فِي سَعْدِ بْنِ خَوْلَةَ، غَيْرَ أَنّهُ قَالَ: وَكَانَ يَكُرَهُ أَنْ يَمُوتَ بِالأَرْضِ الّتِي هَاجَرَ مِنْهَا.

بل انتهى كلامه هي بقوله: "لكن البائس سَعْدُ بن حولة"، فقال الراوي تفسيراً لمعنى هذا الكلام: إنه يرئيه النبي هي ويتوجَّع له ويرقُ عليه لكونه مات بمكة، واختلفوا في قائل هذا الكلام من هو؟ فقيل: هو سعد بن أبي وقاص، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات.

أقوال العلماء قصة سعد بن خولة: قال القاضي: وأكثر ما جاء أنه من كلام الزُّهريِّ، قال: واختلفوا في قصة سَعْدِ ابن خولة، فقيل: لم يهاجر من مكة حتى مات بها، قال عيسى بن دينار وغيره وذكر البخاري أنه هاجر وشهد بدرًا وغيرها، بدرًا، ثم انصرف إلى مكة ومات بها. وقال ابن هشام: إنه هاجر إلى الحبشة الهجرة الثانية، وشهد بدرًا وغيرها، وتوفي بمكة في حجة الوداع سنة عشر، وقيل: توفي بها سنة سبع في الهدنة، خرج مُحْتَازًا من المدينة، فعلى هذا وعلى قول عيسى بن دينار: سبب بؤسه سقوط هجرته؛ لرجوعه مختاراً، وموته بها، وعلى قول الآخرين: سبب بؤسه موته بمكة على أي حال كان، وإن لم يكن باختياره لما فاته من الأجر والثواب الكامل بالموت في دار هجرته، والغربة عن وطنه إلى هجرة الله تعالى، قال القاضي: وقد روي في هذا الحديث أن النبي على خلف مع سعد ابن أبي وقاص رجُلاً، وقال له: إن توفي بمكة فلا تدفنه بها. وقد ذكر مسلم في الرواية الأخرى أنه كان يكره أن يموت في الأرض التي هاجر منها. وفي رواية أخرى لمسلم قال سعد بن أبي وقاص: خشيت أن أموت بالأرض التي هاجرت منها، كما مات سعد بن خولة، وسعد بن خولة هذا هو زوج سبيعة الأسلمية، وفي حديث سعد هذا حواز تخصيص عموم الوصية المذكورة في القرآن بالسنة، وهو قول جمهور الأصوليين، وهو الصحيح.

ضبط الاسم وترجمة صاحب الاسم: قوله: "حدثنا أبو داود الحفري": هو بحاء مهملة ثم فاء مفتوحتين، منسوب إلى الحفر بفتح الحاء والفاء، وهي محلة بالكوفة، كان أبو داود يسكنها، هكذا ذكره أبو حاتم بن حبان، وأبو سعد السمعاني وغيرهما، واسم أبي داود هذا "عمرو بن سعد" الثقة الزاهد الصالح العابد، قال على المديني: ما أعلم-

٥٠١٩ - (٤) وَحَدَّنَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حَدَّثَنَا الْعَسْنُ بُنُ مَرِضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النّبِيِّ عَلَاً، سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: مَرِضْتُ فَأَرْسَلْتُ إِلَى النّبِيِّ عَلَانًا فَقُلْتُ: فَالنّصْفُ؟ فَأَنِي، قُلْتُ: فَالنّصُفُ؟ فَالنّ فَكُانَ بَعْدُ، التَّلُثُ جَائِزاً.

٠٤٢١٠ (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى واَبْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَكَانَ بَعْدُ، الثَّلُثُ جَائِزاً.

الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النّبِيُّ عَلَيٌّ، فَقُلْتُ: أُوصِي بِمَالِي الْمَلِكِ ابْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ أَبِيهِ قَالَ: عَادَنِي النّبِيُّ عَلَيْ، فَقُلْتُ: أُوصِي بِمَالِي كُلّه، قَالَ: "لاَ"، قُلْتُ: فَالنّصْف، قَالَ: "لاَ" فَقُلْتُ: أَبِالتّلُثِ؟ فَقَالَ: "نَعَمْ! وَالثّلُثُ كَثيرٌ".

َ ٢١٢- (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكَيُّ: حَدَّثَنَا الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ السُّحْتِيَانِيُّ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيِّ، عَنْ ثَلاَّتَةٍ مِنْ وُلْدِ سَعْدٍ، كُلِّهُمْ يُحَدِّئُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ عَلَى حَمَّلِ بَعُودُهُ بِمَكَّةَ، فَبَكَى قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: يُحَدِّئُهُ عَنْ أَبِيهِ: أَنْ النَّبِيَّ عَلَى مَعْدٍ يَعُودُهُ بِمَكَّةً، فَبَكَى قَالَ: "مَا يُبْكِيكَ؟" فَقَالَ: قَقَالَ: قَقَالَ النَّبِيُّ فَقَالَ النَّبِيُّ عَنْ أَمُوتَ بِالأَرْضِ النِّي هَا جَرْتُ مِنْهَا، كَمَا مَاتَ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، فَقَالَ النَّبِيُّ عَلَىٰ النَّبِيُّ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهِيُّ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الْ

-أين رأيت بالكوفة أعبد من أبي داود الحفري. وقال وكيع: إن كان يدفع بأحد في زماننا، يعني البلاء والنوازل فبأبي داود، توفي سنة ثلاث، وقيل: سنة ست ومائتين ك.

قوله: "عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن ثلاثة من ولد سعد كلهم يحدثه عن أبيه أن النبي الله دخل على سعد يعوده بمكة". وفي الرواية الأخرى: "عن حميد عن ثلاثة ممن ولد سعد قالوا: مرض سعد بمكّة، فأتاه رسول الله على يعوده": فهذه الرواية مرسلة، والأولى متصلة؛ لأن أولاد سعد تابعيون.

التنبيه الهامّ: وإنما ذكر مسلم هذه الروايات المختلفة في وصله وإرساله ليبين اختلاف الرواة في ذلك، قال القاضي: وهذا وشبهه من العلل التي وعد مسلم في خطبة كتابه أنه يذكرها في مواضعها، فظنَّ ظانون أنه يأتي بما مفردة،=

^{*}قوله: "قلت: فالثلث، قال: فسكت بعد الثلث": لعله أراد أنه سكت عن النهي عنه، أي لم ينه عنه، و لم يرد أنه سكت عن الكلام بعده، فقد قال: "نعم! والثلث كثير" كما في كثير من الروايات، فلا معارضة بين هذه الرواية وبين تلك الروايات، والله تعالى أعلم.

"اللّهُمَّ! اشْفِ سَعْداً، اللَّهُمَّ اشْفِ سَعْداً" ثَلاَثُ مِرَارٍ، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ! إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً، وَإِنَّمَا يَرِثُنِي ابْنَتِي، أَفَأُوصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: "لاَ" قَالَ: فَبِالثَّلْثَيْنِ؟ قَالَ: "لاَ"، قَالَ: فَالنّصْفُ؟ قَالَ: "لاَ"، قَالَ: فَالنّصُدُ؟ وَإِنَّ مَا لَكُ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا لَكُ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا لَكُ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّ مَا تَأْكُلُ امْرَأَتُكَ مِنْ مَالِكَ صَدَقَةٌ، وَإِنَّكَ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِحَيْرٍ مَنْ أَنْ تَدَعَ أَهْلَكَ بِحَيْرٍ مَنْ أَنْ تَدَعَهُمْ يَتَكَفّفُونَ النّاسَ"، وَقَالَ بِيدِهِ.

٣٤١٦ - (٨) وَحَدَّنِنِي أَبُو الرِّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّنَنَا حَمَّادٌ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِي، عَنْ ثَلاَئَةٍ مِنْ وُلْدِ سَعْدٍ قَالُوا: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَةَ، فَأَتَاهُ النِيُّ ﷺ يَعُودُهُ بِنَحْوِ حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ.

عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدَّثُنِيهِ بِمِثْلِ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ مَالِكٍ، كُلُّهُمْ يُحَدَّثُنِيهِ بِمِثْلِ حَدِيثِ صَاحِبِهِ، فَقَالَ: مَرِضَ سَعْدٌ بِمَكَّةً، فَأَتَاهُ النّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ عَنْ حُمَيْدِ الْحِمْيَرِيِّ.

-وأنه توفي قبل ذكرها، والصواب أنه ذكرها في تضاعيف كتابه، كما أوضحناه في أول هذا الشرح، ولا يقدح هذا الخلاف في صحة هذه الرواية ولا في صحة أصل الحديث؛ لأن أصل الحديث ثابت من طرق من غير جهة حميد عن أولاد سعد، وثبت وصله عنهم في بعض الطرق التي ذكرها مسلم، وقد قدمنا في أول هذا الشرح أن الحديث إذا روي مُتَّصلاً ومرسلاً، فالصحيح الذي عليه المحققون أنه محكوم باتصاله؛ لأنما زيادة ثقة، وقد عرض الدارقطني بتضعيف هذه الرواية، وقد سبق الجواب عن اعتراضه الآن، وفي مواضع نحو هذا، والله أعلم.

قوله: "عَن ابن عباس قال: لو أنَّ النَّاس غضّوا من الثُلُث إلى الربع، فإن رسول الله ﷺ قال: الثلث والثلث كثير". قوله "غضوا": بالغين والضاد المعجمتين، أي نَقَصُوا.

أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية: وفيه استحباب النَّقْصِ عَنْ الثلث، وبه قال جمهور العلماء مطلقاً، ومذهبنا: أنه إن كان ورثته أغنياء استحب الإيصاء بالثلث، وإلا فيستحب النقص منه. وعن أبي بكر الصديق الله أوصى بالخمس، وعن علي الله نحوه. وعن ابن عمر وإسحاق بالربع، وقال آخرون: بالسدس، وآخرون بدونه، وقال آخرون: بالعشر، وقال إبراهيم النخعي الله: كانوا يكرهون الوصية بمثل نصيب أحد الورثة. وروي عن على وابن عباس وعائشة وغيرهم الله على الله ورثة وماله قليل ترك الوصية.

٥٢١٥ - (١٠) حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الرّازِيُّ: أَخْبَرَنَا عِيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ، حِ: وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِيْبٍ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكُرِيْبٍ، حَدَّنَا أَبُو بَكُرِيْبٍ وَاللّهُ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ قَالَ: لَوْ أَنَّ النّاسَ غَضّوا مِنَ النّهُ عُنْ فَيْلًا فَي مَنْ هِ فَإِنّ رَسُولَ الله عَلَى قَالَ: "الثّلُثُ، وَالثّلُثُ كَثِيرً". وَفِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ: "كَبِيرً أَوْ كَثِيرً".

قوله في إسناد هذا الحديث: "وحدثنا أبو كريب قال: حدثنا ابن نمير كلهم عن هشام بن عروة عن أبيه عن ابن عباس": هكذا هو في نسخ بلادنا، وهي من رواية الجلودي، ففي جميعها أبو كريب، وذكر القاضي: أنه وقع في نسخة ابن ماهان "أبو كريب" كما ذكرناه، وفي نسخة الجلودي "أبو بكر بن أبي شيبة" بدل أبي كريب، والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

^{*}قوله: "لو أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع...": هو مبني على معنى "والثلث كثير" إنه كثير بالنظر إلى ما ينبغي الإيصاء به. ولو قيل: إن معناه: إنه كثير أي كاف في الوصية لا حاجة فيها إلى الزيادة عليه لما كان في الحديث دلالة على استحباب الانتقاص من الثلث، والله أعلم.

[٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت]

٢١٦٦ - (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ - عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنْ رَجُلاً قَالَ لِلنّبِيِّ ﷺ: إنّ أَبِي مَاتَ وَتَرَكَ مَالاً وَلَمْ يُوصٍ، فَهَلْ يُكَفَّرُ عَنْهُ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهُ؟ قَالَ: "نَعَمْ!"

٢١٧- (٢) حَدَّنَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ: أَخْبَرَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ أَنْ رَجُلاً قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: إنّ أُمّي افْتُلِتَتْ نَفْسَهَا، وَإِنِّي أَظُنّهَا لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، فَلِيَ أَجْرٌ أَنْ أَتَصَدَّقَ عَنْهَا؟ قَالَ: "نَعَمْ!"

١٦١٨ – (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! إِنَّ أُمِّي افْتُلتَتْ نَفْسُهَا، وَلَمْ تُوصِ، وَأَظُنُّها لَوْ تَكَلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ، أَفَلَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ "نَعَمُّ!"

٤٢١٩ - (٤) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنِي أُمَيّةُ بْنُ بِسْطَام: حَدَّثَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنِ زُرَيْع: حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ، ح وَحَدَّثَنِي أُمَيّةُ بْنُ بِسْطَام: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلّهُمْ عَنْ رَوْحٌ وَهُوَ ابنُ الْقَاسِم، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ، كُلّهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُوةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمّا أَبُو أَسَامَةً وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ هِشَامٍ بْنِ عُرُوةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَمّا أَبُو أَسَامَةً وَرَوْحٌ فَفِي حَدِيثِهِمَا: فَهَلْ لِي أَجْرٌ؟ كَمَا قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، وَأَمّا شُعَيْبٌ وَجَعْفَر فَفِي حَدِيثِهِمَا: أَفَلَهَا أَجْرٌ؟ كَرُوايَةِ ابْنِ بِشْرٍ.

٣- باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت

قوله: "إن أبي مات وترك مالاً و لم يوص، فهل يكَفَّر عنه أن أتصدق عنه؟ قال: "نعم!". وفي رواية: "إن أمي افتلتت نفسها، وإني أظنها لو تكلمت تصدقت، فلي أجر أن أتصدق عنها؟ قال: "نعم!"

شرح الغريب: قوله: "افتُلِتَتْ": بالفاء وضم التاء أي ماتت بغتةً وفجأة، والفلتةُ والافتلات ما كان بغتة، وقوله: نفسُها: برفع السِّين ونصبها، هكذا ضبطوه، وهما صحيحان، الرفع على ما لم يسم فاعله، والنصب على المفعول الثاني، وأما قوله: "أظنُّها لو تكلَّمَتْ تَصَدَّقَتْ": معناه لما علمه من حرصها على الخير، أو لما علمه من رغبتها في الوصية. فقه الحديث: وفي هذا الحديث جواز الصَّدقة عن الميت واستحبابها، وأن ثوابها يصله وينفعه، وينفع المتصدق أيضاً،

- وهذا كله أجمع عليه المسلمون، وسبقت المسألة في أول هذا الشرح، في شرح مقدمة صحيح مسلم، وهذه الأحاديث مخصصة لعموم قوله تعالى: ﴿وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَيْنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ (النحم: ٣٩)، وأجمع المسلمون على أنه: لا يجب على الوارث التصدق عن ميتة صدقة التطوع، بل هي مستحبة، وأما الحقوق المالية الثابتة على الميت، فإن كان له تركة وجب قضاؤها منها، سواء أوصى بها الميت أم لا، ويكون ذلك من رأس الماء، سواء دينون الله تعالى كالزكاة والحج والنَّذُر والكفارة وبدل الصوم ونحو ذلك، ودَيْنُ الآدمي، فإن لم يكن للميت تركة لم يلزم الوارث قضاء دينه، لكن يستحب له ولغيره قضاؤه.

قوله: "فهل يُكَفِّر عنه أن أتصدق عنه": أي هل تكفر صدقتي عنه سيئاته، والله أعلم.

* * * *

[٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته]

اللهُ عَنْ اللهُ عَلَمُ اللهُ عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةَ يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ وَابْنُ حُجْرٍ قَالُوا: حَدَّنَنَا إِذَا مَاتَ إِسْمَاعِيلُ هُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا مَاتَ الإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلاّ مِنْ ثلاثة: * إلا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ، أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ، أَوْ وَلَدِ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ".

٤- باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته

قوله ﷺ: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة: إلا من صدقة حارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"، قال العلماء: معنى الحديث أن عمل الميّت ينقطع بموته، وينقطع تجدد الثواب له، إلا في هذه الأشياء الثلاثة؛ لكونه كان سببها، فإن الولد من كسبه، وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف، وكذلك الصدقة الجارية، وهي الوقف.

فوائد الحديث: وفيه فضيلة الزواج لرجاء ولد صالح، وقد سبق بيان اختلاف أحوال الناس فيه، وأوضحنا ذلك في كتاب النكاح. وفيه دليل لصحة أصل الوقف، وعظيم ثوابه، وبيان فضيلة العلم، والحث على الاستكثار منه، والترغيب في توريثه بالتعليم والتصنيف والإيضاح، وأنه ينبغي أن يختار من العلوم الأنفع فالأنفع. وفيه أن الدعاء يصل ثوابه إلى الميت، وكذلك الصدقة، وهما مجمع عليهما، وكذلك قضاء الدَّيْنِ كما سبق، وأما الحج، فيجزي عن الميت عند الشافعي وموافقيه، وهذا داخل في قضاء الدين إن كان حجاً واجباً، وإن كان تطوعاً وصلى به، فهو من باب الوصايا، وأما إذا مات وعليه صيام فالصحيح أن الولي يصوم عنه وسبقت المسألة في كتاب الصيام. وأما قراءة القرآن وجعل ثواجًا للميت والصلاة عنه ونحوهما فمذهب الشافعي والجمهور أنحا لا تلحق الميت، وفيها خلاف، وسبق إيضاحه في أول هذا الشرح في شرح مقدمة "صحيح مسلم".

^{*}قوله: "انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة": لا يخفى أن الاستثناء متفرع من مقدار أي من كل الأعمال إلا من ثلاثة أعمال. وحينئذ يصير إلى المعنى انقطع عنه عمله من كل عمل، وهو لا يخلو عن ركاكة، والجواب أن العمل بمعنى الثواب الذي هو أثر العمل، فإنه منقطع من سائر الأعمال الثابت في الأعمال الثلاثة. والمعنى: انقطع عنه الثواب من كل عمل إلا من ثلاثة أعمال، والله أعلم.

[٥- باب الوقف]

١٢٢١ - (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ عَنِ ابْنِ عَمْرُ فَيهَا، فَقَالَ: نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرُ قَالَ: أَصَابَ عُمَرُ أَرْضاً بِحَيْبَرَ، فَأَتِى النّبِيَّ ﷺ يَشْ يَشْكُ يَسْتَأْمِرُهُ فِيهَا، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ! إِنِّي أَصَبْتُ أَرْضاً بِحَيْبَرَ، لَمْ أُصِبْ مَالاً قَطَّ هُوَ أَنْفَسُ عِنْدِي مِنْهُ، فَمَا تَأْمُرُنِي بِهِ؟ قَالَ: "إِنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلُهَا وتصدَّقْتَ بِهَا"، قَالَ: فَتَصَدّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ إِيهِ؟ قَالَ: وَتَصَدّقَ بِهَا عُمَرُ أَنَّهُ لاَ يُبَاعُ أَصْلُهَا، وَلاَ يُورَثُ، وَلاَ يُوهِبُ، قَالَ: فَتَصَدَّقَ عُمَرُ فِي الْفُقَرَاءِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرَّقَابِ، وَفِي اللهُورَةِ، وَفِي الْقُرْبَى، وَفِي الرَّقَابِ، وَفِي سَبِيلِ الله، وَابْنِ السّبِيلِ، وَالضَّيْفِ، لاَ جُنَاحَ عَلَى مَنْ وَلِيَهَا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقاً، غَيْرَ مُتَمَوّلٍ فِيهِ.

َ قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمِّداً، فَلَمَّا بَلَغْتُ هَذَا الْمَكَانَ: غَيْرَ مُتَمَوَّلٍ فِيهِ، قَالَ مُحَمِّدٌ: غَيْرَ مُتَأَثِّل مَالاً.

قَالَ ابْنُ عُوْنٌ : وَأَنْبَأَنِي مَنْ قَرَأَ هَذَا الْكِتَابَ أَنَّ فِيهِ: غَيْرَ مُتَأَثَّلِ مَالاً.

٢٢٢٧ - (٣) حَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقَ، أَخْبَرَنَا أَزْهَرُ السَمَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثَنِّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيّ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ إَغْرَا أَزْهَرُ السَمَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثَنِّى: حَدَّيْنَا ابْنُ أَبِي عَدِيّ، كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عَوْنٍ بِهِ لَمَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ وَأَزْهَرَ انْتَهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "أَوْ يُطْعِمَ صَدِيقًا عَيْرَ مُتَمَوِّلَ فِيهِ"، وَلَمْ يُذْكَرُ مَا بَعْدَهُ، وَحَدِيثُ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ فِيهِ مَا ذَكَرَ سُلَيْمٌ قوله: فَحَدَّثْتُ بِهَذَا الْحَدِيثِ مُحَمِّدًا إِلَى آخِرِهِ.

٥- باب الوقف

شرح الغريب: أما قوله: "هو أنفس": معناه أجود، والنفيس الجيد، وقد نفس بفتح النون وضم الفاء نفاسة، واسم هذا المال الذي وقفه عمر "ثمغ" بثاء مثلثة مفتوحة ثم ميم ساكنة ثم غين معجمة، وأما قوله: "غَيْرُ مُتَأَثَّلِ" فمعناه: "غير جامع، وكل شيء له أصل قديم أو جمع حتى يصير له أصل فهو مؤثل، ومنه بحد مُوَثَّلٌ أي قديم، وأثلة الشيء أصله.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على صحَّة أصل الوقف، وأنه مخالف لشوائب الجاهلية، وهذا مذهبنا =

٣٠٢٣ - (٣) وَحَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ عُمَرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ نَافِع، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَنْ عُمَرَ قَالَ: أَصَبْتُ أَرْضاً مِنْ أَرْضِ خَيْبَرَ، فَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ، فَقُلْتُ: أَصَبْتُ أَرْضاً لَمْ أُصِبْ مَالاً أَحَبَّ إِلَيَّ وَلاَ أَنْفَسَ عِنْدِي مِنْهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فَحَدَّثْتُ مُحَمَّداً وَمَا بَعْدَهُ.

= ومذهب الجماهير، ويدل عليه أيضاً إجماع المسلمين على صحة وقف المساجد والسقايات، وفيه: أن الوقف لا يُبَاعُ ولا يوهب ولا يورث، إنما يتبع فيه شرط الواقف، وفيه صحة شروط الواقف، وفيه: فضيلة الوقف وهي الصدقة الجارية، وفيه: فضيلة الإنفاق مما يحب، وفيه: فضيلة ظاهرة لعمر هذه، وفيه: مشاورة أهل الفضل والصلاح في الأمور وطرق الخير، وفيه: أن خيبر فتحت عنوة وأن الغانمين ملكوها واقتسموها، واستقرت أملاكهم على حصصهم، ونفذت تصرفاتهم فيها، وفيه: فضيلة صلة الأرحام والوقف عليهم.

[٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه]

١٢٢٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيُّ، عَنْ مَالِكِ ابْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوْفَى: هَلْ أُوصَى النّبِيُّ ﷺ؟ ابْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوفَى: هَلْ أُوصَى النّبِيُّ ﷺ؟ فَقَالَ: لاَ، قُلْتُ : فَلِمَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيَّةُ، أَوْ فَلِمَ أُمِرُوا بِالْوَصِيَّةِ؟ قَالَ: أَوْصَى بِكِتَابِ الله عَزِّ وَجَلٌ.

٢٢٥- (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَوَيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ: فَكَيْفَ أَبِي، كِلاَهُمَا عَنْ مَالِكِ بْنِ مَغْوَلٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ وَكِيعٍ: قُلْتُ: فَكَيْفَ أُمِرَ النّاسُ بِالْوَصِيّةِ؟ وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: قُلْتُ: كَيْفَ كُتِبَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الْوَصِيّةُ؟.

٣٠٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْن نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الأَعْمَشِ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةً قَالاً: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، حَنْ أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةً قَالاً: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةً قَالَتْ: مَا تَرَكَ رَسُولُ الله ﷺ دِينَاراً، وَلاَ الْأَعْمَشُ، وَلاَ بَعِيراً، وَلاَ أَوْصَى بِشَيْءٍ.

عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا وَهُمَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كُلُّهُمْ
 عَنْ جَرِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ: أَخْبَرَنَا عِيسَى وَهُوَ ابْنُ يُونُسَ جَمِيعاً عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإسْنَاد مثْلَهُ.

٦- باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه

ضبط الاسم: قوله: "عن طلحة بن مصرف": هو بضم الميم وفتح الصاد وكسر الراء المشددة، وحكي فتح الراء، والصواب المشهور كسرها.

قوله: "سألت عبد الله بن أبي أوف هل أوصى رسول الله ﷺ؟ فقال: لا، قلت: فلم كتب على المسلمين الوصية أو فلم أمروا بالوصية؟ قال: أوصى بكتاب الله تعالى".

وفي رواية عائشة هيه: "ما ترك رسول الله ﷺ ديناراً ولا درهماً ولا شاة ولا بعيراً ولا أوصى به".

١٢٢٨ - (٥) وَحَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى- قَالَ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلِيّةً: عَنِ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ قَالَ: ذَكَرُوا عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ عَلِيّاً كَانَ وَصِيّاً، فَقَالَتْ: مَتَى أُوْصَى إلَيْهِ؟ فَقَدْ كُنْتُ مُسْنِدَتَهُ إلَى صَدْرِي -أَوْ قَالَتْ حَجْرِي- فَدَعَا بِالطَّسْتِ، فَلَقَد الْحَنَثَ فِي حَجْرِي، وَمَا شَعَرْتُ أَنّهُ مَاتَ، فَمَتَى أَوْصَى إلَيْهِ؟.

آلنّاقِدُ -واللّفظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سَفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: النَّاقِدُ -واللّفظُ لِسَعِيدٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَخْوَلِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: النَّاقِدُ -واللّفظُ لِسَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ قَالَ: الْمُتَقَ بِرَسُولِ الله عَلَى حَتَّى بَلَ دَمْعُهُ الْحَصَى، فَقُلْتُ: يَا ابْنَ عَبّاسٍ! وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اسْتَدَّ بِرَسُولِ الله عَلَى وَجَعُهُ، فَقَالَ: "انْتُونِي أَكْتُبْ يَا ابْنَ عَبّاسٍ! وَمَا يَوْمُ الْخَمِيسِ؟ قَالَ: اسْتَدَّ بِرَسُولِ الله عَلَى وَجَعُهُ، فَقَالَ: "انْتُونِي أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُوا بَعْدِي"، فَقَالَ: اسْتَدَّ بِرَسُولِ الله عَلَى تَنَازُعٌ، وَقَالُوا: مَا شَأْنُهُ؟ أَهْجَرً؟ لَكُمْ كِتَابًا لاَ تَضِلُوا بَعْدِي، فَالَّذِي أَنَا فِيهِ خَيْرٌ، * أُوصِيكُمْ بِثَلاَثٍ: أَخْرِجُوا الْمُشْرِكِينَ مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرْبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ "، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسِيتَهَا. الْعَرَبِ، وَأَجِيزُوا الْوَفْدَ بِنَحْوِ مَا كُنْتُ أُجِيزُهُمْ "، قَالَ: وَسَكَتَ عَنِ الثّالِثَةِ أَوْ قَالَهَا فَأَنْسِيتَهَا. قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بشْر قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الْحَديث.

وفي رواية قال: "ذكروا عند عائشة هي أن علياً هي كان وصياً، فقالت: منى أوصى إليه، فقد كنت مسندته إلى صدري، أو قالت حجري، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، وما شعرت أنه مات فمنى أوصى".

وقوله: "أوصى بكتاب الله": أي بالعمل بما فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَنْبِ مِن شَيْءٍ﴾ (الأنعام:٣٨)=

شرح الغريب ومعنى قوله: "لم يوص"، ودفع التعارض: أما قولها: "انخَنَثُ" فمعناه: مال وسقط، وأما حجر الإنسان وهو حجر ثوبه فبفتح الحاء وكسرها. وأما قوله: "لم يُوّس" فمعناه: لم يوْسِ بثلث ماله ولا غيره؛ إذ لم يكن له مال ولا أوصى إلى على الله ولا إلى غيره، بخلاف ما يزعمه الشيعة، وأما الأرض التي كانت له بخير وفدك، فقد سلبها في عياته ونجز الصدقة بما على المسلمين. وأما الأحاديث الصحيحة في وصيته بخير بكتاب الله ووصيته بأهل بيته، ووصيته بإخراج المشركين من جزيرة العرب، وبإجازة الوفد فليست مرادة بقوله: "لم يوص"، إنما المراد به ما قدمناه، وهو مقصود السائل عن الوصية، فلا مناقضة بين الأحاديث.

^{*}قوله: "دعوني فالذي أنا فيه خير": أي إن تنازعكم عندي يخلني عما أنا فيه من الخير فاتركوا التنازع وقوموا عنى، والله تعالى أعلم. و لم يرد أن كتابة الكتاب خير من تركها؛ إذ لو أراد ذلك، لأطاعوه، وأحضروا عنده الكتاب، والله تعالى أعلم بالصواب.

٥٢٣٠ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ، عَنْ طَلْحَة ابْنِ مُصَرّفٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: يَوْمُ الْحَمِيسِ وَمَا يَوْمُ الْحَمِيسِ، ثُمّ جَعَلَ تَسِيلُ دُمُوعُهُ، حَتّى رَأَيْتُ عَلَى حَدَيْهِ كَأَنَّهَا نِظَامُ اللَّوْلُو، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: التَّوْنِي بِالْكَتِفِ وَالدَّوَاةِ -أو اللَّوْحِ وَالدَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضِلُوا بَعْدَهُ أَبَدًا"، فَقَالُوا: إِنْ رَسُولَ الله ﷺ يَنْ خُرُهُ.

آبِنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمَّا حُضِرَ رَسُولُ الله ﷺ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ ابْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ -قَالَ عَبْدُ الله بْنِ عَبْدِ الله بْن عُتْبَةً، عَنِ رَافِعِ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيدِ الله بْنِ عَبْدِ الله بْن عُتْبَةً، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: لَمّا حُضِرَ رَسُولُ الله ﷺ وَفِي الْبَيْتِ رِجَالٌ فِيهِمْ عُمَرُ بْنُ الْحَطّابِ، فَقَالَ النّبِيُ ﷺ: "هَلُمْ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَاباً لاَ تَضِلُّونَ بَعْدَهُ"، فَقَالَ عُمَرُ: إنّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ الْوَجَعُ، وَعِنْدَكُمُ الْقُرْآنُ، حَسَبُنَا كِتَابُ الله، * فَاخْتَلَفَ أَهْلُ الْبَيْتِ، فَاخْتَصَمُوا،

-ومعناه: أن من الأشياء ما يعلم منه نصاً، ومنها ما يحصل بالاستنباط. وأما قول السائل: "فلم كتب على المسلمين الوصية؟" فمراده قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ﴾ (البقرة:١٨٠)، وهذه الآية منسوخة عند الجمهور، ويحتمل أن السائل أراد بكتب الوصية الندب إليها، والله أعلم.

قوله: "عن ابن عباس: يوم الخميس وما يوم الخميس": معناه: تفخيم أمره في الشدة والمكروه فيما يعتقده ابن عباس، وهو امتناع الكتاب، ولهذا قال ابن عباس: الرَّزِيَّة كل الرزية ما حال بين رسول الله في وبين أن يكتب هذا الكتاب، هذا مراد ابن عباس، وإن كان الصواب ترك الكتاب، كما سنذكره إن شاء الله تعالى. قوله هنا حين اشتد وجعه: "ائتوني بالكتف والدواة أو اللوح والدواة أكتب لكم كتاباً لن تضلوا بعده أبداً، فقالوا: إن رسول الله في يهجر". وفي رواية: قوله: "فقال عمر في إن رسول الله في قد غلب عليه الوجع، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله، فاحتلف أهل البيت فاحتصموا": ثم ذكر أن بعضهم أراد الكتاب وبعضهم وافق عمر، وأنه لما أكثروا اللّغو والاختلاف قال النبي في: قوموا.

التمهيد: اعلم أن النبي ﷺ معصوم من الكذب، ومن تغيير شيء من الأحكام الشرعية في حال صحته وحال مرضه، ومعصوم من ترك بيان ما أمر ببيانه، وتبليغ ما أوجب الله عليه تبليغه، وليس معصوماً من الأمراض=

^{*}قوله: "فقال عمر بن الخطاب: إن رسول الله ﷺ قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله..." حاصل ما قالوا في الاعتذار أن الأمر منه ﷺ ما كان أمر عزيمة وإيجاب حتى لا يجوز لأحد مراجعة ويصير المراجع عاصيا بل كان الأمر أمر مشورة أو ندب، وكانوا يراجعونه ﷺ في بعض تلك الأوامر سيما عمر ﷺ

فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: قَرَّبُوا يَكْتُبُ لَكُمْ رَسُولُ الله ﷺ كِتَاباً لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مَا قَالَ عُمَرُ: فَلَمّا أَكْثَرُوا اللّغْوَ وَالاخْتِلاَفَ عِنْدَ رَسُولِ الله ﷺ، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "قُومُوا"، قَالَ عُبَيْدُ اللهٰ: فَكَانَ ابْنُ عَبّاسٍ يَقُولُ: إِنَّ الرَّزِيَّةَ كُلِّ الرَّزِيَّةَ مَا حَالَ بَيْنَ رَسُولِ الله ﷺ وَبَيْنَ أَنْ يَكْتُبَ لَهُمْ ذَلِكَ الْكَتَابَ مِنِ اخْتِلاَفِهِمْ وَلَغَطِهِمْ.

-والأسقام العارضة للأحسام ونحوها مما لا نقص فيه لمنزلته، ولا فساد لما تمهد من شريعته، وقد سحر ﷺ حتى صار يخيل إليه أنه فعل الشيء و لم يكن فعله و لم يصدر منه ﷺ، وفي هذا الحال كلام في الأحكام مخالف لما سبق من الأحكام التي قررها.

أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه تركه الكتاب: فإذا علمت ما ذكرناه فقد اختلف العلماء في الكتاب الذي هم النبي هي به. فقيل: أراد أن ينص على الخلافة في إنسان مُعيَّن لئلا يقع نزاع وفتن، وقيل: أراد كتاباً يبين فيه مهمات الأحكام مُلخصة ليرتفع النزاع فيها، ويحصل الاتفاق على المنصوص عليه، وكان النبي هم بالكتاب حين ظهر له أنه مصلحة أو أوحي إليه بذلك ثم ظهر أن المصلحة تركه أو أوحي إليه بذلك، ونسخ ذلك الأمر الأول.

توجيه كلام عمر وفقهه: وأما كلام عمر ﴿ فقد اتفق العلماء المتكلمون في شرح الحديث على أنه من دلائل فقه عمر وفضائله، ودقيق نظره؛ لأنه خشى أن يكتب الله أموراً ربما عجزوا عنها واستحقوا العقوبة عليها؛ لأنها منصوصة لا مجال للاجتهاد فيها. فقال عمر: حسبنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَنَبِ مِن شَيْءٍ ﴾، وقوله: ﴿ آلْيَوْمَ أَكُمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة: ٣)، فعلم أن الله تعالى أكمل دينه فأمن الضلال على الأمة، وأراد الترفيه على رسول الله الله الله الله على عباس وموافقيه.

= وقد علم من حاله أنه كان موفقا للصواب في المصالح، وكان صاحب إلهام من الله تعالى جل ذكره وثناؤه و لم يقصد عمر الله بقوله: "قد غلب عليه الوجع" إنه يتوهم عليه الغلط به وإنما أراد التخفيف عليه وإنه يتعب تعبا شديدا بسبب إملاء الكتاب لما معه من الوجع الشديد، فلا يناسب أن يباشر الناس بما يصير سببا للحوق غاية المشقة به في تلك الحالة فرأى أن عدم إحضار الدواة والورق أولى من إحضارها مع أنه خشي أن يكتب النبي المواه أمورا يعجز عنها الناس، فيستحقون العقوبة بسبب ذلك؛ لألها منصوصة لا بحال لاجتهاد فيها، أو خاف لعل بعض الضعفاء والمنافقين يتطرقون به إلى القدح في بعض ذلك المكتوب لكونه في حال المرض، فيصير سببا للفتنة، فقال حسبنا كتاب الله لقوله تعالى: ﴿ اللَّهِ مَا فَرَطْنَا فِي ٱلْكِتَنْبِ مِن شَيْءٍ ﴿ الأَنعام: ٢٨)، وقوله تعالى: ﴿ آلْيَوْمَ الْمَالُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ (المائدة: ٣). فعلم أن الله تعالى أكمل دينه، فأمن الضلال على الأمة، انتهى كلامهم. قلت: ولا يخلو عن نظر، أما أن الأمر ما كان أمر إيجاب، فيشكل عليه قوله الله في ان تضلوا بعده أبدا أو نحو ذلك، =

قال الإمام الحافظ أبو بكر البيهقي في أواخر كتابه "دلائل النبوة": إنما قصد عمر التخفيف على رسول الله على حين غلبه الوجع، ولو كان مراده الله أن يكتب ما لا يستغنون عنه، لم يتركه لاختلافهم، ولا لغيره لقوله تعالى: ﴿ بَلِّغ مَا أَنزِلَ إِلَيْكَ ﴾ (المائدة: ٦٧) كما لم يترك تبليغ غير ذلك لمخالفة من خالفه، ومعاداة من عاداه، وكما أمر في ذلك الحال بإخراج اليهود من جزيرة العرب وغير ذلك مما ذكره في الحديث.

قال البيهةي: وقد حكى سفيان بن عيينة عن أهل العلم قبله أنه و أراد أن يكتب استخلاف أي بكر ف، ثم ترك ذلك اعتماداً على ما علمه من تقدير الله تعالى ذلك، كما هم بالكتاب في أول مرضه حين قال: وا رأساه! ثم ترك الكتاب، وقال: يأبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر، ثم نبه أمته على استخلاف أي بكر ف بتقديمه إياه في الصلاة. قال البيهةي: وإن كان المراد بيان أحكام الدين ورفع الخلاف فيها، فقد علم عمر حصول ذلك لقوله تعالى: ﴿ آلَيْوَمُ أَكُمْلَتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾، وعلم أنه لا تقع واقعة إلى يوم القيامة، إلا وفي الكتاب أو السنة بيالها نصا أو دلالة، وفي تكلف النبي في مرضه مع شدة وجعه كتابة ذلك مشقة، ورأى عمر الاقتصار على ما سبق أو دلالة تخفيفاً عليه، ولئلا ينسد باب الاجتهاد على أهل العلم والاستنباط وإلحاق الفروع بالأصول، وقد كان سبق قوله في: "إذا اجتهد الحاكم، فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد، فأخطا فله أجرا"، وهذا دليل على أنه وكل بعض الأحكام إلى اجتهاد العلماء، وجعل لهم الأجر على الاجتهاد، فرأى عمر الصواب تركهم على هذه الجملة؛ لما فيه من فضيلة العلماء بالاجتهاد مع التخفيف عن النبي في وفي تركه الإنكار على استصوابه.

=فإن مقتضاه أن يكون أمر إيجاب؛ إذ السعي في الخلاص عن أسباب الضلال أو فيما يأمن به الأمة عن الضلال واحب على الناس سواء قلنا: إنه أراد أن يكتب استخلاف أبي بكر هم كما عليه كثير من المتقدمين، ويدل عليه بعض الأحاديث الصحيحة أو شيئا آخر، كيف ولو نص على خلافة أبي بكر لخلص به الروافض عن الرفض، ولا شك إنه خير كثير. وأما أنه خشي أن يكتب أمورا تصير سببا للعقوبة أو سببا لقدح المنافقين فغير معقول بعد أن قال النبي تشخ لن تضلوا بعد أبدا ضرورة أنه في أخبرهم بأن الكتاب سبب للأمن من الضلالة ودوام الهداية فكيف يظن! أنه سبب للعقوبة أو الفتنة بقدح أهل النفاق وغيره، كيف! ومثل هذا الظن يوهم تكذيب ذلك الخبر وهو لن تضلوا بعده، فافهم. ولا يخفى أن لزوم تكذيب الخبر أضر ههنا من لزوم المحالفة للأمر، فهذا الجواب إلى الفساد أقرب منه إلى الإصلاح، والله تعالى أعلم.

وأما قولهم في تفسير "حسبنا كتاب الله" أنه تعالى قال: ﴿مَّا فَرَطْنَا فِي ٱلْكِتَنْبِ مِن شَيْءٍ﴾، أو قوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ ٱكْمَلْتُ لَكُمّ دِينَكُمْ﴾، فلا يخفى أن تلك الآيات لا تقتضي أن الناس لا تحتاجون في ثبوتهم على الهداية وأمنهم من الضلالة إلى شيء آخر، ومعلوم أن كتاب الله وإن كان جامعاً لكل شيء لكن لا يقدر كل أحد على استخراج =قال الخطابي: ولا يجوز أن يحمل قول عمر على أنه توهم الغلط على رسول الله هيئ، أو ظن به غير ذلك مما لا يليق به بحال، لكنه لما رأى ما غلب على رسول الله هيئ من الوجع وقرب الوفاة، مع ما اعتراه من الكرب، خاف أن يكون ذلك القول مما يقوله المريض مما لا عزيمة له فيه، فيجد المنافقون بذلك سبيلاً إلى الكلام في الدين، وقد كان أصحابه هي يراجعونه في بعض الأمور قبل أن يجزم فيها بتحتيم، كما راجعوه يوم الحديبية في الحلاف، وفي كتاب الصلح بينه وبين قريش، فأما إذا أمر بالشيء أمر عزيمة، فلا يراجعه فيه أحد منهم، قال: ومعلوم وأكثر العلماء على أنه يجوز عليه الخطأ فيما لم ينزل عليه، وقد أجمعوا كلهم على أنه لا يقر عليه، قال: ومعلوم أنه هي وإن كان الله تعالى قد رفع درجته فوق الخلق كلهم، فلم ينزهه عن سمات الحدث، والعوارض البشرية، وقد سهى في الصلاة، فلا ينكر أن يظن به حدوث بعض هذه الأمور في مرضه، فيتوقف في مثل هذا الحال حتى تتبين حقيقته، فلهذه المعاني وشبهها راجعه عمر هي.

كلام الخطاب على ردّ من اعترض على حديث "اختلاف أمّتي رحمة": قال الخطابي: وقد روي عن النبي الله قال: "اختلاف أميّ رحمة"، فاستصوب عمر ما قاله. قال: وقد اعترض على حديث "اختلاف أميّ رحمة" رجلان، أحدهما: مغموض عليه في دينه، وهو عمرو بن بحر الجاحظ، والآخر معروف بالسخف والخلاعة، وهو إسحاق بن إبراهيم الموصلي، فإنه لما وضع كتابه في "الأغاني"، وأمكن في تلك الأباطيل لم يرض بما تزود من إثمها حتى صدر كتابه بذم أصحاب الحديث، وزعم ألهم يروون ما لا يدرون، وقال هو والجاحظ: لو كان الاختلاف رحمة في زمن النبي الله خاصة، فإذا الاختلاف سألوه، فبين لهم.

⁼كل شيء منه، وقد فُوض بيانه إليه على فقال: ﴿ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزْلَ إِلَيْمِ ﴾ (النحل: ٤٤)، فلعل بعض ما بين لنا على الكتاب يصير سببا لدوام الهدى والأمن من الضلالة وغيره على لا يصل إلى ذلك البيان كما لا يخفى. وأما قوله تعالى: ﴿ آلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ فهو لا يستغني عن البيان أيضا كيف والعلماء قد احتهدوا والمختلفوا وقاسوا بعد ذلك. والحاصل أن بيان النبي على من الأمور المحتاج إليها قطعا سيما إذا كان مما وعد عليه البقاء على الهداية والأمن من الضلالة فما معنى القول بالغنى عنه وإن كتاب الله يغنينا عنه وإنه لا حاجة لنا إلى بيانه كيف وقد أنزل الله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكُفِهِمْ أَنَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلۡكِتَبِ يُتُلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ (العنكبوت: ٥٠)، ومع ذلك فقد كان على بيين للناس بعد ذلك والناس لا يستغنون عن بيانه ولا شك أن بيانه خير من احتهاد الناس سيما وقد وعد عليه البقاء على الهدى على الدوام، فلا يظهر لما ذكروا وجه على أنه يجوز أن يكون كتابه من قبيل الأمور المتبركة التي بديم الله بسببه الهداية، ويرفع عن الأمة الضلالة، ويكون البركة مخصوصة بذلك من قبيل الأمور المتبركة التي بديم الله بسببه الهداية، ويرفع عن الأمة الضلالة، ويكون البركة مخصوصة بذلك الكتاب فلا وجه للقول بمعارضته بهذه الآيات.

=الجواب عن اعتراض الموصى والجاحظ: والجواب عن هذا الاعتراض الفاسد أنه لا يلزم من كون الشيء رحمة أن يكون ضده عذاباً، ولا يلتزم هذا ويذكره الأجاهل أو متجاهل، وقد قال الله تعالى: ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ، جَعَلَ لَكُرُ الله تعالى: ﴿وَمِن رَحْمَتِهِ، جَعَلَ لَكُرُ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ (القصص:٧٣)، فسمَّى اللّيل رحمة، ولم يلزم من ذلك أن يكون النهار عذاباً، وهو ظاهر لا شك فيه. قال الخطابي: والاختلاف في الدين ثلاثة أقسام: أحدها: في إثبات الصانع ووحدانيته، وإنكار ذلك كفر. والثاني: في صفاته وحوهاً، فهذا جعله الله تعلى رحمة وكرامة للعلماء، وهو المراد بحديث: "اختلاف أمتي رحمة"، هذا آخر كلام الخطابي عشه.

جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في الأمر بالكتاب: وقال المازري: إن قيل: كيف حاز للصحابة الاختلاف في هذا الكتاب مع قوله ﷺ: "ائتوني أكتب"؟ وكيف عصوه في أمره؟ فالجواب: أنه لا خلاف أن-

=قلت: والوجه عندي أن يقال: إن عمر ﴿ فَهُمْ مَنْ قُولُهُ ﷺ؛ لَنْ تَصْلُوا بَعْدُ أَبِدًا أَوْ نَحُوهُ أَنْ مَعْنَاهُ لَنْ تَجْتُمْعُوا على الضلالة، ولا يصير كلكم ضالا لا أنه لا يضل أحد منكم أصلا. أحد هذا المعني من إسناد الضلال إلى ضمير الجمع في قوله: لن تضلوا؛ وذلك لأنه قد ظهر عنده من أخباراته ﷺ حال صحته أنه ستفترق أمة، وستمرق المارقة، وستحدث الفتن فعلم أن المراد هو أمن الكل بذلك الكتاب عن الضلالة لا أمن كل أحد، وقد علم من الكتاب نحو قوله تعالى: ﴿ وَعَدَ آللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّلَحَتِ لَيَسْتَخْلَفَنَّهُمْ في ٱلأَرْضِ ﴾ (النور:٥٥)، ومثل: ﴿كُنتُم خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ (آل عمران:١١٠)، ومثل: ﴿لَتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ (البقرة: ١٤٣)، ومن بعض أحباراته ﷺ مثل: لا يجتمع أمني على الضلالة أن هذا المعنى حاصل لهذه الأمة بدون ذلك الكتاب الذي قصد به النبي ﷺ أن يكتبه. ورأى أنه ﷺ ما قصد بذلك الكتاب إلا زيادة الاحتياط في حصول ذلك المعنى لما كان عليه ﷺ من كمال الشفقة ووفور الرحمة ﷺ تسليما مثل ما فعل ﷺ يوم بدر مع وعد الله تعالى إياه النصر، وأنه ﷺ أمرهم أمر مشورة بأنه يختار نعته لأجل كمال الاحتياط في أمرهم. فأحاب عمر بما أجاب للتنبيه على ألهم أحق بمراعاة الشفقة عليه ﷺ في تلك الحالة التي هي حالة غاية المرض، وأنه ما قصده ﷺ حاصل لما أن الله تعالى وعد به في كتابه، وهذا معنى قوله: "حسبنا كتاب الله": أي يكفي في حصول هذا المعنى ما وعد الله في كتابه، وهذا مثل ما فعل أبوبكر يوم بدر حين رأى النبي ﷺ في شدة التعب والمشقة بسبب ما غلب عليه من الدعاء والتضرع. وأما ابن عباس راك في أن الاحتياط كان حيرا، فكان يبكي لأجل ذلك، والله تعالى أعلم، ومع ذلك كان يعظم عمر الله غاية التعظيم، ويثني عليه غاية الثناء، وقد قال في حديث كراهة الصلاة بعد العصر أنه أخبرني به جماعة من الصحابة أرضاهم عندي عمر، فما كان يرى أن هذا كان ضلالة من عمر أو شيئا لا يليق، نعوذ بالله من سوء العقيدة في أهل الصلاح، فالويل كل الويل لمن يأخذ من هذا الحديث ما كان لا يري من رواه أيضا.

وقد يقال: لعله حمل قوله: "لن تضلوا بعده" على وجه الظن والرجاء بطريق الاجتهاد لا بالوحي وكثير ما كان ﷺ

.....

=الأوامر تقارلها قرائن تنقلها من الندب إلى الوجوب عند من قال: أصلها للندب، ومن الوجوب إلى الندب عند من قال: أصلها للوجوب، وتنقل القرائن أيضاً صيغة "افْعَلْ" إلى الإباحة وإلى التخيير وإلى غير ذلك من ضروب المعاني، فلعله ظهر منه على من القرائن ما دلَّ على أنه لم يوجب عليهم، بل جعله إلى اختيارهم، فاختلف اختيارهم بحسب اجتهادهم، وهو دليل على رجوعهم إلى الاجتهاد في الشرعيات، فأدى عمر ها اجتهاده إلى الامتناع من هذا، ولعله اعتقد أن ذلك صدر منه على من غير قصد جازم، وهو المراد بقولهم: "هجر" وبقول عمر "غلب عليه الوجع"، وما قارنه من القرائن الدالة على ذلك على نحو ما يعهدونه من أصوله على في تبليغ الشريعة، وأنه يجري مجرى غيره من طرق التبليغ المعتادة منه على، فظهر ذلك لعمر دون غيره، فخالفوه، ولعل عمر خاف أن المنافقين قد يتطرقون إلى القَدْحِ فيما اشتهر من قواعد الإسلام، وبلغه على الناس بكتاب يكتب في خُلُوة وآحاد، ويضيفون إليه ما يشبهون به على الذين في قلوبهم مرض، ولهذا قال: عندكم القرآن، حسبنا كتاب الله.

توجيه قوله: "هجر": وقال القاضي عباض: وقوله: أهجر رسول الله هيئ، هكذا هو في صحيح مسلم وغيره "أهجر" على الاستفهام وهو أصح من رواية من روى: هجر ويهجر؛ لأن هذا كله لا يصح منه يليج؛ لأن معنى هجر: هذى، وإنما جاء هذا من قائله استفهاماً للإنكار على من قال: لا تكتبوا أي لا تتركوا أمر رسول الله يلي وتجعلوه كأمر من هجر في كلامه؛ لأنه يلي لا يهجر، وإن صحت الروايات الأخرى كانت خطأ من قائلها قالها بغير تحقيق، بل لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظيم ما شاهده من النبي يلي من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظيم المصاب به، وخوف الفتن والضلال بعده، وأجرى الهجر بحرى شدة الوجع. وقول عمر هه: "حسبنا كتاب الله" رد على من نازعه لا على أمر النبي يلي، والله أعلم. قوله الله تعالى، والتأهب للقائه، والفكر في ذلك دعوني من النزاع والله الذي شرعتم فيه، فالذي أنا فيه من مراقبة الله تعالى، والتأهب للقائه، والفكر في ذلك دعوني من النزاع والله هه.

بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة: قوله على: "أحرجوا المشركين من حزيرة العرب": قال أبو عبيد: قال=

=يقول مثل ذلك بناء على الظن، وهذا شائع فيما بين الناس، ومن جملة ذلك قوله في حديث السهو في الصلاة في حديث ذي اليدين المشهور: "كل ذلك لم يكن": أي في ظني. فلعله قام عند عمر من القرائن الدلالات أنه قال بذلك اجتهادا لا وحيا؛ إذ الحاضر السامع للكلام يفهم من قرائن الأحوال ما لا يفهم الغائب، فقال ما قال للتنبيه على أن حالة المرض لا يساعد الاجتهاد، والمطلوب فيها التخفيف عليه لا التشديد والتعب، فالمناسب بهذه الحالة ترك الكتاب والتوكل على الله تعالى الكريم، وبالجملة أنه في ما ترك الكتاب بعد القيل والقال من الناس عنده إلا لما علم أن ذلك الكتاب لا يتوقف عليه شيء من أمر الأمة لا من أصل الهداية ولا من دوامها، وإلا لما استقام تركه منه كيف وهو مبعوث لذلك في والله أعلم بحقيقة الحال.

...,..,.,.,...

=الأصمعي: حزيرة العرب ما بين أقصى عدن اليمن إلى ريف العراق في الطول، وأما في العرض فمن حدة وما والاها إلى أطراف الشام. وقال أبو عبيدة: هي ما بين حفر أبي موسى إلى أقصى اليمن في الطول، وأما في العرض فما بين رمل يبرين إلى منقطع السماوة. وقوله: "حفر أبي موسى": هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء أيضاً، قالوا: وسميت حزيرةً لإحاطة البحار بها من نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة، وأصل الجَزِّر في اللغة: القطع، وأضيفت إلى العرب؛ لأنها الأرض التي كانت بأيديهم قبل الإسلام، وديارهم التي هي أوطالهم وأوطان أسلافهم. وحكى الهروي عن مالك أن جزيرة العرب: هي المدينة، والصحيح المعروف عن مالك: أنها مكة والمدينة واليمامة واليمن، وأحذ بحذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء، فأوجبوا إخراج الكفار من جزيرة العرب، وقالوا: لا يجوز وأخذ بحذا الحديث مالك والشافعي حص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز، وهو عنده مكة والمدينة واليمامة وأعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه، قال العلماء: ولا يمنع الكفار من ثلاثة أيام.

أقوال أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم جوازه: قال الشافعي وموافقوه: إلا مكة وحرمها، فلا يجوز تمكين كافر من دخوله بحال، فإن دخله في خفية وجب إخراجه، فإن مات ودفن فيه، نبشَ وأخرج ما لم يتغير، هذا مذهب الشافعي وجماهير الفقهاء، وجوَّزَ أبو حنيفة دخولهم الحرم، وحجة الجماهير قول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ خَبَسٌ فَلَا يَقْرَبُواْ ٱلْمُشْجِدَ ٱلْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هنذا ﴾ (التوبة:٢٨)، والله أعلم.

قوله ﷺ: "وأجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم": قال العلماء: هذا أمر منه ﷺ بإجازة الوفود وضيافتهم وإكرامهم تطييباً لنفوسهم وترغيباً لغيرهم من المؤلفة قلوهم ونحوهم، وإعانة على سفرهم. قال القاضي عياض: قال العلماء بإيجازه سواء كان الوفد مسلمين أو كفاراً؛ لأن الكافر إنما يفد غالباً فيما يتعلق بمصالحنا ومصالحهم. قوله: "وسكت عن الثالثة أو قالها فأنسيتها": الساكت ابن عباس، والناسي: سعيد بن جبير، قال المهلّبُ: الثالثة: هي تجهيز جيش أسامة هي، قال القاضي عياض: ويحتمل أنما قوله ﷺ: "لا تتخذوا قبري وَتَناً يُعْبَدُ"، فقد ذكر مالك في "الموطأ"، معناه مع إجلاء اليهود من حديث عمر هيه.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد سوى ما ذكرناه، منها: جواز كتابة العلم، وقد سبق بيان هذه المسألة مرات، وذكرنا أنه جاء فيها حديثان مختلفان، فإن السلف اختلفوا فيها، ثم أجمع من بعدهم على جوازها، وبينا تأويل حديث المنع، ومنها: جواز استعمال المجاز لقوله على: "أكتب لكم": أي آمر بالكتابة، ومنها: أن الأمراض ونحوها لا تنافي النبوة، ولا تدل على سوء الحال، قوله: "قال أبو إسحاق إبراهيم، حدثنا الحسن بن بشر، حدثنا سفيان بهذا الحديث": معناه: أن أبا إسحاق صاحب مسلم ساوى مسلماً في رواية هذا الحديث عن واحد عن سفيان بن عيينة فعلا هذا الحديث لأبي إسحاق، برجل.

قوله: "من اختلافهم ولغطهم": هو بفتح الغين المعجمة وإسكالها، والله أعلم.

[۲۸-كتاب النذر]

[١- باب الأمر بقضاء النذر]

٢٣٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيْمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمَهاجِرِ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللهُ عَنِ اللهِ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ اللهِ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ اللهِ عَبْدِ الله عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله، عَنِ اللهِ عَبّاسٍ أَنَهُ قَالَ: اسْتَفْتَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ رَسُولَ الله عَلَى في نَذْرٍ كَانَ عَلَى أُمّهِ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ الله عَلْمُ بُنُ عُبَادَةً وَسُولَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى أُمّهِ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ عَلَى أُمّهِ، تُوفِّيَتْ قَبْلَ أَنْ عَلَى أُمّهِ، الله عَلَى أَمّةِ عَنْهَا".

١٣٣٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌ و النّاقِدُ وإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ بَكْرِ بْنِ وَائِلٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزّهْرِيِّ بإِسْنَادِ اللَّيْثِ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

۲۸ – کتاب النذر

١ - باب الأمر بقضاء النذر

قوله: "استفتى سعد بن عبادة رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه، توفيت قبل أن تقضيد، قال رسول الله ﷺ: فاقضه عنها".

أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم انعقاده: أجمع المسلمون على صحة النذر، ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة، فإن نذر معصية أو مباحاً، كدخول السوق، لم ينعقد نذره ولا كفارة عليه عندنا، وبه قال جمهور العلماء. وقال أحمد وطائفة: فيه كفارة يمين.

وقوله ﷺ: فاقضه عنها دليل لقضاء الحقوق الواجبة على الميت، فأما الحقوق المائية فمجمع عليها، وأما البدنية ففيها خلاف قدمناه في مواضع من هذا الكتاب.

أقوال العلماء في وجوب قضاء الحقوق المالية على الميت وعدم وجوبه: ثم مذهب الشافعي وطائفة أن الحقوق المالية الواحبة على الميت من زكاة وكفارة ونذر يجب قضاؤها، سواء أوصى بما أم لا، كديون الآدمي. وقال=

-مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: لا يجب قضاء شيء من ذلك إلا أن يوصي به. ** ولأصحاب مالك خلاف في الزكاة إذا لم يوص بها، والله أعلم.

أقوال العلماء في تعيين نذر أمّ سعد: قال القاضي عياض: واختلفوا في نذر أمّ سعد هذا، فقيل: كان نذراً مطلقاً، وقيل: كان صوماً، وقيل: كان عِثقاً، وقيل: صدقة، واستدل كل قائل بأحاديث جاءت في قصة أمّ سعّدٍ. قال القاضي: ويحتمل أن النذر كان غير ما ورد في تلك الأحاديث، قال: والأظهر أنه كان نذراً في المال أو نذراً مبهماً، ويعضده ما رواه الدارقطني من حديث مالك، فقال له يعني النبي على: اسْقي عَنْهَا الماء. وأما أحاديث الصوم عنها، فقد علله أهل الصنعة؛ للاختلاف بين رواته في سنده ومتنه وكثرة اضطرابه. وأما رواية من روى: "أفاعتق عنها" فموافقه أيضاً؛ لأن العِنْقَ من الأموال، وليس فيه قطع بأنه كان عليها عتق، والله أعلم.

أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير المالي على الميت ووجوبه: واعلم أن مذهبنا ومذهب الجمهور: أن الوارث لا يلزمه قضاء النذر الواجب على الميت إذا كان غير مالي، ولا إذا كان مالياً ولم يخلف تركة، لكن يستحب له ذلك. وقال أهل الظاهر: يَلْزمه ذلك؛ لحديث سعد هذا. ودليلنا أن الوارث لم يلتزمه فلا يلزم، وحديث سعد عديد تصريح بإلزامه ذلك، والله أعلم.

^{*} قال في تكملة فتح الملهم: وقال الشافعي هي الله بمنزلة الدين، فيجب قضاؤه على الورثة، وإن لم يوص به المورث؛ ولنا أنه عبادة، ولا بد فيه من الاختيار، وذلك في الإبصاء، دون الوراثة؛ لأنها جبرية. (تكملة فتح الملهم: ١٥٠/٢)

[٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يردّ شيئا]

١٣٤٤ - (١) وَحَدَّثِنِي زُهْيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ - عَنْ مَنْصورٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَخَذَ رَسُولُ الله بَيْ يَوْماً يَنْهَانَا عَنِ النَّذْرِ، وَيَقُولُ: "إِنَّهُ لاَ يَرُدُّ شَيْئًا، وَإِنْمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الشَّحِيح".

٤٢٣٥ – (٢) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "النَّذْرُ لاَ يُقَدِّمُ شَيْعًا، وَلاَ يُؤخِّرُهُ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٢٣٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرِّ عَنْ شُعْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لاِبْنِ الْمُثَنِّى -: حَدَّثَنَا مُحَمّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيِّ عَلَيْ أَنّهُ نَهَى عَنِ النّذْرِ، وَقَالَ: "إِنّهُ لاَ يَأْتِي بِحَيْرٍ، وَإِنّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَحِيلِ".

٤٢٣٧ – (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَّلُ، ح وحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ ابْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، عَنْ سُفْيَانَ، كِلاَهُمَا عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ.

أُبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ تَنْذُرُوا، فَإِنَّ النَّذْرَ لاَ يُعْنِي مِنَ الْقَدَرِ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ".

٢- باب النهي عن النذر، وأنه لا يردّ شيئا

وجه النهي عن النذر: قال المازري: يحتمل أن يكون سبب النهي عن النذر كون النَّاذر يصير ملتزماً له، فيأتي به تكلفاً بغير نشاط. ويحتمل أن يكون سببه كونه يأتي بالقُرْبة التي التزمها في نذره على صورة المعاوضة للأمر الذي طلبه، فينقص أجره، وشأن العبادة أن تكون متمحضة لله تعالى. قال القاضي عياض: ويحتمل أن النهي لكونه قد =

٣٢٦٩ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُعْبَةُ قَالَ: سَمِعتُ الْعَلاَءَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ النَّذُرِ، وَأَنَّمَا يُسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ الْبَخِيلِ".

إسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرٍو وَهُوَ ابْنُ أَيُوبَ وَقُتْيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلَيُّ بْنُ حُمْرٍ قَالُوا: حَدَّنَنَا وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرٍو وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ النَّيْقَ ﷺ مَنْ اللهِ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِن هُرَّوْرَةً أَنَّ النَّهِ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِن اللهِ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِن اللهِ قَدَّرَهُ لَهُ، وَلَكِن اللهِ عَدْرَجُ بِذَلِكَ مِنَ الْبَحِيلِ مَا لَمْ يَكُنِ الْبَحِيلُ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ".

٤٢٤١ – (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيَّ و عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيِّ كِلاَهُمَا عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

⁻يظن بعض الجهلة أن النذر يرد القدر، ويمنع من حصول المقدر، فنهي عنه خوفاً من جاهل يعتقد ذلك،** وسياق الحديث يؤيد هذا، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "إنه لا يأتي بخير" فمعناه: أنه لا يرد شَيْعًا من القدر، كما بينه في الروايات الباقية. وأما قوله ﷺ: "يُسْتَخْرَجُ به من البخيل": فمعناه: أنه لا يأتي بمذه القربة تطوُّعاً مَخْضاً مبتدأ، وإنما يأتي بما في مقابلة شفاء المريض وغيره مما تعلق النذر عليه، ويقال: نَذَرَ يَنْذُرُ: ويَنْذِر بكسر الذال في المضارع وضمها لغتان.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وحاصل القول الأخير أن النهي إنما يتوجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع فيه ولا كراهة، وحاصل قولي المأزري عشم أنه يكره، وإن لم يكن بمذا الاعتقاد، والذي يظهر لي أنه إن كان باعتقاد فاسد فحرام، وإن لم يكن باعتقاد فاسد إنه لا يخلو عن الكراهة أيضا لعموم لفظ الحديث. (تكملة فتح الملهم:١٥٣/٢)

[٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد]

حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّنَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلِّبِ، عَن عِمْرَانَ بْنِ حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّنَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلِّبِ، عَن عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ قَالَ: كَانَتْ تَقِيفُ حُلَفَاءَ لِبَنِي عُقَبْلِ، فَأَسَرَتْ ثَقِيفُ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله عَنْ وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ وَأَصَابُوا مَعَهُ الْعَضْبَاءَ، فَأَتَى عَلَيْهِ رَسُولُ الله عَنْ وَهُوَ فِي الْوَثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأَنُكَ؟" فَقَالَ: بِمَ أَحَدُّتَنِي؟ وَبِمَ الله عَنْ وَهُوَ فِي الْوَثَاقِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! فَأَتَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأَنُك؟" فَقَالَ: بِمَ أَحَدُّتَنِي؟ وَبِمَ أَخَدُنْتَ سَابِقَةَ الْحَاجّ؟ فَقَالَ -إعْظَاماً لِذَلِكَ-: "أَخَذْتُكَ بِجَرِيرَةِ حُلَفَائِكَ تَقِيفَ"، ثُمَّ الْصَرَفَ أَخَدُتُ سَابِقَةَ الْحَاجّ؟ فَقَالَ: يَا مُحَمِّدُ! يَا مُحَمِّدُ! وَكَانَ رَسُولُ الله عَلَيْكِ رَحِيماً رَقِيقاً، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، عَنْهُ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: يَا مُحَمِّدُ! يَا مُحَمِّدُ! وَكَانَ رَسُولُ الله عَنْ رَجِيماً رَقِيقاً، فَرَجَعَ إِلَيْهِ، عَنْهُ، فَتَادَاهُ، فَقَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: "لَوْ قُلْتَهَا وَأَنْتَ تَمْلِكُ أَمْرُكَ، أَفْلَحْتَ كُلِّ الْفَلَاحِ"، فَقَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: إِنِّي مُسْلِمٌ، قَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: إلَيْهِ جَائِع مُنْ وَطَمْآنُ فَأَسُونِي، قَالَ: "هَا مُحَمِّدُ! فَأَتُوهُ، فَقَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: إلَى مُحَمِّدُ إِنْ فَلْدِي بِالرَّجُلُكِ" قَالَ: "مَا شَأَنْك؟" قَالَ: إلَى مُحَمِّدُ إِنْ فَلْدَى بِالرَّجُلُقُنِ.

٣- باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك العبد

ضبط الاسم: قوله: "عن أبي المهلب": هو بضم الميم، وفتح الهاء واللام المشددة، اسمه: عبد الرحمن بن عمرو، وقيل: معاوية وقيل: النضر بن عمرو الحرمي البصري، والله أعلم.

قوله: "سابقة الحاج": يعني ناقته العضباء، وسبق في كتاب الحج بيان العَضْبَاء والقَصُوَى والجَدْعَاء، وهل هن ثلاث أم واحدة؟ قوله ﷺ: "اخذتك بحريرة حلفائك": أي بجنايتهم.

قوله ﷺ للأسير حين قال: إني مسلم: "لو قلتها وأنت تملك أمرك أفلحت كل الفلاح" إلى قوله: "ففُدي بالرجلين": معناه لو قلت كلمة الإسلام قبل الأَسْرِ حين كنت مالك أمرك أفلحت كل الفلاح؛ لأنه لا يجوز أسرك لو أسلمت قبل الأسر، فكنت فزت بالإسلام وبالسلامة من الأسر ومن اغتنام مالك، وأما إذا أسلمت بعد الأسر، فيسقط الخيار في قتلك، ويبقى الخيار بين الاسترقاق والمن والفداء.

فقه الحديث والجواب عن إشكال ردّ المسلم إلى دار الكفر: وفي هذا حواز المفاداة، وأن إسلام الأسير لا يسقط حق الغانمين منه، بخلاف ما لو أسلم قبل الأسر، وليس في هذا الحديث أنه حين أسلم وفادى به، رجع إلى دار الكفر، ولو ثبت رجوعه إلى دارهم وهو قادر على إظهار دينه؛ لقوة شَوْكَة عَشِيرته أو نحو ذلك لم يحرم- قَالَ: وَأُسِرَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ، وَأُصِيبَتِ الْعَضْبَاءُ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْوَثَاقِ، وَكَانَ الْقَوْمُ يُرِيحُونَ نَعَمَهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بُيُوتِهِمْ، فَانْفَلَتَتْ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنَ الْوَثَاقِ فَأَتْتِ الإِبِلَ، فَحَعَلَتْ إِذَا مَنَ مُنِ الْبَعِيرِ رَغَا، فَتَتْرُكُهُ، حَتّى تَنْتَهِيَ إلَى الْعَضْبَاءِ، فَلَمْ تَرْغُ، قَالَ: وَنَاقَةٌ مُنَوَّقَةً، فَقَعَدَتْ فَي عَجُزِهَا، ثُمَّ زَجَرَتُهَا، فَانْطَلَقَتْ، وَنَذَرُوا بِهَا، فَطَلَبُوهَا، فَأَعْجَزَتُهُمْ، قَالَ: وَنَذَرَتْ الله إِنْ نَجّاهَا الله عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَآهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ الله عَلَيْهَا لَتُنْحَرَتُهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَآهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ الله عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَآهَا النَّاسُ، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ الله عَلَيْهَا لَتُنْحَرَتُهَا، فَقَالُوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ الله عَلَيْهَا لَتُنْحَرَتُها، فَلَمَّا قَدِمَتِ الْمَدِينَةَ رَآهَا الله عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهُمْ، فَالَوا: الْعَضْبَاءُ، نَاقَةُ رَسُولِ الله عَلَيْهَا لَتُهُمْ لَوْ لَكُولُ اللهُ عَلَيْهَا لَقَلْتَ اللهُ عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، لاَ وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ الله إِنْ لَيْحَالًا الله عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، لاَ وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ الله الله عَلَيْهَا لَتَوْقَا الله عَلَيْهَا لَتَعْجَرَا الله عَلَيْهَا لَتَنْحَرَتُهَا، لاَ وَفَاءَ لِنَذْرِ فِي مَعْصِيَةِ الله الله عَلَيْهَا لَتَوْدَ عَلَى اللهُ عَلَيْهَا لَعَلْدُوا فِي رَوَايَةِ ابْنِ حُحْرٍ: "لاَ نَذْرَ فِي مَعْصِيَةِ الله".

٣٤٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَلَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي اَبْنَ زَيْد، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحاق ابْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الْوَهَابِ الثَّقَفِيّ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإسْنَادِ نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ حَمَّادٍ قَالَ: كَانَتِ الْعَضْبَاءُ لِرَجُلٍ مِنْ بَنِي عُقَيْلٍ، وَكَانَتْ مِنْ سَوَابِقِ الْحَاجِّ، وَفِي حَدِيثِهِ أَيْضاً: فَأَتَتْ عَلَى نَاقَةٍ ذَلُولٍ مُجَرَّسَةٍ، وَفِي حَدِيثِ الثَّقَفِيِّ: وَهِيَ نَاقَةٌ مُدَرَّبَةٌ.

⁻ذلك، فلا إشكال في الحديث، وقد استشكله المازري، وقال: كيف يرد المُسْلم إلى دار الكفر؟ وهذا الإشكال باطل مردود بما ذكرته. قوله: "وأُسِرَتِ امرأة من الأنصار": هي امرأة أبي ذر ﷺ.

شرح الغريب وأقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية: قوله: "ناقة مُنَوَّقة": هي بضم الميم وفتح النون والواو المشددة أي مذللة. قوله: "ونذروا بها": هو بفتح النون وكسر الذال أي علموا.

قوله ﷺ: "لا وفاء لِنَذْرٍ في معصية ولا فيما لا يملك العبد". وفي رواية: "لا نَذْرَ في معصّية الله تعالى". في هذا دليل على أن من نذر معصية كَشُرْب الحمر، ونحو ذلك، فنذره باطل لا ينعقد، ولا تلزمه كفارة يمين ولا غيرها، وكمذا قال مالك والشافعي وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء. وقال أحمد: تحب فيه كفارة اليمين بالحديث المروي عن عمران بن الحصين. وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين": واحتج الجمهور بحديث عِمْرانَ بُن حصين المذكور في الكتاب.

الجواب عن مستدل الإمام أحمد، وبيان مراد قوله: "ولا فيما لا يملك العبد": وأما حديث "كفارته كفارة يمين" فضعيف باتفاق المحدثين. وأما قوله ﷺ: "ولا فيما لا يملك العبد": فهو محمول على ما إذا أضاف النَّذْر إلى معين لا يملكه، بأن قال: إن شفى الله مريضي فلله على أن أعتق عبد فلان، أو أتصدق بثوبه أو بداره أو نحو-

.....

خالث، فأما إذا التزم في الذّمة شيئاً لا يملكه، فيصح نذره، مثاله قال: إن شفى الله مريضي فلله عَلَيَّ عتق رقبة،
 وهو في ذلك الحال لا يملك رقبة ولا قيمتها، فيصح نذره، وإن شفي المريض ثبت العتق في ذمته.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "ناقة ذلول مُحَرَّسَةٍ". وفي رواية: "مدرَّبة "أما المحرسة: فبضم الميم وفتح الجيم والراء المشددة، وأما المدربة: فبفتح الدال المهملة وبالباء الموحدة والمحرَّسة والمُدَرَّبة والمُنوَّقة والذَّلُول كله بمعني واحد، وفي هذا الحديث جواز سفر المرأة وحدها بلا زوج ولا محرم ولا غيرهما إذا كان سفر ضرورة كالهيمرة من دار الحرب إلى دار الإسلام، وكالهرب ممن يريد منها فاحشة ونحو ذلك، والنهي عن سفرها وحدها محمول على غير الضرورة، وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الكفار إذا غَيْمُوا مالاً للمسلم لا يملكونه، وقال أبو حنيفة وآخرون: يملكونه إذا حازوه إلى دار الحرب، وحجة الشافعي وموافقيه هذا الحديث، وموضع الدلالة منه ظاهر، والله أعلم.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ومذهب أبي حنيفة ألهم يملكون ما غنموا منا بشرط إحرازهم إياه بدار الحرب، فإن أدرك قبل أن يدخلوا به دار الحرب، ثم غنمناه رده إلى صاحبه بلا ثمن، وإن أدرك بعد فكذلك قبل القسمة، وأما بعد القسمة فإن صاحبه أحق به بالثمن، لا بغيره.

وأجاب شيخنا العثماني التهانوي الله عن حديث الباب بألهم لم يكونوا أحرزوا الناقة بدار الحرب، فإن الطحاوي أخرجه بلفظ: "وكانوا إذا نزلوا يرسلون إبلهم في أفنيتهم، فلما كانت ذات ليلة..." قلت: وبمثله أخرجه الدارمي في سننه (٢: ١٥٤)، فهذا يدل على ألهم كانوا في الطريق، و لم يكونوا أحرزوها بدارهم، فلا دليل فيه للشافعية في هذه المسألة. (تكملة فتح الملهم: ١٦٦/٢)

[٤- باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة]

عَنْ اللّهِ عَنْ أَنْسٍ، حَ وَحَدَّنَنَا يَحْيَى الْدَيْعِيْ التّعِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَرِيدُ بْنُ زُرِيْعٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنْسٍ، حَ وَحَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللّفْظُ لَهُ-: حَدَّنَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيُّ: حَدَّنَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنْسِ أَنَّ النّبِيَّ عِلَى رَأَى شَيْحًا يُهَادَى بَيْنَ ابْنَيْهِ، فَقَالَ: "مَا جَدَّنَنَا حُمَيْدٌ: حَدَّثَنِي ثَابِتٌ، عَنْ أَنْسِ أَنّ اللّه عَنْ تَعْذيب هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ"، وَأَمَرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. الله هَذَا؟" قَالُوا: نَذَرَ أَنْ يَمْشِي، قَالَ: "إِنَّ اللّه عَنْ تَعْذيب هَذَا نَفْسَهُ لَغَنِيٌّ"، وَأَمْرَهُ أَنْ يَرْكَبَ. وَقُنْيَبَةُ وَابْنُ حُمْرٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفٍ عَنْ عَمْرٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ النّبِيَّ عِنْ عَمْرُو وَهُو ابْنُ أَبِي عَمْرُو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنَّ النّبِيَّ عَنْكَ وَعَنْ أَدُولَ الله غَنِيَّ عَنْكَ وَعَنْ أَنْ الله غَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَا الله غَنِيُّ عَنْكَ وَعَنْ لَا اللّهَ عَنِيًّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَوْلُوا: "وَاللّهُ فُلُ اللّهُ غَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ أَنْ اللّهُ غَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِيٍّ عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ اللهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَكُولُ اللّهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَاللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لِللهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِي عَنْكَ وَعَنْ لَكُولُ الللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِي عَنْكُ وَعَنْ لَاللّهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَلْهُ عَنِي عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَاللهُ عَلَى الللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَاللهُ عَلَى اللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَلَيْ اللّهُ عَلَى الللهُ عَنِي عَلْكَ وَعَنْ لَاللّهُ عَلَى الللهُ

﴿ ٤٢٤٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرُدِيَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَةُ.

آئهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُحْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ الله حَافِيَة، فَأَمَرَ ثَنِي أَنْ الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ الله عَلْمَ الله عَنْ عَيْدُ الله عَنْ عَيْدَ بَنِ عَامِرٍ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْحَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنّهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي أَنْ تَمْشِيَ إِلَى بَيْتِ الله حَافِيَة، فَأَمَرَ ثَنِي أَنْ أَسْتَفْتِيَ لَهَا رَسُولَ الله عَلَيْ، فَاسْتَفْتَيْتَهُ، فَقَالَ: "لِتَمْشِ وَلْتَرْكَبْ".

٤ - باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة

أما الحديث الأول: فمحمول على العاجز عن المشي، فله الركوب، وعليه دم، وأما حديث أخت عقبة، فمعناه: تمشي في وقت قدرتما على المشي، وتَرْكب إذا عَجَزَتْ عن المشي أو لحقتها مشقة ظاهرة فتركب، وعليها دم، وهذا الذي ذكرناه من وجوب الدم في الصورتين، هو راجح القولين للشافعي، وبه قال جماعة، والقول الثاني: لا دم عليه، بل يستحب الدم، وأما المَشْيُ حافياً فلا يلزمه الحفاء، بل له لبس النَّعْلَين، وقد حاء حديث أخت عقبة-

١٤٨٨ - (٥) وَحَدَّنَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ بْنُ أَبِي أَيْوِبَ أَنْ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ أَبَا الْخَيْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عُقْبَةً بْنِ عَامِرٍ الْحُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: نَذَرَتْ أُخْتِي، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثٍ مُفَضَّلٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: حَافِيَةً، وَزَادَ: وَكَانَ أَبُو الْحَيْرِ لاَ يُفَارِقُ عُقْبَةً.

٩٤٢٤ - (٦) وَحَدَّثَنِيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ قَالاً: حَدَّثَنَا رَوَحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ أَنَّ يَزِيدَ بْنَ أَبِي حَبِيبٍ أَخْبَرَهُ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ حَدِيثٍ عَبْدِ الرَّزَّاقِ.

في "سنن أبي داود" مبيناً أنها ركبت لِلعَجْز، قال: إن أخيتي نذرت أن تحج ماشية، وأنها لا تطيق ذلك، فقال
 رسول الله ﷺ: إن الله غني عن مشي أختك، فلتركب، ولتهد بَدَنَةً.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: من نذر المشي إلى بيت الله لزمه الوفاء بنذره. فيحب عليه المشي في أحد النسكين، إما الحج وإما العمرة، ويجب عليه أن يمشي، فإن عجز عن المشي حاز له الركوب، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء؛ لهذا الحديث، ثم اختلفوا فيما يجب عليه بالركوب، ففيه أقوال: الأول: أنه يجب عليه الدم، وأقله شاة، وهو قول الإمام أبي حنيفة، وهو المذهب المشهور المختار عند الشافعية. (تكملة فتح الملهم: ١٦٨/٢)

[٥- باب في كفارة النذر]

- قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ-: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كَعْبِ الْأَعْلَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى -قَالَ يُونُسُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ-: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِ عَنْ رَسُولِ كَعْبِ بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "كَفَّارَةُ النَّذُر كَفَّارَةُ الْيُمِينِ".

٥- باب في كفارة النذر

قوله ﷺ: "كَفُارة النَّذْر كَفَّارة اليمين".

الختلاف العلماء في المواد بالنذر في هذا الحديث: اختلف العلماء في المراد به. فحمله جمهور أصحابنا على نَدْرِ اللّحاج، وهو أن يقول إنسان يريد الامتناع من كلام زيد مثلاً: إنْ كلمت زيداً مثلاً فللّه عليه حجة أو غيرها، فيكلمه فهو بالخِيَار بين كفارة يمين وبين ما التزمه، هذا هو الصحيح في مذهبنا، ** وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق كقوله: عَلَيَّ نذر، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على نذر المعصية، كمن نذر أن يَشْرَبَ الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مخير في جميع النذورات بين الوفاء بما التزم، وبين كفارة يمين، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وهو القول المفتى به عند الحنفية، وكان أبو حنيفة يقول: إن الناذر في مثله يجب عليه وفاء النذر، ولا تجزئه الكفارة إلا إذا لم يطقه، ثم رجع إلى قول الشافعية قبل وفاته بسبعة أيام. (تكملة فتح الملهم:١٧٤/٢)

[٢٩ - كتاب الأيمان]

[١- باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى]

١٥١٥ - (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ سَرْحٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْب، عَن يُونُس، ح وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب: أَخبَرَنِي يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ يُونُس، ح وحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب: أَخبَرَنِي يُونُس، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ يُونُس، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إنَّ الله عَرِّ وَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِآبَائِكُمْ".

قَالَ عُمَرُ: فَوَ الله مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْهَا، ذَاكِراً وَلاَ آثِراً. ٢٥٢٥- (٢) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعِيْبِ بْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ:

أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَن الزّهْرِيّ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنّ فِي حَدِيثِ عُقَيْل: مَا حَلَفْتُ بِهَا مُنْذُ سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَنْهَى عَنْهَا، وَلاَ تَكَلَّمْتُ بِهَا، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاكِراً وَلاَ أَثِراً.

٣٠٤٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعَ النّبِيِّ ﷺ عُمَرَ وَهُوَ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ مِثْلِ رِوَايَةٍ يُونُسَ وَمَعْمَرٍ.

٢٩ - كتاب الأيمان

١ – باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى

قوله ﷺ: "إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم، فمن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت". وفي رواية: "لا تحلفوا بالطواغي ولا بآبائكم".

وجه النهي عن الحلف بغير الله، والجواب عن إشكال الحلف بغير الله: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى أن الحَلفَ يقتضي تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، فلا يُضاهِي به غيره. وقد حاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فآثم، خير من أن أحلف بغيره فأبر. فإن قيل: الحديث مخالف لقوله ﷺ: "أفلح وأبيه إن صدق"، فجوابه: أن هذه كلمة تجري على اللَّسان لا تقصد بما اليمين، فإن قيل: =

١٥٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ أَدْرَكَ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فِي لَهُ-: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله عَنْ رَسُولِ الله ﷺ: "أَلاَ إِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا رَكْبٍ، وَعُمَرُ يَحْلِفُ بِأَبِيهِ، فَنَادَاهُمْ رَسُولُ الله ﷺ: "أَلاَ إِنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَنْهَاكُمْ أَنْ تَحْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ، مَنْ كَانَ حَالِفاً فَلْيَحْلِفْ بِالله أَوْ لِيَصْمُتْ".

٥٥٥ - (٥) وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حِ وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِى: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطّانُ عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ هِلاَلٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْبِي فُدَيْكِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ: أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ: أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكِ: أَخْبَرَنَا الْفَصَّحَاكُ وَابْنُ أَبِي ذَيْبٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا الضَّحَاكُ وَابْنُ رَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ ابْنِ جُرَيْحٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْكَرِيمِ، كُلُّ هَوْلاَءِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ الْقَصَةِ عَن النبي عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ الْقَصَةِ عَن النبي عَنْ ابْنِ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ الْقَصَةِ عَن النبي عَن ابْنِ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ الْقَصَة عَن النبي عَن ابْنِ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ النَّهِ عَن النبي عَن ابْنِ عُمَرَ ابْنَ عُمَرَ بِمثْلِ هَذِهِ الْقَصَة عَن النبي عَن النبي عَن ابْنِ عُمَرَ بِمثْلُ هَذِهِ الْقَصَة عَن النبي عَن النبي عَنْ ابْنِ عُمْرَ ابْنِ عُمْرَ ابْنَ عَنْ الْنِهِ اللهِ اللهِ عَنْ النبي عَنْ الْنِهُ الْمُ الْمُؤْمِ اللهِ عَنْ النبي عَنْ النبي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ الْمُؤْمِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

وقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: ﴿وَٱلصَّنَفَنتِ ۞﴾، ﴿وَٱلذَّرِينتِ﴾، ﴿وَٱلطُّورِ ۞﴾، ﴿وَٱلنَّجْمِ﴾
 فالجواب إن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيها على شرفه.

قوله: "ما حلفت بما ذاكراً ولا آثراً": معنى ذاكراً: قائلاً لها من قبل نفسي، ولا آثراً: بالمد، أي حالفاً عن غيري. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث إباحة الحلف بالله تعالى وصفاته كلها، وهذا بحمع عليه، وفيه النهي عن الحلف بغير أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وهو عند أصحابنا مكروه ليس بحرام.

[٢- باب من حلف باللات والعزّى، فليقل: لا إله إلا الله]

١٥٧٥ – (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، حَ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنِي ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنْ ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلَفِهِ: بِاللاَّتِ، فَلْيَتُصَدُّقُ".

حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزَاعِيّ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنِ الأَوْزَاعِيّ، حَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَحَدِيثُ مَعْمَرٍ مِثْلُ حَدِيثِ يُونُسَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَلْيَتَصَدَّقْ بِشَيْءِ"، وَفِي حَدِيثِ الأَوْزَاعِيِّ: "مَنْ حَلَفَ بِاللاّتِ وَالْعُزَّى".

قَالَ أَبُو الْحُسَيْنِ مُسْلِمٌ: هَذَا الْحَرْفُ "يَعْنِي قوله: تَعَالَ أُقَامِرْكَ فَلْيَتَصدّقْ لاَ يَرْوِيهِ أَحَدٌ، غَيْرُ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: وَلِلزُّهْرِيِّ نَحْوٌ مِنْ تِسْعِينَ حَدِيثاً يَرْوِيهِ عَنِ النِّبِيِّ لاَ يُشَارِكُهُ فِيهِ أَحَدٌ بِأَسَانِيدَ جِيَادٍ.

٧ - باب من حلف باللات والعزّى، فليقل: لا إله إلا الله

وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله": قوله ﷺ: "من حلف منكم، فقال في حلفه باللات والعزى فليقل: لا إلّه إلا الله": إنما أمر بقول: لا إلّه إلا الله؛ لأنه تعاطى تعظيم صورة الأصنام حين حلف بها.

أقوال أهل العلم في وجوب كفارة اليمين باسم غير الله أو بملّة سوى الإسلام وعدم وجوبها: قال أصحابنا: إذا حلف باللّات والعزى وغيرهما من الأصنام أو قال: إن فعلت كذا فأنا يهودي أو نصراني أو بريء من الإسلام أو بريءٌ من النبي ﷺ أو نحو ذلك لم تنعقد يمينه، بل عليه أن يستغفر الله تعالى، ويقول: لا إلّه إلا الله، ولا كفّارة عليه، سواء فعله أم لا، هذا مذهب الشافعي ومالك وجماهير العلماء. وقال أبو حنيفة: تجب الكفارة في كل ذلك إلا في قوله: أنا مبتدع أو بريء من النبي ﷺ أو واليهودية.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وتوهم هذه العبارة أن الحنفية تجب عندهم الكفارة بالحلف باللات والعزى، وليس الأمر كذلك، فإن الحلف بغير الله تعالى لا ينعقد عندهم، كما هو مصرح في كتبهم، نعم! إذا حلف بقوله: إن لم أفعل ذلك فأنا كافر، أو يهودي، أو نصراني، فإن ذلك ينعقد عندهم بمينا؛ لأن العرف شائع بذلك، ومبنى الأيمان على العرف. (تكملة فتح الملهم:١٨٣/٢)

٣٠٤٥- (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ رسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَحْلِفُوا بِالطَّوَاغِي وَلاَ بِآبَائِكُمْ".

دليل الإمام أبي حنيفة هـ واحتج بأن الله تعالى أو جب على المظاهر الكفارة؛ لأنه منكر من القول وزور،
 والحَلفُ بهذه الأشياء مُنْكَر وزور.

دليل الجمهور: واحتج أصحابنا والجمهور بظاهر هذا الحديث، فإنه بي إنما أمره بقَوْلِ: لا إلَه إلا الله، و لم يذكر كفارة؛ ولأن الأصل عدمها حتى يثبت فيها شرع، وأما قياسهم على الظهار، فينتقض بما استثنوه، والله أعلم. قوله ي : "ومن قال لصاحبه: تعال أقامرك فليتصدق": قال العلماء: أمر بالصدقة تكفيراً لخطيئته في كلامه بهذه المعصية، قال الخطابي: معناه فليتصدق بمقدار ما أمر أن يقامر به، والصواب الذي عليه المحقون، وهو ظاهر المحديث أنه لا يختص بذلك المقدار، بل بتصدق بما تيسر مما ينطلق عليه اسم الصدقة، ويؤيده رواية معمر التي ذكرها مسلم: "فليتصدق بشيء"، قال القاضي: ففي هذا الحديث دلالة لمذهب الجمهور: أن العزم على المعصية إذا استقر في القلب كان ذنباً يكتب عليه، بخلاف الخاطر الذي لا يستقر في القلب، وقد سبقت المسألة واضحة في أول الكتاب.

تفسير "الطّاعوت": قوله على الله الله الله الطّواغي ولا بآبائكم": هذا الحديث مثل الحديث السابق في النهي عن الحكف باللات والعُزَّى، قال أهل اللغة والغريب: الطواغي هي الأصنام، واحدها: طاغية، ومنه هذه طاغية دَوْس أي صنمهم ومعبودهم، سمي باسم المصدر؛ لطغيان الكفار بعبادته؛ لأنه سبب طغيافهم وكفرهم، وكل ما حاوز الحد في تعظيم أو غيره فقد طغي، فالطغيان: المجاوزة للحد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا طَغَا ٱلْمَاءُ (الحاقة: ١١)، أي حاوز الحد، وقيل: يجوز أن يكون المراد بالطواغي هنا من طغى من الكفار، وحاوز القدر المعتاد في الشر، وهم عظماؤهم، وروي هذا الحديث في غير مسلم: "لا تحلفوا بالطواغيت" وهو جمع طَاغُوت، وهو الصنم، ويطلق على الشّيطان أيضاً، ويكون الطاغوت واحداً وجمعاً ومذكراً ومؤنثاً، قال الله تعالى: ﴿آجَتَبُوا ٱلطَّعُوتُ أن يَتَحَاكُمُوا إلى الطّغوتِ (النساء: ٢٠)، يكفروا به.

[٣- باب ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير...]

- ٢٦٦٠ (١) حَدَّثَنَا حَلَفُ بْنُ هِشَامٍ وَقُتُيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ وَاللّفْظُ لِحَلَفٍ - قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غَيْلاَنَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيّ قَالَ: أَتَيْتُ النّبِيَ عِلَيْهِ"، قَالَ: فَلَيْثَنَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ أُتِي بِإِبلٍ، فَقَالَ: "وَالله! لاَ أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَيْثَنَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ أُتِي بِإِبلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلاَثِ أَحْمِلُكُمْ، وَمَا عِنْدِي مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ"، قَالَ: فَلَيْثَنَا مَا شَاءَ الله، ثُمَّ أُتِي بِإِبلٍ، فَأَمَرَ لَنَا بِثَلاَثِ مَا أَدْرَى، فَلَمّا انْطَلَقْنَا قُلْنَا -أَوْ قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ -: لاَ يُبَارِكُ الله لَنَا، أَتَيْنَا رَسُولَ الله عَلْ نَسْتَحْمِلُهُ، فَحَلَفَ أَنْ لاَ يَحْمِلُنَا، ثُمَّ حَمَلَنَا، فَأَتُوهُ فَأَخْبُرُوهُ، فَقَالَ: "مَا أَنَا حَمَلْتُكُمْ، وَلَكِنَّ الله عَمْلُكُمْ، وَإِنِي، وَالله! إِنْ شَاءَ الله، لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا، إلّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينٍ، ثُمَّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا، إلّا كَفَرْتُ عَنْ يَمِينٍ، وَأَتَيْتُ اللّه فِي وَالله! إِنْ شَاءَ الله، لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينٍ، ثُمّ أَرَى خَيْرًا مِنْهَا، إلّا كَفَرْتُ عَنْ

٣- باب ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها، أن يأتي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه في هذه الأحاديث دلالة على من حلف على فعل شيء أو تركه، وكان الحنث خيراً من التمادي على اليمين، استحب له الحنث، وتلزمه الكفارة، وهذا متَّفق عليه، وأجمعوا على أنه لا تجب عليه الكفارة قبل الحنث، وعلى أنه يجوز تأخيرها عن الحِنْثِ، وعلى أنه لا يجوز تقديمها على اليمين.

اختلاف أهل العلم في جواز تقديم كفارة اليمين على الحنث: واختلفوا في حوازها بعد اليمين، وقبل الحنث، فحوَّزَها مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأربعة عشر صحابياً وجماعات من التابعين، وهو قول جماهير العلماء، لكن قالوا: يُسْتحَبُّ كولها بعد الحنث، واستَثْنَى الشافعي التكفير بالصَّوْم، فقال: لا يجوز قبل الحنث؛ لأنه عبادة بدنية، فلا يجوز تقديمها على وقتها، كالصلاة وصوم رمضان، وأما التكفير بالمال فيحوز تقديمه، كما يجوز تعجيل الزكاة، واستثنى بعض أصحابنا حِنْث المعصية، فقال: لا يجوز تقديم كفارته؛ لأن فيه إعانة على المعصية، وقال أبو حنيفة وأصحابه وأشهب المالكي: لا يجوز تقديم الكفّارة على الحنث بكل حال، ودليل الجمهور ظواهر هذه الأحاديث، ** والقياس على تعجيل الزكاة. ** =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأحاب عنه الحنفية بأن الحديث وارد بحرف الواو، وهي للحمع المطلق، ولا تفيد الترتيب، فلا يدل حديث الباب أن الكفارة مقدمة على الحنث، وإنما المراد أن من رأى في الحنث حيرا وجب عليه أمران: الكفارة والحنث، ولا تعرض في الحديث للترتيب بينهما. (تكملة فتح الملهم:١٨٩/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: فمرجعنا فيها حينئذ إلى القياس والأصول الثابتة. فرأينا أن الكفارة إنما تكون لجبر-

اللَّفْظِ - قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَن بُرَادٍ الأَشْعَرِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ الْهَمْدَانِيِّ -وتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ - قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَن بُرَيْدٍ، عَن أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَرْسَلَنِي أَصْحَابِي اللَّهُ ظِلَ أَسْوُلِ الله ﷺ وَمُ أَسْأَلُهُ لَهُمُ الْحُمْلاَنَ، إِذْ هُمْ مَعَهُ فِي جَيْشِ الْعُسْرَةِ -وَهِي غَزْوَةُ تَبُوكَ - فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله إِنَّ أَصْحَابِي أَرْسَلُونِي إلَيْكَ لِتَحْمِلَهُمْ، فَقَالَ: "وَالله! لاَ أَحْمِلُكُمْ عَلَى شَيْءٍ"، وَوَافَقْتُهُ وَهُو غَصْبَانُ وَلاَ أَشْعُرُ، فَرَجَعْتُ حَزِينًا مِنْ مَنْعِ رَسُولِ الله ﷺ، وَمَنْ مَحَافَةٍ شَيْءٍ الله عَلَى الله

=قوله: "أتيت النبي ﷺ في رَهْطٍ من الأشعريين نستحمله": أي نطلب منه ما يحملنا من الإبل، ويحمل أثقالنا. قوله: "فأمر لنا بثلاث ذَوْدٍ غُرٌ الذرى". وفي رواية: "بخمس ذود". وفي رواية: "بثلاثة ذود بقع الذرى".

شرح الغريب: أما الذرى : فبضم الذال وكسرها وفتح الراء المخففة، جمع "ذُرْوَة" بكسر الذال وضمها، وذروة كل شيء أعلاه، والمراد هنا الأسنمة، وأما الغُرّ: فهي البيض، وكذلك "البقع" المراد بها: البيض، وأصلها ما كان فيه بياض وسواد، ومعناه: أمر لنا بإبل بيض الأسنمة. وأما قوله: "بثلاث ذود"، فهو من إضافة الشيء إلى نفسه، وقد يحتج به من يطلق الذود على الواحد، وسبق إيضاحه في كتاب الزكاة.

التوفيق بين الروايتين: وأما قوله: "بثلاث"، وفي رواية "بخمس"، فلا منافاة بينهما؛ إذ ليس في ذكر الثلاث نفي للخمس، والزيادة مقبولة، ووقع في الرواية الأخيرة "بثلاث ذود" بإثبات الهاء، وهو صحيح يعود إلى معنى الإبل، وهو الأبعرة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ما أنا حملتم ولكن الله حملكم": ترجم البخاري لهذا الحديث قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ (الصافات: ٩٦)، وأراد أن أفعال العباد مخلوقة لله -تعالى-، وهذا مذهب أهل السنة خلافًا للمعتزلة. وقال الماوردي: =

⁼السيئات، وليست اليمين سيئة بنفسها، فإن النبي الله قد ثبت عنه الحلف غير مرة، وقد ثبت عنه الأمر بذلك، فلما لم تكن اليمين سيئة تعذر أن تكون سببا للكفارة؛ لأن الكفارة مسببة للسيئات، لا للحسنات والمباحات، فتعين أن السبب في الكفارة هو الحنث لا اليمين، وظاهر أن الشيء لا يتقدم ما هو سبب له، فلا يتقدم الكفارة على الحنث. (تكملة فنح الملهم: ١٩٢/٢)

قَالَ أَبُو مُوسَى: فَانْطَلَقْتُ إِلَى أَصْحَابِي بِهِنَّ، فَقُلْتُ: إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ يَخْمُلُكُمْ عَلَى هَوْلاَء، وَلَكِنْ، وَالله! لاَ أَدعُكُمْ حَتّى يَنْطَلِقَ مَعِي بَعْضُكُمْ إِلَى مَنْ سَمِعَ مَقَالَةَ رَسُولِ الله ﷺ عَنْ سَأَلْتُهُ لَكُمْ، وَمَنْعَهُ فِي أُوّلِ مَرّةٍ، ثُمَّ إِعْطَاءَهُ إِيّايَ بَعْدَ ذَلِكَ، لاَ تَظُنُّوا أَنِي حَدَّنْتُكُمْ شَيْئًا لَمْ يَقُلُهُ، فَقَالُوا لِي: والله! إِنّكَ عِنْدَنَا لَمُصَدّقٌ، وَلَنَفْعَلَنَّ مَا أَحْبَبْتَ، فَانْطَلَقَ أَبُو مُوسَى بِنَفَرِ مِنْهُمْ، حَتّى أَتُوا الّذِينَ سَمِعُوا قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ وَمَنْعَهُ إِيّاهُمْ، ثُمَّ إِعْطَاءَهُمْ بَعْدُ، فَحَدَّثُوهُمْ بِمَا حَدَّنَهُمْ بِهِ أَبُو مُوسَى، سَوَاءً.

قِلاَبَةَ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زَهْدَمٍ الْحَرْمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِي قِلاَبَةَ وَعَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ زَهْدَمٍ الْحَرْمِيِّ قَالَ أَيُّوبُ: وَأَنَا لِحَدِيثِ الْقَاسِمِ أَحْفَظُ مِنِي لِحَدِيثِ أَبِي قِلاَبَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ لِحَدِيثِ أَبِي قِلاَبَةَ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ أَبِي مُوسَى، فَدَعَا بِمَائِدَتِهِ وَعَلَيْهَا لَحْمُ دَجَاجٍ، فَدَخَلَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ الله، أَحْمَرُ، شَبِيةً بِالْمَوَالِي، فَقَالَ لَهُ: هَلُمَّا فَتَلَكَّأَ، فَقَالَ: هَلُمَ فَإِنِي قَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ ذَلِكَ، إِنِي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ وَلَا اللهِ عَنْ دَلِكَ، إِنِّي أَتَيْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ وَلَا اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

-معناه أن الله تعالى آتاني ما حملتكم عليه، ولولا ذلك لم يكن عندي ما أحملكم عليه. قال القاضي: ويجوز أن يكون أوحى إليه أن يحملهم، أو يكون المراد دخولهم في عموم من أمر الله -تعالى- بالقسم فيهم، والله أعلم. قوله: "أسأله لهم الحملان": بضم الحاء أي الحمل. قوله ﷺ: "خذ هذين القرينين": أي البعيرين المقرون أحدهما بصاحبه.-

^{*}قوله: "أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعريين نستحمله": لعل معناه في أمرهم ولأجلهم، وقوله: "نستحمله" مبني على أنه إذا جاء طالبا الحمل لهم ومبلغا عنهم إلهم يطلبون، فكان الكل صاروا مستحملين، فنسب الفعل إليهم، وبهذا التأويل يندفع ما يتوهم من التدافع بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية، والله أعلم. "قوله: "بخمس ذود غر الذرى": ولعل اختلاف العدد بالنظر إلى الوصف، فأعطاهم النبي ﷺ بستة أبعرة إلا أن الخمس منهن غر الذرى والثلاثة من تلك الخمسة أشد وأكمل في ذلك الوصف، فلذا حص الثلاثة في الرواية الأولى، والله أعلم، والأقرب أن مثل هذا النسيان بعض الرواة بعض العدد، والاعتماد في مثله على أكثر العددين أو الأعداد، والله تعالى أعلم.

قَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضِ: أَغْفَلْنَا رَسُولَ الله ﷺ يَمِينَهُ، لاَ يُبَارَكُ لَنَا، فَرَجَعْنَا إِلَيْهِ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله! إِنَّا أَتَيْنَاكَ نَسْتَحْمِلُكَ، وَإِنَّكَ حَلَفْتَ أَنْ لاَ تَحْمِلْنَا، ثُمَّ حَمَلْتَنَا، أَفَنَسِيتَ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "إِنَّى، وَالله! إِنْ شَاءَ الله، لاَ أَحْلِفُ عَلَى يَمِينِ، فَأَرَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، إِلاَ أَتَيْتُ الَّذِي هُوَ خَيْرً، وَتَحَلَّلْتُ عَنْ يَمِينِي، فَانْطَلقُوا، فَإِنَّمَا حَمَلَكُمُ اللهُ عَزِّ وَجَلَّا.

٣٢٦٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّينَ وُدِّ وَالْقَاسِمِ التَّمِيمِيِّ، عَنْ زَهْدَمٍ الْجَرْمِيِّ قَالَ: كَانَ بَيْنَ هَذَا الْحَيِّ مِنْ جَرْمٍ وَبَيْنَ الأَشْعَرِيِّي، وَقُرِّبَ إِلَيْهِ طَعَامٌ فِيهِ لَحْمُ دَجَاجٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

١٦٦٤ (٥) وَحَدَّنَنِي عَلِيُّ بْنُ حُحْرِ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةً، عَنْ أَيُوب، عَنِ الْقَاسِمِ التّمِيمِيّ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرْمِيِّ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَيُوب، عَنْ أَبِي قَلاَبَةَ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرْمِيِّ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنَا عَفّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرِيثِ حَدَّثَنَا عَفّالُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ وَالْقَاسِمِ، عَنْ زَهْدَمِ الْحَرِيثِ مَوْسَى، وَاقْتَصُوا جَمِيعاً الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثٍ حَمَّادِ بْنِ زَيْد.

٥٤٦٦ - (٦) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا الصَّعْقُ يَعْنِي ابْنَ حَزْنٍ: حَدَّثَنَا مَطَرٌ الْوَرَّاق: حَدَّثَنَا زَهْدَمٌ الْحَرْمِيُّ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي مُوسَى وَهُوَ يَأْكُلُ لَحْمَ دَجَاجٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِيهِ قَالَ: "إِنِّي، والله! مَا نَسِيتُهَا".

⁻ضبط الاسم وشرح الكلمات: قوله: "عن زهدم الجَرْمِيِّ": هو بزاي مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال مهملة مفتوحة. قوله: "في لحم الدَّحاج، وملاذ الأطعمة، ويقع مفتوحة. قوله: "في لحم الدَّحاج، وملاذ الأطعمة، ويقع اسم الدجاج على الذُّكُور والإناث، وهو بكسر الدال وفتحها. قوله: "بنهب إبل": قال أهل اللغة: النَّهْب الغَيْيمة وهو بفتح النون، وجمعه نِهَاب بكسرها ونهوب بضمها، وهو مصدر بمعنى المنهوب، كالخلق بمعنى المخلوق.

قوله: "أغفلنا رسول الله ﷺ يمينه": هو بإسكان اللام أي جعلناه غافلاً، ومعناه: كنا سبب غفلته عن يمينه ونسيانه إياها، وما ذكرناه إياها أي أخذنا، منه ما أخذنا وهو ذاهل عن يمينه.

قولُه: "حدثنا الصعق يعني ابْنَ حَزْنِ قال: حدثنا مطر الوَرَّاق عن زهدم": هو الصعق بفتح الصاد وبكسر العين الله والكسر أشهر.

١٣٦٧ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى التَيْمِيُّ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنَا أَبُو السَّلِيلِ عَنْ زَهْدَمٍ، يُحَدِّثُهُ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: كُنّا مُشَاةً، فَأَتَيْنَا نَبِيَّ الله ﷺ نَسْتَحْمِلُهُ بِنَحْوِ حَديث جَرير.

َ ٢٦٨ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَنْ أَبِي حَارِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: أَعْتَمَ رَجُلٌ عِنْدَ النّبِيِّ عَنْ أَبِي كُلُ مَنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكُلَ، فَوَجَدَ الصّبْيَةَ قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكُلَ، فَوَجَدَ الصّبْيَة قَدْ نَامُوا، فَأَتَاهُ أَهْلُهُ بِطَعَامِهِ، فَحَلَفَ لاَ يَأْكُلُ مِنْ أَجْلِ صِبْيَتِهِ، ثُمَّ بَدَا لَهُ فَأَكُلَ، فَأَتَى رَسُولُ الله عَلَى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا عَنْ يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا عَنْ يَمِينِهُ ".

⁼ الجواب عن استدراك الدار قطني: قال الدارقطني: الصَّعِقُ ومطر لَيْسا قويين، ولم يسمعه مطر من زهْدَم، وإنما رواه عن القاسم عنه، فاستدركه الدارقطني على مسلم، وهذا الاستدلال فاسد؛ لأن مسلماً لم يذكره متأصلاً وإنما ذكره متابعة للطرق الصحيحة السابقة، وقد سبق أن المتابعات يحتمل فيها الضعف؛ لأن الاعتماد على ما قبلها، وقد سبق ذكر مسلم لهذه المسألة في أول خطبة كتابه وشرحناه هناك، وأنه يذكر بعض الأحاديث الضعيفة متابعة للصحيحة.

وأما قوله: "إنحما ليسا قَوِيَّيْنِ" فقد خالفه الأكثرون. فقال يجيى بن معين وأبو زرعة: هو ثقة في الصعق، وقال أبو حاتم: ما به بأسّ، وقال هؤلاء الثلاث في مطر الوراق: هو صالح، وإنما ضعَّفوا روايته عن عطاء خاصة.

ضبط الأسماء: قوله: "عن ضريب بن نقير": أما ضريب فبضاد معجمة مصغر، ونقير بضم النون وفتح القاف وآخره راء، هذا هو المشهور المعروف عن أكثر الرواة في كتب الأسماء، ورواه بعضهم بالفاء. وقيل: نفيل بالفاء وآخره لام.

قوله: "حدثنا أبو السليل": هو بفتح السين المهملة وكسر اللام، وهو ضريب بن نفير المذكور في الرواية الأولى.

٠٤٢٠ - (١١) وَحَدَّثِنِي زُهِيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أُوَيْسٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ اللهُ عَلْ الْعَزِيزِ بْنُ اللهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَمِينِهِ". حَلَفَ عَلَى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا حَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيُكَفّرْ عَنْ يَمِينِهِ".

١٢١ - (١٢) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلاَلٍ: حَدَّثَنِي سُهَيْلٌ فِي هَذَا الإِسْنَادِ بِمَعْنَى حَدِيثِ مَالِكٍ: "فَلْيُكَفِّرْ يَمِينَهُ، وَلْيَفْعَلِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ".

تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: جَاءَ سَائِلٌ إِلَى عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ، فَسَأَلَهُ نَفَقَةً فِي ثَمَنِ خَادِمٍ أَوْ فِي بَعْضِ تَمِيمِ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكَهَا، ثَمَنِ خَادِمٍ، فَقَالَ: لَيْسَ عِنْدِي مَا أُعْطِيكَ إِلّا دِرْعِي وَمِغْفَرِي، فَأَكْتُبُ إِلَى أَهْلِي أَنْ يُعْطُوكَهَا، قَالَ: قَالَ: فَقَالَ: أَمَا وَالله! لاَ أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: قَالَ: فَمَا وَالله! لاَ أُعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله! لاَ أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله! لاَ أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله! لاَ أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله! لاَ أَعْطِيكَ شَيْئًا، ثُمّ إِنَّ الرَّجُلَ رَضِيَ، فَقَالَ: أَمَا وَالله! لَوْلا أَنْنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ ثُمّ رَأَى أَثْقَى للله مِنْهَا، فَلْيَأْتِ التَقُوكَ" مَا حَنَيْتُ يَمِينٍ ثُم مَا حَنَيْتُ يَمِينٍ ثُمَ مَا حَنَيْتُ يَمِينٍ ثُمْ رَأَى أَنْ يَمِينٍ *.**

-قوله ﷺ: "من حلف على بمين، ثم رأى أتقى لله فليأت التقوى": هو بمعنى الروايات السابقة: فرأى خيراً منها فليأت الذي هو خير.

^{*}قوله: "ما حنثت يميني": هو بتشديد النون، وهو جواب "لولا"، ثم لعل الاختلاف في روايات حديث عدي بن حاتم محمول على تعدد الوقائع، والله تعالى أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: "ما حنثت يميني": جواب "لولا" يعني: لولا هذا الحديث لما جعلت يميني حانثة، وما أعطيتك، ولكن أعطيك لهذا الحديث. (تكملة فتح الملهم:٢٠١/٢)

٣٢٧٣ – (١٤) وَحَدَّنَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمٍ بْنِ طَرَفَةً، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ، فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَأْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، وَلْيَتْرُكُ يَمِينَهُ".

تُكَاكِمُ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَبِيهِ الله بْنِ نُمَيْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ الْبَجَلِيُّ -وَاللَّفْظُ لِمُ لَابْنِ طَرِيفٍ - قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمٍ لَابْنِ طَرِيفٍ - قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ، عَنْ تَمِيمِ الطَّائِيّ، عَنْ عَدِيٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا حَلَفَ أَحَدُكُمْ عَلَى الْيَمِينِ، فَرَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيُكَفِّرُهَا، وَلْيَأْتِ الذي هُوَ خَيْرً".

١٢٧٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَرِيفٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعِ، عَنْ تَمِيم الطَّائِيِّ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ حَاتِم أَنَّهُ سَمِعَ النِّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ذَلِكَ.

٢٧٦ - (١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَاتِمٍ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ شُعْبَةُ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ تَمِيمٍ بْنِ طَرَفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيّ بْنَ حَاتِمٍ، وَأَتَاهُ رَجُلٌ يَسْأَلُهُ مِائَةً دِرْهَمٍ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَالله! لاَ أَعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلاَ أَنِي مِائَةً دِرْهَمٍ، فَقَالَ تَسْأَلُتُ مَائَةً دِرْهَمٍ، وَأَنَا ابْنُ حَاتِمٍ؟ وَالله! لاَ أَعْطِيكَ، ثُمَّ قَالَ: لَوْلاَ أَنِي مَعْتُ رَسُولَ الله عَلَى يَمِينِ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ". سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: "مَنْ حَلَّفَ عَلَى يَمِينِ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ اللّذِي هُوَ خَيْرٌ". امْنُ حَلَق عَلَى يَمِينِ ثُمَّ رَأَى خَيْرًا مِنْهَا، فَلْيَاتِ اللّذِي هُوَ خَيْرٌ". امْنُ حَلَق مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ

حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ تَمِيمَ ابْنَ طَرَفَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيِّ بْنَ حَاتِمٍ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَهُ فَذَكَرَ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَلَكَ أَرْبَعُمائَة في عَطَائي.

١٩٥ - (١٩) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةً قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ الله ﷺ: "يَا عَبْدَ الرّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةً! لاَ تَسْأَلِ الإَمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا،

قوله ﷺ: "يا عبد الرحمن بن سَمُرَةً! لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وُكِّلْتَ إليها، وإن أعطيتها عن عسألة أكلت إليها" بالهمزة. عن غير مسألة أعنت عليها": هكذا هو في أكثر النسخ "وكلت إليها"، وفي بعضها "أكلت إليها" بالهمزة. فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها: كراهة سؤال الولاية سواء ولاية الإمارة والقضاء والحسبة وغيرها،=

وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينِ، فَرَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْراً مِنْهَا فَكَفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ، وَاثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ". قَالَ أَبُو أَحْمَدَ الْجَلُوديُّ: حَدَّنَنَا أَبُو العَبّاسِ الْمَاسَرْ حَبسِيُّ: حَدَّثنا شَيْبَانُ بْنُ فَرُوْخَ هِذا الْحَديث.

وَحُمَيْد، ح وَحَدَّنَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّنَنا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ وَيُونُسَ وَحُمَيْد، ح وَحَدَّنَنا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ عَطِيَّةَ وَيُونُسَ ابْنِ عُبَيْدٍ وَهِشَامِ بْنِ حَسَّانَ فِي آخَرِينَ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّنَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّنَنَا الْمُعْتَمِرُ، عَنْ أَبِيهِ، ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ قَتَادَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ البِي عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ سَمُرَة، عَنِ النّبِي عَنْ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ الْمُعَتَمِرِ عَنْ أَبِيه ذَكُرُ الإمَارَة.

⁻ومنها: بيان أن من سأل الولاية لا يكون معه إعانة من الله تعالى، ولا تكون فيه كفاية لذلك العمل، فينبغي أن لا يولى، ولهذا قال ﷺ: "لا نُولّي عملنا من طلبه أو حرص عليه".

قوله: "حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا جرير" إلى آخره. وقع في بعض النسخ في آخر هذا الحديث: "قال أبو أحمد الجلودي: حدثنا أبو العباس الماسرحبسي قال: حدثنا شيبان بمذا، ومراده أنه علا برجل.

[٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف]

عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ أَبِي صَالِحٍ، وَقَالَ عَمْرٌو: حَدَّثَنَا هُشَيْمُ بْنُ بَشِيرٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "يَمِينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ عَلَيْهِ صَاحِبُكَ". صَاحِبُكَ"، وَقَالَ عَمْرٌو: "يُصَدِّقُكَ بِهِ صَاحِبُكَ".

٤٢٨١ – (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا يَزِيْدُ بْنُ هَارُونَ، عَنْ هُشَيْمٍ، عَنْ عَبّادِ ابْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الْيَمِينُ عَلَى نِيّةِ الْمُسْتَحْلِفِ".

٤- باب يمين الحالف على نية المستحلف

تفصيل اليمين وحكمه: قوله على: "يمينك على ما يُصَدِّقُك عليه صاحبك". وفي رواية: "اليمين على نِيَّة المستَحْلِفِ": المستحلف بكسر اللام، وهذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضي، فإذا ادَّعى رجل على رجل حقّاً، فحلفه القاضي، فحلف وورّى فنوى غير ما نوى القاضي، انعقدت يمينه على ما نواه القاضي وورَّى ولا تنفعه التورية، وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضي وورَّى تنفعه التورية، ولا يَحْنَثُ سواء حلف ابتداء من غير تَحْلِيف أو حَلَّفه غير القاضي وغير نائبه في ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير القاضي، ** وحاصله: أن اليمين على نية الحالف في كل الأحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دَعوى توجهت عليه، فتكون على نية المستحلف، وهو مراد الحديث، أما إذا حلف عند القاضي من غير استحلاف القاضي في دَعْوَى، فالاعتبار بنية الحالف، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق، الله أنه إذا حلَّفه القاضي بالطلاق أو بالعتاق تنفعه التورية، ويكون الاعتبار بنية الحالف؛ لأن القاضي ليس له التَّحْليف بالطلاق والعتاق، وإنما يستحلف بالله تعالى.

واعلم: أن التورية وإن كان لا يحنث بما، فلا يجوز فعلها حيث يبطل بما حق مستحق وهذا بجمع عليه، هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه. ونقل القاضي عياض عن مالك وأصحابه في ذلك اختلافاً وتفصيلاً. فقال: لا خلاف بين العلماء أن الحالف من غَيْر استِحْلاف ومن غير تعلق حق بيمينه له نيته، ويقبل قوله.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما إذا استحلفه أحد غير القاضي فقد صرح النووي أن المعتبر فيه نية الحالف، ولم أره بهذه الصراحة في كلام الحنفية، غير أن بعضهم حكوا عبارة النووي من غير تعقب عليه كما فعله علي القاري عشد في المرقاة. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٦/٢)

= وأما إذا حلف لغيره في حق أو وثيقة متبرعاً أو بقضاء عليه، فلا خلاف أنه يحكم عليه بظاهر يمينه، سواء حلف مُتبَرَّعاً باليمين أو باستحلاف، وأما فيما بينه وبين الله تعالى فقيل: اليمين على نية المحلوف له، وقيل: على نيّة الحالف، وقيل: إن كان مستحلفاً فعلى نية المحلوف له، وإن كان متبرّعاً باليمين فعلى نية الحالف، وهذا قول عبد المملك وسحنون، وهو ظاهر قول مالك وابن القاسم، وقيل: عكسه، وهي رواية يجيى عن ابن القاسم، وقيل: تنفعه نيته فيما لا يقضى به عليه، ويفترق التبرع وغيره فيما يقضى به عليه، وهذا مروي عن ابن القاسم أيضاً. وحُكِى عن مالك أن ما كان من ذلك على وجه المكر والخديعة فهو فيه آثم حانث، وما كان العذر فلا بأس به، وقال ابن حبيب عن مالك: ما كان على وجه المكر والخديعة فله نيته، وما كان في حق فهو على نية المحلوف له. قال القاضي: ولا خلاف في إثم الحالف بما يقع به حق غيره وإن ورَّى، والله أعلم.

[٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها]

٥- باب الاستثناء في اليمين وغيرها

فوائد حديث سليمان عَنْهُ: ذكر في الباب حديث سليمان بن داود عَنْهُ، وفيه فوائد: منها: أنه يستحب للإنسان إذا قال: سأفعل كذا أن يقول: إن شاء الله تعالى لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَ لِشَاىَ ۚ إِنَى فَاعِلُ ذَلِكَ عَدًا ﴿ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَدًا ﴿ إِلّا أَن يَشَآءُ ٱللّهُ ﴾ (الكهف: ٢٣، ٢٤)، ولهذا الحديث. ومنها: أنه إذا حلف وقال متصلاً بيمينه: إن شاء الله -تعالى - لم يحنث بفعله المحلوف عليه، وأن الاستثناء يمنع انعقاد اليمين؛ لقوله ﷺ في هذا الحديث: "لو قال: إن شاء الله لم يَحْنَثُ"، وكان دركاً لحاحته.

شرط صحة الاستثناء في اليمين: ويشترط لصحة هذا الاستثناء شرطان: أحدهما: أن يَقُوله متصلاً باليمين. والثاني: أن يكون نوى قبل فراغ اليمين أن يقول: إن شاء الله تعالى. قال القاضي: أجمع المسلبون على أن قوله: إن شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلاً، قال: ولو جاز منفصلاً، كما روي عن بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين، ولم يحتج إلى كفارة، قال: واختلفوا في الاتصال، فقال مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله: إن شاء الله متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما ولا تضر سكتة النفس، وعن طاؤس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قدر حَلْبة ناقة. وقال سعيد بن جبير: بعد أربعة أشهر، وعن ابن عباس: له الاستثناء أبداً متى تذكره. وتأول بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مراد: أنه يستحب له قول إن شاء الله تبركاً. قال تعالى: ﴿وَآذَكُم رَبَّكَ بعضهم هذا المنقول عن هؤلاء على أن مراد: أنه يستحب له قول إن شاء الله تبركاً. قال تعالى: ﴿وَآذَكُم رَبَّكَ الحنث.

أَقُوال أهلُ العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعتق والإقرار وغيرها: أما إذا استثنى في الطُّلاق والعِثْقِ وغير=

^{*}قوله: "فقال رسول الله ﷺ: لو كان استثنى لولدت...": هذا مبني على أنه ﷺ قد علم القدر المعلق بالاستثناء في حق سليمان ﷺ خاصة، وليس المراد أن كل من يقول ذلك فله مثل ذلك.

.....

=ذلك سوى اليمين بالله تعالى، فقال: أنت طالق إن شاء الله تعالى، أو أنت حُرُّ إن شاء الله تعالى، أو أنت على كظهر أمي إن شاء الله تعالى، أو لزيد في ذمتي ألف درهم إن شاء الله، أو إن شفي مريضي فلله على صوم شهر إن شاء الله، أو ما أشبه ذلك، فمذهب الشافعي والكوفيين وأبي ثور وغيرهم: صحة الاستثناء في جميع الأشياء، كما أجمعوا عليها في اليمين بالله تعالى، فلا يَحْنَثُ في طلاق ولا عِنْق، ولا ينعقد ظهاره ولا نَذْره ولا إقراره، ولا غير ذلك مما يتصل به قوله: إن شاء الله. وقال مالك والأوزاعي: لا يصح الاستثناء في شيء من ذلك إلا اليمين بالله تعالى.

فقه الحديث: وقوله ﷺ: "لو قال: إن شاء الله لم يحنث": فيه إشارة إلى أن الاستثناء بكون بالقول، ولا تكفي فيه النية، وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك وأحمد والعلماء كافة إلا ما حكي عن بعض المالكية أن قياس قول مالك صحة الاستثناء بالنية من غير لفظ. قوله ﷺ: "فقال له صاحبه قل: إن شاء الله": قد يحتج به من يقول بجواز انفصال الاستثناء، وأحاب الجمهور عنه بأنه يحتمل أن يكون صاحبه قال له ذلك، وهو بعد في أثناء اليمين أو أن الذي أرى منه ليس بيمين، فإنه ليس في الحديث تصريح بيمين، والله أعلم.

معنى الطواف في هذا الحديث: قوله ﷺ: "لأطوفن"، وفي بعض النسخ: "لأطيفن الليلة": هما لغتان فصيحتان، طاف بالشيء، وأطاف به إذا دار حوله وتكرر عليه، فهو طائف ومُطِيفٌ، وهو هنا كناية عن الجماع.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "كان لسليمان ستُّونَ امرأة". وفي رواية: "سبعون". وفي رواية: "تسعون". وفي غير صحيح مسلم: تسع وتسعون. وفي رواية: مائة، هذا كله ليس بمتعارض؛ لأنه ليس في ذكر القليل نفي الكثير، وقد سبق بيان هذا مرات، وهو من مفهوم العدد، ولا يعمل به عند جماهير الأصوليين، وفي هذا بيان ما خص به الأنبياء -صلوات الله تعالى وسلامه عليهم- من القوة على إطاقة هذا في ليلة واحدة، وكان نبينا ﷺ يطُوفُ على إحدى عشرة امرأة له في الساعة الواحدة، كما ثبت في الصحيح، وهذا كله من زيادة القوة، والله أعلم.**

قوله: "فتحمل كل واحدة منهن، فتلد كل واحدة منهن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله": هذا قاله على سبيل التَّمَنِّي للخير، وقصد به الآخرة والجهاد في سبيل الله تعالى، لا لغرض الدنيا.

قوله ﷺ: "فلم تحمل منهن إلا واحدة، فولدت نصف إنسان". وفي رواية: "جاءت بشق غلام": قيل هو الجسد الذي ذكره الله تعالى أنه ألقي على كرسيه.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ذكر الأستاذ أبو الأعلى المودودي في تفهيم القرآن (٤: ٣٣٧) بأن جماع ستين امرأة أو أكثر منها في ليلة واحدة مما لا يقبله العقل- (إلى أن قال:) وبالجملة، فإن مجرد استبعاد العقل بعض الأمور لا يكفي لرد الأحاديث الصحيحة، فإن المعجزات والكرامات كلها أمور يستبعدها العقل، ولكنها ثابتة بلا ريب- (تكملة فتح الملهم: ٢١٢/٢، ٢١٢)

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي عُمَرَ: -وَاللَّفْظُ لِابْنِ أَبِي عُمَرَ- قَالاً: "قَالَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجَيْرٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ عَلَى قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ نَبِيُّ الله: لأَطُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةً، كُلّهُنَ تَأْتِي بِغُلاَمٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ سَبِيلِ الله، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ، أو الْمَلَكُ: قُلْ: إنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ، وَنُسِّيَ، فَلَمْ تَأْتِ وَاحِدَةٌ مِنْ نِسُولُ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَل

٣٨٤ – (٣) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ ﷺ مِثْلَةً أَوْ نَحْوَهُ.

٥٤١٥ - ٤٢٨٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ ابْنِ طَاوس، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لأُطِيفَنَ اللَّهْ، فَلَى سَبْعِينَ امْرَأَةٍ، تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَّ غُلاَماً، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقِيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَطَافَ تَلِدُ كُلُّ امْرَأَةٍ مِنْهُنَ عُلاَماً، يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فقيلَ لَهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ، فَأَطَافَ بِهِنَ، فَلَمْ تَلِدُ مِنْهُنّ، إلّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةً، نِصْفَ إِنْسَانِ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ الله، لَمْ يَحْنَثْ، وَكَانَ دَرَكًا لِحَاجَتِهِ".

٢٨٦٦ - (٥) وَحَلَّنِي زُهُيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَلَّنَنَا شَبَابَةُ: حَلَّنَنِي وَرْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ اللَّعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النِّبِيِّ فَكُلُّ قَالَ: "قَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ: لأَطُوفَنَ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ اللَّهُ، كُلُّهَا تَأْتِي بِفَارِسٍ يُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ الله، فَلَمْ تَحْمِلُ مِنْهُن إِلّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، فَحَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَأَيْمُ الله، فَطَافَ عَلَيْهِن جَمِيعاً، فَلَمْ تَحْمِلْ مِنْهُن إِلّا امْرَأَةٌ وَاحِدَةٌ، فَحَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَأَيْمُ الّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ الله، لَحَاهَدُوا فِي سَبِيلِ الله فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ".

حقوله ﷺ: "لو كان استثنى لولدت كل واحدة مِنْهُن غلاماً فارساً يقاتل في سبيل الله تعالى": هذا محمول على أن النبي ﷺ أوحى إليه بذلك في حق سليمان، لا أن كل من فعل هذا يحصل له هذا.

قوله ﷺ: "فقال له صاحبه أو الملك قل: إن شاء الله فلم يقل ونسي": قيل: المراد بصاحبه: الملك وهو الظاهر من لفظه، وقيل: القرين، وقيل: صاحب له آدمي. وقوله: نُسِّيَ ضبطه بعض الأئمة بضم النون وتشديد السين، وهو ظاهر حسن، والله أعلم.

٢٨٧ - (٦) وَحَدَّثَنِيهِ سُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ بِهَذَا الإسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "كُلِّهَا تَحْمِلُ غُلاَماً يُحَاهِدُ فِي سَبِيلِ الله".

حقوله ﷺ: "وكان دركاً له في حاجته": هو بفتح الرَّاء اسم من الإدراك أي لحاقاً قال الله تعالى: ﴿لَا تَخْفَ دركا﴾ (طـــه:۷۷). قوله ﷺ: "ولَتم الذي نفس محمد بيده! لو قال: إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله": فيه جواز اليمين بهذا اللفظ وهو "أيم الله، وأيمن الله"، واختلف العلماء في ذلك. فقال مالك وأبو حنيفة: هو يمين، وقال أصحابنا: إن نوى به اليمين فهو يمين، وإلا فلا. قوله ﷺ: "لو قال إن شاء الله لجاهدوا": فيه جواز قول "لو" و"لولا".

مواضع جواز استعمال "لو" و"لولا"، ومواضع عدم جوازها: قال القاضي عياض: هذا يستدل به على جواز قول "لو" و"لولا"، قال: وقد جاء في القرآن كثيراً، وفي كلام الصحابة والسلف. وتَرْجَمَ البخارِي على هذا "باب ما يجوز من اللَّوِ"، وأدخل فيه قول لوط ﷺ: ﴿لَوْ أَنَّ لَى بِكُمْ قُوَّةً ﴾ (هود: ٨٠)، وقول النبي ﷺ: "لو كُنْتُ راجماً بغير بينة لرجمت هذه"، و"لو مُدَّ لي الشَّهْرُ لواصلت"، و"لولا حدثان قومك بالكفر لأتممت البيت على قواعد إبراهيم"، و"لولا الهجرة لكنت امرأ من الأنصار" وأمثال هذا.

قال: والذي يتفهم من ترجمة البخاري وما ذكره في الباب من القرآن والآثار: أنه يجوز استعمال "لو" و"لولا" فيما يكون للاستقبال مما امتنع من فعله؛ لامتناع غيره، وهو من باب الممتنع من فعله لوجود غيره، وهو من باب "لولا"؛ لأنه لم يدخل في الباب سوى ما هو للاستقبال، أو ما هو حق صحيح متيقن كحديث: "لولا الهجرة لكنت امراً من الأنصار"، دون الماضي والمنقضي، أو ما فيه اعتراض على الغيب والقدر السابق، وقد ثبت في الحديث الآخر في صحيح مسلم قوله على: "وإن أصابك شيء فلا تقل: لو أني فعلت كذا لكان كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل".

قال القاضي قال بعض العلماء؛ هذا إذا قاله على جهة الحتم والقطع بالغيب أنه لو كان كذا لكان كذا من غير ذكر مشيئة الله تعالى، والنظر إلى سابق قدره، وخفي علمه علينا، فأما من قاله على التسليم وردَّ الأمر إلى المشيئة، فلا كراهة فيه. قال القاضي: وأشار بعضهم إلى أن "لولا" بخلاف "لو"، قال القاضي: والذي عندي ألهما سواء إذا استعملتا فيما لم يُحط به الإنسان علماً، ولا هو داخل تحت مقدور قائلهما مما هو تحكم على الغيب، واعتراض على القدر، كما نبه عليه في الحديث، ومثل قوله تعالى ﴿لَوْ أَطَاعُونا ما قُبِلُوا ﴾ (آل عمران:١٦٨)، ﴿لَوْ كَانُوا عِندنا ما مَاتُوا وَمَا قُبِلُوا﴾ (آل عمران:١٥١)، ﴿وَلَوْ كَانَ لنا مِن ٱلأَمْرِ شَيْءٌ مَا عمران:١٦٨)، ﴿وَلَوْ كَانَ لنا مِن ٱلأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَبِلُوا ﴾ (آل عمران:١٦٨)، ﴿ وَلَوْ كَانَ لنا مِن ٱلأَمْرِ شَيْءٌ مَا صَدِقِينَ ﴾ (آل عمران:١٦٨)، فولا عَن أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنثُم صَدِقِينَ ﴾ (آل عمران:١٦٨)، فوله النه تعالى عليهم باطلهم، فقال: ﴿فَآذَرَءُوا عَن أَنفُسِكُمُ ٱلْمَوْتَ إِن كُنثُم صَدِقِينَ ﴾ (آل عمران:١٦٨)، فوله النهى عنه. وأما هذا الحديث الذي نحن فيه فإنما أحبر النبي على فيه عن حقيقة أعلى اللهمان لو قال: إن شاء الله لجاهدوا؛ إذ ليس هذا مما يدرك بالظن والاجتهاد، وإنما أحبر عن حقيقة أعلمية الله تعالى بها، وهو نحو قوله ﷺ: "لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم"، و"لولا حوَّاء لم تخن امرأة زوجها"،

-فلا معارضة بين هذا وبين حديث النهي عن "لو"، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُل كُنهُمْ فِي بُيُونِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۖ ﴾ (آل عمران: ١٥٤)، ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا يُهُواْ عَنْهُ ﴾ (الأنعام: ٢٨). و ﴿ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا يُهُواْ عَنْهُ ﴾ (الأنعام: ٢٨). و ﴿ وَلَوْ لَا يَعْدُمُ مَا جاء من "لولا" كقوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِتَنَبُ مِنَ اللّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ ﴾ (الأنفال: ٢٨)، و ﴿ وَلَوْلَا أَنَّهُ مَنَ ٱلْمُسْتِحِينَ ﴿ لَلْهِ اللّهِ عَلَيْهِ عَلَى يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا ﴾ (الزخرف: ٣٣)، و ﴿ فَلُولًا أَنَّهُ كَانَ مِنَ ٱلْمُسْتِحِينَ ﴿ لَلْهِ عَلَيْهِ عَلَى بَطَنِهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ تعالى مُخبر في كل ذلك عما مضى أو يأتي عن علمه خبراً قطعيّا، وكل ما يكون من "لو" و"لولا" مما يخبر به الإنسان عن علم امتناعه من فعله مما يكون فعله في قدرته، فلا كراهة فيه؛ لأنه إحبار حقيقة عن امتناع شيء لسبب شيء، وحصول شيء لامتناع شيء، وتأتي "لو" غالباً لبيان السبب الموجب أو النافي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين: ﴿ لَوْ تَعْلَمُ قِتَالاً النافِي، فلا كراهة في كل ما كان من هذا إلا أن يكون كاذباً في ذلك كقول المنافقين: ﴿ لَوْ تَعْلَمُ فِتَالاً لَا عَمْران: ١٦٥) والله أعلم.

[٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام]

١٥ ٤ ٢٨٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّام بْنِ مُنَبِّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةً عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "وَالله لأَنْ يَلَجّ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ فِي أَهْلِهِ، آثَهُ لَهُ عِنْدَ الله مِنْ أَنْ يُعْطِيَ كَفّارَتَهُ الَّتِي فَرَضَ الله".

٦- باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به أهل الحالف مما ليس بحرام

قوله ﷺ: "لأن يلج أحدكم بيمينه في أهله، آثم له عند الله من أن يعطي كفارته التي فرض الله": أما قوله ﷺ: "لأن" فبفتح اللام، وهو لام القسم، وقوله ﷺ: "يلجّ"، هو بفتح الياء واللام وتشديد الجيم، و"آثم" بجمزة ممدودة وثاء مثلثة أي أكثر إثماً، ومعنى الحديث: أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حِنْثه، ويكون الحِنْث ليس بمعصية، فينبغي له أن يَحْنَثَ فيفعل ذلك الشيء، ويكفّر عن يمينه، فإن قال: لا أحنث، بل أتورَّع عن ارتكاب الحنث وأخاف الإثم فيه، فهو مخطئ بهذا القول، بل استمراره في عدم الحنث وإدامة الضرر على أهله أكثر إثماً من الحنث.

معنى اللّجاج: واللّجاجُ في اللغة: هو الإصرار على الشيء، فهذا مُخْتَصر بيان معنى الحديث، ولا بدَّ من تنزيله على ما إذا كان الحِنْث ليس بمعصية كما ذكرنا، وأما قوله ﷺ: "آثم" فخرج على لفظ المُفَاعلة المقتضية للاشتراك في الإثم؛ لأنه قصد مقابلة اللفظ على زعم الحالف وتوهم، فإنه يتوهم أن عليه إثماً في الحِنْثِ مع أنه لا إثم عليه. فقال ﷺ: "الإثم عليه في اللّجَاجِ أكْثَرُ لو ثبت الإثم"، والله أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واختار الطيبي وجها آخر، فقال: "لا يبعد أن تخرج أفعل عن بابها، كقولهم: الصيف أحر من الشتاء، ويصير المعنى أن الإثم في اللحاج في بابه أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة في بابه" كذا في فتح الماري (١١: ٥١٩)، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢١٧/٢)

[٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم]

- ٢٨٩ - (١) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرِ الْمُقَدَمِيّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّهْ ظُ لِرُهَيْرٍ -، قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابنُ سَعِيدٍ الْقَطّانُ عَنْ عُبَيْدِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ الله، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ عُمَرَ قَالَ: يَا رَسُولَ الله! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْحَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَام، قَالَ: "فَأُوْفِ بِنَذركَ". *

﴿ ٤٢٩ - (٢) وَحَدَّنَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ: حَدَّنَنَا أَبُو أَسَامَةَ، ح وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ وَإِسْحَاقُ حَدَّنَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ، ح وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَيَاثٍ، ح وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً، عَنْ حَفْصٍ بْنِ غَيَاثٍ، ح وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ بْنِ أَبِي الله وَالْمَقْوِي وَقَالَ رَوَّادٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ وَقَالَ حَفْصٌ مِنْ بَيْنَهِمْ: عَنْ عُمْرَ بِهِذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أَسَامَةَ وَالثَقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتَكَافُ حَفْصٌ مِنْ بَيْنَهِمْ: عَنْ عُمْرَ بِهِذَا الْحَدِيثِ، أَمَّا أَبُو أَسَامَةَ وَالثَقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِمَا: اعْتَكَافُ لَيْلَةً، وَأَمّا فِي حَدِيثٍ حَفْصٍ، ذِكُرُ يَوْمِ وَلاَ لَيْلَة، وَأَمّا فِي حَدِيثِ صَعْمَة فَقَالَ: جَعَلَ عَلَيْهِ يَوْمًا يَعْتَكِفُهُ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثٍ حَفْصٍ، ذِكُرُ يَوْمُ وَلاَ لَيْلَة.
 وَلاً لَيْلَة.

٧- باب نذر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم

فيه حديث عمر هه "أنه نذر أن يعتكف ليلة في الجاهلية". وفي رواية: "نذر اعتكاف يوم، فقال له النبي ﷺ: أوف بنذرك".

أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر: اختلف العلماء في صحة نذر الكافر: فقال مالك وأبو حنيفة وسائر الكوفيين وجمهور أصحابنا: لا يصح. وقال المغيرة المخزومي وأبو ثور والبخاري وابن جرير وبعض أصحابنا: يصح، وحجتهم ظاهر حديث عمر، وأحاب الأولون عنه: أنه محمول على الاستحباب، أي يستحب لك أن تفعل الآن مثل ذلك الذي نذرته في الجاهلية.

أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعدم صحته: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه-

^{*}قوله: "فأوف بنذرك": لا مانع من القول بأن نذر الكافر ينعقد موقوفا على إسلامه، فإن أسلم لزمه الوفاء به في الخير، والكفر وإن كان يمنع عن انعقاده منجزاً، لكن لا نسلم أنه يمنع عنه موقوفا، وحديث: "الإسلام يجب ما قبله من الخطايا" لا ينافيه؛ لأنه في الخطايا لا في النذور وليس النذر منها، والله تعالى أعلم.

279١ - ٤٢٩١ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ أَنَّ أَيُوبَ حَدَّثَهُ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنِ عُمَرَ حَدَّنَه أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْحَطَّابِ سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ أَنُّ وَهُو بِالْجِعْرَانَةِ، بَعْدَ أَنْ رَجَعَ مِنَ الطَّائِفِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! إِنِّي نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا في الْمَسْجِدِ الْحَرَام، فَكَيْفَ تَرَى؟ قَالَ: "اذْهَبْ فَاعْتَكِفْ يَوْمًا".

قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ قَدْ أَعْطَاهُ جَارِيَةً مِنَ الْخُمُسِ، فَلَمّا أَعْتَقَ رَسُولُ الله ﷺ النّاسِ، سَمِعَ عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ أَصْوَاتَهُمْ يَقُولُونَ: أَعْتَقَنَا رَسُولُ الله ﷺ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَعْتَقَ رَسُولُ الله ﷺ سَبَايًا النّاس، فَقَالَ عُمَرُ: يَا عَبْدَ الله! اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْجَارِيَةِ فَحَلّ سَبِيلَهَا.

٢٩٢٧ – (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: لَمَّا قَفَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ حُنَيْنٍ سَأَلَ عُمَرُ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ نَذْرٍ كَانَ نَذْرٍ كَانَ نَذْرُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، اعْتِكَافِ يَوْمٍ، ثُمَّ ذكرَ بِمَعْنَى حَدِيْثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ.

٣ ٤٢٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ؛ حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ نَافِعِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ عُمْرَةُ رَسُولِ الله ﷺ مِنَ الْجِعْرَانَةِ، فَقَالَ: لَمْ يَعْتَمِرْ مِنْهَا، قَالَ: وَكَانَ عُمَرُ نَذَرَ اعْتِكَافَ لَيْلَةٍ فِي الْحَاهِلِيَّةِ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ وَمَعْمَرٍ عَنْ أَيُّوبَ.

= في صحَّة الاعتكاف بغير صوم، وفي صحته بالليل، كما يصح بالنهار، سواء كانت ليلة واحدة أو بعضها، أو أكثر، ودليله حديث عمر هذا. وأما الرواية التي فيها اعتكاف يوم فلا تخالف رواية اعتكاف ليلة؛ لأنه يحتمل أنه سأله عن اعتكاف ليلة، وسأله عن اعتكاف يوم، فأمره بالوفاء بما نذر، فحصل منه صحة اعتكاف الليل وحده، ويؤيده رواية نافع عن ابن عمر، أن عمر نذر أن يعتكف ليلة في المسجد الحرام، فسأل رسول الله على فقال له: "أوف بنذرك"، فاعتكف عمر ليلة، رواه الدارقطني، ** وقال: إسناد ثابت، هذا مذهب الشافعي، وبه قال الحسن البصري وأبو ثور وداود وابن المنذر، وهو أصح الروايتين عن أحمد. قال ابن المنذر: وهو مروي عن علي وابن مسعود، وقال ابن عمر وابن عباس وعائشة وعروة بن الزبير والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأبو حنيفة، -

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: والجواب من قبل الحنفية أن قد ورد في الرواية الآتية: "جعل عليه يوما يعتكفه"، فالمراد بالليلة ما كان مع فارها، ومن اليوم ما كان مع ليلة، وقد أخرج أبو داود والنسائي من طريق عبد الله بن بديل، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر "أن عمر الله جعل عليه أن يعتكف في الجاهلية ليلة أو يوما عند الكعبة، فسأل النبي هذا، فقال: "اعتكف وصم". (تكملة فتح الملهم:٢١٩/٢، ٢١٠)

٢٩٤ – (٦) وَحَدَّنَنِي عَبْدُ اللهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ الْمِنْهَالِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، حَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلَف: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، كَلَاهُمَا عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا الْحَدِيثِ فِي النَّذْرِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: اعْتِكَافُ يَوْمٍ.

* * * *

⁻وأحمد وإسحاق في رواية عنهما: لا يصح إلا بصوم، وهو قول أكثر العلماء.

قوله: "ذكر عند ابن عمر عمرة رسول الله ﷺ من الجعرانة فقال: لم يعتمر منها": هذا محمول على نفي علمه أي أنه لم يعلم ذلك، وقد ثبت أن النبي ﷺ اعتمر من الجعرانة، والإثبات مقدم على النفي لما فيه من زيادة العلم، وقد ذكر مسلم في كتاب الحج اعتمار النبي ﷺ من الجعرانة عام حنين من رواية أنس ﷺ، والله أعلم.

$[\Lambda - 1]$ باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده

٥٩٦٥ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنِ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنْ ذَكُوانَ أَبِي صَالِح، عَنْ زَاذَانَ أَبِي عُمَرَ قَالَ: أَتَيْتُ ابْنَ عُمرَ، وَقَدْ أَعْتَقَ مَمْلُوكاً، قَالَ: فَأَخَذَ مِنَ الأَرْضِ عُوْداً أَوْ شَيْئاً، فَقَالَ: مَا فِيهِ مِنَ الأَجْرِ مَا يَسْوَى هَذَا، إِلَّا أَنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ لَطَمَ مَمْلُوْكَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فَكَفّارَتُهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

٢٩٦٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَّارِ -وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَى- قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَدَّثَ عَنْ زَاذَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فِرَاسٍ قَالَ: سَمِعْتُ ذَكُوانَ يُحَدِّثُ عَنْ زَاذَانَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ مُحَمَّدُ بْنُ جَعْقُلَم بُنُ فَوَالَ يَعْفَرِ: عَدَّقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُك؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ وَعَا بِغُلامٍ لَهُ: فَرَأَى بِظَهْرِهِ أَثْرًا، فَقَالَ لَهُ: أَوْجَعْتُك؟ قَالَ: لاَ، قَالَ: فَأَنْتَ عَتِيقٌ، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ شَيْئًا مِنَ الأَرْضِ فَقَالَ: مَا لِي فِيهِ مِنَ الأَجْرِ مَا يَزِنُ هَذَا، إِنِي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنْ ضَرَبَ غُلامًا لَهُ حَداً لَمْ يَأْتِهِ، أَوْ لَطَمَهُ، فَإِنَّ كَفَّارَتَهُ أَنْ يُعْتِقَهُ".

۸- باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده

فوائد الحديث: قوله على: "من لطم مملوكه أو ضربه فكفارته أن يعتقه": قال العلماء: في هذا الحديث الرَّفق بالمماليك، وحسن صحبتهم، وكفُّ الأذى عنهم، وكذلك في الأحاديث بعده، وأجمع المسلمون على أن عتقه هذا ليس واحباً، وإنما هو مندوب رجاء كفارة ذنبه، فيه إزالة إثم ظلمه. ومما استدلوا به لعدم وجوب إعتاقه حديث "سويد بن مُقَرِّنٍ" بعده: أن النبي الله أمرهم حين لطم أحدهم خادمهم بعتقها. قالوا: ليس لنا خادم غيرُها، قال: فليستخدموها، فإذا استغنوا عنها، فليخلوا سبيلها. قال القاضي عياض: وأجمع العلماء أنه لا يجب إعتاق العبد لشيء مما يفعله به مولاه مثل هذا الأمر الخفيف.

اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالضرب المبرح ونحوه: قال: واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح منهك لغير موجب لذلك، أو حرقه بنار، أو قطع عضواً له، أو أفسده أو نحو ذلك مما فيه مثله، فذهب مالك وأصحابه واللبث إلى عِثْقِ العبد على سيده بذلك، ويكون ولاؤه له، ويعاقبه السُّلطان على فعله. وقال سائر العلماء: لا يعتق عليه. واختلف أصحاب مالك فيما لو حلق رأس الأمة أو لحية العبد، واحتج مالك بحديث ابن عمرو بن العاص في الذي جَبَّ عبده فأعتقه النبي ﷺ.

قوله ﷺ: "من ضرب غلاماً له حداً لم يأته، أو لطمه فإن كفارته أن يعتقه": هذه الرواية مبينة أن المراد بالأولى: من ضربه بلا ذَئب، ولا على سبيل التعليم والأدب. ٣٠٤٧ - (٣) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، كِلاَّهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسِ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ، أَمّا حَديثُ ابْنِ مَعْدَثُ الْرَحْمَنِ، كِلاَّهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ فِرَاسِ بِإِسْنَادِ شُعْبَةَ وَأَبِي عَوَانَةَ، أَمّا حَديثُ ابْنِ مَهْدِيٌّ فَذَكَرَ فِيهِ "حَدًّا لَمْ يَأْتِهِ"، وَفِي حَدِيثِ وَكِيعٍ "مَنْ لَطَمَ عَبْدَهُ"، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَدَّ.

٢٩٨ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ - وَاللّفْظُ لَهُ -: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُويْدٍ قَالَ: لَطَمْتُ مَوْلِي لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ جَمْتُ قُبَيْلَ الظّهْرِ، فَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي، فَدَعَاهُ وَدَعَانِي، ثُمَّ قَالَ: الطّمْتُ مَوْلِي لَنَا فَهَرَبْتُ، ثُمَّ قَالَ: كُنَّا بَنِي مُقَرِّنٍ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى، لَيْسَ لَنَا إِلَا خَادِمٌ وَاحِدَةً، الشّمَةَ أَخَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النّبِي عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى الطّهْرَ، فَصَلَيْتُ الله عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى الطّهُرَ، فَعَلَا إِلّا خَادِمٌ وَاحِدَةً، فَلَطَمْهَا أَحَدُنَا، فَبَلَغَ ذَلِكَ النّبِي عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

١٩٩ عَدْ الله بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّهْ ظُ لِأَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّهْ ظُ لِأَبِي بَكْرٍ -، قَالاً: حَدِّنَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: عَجْلَ شَيْخٌ، فَلَطَمَ خَادِماً لَهُ، فَقَالَ لَهُ سُوَيْدُ بْنُ مُقَرِّنٍ: عَجَزَ عَلَيْكَ إِلّا حُرُّ وَجْهِهَا، لَقَدْ رَأَيْتُني سَابِعَ سَبْعَةٍ مِنْ بني مُقَرَّنٍ، مَا لَنَا خَادِمٌ إِلا وَاحِدَةٌ، لَطَمَهَا أَصْغَرُنَا، فَأَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ أَنْ نُعْتِقَهَا.

قوله: "أن ابن عمر أعتق مملوكاً، فأخذ من الأرض عوداً أو شيئاً، فقال: ما فيها من الأجر ما يسوي هذا إلا أتّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: من لطم مملوكه أو ضربه، فكفارته أن يعتقه": هكذا وقع في معظم النسخ: "ما يسوي" وفي بعضها: "ما يُسَاوِي" بالألف، وهذه هي اللغة الصحيحة المعروفة، والأولى عدها أهل اللغة في لحن العوام . وأحاب بعض العلماء عن هذه اللفظة بأنها تغيير من بعض الرواة لا أن ابن عمر نطق بها، ومعنى كلام ابن عمر: أنه ليس في إعتاقه أجر المُعتق تبرعاً، وإنما عتقه كفارة لضربه، وقيل: هو استثناء منقطع، وقيل: بل هو متصل، ومعناه: ما أعتقته إلا لأني سمعت كذا.

قوله: "لطمتُ مولى لنا فهربت، ثم حثت قبيل الظُهْر، فصلَّبتُ خلف أبي، فدعاه، ودعاني، ثم قال: امتثل منه، فعفا". قوله: "امتثل" قبل: معناه عاقبه قصاصاً، وقبل: افعل به مثل ما فعل بك، وهذا محمول على تطييب نفس المولى المضروب، وإلا فلا يجب القصاص في اللَّطمة ونحوها، وإنما واحبه التعزير لكنه تبرع، فأمكنه من القصاص فيها، وفيه الرفق بالموالي واستعمال التواضع.

قوله: "ليس لنا إلا خادم واحدة": هكذا هو في جميع النسخ. والخادم بلا هاء يطلق على الجارية، كما يطلق على الرجل، ولا يقال: "خَادِمَةً" بالهاء إلا في لغة شاذة قليلة أوضحتها في تمذيب الأسماء واللغات.

٠٠٠٠ (٦) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ يَسَافٍ قَالَ: كُنَّا نَبِيعُ الْبَرَّ فِي دَارِ سُويْدِ بْنِ مُقَرَّنٍ، أَحِي النَّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً، فَلَطَّمَهَا، فَغَضِبَ سُويْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ مُقَرِّنٍ، فَخَرَجَتْ جَارِيَةٌ، فَقَالَتْ لِرَجُلٍ مِنَّا كَلِمَةً، فَلَطَّمَهَا، فَغَضِبَ سُويْدٌ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

رُحَدَّنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُك؟ قُلْتُ: شُعْبَةُ، فَقَالَ مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنِي أَبُو شُعْبَةَ الْعِرَاقِيُّ عَنْ سُويْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ أَنَّ الصُّورَةَ لَهُ لَطَمَهَا إِنْسَانٌ، فَقَالَ لَهُ سُويْدٌ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الصُّورَةَ مُحَرَّمَةٌ؟ فَقَالَ: لَقُدُ رَأَيْتُنِي، وَإِنِي لَسَابِعُ إِخْوَةٍ لِي مَعَ رَسُولِ الله عَنِي وَمَا لَنَا خَادِمٌ غَيْرُ وَاحِد، فَعَمَدَ أَحَدُنَا فَلَطَمَهُ، فَأَمْرَنَا رَسُولُ الله عَلَى أَنْ يُعْتِقَهُ.

٢٠٣١ - (٨) وَحَدَّنَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ:
 أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: قَالَ لِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُنْكَدِرِ: مَا اسْمُك؟ فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ الصّمَدِ.

٣٠٣٥ - (٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْحَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَاحِدِ يَعْنِي ابْنَ زِيَادٍ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ أَبُو مَسْعُودٍ الْبَدْرِيُّ: كُنْتُ أَضْرِبُ عُلاَماً لِي بِالسَّوْطِ، فَسَمِعْتُ صَوْتاً مِنْ حَلْفِي: "اعْلَمْ، أَبَا مَسْعُودٍ" فَلَمْ أَفْهَمِ الصَّوْتَ مِنَ الْغَضَبِ،

⁻قوله: "هلال بن يساف": هو بفتح الياء وكسرها، ويقال أيضاً: أساف.

شرح الغويب: قوله: "عجز عليك إلا حُرُّ وجهها": معناه: عجزت ولم تحد أن تضرب إلا حُرُّ وجهها، وحُرُّ الوجه: صفحته ومارقَّ من بشرته، وحُرُّ كل شيء: أفضله وأرفعه، قيل: ويحتمل أن يكون مراده بقوله: "عجز عليك": أي امتنع عليك، وعجز بفتح الجيم على اللغة الفصيحة، وبحا جاء القرآن: ﴿أُعَجِزْتُ أَنْ أَكُون مِثْلَ هَلِكَ" اللّهُ الْفُولِيبِ (المائدة: ٣١)، ويقال بكسرها.

قوله: "فأمرنا رسول الله ﷺ أن نعتقها"، هذا محمول على ألهم كلهم رضوا بعنقها وتبرعوا به، وإلا فاللَّطْمَة إنما كانت من واحد منهم، فمسحوا له بعتقها تكفيراً لذنبه.

قوله: "أما علمت أنَّ الصُّوْرة محرَّمة": فيه إشارة إلى ما صرح به في الحديث الآخر: "إذا ضرب أحدكم العبد فليجتنب الوجه" إكراماً له؛ لأن فيه محاسن الإنسان وأعضاءه اللطيفة"، وإذا حصل فيه شين أو أثر كان أقبح. =

قَالَ: فَلَمَّا دَنَا مِنِي، إِذَا هُوَ رَسُولُ الله ﷺ، فَإِذَا هُوَ يَقُولُ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُود! اعْلَمْ أَبَا مَسْعُود! أَنَّ اللهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ مَسْعُود!" قَالَ: فَأَلْقَيْتُ السَّوْطَ مِنْ يَدِي، فَقَالَ: "اعْلَمْ أَبَا مَسْعُود! أَنَّ اللهَ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَى هَذَا الْغُلاَمِ"، قَالَ: فَقُلْتُ: لاَ أَضْرِبُ مَمْلُوكاً بَعْدَهُ أَبَداً.

١٠٠٤ - (١٠) وَحَدَّنَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، حِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا مُجَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ بِإِسْنَادِ عَبْدِ الْوَاحِدِ نَحْوَ حَدِيثِهِ، غَيْرَ أَنّ فِي حَدِيثِ جَرِيرٍ: فَسَقَطَ مِنْ يَدِي السَوْطُ مِنْ هَيْبَيْهِ.

٥٣٠٥ – (١٢) وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لاِبْنِ الْمُثَنِّى- قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ أَلَّهُ كَانَ يَضْرِبُ غُلاَمَهُ، فَجَعَلَ يَضْرِبُهُ، فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ الله، فَتَرَكَهُ، يَضْرِبُهُ فَقَالَ: أَعُوذُ بِرَسُولِ الله، فَتَرَكَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْكَ منْكَ عَلَيْه"، قَالَ: فَأَعْتَقَهُ.

حقوله في حديث أبي مسعود: "أنه ضرب غلامه بالسَّوْطِ، فقال له النبي ﷺ: اعلم أبا مسعود! أن الله أقْدَرُ عليك منك على هذا الغلام".

فوائد الحديث: فيه الحثّ على الرفق بالمملوك، والوعظ والتنبيه على استعمال العَفْوِ، وكظم الغَيْظ والحكم كما يحكم الله على عباده.

^{*}قوله: "للفحتك النار": لفح النار حرها أي أصابتك بحرها وأخذتك بلهبها.

١٣٠٧ – (١٣) وَحَدَّثَنِيهِ بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَغْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قوله: أَعُوذُ بِالله، أَعُوذُ بِرَسُولِ الله ﷺ.

قوله: "حدثنا محمد بن حميد المعمري": هو بفتح الميم وإسكان العين، قيل له: المعمري؛ لأنه رحَلَ إلى معمر بن راشد، وقيل: لأنه كان يتبع أحاديث معمر.

قوله: "عن أبي مسعود أنه كان يضرب غلامه فجعل يقول: أعوذ بالله، فجعل يضربه، فقال: أعوذ برسول الله، فتركه": قال العلماء: لعله لم يَسْمَع استعاذته الأولى لشدة غضبه، كما لم يسمع نداء النبي ، أو يكون لما استعاذ برسول الله ﷺ تنبيه لمكانه.

* * * *

[٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا]

١٣٠٨ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَدَّنَى أَبِي: حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ غَزْوَانَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي نُعْمٍ: حَدَّثَنِي ابْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي الْمَنْ قَذَفَ مَمْلُوكَهُ بِالزِّنَا يُقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلاَّ أَبُو الْقَاسِمِ عَلَيْهِ الْعَيَامَةِ إلاَّ أَنُو الْقَيَامَةِ إلاَّ أَبُو الْقَيَامَةِ إلاَّ اللهِ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إلاَّ أَنُو لَكُونَ كَمَا قَالَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

٩٠٩٩ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، خِ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: عَدَينِهما: إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ، كِلاَهُمَا عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوانَ بِهَذَا الإسْنَاد، وَفِي حَدينِهما: سَمِعْتُ أَبَا الْقَاسِمِ عَلَيْ نَبِيّ التّوْبَةِ.

٩- باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا

قوله ﷺ: "من قذف مملوكه بالزنا يقام عليه الحد يوم القيامة إلا أن يكون كما قال": فيه إشارة إلى أنه لا حَدَّ على قاذف العبد في الدنيا، وهذا مجمع عليه، لكن يعزر قاذفه؛ لأن العبد ليس بمُحْصن، وسواء في هذا كله من هو كامل الرِّقِّ، وليس فيه سبب حرية، والمُدَّبر والمكاتب وأم الولد ومن بعضه حر. هذا في حكم الدنيا، أما في حكم الآخرة: فيستوفى له الحد من قاذفه؛ لاستواء الأحرار والعبيد في الآخرة.

قوله: "سمعت أبا القاسم نبي التوبة": قال القاضي: وسمي بذلك؛ لأنه بعث ﷺ بقبول التوبة بالقول والاعتقاد، وكانت توبة من قبلنا بقتل أنفسهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد بالتوبة الإيمان والرجوع عن الكفر إلى الإسلام، وأصل التوبة الرجوع.

[١٠] - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه]

١٩٠١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ ابْنِ سُويْدٍ قَالَ: مَرَرْنَا بِأَبِي ذَرِّ بِالرَّبَدَةِ، وَعَلَيْهِ بُرْدٌ وَعَلَى غُلاَمِهِ مِثْلُهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا ذَرًا لَوْ جَمَعْتَ بَيْنَهُمَا كَانَتْ حُلَّةً، فَقَالَ: إِنَّهُ كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلِ مِنْ إِخْوَانِي كَلاَمٌ، وَكَانَتْ أُمَّهُ عَمَوْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النّبِيِّ عَلَيْ فَ فَلَيْتِ النّبِي عَلَيْ فَقَالَ: "يَا أَبَا ذَرًا إِنَّكَ امْرُو الْعَجَمِيَّة، فَعَيَرْتُهُ بِأُمِّهِ، فَشَكَانِي إِلَى النّبِي عَلَيْ فَي فَلَيْتِ النّبِي عَلَيْ فَي النّبِي عَلَيْ فَي اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

• ١ - باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا يكلفه ما يغلبه

قوله: "عن المعرور بن سُوَيَّادٍ": هو بالعين المهملة وبالراء المكررة.

معنى الحُلّة: قوله: "لو جمعت بينهما كانت حلة": إنما قال ذلك؛ لأن الحلَّة عند العرب ثوبان، ولا تطلق على ثوب واحد. قوله في حديث أبي ذر: "كان بيني وبين رجل من إخواني كلام وكانت أمه أعجمية، فعيرته بأمه، فلقيت النبي على، فقال: يا أبا ذر إنك امرؤ فيك جاهلية"، أما قوله: "رجل من إخواني"، فمعناه: رجل من المسلمين، والظاهر أنه كان عبداً، وإنما قال من إخواني؛ لأن النبي على قال له إخوانكم خولكم فمن كان أحوه تحت يده. قوله على: "فيك جاهلية": أي هذا التعيير من أخلاق الجاهلية، ففيك محلق من أخلاقهم. وينبغي للمسلم أن لا يكون فيه شيء من أخلاقهم.

فوائد الحديث: ففيه: النهي عن التعيير وتنقيص الآباء والأمهات، وأنه من أخلاق الجاهلية. قوله: "قلت يا رسول الله! من سبّ الرّجال سَبُّوا أباه وأمه، قال: "يا أبا ذر! إنك امرؤ فيك جاهلية": معنى كلام أبي ذر: الاعتذار عن سبّه أمّ ذلك الإنسان، يعني أنه سَبَّني، ومن سبّ إنساناً سب ذلك الإنسان أبا الساب وأمه، فأنكر عليه النبي ﷺ، وقال: هذا من أخلاق الجاهلية، وإنما يباح للمسبوب أن يسب الساب نفسه بقدر ما سبه، ولا يتعرض لأبيه ولا لأمه. قوله ﷺ: "هم إخوانكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فأطعموهم مما تأكلون، وألبسوهم مما تلبسون، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم": الضمير في "هم إخوانكم" يعود إلى المماليك، والأمر بإطعامهم مما يأكل السيد، وإلباسهم مما يلبس محمول على الاستحباب لا على الإيجاب، وهذا بإجماع المسلمين، وأما فعل أبي ذرّ في السيد، وإلباسهم ممل كسوته، فعمل بالمستحب، وإنما يجب على السيد نفقة المملوك وكسوته بالمعروف بحسب البلدان والأشخاص، سواء كان من حنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قُتَّرَ السيد على نفسه البلدان والأشخاص، سواء كان من حنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قُتَّرَ السيد على نفسه المهالدان والأشخاص، سواء كان من حنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قُتَّرَ السيد على نفسه المهالدان والأشخاص، سواء كان من حنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قُتَّرَ السيد على نفسه المهالدان والأشخاص، سواء كان من حنس نفقة السيد ولباسه أو دونه أو فوقه، حتى لو قُتَّر السيد على نفسه المهالمان والأسمالية المهالية السيد على السيد على السيد على نفسه المهالدان والأسمالية المهالية المها

٢١١٥ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإسْنَادِ، وَزَادَ فِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ وأَبِي مُعَاوِيَةً بَعْدَ قَوْلِهِ: "إِنَّكَ امْرُوَّ فِيكَ جَاهِلِيَّةً"، قَالَ: قُلْتُ: عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ عَلَى حَالِ سَاعَتِي مِنَ الْكَبَرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" وَفِي رِوَايةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "نَعَمْ! عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكِبَرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" وَفِي رِوَايةِ أَبِي مُعَاوِيَةَ: "نَعَمْ! عَلَى حَالِ سَاعَتِكَ مِنَ الْكَبَرِ؟ قَالَ: "فَإِن كَلَّهُ مَا يَغْلِبُهُ فَلْيَبِعْهُ"، وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرِ: "فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهٍ"، وَلَي حَدِيثِ زُهيْرِ: "فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهٍ"، وَلَي سَاعَتِكَ مِنَ الْكَبَرِ"، وَفِي حَدِيثِ زُهيْرِ: "فَلْيُعِنْهُ عَلَيْهِ أَنْ النَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلاَ يُغْلِبُهُ أَنْ النَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلاَ يُغْلِهُ مَا يَغْلِبُهُ أَنْ النَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلاَ يُكُلُّوهُ مَا يَغْلِبُهُ"، ولاَ "فَلْيُعِنْهُ"، النَّهَى عِنْدَ قَوْلِهِ: "وَلاَ يُكَلُّفُهُ مَا يَغْلِبُهُ"،

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنِ الْمعْرُورِ بْنِ سُويْد قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرً مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ وَاصِلٍ الأَحْدَبِ، عَنِ الْمعْرُورِ بْنِ سُويْد قَالَ: رَأَيْتُ أَبَا ذَرً وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلاَمِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابٌ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ وَعَلَيْهِ حُلَّةٌ وَعَلَى غُلاَمِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ أَنَّهُ سَابٌ رَجُلاً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ الله عَلَيْهِ مُنَّةً وَعَلَى غُلامِهِ مِثْلُهَا، فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النّبِيُّ عَلَى الْمِوْلِ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْهِ مُنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَيْكَ جَاهِلِيّةٌ، إِخْوَانُكُمْ وَخَوَلُكُمْ *، ** جَعَلَهُمُ الله تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَمَنْ كَانَ أَخُوهُ تَحْتَ يَدَيْهِ فَيْكُ مِمّا يَلْبُسُ، وَلا تُكَلِّهُمُ الله تَحْتَ أَيْدِيكُمْ، فَإِنْ كَلَّفُوهُمْ فَأَعِينُوهُمْ عَلَيْهِ".

⁻تقتيراً خارجاً عن عادة أمْثَاله، إما زهداً وإما شحاً، لا يحلُّ له التقتير على المملوك، وإلزامه وموافقته إلا برضاه، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز أن يكلفه من العمل ما لا يطيقه، فإن كان ذلك لزمه إعانته بنفسه أو بغيره.

قوله: "فإن كلفه ما يغلبه فليبعه". وفي رواية: "فليعنه عليه": وهذه الثانية هي الصواب الموافقة لباقي الروايات، وقد قيل: إن هذا الرجل المسبوب هو بلال المؤذّنُ.

قوله ﷺ: "للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلُّف من العمل إلا ما يطيق": هو موافق لحديث أبي ذر، وقد شرحناه.-

^{*}قوله: "إخوانكم وخولكم": هو بفتحتين، أي خدمكم وعبيدكم الذين يتخولون الأمور أي يصلحونها، وقيل: الخول الحشم والأتباع جمع خائل، ويقع على العبد والأمة مأخوذ من التخويل والتمليك، وقيل: الرعاية وهو بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هم إخوانكم في الإسلام أو بالنصب بتقدير احفظوا.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والخول، بفتح الخاء والواو، هم الخدم، سموا بذلك؛ لأنهم يتخولون الأمور، أي يصلحونها، ومنه الخولي لمن يقوم بإصلاح البستان، ويقال: الخول، جمع خائل، وهو الراعي، وقيل: التحويل: التمليك، تقول: خولك الله كذا، أي ملك إياه، كذا في فتح الباري (٥: ١٧٤). (تكملة فتح الملهم: ٢٣٨/٢)

٣١٢- (٤) وَحَدَّثِنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنِ الحَارِثِ أَنَّ بُكَيْرَ بْنَ الأَشَجِّ حَدَّثَهُ عَنِ العَجْلاَنِ مَوْلَى فَاطِمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ، وَلاَ يُكَلّفُ مِنَ الْعَمَلِ إِلّا مَا يُطِيقُ".

٤ - ٤٣١ (٥) وَحَدَّثَنَا الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ قَيْس، عَنْ مُوسَى بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا صَنَعَ لأَحَدِكُمْ خَادِمُهُ طَعَامَهُ ثُمَّ جَاءَهُ بِهِ، وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: وَقَدْ وَلِيَ حَرَّهُ وَحَانَهُ، فَلْيُقْعِدُهُ مَعَهُ، فَلْيَأْكُلُ، فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ مَشْفُوها قَلِيلاً، فَلْيَضَعْ فِي يَدِهِ مِنْهُ أَكْلَةً أَوْ وَحَانَهُ، قَالَ دَاوُدُ: يَعْنِي لُقْمَةً أَوْ لُقْمَتَيْنِ.

⁼و"الكسوة" بكسر الكاف وضمها، لغتان الكُسْر أفصح، وبه جاء القرآن، ونبه بالطعام والكسوة على سائر المؤن التي يحتاج إليها العبد، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إذا صنع لأحدكم خادمه طعامه، ثم جاءه به، وقد ولي حرَّه ودخانه، فليقعده معه، فليأكل، فإن كان الطعام مشفوهاً قليلاً، فليضع في يده منه أكلة أو أكلتين": قال داود: يعني لقمة أو لقمتين، أما الأُكْلة، فبضم الهمزة: وهي اللَّقمة كما فسره، وأما المشفوه: فهو القليل؛ لأن الشفاه كثرت عليه حتى صار قليلاً.

قوله ﷺ: "مشفوهاً قليلاً": أي قليلاً بالنسبة إلى من اجتمع عليه. وفي هذا الحديث: الحث على مكارم الأخلاق، والمواساة في الطعام لاسيما في حق من صنعه أو حمله؛ لأنه ولي حَرَّهُ ودخانه، وتعلقت به نفسه وشَمَّ رائحته، وهذا كله محمول على الاستحباب.

[١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله]

١٣١٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَّأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا نَصَحَ لِسَيّدِهِ، وَأَحْسَنَ عِبَادَةَ الله، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرّتَيْنِ".

٢٣١٦ - (٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى قَالاً: حَدَّثَنَا أَبِي وَهُوَ الْفَطَّانُ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو الْفَطَّانُ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو الْفَطَّانُ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو اللّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، حِ وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهُبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةً، حَمِيعاً عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ.

قَالَ: وَبَلَغَنَا أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ لَمْ يَكُنْ يَحُجُّ حَتَّى مَاتَتْ أُمُّهُ لِصُحْبَتِهَا. قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ: "لِلْعَبْدِ الْمُصْلِحِ"، وَلَمْ يَذْكُرِ المَمْلُوكَ.

١١ - باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن عبادة الله

قوله عَلَيْ: "العبد إذا نصح لسيِّده وأحسن عبادة الله، فله أحره مرَّتَيْن".

وفي الرواية الأخرى: "للعبد المملوك المصلح أحران": فيه فضيلة ظاهرة للمَمْلُوك المصلح وهو الناصح لسيده، والقائم بعبادة ربه المتوجهة عليه، وأن له أحرين لقيامه بالحَقَين ولانكساره بالرق. وأما قول أبي هريرة في هذا الحديث: "لولا الجهاد في سبيل الله والحج وبر أمي لأحببتُ أن أموت وأنا مملوك": ففيه أن المملوك لا جهاد عَليّه ولا حج؛ لأنه غير مستطيع، وأراد بِبرّ أمه القيام بمصلحتها في النفقة والمؤن والخدمة ونحو ذلك مما لا يمكن فعله من الرقيق.

قوله: "وبلغنا أن أبا هريرة لم يكن يحُبُّ حتى ماتت أمه؛ لصحبتها": المراد به: حج التطوع؛ لأنه قد كان حجَّ حجة الإسلام في زمن النبي ﷺ، فقدَّم بِرَّ الأم على حج التطوع؛ لأن برها فرض، فقدم على التطوع، ومذهبنا ومذهب مالك: أن للأب والأم منع الولد من حجة التطوع دون حجة الفرض. ١٣١٨ - (٤) وَحَدَّثَنِيهِ زُهيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو صَفْوَانَ الْأُمَوِيُّ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، ولَمَ يَذْكُرْ: "بَلَغَنَا" وَمَا بَعْدَهُ.

٩ ٤٣١٩ - (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَة، عَنِ اللهَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ الله وَحَقَّ الله وَحَقَّ الله عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: فَعَلَى رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا أَدَّى الْعَبْدُ حَقَّ الله وَحَقَّ الله وَحَقَّ الله وَحَقَّ الله وَحَقَّ الله عَلْيَهِ حِسَابٌ، وَلاَ عَلَى وَحَقَّ مَوَالِيهِ، كَانَ لَهُ أَجْرَانِ"، قَالَ: فَحَدَّثُتُهَا كَعْبَا، فَقَالَ كَعْبُ": لَيْسَ عَلَيْهِ حِسَابٌ، وَلاَ عَلَى مُؤْمِنٌ مُؤْهِدٍ.

* ٤٣٢٠ (٦) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ. ٤٣٢١ – (٧) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "نِعِمّا لِلْمَمْلُوكِ أَنْ يُتَوَفّى، يُحْسِنُ عِبَادَةَ الله وَصَحَابَةَ سَيِّدِهِ، نِعِمَّا لَهُ".

قوله: "قال كعب: ليس عليه حساب ولا على مؤمن مزهد": المزهد بضم الميم وإسكان الزاي، ومعناه: قليل المال، والمراد بهذا الكلام: أن العبد إذا أدى حق الله تعالى، وحق مواليه، فليس عليه حساب لكثرة أجره، وعدم معصيته، وهذا الذي قاله كعب يحتمل أنه أخذه بتوقيف، ويحتمل أنه بالاجتهاد؛ لأن من رجحت حسناته ﴿أُوزَى كِتَنبَهُ بِيَمِينِهِ مِن فَسَرُورًا ﴾ (الانشقاق:٧ - ٨). قوله ﷺ: "نعمًا للمملوك أن يتوفى، بحسن عبادة الله وصحابة سيده".

بيان اللغات في "نعمًا": أما "نعمًا" ففيها ثلاث لغات قرئ بهن في السبع، إحداها: كسر النون مع إسكان العين، والثانية: كسرهما، والثالثة: فتح النون مع كسر العين والميم مشددة في جميع ذلك، أي نعم شيء هو، ومعناه: نعم ما هو، فأدغمت الميم في الميم، قال القاضي: ورواه العذري: "تُعمّاً" بضم النون منوناً وهو صحيح، أي له مسرة وقرة عين، يقال: نعماً له ونعمة له.

قوله ﷺ: "يُحْسِنُ عبادة الله": هو بضم أول "يُحْسِنُ "، وعبادة منصوبة، والصحابة هنا بمعنى الصحبة.

[١٢] باب من أعتق شركا له في عبد]

٣٣٢٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قُلْتُ لِمَالِكِ: حَدَّثَكَ نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ، قُوِّمَ عَلَيْهِ قيمَةَ الْعَدْلِ، فَأَعْطَى شُرَكَاءَهُ حِصَصَهُمْ، وَعَتَقَ عَلَيْهِ الْعَبْدُ، وَإِلّا فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

َ عَدَّثَنَا عَبَيْدُ الله عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ مِنْ مَمْلُوكٍ فَعَلَيْهِ عِتْقُهُ كُلُّهُ، إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَالًا يَبْلُغُ ثَمَنَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٣٦٤ – (٣) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ، عَنْ نَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللهُ الْبِي عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهُ عَبْدِ، فَكَانَ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ اللهُ عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ عَبْدٍ، فَكَانَ لَهُ مَنْ الْمَالُ قَدْرُ مَا يَبْلُغُ قِيمَتَهُ، قُومَ عَلَيْهِ قِيْمَةَ عَدْل، وَإِلاّ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَ".

٥ ٣٣٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرّبِيعِ مُحَمّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ، قَالَ: صَمّدٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، ح وَحَدَّثَنِي زُهِيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِسْمَاعِيلُ بْنُ أَمِيَةً، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيّةً، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمِيّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيلُكٍ عَنْ ابْنِ عَنْ ابْنِ عَنْ ابْنِ عَمْرَ، عَنِ النّبِيّ عَنْ ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةُ يَعْنِي ابْنَ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةً يَعْنِي الْنِي وَمُرَبً عَنْ الْبِي عَنْ الْبِي عَنْ الْبِي عَنْ الْبِي وَهُ مِنْ الْبَيْ عَنْ الْبُنَ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةً يَعْنِي الْبَيْ عَنْ الْبِي عَنْ الْبُنَ عُمْرَ، عَنِ النّبِي عَيْ إِلْهُ فِي حَدِيثِ أَيُوبَ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ فَقَدْ عَتَقَ مِنْهُ مَا عَتَقَا ، إِلاّ فِي حَدِيثِ أَيُّولِ وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، فَإِنَّهُمَا وَلَاهُ نَافِعٌ مِنْ وَلِيهُ أَلِكُ وَلَاهُ وَلَيْ أَلْهُ وَلَيْ وَلَعُولُ اللهُ عَلَى الْحَدِيثِ، أَلْ اللهُ عَلَى اللّهِ عَنْ وَلَاهُ اللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللّهُ عَلَى الللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللللللللللهُ عَلَى اللّهُ

١٢ – باب من أعتق شركا له في عبد

قوله ﷺ: "من أعتق شركاً له من مملوك فعليه عتقه كله": وذكر حديث الاستِسْعَاء، وقد سبقت هذه الأحاديث=

٣٣٢٦ (٥) وَحَدَّثَنَا عَمْرٌ و النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِه، عَنْ سَالِم بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، قُوِّمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، لاَ وَكُسَ وَلاَ شَطَطَ، ثُمَّ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ عَبْدًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ آخَرَ، قُوِّمَ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ قِيمَةَ عَدْلٍ، لاَ وَكُسَ وَلاَ شَطَطَ، ثُمَّ عَتَقَ عَلَيْه في مَالِه إِنْ كَانَ مُوسِراً".

عَنْ سَالِم، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ عَلِيْ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ النَّبِيَّ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شِرْكاً لَهُ فِي عَبْدٍ، عَتَقَ مَا بَقِيَ فِي مَالِهِ، إِذَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ".

٧٦ عَلَانَ الْمُثَنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَى - قَالاَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنسٍ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهِيكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النِّبِيِّ عَنْ النِّبِيِّ عَلَى قَالَ فِي الْمَمْلُوكِ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ، فَيُعْتِقُ أَحَدُهُمَا، قَالَ: "يَضْمَنُ".

َ ٣٢٩ - (٨) وَحَدَّثَنَاه عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، قَالَ "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصاً منْ مَمْلُوكِ، فَهُوَ حُرّ مِنْ مَالِهِ".

٠٣٣٠ - (٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النّاقِدُ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النّبِيِّ قَالَ: "مَنْ عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ النّبِيِّ قَالَ: "مَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ قَالَ: "مَنْ أَعْتَقَ شَقِيصاً لَهُ فِي عَبْدٍ، فَحَلاَصُهُ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ، اسْتُسْعِيَ الْعَبْدُ غَيْرَ مَشْقُوقَ عَلَيْه".

١٣٣١ - (١،) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالاَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونَسَ جَمِيعاً عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عِيسَى: "أَتُمّ يُسْتَسْعَى فِي نَصِيبِ الَّذِي لَمْ يُعْتِقْ غَيْرَ مَشْقُوق عَلَيْه".

⁼ في كتاب "العِتْقِ" مبسوطة بطرقها، وعجب من إعادة مُسْلِم لها ههنا على خلاف عادته من غير ضرورة إلى إعادتما، وسبق هناك شرحها. قوله ﷺ: "قُوِّم عليه في ماله قيمة عدل، لا وكس ولا شطط".

عَرْبٍ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَرْانَ اللهِ عَنْ عَرْدُهُمْ اللهِ عَنْ عَرْانَ اللهِ عَنْ عَرْانَ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ عَرْاللهِ عَنْ اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمُ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

٣٣٣٣ – (١٢) حَدَّثَنَا قُتَيْبَهُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، حِ وَحَدَّثَنَا إسحاق بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنِ الثَّقَفِيِّ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، أَمَّا حَمَّادٌ فَحَدِيثُهُ كَرِوايَةِ ابْنِ عُلَيّةَ، وَأَمَّا الثَّقَفِيُّ فَفِي حَدِيثِهِ: أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ أَوْصَى عِنْدَ مَوْتِهِ فَأَعْتَقَ سِتّةَ مَمْلُوكِينَ.

=شرح الغريب: قال العلماء: الوكس: الغشُّ والبَخس، وأما الشطط: فهو الجور، يقال: شطُّ الرجل وأَشَطَ
 واستشط إذا جار وأفرط، وأبعد في مجاوزة الحد، والمراد: يقوم بقيمة عدل لا بنقص ولا بزيادة.

قوله ﷺ: "من أعتق شقيصاً من مملوك": هكذا هو في معظم النسخ "شقيصاً" بالياء، وفي بعضها "شِقْصاً" بحذفها، وكذا سبق في كتاب العتق، وهما لغتان شقص وشقيص، كنصف ونصيف أي نصيب.

قوله: "أن رحلاً أعتق ستَّة مملوكين له عند موته، لم يكن له مال غيرهم، فدعا هم رسول الله هي فجزأهم أثلاثاً، ثم أقرع بينهم، فأعتق اثنين وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً"، وفي رواية: "أن رحلاً من الأنصار أوصى عند موته، فأعتق ستة مملوكين". قوله: "فجزاًهُم": هو بتشديد الزاي وتخفيفها لغتان مشهورتان، ذكرهما ابن السّكيت وغيره، ومعناه: قسمهم. وأما قوله: "وقال له قولاً شديداً"، فمعناه: قال في شأنه قولاً شديداً كراهية لفعله، وتغليظاً عليه. وقد جاء في رواية أخرى تفسير هذا القول الشديد، قال: لو علمنا ما صلينا عليه، وهذا محمول على أن النبي هي وحده كان يترك الصلاة عليه تغليظاً وزجراً لغيره على مثل فعله، وأما أصل الصلاة عليه: فلا بد من وجودها من بعض الصحابة.

أقوال أهل العلم في جواز الحكم بالقرعة: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وداود وابن حرير والجمهور في إثبات القرعة في العتق ونحوه، وأنه إذا أعتق عَبِيداً في مرض موته أو أوصى بعتقهم، ولا يخرجون من الثلث، أقرع بينهم، فيعتق ثلثهم بالقرعة، وقال أبو حنيفة: القرعة باطلة لا مدخل لها في ذلك،

^{*}قوله: "أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم": استبعد وقوع مثل ذلك بأنه كيف يكون رجل له ستة عبيد من غير بيت ولا مال ولا طعام ولا قليل ولا كثير. قلت: يمكن أن يكون فقيرا حصل له العبيد في غنيمة ومات بعد ذلك عن قريب، ويمكن طرق أخر أيضا. والحاصل أن الخبر إذا صح لا يترك العمل به بمثل تلك الاستبعادات، والله تعالى أعلم.

١٣٦٤ – (١٣) وَحَدَّثْنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالٍ الضَّرِيرُ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ قالا: حَدَّثْنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيَّةً وَحَمَّادٍ.

-بل يعتق من كل واحد قسطه، ويستسعى في الباقي؛ لأنها خطر، وهذا مردود بهذا الحديث الصحيح وأحاديث كثيرة. وقوله في الحديث: "فأعتق اثنين وأرق أربعة"، صريح في الردِّ على أبي حنيفة، وقد قال بقول أبي حنيفة الشعبيُّ والنخعي وشُرَيْحَ والحسن، وحكي أيضاً عن ابن المسيب. **

قوله في الطريق الأخير: "حدثنا هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن عمران بن حصين".

الجواب عن استدراك الدار قطني: هذا الحديث مما استدركه الدارقطنيُّ على مسلم، فقال: لم يسمعه ابن سيرين من عمران فيما يقال، وإنما سمعه من خالد الحذاء عن أبي قلابة عن أبي المُهلَّب عن عمران، قاله ابن المديني، قلت: وليس في هذا تصريح بأنَّ ابن سيرين لم يسمع من عمران، ولو ثبت عدم سماعه منه لم يقدح ذلك في صحة هذا الحديث، ولم يتوجه على الإمام مسلم فيه عتب؛ لأنه إنما ذكره متابعة بعد ذكره الطرق الصحيحة الواضحة، وقد سبق لهذا نظائر، والله أعلم بالصواب.

**قال في تكملة فتح الملهم: والحق أن مذهب هؤلاء مبني على الأصول الثابتة بالقرآن والسنة:

الأول: أنه قد ثبت بعدة نصوص أن العتق مما يتعجل نفوذه بعد الإعتاق، ولا يتأجل بشيء، حتى جعل هزله جداً، فكلما أعتق الرجل ما يملكه نفذ العتق دون التأخير أو تأجيل. فلما أعتق ستة عبيد، وهو يملك إعتاق ثلث كل واحد منهم، نفذ العتق في ثلث كل عبد فور تكلمه بالإعتاق، فلو حكمنا بالقرعة بعد ذلك كان ردا للحرية إلى الرق، ولا عهد به في الشرع.

(إلى أن قال:) والثاني: أن الوصية بالعتق تحدث حقوقا ثلاثة: حق الميت، وهو أن تنفذ وصيته في الثلث، وحق الورثة: أن لا تنفذ في الثلثن، وحق العبد الموصى بعتقه، وهو أن تحصل له الحرية مادام تخرج قيمته من الثلث، وإن الرجوع إلى القرعة يبطل هذا الحق الثالث، وحق العبد؛ لأن إعتاق المولى جعل كل عبد يستحق الحرية في ثلثه، وليس أحد العبيد أولى من غيره في هذا الاستحقاق، ومفاد القرعة أن يفوز البعض بأكثر مما يستحقه، ويحرم الآخر عما يستحقه، وهذا لا يجوز.

(إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أجاب عنه شيخنا العثماني هـ "ولا يبعد أن يقال: إنه الله أعتق اثنين بالشيوع، وأرق أربعة كذلك، أي أعتق ثلثهم وأرق ثلثيه بدليل ما رواه الطبراني في الأوسط، عن أبي أمامة الباهلي، قال: أعتق رجل في وصيته ستة أرؤس لم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك رسول الله الله فتغيظ عليه، ثم أسهم فأخرج ثلثهم. (تكملة فتح الملهم:٢٤٩،٢٥٠/٢)

[١٣] - باب جواز بيع المدبر]

١٣٥٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله أَنْ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ أَعْتَقَ غُلاَماً لَهُ عَنْ دُبُرٍ، لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النّبِيَّ عَبْدِ الله فَمَالُ: "مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟" فَاشْتَرَاهُ نُعَيْمُ بْنُ عَبْدِ الله بِشَمَانِمِائَةِ دِرْهَم، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ.

قَالَ عَمْرٌو ۚ: سَمِعْتُ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: عَبْداً قِبْطِيّاً مَاتَ عَامَ أُوّل.

٢٣٣٦ – (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ ۚ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ قَالَ: سَمِعَ عَمْرُو جَابِراً يَقُولُ: دَبّرَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ * غُلاَماً لَهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ غَيْرُهُ، فَبَاعَهُ رَسُولُ الله ﷺ.

قَالَ جَابِرٌ: فَاشْتَرَاهُ ابْنُ النَّخَامِ، عَبْداً قِبْطِيّاً مَاتَ عَامَ أُوّل فِي إِمَارَةِ ابْنِ الزَّبَيْرِ. ٤٣٣٧ – (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٌ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النّبِيِّ عِلَيُّ فِي الْمُدَبَّرِ نَحْوَ حَدِيثِ حَمَّادٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ.

١٣- باب جواز بيع المدبر

قوله: "أن رحلاً من الأنصار أعْتَقَ غلاماً له عن دُبُرٍ لم يكن له مال غيره، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: من يشتريه مئي، فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم فدفعها إليه": معنى أعتقه عن دُبُر أي دبره، فقال له: أنّت حُرّ بعد موتي، وسمى هذا تدبيراً؛ لأنه يحصل العتق فيه في دُبُر الحياة، وأما هذا الرجل الأنصاري، فيقال له: أبو مذكور، واسم الغلام المدبر: يعقوب.

المحتلاف العلماء في جواز بيع المدبّر: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يجوز بيع المُدَبَّر قبل موت سيده؛ لهذا الحديث قياساً على الموصى بعتقه، فإنه يجوز بيعه بالإجماع، وممن حوزه عائشة وطاوس وعطاء والحسن وبحاهد وأحمد وإسحاق وأبو ثور وداود الله وقال أبو حنيفة ومالك الله وجمهور العلماء والسَّلف من الحجازيين والشاميين والكوفيين هر: لا يجوز بيع المدّبَّر قالوا: وإنما باعه النبي الله في دَيْنِ كان على سيده، وقد جاء في رواية للنسائي والدَّارقطيُّ أن النبي الله قال له: اقض به دينه، قالوا: وإنما دفع إليه ثمنه، ليقضي به دينه،

^{*}قوله: "دَبّر رجل من الأنصار": يحمله من لا يقول ببيع المدبر على التدبير المقيد، وحكمه حواز البيع، والله أعلم.

٣٣٨ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِي الْحِزَامِيَّ عَنْ عَبْدِ الْمَحِيدِ بْنِ سُهِيْلٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ هَاشِمٍ: حَدَّثَنَا يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكُوانَ الْمُعَلِّمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ ذَكُوانَ الْمُعَلِّمِ: حَدَّثَنِي عَطَاءٌ، عَنْ جَابِرٍ، ح وَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَطَاء بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، وَ أَبِي الزُّبَيْرِ، وَعَمْرُو بْنِ دِينَارٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله حَدَّثَهُمْ فِي بَيْعِ الْمُدَبِّرِ، كُلِّ هَوْلاَءِ قَالَ: عَنِ النّبِيِّ اللهِ عَرْو، عَنْ جَابِرٍ، كُلِّ هَوْلاَءِ قَالَ: عَنِ النّبِيِّ اللهِ عَدْرُو ، عَنْ جَابِرٍ.

-وتأوله بعض المالكية على أنه لم يكن له مال غيره فرد تصرفه، قال هذا القائل: وكذلك يرد تصرف من تصدق بكل ماله، وهذا ضعيف بل باطل، • والصواب نفاذ تصرف من تصدق بكل ماله. وقال القاضي عياض في: الأشبه عندي أنه فعل ذلك نظراً له؛ إذ لم يترك لنفسه مالاً، والصحيح ما قدمناه: أن الحديث على ظاهره، وأنه يجوز بيع المدّبَر بكل حال ما لم يمت السيد، والله أعلم.

وأجمع المسلمون على صِحَّة التَّدْبير، ثم مذهب الشافعي ومالك والجمهور أنه يُحسب عتقه من الئلث، وقال الليث وزفر على على صِحَّة التَّدْبير، ثم هذا الحديث نظر الإمام في مصالح رعيته، وأمره إياهم بما فيه الرفق بهم وبإبطالهم ما يضرهم من تصرفاتهم التي يمكن فسخها، وفيه جواز البيع فيمن يُدَبَّرُ، وهو مجمع عليه الآن، وقد كان فيه خلاف ضعيف لبعض السلف.

قوله: "واشتراه نعيم بن عبد الله". وفي رواية: "فاشتراه ابن النَّحَّام" بالنون المفتوحة والحاء المهملة المشددة، هكذا هو في جميع النسخ "ابن النحام" بالنون، قالوا: وهو غلط، وصوابه: "فاشتراه النحام"، فإن المشتري هو نعيم وهو النحام، سمي بذلك؛ لقول النبي الله المخت الجنة، فسمعت فيها نَحْمَةً لنعيم"، والنحمة: الصوت، وقيل: هي السلعة، وقيل: النحنحة، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الحنفية بما أخرجه الدارقطني الله في سننه (٢: ٤٨٣)، والبيهةي في سننه (١٠:٣١٤) عن عبيدة بن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي في قال: "المدبر لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من الثلث". (إلى أن قال:) والأحسن عندي في الجواب عن قصة الباب ما أشار إليه ابن التركماني في الجوهر النقي (١٠: ٣١٣) بقوله: "ويمكن أن يحمل بيع المدبر على بيع خدمته فيتفق الحديثان، والحاصل أن رسول الله في مع رقبة ذلك المدبر، وإنما أحاره وأكراه، واستشهد له المارديني بما روي عن حابر: "قال عنه: "من كان له أرض فليزرعها أو يزارعها ولا يبيعها، قلت له: يعني الكراء، قال: نعم!" فأطلق لفظ البيع على الكراء، فكذلك لفظ أو يزارعها في حديث الباب محمول على الكراء. (تكملة فتح الملهم: ٢٥٥٣) م

[$- \pi - \pi$ كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات $- \pi - \pi$ القسامة - 1

١٣٣٩ - (١) حَلَّنَا قُتْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّنَنَا لَيْتٌ، عَنْ يَحْيَى - وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ - عَنْ بُشَيْرِ ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَهُمَا ابْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ - قَالَ يَحْيَى: وَحَسِبْتُ قَالَ - وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ أَنَهُمَا قَالاً: خَرَجَ عَبْدُ الله بْنُ سَهْلٍ فَيْ بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَيِّصَةُ يَجِدُ عَبْدَ الله بْنَ سَهْلٍ قَتِيلاً، فَذَفَتَهُ، ثُمّ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ فَي بَعْضِ مَا هُنَالِكَ، ثُمَّ إِذَا مُحَيِّصَةُ يَجِدُ عَبْدَ الله بْنُ سَهْلٍ وَيُعلِّ، فَذَفَتُهُ، فَمْ أَقْبَلَ إِلَى رَسُولِ الله عَلَيْ فَي وَحُويِّكُمْ فِي السِّنِ - فَصَمَت، فَتَكَلَّمَ فَيْلُ صَاحِبَيْهِ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله عَلَيْ : "كَبِّرْ" الله بْنِ سَهْلٍ، وَكَانَ أَصْعَرَ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الله بْنَ سَهْلٍ وَيَعْفَ الْمَانَ فَوْمٍ عَبْدُ الله بْنِ سَهْلٍ، وَكَانَ أَصْعَرَ الْقَوْمِ، فَذَهَبَ عَبْدُ الله عَلْمَ وَلَمْ مَعْهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ الله عَلَيْ عَبْدِ الله بْنِ سَهْلٍ، وَكَلْقَ وَلَمْ نَشْهُدُ؟ "فَتَكُمُّ مَعْهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ الله عَنْ مَقْتَلَ عَبْدِ الله بْنِ سَهْلٍ، فَقَالَ لَهُمْ: "أَتَحْلَفُونَ عَمْمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ الله عَنْ مَقْتُلَ عَبْدِ الله بْنِ سَهْلٍ، وَكَيْفَ نَطْهُونَ عَمْدِي عَيْدًا وَلَا لَهُ مَعْهُمَا، فَذَكَرُوا لِرَسُولِ الله عَنْ مَقْولًا وَكَيْفَ نَطْهُمْ وَلَا عَرْهُ مَعْهُمَا، وَتَكُمُ وَلَا وَكُيْفَ نَقْبُلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفَارٍ؟ فَلَمَ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَمْ وَلَوْلًا وَكُولًا وَكَيْفَ نَقْبُلُ أَيْمَانَ قَوْمٍ كُفْارٍ؟ فَلَمْ وَلَمْ وَلَوْ اللهُ عَلْكُمْ وَلُولًا وَلَوْلُ اللهُ عَلْمُ وَلَمْ وَلَمْ وَلَوْلُ اللهُ وَلَمْ وَلَوْلُ اللهُ اللهُ وَلَالِهُ وَلَوْلُ اللهُ وَلَوْلُ اللهُ اللهُ اللهُ وَلَا اللهُ الله

• ٣- كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات

١ - باب القسامة

ذكر مسلم حديث حُويِّصة ومُحَيِّصة باختلاف ألفاظه وطرقه، حين وحد مُحَيِّصة ابن عمَّه عبد الله بن سهل قتيلاً بخيبر، فقال النبي ﷺ لأوليائه: "أتحلفُون خمسين يميناً، فتستحقون صاحبكم؟" -أو قاتلكم-". وفي رواية: "تَسْتَحِفُون قاتلكم أو صاحبكم".

ضبط الاسم وأقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بها، ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد: أما حويصة ومحيصة: فبتشديد الياء فيهما وبتخفيفها لغتان مشهورتان، وقد ذكرهما القاضي أشهرهما: التشديد. قال القاضي: حديث القسامة أصّل من أصول الشرع، وقاعدة من قواعد الأحكام، وركن مِنْ أركان مصالح العباد، وبه أخذ العلماء كافة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار الحجازيين والشاميين والكوفيين وغيرهم على، وإن اختلفوا في كيفية الأخذ به. وروي عن جماعة إبطال القسامة، وأنّه لا حُكْمَ لها ولا عمل بها، وممن قال بهذا سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار والحكم بن عيينة وقتادة وأبو قلابة ومسلم بن خالد وابن علية—

والبخاري وغيرهم، وعن عمر بن عبد العزيز روايتان كالمذهبين، واختلف القائلون بما فيما إذا كان الفتل عمداً هل يجب القصاص بما؟ فقال معظم الحجازيّين: بجب، وهو قول الزهريّ وربيعة وأبي الزناد ومالك وأصحابه واللّيث والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وداود، وهو قول الشافعي في القديم. وروي عن ابن الزبير وعمر بن عبد العزيز، قال أبو الزناد: قلنا بما وأصحاب رسول الله على متوافرون أبي لأرى ألهم ألف رجل، فما اختلف منهم اثنان. وقال الكوفيون والشافعي رضي الله عنه في أصح قوليه: لا يجب بما القصاص، وإنما تجب الدية، وهو مروي عن الحسن البصري والشعبي والنجعي وعثمان الليثي والحسن بن صالح، وروي أيضاً عن أبي بكر وعمر وابن عباس ومعاوية هي.

أقوال أهل العلم في من يحلف ابتداء في القسامة؛ واختلفوا فيمن يحلف في القسامة، فقال مالك والشافعي والجمهور: يحلف الورثة، ويجب الحق بحلفهم خمسين يميناً، واحتجوا بهذا الحديث الصحيح، وفيه التصريح بالابتداء بيمين المدعي، ** وهو ثابت من طرق كثيرة صحاح لا تندفع، قال مالك: الذي أجمعت عليه الأئمة قديماً وحديثاً: أن المدعين يَبْدَؤُونَ في القسامة؛ ولأن جنبة المدعي صارت قوية باللوث. قال القاضي: وضعف هؤلاء رواية مَنْ رُوَى الابتداء بيمين المدَّعي عليهم. قال أهل الحديث: هذه الرواية وهم من الراوين؛ لأنه أسقط الابتداء بيمين المُدَّعي، و لم يذكر رد اليمين؛ ولأن من روى الابتداء بالمدعين معه زيادة، ورواياتها صحاح من طرق كثيرة مشهورة، فوجب العمل بها، ولا تعارضها رواية من نسي، وقال: كُلُّ من لم يوجب القصاص واقتصر على الدية، يبدأ بيمين المدعى عليهم إلا الشافعي وأحمد، فقالا بقول الجمهور أنه يبدأ بيمين المدعى، فإن نكل ردت على المدعى عليه، ** وأجمع العلماء على أنه لا يجب قِصَاصٌ ولا دية بمجرَّدِ الدعوى حتى تقترن بها— نكل ردت على المدعى عليه، ** وأجمع العلماء على أنه لا يجب قِصَاصٌ ولا دية بمجرَّدِ الدعوى حتى تقترن بها—

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الحنفية أيضا بالحديث الضابط المعروف: "البينة على المدعي، واليمين على من أنكر"، أحرجه البيهقي بهذا اللفظ عن ابن عباس، وسيأتي عند مسلم في الأقضية عنه أن النبي على قال: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رحال، وأمواهم، ولكن اليمين على المدعى عليه"، وأحرجه أيضا البخاري في تفسير قوله تعالى: "إن الذين يشترون بعهد الله وأيمالهم ثمنا قليلا" الآية. وهذا صريح في أن اليمين في الدماء على المدعى عليه. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٣/٢)

[&]quot;*قال في تكملة فتح الملهم: وبالجملة فالمسألة بحتهد فيها، والرايات في قصة حيبر مختلفة اختلافا شديدا، فإما أن يسقط بما الاستدلال أصلا، فالمرجع حينئذ إلى آثار الصحابة والأصول الكلية والقياس، وذلك يؤيد الحنفية، وإما أن يجمع بين هذه الروايات ما أمكن، فطريق الجمع ما ذكرنا من أن المراد بتحليف الأنصار مطالبتهم بالبينة، وإما أن يصار إلى الترجيح، فالترجيح لما هو موافق للأصول الكلية، وآثار عمر الثابتة، فيترجح قول الحنفية في كل صورة من هذه الصور الثلاثة. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٦/٢)

.....

-شبهة يغلب الظن ها.

-بيان الشبهة الموجبة للقسامة: واختلفوا في هذه الشُّبْهةِ المعتبرة الموجبة للقسامة ولها سبع صور: الأولى: أن يقول المَقْتُول في حياته: دمي عِنْدَ فلان، وهو قَتْلَني أو ضربيني وإن لم يكن به أثر، أو فعل بي هذا من إنفاذ مقاتلي أو حرحني، ويذكر العمد، فهذا موجب للقسامة عند مالك واللَّيْث، وادعى مالك في أنه بما أجمع عليه الأئمة قديمًا وحديثًا، قال القاضي: ولم يقل هذا من فقهاء الأمصار غيرهما، ولا روي عن غيرهما، وخالف في ذلك العلماء كافة، فلم ير أحد غيرهما في هذا قسامة، واشترط بعض المالكية وجود الأثر والجرح في كونه قسامة، واحتج مالك في ذلك بقضية بني إسرائيل. وقوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا ٱصْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَالِكَ يُحْيِى ٱللّهُ المَوْتَىٰ (البقرة: ٢٧) قالوا: فحيبى الرجل، فأخبر بقاتله، واحتج أصحاب مالك أيضاً: بأن تلك حالة يطلب بما غفلة الناس، فلو شرطنا الشهادة وأبطلنا قول المَحْرُوْح أدَّى ذلك إلى إبطال الدِّماء غالباً، قالوا: ولأنها حَالة يتحرَّى فيها المحروح الصَّدْق، ويتجنب الكذب والمعاصي، ويتزود البر والتقوى، فوجب قبول قوله.

معنى اللّوث: واختلف المالكية في أنه هل يكتفي في الشهادة على قوله: بشاهد أم لا بد من اثنين؟ الثانية: اللّوث من غير بَيّنَة على معاينة القتل، وبهذا قال مالك والليث والشافعي، ومن اللّوث شهادة العدل وحده، وكذا قول جماعة ليسوا عدولاً. الثالثة: إذا شهد عَدْلان بالجرح، فعاش بعده أياماً ثم مات قبل أن يُفِيقَ منه قال مالك واللّيثُ: هو لوث، وقال الشافعي وأبو حنيفة ﷺ: لا قَسّامة هُنَا بل يجب القصاص بشهادة العدلين.

الرابعة: يوجب المتهم عند المَقْتُول أو قريباً منه أو آتياً من جهته، ومعه آلة القتل، وعليه أثره من لطخ دم وغيره، وليس هناك سبع ولا غيره مما يمكن إحالة القتل عليه، أو تفرق جماعة عن قتيل، فهذا لوث موجب للقسامة عند مالك والشافعي. الخامسة: أن يقتتل طائفتان، فيوجد بينهما قتيل، ففيه القسامة عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق، وعن مالك رواية: لا قسامة بل فيه دية على الطائفة الأخرى إن كان من أحد الطائفتين، وإن كان من غيرهما، فعلى الطائفتين ديتُه. السادسة: يوجد الميت في زحمة الناس. قال الشافعي: تثبت فيه القسامة، وتجب بها الدية، وقال مالك: هو هدر، وقال الثوري وإسحاق: تجب دية في بيت المال، ورُوي مثله عن عمر وعلى.

السابعة: أن يوجد في محلّة قوم أو قبيلتهم أو مسجدهم، فقال مالك والليث والشافعي وأحمد وداود وغيرهم: لا يُثبُتُ بمجرد هذا قسامة، بل القتل هدر؛ لأنه قد يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محلَّة طائفة؛ لينسب إليهم، قال الشافعي: إلا أَنْ يكُونَ في مَحلَّة أعدائه لا يخالطهم غيرهم، فيكون كالقِصّة التي جرت بخيبر، فحكم النبي بالقسامة لورثة القتيل؛ لما كان بين الأنصار وبين اليهود من العداوة، و لم يكن هناك سواهم، وعن أحمد نحو قول الشافعي. وقال أبو حنيفة والثوري ومعظم الكوفيين: وجود القتيل في المحلَّة والقَرْيَة يوجب القسامة، ولا تثبت القسامة عندهم في شيء من الصور السَّبْع السابقة إلا هنا؛ لأنها عندهم هي الصورة التي حكم النبي من فيها القسامة، ولا قسمامة، ولا قسامة عندهم إلا إذا وجد القتيل وبه أثر، قالوا: فإن وجد القتيل في المسجد حَلفَ أهل المحلَّة،

٠٤٣٤ - (٢) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ الْقُوارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْد: حَدَّنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيد، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَار، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ وَرَافِع بْنِ حَدِيجٍ أَنَّ مُحَيِّصَةَ بْنَ مَسْعُود وَعَبْدُ الله بْنَ سَهْلِ انْطَلَقًا قَبَلَ حَيْبَرَ، فَتَفَرَّقَا فِي النَّحْلِ، فَقُتِلَ عَبْدُ الله بْنُ سَهْلٍ، فَاتّهَمُوا الْيَهُودَ، فَحَاءَ أَخُوهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَابْنَا عَمِّهِ حُويَّصَةُ وَمُحَيِّصَةُ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ، فَتَكَلِّمَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ فَالله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلْمُ الْكُورُ مِنْهُمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "كَبْرِ الْكُبْرَ"، أَوْ قَالَ: "لِيَبْدأ الأَكْبَرُ".

-ووجبت الدِّيَة في بيت المال، وذلك إذا ادعوا على أهل المحلَّة. وقال الأوزاعيُّ: وحود القتيل في المحلة يوجب القسامة وإن لم يكن عليه أثر، ونحوه عن داود، هذا آخر كلم القاضي، والله أعلم.

قوله: "فذهب عبد الرحمن يتكلم قبل صاحبه، فقال له رسول الله على الرحمن ولهما ابنا عم، وهما مُحَيِّصة صاحباه وتكلم معهما" معنى هذا: أن المقتول هو عبد الله وله أخ اسمه عبد الرحمن ولهما ابنا عم، وهما مُحَيِّصة وحُويِّصة، وهما أكبر سِناً من عبد الرحمن، فلما أراد عبد الرحمن -أخو القتيل- أن يتكلم قال له النبي على: كبر أي يتكلم أكبر منك، واعلم: أن حقيقة الدعوى إنما هي لأخيه عبد الرحمن لاحَق فيها لابني عمه، وإنما أمر النبي ان يتكلم الأكبر، وهو حويصة؛ لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل سماع صورة القصة، وكيف جرت، فإذا أراد حقيقة الدعوى تكلم صاحبها، ويُحتمل أن عبد الرحمن وكل حويصة في الدعوى ومساعدته أو أمر بتوكيله، وفي هذا فضيلة السن عند التساوي في الفضائل، ولهذا نظائر، فإنَّه يُقدم بما في الإمامة، وفي ولاية النكاح نَدْباً وغير ذلك. وقوله: "الكبر في السن" معناه: يريد الكبر في السَّنَّ، والكبر منصوب بإضمار يريد ونحوها، وفي بعض النسخ "لِلْكِبَر" باللام، وهو صحيح.

قوله: "أتحلفون خمسين يميناً، فتستحقون صاحبكم أو قاتلكم": قد يقال: كيف عرضت اليمين على الثلاثة، وإنما يكون اليمين للوارث خاصَّة، والوارث عبد الرحمن خاصة، وهو أخو القتيل، وأما الآخران فَابْنَا عمَّ لا ميراث لهما مع الأخ؟ والجواب: أنه كان معلوماً عندهم أن اليمين تَخْتَصُّ بالوارث، فأطلق الخطاب لهم، والمراد: من تختص به اليمين، واحتمل ذلك؛ لكونه معلوماً للمخاطبين، كما سمع كلام الجميع في صورة قتله، وكيفية ما حرى له، وإن كانت حقيقة الدعوى وقت الحاجة مختصة بالوارث.

وأما قوله ﷺ: "فتستحقون قاتلكم أو صاحبكم": فمعناه: يثبت حقكم على من حلفتم عليه، وهل ذلك الحق قصاص أو دية؟ فيه الخلاف السابق بين العلماء، واعلم: ألهم إنما يجوز لهم الحَلِفُ إذا علموا أو ظنوا ذلك، وإنما عرض عليهم النبي ﷺ اليمين إن وجد فيهم هذا الشرط، وليس المراد الإذن لهم في الحَلِف من غير ظن، ولهذا قالوا: كيف نَحْلِفُ ولم نشهد.

قوله ﷺ: "فتبرئكم يهود بخمسين يميناً": أي تبرأ إلَيكُمْ من دعواكم بخمسين يميناً، وقيل: معناه يخلصونكم من اليمين بأن يحلفوا، فإذا حلفوا انتهت الخصومة، ولم يثبت عليهم شيء، وخلصتم أنتم من اليمين، وفي هذا دليل- فَتَكَلَّمَا فِي أَمْرٍ صَاحِبِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "يُقْسِمُ خَمْسُونَ مِنْكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ، فَيُدْفَعُ بِرُمَّتِهِ؟" قَالُوا: أَمْرٌ لَمْ نَشْهَدْهُ كَيْفَ نَحْلِفُ؟ قَالَ: "فَتُبْرِئُكُمْ يَهُودُ بِأَيْمَانِ خَمْسِينَ مِنْهُمُ؟" قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! قَوْمٌ كُفَّارٌ، (قَال): فَوَدَاهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ قبله.

قَالَ سَهُلَّ: فَدَخَلْتُ مِرْبَداً لَهُمْ يَوْماً، فَرَكَضَتْنِي نَاقَةٌ مِنْ تِلْكَ الإِبِلِ رَكْضَةً بِرِجْلِهَا، قَالَ حَمَّادٌ هَذَا أَوْ نَحْوَهُ.

١٤٣٤ - (٣) وَحَدَّثَنَا الْقَوَارِيرِيُّ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشُورُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ بُشُولُ بُشِيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ عَنِ النِّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَعَقَلَهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ عِنْدِهِ، وَلَمْ يَقُلُ فِي حَدِيثِهِ: "فَرَكَضَتْنِي نَاقَةٌ".

وحكى القاضي عن بعض العلماء: أنه يجوز صَرَّفُ الزَّكَاة في مصالح العامة، وتأول هذا الحديث عليه، وتأوله بعضهم على أن أولياء القتيل كانوا مُحْتَاجين ممن تباح لهم الزكاة، وهذا تأويل باطل؛ لأن هذا قدر كثير لا يدفع إلى الواحد الحامل من الزكاة بخلاف أشراف القبائل؛ ولأنه سماه دِيَةً، وتأوله بعضهم على أنه دفعه من سَهْمِ المُؤلَّفة قلوبهم من الزكاة استئلافاً لليهود؛ لعلهم يسلمون، وهذا ضعيف؛ لأن الزكاة لا يجوز صرفها إلى كافر، فالمختار ما حكيناه عن الجمهور أنه اشتراها من إبل الصدقة.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث أنه ينبغي للإمام مراعاة المصالح العامة، والاهتمام بإصلاح ذات البين. وفيه: إثبات القسامة. وفيه: الابتداء بيمين المُدَّعي في القسامة، وفيه: رد اليمين على المدعى عليه إذا نكل المدعي في القسامة.- ٢٤٣٤ - (٤) حَدَّثَنَا عَمْرُ و النَّاقِدُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيَّ جَمِيعاً، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ سَهْلِ ابْنِ أَبِي حَثْمَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

⁻وفيه: جواز الحكم على الغائب، وسماع الدَّعْوَى في الدماء من غير حضور الخصم. وفيه: جواز اليمين بالظن وإن لم يتيقن. وفيه: أن الحكم بين المسلم والكافر يكون بحكم الإسلام.

قوله على المحاون منكم على رجل منهم": هذا مما يجب تأويله؛ لأن اليمين إنما تكون على الوارث خاصة لا على غيره من القبيلة، وتأويله عند أصحابنا أن معناه: يؤخذ منكم خمسون يميناً، والحالف هم الورثة، فلا يحلف أحد من الأقارب غير الورثة، يحلف كل الورثة ذكوراً كانوا أو إناثاً، سواء كان القتل عمداً أو خطأ، هذا مذهب الشافعي، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، ووافقنا مالك فيما إذا كان القتل خطأ، وأما في العمد فقال: يحلف الأقارب خمسين يميناً، ولا تحلف النساء ولا الصبيان، ووافقه ربيعة والليث والأوزاعي وأحمد وداود وأهل الظاهر، واحتج الشافعي بقوله على: "تحلفون خمسين يميناً، فتستحقون صاحبكم"، فجعل الحالف هو المستحق اللذية والقصاص، ومعلوم أن غير الوارث لا يستحق شيئاً، فدل أن المراد على حلف من يستحق الدية. قوله الله الله على رحل منهم، فيدفع برمته".

شرح الغريب: الرُّمَّةُ بضم الراء الحَبْلُ، والمراد هنا: الحبل الذي يربط في رقبة القاتل، ويسلم فيه إلى ولي القتيل، وفي هذا دليل لمن قال: أن القَسَامة يثبت فيها القصاص، وقد سبق بيان مذهب العلماء فيه، وتأوله القائلون لا قصاص=

١٣٤٤ – (٦) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الله بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْد، انْطَلَقَ هُوَ وَابْنُ عَمَّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: عَبْدُ الله بْنُ سَهْلِ بْنِ زَيْد، انْطَلَقَ هُو وَابْنُ عَمَّ لَهُ يُقَالُ لَهُ: مُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودِ بْنِ زَيْد، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثٍ اللَّيْثِ إِلَى قوله: فَوادَهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ عِنْدِهِ.

قَالَ يَحْيَى: فَحَدَّثُنِي بُشَيْرُ بْنُ يَسَارٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، قَالَ: لَقَدْ رَكَضَتْنِي فَرِيضَةٌ مِنْ تِلْكَ الْفَرَائِضِ بِالْمِرْبَدِ.

٤٣٤٥ – (٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حدثنا أبي حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ: حَدَّثَنَا أبي حَدَّمَةَ الأَنْصَارِي، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَراً مِنْهُمُ انْطَلَقُوا بُشِيرُ بْنُ يَسَارٍ الأَنْصَارِيُ قَنَ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ الأَنْصَارِي، أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ نَفَراً مِنْهُمُ انْطَلَقُوا إلى خَيْبَرَ، فَتَفَرَّقُوا فِيهَا، فَوَجَدُوا أَحَدَهُمْ قَبِيلًا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: فَكَرِهَ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُبْطِلَ دَمَهُ، فَوَدَاهُ مَائَةً مَنْ إِبلِ الصَّدَقَة.

٢٤٣٦ - (٨) حَدَّنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنس يَقُولُ: حَدَّثِنِي أَبُو لَيْلَى عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ سَهْلٍ عَنْ سَهْلٍ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ عَنْ رِجَالٍ مِنْ كُبَرَاءِ قَوْمِهِ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةَ حَرَجًا إِلَى خَيْبَرَ، مِنْ جَهْدٍ أَصَابَهُمْ، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ، فَأَخْبَرَ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ سَهْلٍ قَدْ قُتِلَ، وَطُرِحَ فِي عَيْنٍ أَوْ فَقِيرٍ، فَأَتَى يَهُودَ، فَقَالَ: أَنْتُمْ، وَالله ا قَتَلْتُمُوهُ، قَالُوا: وَالله مَا قَتَلْنَاهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ حَتِّى قَدْمَ عَلَى قَوْمِهِ، فَذَكَرَ لَهُمْ ذَلِكَ،

قوله: "لقد ركضتني فريضة من تلك الفرائض": المراد بالفريضة هنا النَّاقةُ من تلك النُّوق المفروضة في الدِّيةَ،=

⁻بأن المراد أن يسلم ليستوفي منه الدية لكونما ثبتت عليه، وفيه أن القسامة إنما تكون على واحد، وبه قال مالك وأحمد، وقال أشهب وغيره: يَحْلِفُ الأولياء على ما شاءُوا، ولا يقتلوا إلا واحداً. وقال الشافعي الله إن ادَّعَوْا على جماعة حلفوا عليهم، وثبتت عليهم الدية على الصحيح عند الشافعي، وعلى قول أنه يجب القصاص عليهم، وإن حلفوا على واحد استحقوا عليه وحده.

قوله: "فدخَلْتُ مِربداً لهم يوماً، فركضتني ناقة من تلك الإبل ركضة برجلها": المربد بكسر الميم وفتح الباء، هو الموضع الذي يجتمع فيه الإبل وتحبس، والرَّبْدُ: الحبس، ومعنى رَكَضَتْنى: رفستني، وأراد بهذا الكلام أنه ضبط الحديث وحفظه حفظاً بليغاً. قوله: "فوجد في شربة" بفتح الشين المعجمة والراء، وهو حَوْضُ يكون في أصل النَّخُلة، وجمعه شرب كثمرة وثمر.

ثُمَّ أَقْبَلَ هُو وَأَخُوهُ حُويِّصَةُ، وَهُو -أَكْبَرُ مِنْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَهْلٍ، فَذَهَبَ مُحَيِّصَةُ لِيَتَكَلَّمَ، وَهُوَ اللّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِمُحَيِّصَة "كَبِّرْ، كَبِّرْ" -يُرِيدُ السِّنَ - فَتَكَلَّمَ حُويِّصَةُ، وَهُوَ اللّذِي كَانَ بِخَيْبَرَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَإِمَّا أَنْ يُؤْذِنُوا بِحَرْبِ؟" فَكَتَبَ رَسُولُ الله ﷺ إِلَيْهِمْ فِي ذَلِكَ، فَكَتُبُوا: إِنّا وَالله! مَا قَتَلْنَاهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لِحَوْيَّصَةَ وَمُحَيِّصَة وَعَبْد الرَّحْمَنِ: "أَتَحْلِفُ لَكُم يَهُودُ؟" قَالُوا: وَعَبْد الرَّحْمَنِ: "أَتَحْلِفُ لَكُم يَهُودُ؟" قَالُوا: لاَه قَالَ : "فَتَحْلِفُ لَكُم يَهُودُ؟" قَالُوا: لَيْسُوا بِمُسْلِمِينَ، فَوَدَاهُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ عَنْدِهِ، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ الله ﷺ مِأْقَةَ نَاقَةٍ حَتّى أَدْخَلَتْ عَلَيْهِمُ اللّهُ الله عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الل

ُ ١٣٤٧ - (٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةً بْنِ عَبْد الرَّحْمَنِ حَرْمَلَةُ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةً بْنِ عَبْد الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ، مَوْلَى مَيْمُونَةَ، زَوْج النّبِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه في الْجَاهليَّة، الأَنْصَارِ أَنَّ رَسُولُ الله عَلَى أَلَقَسَامَةَ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه في الْجَاهليَّة،

١٠١٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا مُحمَّدُ بْنُ رَافِعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ: وَقَضَى بَمَا رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي قَتِيلِ ادَّعَوْهُ عَلَى الْيَهُودِ.

⁻وتُسَمَّى المدفوعة في الزكاة، أو في الدية فريضة؛ لأنها مفروضة أي مقدرة بالسن والعدد. وأما قول المازري: أن المراد بالفريضة هنا الناقة الهَرِمَة، فقد غلط فيه، والله أعلم.

قوله: "فكره رسول الله ﷺ أن يبطل دمه، فوداه مائة من إبل الصدقة": هذا آخر الفوات الذي لم يسمعه إبراهيم بن سُفْيَانَ من مسلم، وقد قدمنا بَيَانَ أوَّله، وقوله عقيب هذا: "حدثني إسحاق بن منصور قال: أخبرنا بشر بن عمر قال: سمعت مالك بن أنس يقول: حدثني أبو ليلى": هو أول سماع إبراهيم بن سفيان من مسلم من هذا الموض، هكذا هو في معظم النَّسْخ. وفي نسخة الحافظ ابن عساكر أن آخر الفوات آخر حديث إسحاق بن منصور هذا الذي ذكرناه، وأول السماع قوله عقبه: حدثني أبو الطاهر وحرملة بن يجيى، والأول أصح.

قوله: "وطَرْح في عُيْنٍ أو فقير": الفقير هنا على لفظ الفقير في الآدميين، والفقير هنا: البِئْرُ القريبة القعر، الواسعة الفم، وقيل: هو الحفيرة التي تكون حول النحل.

٣٤٩- (١١) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيِّ الْحُلْوَانِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْراهِيمَ بْنِ سَعْد: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلْمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَسُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ أَخْبَرَاهُ عَنْ نَاسٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، عَنِ النّبِيِّ عَلَيْ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ جُرَيْجٍ.

-قوله ﷺ: "إما أن يَدُوا صاحبكم، وإما أن يؤذنوا بحرب": معناه: إن ثبت القتل عليهم بقسامتكم، فإما أن يدوا صاحبكم أي يدفعوا إليكم ديته، وإما أن يعلمونا أنهم ممتنعون من التزام أحكامنا، فينتقض عهدهم، ويصيرون حرباً لنا، وفيه: دليل لمن يقول: الواجب بالقسامة الدية دون القصاص.

قوله: "خرجا إلى خَيْبَرَ من جَهْدٍ أَصَاهِم": هو بفتح الجيم، وهو الشدة والمشقة، والله أعلم.

[٢- باب حكم المحاربين والمرتدين]

- و اللَّفْظُ لِيحْيَى - قَالَ: أَحْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ عَبْد الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ اللَّهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَنْ عَبْد الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَاساً مِنْ عُرَيْنَةَ قَدَمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ عَنْ الْمَدينَةَ، فَاجْتَوَوْهَا، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى: "إِنْ شِئْتُمْ أَنْ تَخْرُجُوا إِلَى إِبلِ الصَّدَقَةِ فَتَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا"، فَفَعَلُوا، فَصَحُوا، ثُمَّ مَالُوا عَلَى الرُّعَاةِ، فَقَتَلُوهُمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى الْحَرَةِ حَتَى مَاتُوا. فَي أَنْرِهِمْ، وَارْتَدُّوا عَنِ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى النّبِيَّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنْ الْإِسْلَامِ، وَسَاقُوا ذَوْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَ

٧- باب حكم المحاربين والمرتدين

فيه حديث العربين ألهم قدموا المدينة، وأسلموا، واستوخموها، وسقمت أحسامهم، فأمرهم النبي بلخ بالخروج إلى إبل الصدقة، فخرَجوا، فصحوا، فقتلوا الراعي، وارتدوا عن الإسلام، وساقوا الذَّوْدَ، فبعث النبي بلخ في آثارهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحَرَّةِ يستسقون، فلا يسقون حتى ماتوا. هذا الحديث أصل في عقوبة المحاربين، وهو موافق لقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا جَزَّتُواْ ٱلَّذِينَ سُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولُهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْحَرَّقِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُواْ أَوْ يُصَلِّبُواْ أَوْ يُصَلِّبُواْ أَوْ يُصَلِّبُواْ أَوْ تُقطَّع أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِن خِلْفِ أَوْ يُنفواْ مِنَ ٱللَّهِ وَرَسُولُهُ، وَيَسْعَوْنَ فِي الْمَرْضِ فَسَادًا أَن يُقتَلُوا أَوْ يُصَلِّبُواْ أَوْ يُصَلِّبُوا أَوْ يُعلماء في المراد بحذه الآية الكريمة، فقال مالك: هي على التخيير، فيخير الإمام الإمام بين هذه الأمور، إلا أن يكون المحارب قد قتل، فيتحتم قتله. وقال أبو حنيفة وأبو مصعب المالكي: الإمام بالخيار، وإن قتلوا وصلبوا، فإن أخذوا المال و لم يقتلوا قطعت أيديهم وأرجلهم من خلاف، فإن أخلوا السبيل وأخذوا المال قتلوا وحتى يُعَرِّرُوا، وهو المراد بالنفي عندنا، قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال و لم يأخذوا شيئاً و لم يقتلوا، علموا حتى يُعَرِّرُوا، وهو المراد بالنفي عندنا، قال أصحابنا: لأن ضرر هذه الأفعال عنتلف، فكانت عقوباتما مختلفة، و لم تكن للتخيير، ** وتثبت أحكام المحاربة في الصحراء، وهل تثبت في الأمصار؟ =

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: وإن قتلوا، وأخذوا مالاً، خير الإمام، فإن شاء قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ثم قتلهم أو صلبهم، أو فعل الثلاثة، أو قتل وصلب، أو قتل فقط، أو صلب فقط، وهذا مذهب الحنفية كما فصله الزيلعي، وحكاه في الدر المختار. ومذهب الشافعية قريب من مذهب الحنفية، غير أنه يرى في الصورة الرابعة (وهي ما جمع فيه المحاربون بين أخذ المال والقتل) أنه لا تقطع فيها أيدي المحاربين وأرجلهم، وإنما يقتلون، ويصلبون، كما في مغني المحتاج. (تكملة فتح الملهم:١١/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: رأى الإمام مالك الله أن حرف "أو" في هذه الآية للتخيير، فترك للإمام الخيار في=

وَقَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ فِي رِوَايَتِهِ: وَاطَّرَدُوا النَّعَمَ، وَقَالَ: وَسُمَّرَتْ أَعْيُنُهُمْ.

-فيه خلاف، قال أبو حنيفة: لا تثبت، وقال مالك والشافعي: تثبت.

-أقوال العلماء في نسخ حديث العربين: قال القاضي عياض الله واختلف العلماء في معنى حديث العُرنيين هذا. فقال بعض السلف: كان هذا قبل نزول الحدود، وآية المحاربة، والنهي عن المُثْلة فهو منسوخ. وقيل: ليس منسوخاً، وفيهم نزلت آية المحاربة، وإنما فعل النبي هي هم ما فعله قصاصاً؛ لأتمم فعلوا بالرعاة مثل ذلك، وقد رواه مسلم في بعض طرقه، ورواه ابن إسحاق وموسى بن عقبة وأهل السير والترمذي، وقال بعضهم: النهي عن المُثْلة لهى تنزيه ليس بحرام.

وأما قوله: "يستسقون فلا يُشقَوْن": فليس فيه أن النبي الله أمر بذلك، ولا نحى عن سقيهم. قال القاضي: وقد أجمع المسلمون على أن من وجب عليه القتل، فاستسقى لا يمنع الماء قصداً، فيجمع عليه عذابان. قلت: قد ذكر في هذا الحديث الصحيح أنهم قتلوا الرُّعَاة، وارتدوا عن الإسلام، وحينئذ لا يبقى لهم حرمة في سَقْي الماء ولا غيره، وقد قال أصحابنا: لا يجوز لمن معه من الماء ما يحتاج إليه للطَّهارة أنَّ يسقيه لمرتد يخاف الموت من العطش ويتيمم، ولو كان ذمياً أو بهيمة وجب سقيه، و لم يَحُزُّ الوضوء به حينئذٍ، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "أن ناساً من عرينة": هي بضمِّ العين المهملة وفتح الراء وآخرها نون ثم هاء، وهي قبيلة معروفة.-

⁻أن يوقع أية عقوبة من هذه العقوبات على أي نوع من أنواع الحرابة بحسب ما يراه ملائما إلا أنه قيد التخيير في حالة القتل، فجعل الخيار بين القتل والصلب فقط، وحجته أن القتل أصلا عقوبته القتل، فلا يعاقب عليه بالقطع ولا بالنفي. وأما الجمهور من الحنفية والشافعية والحنابلة، فإنهم رأوا أن حرف "أو" في هذه الآية إتما جاء للبيان والتفصيل، وإنما تترتب العقوبات على قدر الجريمة. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢)

٢٥٥٢ (٣) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الله: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ رَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ مَوْلَى أَبِي قِلاَبَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ أَبُو قِلاَبَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: قَدِمَ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ قَوْمٌ مِنْ عُكُلٍ أَوْ عُرَيْنَةَ، فَاجْتَوَوُا الْمَدِينَة، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ قَرْمُ عَكُلٍ أَوْ عُرَيْنَة، فَاجْتَوَوُا الْمَدِينَة، فَأَمَرَ لَهُمْ رَسُولُ الله ﷺ لِلقَاحٍ، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبُوالِهَا وَأَلْبَانِهَا بِمَعْنَى حَديث حَديث حَدَّاجٍ بْنِ أَبِي عُثْمَانَ. قَالَ: وَسُمرَتْ أَعْيُنَهُمْ وَأَلْقُوا فِي الْحَرَّةِ يَسْتَسْقُونَ فَلا يُسْقَوْنَ.

=قوله: "قدموا المدينة فاجتووها": هي بالجيم والمثناة فوق، ومعناه: استَوْخموها، كما فَسَره في الرواية الأخرى، أي لم توافقهم، وكرهوها؛ لسقم أصابمم، قالوا: وهو مشتق من الجَوَى، وهو داء في الجوف.

قوله ﷺ: "إن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصَّدَقَة، فتشربوا من ألبانها، وأبوالها ففعلوا، فصحُّوا"؛ في هذا الحديث؛ أنحا إبل الصدقة، وفي غير مسلم: أنما لِقَاحُ النَّبي ﷺ، وكلاهما صحيح، فكان بعض الإبل للصدقة، وبعضها للنبي ﷺ. واستدل أصحاب مالك وأحمد بهذا الحديث: أن بول ما يُؤكل لحمه وروثه طاهران، وأحاب أصحابنا وغيرهم من القائلين بنحاستهما بأن شُرْبهم الأبوال كان للتَّداوي، وهو جائز بكل النَّحاسات سوى الخَمْر ** والمسكرات، ** فإن قيل: كيف أذن لهم في شرب لبن الصدقة؟ فالجواب: أن ألبانها للمحتاجين من المسلمين=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما الحنفية، فقد اختلفت أقوال علماءهم في المسألة، فالمشهور عن أبي حنيفة على الله الله اللهم: اللهم: اللهم: المحرم اللهم: المحرم اللهم: المحرم اللهم: ١٠٠٠) حاذق بأن المريض ليس له دواء آخر. (تكملة فتح الملهم: ٣٠٢/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: إن قصة العرنيين متقدمة نسخ حكمها أحاديث دالة على نحاسة الأبوال، وإن النسخ وإن كان لا يثبت بمحرد الاحتمال عند عدم علم التاريخ، ولكن احتمال النسخ إذا تأيد بقرائن قوية يكفى لإبطال الاستدلال بما جاء في الروايات مخالفا للأصول الكلية، والروايات المشهورة.(تكملة فتح الملهم: ٢٩٩/٢)

١٣٥٤ - (٥) وَحَدَّثَنَا الْحَسْنُ بْنُ أَبِي شُعَيْبِ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مِسْكِينِ -وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرِ الْحَرَّانِيُّ، حَدَّثَنَا مَسْكِينِ -وَهُوَ ابْنُ بُكَيْرِ الْحَرَّانِيُّ-: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيِّ، حِ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكُ قَالَ: قَدِمَ يُوسُفُ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْسِمُهُمْ. عَلَى رَسُولِ الله ﷺ ثَمَانِيَةُ نَفَرٍ مِنْ عُكُلِ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَلَمْ يَحْسِمُهُمْ.

٥٣٥٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْد الله: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُسَاكُ بْنُ حَرْب، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةً، عَنْ أَنسِ قَالَ: أَتَى رَسُولَ الله ﷺ نَفُرٌ مِنْ عُرَيْنَةً، فَأَسْلَمُوا وَبَايَعُوهُ، وَقَدْ وَقَعْ بِالْمَدِينَةِ الْمُومُ -وَهُوَ الْبِرْسَامُ-، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ، وَزَادَ: وَعِنْدَهُ شَبَابٌ مِنَ الْأَنْصَارِ قَرِيبٌ مَنْ عَشْرِينَ، فَأَرْسَلَهُمْ إِلَيْهِمْ، وَبَعَتَ مَعَهُمْ قَائَفًا يَقْتَصُّ أَثَرَهُمْ.

َ ٣٥٦ - (٧) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِد: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَس، ح وَحَدَّثَنَا الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ أَنَسٍ، وَفِي حَدِيثٍ هَمَّامٍ: قَدِمَ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ عَلَى النَّبِيِّ وَهُو حَدِيثِهِ مِنْ عُكُلٍ وَعُرَيْنَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِ مِنْ عُكُلٍ وَعُرَيْنَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِ مِنْ عُكُلٍ وَعُرَيْنَةَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِ مِنْ

٧٥٣٥٧ - (٨) وَحَدَّثَنِي الْفَضْلُ بْنُ سَهْلِ الأَعْرَجُ: حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ غَيْلاَنَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُيدُ بْنُ رَيْعٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: إِنَّمَا سَمَلَ النَّبِيُّ ﷺ أَعْيُنَ أُولَئِكَ؟ لأَنَّهُمْ سَمَلُوا أَعْيُنَ الرِّعَاءِ.

⁻وهؤلاء إذ ذاك منهم. قوله: "ثم مالوا على الرُّعَاة، فقتلوهم": وفي بعض الأصول المعتمدة: "الرِّعَاء"، وهما لغتان، يقال: راع ورُعَاة، كقاضٍ وقُضَاة، وراع ورعاء بكسر الرَّاء وبالمَدِّ مثل صاحب وصحاب.

قوله: "وسملَ أعينهم": هكذا هو في معظم النسخ، "سَمُلُ" باللام، وفي بعضها "سمر" بالراء والميم مخففة، وضبطناه في بضع المواضع في البخاري "سمر" بتشديد الميم، ومعنى سمل باللام: نقاها وأذهب ما فيها، ومعنى "سمر" بالراء: كحلها بمسامير محمية، وقيل: هما بمعنى.

قوله: "لهم بلقاح": هي جَمْعُ لِقْحة بكسر اللام وفتحها، وهي الناقة ذات الدار. قوله: "و لم يَحْسِمهم": أي ولم يكوهم، والحسم في اللغة: كيُّ العرق بالنار؛ لينقطع الدم. قوله: "وقع بالمدينة الموم، وهو البرسام"، الموم بضم الميم وإسكان الواو، وأما البِرْسام فبكسر الباء، وهو نوع من اختلال العقل، ويطلق على وَرَم الرأس وورم الصدر، وهو معرَّب، وأصل اللفظة سريانية.

قوله: "وبعث معهم قائفاً يقتص أثرهم": القائف: هو الذي يتتبع الآثار وغيرها، والله أعلم.

[٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره،...]

١٣٥٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنِّى- قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ هِشَامٍ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ يَهُودِيّاً قَتَلَ جَارِيَةً عَلَى أَوْضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِيءَ بِهَا إِلَى النّبِيِّ عَلَا ، وَبِهَا رَمَقُ، فَقَالَ لَهَا: الْقَاتِلَةِ عَلَى أُوضَاحٍ لَهَا، فَقَتَلَهَا بِحَجَرٍ، قَالَ: فَجِيءَ بِهَا إِلَى النّبِيِّ عَلَا ، وَبِهَا رَمَقُ، فَقَالَ لَهَا: الْقَاتِلَكِ فُلاَنَ ؟" فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لاَ، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَة، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لاَ، ثُمَّ قَالَ لَهَا الثَّانِيَة، فَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا أَنْ لاَ، ثُمَّ سَأَلَهَا الثَّالِيَّة، فَقَالَتْ: نَعَمْ، وَأَشَارَتْ بِرَأْسِهَا، فَقَتَلَهُ رَسُولُ الله عَلَى اللهِ عَجَرَيْن.

١٣٥٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ، كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَاد نَحْوَهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ: فَرَضَخَ رَأْسَهُ بَيْنَ حَجَرَيْن.

َ ٢٣٦٠ (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوْبَ، عَنْ أَيُوب، عَنْ أَيُوب، عَنْ أَيُوب، عَنْ أَيْ فِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَس أَنَّ رَجُلاً مِنَ الْيَهُودِ قَتَلَ جَارِيَةً مِنَ الأَنْصَارِ عَلَى حُلِيٍّ لَهَا، ثُمَّ أَلْقَاهَا فِي الْقَلْمِيب، وَرَضَخَ رَأْسَهَا بِالْحِجَارَةِ، فَأَخِذَ فَأَتِيَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُرْجَمَ، حَتَّى يَمُوتَ، فَرُجمَ حَتَّى مَاتَ.

٤٣٦١ - (٤) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ، عَنْ أَيُّوبَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٣- باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من المحددات والمثقلات، وقتل الرجل بالمرأة شرح الغريب: أما الأوضاح بالضّاد المعجمة: فهي قطع فضة، كما فسره في الرواية الأخرى. قوله: "وبما رَمَق": هو بقية الحياة والروح، والقليب: البئر، وقوله: رضخه بين حجرين ورضّة بالحجارة ورجمه بالحجارة، هذه الألفاظ معناها واحد؛ لأنه إذا وضع رأسه على حجر ورمى بحجر آخر فقد رجم، وقد رُضَّ، وقد رُضِخ، وقد يحتمل أنه رجمها الرجم المعروف مع الرضخ لقوله: ثم ألقاها في قليب.

فوائد الحديث وأقوال الأئمة في المماثلة في القصاص: وفي هذا الحديث فوائد: منها: قَتْلُ الرجل بالمرأة، وهو إجماع من يعتد به. ومنها: أن الجاني عَمْداً يقتل قصاصاً على الصفة التي قتل، فإن قتل بسيف قتل هو بالسيف،= ٢٣٦٢ - (٥) وَحَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِد: حَدَّثَنَا هَمَامٌ: حَدَّثَنَا قَتَادَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالك أَنَّ جَارِيَةً وُجِدَ رَأْسُهَا قَدْ رُضَّ بَيْنَ حَجَرَيْنِ، فَسَأْلُوهَا: مَنْ صَنَعَ هَذَا بِكِ؟ فُلاَنَّ؟ فُلاَنَّ؟ حَتّى ذَكَرُوا يَهُودِيّاً، فَأُوْمَتْ بِرَأْسِهَا، فَأُخِذَ الْيَهُودِيّ، فَأَقَرّ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ يُرَضَّ رَأْسُهُ بالْحجَارَة.

-وإن قتل بحجر أو خشب أو نحوهما قتل بمثله؛ لأن اليهودي رضخها، فرضخ هو. ** ومنها: ثبوت القصاص في القتل بالمثقلات، ولا يختص بالمحدَّدات وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة الله الله قصاص إلا في القَتْلِ بمحدد من حديد أو حجر أو خشب، أو كان معروفاً بقتل الناس بالمنْحنيق، أو بالإلقاء في النار. ** واختلفت الرواية عنه في مُثَقَل الحديد كالدَّبُوس.

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة ﴿ لا يستوق القصاص إلا بالسيف، سواء قتله القاتل بالسيف، أو طريق غيره، وبه قال أحمد في رواية، وهو قول عطاء والثوري وأبي يوسف ومحمد ﴿ كما في شرح الكبير لشمس الدين ابن قدامة. (إلى أن قال:) فالصواب أن يقال: إن الحديث إنما يدل على واقعة جزئية لا على أصل كلي، وإنما ليست بنص على أن الرضخ بين حجرين كان على وجه القصاص؛ لأنه يحتمل أن يكون نفس القتل على وجه القصاص، واختيار الرضخ على القتل بالسيف كان للتعزير والسياسة؛ ليكون أبلغ في ردع الناس عن مثل هذا العمل، كذا في إعلاء السنن. (تكملة فتح الملهم: ٣٤١/٣٣٩)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل أبو حنيفة في أيضا بما أخرجه ابن ماجه (رقم: ٢٦٦٨) في الديات من طريق إبراهيم بن المستمر: ثنا الحر بن مالك العنبري، ثنا مبارك بن فضالة، عن الحسن عن أبي بكرة، قال: قال رسول الله في: "لا قود إلا بالسيف". (إلى أن قال:) ثم إن أبا حنيفة في إنما يوجب القصاص بالقتل بغير المحدد إذا لم يثبت أن القاتل قصد إزهاق الروح. وأما إذا ثبت أنه قصد القتل وإزهاق الروح، فإن ذلك عمد موجب للقصاص عنه أيضا وهذا مما غفل عنه كثير ممن يعترض على الإمام أبي حنيفة في هذا الباب، مع أن ذلك موجود صريحا في كتب الحنفية. (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فقد أجيب بأن النبي أي إنما قتل اليهود تعزيرا وسياسة، لا قصاصا، ولذلك لم يذكر في شيء من الروايات أنه سلم اليهودي إلى أولياء الجارية، أو سألهم هل يعفون، أو يصالحون، أو يقتادون؟ (إلى أن قال:) قال الشيخ العثماني في: أن قتل اليهودي كان عمدا؛ لأنه تعمد بقتل الجارية لأخذ حليها خفية. وقد ذكرنا قريبا أنه لو ثبت أن القاتل قصد الإتلاف، فإن فعله عمد، سواء كانت الآلة مثقلة غير محددة. فيمكن أن يكون اليهودي أقر بقصد القتل، وحينئذ لا يسقط القصاص عدر كونه الآلة غير محددة، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٣٧/٣٥)

.....

=أقوالهم في القصاص في شبه العمد: أما إذا كانت الجناية شبه عمد بأن قتل بما لا يقصد به القتل غالباً، فتعمد القتل به، كالعصا والسَّوط واللطمة والقضيب والبندقة ونحوها. فقال مالك والليث: يجب فيه القود. وقال الشافعي وأبو حنيفة والأوزاعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: لا قصاص فيه، والله أعلم.

ومنها: وجوب القصاص على الذي يقتل المسلم، ومنها: جواز سؤال الجَرِيح "من جرحك؟" وفائدة السؤال أن يعرف المتهم ليطالب، فإن أقر ثبت عليه القتل، وإن أنكر فالقول قوله مع يمينه، ولا يلزمه شيء يمجرد قول المجروح، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وقد سبق في باب القسامة، وأن مذهب مالك ثبوت القتل على المتهم بمجرد قول المجروح، وتعلقوا بهذا الحديث، وهذا تعلق باطل؛ لأن اليهودي اعترف، كما صرح به مسلم في أحد رواياته التي ذكرناها، فإنما قتل باعترافه، والله أعلم.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: المحقق في مذهب المالكية أن القتل لا يثبت بمجرد دعوى المقتول قبل موته، ولكن يعتبر ذلك لوثا موجبا للقسامة إذا كان به أثر الجرح، فإن أقسم الأولياء بعد ذلك بأن القاتل هو نفس الرجل الذي ادعى عليه المقتول، اقتص منه في العمد، ويسمون ذلك تدمية حمراء. (تكملة فتح الملهم: ٣٢١/٢)

[٤- باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصول عليه،...]

٣٦٦٣ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُنْيَةً أَوِ ابْنُ أُمِيّةً شُعْبَةً، عَنْ قَتَادَةً، عَنْ زُرَارَةً، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ قَالَ: قَاتَلَ يَعْلَى بْنُ مُنْيَةً أَوِ ابْنُ أُمِيّةً رَحُلًا، فَعَضَ أَحَدُهُمَا صاحبه ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ مِنْ فَمِهِ، فَنَزَعَ ثَنِيّتَهُ، -وقَالَ ابْنُ الْمُثَنِّى: ثَنِيّتَهُ وَكُلًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا اللهِ النّبِيِّ عَلَيْ اللهُ الل

٣٦٤ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةً، عَنْ عَطاءٍ، عَن ابْن يَعْلَى، عَنْ يَعْلَى عَنْ النّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٣٦٥ – (٣) حَدَّثِنِي أَبُو غَسَّانَ الْمسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَادٌ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثِنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةً، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ أَنَّ رَجُلًا عَضَّ ذِرَاعَ رَجُلٍ، فَجَذَبَهُ فَسَقَطَتْ ثَنِيَّتُهُ، فَرُفِعَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَيْ، فَأَبْطَلَهُ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَأْكُلَ لَحْمَهُ؟".

٤ - باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه المصول عليه،

فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه

ضبط الاسم والتوفيق بين الروايتين: أما مُنية: فبضم الميم وإسكان النون، وبعدها ياء مثناة تحت، وهي أم يعلى، وقيل: حدَّته، وأما أمية: فهو أبوه، فيصح أن يقال: يعلى بن أمية، ويعلى بن منبة، وأما قوله: أن يعلى هو المعضوض، وفي الرواية الثانية والثالثة أن المعضوض هو أجيرُ يعلى، لا يعلى، فقال الحُفَّاظ: الصحيح المعروف أنه أحيرُ يعلى لا يعلى، ويحتمل ألهما قضيتان حرتا لِيَعْلى ولأحيره في وقت أو وقتين. **

وقوله ﷺ: "كما يَعَضُّ الفحل": هو بالحاء، أي الفحل من الإبل وغيرها، وهو إشارة إلى تحريم ذلك، وهذا=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: لو تأملنا في مجموع روايات هذه القصة تبين لنا صحة ما قاله العراقي هي فقد صرح عمران بن حصين في رواية الباب أن يعلى بن أمية أحد المقاتلين، وصرح في رواية صفوان بن يعلى الآتية أن أجير يعلى هو المعضوض، فتلخص من الروايتين أن يعلى هو العاض. (إلى أن قال:) وأما استبعاد القرطبي أن يقع ذلك من يعلى مع جلالته، فلا معنى له مع ثبوت التصريح به في الخبر الصحيح، وقال الحافظ: "فيحتمل أن يكون ذلك صدر منه في أوائل إسلامه، فلا استبعاد". وأما ما ذكره النووي على من تعدد القصة، فلا يخفى بعده؛ لأن الحديث واحد، والسياق واحد، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢٤٦/٢)

٣٣٦٦ (٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَادُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ بُدَيْل، عَنْ عَطَاء بْنِ أَبِي رَبَاح، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى أَنَّ أَجِيراً لِيَعْلَى بْنِ مُنْيَةَ، عَضَّ رَجُلٌ ذِرَاعَهُ، فَحَذَبَهَا، فَسَقَطَتْ ثَنِيْتُهُ، فَرُفِعَ إِلَى النّبِيِّ عَلَى أَنْ فَأَبْطَلَهَا، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَقْضَمَهَا كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ؟".

٣٦٧ - (٥) حَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ النّوْفَليُّ: حَدَّنَنَا قُرَيْشُ بْنُ أَنسٍ، عَنِ ابْنِ عَوْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سيرِينَ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ أَنَّ رَجُلاً عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ تَنِيّتُهُ أَوْ ثَنَايَاهُ، فَاسْتَعْدَى رَسُولَ الله عَلَيْ: "مَا تَأْمُرُنِي؟ تَأْمُرُنِي أَنْ آمُرَهُ أَنْ يَدَعَ يَدَهُ فِي فِيكَ تَقْضَمُها كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ؟ ادْفَعْ يَدَكَ حَتّى يَعَضَّهَا ثُمَّ انْتَزِعْهَا".

آ ٣٦٨ - (٦) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فُرُّوخَ: حَدَّثَنَا هَمَّامٌ: حَدَّثَنَا عَطَاءٌ، عَنْ صَفُوانَ بْنِ يَعْلَى ابْنِ مُنْيَةً، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَى النّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، وَقَدْ عَضَّ يَدَ رَجُلٍ، فَانْتَزَعَ يَدَهُ، فَسَقَطَتْ تَنيْتَاهُ يَعْنَى الّذِي عَضَّهُ، قَالَ: فَأَبْطَلَهَا النّبِيُّ ﷺ، وَقَالَ: "أَرَدْتَ أَنْ تَقْضَمَهُ كَمَا يَقْضَمُ الْفَحْلُ؟".

٩٣٦٩ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرِنِي عَظَاءٌ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى بْنِ أُمِيّةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النّبِيِّ عَلَى غَزْوَةَ تَبُوكَ، قَالَ: عَلَى يَعْلَى يَقُولُ: قَالَ بَعْلَى بْنِ أَمِيّةً عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَوْتُ مَعَ النّبِيِّ عَلَى غَزُوةَ تَبُوكَ، قَالَ: كَانَ وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: تِلْكَ الْغَزْوَةُ أَوْتَقُ عَمَلِي عِنْدِي، فَقَالَ عَطَاءٌ: قَالَ صَفْوَانُ قَالَ يَعْلَى: كَانَ لِي أَجِيرٌ، فَقَاتَلَ إِنْسَانًا، فَعَضَّ أَحَدُهُمَا يَدَ الآخَرِ -قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَيُّهُمَا عَضَّ الآخَرَ -قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَيُّهُمَا عَضَّ الآخَرَ -قَالَ: لَقَدْ أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ أَيُّهُمَا عَضَّ الآخَرَ -قَالَ: فَالْتَبِيَّ عَلَى الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضّ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى تَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَيَا النّبِيَّ عَلَى الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضّ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى تَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَيَا النّبِيَّ عَلَى الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضّ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى تَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَيَا النّبِيَّ عَلَى الْمَعْضُوضُ يَدَهُ مِنْ فِي الْعَاضّ، فَانْتَزَعَ إِحْدَى تَنِيَّتَيْهِ، فَأَتَيَا النّبِيَّ عَلَى اللّهُ عَلَى الْعَامِ الْعَاضَ الْعَاضَ الْعَامِ الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعُولَ الْعَلَى الْعَلِي الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ اللّهُ الْعَلَى اللّهُ الْعُلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى اللّهُ اللّهُ الْعَلَى الْعَلَى اللّهُ الْعَلَى الْع

⁼الحديث دلالة لمن قال: أنه إذا عضَّ رجل يد غيره، فنزع المعضوض يده، فسقطت أسنان العاضِّ، أو فك لحيته لا ضمان عليه، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وكثيرين أو الأكثيرين في وقال مالك: يضمن. شرح الغريب وبيان مواد قوله "أوضع يدك": قوله في: "يقضمها كما يقضم الفحل": هو يفتح الضاد فيهما على اللغة الفصيحة، ومعناه: يعضها. قال أهل اللغة: القضم بأطراف الأسنان. قوله في: "ما تأمرني تأمرني أن آمره أن يضع يده في فيك تقضمها كما يقضم الفحل، ادفع يدك حتى يعضها ثم انتزعها": ليس المراد بهذا أمره بدفع يده ليعضها، وإنما معناه الإنكار عليه، أي إنك لا تدع يدك في فيه يعضها، فكيف تنكر عليه أن ينتزع يده من فيك وتطالبه بما حتى في حذبه لذلك؟

٠٤٣٧٠ (٨) وَحَدَّثَنَاهُ عَمْرُو بْنُ زُرَارَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

الجواب عن استدراك الدار قطني: قال القاضي: وهذا الباب مما تتبعه الدَّارقَطني على مسلم؛ لأنه ذكر أولاً حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن عمران بن حصين، قال: قاتل يعلى، وذكر مثله عن معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة، ثم عن شعبة عن قتادة عن بديل عن عطاء عن ابن يعلى، ثم عن همام عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث ابن جُريَّج عن عطاء عن ابن يعلى، ثم حديث معاذ عن أبيه عن قتادة عن بديل عن عطاء بن صفوان بن يعلى، وهذا اختلاف على عطاء، وذكر أيضاً حديث قُريَّش بن يونس عن ابن عون عن ابن سيرين عن عمران، و لم يذكر فيه سماعاً منه، ولا من ابن سيرين من عمران، و لم يخرج البخاري لابن سيرين عن عمران شيئاً، والله أعلم. قلت: لا إنكار على مسلم في هذين الوَجْهَيْن: أحدهما: لا يلزم من الاختلاف على عطاء ضعف الحديث، ولا من سيرين لم يصرح بالسماع من عمران، ولا روى له البخاري عنه شيئاً أن لا يكون سمع منه، بل هو

معدود فيمن سمع منه. والثاني: لو ثبت ضعف هذا الطريق لم يلزم منه ضعف المتن، فإنه صحيح بالطرق الباقية التي ذكرها مسلم، وقد سبق مرات أن مُسْلماً يذكر في المتابعات من هو دون شرط الصحيح، والله أعلم.

[٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها]

٥- باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها

الجواب عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري: قوله: "عن أنس أن أخت الربيع -أمَّ حارئة - حرحت إنساناً فاختصموا إلى النبي على فقال رسول الله على: القصاص القصاص، فقالت أم الربيع: يا رسول الله! أيقتص من فلانة؟ والله لا يقتص منها، فقال النبي على: سبحان الله! يا أم الربيع القصاص كتاب الله، قالت: لا والله لا يقتص منها أبداً، قال: فما زالت حتى قبلوا الدَّية، فقال رسول الله على: إن من عباد الله من لو أقسم على الله لا يقتص منها أبداً، قال: فما زالت حتى قبلوا الدَّية، فقال: عن أنس بن مالك: "أن عمته الربيع كسرت ثنية لا يرب وطلبوا إليها العقو، فأتوا رسول الله على أبوا إلا القصاص، فأمر رسول الله على القصاص، فقال أنس بن النضر: يا رسول الله الكتكسر ثنية الربيع لا والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها، فقال رسول الله على: كتاب الله المنافق الموايتين من وجهين: أحدهما: أن في رواية مسلم أن الجارية أخت الربيع. وفي رواية البخاري أنه أنس بن النضر. قال العلماء: المعروف في الروايات رواية البخاري، وقد ذكرها من طرقه الصحيحة، كما ذكرنا عنه، وكذا رواه أصحاب كتب السنن، قلت: إلىما قضيتان، أن الجارحة في رواية البخاري، وأخت الجارحة في رواية مسلم، فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الباء. وأما أم الربيع في رواية البخاري، وأخت الجارحة في رواية مسلم، فهي بضم الراء وفتح الباء وتشديد الباء. وأما أم الربيع الحائحة في رواية البخاري، وأخت الجارحة في رواية الماء. وقوله في الرواية الأولى: "القصاص القصاص" هما الحائفة في رواية المهرة في الرواية الأولى: "القصاص القصاص" هما

^{*}قوله: "لو أقسم": أي أقسم متوكلا على الله.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ولكن حمل الروايتين على تعدد القصتين بعيد؛ لأن الراوي واحد، وسياق القصة=

-منصوبان، أي أدُّوا القصاص، وسلموه إلى مستحقه. وقوله ﷺ: "كتاب الله القصاص": أي حكم كتاب الله وحوب القصاص في السن، وهو قوله: ﴿وَٱلسِّنَّ بِٱلسِّنَ ﴾ (المائدة: ٥٠).

معنى قول أنس بن النضر: "والله لا يقتص منها": وأما قوله: "والله لا يقتص منها": فليس معناه: رد حكم النبي ﷺ، بل المراد به الرغبة إلى مستحق القصاص أن يعفو، وإلى النبي ﷺ في الشّفاعة إليهم في العفو، وإنما حَلَف ثقة بهم أن لا يحنثوه، أو ثقة بفضل الله ولُطُفه أن لا يحنثه، بل يلهمهم العفو. وأما قوله ﷺ: "إنَّ من عباد الله من لو أقسَمَ على الله لأبرد": معناه: لا يحنثه؛ لكرامته عليه.

فوائد الحديث واختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة: وفي هذا الحديث فوائد: منها جواز الحلف فيما يظنه الإنسان. ومنها: جواز الثناء على من لا يخاف الفتنة بذلك، وقد سبق بيان هذا مرات. ومنها: استحباب العفو عن القصاص. ومنها: استحباب الشفاعة في العفو. ومنها: أن الخيرة في القصاص والدية إلى مستحقه لا إلى المستحق عليه. ومنها: إثبات القِصاص بين الرجل والمرأة، وفيه ثلاثة مذاهب: أحدها: مذهب عطاء والحسن: أنه لا قصاص بينهما في نَفْس ولا طرف، بل تتعين دية الجناية تعلقاً بقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنتَىٰ اللهُونَ وَهُو مُذَهِب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم ثبوت القصاص بينهما في النفس، وفيما دولها مما يقبل القصاص، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿آلنَّفُسَ بِٱلنَّفْسِ ﴿المائدة:٥٤) إلى آخرها، وهذا وإن كان شرعاً لِمَنْ قبلنا، وفي الاحتجاج به خلاف مشهور للأصوليين، فإنما الخلاف إذا لم يرد شرعنا بتقريره وموافقته، فإن وَرَد كان شرعاً لنا بلا خلاف، وقد ورد شرعنا بتقريره في حديث أنس هذا، والله أعلم، والثالث: وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه: يجب القصاص بين الرِّجال والنساء في النفس، ولا يجب فيما دولها. "ومنها: وجوب القصاص في السنِّ، وهو مجمع عليه إذا قلعها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر دولها. «ونها: وجوب القصاص في السنِّ، وهو مجمع عليه إذا قلعها كلها، فإن كسر بعضها ففيه، وفي كسر مائر العظام خلاف مشهور للعلماء، والأكثرون على أنه لا قصاص، والله أعلم.

⁻واحد، وربما يخطر بالبال احتمال أن رواية ثابت عند مسلم كانت في الأصل هكذا: "عن أنس أن أخته الربيع حرحت إنسانا"، فصارت في بعض الكتابات: "عن أنس أن أخت الربيع جرحت"، بما يظهر منه أن أخت الربيع هي الجارحة، مع أنه كان لبيان أن الربيع أخت أنس، ومثل ذلك لايبعد من النساخ؛ لأن الفرق في كتابة "أخت" و"أخته" يسير جدا. (تكملة فتح الملهم: ٣٤٦/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة: لا يجري بينهما القصاص في الأطراف؛ لأن التكافؤ معتبر في الأطراف بدليل أن الصحيحة لا تؤخذ بالشلاء، ولا الكاملة بالناقصة.

واحتج البخاري لمذهب الجمهور بحديث الباب؛ لأن أخت الربيع جرحت إنسانا، والمتبادر منه الرجل، فحكم=

-رسول الله الله الله الله القصاص، فهذا يدل على أن القصاص يجرى بينهما في الأطراف أيضا. وأجاب عنه شيخنا العثماني التهانوي في إعلاء السنن (١١٠ : ١١) بأن لفظ الإنسان شامل للرجل والمرأة، فلا عليه فيه على أن الإنسان كان رجلا، وقد ثبت في روايات حميد عند البخاري أنما كسرت ثنية جارية، وهذه الرواية مفسرة لما أبحمه ثابت في حديث الباب، وقد ذكرنا أن القصة واحدة؛ لأن السياق واحد، والراوي واحد، فإنما حكم النبي الله ينهما بالقصاص؛ لكونما امرأتين، فلا يؤخذ منه جواز القصاص فيما بين الرجل والمرأة في الأطراف. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٦/٢)

* * * *

[٦- باب ما يباح به دم المسلم]

٣٣٧٢ – (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ وَوَكِيعٌ، عَنِ اللَّهِ عَلْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لاَ يَحِلُّ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "لاَ يَحِلُّ دَمُ امْرِيُ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ الله، وَأَنِّي رَسُولُ الله، إلاّ بِإِحدَى ثَلاَثٍ: الثَّيِّبُ الرَّانِ، * وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْحَمَاعَةِ".

٣٧٣- (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيَّ بْنُ خَشْرَمٍ قَالاَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلُّهُمْ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٦- باب ما يباح به دم المسلم

ضبط الكلمة وأقوال الأئمة في قتل المسلم بالذمي: قوله ﷺ: "لا يحل دَمُ امريُ مسلم يشهد أن لا إلَه إلا الله، وأي رسول الله إلا بإحدى ثلاث: التَّيْبُ الزان، والنَّفْسِ بالنفس، والتارك لدينه، المفارق للحماعة": هكذا هو في النسخ "الزان" من غير ياء بعد النون، وهي لغة صحيحة قُرِئ بما في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ النسخ "الزان" من غير ياء بعد النون، وهي لغة صحيحة قُرئ بما في السبع، كما في قوله تعالى: ﴿الْكَبِيرُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِنَّاتِ اليَاءَ في كل هذا. وفي هذا الحديث إثبات قتل الزاني المُحصن، والمراد: رجمه بالحجارة حتى يموت، وهذا بإجماع المسلمين، وسيأتي إيضاحه وبيان شروطه في بابه إن شاء الله تعالى.

وأما قوله ﷺ: "والنفس بالنفس": فالمراد به: القصاص بشرطه، وقد يستدل به أصحاب أبي حنيفة ﷺ في قولهم: يقتل المُسْلِم بالذمي، ويقتل الحر بالعبد. وجمهور العلماء على خلافه، منهم مالك والشافعي والليث وأحمد. –

^{*}قوله: "الثيب الزان...": هذا بيان لتلك الصفات الثلاث ببيان المتصفين بها، ثم المقصود من هذا الحديث بيان أنه لا يجوز قتله إلا بإحدى هذه الخصائل الثلاث لا أنه لا يجوز القتال معه، فلا إشكال بالباغي؛ لأن الموجود هناك القتال لا القتل على أنه يمكن إدراجه في قوله: النفس بالنفس بناء على أن معناه النفس يقتل بسبب النفس؛ إما لأنه قتل النفس؛ أو لأنه إن لم يقتل بقتل النفس والباغي كذلك، فيشمل الصائل أيضا، ويجوز أن يجعل قتل الصائل من باب القتال لا القتل، أما القاطع فأيضا يمكن إدراجه في النفس بالنفس؛ إما لأنه إن لم يقتل يقتل؛ أو لأنه لا يقتل نفسا. وأما الساب لنبي من الأنبياء فهو داخل في قوله: "والتارك لدينه" بناء على أنه مرتد إلا أنه يلزم حينئذ أن قتله للارتداد لا للحد، فينبغي أن يقبل توبته، والله تعالى أعلم.

١٣٧٤ - (٣) حَدَّنَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى -وَاللَّفْظ لأَحْمَدَ - قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرحْمَنِ بْنُ مَهْدِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَش، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ الله عَلْمُ الله قَالَ: "وَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ لاَ يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلَمٍ عَبْدِ الله قَالَ: لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ لاَ يَجِلُّ دَمُ رَجُلٍ مُسْلَمٍ يَسْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ الله، وَأَنِي رَسُولُ الله، إلا تَلاَئَةُ نَفَرِ: التَّارِكُ الإسْلاَمَ المُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ -أَوِ يَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ الله، وَأَنِي رَسُولُ الله، وَالنَّفْسُ بالنَّفْسُ".

قَالَ الأَعْمَشُ: فَحَدَّثْتُ بِهِ إِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي عَن الأَسْوَد، عَنْ عَائِشَة بمثله.

٥٣٧٥ - (٤) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَالْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ، قَالاً: ۖ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ بَالإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ قَوْلَهُ: "وَالَّذِي لاَ إِلَهَ غَيْرُهُ!".

⁻وأما قوله ﷺ: "والتارك لدينه المفارق للحماعة": فهو عام في كل مرتدٍّ عن الإسلام بأي ردة كانت، فيجب قتله إن لم يرجع إلى الإسلام. قال العلماء: ويتناول أيضاً كل خارج عن الجماعة ببِدْعَةٍ أو بغْي أو غيرهما، وكذا الخوارج، والله أعلم.

واعلم: أن هذا عام يخص منه الصَّائل ونحوه، فيُبَاحُ قتله في الدَّفْع، وقد يُجَابُ عن هذا بأنه داخل في المفارق للجماعة، أو يكون المراد لا يحل تعمد قتله قصداً إلا في هذه الثلاثة، والله أعلم.

[٧- باب بيان إثم من سن القتل]

١٣٧٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ أَبِي شَيْبَةً - قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةً، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةً، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْماً، إلّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوِّلِ كَفْلٌ مِنْ الله عَلَى ابْنِ آدَمَ الأَوِّلِ كَفْلٌ مِنْ دَمِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ".

آلَّنَا جَرِيرٌ، حِ وَحَدَّثَنَاهُ عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كُلُّهُمْ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ جَرِيرٍ وَعِيسَى بْنِ يُونُسَ: "لأَنَهُ سَنّ الْقَتْلَ" لَمْ يَذْكُرَا: أَوّلَ.

٧- باب بيان إثم من سن القتل

شرح الغريب: قوله ﷺ: "لا تُقتل نفسٌ ظلماً إلا كان على ابن آدم الأوَّل كفل منها؛ لأنه كان أول من سن القَتْلَ".

شرح الغريب وبيان القاعدة: الكِفُل: بكسر الكاف الجزء والنصيب، وقال الخليل: هو الضّعف، وهذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن كُلَّ من ابتدع شيئاً من الشر كان عليه مثل وِزْر كل من اقتدى به في ذلك العمل مثل عمله إلى يوم القيامة، ومثله من ابتدع شيئاً من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به إلى يوم القيامة، وهو موافق للحديث الصحيح: "من سنَّ سنةً حسنةً، ومن سن سُنَّةً سيَّئةً"، وللحديث الصحيح: "من دلَّ على خَيْرٍ فله مثل أجر فاعله" وللحديث الصحيح: "ما من داع يَدْعُو إلى هدى وما من داع يدعو إلى ضلالة"، والله أعلم.

[٨- باب الجازاة بالدماء في الآخرة، وألها أول ما يقضي فيه بين الناس يوم القيامة]

١٣٧٨ – (١) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيرٍ، جَمِيعاً عَنْ وَكِيعٍ، عَنِ الأَعْمَشِ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَوَّلُ مَا سُلَيْمَانَ وَوَكِيعٌ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَوَّلُ مَا يُقْضَى بَيْنَ النّاس يَوْمَ الْقَيَامَة فِي الدِّمَاءِ".

٣٧٩ - (٢) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِي وَابْلِ، الْمُثَنِّي وَابْلِ، عَدْ شُعْبَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَابْلٍ، الْمُثَنِّي وَابْلٍ، وَابْلٍ، عَنْ شُعْبَةَ الله عَنِ النَّيْ عَلَى النَّهِ عَدْمُ أَنْ بَعْضَهُمْ قَالَ: عَنْ شُعْبَةَ "يُقْضَى"، وبَعْضُهُمْ قَالَ عَنْ شُعْبَةَ "يُقْضَى"، وبَعْضُهُمْ قَالَ البُّنُ النَّاسِ".

Λ باب الجازاة بالدماء في الآخرة، وأنما أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة

التوفيق بين الحديثين: قوله ﷺ: "أول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدِّماء": فيه تغليظ أمر الدماء، وألها أول ما يقضى فيه بين الناس يوم القيامة، وهذا لعظم أُمْرِهَا وكثير خطرها، وليس هذا الحديث مخالفاً للحديث المشهور في السنن: "أوَّلُ ما يُحَاسَبُ به العبد صلاته"؛ لأن هذا الحديث الثاني فيما بين العبد وبين الله تعالى، وأما حديث الباب، فهو فيما بين العباد، والله أعلم بالصواب.

[٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال]

٠٤٣٨٠ (١) حَدَّنَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ التَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَيَحْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّهُ ظِ- قَالاً: حَدِّنَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ التَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَيُوبَ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ، عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّهُ السَّمَاوَاتِ أَبِي بَكْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ الزَّمَانَ قَدِ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ، السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلاَثَةٌ مُتَوَالِيَاتُ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَةِ وَالْمُحَرَّمُ وَرَجَبٌ شَهْرُ مُضَرَ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ"، ثُمّ قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا أَنّه سَيُسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟" قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: "أَلَيْسَ ذَا الْحِجَةِ؟"

٩- باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال

قوله ﷺ: "إن الزمان قد استدار كَهَيِئتِه يوم خلق الله السموات والأرض، السنة اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم، ثلاثة متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب شهر مضر، الذين بين جُمادي وشعبان".

ضبط الكلمات والأدب في ترتيب هذه الأربعة في الذكو: أما ذو القعدة: فبفتح القاف، وذو الحِجَّة بكسر الحاء، هذه اللغة المشهورة، ويجوز في لغة قليلة كسر القاف وفتح الحاء. وقد أجمع المسلمون على أن الأشهر الحرم الأربعة، هي هذه المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المستحب في كيفية عدها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال المُحَرَّم ورجبُ وذو القعدة وذو الحِجة ليكون الأربعة من سنة واحدة. وقال علماء المدينة والبصرة وجماهير العلماء: هي ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ثلاثة سرد، وواحد فرد، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة، منها هذا الحديث الذي نحن فيه، وعلى هذا الاستعمال أطبق الناس من الطوائف كلها.

وأما قوله ﷺ: "ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان": وإنما قيّدَهُ هذا التقييد مبالغة في إيضاحه، وإزالة اللّبس عنه، قالوا: وقد كان بين بني مضر وبين ربيعة اختلاف في رجب، فكانت مضر تجعل رجباً هذا الشهر المعروف الآن، وهو الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أضافه النبي ﷺ إلى مضر، وقبل: "لأنحم كانوا يعظمونه أكثر من غيرهم، وقبل: أن العرب كانت تسمي رجباً وشعبان الرَّجَبيِّن، وقبل: كانت تسمى جمادى ورجباً جمادين، وتسمى شعبان رجباً.

تأويل قوله: "إن الزمان قد استدار": وأما قوله ﷺ: "إن الزَّمَانَ قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض": فقال العلماء: معناه أنهم في الجاهلية يتمسَّكون بملَّة إبراهيم ﷺ في تحريم الأشهر الحرم، وكان يشُقَّ عليهم تأخير القتال ثلاثة أشهر متواليات، فكانوا إذا احتاجوا إلى قتال أخَّروا تحريم المُحرَّم إلى الشهر الذي بعده

قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟" قُلْنَا: الله ورَسُولُه أَعلَم، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَى ظَنَنَا أَنَهُ سَيُسَمِّيْهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قُلْنَا: الله ورَسُولُه أَعْلَمُ، قَالَ: فَسَكَتَ حَتَى ظَنَنَا أَنَهُ سَيْسَمِّيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى! يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ -قَالَ مُحَمَّدٌ: وَأَحْسِبُهُ قَالَ- وَأَعْرَاضَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ قَالَ: "فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلاَ تَرْجِعُنَّ يَوْمِكُمْ هَذَا فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، فَلاَ تَرْجِعُنَّ بَعْضَ كَمُ لَا لَيْبَلِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضَ مَنْ سَمِعَهُ "، ثُمَّ قَالَ: "أَلاَ هَلْ بَلِيْتِغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَ بَعْضَ مَنْ سَمِعَهُ "، ثُمَّ قَالَ: "أَلاَ هَلْ بَلَغْتُ؟".

قَالَ ابْنُ حَبِيبٍ فِي رِوَايَتِهِ: "وَرَجَبُ مُضَرَ"، وَفِي رِوَايَةٍ أَبِي بَكْرٍ: "فَلاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي".

وهو صفر، ثم يؤخرونه في السَّنة الأخرى إلى شهر آخر، وهكذا يفعلون في سنة بعد سنة، حتى اختلط عليهم الأمر، وصادفت حجَّة النبي ﷺ تحريمهم، وقد تطابق الشرع، وكانوا في تلك السنة قد حرموا ذا الحجة لموافقة الحساب الذي ذكرناه، فأخبر النبي ﷺ أن الاستِدَارة صادفت ما حكم الله تعالى به يوم خلق السموات والأرض. وقال أبو عبيد: كانوا ينسؤون، أي يؤخرون، وهو الذي قال الله تعالى فيه: ﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيّءُ زِيَادَةٌ فِي الْحَرِّمُ (التوبة: ٣٧)، فربما احتاجوا إلى الحرب في المحرَّم، فيؤخرون تحريمه إلى صفر، ثم يؤخرون صفر في سنّة أخرى، فصادف تلك السنة رجوع المحرم إلى موضعه. وذكر القاضي وجوهاً أخر في بيان معنى هذا الحديث ليست بواضحة، وينكر بعضها.

قوله: "ئم قال: أي شهر هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم، فسكت حتى ظننا أنه سيسميه بعير اسمه، قال: أليس ذا الحجة؟ قلنا بلى، قال: فأي بلد هذا؟ قلنا: الله ورسوله أعلم" إلى آخره. هذا السؤال والسكوت والتفسير أراد به التفحيم والتقرير والتنبيه على عظم مرتبة هذا الشهر والبلد واليوم، وقولهم: الله ورسوله أعلم، هذا من حسن أدبهم، وألهم علموا أنه على الإخبار بما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مطلق الإخبار بما يعرفون.

قوله ﷺ: "فإن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا": المراد بهذا كُلّه بيان توكيد غلظ تحريم الأموال والدماء والأعراض والتحذير من ذلك. قوله ﷺ: "فلا ترجعُنَّ بعدي كفّاراً أو ضُلَّلاً يضرب بعضكم رفاب بعض". هذا الحديث سبق شرحه في كتاب الإيمان في أول الكتاب، وذكر بيان إعرابه، وأنه لا حجة فيه لمن يقول بالتكفير بالمعاصي، بل المراد به: كفران النعم، أو هو محمول على من استحل قتال المسلمين بلا شبهة. قوله ﷺ: "ليبلغ الشاهد الغائب": فيه وجوب تبليغ العلم، وهو فرض كفاية، فيحب تبليغه بحيث ينتشر.

قوله ﷺ: "فلعل بعض من يُبلُغه يكون أوعى له من بعض من سمعه": احتج به العلماء لجواز رواية الفُضّلاء وغيرهم من الشُّيُوخ الذين لا علم لهم عندهم، ولا فقه إذا ضبط ما يحدث به. ٢٨١٥ - (٢) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيَّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَوْن، عَنْ مُحَمّد بْنِ سيرين، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ ذَلِكَ الْيُومُ، قَعَدَ عَلَى بَعِيرِهِ، وَأَخَذَ إِنْسَانٌ بِخِطَامِهِ، فَقَالَ: "أَتَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟" قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَقَالَ: "أَلَيْسَ بِيَوْمٍ النّحْرِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "أَلَيْسَ بِذِي الْجِحَة؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "أَلَيْسَ بِذِي الْجِحَة؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "قَلْنَا أَنَهُ سَيُسَمّيهِ سِوى اسْمِهِ، قَالَ: "قَلْنَا أَنَهُ سَيُسَمّيهِ سِوى اسْمِهِ، قَالَ: "أَلَيْسَ بِذِي الْجِحَة؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "قَلْنَا أَنَهُ سَيُسَمّيهِ سِوى اسْمِهِ، قَالَ: "قَلْنَا أَنَهُ سَيْسَمّيهِ سِوى اسْمِهِ، قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: قَلْمُ مُ قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: "قَالَ: قَلْمُ مُ وَأَمْوَالُكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللللّهُ

٢٣٨٢ – (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةً، غَنِ ابْنِ عَون، قَالَ: قَالَ مُحَمِّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةً، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا كَان ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى مُحَمِّدٌ: قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرَةً، عَنْ أَبِيهٍ قَالَ: لَمَّا كَان ذَلِكَ الْيَوْمُ جَلَسَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بُعِيرٍ، قَالَ: وَرَجُلٌ آخِذٌ بِزِمَامِهِ –أَوْ قَالَ بِخِطَامِهِ –، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثٍ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

قوله: "قعد على بعيره وأخذ إنسان بخطامه": إنما أخذ بخطامه؛ ليصون البعير من الاضطراب على صاحبه، والتهويش على راكبه، وفيه دليل على استحباب الخطبة على موضع عال من منبر وغيره، وسواء خطبة الجمعة والعيد وغيرهما، وحكمته أنه كلما ارتفع كان أبلغ في إسماعه الناس ورؤيتهم إياه، ووقع كلامه في نفوسهم. قوله: "انكفأ إلى كبشين أمُلحين، فذبحهما، وإلى جُزّيعة من الغنم، فقسمها بيننا": انكفأ: بهمز آخره: أي انقلب. شرح الغريب: والأملح هو الذي فيه بياض وسواد، والبياض أكثر، وقوله: "جُزْيعة": بضم الجيم وفتح الزَّاي، ورواه بعضهم "جَزِيعة" بفتح الجيم وكسر الزاي وكلاهما صحيح، والأول هو المشهور في رواية المحدثين، وهو الذي ضبطه الجوهريُّ وغيره من أهل اللَّغة، وهي القطعة من الغنم تصغير حزعة بكسر الجيم، وهي القليل من الشيء يقال: جَزَع له من ماله أي قطع، وبالثَّاني ضبطه ابن فارس في "المحمل"، قال: وهي القطعة من الغنم، وكأغا فعيلة بمعنى: مَفْعولة كضفيرة بمعنى: مضفورة.

توجيه زيادة "ثم انكفأ" في رواية ابن عون: قال القاضي: قال الدارقطني: قوله: ثم انكفَأ إلى آخر الحديث، وهم من ابن عون فيما قيل، وإنما رواه ابن سيرين عن أنس، فأَذْرَجه ابن عَوَّنٍ هنا في هذا الحديث، فرواه عن ابن سيرين عن عبد الرَّحْمن بن أبي بكرة عن أبيه عن النبي ﷺ. قال القاضي: وقد روى البحاريُّ هذا الحديث عن= خالد: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سيرينَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَيْمُونَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدً: حَدَّثَنَا قُرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةً، وَعَنْ رَجُلِ آخَرَ هُوَ فِي نَفْسِي أَفْضَلُ مِنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةً، حَ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةً وَأَحْمَدُ بْنُ خِرَاشٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، عَبْدُ الْمَلكِ بْنُ عَمْرو: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بِإِسْنَاد يَحْيَى بْنِ سَعِيد وَسَمَّى الرِّجُلَ حُمَيْدَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ - عَنْ أَبِي بَكْرَةً قَالً: خَطَبَنَا رَسُولُ الله عَنْ يَوْم النَّحْرِ، فَقَالَ: "أَيُّ يَوْم النَّعْرِ، فَقَالَ: "أَيْ يَوْم النَّحْر، فَقَالَ: "أَيْ يَوْم النَّحْر، فَقَالَ: "أَيْ يَوْم النَّحْر، فَقَالَ: "أَيْ يَوْم الله الله عَلْ الله الله عَلْ الله الله عَلْ الله عَلْ الله الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله عَلْ الله الله عَلْ الله

-ابن عون، فلم يذكر فيه هذا الكلام، فلعله تركه عمداً، وقد رواه أيوب قرة عن ابن سيرين في كتاب مسلم في هذا الباب، ولم يذكروا فيه هذه الزيادة. قال القاضي: والأشبّه أن هذه الزيادة إنما هي في حديث آخر في خُطْبة عيد الأضحى، فوهم فيها الراوي، فذكرها مضمومة إلى خُطْبة الحجة، أو هما حديثان ضم أحدهما إلى الآخر، وقد ذكر مسلم هذا بعد هذا في كتاب الضَّحايا من حديث أيوب وهشام عن ابن سيرين عن أنس: "أن النبي على صلى ثم خطب، فأمر مَنْ كان ذبح قبل الصلاة أن يعيد"، ثم قال في آخر الحديث: فانكفاً رسول الله على إلى كَبْشَيْن أملحين، فذبحهما، فقام الناس إلى غنيمة، فتوزعوها، فهذا هو الصحيح، وهو دافع للإشكال.

[١٠] باب صحة الإقرار بالقتل وتمكين وليّ القتيل من القصاص...]

١٣٨٤ - (١) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبِرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا أَبُو يُونُسَ، عَنْ سِمَاكِ البِنِ حَرْبٍ أَنَ عُلْقَمَةً بْنَ وَائِلٍ حَدَّنَهُ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّنَهُ قَالَ: إِنِي لَقَاعِدٌ مَعَ النّبِيِّ عِلَى إِذْ جَاءَ رَجُلَّ يَقُودُه آخَرَ بِنِسْعَةِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! هَذَا قَتَلَ أَخِي، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى قَتْلَتُهُ؟" فَقَالَ: يَعَمْ فَتَلْتُهُ، قَالَ: "كَيْفَ قَتَلْتُهُ؟" قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَهُو يَخْبِطُ مِنْ شَخَرَةٍ، فَسَبّنِي، فَأَغْضَبَني، فَضَرَبْتُهُ بِالْفَأْسِ عَلَى قَرْنِه، فَقَتَلْتُهُ، فَقَالَ لَهُ النّبِيُّ عَلَى الله النّبِيُّ عَلَى الله اللّهِ عَنْ نَفْسِكَ؟" قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلاَّ كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى "هَلُ لَكَ مِنْ شَيْءٍ تُوَدِّيهِ عَنْ نَفْسِكَ؟" قَالَ: مَا لِي مَالٌ إِلاَّ كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى الله عَلَى مَالٌ إِلاَّ كِسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى الله عَلَى مَالٌ إِلاَّ كَسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى الله عَلَى مَالٌ إِلاَ كَسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى عَلَى مَالٌ إِلاَ كَسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى عَلَى مَالٌ إِلاَ كَسَائِي وَفَأْسِي، قَالَ: "فَتَرَى عَلَى مَالٌ إِلاَ كَسَائِي وَفَالَسِي، قَالَ: "فَوْرَى عَلَى مَالٌ إِلاَ عَلَى الله وَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَعَلَى الله وَلَا يَعْمَلُ وَالْمَ عَلَى الله وَلَا الله الله عَلَى الله وَلَا الله وَلَا عَلَى الله وَلَا عَلَى الله وَلَمْ عَلَى الله وَلَا الله عَلَى الله وَلَوْلَ الله وَلَا عَلَى الله وَلَى الله وَلَمْ الله وَلَمْ الله وَلَا عَلَى الله وَلَوْلَ الله وَلَا الله وَلَى الله وَلَا الله وَلَى الله وَلَا الله وَلَا الله الله وَلَا الله وَلَا عَلَى الله وَلَى الله وَلَا الله وَلَى الله وَلَا الله وَلَوْلَ الله وَلَا الله وَلَى الله وَلَا الله الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله الل

• ١ – باب صحة الإِقرار بالقتل وتمكين وليّ القتيل من القصاص، واستحباب طلب العفو منه

قوله: "جاء رحل يقودُه آخر بنسعة، فقال: يا رسول الله! هذا قتل أخي، فقال رسول الله ﷺ: أقتلته؟ فقال: إنه لو لم يعترف أَقَمْتُ عليه البَيِّنَةَ قال: نعم قتلته، قال: كيف قتلته؟ قال: كنت أنا وهو نختبط من شجرة، فسبني، فأغضبني، فضربته بالفأس على قرنه، فقتلته": أما النَّسْعَة: فبنون مكسورة ثم سين ساكنة ثم عين مهملة، وهي حبُلٌ من جلود مضفورة، وقرنه جانب رأسه. وقوله: "يحتبط" أي يجمع الخبط، وهو ورق السَّمر بأن يضرب الشجر بالعصا، فيسقط ورقه، فيجمعه علفاً.

شرح الغويب وفوائد الحديث: وفي هذا الحديث: الإغلاظ على الجناة، وربطهم وإحضارهم إلى ولي الأمر، وفيه سؤال المدعى عليه عن حواب الدَّعوى، فلعله يقر فيستغني المدعي والقاضي عن التعب في إحضار الشُّهود وتعديلهم؛ ولأن الحكم بالإقرار حكم بيقين، وبالبينة حكم بالظن. وفيه سؤال الحاكم وغيره الولي عن العفو عن الجاني. وفيه: حواز أخذ الدية في قتل العمد؛ لقوله ﷺ في تمام الحديث: "هل لك من شيء تُوَدِّيه عن نفسك". وفيه قبول الإقرار بقتل العمد. قوله: "فانطلق به الرجل، فلما =

٥٣٨٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِمٍ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أُتِيَ رَسُولُ الله ﷺ بِرَجُلٍ قَتَلَ رَجُلاً، فَأَقَادَ وَلِيَّ الْمَقْتُولُ مِنْهُ، فَانْطَلَقَ بِهِ، وَفِي عُنُقِهِ نَسْعَةٌ يَجُرُّهَا، فَلَمَّا أَدْبَرَ قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النّارِ"، فَأَتَى رَجُلٌ الرَّجُلَ، فَقَالَ لَهُ مَقَالَةَ رَسُولِ الله ﷺ، فَحَلّى عَنْهُ.

قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالَمٍ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِحَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ فَقَالَ: حَدَّثِنِي ابْنُ أَشْوَعَ أَنَّ الْنَبِيَّ ﷺ إِنَّمَا سَأَلَهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُ، فَأَبَى.

ُـولَّى قال رسول الله ﷺ: إن قتله فهو مثله، فرجع، فقال: يا رسول الله بلغني أنك قلت: إن قتله فهو مثله، وأخذته بأمرك، فقال رسول الله ﷺ: أما تريد أن يبوء بإثمك وإثم صاحبك؟ قال: يا نبي الله! لعله قال: بلى، قال: فإن ذاك كذاك قال: فرمى بنسعته وخلى سبيله".

وفي الرواية الأخرى: "أنه انطلق به، فلما أدبر قال رسول الله ﷺ: القاتل والمقتول في النار".

تأويل قوله: "إن قتله فهو مثله": أما قوله ﷺ: "إن قتله فهو مِنْلُه"، فالصحيح في تأويله: أنه مثله في أنه لا فَصْل ولا منّة لاحدهما على الآخر؛ لأنه استوق حقه منه، بخلاف ما لو عفى عنه، فإنه كان له الفضل والمنة وجزيل ثواب الآخرة، وجميل الثناء في الدنيا، وقبل: فهو مثله في أنه قاتل، وإن اختلفا في التحريم والإباحة، لكنهما استويا في طاعتهما الغضب ومتابعة الهوى، لاسيما وقد طلب النبي ﷺ منه العفو، وإنما قال النبي ﷺ ما قال بهذا اللفظ الذي هو صادق فيه لإيهام لمقصود صحيح، وهو أن الولي ربما خاف، فعفا، والعفو مصلحة للولي والمقتول في ديتهما؛ لقوله ﷺ: يبوء بإثمك وإثم صاحبك. وفيه: مصلحة للحاني، وهو إنقاذه من القتل، فلما كان العفو مصلحة في التعريض للمُسْتَفْتي أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود مع أنه صادق فيه، قالوا: ومثاله أن يسأله مصلحة في التعريض للمُسْتَفْتي أن يعرض تعريضاً يحصل به المقصود مع أنه صادق فيه، قالوا: ومثاله أن يسأله يستهون القتل؛ لكونه يجد بعد ذلك منه مخرجاً، فيقول المفتى: الحالة هذه صح عن ابن عباس أنه قال: لا توبة لقائل، فهو صادق في أنه صح عن ابن عباس، وإن كان المفتى لا يعتقد ذلك، ولا يوافق ابن عباس في هذه المسألة، لكن السائل إنما يفهم منه موافقتهم ابن عباس، فيكون سبباً لزحره، فهكذا وما أشبه ذلك كمن يسأل المسألة، لكن السائل إنما يفط بحا، فيقول: حاء في الحديث: "الغيبة تفطر الصائم"، والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: "القاتل والمقتول في النار": فليس المراد به في هذين، فكيف تصح إرادتهما مع أنه إنما أخذه ليقتله بأمر النبي ﷺ، بل المراد غيرهما، وهو إذا التقى المسلمان بسَيْفَيْهِما في المقاتلة المحرمة، كالقتال عصبية ونحو ذلك، فالقاتل والمقتول في النار، والمراد به التعريض كما ذكرناه، وسبب قوله ما قدمناه لكون الولي يفهم منه دحوله في=

=معناه، ولهذا ترك قتله، فحصل المقصود، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ: "أما تريد أن يبوء بإثمك": وأما قوله ﷺ: "أما تريد أن يبوء بإنمك وإثم صاحبك": فقيل معناه: يتحمَّل إثم المقتول بإتلافه مُهْجته، وإثم الولي لكونه فجعه في أخيه، ويكون قد أوحى إليه ﷺ بذلك في هذا الرَّحل خاصة، ويحتمل أن معناه: يكون عفوك عنه سبباً لبسقوط إثمك وإثم أخيك المقتول، والمراد: إثمهما السابق بمعاص لهما متقدمة، لا تعلَّق لها بهذا القاتل، فيكون معنى يبوء: يسقط، وأطلق هذا اللفظ عليه مجازاً. ** قال القاضي: وفي هذا الحديث أن قتل القصاص لا يكفر ذَئبَ القاتل بالكلية، وإن كفَرها بينه وبين الله تعالى، كما جاء في الحديث الآخر، فهو كفارة له ويبقى حق المقتول، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: ذكر الاحتمالين النووي هم، والقول بخصوصية ذلك الرحل في الاحتمال الثاني إنما يحتاج إليه إذا قيل إن القصاص يكفر إثم القتل، وأما إذا قيل: إن القصاص لا يكفر للقاتل إثم قتله فلا حاجة إلى القول بتخصيص ذلك الرجل، ويكون المراد أن القاتل قد استحق ثم قتل أخيك، وإثم إيذائك بقتله، وإنه يعاقب بذلك في الآخرة على كل حال، فلو أخذت منه القصاص زدت عليه عقابا في الدنيا، أفلا تكتفي بعقاب الآخرة؟ وتعفو عنه في الدنيا؟. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٢/٢)

[١ ١ – باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجاني]

١٣٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِك، عَنِ ابْنِ شَهَاب، عَنْ أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ ** مِنْ هُذَيْلٍ، رَمَتْ إحْدَاهُمَا الأُخْرَى، فَطَرَحَتْ جَنِينَهَا، فَقَضَى فِيهِ النّبِي ﷺ بِغُرَّةٍ: عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ.

١١ – باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه العمد على عاقلة الجابي

قوله: "أن امرأتين من هذيل، رمت إحداهما الأحرى، فطرَحَت حنينها، فقضى فيه رسول الله ﷺ بغُرَّةٍ: عبدٍ أو أمةٍ". وفي رواية: "أنما ضربتها بعمود فسطاط، وهي حبلي، فقتلتها".

ضبط الروايتين وترجيح الرواية بالتنوين: أما قوله: بغُرَّةٍ عبدٍ، فضبطناه على شيوحنا في الحديث والفقه بغرة بالتنوين، وهكذا قيَّده جماهير العلماء في كتبهم، وفي مصنفاقهم في هذا، وفي شروحهم. وقال القاضي عياض: الرواية فيه "بغُرَّةٍ" بالتنوين، وما بعده بدل منه، قال: ورواه بعضهم بالإضافة، قال: والأول أوجه وأقيس. وذكر صاحب "المطالع" الوجهين، ثم قال: الصواب رواية التنوين، قلت: ومما يؤيده ويوضحه رواية البخاري في صحيحه في كتاب "الدِّيات" في باب دية جنين المرأة عن المغيرة بن شعبة قال: قضى رسول الله ﷺ بالغُرَّة عبداً أو أمة، وقد فسر الغرة في الحديث بعبد أو أمة. قال العلماء: و"أو" هنا للتَّقْسِيم لا للشك، والمراد بالغرة عبد أو أمة، وهو اسم لكل واحد منهما. قال الجوهري: كأنه عبرَّ بالغرة عن الجسم كله، كما قالوا: أعتق رقبة.

بيان معنى لفظ "الغرة"، والود على قول أبي عمرو والرواية الضعيفة: وأصل الغُرَّة: بياض في الوحه، ولهذا قال أبو عمرو: المراد بالغُرَّة: الأبيض منهما خاصة، قال: ولا يجزي الأسود، وقال: ولولا أن رسول الله الله الغرة معنى زائداً على شخص العبد والأمة، لما ذكرها ولا اقتصر على قوله: عبد أو أمة، هذا قول أبي عمرو، وهو خلاف ما اتفق عليه الفقهاء: أنه تجزي فيها السوداء، ولا تتعين البيضاء، وإنما المعتبر عندهم أن تكون قيمتها عشر دية الأم، أو نصف عشر دية الأب. قال أهل اللغة: الغُرَّة عند العرب أنفس الشيء، وأطلقت هنا على الإنسان؛ لأن الله تعالى خلقه في أحسن تقويم. وأما ما جاء في بعض الرِّوَايات في غير الصحيح بغُرَّة عبد أو أمة أو فرس أو بغل فرواية باطلة، وقد أخذ كما بعض السَّلف. وحكي عن طاوس وعطاء ومجاهد: أنها عبد أو أمة أو فرس. وقال داود: كل ما وقع عليه اسم الغرة يجزي.

تفسير هذا الجنين وخاصة أنه يورث ولا يرث: واتفق العلماء على أن دية الجنين هي الغرة، سواء كان الجنين-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "امرأتين": اسم إحداهما: مليكة، والأخرى: أم غطيف، وكانتا ضرتين تحت حمل بن مالك بن النابغة الهذلي. (تكملة فتح الملهم: ٣٧٤/٢)

٧٣٨٧ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّهُ قَالَ: قَضَى رَسُولُ الله ﷺ فِي جَنِينِ امْرَأَةٍ مِنْ بَنِي لَحْيَانَ، سَقَطَ مَيِّتاً، بِغُرَّةٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنْ الْمَرْأَةَ الَّتِي قُضِيَ عَلَيْهَا بِالْغُرَّةِ تُوفِّيَتْ، فَقَضَى النّبِيُّ ﷺ بِأَنَّ: مِيرَاثُهَا لِرُوجِها وَبنيها، وَأَنَّ: الْعَقْلَ عَلَى عَصَبَتها.

١٣٨٨ - (٣) وَحَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْب، حِ وَحَدَّثَنَا حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التُّجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٌ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ التُّجِيبِيُّ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٌ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةً قَالَ: اقْتَتَلَتِ امْرَأَتَانِ مِنْ هُذَيْلٍ، فَرَمَتُ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى بِحَجَر، فَقَتَلَتْهَا،

-ذكراً أو أنشى. قال العلماء: وإنما كان كذلك؛ لأنه قد يخفى، فيكثر فيه النزاع، فضبطه الشرع بضابط يقطع النزاع، وسواء كان خلقه كامل الأعضاء أم ناقصها، أو كان مُضْغَة تصور فيها خلق آدمي، ففي كل ذلك الغُرة بالإجماع، ثم الغُرة تكون لورثته الجنين على مواريثهم الشرعية، وهذا شخص يورث ولا يرث، ولا يعرف له نظير إلا من بعضه حر وبعضه رقيق، فإنه رقيق لا يرث عندنا، وهل يورث؟ فيه قولان أصحهما: يورث، وهذا مذهبنا ومذهب الجماهير. وحكى القاضي عن يعض العلماء: أن الجنين كُعُضُو من أعضاء الأم، فتكون ديته لها خاصة. واعلم: أن المراد بهذا كله إذا انفصل الجنين مَيْتاً، أما إذا انفصل حيّاً، ثم مات، فيحب فيه كمال دية الكبير، فإن كان ذكراً وجب مائة بعير، وإن كان أنثى فخمسون، وهذا مجمع عليه، وسواء في هذا كله العمد والخطأ. أقوال الأئمة فيمن تجب عليه دية الجنين: ومتى وحبت الغُرة فهي على العاقلة، لا على الجاني، هذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وسائر الكوفيين 🎭. وقال مالك والبصريون: تجب على الجاني. وقال الشافعي وآخرون: يلزم الجابي على الكفارة، وقال بعضهم: لا كفارة عليه، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة رالله أعلم. بيان معنى المراد من الحديث: قوله: "قضى رسول الله ﷺ في جنين امرأة من بني لحيان سقط ميّناً بغرة عبد أو أمة، ثم أن المرأة التي قضي عليها بالغرة تُوفّيت، فقضي رسول الله ﷺ بأنَّ ميرالها لبنيها وزوجها، وأن العقل على عصبتها": قال العلماء: هذا الكلام قد يوهم خلاف مراده، فالصواب أن المرأة التي ماتت هي المحنى عليها أم الجنين لا الجانية، وقد صرح به في الحديث بعده بقوله: "فقتلَتْهَا وما في بطنها"، فيكون المراد بقوله: الّتي قَضِيَ عليها بالغرة، أي الَّتي قَضَى لها بالغُرَّةِ، فعبر بــ "عليها" عن "لها". وأما قوله: "والعقل على عصبتها" فالمراد: عصبة القاتلة.

قوله: "فرمَتْ إحداهما الأخرى بحجر، فقتلتها، وما في بطنها، فقضى رسول الله ﷺ بدية المرأة على عاقلتها". وفي الرواية الأخرى: "أنما ضربتها بعمود فُسُطَاطٍ": هذا محمول على حجر صغير وعمود صغير لا يقصد به القتل= وَمَا فِي بَطْنِهَا، فَاخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، فَقَضَى رَسُولُ الله ﷺ أَنَّ: دَيَةَ جَنينِهَا غُرَّةٌ: عَبْدٌ أَوْ وَلَيْدَةً، وَقَضَى بِدَيَةِ الْمَرْأَةِ عَلَى عَاقِلَتِهَا، وَوَرَّنَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، فَقَالَ حَمَلُ بْنُ النَّابِغَةِ الْهُذَلِيُّ: يَا رَسُولَ الله! كَيْفَ أَغْرَمُ مَنْ لاَ شَرِبَ ولاَ أَكُلَ، ولاَ نَطَقَ ولاَ اسْتَهَلَّ؟ فَمثْلُ ذَلِكَ يَطَلُّ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِنَّمَا هَذَا مِنْ إِخْوَانِ الْكُهّانِ" مِنْ أَجْلِ سَجْعِهِ الّذِي سَجَعَ.

١٤٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ أَبِي سَلَمَة، عَنْ أَبِي هُرِّيْرَةَ قَالَ: اقْتَتَلَت امْرَأْتَان، وَسَاقَ الْحَديثَ بِقِصّتِه، وَلَمْ يَنْ مَوْرَيِّ مَعَهُمْ، وَقَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَعْقِلُ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلَ بْنَ مَالِكِ.
 يَذْكُرْ: وَوَرَّثَهَا وَلَدَهَا وَمَنْ مَعَهُمْ، وَقَالَ: فَقَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ نَعْقِلُ؟ وَلَمْ يُسَمِّ حَمَلَ بْنَ مَالِكِ.

٠ ٣٩٩٠ (٥) حَدَّنَا إِسْحَاقُ بُنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْد بْنِ نُضَيْلَةَ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغيرَة بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: ضَرَبَت امْرَأَةٌ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ إَبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْد بْنِ نُضَيْلَةَ الْخُزَاعِيِّ، عَنِ الْمُغيرَة بْنِ شُعْبَة قَالَ: ضَرَبَت امْرَأَةٌ ضَرَّتَهَا بِعَمُودِ فُسْطًاط وَهِي حُبْلَى، فَقَتَلَتْهَا، قَالَ: وَإِحْدَاهُمَا لَحْيَانِيَّة، قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ الله عُلِّ دَيَة الْمَقْتُولَةِ عَلَى عَصَبَة الْقَاتِلَة؛ أَنَعْرَمُ دِيَة مَنْ لاَ أَكَلَ عَلَى عَصَبَة الْقَاتِلَة؛ أَنَعْرَمُ دِيَة مَنْ لاَ أَكَلَ عَلَى عَصَبَة الْقَاتِلَة؛ أَنَعْرَمُ دِية مَنْ لاَ أَكَلَ وَلاَ شَرِبَ وَلاَ اسْتَهَلَّ؟ فَمَثْلُ ذَلِكَ يُطَلّ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "أَسَحْعٌ كَسَجْعِ الأَعْرَابِ؟". وَلاَ شَرِبَ وَلاَ اسْتَهَلَّ؟ فَمَثْلُ ذَلِكَ يُطَلّ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "أَسَحْعٌ كَسَجْعِ الأَعْرَابِ؟". قَالَ: وَجَعَلَ عَلَيْهِمُ الدِّيَة.

⁼غالباً، فيكون شبه عمد تحب فيه الدية على العاقلة، ولا يجب فيه قصاص، ولا دية على الجاني، وهذا مذهب الشافعي والجماهير.

قوله: "َفَقَالَ حَمَلَ بِنِ النَّابِغَةِ الهِذَلِيُّ: يَا رَسُولَ اللهِ كَيْفَ أَغْرِم مِن لا شُرِبِ وَلا أَكُل، وَلا نَطَقَ وَلا استهل، فَمثل ذلك يُطَلُّ، فقال رَسُولَ اللهِ ﷺ: إنما هذا من إخوان الكهان مِن أَجل سجعه الذي سجع".

ضبط الاسم: أما قوله: "حملُ بنُ النَّابِغة" فنسبه إلى جده، وهو حمل بن مالك بن النابغة، "وحَمَلُ" بفتح الحاء المهملة والميم. وأما قوله: "فمثل ذلك يطلُّ فروي في الصحيحين وغيرهما بوجهين. أحدهما: يُطلُّ بضم الياء المثناة وتشديد اللام، ومعناه يهدر، ويلغى ولا يضمن. والثاني: بطل بفتح الباء الموحدة وتخفيف اللام على أنه فعل ماض من البطلان، وهو يمعنى الملغى أيضاً، وأكثر نسخ بلادنا بالمثناة. ونقل القاضي أن جمهور الرواة في صحيح مسلم ضبطوه بالموحدة، قال أهل اللغة: يقال: طُلَّ دمه بضم الطاء وأطل أي أهدر، وأطله الحاكم، وطله أهدره، وجوز بعضهم طلُّ دمه بفتح الطاء في اللازم، وأباها الأكثرون.

بيان السجع المذموم و الممدوح: وأما قوله ﷺ: "إنما هذا من إخوان الكُهَّان من أجل سجعه": وفي الرواية الأخرى: "سجع كسّجْع الأعراب": فقال العلماء: إنما ذم سجعه لوجهين، أحدهما: أنه عارض به حكم الشرع=

٢٩٩١ - (٦) وَحَدَّنَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّنَنَا مُفَضَّلٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْد بْنِ نُضَيْلَةَ، عَنِ الْمُغَيْرَة بْنِ شُعْبَة أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرَّتَهَا بَعَمُود فُسْطَاطً، فَلْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عُبَيْد بْنِ نُضَيْلَةَ، عَنِ الْمُغَيْرَة بْنِ شُعْبَة أَنَّ امْرَأَةً قَتَلَتْ ضَرَّتَهَا بَعَمُود فُسْطَاطً، فَلَا يَهِ رَسُولُ الله ﷺ، فَقَضَى فِي الْحَنِينِ بِغُرَّةً، فَلَاتَ عَالِمَ الله عَلَى عَاقِلَتِهَا بِالدِّيةِ، وَكَانَتْ حَامِلاً، فَقَضَى فِي الْحَنِينِ بِغُرَّةً، فَقَالَ بَعْضُ عَصَبَتِهَا: "أَنْدِي مَنْ لاَ طَعِمَ وَلاَ شَرِبَ وَلاَ صَاحَ، فَاسْتَهَلَّ؟ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُطَلِّكُ؟ فَقَالَ: "سَجْعٌ كَسَجْع الأَعْرَابِ؟".

٣٩٦ – (٧) حَدَّثَنَىٰ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ، عَنْ سُفْيَان، عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثٍ جَرِيرٍ ومُفَضَّلٍ.

٢٩٩٣ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بإِسْنَادِهِم الْحَديث بقصَّتهِ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَأَسْقَطَتْ، فَرُفِعَ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُ فِي الْحَدِيثِ: وَجَعَلَهُ عَلَى أَوْلِيَاءِ الْمَرْأَةِ، وَلَمْ يَذْكُرُ فِي الْحَدِيثِ: دَيَةَ الْمَرْأَة.

٣٩٤ - (٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ -وَاللَّهْظُ لَابِي بَكْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَان: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، لأَبِي بَكْرٍ قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَان: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْمَسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ قَالَ: اسْتَشَارَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ النَّاسَ فِي مِلاَصِ الْمَرْأَةِ، فَقَالَ الْمُغَيرَةُ ابْنُ مَسْلَمَةً ابْنُ مَعْدَدُ بُنُ مَسْلَمَةً. وَعَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ، قَالَ فَقَالَ عُمَرُ: الْتَنِي بِمَنْ يَشْهَدُ مَعْدَدُ بْنُ مَسْلَمَةً.

⁻ورَامَ إبطاله. والثاني: أنه تكلَّفه في مخاطبته، وهذان الوجهان من السَّجْعِ مذمومان، وأما السجع الذي كان النبي ﷺ يقوله في بعض الأوقات، وهو مشهور في الحديث فليس من هذا؛ لأنه لا يعارض به حكم الشرع، ولا يتكلفه، فلا نحي فيه، بل هو حبس، ويؤيد ما ذكرنا من التأويل قوله ﷺ: "كسجع الأعراب"، فأشار إلى أن بعض السجع هو المُذموم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايتين ومعنى لفظة والضرّة: قوله: "إن امرأتين من هذيل"، وفي رواية: "امرأة من بني لحيان": المشهور كسر اللام في لحيان، وروي فتحها، ولحيان بطن من هذيل.

قوله: "ضربت امرأة ضرتما": قال أهل اللغة: كل واحدةٍ من زوجَتي الرجل ضرَّة للأخرى، سميت بذلك؛ لحصول=

-المضّارَّة بينهما في العادة، وتضرر كل واحدة بالأخرى. قوله: "فجعل رسول الله ﷺ دية المقتولة على عصبة القاتلة": هذا دليل لما قاله الفقهاء: أن دية الخطأ على العاقلة إنما تختص بعصبات القاتل سوى أبنائه وآبائه.

-شرح الغريب: قوله: "استشار عمر بن الخطاب الله الناس في ملاص المرأة": في جميع نسخ مسلم "ملاص" بكسر الميم وتخفيف اللام وبصاد مهملة، وهو جنين المرأة، والمعروف في اللغة "إملاص المرأة" بممزة مكسورة، قال أهل اللغة: يقال: أملصت به، وأزلقت به، وأمهلت به وأخطأت به، كله بمعنى، وهو إذا وضعته قبل أوانه، وكل ما زلق من اليد فقد ملص بفتح الميم وكسر اللام ملصاً بفتحها، وأملص أيضاً لغتان، وأملصته أنا، وقد ذكر الحميدي هذا الحديث في الجمع بين الصحيحين، فقال: إملاص بالهمزة، كما هو المعروف في اللغة. قال القاضي: قد جاء ملص الشّيء إذا أفلت، فإن أريد به الجنين صحّ ملاص، مثل لزم لزاماً، والله أعلم.

قوله: "حدثنا وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن المسور بن مخرمة قال: استشار عمر بن الخطاب هذه الناس في ملاص المرأة": هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، فقال: وهم وكيع في هذا الحديث، وخالفه أصحاب هشام، فلم يذكروا فيه المسور، وهو الصواب، ولم يذكر مسلم غير حديث وكيع، وذكر البخاري حديث من خالفه، وهو الصواب، هذا قول الدارقطني، وفي البخاري عن هشام عن أبيه عن المغيرة أن عمر هال عن إملاص المرأة، ولا بد من ذكر المسور وعروة ليتصل الحديث، فإن عروة لم يدرك عمر بن الخطاب هه.

[۳۱ - كتاب الحدود]

[١- باب حدّ السرقة ونصابما]

١٩٥٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وابْنُ أَبِي عُمَرَ-وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى، قَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا-سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَقْطَعُ السَّارِقَ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَصَاعِدًا.

٢٩٦٦ - (٢) وَحَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الإِسْنَادِ.

[۳۱- كتاب الحدود]

[١- باب حدّ السرقة ونصابما]

قال القاضي عياض الله تعالى الأموال بإيجاب القطع على السارق، ولم يجعل ذلك في غير السرقة كالاختلاس والانتهاب والغصب؛ لأن ذلك قليل بالنسبة إلى السرقة؛ ولأنه يمكن استرجاع هذا النوع بالاستِدْعاء إلى ولاة الأمور، وتسهل إقامة البينة عليه، بخلاف السرقة، فإنّه تندر إقامة البينة عليها، فعظم أمرُها، واشتدت عقوبتها ليكون أبلغ في الزّحر عنها، وقد أجمع المسلمون على قطع السارق في الجملة، وإن اختلفوا في فروع منه.

أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره: أجمع العلماء على قطع يد السَّارق كما سبق، واختلفوا في اشتراط النَّصاب وقدره، فقال أهل الظاهر: لا يشترط نصاب، بل يقطع في القليل والكثير، وبه قال ابن بنت الشافعي من أصحابنا، وحكاه القاضي عياض عن الحسن البصري والخوارج وأهل الظاهر، واحتجوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقَطَعُواْ أَيْدِيَهُما ﴾ (المائدة:٣٨)، و لم يخصوا الآية. وقال جماهير العلماء: ولا تُقطع الافي نصاب؛ هذه الأحاديث الصحيحة، ثم اختلفوا في قدر النصاب، فقال الشافعي: النصاب ربع دينار ذهبا، أو ما قيمته ربع دينار، سواء كانت قيمته ثلاثة دراهم أو أقل أو أكثر، ولا يقطع في أقل منه، وبهذا قال كثيرون أو الأكثرون، وهو قول عائشة وعمر بن عبد العزيز والأوزاعي والليث وأبي ثور وإسحاق وغيرهم وروي أيضاً عن داود. وقال مالك وأحمد وإسحاق في رواية: تقطع في ربع دينار، أو ثلاثة دراهم، أو ما قيمته أحدهما، ولا قطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شُبرُمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا عطع فيما دون ذلك. وقال سليمان بن يسار وابن شُبرُمة وابن أبي ليلى والحسن في رواية عنه: لا تقطع إلا علما دون ذلك.

٣٩٧ - (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، حِ وَحَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ -وَاللَّفْظُ لِلْوَلِيدِ وَحَرْمَلَةَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهابٍ، عَنْ عُرُوةً وَعَمْرَةً، عَنْ عَائِشَةَ، عَن رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ: "لاَ تُقْطَعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فِي رُبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً".

١٣٩٨ - (٤) وَحَدَّنَينِ أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُوْنُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلَيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى - وَاللَّفْظُ لِهَارُوْنَ وَأَحْمَدَ، قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا - ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي مَخْرَمَةُ، عَنْ اللهِ عَنْ سُلَيْمانَ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَمْرَةَ أَنَهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تُحَدَّثُ أَنَهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَقُولُ: "لاَ تُقْطَعُ الْيَدُ إِلاَّ فِي رُبْعِ دِينَارٍ فَمَا فَوْقَهُ".

١٣٩٩ - (٥) حَلَّنَيَّ بِشْرُ بْنُ الْحَكَمِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَبْدِ الله بْنِ الْهَادِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَمْرةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَمْرةً، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ عَمْرةً، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ عَلَيْ عَمْرةً، عَنْ عَائِشَةً أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَ عَلَيْ عَمْرةً، عَنْ عَائِشَةً أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَ عَلَيْ يَعْمُونَ اللهُ فَي رَبُعِ دِينَارٍ فَصَاعِداً".

- ٤٤٠ (٦) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بُنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وإِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرِ الْعَقَدِيّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرٍ - مِنْ وَلَدِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَحْرَمَةَ - عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْهَادِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تقطع إلا في عَشْرة دراهم أو ما قيمته ذلك. ** وحكى القاضي عن بعض الصحابة: أن النصاب أربعة دراهم، وعن عثمان البتي: أنه درهمُ. وعن الحسن: أنه درهمان. وعن النحعي: أنه أربعون درهما أو أربعة دنائير. والصحيح ما قاله الشافعي وموافقوه؛ لأن النبي الله صرح ببيان النصاب في هذه الأحاديث من لفظه، وأنه ربع دينار، ** وأما باقي التقديرات فمردودة لا أصل لها مع مخالفتها لصريح هذه الأحاديث. =

⁻في خَمْسَة دراهم، وهو مروي عن عمر بن الخطاب.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: عن ابن عباس قال: "قطع رسول الله ﷺ يد رجل في مجن قيمته دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه أبو داود في باب ما يقطع فيه السارق. (إلى أن قال:) عن علي الله قال: "لا يقطع في أقل من دينار، أو عشرة دراهم"، أخرجه عبد الرزاق في مصنفه. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٩،٣٩٠/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث الباب عن عائشة ﴿ مَا وَانَهُ قَدْ اصْطَرِبِ الرَّوَاةُ فِي مَنْهُ. (إلى أن قال:) فإذا نظرت في هذه الروايات مجموعة، تبين لك أن الظاهر ما رواه سليمان بن يسار عند النسائي، وذلك أن عائشة ﴿ مَا دَوْنَ ثَمْنَ الْجُنَّ ثُمْ بَيْنَ عَائشة مِنْ عَنْدُ نَفْسُهَا = عَائشة هِنْ وَلَا تَقْطَعْ فِيمَا دُونَ ثَمْنَ الْجُنَّ، ثُمْ بَيْنَ عَائشة مِنْ عَنْدُ نَفْسُهَا =

٧) وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّنَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرِّحْمَنِ الرُّؤَاسِيُّ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمْ تُقْطَعْ يَدُ سَارِقٍ فِي عَهْدِ رَسُولِ الله ﷺ: في أَقَلَ مِنْ ثَمَنِ الْمِحَنِّ، حَحَفَةٍ أَوْ تُرْسٍ، وَكِلاَهُمَا ذو ثَمَنِ.

حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدَ أَبِي شَيْبَةَ: أَحْبَرَنَا عَبْدَهُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْد الرَّحْمَنِ، حَوَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسِامَةَ كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الإسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الرَّحْمَنِ الرَّوْاسِيّ، وَفِي حَدِيثٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ وَأَبِي أَسَامَةً: وَهُوَ يَوْمَئِذٍ ذُو ثَمَنِ.

٩٠٣ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بَنُ يَحْيَى قَالَ: فَرَأْتُ عَلَى مَالِك، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَطَعَ سَارِقاً فِي مِجَنّ قِيمَتُهُ ثَلاَثَةُ دَرَاهِمَ.

-وأما رواية: "أنه ﷺ قطع سارقاً في محنَّ قيمته ثلاثة دراهم" فمحمولة على أن هذا القدر كان ربع دينار فصاعداً، وهي قضية عَيْن لا عموم لها، فلا يجوز ترك صريح لفظه ﷺ في تحديد النصاب لهذه الرواية المحتملة، بل يجب حملها على موافقة لفظه، وكذا الرواية الأحرى لم يقطع يد السَّارق في أقلَّ من ثمن المجن محمولة على أنه كان ربع دينار، ولا بُدَّ من هذا التأويل ليوافق صريح تقديره ﷺ.

وأما ما يحتج به بعض الحنفية وغيرهم من رواية جاءت: قطع في مجن قيمته عشرة دراهم، وفي رواية خمسة، فهي رواية ضعيفة لا يعمل بها لو انفردت، فكيف! وهي مخالفة لصريح الأحاديث الصحيحة الصريحة في التقدير بربع دينار، مع أنه يمكن حملها على أنه كانت قيمته عشرة دراهم اتفاقاً، لا أنه شرط ذلك في قطع السارق، وليس في لفظها ما يدل على تقدير النصاب بذلك.

تأويل الحديث والود على هذا بذكر قول المحققين: وأما رواية: "لعن الله السَّارق يسرقُ البيضة أو الحبل، فتقطع يده"، فقال جماعة: المراد بما بيضة الحديد وحبل السفينة، وكل واحد منهما يساوي أكثر من ربع دينار، وأنكر المحققون هذا وضعفوه، فقالوا: بيضة الحديد وحبل السفينة لهما قيمة ظاهرة، وليس هذا السياق موضع استعمالهما، بل-

ان ثمن المحن ربع دينار. فيحتمل أن يكون بعض الرواة اختصروا الحديث، ورفعوا كلا جزئيه، أو رفعوا ما كان منه موقوفا. ولما كان حديث عائشة لا يخلو من هذا الاحتمال، وقد عارض تقويمها أحاديث ابن عباس وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن مسعود وعلي بن أبي طائب أن طائب أقل من أن يورث هذا التعارض شبهة فيما دون عشرة دراهم، والحدود تندرئ بالشبهات، ومقدار عشرة دراهم متفق عليه، حيث يقطع سارقها عند الجميع، فتركنا المختلف فيه للمتفق عليه، درأ للحد وعملا بالاحتياط. (تكملة فتح الملهم: ٣٩١/٢)

٤٠٤ - (١٠) حَدَّثَنَا قُتْبِبَةُ بِنُ سَعِيدٍ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْد، ح وَحَدَّثَنَا رُهْيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ الْمُثَنَى قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُو الْقَطّانُ، حُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِا أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيّةً، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قالاً: حَدَّثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: مُحمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّزَاقِ: أَخْبَرَنَا أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قالاً: حَدَّثَنا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي مُحْبَرِ الرّعْمَ اللهُ وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةً، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الله وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله وَمُوسَى بْنِ عُقْبَةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله وَمُعِيلُ بْنُ أُمِيقَةً، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطّاهِرِ: مَنْ أَيُوبُ وَإِسْمَاعِيلَ بْنُ أُمِيقَةً، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَقِي: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أُمْيَةً، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطّاهِرِ: وَأُسْمَاعِيلَ بْنُ أَمِي سُفْيَانَ الْمُحْمَحِيّ وَعُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ وَمَالِكُ بْنِ أَنِي السِّيْ عُمْرَ وَمُالِكُ بْنِ أَنِي مُعْمَلُهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمْرَ، عَنِ النِبِيِّ عَمْ يَقْ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَحْتَهُمْ قَالَ: قَيْمَتُهُمْ قَالَ: قَيْمَتُهُمْ قَالَ: قَيْمَتُهُمْ قَالَ: قَيْمَتُهُمْ قَالَ: قَمْمَهُمْ قَالَ: قَمْمَهُمْ قَالَ: قَمْمَهُمْ قَالَ: قَيْمَتُهُمْ قَالَ: قَمْمُ وَالْمُونَ الْمُؤْلُونَا الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُ عَلَى الْمَامِةُ مُنْ اللّهِ عَنْ أَنْ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ قَالَ الْعَلَى الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْلُونَ الْمُؤْ

-بلاغة الكلام تأباه؛ ولأنه لا يذم في العادة من خاطر بيده في شيء له قدر، وإنما يذم من خاطر بها فيما لا قدر له، فهو موضع تقليل لا تكثير، والصواب أن المراد التنبيه على عظيم ما خسر، وهي يده في مقابلة حقير من المال، وهو ربع دينار، فإنه يشارك البيضة والحبل في الحقارة، أو أراد جنس البيض وجنس الحبال، أو أنه إذا سرق البيضة، فلم يقطع حره ذلك إلى سرقة ما هو أكثر منها، فقطع، فكانت سَرِقَة البيضة هي سبب قطعه، أو أن المراد به: قد يسرق البيضة أو الحبل، فيقطعه بعض الولاة سياسة لا قطعاً جائزاً شرعاً. وقيل: إن النبي على قال هذا عند نزول آية السرقة مُجملةً من غير بيان نصاب، فقاله على ظاهر اللفظ، والله أعلم.

شرح الغويب: قوله: "ثمن المحنّ ححقة أو تُرْس، وكلاهما ذو ثمن": المحنُّ بكسر الميمُ وفتح الجيم، وهو اسم لكل ما يستحن به أي يستنر، والححقة بحاء مهملة ثم جيم مفتوحتين، هي الدرقة وهي معروفة. وقوله: ححقة أو تُرْس هما مجروران بدل من المجنّ. وقوله: "وكلاهما ذو ثمن": إشارة إلى أن القطع لا يكون فيما قلّ، بل يختص بما له ثمن ظاهر، وهو ربع دينار، كما صرح به في الروايات.

فقه الحديث: قوله ﷺ: "لعن الله السارق": هذا دليل لجواز لَعْن غير المعين من العصاة؛ لأنه لعن للجنس لا لمعين، ولعن الجنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الطَّيلِمِينَ ﴾ (هود: ١٨)، وأما المعين، فلا يجوز لعنه، وأعن الجنس جائز، كما قال الله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الطَّيلِمِينَ ﴾ (هود: ١٨)، وأما المعين، فلا يجوز لعنه، فإن الحدود كفارات لأهلها، قال لعنه. قال القاضي: وهذا التأويل باطل للأحاديث الصحيحة في النهي عن اللعن، فيحب حمل النهي على المعين ليجمع بين-

٥٤٠٥ – (١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرِيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعاوِيَةَ، عَنِ اللَّهُ عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَعَنَ الله السَّارِق، يَسْرِقُ اللَّهُ عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَعَنَ الله السَّارِق، يَسْرِقُ اللهِ عَنْ أَبِي مُدُهُ". الْبَيْضَةَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ، وَيَسْرُقُ الْحَبْلَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ".

١٤٠٦ – (١٢) حَلَّنَنَا عَمْرٌو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ، كُلُّهُمْ عَنْ عِيسَى ابْنِ يُونُسَ، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ يَقُولُ: "إِنْ سَرَقَ حَبْلًا، وَإِنْ سَرَقَ بَيْضَةً".

=الأحاديث، والله أعلم.

قال العلماء: والحرز مشروط، فلا قطع إلا فيما سرق من حرز، والمعتبر فيه العرف مما عده أهل العُرْف حرزاً لذلك الشيء، فهو حرز له، وما لا فلا، وخالفهم داود، فلم يشترط الحرز، قالوا: ويشترط أن لا يكون للسارق في المسروق شبهة، فإن كانت لم يقطع، ويشترط أن يطالب المَسْرُوق منه بالمال.

بيان ترتيب القطع وموضعه: وأجمعوا على أنه إذا سرق أولاً قطعت يده اليمنى. قال الشافعي ومالك وأهل المدينة والزُّهري وأحمد وأبو ثور وغيرهم: فإذا سرق ثانياً قُطِعَت رجله اليسرى، فإذا سرق ثالثاً قطعت يده اليسرى، فإن سرق رابعاً قطعت رجله اليمنى، فإن سرق بعد ذلك عُزِّر، ثم كلما سرق عزر. قال الشافعي وأبو حنيفة ومالك والجماهيم: تُقطع اليد من الرّسغ، وهو المَفْصِل بين الكف والذراع، وتقطع الرجل من المَفْصِل بين الساق والقدم. وقال علي ﷺ: تقطع الرجل من شطر القدم، وبه قال أحمد وأبو ثور. وقال بعض السلف: تقطع اليد من المرفق، وقال بعضهم: من المنكب، والله أعلم.

[٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود]

اللّيثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنّ قُرَيْشاً أَهَمّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومِيَّةِ الّتِي اللّيثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنّ قُرَيْشاً أَهَمّهُمْ شَأْنُ الْمَرْأَةِ الْمَخْرُومِيَّةِ الّتِي سَرَقَتْ، فَقَالُوا: وَمَنْ يَجْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاّ أَسَامَةُ، حِبّ سَرَقَتْ، فَقَالُوا: مَنْ يُكَلّمُ فِيهَا رَسُولَ الله ﷺ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ الله؟"، ثُمّ قَامَ رَسُولِ الله ﷺ: "أَتَشْفَعُ فِي حَدٍّ مِنْ حُدُودِ الله؟"، ثُمّ قَامَ فَاحْتَطَبَ، فَقَالَ: "أَيّهَا النّاسُ! إِنّمَا أَهْلَكَ الّذِينَ قَبْلَكُمْ، أَنّهُمْ كَانُوا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشّرِيفُ، تَرَكُوهُ، وَإِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الضّعِيفُ، أَقَامُوا عَلَيْهِ الْحَدِّ، وَأَيْمُ الله، لَوْ أَنّ فَاطِمَةً بِنْتَ مُحَمّدٍ سَرَقَتْ لَقَطَعْتُ يَدَهَا".

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ رُمحِ: "إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ".

٥٤٠٨ (٢) وَحَدَّنَيْ آبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةً - قَالاَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةً بْنُ الزَّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةً بْنُ الزَّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةً بْنُ الزَّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ وَوْجِ النّبِي ﷺ فَي غَرْوَة الْفَتْحِ، وَوْجِ النّبِي ﷺ فِي غَرْوَة الْفَتْحِ، فَقَالُوا: وَمَنْ يَحْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبُّ رَسُولِ الله فَي كَلّمَهُ فِيهَا رَسُولَ الله ﷺ وَسُولَ الله فَي مَلَّالُوا: وَمَنْ يَحْتَرِئُ عَلَيْهِ إِلاَّ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، حَبُّ رَسُولِ الله فَي الله عَلَى الله فَي الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله ع

٢- باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن الشفاعة في الحدود

عدم جواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغه إلى الإمام وجوازها فيما يجب فيه التعزير: ذكر مسلم ، في الباب الأحاديث في النهي عن الشفاعة في الحدود، وأن ذلك هو سبب هلاك بني إسرائيل، وقد أجمع العلماء على تحريم=

قَالَ يُونُسُ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ عُرْوَةُ: قَالَتْ عَائِشَةُ: فَحَسُنَتْ تَوْبَتُهَا بَعْدُ، وَتَزَوَّحَتْ، وَكَانَتْ تَاْبِينِي بَعْدَ ذَلِكَ، فَأَرْفَعُ حَاجَتَهَا إلَى رَسُولِ الله ﷺ.

٤٤٠٩ (٣) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرِنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانْتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: كَانْتِ امْرَأَةٌ مَخْزُومِيَّةٌ تَسْتَعِيرُ الْمَتَاعَ وَتَحْحَدُهُ، فَأَمَرَ النَّهِ ﷺ فَا مُن النِّبِيُ اللَّهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

﴿ ٤٤١ - (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ، عَنْ أَبِي النَّبِيِّ، عَنْ جَابِرٍ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ بَنِي مَحْزُومٍ سَرَقَتْ، فَأُتِيَ بِهَا النّبِيُّ عَلَيْ، فَعَاذَتْ بِأُمّ سَلَمَةَ زَوْجِ النّبِيِّ عَلَيْ، فَقَالَ النّبِيُّ عَلَيْ، فَقَالَ النّبِيُّ عَلَيْ، وَالله لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، فَقُطِعَتْ.
 النّبِيِّ عَلَيْ، فَقَالَ النّبِيُّ عَلَيْ: "وَالله لَوْ كَانَتْ فَاطِمَةُ لَقَطَعْتُ يَدَهَا"، فَقُطِعَتْ.

-الشفاعة في الحَدِّ بعد بلوغه إلى الإمام لهذه الأحاديث، وعلى أنَّه يحرم التشفيع فيه، فأما قبل بلوغه إلى الإمام، فقد أجاز الشفاعة فيه أكثر العلماء إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب شر وأذى للناس، فإن كان لم يشفع فيه. وأما المعاصي التي لا حد فيها وواجبها التعزير، فتحوز الشفاعة والتشفيع فيها، سواء بلغت الإمام أم لا؛ لأتما أهون، ثم الشفاعة فيها مستحبة إذا لم يكن المشفوع فيه صاحب أذى ونحوه.

قوله: "ومن يجترئ عليه إلا أسامة حِبُّ رسول الله ﷺ: هو بكسر الحاء، أي مَحْبُوبه، ومعنى يجترئ: يتجاسر عليه بطريق الإدلال، وفي هذا منقبة ظاهرة لأسامة هذا قوله ﷺ: "وأيم الله لو أن فاطمة": فيه دليل لجواز الحَلفِ من غير استحلاف، وهو مستحب إذا كان فيه تفخيم لأمر مطلوب، كما في الحديث، وقد كثرت نظائره في الحديث، وسبق في "كتاب الأيمان" اختلاف العلماء في الحلف باسم الله. قوله: "كانت امرأة مخزومية تَسْتَعِيرُ المتاع وتححده، فأمر النبي ﷺ بقطع يدها، فأتى أهلها أسامة، فكلموه " الحديث.

المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بجحود العارية: قال العلماء: المراد أنما قَطَعَتْ بالسَّرقة، وإنما ذكرت العارية تَعْريفاً لها ووصفاً لها، لا أنها سبب القطع، وقد ذكر مسلم هذا الحديث في سائر الطرق المصرحة بأنما سرقت وقطعت بسبب السرقة، فيتعين حمل هذه الرواية على ذلك جَمْعاً بين الروايات، فإنما قضية واحدة، مع أن جماعة من الأئمة قالوا: هذه الرواية شاذة، فإنما مخالفة لجماهير الرواة، والشاذة لا يعمل بها. قال العلماء: وإنما لم يذكر السرقة في هذه الرواية؛ لأن المقصود منها عِنْدَ الراوي ذكر منع الشفاعة في الحدود، لا الإحبار عن السرقة، قال جماهير العلماء وفقهاء الأمصار: لا قطع على من جَحد العارية، وتأولوا هذا الحديث بنحو ما ذكرته، وقال أحمد وإسحاق: يجب القطع في ذلك.

[٣- باب حدّ الزنا]

١١٥ - (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيميُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الْحَسَنِ، عَنْ حِطَّانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الرَّقَاشيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "خُذُوا عَنْي، خُذُوا عَنِّي، قَدْ جَعَلَ اللهُ لَهُنَّ سَبِيْلاً، الْبِكُرُ بِالْبِكْرِ جَلْدُ مِائَةٍ وَنَفْيُ سَنَةٍ، وَالثَّيِّبُ بِالثَّيِّبِ عَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّحْمُ".
 جَلْدُ مِائَةٍ وَالرَّحْمُ".

٣- باب حدّ الزنا

قوله ﷺ: "خذوا عني، خذوا عني، فقد جعل الله لهن سبيلاً، البكر بالبكر حلد مائة ونفي سنة، والثيب بالثيب جلد مائة والرجم": أما قوله ﷺ: "فقد جعل الله لهن سبيلاً"، فإشارة إلى قوله تعالى: ﴿فَأُمْسِكُوهُرِنَ فِي ٱلْبُيُوتُ خَتَى يَتَوَفَّنهُنَّ ٱلْمَوْتُ أَوْ يَجَعَلَ ٱلله لَمُنْ سَبِيلاً ﴾ (النساء: ١٥)، فبين النبي ﷺ أن هذا هو ذلك السبيل. واختلف العلماء في هذه الآية، فقيل: هي مُحكمة، وهذا الحديث مفسر لها، وقيل: منسوخة بالآية التي في أول سورة النور، وقيل: إن آية التّور في البكرين، وهذه الآية في الثيبين. وأجمع العلماء على وجوب حلد الزّاني البكر مائة، ورحم المُحْصن وهو الثيب، ولم يخالف في هذا أحد من أهل القبلة إلا ما حكى القاضي عياض وغيره عن الخوارج وبعض المعتزلة كالنّظام وأصحابه، فإلهم لم يقولوا بالرجم.

اختلاف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرجم على النيّب: واختلفوا في حَلْد النَّيِّب مع الرجم، فقالت طائفة: يجب الجمع بينهما، فيجلد ثم يرجم، وبه قال علي بن أبي طالب في والحسن البصري وإسحاق بن راهويه وداود وأهل الظاهر، وبعض أصحاب الشافعي، وقال جماهير العلماء: الواحب الرحم وحده، وحكى القاضي عن طائفة من أهل الحديث: أنه يجب الجمع بينهما إذا كان الزاني شيخاً ثيباً، فإن كان شاباً ثيباً اقتصر على الرحم، وهذا مذهب باطل لا أصل له، وحجة الجمهور: أن النبي القتصر على رحم الثيب في أحاديث كثيرة: منها: قصة "ماعِز"، وقصة "المرأة الغامدية"، وفي قوله الله الإعام على امرأة هذا، فإن اعترفت فارجمها"، قالوا: وحديث الجمع بين الجَلْد والرَّجم منسوخ، فإنه كان في أول الأمر.

اختلاف الأنمة في نفي البكر سنة، وفي نفي العبد والأمة: وأما قوله في في البكر: "ونفي سَنَةِ" ففيه حجة للشافعي والجماهير أنه يجب نفيه سنة رجلاً كان أو امرأة، وقال الحسن: لا يجب النفي، وقال مالك والأوزاعي: لا نفي على النساء، وروي مثله عن على في، وقالوا: لأنما عورة، وفي نفيها تضييع لها وتعريض لها للفتنة، ولهذا لهيت عن المُسَافرة إلا مع محرم، وحجة الشافعي قوله في: "البكرُ بالبكر جَلْدُ مائة ونفي سنَةٍ" وأما العبد والأمة ففيهما ثلاثة أقوال: للشافعي. أحدهما: يغرب كل واحد منهما سنة لظاهر الحديث، وبهذا قال سفيان الثوري، وأبو ثور وداود وابن جرير. والثاني: يغرب نصف سنة، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنْ أَتَرْبَ بِفَنجِشَةٍ فَعَلَيْنَ =

- يضفُ مَا عَلَى ٱلْمُخَصَنَت مِنَ ٱلْعَذَابِ ﴾ (النساء: ٢٥)، وهذا أصح الأقوال عند أصحابنا، وهذه الآية مخصصة لعموم الحديث، والصحيح عند الأصوليين: جواز تخصيص السنة بالكتاب؛ لأنه إذا جاز تخصيص الكتاب بالكتاب، فتخصيص السنة به أولى. والثالث: لا يغرب المملوك أصلاً، وبه قال الحسن البصري وحماد ومالك وأحمد وإسحاق؛ لقوله ﷺ في الأمة إذا زنت: "فليجلدها"، و لم يذكر النفي؛ ولأن تَفْيَه يضر سيده، مع أنه لا جناية من سيده، وأجاب أصحاب الشافعي عن حديث الأَمة إذا زنت أنه ليس فيه تعرض للنفي، والآية ظاهرة في وجوب النفي، فوجب العمل بها، وحمل الحديث على موافقتها، والله أعلم. ***

وأما قوله ﷺ: "البكر بالبكرِ والثَّيْبُ بالتَّيْبِ"، فليس هو على سبيل الاشتراط، بل حد البِكْر الجَلَّد والتَّغريب، سواء زنى ببكر أم بثيِّب، وحد الثيب الرحم، سواء زنى بثيب أم ببكر، فهو شبيه بالتقييد الذي يخرج على الغالب.

المراد من البكر والنيّب هنا: واعلم: أن المراد بالبكر من الرجال والنساء من لم يجامع في نكاح صحيح، وهو حُرِّ بالغ عاقل، سواء كان جامع بوَطْءِ شبهة أو نكاح فاسد أو غيرهما أم لا، والمراد بالثيب: من جامع في دَهْره مرة من نكاح صحيح، وهو بالغ عاقل حر، والرجل والمرأة في هذا سواء –والله أعلم-، وسواء في كل هذا المسلم والكافر والرشيد والمحجور عليه لِسَفَهِ، والله أعلم.

بيان الفائدة: قوله: "حدثنا عمرو الناقد حدثنا هشيم أحبرنا منصور بهذا الإسناد" في هذا الكلام فائدتان:=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ليس التغريب حزءا من حد الزنا، وإنما هو تعزير يخير فيه الحاكم، إن رأى فيه مصلحة غربه، وإلا فلا. وهو قول أبي حنيفة ومحمد عث.

⁽إلى أن قال:) واستدل الحنفية على مذهبهم بقوله تعالى: ﴿آلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَاحِدِ مِنْهُمَا مِأْنَةَ جُلْدَةٍ﴾ (النور:٢)، يدل على أن الجلد كل حزاء الزاني، فلا يزاد عليه شيء بأخبار الآحاد، وهذا بخلاف الرحم، فإنه ثبت بالأحاديث المتواترة كما سيأتي في موضعه. (تكملة فتح الملهم: ٤٠٧/٢)

٤١٤ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحمَّدُ بْنُ جَعْفرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ
 ح: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثِنِي أَبِي، كِلاَهُمَا عَنْ قَتَادَةً بِهَذَا الإِسْنَادِ
 غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمَا: "الْبِكْرُ يُحْلَدُ وَيُنْفَى، وَالتَّيِّبُ يُحْلَدُ وَيُرْجَمُ" لاَ يَذْكُرَانِ: سَنَةً وَلاَ مَائَةً.

=إحداهما: بيان أن الحديث روي من طريق آخر، فيزداد قوة. والثانية: أن هُشَيْماً مُدَلِّس، وقد قال في الرواية الأولى: "وعن منصور" وبين في الثانية أنه سمعه من منصور، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات.

شرح الغويب: قوله: "كان نبي الله ﷺ إذا أنْزِلَ عليه الوحي كرب لذلك وتربد وحهه": هو بضم الكاف وكسر الراء، وتَربَّدَ وحهه أي علته غبرة، والرَّبَدُ تغير البياض إلى السواد، وإنما حصل له ذلك لعظم موقع الوحي، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا سَنُلِقَى عَلَيْكَ قَوْلاً نُقِيلاً ﴾ (المزمل:٥). قوله ﷺ: "ثم رحم بالحجارة": التقييد بالحجارة للاستحباب، ولو رحم بغيرها جاز، وهو شبيه بالتقييد بما في الاستنجاء.

* * * *

[٤- باب رجم الثيب في الزنا]

٥٤١٥ - (١) حَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى قَالاً: حَدَّنَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عَبّاسٍ يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الله بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عَبّاسٍ يَقُولُ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطّابِ، وَهُو جَالِسٌ عَلَى مِنْبَرِ رَسُولِ الله يَظْنُ: إِنَّ الله قَدْ بَعَثَ مُحَمّداً عَلَيْ إِلَى عَمْرُ بْنُ الْخَطّابِ، وَهُو جَالِسٌ عَلَى مِنْبِ رَسُولِ الله يَظْنُ: إِنَّ الله قَدْ بَعَثَ مُحَمّداً عَلَيْ إِلْمَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، بِالْحَقِّ، * وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ آيَةُ الرَّجْمِ، قَرَأْنَاهَا وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا، فَرَحَمَ رَسُولُ الله عَلَيْهِ آيَةُ الرَّحْمِ وَاللهُ الله عَلَيْ وَرَحَمْنَا بَعْدَهُ، فَأَخْشَى إِنْ طَالَ بِالنَّاسِ زَمَانٌ، أَنْ يَقُولَ قَائِلٌ: مَا نَجِدُ فَرَحَمَ رَسُولُ الله عَلَى الله عَنْ كِتَابِ الله حَقِّ عَلَى مَنْ الرَّحْمَ فِي كِتَابِ الله حَقِّ عَلَى مَنْ رَسُولُ الله عَيْرَافُ.

٤- باب رجم الثيب في الزنا

قوله: "فكان مما أنزل الله عليه آية الرَّجْم، قرأناها ووعيناها وعقلناها": أراد بآية الرَّجم: "الشَّيْخ والشَّيْخة إذا زنيا فارجموهما البتة"، وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه، وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ، وقد وقع نسخهما جميعاً، فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ونحو ذلك، وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة أن المنسوخ لا يكتب في المصحف، وفي إعلان عمر بالرجم -وهو على المنبر- وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار، دليل على ثبوت الرجم، وقد يستدل به على أنه لا يجلد منع الرجم، وقد تمتنع-

^{*}قوله: "إن الله بعث محمداً بالحق..." قال النووي: في إعلان عمر الله بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة الموغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم، انتهى. قلت: أراد أنه إجماع سكوتي لكن ثم قال في قول عمر: "أو كان الحبل" أن وجوب الحد بالحبل إذا لم يكن لها زوج أو سيد مذهب عمر الهام وتابعه مالك وأصحابه، وجماهير العلماء أنه لا حد عليها بمجرد الحبل، انتهى. قلت: إن كان إعلان عمر دليلا كما قرره، ويكون إجماعاً سكوتياً، يلزم أن يكون قول الجمهور ههنا مخالفا للإجماع؛ لأن عمر أعلن بوجوب الحد بالحبل كما أعلن بالرجم، وإن لم يكن دليلا لا يتم الاستدلال به على ثبوت الرجم أيضا. والعجب من النووي أنه قرره دليلا أولا حين وافق مطلوبه، ثم جاء يخالفه حين لم يوافق.

ثم الاستدلال بالسكوت وعدم الإنكار مشهور بينهم، ويعدونه إجماعاً سكوتياً، فلزوم مخالفة الإجماع وارد عليهم إلزاماً لهم. نعم! التحقيق أنه ليس بدليل أصلا؛ إذ لا يجب إنكار قول المجتهد بل قول المقلد إذا وافق مجتهدا فكيف قول الحليفة إذا كان مجتهدا فالاستدلال السكوت على الموافقة والإجماع ليس بشيء عند إمعان النظر، والله أعلم.

٢٤١٦ – (٢) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

=دلالته؛ لأنه لم يتعرض للجلد، وقد ثبت في القرآن والسنة.

قوله: "فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل: ما لجد الرّجُمّ في كتاب الله، فيضلوا بترك فريضة": هذا الذي خشيه قد وقع من الخوارج ومن وافقهم، كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر الخوارج ومن وافقهم، كما سبق بيانه، وهذا من كرامات عمر الخوارج ومن وافقهم، كما شبق بيانه، وهذا من حمة النبي الحلق.

قوله: "وإن الرَّحْمَ في كتاب الله حقِّ على من زبى إذا أحصن من الرحال والنساء إذا قامت البينة أو كان الحبل أو الاعتراف": أجمع العلماء على أن الرحم لا يكون إلا على من زبى وهو محصن، وسبق بيان صفة المُحْصن، وأجمعوا على أنه إذا قامت البينة بزناه وهو محصن يُرْجم، وأجمعوا على أن البينة أربعة شهداء ذُكور عُدُول، هذا إذا شهدوا على نفس الزنا، ولا يقبل دون الأربعة، وإن اختلفوا في صفاقم، وأجمعوا على وجوب الرَّحم على من اعترف بالزنا وهو محصن يصح إقراره بالحدّ، واختلفوا في اشتراط تكرار إقراره أربع مرات، وسنذكره قريباً إن شاء الله تعالى.

أقوال أهل العلم في وجوب الحدّ بالحبل: وأما الحبل وحده فمذهب عمر بن الخطاب الله وجوب الحد به، إذا لم يكن لها زوج ولا سيّد، وتابعه مالك وأصحابه، فقالوا: إذا حَبِلَت ولم يُعلم لها زوج ولا سيد ولا عرفنا إكراهها لزمها الحدُّ، إلا أن تكون غريبة طارئة، وتدّعي أنه من زوج أو سيد، قالوا: ولا تقبل دعواها الإكراه إذا لم تقم بذلك مستغيثة عند الإكراه قبل ظهور الحَمْل. وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء: لا حَدَّ عليها بمحرد الحبل سواء كان لها زوج أو سيد أم لا، سواء الغريبة وغيرها، وسواء ادعت الإكراه أم سكتت، فلا حدَّ عليها مطلقاً إلا ببينة أو اعتراف؛ لأن الحدود تسقط بالشبهات.

[٥- باب من اعترف على نفسه بالزنا]

قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةً بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ الله عُلَيْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، الْمُسْلِمِينَ رَسُولَ الله عُلَيْ وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ، فَنَادَاهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! إنّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ الله! إنّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَتَنَحَّى تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ الله! إنّي زَنَيْتُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ حَتَّى ثَنَى ذَلِكَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَلَا: "مَلُ أَحْصَنْت؟" قَالَ: لاَ. قَالَ: لاَ. قَالَ: لاَ. قَالَ: لاَ هَلُ أَحْصَنْت؟" قَالَ: لاَ مَسُولُ الله عُلِي اللهِ إلى الله عَلَيْهِ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ، فَقَالَ: لاَ. قَالَ: لاَ مَالَ أَرْبُعُ مَرَاتٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله عُلِي اللهِ إلَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ا

اب من اعترف على نفسه بالزنا

أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا: قوله: في الرجل الذي اعترف بالزنا، فأعرض عنه النبي هي فحاءه من جوانبه حتى أقر اربع مرات، فسأله النبي هي هل به جنون؟ فقال: لا، فقال: هل أحصنت؟ قال: نعم، فقال: اذهبُوا به، فارحُمُوه. احتج به أبو حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وموافقوهما في: أن الإقرار بالزنا لا يثبت، ويرجم به المقر حتى يقر اربع مرات. وقال مالك والشافعي وآخرون: يثبت الإقرار به بمرة واحدة ويرجم، واحتجوا بقوله هي الوغد يا أنيس على امرأة هذا، فإن اعْتَرَفَتْ فارجمها"، ولم يشترط عدداً، وحديث الغامدية ليس فيه إقرارها أربع مرات، ** واشترط ابن أبي ليلي وغيره من العلماء إقراره أربع مرات في اربع مجالس.

فوائد الحديث: قوله ﷺ: "أبك جنون؟" إنما قاله ليتحقَّقَ حاله، فإن الغالب أن الإنسان لا يصر على الإقرار بما يقتضي قتله من غير سؤال، مع أن له طريقاً إلى سقوط الإثم بالتوبة. وفي الرواية الأحرى: أنه سأل قومه عنه، فقالوا: ما نعلم به بأساً، وهذا مبالغة في تحقق حاله، وفي صيانة دم المسلم، وفيه إشارة إلى أن إقرار المَحْنُون باطل، وأن الحدود لا تجب عليه، وهذا كله مجمع عليه.

قوله ﷺ: "هل أحصنت؟" فيه أن الإمام يسأل عن شروط الرحم من الإحصان وغيره، سواء ثبت بالإقرار أم البينة، وفيه مؤاخذة الإنسان بإقراره. قوله: "حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات": هو بتخفيف النون أي كرره أربع مرات، وفيه التعريض للمقر بالزنا بأن يرجع، ويُقبل رجوعه بلا خلاف.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما حديث العسيف وخطبة عمر اللهم فقد وقع فيه لفظ الاعتراف بحملا، وحديث ماعز يفسره، ولا تعارض بين المجمل والمفسر. (تكملة فتح الملهم: ٢٩٩٢)

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَني مَنْ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: فَكُنْتُ فِيمَنْ رَجَمَهُ، فَرَجَمْنَاهُ بِالْمُصَلِّى، فَلَمَّا أَذْلَقَتْهُ الْحِجَارَةُ هَرَبَ، فَأَدْرَكُنَاهُ بِالْحَرَّةِ، فَرَجَمْنَاهُ.

١٨ ٤ ٤ - (٢) قَالَ مُسْلِم: وَرَوَاهُ اللَّيْثُ أَيْضًا عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَانِ بْنِ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، عَنِ ابْنه شِهَابِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

﴿ ٤١٩ كَا عَ صَلَّتُنِيهِ عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَانِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو اليَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ أَيْضاً، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَعَيْبٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ أَيْضاً، وَفِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعاً: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي مَنْ سَمَعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدَ الله، كَمَا ذَكَرَ عُقَيْلٌ.

﴿ ٤٤٠ (٤) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَخْيَى قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَابْنُ جُرَيْجٍ، كُلُّهُمْ عُنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ الله عَنِ النّبِي ﷺ نَحْوَ رِوَايَةٍ عُقَيْلٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

-قوله ﷺ: "اذهبوا به فارجموه": فيه جواز استنابة الإمام من يقيم الحد، قال العلماء: لا يستوفي الحدَّ إلا الإمام أو من فَوَّض ذلك إليه، وفيه دليل على أنه يكفي الرجم، ولا يجلد معه، وقد سبق بيان الخلاف في هذا.

قوله: "فرجمناه بالمصلى": قال البخاري وغيره من العلماء: فيه دليل على أن مصلى الجنائز والأعياد إذا لم يكن قد وقف مسجداً لا يثبت له حكم المسجد؛ إذ لو كان له حكم المسجد تجنب الرجم فيه، وتلطخه بالدماء والميتة، قالوا: والمراد بالمصلى هنا مصلًى الجنائز؛ ولهذا قال في الرواية الأخرى: "في بقيع الغرقد"، وهو موضع الجنائز بالمدينة، وذكر الدارمي من أصحابنا: أن المصلى الذي للعيد ولغيره إذا لم يكن مسجداً، هل يثبت له حكم المسجد؟ فيه وجهان، أصحهما: ليس له حكم المسجد، والله أعلم.

قوله: "فلما أذلقته الحجارة هرب": هو بالذال المعجمة وبالقاف أي أصابته بحدها. قوله: "فأدركناه بالحرة، فرجمناه". أقوال العلماء في المحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد الشروع في رجمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحد؟ فقال الحتلف العلماء في المحصن إذا أقرَّ بالزنا، فشرعوا في رجمه، ثم هرب، هل يترك أم يتبع ليقام عليه الحد؟ فقال الشافعي وأحمد وغيرهما: يترك ولا يتبع لكن أن يقال له بعد ذلك، فإن رجع عن الإقرار ترك، وإن أعاد رجم. وقال مالك في رواية وغيره: أنه يتبع ويرجم. واحتج الشافعي وموافقوه بما جاء في رواية أبي داود أن النبي على قال: "ألا تركتموه حتى أنظر في شأنه؟". وفي رواية: "هلا تركتموه، فلعله يتوب، فيتوب الله عليه"، واحتج الآخرون: بأن النبي على المرمهم ذنبه مع ألهم قتلوه بعد هربه، وأحاب الشافعي وموافقوه عن هذا بأنه لم يصرح=

211 - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَة، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ قَالَ: رَأَيْتُ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ حِينَ جِيءَ بِهِ إلَى النّبِيِّ ﷺ ، رَجُلٌ قَصِيرٌ أَعْضَلُ، لَيْسَ عَلَيْهِ رِدَاءٌ، فَشَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ أَرْبَعَ مَرَاتٍ أَنّهُ زَنَى، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ : "أَلاَ كُلَّمَا نَفُرْنَا الله عَلَيْكِ؟ " قَالَ: لاَ، وَالله! إنّهُ قَدْ زَنَى الآحرُ، قَالَ: فَرَجَمَهُ، ثُمّ خَطَب، فَقَالَ: "أَلاَ كُلَّمَا نَفُرْنَا عَرَيْنِ فِي سَبِيلِ الله، خَلَفَ أَحَدُهُمْ لَهُ نَبِيبٌ كَنِيبٍ التَّيْسِ، يَمْنَحُ أَحَدُهُمُ الْكُثْبَة، أَمَا وَالله! إنْ يُمْكِنِي * مِنْ أَحَدُهُمْ الْكُثْبَة، أَمَا وَالله! إنْ يُمْكِنِي * مِنْ أَحَدِهِمْ لأَنكُنَلُهُ عَنْهُ".

بالرجوع، وقد ثبت إقراره، فلا يتركه حتى يصرح بالرجوع، قالوا: وإنما قلنا: لا يتبع في هربه لعله يريد
 الرجوع، و لم نقل أنه سقط الرجم بمجرد الهرب، والله أعلم.

قوله: "رجل قصير أعضل": هو بالضاد المعجمة أي مشتد الخلق. قوله ﷺ: "فلعلك، قال: لا، والله إنه قد زنى الآخر": معنى هذا الكلام الإشارة إلى تلقينه الرجوع عن الإقرار بالزنا، واعتذاره بشبهة يتعلق بها، كما جاء في الرواية الأحرى: "لعلك قبلت أو غمزت"، فاقتصر في هذه الرواية على "لعلّك" اختصاراً وتنبيهاً واكتفاء بدلالة الكلام والحال على المحذوف، أي لعلك قَبَلْتَ أو نحو ذلك.

فقه الحديث وشرح الغريب: ففيه استحباب تُلقين المقر بحد الزنا والسرقة وغيرهما من حدود الله تعالى، وأنه، يقبل رجوعه عن ذلك؛ لأن الحدود مبنية على المساهلة والدَّرء، بخلاف حقوق الآدميين، وحقوق الله تعالى المالية كالزكاة والكفارة وغيرهما لا يجوز التلقين فيها، ولو رجع لم يقبل رجوعه، وقد جاء تلقين الرجوع عن الإقرار بالحدود عن النبي بي وعن الخلفاء الراشدين ومن بعدهم، واتفق العلماء عليه. قوله: "إنه قد زني الآخر": هو بممنزة مقصورة، وحاء مكسورة، ومعناه الأَرْذَلُ والأبعد والأدنى، وقيل: اللئيم، وقيل: الشقي، وكله متقارب، ومراده نفسه، فحقرها، وعابها، لاسيما وقد فعل هذه الفاحشة، وقيل: إنها كناية يكنى بها عن نفسه وعن غيره إذا أخبر عنه بما يستقبح. قوله بي "ألا كلما نفرنا في سبيل الله، خلف أحدهم له نبيب كنبيب التَّيْسِ بمنح أحدهم الكئبة"، وفي بعض النسخ "إحداهن" بدل أحدهم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "إن يمكني": يعني: إن أعطاني الله القدرة على أحدهم، لأعاقبنه عن الله تعالى، حتى يصير نكالا لمن بين يديه ومن خلفه. وهمذه الخطبة اغتر بعض المعاصرين، وقالوا: إن ماعزا الله كان يفعل ذلك، ولذلك ذكره النبي الله ذكره بعد رجمه، والحق أنه ليس في هذه الخطبة ما يدل على أن ماعزا الله كان يرتكب مثل هذا الفعل. وإنما ذكره النبي الله بعد رجم ماعز ليعتبر هؤلاء المفسدون بعقوبة ماعز، ويتنبهوا بأنه يمكن معاقبتهم أيضا بمثل هذه العقوبة.

وأما ماعز ﷺ، فسيأتي عند المصنف أن أهل قبيلته شهدوا بقولهم: "ما نعلمه إلا وفي العقل، من صالحينا"، ولقد 😑

قَالَ: فَحَدَّثْتُهُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَدَّهُ أَرْبَعَ مَرَّاتٍ.

إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ، كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ عَنِ الْبَرِيمَ النّبِي عَلَى نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شَبَابَةُ عَلَى قوله: فَرَدّهُ مَرَّتَيْنِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي النّبِي عَلَى نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ جَعْفَرٍ، وَوَافَقَهُ شَبَابَةُ عَلَى قوله: فَرَدّهُ مَرَّتَيْنِ، وَفِي حَدِيثٍ أَبِي عَامِرٍ: فَردّهُ مَرّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا.

شرح الغريب: ونبيب التَّيْس: صوته عند السَّفاد، ويمنح بفتح الياء والنون أي يعطي، والكثبة: بضم الكاف وإسكان المثلثة القليل من اللبن وغيره. **

قوله: "أتي برحل قصير أشعث ذي عضلات": هو بفتح العين والضاد. قال أهل اللغة: العَضَلَة: كل لحمة صلبة مكتنزة. قوله: "تخلف أحدكم ينبُّ": هو بفتح الياء وكسر النون وتشديد الباء الموحدة. قوله ﷺ: "إلا جعلته نكالاً": أي عِظَةً وعبرة لمن بعده بما أصبته منه من العقوبة ليمتنعوا من تلك الفاحشة.

⁻ شهد له النبي بقوله: "إنه الآن لفي ألهار الجنة ينغمس فيها" كما أخرجه أبو داود، فكيف يصح فيه أنه كان معتادا بمثل هذه الفاحشة، -والعياذ بالله منه-. وأما صدور الإثم فكان اتفاقيا، ولم يكن متعودا بذلك، كما يدل عليه اعترافه وندمه الله فتح الملهم: ٤٤٣/٢، ٤٤٣)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ونبنب الرجل: إذا هذى عند الجماع. كذا في لسان العرب لابن منظور (٢: ٢٤١، ٢٤٢)، والتيس: الفحل من الغنم. والمراد أن بعض الناس يظهرون شهوهم على النساء المغيبات بعد ما خرج رجالهن إلى الغزو، ولعل بعض المنافقين كانوا يفعلون ذلك. (إلى أن قال:) وكثب الشيء يكثبه (من باب ضرب) كثبا، (بسكون الثاء): جمعه من قرب، وصبه. فكل مجتمع من طعام أو غيره بعد أن يكون قليلا، فهو كثبة. راجع لسان العرب (٢: ١٩٦، ١٩٧)، والمراد: أن ذلك الرجل الذي يظهر الشهوة على النساء المغيبات يخدعهن بإعطا كثبة، ليفوز بما يريد منهن. فقوله: "أحدهم" فاعل "يمنح" ومفعوله الأول محذوف، يعني النساء، وفي الرواية الآتية: "منح إحداهن"، فذكر المفعول وأضمر الفاعل. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٤)

٤٢٤ - (٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيِّ -وَاللَّفْظُ لِقُتَيْبَةً - قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةً، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ النّبِيَّ ﷺ قَالَ لِمَاعِزِ بْنِ مَالِكِ: "أَحَقّ مَا بَلَغَنِي عَنْك؟" * قَالَ: وَمَا بَلَغَكَ عَنِي؟ قَالَ: "بَلَغَنِي أَنْكَ وَقَعْتَ بِحَارِيَةِ آلِ فُلاَنِ"، قَالَ: نَعَمُ! قَالَ: فَشَهِدَ أَرْبُعَ شَهَادَات، ثُمَّ أَمَرَ بِهِ، فَرُجمَ.

٥٤٢٥ - (٩) حَدَّنَىٰ مُحَمَّدُ بُّنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنِي عَبْدُ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا دَاوُدُ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيد: أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِك، أَتَى رَسُولَ الله عُنْ، فَقَالَ: يَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيد: أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ يُقَالُ لَهُ: مَاعِزُ بْنُ مَالِك، أَتَى رَسُولَ الله عُنْ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ إِنِّي أَصَبْتُ فَاحِشَةً، فَأَقِمُهُ عَلَيّ، فَرَدّهُ النّبِيُ عُنْ مِرَاراً، قَالَ: ثُمَّ سَأَلَ قَوْمَهُ، فَقَالُوا: مَا نَعْلَمُ بِهِ إِنِّي أَصَابَ شَيْعًا، يَرَى أَنَّهُ لاَ يُحْرِجُهُ مِنْهُ إِلّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النّبِيِّ عَنْ اللّهُ مَنْهُ إِلّا أَنْ يُقَامَ فِيهِ الْحَدُّ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى النّبِي عَنْ اللّهُ فَرْمَيْنَاهُ وَلا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ وَلا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ وَلا حَفَرْنَا لَهُ، قَالَ: فَرَمَيْنَاهُ

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ لماعز: "أحق ما بلغني عنك؟" قال: وما بلغك عنيًّ؟ قال: بلغني عنك أنك وقعت بحارية آل فلان، قال: نعم! فشهد أربع شهادات، ثم أمر به، فرجم": هكذا وقع في هذه الرواية، والمشهور في باقي الروايات أنه أتى النبي ﷺ، فقال: طَهّرني، قال العلماء: لا تناقض بين الروايات، فيكون قد جيء به إلى النبي ﷺ فقال النبي ﷺ لماعز بعد أن للذي أرسله: لو ستَرْتَهُ بثوبك يا هزال! لكان خيراً لك، وكان ماعزٌ عند هزال! فقال النبي ﷺ لماعزٍ بعد أن ذكر له الذين حضروا معه ما جرى له: أحق ما بلغني عنك إلى آخره.

قوله: "فما أوثقناه ولا حفرنا له"، وفي الرواية الأحرى في صحيح مسلم: "فلما كان الرابعة حفر له حُفْرَةً ثم أمر–

^{*}قوله: "أحق ما بلغني عنك؟": هذا الحديث يقتضي أنه حمله على الإقرار وهو مخالف للرواية المشهورة الدالة على أنه أعرض عنه حين أقر به، ولما هو المشهور أنه لقنه الرجوع عن الإقرار، فلعله من تغيير بعض الرواة، وهذا غير مستبعد، فإن هذه الواقعة واحدة، وقد روي فيها كيفيات متعددة للإقرارات الأربع بحيث لا يمكن اجتماعها. نعم! أن غالب الرواة ما خالفوا في بيان الحكم الشرعي، وهو أن الرجم كان بعد الإقرارت الأربع فكألهم يعتنون بالأحكام. وأما الكيفيات والتصويرات فكثيرا يحصل منهم فيها نوع تغيير بسبب مرور الزمان؛ لألهم ما كانوا يكتبون بل يحفظون، والله تعالى أعلم، لكن يلزم من هذا أنه لا ينبغى الاستدلال بكل حرف من حروف الحديث إذا كان ذلك الحرف مما اختلفت الرواة فيه، فافهم. ثم رأيت الطيبي أحاب في شرح المشكاة، حروف الحديث إذا كان ذلك الحرف مما أحضره بين يديه، فاستنطقه لينكر ما نسب إليه لدرء الحد، فلما أقر أعرض عنه إلى آخر ما ذكره الرواة الآخرون، فيكون في هذه الرواية اختصار، والله اعلم.

بِالْعَظْمِ وَالْمَدَرِ والْحَزَفِ، قَالَ: فَاشْتَدَ وَاشْتَدَدْنَا خَلْفَهُ، حَتَّى أَتَى عُرْضَ الْحَرَّةِ، فَانْتَصَبَ لَنَا، فَرَمَيْنَاهُ بِحَلاَمِيدِ الْحَرَّةِ يَعْنِي الْحِجَارَةَ حَتَّى سَكَتَ، قَالَ: ثُمَّ قَامَ رَسُولُ الله ﷺ خَطِيباً مِنَ الْعَشِيِّ، فَقَالَ: "أَوَ كُلَّمَا انْطَلَقْنَا غُزَاةً فِي سَبِيلِ الله تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ الله تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ الله تَخَلَّفَ رَجُلٌ فِي عِيَالِنَا، لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ النَّيْسِ، عَلَي أَنْ لاَ أُوتَى بِرَجُلٍ فَعَلَ ذَلِكَ إِلّا نَكَلْتُ بِهِ". قَالَ: فَمَا اسْتَغْفَرَ لَهُ وَلاَ سَبّهُ.

-به، فرجم"، وذكر بعده في حديث الغامدية: "ثم أمر بها، فحفر لها إلى صدرها، وأمر الناس، فرجموها": أما قوله: "فما أوثقناه"، فهكذا الحُكْمُ عند الفقهاء.

أقوال الأئمة في الحفر للموجوم والموجومة: وأما الحفر للمرجوم والمرجومة ففيه مذاهب للعلماء: قال مالك وأبو حنيفة وأسمد والمعنى المشهور عنهم: لا يحفر لمواحد منهما. وقال قتادة وأبو ثور وأبو يوسف وأبو حنيفة في رواية: يحفر لهما. وقال بعض المالكية: يحفر لمن يرجم بالبينة لا من يرجم بالإقرار. وأما أصحابنا فقالوا: لا يحفر للرجل سواء ثبت زناه بالبينة أم بالإقرار. وأما المرأة: ففيها ثلاثة أوجه لأصحابنا أحدها: يُستحب الحَفْر لها إلى صدرها ليكون أستر لها. والثاني: لا يستحب ولا يكره، بل هو إلى خيرة الإمام. والثالث: وهو الأصح إن ثبت للإقرار فلا ليمكنها الهرب إن رجعت، فمن قال بالحفر لها احتج بأنه حفر للعامدية، وكذا لماعز في رواية، ويُحيبُ هؤلاء عن الرواية الأخرى في ماعز أنَّة لم يحفر له أن المراد: حفيرة عظيمة، أو غير ذلك من تخصيص الحفيرة، وأما من قال: لا يحفر فاحتج برواية من روى: "فما أوثقناه ولا حفرنا وأما من فرق بين الرجل والمرأة، فيحمل رواية الحفر لماعز على أنه لبيان الجواز، وهذا تأويل ضعيف، ومما احتج به من ترك الحفر حديث اليهودييين المذكور بعد هذا، وقوله: "جعل يجنأ عليها"، ولو حفر لهما لم يجنأ عليها، واحتجوا أيضاً بقوله في حديث ماعز: "فلما أذلقته الحجارة هرب"، وهذا ظاهر في أنه لم تكن حفرة، والله أعلم. العظام أو الحزف أو الحنس وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تتعيّن الأحجار، وقد فدّمنا أن قوله الله المعظام أو الحزف أو الحنس وغير ذلك مما يحصل به القتل، ولا تتعيّن الأحجار، وقد فدّمنا أن قوله الله المخارة" ليس هو للاشتراط.

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: الأصح المشهور في الروايات أنه لم يحفر لماعز، وحفر للغامدية، وما وقع في رواية بشير بن مهاجر من الحفر لماعز، قد ذكرنا عن ابن القيم أنه وهم. فدل الحديثان على أنه يحفر للمرأة، ولا يحفر للرجل. وهو المذهب المختار عند الحنفية، وأما ماحكاه النووي من مذهب أبي حنيفة أنه لا يحفر لهما، أو يحفر لهما في رواية، فعامة كتب الحنفية مخالفة لها، وقد صرحوا بأنه لا يجوز الحفر للرجل، ويحفر للمرأة. راجع رد المحتار لابن عابدين (٣: ١٦١). (تكملة فتح الملهم: ٢٥١/٢)

عَلَّمَ الْإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ، وَقَالَ فِي الحَدِيثِ: فَقَامَ النّبِيُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعَشِيِّ، فَحَمدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَاهُ، وَقَالَ فِي الحَدِيثِ: فَقَامَ النّبِيُّ عَلَيْهِ مِنَ الْعَشِيِّ، فَحَمدَ الله وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمّ قَالَ: "أُمّّا بَعْدُ فَمَا بَالُ أَقْوَامٍ، إِذَا غَزَوْنَا، يَتَحَلّفُ أَحَدُهُمْ عَنّا، لَهُ نَبِيبٌ كَنَبِيبِ التَّيْسِ". وَلَمْ يَقُلْ: "فِي عِيَالِنَا".

ُ ﴿٤٤٢٧ ۗ (١) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ زَكَرِيّاءَ بْنِ أَبِي زَائِدَةَ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، كلاَهُمَا، عَنْ دَاوُدَ بِهَذَا الإِسْنَادِ بَعْضَ هَذَا الْحَدِيثِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: فَاعْتَرَفَ بِالزَّنَى ثَلاَثَ مَرّاتٍ.

الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ غَيْلاَنَ -وَهُوَ ابْنُ جَامِعِ الْمُحَارِبِيِّ - عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْتَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْتَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْحَارِثِ الْمُحَارِبِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْتَدِ، عَنْ سُلَيْمَانَ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَا رَسُولَ الله! طَهَرْنِي، ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: يَا رَسُولَ الله! طَهَرْنِي، فَقَالَ: "وَيْحَكَ! ارْجِعْ، فَاسْتَغْفِرِ الله، وتُبْ إلَيْه"، قَالَ: فَرَجَعَ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله عَلَيْ: "وَيُحَكَ! ارْجِعْ، فَاسْتَغْفِرِ الله، وتُبْ إلَيْه"، قَالَ: يَا رَسُولُ الله عَلَيْ: "وَيُحَكَ! ارْجِعْ، فَاسْتَغْفِرِ الله، وتُبْ إلَيْه"، قَالَ: فَرَجَعْ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ رَسُولَ الله عَلَيْ: "وَيُحَكَ! ارجعه، فقالَ رَسُولَ الله عَلَيْ: "وَيَحَكَ! ارجع، فقالَ رَسُولَ الله عَلَيْ: "وَيَحَكَ! ارجع، فقالَ رَسُولَ الله عَلَيْ وَسُولَ الله وَعَمْ الله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَالله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَالله وَسُولَ الله وَالله وَالله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَالله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَالله وَسُولَ الله وَسُولَ الله وَالله وَلَا وَالله وَلَا الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَسُولَ الله وَلَا وَالله وَلَا وَالله وَاللّه وَلَا وَاللّه وَاللّه وَلَا وَاللّه وَاللّه وَلَا وَاللّه وَالله وَلَا وَاللّه وَاللّه وَلَا وَالله وَاللّه وَلَا وَاللّه وَلَا وَاللّه وَلَا الله وَلَا وَاللّه وَلَا وَالله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا الله وَلَا

شرح الغويب: قال أهل اللغة: الحَزَفُ: قطع الفخار المنكسر. قوله: "حتى أتى عرض الحرة": هو بضم العين أي حانبها. قوله: "فرميناه بجلاميد الحرة": أي الحجارة الكبار، واحدها جَلْمَد يفتح الجيم والميم، وجلمود بضم الجيم. قوله: "حتى سكت": هو بالتاء في آخره، هذا هو المشهور في الرَّوايات، قال القاضي: ورواه بعضهم "سكن" بالنون، والأول الصواب، ومعناهما: مات.

قوله: "فما استغفر له ولا سَبَّهُ": أما عدم السب فلأن الحَدَّ كفَّارة له مطهرة له من معصية، وأما عدم الاستغفار فلئلا يغتر غيره، فيقع في الزنا اتكالاً على استغفاره على قوله: "جاء ماعز بن مالك إلى النبي على فقال: يا رسول الله رسول الله طهّريني، فقال: "ويحك! ارجع، فاستغفر الله، وتُبُ إليه، فرجع غير بعيد، ثم جاء فقال: يا رسول الله طهرني" إلى آخره. ومثله في حديث الغامدية: "قالت: طَهرني، قال: "وَيْحَكِ! ارْجعي، فاستغفري الله، وتوبي اليه": هذا دليل على أن الحد يكفر ذنب المعصية التي حد لها، وقد جاء ذلك صريحاً في حديث عبادة بن الصامت هذا، وهو قوله على: "من فعل شيئاً من ذلك فعُوقِبَ به في الدنيا فهو كفَّارته"، ولا نعلم في هذا خلافاً =

فقه الحديث والجواب عن عدم قناعة ماعز والغامدية بالتوبة: وفي هذا الحديث دليل على سقوط إثم المعاصي الكبائر بالتوبة، وهو بإجماع المسلمين إلا ما قدمناه عن ابن عباس في توبة القاتل خاصة، والله أعلم.

فإن قيل: فما بالُ ماعز والغامديّة لم يقنعا بالتوبة وهي محصّلة لغرضهما، وهو سقوط الإثم، بل أصرًا على الإقرار واختارا الرجم؟ فالجواب: أن تحصيل البراءة بالحدود، وسقوط الإثم متيقّن على كل حال لاسيما وإقامة الحد بأمر النبي هي وأما التوبة فيخاف أن لا تكون نصوحاً، وأن يخّل بشيء من شروطها، فتبقى المعصية وإلمها دائماً عليه، فأراد حصول البراءة بطريق متيقن دون ما يتطرق إليه احتمال، والله أعلم. وروينا عن الحسن البَصْريّ قال: ويح كلمة رحمة، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فيم أَطَهَّرُكَ؟ قال: من الزِّنا": هكذا هو في جميع النسخ "فيم" بالفاء والياء، وهو صحيح، وتكون "في" هنا للسببية أي بسبب ماذا أطهرك.

بيان سقوط الراوي عن هذا الإسناد: قوله في إسناد هذا الحديث: "حدثنا محمد بن العلاء الهمداني قال: حدثنا مجمى بن يعلى وهو ابن الحارث المحاربي عن غيلان وهو ابن جامع المحاربي عن علقمة": هكذا في النسخ "عن يجيى بن يعلى عن غيلان"، قال القاضي: والصواب ما وقع في نسخة الدمشقي: "عن يجيى ين يعلى عن أبيه عن غيلان" فزاد في الإسناد عن أبيه، وكذا أخرجه أبو داود في كتاب "السنن"، والنسائي من حديث يجيى بن يعلى عن أبيه عن غيلان، وهو الصواب، وقد نبه عَبْدُ الغني على الساقط من هذا الإسناد في نسخة أبي العلاء بن ماهان، ووقع في كتاب الزكاة من السنن لأبي داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة حدثنا يجيى بن يعلى حدثنا أبي حدثنا غيلان عن جعفر عن مجاهد عن ابن عباس قال: لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُونَ لَا الذَّهَبَ وَالْفِضَةَ ﴾ (التوبة: ٣٤) فهذا =

قَالَ: ثُمَّ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ مِنْ غَامِدٍ مِنَ الأَرْدِ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! طَهَرْنِي، فَقَالَ: "وَيْحَك! ارْجعِي، فَاسْتَغْفِرِي الله، وَتُوبِي إلَيْهَ". فَقَالَتْ: أَرَاكَ تُرِيدُ أَنْ تُرَدَّدَنِي كَمَا رَدَّدْتَ مَاعِزَ بْنَ مَالِكٍ، قَالَ: "وَمَا ذَاكِ؟" قَالَتْ: يَعَمْ! فَقَالَ لَهَا: ..

=السند يشهد بصحة ما تقدم. قال البخاري في تاريخه: يجيى بن يعلى سمع أباه وزائدة بن قدامة، هذا آخر كلام القاضي، وهو صحيح كما قال، و لم يذكر أحد سماعاً ليجيى بن يعلى هذا من غَيِّلَان، بل قالوا: سمع أباه وزائدة. قوله: "فقال: "أشرب خمراً"، فقام رجل، فاستنكهه، فلم يجد منه ربح خمر": مذهبنا الصحيح المشهور صحة

إقرار السكران ونفوذ أقواله فيما له وعليه، والسؤال عن شُرْبه الخمر محمول عندنا أنه لو كان سكران لم يقم عليه الحد، ** ومعنى استَنْكَهَهُ أي شمَّ رائحة فمه.

أقوال العلماء في إقامة الحدّ على من وجد منه ريح الخمر: واحتج أصحاب مالك وجمهور الحجازيين: أنه يحد من وجد منه ريح الخمر، وإن لم تقم عليه بينة بشركها ولا أقر به، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما لا يحد بمحرد ريحها بل لا بد من بينة على شربه أو إقراره، وليس في هذا الحديث دلالة لأصحاب مالك.

قوله: "جاءت امرأة من غامد": ** هي بغين معجمة ودال مهملة، وهي بطن من جهينة.

فقه الحديث: قوله: "فقال لها: حتى تضعي ما في بُطْنِكِ": فيه أنه لا ترجم الحُبْلى حتى تضع، سواء كان حملها من زنا أو غيره، وهذا بحمع عليه لئلا يقتل حنينها، وكذا لو كان حدها الجُلْد وهي حامل، لم تجلد بالإجماع حتى تضع، وفيه أن المرأة تُرْجم إذا زنت وهي محصنة، كما يرجم الرجل، وهذا الحديث محمول على ألها كانت محصنة؛ لأن الأحاديث الصحيحة والإجماع متطابقان على أنه لا يرجم غير المحصن، وفيه أن من وجب عليها قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تضع، وهذا بحمع عليه، ثم لا ترجم الحامل الزَّانية، ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تنها بلبن غيرها، وفيه أن الحمل يعرف ويحكم به، وهذا هو الصحيح في مذهبنا. قوله: "فكفلها رجل من الأنصار حتى وضعَتْ": أي قام بمؤنتها ومصالحها، وليس هو من الكفالة التي هي بمعنى الضمان؛ لأن هذا لا يجوز في الحدود التي لله تعالى.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: لعل مراده أن إقرار السكران بالزنا موجب للحد عندهم، غير أنه لا يقام عليه الحد في حالة السكر. وراجعت عدة كتب من فقه الشافعية كتحفة المحتاج وحاشيته للشيرواني، ونهاية المحتاج وحاشية الباجوري، وحاشية البحيرمي على الخطيب وغيرها، فلم أحد حكم الإقرار بالزنا صريحا، لا في كتاب الحدود، ولا في كتاب الإقرار أن إقرار السكران المتعدي معتبر خلافه تغليظا، ولا يستثنون منه شيئا. راجع مثلا البحيرمي (٢:١٢)، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٨/٢)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وذكر الخطيب البغدادي في كتابه "الأسماء المبهمة" (ص ٣٦٠ رقم ١٧٧) أن اسمها سبيعة. (تكملة فتح الملهم: ٢١/١ع)

"حَتّى تَضَعِي مَا فِي بَطْنِكِ"، قَالَ: فَكَفَلَهَا رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ حَتّى وَضَعَتْ، قَالَ: فَأَتّى النّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ وَضَعَتْ الْغَامِدِيَّةُ. فَقَالَ: "إِذَا لاَ نَرْجُمُهَا وَنَدَعُ وَلَدَهَا صَغِيراً لَيْسَ لَهُ مَنْ يُرْضِعُهُ"، فَقَامَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَار، فَقَالَ: إِلَيَّ رَضَاعُهُ يَا نَبِيَّ الله! قَالَ: فَرَجَمَهَا.

واعلم أن مذهب َالشافعي وأحمد وإسحاق والمشهور من مذهب مالك أنما لا ترجم حتى تجد من ترضعه، فإن لم تجد أرضعته حتى تفطمه، ثم رُجمت. وقال أبو حنيفة ومالك في رواية عنه: إذا وضعَتْ رجمت، ولا ينتظر حصول=

⁻التوفيق بين الروايتين: قوله: "لما وضعت قيل: قد وضعت الغامدية، فقال النبي ﷺ؛ إذا لا نَرْجُمُها وندع ولدها صغيراً ليس له من يُرْضِعه، فقام رجل من الأنصار، فقال: إليَّ رضاعه يا نبي الله! قال: فرَجَمَها"، وفي الرواية الأخرى: "أنها لما وَلَدَتْ جاءت بالصَّبيِّ في خرقة، قالت: هذا قد ولدته، قال: فاذهبي فأرضعيه حتى تفطميه، فلما فطمته أتنه بالصَّبيِّ في يده كسرة خُبْز، فقالت: يا نبي الله هذا قد فطمته، وقد أكل الطعام، فدفع الصبيَّ إلى رجل من المسلمين، ثم أمر بها، فرجموها": فهاتان الروايتان ظاهرهما الاختلاف، فإن الثانية: صريحة في أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخبز، والأولى ظاهرها: أنه رجمها عقب الولادة، ويجب تأويل الأولى وحملها على وفق الثانية؛ لأنها قضية واحدة، والروايتان صحيحتان، والثانية منهما صريحة لا يمكن تأويلها، والأولى ليست صريحة، فيتعين تأويل الأولى، ويكون قوله في الرواية الأولى: قام رحل من الأنصار، فقال: "إليّ رضاعه" إنما قاله بعد الفِطَام، وأراد بالرَّضاعة: كفالته وتربيته، وسماه رضاعاً بحازاً. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: في الرواية الثانية عدة أوهام أخرى كما سيأتي، ونسبوها إلى بشير بن مهاجر، فيحتمل أيضا أن تكون الرواية الأولى صحيحة، وأما الرواية الثانية، فيحتمل أن يكون هذا من جملة أوهامه الأخرى، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٩/٢)

قَالَ: فَجَاءَتِ الْغَامِدِيَّةُ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! إِنِّي قَدْ زَنَيْتُ، فَطَهِّرْنِي، وَإِنَّهُ رَدَّهَا، فَلَمَّا كَانَ الْغَدُ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! لِمَ تَرُدَّنِي؟ لَعَلَّكَ أَنْ تَرُدُّنِي كَمَا رَدَدْتَ مَاعِزاً، فَوَالله! إِنِّي لَحُبْلَى، قَالَ: "إِمَّا لاَ، فَاذْهَبِي حَتَّى تَلِدِي"، فَلَمّا وَلَدَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ فِي خِرْقَةٍ، قَالَتْ: هَذَا قَدْ وَلَدْتُهُ، قَالَ: "إِمَّا لاَ، فَاذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِهِ". فَلَمّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ وَفِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، وَلَدْتُهُ، قَالَ: "اذْهَبِي فَأَرْضِعِيهِ حَتَّى تَفْطِمِهِ". فَلَمّا فَطَمَتْهُ أَتَتْهُ بِالصَّبِيِّ وَفِي يَدِهِ كِسْرَةُ خُبْزٍ، فَقَالَتْ هَذَا، يَا نَبِي الله! قَدْ فَطَمْتُهُ، وقد أَكُلَ الطَّعَامَ، فَدَفَعَ الصَّبِيَّ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، ثُمَّ أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَحَمُوهَا، فَيَقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى أَمَرَ بِهَا فَحُفِرَ لَهَا إِلَى صَدْرِهَا، وَأَمَرَ النَّاسَ، فَرَحَمُوهَا، فَيُقْبِلُ خَالِدُ بْنُ الْولِيدِ بِحَجَرٍ، فَرَمَى رَأُسَهَا، فَتَنضَّحَ الدَّمُ عَلَى وَجُهِ خَالِدٍ، فَسَمِعَ نَبِيُّ الله عَلَى سَبَّهُ إِيَاهَا، فَقَالَ "مَهْلاً يَاخَالُه! فَوَالَذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً، لَوْ تَابَهَا صَاحِبُ مَكْسٍ * لَغْفِر لَهُ".

ثُمَّ أَمَرَ بِهَا، فَصَلَّى عَلَيْهَا، وَدُفِنَتْ.

=مرضعة، وأما هذا الأنصاري الذي كفلها، فقصد مصلحة، وهو الرفق بما ومساعدتها على تعجيل طهارتها بالحد لما رأى بما من الحرص التام على تعجيل ذلك.

شرح الكلمات: قال أهل اللغة: الفطام: قطع الإرضاع؛ لاستغناء الولد عنه. قوله: "قال: "إما لا، فاذهبي حتى تلدي": هو بكسر الهمزة من "إمّا" وتشديد الميم وبالإمالة، ومعناه: إذا أبيت أن تستري على نفسك وتتوبي وترجعي عن قولك، فاذهبي حتى تلدي، فتُرْجَمِين بعد ذلك، وقد سبق شرح هذه اللفظة مبسوطاً. قوله: "فتنضَّح الدَّمُ على وجه خالد": روي بالحاء المهملة وبالمعجمة، والأكثرون على المهملة، ومعناه: ترشش وانصب. قوله على اللهملة، ومعناه: مكس لغفر له".

فوائد الحديث: فيه أن المكس من أقبح المعاصي والذنوب الموبقات، وذلك لكثرة مطالبات الناس له وظلاما قمم عنده، وتكرر ذلك منه وانتِهاكه للناس وأخذ أموالهم بغير حقها، وصرفها في غير وجهها. وفيه أن توبة الزاني لا تسقط عنه حدَّ الزنا، وكذا حكم حد السرقة والشرب، هذا أصح القولين في مذهبنا ومذهب مالك، والثاني: ألها تسقط ذلك. وأما توبة المُحارب قبل القدرة عليه، فتسقط حد المحاربة بلا خلاف عندنا، وعند ابن عباس وغيره لا تسقط.

قوله: "ثم أمر بها، فصلى عليها، ثم دُفِنَتْ"، وفي الرواية الثانية: "أمر بها النبي علله أه وُجِمَتْ، ثم صلى عليها، فقال له-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لو تابما صاحب مكس": بفتح الميم، والمكس دراهم كانت تؤخذ من بايعي السلع في الجاهلية، والفاعل الماكس، كذا في جمهرة اللغة لابن دريد (٣: ٤٦). وقال ابن الأعرابي: المكس دراهم كان يأخذه المصدق بعد فراغه كما في لسان العرب لابن منظور (٨: ١٠٥). وأصل المكس النقص، فكأن الماكس إذا أخذ درهما، انتقص من ثمن السلعة. (تكملة فتح الملهم: ٤٤٢/٢)

٠٤٥٠ - (١٤) حَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ الْمِسْمَعِيُّ: حَدَّثَنَا مُعَاذِّ يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرِ: حَدَّثَنِي أَبُو قِلاَبَةَ: أَنَّ أَبَا الْمُهَلَّبِ حَدَّثَهُ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةً أَتَتْ نَبِي الله ﷺ، وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الرِّنَى. فَقَالَتْ: يَا نَبِي الله! عَمْرَانَ بْنِ حُصَيْنِ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ جُهَيْنَةً أَتَتْ نَبِي الله ﷺ، وَهِيَ حُبْلَى مِنَ الرِّنَى. فَقَالَتْ: يَا نَبِي الله! أَصَبْتُ حَدَّا فَأَقِمْهُ عَلَيْ، فَلَاعًا نَبِي الله ﷺ وَلِيَّهَا، فَقَالَ: "أَحْسِنْ إِلَيْهَا، فَإِذَا وَضَعَتْ فَاتْتِنِي بِهَا"، فَفَعَلَ، فَأَمْرَ بِهَا نَبِي الله ﷺ، فَشَكَتْ عَلَيْهَا ثِيَابُهَا، ثُمَّ أَمْرَ بِهَا فَرُحِمَتْ، ثُمَّ صَلّى عَلَيْهَا،

-عمر: تصلي عليها يا نبي الله! وقد زنت"، أما الرواية الثانية فصريحة في أن النبي عليها. وأما الرواية الأولى، فقال القاضي عياض الله عند جماهير رواة صحيح مسلم، قال: وعند الطّبري بضم الصاد، قال: وكذا هو في رواية ابن أبي شيبة وأبي داود، قال: وفي رواية لأبي داود، ثم أمرهم أن يصلوا عليها، قال القاضي: و لم يذكر مسلم صلاته على ماعِزٍ، وقد ذكرها البخاريُّ.

أقوال الأئمة في الصلاة على المرجوم والقاتل نفسه وغيرهما: وقد احتلف العلماء في الصلاة على المرجوم، فكرهها مالك وأحمد للإمام ولأهل الفضل دون باقي الناس، ويُصلي عليه غير الإمام وأهل الفضل. قال الشافعي وآخرون: يصلي عليه الإمام وأهل الفضل وغيرهم، ** والخلاف بين الشافعي ومالك إنما هو في الإمام وأهل الفضل، وأما غيرهم فاتَّفقاً على أنه يُصلي، وبه قال جماهير العلماء، قالوا: فيصلى على الفساق والمَقْتولين في الحدود والمحاربة وغيرهم. وقال الزهري: لا يصلي أحد على المرجوم وقاتل نفسه. وقال قتادة: لا يصلى على ولد الزنا، واحتج الجمهور بهذا الحديث، وفيه دلالة للشافعي أن الإمام وأهل الفضل يصلون على المرجوم، كما يصلي عليه غيرهم. وأحاب أصحاب مالك عنه بجوابين: أحدهما: أنم مضعفوا رواية الصلاة لكون أكثر الرواة لم يذكروها. والثاني: تأولوها على أنه وأمر بالصلاة أو دعا، فسمى صلاة على مقتضاها في اللغة، وهذان الجوابان فاسدان، أما الأول، فإن هذه الزيادة ثابتة في الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة. وأما الثاني، فهذا التأويل مردود؛ لأن التأويل إنما يصار إليه إذا اضطربت الأدلة الشرعية إلى ارتكابه، وليس هنا شيء من ذلك، فوجب مله على ظاهره، والله أعلم.

بيان سبب الأمر بالإحسان الغامدية: قوله الله لله لولي الغامدية: "أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني بما": هذا الإحسان له سببان: أحدهما: الخَوَّفُ عليها من أقاربها أن تحملهم الغيرة ولحوق العار بهم أن يؤذوها، فأوصى بالإحسان إليها تحذيراً لهم من ذلك. والثاني: أمر به رحمة لها إذ قد تابت، وحرَّصْ على الإحسان إليها لما في نفوس الناس من النّفْرَة من مثلها، وإسماعها الكلام المؤذي ونحو ذلك، فنهى عن هذا كله.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: فقد ثبت في عدة روايات أن النبي ﷺ صلى على الغامدية، وما أولوه به من أن المراد أمره بالصلاة، أو الدعاء لها، فبعيد جدا. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٣/٢)

فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: تُصَلِّي عَلَيْهَا؟ يَا نَبِي الله! وَقَدْ زَنَتْ، فَقَالَ: "لَقَدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِمَتْ بَيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسَهَا لله تَعَالَى؟". سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدينَةِ لَوَسِعَتْهُمْ، وَهَلْ وَجَدْتَ تَوْبَةً أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسَهَا لله تَعَالَى؟". 183 - (١٥) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا عَفَانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا أَبَانُ الْعَطَّارُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

-شرح الغريب وفقه الحديث وأقوال الأئمة في حضور الإمام الرجم: قوله: "فأمر بما فشكت عليها ثبابها ثم ما فرجمت": هكذا هو في معظم النسخ "فشكّت"، وفي بعضها "فشدّت بالدال بدل الكاف، وهو معنى الأول، وفي هذا استحباب جمع أثوابها عليها وشدها بحيث لا تنكشف عورتها في تقلبها وتكرار اضطرابها، واتفق العلماء على أنه لا ترجم إلا قاعدة، وأما الرجل فحمهورهم على أنه يرجم قائماً، وقال مالك قاعداً، وقال غيره: يخير الإمام بينهما. قوله في بعض الروايات: "أمر بها، فرجمت"، وفي بعضها: "وأمر الناس، فرجموها"، وفي حديث ماعز: "أمرنا أن نرجمه" ونحو ذلك فيها كلها دلالة لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما: أنه لا يلزم الإمام حضور الرحم، وكذا لو ثبت بشهود لم يلزمه الحضور، وقال أبو حنيفة وأحمد: يحضر الإمام مطلقاً، ** وكذا الشهود إن ثبت ببينة، ويبدأ الإمام بالرحم إن ثبت بالإقرار، وإن ثبت بالشهود بدأ الشهود، وحجة الشافعي أن النبي على الحضر أحداً ممن رحم، والله أعلم. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن الروايات التي استدل بها الحنفية في بداءة الإمام لم أجد في شيء منها ما يتعين حمله على الوجوب، وإنما هي تحتمل الأمرين: الوجوب والاستحباب، وظاهر أن الوجوب لا يثبت بالشك، ثم لو اشترط حضور الإمام عند كل رجم، ربما أدى ذلك إلى تعطل الحدود لكثرة شواغل الإمام فالذي يظهر لى والله سبحانه أعلم أن الإمام بحضر الرجم مهما أمكن له ذلك، وإن تعذر حضوره عند كل رجم، فلا ينبغي أن تعطل الحدود لمجرد عدم حضوره، كما اختاره ابن الكمال وصاحب النهر. وقد ثبت قطعا أن النبي لله لم يحضر رجم ماعز هي، وما ذكره ابن الهمام من أنه كان خصوصية للنبي يحتاج إلى دليل منقول، وليس هناك ما يدل على الخصوصية. ولو قلنا بأن بداءة الإمام مستحب مطلوب شرعا، ولكنه غير واجب، كما اختاره ابن الكمال وغيره، انطبقت جميع الروايات بأنه لله لم يشهد رجم ماعز بيانا للمنة المطلوبة، وإياها قصد على هه في أقواله التي سبقت، والله سبحانه للحواز، وشهد رجم الغامدية بيانا للسنة المطلوبة، وإياها قصد على هه في أقواله التي سبقت، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فنح الملهم: ٢٥/١٤)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: إن حديث الباب ليس فيه ولا في الروايات الأخرى، ما يدل صريحا على أنه ﷺ لم يحضر رجم الغامدية، وقد أخرج أبو داود عن أبي بكرة ﴿ قصة الغامدية، وزاد في رواية (رقم: ٤٤٤٤): ثم رماها بحصاة مثل الحمصة. (تكملة فتح الملهم: ٤٥٥/٢)

قوله: "أنشدك الله إلا قَضَيْتَ لي بكتاب الله": معنى أنشدك: أسألك رافعاً نشيدي، وهو صوتي، وهو بفتح الهمزة وضم الشين، وقوله: "بكتاب الله": أي بما تضمنه كتاب الله، وفيه أنه يستحب للقاضي أن يصبر على من يقول من جفاة الخصوم: احكم بالحق بيننا ونحو ذلك. قوله: "فقال الخصم الآخر وهو أفقه منه": قال العلماء: يجوز أن يكون أراد أنه بالإضافة أكثر فقهاً منه، ويحتمل أن المراد: أفقه منه في هذه القضية لوصفه إياها على وجهها، ويحتمل أنه لأدبه واستقذانه في الكلام، وحذره من الوقوع في المنهي في قوله تعالى: ﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَى اللهِ وَرَسُولِهِ عَلَى الحرات: ١) بخلاف خطاب الأول في قوله: "أنشدك الله" إلى آخره، فإنه من جفاء الأعراب. =

[&]quot;قوله: "فإن اعترفت، فارجمها": استدل به على أن الإقرار الواحد كاف، وليس بجيد؛ لظهور أن الإطلاق متروك؛ إذ لا يصح الأمر بالرجم كيف ما كان الإقرار، كيف! ولو اعترفت مع دعوى الإكراه أو الجنون أو غير ذلك فلا حد. فالمراد إن اعترفت بالوجه الموجب للرجم، وكان ذلك الوجه معلوما عندهم مشهورا بينهم، فاكتفى بذلك. ولا يخفى أن حديث ماعز ظاهر في الإقرار المعتبر وهو الإقرار أربع مرات، فيجب الحمل على ذلك، فلا يتم الاستدلال على خلافه، فافهم على أن الثابت في حديث ماعز أربع إقرارات بالاتفاق، ولو كان الواحد موجبا لما حسن التأخير عنه، فهذا الحديث إن حملنا على إطلاقه - فإما أن نقول بأنه ناسخ لحديث ماعز، ولا يثبت النسخ بلا تاريخ، وإما أنه معارض، فيجب الأخذ بالأحوط، والأحوط في هذا الباب هو السقوط؛ لأن الحدود تندرئ بالشبهات على أن مذهب الخصم وحوب الجمع مهما أمكن، وقد عرفت أن الجمع ممكن بل مذهبه حمل المطلق على المقيد كما ههنا، فتأمل.

٣٤٤ – (١٧) وَحَدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ. قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، ح وَحَدَّثَنِي عَمْرٌ و النّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله: "إن ابني كان عسيفاً على هذا": هو بالعين والسين المهملتين أي أجِيْراً، وجمعه عُسَفَاء كأجير وأُجَراء، وفقيه وفقهاء. قوله على: "لأقضين بينكما بكتاب الله": يحتمل أن المراد بحكم الله، وقيل: هو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿أَوْ حَبَعَلَ اللهُ لَمُنَ سَبِيلًا ﴾ (النساء: ١٥)، وفسر النبي على السبيل بالرجم في حق المُحصن كما سبق في حديث عبادة بن الصامت، وقبل: هو إشارة إلى آية "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما"، وقد سبق أنه مما نسخت تلاوته وبقي حكمه، فعلى هذا يكون الجلد قد أخذه من قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي ﴾ (النور: ٢)، وقبل المراد: نقض صلحهما الباطل على الغنم والوليدة.

بيان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة: واعلم أن بَعْثُ أنيس محمول عند العلماء من أصحابنا وغيرهم على إعلام المرأة بأن هذا الرجل قذفها، بابنه، فيعرفها بأن لها عنده حدّ القذف، فتطالب به أو تعفو عنه إلا أن تعترف بالزنا، فلا يجب عليه حدّ القذف، بل يجب عليها حد الزنا وهو الرجم؛ لأنها كانت مُحْصَنة، فذهب إليها أنيس، فاعترفت بالزنا، فأمر النبي على برجمها، فرجمت، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن ظاهره أنه بعث لإقامة حد الزنا، وهذا غير مراد؛ لأن حد الزنا لا يحتاج له بالتّحسس والتفتيش عنه، بل لو أقر به الزاني استحب أن يلقّن الرجوع كما سبق، فحينئذ يتعين التأويل الذي ذكرناه، وقد اختلف أصحابنا في هذا البَعْث هل يجب على القاضي إذا قذف إنسان معين في مجلسه أن يبعث إليه؛ ليعرفه بحقه من حد القذف أم لا يجب؟ والأصح: وحوبه، وفي هذا الحديث: أن المحصن يرجم، ولا يجلد مع الرجم، وقد سبق بيان الخلاف فيه.

[٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا]

٦- باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا

فقه الحديث: قوله: "أن النبي ﷺ أتى بيهوديّ ويهوديّة قد زنيا" إلى قوله "فرجما" في هذا الحديث دليل لوحوب حد الزنا على الكافر، وأنه يصح نكاحه؛ لأنه لا يجب الرجم إلا على محصن، فلو لم يصح نكاحه لم يثبت إحصانه و لم يُرْحم، ** وفيه أن الكفار مخاطبون بفروع الشرع، وهو الصحيح، وقيل: لا يخاطبون بها، وقيل: إلهم مخاطبون بالنّهي دون الأمر، وفيه أن الكفار إذا تحاكموا إلينا حكم القاضي بينهم بحكم شرعنا. وقال مالك: لا يصح إحصان الكافر قال: وإنما رجمهما؛ لألهما لم يكونا أهل ذمة، وهذا تأويل باطل؛ لأنهما كانا من أهل العهد؛ ولأنه رجم المرأة، والنّساء لا يجوز قتلهن مطلقاً.

*قوله: "فأمر بمما فرجما": ظاهره رجم الكفرة ومن لا يقول به يعتذر بأن حكمه ﷺ بالرحم كان بالتوراة. قلت: فيجب علينا اتباعه ﷺ في الحكم بالتوراة عليهم بالرجم على أن هذا مستبعد بل ظاهر قوله تعالى: ﴿فَاَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ ۚ وَلاَ تَتَبِعُ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ الآية، يقتضي أنه يجب عليه الحكم بينهم بشريعته ﷺ, وأما إحضار التوراة، فكان إلزاما لهم، والله تعالى أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة هي: إن الإسلام شرط في الإحصان، فلا يكون الكافر محصنا، فلا يرجم إن زبن، وكذلك الذمية لا تحصن المسلم عنده، وهو قول عطاء والنخعي والشعبي ومجاهد والثوري. (تكملة فتح الملهم: ٢٨/٢)

٢٥٥٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْب: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةَ عَنْ أَيُوبَ، حَ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهُبٍ: أَخْبَرَنِي رِجَالٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ مَالِكُ بْنُ أَنْسٍ أَنَّ نَافِعاً أَخْبَرَهُمْ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ رَجَمَ فِي الزِّنَا يَهُودِيَيْنِ، رَجُلاً وَامْرَأَةً زَنِيا، فَأَتَتِ الْيَهُودُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ بِهِمَا، وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ.

٤٣٦ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةً، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ قَدْ زَنَيَا، وَسَاقَ الْحَدِيثُ بِنَحْوِ حَدِيثٍ عُبَيْدِ الله عَنْ نَافِع.

قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْد الله بْنِ مُرَّةً، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مُرَّ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ عَبْد الله بْنِ مُرَّةً، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ قَالَ: مُرَّ عَلَى النّبِيِّ عَلَى اللّهِ اللهِ اللّهِ اللهِ الللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

-بيان حكمة سؤالهم عن حكم التوراة: قوله ﷺ: "فقال ما تحدون في التوراة؟" قال العلماء: هذا السؤال ليس لتقليدهم ولا لمعرفة الحكم منهم، فإنما هو لإلزامهم بما يعتقدونه في كتابهم، ولعله ﷺ قد أوحى إليه أنّ الرحم في التوراة الموجودة في أيديهم لم يغيروه، كما غيروا أشياء، أو أنه أحبره بذلك من أسلم منهم، ولهذا لم يخف ذلك عليه حين كتموه.

معناين الكلمات وبيان ما ثبت به رجم اليهوديين: قوله: "نسود وجوههما ونحملهما": هكذا هو في أكثر النسخ "نُحَمّلهُما" بالحيم، وفي بعضها "نحمهما" بميمين، وكله متقارب، فمعنى الأول: نحملهما على الحمل، ومعنى الثاني: نحملهما جميعاً على الجمل، ومعنى الثالث: نسود وجوههما بالحُمّم بضم الحاء وفتح الميم، وهو الفَحْمُ، وهذا الثالث ضعيف؛ لأنه قال قَبْلَهُ نسود وجوههما، فإن قيل: كيف رُجم اليهوديان بالبينة أم بالإقرار؟ قلنا: الظاهر أنه بالإقرار، وقد جاء في "سنن أبي داود" وغيره أنه شهد عليهما أربعة ألهم رأوا ذكره في فرجها، فإن صح هذا، فإن كان الشُهود مسلمين فظاهر، وإن كانوا كفاراً فلا اعتبار بشهاد قم، ويتعين ألهما أقراً بالزنا.

فَحَعَلْنَا التَّحْمِيمَ وَالْحَلْدَ مَكَانَ الرَّحْمِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "اللَّهُمَّ إِنِي أُوّلُ مَنْ أَحْيَا أَمْرَكَ إِذْ أَمَاتُوهُ"، فَأَمَرَ بِهِ فَرُحِمَ، فَأَنْزِلَ اللهُ عَزّ وَحَلّ: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ لَا يَخُرُنكَ ٱلَّذِينَ يُسَرِعُونَ فِي ٱلْكُفْرِ إِلَى قُولُهُ: ﴿إِنْ أُوتِيتُمْ هَنذَا فَخُذُوهُ ﴿المَائدة: ٤١)، يَقُولُ: انْتُوا مُحَمَّداً ﷺ، فَإِنْ أَمْرَكُمْ بِالرَّحْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن فَإِنْ أَوْتَاكُمْ بِالرَّحْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَخُدُوهُ، وَإِنْ أَوْتَاكُمْ بِالرَّحْمِ فَاحْذَرُوا، فَأَنْزَلَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَخُكُم بِمَآ أَنزَلَ الله تَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَخْكُم بِمَآ أَنزَلَ الله فَعَالَى: ﴿وَمَن لَمْ يَخْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْكَوْرُونَ ﴾ (المَائدة: ٤٤)، ﴿وَمَن لَمْ يَخْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللهُ فَأُولَتِيكَ هُمُ ٱلْكَفَارِ كُلّهَا. الله فَالْوَلَتِيكَ هُمُ الْكُفَارِ كُلّهَا.

٣٨٨ ٤٣٨ – (٥) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ بِهَذَا الإَسْنَاد نَحْوَهُ إِنِّى قوله: فَأَمَرَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَرُحِمَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَا بَعْدَهُ مِنْ نُزُولِ الآيَةِ.

٩ ٤٤٣٩ (٣) وحَدَّثِنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ الله: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قال: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: رَجَمَ النّبِيُّ ﷺ رَجُلاً مِنْ أَسْلَمَ، وَرَجُلاً مِنَ الْيَهُودِ، وَامْرَأَتَهُ.

٤٤٤ - (٧) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةً: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ غَيْرَ أَنّهُ قَالَ: وَامْرَأَةً.

الشّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوْفَى، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ -وَاللَّهْظُ لَهُ: الشّيْبَانِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي إِسْحَاقَ الشّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوْفَى: هَلْ رَجَمَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوْفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ الله يَظِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشّيْبَانِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ الله بْنَ أَبِي أُوفَى: هَلْ رَجَمَ رَسُولُ الله يَظِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، قَالَ: لاَ أَدْرِي. وَسُولُ الله يَظِيُّ قَالَ: لاَ أَدْرِي.

٩٤٤٢ - (٩) وَحَدَّثَنِي عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنّهُ سَمِعَهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "إِذَا زَنَتْ أَمَةُ

قوله: "رجم رجلاً من اليهود وامرأته": أي صاحبته التي زنا بما، ولَمَّ يرد زوجته. وفي رواية: "وامرأة".

أَحَدِكُمْ، فَتَبَيَّنَ زِنَاهَا، فَلْيَحْلِدْهَا الْحَدّ، وَلاَ يُثَرَّبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتْ، فَلْيَحْلِدْهَا الْحَدّ، وَلاَ يُثَرَّبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّالِثَةَ، فَتَبَيِّنَ زِنَاهَا، فَلْيَبِعْهَا، وَلَوْ بِحَبْل مِنْ شَعَرِ".

حَوَّدَنَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً عَنِ ابْنِ عُييْنَةَ، حَوَّنَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُرْسَانِيُّ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسّانَ، كِلاَهُمَا عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، ح وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا أَبُو أَسَامَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ، ح وَحَدَّنَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيِّ: حَدَّنَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّنَنِي أَسَامَةً بْنُ زَيْدٍ حَ وَحَدَّنَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيُّ وَأَبُو كُريْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ وَحَدَّنَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيُّ وَأَبُو كُريْبِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ الْبَيْ إِسْحَاقَ، كُلُّ هَوَلاَءِ عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ عَنْ إِلاَ أَنَّ ابْنَ إِسْحَاقَ الله في حَديثه: عَنْ سَعِيد، عَنْ أَبِيهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً عَنِ النّبِيِّ فِي حَلْدِ الأَمَةِ إِذَا زَنَتُ ثَلَاثًا: الثُمْ لِيَبْعَهَا فِي وَلِرَابِعَةِ".

=قوله ﷺ: "إذا زنت أمة أحدكم، فتبين زناها، فليجلدها الحدَّ، ولا يُثَرَّبُ عليها": التثريب: التَّوْبيخ واللَّوم على الذنب، ومعنى "تبيَّن زناها" تحققه إما بالبينة، وإما برُؤيةٍ أو علم عند من يُحَوِّز القضاء بالعلم في الحدود. فقه الحديث وأقوال الأنمة في إقامة السيّد الحدِّ على مملوكه: وفي هذا الحديث دليل على وجوب حدِّ الزنا على الإماء والعبيد، وفيه أن السيد يُقِيمُ الحدُّ على عبده وأمته، وهذا مذهبنا، ومذهب مالك وأحمد وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم. وقال أبو حنيفة هي طائفة: ليس له ذلك، وهذا الحديث صريح في الدلالة للجمهور، ** وفيه دليل على أن العبد والأمة لا يرجمان، سواء كانا مزوَّجين أم لا؛ لقوله الله العبد المناه الحداث، ولم يُفرِّقُ بين مزوجة وغيرها، وفيه أنه لا يوبخ الزاني، بل يقام عليه الحد فقط.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: لا يقيم المولى شيئا من الحدود، وإنما إقامة الحدود إلى السلطان، وهو قول أبي حنيفة، والكوفيين، هذا ملخص ما في عمدة القاري (١١: ١٧١) واستدل الحنفية بما أخرجه الطحاوي عن مسلم بن يسار، قال: كان أبو عبد الله -رجل من الصحابة - يقول: "الزكاة والحدود والفيء والجمعة إلى السلطان". (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فليس نصا في أن المولى هو الذي يقيم عليها الحد، بل يحتمل أن يكون المراد من الجلد رفعها إلى السلطان ليجلدها، ومثل هذا المجاز في نسبة الفعل إلى المسبب سائغ شائع، فيكون هو المتعين نظرا إلى ما أسلفنا من الدلائل. ومثل ذلك يقال: في قوله عليم: "أقيموا الحدود على ما ملكت أيمانكم"، والله سبحانه وتعالى أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٢/ ٤٨٠)

2 ٤٤٤ – (11) حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيّ:. حَدَّثَنَا مَالِكٌ، حَ وَحَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى –وَاللَّفْظُ لَهُ – قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَى الله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَى الله عَنْ أَبِي مُرَيْرَةً أَنَّ وَلَمْ تُحْصِنْ؟ قَالَ: "إِنْ زَنَتْ فَاحْلِدُوهَا، ثُمّ إِنْ زَنَتْ فَاجْلِدُوهَا، ثُمّ بِيعُوهَا وَلَوْ بِضَفِيرِ".

قَالَ ابْنُ شِهَابِ: لاَ أَدْرِي، أَبَعْدَ الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

وَقَالَ الْقَعْنَبِيُّ فِي رِوَايَتُهِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَالْضَّفِيرُ الْحَبْلُ.

٥٤٤٥ - (١٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطّاهرِ: أَخْبَرُنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكاً يَقُولُ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله يَنْ بْن عُتْبَة، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْن خَالِدٍ الْجُهَنِيّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ مُثْلِ عَنِ الأَمَةِ بِمثْلِ حَديثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرْ قَوْلَ ابْنِ شِهَابٍ: وَالضّفِيرُ الْحَبْلُ.

=قوله ﷺ: "إن زنت فليحلدها الحد ولا يثرّب عليها، ثم إن زنت الثالثة، فتبين زناها، فليبعها ولو بحبل من شعر": فيه أن الزاني إذا حدَّ ثم زنى ثانياً يلزمه حدَّ آخر، فإن زنى ثالثة لزمه حد آخر، فإن حد ثم زنا لزمه حد آخر، وهكذا أبداً، فأما إذا زنى مرات، ولم يحد لواحدة منهن فيكفيه حد واحد للجميع. وفيه ترك مخالطة الفُسَّاق وأهل المعاصي وفراقهم، وهذا البيع المأمور به مستحب ليس بواجب عندنا وعند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر: هو واحب. وفيه حواز بيع الشيء النَّفِيسِ بثمن حقير، وهذا بحمع عليه إذا كان البائع عالماً به، فإن كان جاهلاً فكذلك عندنا وعند الجمهور، ولأصحاب مالك فيه خلاف، والله أعلم.

وهذا البيع المأمور به يلزم صاحبه أن يبين حالها للمشتري؛ لأنه عيب، والإخبار بالعيب واحب، فإن قيل: كيف يكره شيئاً ويرتضيه لأخيه المسلم؟ فالجواب: لعلها تستعفُّ عند المشتري بأن يعفَّها بنفسه أو يصونها بهيبته، أو بالإحسان إليها والتوسعة عليها، أو يزوجها أو غير ذلك، والله أعلم.

إنكار الحفاظ على الطحاوي على بنسبة التفرد إلى مالك: قوله: "قرأت على مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله عن أبي هريرة أن رسول الله على سئل عن الأمة إذا زنت ولم تُحصن قال: "إن زنت فاحلدوها". وفي الحديث الآخر: "أن علياً على خطب، فقال: يا أيها الناس أقيموا على أرقاً لكم الحد، من أحصن منهم ومن لم يحصن"، قال الطحاوي: وفي الرواية الأولى لم يذكر أحد من الرواة قوله: "ولم يَحْصُن عبر مالك، وأشار بذلك إلى تضعيفها، وأنكر الحفاظ هذا على الطحاوي، قالوا: بل روى هذه اللفظة أيضاً ابن عيينة ويجيى بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك، فحصل أن هذه اللفظة صحيحة، وليس فيها حكم مخالف؛ لأن الأمة تجلد نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة بالتزويج أم لا.

2827 (١٣) حَدَّنِنِي عَمْرٌو النَّاقِدُ: حَدَّنَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدُ: حَدَّنَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّنَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَنِ عَنْ صَالِحٍ، ح وَحَدَّنَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَنِ النِّهِيِّ عَنْ عُبَيْدِ الله عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيِّ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكِ، وَالشَّكُ فِي حَدِيثِهِمَا جَمِيعًا فِي بَيْعِهَا فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ.

-وفي هذا الحديث بيان من لم يحصن، وقوله تعالى: ﴿فَإِذَاۤ أُحْصِنَّ فَإِنْ أُتَيِّرَ ۖ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ بِضَفُ مَا عَلَى ٱلْمُحْصننتِ مِرَ ۖ ٱلْعَذَابِ ۚ ﴾ (النساء: ٢٥)، فيه بيان من أحصنت، فحصل من الآية الكريمة والحديث بيان أن الأمة المحصنة بالتزويج وغير المُحْصَنة تجلد، وهو معنى ما قاله على ۞،، وخطب الناس به.

بيان حكمة التقييد في قوله تعالى ﴿فَإِذَآ أَحْصِنَّ﴾: فإن قيل: فما الحكمة في التقبيد في قوله تعالى: ﴿فَإِذَآ أُخْصِنَّ﴾ (النساء: ٢٥) مع أن عليها نصف جلد الحرة سواء كانت الأمة محصنة أم لا؟

فالجواب: أن الآية نبهت على أن الأمة وإن كانت مزوجة لا يجب عليها إلا نصف جلد الحُرَّة؛ لأنه الذي ينتصف، وأما الرَّجُم، فلا ينتصف فليس مراداً في الآية بلا شك، فليس للأمة المزوجة المَوْطُوءة في النكاح حكم الحرة الموطوءة في النكاح، فبينت الآية هذا لئلا يتوهم أن الأمة المزوجة تُرْجم، وقد أجمعوا على ألها لا ترجم، وأما غير المزوجة، فقد علمنا أن عليها نصف جلد المزوجة بالأحاديث الصحيحة، منها: حديث مالك هذا، وباقي الروايات المطلقة: "إذا زنت أمة أحدكم فليَجُلِدها"، وهذا يتناول المزوجة وغيرها، وهذا الذي ذكرناه من وجوب نصف الجلد على الأمة، سواء كانت مزوجة أم لا، وهو مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد وجماهير علماء الأمة، وقال جماعة من السلف: لا حد على مَنْ لم تكن مزوجة من الإماء والعبيد ممن قاله ابن عباس وطاوس وعطاء وابن جريج وأبو عبيدة.

[٧- باب تأخير الحدّ عن النفساء]

٧٤٤٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ: حَدَّنَنَا سُلَيْمَانُ أَبُو دَاوُدَ: حَدَّنَنَا زَائِدَةُ عَنِ السَّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ قَالَ: خَطَبَ عَلِيٌّ، فَقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَنِ السَّدِّيِّ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَجْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أَمَةً لِرَسُولِ الله ﷺ زَنَتْ، أَقِيمُوا عَلَى أَرِقَائِكُمُ الْحَدَّ، مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، فَإِنَّ أَمَةً لِرَسُولِ الله ﷺ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ أَنْ الْحَلَدُتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ فَأَمَرَنِي أَنْ أَنْ جَلَدْتُهَا أَنْ أَقْتُلَهَا، فَذَكَرْتُ وَلِكَ لِلنّبِي ﷺ وَمَنْ لَلْهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

لَّهُ عَنِي بُنُ آدَمَ: حَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنِ السُّدِّيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: مَنْ أَحْصَنَ مِنْهُمْ وَمَنْ لَمْ يُحْصِنْ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: "النُرُكُهَا حَتِّى تَمَاثُلَ".

٧- باب تأخير الحدّ عن النفساء

قوله: "قال عليٌّ: زنت أمة لرسول الله ﷺ، فأمرين أن أجلدها، فإذا هي حديث عهد بنفاس، فخشيتُ إن أنا حلدتما أن أقتلها، فذكرت ذلك للنبيِّ ﷺ، فقال: أحسنت": فيه أن الحَلْد واجب على الأمة الزانية، وأن النُّفَسَاء والمريضة ونحوهما يؤخر جلدهما إلى البُرْء، والله أعلم.

[٨- باب حدّ الخمر]

٤٤٤٩ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ قالا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ: أَنَّ النّبِيَّ ﷺ أُتِيَ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ الخمر، فَحَلَدَهُ بِجَرِيدَتَيْن نَحْوَ أَرْبَعِينَ.

قَالَ: وَفَعَلَهُ أَبُو بَكُر، فَلَمّا كَانَ عُمَرُ اسْتَشَارَ النَّاسَ، * فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ: أَحَفُّ الْحُدُودِ ثَمَانِينَ، ** فَأَمَرَ به عُمَرُ.

ُ ٤٤٥- (٢ُ) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا شَعْبَةُ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَساً يَقُولُ: أُتِيَ رَسُولُ الله ﷺ بِرَجُلٍ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٤٥١ – (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ نَبِيَّ الله ﷺ حَلَدَ فِي الْخَمْرِ بِالْجَرِيدِ وَالنِّعَالِ، ثُمَّ جَلَدَ أَبُو بَكْرٍ أَرْبَعِينَ،

٨- باب حدّ الخمر

أما قوله في الرواية الأولى: "فقال عبد الرحمن: أخفَّ الحدود"، فهو بنَصْبِ "أخف"، وهو منصوب بفعل محذوف أي احلده كأخفَّ الحدود، أو اجعله كأخف الحدود، كما صرح به في الرواية الأخرى. وقوله: "أرى أن تجعلها": يعني العقوبة التي هي حد الخَمْر. وقوله: أخف الحدود يعني المنصوص عليها في القرآن، وهي حَدُّ السرقة-

*قوله: "فلما كان عمر استشار الناس": بسبب أنه كتب إليه خالد بن الوليد أن الناس قد الهمكوا في الشرب وتحاقروا العقوبة. وقوله: فأمر به عمر: أي بعد اتفاق الصحابة عليه كما ثبت بذلك الرواية. بقي أن الحد لا تزاد بالقياس والمصالح، والإجماع لا ينسخ، ولا جواب إلا بالتزام أن العمل في وقته كان مختلفا ما بين أربعين إلى ثمانين، فأخذوا بأغلظ ذلك كله، ويمكن ألهم علموا منه الله نوط الزيادة إلى أخف الحدود بتغيير الوقت، والله تعالى أعلم. والمراد بالحدود في أخف الحدود: الحدود المذكورة في القرآن من حد الزنا والسرقة والقذف، وأخفها حد القذف.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "أخف الحدود تمانين": كذا في أكثر الروايات، وهو مخالف للقياس النحوي، وكان ينبغي أن يكون: "أخف الحدود ثمانون" على أنه مبتدأ وخير، فمن العلماء من أوله بتقدير: "اجعله ثمانين"، ومنهم من نسب فيه الوهم إلى الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٤٨٨/٢)

فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ، وَدَنَا النّاسُ مِنَ الرِّيفِ وَالْقُرَى، قَالَ: مَا تَرَوْنَ فِي جَلْدِ الْخَمْرِ؟ فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْف: أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا كَأَخَفّ الْحُدُود، قَالَ: فَجَلَدَ عُمَرُ ثَمَانينَ.

١٥٤ - (٤) حَلَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الإِسْنَاد مثْلَهُ.

مُ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنسٍ أَنّ النّبِيّ ﷺ كَانَ يَضْرِبُ فِي الْخَمْرِ بِالنّعَالِ والْحَرِيدِ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَديثِهِمَا، وَلَمْ يَذْكُرُ: الرّيفَ وَالْقُرَى.

2015 - (٦) وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكُرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ -وَهُوَ ابْنُ عُلَيّةً - عَنِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةً، عَنْ عَبْدُ الله الدَّانَاجِ، ح وَحَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمِ الْحَنْظَلِيُّ -وَاللَّهْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله ابْنُ فَيْرُوزَ -مَوْلَى ابْنِ عَامِرِ الدَّانَاجِ-: حَدَّثَنَا حُضَيْنُ بْنُ الْمُنْدُرِ - أَبُو اللهُ عَلَيْ الْمَنْدُرِ - أَبُو اللهُ عَلَيْ اللهُ ابْنُ عَقَانَ وَأُتِي بِالْوَلِيدِ، قَدْ صَلَّى الصَّبْحَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: سَلَمَانَ ابْنَ عَقَانَ وَأُتِي بِالْوَلِيدِ، قَدْ صَلَّى الصَّبْحَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ: أَرْيَدُكُمْ ؟ فَشَهِدَ عَلَيْهِ رَجُلان: أَحَدُهُمَا حُمْرَانُ أَنَهُ شَرِبِ الْخَمْرَ وَشَهِدَ آخَرُ أَنّهُ رَاه يَتَقَيَّأُ، فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلِّ حَلَوْنَ عَقَالَ: يَا عَلِيُّ! قُمْ فَاجْلَدُهُ، فَقَالَ عَلِيٍّ: قُمْ، يَا حَسَنُ! فَقَالَ الْحَسَنُ: وَلِّ حَلَوْقَالَ عَلِيٍّ يَعُدُّ حَيْ اللهُ بْنَ عَلَيْهُ وَجَدَ عَلَيْهِ، وَعَلَى اللهُ بْنَ عَقَالَ: يَا عَلِيُّ اللهُ بْنَ عَقَالَ الْحَسَنُ: وَلِّ حَلَيْهُ مَعْلَدُهُ، فَقَالَ عَلِيٍّ يَعُدُّ عَيْ وَهَدَا أَبُو بَكُرِ أَرْبُعِينَ، وَعَلِيٍّ يَعُدُّ حَيْ بَلَعْ أَرْبُعِينَ، قَالَ: أَمْسِكْ، ثُمَّ قَالَ: جَلَدَ النّبِي عُلَا اللهِ يُتَوَلِي عَنَى وَهَذَا أَجُوبُ إِنَّ مُنَا اللهُ عَلَى وَخَلَدَهُ وَحَدَ عَلَيْهِ، وَعَلَى اللهُ الْنَا عَبِدَ اللهُ بْنَ الْمُونِ وَحَلَدُهُ وَحَدَدُهُ وَمَدَا أَخُوبُ إِنِي يَعْنَ وَهُذَا أَحَبُ إِلَى الْكَابُ وَكُلُ اللهِ الْمَالُولُ وَهُ وَلَا الْمَالَعُ اللّهِ عَلَى اللهُ الْمَالِقُ وَهُلَا أَحُولُكُ وَهُذَا أَحَبُ إِلَيْ اللّهُ الْمَالِقُ الْمَالِقُ الْمَالُولُ وَلَمُ الْمَالُولُ وَكُولُ اللّهُ عَلَى اللهُ الْمُؤْلِقُ اللهُ الْمَالُولُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِلُ وَمُولَى الللهُ الْمُ اللّهُ الْمُؤْمُ الللهُ الْمُؤْمِلُ الللهُ الْمُؤَلِقُولُ اللهُ الْمُؤْمِلُ اللهُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ الْمُؤْمُ اللّهُ اللّهُ اللهُ اللهُ الْمُولُ اللهُ الْمُؤْمُ اللهُ اللهُ اللّهُ اللهُ الْمُؤْمُولُ اللهُ اللهُ

زَادَ عَلِيٌّ بنُ حُحْرٍ فِي رِوَايَتِهِ: قَالَ إِسْمَاعِيلُ: وَقَدْ سَمِعْتُ حَدِيثَ الدَّانَاجِ مَنْهُ، فَلَمْ أَحْفَظْهُ.

⁼بقطع اليد، وحد الزنا جلد مائة، وحد القذف ثمانين، فاجعلها ثمانين، كأخف هذه الحدود.

فقه الحديث: وفي هذا جواز القياس، واستحباب مشاورة القاضي والمفتي أصحابه وحاضري مجلسه في الأحكام. قوله: "وكُلِّ سُنَّةً": معناه: أن فعل النبي ﷺ وأبي بكر سنة يعمل بها، وكذا فعل عمر، ولكن فعل النبيّ ﷺ وأبي بكر أحب إلي. وقوله: "وهذا أحب إلي": إشارة إلى الأربعين التي كان جلدها، وقال للحلاد: أَمْسِك، ومعناه:=

=هذا الذي قد حلدته، وهو الأربعون أحبّ إليُّ من الثمانين، وفيه أن فعل الصحابي سُنَّة يعمل بها، وهو موافق لقوله ﷺ: "فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ"، والله أعلم.

وأما الخَمْرُ: فقد أجمع المسلمون على تحريم شرب الخمر، وأجمعوا على وجوب الحد على شاربها سواء شرب قليلاً أو كثيراً.

ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب عن دليل القائل بقتله: وأجمعوا على أنه لا يقتل بشربها، وإن تكرر ذلك منه، هكذا حكى الإجْمَاعَ فيه التَّرمذيُّ وخلائق، وحكى القاضي عياض هي عن طائفة شاذة ألهم قالوا: يقتل بعد حلده أربع مرات؛ للحديث الوارد في ذلك، وهذا القول باطل مخالف لإجماع الصحابة، فمن بعدهم على أنه لا يقتل، وإن تكرَّرَ منه أكثر من أربع مرات، وهذا الحديث منسوخ، قال جماعة: دلَّ الإجماع على نسخه، وقال بعضهم: نسخه قوله على "لا يحلُّ دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: النَّفْسُ بالنَّفْسِ، والتَّبَبُ الزَّاني، والتَّارك لدينه المفارق للحماعة".

أقوال الأئمة في قدر حدّ شارب الخمر: واختلف العلماء في قدر حد الخمر. فقال الشافعي وأبو ثور وداود وأهل الظاهر وآخرون: حده أربعون. قال الشافعي في: وللإمام أن يبلغ به نمانين، وتكون الزيادة على الأربعين تعزيرات على تسببه في إزالة عقله، وفي تعرضه للقذف والقتل وأنواع الإيذاء وترك الصلاة وغير ذلك. ونقل القاضي عن الجمهور من السلف والفقهاء، منهم: مالك وأبو حنيفة والأوزاعيُّ والثَّوريُّ وأحمد وإسحاق من القاضي عن الجمهور من السلف والفقهاء، منهم: مالك وأبو حنيفة والأوزاعيُّ والثَّوريُّ وأحمد وإسحاق من اللهم قالوا: حدُّه ثمانون، واحتجوا بأنه الذي استقر عليه إجماع الصحابة وأن فعل النبي من لم يكن للتحديد، ولحمة الشافعي وموافقيه أن النبي من المحلد أربعين، كما صرح به والرواية الأولى: نحو أربعين، وحجة الشافعي وموافقيه أن النبي الله المحلد أربعين، كما صرح به والرواية الثانية.

وأما زيادة عمر فهي تعزيرات، والتعزير إلى رأي الإمام إن شاء فعله، وإن شاء تركه بحسب المصلحة في فعله وتركه، فرآه عمر ففعله، ولم يره النبيُّ الله ولا أبو بكر ولا عليَّ فتركوه، وهكذا يقول الشافعي فله أن الرنادة إلى رأي الإمام، وأما الأربعون فهي الحد المقدر الذي لا بد منه، ولو كانت الزيادة حدًا لم يتركها النَّبيُّ فلؤ وأبو بكر فله، ولم يتركها على فله بعد فعل عمر، ولهذا قال علي فله: "وكلُّ سنَّة": معناه: الاقتصار على الأربعين وبلوغ الثمانين، فهذا الذي قاله الشافعي فله هو الظاهر الذي تقتضيه هذه الأحاديث، ولا يشكل شيء منها، " ثم هذا الذي ذكرناه هؤ حدُّ الحر، فأما العبد: فعلى النصف من الحر، كما في الزنا والقذف، والله أعلم. وأجمعت الأمة على أن الشارب يُحدُّ سواء سكر أم لا.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: يمكن أن يقال من قبل الحنفية: أنه لم يكن في ابتداء عهد رسول الله ﷺ عدد مقدر في ضرب الشارب، وكانوا يضربونه بالعصا والثياب والنعال وحرائد النخل =

=اختلاف العلماء في إقامة الحدّ على من شرب النبيذ المسكر: واختلف العلماء في من شرب النبيذ، وهو ما سوى عصير العنب من الأنبذة المشكرة. فقال الشافعي ومالك وأحمد على وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو حرام يُحُلد فيه كحلد شارب الخمر الذي هو عصير العِنب، سواء كان يعتقد إباحته أو تحريمه. وقال أبو حنيفة والكوفيون على: لا يحرم ولا يُحَدُّ شاربه. ** وقال أبو ثور: هو حرام يُحلدُ بشربه من يعتقد تحريمه دون من يعتقد إباحته، والله أعلم.

الاختلاف في تأويل "فجلده بجريدتين نحو أربعين": قوله: "حلده بجريدتين نحو أربعين": اختلفوا في معناه: فأصحابنا يقولون: معناه أن الجريدتين كانتا مفردتين جُلِد بكل واحدة منهما عدداً حتى كمل من الجميع أربعون. وقال آخرون ممن يقول: جَلْد الخمر ثمانون، معناه: أنه جمعهما، وحلد بحما أربعين حلدة، فيكون المبلغ ثمانين، وتأويل أصحابنا أظهر؛ لأن الرواية الأخرى مُبيَّنة لهذه، وأيضاً فحديث على الله مبين لها.

قوله: "ضربه بجريدتين"، وفي رواية: "بالجريد والنعال": أجمع العلماء على حصول حدً الخمر بالجلد بالجريد والنّعال وأطراف الثياب، وانحتلفوا في جوازه بالسّوْط، وهما وجهان لأصحابنا، الأصح: الجواز، وشذ بعض أصحابنا، فشرط فيه السوط، وقال: لا يجوز بالثياب والنعال، وهذا غَلَط فاحش مردود على قاله؛ لمنابذته لهذه الأحاديث الصحيحة، قال أصحابنا: وإذا ضربه بالسّوْط يكون سوطاً معتدلاً في الحجم بين القَضِيب والعصا، فإن ضربه بجريدة فلتكن خفيفة بين اليابسة والرطبة، ويضربه ضرباً بين ضربين، فلا يرفع يده فوق رأسه، ولا يكتفي بالوضع، بل يرفع ذراعه رفعاً معتدلاً.

=دون اعتبار عدد معين من الضربات، ثم تعينت ثمانون جلدة، فربما حصل هذا العدد بضرب النعلين أربعين، كما في حديث الباب، وربما حصل بضرب السوط ثمانين كما في حديث عبد الله بن عمرو ومراسيل الحسن، وقد خفي هذا الأخير على كثير من الصحابة، فاستمر عمل أبي بكر الصديق على الأول، فقد أحرج عبد الرزاق في مصنفه (٧: ٣٧٩) عن أبي سعيد الحدري في أن أبا بكر الصديق في صرف في الحمر بالنعلين أربعين.

فلعل الصحابة الله الشبه عليهم العدد المقصود من ذلك، هل هو أربعون جلدة أو ثمانون؟ بالنظر إلى كون الآلة اثنين، فتشاوروا في ذلك، فأشار عليهم عبد الرحمن بن عوف، وعلي الله بأن المقصود ثمانون ضربا؛ لمشاكلته لحد القذف الذي هو أخف الحدود؛ ولأن شرب الخمر ربما يؤدي إلى الهذبان والقذف، فاستمر الأمر على ذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٩١/٢)

**قال في تكملة فتح الملهم: فتلخص أن مذهب أبي حنيفة وحوب الحد في الخمر مطلقا، وفي سائر الأشربة غيرها إذا أسكرت، لا قبل الإسكار. والجمهور على وحوب الحد في الأشربة المسكرة مطلقا، سواء سكر منها الشارب أو لا. (تكملة فتح الملهم: ٩٦،٤٩٥)

=شرح الغريب: قوله: "فلما كان عمر، ودنا النَّاس من الرِّيف والقرى": الريف: المواضع التي فيها المياه، أو هي قريبة منها، ومعناه: لما كان زمن عمر بن الخطاب الخمه، وفتحت الشام والعراق، وسكن الناس في الرِّيف ومواضع الخصب وسعة العيش وكثرة الأعناب والثمار، أكثروا من شرب الخمر، فزاد عمر في حدِّ الخمر تغليظاً عليهم، وزجراً لهم عنها.

التوفيق بين الروايتين: قوله: "فلما كان عمر - استشار النّاس، فقال عبد الرحمن: أخف الحدود": هكذا هو في مسلم وغيره: أن عبد الرحمن بن عوف هو الذي أشار بهذا، وفي "الموطأ" وغيره أنه علي بن أبي طالب الله كلاهما صحيح، وأشارا جميعاً، ولعل عبد الرحمن بدأ بهذا القول، فوافقه علي وغيره، فنسب ذلك في رواية إلى عبد الرحمن عبد الرحمن عبد الرحمن على عبد الرحمن على عبد الرحمن على عبد الرحمن الله على عبد الرحمن الله على الله على الله على الله على الله على الله على عبد الرحمن الله على الله على الله على عبد الرحمن الله الله على الل

ضبط الأسماء ومذاهب الأئمة في إقامة الحدّ على من يتقيّأ: قوله: "عن عبد الله الداناج": هو بالدال المهملة والنون والجيم، ويقال له أيضاً: "الدانا" بحذف الجيم، و"الداناه" بالهاء، ومعناه بالفارسية: العالم. قوله: "حشين بن المنذر": هو بالضاد المعجمة وقد سبق أنه ليس في الصحيحين حُضَين بالمعجمة غيره. قوله: "فشهد عليه رجلان: أحدهما: حُمْران أنه شرب الخمر، وشهد آخر أنه رآه يتقيأ، فقال عثمان حَهَّه- أنه لم يتقيأ حتى شربها ثمّ جلده": هذا دليل لمالك وموافقيه في أن من تقيأ الخمر يُحَدُّ حدَّ الشارب، ومذهبنا: ** أنه لا يحد بمجرد ذلك؛ لاحتمال أنه شربها جاهلاً كونها خمراً أو مكرهاً عليها أو غير ذلك من الأعذار المسقطة للحدود، ودليل مالك هنا قوي؛ لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث، وقد يجيب أصحابنا عن هذا بأن عثمان هذه عثمان هذا بأن عثمان هذه المالية عنها أو غير هذا تأويل ضعيف، وظاهر كلام عثمان يردُّ على هذا التأويل، والله أعلم.

قوله: "إن عثمان - ﴿ قَالَ: يا علي! قم فاجلده، فقال علي: قم يا حسن! فاجلده، فامتنع الحسن، فقال: يا عبد الله بن جعفر! قم، فاجلده، فجلده، وعلي يُعدُّ حتى بلغ أربعين، فقال: أمسك": معنى هذا الحديث: أنه لما ثبت الحدد على الوليد بن عقبة قال عثمان ﴿ وهو الإمام لعلي على سبيل التكرم له وتفويض الأمر إليه في استيْفًاء الحد: قُم فاجلده أي أرقم عليه الحد بأن تأمر من ترى بذلك، فقبل علي ﴿ ذلك، فقال للحسن: قم فاجلده، فامتنع الحسن، فقال لابن جعفر، فَقبل، فجلده، وكان على مأذوناً له في التفويض إلى من رأى كما ذكرناه.

شوح الغريب: وقوله: "وحدُ عليه": أي غضب عليه. وقوله: "ولّ حارَّهَا من تولي قارُّها": الحارّ: الشديد المكروه،=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة والشافعي عين إن الشهادة بتقيؤ الخمر غير كافية لإثبات الحد؛ لاحتمال أن يكون مكرها في الشرب، أو مضطرا، فلا يثبت الحد عندهما إلا إذا شهدا بمعاينته حالة الشرب. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٢/٢)

٥٥٥- (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مِنْهَالِ الضَّرِيرُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ التَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي حَصِين، عَنْ عُمَيْرِ بْنِ سَعِيد، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ: مَا كُنْتُ أُقِيمُ عَلَى أَحَد حَدَّا، فَيَمُوتَ فِيهِ، فَأَجِدَ مِنْهُ فِي نَفْسِي، إلا صَاحِبَ الْحَمْرِ؛ لأَنَّهُ إِنْ مَاتَ وَدَيْتُهُ؛ لأَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمْ يَسُنَّهُ.

٨٥ ٢ ٥٥ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

= والقارُّ: البارد الهنيء الطيب، وهذا مثل من أمثال العرب. قال الأصمعي وغيره: معناه: ولَّ شدتما وأوساحها من تولَّ هنيئها ولذاتها، والضمير عائد إلى الخلافة والولاية، أي كما أن عثمان وأقاربه يتولون هنيء الخلافة، ويختصون به يتولون نكدها وقاذوراتما، ومعناه: ليتولَّ هذا الجَلْدَ عثْمَانُ بنفسه، أو بعض حاصة أقاربه الأدنين، والله أعلم. قوله: "قال: أمسك، ثم قال: وكلِّ سنة": هذا دليل على أن علياً هذه كان معظماً لآثار عمر، وأن حكمه وقوله سنة، وأمره حق، وكذلك أبو بكر حده - حلاف ما يكذبه الشّيعة عليه.

التوفيق بين الروايات: واعلم: أنه وقع هنا في مُسْلم ما ظاهره أن عليّاً جلد الوليد بن عقبة أربعين، ووقع في صحيح البحاريّ من رواية عبد الله بن عديّ بن الخيار أنَّ عليّاً جلد ثمانين، وهي قضية واحدة. قال القاضي عياض: المعروف من مذهب علي حهه الجلد في الخمر ثمانين، ومنه قوله: "في قليل الخمر وكثيرها ثمانون جلدة"، وروي عنه أنه جلد المعروف بالنَّحاشِيِّ ثمانين، قال: والمشهور أن علياً هو الذي أشار على عمر بإقامة الحد ثمانين، كما سبق عن رواية "الموطأ" وغيره، قال: وهذا كله يرجح رواية من روى أنه جلد الوليد ثمانين، قال: ويجمع بينه وبين ما ذكره مسلم من رواية الأربعين بما روي أنه جلده بسَوْطٍ له رأسان، فضربه برأسه أربعين، فتكون جملتها ثمانين، قال: ويحتمل أن يكون قوله: "وهذا أحبُّ إليَّ"، عائد إلى الثمانين إلى فعلها عمر هم فهذا كلام القاضي، وقد قدمنا ما يخالف بعض ما قاله وذكرنا تأويله، والله أعلم.

قوله: "عن أبي حصين عن عمير بن سعيد عن على حرفه - قال: ما كنت أقيم على أحد حداً، فيمُوتُ، فأحد منه في نفسي إلا صاحب الخمر؛ لأنه إن مات وديته؛ لأن رسول الله فل لم يسنّه": أما أبو حصين هذا فهو بحاء مفتوحة، وصاد مكسورة، واسمه عثمان بن عاصم الأسدي الكوفي، وأما عمير بن سعيد، فهكذا هو في جميع نسخ مسلم عُمير بْنِ سعيد بالياء في "عمير" وفي "سعيد"، وهكذا هو في صحيح البخاري، وجميع كتب الحديث والأسماء ولا خلاف فيه، ووقع في الحَمْع بين الصحيحين "عُميْر بْنُ سَعْدٍ" بحذف الياء من "سعيد"، وهو غلط وتصحيف، إما من الحميدي، وإما من بعض الناقلين عنه، ووقع في "المهذّب" من كتب أصحابنا في المذهب في باب التعزير "عمر بن سعد" بحذف الياء من الاثنين، وهو غلط فاحش، والصواب إثبات الياء فيهما كما سبق. وأما قوله: "إن مات وديته": فهو بتَخْفيف الدّال، أي غرمت ديته، قال بعض العلماء: وجه الكلام أن يقال: فإنه إن مات وديته بالفاء لا باللام، وهكذا هو في رواية البخاري بالفاء.

.....

= لا تجب الدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحدّ عليه على من أقام الحد عليه: وقوله: "لأن النبي لله لم يَسْنَه": معناه: لم يَقْدِر فيه حدّاً مضبوطاً، وقد أجمع العلماء على أن من وجب عليه الحد فحلده الإمام أو جلّادُه الحدّ الشرعي، فمات، فلا دية فيه ولا كفّارة، لا على الإمام، ولا على جلّاده، ولا في بيت المال، وأما من مات من التعزير، فمذهبنا: وجوب ضمانه بالدّية والكفارة، وفي محلّ ضمانه قولان للشافعي، أصحهما: تجب ديته على عاقلة الإمام، والكفارة في مال الإمام. والثاني: تجب الدّية في بيت المال. وفي الكفارة على هذا وجهان لأصحابنا: أحدهما: في بيت المال أيضاً، والثاني: في مال الإمام، هذا مذهبنا، وقال جماهير العلماء: لا ضَمّان فيه لا على الإمام، ولا على عاقلته، ولا في بيت المال، والله أعلم. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأما الحنفية فلا تجب عندهم الدية على الإمام في شيء من الحدود إذا مات منها المحدود، بشرط أن يراعي الإمام أحكام إقامة الحد من أنه لا يقيمه إذا خاف عليه الموت بسبب شدة مرض، أو حر أو برد ونحوه، وكذلك لا دية على الإمام في التعزير إذا لم يتحاوز قدر الضربات الذي يجوز في التعزير. (تكملة فتح الملهم: ٥٠٨/٢)

[٩- باب قدر أسواط التعزير]

٧٥٤ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عِيسَى: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرٌ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَجَّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي الأَشَجَّ قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ سُلَيْمَانَ بْنُ يَسَارٍ، فَحَدَّثَهُ، فَأَقْبَلَ عَلَيْنَا سُلَيْمَانُ، فَقَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَانِ بْنُ جَابِرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ الأَنْصَارِيّ أَنّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله عَلَيْ يَقُولُ: "لاَ يُحِلُدُ أَحَدٌ فَوْقَ عَشَرَةً أَسُواطٍ، إلّا فِي حَدِّ مِنْ حُدُودِ الله".

٩- باب قدر أسواط التعزير

قوله ﷺ: "لا يُحْلدُ أحدٌ فوق عشرة أسواطٍ إلا في حدٌ من حدود الله عز وحل": ضبطوه "يجلد" بوجهين: أحدهما: بفتح الياء وكسر اللام. والثاني: بضم الياء وفتح اللام، وكلاهما صحيح.

أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة أسواط وعدم جوازها: واختلف العلماء في التّغزير هل يقتصر فيه على عشرة أسواط فما دولها، ولا تجوز الزيادة أم تجوز الزيادة؟ فقال أحمد بن حنبل وأشهب المالكي وبعض أصحابنا: لا تجوز الزيادة على عشرة أسواط. وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى جواز الزيادة، ثم اختلف هؤلاء، فقال مالك وأصحابه وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور والطّحاويُّ: لا ضَبّط لعدد الضربات، بل ذلك إلى رأي الإمام، وله أن يزيد على قدر الحدود، قالوا: لأن عمر بن الخطاب شه ضرب من نقش على خاتمه مائة، وضرب صبياً أكثر من الحد. وقال أبو حنيفة هُم: لا يبلغ به أربعين. وقال ابن أبي ليلى رواية أخرى هو دون المائة، وهو قول ابن شُبُرمة. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يجيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في أخرى هو دون المائة، وهو قول ابن شُبُرمة. وقال ابن أبي ذئب وابن أبي يجيى: لا يضرب أكثر من ثلاثة في الأدب. وقال الشافعي وجمهور أصحابه: لا يُلغ بواحد منهما أربعين. وقال بعضهم: لا يبلغ بواحد منهما عشرين، وأجاب أصحابنا عن الحديث: بأنه منسوخ، واستدلوا بأنَّ الصحابة هُ جَاوَزُوًا عشرة أسواط، وتأوله أصحاب مالك على أنه كان ذلك مختصًا بزمن النبي هيا لأنه كان يكفي الجاني منهم هذا القدر، وهذا التأويل ضعيف، ** والله أعلى.

قوله: في إسناد هذا الحديث: "أخبرني عمرو يعني ابن الحارث عن بكير بن الأشجّ قال: حدثنا سليمان بن بشار قال: حدثني عبد الرحمن بن جابر عن أبيه عن أبي بردة": قال الدارقطني: تابع عَمْرُو بن الحارث أسامة بن زيد=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وإن أحسن محامل هذا الحديث ما ذهب إليه ابن تيمية على، كما حكى عنه الحافظ في الفتح، وهو أن كلمة "حد من حدود الله" في حديث الباب ليست على معناها المصطلح عند الفقهاء، وإنما=

عمرو صحيح، والله أعلم.

=عن بُكَيْرٍ عن سليمان، وخالفهما الليث وسعيد ابن أبي أيوب وابن لهيعة، فرووه عن بكير عن سليمان، عن عبد الرحمن بن جابر، عن أبي بردة لم يذكروا "عن أبيه"، واختلف فيه على مسلم بن إبراهيم، فقال ابن جريج عن عن عبد الرحمن بن جابر عن رجل من الأنصار عن النبيَّ على، وقال حفص بن ميسرة عنه عن جابر عن أبيه، قال الدارقطني في كتاب "العلل": القَوْلُ قول اللَّيْثِ ومن تابعه عن بكير، وقال في كتاب "البيع": قول

=المراد منها: حق الله تعالى وأوامره ونواهيه، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَعَدَّ حُدُودَ ٱللَّهِ فَأُوْلَتَهِكَ هُمُ ٱلطَّلِمُونَ﴾ (البقرة: ٢٢٩)؛ لأن تخصيص الحد بالعقوبة المقدرة من قبل الشارع اصطلاح حادث من الفقهاء، وأن في عرف الشرع أول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية، كبرت أو صغرت. فمراد الحديث أنه لا يعزر فوق عشر حلدات إلا في معصية من المعاصي الكبيرة. (تكملة فتح الملهم: ٢/٢٥)

[١٠٠- باب الحدود كفارات لأهلها]

١٤٥٨ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيِّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو النَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، كُلَّهُمْ عَنِ ابْنِ عُييْنَةَ - وَاللَّفَظُ لِعَمْرِو - قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَّنَةَ عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ عُبَادَةً بْنِ الصّامِتِ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَنْ عُبَادَةً بْنِ الصّامِتِ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَى مَدْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا، وَلاَ تَوْنُوا، وَلاَ تَسْرِقُوا، وَلاَ تَقْتُلُوا مَحْرُمُ الله إلاّ بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى الله، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الله عَلَى أَنْ لاَ تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الله، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ، فَهُو كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، فَسَتَرَهُ الله عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ، فَامْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ، فَامْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ أَلُولُ الله عَلَيْهِ، فَامْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ، فَإِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى الله، إِنْ شَاءَ عَذَبُهُ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الله الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلِي عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ

٢٥٩٩ – (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيّ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: فَتَلاَ عَلَيْنَا آيَةَ النِّسَاءِ: ﴿أَن لَا يُشْرِكِّ .َ بِٱللَّهِ شَيْئاً﴾ (الممتحنة:١٢).

٠ ٤٤٦- (٣) وَحَدَّنَيني إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِم: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا حَالَدٌ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي الله عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النّسَاءِ": أَنَّ لاَ نُشْرِكَ بِالله شَيْئًا، وَلاَ نَسْرِق، ولاَ نَرْنِي، ولاَ نَوْنِي، ولاَ نَقْتُلَ أَوْلاَدَنَا، ولاَ يَعْضَهَ بَعْضُنَا بَعْضًا. فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى الله، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا، فَأُقِيمَ عَلَيْه، فَهُو كَفَارَتُه، وَمَنْ سَتَرَهُ الله عَلَيْه، فَأَمْرُهُ إِلَى الله، إنْ شَاءَ عَذَّبُهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ".

• ١ - باب الحدود كفارات لأهلها

شرح الغريب: أما قوله ﷺ: "فَمَنْ وَفَى": فبتخفيف الفاء، وقوله: "ولا يَعْضَهَ": هو بفتح الياء والضاد المعجمة أي لا يستحب، وقيل: لا يأتي بنمية. واعلم: أن هذا الحديث عامٌ مخصوص، وموضع التخصيص قوله ﷺ: "ومن أصاب شَيْعًا من ذلك" إلى آخره، المراد به: ما سوى الشرك، وإلا فالشرك لا يغفر له، وتكون عقوبته كفارة له.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث فوائد: منها تحريم هذه المذكورات وما في معناها. ومنها: الدلالة لمذهب أهل الحق أن المعاصي غير الكفر لا يقطع لصاحبها بالنار إذا مات ولم يتب منها، بل هو بمشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه، وإن شاء عذبه، خلافاً للخوارج والمعتزلة، فإن الخوارج يكفّرون بالمعاصي، والمعتزلة يقولون: لا يكفر، ولكن=

اللَّيْتُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنِ الصَّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ أَنَّهُ قَالَ: إِنِي لَمِنَ النَّقَبَاءِ الَّذِينَ بَايَعُوا رَسُولَ الله عَلَيْ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نُشْرِكَ بِالله شَيْئًا، وَلاَ نَزْمِي، وَلاَ نَشْهِبَ، وَلاَ نَشْهِبَ، وَلاَ نَعْصِي، وَلاَ نَشْهِبَ، وَلاَ نَعْصِي، فَالْخَنَّةُ إِنْ فَعَلْنَا ذَلِكَ، فَإِنْ غَشِينَا مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى الله، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاءُ ذَلِكَ إِلَى الله، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى الله، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ: كَانَ قَضَاؤُهُ إِلَى الله، وَقَالَ ابْنُ رُمْحٍ:

= يخلد في النار، وسبقت المسألة في كتاب الإيمان مبسوطة بدلائلها. ومنها: أن من ارتكب ذنباً يوجب الحد، فحُدَّ، سقط عنه الإثم.

التوفيق بين روايتي عبادة وأبي هريرة هذا قال القاضي عياض: قال أكثر العلماء: الحدود كفّارة، استدلالاً هذا الحديث، قال: ومنهم من وقف لحديث أبي هريرة هذا الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل ولكن حديث عبادة الذي نحن فيه أصح إسناداً ولا تُعَارُض بين الحديثين، فيحتمل أن حديث أبي هريرة قبل حديث عبادة، فلم يُعلَم ثم علم. ** قال المازري: ومن نفيس الكلام وجزله قوله: "ولا نعصي، فالجنة إن فعلنا ذلك". وقال في الرواية الأولى: "فمن وفي منكم، فأجره على الله"، ولم يقل: "فالجنة"؛ لأنه لم يقل في الرواية الأولى: ولا نعصي، وقد يعصي الإنسان بغير الذنوب المذكورة في هذا الحديث، كشرب الخمر وأكل الربا وشهادة الزور، وقد يتحنب المعاصي المذكورة في الحديث، ويعطي أجره على ذلك، وتكون له معاص غير ذلك، فيجازي بحا، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وخلاصة ما يتحصل بعد اللتيا والتي: ما لخصه شيخ مشايخنا الأنور قدس سره بقوله: "إن الأحوال بعد إقامة الحد ثلاثة: فإن تاب المحدود بعده صار الحد كفارة له بلا خلاف، وإن لم يتب، فلا يخلو: إما أنه انزجر عنه، واعتبر به، ولم يعد إليه، فقد صار كفارة أيضا. وإن لم يبال به مبالاة ولم يزل فيه منهمكا كما كان، وعاد إليه ثانيا، فلا يصير كفارة له". (تكملة فتح الملهم: ١٨/٢)

[١١- باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار]

تَتَنْبَهُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنَا لَيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيد بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي قَتْبَهُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنَا لَيْثُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيد بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْهُ بْنُ سَعِيد بْنِ الْمُسَيِّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْهُ بَنُ بُنُ مَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ أَنَّهُ قَالَ: "الْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جَبُارٌ، وَالْبِيْرُ جُبَارٌ، * وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، فَوَالْمِثْرُ جُبَارٌ، * وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَقِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ!".

َّ ٤٦٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ الأَعْلَى بْنُ حَمَّادٍ كُلُّهُمْ، عَنِ ابْنِ عَيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ يَعْنِي ابْنَ عَيسَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ، كِلاَهُمَا عَنِ الزُّهْرِيّ بإِسْنَادِ اللَّيْثِ مِثْل حَدِيثُهِ.

٤٦٤ – (٣) وَحَدَّثَنِي أَبُو اَلطَّاهِرِ وَحَرَّمْلَةُ قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ وَعُبَيْدِ الله بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي هُرِيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِمِثْلِهِ.

١١- باب جرح العجماء والمعدن والبئر جبار

شرح الغريب: قوله ﷺ: "العجماء جَرْحُها جُبَار، والبئر جبارٌ، والمعدن جُبَارٌ، وفي الركاز الحُمسُ" العَجْمَاء: بالمدِّ هي كل الحيوان سوى الآدميِّ، وسميت البهيمة عجماء؛ لأنما لا تتكلم. والجُبار: بضمَّ الجيم، وتخفيف الباء: الهدر.

بيان مراد الحديث: فأما قوله على: "العَجْمَاءُ جرحها جُبَار"، فمحمول على ما إذا أتلفت شيئاً بالنهار أو أتلفت بالليل بغير تفريط من مالكها، أو أتلفت شيئاً وليس معها أحد، فهذا غير مضمون، وهو مراد الحديث، فأما إذا كان معها سائق أو قائد أو راكب، فأتلفت بيدها أو برجلها أو فمها ونحوه، وجب ضمانه في مال الذي هو معها، سواء كان مالكاً أو مستأجراً أو مستعيراً أو غاصباً أو مُودعاً أو وكيلاً أو غيره، إلا أن تتلف آدمياً، فتجب ديته على عاقلة الذي معها، والكفارة في ماله، والمراد بـ "حرح العجماء": إتلافها سواء كان بجرح أو غيره. قال القاضي: أجمع العلماء على أن جناية البهائم بالنّهار لا ضمان فيها إذا لم يكن معها أحد، فإن كان معها راكب أو سائق أو قائد، فحمهور العلماء على ضمان ما أتلفته. وقال داود وأهل الظاهر: لا ضمان بكل حال إلا أن يحملها الذي هو معها على ذلك أو يقصده، وجمهورهم على أن الضّارية من الدواب كغيرها على ما ذكرناه. =

^{*}قوله: "والعجماء جرحها جبار": الجرح بالفتح مصدر، وهو المراد اسم منه.

عَنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ أَيُوبَ بْنِ مُوسَى، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "الْبِعْرُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جَرْحُهُ جُبَارٌ، وَالْعَجْمَاءُ جَرْحُهَا جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ".

حَدَّثَنَا عُبِيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ بْنُ سَلاَمِ الْجُمَحِيُّ: حَدَّثَنَا الرَّبَيعُ يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالاً: حَدَثَنَا شُعْبَة، كِلاِهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

-وقال مالك وأصحابه: يَضْمَن مالكها ما أتلفت، وكذا قال أصحاب الشافعي: يضمن إذا كانت معروفة بالإفساد؛ لأن عليه ربطها والحالة هذه.

أقوال أهل العلم في ضمان ما أتلفته البهائم ليلا: وأما إذا أتلفت ليلاً، فقال مالك: يضمن صاحبها ما أتلفته. وقال الشافعي وأصحابه: يضمن إن فرط في حفظها، وإلا فلا. وقال أبو حنيفة: لا ضمان فيما أتلفته البهائم لا في ليل ولا في نحار، ** وجمهورهُمْ على أنه لا ضمان فيما رعته نحاراً. وقال الليث وسحنون: يضمن.

وأما قوله ﷺ: "والمَعْدِنُ حبار": فمعناه: أن الرجل يحفر معدناً في مِلْكِهِ أو في موات، فيمر بها مار، فيسقط فيها فيموت، أو يستأجر أجراء يعملون فيها، فيقع عليهم، فيموتون، فلا ضمان في ذلك، وكذا "البِئرُ جُبار"، معناه: أنه يحفرها في مِلْكه أو في موات، فيقع فيها إنسان أو غيره، ويتلف فلا ضمان، وكذا لو استأجره لحفرها، فوقعت عليه، فمات فلا ضمان، فأما إذا حفر البئر في طريق المسلمين أو في ملك غيره بغير إذنه، فتلف فيها إنسان، فيحب ضمانه على عاقلة حافرها، والكفّارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الآدمي، وجَبّ ضمانه في مال الحافر.**

وأما قوله ﷺ: "وفي الركاز الخُمَّسُ": ففيه تصريح بوجوب الخمس فيه، وهو زكاةٌ عندنا، و"الرَّكاز": هو دفين الجاهلية، وهذا مذهبنا، ومذهب أهل الحجاز، وجمهور العلماء. وقال أبو حنيفة وغيره من أهل العراق: هو المعدن،=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: إن جناية البهيمة لا تخلو أولا من حالين: إما أن تكون منفلتة ليس معها أحد، أو يكون معها راكب أو سائق أو قائد، فإن كانت منفلتة، ليس معها أحد، فأتلفت شيئا، فلا ضمان على صاحبها عند الحنفية مطلقا، سواء كان الوقت وقت النهار أو وقت الليل، عملا بإطلاق حديث الباب. وقال الشافعي: لا يضمن المالك تحارا ويضمن بالليل؛ لأن العادة أن الملاك يربطون مواشيهم بالليل، فلما أرسلها بالليل صار متعديا، فيضمن. (تكملة فتح الملهم: ٢١/٢٥)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قلت: وهو مذهب الحنفية، كما يظهر من رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٢٤/٢)

.....

**قال في تكملة فتح الملهم: وإن مذهب أبي حنيفة على مؤيد باللغة والرواية والدراية.

فأما اللغة، فيقول ابن منظور في لسان العرب (٧: ٢٢٢): "والركاز قطع ذهب وفضة تخر من الأرض أو المعدن" (إلى أن قال:) أخرج أبو عبيد في كتاب الأموال (ص ٣٣٦، رقم ٨٥٨) عن عمرو ابن شعيب: "أن المزني سأل رسول الله في عن اللقطة توجد في الطريق العامر، أو قال: الميتاء، فقال: "عرفها سنة، فإن جاء صاحبها، وإلا فهي لك"، قال يا رسول الله! فما يوجد في الخراب العادي؟ قال: "فيه وفي الركاز الخمس". (إلى أن قال:) وأما دراية، فإن وحوب الخمس في الكتر من جهة أنه غنيمة؛ لكونه دفين الكفار، فإن الكنز إذا وجدت فيه علامات المسلمين كان في حكم اللقطة، ووجب تعريفها، وإنما يجب الخمس في دفين الجاهلية؟ لكونه غنيمة أو فينا، ويشاركه المعدن في هذا المعنى، فإنه مخلوق في الأرض منذ خلقه الله تعالى، فكان جزءاً من الأرض المغنومة، فكان في حكم الغنيمة أيضا. (تكملة فتح الملهم: ٢/٥٥، ٥٢٥)

[٣٢ - كتاب الأقضية]

[١- باب اليمين على المدعى عليه]

١٤٦٧ – (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "لَوْ يُعْطَى النّاسُ بِدَعْوَاهُمْ ، لاَدَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِحَالَ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكنّ الْيَمِينَ عَلَى الْمُدّعَى عَلَيْه".

٢٤٦٨ – (٢) وَحَٰدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، عَنْ نَافِعِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ ابْنِ عُبَاسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَضَى بِالْيَمِينِ عَلَى الْمُدَّعَى عَلَيْهِ.

٣٢- كتاب الأقضية

١- باب اليمين على المدعى عليه

معايي كلمة "القضاء": قال الزُّهريُّ فِي: القَضَاء في الأصل إحكام الشيء والفراغ منه، ويكون القضاء إمْضَاء الحكم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ ﴾ (الإسراء: ٤)، وسمى الحاكم قاضياً؛ لأنه بمضى الأحكام ويحكمها، ويكون "قضى" بمعنى أوجب، فيحوز أن يكون سمى قاضياً؛ لإيجابه الحكم على من يجب عليه، وسمى حاكماً؛ لمنعه الظام من الظلم، يقال: حكمت الرجل، وأحكمته إذا منعته، وسميت حكمة الدابة؛ لمنعها الدابة من ركوبا رأسها، وسميت الحكمة؛ حكمة لمنعها النفس من هواها.

قوله ﷺ: "أن النبي ﷺ قضى باليمين على المُدَّعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدَّعى عليه". وفي رواية: "أن النبي ﷺ قضى باليمين على المُدَّعى عليه". وفي رواية: "أن النبي ﷺ قضى باليمين على المُدَّعى عليه"، هكذا روى هذا الحديث البُحاريُّ ومسلم في صحيحيهما مرفوعاً من رواية ابن عباس عن النبي ﷺ، هكذا ذكره أصحاب السنن وغيرهم، قال القاضي عياض ﷺ: قال الأصيليُّ: لا يصح مرفوعاً إنَّما هو قول ابن عباس، كذا رواه أيُّوبُ ونافع الجمحِيُّ عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس، قال القاضي: قد رواه البخاري ومُسلمً من رواية ابن جريج مرفوعاً، هذا كلام القاضي.

قلت: وقد رواه أبو داود والتَّرمذي بأسانيدهما عن نافع بن عمر الجمحيِّ عن ابن مليكة عن ابن عباس عن النبي ﷺ مرفوعاً. قال الترمذيّ: حديث حسن صحيح. وجاء في رواية البيهقيِّ وغيره بإسناد حسن أو صحيح زيادة عن ابْنِ عباس عن النبي ﷺ قال: "لو يُعْطَى النَّاسُ بدعواهم لادَّعى قومٌ دماء قوم وأموالهم، ولكن البَيِّنَة على المدعى واليمين على من أنكر"، وهذا الحديث قاعدة كبيرة من قواعد أحكام الشرع، ففيه أنه لا يُقْبَلُ قول الإنسان فيما=

=بدعيه بمحرد دعواه، بل يحتاج إلى بينة أو تصديق المُدَّعى عليه، فإن طلب يمين المدعى عليه، فله ذلك، وقد بين الحركمة في كونه لا يعطى بمحرد دعواه؛ لأنه لو كان أعطي بمحردها لادَّعى قوم دماء قوم وأموالهم واستبيح، ولا يمكن للمدعى عليه أن يصون ماله ودمه، وأما المدعى فيمكنه صيانتهما بالبينة. وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشَّافعي والجُمهُور من سلف الأمة وخلفها أن اليمين تتوجه على كل من ادعى عليه حق، سواء كان بينه وبين المُدَّعي اختلاطاً أم لا. وقال مالك وجمهور أصحابه والفقهاء السبعة، فقهاء المدينة: أن اليمين لا تتوجه إلا على من بينه وبينه خلطة؛ لئلا يبتذل السُّفهاء أهل الفضل بتحليفهم مراراً في اليوم الواحد، فاشترطت الخلطة دفعاً لهذه المفسدة، واختلفوا في تفسير الخلطة، فقيل: هي معرفته بمُعاملته ومدينته أبشاهد أو بشاهدين، وقيل: تكفي الشبهة، وقيل: هي أن تليق به الدعوى بمثلها على مثله، وقيل: أن يليق به أن يعامله بمثلها، ** ودليل المجمهور حديث الباب، ولا أصل لاشتراط الخلطة في كتاب ولا سنة ولا إجماع.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وحاصله أن المدعي إن كان معروفا بالمعاملة مع المدعى عليه توجه اليمين إلى المدعى عليه مطلقا، وإن لم يعرف بذلك لم يتوجه إلا بثبوت قرائن تشهد للمدعي، كالشاهد الواحذ، ولوكانت امرأة، أو القرائن الأخرى. (تكملة فتح الملهم: ٩/٢٥)

[٢- باب القضاء باليمين والشاهد]

١٤٦٩ - (١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا زَيْدٌ وَهُوَ ابْنُ حُبَابٍ: حَدَّثَنِي سَيْفُ بْنُ سُلَيْمَانَ: أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَضَى بِيَمِينِ وَشَاهِدٍ.*

٢ - باب القضاء باليمين والشاهد

أقرال أهل العلم في جواز القضاء بيمين وشاهد وعدم جوازه: قوله: "عن ابن عباس أن رسول الله يقضى بيمين وشاهد": فيه حواز القضاء بشاهد ويمين، واختلف العلماء في ذلك، فقال أبو حنيفة هه والكوفِيُون والشعبيُّ والحكم والأوزاعيُّ والليث والاندلسيون من أصحاب مالك: لا يحكم بشاهد ويمين في شيء من الأحكام. وقال جمهور علماء الإسلام من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار: يقضى بشاهد ويمين المدعي في الأموال وما يقصد به الأموال، وبه قال أبو بكر الصدِّيق وعلي وعمر بن عبد العزيز ومالك والشافعي وأحمد وفقهاء المدينة وسائر علماء الحجاز ومعظم علماء الأمصار في، وحجتهم أنه جاءت أحاديث كثيرة في هذه المسألة من رواية عليٌّ وابن عباس وزيد بن ثابت وجابر وأبي هريرة وعمارة بن حزمٍ وسعد بن عبادة وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة في قال الحفاظ: أصحُّ أحاديث الباب حديث ابن عباس، قال ابن عبد البرِّ؛ لا مطّعن لأحد في إسناده، قال: ولا خلاف بين أهل المعرفة في صحته، قال: وحديث أبي هريرة وجابر وغيرهما حسان، والله أعلم بالصواب. **

^{*}قوله: "قضى بيمين وشاهد": لعل من لا يقول بظاهره يؤوله بأن المعنى قضى بشاهد للمدعي تارة وبيمين المدعى عليه أخرى بناء على أن المراد بالشاهد الجنس، ويؤول رواية: "قضى باليمين مع الشاهد" أنه قضى بيمين المدعى عليه مع وجود الشاهد الواحد للمدعى، والله تعالى أعلم.

^{**}قَالَ فِي تَكُملَةُ فَتِحَ المُلهِمِ: فَالذِي يَظْهِرَ لَهَذَا العبد الضعيف عَفَا اللهُ عنه: أَن نصاب الشهادة فِي الأصل هو مَا ذكره الله سبحانه وتعالى في سورة البقرة بقوله: ﴿وَٱسْتَشَهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ ۖ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلُّ وَاللهُ عَنْ رَجَالِكُمْ مَن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشَّهُدَآءِ﴾ (البقرة: ٢٨٢)، ولكن ربما تحدث أعذار لا يتيسر بها هذا النصاب. ولعل رسول الله ﷺ قضى بالشاهد الواحد مع اليمين في مثل هذه الأعذار. (تكملة فتح الملهم: ٢٨٢٥)

[٣- باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة]

٠٤٤٠ (١) حَدَّنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيّ: أَحْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةً، عَنْ أُمّ سلمَةً قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِنّكُمْ تَحْتَصِمُونَ إِلَيّ، وَلَعَلّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمّا تَحْتَصِمُونَ إِلَيّ، وَلَعَلّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ عَلَى نَحْوٍ مِمّا أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلاَ يَأْخُذُهُ، فَإِنّهَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قَطْعَةً مِنَ النّارِ". أَسْمَعُ مِنْهُ، فَمَنْ قَطُعْتُ لَهُ مِنْ حَقّ أَخِيهِ شَيْئًا، فَلاَ يَأْخُذُهُ، فَإِنّهَا أَقْطَعُ لَهُ بِهِ قَطْعَةً مِنَ النّارِ". 18٤٧١ وَحَدَّنَاهُ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

2 ٤٧٢ - (٣) وَحَدَّنَيْ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ، عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النّبِي ﷺ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ سَمِعَ جَلَبَةَ خَصْمٍ بِبَابٍ حُحْرَتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ: "إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّهُ أَنْ رَسُولَ الله ﷺ مَنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ يَأْتِينِي الْحَصْمُ، فَلَعَلَّ بَعْضَهُمْ أَنْ يَكُونَ أَبْلَغَ مِنْ بَعْضٍ، فَأَحْسِبُ أَنّهُ صَادِقٌ، فَأَقْضِي لَهُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقّ مُسْلِمٍ، * فَإِنْمَا هِيَ قَطْعَةً مِنَ النّارِ، فَلْيَحْمِلْهَا أَوْ يَذَرُهَا".

٣- باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة

شرح كلمة "ألحن" وأن البشر لا يعلمون الغيب: أما "ألحن": فهو بالحاء المهملة، ومعناه: أبلغ وأعلم بالحجة، كما صرح به في الرواية الثانية.

وقوله ﷺ: "إنما أنا بشر" معناه: التنبيه على حالة البشرية، وأنَّ البشر لا يعلمون من الغَيْب، وبواطن الأمور شيئاً إلا أن يطلعهم الله تعالى على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وأنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر، فيحكم بالبينة وباليمين ونحو ذلك من أحكام الظاهر مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، ولكنه إنما كلف الحكم بالظاهر، وهذا نحو قوله ﷺ: "أمِرْتُ أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله"، وفي حديث المتلاعنين: "لولا الإيمان لكان لي ولها شأن"، ولو شاء الله تعالى لأطلعه ﷺ على باطن أمر الخصمين، فحكم بيقين نَفْسه من غير حاجة=

[&]quot;قوله: "فمن قضيت له بحق مسلم..." هذا يدل على أن قضاء القاضي لا يؤثّر في تحليل وتحريم، ومن يقول يؤثّر في العقود والفسوخ يحمل هذا الحديث على غير العقود والفسوخ.

= إلى شهادة أو يمين، لكن لما أمر الله تعالى أمنه باتباعه، والاقتداء بأقواله وأفعاله وأحكامه، أجرى له حكمهم في عدم الاطلاع على باطن الأمور؛ ليكون حكم الأمة في ذلك حكمه، فأجْرَى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره؛ ليصح الاقتداء به، وتطيب نفوس العباد للانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظر إلى الباطن، والله أعلم.

الإشكال والجواب عنه: فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه قد يقع منه على في الظاهر مخالف للباطن، وقد اتفق الأصوليون؛ على أنه على أنه على خطأ في الأحكام، فالجواب: أنه لا تعارض بين الحديث وقاعدة الأصوليين؛ لأن مراد الأصوليين فيما حكم فيه باحتهاده، فهل يجوز أن يقع فيه خطأ؟ فيه خلاف، الأكثرون على جوازه، ومنهم من منعه، فالله فين جوزوه قالوا: لا يقر على إمضائه، بل يعلمه الله تعالى به ويتداركه، وأما الذي في الحديث، فمعناه: إذا حكم بغير احتهاد كالبينة واليمين، فهذا إذا وقع منه ما يخالف ظاهره باطنه لا يسمى الحكم خطأ، بل الحكم صحيح بناء على ما استقر به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين مثلاً، فإن كانا شاهدي زور أو نحو ذلك فالتَقْصير مِنْهُما وممن ساعدهما، وأما الحكم فلا حِيلة له في ذلك، ولا عَيْبَ عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد، فإن هذا الذي حكم به ليس هو حكم الشرع، والله أعلم.

فقه الحديث ومذاهب الأئمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهرا وباطناً: وفي هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد وجماهير علماء الإسلام وفقهاء الأمصار من الصحابة والتابعين فمن بعدهم أنَّ حُكُم الحاكم لا يحيل الباطن، ولا يحل حراماً، فإذا شهد شاهدا زور لإنسان بمال، فحكم به الحاكم لم يحل للمحكوم له ذلك المال، ولو شهدا عليه بقتل لم يحل للولي قتله مع علمه بكذهما، وإن شهدا بالزُّور أنه طلَّق امرأته لم يحل لمن علم بكذهما أن يتزوجها بعد حكم القاضي بالطلاق. وقال أبو حنيفة ها: يحلُّ حكم الحاكم الفروج دون الأموال، فقال: يحل نكاح المذكورة، وهذا مخالف لهذا الحديث الصحيح ولإجماع من قبله، ومخالف لقاعدة وافق هو وغيرها عليها، وهي: أن الأبضاع أولى بالاحتياط من الأموال، والله أعلم. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة في عن ابن عمرو بن المقدام، عن أبيه: "أن رجلا من الحي خطب امرأة، وهو دولها في الحسب، فأبت أن تزوجه، فادعى أنه تزوجها، وأقام شاهدين عند علي في فقالت إني لم أتزوجه، قال: قد زوجك الشاهدان، فأمضى عليهما النكاح"، ذكره الجصاص في أحكام القرآن (إلى أن قال:) وأما حديث الباب فليس فيه حجة على الحنفية؛ لأنه لا يمس بموضع النزاع؛ إذ هو وارد في الأملاك المرسلة، وقد وقع التصريح بذلك في رواية ابن المبارك عند أبي داود (رقم ٢٥٨٤) حيث قال: "تتصمان في مواريث لهما لم تكن لهما بينة إلا دعواهما"، وفي رواية عيسى عنده: "مختصمان في مواريث وأشياء قد درست". (تكملة فتح الملهم: ٢٥٨٥)

٣٤٤٧٣ - (٤) وَحَدَّثَنَا عَمْرٌ و النّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، حَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، كِلاَهُمَا عَنِ الزّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَديث يُونُسَ.

وَفِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ: قَالَتْ: سَمِعَ النّبِيُّ اللَّهِ لَحَبَةَ خَصْمٍ بِبَابٍ أُمّ سَلَمَةً.

قوله ﷺ: "فإنما أقطع له به قطعةً من النار": معناه: إن قضَيْتُ له بظاهر يخالف الباطن، فهو حرام يؤول به إلى النار. قوله ﷺ: "فليحمِلْها أو يذرُها": ليس معناه التخيير بل هو التهديد والوعيد كقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيَكُوْمِن وَمَر. شَآءَ فَلْيَكُوْرُ ﴾ (الكهف: ٢٩)، وكقوله سبحانه: ﴿أَعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ ﴾ (فصلت: ٤٠).

شرح الغريب: قوله: "سمع لجبة خصْم بباب أم سلّمة": هي بفتح اللّام والجيم وبالباء الموحدة، وفي الرواية التي قبل هذه "جَلَبَة خَصْم" بتقلم الجيم وهما صحيحان، والجلبة واللَّحَبة: اختلاط الأصوات، والحَصْم هنا: الجماعة، وهو من الألفاظ التي تقع على الواحد والجمع، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فمن قَضَيْتُ له بحقّ مسلم": هذا التَّقِيبدُ بالمسلم خرج على الغالب، وليس المراد به: الاحتراز من الكافر، فإن مال الذمي والمعاهد والمرتد في هذا كمال المسلم، والله أعلم.

[٤ - باب قضية هند]

١٤٧٤ - (١) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرُوةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: دَخَلَتْ هِنْدٌ بِنْتُ عُتْبَةَ، امْرَأَةُ أَبِي سُفْيَانَ، عَلَى رَسُولِ الله ﷺ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله الله الله الله الله عَلَيْ وَيَكُفِي، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله الله الله عَلْيَ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ فِي ذَلِكَ مِنْ جُنَاحٍ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ الله الله الله الله عَلْيُ الله عَلْمُ الله عَلْيُ الله عَلْمُ وَ يَكُفِي بَنِيكِ".

٤ - باب قضية هند

قوله: "يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكفي بني إلا ما أنحذت من ماله بغير علمه، فهل على في ذلك من جناح؟ فقال رسول الله على: "خُذِي من ماله بالمعروف ما يكفيك ويكفي بنيك". فوائد الحديث: في هذا الحديث فوائد: منها: وجوب نفقة الزوجة. ومنها: وجوب نفقة الأولاد الفقراء الصغار. ومنها: أن النفقة مُقَدَّرة بالكفاية لا بالأَمْدَاد على الموسر كل يوم مُدَّان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف، الحديث، ونفقة الزوجة مقدرة بالأَمْدَاد على الموسر كل يوم مُدَّان، وعلى المعسر مد، وعلى المتوسط مد ونصف، وهذا الحديث يرد على أصحابنا. ومنها: جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، وكذا ما في معناه. ومنها: جواز ذكر الإنسان بما يكرهه إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما. ومنها: أن من له على غيره حق، وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه، وهذا مذهبنا، ومنع ذلك أبو حنيفة ومالك هما.** ومنها: جواز إطلاق الفتوى، ويكون المراد تعليقها بثبوت ما يقوله المستفتى، ولا يحتاج المفتى أن يقول: إن ثبت كان الحكم كذا وكذا، بل يحُوزُ له الإطلاق، كما أطلق النبي في فإن قال ذلك فلا بأس. يقول: إن ثبت كان الحكم كذا وكذا، بل يحُوزُ له الإطلاق، كما أطلق النبي الله أن قال ذلك فلا بأس. يقول: إن للمرأة مدخلاً في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم، قال أصحابنا: إذا امتنع الأب من

الإنفاق على الولد الصُّغير أو كان غائباً أذن القاضي لأمه في الأخذ من مال الأب، أو الاستقراض عليه والإنفاق=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: استدل الشافعي على بحديث الباب على مذهبه في أن الدائن إن ظفر بشيء من مال المديون المماطل حاز له استيفاء دينه من ذلك المال، سواء كان المال من حنس حقه، أو غيره، وتسمى هذه المسألة مسألة الظفر، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ إن كان ما ظفر به من حنس حقه، ولا يجوز إن كان من غير حنسه، غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الشافعي، (إلى أن قال:) وأما الشافعية فاستدلوا بحديث هند محمول على ما إذا كان المال المظفور به من حنس حق الظافر، فأما إذا كان من غير حنسه، فإن أخذه يقتضى بيع دينه بذلك المال، وإنه ليس بمأذون في بيع ماله. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢)

٥٤٤٥ - (٢) وَحدَّثْنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلاَهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللهِ الْبَنِ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ، كِلاَهُمَا، عَنْ عَبْدِ اللهِ الْبَنِ نُمَيْرٍ وَوَكِيعٍ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنِ نُمَيْرٍ وَوَكِيعٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ الْفَرِيزِ بْنُ مُخْمَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ: أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدُ إِلَى النّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُرُووَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: جَاءَتْ هِنْدٌ إِلَى النّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! وَالله! مَا كَانَ عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاءً أَحَبٌ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُذِلِّهُمُ الله مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، وَمَا عَلَى ظَهْرِ الأَرْضِ أَهْلُ خِبَاء أَحَبٌ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ الله مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، فَقَالَ النّبِي ﷺ "وَأَيْضًا، وَاللّذِي نَفْسِي خِبَاء أَحَبٌ إِلَي مِنْ أَنْ يُعِزَّهُمُ الله مِنْ أَهْلِ خِبَائِكَ، فَقَالَ النّبِي عَلَى عَلَى عَلَيْهِمْ وَاللّذِي نَفْسِي بِيدِهِ"، ثُمّ قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! إِنّ أَبَا سُفْيَانَ رَجُلٌ مُمْسِكٌ، فَهَلْ عَلَيْ حَرَجٌ أَنْ أُنْفِقَ عَلَى عِيَالِهِ مِنْ مَالِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ؟ فَقَالَ النّبِيَ ﷺ "لا حَرَجَ عَلَيْكِ أَنْ تُنْفِقِي عَلَيْهِمْ بِالْمَعْرُوفِ".

=على الصغير بشرط أهليتها، وهَل لها الاستقلال بالأخذ من ماله بغير إذن القاضي؟ فيه وَجُهان مبنيان على وَجُهَيْنِ لأصحابنا في أن إذن النبي ﷺ لهند امرأة أبي سفيان كان إفتاء أم قضاء؟ والأصحُّ: أنه كان إفتاء، وأن هذا يجري في كل امرأة أشبهتها، فيجوز. والثاني: كان قضاء، فلا يجوز لغيرها إلا بإذن القاضي، والله أعلم. ومنها: اعتمادُ العُرْف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي. ومنها: حواز خروج المزوجة من بيتها لحاجتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رضاه به.

أقوال أهل العلم في جواز القضاء على الغائب وعدم جوازه: واستدل به جماعات من أصحابنا وغيرهم على جواز القضاء على الغائب، وفي المسألة خلاف للعلماء، قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين: لا يقضى عليه بشيء. ** وقال الشافعي والجمهور: يقضى عليه في حقوق الآدميين، ولا يقضى في حدود الله تعالى، ولا يصح الاستدلال بحذا الحديث للمسألة؛ لأن هذه القضية كانت يمكة، وكان أبو سُفيًان حاضراً بها، وشرط القضاء على الغائب أن يكون غائباً عن البلد أو مستتراً لا يقدر عليه أو متعذراً، ولم يكن هذا الشرط في أبي سفيان موجوداً، فلا يكون قضاء على الغائب، بل هو إفتاء كما سبق، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: هل كان قضاء، أو إفتاء؟ والصحيح أنه كان إفتاء، ولذلك لم يدع النبي ﷺ أبا سفيان للحواب عنه؛ لأن القضاء لأحد الخصمين أبا سفيان للحواب عنه؛ لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز. (تكملة فتح الملهم: ٥٧٨/٢)

=قوله: "جاءت هند إلى النبيّ على فقالت: يا رسول الله! والله ما كان على ظهر الأرض أهل خباء أحمّ إلى من أن ينظم الله من أهل خبائك، وما على ظهر الأرض أهل خباء أحبّ إليّ من أن يُعزَّهم الله من أهل حبائك، وما على ظهر الأرض أهل خباء أحبّ إليّ من أن يُعزَّهم الله من أهل حباءً أحبُ فقال النبي على: "وأيضاً والذي نفس بيده"، وفي الرواية الأخرى: "ولا أصبح اليوم على ظهر الأرض خباء أحبُ إليّ من أن يعزُّوا من أهل خبائك": قال القاضي عياض ها أرادت بقولها: "أهل خباء" نفسه على فكنَّت عنه بأهل الخباء إحلالاً له، قال: ويحتمل أن تريد بأهل الخباء أهل بيته، والخباء يعبر به عن مسكن الرجل وداره. وأما قوله على "وأيضاً والذي نفسي بيده": فمعناه: وستزيدين من ذلك، ويتمكن الإيمان من قلبك، ويزيد حبك لله ولرسوله على ويقوى رجوعك عن بغضه، وأصل هذه اللفظة: "آض يئيض أيضاً" إذا رجع.

قولها في الرواية الأخيرة: "إن أبا سفيان رجل مسيك": أي شحيحٌ وبخيل، واختلفوا في ضَبُطِه على وجهين حكاهما القاضي. أحدهما: "مَسِيك" بفتح الميم وتخفيف السين. والثاني: بكسر الميم وتشديد السين، وهذا الثاني: هو الأشهر في روايات المحدثين، والأول: أصح عند أهل العربية، وهما جميعًا للمبالغة، والله أعلم.

قولها: "فهل عليَّ حرجٌ من أن أطُعم من الذي له عيالنا؟ قال لها: "لا، إلا بالمعروف": هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح، ومعناه: لا حرج، ثُمَّ ابتدأ، فقال: "إلا بالمعروف": أي لا تنفقي إلا بالمعروف، أو لا حرج إذا لم تنفقي إلا بالمعروف.

[٥- باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات،...]

١٥٤٤ - (١) حَدَّثِنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِنّ اللهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلاَثاً، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلاَثاً، فَيَرْضَى لَكُمْ أَنْ تَعْبُدُوهُ وَلاَ تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللهِ جَمِيعاً وَلاَ تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّوَالِ، وَإضَاعَةَ الْمَالِ".

ابب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزم أو طلب ما لا يستحق

شرح كلمات الحديث: قال العلماء: الرَّضى والسَّخط والكراهة من الله تعالى، المراد بها: أمره ونحيه وثوابه وعقابه، أو إرادته الثواب لبعض العباد والعقاب لبعضهم. وأما الاعتصام بحبل الله: فهو التمسك بعهده، وهو اتباع كتابه العزيز وحدوده، والتَّأدبَ بأدبه، والحبل يطلقُ على العهد، وعلى الأمان وعلى الوصلة وعلى السبب، وأصله من استعمال العرب الحبل في مثل هذه الأمور؛ لاستمساكهم بالحبل عند شدائد أمورهم، ويوصلون بحا المتفرق، فاسْتُعير اسم الحبل لهذه الأمور.

وأما قوله ﷺ: "ولا تَفرَّقوا": فهو أمر بلزوم جماعة المسلمين، وتألف بعضهم ببعض، وهذه إحدى قواعد الإسلام. واعلم أن الثلاثة المُرْضِيةَ إحداها: أن يعبدوه، الثانية: أن لا يشركوا به شيئاً، الثالثة: أن يعتصموا بحبل الله ولا يتفرقوا. وأما قيل وقال: فهو الخوضُ في أخبار الناس، وحكايات ما لا يعني من أحوالهم وتصرفاتهم، واختلفوا في حقيقة هذين اللفظين على قولين: أحدهما: ألهما فعلان، فقيل: مبني لما لم يسم فاعله، وقال: فعل ماض. والثاني: ألهما اسمان بحروران منونان؛ لأن القيل والقال والقول والقالة كله يمعنى، ومنه قوله: ﴿وَمَنَ مَنْ اللَّهِ فِيلاً ﴾ (النساء: ١٢٢)، ومنه قولهم: كثر القيل والقال.

وأما "كثرة السؤال": فقيل المراد به: القَطَع في المسائل والإكثار من السؤال عما لم يقع، ولا تدعو إليه حاجة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وكان السلف يكرهون ذلك، ويرونه من التكلف المنهي عنه، وفي الصحيح: "كره رسول الله على المسائل وعابما"، وقيل: المراد به: سؤال الناس أموالهم وما في أيديهم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالنهي عن ذلك، وقيل: يُعتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس، وأحداث الزمان وما لا يعني الإنسان، وهذا ضعيف؛ لأنه قد عرف هذا من النهي عن قيل وقالي، وقيل: يُعتمل أن المراد: كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره، فيدخل ذلك في سؤاله عما لا يعنيه، ويتضمن ذلك حصول الحرج في حق المسؤول، فإنه قد لا يؤثر إخباره بأحواله، فإن أخبره شق عليه، وإن كذبه في الأخبار أو تكلف التعريض لحقته المشقة، وإن أهمل جوابه ارتكب سوء الأدب.

٤٤٧٩ – (٢) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةً، عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَيَسْحَطُ لَكُمْ ثَلاَثًا، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلاَ تَفَرَّقُوا.

عَنِ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ وَرَّادٍ مَوْلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةً، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "إِنَّ الشَّعْبِيِّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: قِيلَ الله عَزِّ وَجَلَّ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الأُمَّهَاتِ وَوَأَدَ الْبَنَاتِ وَمَنْعًا وَهَاتٍ، ** وَكَرِهَ لَكُمْ ثَلاثًا: قِيلَ وَقَالَ وَإِضَاعَةَ الْمَالِ".

٤٨١ – (٤) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بَّنُ زَكَرِيَّاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُوسَىَ، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ مَنْصُورِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنْهُ قَالَ: وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ رَسُولُ الله ﷺ، وَلَمْ يَقُلْ: إنّ الله حَرَّمَ عَلَيْكُمْ.

حَدَّثَنِي ابْنُ أَشُوعَ عَنِ الشَّعْبِيّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى حَدَّثَنِي ابْنُ أَشُوعَ عَنِ الشَّعْبِيّ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ: اكْتُبْ إِلَيْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَ

-وأما "إضاعة المال": فهو صرفه في غير وجوهه الشرعية، وتعريضه للتلف، وسبب النهي أنه إفساد، والله لا يحب المفسدين؛ ولأنه إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس. وأما عقوق الأمهات فحرام، وهو من الكبائر بإجماع العلماء، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على عدَّه من الكبائر، وكذلك عقوق الآباء من الكبائر، وإنما اقتصر هنا على الأمهات؛ لأن حرمتهن آكد من حرمة الآباء، ولهذا قال على حين قال له السائل: من أبرُّ؟ قال: أمك ثم أمك ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: ثمَّ أباك؛ ولأن أكثر العقوق يقع للأمهات، ويطمع الأولاد فيهن، وقد سبق بيان حقيقة العقوق وما يتعلق به في كتاب الإيمان.

شرح الغريب: وأمّا "وأد البنات": بالهَمْزَةِ فهو دَفُّنُهن في حياتهن، فيمتنَ تحت التراب، وهو من الكبائر الموبقات؛ لأنه قتل نفس بغير حق، ويتضمن أيضاً قطيعة الرحم، وإنما اقتصر على البنات؛ لأنه المعتاد الذي كانت الجاهلية تفعله. وأما قوله: "ومنعاً وهات"، وفي الرواية الأخرى: "ولا وهات"، فهو بكسر التاء من "هات"، ومعنى الحديث:-

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "منعا وهات": أما "منعا" فهو مصدر، وأما "هات" فقيل هو اسم فعل بمعنى "أعط"، وقيل: أمر من الإيتاء، فقلبت الهمزة هاء لكثرة الاستعمال. والحاصل من النهي منع ما أمر بإعطائه وطلب ما لا يستحق أحذه. (تكملة فتح الملهم: ٥٩٠/٢)

٣٤٨٣ (٦) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْفَزَارِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُوقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدِ الله التَّقَفِيُّ عَنْ وَرَّادٍ قَالَ: كَتَبَ الْمُغِيرَةُ إِلَى مُعَاوِيَةَ: سَلاَمٌ عَلَيْكَ، سُوقَةَ: أَخْبَرَنَا مُحَمِّدُ بْنُ عُبَيْدِ الله الله عَلَيْ يَقُولُ: "إِنَّ الله حَرَّمَ ثَلاَثًا، وَنَهَى عَنْ ثَلاَث: حَرَّمَ عُقُوقَ الْوَالِدِ، وَوَأُدَ الْبُنَاتِ، وَلاَ وَهَاتِ، وَنَهَى عَنْ ثَلاَث: قِيلٍ وَقَالٍ، وَكَثْرُةِ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةِ الْمَالِ".

أنه لهى أن يمنع الرجل ما توجه عليه من الحقوق، أو يطلب ما لا يستحقه. وفي قوله على: "حرَّم ثلاثاً، وكره ثلاثاً"، دليل على أن الكراهة في هذه الثلاثة الأخيرة للتنزيه لا للتحريم، والله أعلم.

قوله ﷺ: "إنَّ الله حَرَّم ثلاثاً ولهى عن ثلاث، حَرَّمَ عقوق الوالد، ووأد البنات، ولا وهات، ولهى عن ثلاث: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال": هذا الحديث دليل لمن يقول: أن النهي لا يقتضي التحريم، والمشهور أنه يقتضي التحريم وهو الأصح، ويجاب عن هذا بأنه خرج بدليل آخر.

وقوله في إسناد هذا الحديث "عن خالد الحذَّاءِ عن ابن أَشُوعَ عن الشعبيِّ عن كاتب المغيرة بن شعبة عن المغيرة": هذا الحديث فيه أربعةٌ تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهم: خالد، وسعيد بن عمرو بن أُشُّوعَ، وهو تابعي سمع يزيد بن سلمة الجعفي الصحابي في، التابعي الثالث: الشعبي، والرابع: كاتب المغيرة وهو ورَّاد.

قوله: "كتب المغيرة إلى معاوية: سلامٌ عليك أما بعد": فيه استِحْبَابُ المكاتبة على هذا الوجه، فيبدأ بـــ"سلام عليك"، كما كتب النبي على إلى هِرَقُلَ: السلام على من اتبع الهدى.

[٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ]

١٤٨٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ: أَحْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ يَزِيدَ الْبِنِ عَبْدِ الله بْنِ أَسَامَةَ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ ابْنِ عَبْدِ الله بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنْهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ، ثُمَّ أَخْطَأَ، فَلَهُ أَجْرًا".

٧٤٥- (٢) وَحَدَّنَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْد الْعَزِيزِ الْعَرِيزِ الْعَرَيْنِ وَحَدَّنَنِي إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاَهُمَا عَنْ عَبْد الْعَزِيزِ الْبَنِ مُحَمَّدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَدَّا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَزَادَ فِي عَقِبِ الْحَدِيثِ: قَالَ يَزِيدُ: فَحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو بْنِ حَزْم فَقَالَ: هَكَذَا حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

٣ ٤٤٨٦ - (٣) وَحَدَّنَنِي عَبْدُ اللهُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن الدَّارِميُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الدَّمَشْقِيُّ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أُسَامَةَ بْنِ الْهَادِ اللَّيْثِيُّ بِهَذَا الْحَدِيثِ مِثْلَ رِوَايَةٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ بِالإِسْنَادَيْنِ جَمِيعاً.

٦- باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ

قوله: "عن يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد عن محمَّدِ بن إبراهيم عن بُسْرِ بْنِ سعيد عن أبي قيس مولى عمرو ابن العاص عن عمرو بن العاص": هذا الإسناد فيه أربعة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم يزيد فمن بعده. قوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم، فاجتهد، ثم أصاب، فله أجران، وإذا حكم، فاجتهد، ثم أخطأ، فله أجر". بيان مراد الحديث: قال العلماء: أجمع المسلمون على أنَّ هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم، فإن أصاب فله أجران: أجر باجتهاده، وأجر بإصابته، وإن أخطأ، فله أجر باجتهاده.

وفي الحديث محذوف تقديره: إذا أراد الحاكم، فاجتهد، قالوا: فأما من ليس بأهل للحكم، فلا يحل له الحكم، فإن حكم فلا أجر له، بل هو آثم، ولا ينفذ حكمه، سواء وافق الحق أم لا؛ لأن إصابته اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي، فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا، وهي مردودة كلها، ولا يعذر في شيء من ذلك، وقد جاء في الحديث في "السنن": "القُضَاةُ ثلاثة: قاض في الجنة واثنان في النار، قاضٍ عرف الحقَّ، فقضى به فهو في النَّار، وقاض قضى على جَهْلٍ، فهو في النار". به فهو في النَّار، وقاض قضى على جَهْلٍ، فهو في النار". أقوال أهل العلم في أن كل مجتهد في الفروع مصيب، أو المصيب واحد؛ وقد اختلف العلماء في أن كُلَّ

اهوال أهل العلم في أن كل مجتهد في الفروع مصيب، أو المصيب وأحمد؛ وقد اختلف العلماء في أن كل محتهدٍ مصيبٌ أم المصيب وأحد وهو من وافق الحكم الذي عند الله تعالى، والآخر مخطئ لا إثم عليه؛ لعِذره،= والأصح عند الشافعي وأصحابه: أن المصيب واحد، وقد احتجت الطائفتان بهذا الحديث. وأما الأولون القائلون: كلُّ مجتهد مصيبٌ، فقالوا: قد جعل للمجتهد أجْرٌ، فلولا إصابته لم يكن له أجر، وأما الآخرون، فقالوا: سماه مخطئاً، ولو كان مصيباً لم يُسمِّه مخطئاً، وأما الأجر، فإنه حصل له على تعبه في الاجتهاد. قال الأولون: إنما سماه مخطئاً؛ لأنه محمول على من أخطأ النص، أو اجتهد فيما لا يسوغ فيه الاجتهاد كالمجمع عليه وغيره، وهذا الاختلاف إنما هو في الاجتهاد في الفروع. فأما أصول التوحيد، فالمصيب فيها واحد بإجماع من

* * *

يعتد به، ولِّمْ يُخَالِفُ إلا عبد الله بن الحسن العبتريُّ وداود الظاهري، فصوبا المحتهدين في ذلك أيضاً، قال

العلماء: الظَّاهِرُ أَنَّهُمَا أرادا المحتهدين من المسلمين دون الكفار، والله أعلم.

[٧- باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

٧٤٤٠ (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدِّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ وَهُوَ قَاضِ بِسِجِسْتَانَ: أَنْ لاَ تَحْكُمَ بَيْنَ اثْنَيْنَ وَأَنْتَ غَضْبَانُ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "لاَ يَحْكُمْ أَحَدٌ بَيْنَ اثْنَيْن وَهُو غَضْبَانُ".

٢٠٤٥ (٢) وَحَدَّثَنَاهُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، ح وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، حَوَّثَنَا أَبِي، كَلاَهُمَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كَلاَهُمَا مُحَمِّدُ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كَلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةً، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةً، كُلَّ هَوْلاَءِ عَنْ عَبْد الْمَلِكِ عَنْ شُعْبَةً، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةً، كُلَّ هَوْلاَءِ عَنْ عَبْد الْمَلِكِ اللهِ عَمْيْرٍ، عَنْ عَبْد الرّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةً، عَنْ أَبِيهِ عَنِ النّبِيِّ عَنْ يَالِهِ مَنْ النّبِيِّ يَعْلِلُ حَدِيثٍ أَبِي عَوَانَةً.

٧- باب كراهة قضاء القاضى وهو غضبان

قوله ﷺ: "لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان": فيه النهي عن القَضَاءِ في حال الغضب. قال العلماء: ويلتحق بالغَضَب كل حال يخرج الحاكم فيها عَنْ سَدَادِ النظر، واستقامة الحال كالشَّبَع المُفْرط والجوع المقلق، والهم والفرح البالغ، ومُدافعة الحَدَث، وتعلَّق القلب بأمر ونحو ذلك، وكل هذه الأحوال بكره له القضاء فيها حوفاً من الغلط، فإن قضى فيها صح قضاؤه؛ لأن النبي ﷺ قَضَى في شراحِ الحرَّةِ في مثل هذا الحال، وقال في اللُّقُطةً: "مالك ولها" إلى آخره، وكان في حال الغضب، والله أعلم.

[٨- باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور]

١٤٨٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنِ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ الله بْنُ عَوْنٍ الْهِلاَلِيُّ، جَمِيعاً عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ فَالَ ابْنُ الصَّبَاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَٰنِ بْنِ عَوْفٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنِ القَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدًا".

٠ ٩٤٩٠ (٢) وَحَدَّنَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي عَامِرٍ قَالَ عَبْدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرِ الرُّهْرِيُّ، عَنْ سَعْدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: سَأَلْتُ الْفَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ عَنْ رَجُلٍ لَهُ ثَلاَثَةُ مَسَاكِنَ، فَأَوْصَى بِثُلْثِ كُلَّ مَسْكُنٍ مِنْهَا، قَالَ: يُحْمَعُ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي مَسْكَنٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ قَالَ: أَحْبَرَتْنِي عَائِشَةُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ عَمِلَ عَمَلاً لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُو رَدِّ".

Λ باب نقض الأحكام الباطلة، وردّ محدثات الأمور

قوله ﷺ: "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس مه، فهو رد" وفي الرواية الثانية: "من عمل عملاً لبُس عليه أمرنا فهو ردً"، قال أهل العربية: "الرّد" هنا بمعنى المردود، ومعناه فهو باطل غير معتد به.

بيان القاعدة الهامة: وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه على الله الها، فإذا رد كل البدع والمُخترَعات. وفي الرواية الثانية زيادة، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها، فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئاً، فيحتج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات، سواء أحدثها الفاعل، أو سبق بإحداثها، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول من الأصوليين: أن النهي يَقتّفني الفساد، ومن قال: لا يقتضي الفساد، يقول: هذا حبر واحد، ولا يكفي في إثبات هذه القاعدة المهمة، وهذا جواب فاسد، وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعمال في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به.

[٩- باب بيان خير الشهود]

١٩٤٦ - (١) وَحَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ، عَنِ ابْنِ أَبِي عَمْرَةَ الأَنْصَارِيّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَالِدٍ النُّهَهَالَةِ أَنْ يُسْأَلُهَا". النُّجَهَنِيِّ أَنْ النّبِيَّ عَلَى قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُهَا".

٩- باب بيان خير الشهود

هذا الحديث فيه أربعةٌ تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: عبد الله وأبوه، وعبد الله بن عمرو بن عثمان وابن أبي عمرة، واسم ابن أبي عمرة: عبد الرحمن بن عمرو بن محصن الأنْصَاريُّ.

التأويل في مواد الحديث: قوله على: "ألا أخبركم بخير الشُّهداء الَّذي يأتي بشهادته قبل أن يُسْأَلُها": وفي المراد بهذا الحديث تأويلان أصحهما وأشهرهما: تأويل مالك وأصحاب الشافعي أنه محمول على من عنده شهادة لإنسان بحق، ولا يعلم ذلك الإنسان أنه شاهد، فيأتي إليه، فيخبره بأنه شاهد له. والثاني: أنه محمول على شهادة الحِسْبة، وذلك في غير حقوق الآدميين المختصة بهم، فما تُقْبَلُ فيها شهادة الحِسْبة الطلاق والعتق والوقف والوصايا العامة والحدود ونحو ذلك، فمن علم شيئاً من هذا النوع وجب عليه رفعه إلى القاضي، وإعلامه به والشهادة. قال الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الشّهادة لإنسان لا يعلمها أن تعالى: ﴿وَأَقِيمُواْ الشّهادة لإنسان لا يعلمها أن يعلمه إياها؛ لأنها أمانة له عنده. وحُكِي تأويل ثالث: أنه محمول على المجاز والمبالغة في أداء الشّهادة بعد طلبها لا يعلمه إياها؛ لأنها أمانة له عنده. وحُكِي تأويل ثالث: أنه محمول على المحال من غير توقف.

التوفيق بين الروايتين: قال العلماء: وليس في هذا الحديث مناقضة للحديث الآخر في ذم من يأتي بالشهادة قبل أن يستشهد في قوله ﷺ: "يَشْهَدُوْن ولا يُسْتَشْهَدُون"، وقد تأول العلماء هذا تأويلات: أصحها: تأويل أصحابنا: أنه محمول على من معه شهادة لآدمي عالم بها، فيأتي فيشهد بها قبل أن تطلب منه. والثاني: أنه محمول على شاهد الزُّور، فيشهد بما لا أصل له ولم يستشهد. والثالث: أنه محمول على من يَنْتَصِب شاهداً، وليس هو من أهل الشهادة. والرابع: أنه محمول على من يشهد لقوم بالجنة أو بالنار من غير توقف، وهذا ضعيف، والله أعلم.

[۱۰] باب بيان اختلاف المجتهدين]

٢٩٤٦ (١) حَدَّنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّنِي شَبَابَةُ: حَدَّنِي وَرْفَاءُ، عَنْ أَبِي الزّنَاد، عَنِ اللَّعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِيِّ فَلَّ قَالَ: "بَيْنَمَا امْرَأَتَانِ مَعَهُمَا ابْنَاهُمَا، جَاءَ الذّنْبُ، فَذَهَبَ بِابْنِ إحْدَاهُمَا، فَقَالَتْ هَذِهِ لِصَاحِبَتِهَا: إِنّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ أَنْتِ، وَقَالَتِ الأُحْرَى: إِنّمَا ذَهَبَ بِابْنِكِ أَنْتِ، وَقَالَتِ اللّهُ هُو اللّهُ هُو السّلامُ، فَقَالَ: اتْتُونِي بِالسّكّينِ أَشُقَهُ بَيْنَكُمَا، فَقَالَتِ الصُّعْرَى: لاَ، يَرْحَمُكَ الله هُو النّهَا، فَقَضَى به للصّغْرَى".

قَالَ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَالله إِنْ سَمِعْتُ بِالسِّكِّينِ قَطَّ إِلّا يَوْمَئِذٍ، مَا كُنَّا نَقُولُ إِلّا الْمُدْيَةَ.

- (٢) وحَدَّنَنَا سُوَيْدُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنِي حَفْصٌ يَعْنِي ابْنَ مَيْسَرَةَ الصَّنْعَانِيُّ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بِسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ -وَهُوَ ابْنُ الْفَاسِمِ- عَنْ مُحَمِّد بْنِ عَجْلاَنَ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَ مَعْنَى حَدِيثٍ وَرُقَاءَ.

١٠ باب بيان اختلاف انجتهدين

فيه حديث أبي هريرة في قضاء داود وسليمان عليهما السلام في الولدين اللّذين أخذ الذّئب أحدهما، فتنازعته أمّاهما، فقضى به داود للكبرى، فلما مرتا بسليمان، قال: أقطعه بينكما نصفين، فاعترفت به الصُّغْرى للكبرى بعد أن قالت الكبرى: اقطعه، فاستدل سليمان بشفقة الصغرى على ألها أمه، وأما الكبرى فما كرهت ذلك، بل أرادته لتشاركها صاحبتها في المصيبة بفقد ولدها.

بيان وجه قضاء داود بالولد للكبرى، والجواب عن نقض سليمان حكم داود: قال العلماء: يحتمل أن داود خير قضى به للكبرى لشبه رآه فيها، أو أنه كان في شريعته الترجيح بالكبير، أو لكونه كان في يدها، وكان ذلك مرجحاً في شرعه. وأما سليمان فتوصل بطريق من الحيلة والملاطفة إلى معرفة باطن القضية، فأوهمهما أنه يريد قطعه؛ ليعرف من يشق عليها قطعه، فتكون هي أمه، فلما أرادت الكبرى قطعه عرف أنها ليست أمه، فلما قالت الصغرى ما قالت عرف أنها أمه، ولم يكن مراده أنه يقطعه حقيقة، وإنما أراد اختبار شفقتهما؛ لتتميز له الأم، فلما تميزت بما ذكرت عرفها، ولعله استقر الكبرى، فأقرت بعد ذلك به للصغرى، فحكم للصغرى بالإقرار لا بمجرد الشفقة المذكورة. قال العلماء: ومثل هذا يفعله الحكام ليتوصلوا به إلى حقيقة الصواب بحيث إذا انفرد ذلك لم يتعلق به حكم، فإن قبل: كيف حكم سليمان بعد حكم داود في القصة الواحدة، ونقض حكمه،

.....

= والمحتهد لا ينقض حكم المحتهد؟ فالجواب من أوجه مذكورة: أحدها: أن داود لم يكن جزم بالحكم. والثاني: أن يكون ذلك فتوى من داود لا حكماً. والثالث: لعله كان في شرعهم فسخ الحكم إذا رفعه الخصم إلى حاكم آخر يرى خلافه. والرابع: أن سليمان فعل ذلك حيلة إلى إظهار الحق وظهور الصدق، فلما أقرت به الكبرى عمل بإقرارها، وإن كان بعد الحكم، كما إذا اعترف المحكوم له بعد الحكم أن الحق هنا لخصمه.

قوله: "فقالت الصغرى: لا -يرحمك الله- هو ابنها": معناه: لا تشقُّهُ، وتم الكلام ثم استأنفت، فقالت: يرحمك الله، هو ابنها. قال العلماء: ويستحب أن يقال في مثل هذا بالواو، فيقال: لا، ويرحمك الله.

هعنى المدية والسكين: قوله: "السكين والمدية": أما المدية بضم الميم وكسرها وفتحها سميت به؛ لأنها تقطع مدى حياة الحيوان، والسكين تذكر وتؤنث لغتان، ويقال أيضاً: سكينة؛ لأنها تسكن حركة الحيوان.

* * * *

[١١- باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين]

395 - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: حَدَّنَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبَهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولَ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَقَالَ: هَذَا مَا حَدِّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "اشْتَرَى رَجُلٌ مِنْ رَجُلٍ عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا الشَّتَرَى الْعَقَارَ فِي عَقَارِهِ جَرَّةً فِيهَا ذَهَبُكَ مِنِي. إنّمَا اشْتَرَيْتُ مِنْكَ الأَرْضَ، وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ الأَرْضَ، وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ اللَّرْضَ، وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ اللَّرْضَ، وَلَمْ النَّيْرَيْتُ مِنْكَ الأَرْضَ، وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ اللَّرْضَ، وَلَمْ أَبْتَعْ مِنْكَ اللَّرْضَ، وَلَمْ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ وَلَمْ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ الله

١١- باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين

ذكر في الباب حديث الرجل الذي باع العقار، فوجد المشتري فيه جرة ذهب، فتناكراه، فأصلح بينهما رجل على أن يزوج أحدهما بنته ابن الآخر، وينفقا ويتصدقا منه.

فوائد الحديث وبيان معنى كلمة "العقار": فيه: فضل الإصلاح بين المتنازعين، وأن القاضي يستحب له الإصلاح بين المتنازعين، كما يستحب لغيره. وقوله ﷺ: "اشترى رحل عقاراً": هو الأرض وما يتصل بها، وحقيقة العقار الأصل، سمي بذلك من العُقْر بضم العين وفتحها، وهو الأصل، ومنه عَقُر الدار بالضم والفتح.

قوله ﷺ: "فقال الدي شرى الأرض: إنما بعتك الأرض وما فيها": هكذا هو في أكثر النسخ شرى بغير ألف، وفي بعضها اشترى بالألف، قال العلماء: الأول أصح، وشرى هنا بمعنى "باع" كما في قوله تعالى: ﴿وَشَرَوْهُ بِسُمرِ بِي نَحْسَبٍ (يوسف: ٢٠)، ولهذا قال: فقال الذي شرى الأرض: إنما بعتك، والله أعلم.

[٣٣ كتاب اللقطة]

[١- باب معرفة العفاص والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

993- (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ -مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِد الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلَّ إِلَى عَبْدِ الرّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ -مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ- عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِد الْجُهَنِيِّ أَنَّهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلُّ إِلَى النّبِيِّ عَلَى فَسَأَلَهُ عَنِ اللَّهُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ". قَالَ: فَضَالَّةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ". قَالَ: فَضَالَّةُ الْإِيلِ؟ قَالَ: "لَكَ أَوْ لِلذَّئْبِ". قَالَ: فَضَالَةُ الْإِيلِ؟ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ، وَتَأْكُلُ الشّحَرَ، حَتّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا". قَالَ يَحْيَى: أَحْسِبُ قَرَأُتُ: عَفَاصَهَا.

[٣٣- كتاب اللقطة]

[١- باب معرفة العفاص والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل]

ضبط كلمة "اللّقطة" وشرح الغريب: هي بفتح القاف على اللغة المشهور التي قالها الجمهور، واللغة الثانية: لُقُطَة بإسكانها، والثالثة: لُقَاطة بضم اللام، والرابعة: لَقَط بفتح اللام والقاف.

قوله: "جاء رحل إلى النبي تخلق فسأله عن اللقطة، فقال: "اعرف عفاصها ووكاءها، ثم عرفها سنة، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها"، قال: فضالة الغنم؟ قال: "لك أو لأخيك أو للذئب"، قال: فضالة الإبل؟ قال: "مالك ولها؟ معها سقاؤها وحذاؤها، ترد الماء وتأكل الشجر، حتى يلقاها ربها"، وفي الرواية الثانية: "عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنفق بها، فإن جاء ربها فأدها إليه". قال الأزهري وغيره: لا يقع اسم الضالة إلا على الحيوان، يقال: ضلّ الإنسان والبعير وغيرهما من الحيوان، وهي الضوال، وأما الأمتعة، وما سوى الحيوان، فيقال لها: لقطة، ولا يقال: ضالة. قال الأزهري وغيره: يقال للضوال الهوامي والهوافي، واحدتما هامية وهافية، وهمت وهملت إذا ذهبت على وجهها بلا راع.

وقوله ﷺ: "اعرف عفاصها": معناه: تعرف لتعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يختلط بماله ويشتبه، وأما "العفاص" فبكسر العين وبالفاء والصاد المهملة، وهو الوعاء التي تكون فيه النفقة جلداً كان أو غيره، ويطلق العفاص أيضاً على لجلد الذي يكون على رأس القارورة؛ لأنه كالوعاء له، فأما الذي يدخل في فم القارورة من خشب أو جلد أو خرقة مجموعة ونحو ذلك، فهو الصَّمَام بكسر الصاد، يقال: عفصتها عفصاً إذا شددت العِفَاص عليها، وأعْفَصْتها إعفاصاً إذا جعلت لها عفاصاً.

.....

= وأما "الوكاء": فهو الخيط الذي يشد به الوعاء، يقال: أوكيته إيكاء فهو موكى، بلا همز. قوله بي "فشأنك ها": هو بنصب النون. وأما قوله في "معها سقاؤها": فمعناه: ألها تقوى على ورود المياه، وتشرب في اليوم الواحد وتملأ كرشها، بحيث يكفيها الأيام. وأما "حذاؤها": فبالمد وهو أخفافها؛ لألها تقوى بها على السير وقطع المفاوز. وفي هذا الحديث حواز قول: رب المال، ورب المتاع، ورب الماشية بمعني صاحبها للآدمي، وهذا هو الصحيح الذي عليه جماهير العلماء. ومنهم من كره إضافته إلى ما له روح دون المال والدار ونحوه، وهذا غلط؛ لقوله في: "فإن جاء ركما فأدها إليه"، و"حتى يلقاها ركما". وفي حديث عمر في: "وإدخال رب الصريمة والغنيمة"، ونظائر ذلك كثيرة، والله أعلم.

تفصيل حكم التقاط اللقطة وحكم تعريفها سنة: وأما قوله ﷺ: "ثم عَرِّفها سنة": فمعناه: إذا أخذها فعرفها سنة، فأما الأخذ فهل هو واجب أم مستحب؟ فيه مذاهب، ومختصر ما ذكره أصحابنا ثلاثة أقوال: أصحها عندهم: يستحب ولا يجب. والثاني: يجب. والثالث: إن كانت اللقطة في موضع يأمن عليها إذا تركها استحب الأخذ، وإلا وجب. وأما تعريف سنة، فقد أجمع المسلمون على وحوبه إذا كانت اللقطة ليست تافهة، ولا في معنى التافهة، ولم يرد حفظها على صاحبها، بل أراد تملكها، ولا بد من تعريفها سنة بالإجماع، فأما إذا لم يرد تملكها، بل أراد حفظها على صاحبها، فهل يلزمه التعريف؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: لا يلزمه بل إن جاء صاحبها، وأثبتها دفعها إليه، وإلا دام حفظها. والثاني: وهو الأصح أنه يلزمه التعريف؟ لئلا تضبع على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها.

حكم تعويف الشيء التافه: وأما الشيء الحقير فيحب تعريفه زمناً يظن أن فاقده لا يطلبه في العادة أكثر من ذلك الزمان. ** قال أصحابنا: والتعريف أن ينشدها في الموضع الذي وجدها فيه، وفي الأسواق، وأبواب المساجد، ومواضع اجتماع الناس، فيقول: من ضاع منه شيء، من ضاع منه حيوان، من ضاع منه دراهم ونحو ذلك، ويكرر ذلك بحسب العادة. قال أصحابنا: فيعرفها أولاً في كل يوم، ثم في الأسبوع، ثم في أكثر منه، والله أعلم. قوله ﷺ: "فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها": معناه: إن جاءها صاحبها، فادفعها إليه، وإلا فيحوز لك أن تتملكها. قال أصحابنا: إذا عرفها، فجاء صاحبها في أثناء مُدَّة التعريف، أو بعد انقضائها، وقبل أن يتملكها الملتقط، فأثبت أنه صاحبها أخذها بزيادها المتصلة والمنفصلة، فالمتصلة كالسمن في الحيوان، وتعليم صنعة ونحو ذلك، =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ليس للتعريف مدة مقدرة شرعا في حال من الأحوال، وإنما يعرفه بقدر ما يغلب على ظنه أن صاحبها لا يطلبها بعد ذلك، فتختلف المدة باختلاف الأشياء وقيمتها، فربما يعرف الشيء يوما، أو يومين، وربما أكثر من سنة، إذا كان الشيء له قيمة عظيمة، وهو الذي اختاره شمس الأئمة السرحسي عشم من الحنفية، وهو القول المؤيد بالدلائل. (تكملة فتح الملهم: ٢٠٨/٢)

٢ ٤٤٩٦ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ اللّهَ عَرْانِ: حَدَّثَنَا - إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى اللّهَ عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدِ الحُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ اللّقَطَةِ؟ فَقَالَ:

- والمنفصلة كالولد واللبن والصوف، واكتساب العبد ونحو ذلك. وأما إن حاء من يدعيها، ولم يثبت ذلك، فإن لم يصدقه الملتقط لم يجز له دفعها إليه، وإن صدقه حاز له الدفع إليه، ولا يلزمه حتى يقيم البينة، هذا كله إذا حاء قبل أن يتملكها الملتقط. فأما إذا عرفها سنة، ولم يجد صاحبها، فله أن يديم حفظها لصاحبها، وله أن يتملكها سواء كان غنياً أو فقيراً، ** فإن أراد تملكها فمتى تملكها؟ فيه أوجه لأصحابنا، أصحها: لا يملكها، حتى يتلفظ بالتملُّك بأن يقول: تملكتها، أو اخترت تملكها. والثاني: لا يملكها إلا بالتصرف فيها بالبيع ونحوه. والثالث: يكفيه نية التملك، ولا يحتاج إلى لفظ. والرابع: يملك بمجرد مضي السنة، فإذا تملكها، ولم يظهر لها صاحب، فلا شيء عليه، بل هو كسب من أكسابه لا مطالبة عليه به في الآخرة، وإن جاء صاحبها بعد تملكها أخذها بزيادها المتصلة دون المنفصلة، فإن كانت قد تلفت بعد التملك، لزم الملتقط بدلها عندنا وعند الجمهور، وقال داود: لا يلزمه، والله أعلم.

قوله: "فضالة الغنم قال لك أو لأخيك أو للذئب": معناه: الإذن في أخذها بخلاف الإبل. وفرق ﷺ بينهما، وبين الفرق بأن الإبل مستغنية عن من يحفظها لاستقلالها بحذائها وسقائها، وورودها الماء والشجر، وامتناعها من الذئاب، وغيرها من صغار السباع، والغنم بخلاف ذلك، فلك أن تأخذها أنت، أو صاحبها أو أحوك المسلم الذي يمر بحا أو الذئب، فلهذا جاز أخذها دون الإبل.

أقوال الأئمة في لزوم غرامة ضالة الغنم على من أخذ وأكل: ثم إذا أخذها، وعرفها سنة، وأكلها، ثم جاء صاحبها، لزمته غرامتها عندنا وعند أبي حنيفة في. وقال مالك: لا تلزمه غرامتها؛ لأن النبي لله لم يذكر له غرامة، واحتج أصحابنا بقوله لله في الرواية الأحرى: "فإن جاء صاحبها فأعطها إياه"، وأجابوا عن دليل مالك بأنه لم يذكر في هذه الرواية الغرامة ولا نفاها، وقد عرف وجوها بدليل آخر.

دفع الوهم والتوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "عرفها سنة، ثم اعرف وكاءها وعفاصها، ثم استنفق بما": هذا ربما أوهم أن معرفة الوكاء والعفاص تتأخر على تعريفها سنة، وباقي الروايات صريحة في تقديم المعرفة على التعريف، فيجاب عن هذه الرواية أن هذه معرفة أخرى، ويكون مأموراً بمعرفتين، فيتعرفها أول ما يلتقطها، حتى يعلم صدق=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة هـ : إنما يجوز الانتفاع للملتقط إذا كان فقيرا، وأما الغني فيتصدق به. فإن جاء صاحبها بعد ذلك خيره بين أجر الصدقة والغرم، فإن غرم له بما انتقل أجر الصدقة إلى الملتقط، وهو مذهب الثوري والحسن بن صالح، ورواية عن أحمد، كما في المغني. (تكملة فتح الملهم: ٢،٩/٢)

"عَرِّفْهَا سَنَةً، ثُمَّ اعْرِفْ وَكَاءَهَا وَعَفَاصَهَا، ثُمَّ اسْتَنْفَقْ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَأَدّهَا إِلَيْهِ"، فَقَالَ: يَا رَسُولَ يَا رَسُولَ الله! فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: "خُذْهَا، فَإِنْمَا هِيَ لَكَ أُوْ لأَخِيكَ أَوْ لِلذَّئْبِ"، قَالَ: يَا رَسُولَ الله! فَضَالَّةُ الإِبلِ؟ قَالَ: فَعَضِبَ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجْنَتَاهُ -أَوِ احْمَرَّ وَجْهُهُ-، ثُمّ قَالَ: "مَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا حَذَاؤُهَا وَسَقَاؤُهَا حَتَى يَلْقَاهَا رَبُّهَا".

249 (٣) وَحدَّثَنَيْ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَغَيْرُهُمْ أَنْ رَبِيعَةَ بْنَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُمْ بِهَذَا الإَسْنَادِ مثلَ حَديث مَالِك، غَيْرَ أَنّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللّهُ عَلَى حَديث مَالِك، غَيْرَ أَنّهُ زَادَ: قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ وَأَنَا مَعَهُ، فَسَأَلَهُ عَنِ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى وَعَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الل

حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ -وَهُوَ ابْنُ بِلاَلٍ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ -مَوْلَى الْمُنْبَعِثَ - حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ -وَهُوَ ابْنُ بِلاَلٍ - عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ -مَوْلَى الْمُنْبَعِث - قَالَ: سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِد الجُهَنِيِّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ قَالَ: سَمَعْتُ زَيْدَ بْنَ خَالِد الجُهَنِيِّ يَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ الله ﷺ، وَزَادَ بَعْدَ قوله: "ثُمَّ عَرَّفْهَا إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَاحْمَارٌ وَجُهُهُ وَجَبِينُهُ، وَغَضِب، وَزَادَ بَعْدَ قوله: "ثُمَّ عَرَّفْهَا سَنَةً" "فَإِنْ لَمْ يَحِيْ صَاحِبُهَا كَانَتْ وَدِيعَةً عَنْدَكَ".

٩٩٤ - (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ بِلاَلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيَّ صَاحِبَ رَسُولِ الله ﷺ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِثِ أَنَّهُ سَمِعَ زَيْدَ بْنَ خَالِدٍ الْجُهَنِيُّ صَاحِبَ رَسُولِ الله ﷺ يَقُولُ: سُئِلَ رَسُولُ الله ﷺ عَنِ اللَّقَطَةِ: الذَّهَبِ أَوِ الْوَرِقِ، فَقَالَ: "اعْرِفْ وِكَاءَهَا وَعِفَاصَهَا،

⁻واصفها إذا وصفها، ولئلا تختلط وتشتبه، فإذا عرفها سنة، وأراد تملكها استحب له أن يتعرفها أيضاً مرة أخرى تعرفاً وافياً محققاً، ليعلم قدرها وصفتها، فيردها إلى صاحبها إذا جاء بعد تملكها وتلفها، ومعنى: "استنفق بما": تملكها ثم أنفقها على نفسك.

شرح الغريب وبيان خاصة النبي على: قوله: "فغضب رسول الله على حتى احمرت وحنتاه، أو احمر وحبه، ثم قال: "مالك ولها؟" الوحْنة بفتح الواو وضمها وكسرها، وفيها لغة رابعة: "أجنة" بضم الهمزة، وهي اللحم المرتفع من الحدّين، ويقال: رجل موجن وواجن أي عظيم الوجنة، وجمعها: وجنات، ويجيء فيها اللغات المعروفة في جمع قصعة وحجرة وكسرة، وفيه: حواز الفتوى والحكم في حال الغضب، وأنه نافذ لكن يكره ذلك في حقنا، ولا يكره في حق النبي على الأنه لا يخاف عليه في الغضب ما يخاف علينا، والله أعلم.

ثُمَّ عَرَّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْفَقْهَا، وَلْتَكُنْ وَدِيعَةً عِنْدَكَ، فَإِنْ جَاءَ طَالِبُهَا يَوْماً مِنَ الدَّهْرِ، فَأَدِّهَا إِلَيْهِ"، وَسَأَلَهُ عَنْ ضَالَّةٍ الإِبلِ، فَقَالَ: مَالَكَ وَلَهَا! دَعْهَا، فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا وَسِقَاءَهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ، حَتَّى يَجِدَهَا رَبُّهَا"، وَسَأَلَهُ عَنِ الشّاةِ، فَقَالَ: "خُذْهَا، فَإِنْمَا هَى لَكَ أَوْ للذَّبُّب".

مَنْصُور: أَخْبَرَنَا حَبّانُ بْنُ هَلَالِ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور: أَخْبَرَنَا حَبّانُ بْنُ هِلَالِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدُ وَرَبِيعَةُ الرَّأْيِ بْنُ أَبِي عَبْدِ الرِّحْمَنِ، عَنْ يَزِيدَ مَوْلَى الْمُنْبَعِث، عَنْ زَيْد بْنِ خَالِدِ الْجُهَنِيِّ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ النّبِي ﷺ عَنْ ضَالَة الإبلِ زَادَ رَبِيعَةُ: فَغَضِبَ حَتَّى الْحُمَرَتُ وَجْنَتَاهُ، وَاقْتَصَّ الْحَديثَ بِنَحْوِ حَديثِهِمْ، وَزَادَ: "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا فَعَرَفَ عِفَاصَهَا وَعَدَدَهَا وَوكَاءَهَا، فَأَعْطَهَا إِيّاهُ، وَإِلّا، فَهِيَ لَكَ".

٢٥٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: حَدَّثَنِي الضَّحَاكُ بْنُ عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْد بْنِ خَالِدٍ الْجُهَنِيّ عَلَى اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ عَنِ اللَّقَطَةِ، فَقَالَ: "عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا قَالَ: "عَرِّفْهَا سَنَةً، فَإِنْ لَمْ تُعْتَرَفْ، فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا وَو كَاءَهَا، ثُمَّ كُلْهَا، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا، فَأَدْهَا إلَيْه".

٢٠٥٢ – (٨) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُوْرِ: أَخْبَرَنَا ٱبُوْبَكُرِ الْحَنَفِيُّ: حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ بْنُ عُثْمَانَ، بِهِذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي الْحَدِيْثِ: "فَإِنِ اعْتُرِفَتْ فَأَدِّهَا، وَإِلَّا فَاعْرِفْ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَوعَاءهَا وَعَدَدَهَا".

قوله على: "ثم عرفها سنة، فإن لم يجئ صاحبها كانت وديعة عندك"، وفي الرواية الثانية: "ثم عرفها سنة، فإن لم تعرف فاستنفقها، ولتكن وديعة عندك، فإن جاء طالبها يوماً من الدهر فأدها إليه": معناه: تكون أمانة عندك بعد السنة ما لم تتملكها، فإن تلفت بغير تفريط، فلا ضمان عليك، وليس معناه منعه من تملكها، بل له تملكها على ما ذكرناه؛ للأحاديث الباقية الصريحة، وهي قوله في: "ثم استنفقها"، فاستنفقها"، وقد أشار في إلى هذا في الرواية الثانية بقوله: "فإن لم تعرف فاستنفقها ولتكن وديعة عندك"، أي لا ينقطع حق صاحبها، بل مي حاءها فأدها إليه إن كانت باقية وإلا فبدلها، وهذا معني قوله في: "فإن جاء صاحبها يوماً من الدهر، فأدها إليه"، والمراد: أنه لا ينقطع حق صاحبها بالكلية، وقد نقل القاضي وغيره إجماع المسلمين على أنه إذا جاء صاحبها بعد التمليك ضمنها المتملك إلا داود، فأسقط الضمان، والله أعلم.

وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ ابْن نَافِع -وَاللَّهْ لَهُ-: حَدَّنَنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّنَنا شُعْبَةُ، حَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُوطًا، سُويْدَ بْن عَفَلَة قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ غَازِينَ، فَوَجَدْتُ سَوطًا، سُويْدَ بْن غَفَلَة قَالَ: خَرَجْتُ أَنَا وَزَيْدُ بْنُ صُوحَانَ وَسَلْمَانُ بْنُ رَبِيعَةَ غَازِينَ، فَوَجَدْتُ سَوطًا، فَأَخَذْتُهُ، فَقَالاً لِي: دَعْهُ، فَقُلْتُ: لا، وَلَكِنِّي أُعَرَّفُهُ، فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهُ وَإِلّا اسْتَمْتَعْتُ بِهِ، قَالَ: فَأَبَيْتُ الْمَدينَة، فَلَقيْتُ أَبِي قَالَ: عَلَيْهِمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا، قُضِي لِي أَنِي حَجَجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدينَة، فَلَقيْتُ أَبِي بْنَ كَعْبِهُمَا، فَلَمَّا رَجَعْنَا مِنْ غَزَاتِنَا، قُضِي لِي أَنِي حَجَجْتُ، فَأَتَيْتُ الْمَدينَة، فَلَقيْتُ أَبِي بْنَ لَعْبُولُهُمَا، فَلَمْ أَجِدْ مُنْ يَعْرِفُهَا حَوْلاً"، قَالَ: اعْرَفْهَا حَوْلاً"، قَالَ: اعْرَفْهَا حَوْلاً"، قَالَ: اعْرَفْهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، ثُمَّ أَتَيْتُهُ، فَقَالَ: "عَرَفْهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَلَمْ أَجِدْ مَنْ يَعْرِفُهَا، فَقَالَ: "احْرَفْهَا، فَلَنْ السَدَمْتِعْ بِهَا" فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا. "احْفَظْ عَدَدَهَا وَوِعَاءَهَا وَوكَاءَهَا، فَإِنْ جَاءَ وَالَا فَاسْتَمْتَعْ بِهَا" فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا.

فَلَقِيتُهُ بَعْدَ ذَٰلِكَ بِمَكَّةَ فَقَالَ: لاَ أَدْرِي بِثَلاَئَةِ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلٍ وَاحِدٍ.

٤٠٠٥ - (١٠) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ أَوْ أَخْبَرَ الْقَوْمَ وَأَنَا فِيهِمْ، قَالَ: سَمَعْتُ سُويْدَ بْنَ غَفَلَةَ قَالَ: حَرَجْتُ مَعَ زَيْدِ ابْنَ حَفُوحَانَ وَسَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ، فَوَجَدْتُ سَوْطًا، وَاقْتَصَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ، إِلَى قوله: فَاسْتَمْتَعْتُ بِهَا. قَالَ شُعْبَةُ: فَسَمَعْتُهُ بَعْدَ عَشْر سنينَ يَقُولُ: عَرَّفَهَا عَاماً وَاحداً.

⁻قوله ﷺ: "فإن جاء صاحبها، فعرف عفاصها وعددها ووكاءها، فأعطها إياه، وإلا فهي لك": في هذا دلالة لمالك وغيره ممن يقول: إذا جاء من وصف اللقطة بصفاتها، وجب دفعها إليه بلا بينة.

وأصحابنا يقولون: لا يجب دفعها إليه إلا ببينة، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه هُ ** ويتأولون هذا الحديث، على أن المراد أنه إذا صدقه حاز له الدفع إليه ولا يجب، فالأمر بدفعها بمجرد تصديقه ليس للوجوب، والله أعلم. التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ في روايات حديث زيد بن حالد: "عرفها سنة". وفي حديث أبي بن كعب هـ=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال الحنفية: إن غلب على ظن الملتقط صدق الواصف، حاز له أن يدفعها إليه، ولا يجب ذلك قضاء حتى يقيم الواصف البينة على أنها ملكه، وهو قول الشافعي أيضا فيما حكى عنه ابن قدامة،=

٥٠٥- (١١) وَحَدَّنَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الأَعْمَشِ، ح وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّنَنَا ابْن نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، جَمِيعاً، عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّنَنِي مُحْمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ جَعْفَرِ الرَّقِّيُّ: حَدَّثَنَا عُبْدُ الله يَعْنِيابْنَ عَمْرِو عَنْ زَيْد بْنِ أَبِي أُنَيْسَةً، ح وَحَدَّثِنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا بَهْزُ: حَدَّثَنَا حَمّادُ بْنُ سَلَمَةً، كُلُّ هَوَلاَءٍ، غَنْ سَلَمَة بْنِ كُهَيْلٍ بِهِذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةً، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: ثَلاَثَةَ أَحْوَالٍ، إِلّا عَنْ سَلَمَة بْنِ كُهَيْلٍ بِهِذَا الإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةً، وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: ثَلاَثَةَ أَحُوالٍ، إلّا حَمّادَ بْنِ سَلَمَة فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ، عَامَيْنِ أَوْ ثَلاَئَةً، وَفِي حَديثِ سُفْيَانَ وَزَيْد بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ حَمّادَ بْنِ سَلَمَة فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ، عَامَيْنِ أَوْ ثَلاَئَةً، وَفِي حَديثِ سُفْيَانَ وَزَيْد بْنِ أَبِي أُنَيْسَة وَحَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ "فَإِنَّ فِي حَدِيثِهِ مُ جَمِيعاً إيَّاهُ". وَزَادَ سُفْيَانَ وَرَيْد بْنِ أَبِي أُنْ نُمَيْرٍ "وَإِلاّ فَاسْتَمْتِعْ بِهَا".

وجعله النووي الله من المذهب في مغني المحتاج (٢: ٤١٦) (فما ذكره صاحب الهداية من أنه مع مالك في هذه المسألة مبني على رواية مرجوحة عنه). (تكملة فتح الملهم: ٦١٩/٢)

[٧- باب في لقطة الحاج]

٢٠٥٦ - (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى قَالاً: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَشَجّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ حَلْمِ الله عَنْ يَحْيَى عَنْ لُقَطَة الْحَاجّ.
 حَاطِبٍ، عَنْ عَبْد الرّحْمَن بْن عُثْمَانَ التّيْمِيُّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ نَهَى عَنْ لُقَطَة الْحَاجّ.

٧٠٥٠ - (٢) وحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى، قَالاً: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِث، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ زَهْدٍ بْنِ خَالِدٍ الْحُهَنِي عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مَنْ آوَى ضَالَةً فَهُوَ ضَالٌ مَّا لَمْ يُعَرَّفْهَا".

٢ - باب في لقطة الحاج

قوله: "نحى عن لقطة الحاج": يعني عن التقاطها للتملك، ** وأما التقاطها للحفظ فقط فلا منع منه، وقد أوضح على هذا في قوله في الحديث الآخر: "ولا تحل لقطتها إلا لمنشد"، وقد سبقت المسألة مبسوطة في آخر كتاب الحج. قوله على: "من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها": هذا دليل للمذهب المختار أنه يلزمه تعريف اللقطة مُطلقاً، سواء أراد تملكها أو حفظها على صاحبها، وهذا هو الصحيح، وقد سبق أن الخلاف فيه، ويجوز أن يكون المراد بالضالة هنا: ضالة الإبل ونحوها مما لا يجوز التقاطها للتملك، بل أنها تلتقط للحفظ على صاحبها، فيكون معناه من آوى ضالة فهو ضال ما لم يعرفها أبداً، ولا يتملكها، والمراد بالضال المفارق للصواب. فقه الحديث الباب دليل على أن التقاط اللقطة وتملكها لا يفتقر إلى حكم حاكم، ولا إلى إذن السلطان، وهذا مجمع عليه، وفيها أنه لا فرق بين الغني والفقير، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والصحيح أنه إذا وجد لقطة في الحرم، لم يجز له أن يأخذها إلا للحفظ على صاحبها، وليعرفها أبدا، بخلاف لقطة سائر البلاد، فإنه يجوز التقاطها للتملك. (تكملة فتح الملهم: ٦٢٢/٢)

[٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها]

١٥٠٨ - (١) حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لاَ يَحْلُبَنَّ أَحَدٌ مَاشِيَةَ أَحَدٍ إلاّ بإِذْنِهِ، أَيْحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ تُؤْتَى مَشْرَبَتُهُ، فَتُكْسَرَ حِزَائَتُهُ، فَيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ؟ إِنَّمَا تَحْزُنُ لَهُمْ ضُرُوعٌ مَوَاشِيهِمْ أَطْعِمَتَهُمْ، فَلاَ يَحْلُبَنَ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَحَدٍ إلاّ بِإِذْنِهِ".

9 - 9 - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ، جَمِيعاً عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، حَ وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، كَلَاهُمَا، عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبِي عُمَرَ: كَوَمَيْهُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيّةً، جَمِيعاً، عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّزّاق، عَنْ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيّةً، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّزّاق، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَوَلاَءٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيِّ عَنْ مَعْمِر، عَنْ أَيُّوبَ وَابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى، كُلُّ هَوَلاَءٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيِّ عَنْ مُوسَى، تَكُلُّ هَوْلاَءٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النّبِيِّ عَنْ اللّهِ مَلَاكُ، مَنْ سَعْدٍ، فَإِنّ فِي حَدِيثِهِ مُ جَمِيعاً: "فُيُنْتَقُلِ " إِلاّ اللَّيْثُ بْنَ سَعْدٍ، فَإِنّ فِي حَدِيثِهِ مُ جَمِيعاً: "فُيُنْتَقُل اللهُ اللَّيْثُ بْنَ سَعْدٍ، فَإِنّ فِي حَدِيثِهِ مُ جَمِيعاً: "فُيُنْتَقَلَ طَعَامُهُ" كَرُوايَة مَالِكٍ.

٣- باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها

قوله ﷺ: "لا يُعلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته، فتكسر خزانته، فينتقل طعامه، فإنما تخزن لهم ضروع مواشيهم أُطُعِمَتَهُم، فلا يُعلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه"

شرح الغويب وفوائد الحديث: وفي روايات: "فيُنتَثَلُ": بالثاء المثلثة في آخره بدل القاف، ومعنى "فيتَتَثُلُ" ينشر كله ويرمى. المشربة: بفتح الميم، وفي الراء لغتان: الضم والفتح، وهي كالغرفة يخزن فيها الطعام وغيره، ومعنى الحديث أنه على أنه اللبن في الضرع بالطعام المحزون المحفوظ في الخزانة في أنه لا يحل أخذه بغير إذنه، وفي الحديث فوائد: منها: تحريم أخذ مال الإنسان بغير إذنه، والأكل منه والتصرف فيه، وأنه لا فرق بين اللبن وغيره، وسواء المحتاج وغيره، إلا المضطر الذي لا يجد مينة ويجد طعاماً لغيره، فيأكل الطعام للضرورة، ويلزمه بدله لمالكه عندنا وعند الجمهور، وقال بعض السلف وبعض المحدثين: لا يلزمه، وهذا ضعيف، فإن وجد مينة وطعاماً لغيره، ففيه خلاف مشهور للعلماء، وفي مذهبنا الأصح عندنا: أكل المينة، أما غير المضطر إذا كان له إدلال على صاحب اللبن، =

.....

=أو غيره من الطعام، بحيث يعلم أو يظن أن نفسه تطيب بأكله منه بغير إذنه، فله الأكل بغير إذنه، وقد قدمنا بيان هذا مرات.

وأما شرب النبي ﷺ وأبي بكر، وهما قاصدان المدينة في الهجرة من لبن غنم الراعي، فقد قدمنا بيان وجهه، وأنه يحتمل أنهما شرباه إدلالاً على صاحبه؛ لأنهما كانا يعرفانه، أو أنه أذن للراعي أن يسقي منه من مر به، أو أنه كان عرفهم إباحة ذلك، أو أنه مال حربي لا أمان له، ** والله أعلم. وفي الحديث أيضاً إثبات القياس، والتمثيل في المسائل، وفيه: أن اللبن يسمى طعاماً، فيحنث به من حلف لا يتناول طعاماً إلا أن يكون له نية تخرج اللبن، وفيه: أن بيع لبن الشاة بشاة في ضرعها لبن، باطل، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وجوزه الأوزاعي، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وأحسن وجوه الجمع عندي ما ذهب إليه ابن العربي على، وهو أن هذه المسائل تدور على العرف والعادة، وكانت عادة أهل الحجاز والشام المسامحة في مثل هذا، بخلاف البلاد الأحرى، فيحمل الجواز على ما إذا حرت عادة الملاك بالمسامحة لمن شرب اللبن من ضروع الماشية، فكأن الإذن منهم حاصل دلالة، ويحمل النهي على ما إذا لم تجر العادة بذلك. (تكملة فتح الملهم: ٢٧/٢)

[٤- باب الضيافة ونحوها]

٠٥١٠ (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَعِيدٍ، عَنْ أَبِي شَعِيدٍ، عَنْ أَدُنَايَ وَأَبْصَرَتْ عَيْنَايَ حِينَ تَكَلَّمَ رَسُولُ اللهِ عَلَىٰ فَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ"، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ جَائِزَتَهُ"، قَالُوا: وَمَا جَائِزَتُهُ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "مَنْ كَانَ "يَوْمُهُ وَلَيْلَتُهُ، وَالضَيّافَةُ ثَلاَثَةُ أَيَامٍ، فَمَا كَانَ وَرَاءَ ذَلِكَ فَهُوَ صَدَقَةٌ عَلَيْهِ"، وَقَالَ: "مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتُ".

٤- باب الضيافة ونحوها

هذه الأحاديث متظاهرة على الأمر بالضيافة والاهتمام بها وعظيم موقعها، وقد أجمع المسلمون على الضيافة، وأنها من متأكدات الإسلام.

أقوال الأئمة في حكم الضيافة: ثم قال الشافعي ومالك وأبو حنيفة على والجمهور: هي سنة ليست بواجبة. وقال الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل الليث وأحمد: هي واجبة يوماً وليلة على أهل البادية وأهل القرى دون أهل المدن، وتأول الجمهور هذه الأحاديث وأشباهها على الاستحباب ومكارم الأخلاق، وتأكد حق الضيف كحديث: "غسل الجمعة واجب على كل محتلم": أي متأكد الاستحباب، وتأولها الخطابي الله وغيره على المضطر، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فليكرم ضيفه حائزته يوماً وليلة، والضيافة ثلاثة أيام"؛ قال العلماء: معناه الاهتمام به في اليوم والليلة، وإتحافه بما يمكن من بر وألطاف، وأما في اليوم الثاني والثالث فيطعمه ما تيسر، ولا يزيد على عادته، وأما ما كان بعد الثلاثة فهو صدقة ومعروف إن شاء فعل، وإن شاء ترك، قالوا: وقوله ﷺ: "ولا يحل له أن يقيم عنده حتى يؤلمه": معناه: لا يحل للمضيف أن يقيم عنده بعد الثلاث حتى يوقعه في الإثم؛ لأنه قد يغتابه لطول مقامه، أو يعرض له بما يؤذيه، أو يظن به ما لا يجوز، وقد قال الله تعالى: ﴿آجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِنَ ٱلظَّنِ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِ إِنَّ المتدعاه (الحجرات: ١٢)، وهذا كله محمول على ما إذا أقام بعد الثلاث من غير استدعاء من المضيف، أما إذا استدعاه وطلب زيادة إقامته، أو علم أو ظن أنه لا يكره إقامته، فلا بأس بالزيادة؛ لأن النهي إنما كان لكونه يؤلمه، وقد زال هذا المعنى، والحالة هذه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة، ويلحقه بها حرج أم لا تحل الزيادة إلا بهذنه لظاهر الحديث، والحالة أعلم.

وأما قوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت"، فقد سبق شرحه مبسوطاً في "كتاب الإيمان"، وفيه التصريح بأنه يما لا يعنيه، ومن حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ والله أعلم. إسلام المرء تركه ما لا يعنيه؛ ولأنه قد ينجر الكلام المباح إلى حرام، وهذا موجود في العادة وكثير، والله أعلم.

٢٥٥١ (٢) حَدَثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَميد بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِي شُرِيْحٍ الْخُزَاعِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهَ ﷺ: "الضَّيَافَةُ ثَلاَثَةُ أَيَّامٍ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَلاَ يَحِلُّ لِرَجُلٍ مُسْلَمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتّى يُؤْثِمَهُ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله! وَكَيْفَ يُؤثّمُهُ؟ قَالَ: "يُقِيمُ عنْدَهُ، ولا شَيْءَ لَهُ يَقْرِيه به".

٣ - ٤٥١٢ (٣) وَحدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ يَعْنِي الْحَنَفِيّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا شُرَيْحِ الخُزَاعِيَّ يَقُولُ: سَمِعَتْ أُذُنَايَ وَبَصُرَ عَيْناي وَوَعَاهُ قَلْبِي حِينَ تَكَلَّمَ بِهِ رَسُولُ الله ﷺ، فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ، وَذَكَرَ فِيهِ: "وَلاَ يَحِلُّ لاَّحَدِكُمْ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَحِيهِ حَتَّى يُؤثِمَهُ" بِمِثْلِ مَا فِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ.

١٤٥١٣ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدِّتَنَا لَيْتٌ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرِ أَنَّهُ قَالَ: قُلْنَا: يَا رَسُولَ الله! إِنَّكَ تَبْعَثُنَا، فَنَنْزِلُ بِقَوْمٍ، فَلاَ يَقْرُونَنَا، فَمَا تَرَى؟ فَقَالَ لَنَا رَسُولُ الله ﷺ: "إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ فَأَمَرُوا لَكُمْ بِمَا يَنْبَغِي لِللَّهِ عَلَى اللهِ عَلَوا، فَحُذُوا مِنْهُمْ حَقّ الضَّيْفِ الّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ".

أقوال أهل العلم في أخذ حق الضيف: وأما قوله في "إن نزلتم بقوم، فأمروا لكم بما ينبغي للضيف، فاقلوا منهم، فإن لم يفعلوا فخلو منهم حق الضيف الذي يبعي لهم"، فقد حمله الليث وأحمد على ظاهره، وتأوله الجمهور على أوجه: أحدها: أنه محمول على المضطرين، فإن ضيافتهم واحبة، فإذا لم يضيفوهم، فلهم أن يأخذوا حاجتهم من مال الممتنعين. والثاني: أن المراد لكم أن تأخذوا من أعراضهم بألسنتكم، وتذكرون للناس لؤمهم وبخلهم، والعيب عليهم وذمهم. والثالث: أن هذا كان في أول الإسلام، وكانت المواساة واحبة، فلما اتسع الإسلام نسخ ذلك، هكذا حكاه القاضي، وهو تأويل ضعيف أو باطل؛ لأن هذا الذي ادعاه قائله لا يعرف. والرابع: أنه محمول على من مر بأهل الذمة الذين شرط عليهم ضيافة من يمر يحم من المسلمين، وهذا أيضاً ضعيف، إنما صار هذا في زمن عمره.

قوله: "عن أبي شريح العدوي"، وفي الرواية الثانية "عن أبي شريح الحزاعي"، هو واحد يقال له: العدوي والحزاعي والكعبي، وقد سبق بيانه. قوله ﷺ: "ولا شيء له يقريه": هو بفتح أوله، وكذا قوله في الرواية الأخرى "فلا يقروننا" بفتح أوله، يقال: قريت الضيف أقريه قرى.

[٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال]

١٥١٤ - (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ، عَنْ أَبِي نَضْرَةً، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ فِي سَفَرٍ مَعَ النّبِيِّ ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى رَاحِلَةٍ لَهُ، قَالَ: فَحَعَلَ يَصْرُفُ يَمِيناً وَشِمَالاً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ ** فَلْيَعُدْ بِهِ فَحَعَلَ يَصْرُفُ بَصَرَهُ يَمِيناً وَشِمَالاً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ كَانَ مَعَهُ فَضْلُ ظَهْرٍ ** فَلْيَعُدْ بِهِ عَلَى مَنْ لاَ زَادَ لَهُ". عَلَى مَنْ لاَ زَادَ لَهُ". قَالَ مَا ذَكَرَ، حَتَّى رَأَيْنَا أَنَّهُ لاَ حَقِ لاَ حَقِ لاَ حَدِ مِنّا فِي فَضْلٍ. قَالُ .

٥- باب استحباب المؤاساة بفضول المال

أما قوله: "فحعل يصرف بصره": فهكذا وقع في بعض النسخ، وفي بعضها: "يَصْرِفُ" فقط بحذف بصره، وفي بعضها: "يضرب" بالضاد المعجمة والباء، وفي رواية أبي داود وغيره: "يصرف راحلته".

فوائد الحديث: في هذا الحديث: الحث على الصدقة والجود والمواساة والإحسان إلى الرفقة والأصحاب، والاعتناء بمصالح الأصحاب، وأمر كبير القوم أصحابه بمواساة المحتاج، وأنه يكتفي في حاجة المحتاج بتعرضه للعطاء، وتعريضه من غير سؤال، وهذا معنى قوله: "فجعل يصرف بصره": أي متعرضاً لشيء يدفع به حاجته، وفيه: مواساة ابن السبيل، والصدقة عليه إذا كان محتاجاً، وإن كان له راحلة وعليه ثياب، أو كان موسراً في وطنه، ولهذا يعطى من الزكاة في هذا الحال، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضل ظهر": يعني مركوبا فاضلا عن الحاجة. (تكملة فتح الملهم: ٦٣١/٢)

[٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلّت، والمؤاساة فيها]

٥١٥٥- (١) حَدَّنَيْ أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْدِيُّ: حَدَّنَنَا النّضْرُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيّ: حَدَّنَنَا عِكْرِمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمّارٍ: حَدَّنَنَا إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ عَنْ فِي غَزْوَةٍ، فَأَصَابَنَا جَهْدٌ، حَتّى هَمَمْنَا أَنْ نَنْحَرَ بَعْضَ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللهِ عَنْ فَجَمَعْنَا مَرَ اللهِ عَنْ فَجَمَعْنَا مَنْ وَعُو مَنَا أَنْ نَنْحَرَ بَعْضَ ظَهْرِنَا، فَأَمَرَ نَبِيُّ اللهِ عَنْ فَجَمَعْنَا مَرَ اللهِ عَلَى النّطَعِ، قَالَ: فَتَطَاوِلْتُ لأَحْزُرَهُ كَمْ هُو؟ مَرَاوِدَنَا، فَبَسَطْنَا لَهُ نِطَعاً، فَاجْتَمَعَ زَادُ الْقَوْمِ عَلَى النّطَعِ، قَالَ: فَتَطَاوِلْتُ لأَحْزُرَهُ كَمْ هُو؟ فَحَزَرُثُهُ كَرَبْضَة الْعَنْزِ، وَنَحْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ مَائَةً، قَالَ: فَأَكُلْنَا حَتّى شَبِعْنَا جَمِيعاً، ثُمّ حَشَوْنَا خُرُبُنَا، فَقَالَ نَبِيّ الله عَنْ وَضُوءٍ؟ قَالَ: فَحَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا لُطْفَةً، فَأَفْرَعَهَا خُرُبُنَا، فَقَالَ نَبِيّ الله عَنْ اللهُ عَنْ وَضُوءٍ؟ قَالَ: فَحَاءَ رَجُلٌ بِإِدَاوَةٍ لَهُ، فِيهَا لُطْفَةً، فَأَوْرَعَهَا فِي قَدَحٍ، فَتَوَضَانًا كُلّنَا، لُدَغْفِقُهُ دَغْفَقَةً، أَرْبَعَ عَشْرَةَ مِائِةً.

٦- باب استحباب خلط الأزواد إذا قلَّت، والمؤاساة فيها

أما قوله: "حَهاد"؛ فيفتح الجيم وهو المَشقة، وقوله: "مزاودنا"، هكذا هو في بعض النسخ أو أكثرها، وفي بعضها "أزوادنا"، وفي بعضها "تزاودنا" بفتح التاء وكسرها، وفي النطع لغات سبقت، أقصحهن كسر النون وفتح الطاء، وقوله: "كربضة العنز": أي كمبركها أو كقدرها، وهي رابضة، قال القاضي: الرواية فيه بفتح الراء، وحكاه ابن دريد بكسرها. قوله: "حشونا حربنا": هو بضم الراء وإسكالها جمع حراب بكسر الجيم على المشهور، ويقال بفتحها. قوله ﷺ: "هلُّ من وَضُوء": أي ما يتوضأ به، وهو بفتح الواو على المشهور، وحكي ضمها، وسبق بيانه في كتاب الطهارة.

شرح الغويب وتفصيل معجزة النبي على: قوله: "فيها نطفة": هو بضم النون أي قليل من الماء. قوله: "ندغفقة دغفقة": أي نصبه صباً شديداً. وفي هذا الحديث معجزتان ظاهرتان لرسول الله على وهما: تكثير الطعام وتكثير الماء، هذه الكثرة الظاهرة، قال المازري في تحقيق المعجزة في هذا: أنه كلما أكل منه جزء أو شرب جزء خلق الله تعالى جزءاً آخر يخلفه، قال: ومعجزات النبي على ضربان: أحدهما: القرآن، وهو متقول تواتراً. والثاني: مثل تكثير الطعام والشراب ونحو ذلك، ولك فيه طريقان: أحدهما: أن تقول تواترت على المعنى كتواتر جود حاتم طَيِّةٍ وحِلْمِ الأحنفِ بن قيس، فإنه لا ينقل في ذلك قصة بعينها متواترة، ولكن تكاثرت أفرادها بالآحاد، حتى أفاد مجموعها تواتر الكرم والحلم، وكذلك تواتر انخراق العادة للنبي على بغير القرآن. والطريق الثاني: أن تقول إذا روى الصحابي مثل هذا الأمر العجيب، وأحال على حضوره فيه مع سائر الصحابة وهم يسمعون روايته ودعواه، أو بلغهم ذلك، ولا ينكرون عليه كان ذلك تصديقاً له يوجب العلم بصحة ما قال، يسمعون روايته ودعواه، أو بلغهم ذلك، ولا ينكرون عليه كان ذلك تصديقاً له يوجب العلم بصحة ما قال،

.....

-فوائد الحديث: وفي هذا الحديث استحباب المواساة في الزاد وجمعه عند قلته، وجواز أكل بعضهم مع بعض في هذه الحالة، وليس هذا من الربا في شيء، وإنما هو من نحو الإباحة، وكل واحد مبيح لرفقته الأكل من طعامه، وسواء تحقق الإنسان أنه أكل أكثر من حصته أو دونها أو مثلها، فلا بأس بهذا، لكن يُسْتحبُّ له الإيثار والتقلل، لاسيما إن كان في الطعام قلة، والله أعلم.

* * * *

[٣٤- كتاب الجهاد والسير]

[١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام،...]

قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعِ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقَتَالِ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أُوَّلِ قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعِ أَسْأَلُهُ عَنِ الدَّعَاءِ قَبْلَ الْقَتَالِ قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيَّ: إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ فِي أُوَّلِ الإسْلاَمِ، قَدْ أَغَارَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى بَنِي المُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُّوْنَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُوْنَ، وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى اللهَ اللهِ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهَ عَلَى عَلَى اللهَ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

وَحَدَّثَنِي هَذَا الْحَدِيثَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ، وَكَانَ فِي ذَاكَ الْجَيْش.

٧١٥٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيَ، عَنِ ابْنِ عَوْنَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: جُوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، وَلَمْ يَشُكَّ.

۳۶- كتاب الجهاد والسير

١- باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة

شرح قول يحيى أحد الرُّواة في آخر الحديث: أما قوله: أو البتة: فمعناه أن يميى بن يحيى قال: أصاب يومئذ بنت الحارث، وأظن شيخي سليم بن أخضر سماها في روايته: جويرية، أو أعلم ذلك وأجزم به، وأقواله البتة، وحاصله ألها جويرية فيما أحفظه إما ظناً وإما علماً. وفي الرواية الثانية قال: هي جويرية بنت الحارث بلا شك. ** قوله: "وهم غارون" هو بالغين المعجمة وتشديد الراء، أي غافلون.

فقه الحديث وأقوال أهل العلم في الإنذار قبل الإغارة: وفي هذا الحديث: حواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة من غير إنذار بالإغارة. وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب حكاها المازري والقاضي أحدها: يجب الإنذار مطلقاً، قال مالك وغيره: وهذا ضعيف. والثاني: لا يجب مطلقاً، وهذا أضعف منه أو باطل. والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة، ولا يجب إن بلغتهم لكن يستحب، وهذا هو الصحيح، وبه قال نافع مولى ابن عمر، ح

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل أن يجيى بن يجيى جازم في أن شيخه سماها بنت الحارث، وهو متردد في أنه هل سماها جورية أو لا، فيقول: إنه ذكر البتة بنت الحارث، وأحسبه أنه سماها جويرية أيضا، وقد ثبت بالروايات الأخرى أيضا أنها كانت جويرية بنت الحارث اللهم: (تكملة فتح الملهم: ١٦/٣، ١٧)

=والحسن البصري والثوري والليث والشافعي وأبو ثور وابن المنذر والجمهور. قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على معناه، فمنها هذا الحديث، وحديث قتل كعب بن الأشرف، وحديث قتل أبي الحقيق، وفي هذا الحديث جواز استرقاق العرب؛ لأن بني المصطلق عرب من خزاعة، وهذا قول الشافعي في الجديد، وهو الصحيح، وبه قال مالك، وجمهور أصحابه وأبو حنيفة والأوزاعي وجمهور العلماء. وقال جماعة من العلماء: لا يُسْتَرَقُونَ، وهذا قول الشافعي في القديم.

* * * *

[٧- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها]

٧- باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته إياهم بآداب الغزو وغيرها

قوله: "كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على حيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله تعالى، ومن معه من المسلمين خيراً، ثم قال: "اغزوا باسم الله في سبيل الله، قاتلوا من كفر بالله، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليداً".

معنى كلمة "السرية": أما السرية: فهي قطعة من الجيش تخرج منه تغير وترجع إليه، قال إبراهيم الحربي: هي الخيل تبلغ أربعمائة ونحوها، قالوا: سميت سرية؛ لأنما تسري في الليل، ويخفي ذهابها، وهي فعيلة بمعنى فاعلة، يقال: سرى وأسرى إذا ذهب ليلاً. قوله ﷺ: "ولا تَغْدِروا": بكسر الدال، والوليد: الصبي.

فوائد الحديث: وفي هذه الكلمات من الحديث فوائد مجمع عليها، وهي تحريم الغدر وتحريم الغلول وتحريم قتل الصبيان إذا لم يقاتلوا، وكراهة المئلة، واستحباب وصية الإمام أمراءه وحيوشه بتقوى الله تعالى، والرفق بأتباعهم، وتعريفهم ما يحتاجون في غزوهم، وما يجب عليهم، وما يحل لهم، وما يحرم عليهم، وما يكره وما يستحب.

قوله عنه "وإدا لقيت عدوك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال -أو خلال- فأيتهنُّ ما أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك، فاقبل منهم وكف عنهم، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم".

[&]quot;قوله: "ومن معه من المسلمين خيرا": عطف على خاصة نفسه، و"خيرا" منصوب بترع الخافض أي بخير، أي أوصاه في معاملته مع الله بالتقوى والشدة على النفس، وفي معاملته مع الخلق بالرفق والمسامحة.

وَأَخْبِرْهُمْ أَنَّهُمْ إِنْ فَعَلُواْ ذَلِكَ، فَلَهُمْ مَا لِلْمُهَاجِرِيْنَ، وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَى الْمُهَاجِرِيْنَ، فَإِنْ أَبُواْ أَنْ يَجْرِيْ يَجْرِيْ عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللهِ الَّذِيْ يَجْرِيْ يَخْرِيْ عَلَيْهِمْ حُكْمُ اللهِ الَّذِيْ يَجْرِيْ عَلَيْهِمْ عَكُونُ لَهُمْ فِي الْغَنِيْمَةِ وَالْفَيْءِ شَيْءٌ، إِلَّا أَنْ يُجَاهِدُواْ مَعَ الْمُسْلِمِيْنَ، فَإِنْ هُمْ أَبَوْا، فَسَلْهُمُ الْجِزِيَة، فَإِنْ هُمْ أَجَابُونُكَ، فَاقْبَلْ مِنْهُمْ، وَكُفَّ عَنْهُمْ، فَإِنْ أَبَواْ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ وَقَاتِلْهُمْ.

=قوله: "ثم ادعهم إلى الإسلام": هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم "ثم ادعهم"، قال القاضي عياض الله عند الله على الصواب في كتاب أبي عبيد وفي سنن أبي داود وغيرهما؛ لأنه تفسير للخصال الثلاث، وليست غيرها. وقال المازري: ليست "ثم" هنا زائدة، بل دخلت لاستفتاح الكلام والأخذ.

قوله ﷺ: "ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم ألهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين، فإن أبوا أن يتحولوا منها، فأخبرهم ألهم يكونون كأعراب المسلمين، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين": معنى هذا الحديث: ألهم إذا أسلموا استحب لهم أن يهاجروا إلى المدينة، فإن فعلوا ذلك كانوا كالمهاجرين قبلهم في استحقاق الفيء والغنيمة وغير ذلك، وإلا فهم أعراب كسائر أعراب المسلمين الساكنين في البادية من غير هجرة ولا غزو، فتجري عليهم أحكام الإسلام، ولا حق لهم في الغنيمة والفيء، وإنما يكون لهم نصيب من الزكاة إن كانوا بصفة استحقاقها.

أقوال الأئمة في مصرف الصدقات والعنيمة: قال الشافعي: الصدقات للمساكين ونحوهم ممن لا حق له في الفيء، والفيء للأحناد، قال: ولا يعطى أهل الفيء من الصدقات، ولا أهل الصدقات من الفيء، واحتج بهذا الحديث. وقال مالك وأبو حنيفة: المالان سواء، ويجوز صرف كل واحد منهما إلى النوعين. وقال أبو عبيد: هذا الحديث منسوخ، قال: وإنما كان هذا الحكم في أول الإسلام لمن لم يهاجر، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُولُوا اللَّهُ عَالَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى الللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَ

أقوال أهل العلم فيمن تقبل منهم الجزية، وفي مقدار أقل ما يؤخذ منها: قوله على: "فإن هم أبوا فسلهم الجزية، فإن هم أحابوك، فاقبل منهم وكف عنهم": هذا مما يستدل به مالك والأوزاعي وموافقوهما في جواز أحذ الجزية من كل كافر عربياً كان أو عجمياً، كتابياً أو بحوسياً أو غيرهما. وقال أبو حنيفة هم،: تؤخذ الجزية من جميع الكفار إلا مشركي العرب ومحوسهم. ** وقال الشافعي: لا يُقبلُ إلا من أهل الكتاب والمحوس عرباً كانوا أو عجماً، =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وحديث الباب حجة للحنفية والمالكية، لكونه عاما في سائر المشركين والكفار، يقول الإمام أبو بكر الجصاص في أحكام القرآن (٣: ٩٣) بعد سرد حديث الباب: "وذلك عام في سائر المشركين، وخصصنا منهم مشركي العرب بالآية، وسيرة النبي الله فيهم". (تكملة فتح الملهم: ٢٠/٣)

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ، فَأَرَادُوْكَ أَنْ تَجْعَلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللهِ وَذِمَّةَ نَبِيِّهِ، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، وَلَكِن اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ وَذِمَّةَ أَصْحَابِكَ، فَإِنَّكُمْ أَنْ تُخْفِرُوا ذِمَكُمْ وَذِمَمَ أَصْحَابِكُمْ، أَهْونُ مِنْ أَنْ تُخْفِرُوا ذَمَّةَ اللهِ وَذَمَّةَ رَسُوْلِهِ.

وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ، فَأَرَادُوكَ أَنْ تُنْزِلَهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، فَلَا تُنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِ اللهِ، وَلَكِنْ أَنْزِلْهُمْ عَلَى حُكْمِكً، فَإِنَّكَ لَا تَدْرِيْ أَتْصِيْبُ حُكْمَ اللهِ فِيْهِمْ أَمْ لَا.

قَالَ عَبْدُ الرَّحْمنِ: هَذَا أَوْ نَحْوَهُ، وَزَادَ إِسْحَاقُ فِيْ آخِرِ حَدَيْثُهُ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ، قَالَ: فَذَا الْحَدِيْثُ عَنْ يَعْنِي أَنَّ عَلْقَمَةً يَقُوْلُهُ لِابْنِ حَيَّانً - فَقَالَ: خَذَا الْحَدِيْثُ لِمُقَاتِلِ بْنِ حَيَّانَ - قَالَ يَحْيَى: يَعْنِي أَنَّ عَلْقَمَةً يَقُوْلُهُ لِابْنِ حَيَّانً - فَقَالَ: حَدَّثَنِيْ مُسْلِمُ بْنُ هَيْصَمِ عَنِ النَّعْمَانِ بْنِ مُقَرِّنٍ عَنِ النَّبِيِّ اللَّهِيِّ نَحْوَهُ.

٠٤٥٢٠ (٣) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ بُرَيْدَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ إِذَا بَعَثَ أَمِيرًا أَوْ سَرِيّةً دَعَاهُ، فَأُوْصَاهُ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ سُفْيَانَ.

١٢٥١ - (٤) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْفَرَّاءُ، عَنِ الْحُسَيْنِ بْنِ الْوَلِيد، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا.

= و يحتج بمفهوم آية الجزية، و بحديث: "سنوا بهم سنة أهل الكتاب"، ويتأول هذا الحديث، على أن المراد بأخذ الجزية أهل الكتاب؛ لأن اسم المشرك يطلق على أهل الكتاب وغيرهم، وكان تخصيصهم معلوماً عند الصحابة، والمختلفوا في قدر الجزية، فقال الشافعي: أقلها دينار على الغني، ودينار على الفقير أيضاً في كل سنة، وأكثرها ما يقع به التراضي. وقال مالك: هي أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على أهل الفضة. وقال أبو حنيفة في وغيره من الكوفيين وأحمد الله على الغني ثمانية وأربعون درهماً، والمتوسط أربعة وعشرون والفقير اثنا عشر. قوله في "وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، فلا تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه، ولكن احعل لهم ذمة الله وذمة الله المحابك أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله في الله "

شرح الغريب وفوائد الحديث: قال العلماء: الذِّمَّة: هنا العهد، و"تخفروا" بضم التاء أخفرت الرجل إذا نقضت عهده، وخفرته أمنته وحميته، قالوا: وهذا نحي تنزيه أي لا تجعل لهم ذمة الله، فإنه قد ينقضها من لا يعرف حقها، وينتهك حرمتها بعض الأعراب وسواد الجيش.

.....

=قوله ﷺ: "وإذا حاصرت أهل حصن، فأرادوك أن تنزلهم على حكم الله، فلا تترلهم على حكم الله، ولكن أنزلهم على حكم الله، ولاحتياط، وفيه أنزلهم على حكمك، فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا": هذا النهي أيضاً على التنزيه والاحتياط، وفيه حجة لمن يقول: ليس كل مجتهد مصيباً، بل المصيب واحد، وهو الموافق لحكم الله تعالى في نفس الأمر، وقد يجيب عنه القائلون بأن كل مجتهد مصيب بأن المراد أنك لا تأمن أن ينزل على وحي بخلاف ما حكمت، وهذا المعنى مُنتَفٍ بعد النبي ﷺ. ** قوله: "حدثنا مسلم بن هيصم": بفتح الهاء والصاد المهملة.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فلا تنزلهم على حكم الله": حمله الإمام محمد على التحريم، وأبو يوسف على التنزيه، راجع لتفصيله بدائع الصنائع (٧: ١٠٨، ١٠٨).

وقال شيخنا العثماني في إعلاء السنن (١٢: ٤٤): "وقول محمد عندي أولى وأحوط، وقول أبي يوسف أقيس وأضبط. وقد احتج بعض العلماء بقوله ﷺ: "فإنك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم أم لا؟" على أن ليس كل مجتهد مصيبا، بل الحق عند الله واحد. والحديث لا ينتهض للاستدلال به على ذلك؛ لاحتمال أن يكون منصرفا إلى زمان حواز ورود النسخ، كذا في النيل. (تكملة فتح الملهم: ٢١/٣، ٢٢)

[٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير]

١٤٥٢٦ (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لَأَبِي بَكْرٍ - قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ - قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ -وَاللَّفْظُ لَأَبِي بَكْرٍ - قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْد بْنِ عَبْد الله ﷺ إِذَا بَعْتُ إِنَا يُعَلَّلُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا، وَيَسَرُّوا وَلاَ تُعَسِّرُوا". بَعْتُ أَحَداً مِنْ أَصْحَابِهِ فِي بَعْضِ أَمْرِهِ، قَالَ: "بَشَرُوا وَلاَ تُنَفِّرُوا، وَيَسَرُّوا وَلاَ تُعَسِّرُوا".

٢٥٢٣ – (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بُنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيد بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدَّهِ أَنَّ النّبِيّ ﷺ بَعَثَهُ وَمُعَاذاً إِلَى الْيَمَنِ، فَقَالَ: "يَسَرَا وَلاَ تُعَسَّراً، وَبَشِّرَا وَلاَ تُنَفِّرًا، وَتَطَاوَعَا وَلاَ تَخْتَلْفَا".

٢٥٧٤ – (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ عَمْرٍو، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي خَلَفٍ، عَنْ زَكْرِيّاءَ بْنِ عَدِيّ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله، عَنْ زِيْد بْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، كَلاَهُمَا عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ عَنِ النَّبِيَّ عَلَيْ نَحْوَ حَدِيثِ شُعْبَةَ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَبِي أُنَيْسَةً: "وَتَطَاوَعَا وَلاَ تَحْتَلِفًا".

٥٧٥ - (٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّسَيَّاحِ، عَنْ أَنس، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلاَهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التَّسَيَّاحِ قَالَ: سَمِعْتُ أَنسَ بْنَ مَالِكِ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "يَسِّرُوا وَلاَ تُعَسِّرُوا، وَسَكَّنُوا وَلاَ تُنفَرُوا".

٣- باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير

قوله ﷺ: "بشّروا ولا تنفروا، ويسروا ولا تعسروا". وفي الحديث الآخر: "أنه ﷺ قال لمعاذ وأبي موسى الأشعري ﷺ. يسرا ولا تعسرا، وبشرا ولا تنفرا، وتطاوعا ولا تختلفا".

بيان فائدة الجمع بين الضدّين في ألفاظ هذه الأحاديث: وفي حديث أنس في: "يسروا ولا تعسروا وسكنوا ولا تنفروا" إنما جمع في هذا الألفاظ بين الشيء وضده؛ لأنه قد يفعلهما في وقتين، فلو اقتصر على "يسروا" لصدق ذلك على من يسر مرة أو مرات، وعسر في معظم الحالات، فإذا قال: "ولا تعسروا" انتفى التعسير في جميع الأحوال من جميع وجوهه، وهذا هو المطلوب، وكذا يقال: في "بشرا ولا تنفرا"، "وتطاوعا ولا تختلفا"؛ لأهما قد يتطاوعان في شيء ويختلفان في شيء.

.....

= فوائد الحديث: وفي هذا الحديث الأمر بالتبشير بفضل الله، وعظيم ثوابه وجزيل عطائه وسعة رحمته، والنهي عن التنفير بذكر التخويف وأنواع الوعيد مَحْضَةً من غير ضمها إلى التبشير، وفيه: تأليف من قَرُبَ إسلامُهُ وترك التشديد عليهم، وكذلك من قارب البلوغ من الصبيان، ومن بلغ، ومن تاب من المعاصي كلهم يتلطف بهم، ويُدْرَجُون في أنواع الطاعة قليلاً قليلاً، وقد كانت أمور الإسلام في التكليف على التدريج، فمنى يُشِرَ على الداخل في الطاعة، أو المريد للدخول فيها، سُهِّلَتْ عليه، وكانت عاقبته غالباً التزايد منها، ومنى عُشرَت عليه أوشك أن لا يدوم أو لا يستحليها، وفيه: أمر الولاة بالرفق، واتفاق المتشاركين في ولاية ونحوها، وهذا من المهمات، فإن غالب المصالح لا يتم إلا بالاتفاق، ومنى حصل الاختلاف فات. وفيه: وصية الإمام الولاة، وإن كانوا أهل فضل وصلاح كمعاذ وأبي موسى، فإن الذكرى تنفع المؤمنين.

قوله: "حدثنا محمد بن عباد حدثنا سفيان عن عمرو عن سعيد بن أبي بردة": هذا ممّا استدركه الدارقطني، وقال: لم يتابع ابن عباد عن سفيان عن عمرو عن سعيد، وقد روي عن سفيان عن مسعر عن سعيد ولا يثبت، ولم يُخرِّجُه البخاري من طريق سفيان، هذا كلام الدارقطني، ولا إنكار على مسلم؛ لأن ابن عباد ثقة، وقد جزم بروايته عن سفيان عن عمرو عن سعيد، ولو لم يثبت لم يضر مسلماً، فإن المتن ثابت من الطرق.

[٤- باب تحريم الغدر]

حَدَّثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخْسِيّ قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ وَحَدَّثَنِي رُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ يَعْنِي أَبَا قُدَامَةَ السَّرَخْسِيّ قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى -وَهُوَ الْقَطّانَ - كُلّهُمْ، عَنْ عُبَيْدِ الله، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْر -وَاللّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله عَنِ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِذَا جَمَعَ اللهُ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُرْفَعُ لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءً، فَقِيلَ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنِ بْنِ فُلاَنٍ".

٧٢٥ ٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ الْعَتَكِيُّ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ، حَ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الله الْهِ عَدْ اللهِ اللهِ عَدْ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ اللهِ عَلْمُ عَنْ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى ا

٢٨ - ٤٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَنْ عِنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ، عَنْ عَبْدَ الله بْنِ فِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصِبُ الله لَهُ اللهُ عَلَيْ: "إِنَّ الْغَادِرَ يَنْصِبُ الله لَهُ اللهُ عَنْ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ الله عَدْرَةُ فُلاَن".

ُ ٤٥٢٩ ﴿ (٤) حَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرُنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمْزَةَ وَسَالِمِ ابْنَيْ عَبْدِ الله أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لِكُلِّ عَادِر لِوَاءٌ يَوْمُ الْقِيَامَةِ".

٤ – باب تحريم الغدر

قوله ﷺ: "لكل غادر لواء يوم القيامة، يقال هذه غدرة فلان". وفي رواية: "يعرف به". وفي رواية: "لكل غادر لواء عبد إسته يوم القيامة". وفي رواية: "لكل غادر لواء يوم القيامة، يرفع له بقدر غدره، ألا ولا غادر أعظم غدراً من أمير عامة".

شرح الغويب: قال أهل اللغة: اللواء: الراية العظيمة لا يمسكها إلا صاحب حيش الحرب، أو صاحب دعوة الجيش، ويكون الناس تبعاً له، قالوا: فمعنى "لكل غادر لواء" أي علامة يُشْهر بها في الناس؛ لأن موضوع اللواء الشهرة، مكان الرئيس علامة له، وكانت العرب تنصب الألوية في الأسواق الحَفِلة لغَدْرَةِ الغادر لتشهيره بذلك، وأما الغادر، فهو الذي يواعد على أمر ولا يفي به، يقال: غدر يَغْدِرُ بكسر الدال في المضارع، وفي هذه الأحاديث =

- ٤٥٣٠ (٥) وحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ، قَالاً: حَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيّ، حِ وَحَدَّنَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ كِلاَهُمَا، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ الله عَنِ النّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ عَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ عَنْ عَبْدِ الله عَنِ النّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ عَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يُقَالُ: هَذِهِ عَدْرَةُ فُلاَن".

٣٠١ - (٦) وحَدَّثَنَاه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، ح وَحَدَّثِنِي عُبَيْدُ اللّه بْنُ سَعِيدً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّحْمَنِ، جَمِيعاً، عَنْ شُعْبَةً فِي هَذَا الإِسْنَادِ، وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرّحْمَنِ "يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنٍ".

بَرْ سَنِ مِدَنَّ اللَّهُ عَنْ آبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقَيَامَة يُعْرَفُ به، يُقَالُ: هَذِهِ غَدْرَةُ فُلاَنٍ".

٣٥٥٣ - (٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَعُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ عَنْ شُعْبَةً، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُعْرَفُ به".

يَعْرَفَ بِي اللَّهِ عَنْ الْمُثَنَى مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَعُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَٰنِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النّبِي ﷺ قَالَ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لِوَاءٌ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النّبِي ﷺ عَنْ خُلَيْدٍ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَنِ النّبِي ﷺ عَنْ اللَّهِ عَنْ أَبِي عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لِوَاءٌ عَنْ أَبِي عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لِوَاءً عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لِوَاءً عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لِوَاءً عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لِوَاءً لَهُ عَادِرٍ لَهُ عَلَى اللَّهُ عَادِرٍ لَهُ عَلَى اللّهِ عَنْ اللَّهُ عَادِرٍ لَهُ عَلَى اللَّهُ عَادِرٍ لَهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ عَنْ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ عَلَى الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ الللللللّهُ الللللّهُ اللللللّهُ الللللّهُ اللللللللللللّهُ اللللللللللللللللللللللللللللللللل

َ ٣٥ - (١٠) وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا اللهِ اللهِ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَيْ: "لِكُلِّ غَادِرٍ الْمُسْتَمِرُ بْنُ الرِّيّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةً، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "لِكُلِّ غَادِرٍ الْمُسْتَمِرُ بْنُ الرِّيّانِ: حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةً، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَلَيْ: "لِكُلِّ غَادِرٍ لَوْاهُ عَدْرًا مِنْ أَمِيرِ عَامَةٍ".

=بيان غلظ تحريم الغدر، لاسيما من صاحب الولاية العامة؛ لأن غدره يتعدى ضرره إلى حلق كثيرين، وقيل: لأنه غير مضطر إلى الغدر لقدرته على الوفاء، كما جاء في الحديث الصحيح في تعظيم كذب الملك، والمشهور أن هذا الحديث وارد في ذم الإمام الغادر. وذكر القاضي عياض احتمالين: أحدهما: هذا وهو نحي الإمام أن يغدر= - في عهوده لرعيته وللكفار وغيرهم، أو غدره للأمانة التي قلدها لرعيته والتزم القيام بها، والمحافظة عليها، ومتى خالهم أو ترك الشفقة عليهم أو الرفق بهم، فقد غدر بعهده. والاحتمال الثاني: أن يكون المراد نمي الرعية عن الغدر بالإمام، فلا يشقوا عليه العصا، ولا يتعرضوا لما يخاف حصول فتنة بسببه، والصحيح الأول، والله أعلم.**

**قال في تكملة فتح الملهم: ولكن الذي يظهر أن راوي الحديث -وهو ابن عمر اللهم قد حمل الحديث على العموم في كل غدر، سواء كان غدر الإمام لرعيته، أو بالعكس. (إلى أن قال:) قال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢٠/٤): "ولا أدري ماالمانع من حمل الخبر على أعم من ذلك". (تكملة فتح الملهم: ٢٧/٣)

* * * *

[٥- باب جواز الخداع في الحرب]

١٥٣٦ – (١) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرِ السَّعْدِيُّ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعَلِيٍّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ -وَاللَّفْظُ لِعَلِيٍّ وَزُهَيْرُ قَالَ عَلِيّ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعَ عَمْرٌو جَابِرًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الْحَرْبُ خَدْعَةٌ".

٢٥٣٧- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَهْمٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ الْمُبَارَك: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنبَّهٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الْحَرْبُ خُدْعَةٌ".

٥- باب جواز الخداع في الحرب

بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار، وشروط جوازه: قوله ﷺ: "الحرب خدعة": فيها ثلاث لغات مشهورات اتفقوا على أن أفصحهن "خَدْعَة" بفتح الخاء وإسكان الدال، قال ثعلب وغيره: وهي لغة النبي ﷺ. والثانية: بضم الخاء وإسكان الدال، والثالثة: بضم الخاء وفتح الدال. واتفق العلماء على جواز خداع الكفار في الحرب، وكيف أمكن الخداع إلا أن يكون فيه نقض عهد أو أمان فلا يحل، وقد صح في الحديث جواز الكذب في ثلاثة أشياء: أحدها: في الحرب، قال الطبري إنما يجوز من الكذب في الحرب المعاريض دون حقيقة الكذب، فإنه لا يحل، هذا كلامه، والظاهر إباحة حقيقة نفس الكذب، لكن الاقتصار على التعريض أفضل، والله أعلم. **

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واعلم أن الكذب جائز في بعض الأحوال عند الشافعية. أما الحنفية فلا أراهم يجوزونه صراحة في موضع، نعم! وستعوا بالكنايات والمعاريض وأمثالهما. (إلى أن قال:) ولكن حكى الشيخ ظفر أحمد العثماني عن الإمام الشيخ أشرف على التهانوي اللهم أنه قال: "والحق جواز الكذب الصريح إذا لم يقدر على التعريض في المواضع الثلاثة المذكورة في حديث أسماء، وعدم جوازه إذا قدر عليه، وأما ما ذكره في شرح السير أن الكذب المحض لا رخصة فيه، فمبني على الاحتياط". (تكملة فتح الملهم: ٣٣/٣)

[٦- باب كراهة تمني لقاء العدوّ، والأمر بالصبر عند اللقاء]

١٥٣٨ - (١) حَدَّنَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيّ الْحُلْوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّنَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ عَنِ المُغِيرَةِ وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجِزَامِيُّ عَنْ أَبِي الرِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي الْعَقَدِيُّ عَنِ النَّيْسِيَّ فَالَ: "لاَ تَمَنَوْا لِقَاءَ الْعَدُقِ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا".

٥٣٩ - (٢) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجِ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي النّضْرِ، عَنْ كِتَابِ رَجُلٍ مِنْ أَسْلَمَ مِنْ أَصْحَابِ النّبِي عُلُّ، يُقَالُ لَهُ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ الله بْنُ أَبِي أَوْفَى، فَكَتَبَ إِلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ الله، حِينَ سَارَ إِلَى الْحَرُورِيَّةِ، يُخْبِرُهُ أَنَّ رَسُولَ الله بُلُ كَانَ فِي بَعْضِ أَيّامِهِ الّتِي لَقِيَ فِيهَا الْعَدُو، يَنْتَظِرُ حَتّى إِذَا مَالَتِ الشّمْسُ قَامَ وَسُولَ الله الله الله الْعَافِيَة، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاصْبِرُوا، فِيهِمْ، فَقَالَ: "يَا أَيْهَا النّاسُ لاَ تَتَمَنّوا لِقَاءَ الْعَدُو، وَاسْأَلُوا الله الْعَافِيَة، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاصْبِرُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْجَنَّةَ تَحْتَ ظِلاَلِ السَيُوفِ". ثُمَّ قَامَ النّبِي عَلَيْهِ، وَقَالَ: "اللّهُمّ مُنْزِلَ الْكِتَابِ، وَهَازِمَ الأَحْزَابِ، إِهْزِمْهُمْ وَانْصُرْنَا عَلَيْهِمْ".

٦- باب كراهة تمني لقاء العدوّ، والأمر بالصبر عند اللقاء

قوله ﷺ: "لا تمنوا لقاء العدو، وإذا لقيتموهم فاصبروا". وفي الرواية الأخرى: 'لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا، واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف".

بيان حكمة النهي عن تمتى لقاء العدوّ: إنما نهي عن تمني لقاء العدو؛ لما فيه من صورة الإعجاب، والاتكال على النفس، والوثوق بالقوة، وهو نوع بَغْي، وقد ضمن الله تعالى لمن بُغي عليه أن ينصره؛ ولأنه يتضمن قلة الاهتمام بالعدو واحتقاره، وهذا يخالف الاحتياط والحزم، وتأوله بعضهم على النهي عن التمني في صورة خاصة، وهي إذا شك في المصلحة فيه، وحصول ضرر، وإلا فالقتال كله فضيلة وطاعة، والصحيح الأول، ولهذا تممه ولله بقوله الله العالمة الله العافية". وقد كثرت الأحاديث في الأمر بسؤال العافية، وهي من الألفاظ العامة المتناولة؛ لدفع جميع المكروهات في البدن والباطن في الدين والدنيا والآخرة، "اللهم إني أسألك العافية العامة لي ولأحبائي ولجميع المسلمين".

وأما قوله ﷺ: "وإذا لقيتموهم فاصبروا": فهذا حث على الصبر في القتال، وهو آكد أركانه، وقد جمع الله – سبحانه– آداب القتال في قوله تعالى: ﴿يَأَتُهُمَا اللَّذِينَ ءَامَنُواْ إذا لَقِيتُمْ فِئَةً فَٱثْبُتُواْ وَٱذْكُرُواْ اللَّه كَثِيرًا = = لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿ وَأَطِيعُواْ آللَهُ وَرَسُولُهُ، وَلَا تَنتَزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَآصِيرُواْ ۚ إِنَّ آللَهُ مَعَ الصَّيرِينَ ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ حَرَجُواْ مِن دِيَرهِم بَطَرًا وَرِثَاءَ آلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ آللَهِ ﴾ [الصيب وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ حَرَجُواْ مِن دِيَرهِم بَطَرًا وَرِثَاءَ آلنَّاسِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ آللَهِ ﴾ (الأنفال: ٤٥-٤٧) . وأما قوله ﷺ: "واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف": فمعناه: ثواب الله، والسبب الموصل إلى الجنة عند الضرب بالسيوف في سبيل الله، ومشي المجاهدين في سبيل الله، فاحضروا فيه بصدق واثبتوا. قوله في هذا الحديث: "أن النبي ﷺ انتظر حتى مالت الشمس قام فيهم، فقال: يا أيها الناس" إلى آحره، وقد جاء في غير هذا الحديث أنه ﷺ كان إذا لم يقاتل أول النهار انتظر حتى تزول الشمس.

حكمة الانتظار إلى زوال الشمس: قال العلماء: سببه أنه أمكن للقتال، فإنه وقت هبوب الريح ونشاط النفوس، وكلما طال ازدادوا نشاطاً وإقداماً على عدوهم، وقد حاء في صحيح البخاري: "أخر حتى تهبَّ الأرواح وتحضر الصلاة"، قالوا: وسببه فضيلة أوقات الصلوات والدعاء عندها.

قوله: "ثم قام النبي ﷺ، فقال: اللهم منزل الكتاب ومجري السحاب وهازم الأحزاب، اهزمهم وانصرنا عليهم": فيه استحباب الدعاء عند اللقاء والاستنصار، والله أعلم.

قوله: "عن أبي النضر عن كتاب رجل من الصحابة"، قال الدارقطني: هو حديث صحيح، قال: واتفاق البخاري ومسلم على روايته حجة في جواز العمل بالمكاتبة والإجازة، وقد جوزوا العمل بالمكاتبة والإجازة، وبه قال جماهير العلماء من أهل الحديث والأصول والفقه، ومنعت طائفة الرواية بما، وهذا غلط، والله أعلم.

[٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو]

١٥٤٠ (١) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الله، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِد، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: دَعَا رَسُولُ الله ﷺ عَلَى الأَحْزَابِ، فَقَالَ: "اللّهُمّ! مُنْزِلَ الله ﷺ عَلَى الأَحْزَابِ، اللّهُمّ! مُنْزِلَ اللّهُمّا أَنْ لُهُمْ".
 الْكِتَاّبِ، سَرِيعَ الْحِسَابِ، الهْزِم الأَحْزَابَ، اللّهُمّ! اللهُمّة وَزَلْزِلْهُمْ".

٢٥٤١ - (٢) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيْعُ بْنُ الجَرَّاحِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ أَبِي أَوْفَى يَقُولُ: دَعَا رَسُولُ الله ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ خَالِدٍ، غَيْرَ أَنَهُ قَالَ: "هَازِمَ الأَحْزَابِ"، وَلَمْ يَذْكُرْ قوله: "اللّهُمّ".

٥٤٢ - (٣) وَحَدَّنَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعًا، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رِوَايَتِهِ: "مُجْرِيَ السّحَابِ".

٣٤٥٣ – (٤) وَحَدَّثِنِي حَجَّاجُ بْنُ الشّاعِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصّمَد: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ ثَابِت، عَنْ أَنَسٍ أَنّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ يَوْمَ أُحُدٍ: اللّهُمّ إنّكَ إنْ تَشَأَ، لاَ تُعْبَدْ فِي الأرْضِ". **

٧- باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو

ذكر في الباب دعاؤه ﷺ عند لقاء العدو، وقد اتفقوا على استحبابه. قوله ﷺ: "اللهم اهزمهم وزلزلهم": أي ازعجهم وحركهم بالشدائد، قال أهل اللغة: الزلزال والزلزلة: الشدائد التي تحرك الناس.

قوله: "أن رسول الله ﷺ كان يقول يوم أحد: اللهم إنك إن تشأ لا تعبد في الأرض": قال العلماء: فيه التسليم لقدر الله تعالى، والرد على غلاة القدرية الزاعمين أن الشر غير مراد ولا مقدر -تعالى الله عن قولهم-، وهذا الكلام متضمن أيضاً لطلب النصر، وجاء في هذه الرواية أنه ﷺ قال هذا يوم أحد، وجاء بعده أنه قاله يوم بدر، وهو المشهور في كتب "السير والمغازي"، ولا معارضة بينهما، فقاله في اليومين، والله أعلم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "لا تعبد في الأرض": قال الحافظ في الفتح (٧: ٢٨٩): "وإنما قال ذلك؛ لأنه علم أنه خاتم النبيين، فلو هلك هو ومن معه حينئذ لم يبعث أحد ممن يدعو إلى الإيمان، ولاستمر المشركون يعبدون غير الله، فالمعنى لا يعبد في الأرض بهذه الشريعة". (تكملة فتح الملهم: ٣٧/٣)

[٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب]

عَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حِ وَحَدَّنَنَا وَمُحَمِّدُ بْنُ رُمْحِ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، حِ وَحَدَّنَنَا وَسُولِ وَسُولِ مَعْنَازِي رَسُولِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّ امْرَأَةً وُجِدَتُ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ أَنَّ الْمَرَأَةُ وُجِدَتُ فِي بَعْضِ مَغَازِي رَسُولِ اللهِ عَلْ قَتْلَ النّسَاء وَالصِّبْيَان.**

٥٤٥- (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ بِشْرٍ وَأَبُو أَسَامَةَ قَالاَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: وُجِدَتِ امْرَأَةٌ مَقْتُولَةً فِي بَعْضِ تِلْكَ الْمَغَازِي، فَنَهَى رَسُولُ الله ﷺ عَنْ قَتْلِ النّسَاءِ وَالصّبْيَانِ.

٨- باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب

قوله: "نمى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان": أجمع العلماء على العمل بهذا الحديث، وتحريم قتل النساء والصبيان إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا، قال جماهير العلماء: يُقْتلون. وأما شيوخ الكفار، فإن كان فيهم رأي قتلوا، وإلا ففيهم وفي الرهبان خلاف، قال مالك وأبو حنيفة: لا يقتلون. والأصح في مذهب الشافعي: قَتْلُهُم.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "قتل النساء والصبيان": وإن هذا الحكم من ميزات الإسلام البارزة، فإنه أول من حكم بحرمة قتل هؤلاء في الحرب، حين كان الناس يعتدون عند الحرب على النساء والشيوخ والولدان، ولم تكن في العالم أمة أكثر احتفاظا هذا الحكم، وأعظم اعتناء به من الأمة الإسلامية. (تكملة فتح الملهم: ٣٨/٣)

[٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد]

عَيْنَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ وَعَمْرٌو النّاقِدُ، جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ عَيَّانَةَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنِ ابْنِ عَبّاس، عَنِ الشَّعْبِ بْنِ جَثّامَةَ قَالَ: سُئِلَ النّبيّ ﷺ عَنِ الذَّرَارِيّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيّئُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ الصَّعْبِ بْنِ جَثّامَةً قَالَ: سُئِلَ النّبي ﷺ عَنِ الذَّرَارِيّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، يُبَيّئُونَ، فَيُصِيبُونَ مِنْ السَّائِهِمْ وَذَرَارِيّهِمْ، فَقَالَ: "هُمْ مِنْهُمْ". *

َ كَوَوَا اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَنِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

٩- باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمد

تأويل الإمام النووي النسخة التي ردّ عليها القاضي: قوله: "سئل رسول الله عن الذراري من المشركين يبيتون، فيصيرون من نسائهم وذراريهم، فقال: هم منهم": هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "سئل عن الذراري"، وفي رواية: "عن أهل الدار من المشركين"، ونقل القاضي هذه عن رواية جمهور رواة صحيح مسلم، قال: وهي الصواب. فأما الرواية الأولى، فقال: ليست بشيء، بل هي تصحيف، قال: وما بعده هو تبيين الغلط فيه. قلت: وليست باطلة، كما ادعى القاضي، بل لها وجه، وتقديره: سئل عن حكم صبيان المشركين الذين يبيّتون، فيصاب من نسائهم وصبيالهم بالقتل، فقال: "هم من آبائهم": أي لا بأس بذلك؛ لأن أحكام آبائهم جارية عليهم في الميراث، وفي النكاح، وفي القصاص والديات وغير ذلك، والمراد إذا لم يتعمدوا من غير ضرورة. وأما الحديث المبين عن قتل النساء والصبيان، فالمراد به إذا تميزوا، ** وهذا الحديث الذي ذكرناه من جواز بياقم، وقتل النساء والصبيان في البيات هو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور.

شرح الغريب وفقه الحديث: ومعنى "البيات" و"يبيتون": أن يغار عليهم بالليل بحيث لا يعرف الرجل من المرأة والصبي، وأما الذراري فبتشديد الياء وتخفيفها لغتان، التشديد أفصح وأشهر، والمراد بالذراري هنا النساء والصبيان،=

*قوله: "فقال: "هم منهم": هذا محمول على حالة الضرورة، وما سبق من المنع عن قتل الصبيان على حالة الاختيار.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ثم إن تحريم قتل النساء والصبيان مقيد عند الجمهور بما إذا لم يقاتلوا، فإن قاتلوا فلا بأس بقتلهم. (تكملة فتح الملهم: ٤٠/٣)

- وفي هذا الحديث دليل لجواز البيات، وحواز الإغارة على من بلغتهم الدعوة من غير إعلامهم بذلك، وفيه: أن أولاد الكفار حكمهم في الدنيا حكم آبائهم، وأما في الآخرة ففيهم إذا ماتوا قبل البلوغ ثلاثة مذاهب، الصحيح: ألهم في الجنة، والثاني: في النار، والثالث: لا يجزم فيهم بشيء، والله أعلم.

[١٠] باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها]

9 ٤٥٤٩ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح: وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ حَرَّقَ نَحْلَ بَنِي النّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ النَّهِ يَلِيُّ حَرَّقَ نَحْلَ بَنِي النّضِيرِ وَقَطَعَ، وَهِيَ النَّهُ يَلُمُ وَيْرَةً.

زَادَ قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ فِي حَدِيثِهِمَا: فَأَنْزَلَ اللهُ عَزّ وَجَلّ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِن لِينَةٍ * أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآيِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزِىَ ٱلْفَاسِقِينَ﴾ (الحشر: ٥)

، ١٥٥٠ (٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَهَنّادُ بْنُ السَّرِيُّ قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَطَعَ نَحْلَ بَنِي النَّضِيرِ، وَحَرَّقَ، وَلَهَا يَقُولُ حَسَّانُ:

وَهَانَ عَلَى سَرَاةِ بَنِي لُؤَيِّ حَرِيْقٌ بِالْبُويْرَةِ مُسْتَطِيرُ وَفِي ذَلِكَ نَزَلَتْ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآبِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا﴾ الآية. ١٥٥٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ: أَخْبَرَنِي عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السَّكُونِيُّ، عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَرَّقَ رَسُولُ الله ﷺ نَحْلَ بَنِي النّضِيرِ.

• ١ - باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها

قوله: "حرق ﷺ نخل بني النضير وقطع، وهي البويرة، فأنزل الله تعالى: ﴿مَا قَطَعْتُم مِن لِينَةٍ أَوْ تَرَكَتُمُوهَا قَآيِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ وَلِيُخْزَىَ ٱلْفَسِقِينَ ۞﴾

شُرَح الكلمات: قوله: "حرق" بتشديد الراء، و"البويرة" بضم الباء الموحدة، وهي موضع نخل بني النضير، و"اللينة" المذكورة في القرآن: هي أنواع الثمر كلها إلا العجوة، وقيل: كرام النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل النخل، وقيل: كل الأشجار للينها، وقد ذكرنا قبل هذا أن أنواع نخل المدينة مائة وعشرون نوعاً، وفي هذا الحديث جواز قطع شجر الكفار وإحراقه، وبه قال عبد الرحمن بن القاسم ونافع مولى ابن عمر ومالك والثوري وأبو حنيفة=

^{*}قوله: "فأنزل الله عز وحل: ما قطعتم من لينة": وذلك أنه حين قطع نادوه "يا محمد! قد كنت تنهى عن الفساد فما بالك تقطع النخل وتحرقها؟"، قال السهيلي: قال أهل التأويل وقع في نفوس بعض المسلمين شيء من هذا الكلام حتى أنزل الله تعالى الآية، ذكره في المواهب.

.....

-والشافعي وأحمد وإسحاق والجمهور، وقال أبو بكر الصديق والليث بن سعد وأبو ثور والأوزاعي في رواية عنهم: لا يجوز. قوله: [الوافر]

> وَهَانَ على سراةِ بني لُؤَيِّ حريقٌ بالبُوَيْرةِ مُسْتَطِيرُ ** المستطير: المنتشر. والسراة، بفتح السين: أشراف القوم ورؤساؤهم، والله أعلم.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "وهان على سراة": هان: أي سهل. (إلى أن قال:) يعرّض حسان بن ثابت الله عنه الشعر على كفار قريش، فإلهم حملوا بني النضير، وأثاروا على نقض عهدهم مع النبي الله ووعدهم بنصرهم، فلم يفعلوا، يقول سهل على بني لؤيّ من القريش: هذا الحريق المستطير بالبويرة الذي أشعله المسلمون على بني النضير، فلم يحتفلوا به، و لم ينصروهم، مع ما أثاروا عليه من نقض العهد. (تكملة فتح الملهم: ٤٣/٣)

[١ ١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع -واللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّرَافِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَهِ وَحَدَثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع -واللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَرَّافِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَهِ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّنَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﴿ وَلَمْ قَلْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَة، وَهُو يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا، "غَزَا نَبِي مِن الأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لاَ يَتَبَعْنِي رَجُلٌ قَدْ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَة، وَهُو يُرِيدُ أَنْ يَبْنِي بِهَا، وَلَمّا يَرْفَعْ سُقُفَهَا، وَلاَ آخَرُ قَدِ الشَّتْرَى غَنَما أَوْ خَلِفاتٍ، وَلَمّا يَرْفَعْ سُقُفَهَا، وَلاَ آخَرُ قَدِ الشَّتْرَى غَنَما أَوْ خَلِفاتٍ، وَهُو يَبْنِ أَنْ يَنْهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ، وَلَمّا يَرْفَعْ سُقُفَهَا، وَلاَ آخَرُ قَدِ اللهُ عَنْما أَوْ خَلِفاتٍ، وَلَمّا يَبْنِ وَلاَدَهَا، قَالَ: فَعْرَا، فَأَدْنَى لِلْقَرْيَةِ حِينَ صَلاَةِ الْعَصْرِ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ: أَنْتِ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورَ، اللّهُمَ الْخَبِسْهَا عَلَيّ شَيْئًا فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ حَتَى فَتَعَ الله عَلَيْهِ، وَلَا عَلْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورَةً لِللهُمَّ الْخَبِسْهَا عَلَى شَيْئًا فَحُبِسَتْ عَلَيْهِ مَعْمُ اللهُولُ، فَلَيْتِ مَعْلَى اللهُ عَلَى اللهُ وَهُو بِالصَعِيدِ، فَقَالَ: فِيكُمُ الغُلُولُ، فَلَيْبَايِعْنِي قَبِيلَتُكَ، وَلَكَ بَعْنَا وَعَحْرَنَا، فَطَيْبَهَا لَنَا". وَلَكُمُ الْغُلُولُ، فَلَيْتَهُمُ لَا اللهُ وَهُو بِالصَعِيدِ، فَأَقْبَلَتِهُمْ فَلَانَ وَعَحْرَنَا، فَطَيَبَهَا لَنَا".

١١ - باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة

قوله الله المحمة ولا أخر قد بنى بنياناً، ولما يرفع سقفها، ولا آخر قد اشترى غنماً أو خلفات وهو منتظر ولادها". هما، ولما يبن، ولا آخر قد بنى بنياناً، ولما يرفع سقفها، ولا آخر قد اشترى غنماً أو خلفات وهو منتظر ولادها". معاني الكلمات وفائدة الحديث: أما "البضع"، فهو بضم الباء، وهو فرج المرأة، وأما "الخلفات"، فبفتح الخاء المعجمة وكسر اللام، وهي الحوامل، وفي هذا الحديث: أن الأمور المهمة ينبغي أن لا تفوض إلا إلى أولي الحزم، وفراغ البال لها، ولا تفوض إلى متعلق القلب بغيرها؛ لأن ذلك يضعف عزمه، ويفوت كمال بذل وسعه فيه. قوله الله الفرية عن الله المعالية عن المنسخ "فأدنى" بحمز قطع، قال القاضى: كذا هو في جميع النسخ "فأدنى" بمعنى حان الما أن يكون تعدية "لدني" أي قرب، فمعناه: أدنى جيوشه، وجموعه للقرية، وإما أن يكون "أدنى" بمعنى حان، أي قرب فتحها من قولهم: "أدنت الناقة" إذا حان نتاجها، و لم يقولوه في غير الناقة. ولم يُن الله القرية" وقوله الله المناس الما المورة وأنا مأمور، اللهم! احبسها علي شيئاً، فحبست عليه حتى فتح الله القرية"

.....

=قال القاضي: اختلف في حبس الشمس المذكور هنا، فقيل: ردت على أدراجها، وقيل: وقفت ولم ترد، وقيل: أبطئ بحركتها، وكل ذلك من معجزات النبوة، قال: ويقال: إن الذي حُبِسَتْ عليه الشمس يوشع بن نون، قال القاضي في: وقد روي أن نبينا في حبست له الشمس مرتين: إحداهما: يوم "الحندق" حين شغلوا عن صلاة العصر حتى غربت، فردها الله عليه حتى صلى العصر، ذكر ذلك الطحاوي، وقال: رواته ثقاة. والثانية: صبيحة الإسراء حين انتظر العير التي أخبر بوصولها مع شروق الشمس، ذكره يونس بن بكير في زيادته على سيرة ابن إسحاق.

قوله ﷺ: "فجمعوا ما غنموا، فأقبلت النار لتأكله، فأبت أن تطعمه، فقال: فيكم غلول": هذه كانت عادة الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- في الغنائم أن يجمعوها، فتحيء نار من السماء، فتأكلها، فيكون ذلك علامة لقبولها، وعدم الغلول، فلما جاءت في هذه المرة، فأبت أن تأكلها علم أن فيهم غلولاً، فلما ردوه، جاءت فأكلتها، وكذلك كان أمر قربالهم إذا تُقبل جاءت نار من السماء، فأكلته.

قوله ﷺ: "فوضعوه في المال وهو بالصعيد": يعني وجه الأرض، وفي هذا الحديث: إباحة الغنائم لهذه الأمة –زادها الله شرفاً–، وأنما مختصة بذلك، والله أعلم.

[٢١ – باب الأنفال]

١٢ – باب الأنفال

قوله: "عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: أخذ أبي من الخمس سيفاً، فأتى به النبي الله فقال: هب لي هذا، فأبي، قال: فأنزل الله تعالى: ﴿ يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ فَلُ ٱلْأَنْفَالُ بِلَهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ ": فقوله عن أبيه قال: أخذ أبي هو من تلوين الخطابي، وتقديره عن مصعب بن سعد أنه حدث عن أبيه بحديث، قال فيه: قال أبي: أخذت حكم الغنائم من الخمس سيفاً إلى آخره. قال القاضي: يحتمل أن يكون هذا الحديث قبل نزول الآية وإباحتها، قال: وهذا هو الصواب، وعليه يدل الحديث، وقد روي في تمامه ما بيّنه من كلام النبي الله لسعد بعد نزول الآية: خذ سيفك، إنك سألتنيه وليس لي ولا لك، وقد جعله الله لي، وجعلته لك.

أقوال أهل العلم في تأويل قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ ٱلْأَنْفَالِ ﴾ قال: واختلفوا في هذه الآية، فقيل: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَٱعْلَمُواْ أَنَّمَا عَنِمتُم مِن شَيْءٍ فَأَنَّ بِلَّهِ خُمْسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾ (الأنفال: ٤١) وأن مقتضى آية الأنفال، والمراد بها أن الغنائم كانت للنبي ﷺ خاصة كلها، ثم جعل الله أربعة أخماسها للغانمين بالآية الأخرى، وهذا قول ابن عباس وجماعة، وقيل: هي محكمة، وأن التنفيل من الخمس، وقيل: هي محكمة، وللإمام أن ينفل من الغنائم ما شاء لمن شاء بحسب ما يراه، وقيل: محكمة مخصوصة، والمراد أنفال السرايا.

قوله: "عن سعد قال: نزلت في أربع آيات أصبت سيفاً": لم يذكر هنا من الأربع إلا هذه الواحدة. وقد ذكر مسلم الأربع بعد هذا في كتاب الفضائل، وهي: بر الوالدين وتحريم الخمر، ﴿وَلَا تَطَرُدِ ٱلَّذِينِ يَدْعُونَ رَبَّهُم﴾ (الأنعام: ٢٥). قوله: "أأجعل كمن لا غناء له": هو بفتح الغين وبالمد وهو الكفاية.

٥٥٥- (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ النِّبِيُّ ﷺ مَنْ النَّهُمُ النَّهَ النَّهَ النَّهَ النَّهَ النَّهَ النَّهَ عَشَرَ بَعِيراً، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيراً وَتُقْلُوا بَعِيراً بَعِيراً.

١٥٥٦ – (٤) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ سَرِيّةً قِبَلَ نَحْدٍ، وَفِيهِمُ ابْنُ عُمَرَ، وَأَنّ سُهُمَانَهُمْ بَلَغَتِ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفّلُوا سِوَى ذَلكَ بَعِيرًا، فَلَمْ يُغَيِّرُهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ.

١٥٥٧ - (٥) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُرِيَّةً إِلَى سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله بِلَّ سَرِيَّةً إِلَى سُلَيْمَانَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بَيْ سَرِيَّةً إِلَى نَحْد، فَحَرَجْتُ فِيهَا، فَأَصَبْنَا إِبلاً وَغَنَماً، فَبَلَغَتْ سُهُمَانُنَا اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيراً، اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيراً، وَنَقَلَ بَعِيراً، وَنَقَلَنَا رَسُولُ الله بَيْلاً بَعِيراً بَعِيراً.

قوله: "فكانت سهمالهم اثنا عشر بعيراً": هكذا هو في أكثر النسخ "اثنا عشر"، وفي بعضها "اثني عشر"، وهذا ظاهر، والأول أصح على لغة من يجعل المثنى بالألف سواء كان مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وهي لغة أربع قبائل من العرب، وقد كثرت في كلام العرب. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَنذَانِ لَسَنحِرَانِ ﴾ (طه: ٦٣) قوله: "فكانت سهمالهم اثنا عشر بعيراً، أو أحد عشر بعيراً ونفلوا بعيراً بعيراً". وفي رواية: "ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً"؛ فيه إثبات النفل، وهو مجمع عليه.

أقوال أهل العلم في تعيين ما ينفل منه: واختلفوا في محل النفل، هل هو من أصل الغنيمة، أو من أربعة أخماسها أو من خمس الخمس؟ وهي ثلاثة أقوال للشافعي، وبكل منها قال جماعة من العلماء، والأصح عندنا أنه من خمس الخمس، وبه قال ابن المسيب ومالك وأبو حنيفة في وآخرون. ** وممن قال أنه من أصل الغنيمة الحسن البصري والأوزاعي وأحمد وأبو ثور وآخرون، وأجاز النحعي أن تنفّل السرية جميع ما غنمت دون باقي الجيش، وهو خلاف ما قاله العلماء كافة، قال أصحابنا: ولو نفلهم الإمام من أموال بيت المال العتيد دون الغنيمة جاز، والتنفيل إنما يكون لمن صنع صنعاً جميلاً في الحرب انفرد به.

وأما قول ابن عمر ﷺ: "نفلوا بعيراً بعيراً": معناه: أن الذين استحقوا النفل نفلوا بعيراً بعيراً إلا أن كل واحد من=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والحكم عند الحنفية أن الإمام إن أعلن بالتنفيل قبل إحراز الغنيمة، فإنه يعطيه من الأربعة الأخماس، وإن لم يعلن به قبل الإحراز، أعطاه من الخمس. (تكملة فتح الملهم: ٥٥/٣)

٢٥٥٨ – (٦) وحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى –وَهُوَ القَطَّانُ– عَنْ عُبَيْد الله بهَذَا الإسْنَاد.

909- (٧) وَحَدَّثَنَاهُ أَبُو الرِّبِيعِ وَأَبُو كَامِلِ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِي عَنِ ابْنِ عَوْنِ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعِ أَسْأَلُهُ عَنِ النّفَلِ، فَكَتَبَ إِلَى الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا ابْنُ عَمْرَ كَانَ فِي سَرِيَّة، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: إِلَيِّ أَنَّ ابْنُ عُمْرَ كَانَ فِي سَرِيَّة، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، أَخْبَرَنِي مُوسَى، ح وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيد الأَيْلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، كُلّهُمْ، عَنْ نَافِع بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٠٤٥٦٠ (٨) وَحَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ يُونُسَ وَعَمْرٌو النّاقِدُ -وَاللَّفْظُ لِسُرَيْجٍ- قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَنْ رَجَاء، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: نَفَّلْنَا رَسُولُ الله ﷺ نَفَلاً سِوَى نَصِيبنَا مِنَ الْخُمْسِ، فَأَصَابَنِي شَارِفٌ -وَالشَّارِفُ الْمُسِنَّ الْكَبِيرُ-.

َ ٩٦٥ - (٩) وَحَدَّثَنَا هَنّادُ بَنُ السّرِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، حِ وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، كِلاَهُمَا، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: بَلَغَنِي، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: نَفّلَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيَّةً بِنَحْوِ حَديثِ ابْنِ رَجَاءٍ.

<mark>فوائد الحديث</mark>: وفي هذا الحديث استحباب بعث السرايا، وما غنمت تشترك فيه هي والجيش إن انفردت عن الجيش في بعض الطريق، وأما إذا خرجت من البلد، وأقام الجيش في البلد، فتختص هي بالغنيمة، ولا يشاركها الجيش، وفيه: إثبات التنفيل للترغيب في تحصيل مصالح القتال، ثم الجمهور على أن التنفيل يكون في كل غنيمة=

⁼السرية نفل، قال أهل اللغة والفقهاء: الأنفال: هي العطايا من الغنيمة غير السهم المستحق بالقسمة، واحدها "نَفْل" بفتح الفاء على المشهور، وحكى إسكافها.

وأما قوله: "فكانت سهمانهم اثنا عشر بعيراً": فمعناه: سهم كل واحد منهم، وقد قيل معناه: سهمان جميع الغانمين اثنا عشر، وهذا غلط، فقد جاء في بعض روايات أبي داود وغيره أن الإثني عشر بعيراً كانت سهمان كل واحد من الجيش والسرية، ونفل السرية سوى هذا بعيراً بعيراً.

التوفيق بين الروايات: قوله: "ونفلوا بعيراً بعيراً". وفي رواية: "نفلوا بعيراً، فلم يغيره رسول الله ﷺ: وفي رواية: "ونفلنا رسول الله ﷺ بعيراً بعيراً": والجمع بين هذه الروايات أن أمير السرية نفلهم، فأجازه رسول الله ﷺ، فيجوز نسبته إلى كل واحد منهما.

٢٠٥٦٢ (١٠) وحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ عَبْدِ الله أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَدْ كَانَ يُنقَلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لأَنْفُسِهِمْ خَاصَةً، سِوَى قَسْمِ عَامِّةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي يُنقَلُ بَعْضَ مَنْ يَبْعَثُ مِنَ السَّرَايَا، لأَنْفُسِهِمْ خَاصَةً، سِوَى قَسْمِ عَامِّةِ الْجَيْشِ، وَالْخُمْسُ فِي ذَلِك، وَاجِبٌ، كُلّهِ.

-سواء الأولى وغيرها، وسواء غنيمة الذهب والفضة وغيرهما، وقال الأوزاعي وجماعة من الشَّاميين: لا ينفَّل في أول غنيمة، ولا ينفل ذهباً ولا فضة.

قوله: "أن رسول الله ﷺ قد كان ينفل بعض من يبعث من السرايا لأنفسهم خاصة سوى قسم عامة الجيش، والخمس في ذلك واحب كله": قوله: "كله" مجرور تأكيد لقوله: "في ذلك"، وهذا تصريح بوجوب الخمس في كل الغنائم، ورد على من جهل، فزعم أنه لا يجب، فاغتر به بعض الناس، وهذا مخالف للإجماع، وقد أوضحت هذا في جزء جمعته في "قسمة الغنائم" حين دعت الضرورة إليه في أول سنة أربع وسبعين وستمائة، والله أعلم.

* * * *

[۱۳ - باب استحقاق القاتل سلب القتيل]

٣٥٥٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدِ الأَنْصَارِيِّ -وَكَانَ جَلِيساً لأَبِي قَنَادَةً- قَالَ: قَالَ أَبُو قَتَادَةً، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ.

٢٥٦٤ – (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَا قَتَادَةَ قَالَ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِ وَحَرْمَلَةُ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ، قَالَ: سَمَعْتُ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ يَقُولُ: حَدَّتَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرِ بْنِ أَفْلَحَ، عَنْ أَبِي مَحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةً، عَنْ أَبِي قَتَادَةً قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمّا الْتَقَيّنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةً، قَالَ: فَرَأَيْتُ رَجُلاً مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلاَ رَجُلاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ،

١٣ - باب استحقاق القاتل سلب القتيل

التنبيه الهام: اعلم أن قوله: في الطريق الأول: "واقتص الحديث"، وقوله في الثاني: "وساق الحديث" يعني بهما: الحديث المذكور في الطريق الثالث المذكور بعدهما، وهو قوله: "وحدثنا أبو الطاهر": وهذا غريب من عادة مسلم، فأحفظ ما حققته لك، فقد رأيت بعض الكتاب غلط فيه، وتوهم أنه متعلق بالحديث السابق قبلهما، كما هو الغالب المعروف من عادة مسلم، حتى أن المشار إليه ترجم له باباً مستقلاً، وترجم للطريق الثالث باباً آخر، وهذا غلط فاحش، فاحذره، وإذا تدبرت الطرق المذكورة تيقنت ما حققته لك، والله عزوجل أعلم. واسم أبي محمد هذا: نافع بن عباس الأقرع المدني الأنصاري مولاهم، وفي هذا الحديث ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض، وهم: يحيى بن سعيد وعمر وأبو محمد.

قوله: "كانت للمسلمين حولة": بفتح الجيم، أي انهزام وخيفة ذهبوا فيها، وهذا إنما كان في بعض الجيش. وأما رسول الله ﷺ وطائفة معه، فلم يُولُوا، والأحاديث الصحيحة بذلك مشهورة، وسيأتي بيانها في مواضعها، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يقال: انهزم النبي ﷺ، و لم يرو أحد قط أنه انهزم بنفسه ﷺ في موطن من المواطن، بل ثبتت الأحاديث الصحيحة بإقدامه وثباته ﷺ في جميع المواطن.

قوله: "فرأيت رجلاً من المشركين قد علا رجلاً من المسلمين": يعني ظهر عليه وأشرف على قتله أو صرعه وجلس عليه لقتله. فَاسْتَدَرْتُ إِلَيْهِ حَتَّى أَتَيْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ، فَضَرَبْتُهُ ** عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ، فَضَمّني ضَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَدْرَكَهُ الْمَوْتُ، فَأَرْسَلَنِي، فَلَحِقْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطّابِ، فَقَالَ: مَا لِلنَّاسِ؟ فَقُلْتُ: أَمْرُ الله، ثُمَّ إِنَّ النَّاسَ رَجَعُوا، وَجَلَسَ رَسُولُ الله ﷺ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا، لَهُ عَلَيْه بَيّنَةٌ، فَلَهُ سَلَبُهُ"

قوله: "فضربته على حبل عاتقه": هو ما بين العنق والكتف. قوله: "فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت": يحتمل أنه أراد شدة كشدة الموت، ويحتمل قاربت الموت. قوله: "ثم إن الناس رجعوا وجلس رسول الله، ﷺ فقال: من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه".

أقوال العلماء في استحقاق القاتل سلب القتيل: اختلف العلماء في معنى هذا الحديث. فقال الشافعي ومالك والأوزاعي والليث والثوري وأبو ثور وأحمد وإسحاق وابن حرير وغيرهم: يستحق الفاتل سلب القتيل في جميع الحروب، سواء قال أمير الحيش قبل ذلك: من قتل قتيلاً فله سلبه، أم لم يقل ذلك، قالوا: وهذه فتوى من النبي بي الحجار عن حكم الشرع، فلا يتوقف على قول أحد. وقال أبو حنيفة ومالك ومن تابعهما على: لا يستحق القاتل بمجرد القتل سلب القتيل، بل هو لجميع الغانمين كسائر الغنيمة، إلا أن يقول الأمير قبل القتال من قتل فتيلاً فله سلبه، وحملوا الحديث على هذا، وجعلوا هذا إطلاقاً من النبي في وليس بفتوى وإخبار عام، ** وهذا الذي قالوه ضعيف؛ لأنه صرح في هذا الحديث بأن النبي في قال هذا بعد الفراغ من القتال واحتماع الغنائم، والله أعلم.

تم إن الشافعي ﷺ يشترط في استحقاقه أن يغزو بنفسه في فتل كافر ممتنع في حال القتال، والاصح أن القاتل لو كان ممن له رَضْخٌ ولا سهم له، كالمرأة والصبي والعبد، استحق السلب. وقال مالك ﷺ: لا يستحقه إلا المقاتل. وقال الأوزاعي والشاميون: لا يستحق السلب إلا في قتيل قتله قبل التحام الحرب، فأما من قتل في التحام الحرب فلا يستحقه.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فضربته" ظاهر هذه الرواية أن ضمير المفعول راجع إلى ذلك الكافر الذي يقاتله، ولكن وقع في رواية الليث عند البخاري في المغازي: "نظرت إلى رجل من المسلمين يقاتل رجلا من المشركين، وآخر من المشركين يختله من وراءه ليقتله، فأسرعت إلى الذي يختله، فرفع يده ليضربني، وأضرب يده، فقطعتها": فتبين من هذه الرواية أن الضمير في قوله: "ضربته" هنا إلى الرجل الثاني الذي كان يختله، كذ في فتح المباري (٨: ٣٧). (تكملة فتح الملهم: ٥٨/٣)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وأحمد في رواية: إن السلب لا يكون للقاتل إلا بطريق التنفيل من الإمام على اختلاف بينهم في طريق التنفيل المشروع، فقال أبو حنيفة: إنما يجوز التنفيل إذا شرط الإمام ذلك قبل إحراز الغنيمة، كما أسلفنا عن الجصاص في الباب السابق، وقال مالك في لا يجوز التنفيل إلا بعد إحراز الغنيمة وانقضاء الحرب؛ لأن شرط النفل قبل بدء القتال يوجب أن يكون القتال للدنيا. (٦١/٣)

قَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمّ جَلَسْتُ، ثُمّ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي؟ ثُمّ حَلَسْتُ، ثُمّ قَالَ ذَلِكَ الثَّالِثَةَ، فَقُمْتُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا لَك؟ يَا أَبَا قَتَادَةَ!" فَقَصَصْتُ عَلَيْهِ الْقِصَةَ، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ الله! سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقُومِ: صَدَقَ يَا رَسُولَ الله! سَلَبُ ذَلِكَ الْقَتِيلِ عِنْدِي، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقُومِ: لَا هَا الله! إذاً لاَ يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أُسِدِ الله يُقَاتِلُ عَنِ الله وَعَنْ رَسُولِه، فَيُعْطِيكَ سَلَبَهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "صَدَق، فَأَعْطِهِ إِيّاهُ"، فَأَعْطَانِي،

اقوالهم في تخميس السلب: واختلفوا في تخميس السلب، وللشافعي فيه قولان: الصحيح منهما عند أصحابه: لا يخمس، وهو ظاهر الأحاديث، وبه قال أحمد وابن جرير وابن المنذر وآخرون. وقال مكحول ومالك والأوزاعي: يخمس، وهو قول ضعيف للشافعي. وقال عمر بن الخطاب في وإسحاق وابن راهويه: يُحَمَّس إذا كثر، وعن مالك رواية اختارها إسماعيل القاضي أن الإمام بالخيار إن شاء خمسه، وإلا فلا.

وأما قوله ﷺ: "من قتل قتيلاً له عليه بينة، فله سلبه"؛ ففيه تصريح بالدلالة لمذهب الشافعي والليث ومن وافقهما من المالكية وغيرهم أن السلب لا يعطى إلا لمن له بينة بأنه قتله، ولا يقبل قوله بغير بينة. وقال مالك والأوزاعي: يعطى بقوله بلا بينة، قالا: لأن النبي ﷺ أعطاه السلب في هذا الحديث بقول واحد و لم يحلفه. والجواب أن هذا محمول على أن النبي ﷺ علم أنه القاتل بطريق من الطرق، وقد صرح ﷺ بالبينة، فلا تلغى، وقد يقول المالكي: هذا مفهوم، وليس هو بحجة عنده، ويجاب بقوله ﷺ: "لو يعطى الناس بدعواهم لادعى، الحديث". فهذا الذي قدمناه هو المعتمد في دليل الشافعي ﷺ.

وأما ما يحتج به بعضهم أن أبا قتادة إنما يستحق السلب بإقرار من هو في ياده، فضعيف؛ لأن الإقرار إنما ينفع إذا كان المال منسوباً إلى من هو في يده، فيؤخذ بإقراره، والمال هنا منسوب إلى جميع الجيش، ولا يقبل إقرار بعضهم على الباقين، والله أعلم.

شرح الغريب: قوله: "قال أبو بكر الصديق فيه: لا ها الله إذاً لا يعمد إلى أسد من أسد الله تعالى يقاتل عن الله وعن رسوله في أن في عطيك سلبه، فقال رسول الله في الصحيحين وغيرهما "لا ها الله إذا" بالألف، وأنكر الخطابي هذا وأهل العربية، وقالوا: هو تغيير من الرواة، وصوابه "لا ها الله ذا" بغير ألف في أوله، وقالوا: وها يمعنى الواو التي يقسم بها، فكأنه قال: "لا والله ذا"، قال أبو عثمان المازري فيها معناه لا ها الله ذا يمين، أو ذا قسمي. وقال أبو زيد: "ذا" زائدة، وفيها لغتان: المد، والقصر، قالوا: ويلزم الجر بعدها، كما يلزم بعد الواو، قالوا: ولا يجوز الجمع بينهما، فلا يقال: "لا ها والله".

وفي هذا الحديث دليل على أن هذه اللفظة تكون يميناً. قال أصحابنا: إن نوى بما اليمين كانت يميناً، وإلا فلا؛ لأنها ليست متعارفة في الأيمان، والله أعلم.

وأما قوله: "لا يعمد": فضبطوه بالياء والنون، وكذا قوله بعده: "فيعطيك" بالياء والنون، وكلاهما ظاهر.

قَالَ: فَبِعْتُ الدَّرْعَ فَابْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفاً فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لأَوِّلُ مَالٍ تَأَثَّلُتُهُ فِي الإِسْلاَمِ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ: فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: كَلَّا لاَ يُعْطِيهِ أُضَيِّعَ مِنْ قُرَيْشٍ، وَيَدَعُ أَسَداً مِنْ أُسدِ الله. وَفِي حَدَيثُ اللَّيْثِ: لأَوِّلُ مَال تَأَثَّلُتُهُ.

٢ ٢ ٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ: أَخْبَرَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُونِ، عَنْ صَالِح ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَنّهُ قَالَ: بَيْنَا أَنَا وَاقِفٌ في الصّفِّ يَوْمَ بَدْرٍ، نَظَرْتُ عَنْ يَمِينِي وَشِمَالِي، فَإِذَا أَنَا بَيْنَ غُلاَمَيْنِ مِنَ الأَنْصَارِ، حَدِيثَةٍ أَسْنَانُهُمَا،

وقوله: "يقاتل عن الله ورسوله": أي يقاتل في سبيل الله نصرة لدين الله وشريعة رسوله ١٠٠٠ ولتكون كلمة الله
 هى العليا.

فوائد الحديث وشرح الغريب: وفي هذا الحديث فضيلة ظاهرة لأبي بكر الصديق في إفتائه بحضرة النبي هي واستدلاله لذلك، وتصديق النبي هي وفيه: منقبة ظاهرة لأبي قتادة، فإنه سماه أسداً من أسد الله تعالى يقاتل عن الله ورسوله، وصدقه النبي هي وهذه منقبة حليلة من مناقبه، وفيه: أن السلب للقاتل؛ لأنه أضافه إليه، فقال: "يعطيك سلبه"، والله أعلم.

قوله: "فابتعت به مخرفاً في بني سلمة": أما "بنو سلمة" فبكسر اللام، وأما "المخرف" فبفتح الميم والراء، وهذا هو المشهور. وقال القاضي: رويناه بفتح الميم وكسر الراء، كالمسجد والمسكن بكسر الكاف، والمراد بالمخرف هنا: البستان، وقيل: السكة من النخل تكون صفين يخرف من أيها شاء أي يجتني. وقال ابن وهب: هي الجنينة الصغيرة. وقال غيره: هي نخلات يسيرة. وأما "المخرف" بكسر الميم وفتح الراء، فهو الوعاء الذي يجعل فيه ما يجتني من الثمار، ويقال: اخترف الثمر إذا جناه، وهو ثمر مخروف. قوله: "فإنه لأول مال تأثلته في الإسلام": هو بالثاء المثلثة بعد الألف أي اقتنيته وتأصلته، وأثلة الشيء: أصله.

قوله: "لا تعطه أضيع من قريش": قال القاضي: اختلف رواة كتاب مسلم في هذا الحرف على وجهين: أحدهما: رواية السمرقندي "أصيبغ" بالصاد المهملة والغين المعجمة. والثاني: رواية سائر الرواة "أضيبع" بالضاد المعجمة والعين المهملة، قال: وكذلك اختلف فيه رواة البخاري. فعلى الثاني: هو تصغير ضبع على غير قياس، كأنه لما وصف أبا قتادة بأنه أسد صغير، هذا بالإضافة إليه، وشبهه بالضبيع لضعف افتراسها، وما توصف به من العجز والحمق. وأما على الوجه الأول، فوصفه به لتغير لونه، وقيل: حقره وذمه بسواد لونه، وقيل معناه: أنه صاحب لون غير محمود، وقيل: وصفه بالمهانة والضعف. قال الخطابي: "الأصيبغ" نوع من الطير، قال: ويجوز أنه شبهه بنبات ضعيفي يقال له: "الصيبغا" أول ما يطلع من الأرض، يكون مما يلي الشمس منه أصفر، والله أعلم.

تَمَنَيْتُ لَوْ كُنْتُ بَيْنَ أَضْلَعَ مِنْهُمَا، فَعَمَزَنِي أَحَدُهُمَا، فَقَالَ: يَا عَمِّ! هَلْ تَعْرِفُ أَبَا جَهْلٍ؟ قَالَ: أَحْبِرُتُ أَنَهُ يَسُبُّ رَسُولَ الله ﷺ، وَالّذِي قُلْتُ: نَعَمْ! وَمَا حَاجَتُكَ إِلَيْهِ؟ يَا ابْنَ أَحِي! قَالَ: أُحْبِرْتُ أَنَهُ يَسُبُّ رَسُولَ الله ﷺ، وَالذِي نَفْسِي بِيَده، لَيْنْ رَأَيْتُهُ لاَ يُفَارِقُ سَوَادي سَوَادَهُ حَتّى يَمُوتِ الأَعْجَلُ مِنّا، قَالَ: فَتَعَجَّبْتُ لذلكَ، فَغَمَزَنِي الْآخِرُ، فَقَالَ مَثْلَهَا، قَالَ: فَلَمْ أَنْشَبُ أَنْ نَظَرْتُ إِلَى أَبِي جَهْلٍ يَزُولُ فِي النّاسِ، فَقُلْتُ: أَلاَ تَرَيَانِ؟ هَذَا صَاحِبُكُمَا الّذِي تَسْأَلان عَنْهُ، قَالَ: فَابْتَدَرَاهُ، فَضَرَبَاهُ بِسَيْفَيْهِمَا، حَتّى فَتَلاهُ، ثُمَّ أَنْشَبُ أَنْ فَلَانُ اللهَ يَقُلْتُ بَلَاهُ بَسَيْفَيْهِمَا، حَتّى فَتَلاهُ، ثُمَّ الله يَقْلُهُ إِلَى رَسُولِ الله عَنْهُ مَا الذِي تَسْأَلانَ عَنْهُ، قَالَ: فَآلُهُ؟" فَقَالَ كُلُّ وَاحِد مِنْهُمَا، أَنَا قَتَلْتُهُ الْفَرَو إِنْ الْحَمُوحِ وَمُعَادُ أَنَ قَتَلاهُ، وَقَضَى السَيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلاَ مُسَحَثُما سَيْفَيْكُمَا؟" قَالاً: لاَ مَنْظَرَ فِي السَيْفَيْنِ، فَقَالَ: "كَلاَّكُمَا قَتَلَهُ"، وَقَضَى فَقَالَ: "عَلْ مَسَحَثُهُ مَا سَيْفَيْهُمَا سَيْفَيْكُمَا؟" قَالاً: هُمَا لُونَ عَمْرُو بْنِ الْحَمُوحِ وَمُعَادُ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْمُعْمُوحِ وَمُعَادُ بْنُ عَمْرُو بْنِ الْحَمُوحِ وَمُعَادُ بْنُ عَمْرُو اللهُ إِلَيْ اللهُ ال

تصويب كلمة "أضلع" وشوح الغويب: قوله: "نميت لو كنت بين أضلع منهما": هكذا هو في جميع النسخ "أضلع" بالضاد المعجمة وبالعين، وكذا حكاه القاضي عن جميع نسخ صحيح مسلم، وهو الأصوب، قال: ووقع في بعض روايات البخاري "أصْلَحَ" بالصاد والحاء المهملتين، قال: وكذا رواه مسدد. قلت: وكذا وقع في حاشية بعض نسخ صحيح مسلم، ولكن الأول أصح وأجود مع أن الاثنين صحيحان، ولعله قالهما جميعاً، ومعنى "أضلع" أقوى. قوله: "لا يفارق سوادي سواده! أي شخصى شخصه.

قوله: "حتى بموت الأعجل منا": أي لا أفارقه حتى يموت أحدنا، وهو الأقرب أحلاً. قوله: "علم أنشب أن نظرت إلى أبي حبل برول في الناس": معناه: لم ألبث، قوله: "يزول" هو بالزاي والواو هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا رواه القاضي عن جماهير شيوحهم، قال: ووقع عند بعضهم عن ابن ماهان "يرفل" بالراء والفاء، قال: والأول أظهر وأوجه، ومعناه: يتحرك ويزعج ولا يستقر على حالة، ولا في مكان، والزوال: القلق، قال: فإن صحت الرواية الثانية، فمعناه: يسبل ثيابه ودرعه ويجره.

تأويل قوله ﷺ: "كلاكما قتله"، ووجه قضاء السلب لمعاذ بن عمرو بن الجموح: قوله ﷺ: "أيكما قتله؟" فقال كل واحد منهما: أنا قتلته، فقال: "هل مسحتما سيفيكما؟" قالا: لا، فنظر في السيفين، فقال: "كلاكما قتله"، وقضى بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح، والرحلان: معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء". اختلف العلماء في معنى هذا الجديث. فقال أصحابنا: اشترك هذان الرجلان في حراحته، لكن معاذ بن عمرو بن الجموح ثخنه أولاً، فاستحق السلب، وإنما قال النبي ﷺ: كلاكما قتله تطييباً لقلب الآخر من حيث أن له مشاركة في قتله، وإلا فالقتل الشرعي الذي يتعلق به استحقاق السلب، وهو الإثخان وإخراجه عن كونه متمنعاً إنما وجد من معاذ بن عمرو بن الجموح، فلهذا قضى له بالسلب، قالوا: وإنما أخذ السيفين؛ ليستدل بهما على حقيقة كيفية قتلهما، فعلم أن ابن الجموح أثخنه، ثم شاركه الثاني بعد ذلك، وبعد استحقاقه السلب، فلم يكن له حق

٢٥٦٧ – (٥) وَحدَّنَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ: عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمْيَرَ رَجُلاً مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلَبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِياً عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَجُلٌ مِنْ جَمْيَرَ رَجُلاً مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلَبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ، وَكَانَ وَالِياً عَلَيْهِمْ، فَأَتَى رَسُولَ الله ﷺ عَوْفُ بْنُ مَالِكِ، فَأَرَادَ سَلَبَهُ؟" قَالَ: هَلْ الله عَوْفُ بْنُ مَالِكِ، فَأَلْتُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَيْهِ"، فَمَرّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرّ بِرِدَائِهِ، ثُمّ قَالَ: هَلْ أَنْحُرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فَمَرّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرّ بِرِدَائِهِ، ثُمّ قَالَ: هَلْ أَنْحُرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فَمَرّ خَالِدٌ بِعَوْفٍ، فَحَرّ بِرِدَائِهِ، ثُمّ قَالَ: هَلْ أَنْحُرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ فَمَرّ خَالِدٌ بَعَوْفٍ، فَحَرّ بِرِدَائِهِ، ثُمّ قَالَ: هَلْ أَنْحُرْتُ لَكَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ مِنْ رَسُولِ الله عَلَى فَسَمِعَهُ رَسُولُ الله ﷺ، فَمَر مَسُولُ الله عَنْ مَنْ مَالِكُ مَنْ رَسُولِ الله عَلَى فَسَمِعَهُ رَسُولُ الله عَلَى فَاسْتُغْضِبَ،

 في السلب، هذا مذهب أصحابنا في معنى هذا الحديث. وقال أصحاب مالك: إنما أعطاه لأحدهما؛ لأن الإمام مخير في السلب يفعل فيه ما شاء، وقد سبق الرد على مذهبهم هذا، والله أعلم.

التوفيق بين الووايات: وأما قوله: "والرجلان: معاذ بن عمرو بن الجموح، ومعاذ بن عفراء"، فهكذا رواه البخاري ومسلم من رواية يوسف بن الماجشون، وجاء في صحيح البخاري أيضاً من حديث إبراهيم بن سعد، أن الذي ضربه ابنا عفراء، وذكره أيضاً من رواية ابن مسعود، وأن ابني عفراء ضرباه حتى برد، وذكر ذلك مسلم بعد هذا، وذكر غيرهما أن ابن مسعود هو الذي أجهز عليه، وأخذ رأسه، وكان وجده وبه رمق، وله معه خبر معروف. قال القاضي: هذا قول أكثر أهل السير. قلت: يحمل على أن الثلاثة اشتركوا في قتله، وكان ما الإثخان من معاذ بن عمرو بن الجموح، وجاء ابن مسعود بعد ذلك، وفيه رمق فحز رقبته.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث من الفوائد: المبادرة إلى الخيرات، والاشتياق إلى الفضائل، وفيه: الغضب لله ولرسوله ﷺ، وفيه: أنه ينبغي أن لا يحتقر أحد، فقد يكون بعض من يستصغر عن القيام بامر أكبر مما في النفوس، وأحق ذلك الأمر، كما جرى لهذين الغلامين، واحتجت به المالكية في أن استحقاق القاتل السلب يكفي فيه قوله بلا بينة، وجواب أصحابنا عنه لعله ﷺ علم ذلك ببينة أو غيرها.

قوله: "عن عوف بن مالك هُ قال: قتل رجل من حمير رجلاً من العدو، فأراد سلبه، فمنع حالد بن الوليد، وكان والياً عليهم، فأتى رسول الله يُ عوف بن مالك، فأحبره، فقال لخالد: ما منعك أن تعطيه سلمه؟ قال: استكثرته يا رسول الله، قال: "ادفعه إليه"، فمر خالد بعوف، فجر بردائه، فقال: هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله يُ الله، فاستغضب، فقال: "لا تعطه يا خالد لا تعطه يا خالد، هل أنتم تاركوا لي أمرائي؟" إلى آخره. هذه القضية جرت في غزوة مُؤتة سنة ثمان كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

الجواب عن الإشكال: وهذا الحديث قد يُسْتَشُكَلُ من حيث أن القاتل قد استحق السلب، فكيف منعه إياه؟ ويجاب عنه بوجهين: أحدهما: لعله أعطاه بعد ذلك للقاتل، وإنما أخره تعزيراً له ولعوف بن مالك؛ لكونهما أطلقا السنتهما في خالد الله وانتهكا حرمة الوالي ومن ولاه. الوجه الثاني: لعله استطاب قلب صاحبه، فتركه صاحبه باختياره، وجعله للمسلمين، وكان المقصود بذلك استطابة قلب خالد الله للمصلحة في إكرام الأمراء.

فَقَالَ: "لاَ تُعْطِهِ، يَا خَالِدُ! * لاَ تُعْطِهِ يَا خَالِدُ! هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي أُمَرَائِي؟ إِنّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُهُمْ كَمَثَلِ رَجُلِ اسْتُرْعِيَ إِبلاً أَوْ غَنَماً فَرَعَاهَا، ثُمَّ تَحَيِّنَ سَقْيَهَا، فَأُوْرَدَهَا حَوْضاً، فَشَرَعَتْ فِيهِ، فَشَرَبَتْ صَفْوَهُ وَتَرَكَتْ كَدْرَهُ، فَصَفْوُهُ لَكُمْ وَكَدْرُهُ عَلَيْهِمْ".

مُ ١٥٩٨ - (٦) وَحَدَّنَنِي زُهْيُرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْر، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الأَشْحَعِيِّ قَالَ: خَرَجْتُ مَعَ مَنْ خَرَجَ مَعَ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ فِي غَزْوَة مُؤْتَة، وَرَافَقَنِي مَدَدِيٌّ مِنَ الْيَمَنِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، عَنِ النّبِي ﷺ بِنَحْوِهِ، غَيْرَ أَنَهُ قَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ عَوْفٌ: فَقُلْتُ: يَا خَالِدُ! أَمَا عَلَمْتَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَضَى بِالسّلَبِ لِلْقَاتِلِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنِّي اسْتَكْثُونُهُ.

قوله: "فاستعصب، فقال: "لا تعطه يا خالد".

فقه الحديث: فيه: حواز القضاء في حال الغضب ونفوذه، وأن النهي للتنزيه لا للتحريم، وقد سبقت المسألة في كتاب الأقضية قريبًا واضحة. قوله ﷺ: "هل أنتم تاركوا لي أمرائي؟": هكذا هو في بعض النسخ "تاركوا" بغير نون، وفي بعضها "تاركون" بالنون، وهذا هو الأصل. والأول صحيح أيضًا، وهي لغة معروفة، وقد جاءت بما أحاديث كثيرة: منها: قوله ﷺ: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا"، وقد سبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الغريب: قوله على في صفة الأمراء والرعية: "فَصَفُوهُ لكم" يعني الرعية "وكدره عليهم" يعني على الأمراء، قال أهل اللغة: "الصفو" هنا بفتح الصاد لا غير، وهو الخالص، فإذا ألحقوه الهاء، فقالوا: "الصُّفُوة" كانت الصاد مضمومة ومفتوحة ومكسورة ثلاث لغات، ومعنى الحديث: أن الرعية يأخذون صفو الأمور، فنصلهم أعطياهم بغير نكد، وتبتلى الولاة بمقاساة الأمور، وجمع الأموال على وجوهها، وصرفها في وجوهها، وحفظ الرعية، والشفقة عليهم، والذب عنهم، وإنصاف بعضهم من بعض، ثم متى وقع علقة أو عتب في بعض ذلك توجه على الأمراء دون الناس.

ضبط كلمة "موتة": قوله: "غزوة مؤتة": هي بضم الميم، ثم همزة ساكنة، ويجوز ترك الهمز كما في نظائره، وهي-

^{*}قوله: "فقال: لاتعطه يا خالد!": لعل من يقول بأن السلب حق القاتل سواء قرر الإمام له أم لا، يحمل هذا الكلام على تأخير الإعطاء تأديبا، والله تعالى أعلم. ولا يخفى أن أول الحديث يوافق قوله: ولعل من يقول أنه ليس له ذلك إلا بتقرير الإمام، يحمل أول الحديث على أنه أراد الإعطاء له من نفسه من خمس الخمس تكرما، ولكن ظاهر الحديث لا يوافقه ولا فهم الصحابة، فافهم، والله تعالى أعلم.

٩٥٦٩ (٧) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ الْحَنَفِيُّ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَارٍ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةً: حَدَّثَنِي أَبِي، سَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَعِ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ هُوَازِنَ، فَبَيْنَا نَحْنُ نَتَضَحَى مَعَ رَسُولِ الله ﷺ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، فَأَنَاحَهُ، ثُمَّ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ الْتَزَعَ طَلَقًا مِنْ حَقَبِهِ، فَقَيّدَ بِهِ الْحَمَلَ، ثُمَّ تَقَدَّمَ يَتَغَدّى مَعَ الْقَوْمِ، وَجَعَلَ يَنْظُرُ، وَفِينَا ضَعْفَةٌ وَرِقَةٌ فِي الظَّهْرِ، * وَبَعْضُنَا مُشَاةً، إِذْ خَرَجَ يَشْتَدَ، فَأَتَى جَمَلَهُ، فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاحَهُ، وَقَعَدَ عَلَيْهُ، فَأَطْلَقَ قَيْدَهُ، ثُمَّ أَنَاحَهُ، وَقَعَدَ عَلَيْه، فَأَثْارَهُ، فَاشْتَدّ بِهِ الْحَمَلُ، فَاتَبْعَهُ رَجُلٌ عَلَى نَاقَةٍ وَرُقَاءَ.

قَالَ سَلَمَةُ: وَخَرَجْتُ أَشْتَدُ، فَكُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النّاقَةِ، ثُمّ تَقَدّمْتُ، حَتّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النّاقَةِ، ثُمّ تَقَدّمْتُ، حَتّى كُنْتُ عِنْدَ وَرِكِ النّاقَةِ، ثُمّ تَقَدّمْتُ حَتّى أَخَذْتُ بِخِطَامِ الْجَمَلِ، فَأَنَحْتُهُ، فَلَمّا وَضَعَ رُكْبَتَهُ فِي الأَرْضِ الْجَمَلِ، ثُمّ جِئْتُ بِالْجَمَلِ أَقُودُهُ، عَلَيْهِ رَحْلُهُ وَسِلاَحُهُ، فَاسْتَقْبَلَنِي رَسُولُ الله ﷺ وَالنّاسُ مَعَهُ، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ الرَّجُل؟" قَالُوا: ابْنُ الأَكُوعِ، قَالَ: "لَهُ سَلَبُهُ أَجْمَعُ".

-قرية معروفة في طرف "الشام" عند "الكرك". قوله: "ورافقني مددي": يعني رجل من المدد، والذين حاؤوا يمدون حيش مؤتة ويساعدونهم.

ضبط الكلمات وشرحها: قوله: "فبينا نحن نتضحى": أي نتغذى، مأخوذ من "الضحاء" بالمد وفتح الضاد، وهو بعد امتداد النهار وفوق الضحى بالضم والقصر. قوله: "ثم انتزع طلقاً من حقبه": أما "الطلق" فبفتح الطاء واللام وبالقاف، وهو العِقالُ من حلد، وأما قوله: من حقبه، فهو بفتح الحاء والقاف، وهو حبل يشد على حَقُو البعير، وقال القاضى: لم يرو هذا الحرف إلا بفتح القاف، قال: وكان بعض شيوخنا يقول: صوابه بإسكالها أي مما احتقب خلفه، وجعله في حقيبته، وهي الرفادة في مؤخر القتب، ووقع هذا الحرف في سنن أبي داود "حقوه" وفسره: بمؤخره، قال القاضي: والأشبه عندي أن يكون "حقوه" في هذه الرواية "حجزته وحزامه"، والحقود، معقد الإزار من الرحل، وبه سمي الإزار حقواً، ووقع في رواية السمرقندي في مسلم من "جعبته" بالجيم والعين، فإن صح، و لم يكن تصحيفاً، فله وجه بأن علقه بجعبة سهامه، وأدخله فيها. قوله: "وفينا ضعفة ورقة": ضبطوه على وجهين: الصحيح المشهور ورواية الأكثرين بفتح الضاد وإسكان العين، أي حالة ضعف وهزال، قال القاضي: وهذا الوجه هو الصواب، والثاني بفتح العين جمع ضعيف، وفي بعض النسخ "وفينا ضعف" بحذف الهاء.=

^{*}قوله: "وفينا ضعفة ورقة في الظهر": الرقة بتشديد القاف أي ضعف في الحال من حيث المركب.

حقوله: "حرج يشتد": أي يعدو. وقوله: "ثم أناخه، فقعد علمه، ثم أثاره": أي ركبه ثم بعثه قائماً. قوله: "ناقة ورقاء": أي في لولها سواد كالغبرة.

[١٤] - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى]

- ١٥٥٠ - (١) حَدَّثَنَا زُهُيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا عَكْرِمَةُ بْنُ عَمّارِ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا فَزَارَةَ وَعَلَيْنَا أَبُو بَكْرٍ، أَمْرَةَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَيْنَا، فَلَمّا كَانَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمَاءِ سَاعَةً، أَمَرَنَا أَبُو بَكْرٍ فَعَرَّسْنَا، ثُمّ شَنَ الْغَارَةَ * فَوَرَدَ الْمَاءَ، فَقَتَلَ مَنْ قَتَلَ عَلَيْهِ، وَسَبَى، وَأَنْظُرُ إِلَى عُنُقٍ مِنَ النّاسِ، فِيهِمُ الذّرَارِيُّ، فَحَشِيتُ أَنْ يَسْبِقُونِي إِلَى الْحَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَبَلِ، فَلَمّا رَأُوا السّهْمَ وَقَفُوا، فَحَثْتُ بِهِمْ أَسُوقُهُمْ، وَفِيهِمُ الْحَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَبَلِ، فَلَمّا رَأُوا السّهْمَ وَقَفُوا، فَحَثْتُ بِهِمْ أَسُوقُهُمْ، وَفِيهِمُ الْحَبَلِ، فَرَمَيْتُ بِسَهْمٍ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْحَبَلِ، فَلَمّا رَأُوا السّهْمَ وَقَفُوا، فَحَثْتُ بِهِمْ أَسُوقُهُمْ، وَفِيهِمُ الْمَرَأَةُ مِنْ بَنِي فَزَارَةَ، عَلَيْهَا قَشْعُ مِنْ أَدَمٍ حَقَالَ: الْقَشْعُ النّطَعُ مَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا مِنْ أَحْسَنِ الْعَرَبِ، فَسَقْتُهُمْ حَتّى أَتَيْتُ بِهِمْ أَبُا بَكُومٍ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! هَبْ لِي الْمَرْأَةَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنْ مَهُولُ الله عَلَى السَّوقِ، فَقَالَ لِي: اللهُ اللهُ عَلَيْهُ إِلَى الْمَرْأَةَ، للهُ أَبُوكَ"، فَقُلْتُ: هِيَ لَكُ، يَا رَسُولُ الله فَوَاللهِ! فَوَالله! فَوَالله! مَا كَشَفْتُ لَهَا تُوبًا، فَقَدَى بِهَا نَاسًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، كَانُوا أُسِرُوا بِمَكّة.

٤ ١ - باب التنفيل وفداء المسلمين بالأساري

قوله: "فلما كان بيننا وبين الماء ساعة": هكذا رواه جمهور رواة صحيح مسلم. وفي رواية بعضهم: "بيننا وبين الماء ساعة"، والصواب الأول.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "أمرنا أبو بكر علمهم، فعرسنا، ثم شن الغارة": التعريس: النزول آخر الليل، وشن الغارة: فَرَّقَهَا.** قوله: "وانظر إلى على من الناس": أي جماعة. قوله: "فيهم الذراري": يعني النساء والصبيان. قوله: "وفيهم امرأة من بني فزارة عليها قشع من أدم": هو بقاف ثم شين معجمة ساكنة ثم عين مهملة، وفي القاف=

^{*}قوله: "ثم شن الغارة": أي النهب أي فرقها كل ناحية.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: الشن في الأصل: صب الماء وتفريقه، ثم استعير للإغارة، يقال: شن الغارة عليهم شنا: أي: صبها وبثها وفرقها من كل وحه، وذكر الزمخشري في أساس البلاغة أنه بحاز. كذا في تاج العروس للزبيدي. (تكملة فتح الملهم: ٧٤/٢)

-لغتان، فتحها وكسرها، وهما مشهورتان، وفسره في الكتاب بالنطع وهو صحيح.

قوله: "فنفلني أبو بكر هيه ابنتها": فيه جواز التنفيل، وقد يحتج به من يقول: التنفيل من أصل الغنيمة، وقد يجيب عنه الآخرون بأنه حسب قيمتها ليعوض أهل الخمس عن حصتهم. قوله: "وما كشفت لها ثوباً": فيه استحباب الكناية عن الوقاع بما يفهمه.

قوله ﷺ: "يا سلمة! هب لي المرأة، لله أبوك! فقلت: هي لك يا رسول الله، فعث بما رسول الله ﷺ إلى أهل مكة، ففدى بما ناساً من المسلمين كانوا أسروا بمكة": فيه جواز المفاداة، وجواز فداء الرجال بالنساء الكافرات، وفيه جواز التفريق بين الأم وولدها البالغ، ولا خلاف في جوازه عندنا، وفيه: جواز استيهاب الإمام أهل جيشه بعض ما غنموه ليفادي به مسلماً، أو يصرفه في مصالح المسلمين، أو يتألف به من في تألفه مصلحة كما فعل ﷺ هنا وفي غنائم حنين، وفيه: جواز قول الإنسان للآخر: "لله أبوك" و"لله درك"، وقد سبق تفسير معناه واضحاً في أول الكتاب في كتاب الإيمان في حديث "حذيفة" في الفتنة التي تموج موج البحر.

* * * *

[١٥ - باب حكم الفيء]

٥٧١ – (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنْبَهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَاديثَ: منْهَا: وَقَالَ: قال رَسُولُ الله ﷺ، وَأَيَّمَا قَرْيَةٍ أَتَيْتُمُوهَا، وَأَقَمْتُمْ فِيهَا، فَسَهْمُكُمْ فِيهَا، وَأَيَّمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولُهُ، فَإِنَّ خُمُسَهَا لله وَلِرَسُولِهِ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ".

٢٥٧٢ – (٢) حَدَّنَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبَادٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ – وَاللَّفْظُ لاَبْنِ أَبِي شَيْبَةَ، قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّثَنَا – سُفْيَانُ عَنْ عَمْرٍ وَ، عَنِ الزّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أُوسٍ، عَنْ عُمْرَ قَالَ: كَانَتْ أَمْوَالُ بَنِي النّضِيرِ مِمّا أَفَاءَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ، مِمّا لَمْ يُوجِفْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمُونَ بِخَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ، فَكَانَتْ لِلنّبِي ﷺ خَاصّةً، فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ نَفْقَةَ سَنَةٍ، وَمَا بَقِيَ يَجْعَلُهُ فِي الْكُرَاعِ وَالسّلاَحِ عُدّةً فِي سَبِيلِ الله.

٣٥٥٧٣ (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

١٥ – باب حكم الفيء

قوله ﷺ: "أيما قرية أتيتموها أقمتم فيها، فسهمكم فيها، وأيما قرية عصت الله ورسوله، فإن خمسها لله ولرسوله، ثم هي لكم".

تأويل كلمة "الفيء" في الموضعين، وإجماع أهل العلم على عدم تخميس الفيء بالمعنى المشهور: قال القاضي: يحتمل أن يكون المراد بالأولى الفيء الذي لم يوجب المسلمون عليه بخيل ولا ركاب، بل جلا عنه أهله أو صالحوا عليه، فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطايا كما يصرف الفيء. ويكون المراد بالثانية: ما أخذ عَنْوَة، فيكون غنيمة يخرج منه الخمس، وباقيه للغانمين، وهو معنى قوله: "ثم هي لكم": أي باقيها، وقد يحتج من لم يوجب الخمس في الفيء بحذا الحديث، وقد أوجب الشافعي الخمس في الفيء، كما أوجبوه كلهم في الغنيمة، وقال جميع العلماء سواه: لا خمس في الفيء، قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً قبل الشافعي قال بالخمس في الفيء، والله أعلم. تحقيق الإسناد: قوله: "حدثنا قتيبة بن سعيد ومحمد بن عباد، وأبو بكر بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم، حدثنا سفيان عن عمرو عن الزهري عن مالك بن أوس عن عمر"، ثم قال بعده: "وحدثنا يجيى بن يجبى أخبرنا سفيان ابن عيبة عن معمر عن الزهري بهذا الإسناد"، وهكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها عن عمرو عن الزهري عن حد

١٤٥٤ - (٤) وَحَدَّنَيْ عَيْدُ الله بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضَّبَعِيُّ: حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةً، عَنْ مَالِكِ، عَنِ النّهَارُ، الزّهْرِيّ أَنَّ مَالِكَ بْنَ أُوسٍ حَدَّتُهُ، قَالَ: أَرْسَلَ إِلَيّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَحِثْتُهُ حِينَ تَعَالَى النّهَارُ، قَالَ: فَوَجَدْتُهُ فِي بَيْتِهِ جَالِساً عَلَى سَرِيرٍ، مُفْضِياً إِلَى رِمَالِهِ، مُتّكِعاً عَلَى وِسَادَة مِنْ أَدَمٍ، فَقَالَ فَالَ: يَا مَالُ! إِنّهُ قَدْ دَفّ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ، وَقَدْ أَمَرْتُ فِيهِمْ بِرَضْخٍ، فَحُذْهُ، فَاقْسِمْهُ بَيْنَهُمْ،

-مالك بن أوس، وكذا ذكره خلف الواسطي في "الأطراف" وغيره، وهو الصواب، وسقط في كثير من النسخ ذكر الزهري في الإسناد الأول، فقال: عن عمرو عن مالك بن أوس، وهذا غلط من بعض الناقلين عن مسلم قطعاً؛ لأنه قد قال في الإسناد الثاني عن الزهري بهذا الإسناد، فدل على أنه قد ذكره في الإسناد الأول، فالصواب إثباته. قوله: "كانت أموال بني النضير مما أفاء الله على رسوله مما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب، فكانت للبني على خاصة، فكان ينفق على أهله نفقة سنة، وما يقي جعله في الكراع والسلاح عدة في سبيل الله": أما "الكراع" فهو الخيل، وقوله: "ينفق على أهله نفق سنة": أي يعزل لهم نفقة سنة، ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير، فلا تتم عليه السنة، ولهذا توفي في ودرعه مرهونة على شعير استدائه لأهله، و لم يشبع ثلاثة أيام وجوه الخير، فلا تتم عليه السنة، ولهذا توفي في ودرعه عرهونة على شعير استدائه لأهله، و لم يشبع ثلاثة أيام تباعاً، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بكثرة جوعه في وجوع عياله.

تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفيء: وقوله: "كانت للنبي ﷺ خاصة": هذا يؤيد مذهب الجمهور أنه لا خمس في الفيء كما سبق، وقد ذكرنا أن الشافعي أوجبه. ومذهب الشافعي أن النبي ﷺ كان له من الفيء أربعة أخماسه وخمس خمس الباقي، فكان له أحد وعشرون سهماً من خمسة وعشرين، والأربعة الباقي لذوي القربي واليتامي والمساكين وابن السبيل، ويتأول هذا الحديث على هذا، فنقول: قوله: كانت أموال بني النضير أي معظمها.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث جواز ادخار قوت سنة، وجواز الادخار للعيال، وأن هذا لا يقدح في التوكل، وأجمع العلماء على جواز الادخار فيما يستغله الإنسان من قريته كما جرى للنبي رضي وأما إذا أراد أن يشتري من السوق ويدخره لقوت عياله، فإن كان في وقت ضيق الطعام لم يجز، بل يشتري ما لا يضيق على المسلمين كقوت أيام أو شهر، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت سنة وأكثر، هكذا نقل القاضي هذا التفصيل عن أكثر العلماء، وعن قوم: أباحته مطلقاً، وأما ما لم يوجف عليه المسلمون بخيل ولا ركاب.

شرح الغريب: فالإيجاف: الإسراع. قوله: "فجئته حين تعالى النهار": أي ارتفع، وهو بمعنى "متع النهار" بفتح المثناة فوق، كما وقع في رواية البخاري. قوله: "فوجدته في بيته حالساً على سريره مفضياً إلى رماله": هو بضم الراء وكسرها، وهو ما ينسج من سعف النخل ونحوه، ليضطجع عليه. وقوله: "مفضياً إلى رماله": يعني ليس بينه وبين رماله شيء، وإنما قال هذا؛ لأن العادة أن يكون فوق الرمال فراش أو غيره. قوله: "فقال لي يا مال": هكذا هو في جميع النسخ "يا مال": وهو ترخيم "مالك" بحذف الكاف، ويجوز كسر اللام وضمها، وجهان مشهوران لأهل العربية، فمن كسرها تركها على ما كانت، ومن ضمها جعله اسماً مستقلاً.

قَالَ: قُلْتُ: لَوْ أَمَرْتَ بِهَذَا غَيْرِي؟ قَالَ: فَخُذْهُ، يَا مَالُ! قَالَ: فَجَاءَ يَرْفَا، فَقَالَ: هَلْ لَكَ، يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فِي عُثْمَانَ وَعَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَالزّبَيْرِ وَسَعْدٍ؟ فَقَالَ عُمَرُ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمْ، فَدَحَلُوا. ثُمَّ جَاءَ، فَقَالَ: هَلْ لَكَ فِي عَبَّاسٍ وَعَلِيٍّ؟ قَالَ: نَعَمْ! فَأَذِنَ لَهُمَا، فَقَالَ عَبّاسٌ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! اقْضِ بَيْنِي وَبَيْنَ هَذَا الْكَاذِبِ الآثِمِ * الْغَادِرِ الْحَائِنِ، فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلْ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَقَالَ الْقَوْمُ: أَجَلْ! يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! فَقَالَ الْقَوْمُ:

=قوله: "دف أهل أبيات من قومك": الدَّفُّ: المشي بسرعة، كألهم جاؤوا مسرعين؛ للضر الذي نزل بهم، وقيل: السير اليسير. قوله: "وقد أمرت فيهم برضخ": هو بإسكان الضاد وبالخاء المعجمتين، وهي العطية القليلة. ضبط الاسم: قوله: "فجاء يرفا": هو بفتح المثناة تحت وإسكان الراء وبالفاء غير مهموز، هكذا ذكره الجمهور، ومنهم من همزه، وفي "سنن البيهقي" في باب الفيء تسمية "اليرفا" بالألف واللام، وهو حاجب عمر بن الخطاب على قوله: "اقض بيني وبين هذا الكاذب" إلى آخره.

تأويل قوله "هذا الكاذب": قال جماعة من العلماء: معناه: هذا الكاذب إن لم ينصف، فحذف الجواب. قال القاضي عياض: قال المازري: هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس، وحاش لعليِّ أن يكون فيه بعض هذه الأوصاف، فضلاً عن كلها، ولسنا نقطع بالعصمة إلا للنبي على ولمن شهد له بها، لكنا مأمورون بحسن الظن بالصحابة هي، ونفي كل رذيلة عنهم، وإذا انسدت طرق تأويلها نسبنا الكذب إلى رواتها، قال: وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على أن أزال هذا اللفظ من نسخته تورُّعاً عن إثبات مثل هذا، ولعله حمل الوهم على رواته. قال المازري: وإذا كان هذا اللفظ لا بد من إثباته، و لم نضف الوهم إلى رواته، فأجود ما حمل عليه أنه صدر من العباس على جهة الإدلال على ابن أخيه؛ لأنه بمنزلة ابنه، وقال ما لا يعتقده، وما يعلم براءة ذمة ابن أخيه منه، ولعله قصد بذلك ردعه عما يعتقد أنه مخطئ فيه، وأن هذه الأوصاف يتصف بها لو كان يفعل ما يفعله عن قصد، وأن علياً كان لا يراها إلا موجبة لذلك في اعتقاده، وهذا كما يقول المالكي: شارب النبيذ ناقص الدين، والحنفي يعتقد أنه ليس بناقص، فكل واحد محق في اعتقاده، ولا بد من هذا التأويل؛ لأن هذه القضية جرت في مجلس=

[&]quot;قوله: "بيني وبين هذا الكاذب الآثم..." أي وبين من يعاملني معاملة من يتصف بحذه الأوصاف، وهذا بناء على أنه ما رضي بمعاملته وإن معاملة على في نفسها لا تكون كذلك، وهذا يجري بين الأكابر في المعاملات. ومن هذا القبيل قوله: "فرأيتماه كاذبا..." أي عاملتما معاملة من يرى صاحبه متصفا بحذه الأوصاف في طلب المال وإظهار الغضب بالمنع عنه، وذلك أن الغضب الذي حرى وإن لم يكن منهم بسبب منع الإرث ببالهم أنه لو أعطاهم شيئا تكرما لكان أحسن، لكن إظهاره بعد المنع يشبه ألهم غضبوا لمنع الإرث، ولا يتحقق ذلك إلا إذا كان المنع لا يكون حقا، والله تعالى أعلم.

-فَقَالَ مَالِكُ بْنُ أُوسٍ: يُحَيِّلُ إِلَيَّ أَنَهُمْ قَدْ كَانُوا قَدَّمُوهُمْ لِذَلِكَ- فَقَالَ عُمَرُ: اتَّئِدَا، أَنْشُدُكُمْ بِاللهِ اللَّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السّمَاءُ وَالأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ"، قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى الْعَبّاسِ وَعَلِيٍّ، فَقَالَ: أَنْشُدُكُمَا بِاللهِ الّذِي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السّمَاءُ وَالأَرْضُ أَتَعْلَمَانِ أَنَ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكْنَاهُ صَدَقَةٌ"، قَالاَ: نَعَمْ!

-فيه عمر ﴿ وهو الخليفة، وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن ﴿ ولم ينكر أحد منهم هذا الكلام مع تشددهم في إنكار المنكر، وما ذلك إلا؛ لألهم فهموا بقرينة الحال أنه تكلم بما لا يعتقد ظاهره مبالغة في الزجر، قال المازري: وكذلك قول عمر ﴿ إنكما حتتما أبا بكر، فرأيتماه كاذباً آثماً غادراً خاتناً، وكذلك ذكر عن نفسه ألهما رأياه كذلك، وتأويل هذا على نحو ما سبق، وهو أن المراد: أنكما تعتقدان أن الواجب أن نفعل في هذه القضية خلاف ما فعلته أنا وأبو بكر، فنحن على مقتضى رأيكما لو أتينا ما أتينا، ونحن معتقدان ما تعتقدانه، لكنا بهذه الأوصاف، أو يكون معناه: أن الإمام إنما يخالف إذا كان على هذه الأوصاف، ويتهم في قضاياه، فكان مخالفتكما لنا تشعر من رآها أنكم تعتقدان ذلك فينا، والله أعلم.

الاعتذار عن طلب العباس وعلي الله على صدقة رسول الله الله على علمهما ألها لا تورث: قال المازري: وأما الاعتذار عن على والعباس الله في ألهما ترددا إلى الخليفتين مع قوله الله الا نورث ما تركناه فهو صدقة"، وتقرير عمر الله المعلمان ذلك، فأمثل في ما قاله بعض العلماء: ألهما طلبا أن يقسماها بينهما نصفين ينفقان بها على حسب ما ينفعهما الإمام بها لو وليها بنقسه، فكره عمر أن يوقع عليها اسم القسمة؛ لئلا يظن =

وقوله: فقال أبوبكر عن رسول الله والله وال

فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ الله حَلِّ وَعَزِّ كَانَ خَصَّ رَسُولَهُ ﷺ بِخَاصَةٍ لَمْ يُخَصَّصْ بِهَا أَحَداً غَيْرَهُ. قَالَ: هُمَّا أَفَآءَ ٱللهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰ فَلِلَهِ وَلِلرَّسُولِ (الحشر: ٧) -مَا أَدْرِي هَلْ قَرَأَ الآيةَ النِّي قَبْلَهَا أَمْ لاَ – قَالَ: فَقَسَمَ رَسُولُ الله ﷺ بَيْنَكُمْ أَمْوَالَ بَنِي النّضِيرِ، فَوَالله مَا اسْتَأَثَرَ عَلَيْكُمْ، وَلاَ أَخَذَهَا دُونَكُمْ، حَتّى بَقِيَ هَذَا الْمَالُ، فَكَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفْقَةَ سَنَة، ثُمَّ يَحْعَلُ مَا بَعْنَ أُسُولُ الله عَلَىٰ يَافِعُ أَسْوَلُ الله عَلَىٰ يَأْخُذُ مِنْهُ نَفْقَةَ سَنَة، ثُمَّ يَحْعَلُ مَا بَقِي أَسُولُ اللهُ الذي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السّمَاءُ وَالأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ ذَلِك؟ مَا بَقِي أَسُولُ اللهُ عَلَىٰ اللهِ الذي بِإِذْنِهِ تَقُومُ السّمَاءُ وَالأَرْضُ، أَتَعْلَمُونَ ذَلِك؟ قَالُوا: نَعَمْ! ثُمَّ نَشَدَ عَبَّاسًا وَعَلِيًا بِمِثْلِ مَا نَشَدَ بِهِ الْقَوْمَ: أَتَعْلَمَانِ ذَلِك؟ قَالاً: نَعَمْ!

المناك مع تطاول الأزمان ألها ميراث، وألهما ورثاه، لا سيما وقسمة الميراث بين البنت والعم نصفان، فيلتبس ذلك، ويظن ألهم تملكوا ذلك، ومما يؤيد ما قلناه ما قاله أبو داود: أنه لما صارت الحلافة إلى على الله له عن كولها صدقة، وبنحو هذا احتج السفاح، فإنه لما خطب أول خطبة قام بها إليه رجل معلق في عنقه المصحف، فقال: أنشدك الله إلا ما حكمت بيني وبين خصمي بهذا المصحف، فقال: من هو خصمك؟ قال: أبو بكر في منعه فَدَكٍ، قال: أظلمك؟ قال: نعم! قال: فمن بعده؟ قال: عمر، قال: أظلمك؟ قال: نعم! وقال في عنمان كذلك، قال: فعلى ظلمك؟ فسكت الرجل، فأغلظ له السفاح، قال القاضي عياض: وقد تأول قوم طلب فاطمة من ميراثها من أبيها على ألها تأولت الحديث إن كان بلغها قوله الله إلا نورث على الأموال التي لها بال، فهي التي لا تورث لا ما يتركون من طعام وأثاث وسلاح، وهذا التأويل خلاف ما ذهب إليه أبو بكر وعمر وسائر الصحابة الصحابة الله الله الله أبو بكر وعمر وسائر

المال ما كان لأبي بكر حتى يفعل فيه ما يريد. فهل يلام الرجل على فعل فعله اقتداء به هي قان قلت: كيف يصح لأبي بكر فيه من الإعطاء بعد أن ظهر تأذيها بالمنع، وقد قال ني من آذى فاطمة فقد آذاني. قلت: معلوم إنه لا يمكن القول بتأذيها بمنع الإعطاء على وجه الإرث بعد ما سمعت حديث: نحن معاشر الأنبياء لا نورث. وإنما كان تأذيها لو سلم بمنع الإعطاء تكرما وإحسانا، وقد علمت أن الصديق في ترك الإعطاء بذلك الوجه لمصلحة أهم عنده، على أنه يمكن أن الإعطاء بذلك لم يخطر ببال الصديق في بناء على أنه ما سبق منها الطلب بذلك الوجه، وإنما سبق منها الطلب بوجه الإرث، فلم يصدر من الصديق في ما يوجب تأذيها قصدا، وإنما عمل ذلك بلا مدخل للاختيار، ومثل ذلك لا يعد من الإيذاء، ولو فرض شمول مدلول لفظ الإيذاء قصدا، وإنما في حكم المستثني في الحديث معنى، وقد صدر مثله عن على مع فاطمة في كما هو مشهور في وقعة حديث: "يا أبا تراب"، وقد قال في المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده مع أن الأمر بالمعروف وإقامة الحدود على المسلمين واجب، ولا يعد ما يحصل بسببه إيذاء بل إصلاحا، فكم من أمر مستكره لشخص وإقامة الجذاء ولا يكون في حكمه مما هو من هذا القبيل أو قريب منه، فتأمل، والله تعالى أعلم.

٥٧٥ – (٥) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدِ -قَالَ ابْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانَ: أَخْبَرَنَا - عَبْدُ الرِّزَاق: أَخْبَرَنَا مَعْمَرً، عَنِ الرَّهْرِيِّ، عَنْ مَالِكِ بْنِ رَافِعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ أَوْسِ بْنِ الْحَدَثَانِ قَالَ: إِنَّهُ قَدْ حَضَرَ أَهْلُ أَبْيَاتٍ مِنْ قَوْمِكَ بِنَحْوِ حَديث مَالِك، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ: فَكَانَ يُنْفِقُ عَلَى أَهْلِهِ مِنْهُ سَنَةً، وَرُبّمَا قَالَ مَعْمَرُ: يَحْبِسُ قُوتَ أَهْلِهُ مِنْهُ سَنَةً، وَرُبّمَا قَالَ مَعْمَرُ: يَحْبِسُ قُوتَ أَهْلِهُ مِنْهُ سَنَةً، ثُمّ يَحْعَلُ مَا بَقِيَ مِنْهُ مَحْعَلَ مَالِ الله عَزَ وَحَلّ.

⁼وأما قوله ﷺ: "ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي"، فليس معناه: إرثهن منه بل لكونهن محبوسات عن الأزواج بسببه أو لعظم حقهن في بيت المال لفضلهن، وقدم هجرتهن، وكونهن أمهات المؤمنين، وكذلك المحتصصن بمساكنهن، لم يرثها ورثتهن. قال القاضي عياض: وفي ترك فاطمة منازعة أبي بكر بعد احتجاجه عليها بالحديث التسليم للإجماع على قضية، وأنها لما بلغها الحديث وبين لها التأويل تركت رأيها، ثم لم يكن منها ولا من ذريتها بعد ذلك طلب ميراث، ثم ولي علي الخلافة، فلم يعدل بها عما فعله أبو بكر وعمر هم، فدل على أن طلب على والعباس إنما كان طلب تولى القيام بها بأنفسهما، وقسمتها بينهما كما سبق.

تأويل هجران فاطمة أبا بكر: قال: وأما ما ذكر من هجران فاطمة أبا بكر الله فمعناه: انقباضها عن لقائه، وليس هذا من الهجران المحرم الذي هو ترك السلام والإعراض عند اللقاء. قوله في هذا الحديث: "فلم تكلمه": يعني في هذا الأمر، أو لانقباضها لم تطلب منه حاجة، ولا اضطرت إلى لقائه فتكلمه، و لم ينقله قط ألهما التقيا، فلم تسلم عليه ولا كلمته. قال: وأما قول عمر: حئتماني تكلماني وكلمتكما في واحدة، حئت يا عباس تسألني=

=نصيبك من ابن أخيك، وحاءني هذا يسألني نصيب امرأته من أبيها. فيه إشكال مع إعلام أبي بكر لهم قبل هذا الحديث، وأن النبي على قال: "لا نورث"، وجوابه: أن كل واحد إنما طلب القيام وحده على ذلك، ويحتج هذا بقربه بالعمومة، وذلك بقرب امرأته بالبنوة، وليس المراد ألهما طلبا ما علما منع النبي على ومنعهما منه أبو بكر، وبين لهما دليل المنع، واعترفا له بذلك.

فوائد الحديث: قال العلماء: وفي هذا الحديث أنه ينبغي أن يولي أمر كل قبيلة سيّدهم، وتفوض إليه مصلحتهم؛ لأنه أعرف بهم وأرفق بهم، وأبعد من أن يأنفوا من الانقياد له، ولهذا قال الله تعالى: ﴿فَابَعَتُوا حَكَمًا مِنَ أَهْلِهِ عَلَى الله على الله وَلَمَا الله على الله وَحَكَمًا مِنَ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنَ أَهْلِهِ إلله الله الله وقيه: حواز احتجاب المتولي في وحكَمًا مِن أَهْلِهَ (النساء: ٣٥)، وفيه: حواز نداء الرجل باسمه من غير كنية، وفيه: حواز احتجاب المتولي في وقت الحاجة لطعامه أو وضوئه أو نحو ذلك، وفيه: جواز قبول خبر الواحد، وفيه: استشهاد الإمام على ما يقوله بحضرة الخصمين العدول؛ لتقوى حجته في إقامة الحق وقمع الخصم، والله أعلم.

قوله: "فقال عمر ﷺ: اتئدا": أي اصبرا وأمهلا. قوله: "أنشدكم بالله": أي أسألكم بالله، مأخوذ من النشيد، وهو رفع الصوت، يقال: أنشدتك ونشدتك بالله.

* * * *

[١٦] - باب قول النبي على "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"]

٥٧٦- (١) حدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَهَا قَالَتْ: إِنَّ أَزْوَاجَ النِّبِيِّ عِلَى حَينَ تُوفِقي رَسُولُ الله عَنْ أَرَدْنَ أَنْ يَبْعَثْنَ عُثْمَانَ ابْنَ عَفّانَ إِلَى أَبِي بَكْر، فَيَسْأَلْنَهُ مِيرَاثَهُنَ مِنَ النَّبِيِّ عَلَى قَالَت عَائِشَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْنَةُ لَهُنَّ: أَلَيْسَ قَدْ قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ اللهُ عَلَى الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَيْنَ الله عَلَى الله عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَا اللهُ عَلَيْنَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ عَلَى اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى ا

١٦ – باب قول النبي ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة"

قوله ﷺ: "لا يورث ما تركباه صدقة": هو برفع "صدقة"، و"ما" بمعنى الذي: أي الذي تركناه فهو صدقة، وقد ذكر مسلم بعد حديث يحيى بن يجيى عن مالك من حديث عائشة رفعته: "لا نورث ما تركناه فهو صدقة"، وإنما نبهت على هذا؛ لأن بعض جهلة الشيعة يصحفه، قال العلماء: والحكمة في أن الأنبياء صلوات الله عليهم لا يورثون؛ لأنه لا يؤمن أن يكون في الورثة من يتمنى موته فيهلك؛ ولئلا يظن بهم الرغبة في الدنيا لوارثهم، فيهلك الظان، وينفر الناس عنهم.

قوله: "إن الله كان حص رسول الله ﷺ بخاصة لم يخصص بها أحداً غيره، قال الله تعالى: ﴿مَا أَفَآءَ اللَّهُ على رسُوله ﴿ وَلَمْ اللَّهُ عَلَى الْعَلَمَ عَلَى الْعَلَمَ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْعَلَمَ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى الْعَلَمَ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّ

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله "وفدك" بفتح الدال والفاء، بلد بينها وبين المدينة ثلاث مراحل، وبينها وبين حيير يومان، وحصنها يقال له الشمروخ. (تكملة فتح الملهم: ٨٩/٣)

فَأَبَى أَبُو بَكْرِ أَنْ يَدْفَعَ إِلَى فَاطِمَةَ شَيْئًا، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ عَلَى أَبِي بَكْرِ فِي ذَلكَ، ** قَالَ: فَهَجَرَتْهُ، فَلَمْ تُكَلَّمْهُ** حَتَّى تُوُفِّيَتْ، وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فَلَمَّا تُوُفِّيتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبِ لَيْلاً، وَلَمْ يُؤْذِنْ بِهَا أَبَا بَكْرٍ، ** وَصَلّى عَلَيْهَا عَلِيٌّ،

قوله: "فهجرته، فلم تكلمه حتى توفيت وعاشت بعد رسول الله ﷺ سنة أشهر": أما هجرالها، فسبق تأويله، وأما كونما "وعاشت بعد رسول الله ﷺ ستة أشهر" فهو الصحيح المشهور، وقيل: ثمانية أشهر، وقيل: ثلاثة، وقيل: شهرين، وقيل سبعين يوماً، فعلى الصحيح قالوا: توفيت لثلاث مضين من شهر رمضان سنة إحدى عشرة. قوله: "إن علياً دفن فاطمة ١٠٠٠ ليلاً": فيه حواز الدفن ليلاً، وهو مجمع عليه لكن النهار أفضل إذا لم يكن عذر.

**قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فوحدت فاطمة على أبي بكر في ذلك": وفي رواية يونس عند البحاري في فرض الخمس: "فغضبت فاطمة بنت رسول الله ﷺ: قال شيخ مشايخنا الكَنگوهي 🎂 في لامع الدراري (٢: ٠٠٠): "هذا ظن من الراوي، حيث استنبط من عدم تكلمها إياه أنما غضبت عليه". يؤيد الشيخ 🐣 أنه هذه الزيادة غير مذكورة في كثير من الروايات، فقد ذكر أبو داود هذا الحديث من طريق عقيل، وشعيب بن أبي حمزة وصالح، كلهم يرويه عن الزهري، لكن لم يذكر هذه الزيادة في شيء من رواياتهم. وكذلك أخرجه البخاري في الفرائض من غير هذه الزيادة، وأخرجه البيهقي بما يدل على أن هذه الزيادة مدرجة من الراوي، وليس من كلام عائشة ﷺ، ولفظه في كتاب قسم الفيء من سننه (٦: ٣٠٠): "قال: فغضبت فاطمة ﴿١٠٥٠، فهجرته، فلم تكلمه حتى ماتت"، وهذا صريح في إدراجه من الراوي. (تكملة فتح الملهم: ٩٢/٣) **قال في تكملة فتح الملهم: قد أخرج عمر بن شبة حديث مراجعة فاطمة لأبي بكر الله عن طريق معمر عن الزهري،

ولفظه في آخره: "فلم تكلمه في ذلك المال حتى ماتت"، راجع تاريخ المدينة لابن شبة (١: ١٩٧)، وهذا صريح في أن ترك كلامها مع أبي بكر ﴿ لَمْ يكن مطلقا، وإنما لم تكلمه في ذلك المال فقط. (تكملة فتح الملهم: ٩٤/٣)

* قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "و لم يؤذن بما أبا بكر": الظاهر أن هذا كله إدراج من الزهري ١٠٠٠ كما يدل عليه لفظ "قال" في أول كلامه. (إلى أن قال:) الروايات تدل بصراحة على أن أسماء بن عميس زوجة أبي بكر ﴿ لَمْ تَوْلَ تَمْرَضُهَا إِلَى آخر حين حياهًا، وغسلتها بمشاركة على ﴿ مُ تُولُ يَمُكُنُ أَنَ لا يعلم أبو بكر بحالها! والظاهر الذي لا يتصور خلافه ألها لم تفعل ذلك إلا بأمر أو بإذن من أبي بكر ﴿. (إلى أن قال:) أخرج الخطيب البغدادي في رواة مالك عن جعفر بن محمد، عن أبيه (يعني محمد الباقر) قال: ماتت فاطمة بنت رسول الله ﷺ فحاء أبو بكر وعمر ليصلوا، فقال أبو بكر لعلى بن أبي طالب: تقدم: فقال: ما كنت لأتقدم وأنت خليفة رسول الله ﷺ، فتقدم أبو بكر وصلى عليها. (تكملة فتح الملهم: ١٠١/٣ – ١٠٣)

وَكَانَ لِعَلِي مِنَ النَّاسِ وِجْهَةٌ حَيَاةً فَاطَمَةَ، فَلَمَّا تُوفِيَّتِ اسْتَنْكُرَ عَلِيٌّ وُجُوهَ النَّاسَ، فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةً أَبِي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ، * وَلَمْ يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الأَشْهُرَ، فَأَرْسَلَ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: أَنِ ائْتِنَا، وَلاَ يَأْتِنَا مَعَكَ أَحَدٌ -كَرَاهِيَةَ مَحْضَرِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ- فَقَالَ عُمَرُ لأَبِي بَكْرٍ: وَالله لاَ تَدْخُلْ عَلَيْهِمْ وَحْدَكَ.

قوله: "وكان لعلي من الناس وجُهةٌ حياة فاطمة ﴿ الله على أنه الله الله الله الله على وجوه الناس، فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته ﴿ الله الله الله الأشهر ".

الكلام حول تأخر على هذا الحديث، واعتذر أبو بكر ها أبي بكر ها أما تأخر على ها البيعة، فقد ذكره على في هذا الحديث، واعتذر أبو بكر ها ومع هذا، فتأخره ليس بقادح في البيعة ولا فيه، أما البيعة: فقد اتفق العلماء على أنه لا يشترط لصحتها مبايعة كل الناس، ولا كل أهل الحل والعقد، وإنما يشترط مبايعة من تيسر إجماعهم من العلماء والرؤساء ووجوه الناس، وأما عدم القدح فيه؛ فلأنه لا يجب على كل واحد أن يأتي إلى الإمام، فيضع يده في يده ويبايعه، وإنما يلزمه إذا عقد أهل الحل والعقد للإمام الانقياد له، وأن لا يُظهر خلافاً، ولا يشق لعصا، وهكذا كان شأن على ه في تلك المدة التي قبل بيعته، فإنه لم يُظهر على أبي بكر خلافاً، ولا يشق العصا، ولكنه تأخر عن الحضور عنده؛ للعذر المذكور في الحديث، ولم يكن انعقاد البيعة وانبرامها متوقفاً على حضوره، فلم يجب عليه الحضور لذلك ولا لغيره، فلما لم يجب لم يحضر، وما نقل عنه قدح في البيعة ولا مخالفة، ولكن بقى في نفسه في نفسه عتب، فتأخر حضوره إلى أن زال العتب، وكان سبب العتب أنه مع وجاهته وفضيلته في نفسه في خصم وسائر الصحابة واضحاً؛ لأهم رأوا المبادرة بالبيعة من أعظم مصالح المسلمين، وخافوا من تأخيرها حصول خلاف ونزاع تترتب عليه مفاسد عظيمة، ولهذا أخروا دفن النبي في حتى عقدوا البيعة؛ لكولها كانت أهم خلاف ونزاع في مدفنه أو كفنه أو غسله أو الصلاة عليه أو غير ذلك، وليس لهم من يفصل الأمور، فرأوا تقدم البيعة أهم الأشياء، والله أعلم.

قوله: "فأرسل إلى أبي بكر هُمَّه أن اثتنا ولا يأتنا معك أحد، كراهة محضر عمر بن الخطاب هُمَّه، فقال عمر لأبي بكر هُمَّه: والله لا تدخل عليهم وحدك": أما كراهتهم لمحضر عمر، فلما علموا من شدته وصدعه بما =

^{*}قوله: "فالتمس مصالحة أبي بكر ومبايعته": إما لأنه ما سبق له مبايعة في هذه المدة أو قد سبقت إلا أنها ما كانت سببا للمخالطة بينهما، فكأنها ما كانت مبايعة، فأراد تجديدها على وجه يصير سببا للمخالطة وبالوجه الثاني يحصل التوفيق بين هذا الحديث وبين ما روي أنه بايع في اليوم الثاني أو الثالث، والله تعالى أعلم. فقالوا قد بلغت من التبليغ أي إن الذي عليك هو التبليغ وقد حصل منك وليس عليك إجابتنا، فلا تكلفنا كها.

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: وَمَا عَسَاهُمْ أَنْ يَفْعُلُوا بِي، إِنِّي، وَالله! لآتينهم، فَدَخَلَ عَلَيْهِمْ أَبُو بَكْرٍ، فَتَشَهَدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّا قَدْ عَرَفْنَا يَا أَبَا بَكْرٍ فَضِيلَتَكَ! وَمَا أَعْطَاكَ الله، وَلَمْ نَنْفَسْ عَلَيْكَ حَيْرًا سَاقَهُ الله إِنْكَ، وَلَكَنّكَ اسْتَبْدَدْتَ عَلَيْنَا بِالأَمْرِ، وَكُنّا نَحْنُ نَرَى لَنَا حَقًا لَقْرَائِتَنَا مِنْ رَسُولِ الله عَنْ فَلَمْ يَزَلُ يُكَلِّمُ أَبَا بَكْرٍ حَتّى فَاضَتَ عَيْنَا أَبِي بَكْرٍ، فَلَمّا تَكَلّم أَبُو بَكْرٍ، قَالَ الله عَنْ وَاللّذِي نَفْسِي بِيده، لَقَرَابَةُ رَسُولِ الله عَلَيْ أَحَبُ إِلَيَّ أَنْ أَصلَ مِنْ قَرَائِتِي، وَأَمّا الّذي شَحَرَ بَيْنِي وَيَيْنَكُمْ مِنْ هَذِه الأَمْوَال، فَإِنِّي لَمْ آلُ فِيهَا عَنِ الْحَقِّ، وَلَمْ أَثُرُكُ أَمْراً رَأَيْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ يَعْبَعُ فِيهَا إِلاَّ صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لأَبِي بَكْرٍ: مَوْعَدُكَ الْعَشِيّةُ للْبَيْعَة، فَلَمّا صَلّى أَبُو بَكْرٍ صَلاَةَ يَصْنَعُهُ فِيهَا إِلاَّ صَنَعْتُهُ، فَقَالَ عَلِيُّ لأَبِي بَكْرٍ: مَوْعَدُكَ الْعَشِيّةُ للْبَيْعَة، فَلَمّا صَلّى أَبُو بَكْرٍ صَلاَةَ الطُهُور، رَقِي عَلَى الْمُنْبَر، فَتَشَهّدَ، وَذَكَرَ شَأْنَ عَلِيٍّ، وَتَخَلَّفَهُ عَنِ الْبَيْعَة، وَعُذْرَهُ بِاللّذِي اعْتَذَرَ الللهُ بِهُ وَلَيْهُ مَنْ مَنْ الْمُسْلِمُونَ عَلَى الْمُسْتَعَة عَلَى الْمُرْ نَصِياً، فَلَا فِي الْفُسْنَا، فَسُرَّ بِذَلِكَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: أَصِبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: أَصَبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: أَصِبْتَ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ وَقَالُوا: أَصِيْرَ رَاجَعَ الأَمْرُ الْمُعْرُوفَ.

=يظهر له، فخافوا أن ينتصر لأبي بكر الله على فيتكلم بكلام يوحش قلوهم على أبي بكر، وكانت قلوهم قد طابت عليه وانشرحت له، فخافوا أن يكون حضور عمر سببًا لتغيرها.

سبب منع عمر أبا بكر هم عن الدخول وحده: وأما قول عمر: لا تدخل عليهم وحدك، فمعناه: أنه خاف أن يغلظوا عليه في المعاتبة، ويحملهم على الإكثار من ذلك لين أبي بكر وصبره عن الجواب عن نفسه، وربما رأى من كلامهم ما غير قلبه، فيترتب على ذلك مفسدة خاصة أو عامة، وإذا حضر عمر امتنعوا من ذلك، وأما كون عمر حلف أن لا يدخل عليهم أبو بكر وحده، فحنثه أبو بكر ودخل وحده، ففيه دليل على أن إبرار القسم إنما يؤمر به الإنسان إذا أمكن احتماله بلا مشقة، ولا تكون فيه مفسدة، وعلى هذا يحمل الحديث بإبرار القسم.

شُرِح الكُلمات: قوله: "و لم ننفس عليك خيراً ساقه الله إليك": هو بفتح الفاء يقال: "نَفِسْتُ عَلَيه" بكسر الفاء، "أنفس" بفتحها "نفاسة"، وهو قريب من معنى الحسد. قوله: "وأما الذي شجر بيني وبينكم من هذه الأموال فإني لم آل فيها عن الحق": معنى "شجر" الاختلاف والمنازعة، وقوله: "لم آل": أي لم أقصر.

قوله: "فقال لأبي بكر: موعدك العشية للبيعة، فلما صلى أبو بكر صلاة الظهر رقي على المنبر" هو بكسر القاف، يقال: رقي يرقى كعَلِمَ يعلمُ، والعشي بحذف الهاء هو من زال الشمس، ومنه الحديث: "صلى إحدى صلاتي العشي إما الظهر وإما العصر"، وفي هذا الحديث بيان صحة خلافة أبي بكر، وانعقاد الإجماع عليها. رَافِع: حَدَّثَنَا، وَقَال الآخَرَانَ: أَخْبَرَنَا عِبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرَّهْرِيّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ عَائِشَة أَنّ فَاطِمَة والْعَبّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتُمِسَانِ مِيرَاتَهُمَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ وَهُمَا حِينَانٍ عَائِشَة أَنّ فَاطِمَة والْعَبّاسَ أَتَيَا أَبَا بَكْرٍ يَلْتُمِسَانِ مِيرَاتَهُمَا مِنْ رَسُولِ الله ﷺ وَهُمَا حِينَانٍ يَطْلُبُانِ أَرْضَهُ مِنْ فَدَكٍ وَسَهْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَسَاقَ الله عَلَيْ وَسَاقَ الله عَنْ وَسَعْمَهُ مِنْ خَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ وَسَاقَ الله عَلَيْ وَسَعْمَهُ مِنْ عَيْبَرَ، فَقَالَ لَهُمَا أَبُو بَكْرٍ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَيْ وَسَاقَ الله عَلَيْ وَسَاقَ النَّهِ عَنْ وَسَاقَ النَّهُ وَسَايِقَتُهُ مَنْ عَلَيْ عَنِ الزَهْرِيّ، غَيْرَ أَنْهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلِيُّ فَعَظَّمَ مِنْ حَدِيثِ عُقَيْلٍ، عَنِ الزَهْرِيّ، غَيْرَ أَنْهُ قَالَ: ثُمَّ قَامَ عَلِيُّ فَعَظَّمَ مِنْ حَدِيثَ قَالُوا: أَصَبْتُ وَقَالَ النّاسُ إِلَى عَلِي جِينَ قَارَبَ الأَمْرَ الْمَعْرُوفَ.

٥٧٩ – (٤) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ ابْنُ حَرْبٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِي الْحُلُوانِيُّ، قَالاً: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرُوةُ بْنُ الزِّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِي عَلَيْ أَخْبَرَتُهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بَنْ الزِّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِي عَلَيْ أَخْبَرَتُهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْ الزِّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِي عَلَيْ أَخْبَرَتُهُ أَنَّ فَاطِمَةَ بِنْ الزِّبَيْرِ أَنْ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِي عَلَيْ أَخْبَرَتُهُ أَنَّ فَاطِمَة بَنْ اللهِ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهَا أَبُو بَكُرٍ: إِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْهِ، فَقَالَ لَها أَبُو بَكْرٍ: إِنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: "لاَ نُورَثُ، مَا تَرَكُنَا صَدَقَةً".

قَالَ: وَعَاشَتْ بَعْدَ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكِ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: تَرَكُ رَسُولُ الله ﷺ مِنْ خَيْبَرَ وَفَدَكِ، وَصَدَقَتِهِ بِالْمَدِينَةِ، فَأَبَى أَبُو بَكْرٍ عَلَيْهَا ذَلِكَ، وَقَالَ: لَسُتُ تَارِكاً شَيْئاً كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعْمَلُ بِهِ إلاّ عَمِلْتُ بِهِ، إلني أَخْشَى إنْ تَرَكْتُ شَيْئاً مِنْ أَمْرِهِ أَنْ أَزِيغَ، فَأَمّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَها عُمَرُ إلَى عَلِيّ وَعَبّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْهَا عَلِيُّ، وَأَمّا خَيْبُرُ وَفَدَكُ، فَأَمّا صَدَقَتُهُ بِالْمَدِينَةِ، فَدَفَعَها عُمَرُ إلَى عَلِيّ وَعَبّاسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْها عَلِيُّ، وَأَمّا خَيْبُرُ وَفَدَكُ، فَأَمّا صَدَقَتُهُ رَسُولِ الله ﷺ وَعَبّسٍ، فَعَلَبَهُ عَلَيْها عَلِيُّ، وَأَمّا خَيْبُرُ وَفَدَكُ، فَأَمْسَكَهُمَا عُمَرُ، وَقَالَ: هُمَا صَدَقَةُ رَسُولِ الله ﷺ كَانَتُنَا لِحُقُوقِهِ الّتِي تَعْرُوهُ وَنُوائِهِ، وَأَمْرُهُمَا إلَى مَنْ وَلِيَ الأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إلَى الله الله عَلَى الله عَلَى أَلُولُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلْمَهُ مِنْ وَلِيَ الأَمْرَ، قَالَ: فَهُمَا عَلَى ذَلِكَ إلَى الْيَوْمِ.

قوله: "كانتا لحقوقه التي تعروه ونوائبه": معناه: ما يطرأ عليه من الحقوق الواجبة والمندوبة، ويقال: عروته واعتريته، وعررته واعتررته إذا أتيته تطلب منه حاجة.

٠٨٠ - (٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِك، عَنْ أَبِي الزَّنَاد، عَنِ اللَّهُ عَلَى الزَّنَاد، عَنِ اللَّهُ عَلَى الزَّنَاد، عَنِ اللَّهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: "لاَ يَقْتَسِمُ وَرَثَتِي دِينَاراً، مَا تَرَكْتُ بَعْدَ نَفَقَة نِسَائِي وَمَؤُونَةِ عَامِلِي، فَهُوَ صَدَقَةً".

٩٥٨١ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

قوله ﷺ: "لا تقسم ورثني ديناراً، ما تركت بعد نفقة نسائي ومؤنة عاملي فهو صدقة": قال العلماء: هذا التقييد بالدينار هو من باب التنبيه على ما سواه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلُ مِثْقَالَ ذَرَةٍ خَبْراً يَرَهُۥ﴾ (الزلزلة:٧)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مِّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدُّونَ إِلَيْكُ (آل عمران:٥٧)، قالوا: وليس المراد بهذا اللفظ النهي؛ لأنه إنما ينهى عما يمكن وقوعه وارثه ﷺ غير ممكن، وإنما هو بمعنى الإحبار، ومعناه: لا يقتسمون شيئاً؛ لأني لا أورث، هذا هو الصحيح المشهور من مذاهب العلماء في معنى الحديث، وبه قال جماهيرهم. وحكى القاضي عن ابن علية وبعض أهل "البصرة" ألهم قالوا: إنما لم يورث؛ لأن الله تعالى خصه أن جعل ماله كله صدقة، والصواب الأول، وهو الذي يقتضيه سياق الحديث.

مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون: ثم إن جمهور العلماء على أن جميع الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين لا يورثون. وحكى القاضي عن الحسن البصري أنه قال: عدم الإرث بينهم مختص بنبينا على لقوله تعالى عن زكريا: ﴿ يَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ (مريم: ٦)، وزعم أن المراد: وراثة المال، وقال: ولو أراد وراثة النبوة لم يقل: ﴿ وَإِنّى خِفْتُ ٱلْمَوْلِي مِن وَرَآءِى ﴾ (مريم: ٥)؛ إذ لا يخاف الموالي على النبوة، ولقوله تعالى: ﴿ وَوَرِثَ سُلّيَمْنُ دَاوُردَ ﴾ (النمل: ١٦)، والصواب ما حكيناه عن الجمهور أن جميع الأنبياء لا يورثون، والمراد بقصة زكريا وداود وراثة النبوة، وليس المراد حقيقة الإرث، بل قيامه مقامه، وحلوله مكانه، والله أعلم.

تأويل قوله "مؤنة عاملي": وأما قوله ﷺ: "ومؤنة عاملي": فقيل: هو القائم على هذه الصدقات، والناظر فيها، وقيل: كل عامل للمسلمين من خليفة وغيره؛ لأنه عامل النبي ﷺ ونائب عنه في أمته. وأما مؤنة نسائه ﷺ، فسبق بيانحا قريباً، والله أعلم.

تفصيل صدقات الرسول بي النافي عياض في تفسير صدقات النبي الذكورة في هذه الأحاديث، قال: صارت إليه بثلاثة حقوق: أحدها: ما وهب له في وذلك وصية مخيريق اليهودي له عند إسلامه يوم "أحد"، وكانت سبع حوائط في بني النضير، وما أعطاه الأنصار من أرضهم، وهو ما لا يبلغه الماء، وكان هذا ملكاً له في. الثاني: حقه من الفيء من أرض بني النضير حين أجلاهم كانت له خاصة؛ لأنما لم يوجب عليها المسلمون بخيل ولا ركاب، وأما منقولات بني النضير، فحملوا منها ما حملته الإبل غير السلاح، كما صالحهم، ثم قسم الله الباقي=

.....

= بين المسلمين، وكانت الأرض لنفسه، ويخرجها في نوائب المسلمين، وكذلك نصف أرض "فَدَكِ" صالح أهلها بعد فتح "خيبر" على نصف أرضها، وكان خالصاً له، وكذلك ثلث أرض وادي القرى، أخذه في الصلح حين صالح أهلها اليهود، وكذلك حصنان من حصون "خيبر"، وهما الوطيخ والسلالم، أخذهما صلحاً. الثالث: سهمه من خمس خيبر، وما افتتح فيها عنوة، فكانت هذه كلها ملكاً لرسول الله من خاصة لا حق فيها لأحد غيره، لكنه من كان لا يستأثر بها، بل ينفقها على أهله والمسلمين، وللمصالح العامة، وكل هذه صدقات محرمات التملك بعده، والله أعلم.

* * * *

[١٧] - باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين]

٥٨٢ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كَامِلٍ فُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ كِلاَهُمَا، عَنْ سُلَيْمٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا نَافِعْ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُلَيْمُ بْنُ أَخْضَرَ، عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمَرَ: حَدَّثَنَا نَافِعْ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ أَنْ رَسُولَ الله عَلَيْ قَسمَ فِي النَّفَلِ: لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، وَلِلرَّجُلِ سَهْماً.

ع ١٥٨٣ - (٢) حَدَّثَنَاهُ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، وَلَمْ يَذْكُرْ: فِي النَّفَلِ.

١٧ - باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين

قوله: "أن رسول الله ﷺ قسم في النفل للفرس سهمين": هكذا هو في أكثر الروايات "للفرس سهمين وللرجل سهماً"، وفي بعضها "للفارس سهمين"، وللراجل سهماً" بالألف في "الراجل"، وفي بعضها "للفارس سهمين"، والمراد بالنفل هنا: الغنيمة، وأطلق عليها اسم النفل؛ لكونها تسمى نفلاً لغة، فإن النفل في اللغة الزيادة والعطية، وهذه عطية من الله تعالى، فإنحا أحلت لهذه الأمة دون غيرها.

أقوال أهل العلم في أسهام الراجل والفارس: واختلف العلماء في سهم الفارس والراجل من الغنيمة. فقال الجمهور: يكون للراجل سهم واحد، وللفارس ثلاثة أسهم: سهمان بسبب فرسه، وسهم بسبب نفسه، وممن قال بهذا ابن عباس ومحاهد والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز ومالك والأوزاعي والثوري والليث والشافعي وأبو يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق وأبو عبيد وابن جرير وآخرون. وقال أبو حنيفة: للفارس سهمان فقط: سهم لها، وسهم له. ** قالوا: و لم يقل بقوله هذا أحد إلا ما روي عن على وأبي موسى، وحجة الجمهور هذا الحديث، وهو صريح على رواية من روى للفرس سهمين، وللرجل سهما ** بغير ألف في "الرجل"=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: واستدل الإمام أبو حنيفة في بما يأتي:

١- أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن ابن عمر: "أن رسول الله على جعل للفارس سهمين، وللراجل سهما"،
 وحقق شيخنا في إعلاء السنن (١٢: ١٥٨) أن سنده صحيح على شرط الشيخين.

٢- أخرج الدارقطني من طريق أحمد بن منصور الرمادي، عن نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ: "أنه أسهم للفارس سهمين، وللراجل سهما". قال شيخنا: "وهذا سند صحيح على شرط البخاري". (إلى أن قال:) ولأبي حنيفة آثار أخرى ساقها وحققها شيخنا العثماني العثماني العثماني السنن، وأجاب عما يعارضها. (تكملة فتح الملهم: ١١٥/٣)

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: ويمكن أن يجاب عن حديث الباب بأن زيادة السهم كانت نفلا، كما يدل عليه-

=وهي رواية الأكثرين، ومن روى "وللراجل" روايته محتملة، فيتعين حملها على موافقة الأولى جمعاً بين الروايتين، قال أصحابنا وغيرهم: ويرفع هذا الاحتمال ما ورد مفسراً في غير هذه الرواية في حديث ابن عمر هذا من رواية أي معاوية وعبد الله بن نمير وأبي أسامة وغيرهم بإسنادهم عنه أن رسول الله في أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهم له وسهمان لفرسه، ومثله من رواية ابن عباس وأبي عمرة الأنصاري في، والله أعلم. ولو حضر بأفراس لم يُسْهَم إلا لفرس واحد، هذا مذهب الجمهور، منهم: الحسن ومالك وأبو حنيفة والشافعي ومحمد بن الحسن في والدوري والليث وأبو يوسف في: يُسْهم لفرسين. ويروى مثله أيضاً عن الحسن ومكحول ويجي الأنصاري وابن وهب وغيره من المالكيين، قالوا: و لم يقل أحد: إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا شيئاً روي عن سليمان بن موسى أنه يسهم، والله أعلم.

⁻قول ابن عمر: "قسم في النفل للفرس سهمين"، والجمهور حملوا لفظ "النفل" في هذا الحديث على الغنيمة. وفي المسألة كلام طويل راجع له إعلاء السنن وغيره. (تكملة فتح الملهم: ٣/ ١١٥)

[١٨ - باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم]

١٨- باب الإمداد بالملائكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم

الكلام حول غزوة البدر: قوله: "لما كان يوم بدر": اعلم أن "بدراً" هو موضع الغزوة العظمى المشهورة، وهو ماء معروف، وقرية عامرة على نحو أربع مراحل من المدينة، بينها وبين مكة. قال ابن قتيبة: بدر بئر كانت لرجل يسمى بدراً، فسميت باسمه. قال أبو اليقظان: كانت لرجل من بني غِفَار، وكانت غزوة "بدر" يوم الجمعة لسبع عشرة خلت من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وروى الحافظ أبو القاسم بإسناده في تاريخ "دمشق" فيه ضعفاء ألها كانت يوم الجمعة، وثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أن يوم بدر كان يوماً حاراً.

قوله: "فاستقبل نبي الله ﷺ القبلة ثم مد يديه، فجعل يهنف بربه: "اللهم أنحز لي ما وعدتني".

ضبط الكلمات وشرحها: أما "يهتف" فبفتح أوله وكسر التاء المثناة فوق بعد الهاء، ومعناه: يصيح ويستغيث بالله بالدعاء، وفيه استحباب استقبال القبلة في الدعاء ورفع اليدين فيه، وأنه لا بأس برفع الصوت في الدعاء. قوله علله: "اللهم إنك إن تُهلك هذه العصابة من أهل الإسلام لا تعبد في الأرض": ضبطوه "تملك" بفتح التاء وضمها،=

قَالَ أَبُو زُمَيْلٍ: فَحَدَّثَنِي ابْنُ عَبَاسٍ قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُ فِي أَثَرِ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَئِذٍ يَشْتَدُ فِي أَقْدِمْ رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ الْفَارِسِ يَقُولُ: أَقْدِمْ حَيْزُومُ! فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ، وَشُقَ حَيْزُومُ! فَنَظَرَ إِلَيْهِ، فَإِذَا هُوَ قَدْ خُطِمَ أَنْفُهُ، وَشُقَ وَحُهُهُ كَضَرْبَةِ السَّوْطِ، فَاخْضَرَ ذَلِكَ أَجْمَعُ، فَجَاءَ الأَنْصَارِيّ فَحَدّث بِذَلِكَ رَسُولَ الله عَنَى فَقَالُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسَرُوا سَبْعِينَ. فَقَالُ اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ مَدَدِ السّمَاءِ الثَّالِثَةِ"، فَقَتَلُوا يَوْمَئِذٍ سَبْعِينَ، وَأَسَرُوا سَبْعِينَ.

قَالَ أَبُو زُمَيْلِ: قَالَ ابْنُ عَبَاسٍ: فَلَمَّا أَسَرُوا الْأَسَارَى قَالَ رَسُولُ الله ﷺ لَأَبِي بَكْرِ وَعُمَرَ: "مَا تَرَوْنَ فِي هَوُلَاءِ الْأُسَارَى؟" فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا نَبِيّ الله! هُمْ بَنُو الْعَمِّ وَالْعَشِيرَةِ، أَرَى أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُمْ فِذْيَةً، فَتَكُونُ لَنَا قُوّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا فَرْيَ لَنَا قُوّةً عَلَى الْكُفَّارِ، فَعَسَى اللهُ أَنْ يَهْدِيَهُمْ لِلإِسْلاَمِ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا تَرَى؟ يَا ابْنَ الْخَطَّابِ!" قُلْتُ: لاَ، وَالله يَا رَسُولَ الله! مَا أَرَى الّذِي رَأَى أَبُو بَكْرٍ، وَلَكِنِي أَرَى أَنْ تُمَكِّنَ عَلِيّاً مِنْ عَقِيلٍ، فَيَضْرِبَ عُنْقَهُ،......

= فعلى الأول ترفع "العصابة" على أنها فاعل، وعلى الثاني تنصب، وتكون مفعولة، والعصابة: الجماعة. قوله: "كذاك مناشدتك ربك": "المناشدة": السؤال مأخوذة من النشيد، وهو رفع الصوت، هكذا وقع لجماهير رواة مسلم "كذاك" بالذال، ولبعضهم "كفاك" بالفاء. وفي رواية البخاري: "حسبك مناشدتك ربك"، وكل يمعنى، وضبطوا "مناشدتك" بالرفع والنصب، وهو الأشهر. قال القاضي: من رفعه جعله فاعلاً بكفاك، ومن نصبه، فعلى المفعول بما في حسبك وكفاك، وكذاك من معنى الفعل من الكف. قال العلماء: هذه المناشدة إنما فعلها النبي في لحسب المفعول بما في حسبك وكفاك، وكذاك من معنى الفعل من الكف. قال العلماء: هذه المناشدة إنما الله تعلي الحال، فتقوى قلوبهم بدعائه وتضرعه، مع أن الدعاء عبادة، وقد كان وعده الله تعلى إحدى الطائفتين: إما العير وإما الجيش، وكانت العير قد ذهبت وفاتت، فكان على ثقة من حصول الأخرى، ولكن سأل تعجيل ذلك، وتنحيزه من غير أذى يلحق المسلمين، قوله تعالى: ﴿أَنِي مُمِدُّكُم بِألْفِ مِنَ الْمُحْرى، ولكن سأل تعجيل ذلك، وتنحيزه من غير أذى يلحق المسلمين، قوله تعالى: ﴿أَنِي مُمِدُّكُم بِألْفِ مِنَ وَلَه الله عَلَم مُوالِق العذري "حَيْرُونٌ" بالنون، والصواب الأول، وهو المعروف لسائر الرواة والمحفوظ، وهو وله: "أقدم حيزوم!": فضبطوه بوجهين أصحهما القاضي: وقع في رواية العذري "حَيْرُونٌ" بالنون، والصواب الأول، وهو المعروف لسائر الرواة والمحفوظ، وهو وأشهرهما، ولم يذكر أبن دُريَّله وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بحمزة قطع مفتوحة وبكسر الدال من الإقدام. وأشهرهما، ولم يذكر أبن دُريَّله وكثيرون أو الأكثرون غيره أنه بحمزة قطع مفتوحة وبكسر الدال من الإقدام. قالوا: وهي كلمة زجر للفرس معلومة في كلامهم. والثاني: بضم الدال وبحمزة وصل مضمومة من التقدم. قوله: "فإذا هو قد خُطم أنفه": الخطمة الخطمة أوله: "هؤلاء أنمه": الخطمة وسائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وصائرة وسائرة وصائرة وسائرة و

وَتُمَكِّنِي مِنْ فَلاَنٍ -نَسِيباً لِعُمْرَ- فَأَضْرِبَ عُتُقَهُ، فَإِنّ هَؤُلاَءِ أَتُمّةُ الْكُفْرِ وَصَنادِيدُهَا، فَهَوِيَ رَسُولُ الله ﷺ وَمَا قُلْتُ، فَلَمّا كَانَ مِنَ الْغَدِ جِئْتُ، فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ وَمَا قُلْتُ، فَلَمّا كَانَ مِنْ أَيِّ شَيْء تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، وَأَبُو بَكْرِ قَاعِدَيْنِ يَبْكِيَانِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! أَخْبِرْنِي مِنْ أَيِّ شَيْء تَبْكِي أَنْتَ وَصَاحِبُكَ، فَإِنْ وَجَدَّتُ بُكَاءً بَكَيْتُ، وَإِنْ لَمْ أَجِدْ بُكَاءً تَبَاكَيْتُ لِبُكَائِكُمَا، فَقَالٌ رَسُولُ الله ﷺ الله على الله عَلَى عَرَضَ عَلَي عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ لِللّذِي عَرَضَ عَلَي عَرَابُكَ مِنْ أَخْذِهِمُ الْفُدَاءَ، لَقَدْ عُرِضَ عَلَي عَذَابُهُمْ أَدْنَى مِنْ هَذِهِ الشَّكَونَ الله عَرْقَ وَجَلّ: هُمَا كَانَ لِنِي الله عَلَى الله عَرْقَ وَجَلّ: هُمَا كَانَ لِنِي أَن يَكُونَ الله عَرْقَ وَجَلّ: هُمَا كَانَ لِنِي أَن يَكُونَ الله عَرْقَ وَجَلّ: هُمَا كَانَ لِنِي أَن يَكُونَ اللهُ عَرْقَ وَجَلّ: هُمَا عَنِمْتُمْ حَلَيلًا طَيِبًا ﴾ الشّمَرَة أَسْرَىٰ حَتَى يُشْخِرَنَ فِي ٱللّارِضِ ﴾ إلى قوله: ﴿فَكُلُواْ مِمّا غَنِمْتُمْ حَلَيلًا طَيِبًا ﴾ الله عَنْ مِنْ الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلْمَا عَلَى الله عَنْ مَا عَنْمَا عَنِمْتُمْ حَلَيلًا طَيبًا ﴾ (الأنفال: ٢٧-٢٩)، فَأَحَلَ اللهُ الْغَنِيمَة لَهُمْ.

⁼ يعني أشرافها، والواحد صنديد بكسر الصاد، والضمير في "صناديدها" يعود على أثمة الكفر أو مكة.

قوله: "فهوي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر"، هو بكسر الواو، أي أحب ذلك واستحسنه. يقال: هوي الشيء بكسر الواو يَهْوَى بفتحها هوى، والهوى: المحبة. قوله: "و لم يهو ما قلت"، هكذا هو في بعض النسخ "و لم يهو"، وفي كثير منها "و لم يهوى" بالياء، وهي لغة قليلة بإثبات الياء مع الجازم، ومنه قراءة من قرأ ﴿إِنَّهُ من يَتَّقِ وَيُصْبِرُ ﴾ (يوسف: ٩٠) بالياء، ومنه قول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي.

وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُنْخِرَ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ (الأنفال: ٦٧): أي يكثر القتل والقهر في العدو.

[١٩ - باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه]

19- باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه

ضبط الاسم وفقه الحديث: قوله: "فحاء رحل من بني حنيفة يقال له: ثمامة بن أثال، فربطوه بسارية من سواري المسحد": أما "أثالِ"، فبضم الهمزة وبثاء مثلثة وهو مصروف.

حكم إدخال الكافر في المسجد: وفي هذا جواز ربط الأسير وحبسه، وجواز إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي جوازه بإذن مسلم، سواء كان الكافر كتابياً أو غيره، وقال عمر بن عبد العزيز وقتادة ومالك: لا يجوز، وقال أبو حنيفة ﴿ يَجُوز لَكتابي دون غيره، ودليلنا على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا اللَّمُ شَرِّكُونَ خَبَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ ﴾ (التوبة: ٢٨)، فهو خاص بالحرم، وتحن نقول: لا يجوز إدخاله الحرم، والله أعلم.

تأويل قوله: "تقتل ذا دم": قوله: "إن تقتل تقتل ذا دم": الحتلفوا في معناه. فقال القاضي عياض في "المشارق" وأشار إليه في شرح مسلم، معناه: إن تقتل صاحب دم لدمه موقع يشتفي بقتله قاتله، ويدرك قاتله به ثأره، أي لرياسته وفضيلته، وحذف هذا؛ لأنهم يفهمونه في عرفهم. وقال آخرون معناه: تقتل من عليه دم ومطلوب به، وهو مستحق عليه، فلا عتب عليك في قتله. ورواه بعضهم في "سنن أبي داود" وغيره "ذا ذم" بالذال المعجمة وتشديد الميم، أي ذا ذِمَام وحرمة في قومه، ومن إذا عقد ذمة وفي كا. قال القاضي: هذه الرواية ضعيفة؛ لأنها =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "ماذا عندك يا ثمامة": أي ما الذي استقر في ظنك أن أفعله بك؟ فأجاب بأنه ظن خيرا، فقال: عندي يا محمد خير، أي لأنه لست ممن يظلم، بل ممن يعفو ويحسن، كذا في فتح الباري. (تكملة فتح الملهم: ١٢٠/٣)

فَتَرُكَهُ رَسُولُ الله ﷺ حَتّى كَانَ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ: "مَاذَا عِنْدَكَ؟ يَا ثُمَامَةُ!" فَقَالَ: عِنْدِي مَا قُلْتُ لَكَ. إِنْ تُنْعِمْ تُنْعِمْ عَلَى شَاكِرٍ، وَإِنْ تَقْتُلْ تَقْتُلْ ذَا دَمِ، وَإِنْ كُنْتَ ثُرِيدُ الْمَالَ، فَسَلْ تُعْطَ مِنْهُ مَا شَفْتَ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "أَطْلِقُوا ثُمَامَةً"، فَانْطَلَقَ إِلَى نَحْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِد، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمِّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالله فَاغْتَسَلَ، ثُمّ دَحَلَ الْمَسْجِد، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمِّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالله فَاعْتَسَلَ، ثُمّ دَحَلَ الْمَسْجِد، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاّ الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمِّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَرَسُولُهُ الله وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمِّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ وَالله الله وَأَشْهَدُ أَنَ مُحَمِّداً عَلَى الأَرْضِ وَجُهٌ أَبْغَضَ إِلَيّ مِنْ وَجْهِكَ، فَقَدْ أَصْبَحَ وَجُهُكَ أَحَبَّ الدّينِ كُلّهِ الله وَاللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

=تقلب المعنى، فإن من له حرمة لا يستوجب القتل. قلت: ويمكن تصحيحها على معنى التفسير الأول، أي تقتل رجلاً حليلاً يحتفل قاتله بقتله، بخلاف ما إذا قتل ضعيفاً مهيناً، فإنه لا فضيلة في قتله، ولا يدرك به قاتله تأره. قوله ﷺ: "أطلقوا ثمامة": فيه حواز المن على الأسير، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور.

أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم: قوله: "فانطلق إلى نخل قريب من المسجد، فاغتسل": قال أصحابنا: إذا أراد الكافر الإسلام، بادر به، ولا يؤخره للاغتسال، ولا يحل لأحد أن يأذن له في تأخيره، بل يبادر به، ثم يغتسل، ومذهبنا أن اغتساله واحب إن كان عليه جنابة في الشرك، سواء كان اغتسل منها أم لا. وقال بعض أصحابنا: إن كان اغتسل أجزأه وإلا وجب. وقال بعض أصحابنا وبعض المالكية: لا غسل عليه، ويسقط حكم الجنابة بالإسلام، كما تسقط الذنوب، وضعفوا هذا بالوضوء، فإنّه يلزمه بالإجماع، ولا يقال: يسقط أثر الحدث بالإسلام، هذا كله إذا كان أجنب في الكفر، أما إذا لم يجنب أصلاً، ثم أسلم، فالغسل مستحب له، وليس بواحب، هذا مذهبنا ومذهب مالك وآخرين. وقال أحمد وآخرون: يلزمه الغسل.

قوله: "فانطلق إلى نخل قريب من المسجد": هكذا هو في البخاري ومسلم وغيرهما "نخل" بالخاء المعجمة، وتقديره: انطلق إلى نخل فيه ماء، فاغتسل منه. قال القاضي: قال بعضهم: صوابه "نجل" بالجيم، وهو الماء القليل المنبعث، وقيل: الجاري. قلت: بل الصواب الأول؛ لأن الروايات صحت به، و لم يروا إلا هكذا وهو صحيح، ولا يجوز العدول عنه.

قوله ﷺ: "ما عندك يا ثمامة": وكرر ذلك ثلاثة أيام. هذا من تأليف القلوب وملاطقة لمن يرجى إسلامه من الأشراف الذين يتبعهم على إسلامهم خلق كثير. قوله: "وإن خيلك أخذتني، وأنا أريد العمرة، فماذا ترى؟ فبشره رسول الله ﷺ، وأمره أن يعتمر": يعني بشره بما حصل له من الخير العظيم بالإسلام، وإن الإسلام يهدم ما كان=

فَلَمَّا قَدَمَ مَكَّةَ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: أَصَبَوْتَ؟ فَقَالَ: لَا، وَلَكِنِّي أَسْلَمْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ، وَلاَ، وَاللهُ! لاَ يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَامَةَ حَبَّةُ حِنْطَةٍ حَتِّى يَأْذَنَ فيهَا رَسُولُ الله ﷺ.

٥٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْحَنَفِيُّ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ عَيْلاً لَهُ نَحُو أَرْضَ نَحْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أَثَالٍ الْحَنَفِيُّ، سَيّدُ أَهْلِ الْيَمَامَةِ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللّيْثِ، إلا أَنَّهُ قَالَ: إنْ تَقْتُلْنِي تَقْتُلْ ذَا دَمٍ.

⁼قبله، وأما أمره بالعمرة، فاستحباب؛ لأن العمرة مستحبة في كل وقت، لاسيما من هذا الشريف المطاع إذا أسلم، وحاء مراغماً لأهل "مكة"، فطاف وسعى وأظهر إسلامه، وأغاظهم بذلك، والله أعلم.

قوله: "قال له قائل أصبوت": هكذا هو في الأصول "أصَبُوْتَ"، وهي لغة، والمشهور "أَصَبَأْتَ" بالهمز، وعلى الأول جاء قولهم: الصباة كقاض وقضاة.

قوله في حديث ابن المثنى: "إلا أنه قال: إن تقتليني تقتل ذا دم": هكذا في النسخ المحققة "إن تقتلني" بالنون والياء في آخرها، وفي بعضها بحذفها، وهو فاسد؛ لأنه يكون حينئذ مثل الأول، فلا يصح استثناؤه.

[٢٠] باب إجلاء اليهود من الحجاز]

١٥٥٥ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْتٌ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنّهُ قَالَ: "انْطَلِقُوا إِلَى يَهُودَ"، فَخَرَجْنَا مَعَهُ، حَتّى جِئْنَاهُمْ، فَقَامَ رَسُولُ الله عَلَى، فَنَادَاهُمْ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ يَهُودَ"! أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى: "ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلِمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلَغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى: "ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلِغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى: "ذَلِكَ أُرِيدُ، أَسْلَمُوا تَسْلَمُوا"، فَقَالُوا: قَدْ بَلِغْتَ يَا أَبَا الْقَاسِمِ! فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى: "ذَلِكَ أُرِيدُ"، فَقَالَ لَهُمْ النّالِثَةَ، فَقَالَ: "اعْلَمُوا أَنْمَا الأَرْضُ للله وَرَسُولِهِ، وَأَنِي أُرِيدُ أَنْ أُجْلِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَرْض، فَمَنْ وَجَدَ مَنْكُمْ بِمَالِهِ شَيْعًا فَلْيَبِعْهُ، وَإِلّا فَاعْلَمُوا أَنَّ الأَرْضَ لِلهِ وَرَسُولِهِ".

وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَحْبَرَنَا - عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا أَبْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقُرَيْظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ الله عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ يَهُودَ بَنِي النَّضِيرِ وَقُرَيْظَةَ حَارَبُوا رَسُولَ الله عَنْ فَأَجْلَى رَسُولُ الله عَنْ بَنِي النَّضِيرِ، وَأَقَرَ قُرَيْظَةَ وَمَنَ عَلَيْهِمْ، حَتّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وقَسَمَ النَّضِيرِ، وَأَقْرَ قُرَيْظَةً وَمَنَ عَلَيْهِمْ، حَتّى حَارَبَتْ قُرَيْظَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَقَتَلَ رِجَالَهُمْ، وقَسَمَ النَّهُ عَلَيْهِمْ، وَقَسَمَ يَسْمَاءُمُ وَقُومَ وَأَوْلاَدَهُمْ وَأَوْلاَدَهُمْ وَأَوْلاَهُمْ وَيُنْ الْمُسْلِمِينَ، إلاّ أَنَّ بَعْضَهُمْ لَحِقُوا بِرَسُولِ الله عَلَى اللهُ عَلَى وَسَلامٍ وَلَى الله عَلَى وَسُلَمُوا، وَأَجْلَى رَسُولُ الله عَلَى يَهُودَ الْمَدينَة كُلّهُمْ: بَنِي قَيْنُقَاعَ وَهُمْ قَوْمُ عَبْدِ الله بْنِ سَلامٍ، وَيَهُودَ بَنِي حَارِثَةَ، وَكُلّ يَهُودِي كَانَ بِالْمَدينَةِ .

• ٢ - باب إجلاء اليهود من الحجاز

قوله ﷺ لليهود: "أسلموا تسلموا، فقالوا: قد بلغت يا أبا القاسم، فقال لهم رسول الله ﷺ: ذلك أريد" معناه: أريد أن تعترفوا أين بَلَغْتُ. وفي هذا الحديث استحباب تجنيس الكلام وهو من بديع الكلام، وأنواع الفصاحة. وأما إخراجه ﷺ اليهود من "المدينة" فقد سبق بيانه واضحاً في آخر كتاب الوصايا. قوله ﷺ: "الأرض لله ورسوله": معناه: ملكها والحكم فيها، وإنما قال لهم هذا؛ لألهم حاربوا رسول الله ﷺ كما ذكره ابن عمر في روايته التي ذكرها مسلم بعد هذه.

قوله: "عن ابن عمر أن يهود بني النضير وقريظة حاربوا رسول الله ﷺ، فأجلى رسول الله ﷺ بني النضير، وأقر قريظة ومن عليهم، حتى حاربت قريظة بعد ذلك، فقتل رحالهم، وقسم نساؤهم وأولادهم وأموالهم بين المسلمين" =

٣٥٨٩ – (٣) وحدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ، عَنْ مُوسَى بِهَذَا الإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثَ، وَحَدِيثُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَكْثَرُ وَأَتَمّ.

فوائد الحديث: في هذا أن المعاهد والذمي إذا نقض العهد صار حربياً وحرت عليه أحكام أهل الحرب، وللإمام سَبْئُ من أراد منهم، وله المن على من أراد، وفيه: أنه إذا من عليه، ثم ظهرت منه محاربة انتقض عهده، وإنما ينفع المن فيما مضى لا فيما يستقبل، وكانت قريظة في أمان، ثم حاربوا النبي الله ونقضوا العهد، وظاهروا قريشاً على قتال النبي الله تعالى: ﴿وَأَنزِلَ ٱلَّذِينَ ظَنَهُرُوهُم بَنْ أَهْلَ ٱلْكتب مِن صَبَاصِيهِم وَقَذَف في قُلُوبِهِمُ الرُّعب فريقًا حوالية الأحرى. (الأحزاب:٢٦).

قوله: "يهود سي قينقاع": هو بفتح القاف، ويقال بضم النون وفتحها وكسرها ثلاث لغات مشهورات.

[۲۱– باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب]

٠٩٥٠ (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا الضَّحَاكُ بْنُ مَحْلَدٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، حَ وَحَدَّثَنِي مُحَمِّدُ بْنُ رَافِعٍ -وَاللَّفْظُ لَهُ-: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنُ عَبْدِ الله يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنُ عَبْدِ الله يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ، حَتَى لاَ أَدَعَ إِلاَّ مُسْلِماً".

9 ١ - ٤ - (٢) وَحَدَّنَىٰ زُهَیْرُ بْنُ حَرْبُ: حَدَّنَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةً: أَحْبَرَنَا سُفْیَانُ التَّوْرِيّ، حِ وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِیب: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْیَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ وَهُوَ ابْنُ عُبَیْدِ الله، کلاَهُمَا، عَنْ أَبِي الزُّبَیْرِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

[٢٢- باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل الحصن...]

٢٢ - باب جواز قتال من نقض العهد،

وجواز إنزال أهل الحصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم

فوائد الحديث: قوله: "نزل أهل قريظة على حكم سعد بن معاذ": فيه: جواز التحكيم في أمور المسلمين، وفي مهماقم العظام، وقد أجمع العلماء عليه، ولم يخالف فيه إلا الخوارج، فإلهم أنكروا على علي التحكيم، وأقام الحجة عليهم، وفيه: جواز مصالحة أهل قرية أو حصن على حكم حاكم مسلم عدل صالح للحكم أمين على هذا الأمر، وعليه الحكم بما فيه مصلحة للمسلمين، وإذا حكم بشيء لزم حكمه، ولا يجوز للإمام ولا لهم الرجوع عنه، ولهم الرجوع قبل الحكم، والله أعلم.

^{*}قوله: "قوموا إلى سيدكم": لا دليل فيه على قيام التعظيم والتكريم؛ إذ لو أريد ذلك لقيل: "قوموا لسيدكم"، وأما هذا الحديث، فإنما يدل على القيام لعون المريض عند النزول أو القيام لاستقبال العظيم ونحو ذلك، والله تعالى أعلم.

٣٩٥٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيِّ، عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الله"، وَقَالَ مَرَّةً: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْمِ الله"، وَقَالَ مَرَّةً: "لَقَدْ حَكَمْتَ بِحُكْم الْمَلك".

١٩٥٤ – (٣) وَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ الْهَمْدَانِيُّ، كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ ثُمَيْرٍ، قَالَ ابْنُ الْعَلاَءِ: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ؛ حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ

- شيبة وسنن أبي داود، فيحتمل أن المسجد تصحيف من لفظ الراوي، والله أعلم. قوله ﷺ: "قوموا إلى سيدكم أو خيركم".

فوائد الحديث: فيه إكرام أهل الفضل، وتلقيهم بالقيام لهم إذا أقبلوا، هكذا احتج به جماهير العلماء لاستحباب القيام. قال القاضي: وليس هذا من القيام المنهي عنه، وإنما ذلك فيمن يقومون عليه وهو حالس، وبمثلون قياماً طول حلوسه. قلت: القيام للقادم من أهل الفضل مستحب، وقد جاء فيه أحاديث، ولم يصح في النهي عنه شيء صريح، وقد جمعت كل ذلك مع كلام العلماء عليه في جزء، وأجبت فيه عما توهم النهي عنه، والله أعلم. "قال القاضي: واختلفوا في الذين عناهم النبي الله بقوله: "قوموا إلى سيدكم" هل هم الأنصار خاصة، أم جميع من حضر من المهاجرين معهم.

التوفيق بين الروايتين: قوله على لسعد بن معاذ: "إن هؤلاء نزلوا على حكمك". وفي الرواية الأحرى قال: "فنزلوا على حكم رسول الله على أفرد رسول الله الحكم فيهم إلى سعد"، قال القاضي: يجمع بين الروايتين بألهم نزلوا على حكم رسول الله على فرضوا برد الحكم إلى سعد، فنسب إليه، قال: والأشهر أن الأوس طلبوا من النبي على العفو عنهم؛ لألهم كانوا حلفاءهم، فقال لهم النبي على: "أما ترضون أن يحكم فيهم رجل منكم؟" يعني من الأوس يرضيهم بذلك، فرضوا به، فرده إلى سعد بن معاذ الأوسي. قوله: "وسبى ذريتهم"، سبق أن الذرية تطلق على النساء والصبيان معاً.

قوله ﷺ: "لقد حكمت بحكم الملك": الرواية المشهور "الملك" بكسر اللام، وهو الله سبحانه وتعالى، وتؤيدها الروايات التي قال فيها: "لقد حكمت فيهم بحكم الله". قال القاضي: روينا في صحيح مسلم بكسر اللام بغير خلاف، قال: وضبطه بعضهم في صحيح البخاري بكسرها وفتحها، فإن صح الفتح، فالمراد به حبريل علم، وتقديره بالحكم الذي جاء به الملك عن الله تعالى.

^{*}قال في تكملة فتح الملهم: وجملة القول في هذه المسألة أن القيام على أقسام: (إلى أن قال:) ٧- أن يقوم الرجل لمن دخل عليه على سبيل البر والإكرام لمن لا يريد منه ذلك. وهذا القسم السابع موضع خلاف بين العلماء، فأجازه بعضهم ومنعه بعضهم، وللإمام النووي في حوازه رسالة مستقلة رد عليها ابن الحاج. (تكملة فتح الملهم: ١٢٦/٣)

يَوْمَ الْخَنْدَقِ، رَمَاهُ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ يُقَالُ لَهُ ابْنُ الْعَرِقَةِ، رَمَاهُ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ عَلَيْهِ رَسُولُ الله عَلَيْ خَيْمةً فِي الْمَسْجَدِ يَعُودُهُ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ الله عَلَيْ مِنَ الْحَنْدَقِ، وَضَعَ السّلاَحَ، فَاغْتَسَلَ، فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ وَهُوَ يَنْفُضُ رَأْسَهُ مِنَ الْغُبَارِ، فَقَالَ: وَضَعْتَ السّلاَحَ! وَالله! مَا وَضَعْنَاهُ، اخْرُجْ إِلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "فَأَيْنَ؟" فَأَشَارَ إِلَى بَنِي قُرَيْظَةً، فَقَاتَلَهُمْ رَسُولُ الله عَلَى، فَنَزُلُوا عَلَى حُكْمِ رَسُولِ الله عَلَى، فَرَدَّ رَسُولُ الله عَلَى أَنْ تُعْتَلَ الله عَلَى مَعْدِ، قَالَ الله عَلَى عَلَى الله عَلَى عَلَى الله عَلَى الله

٥٩٥- (٤) وحدّثنا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدّثَنا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدّثَنا هِشَامٌ قَالَ: قَالَ أَبِي: فَأُخْبِرْتُ أَنّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لَقَدْ حَكَمْتَ فِيهِمْ بِحُكْم الله عَزَّ وَجَلَّ".

٥٩٦ - (٥) حدّثنا أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ نَمَيْرِ عَنْ هِشَامٍ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ سَعْدًا قَالَ، وَتَحَجّرَ كَلْمُهُ لِلْبُرْءِ، فَقَالَ: اللّهُمّ! إِنّكَ تَعْلَمُ أَنْ لَيْسَ أَحَدٌ أَحَبَ إِلَيّ أَنْ أُجَاهِدَ فَيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللّهُمّ! فَإِنْ كَانَ بَقِيَ مِنْ حَرْبِ قُرَيْشٍ شَيءٌ فَيكَ، مِنْ قَوْمٍ كَذَّبُوا رَسُولَكَ ﷺ وَأَخْرَجُوهُ، اللّهُمّ! فَإِنْ كَانَ بَقِيَ أَظُنُ أَنْكَ قَدْ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ، فَإِنْ كُنْتَ وَضَعْتَ الْحَرْبَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ فَافْجُرْهَا وَاجْعَلْ مَوْتِي فِيهَا،

⁼ضبط الأسماء: قوله: "رماه رحل من قريش يقال له: ابن العرقة": هو بعين مهملة مفتوحة ومكسورة ثم قاف، قال القاضي: قال أبو عبيد، هي أمه، قال ابن الكلبي: اسم هذا الرجل حبان بكسر الحاء بن أبي قيس بن علقمة ابن عبد مناف بن الحارث بن منقذ بن عمرو بن معيص بن عامر بن لؤي بن غالب، قال: واسم العرقة قلابة، بقاف مكسورة وباء موحدة بنت سعد بن سهل بن عبد مناف بن الحارث، وسميت بالعرقة؛ لطيب ريحها، وكنيتها أم فاطمة، والله أعلم.

شرح الغريب وفوائد الحديث: قوله: "رماه في الأكحل"، قال العلماء: هو عرق معروف، قال الخليل: إذا قطع في اليد لم يرقأ الدم، وهو عرق الحياة في كل عضو منه شعبة له اسم. قوله: "فضرب رسول الله على حيمة في المسجد": فيه: جواز النوم في المسجد، وجواز مكث المريض فيه، وإن كان جريحاً. قوله: "أن سعداً تحجر كَلْمُهُ للبرء": "الكُلْم" بفتح الكاف: الجرح. "وتحجر" أي يبس. قوله: "فإن كنت وضعت الحرب بيننا وبينهم، فافجرها واجعل موتي فيها": هذا ليس من تمني الموت المنهي عنه؛ لأن ذلك فيمن تمناه لضر نزل به، وهذا إنما تمناه انفجارها ليكون شهيداً.

فَانْفَجَرَتْ مِنْ لَبَتِهِ، فَلَمْ يَرُعْهُمْ -وَفِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ خَيْمَةٌ مِنْ بَنِي غِفَارٍ - إِلاَّ وَالدَّمُ يَسِيلُ إلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخَيْمَةِ مَا هَذَا الّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُم، فَإِذَا سَعْدٌ جُرْحُهُ يَغِذّ دَمَّا، فَمَاتَ مِنْهَا.

٩٧ - (٦) وَحَدَّثَنَا عَلِيَّ بْنُ الْخُسَيْنِ بْنِ سُلَيْمَانَ الْكُوفِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَهُ قَالَ: فَانْفَجَرَ مِنْ لَيْلَتِهِ، فَمَا زَالَ يَسِيلُ حَتَّى مَاتَ، وَزَادَ فِي الْحَديث: قَالَ: فَذَاكَ حِينَ يَقُولُ الشَّاعِرُ:

فَمَا فَعَلَتْ قُرَيْظُةُ وَالنّضيرُ عَدَاةً تَحَمَّلُوا لَهُوَ الصّبُورُ وَقِدْرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ وَقِدْرُ الْقَوْمِ حَامِيَةٌ تَفُورُ أَقِيمُوا، قَيْنُقَاعُ، وَلاَ تَسيرُوا كَمَا تَقُلَتْ بمَيْطَان الصّخُورُ كَمَا تَقُلَتْ بمَيْطَان الصّخُورُ

أَلا يَا سَعْدُ سَعْدَ بَنِي مُعَادَ لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَادً لَعَمْرُكَ إِنَّ سَعْدَ بَنِي مُعَادً تَرَكُمْ لاَ شَيء فيهَا وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ وَقَدْ قَالَ الْكَرِيمُ أَبُو حُبَابٍ وَقَدْ كَانُوا بَبْلدَتهمْ تُقَالاً

قوله: "فانفجرت من لبته": هكذا هو في أكثر الأصول المعتمدة "لبته" بفتح اللام وبعدها باء موحدة مشددة مفتوحة، وهي النحر، وفي بعض الأصول "من ليته" بكسر اللام وبعدها ياء مثناة من تحت ساكنة، واللبت: صفحة العنق، وفي بعضها من "ليلته"، قال القاضي: قالوا: وهو الصواب كما اتفقوا عليه في الرواية التي بعد هذه. قوله: "فلم يرعهم": أي لم يفجأهم ويأتيهم بغتة.

قوله: "فإذا سعد حرحه يغذ دماً": هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "يغذ" بكسر الغين المعجمة وتشديد الذال المعجمة أيضاً، ونقله القاضي عن جمهور الرواة، وفي بعضها "يَغُذُ" بإسكان الغين وضم الذال المعجمة، وكلاهما صحيح، ومعناه: يسيل، يقال: غذ الجرح يغذ إذا دام سيلانه، وغذا يغذو: سال كما قال في الرواية الأخرى، فما زال يسيل حتى مات.

قوله في الشعر:

ألا يا سعد سعد بني معاذ فما فعلت قريظة والنضير

هكذا في معظم النسخ، وكذا حكاه القاضي عن المعظم، وفي بعضها "لما فعلت" باللام بدل الفاء، وقال: وهو الصواب والمعروف في السير. قوله:

تركتم قدركم لا شيء فيها وقدر القوم حامية تفور

شرح كلمات الشعر: هذا مثل لعدم الناصر، وأراد بقوله: "تركتم قدركم" الأوس لقلة حلفائهم، فإن حلفاءهم قريظة وقد قتلوا، وأراد بقوله: "وقدر القوم حامية تفور" الخروج لشفاعتهم في حلفائهم بني قينقاع حتى من=

.....

=عليهم النبي على وتركهم بعبد الله بن أبي بن سلول، وهو أبو حباب المذكور في البيت الآخر. قوله: "كما ثقلت بميطان الصحور": هو اسم جبل من أرض أجاز في ديار "بني مزينة"، وهو بفتح الميم على المشهور، وقال أبو عبيد البكري وجماعة: هو بكسرها وبعدها ياء مثناة تحت وآخره نون، هذا هو الصحيح المشهور، ووقع في بعض نسخ مسلم "بميطار" بالراء، قال القاضي: وفي رواية ابن ماهان "بحيطان" بالحاء مكان الميم، والصواب الأول، قال: وإنما قصد هذا الشاعر تحريض سعد على استبقاء بني قريظة حلفائه، ويلومه على حكمه فيهم، ويذكره بفعل عبد الله بن أبي، ويمدحه بشفاعته في حلفائهم بني قينقاع.

* * * *

[٣٣ - باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين]

١٥٩٨ - (١) وَحَدَّنَنِي عَبْدُ الله بْنُ مُحَمّدِ بْنِ أَسْمَاءَ الضَّبَعِيُّ: حَدَّثَنَا جُويْرِيَةُ بْنُ أَسْمَاءَ، عَنْ نَافِع، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: نَادَى فِينَا رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ انْصَرَفَ عَنِ الأَحْزَابِ: "أَنْ لاَ يُصَلّيْنَ أَحَدٌ الظّهْرَ إلاّ فِي بَنِي قُرَيْظَةً، وَقَالَ آخَرُونَ: لاَ نُصَلّوْا دُونَ بَنِي قُرَيْظَة، وَقَالَ آخَرُونَ: لاَ نُصَلّقُ إلاّ خَيْثُ أَمَرَنَا رَسُولُ الله ﷺ، وَإِنْ فَاتَنَا الْوَقْتُ، قَالَ: فَمَا عَنْفَ وَاحِدًا مِنَ الْفَرِيقَيْنِ.

٣٣ – باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين

هكذا رواه مسلم: "لا يصلين أحد الظهر"، ورواه البخاري في باب صلاة الخوف من رواية ابن عمر أيضاً قال: "قال رسول الله ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: "لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، وقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي و لم يرد ذلك منا، فذكر ذلك للنبي ﷺ فلم يعنف واحداً منهم".

التوفيق بين روايتي الصحيحين: أما جمعهم بين الروايتين في كونها الظهر والعصر، فمحمول على أن هذا الأمر كان بعد دخول وقت الظهر، وقد صلى الظهر بالمدينة بعضهم دون بعض، فقيل للذين لم يصلوا الظهر: لا تُصلُوا الظهر إلا في بني قريظة، ولحتمل أنه قيل للجميع: ولا تصلوا العصر ولا الظهر إلا في بني قريظة، ويحتمل أنه قيل للجميع بني قريظة، وللذين ذهبوا أولا: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، واللذين ذهبوا أولا: لا تصلوا الظهر إلا في بني قريظة، والله أعلم.

سبب اختلاف الصحابة: وأما اختلاف الصحابة ﴿ في المبادرة بالصلاة عند ضيق وقتها وتأخيرها، فسببه أن أدلة الشرع تعارضت عندهم بأن الصلاة مأمور بها في الوقت، مع أن المفهوم من قول النبي ﷺ، لا يصلين أحد الظهر أو العصر إلا في بني قريظة، المبادرة بالذهاب إليهم، وأن لا يشتغل عنه بشيء، لا أن تأخير الصلاة مقصود في نفسه من حيث أنه تأخير، فأخذ بعض الصحابة بهذا المفهوم نظراً إلى المعنى لا إلى اللفظ، فصلوا حين خافوا فوت الوقت، وأخذ آخرون بظاهر اللفظ وحقيقته، فأخروها، ولم يعنف النبي ﷺ واحداً من الفريقين؛ لأنهم مجتهدون.

فقه الحديث: ففيه دلالة لمن يقول بالمفهوم والقياس، ومراعاة المعنى، ولمن يقول بالظاهر أيضاً، وفيه: أنه لا يعنف المجتهد فيما فعله باحتهاده إذا بذل وسعه في الاحتهاد، وقد يستدل به على أن كل بحتهد مصيب، وللقائل الآخر أن يقول: لم يصرح بإصابة الطائفتين، بل ترك تعنيفهم، ولا خلاف في ترك تعنيف المجتهد، وإن أخطأ إذا بذل وسعه في الاجتهاد، والله أعلم.

[٢٤] باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والثمر...]

999- (١) وَحَدَّنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَحَرْمَلَةُ قَالاً: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا قَدِمَ الْمُهَاجِرُونَ مِنْ مَكَّةَ الْمَدينَة، قَدِمُوا وَلَيْسَ بَأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، وَكَانَ الأَنْصَارُ أَهْلَ الأَرْضِ وَالْعَقَارِ، فَقَاسَمَهُمُ الأَنْصَارُ عَلَى أَنْ أَعْطَوْهُمْ أَنْصَافَ ثِمَارِ أَمْوَالَهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمَوْنَة، وَكَانَتْ أُمِّ أَنسِ بْنِ مَالِكِ، وَهُيَ أَنْصَافَ ثِمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمَوْنَة، وَكَانَتْ أُمِّ أَنسِ بْنِ مَالِكِ، وَهُيَ أَنْصَافَ ثِمَارِ أَمْوَالِهِمْ كُلِّ عَامٍ، وَيَكْفُونَهُمُ الْعَمَلَ وَالْمَوْنَة، وَكَانَتْ أُمِّ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، وَهُيَ ثَدْعَى أُمْ سُلَيْم، وَكَانَتْ أُمِّ عَبْد الله بْنِ أَبِي طَلْحَة، كَانَ أَخَا لأَنسِ لأُمّه، وَكَانَتْ أَعْطَتْ أُمِّ أَنسٍ رَسُولَ الله عَلَيْ أَمْ أَيْمَنَ، مَوْلاَتَهُ، أَمَّ أُسَامَة بْنِ زَيْدٍ.

٣٤ – باب رد المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر والثمر حين استغنوا عنها بالفتوح قوله: "لما قدم المهاجرون من مكة المدينة، قدموا وليس بأيديهم شيء، وكان الأنصار أهل الأرض والعقار، فقاسمهم الأنصار على أن أعطوهم أنصاف ثمار أمواهم كل عام، ويكفوهم العمل والمؤنة، ثم ذكر أن النبي الله الله على من المناسبة المن

قتال أهل خيبر، وانصرف إلى المدينة رد المهاجرون إلى الأنصار مناتجهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم".

الكلام حول منائح الأنصار للمجهاجرين ورد المهاجرين منائحهم إليهم بعد: قال العلماء: لما قدم المهاجرون آثرهم الأنصار بمنائح من أشجارهم، فمنهم من قبلها منيحة محضة، ومنهم من قبلها بشرط أن يعمل في الشجر والأرض، وله نصف الثمار، ولم تطب نفسه أن يقبلها منيحة محضة، هذا لشرف نفوسهم وكراهتهم أن يكونوا كلا، وكان هذا مساقاة، وفي معني المساقاة، فلما فتحت عليهم حيبر، استغنى المهاجرون بأنصبائهم فيها عن تلك المنائح، فردوها إلى الأنصار، ففيه فضيلة ظاهرة للأنصار في مواساتهم وإيثارهم، وما كانوا عليه من حب الإسلام، وإكرام أهله، وأخلاقهم الجميلة، ونفوسهم الطاهرة، وقد شهد الله تعالى لهم بذلك، فقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ نَبُوءُو الدُّارَ وَالْإِيمَنَ مِن قَبْلِهِمْ مُحْبُون منْ هاجَرَ إِلَيْمَ ﴿ (الحشر: ٩) الآية.

شرح الكلمات: قوله: أوكان الأنصار أهل الأرض والعقار": أراد بالعقار هنا: النحل، قال الزحاج: العقار كل ما له أصل، قال: وقيل: إن النخل خاصة يقال له: العقار. قوله: "وكانت أعطت أم أنس رسول الله على عذاقاً له": هو بكسر العين جمع عَذْق بفتحها، وهي النخلة ككلب وكلاب وبئر وبئار. قوله: "فأعطاها رسول الله على أم أيمن": هذا دليل لما قدمنا عن العلماء أنه لم يكن كل ما أعطت الأنصار على المساقاة، بل كان فيه ما هو منيحة ومواساة، وهذا منه، وهو محمول على ألها أعطته على ثمارها يفعل فيها ما شاء من أكله بنفسه وعياله وضيفه وإيثاره بذلك لمن شاء، فلهذا آثر بحا أم أيمن، ولو كانت إباحة له خاصة لما أباحها لغيره؛ لأن المباح له بنفسه لا يجوز له أن يبيح ذلك الشيء لغيره، بخلاف الموهوب له نفس رقية الشيء، فإنه يتصرف فيه كيف شاء.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ لَمَّا فَرَغَ مِنْ قِتَالِ أَهْلِ خَيْبَرَ، وَانْصَرَفَ إِلَى الْمُنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ، وَانْصَرَفَ إِلَى الْأَنْصَارِ مَنَائِحَهُمُ الَّتِي كَانُوا مَنَحُوهُمْ مِنْ ثِمَارِهِمْ، قَالَ: فَرَدّ رَسُولُ الله ﷺ أُمّ أَيْمَنَ مَكَانَهُنّ مِنْ حَائِطِهِ.

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَكَانَ مِنْ شَأْنِ أُمِّ أَيْمَنَ، أُمِّ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّهَا كَانَتْ وَصِيفَةً لِعَبْدِ الله ابْنِ عَبْدِ الله عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَكَانَتْ مِنَ الْحَبَشَةِ، فَلَمّا وَلَدَتْ آمِنَةُ رَسُولَ الله ﷺ، بَعْدَمَا تُوفِّي أَبُوهُ، فَكَانَتْ أُمِّ أَيْمَنَ تَحْضُنُهُ، حَتَّى كَبرَ رَسُولُ الله ﷺ، فَأَعْتَقَهَا، ثُمَّ أَنْكَحَهَا زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ، ثُمَّ تُوفِيَتْ بَعْدَ مَا تُوفِّي رَسُولُ الله ﷺ بحَمْسَة أَشْهُر.

١٤٦٠ (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَنُ أَبِي شَيْبَةً وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الْقَيْسِيُّ، كُلُّهُمْ عَنِ الْمُعْتَمِرِ -وَاللَّفْظ لاَبْنِ أَبِي شَيْبَةً-: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَجُلاً -وَقَالَ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ- كَانَ يَجْعَلُ لِلنِّبِيِّ عَلَيْ عَنْ أَنِسٍ أَنَّ رَجُلاً -وَقَالَ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ- كَانَ يَحْعَلُ لِلنِّبِيِّ عَلَيْ اللَّهِ عَنْ أَنْسٍ أَنَّ رَجُلاً -وَقَالَ حَامِدٌ وَابْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: أَنَّ الرَّجُلَ- كَانَ يَحْعَلُ لِلنِّبِيِّ عَلَيْ عَلْدُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهِ مَا كَانَ النّخِلَاتِ مِنْ أَرْضِهِ، حَتّى فُتِحَتْ عَلَيْهِ قُرَيْظَةً وَالنّضِيرُ، فَجَعَلَ بَعْدَ ذَلِكَ، يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا كَانَ أَعْطَاهُ.

قَالَ أَنسٌ: وَإِنَّ أَهْلِي أَمَرُونِي أَنْ آتِيَ النّبِيَّ عَلَىٰ فَأَسْأَلُهُ مَا كَانَ أَهْلُهُ أَعْطُوهُ أَوْ بَعْضَهُ، وَكَانَ نَبِيُّ الله عَلَىٰ قَدْ أَعْطَاهُ أُمَّ أَيْمَنَ، فَأَتَيْتُ النّبِيَّ عَلَىٰ فَأَعْطَانِيهِنّ، فَحَاءَت أُمِّ أَيْمَنَ، فَحَعَلَت وَكَانَ نَبِيُّ الله عَلَىٰ الله الله عَلَىٰ اللهُ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ الله عَلَىٰ ا

قوله: "رد المهاجرون إلى الأنصار منائحهم التي كانوا منحوهم من ثمارهم": هذا دليل على أنها كانت منائح ثمار، أي إباحة للثمار لا تمليك لأرقاب النخل، فإنما لو كانت هبة لرقبة النخل لم يرجعوا فيها، فإن الرجوع في الهباة بعد القبض لا يجوز، وإنما كانت إباحة كما ذكرنا، والإباحة يجوز الرجوع فيها متى شاء، ومع هذا لم يرجعوا فيها حتى اتسعت الحال على المهاجرين بفتح خيبر، واستغنوا عنها، فردوها على الأنصار، فقبلوها، وقد حاء في الحديث أن النبي على قال لهم ذلك.

توجمة أمّ أيمن: قوله: "قال ابن شهاب: وكان من شأن أم أيمن أم أسامة بن زيد أنها كانت وصيفة لعبد الله بن عبد الملب، وكانت من الحبشة": هذا تصريح من ابن شهاب أن أم أيمن أم أسامة بن زيد حبشية، وكذا قاله =

.....

=الواقدي وغيره، ويؤيده ما ذكره بعض المؤرخين أنها كانت من سبي الحبشة أصحاب الفيل، وقيل: إنها لم تكن حبشية، وإنما الحبشية امرأة أخرى، واسم أم أيمن التي هي أم أسامة بركة، كنيت بابنها أيمن بن عبيد الحبشي صحابي استشهد يوم خيبر، قاله الشافعي وغيره، وقد سبق ذكر قطعة من أحوال أم أيمن في باب القافة.

قوله في قصة أم أيمن: أنها امتنعت من رد تلك المنائح حتى عوضها عشرة أمثاله. إنما فعلت هذا؛ لأنها ظنت أنها كانت هبة مؤبدة وتمليكاً لأصل الرقبة، وأراد النبي الشهاسة قلبها في استرداد ذلك، فما زال يزيدها في العوض حتى رضيت، وكل هذا تبرع منه الله الكرام لها لما من حق الحضانة والتربية.

قوله: "والله لا نعطيكاهن": هكذا هو في معظم النسخ "نعطيكاهن" بالألف بعد الكاف، وهو صحيح، فكأنه أشبع فتحة الكاف، فتولدت منها ألف، وفي بعض النسخ: "والله ما نعطاكهن"، وفي بعضها: "لا نعطيكهن"، والله أعلم.

* * * *

[٧٥- باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب]

١٠٤٥ (١) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَو خَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هَلَال، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ مُغَفَّلٍ قَالَ: أَصَبْتُ حِرَاباً مِنْ شَحْمٍ يَوْمَ خَيْبَرَ. قَالَ: فَالْتَزَمْتُهُ، فَقُلْتُ: لاَ أُعْطِي الْيَوْمَ أَحَدًا مِنْ هَذَا شَيْئًا، قَالَ: فَالْتَفَتُ، فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ مُتَبَسّماً.

٢٠٢٠ - (٢) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ الْعَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا بَهْزُ بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ هِلاَلٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الله بْنَ مُغَفِّلِ يَقُولُ: رُمِيَ إِلَيْنَا جِرَابٌ فِيهِ طَعَامٌ وَشَحْمٌ يَوْمَ خَمَيْدُ بْنُ هِلاَلٍ قَالَ: فَالْتَفَتُ، فَإِذَا رَسُولُ الله ﷺ، فَاسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ.

٤٦٠٣ (٣) وحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّي: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: حِرَابٌ مِنْ شَحْم، وَلَمْ يَذْكُرِ الطَّعَامَ.

٢٥ - باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب

شرح كلمة "الجواب" وفقه الحديث: فيه حديث عبد الله بن مغفل "أنه أصاب جراباً من شحم يوم خيبر"، وفي رواية قال: "رمي إلينا جراب فيه طعام وشحم".

أما "الجراب": فبكسر الجيم وفتحها، لغتان، والكسر أفصح وأشهر، وهو وعاء من جلد، وفي هذا إباحة أكل طعام الغنيمة في دار الحرب. قال القاضي: أجمع العلماء على جواز أكل طعام الحربيين ما دام المسلمون في دار الحرب، فيأكلون منه قدر حاجتهم، ويجوز بإذن الإمام وبغير إذنه، ولم يشترط أحد من العلماء استئذانه إلا الزهري، وجمهورهم على أنه لا يجوز أن يخرج معه منه شيئاً إلى عمارة دار الإسلام، فإن أخرجه لزمه رده إلى المغنم، وقال الأوزاعي: لا يلزمه، وأجمعوا على أنه لا يجوز بيع شيء منه في دار الحرب ولا غيرها، فإن بيع منه شيء لغير الغانمين كان بدله غنيمته، ويجوز أن يركب دواهم، ويلبس ثياهم، ويستعمل سلاحهم في حال الحرب بالإجماع، ولا يفتقر إلى إذن الإمام، وشرط الأوزاعي إذنه، وخالف الباقين، وفي هذا الحديث دليل لجواز أكل شحوم ذبائح اليهود، وإن كانت شحومها محرمة عليهم، وهو مذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وجماهير العلماء.

قال الشافعي وأبو حنيفة والجمهور: لا كراهة فيها، وقال مالك: هي مكروهة. وقال أشهب وابن القاسم المالكيان وبعض أصحاب أحمد: هي محرمة، وحكي هذا عن مالك. واحتج الشافعي والجمهور بقوله تعالى: ﴿ وَطَعَامُ اللَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَنب حَلِّ لَكُنْ ﴾ (المائدة:٥)، قال المفسرون: المراد به الذبائح، ولم يستثن منها شيئاً لا لحماً ولا شحماً ولا غيره، وفيه: حل ذبائح أهل الكتاب، وهو مجمع عليه، ولم يخالف إلا الشيعة، ومذهبنا-

.....

=ومذهب الجمهور إباحتها سواء سموا الله تعالى عليها أم لا. وقال قوم: لا يحل إلا أن يسموا الله تعالى، فأما إذا ذبحوا على اسم المسيح أو كنيسة ونحوها، فلا تحل تلك الذبيحة عندنا، وبه قال جماهير العلماء، والله أعلم. قوله: "فالتفت، فإذا رسول الله ﷺ، فاستحببت منه": يعني لما رآه من حرصه على أخذه أو لقوله: لا أعطي اليوم أحداً من هذا شيئاً، والله أعلم.

* * * *

[٢٦- باب كتاب النبيّ على الله الله الإسلام]

١٠٠٤ - (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ الْبُنُ حُمَيْدٍ - وَاللَّفْظُ لاَبْنِ رَافِعِ، قَالَ ابْنُ رَافِعِ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْسِ أَنَّ عَبْلِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَبْسِ أَنَّ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ وَمُعْرَدُ مِنْ فِيهِ إِلَى فِيهِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ فِي الْمُدَّةِ النِّي كَانَتْ بَيْنِي وَبَيْنَ رَسُولِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَلْمَ الرَّومِ، قَالَ: فَلَا اللهِ عَلَى عَظِيمُ بُصْرَى، فَدَعْتُم الرَّومِ، قَالَ: فَقَالَ اللهِ عَلَى عَظِيمُ بُصْرَى اللهِ عَلْمَ بُصْرَى اللهِ عَلَى عَظِيمُ بُصْرَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَظِيمُ بُصْرَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى عَظِيمُ بُصْرَى اللهِ عَلَى اللهِ عَمْدَا الرَّعْلِ اللهِ عَلَى عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

٢٦ - باب كتاب النبي ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام

ضبط الأسماء وشوح حديث أبي سفيان: قوله: "هرقل" بكسر الهاء وفتح الراء وإسكان القاف هذا هو المشهور، ويقال: هِرْقِلْ بكسر الهاء وإسكان الراء وكسر القاف، حكاه الجوهري في صحاحه، وهو اسم علم له، ولقبه قيصر، وكذا كل من ملك الروم يقال له: قيصر. قوله عن أبي سفيان: "انطلقت في المدة التي كانت بيني وبين رسول الله ﷺ" يعني الصلح يوم "الحديبية"، وكانت "الحديبية" في أواخر سنة ست من الهجرة.

قوله: "دحية الكلبي": هو بكسر الدال وفتحها لغتان مشهورتان، احتلف في الراجحة منهما، وادعى ابن السكيت أنه بالكسر لا غير، وأبو حاتم السجستاني أنه بالفتح لا غير. قوله: "عظيم بصرى": هي بضم الباء، وهي مدينة "حوران" ذات قلعة، وأعمال قريبة من طرف البرية التي بين "الشام" و"الحجاز"، والمراد بعظيم "بصرى": أميرها. قوله عن هرقل: "أنه سأل: أيهم أقرب نسباً إلى النبي الله عنه": قال العلماء: إنما سأل قريب النسب؛ لأنه أعلم بحاله وأبعد من أن يكذب في نسبه وغيره، ثم أكد ذلك، فقال لأصحابه: إن كذبني فكذبوه أي لا تستحيوا منه فتسكتوا عن تكذيبه إن كذب.

قوله: "وأجلسوا أصحابي خلفي": قال بعض العلماء: إنما فعل ذلك؛ ليكون عليهم أهون في تكذيبه إن كذب؛=

قَالَ: فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: وَايْمُ الله! لَوْلاَ مَحَافَةُ أَنْ يُؤْثَرَ عَلَيَّ الْكَذِبُ لَكَذَبْتُ، ثُمّ قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: سَلْهُ، كَيْفَ حَسَبُهُ فِيكُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: هُوَ فِينَا ذُو حَسَبٍ، قَالَ: فَهَلْ كَانَ مِنْ آبَائِهِ مَلِكٌ؟ قُلْتُ: لاَ، قَالَ: فَهَلْ كَنْتُمْ تَتِهِمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: وَمَنْ يَتَبِعُهُ؟ قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ أَشْرَافُ النّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ قَالَ: قُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، قَالَ: أَيْرِيدُونَ أَمْ يَنْقُصُونَ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، سَخْطَةً لَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، بَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ يَوْبَهُ مَا عَنْ دِينِهِ بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَ فِيهِ، سَخْطَةً لَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، فَهَلْ يَزِيدُونَ، قَالَ: فَهَلْ قَالَتُهُمُوهُ؟ قُلْتُ: نَعَمْ! قَالَ: فَكَيْفَ كَانَ قِتَالُكُمْ إِيّاهُ؟ قَالَ قُلْتُ: تَكُونُ لَا مَنْ مَا وَنُصِيبُ مِنْهُ، قَالَ: فَهَلْ يَغْدِرُ؟ قُلْتُ: لَا، وَنَحْنُ مِنْهُ فِي اللَّهُ لَا يَدْرِي مَا هُو صَانِعٌ فِيهَا.

قَالَ: فَوَالله! مَا أَمْكَنَّنِي مِنْ كَلِّمَةٍ أُدْخِلُ فِيهَا شَيْئًا غَيْرَ هَذِهِ.

الأن مقابلته بالكذب في وجهه صعبة بخلاف ما إذا لم يستقبله.

قوله: "دعا بترجمانه": هو بضم التاء وفتحها، والفتح أفصح، وهو المعبر عن لغة بلغة أخرى، والتاء فيه أصلية، وأنكروا على الجوهري كونه جعلها زائدة. قوله: "لولا مخافة أن يؤثر على الكذب لكذبت": معناه: لولا محفت أن رفقتي ينقلون عني الكذب إلى قومي، ويتحدثونه في بلادي لكذبت عليه؛ لبغضي إياه ومحبتي نقصه، وفي هذا بيان أن الكذب قبيح في الجاهلية، كما هو قبيح في الإسلام. ووقع في رواية البخاري: "لولا الحياء من أن يأثروا على كذباً لكذبت عنه": وهو بضم الثاء وكسرها. وقوله: "كيف حسبه فيكم": أي نسبه.

قوله: "فهل كان من آبائه ملك": هكذا هو في جميع نسخ صحيح مسلم، ووقع في صحيح البخاري: "فهل كان في آبائه من مالك؟" وروي هذا اللفظ على وجهين: أحدهما "مِنْ" بكسر الميم، و"ملك" بفتحها مع كسر اللام. والثاني: "مَنْ" بفتح الميم، و"ملك" بفتحها على أنه فعل ماضٍ، وكلاهما صحيح، والأول أشهر وأصح، وتؤيده رواية مسلم بحذف "من".

قوله: "وممن يتبعه أشراف الناس أم ضعفاؤهم": يعني بأشرافهم: كبارهم وأهل الأحساب فيهم. قوله: "سخطة له": هو بفتح السين، والسخط: كراهة الشيء وعدم الرضى به.

شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سجالا": قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سجالاً": هو بكسر السين أي=

^{*}قوله:"ومن يتبعه أشراف الناس أم ضعفاؤهم؟": أريد بالأشراف: الجبابرة المتكبرون الأشداء، وبالضعفاء من بخلافهم، والله تعالى أعلم.

قَالَ: فَهَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ قَالَ قُلْتُ: لَا، قَالَ لِتَرْجُمَانِهِ: قُلْ لَهُ: إِنِّي سَأَلْتُكَ عَنْ حَسَبه، فَزَعَمْتَ أَنَّهُ فيكُمْ ذُو حَسَبٍ، وَكَذَلِكَ الرُّسُلُ تُبْعَثُ في أَحْسَابِ قَوْمِهَا، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كَانَ فِي آبَائِهِ مَلِكٌ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقُلْتُ: لَوْ كَانَ منْ آبَائِهِ مَلِكٌ قُلْتُ رَجُلٌ يَطْلُبُ مُلْكَ آبَائِهِ، وَسَأَلْتُكَ عَنْ أَتْبَاعِهِ، أَضُعَفَاؤُهُمْ أَمْ أَشْرَافُهُمْ؟ فَقُلْتَ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ، وَهُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُل، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ كُنْتُمْ تَتَّهمُونَهُ بِالْكَذِبِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ مَا قَالَ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، فَقَدْ عَرَفْتُ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لِيَدَعَ الْكَذَبَ عَلَى النَّاس ثُمَّ يَذْهَبَ فَيَكْذِبَ عَلَى الله، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَرْتَدُّ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَنْ دينه بَعْدَ أَنْ يَدْخُلَهُ سَخْطَةً لَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لَا، وَكَذَلِكَ الإيمَانُ إذَا خَالَطَ بَشَاشَةَ الْقُلُوبِ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَزيدُونَ أَوْ يَنْقُصُونَ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُمْ يَزيدُونَ، وَكَذَلِكَ الإيمَانُ حَتَّى يَتَمَّ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَاتَلْتُمُوهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْكُمْ قَدْ قَاتَلْتُمُوهُ، فَتَكُونُ الْحَرْبُ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُ سِجَالًا، يَنَالُ مِنْكُمْ وَتَنَالُونَ مِنْهُ، وَكَذَلكَ الرُّسُلُ تُبْتَلَى ثُمَّ تَكُونُ لَهُمُ الْعَاقِبَةُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ يَغْدِرُ؟ فَزَعَمْتَ أَنَّهُ لاَ يَغْدرُ، وَكَذَلِكَ الرَّسُلُ لاَ تَغْدِرُ، وَسَأَلْتُكَ: هَلْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ؟ فَزَعَمْتَ أَنْ لاَ، فَقُلْتُ: لَوْ قَالَ هَذَا الْقَوْلَ أَحَدٌ قَبْلَهُ، قُلْتُ: رَجُلٌ اثْتَمَّ بقَوْل قيلَ قَبْلَهُ، قَالَ: ثُمّ قَالَ: بِمَ يَأْمُرُكُمْ؟ قُلْتُ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلاَةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَةِ وَالْعَفَاف،

⁻نوباً، نوبة لنا ونوبة له، قالوا: وأصله من المستقيين بالسجل، وهي الدلو الملأى، يكون لكل واحد منهما سجل. قوله: "فهل يغدر": يعني مدة الهدنة والصلح الذي جرى يوم الحديبية.

قوله: "وكذلك الرسل تبعث في أحساب قومها": يعني في أفضل أنسابهم وأشرفها، قيل: الحكمة في ذلك أنه أبعد من انتحاله الباطل، وأقرب إلى انقياد الناس له. وأما قوله: "أن الضعفاء هم أتباع الرسل": فلكون الأشراف يأنفون من تقدم مثلهم عليهم، والضعفاء لا يأنفون، فيسرعون إلى الانقياد واتباع الحق. وأما سؤاله عن الردة؛ فلأن من دخل على بصيرة في أمر محقق لا يرجع عنه، بخلاف من دخل في أباطيل.

وأما سؤاله عن الغدر؛ فلأن من طلب حظ الدنيا لا يبالي بالغَدْرِ وغيره مما يتوصل به إلى ذلك، ومن طلب الآخرة لم يرتكب غدراً ولا غيره من القبائح.

معاين الكلمات: قوله: "وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشة القلوب": يعني انشراح الصدور، وأصلها اللطف بالإنسان عند قدومه، وإظهار السرور برؤيته، يقال: بش به وتبشبش. قوله: "وكذلك الرسل تبتلى ثم تكون لهم العاقبة": معناه: يبتليهم الله بذلك؛ ليعظم أجرهم بكثرة صبرهم، وبذلهم وسعهم في طاعة الله تعالى.

قَالَ: إِنْ يَكُنْ مَا تَقُولُ فِيهِ حَقَّا، فَإِنَّهُ نَبِيّ، وَقَدْ كُنْتُ أَعْلَمُ أَنَّهُ خَارِجٌ، وَلَمْ أَكُنْ أَظُنَّهُ مِنْكُمْ، وَلَوْ أَنِي أَعْلَمُ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَعْلَمُ أَنِّي أَخْلُصُ إِلَيْهِ، لأَحْبَبْتُ لِقَاءَهُ، وَلَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَغَسَلْتُ عَنْ قَدَمَيْهِ، وَلَيَبْلُغَنَّ مُلْكُهُ مَا تَحْتَ قَدَمَيّ.

قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَرَأُهُ، فَإِذَا فِيهِ: "بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله إلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتَبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنّي أَدْعُوكَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله إلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ، سَلاَمٌ عَلَى مَنِ اتّبَعَ الْهُدَى، أَمَّا بَعْدُ، فَإِنّي أَدْعُوكَ بِدِعَايَةِ الإسْلاَمِ، أَسْلِمْ تَسْلَمْ، وَأَسْلِمْ يُؤْتِكَ الله أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَإِنّ عَلَيْكَ إِنْمَ اللّهِ يَعْلَى الله الله عَلَيْكَ إِنَّمَ وَلا الله عَلَى الله وَلا يَعْبُدُوا بِأَنَّا وَبَيْنَكُمْ أَلًا نَعْبُدَ إِلاَ الله وَلا يُعْرَفُ وَلا يَتَخِذَ بَعْضُمَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِن دُونِ أَللهِ فَإِن تَوَلَّواْ فَقُولُواْ آشَهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُورِنَ ﴾ (آل عمران: ٢٤).

=قوله: "قلت: يأمرنا بالصلاة والزكاة والصلة والعفاف": أما "الصلة"، فصلة الأرحام، وكل ما أمر الله به أن يوصل، وذلك بالبر والإكرام وحسن المراعاة، وأما "العفاف"، الكف عن المحارم وخوارم المروءة. قال صاحب "المحكم": العفة: الكف عما لا يحل ولا يحمل، يقال: عف يعف عفة وعفافاً وعفافة وتعفف واستعف، ورجل عف وعفيف، والأنثى عفيفة وجمع العفيف: أعفة وأعفاء.

قوله: "إن يكن ما يقول حقاً أنه نبي": قال العلماء: هذا الذي قاله هرقل أخذه من الكتب القديمة، ففي التوراة هذا أو نحوه من علامات رسول الله ﷺ فعرفه بالعلامات. وأما الدليل القاطع على النبوة، فهو المعجزة الظاهرة الخارقة للعادة، فهكذا قاله المازري، والله أعلم.

قوله: "ولو أعلم أني أخلص إليه لأحببت لقاءه": هكذا هو في مسلم، ووقع في البخاري: "لتحشمت لقاءه"، وهو أصح في المعنى، ومعناه: لتكلفت الوصول إليه، وارتكبت المشقة في ذلك، ولكن أخاف أن أقتطع دونه، ولا عذر له في هذا؛ لأنه قد عرف صدق النبي هي وإنما شح في الملك، ورغب في الرياسة، فآثرها على الإسلام، وقد جاء ذلك مصرحاً به في صحيح البخاري: "ولو أراد الله هدايته لوفقه، كما وفَّقَ النّجاشي، وما زالت عنه الرّياسة"، ونسأل الله توفيقه.

قوله: "ثم دعا بكتاب رسول الله ﷺ فقرأهُ، فإذا فيه: بسم الله الرحمن الرحيم، من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم، سلام على من اتبع الهدى، أما بعد: فإني أدعوك بدعاية الإسلام، أسلم تسلم، وأسلم يؤتك الله أجرك مرتين، وإن توليت، فإنما عليك إثم الأريسيين، ﴿ فَلْ يَنَاهُلَ ٱلْكِتَنْبُ تَعَالُواْ إِلَى كَلِمَةٍ سَوْآمٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ ﴾.

فواند كتاب النبي ﷺ إلى هوقل: في هذا الكتاب جمل من القواعد وأنواع من الفوائد: منها: دعاء الكفار إلى=

فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ قِرَاءَةِ الْكِتَابِ، ارْتَفَعَتِ الأَصْوَاتُ عِنْدَهُ، وَكَثْرَ اللَّغْطُ، وَأَمَرَ بِنَا، فَأَخْرِ حْنَا، قَالَ: فَقُلْتُ لأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ. فَقُلْتُ لأَصْحَابِي حِينَ خَرَجْنَا: لَقَدْ أَمِرَ أَمْرُ ابْنِ أَبِي كَبْشَةَ، إِنَّهُ لَيَخَافُهُ مَلِكُ بَنِي الأَصْفَرِ. قَالَ: فَمَا زِلْتُ مُوقِناً بِأَمْرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ سَيَظْهَرُ، حَتّى أَدْخَلَ اللهُ عَلَيّ الإِسْلاَمَ.

=الإسلام قبل قتالهم، وهذا الدعاء واحب، والقتال قبله حرام إن لم تكن بلغتهم دعوة الإسلام، وإن كانت بلغتهم فالدعاء مستحب، هذا مذهبنا، وقيه خلاف للسلف سبق بيانه في أول كتاب الجهاد. ومنها: وحوب العمل بخبر الواحد، وإلا فلم يكن في بعثه مع دحية فائدة، وهذا إجماع من يعتد به، ومنها: استحباب تصدير الكتاب "بسم الله الرحمن الرحيم" وإن كان المبعوث إليه كافراً.

ومنها: أن قوله ﷺ في الحديث الآخر: قوله: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أحزم": المراد بالحمد لله: ذكر الله تعالى، وقد جاء في رواية "بذكر الله تعالى"، وهذا الكتاب كان ذا بال، بل من المهمات العظام، وبدأ فيه بالبسملة دون الحمد. ومنها: أنه يجوز أن يسافر إلى أرض العدو بالآية والآيتين ونحوهما، وأن يبعث بذلك إلى الكفار، وإنما لهى عن المسافرة بالقرآن إلى أرض العدو، أي بكله أو بجملة منه، وذلك أيضاً محمول على ما إذا خيف وقوعه في أيدي الكفار. ومنها: أنه يجوز للمحدث والكافر مس آية أو آيات يسيرة مع غير القرآن.

ومنها: أن السنة في المكاتبة والرسائل بين الناس أن يبدأ الكاتب بنفسه، فيقول: من زيد إلى عمرو، وهذه مسألة مختلف فيها، قال الإمام أبو جعفر في كتابه صناعة الكتاب: قال أكثر العلماء: يستحب أن يبدأ بنفسه كما ذكرنا، ثم روى فيه أحاديث كثيرة وآثاراً، قال: وهذا هو الصحيح عند أكثر العلماء؛ لأنه إجماع الصحابة، قال: وسواء في هذا تصدير الكتاب والعنوان، قال: ورخص جماعة في أن يبدأ بالمكتوب إليه، فيقول في التصدير والعنوان: إلى فلان من فلان، ثم روي بإسناده أن زيد بن ثابت كتب إلى معاوية، فبدأ باسم معاوية، وعن محمد ابن الحنفية وبكر بن عبد الله وأيوب السختياني أنه لا بأس بذلك، قال: وأما العُنوان، فالصواب أن يكتب عليه إلى فلان، ولا يكتب لفلان؛ لأنه إليه لا له إلا على مجاز. قال: هذا هو الصواب الذي عليه أكثر العلماء من الصحابة والتابعين.

ومنها: التوقي في المكاتبة، واستعمال الورع فيها، فلا يفرط ولا يفرط، ولهذا قال النبي بي إلى هرقل عظيم الروم، فلم يقل: ملك الروم؛ لأنه لا ملك له ولا لغيره إلا بحكم دين الإسلام، ولا سلطان لأحد إلا لمن ولاه رسول الله بي أو ولاه من أذن له رسول الله بي بشرط، وإنما ينفذ من تصرفات الكفار ما تنفذه الضرورة، ولم يقل: إلى هرقل فقط، بل أتى بنوع من الملاطفة، فقال: عظيم الروم أي الذي يعظمونه ويقدمونه، وقد أمر الله تعالى بإلانة القول لمن يدعى إلى الإسلام، فقال تعالى: ﴿آدَعُ إِنَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْمِحْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْمُسْتَقِلَ الله والمنافقة والإيجاز، والنحل: ٥ ١٢٥)، وقال تعالى: ﴿فَقُولاً لَيْنَا ﴾ (طهه: ٤٤) وغير ذلك. ومنها: استحباب البلاغة والإيجاز، وتحرّي الألفاظ الجزلة في المكاتبة، فإن قوله بي: "أسلِم تسلم" في لهاية من الاختصار، وغاية من الإيجاز=

=والبلاغة، وجمع المعاني، مع ما فيه من بديع التجنيس وشموله لسلامته من حزي الدنيا بالحرب والسبي والقتل وأخذ الديار والأموال، ومن عذاب الآخرة. ومنها: أن من أدرك من أهل الكتاب نبينا في فآمن به، فله أجران كما صرح به هنا. وفي الحديث الآخر في الصحيح: "ثلاثة يؤتون أجرهم مرتين: منهم رجل من أهل الكتاب" الحديث، ومنها: البيان الواضح أن من كان سبباً لضلالة، أو سبب منع من هداية كان أثماً؛ لقوله في: "وإن توليت، فإن عليك إثم الأريسيين"، ومن هذا المعنى قول الله تعالى: ﴿وَلَيَحْمِلُ مَنَ أَنْقَالُهُمْ وَأَنْقَالاً مّع أَنْقَالِهُمْ ﴾ (العنكبوت: ١٣). ومنها استحباب "أما بعد" في الخطب والمكاتبات، وقد ترجم البخاري لهذه باباً في كتاب "الجمعة" ذكر فيه أحاديث كثيرة.

ضبط كلمة "الأريسيين" ومعناها: قوله ﷺ: "وإن توليت فإن عليك إثم الأريسيين": هكذا وقع في هذه الرواية الأولى في مسلم "الأريسيين"، وهو الأشهر في روايات الحديث، وفي كتب أهل اللغة، وعلى هذا اختلف في ضبطه على أوجه: أحدها: بياءين بعد السين. والثاني: بياء واحدة بعد السين، وعلى هذين الوجهين الهمزة مفتوحة، والراء مكسورة مخففة.

والثالث: الأريسيين بكسر الهمزة وتشديد الراء وبياء واحدة بعد السين، ووقع في الرواية الثانية في مسلم، وفي أول صحيح البخاري "إثم اليريسيّين" بياء مفتوحة في أوله وبياءين بعد السين، واختلفوا في المراد بهم على أقوال: أصحها وأشهرها: أنهم الأكّارون أي الفلاحون والزراعون، ومعناه: أن عليك إثم رعاياك الذين يتبعونك وينقادون بانقيادك، ونبه بحؤلاء على جميع الرعايا؛ لألهم الأغلب؛ ولأنهم أسرع انقياداً، فإذا أسلم أسلموا، وإذا امتنع امتنعوا، وهذا القول هو الصحيح، وقد حاء مصرحاً به في رواية رويناها في كتاب "دلائل النبوة للبيهقي" وفي غيره: "فإن عليك إثم الأكارين"، وفي رواية ذكرها أبو عبيد في كتاب "الأموال"، وإلا فلا يحل بين الفلاحين وبين الإسلام. وفي رواية ابن وهب: "وإثمهم عليك"، قال أبو عبيد: ليس المراد بالفلاحين الزراعين خاصة، بل المراد بمم جميع أهل مملكته. الثاني: ألهم اليهود والنصارى، وهم أتباع عبد الله بن أريس الذي تنسب إليه الأروسية من النصارى، ولهم مقالة في كتب المقالات، ويقال لهم: الأروسيون. الثالث: ألهم الملوك الذين يقودون الناس إلى المذاهب الفاسدة، ويأمرولهم بها.

قوله ﷺ: "أدعوك بدعاية الإسلام"" وهو بكسر الدال أي بدعوته، وهي كلمة التوحيد. وقال في الرواية الأحرى التي ذكرها مسلم بعد هذا: "أدعوك بداعية الإسلام": وهو بمعنى الأولى، ومعناه: الكلمة الداعية إلى الإسلام. قال القاضي: ويجوز أن تكون "داعية" هنا بمعنى: دعوة، كما في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ﴾ (النجم: ٥٥): أي كشف.

قوله ﷺ: "سلام على من اتبع الهدى": هذا دليل لمن يقول: لا يبتدئ الكافر بالسلام، وفي المسألة خلاف، فمذهب الشافعي وجمهور أصحابه وأكثر العلماء: أنه لا يجوز للمسلم أن يبتدئ كافراً بالسلام، وأحازه كثيرون من = 97٠٥ (٢) وَحَدَّثَنَاهُ حَسَنٌ الْحُلُوانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَ قَيْصَرُ لَمَّا كَشَفَ اللهُ عَنْهُ جُنُودَ فَارِسَ مَشْمَى مِنْ حِمْصَ إلَى إيلِيَاءَ، شُكْراً لِمَا أَبْلاَهُ الله، وَقَالَ فِي قَيْصَرُ لَمَّا كَشَفَ اللهُ عَنْهُ جَنُودَ فَارِسَ مَشْمَى مِنْ حِمْصَ إلَى إيلِيَاءَ، شُكْراً لِمَا أَبْلاَهُ الله، وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: "مِنْ مُحَمِّدٍ عَبْدِ الله وَرَسُولِهِ". وَقَالَ: "إِنَّمَ الْيَرِيسِيِّينَ"، وَقَالَ: "بِدَاعِيَةِ الإِسْلاَمِ".

=السلف، وهذا مردود بالأحاديث الصحيحة في النهي عن ذلك، وستأتي في موضعها إن شاء الله تعالى، وجوزه آخرون؛ لاستئلاف أو لحاجة إليه أو نحو ذلك.

شرح الغويب والأقوال في ابن أبي كبشة، ووجه تشبيه النبي ﷺ به: قوله: "وكثر اللغط": هو بفتح الغين وإسكانها، وهي الأصوات المحتلفة.

قوله: "لقد أمرِ أمر ابن أبي كبشة": أما "أمر" فبفتح الهمزة وكسر الميم أي عظم. وأما قوله: "ابن أبي كبشة" فقيل: هو رجل من خزاعة، كان يعبد الشعرى، ولم يوافقه أحد من العرب في عبادتها، فشبهوا النبي على به؛ لمخالفته إياهم في دينهم، كما خالفهم أبو كبشة، روينا عن الزبير بن بكار في كتاب "الأنساب"، قال: ليس مرادهم بذلك عيب النبي الله إنما أرادوا بذلك مجرد التشبيه، وقيل: إن أبا كبشة جد النبي الله من قبل أمه. قاله ابن قتيبة وكثيرون، وقيل: هو أبوه من الرضاعة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، حكاه ابن بطال وآخرون.

وقال القاضي عياض: قال أبو الحسن الجرجاني: التشابه إنما قالوا: ابن أبي كبشة عداوة له هي، فنسبوه إلى نسب له غير نسبه المشهور؛ إذ لم يمكنهم الطعن في نسبه المعلوم المشهور، قال: وقد كان وهب بن عبد مناف بن زهرة جده أبو آمنة يكنى: أبا كبشة، وكذلك عمرو بن زيد بن أسد الأنصاري النجاري أبو سلمى أم عبد المطلب كان يدعى أبا كبشة، قال: وكان في أجداده أيضاً من قبل أمه أبو كبشة، وهو أبو قبيلة أم وهب بن عبد مناف أبو آمنة أم النبي هي وهو خزاعي، وهو الذي كان يعبد الشعرى، وكان أبوه من الرضاعة يدعى أبا كبشة، وهو الحارث بن عبد العزى السعدي، قال القاضي: وقال مثل هذا كله محمد بن حبيب البغدادي، وزاد ابن ماكولا، فقال: وقيل أبو كبشة عم والد حليمة مرضعته هي.

وجه تلقيب الروم ببني الأصفر: قوله: "إنه ليحافه ملك بني الأصفر": بنو الأصفر: هم الروم، قال ابن الأنباري: سموا به؛ لأن حيشاً من الحبشة غلب على بلادهم في وقت، فوطئ نساءهم فولدن أولاداً صفراً من سواد الحبشة وبياض الروم، وقال أبو إسحاق بن إبراهيم الحربي: نسبوا إلى الأصفر بن الروم بن عيصو بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام. قال القاضى: هذا أشبه من قول ابن الأنباري.

ضبط كلمة "جمص وإيلياء": قوله: "مشى من حمص إلى إيلياء شكراً لما أبلاه الله": أما "حمص"، فغير مصروفة؟ لأنها مؤنثة علم عجمية، وأما "إيلياء"، فهو بيت المقدس. وفيه ثلاث لغات أشهرها: إيلياء بكسر الهمزة واللام= وإسكان الياء بينهما وبالمد، والثانية: كذلك إلا ألها بالقصر، والثالثة: إلياء بحذف الياء الأولى وإسكان اللام وبالمد، حكاهن صاحب "المطالع" وآخرون، وفي رواية لأبي يعلى الموصلي في سند ابن عباس "الإبلياء" بالألف واللام، قال صاحب "المطالع": قيل معناه: بيت الله، والله أعلم. وأما قوله: شكراً لما أبلاه الله، فمعناه: شكراً لما أنعم الله به عليه، وأناله إياه، ويستعمل ذلك في الخير والشر، قال الله تعالى: ﴿وَنَبُّلُوكُم بِالشَّرِ وَالْخَيْرِ فِتْنَةً ﴾ (الأنبياء: ٣٥)، والله أعلم.

* * * *

[٢٧- باب كتب النبي على إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عز وجل]

قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ نَبِيّ الله ﷺ كَتَبَ إِلَى كَسْرَى، وَإِلَى قَيْصَرَ، وَإِلَى النّجَاشِي، وَإِلَى كُلِّ جَبّارٍ، يَدْعُوهُمْ إِلَى الله تَعَالَى، وَلَيْسَ بِالنّجَاشِي الّذِي صَلّى عَلَيْهِ النّبِيُّ ﷺ.

٧٦٠٧ – (٢) وَحَدَّنَنَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدُ اللهُ الْرَّازِيُّ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الْوَهَابِ بْنُ عَطَاء، عَنْ سَعِيد، عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ، وَلَمْ يَقُلْ: وَلَيْسَ بِالنّجَاشِي الّذِي صَلّى عَلَيْه النّبِيُّ عَلَيْه النّبِيُ

٣٠ ٦٠٨ – (٣) وَحَدَّثَنِيهِ نَصْرُ بْنُ عَلِيّ الْجَهْضَمِيُّ: أَخْبَرَنِي أَبِي: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ قَيْسٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ: وَلَيْسَ بِالنّجَاشِي الّذِي صَلّى عَلَيْهِ النّبِيُّ ﷺ.

٢٧ – باب كتب النبي ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى الله عزّ وجل

قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني": هو بكسر النون، وتشديد الياء منسوب إلى معن. وقال السمعاني: هو من ولد معن بن زائدة. قوله: "حدثني يوسف بن حماد المعني حدثنا عبد الأعلى عن سعيد عن قتادة عن أنس"، قال مسلم: "وحدثنا محمد بن عبد الله الرازي حدثنا عبد الوهاب بن عطاء عن سعد بن قتادة حدثنا أنس"، قال مسلم: "وحدثنيه نصر بن علي الجهضمي أخبرني خالد بن قيس عن قتادة عن أنس"، هذه الأسانيد الثلائة كلهم بصريون، ومحمد بن عبد الله الرازي بصري بغدادي، ولا ينقض هذا ما ذكرته، وفي الإسناد الثاني تصريح قتادة بالسماع من أنس، فزال ما يخاف من لبسه لو اقتصر على الطريق الأول.

قوله: "أن النبي ﷺ كتب إلى كسرى وإلى قيصر وإلى النجاشي وإلى كل حبار: يدعوهم إلى الله تعالى، وليس بالنجاشي الذي صلى عليه النبي ﷺ.

ذكر ألقاب ملوك البلاد المشهورة: أما "كسرى"، فبفتح الكاف وكسرها، وهو لقب لكل من ملك من ملوك الفرس، "وقيصر" لقب من ملك الروم، و"النجاشي" لكل من ملك الحبشة، و"خاقان" لكل من ملك الترك، و"فرعون" لكل من ملك القبط، و"العزيز" لكل من ملك مصر، و"تبع" لكل من ملك حمير، وفي هذا الحديث جواز مكاتبة الكفار، ودعاؤهم إلى الإسلام، والعمل بالكتاب وبخبر الواحد، والله أعلم.

[۲۸ - باب في غزوة حنين]

٩ - ٤٦٠٩ (١) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي كَثِيرُ بْنُ عَبّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ قَالَ: قَالَ عَبّاسٌ: شَهِدْتُ مُعَ رَسُولِ الله عَلَيْ يَوْمَ حُنَيْنِ، فَلَزِمْتُ أَنَا وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَسُولَ الله عَلَيْ، مَعَ رَسُولَ الله عَلَيْ عَلَى بَعْلَةً لَهُ بَيْضَاءً، أَهْدَاهَا لَهُ فَرُوةُ بْنُ نُفَاتَةَ الْحُذَامِيُّ،

۲۸ – باب في غزوة حنين

حنين: واد بين "مكة" و"الطائف" وراء "عرفات"، بينه وبين "مكة" بضعة عشر ميلاً، وهو مصروف كما جاء به القرآن العزيز. قوله: "قال عباس: شهدت مع رسول الله ﷺ يوم حنين، فلزمت أنا وأبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب رسول الله ﷺ فلم نفارقه".

ترجمة أبي سفيان: أبو سفيان هذا هو ابن عم رسول الله ﷺ، قال جماعة من العلماء: اسمه هو كنيته، وقال آخرون: اسمه المغيرة، وممن قاله هشام بن الكلبي وإبراهيم بن المنذر والزبير بن بكار وغيرهم، وفي هذا عطف الأقارب بعضهم على بعض عند الشدائد، وذب بعضهم عن بعض.

التوفيق بين الروايات: قوله: "ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء، أهداها له فروة بن نفائة الجذامي": أما قوله: "بغلة بيضاء"، فكذا قال في هذه الرواية، ورواية أخرى بعدها: "أنها بغلة بيضاء"، وقال في آخر الباب: "على بغلته الشهباء": وهي واحدة، قال العلماء: لا يعرف له ﷺ بغلة سواها، وهي التي يقال لها: دلدُل.

ضبط الاسم: وأما قوله: أهداها له فروة بن نفائة، فهو بنون مضمومة ثم فاء مخففة ثم ألف ثم ثاء مثلثة. وفي الرواية التي بعدها رواية إسحاق بن إبراهيم، قال: "فروة بن نعامة" بالعين والميم، والصحيح المعروف الأول. قال القاضي: واختلفوا في إسلامه، فقال الطبري: أسلم وعمر عمراً طويلاً. وقال غيرهم: لم يسلم، وفي صحيح البخاري: أن الذي أهداها له ملك أيلة، واسم ملك أيلة فيما ذكره ابن إسحاق "يحنة بن روبة"، والله أعلم.

الإشكال: فإن قيل: ففي هذا الحديث قبوله ﷺ هدية الكافر، وفي الحديث الآخر: "هدايا العمال غلول" مع حديثي ابن اللتبية: "عامل الصدقات". وفي الحديث الآخر "أنه ردَّ بعض هدايا المشركين، وقال: إنا لا نقبل زبّدَ المشركين": أي رفْدَهُم، فكيف يجمع بين هذه الأحاديث؟

الجواب عن الإشكال: قال القاضي: قال بعض العلماء: إن هذه الأحاديث ناسخة لقبول الهدية، قال: وقال الجمهور: لا نسخ، بل سبب القبول أن النبي على مخصوص بالفيء الحاصل بلا قتال بخلاف غيره، فقبل النبي محن عمن طمع في إسلامه وتأليفه لمصلحة يرجوها للمسلمين، وكافأ بعضه ورد هدية من لم يطمع في إسلامه، ولم يكن في قبولها لنفسه في قبولها لنفسه في قبولها لنفسه في قبولها لنفسه في المحدية توجب المحبة والمودة. وأما غير النبي الله عن العمال والولاة، فلا يحل له قبولها لنفسه في المحدد المحبة والمودة في المحدد المحبة والمودة المحدد المحبة والمودة المحدد المحبة والمودة النفسه المحدد المحدد

فَلَمّا الْتَقَى الْمُسْلِمُونَ وَالْكُفَّارُ، وَلَى الْمُسْلِمُونَ مُدْبِرِينَ، فَطَفِقَ رَسُولُ الله عَلَيْ يَرْكُضُ بَعْلَتَهُ قِبَلَ الْكُفّارِ، قَالَ عَبّاسٌ: وَأَنَا آخِذَ بِلِجَامِ بَعْلَةِ رَسُولِ الله عَلَيْ، أَكُفَّهَا إِرَادَةَ أَنْ لاَ تُسْرِعَ، وَأَبُو سُفْيَانَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَبّاسُ! نَادِ أَصْحَابَ السَّمُرَةِ"، فَقَالَ آخِذٌ بِرِكَابِ رَسُولِ الله عَلَى مَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَالله! لَكَأَنّ عَبّاسٌ -وكَانَ رَجُلاً صَيّتاً-: فَقُلْتُ بِأَعْلَى صَوْتِي: أَيْنَ أَصْحَابُ السَّمُرَةِ؟ قَالَ: فَوَالله! لَكَأَنّ عَطْفَة الْبَقَرِ عَلَى أَوْلاَدِهَا، فَقَالُوا: يَا لَبَيْكَ!

-عند جمهور العلماء، فإن قبلها كانت فيئاً للمسلمين، فإنه لم يهدها إليه إلا لكونه إمامهم، وإن كانت من قوم هو محاصرهم، فهي غنيمة. قال القاضي: وهذا قول الأوزاعي ومحمد بن الحسن وابن القاسم وابن حبيب، وحكاه ابن حبيب عمن لقيه من أهل العلم، وقال آخرون: هي للإمام خالصة به، قال أبو يوسف وأشهب وسحنون، وقال الطبري: إنما رد النبي ﷺ من هدايا المشركين ما علم أنه أهدي له في حاصة نفسه، وقيل: ما كان خلاف ذلك مما فيه استئلاف المسلمين، قال: ولا يصح قول من ادعى النسخ، قال: وحكم الأئمة بعد إجرائها بحرى مال الكفار من الفيء أو الغنيمة بحسب اختلاف الحال، وهذا معني "هدايا العمال غلول": أي إذا خصوا بما أنفسهم؛ لأنما لجماعة المسلمين بحكم الفيء والغنيمة. قال القاضي: وقيل: إنما قبل النبي ﷺ هدايا كفار أهل الكتاب ممن كان على النصرانية كالمقوقس وملوك الشام، فلا معارضة بينه وبين قوله ﷺ: "لا نَقْبل زبد المشركين"، وقد أبيح لنا ذبائح أهل الكتاب ومناكحتهم بخلاف المشركين عبدة الأوثان، هذا آخر كلام القاضي عياض. وقال أصحابنا: متى أخذ القاضي أو العامل هدية محرمة لزمه ردها إلى مهديها، فإن لم يعرفه وجب عليه أن يجعلها في بيت المال، والله أعلم. قوله: "ورسول الله ﷺ على بغلة له بيضاء": قال العلماء: ركوبه ﷺ البغلة في موطن الحرب وعند اشتداد الناس هو النهاية في الشجاعة والثبات؛ ولأنه أيضاً يكون معتمداً يرجع المسلمون إليه، وتطمئن قلوبهم به وبمكانه، وإنما فعل هذا عمداً، وإلا فقد كانت له ﷺ أفراس معروفة، ومما ذكره في هذا الحديث من شجاعته ﷺ تقدمه يركض بغلته إلى جميع المشركين، وقد فر الناس عنه. وفي الرواية الأخرى: أنه نزل إلى الأرض حين غشوه، وهذه مبالغة في الثبات والشجاعة والصبر، وقيل: فعل ذلك مواساة لمن كان نازلاً على الأرض من المسلمين، وقد أخبرت الصحابة الله بشجاعته ﷺ في جميع المواطن، وفي "صحيح مسلم" قال: إن الشجاع منا الذي يحاذي به، وإلهم كانوا يتقون به.

قوله ﷺ: "أيُّ عباس! ناد أصحاب السَّمُرَة": هي الشجرة التي بايعوا تحتها بيعة الرضوان، ومعناه: ناد أهل بيعة الرضوان يوم الحديبية. قوله: "فقال عباس: وكان رجلاً صيتاً"، ذكر الحازمي في المؤتلف: أن العباس الله كان يقف على سلع، فينادي غلمانه في آخر الليل، وهم في الغابة، فيسمعهم، قال: وبين سلع والغابة ثمانية أميال. قوله: "فوالله! لكان عطفتهم حين سمعوا صوتي عطفة البقر على أو لادها، فقالوا؛ يا لبيك يا لبيك".

قَالَ: فَاقْتَتَلُوا وَالْكُفّارَ، وَالدَّعْوَةُ فِي الْأَنْصَارِ، يَقُولُونَ: يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! يَا مَعْشَرَ الْأَنْصَارِ! قَالَ: ثُمّ قُصِرَتِ الدَّعْوَةُ عَلَى بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ! فَقَالُوا: يَا بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْحَزْرَجِ! فَنَظَرَ رَسُولُ الله عَلَيْ وَهُوَ عَلَى بَعْلَتِهِ، كَالْمُتَطَاوِلِ عَلَيْهَا إِلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ الله عَلَيْ الله عَلَيْهَا إلَى قِتَالِهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْ الله عَلَيْهَا الله عَلَيْهَا الله عَلَيْهِمْ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ حَصِيَاتِ، فَرَمَى بِهِن رَسُولُ الله عَلَيْ حَصَيَاتٍ، فَرَمَى بِهِن وَحُوهَ الْكُفّارِ، ثُمّ قَالَ: "النَّهَزَمُوا، وَرَبِّ مُحَمِّدٍ"، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئِتِهِ فِيمَا وَحُوهَ الْكُفّارِ، ثُمّ قَالَ: النَّهَزَمُوا، وَرَبِّ مُحَمِّدٍ"، قَالَ: فَذَهَبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقِتَالُ عَلَى هَيْئِتِهِ فِيمَا وَحُوهَ الله إِنَّالَةُ عَلَى هَيْئِتِهِ فِيمَا وَرَبِّ مُحَمِّدٍ"، قَالَ: فَذَهْبْتُ أَنْظُرُ، فَإِذَا الْقَتَالُ عَلَى هَيْئِتِهِ فِيمَا أَرَى، حَدَّهُمْ كَلِيلاً وَأَمْرَهُمْ مُدْبِراً.

توضيح فرار المسلمين في حنين: قال العلماء: في هذا الحديث دليل على أن فرارهم لم يكن بعيداً، وأنه لم يحصل الفرار من جميعم، وإنما فتحه عليهم من في قلبه مرض من مسلمة أهل "مكة" المؤلفة، ومشركيها الذين لم يكونوا أسلموا، وإنما كانت هزيمتهم فحأة؛ لانصباهم عليهم دفعة واحدة ورشقهم بالسهام؛ ولاختلاط أهل "مكة" معهم ممن لم يستقر الإيمان في قلبه، وممن يتربص بالمسلمين الدوائر، وفيهم نساء وصبيان خرجوا للغنيمة، فتقدم أخفاؤهم، فلما رشقوهم بالنبل ولوا، فانقلبت أولاهم على أخراهم إلى أن أنزل الله تعالى سكينته على المؤمنين، كما ذكر الله تعالى في القرآن.

قوله: "فاقتتلوا والكفار"، هكذا هو في النسخ، وهو بنصب الكفار، أي مع الكفار. قوله: "والدعوة في الأنصار": هي بفتح الدال يعني الاستغاثة والمناداة إليهم.

شرح الغويب: قوله ﷺ: "هذا حين حمي الوطيس": هو بفتح الواو وكسر الطاء المهملة وبالسين المهملة، قال الأكثرون: هو شبه التنور يسجر فيه، ويضرب مثلاً لشدة الحرب التي يشبه حرها حره، وقد قال آخرون: الوطيس: هو التنور نفسه، وقال الأصمعي: هي حجارة مدورة إذا حميت لم يقدر أحد يطأ عليها، فيقال: الآن حمي الوطيس، وقيل: هو الحرب، وقيل: هو الحرب الذي يطيس الناس أي يدقُهم، قالوا: وهذه اللفظة من فصيح الكلام وبديعه الذي لم يسمع من أحد قبل النبي ﷺ.

قوله: "فرماهم بالحصيات، ثم قال: الهزموا ورب محمد، فما هو إلا أن رماهم بخصياته، فما زلت أرى حدهم كليلاً وأمرهم مدبراً": هذا فيه معجزتان ظاهرتان لرسول الله على إحداهما فعلية، والأخرى خبرية، فإنه الخاخير بحزيمتهم، ورماهم بالحصيات، فولوا مدبرين. وذكر مسلم في الرواية الأخرى في آخر هذا الباب: "أنه في قبض قبضة من تراب من الأرض، ثم استقبل بها وجوههم، فقال: شاهت الوجوه، فما خلق الله منهم إنساناً إلا ملاً عينيه تراباً من تلك القبضة"، وهذا أيضاً فيه معجزتان خبرية وفعليه، ويحتمل أنه أخذ قبضة من حصى وقبضة أي ما زلت أرى حدهم كليلاً": هو بفتح الحاء المهملة: أي ما زلت أرى قوقهم ضعيفة.

٢١٠ - (٢) وَحَدَّثَنَاه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِع وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، جَمِيعاً، عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الرِّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَرْوَةُ بْنُ نُعَامَةَ الْجُدَامِيّ، وَقَالَ: "انْهَزَمُوا، وَرَبّ الْكَعْبَةِ! " وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتّى الْجُدَامِيّ، وَقَالَ: "انْهَزَمُوا، وَرَبّ الْكَعْبَةِ! " وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: حَتّى هَزَمَهُمُ الله.

قَالَ: وَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَرْكُضُ خَلْفَهُمْ عَلَى بَعْلَته.

٣٦١١ - (٣) وَحَدَّثَنَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّنَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةً، عَنِ الزَّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي كَثِيرُ بْنُ الْعَبَّاسِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ حُنَيْنٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ، غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ يُونُسَ وَحَدِيثَ مَعْمَرِ أَكْثَرُ مِنْهُ وَأَتَمَّ.

َ ٢٦١٢ - (٤) حَدَّثَنَا يَخْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ لِلْبَرَاءِ: يَا أَبَا عُمَارَةَ! أَفَرَرْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنِ؟ قَالَ: لاَ، وَالله! مَا وَلَّى رَسُولُ الله ﷺ، وَلَكِنّهُ خَرَجَ شُبُّانُ أَصْحَابِهِ وَأَخِفّاؤُهُمْ حُسِّرًا، لَيْسَ عَلَيْهِمْ سِلاَحٌ، أَوْ كَثِيرُ سِلاَحٍ،....

قوله: "قال رحل للبراء: يا أبا عمارة، فررتم يوم حنين، قال: لا والله ما ولى رسول الله ﷺ، ولكنه خرج شبان أصحابه أخفاؤهم حسراً، ليس عليهم سلاح": هذا الجواب الذي أحاب به البراء ﴿ من بديع الأدب؛ لأن تقدير الكلام: فررتم كلكم، فيقتضي أن النبي ﷺ وافقهم في ذلك، فقال البراء: لا والله ما فر رسول الله ﷺ، ولكن جماعة من الصحابة جرى لهم كذا وكذا.

شرح الكلمات: وأما قوله: "شبان أصحابه": فهو بالشين وآخره نون جمع شاب. وقوله: "أخفاؤهم": جمع خفيف، وهم المسارعون المستعجلون، ووقع هذا الحرف في رواية إبراهيم الحربي والهروي وغيرهم "جفاء" يجيم مضمومة وبالمد، وفسره بسرعالهم. قالوا: تشبيها بجفاء السيل، وهو غثاؤه. قال القاضي: إن صحت هذه الرواية، فمعناها ما سبق من خروج من خرج معهم من أهل مكة ومن انضاف إليهم ممن لم يستعدوا، وإنما خرج لغنيمة من النساء والصبيان، ومن في قلبه مرض، فشبهه بغثاء السيل.

وأما قوله: "حسراً"، فهو بضم الحاء وتشديد السين المفتوحة أي بغير دروع، وقد فسره بقوله: "ليس عليهم سلاح"، "والحاسر" من لا درَّع عليه، قوله: "فرشقوهم رشقاً": هو بفتح الراء وهو مصدر، وأما "الرشق" بالكسر، فهو اسم للسهام التي ترميها الجماعة دفعة واحدة، وضبط القاضي الرواية هنا بالكسر، وضبطه غيره بالفتح، كما ذكرنا أولاً، وهو الأجود، وإن كانا جيدين. وأما قوله في الرواية التي بعد هذه: "فرموه برشق من نبل"، فهو بالكسر لا غير، والله أعلم. قال أهل اللغة: يقال: رشقه يرشقه وأرشقه، ثلاثي ورباعي، والثلاثي أشهر وأفصح.

فَلَقُوا قَوْمًا رُمَاةً، لاَ يَكَادُ يَسْقُطُ لَهُمْ سَهْمٌ، جَمْعُ هَوَازِنَ وَبَنِي نَصْرٍ، فَرَشَقُوهُمْ رَشْقًا مَا يَكَادُونَ يُخْطِئُونَ، فَأَقْبُلُوا هُنَاكَ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، وَرَسُولُ الله ﷺ عَلَى بَغْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَبُو سُفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطّلِبِ يَقُودُ بِهِ، فَنَزَلَ فَاسْتَنْصَرَ، وَقَالَ:

"أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ أَنَا النَّبِيُّ لاَ كَذِبْ أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ"

تُمّ صَفَهُم.

قوله: "فنزل واستنصر": أي دعا، ففيه استحباب الدعاء عند قيام الحرب.

الكلام الموزون لا يعدّ شعرا، وبيان شروط الشعر: قوله ﷺ:

"أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب"

قال ابن القطاع: وهذا الذي زعمه الأخفش وغيره غلط بين؛ وذلك لأن الشاعر إنما سمي شاعراً لوجوه: منها: أنه شعر القول وقصده، وأراده واهتدى إليه، وأتى به كلاماً موزوناً على طريقة العرب مقفى، فإن خلا من هذه الأوصاف أو بعضها لم يكن شعراً، ولا يكون قائله شاعراً، بدليل أنه لو قال كلاماً موزوناً على طريقة العرب، وقصد الشعر، أو أراده و لم يقفه، لم يسم ذلك الكلام شعراً، ولا قائله شاعراً بإجماع العلماء والشعراء، وكذا لو قفاه وقصد به الشعر، ولكن لم يأت به موزوناً، لم يكن شعراً، وكذا لو أتى به موزوناً مقفى، لكن لم يقصد به الشعر، ويدل عليه أن كثيراً من الناس يأتون بكلام موزون مقفى غير ألهم ما قصدوه ولا أرادوه=

١٦٦٣ - (٥) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصَيْصِيُّ: حَدَّثَنَا عَيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ زَكَرِيّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى الْبَرَاءِ، فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنِ؟ يَا أَبَا عُمَارَةً! فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنِ؟ يَا أَبَا عُمَارَةً! فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ حُنَيْنِ؟ يَا أَبَا عُمَارَةً! فَقَالَ: أَكُنْتُمْ وَلَيْتُمْ يَوْمَ وَكُي نَبِيِّ الله عَلَى نَبِيِّ الله عَلَى مَنْ هَوَازِنَ، وَحُسَّرٌ إِلَى هَذَا الْحَيِّ مِنْ هَوَازِنَ، وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاةً، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْل، كَأَنِّهَا رِحْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَانْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى وَهُمْ قَوْمٌ رُمَاةً، فَرَمَوْهُمْ بِرِشْقٍ مِنْ نَبْل، كَأَنِّهَا رِحْلٌ مِنْ جَرَادٍ، فَانْكَشَفُوا، فَأَقْبَلَ الْقَوْمُ إِلَى وَهُو يَقُولُ: رَسُولِ الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

اللَّهُمِّ نَزَّلْ نَصْرَكَ".

= ولا يسمى شعرًا، وإذا تفقد ذلك وحد كثيرًا في كلام الناس، كما قال بعض السؤال: اختموا صلاتكم بالدعاء والصدقة، وأمثال هذا كثيرة، فدل على أن الكلام الموزون لا يكون شعرًا إلا بالشروط المذكورة، وهي القصد وغيره مما سبق، والنبي هي لم يقصد بكلامه ذلك الشعر ولا أراده، فلا يعد شعرًا وإن كان موزونًا، والله أعلم. بيان وجه انتسابه هي إلى جدّه: فإن قيل: كيف قال النبي هي الأنا ابن عبد المطلب"، فانتسب إلى حد دون أبيه، وافتخر بذلك مع أن الافتخار في حق أكثر الناس من عمل الجاهلية، فالجواب أنه في كانت شهرته بجده أكثر؛ لأن أباه عبد الله توفي شابًا في حياة أبيه عبد المطلب، قبل اشتهار عبد الله، وكان عبد المطلب مشهورًا أكثر؛ لأن أباه عبد الله بي ابن عبد المطلب، ينسبوه إلى حده لشهرة ظاهرة شائعة، وكان سيد أهل مكة، وكان كثير من الناس يدعون النبي في ابن عبد المطلب، ينسبوه إلى حده لشهرته، ومنه حديث همام بن ثعلبة في قوله: أيكم ابن عبد المطلب؟ وقد كان مشتهرًا عندهم أن عبد المطلب بشر بالنبي في وأنه سيظهر، وسيكون شأنه عظيمًا، وكان قد أخيره بذلك سيف بن ذي يزن، وقيل: إن المطلب بأى رؤيا تدل على ظهور النبي في، وكان ذلك مشهورًا عندهم، فأراد النبي في تذكيرهم بذلك، وتنبيههم بأنه في لا بد من ظهوره على الأعداء، وأن العاقبة له لتقوى نفوسهم، وأعلمهم أيضاً بأنه ثابت ملازم وتنبيههم بأنه في لا بد من ولى، وعرفهم موضعه؛ ليرجع إليه الراجعون، والله أعلم.

ومعنى قوله ﷺ: "أنا النبي لا كذب": أي أنا النبي حقاً، فلا أفر ولا أزول، وفي هذا دليل على جواز قول الإنسان في الحرب: أنا فلان، وأنا ابن فلان، ومثله قول سلمة: أنا ابن الأكوع. وقول على ﷺ: أنا الذي سمَّتني أمي حيدره، وأشباه ذلك. وقد صرح بجوازه علماء السلف، وفيه حديث صحيح، قالوا: وإنما يكره قول ذلك على وجه الافتخار كفعل الجاهلية، والله أعلم.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "حدثنا أحمد بن حناب المصيصي": هو بالجيم والنون، والمصيصي بكسر الميم = وتشديد الصاد الأولى، هذا هو المشهور، ويقال أيضاً بفتح الميم وتخفيف الصاد. قوله: "فرموهم برشق من نبل كأنها رجل من حراد" يعني كأنها قطعة من حراد، وكأنها شبهت برجل الحيوان؛ لكونها قطعة منه. قوله: "برشق"، =

قَالَ الْبَرَاءُ: كُنّا، وَالله! إِذَا احْمَرَ الْبأْسُ نَتّقِي بِهِ، وَإِنَّ الشَّجَاعَ مِنَّا لَلّذِي يُحَاذِي بِهِ، يَعْنِي النَّبِيِّ ﷺ.

271٤ (٦) وَحَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ: مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّنَنا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، وَسَأَلَهُ رَجُلٌ مِنْ قَيْسٍ: أَفَرَرُثُمْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ حُنَيْنِ؟ فَقَالَ الْبَرَاءُ: وَلَكِنْ رَسُولُ الله ﷺ لَمْ يَفِرَّ، وكَانَتْ هَوَازِنُ يَوْمَئِدٍ رُمَاةً، وَإِنّا لَمّا حَمَلْنَا عَلَيْهِمُ انْكَشَفُوا، فَأَكْبَبْنَا عَلَى الْغَنَائِمِ، فَاسْتَقْبَلُونَا بِالسِّهَامِ، وَلَقَدْ رَأَيْتُ وَسُولَ الله ﷺ وَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَهُو يَقُولُ: رَسُولَ الله ﷺ عَلَى بَعْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَنَّ أَبًا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ آخِذُ بِلْحَامِهَا، وَهُو يَقُولُ: اللهُ عَلَى بَعْلَتِهِ الْبَيْضَاءِ، وَأَنَّ أَبًا سُفْيَانَ بْنَ الْحَارِثِ آخِذٌ بِلْحَامِهَا، وَهُو يَقُولُ: اللهُ عَلَى الْعَلَيْبُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ مُ النَّهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ أَلْكُونُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

٢١٥ - (٧) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ سُفْيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ لَهُ رَجُلِّ: يَا أَبَا عُمَارَةً! فَذَكَرَ الْحَديثَ، وَهُو أَقَلُ مِنْ حَدِيثِهِمْ، وَهَؤُلاَءِ أَتَمُّ حَدِيثاً.

حَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ: جَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ حُنَيْنًا، فَلَمَّا وَاجَهْنَا الْعَدُو تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثَنِيَةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُو، فَأَرْمِيهِ بِسَهْم، فَتَوَارَى عَنِي، فَمَا دَرَيْتُ الْعَدُو تَقَدَّمْتُ، فَأَعْلُو ثَنِيَةً، فَاسْتَقْبَلَنِي رَجُلٌ مِنَ الْعَدُو، فَأَرْمِيهِ بِسَهْم، فَتَوَارَى عَنِي، فَمَا دَرَيْتُ مَا صَنَعَ، وَنَظَرْتُ إِلَى الْقَوْمِ، فَإِذَا هُمْ قَدْ طَلَعُوا مِنْ ثَنِيةٍ أُخْرَى، فَالْتَقُوا هُمْ وَصَحَابَةُ النّبِي ﷺ فَوَلَى صَحَابَةُ النّبِي اللهُ عَلَى مَتْوراً بِإِحْدَاهُمَا، مُرْتَدِياً بِالأُخْرَى فَالسَّقَطْلَقَ إِزَارِي، فَحَمَعْتُهُمَا جَمِيعاً وَمَرَرْتُ عَلَى رَسُولِ الله ﷺ مُنْهَزِماً، وَهُو عَلَى بَعْلَتِهِ الشَّهْبَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى مَسُولِ اللهِ عَلَى مَسُولُ الله عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى مَعْوَلَى اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَعْوَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى مَعْوَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهُ مَا عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَنْ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

⁼هو بكسر الراء، وسبق بيانه قريباً. قوله: "فانكشفوا": أي الهزموا وفارقوا مواضعهم وكشفوها. قوله: "كنا والله إذا احمر البأس نتقي به، وإن الشجاع منا للذي يحاذي به": احمرار البأس كناية عن شدة الحرب، واستعير ذلك لحمرة الدماء الحاصلة فيها في العادة، أو لاستعار الحرب واشتعالها، كاحمرار الجمر، كما في الرواية السابقة: حمى الوطيس، وفيه بيان شجاعته وعظم وثوقه بالله تعالى.

فَلَمّا غَشُوا رَسُولَ الله ﷺ نَزَلَ عَنِ الْبَغْلَةِ، ثُمّ قَبَضَ قَبْضَةً مِنْ تُرَابٍ مِنَ الأَرْضِ، ثُمّ اسْتَقْبَلَ بِهِ وُجُوهَهُمْ، فَقَالَ: "شَاهَتِ الْوُجُوهُ"، فَمَا خَلَقَ الله مِنْهُمْ إِنْسَانًا إِلّا مَلاَّ عَيْنَيْهِ تُرَابًا بِتِلْكَ الله عَوْقَهُمْ، فَوَلَوْا مُدْبِرِينَ، فَهَزَمَهُمُ اللهُ عَزّ وَجَلّ، وَقَسَمَ رَسُولُ الله ﷺ غَنَائِمَهُمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: "عن سلمة بن الأكوع: وأرجع منهزماً" إلى قوله: "مررت على رسول الله الله على منهزماً، فقال: "لقد رجع ابن الأكوع فزعاً"، قال العلماء: قوله "منهزماً" حال من ابن الأكوع، كما صرح أولاً بالهزامه، ولم يرد أن النبي النبي المخرم، وقد قالت الصحابة كلهم الله الله الهزم، ولم ينقل أحد قط أنه الهزم الله في موطن من المواطن، وقد نقلوا إجماع المسلمين على أنه لا يجوز أن يعتقد الهزامه الهزامة المخرد وقد صرح بذلك البراء في وأبو سفيان بن الحارث آخذين بلحام بغلته، يكفالها عن إسراع التقدم إلى العدو، وقد صرح بذلك البراء في حديثه السابق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "شاهت الوحوه": أي قبحت، والله أعلم.

[٢٩- باب غزوة الطائف]

٢٩- باب غزوة الطائف

الصواب في هذا الإسناد عن أبي العباس عن عبد الله بن عمرو: قوله: "حدثنا سفبان بن عبينة عن عمرو عن أبي العباس الأعمى الشاعر عن عبد الله بن عمرو قال: حاصر رسول الله على أهل الطائف": هكذا هو في نسخ صحيح مسلم "عن عبد الله بن عمرو" بفتح العين، وهو ابن عمرو بن العاص، قال القاضي: كذا هو في رواية الجلودي وأكثر أهل الأصول عن ابن ماهان، قال: وقال القاضي الشهيد أبو علي: صوابه "ابن عمر بن الخطاب الله المناد ذكره البخاري، وكذا صوّبه الدارقطني.

وذكر ابن أبي شيبة الحديث في مسنده عن سفيان، فقال عبد الله بن عمرو بن العاص، ثم قال: إن ابن عقبة حدث به مرة أخرى عن عبد الله بن عمر، هذا ما ذكره القاضي عياض، وقد ذكر خلف الواسطي هذا الحديث في كتاب "الأطراف" في مسند ابن عمر، ثم في مسند ابن عمره، وأضافه في الموضعين إلى البخاري ومسلم جميعاً، وأنكروا هذا على خلف، وذكره أبو مسعود الدمشقي في "الأطراف" عن ابن عمر بن الخطاب، قال البخاري ومسلم: وذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عمر ثم قال: هكذا أخرجه البخاري ومسلم في كتب الأدب عن قتيبة، وأخرجه هو ومسلم جميعاً في "المغازي" عن ابن عمرو بن العاص، قال: والحديث من حديث ابن عبينة، وقد اختلف فيه عليه، فمنهم ممن رواه عنه هكذا، ومنهم من رواه بالشك، قال الحميدي: قال أبو بكر البرقائي: الأصح ابن عمر بن الخطاب، قال: وكذا أخرجه ابن مسعود في مسند ابن عمر ابن الخطاب، قال الحميدي: وليس لأبي العباس هذا في مسند ابن عمر بن الخطاب غير هذا الحديث المختلف فيه، وقد ذكره النسائي في سننه في كتاب السير عن ابن عمرو بن العاص فقط.

قوله: "حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف، فلم ينل منهم شيئاً، فقال: إنا قافلون إن شاء الله، قال أصحابه: ترجع و لم نفتتحه، فقال: اغدوا على القتال، فغدوا عليه، فأصابهم حراح، فقال لهم رسول الله ﷺ: إنا قافلون غداً، = =فأعجبهم ذلك، فضحك رسول الله ﷺ: معنى الحديث: أنه ﷺ قصد الشفقة على أصحابه والرفق بهم بالرحيل عن "الطائف"؛ لصعوبة أمره وشدة الكفار الذين فيه، وتقويتهم بحصنهم، مع أنه ﷺ علم أو رجى أنه سيفتحه بعد هذا بلا مشقة كما حرى، فلما رأى حرص أصحابه على المقام والجهاد أقام، وحدَّ في القتال، فلما أصابتهم الجراح رجع إلى ما كان قصده أولاً من الرفق بهم، ففرحوا بذلك، لما رأوا من المشقة الظاهرة، ولعلهم نظروا، فعلموا أن رأي النبي ﷺ أبرك وأنفع وأحمد عاقبة، وأصوب من رأيهم، فوافقوا على الرحيل، وفرحوا، فضحك النبي ﷺ تعجباً من سرعة تغير رأيهم، والله أعلم.

* * *

[٣٠] باب غزوة بدر]

• ٣- باب غزوة بدر

قوله: "أن رسول الله ﷺ شاور أصحابه حين بلغه إقبال أبي سفيان، فتكلم أبو بكر، فأعرض عد، ثم تكلم عمر، فأعرض عنه، فقام سعد بن عبادة، فقال: إيانا تريد؟ يا رسول الله! والذي نفسي بيده! لو أمرتنا أن نخيضها لأحضناها": قال العلماء: إنما قصد ﷺ اختبار الأنصار؛ لأنه لم يكن بايعهم على أن يخرجوا معه للقتال وطلب العدو، وإنما بايعهم على أن يمنعوه ممن يقصده، فلما عرض الخروج لعير أبي سفيان أراد أن يعلم أنحم يوافقون على ذلك، فأحابوه أحسن حواب بالموافقة التامة في هذه المرة وغيرها، وفيه: استشارة الأصحاب وأهل الرأي والخبرة. قوله: "أن تخيضها": يعنى الخيل.

ضبط كلمة "برك الغماد": وقوله: "برك الغماد"، أما "برك"، فهو بفتح الباء وإسكان الراء، هذا هو المعروف المشهور في كتب الحديث وروايات المحدثين، وكذا نقله القاضي عن روايات المحدثين، قال: وقال بعض أهل اللغة: صوابه كسر الراء، قال: وكذا قيده شيوخ أبي ذر في البخاري، كذا ذكره القاضي في شرح مسلم، وقال في "المشارق": هو بالفتح لأكثر الرواة، قال: ووقع الأصيلي والمستملي وأبي محمد الحموي بالكسر، قلت: وذكره جماعة من أهل اللغة بالكسر لا غير، واتفق الجميع على أن الراء ساكنة إلا ما حكاه القاضي عن الأصيلي أنه ضبطه بإسكانها وفتحها، وهذا غريب ضعيف، وأما "الغماد"، فبغين معجمة مكسورة ومضمومة لغتان مشهورتان لكن الكسر أفصح، وهو المشهور في روايات المحدثين، والضم هو المشهور في كتب اللغة. وحكى صاحب "المشارق" و"المطالع" الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في "الشرح": ضبطناه في حكي صاحب "المشارق" و"المطالع" الوجهين عن ابن دريد. وقال القاضي عياض في "الشرح": ضبطناه في

فَإِذَا تَرَكُوهُ، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: مَا لِي بِأَبِي سُفْيَانَ عِلْمٌ، وَلَكِنْ هَذَا أَبُو جَهْلِ وَعُتْبَةُ وَشَيْبَةُ وَأُمَيَّةُ ابْنُ خَلَفٍ فِي النَّاسِ، فَإِذَا قَالَ هَذَا أَيْضاً ضَرَبُوهُ، وَرَسُولُ الله ﷺ قَائِمٌ يُصَلِّي، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ انْصَرَفَ، قَالَ: "وَالَّذِي نَفْسي بِيَدِهِ لَتَضْرَبُوهُ إِذَا صَدَقَكُمْ، وتَتْرُكُوهُ إِذَا كَذَبَكُمْ".

قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "هَذَا مَصْرَعُ فُلاَنٍ"، قَالَ: وَيَضَعُ يَدَهُ عَلَى الأَرْضِ، هَهُنَا وَهَهُنَا، قَالَ: فَمَا مَاطَ أَحَدُهُمْ، عَنْ مَوْضِع يَدِ رَسُولِ الله ﷺ.

-الصحيحين بالكسر، قال: وحكى ابن دريد فيه الضم والكسر. وقال الحازمي في كتابه "المؤتلف والمختلف في أسماء الأماكن": هو بكسر الغين، ويقال: بضمها، قال: وقد ضبطه ابن الفرات في أكثر المواضع بالضم، لكن أكثر ما سمعته من المشايخ بالكسر، قال: وهو موضع من وراء "مكة" بخمس ليال بناحية الساحل. وقيل: بلدتان هذا قول الحازمي، وقال القاضي وغيره: هو موضع بأقاصي "هجر"، وقال إبراهيم الحربي: "برك الغماد" و"سعفات هجر" كناية يقال فيما تباعد.

قوله: "ورسول الله ﷺ قائم يصلي، فلما رأى ذلك، انصرف، قال: والذي نفسي بيده لتضربوه إذا صدقكم وتتركوه إذا كذبكم" معنى انصرف: سلم من صلاته، ففيه استحباب تخفيفها إذا عرض أمر في أثنائها، وهكذا وقع في النسخ "تضربوه وتتركوه" بغير نون، وهي لغة سبق بيالها مرات، أعني حذف النون بغير ناصب ولا حازم، وفيه: جواز ضرب الكافر الذي لا عهد له، وإن كان أسيراً.

ذكر معجزي النبي ﷺ: وفيه معجزتان من أعلام النبوة، إحداهما: إخباره ﷺ بمَصرع جبابرهم، فلم ينفذ أحد مصرعه. الثانية: إخباره ﷺ بأن الغلام الذي كان يضربونه يصدق إذا تركوه ويكذب إذا ضربوه، وكان كذلك في نفس الأمر، والله أعلم. قوله: "فما ماط أحدهم": أي تباعد، والله سبحانه وتعالى أعلم.

[٣١] باب فتح مكة، وإزالة الأصنام من حول الكعبة]

2719 - (1) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوخَ: حَدَّنَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةَ: حَدَّنَنَا ثَابِتُ الْبَنَانِيَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَبَاحِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: وَفَدَتْ وُفُودٌ إِلَى مُعَاوِيَةَ، وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ، فَكَانَ يَصْنَعُ بَعْضُنَا لِبَعْضِ الطَّعَامَ، فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِمّا يُكْثِرُ أَنْ يَدْعُونَا إِلَى رَحْلِهِ، فَقُلْتُ: أَلاَ وَمُنتَعُ طَعَاماً، فَأَدْعُوهُمْ إِلَى رَحْلِي؟ فَأَمَرْتُ بِطَعَامٍ يُصِنْعُ، ثُمّ لَقيتُ أَبَا هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيّ، فَقُلْتُ: الدَّعْوَةُ عِنْدِي اللَّيْلَةَ، فَقَالَ: سَبَقْتَنِي، قُلْتُ: نَعَمْ! فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيّ، فَقُلْتُ: نَعَمْ! فَدَعَوْتُهُمْ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ مِنَ الْعَشِيّ، أَعْلَمُكُمْ بِحَدِيثٍ مِنْ حَدِيثُكُمْ؟ يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ! ثُمَّ ذَكَرَ فَتْحَ مَكّةَ، فَقَالَ: أَفْبَلَ رَسُولُ الله ﴿ وَمُنْفَرَ اللهِ اللهِ عَنْ مَكَةً، فَقَالَ: أَفْبُلَ رَسُولُ اللهِ عَلَى الْمُحَنّبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ خَالِداً عَلَى الْمُحَنَبَةِ الْأُخْرَى، وَبَعَثَ أَبًا عُبَيْدَةً عَلَى الْمُحَنِّمَةِ الْمُولَ اللهِ إِنَّ وَرَسُولُ اللهِ عَبَيْدَةً عَلَى الْمُحَنِّبَةِ الْأَدْرَى اللهِ اللهِ قَقَالَ: "لاَ يَأْتِينِي إِلاَ أَنْصَارِيّ". فَقَالَ: "لاَ يَأْتِينِي إِلاَ أَنْصَارِيّ". فَقَالَ: "لاَ يَأْتِينِي إلاّ أَنْصَارِيّ". فَقَالَ: "لاَ يَأْتِينِي إلاّ أَنْصَارِيّ".

زَادَ غَيْرُ شَيْبَانَ: فَقَالَ "اهْتِفْ لِي بِالأَنْصَارِ"، قَالَ: فَأَطَافُوا بِهِ، وَوَبَّشَتْ قُرَيْشٌ أُوبَاشاً لَهَا وَأَتْبَاعاً، فَقَالُوا: نُقَدَّمُ هَوُلاَءِ، فَإِنْ كَانَ لَهُمْ شَيْءٌ كُنَّا مَعَهُمْ، وَإِنْ أُصِيبُوا أَعْطَيْنَا الَّذِي سُئِلْنَا، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "تَرَوْنَ إِلَى أَوْبَاشِ قُرَيْشٍ وَأَتْبَاعِهِمْ"، ثُمَّ قَالَ بِيدَيْهِ، إحْدَاهُمَا عَلَى الْأَخْرَى، ثُمَّ قَالَ: "حَتّى تُوافُونِي بِالصَّفَا"، قَالَ: فَانْطَلَقْنَا، فَمَا شَاءَ أَحَدٌ مِنّا أَنْ يَقْتُلَ أَحَداً إِلاً قَتَلَهُ، وَمَا أَحَدٌ مِنْهُمْ يُوجَةُ إِلَيْنَا شَيْئًا،

٣١- باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة

شرح الغويب: قوله: "فبعث الزبير على إحدى المجنبتين": هي بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون، وهما: الميمنة والميسرة، ويكون القلب بينهما. "وبعث أبا عبيدة على الحسر": هو بضم الحاء وتشديد السين المهملتين، أي الذين لا دروع عليهم. قوله: "فأخذوا بطن الوادي": أي جعلوا طريقهم في بطن الوادي. قوله في "اهتف لي بالأنصار": أي ادعهم لي. قوله في "لا يأتيني إلا أنصاري"، ثم قال: فأطافوا إنما خصهم لثقته بهم، ورفعاً لمراتبهم، وإظهاراً لجلالتهم وخصوصيتهم. قوله: "ووبشت قريش أوباشاً لها": أي جمعت جموعاً من قبائل شي، وهو بالباء الموحدة المشددة والشين المعجمة. قوله: "فما شاء أحد منا أن يقتل أحداً إلا قتله وما أحد منهم يوجه إلينا شيئاً": أي لا يدفع أحد عن نفسه.

قَالَ: فَجَاءَ أَبُو سُفْيَانَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! أَبِيحَتْ حَضْرَاءُ قُرَيْشٍ، لاَ قُرَيْشَ بَعْدَ الْيَوْمِ، ثُمّ قَالَ: "مَنْ دَحَلَ دَارَ أَبِي سُفْيَانَ فَهُو آمِنْ"، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَمَّا الرَّجُلُ، فَأَدْرَكَتْهُ رَغْبَةٌ فِي قَرْيَتِهِ، وَرَأْفَةٌ بِعَشِيرَتِهِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَجَاءَ الْوَحْيُ، وَكَانَ إِذَا جَاءَ الْوَحْيُ فَلَمَّا لاَ يَحْفَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَى حَتّى يَنْقَضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا النَّهُ عَلَى عَلَيْنَا، فَإِذَا جَاءَ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَرْفَعُ طَرْفَهُ إِلَى رَسُولِ الله عَلَى حَتّى يَنْقَضِيَ الْوَحْيُ، فَلَمَّا النَّهُ عَلَى الله الله عَلَى الله الله الله الله الله الله الله قَلْنَ الله الله الله الله قَلْمَ الله عَلَى الله وَلِيكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَالْوا: قَدْ كَانَ ذَاكَ، قَالَ: "كَلاّ! إِنِي عَبْدُ الله وَرَسُولُهُ، هَاجَرْتُ إِلَى الله وَإِلَيْكُمْ، وَالْمَحْيَا مَحْيَاكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَاقُلُو الله يَشْوَلُ الله يَلْكُونَ الله وَبَرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى "إِنَّ الله وَبَرَسُولِهِ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله وَلِيْكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله وَلِيْكُمْ، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ"، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله وَيَعْذِرَانِكُمْ"، وَالْمَمَاتُ مَمَاتُكُمْ وَيَعْذِرَانِكُمْ وَيَعْذِرَانِكُمْ".

قوله: "قال أبو سفيان: أبيحت خضراء قريش، لا قريش بعد اليوم"، كذا في هذه الرواية "أبيحت"، وفي التي بعدها "أبيدت"، وهما متقاربان، أي استؤصلت قريش بالقتل وأفنيت، وخضراؤهم بمعنى جماعتهم، ويعبر عن الجماعة المجتمعة بالسواد والخضرة، ومنه السواد الأعظم.

قوله ﷺ: "من دخل دار أبي سفيان فهو آمن"، استدل به الشافعي وموافقوه على أن دور "مكة" مملوكة يصح بيعها وإجارتها؛ لأن أصل الإضافة إلى الآدميين تقتضي الملك، وما سوى ذلك مجاز، وفيه تأليف لأبي سفيان، وإظهار لشرفه. قوله: "فقالت الأنصار بعضهم لبعض: أما الرجل فأدركته رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، وذكر نزول الوحي، فقال رسول الله ﷺ: "يا معشر الأنصار! قالوا: لبيك يا رسول الله، قال: قلتم: أما الرجل فأدركته رغبة في قريته ورأفة بعشيرته، قالوا: قد كان ذلك، قال: كلا! إني عبد الله ورسوله، هاجرت إلى الله وإليكم، الحيا محياكم، والممات مماتكم، فأقبلوا إليه يبكون، ويقولون: والله ما قلنا الذي قلنا إلا الضن بالله وبرسوله، فقال رسول الله ﷺ: إن الله ورسوله يصدقانكم ويعذرانكم": معنى هذه الجملة: أهم رأوا رأفة النبي ﷺ بأهل "مكة" كف القتل عنهم، فظنوا أن يرجع إلى سكنى "مكة"، والمقام فيها دائماً، ويرحل عنهم ويهجر المدينة، فشق ذلك عليهم، فأوحى الله تعالى إليه ﷺ، فأعلمهم بذلك، فقال لهم ﷺ: "قلتم كذا وكذا؟" قالوا: نعم! قد قلنا هذا، فهذه معجزة من معجزات النبوة، فقال: "كلا إني عبد الله ورسوله"، معنى: "كلا" هنا: حقاً، ولها معنيان: أحدهما: حقاً، والمقام غيفا: حقاً، ولها معنيان:

مطلب قوله ﷺ: "إين عبد الله ورسوله": وأما قوله ﷺ: "إن عبد الله ورسوله"، فيحتمل وجهين: أحدهما: إني رسول الله حقاً، فيأتيني الوحي، وأخبر بالمغيبات، كهذه القضية وشبهها، فثقوا بما أقول لكم وأخبركم به في جميع= قَالَ: فَأَقْبَلَ النَّاسُ إِلَى دَارِ أَبِي سُفْيَانَ، وَأَغْلَقَ النَّاسُ أَبُوابَهُمْ، قَالَ: وَأَقْبَلَ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى أَقْبَلَ إِلَى الْحَجَرِ، فَاسْتَلَمَهُ، ثُمّ طَافَ بِالْبَيْتِ، قَالَ: فَأَتَّى عَلَى صَنَمٍ إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ كَانُوا يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ الله ﷺ قَوْسٌ، وَهُوَ آخِذٌ بِسِيَةِ الْقَوْسِ، فَلَمّا أَتَى عَلَى الصّنَمِ يَعْبُدُونَهُ، قَالَ: وَفِي يَدِ رَسُولِ الله ﷺ قَوْسٌ، وَهُو آخِذٌ بِسِيةِ الْقَوْسِ، فَلَمّا أَتَى عَلَى الصّنَم جَعَلَ يَطْعُلُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: "جَاءَ الْحَقِّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ"، فَلَمّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصّفَا، فَعَلَ يَطْعُلُهُ فِي عَيْنِهِ، وَيَقُولُ: "جَاءَ الْحَقِّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ"، فَلَمّا فَرَغَ مِنْ طَوَافِهِ أَتَى الصّفَا، فَعَلاَ عَلَيْهِ، حَتَّى نَظَرَ إِلَى الْبَيْتِ، وَرَفَعَ يَدَيْهِ، فَحَعَلَ يَحْمَدُ اللهَ وَيَدْعُو بِمَا شَاءَ أَنْ يَدْعُو.

=الأحوال، والآخر لا تفتتنوا بإحباري إياكم بالمغيبات وتطروني كما أطرت النصارى عيسى صلوات الله عليه، فإني عبد الله ورسوله.

وأما قوله ﷺ: "هاجرت إلى الله وإليكم، الحيا محياكم، والممات مماتكم": فمعناه: أني هاجرت إلى الله، وإلى دياركم؛ لاستيطانها، فلا أتركها، ولا أرجع عن هجرتي الواقعة لله تعالى، بل أنا ملازم لكم، المحيا محياكم، والممات مماتكم، أي لا أجبى إلا عندكم، ولا أموت إلا عندكم، وهذا أيضاً من المعجزات، فلما قال لهم هذا بكوا، واعتذروا، وقالوا: والله ما قلنا كلامنا السابق إلا حرصاً عليك وعلى مصاحبتك ودوامك عندنا؛ لنستفيد منك، ونتبرك بك، وتحدينا الصراط المستقيم، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَهُوىَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ الشورى: ٥٢)، وهذا معنى قولهم: ما قلنا الذي قلنا إلا الضن بك، هو بكسر الضاد أي شحاً بك أن تفارقنا، ويختص بك غيرنا، وكان بكاؤهم فرحاً بما قال لهم، وحياء مما حافوا أن يكون بلغه عنهم ما يستحيى منه.

أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام: قوله: "فأقبل رسول الله الله حتى أقبل إلى الحجر، فاستلمه، ثم طاف بالبيت": فيه الابتداء بالطواف في أول دخول مكة، سواء كان محرماً بحج أو عمرة أو غير محرم، وكان النبي الله دخلها في هذا اليوم، وهو يوم الفتح غير محرم بإجماع المسلمين، وكان على رأسه المغفر، والأحاديث متظاهرة على ذلك، والإجماع منعقد عليه. وأما قول القاضي عياض: أجمع العلماء على تخصيص النبي الله بذلك، ولم يختلفوا في أن من دخلها بعده لحرب أو بغي أنه لا يحل له دخولها حلالاً، فليس كما نقل، بل مذهب الشافعي وأصحابه وآخرين أنه يجوز دخولها حلالاً للمحارب بلا خلاف، وكذا لمن يخاف من ظالم لو ظهر للطواف وغيره، وأما من لا عذر له أصلاً، فللشافعي فيه قولان مشهوران أصحهما: أنه يجوز له دخولها بغير إحرام لكن يستحب له الإحرام. والثاني: لا يجوز، وقد سبقت المسألة في أول "كتاب الحج".

شرح الغريب: قوله: "فأتى على صنم إلى جنب البيت، كانوا يعبدونه، فجعل بطعنه بسية قوسه": السية: بكسر السين وتخفيف الياء المفتوحة المنعطف من طرفي القوس، وقوله: "يطعن" بضم العين على المشهور، ويجوز فتحها في لغة، وهذا الفعل إذلال للأصنام ولعابديها، وإظهار لكولها لا تضر ولا تنفع ولا تدفع عن نفسها، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِن يَسْلُبُهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيَّا لا يَسْتَنقذُوهُ مِنّهُ ﴾ (الحج: ٧٣).

٢٦٢٠ (٢) وَحَدَّثَنِيهِ عَبْدُ الله بِنْ هَاشِم: حَدَّثَنَا هِز: حَدَّثَنَا سُلَيْمَان بْنُ المُغيرة بِهَذَا الإسْنَاد، وَزَاد فِيْ الْحَدِيْث: ثُمَّ قَالَ: بِيَدَيْهِ، إحْدَاهُمَا عَلَى الأَحْرَى: "أحصدوهم حَصداً"، وقَالَ في الْحَدِيْث: قَالُوا: قُلْنَا: ذَاكَ يَا رَسُول الله! قَالَ: "فَمَا اسمي إذاً؟ كَلًا! إنِّي عَبْدُ الله وَرَسُوله".

٣٦٢١ - (٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ: حَدَّثَنَا وَعَدْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَحْبَرَنَا ثَابِتٌ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ رَبَاحٍ قَالَ: وَفَدْنَا إِلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ،

=قوله: "جعل يطعن في عينه، ويقول: جاء الحق وزهق الباطل"، وقال في الرواية التي بعد هذه: "وحول الكعبة ثلثمائة وستون نصباً، فجعل يطعنها بعود كان في يده، ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَطِلُ ۚ إِنَّ ٱلْبَطِلُ كَانَ وَهُ يَده، ويقول: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَلَهُ ٱلْبَطِلُ ۚ أَنَ اللَّمِلُ كَانَ وَهُ هذا رَهُوقًا﴾ (الإسراء: ٨١)، ﴿جَآءَ ٱلْحَقُ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ (ســباً: ٩٤)، النُّعثب: الصنم. وفي هذا استحباب قراءة هاتين الآيتين عند إزالة المنكر. قوله: "ثم قال بيديه إحداهما على الأحرى: "احصدوهم حصداً": هو بضم الصاد وكسرها.

أقوال العلماء في فتح مكة هل كان قهرا أو صلحاً: وقد استدل بهذا من يقول: إن مكة فتحت عُنُوة، وقد اختلف العلماء فيها، فقال مالك وأبو حنيفة وأحمد وجماهير العلماء وأهل السير: فتحت عُنُوةً. وقال الشافعي: فتحت صلحاً. وادعى المازري أن الشافعي انفرد بهذا القول، واحتج الجمهور بهذا الحديث وبقوله: أبيدت خضراء قريش، قالوا: وقال على "من ألقى سلاحه فهو آمن، ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن"، فلو كانوا كلهم آمنين لم يحتج إلى هذا، وبحديث أم هانئ في حين أحارت رحلين أراد على شه قتلهما، فقال النبي الله أحرنا من أحرت"، فكيف يدخلها صلحاً، ويخفى ذلك على على شه حتى يريد قتل رحلين دخلا في الأمان، وكيف يحتاج إلى أمان أم هانئ بعد الصلح؟ واحتج الشافعي بالأحاديث المشهورة أنه الله صالحهم بمر الظهران قبل دخول مكة.

وأما قوله ﷺ: "احصدوهم"، وقتل خالد من قتل، فهو محمول على من أظهر من كفار مكة قتالاً. وأما أمان من دخل دار أبي سفيان، ومن ألقى سلاحه، وأمان أم هانئ، فكله محمول على زيادة الاحتياط لهم بالأمان، وأما هم علي ﴿ بقتل الرجلين، فلعله تأول منهما شيئاً أو حرى منهما قتال أو نحو ذلك. وأما قوله في الرواية الأخرى: "فما أشرف أحد يومنذ لهم إلا أناموه"، فمحمول على من أشرف مظهراً للقتال، والله أعلم.

تأويل قوله ﷺ "فما اسمي إذاً؟ قوله: "قلنا: ذاك يا رسول الله! قال: فما اسمى إذاً؟ كلاً! أبن عبد الله ورسوله"، قال القاضي: يحتمل هذا وجهين: أحدهما: أنه أراد ﷺ أبن نبي لإعلامي إياكم بما تحدثتم به سراً، والثاني: لو فعلت هذا الذي خفتم منه، وفارقتكم ورجعت إلى استيطان "مكة" لكنت ناقضاً لعهدكم في ملازمتكم، ولكان هذا غير مطالب لما اشتق منه اسمى وهو الحمد، فإني كنت أوصف حينئذ بغير الحمد.

وَفِينَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَكَانَ كُلُّ رَجُلٍ مِنّا يَصْنَعُ طَعَاماً يَوْماً لأَصْحَابِهِ، فَكَانَتْ نَوْبَتِي، فَقُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ لَوْ حَدَّثَتَنَا عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ مَعْ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدَ عَنْ رَسُولِ الله عَلَيْ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَجَعَلَ خَالِدَ بَنَ الْوَلِيدِ عَلَى الله عَلَى الْمُجَنّبةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبَا عُبَيْدَةَ عَلَى الْمُجَنّبةِ الْيُسْرَى، وَجَعَلَ أَبًا عُبَيْدَةَ عَلَى الْمُجَنّبةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةً! ادْعُ لِي الأَنْصَارَ"، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاوًا الْبَيَاذِقَةِ وَبَطْنِ الْوَادِي، فَقَالَ: "يَا أَبَا هُرَيْرَةً! ادْعُ لِي الأَنْصَارَ"، فَدَعَوْتُهُمْ، فَجَاوًا يُهَرُولُونَ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ! هَلْ تَرَوْنَ أَوْبَاشَ قُرَيْشٍ؟" قَالُوا: نَعَمْ! قَالَ: "الْظُرُوا إِذَا لَقَيْتُمُوهُمْ غَدًا أَنْ تَحْصِدُوهُمْ حَصْدًا"، وَأَحْفَى بِيَدِهِ، وَوَضَعَ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ،

=قوله: "وفدنا إلى معاوية على وفينا أبو هريرة، فكان كل رجل منا يصبع طعاماً يوماً لأصحابه فكانت نوبتي". فوائد الحديث: فيه: دليل على استحباب اشتراك المسافرين في الأكل واستعمالهم مكارم الأخلاق، وليس هذا من باب المعارضة حتى يشترط فيه المساواة في الطعام، وأن لا يأكل بعضهم أكثر من بعض، بل هو من باب المروءات ومكارم الأخلاق، وهو يمعنى الإباحة، فيجوز، وإن تفاضل الطعام، واختلفت أنواعه، ويجوز، وإن أكل بعضهم أكثر من بعض، لكن يستحب أن يكون شألهم إيثار بعضهم بعضاً. قوله: "فجاؤوا إلى المنزل، و لم يدرك طعامنا، فقال: كنا مع رسول الله على يوم الفتح" إلى آخره.

فوائد الحديث: فيه: استحباب الاجتماع على الطعام وجواز دعائهم إليه قبل إدراكه، واستحباب حديثهم في حال الاجتماع بما فيه بيان أحوال رسول الله الله وغزواقم ونحوها مما تنشط النفوس لسماعه، وكذلك غيرها من الحروب ونحوها مما لا إثم فيه، ولا يتولد منه في العادة ضر في دين ولا دنيا، ولا أذى لأحد لتنقطع بذلك مدة الانتظار، ولا يضحروا، ولئلا يشتغل بعضهم مع بعض في غيبة أو نحوها من الكلام المذموم، وفيه: أنه يستحب إذا كان في الجمع مشهور بالفضل أو بالصلاح أن يطلب منه الحديث، فإن لم يطلبوا استحب له الابتداء بالحديث، كما كان النبي الله يهتديهم بالتحديث من غير طلب منهم.

شرح الغريب: قوله: "وجعل أباً عبيدة على البياذقة وبطن الوادي". "البياذقة" بباء موحدة ثم مثناة تحت وبذال معجمة وقاف، وهم الرجالة، قالوا: وهو فارسي معرب، وأصله بالفارسية أصحاب ركاب الملك، ومن يتصرف في أموره، قيل: سموا بذلك لخفتهم وسرعة حركتهم، هكذا الرواية في هذا الحرف هنا، وفي غير مسلم أيضاً، قال القاضي: هكذا روايتنا فيه، قال: ووقع في بعض الروايات "الساقة"، وهم الذين يكونون آخر العسكر، وقد يجمع بينه وين البياذقة بألهم رجالة وساقة، ورواه بعضهم "الشارفة"، وفسروه بالذين يشرفون على مكة، قال القاضي: وهذا ليس بشيء؛ لألهم أخذوا في بطن الوادي، والبياذقة هنا هم الحسر في الرواية السابقة، وهم رجالة لا دروع عليهم.

١٦٢٢ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌ و النّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ - وَاللّفْظُ لابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيْنَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُحَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَر، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: دَحَلَ النّبِي ﷺ مَكّة، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلاَثُمِاتَةٍ وَسِتّونَ نُصُباً، فَحَعَلَ يَطْعُنُهَا بِعُودٍ عَبْدِ الله قَالَ: دَحَلَ النّبِي ﷺ مَكّة، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلاَثُمِاتَةٍ وَسِتّونَ نُصُباً، فَحَعَلَ يَطْعُنُها بِعُودٍ كَانَ بِيده، ويَقُولُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُ وَزَهَقَ ٱلْبَاطِلُ أَ إِنَّ ٱلْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴿ (الإسراء: ٨١)، كَانَ بَيْده، ويَقُولُ: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُ وَمَا يُعِيدُ ﴾ (سبأ: ٩٤)، زادَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: يَوْمَ الْفَتْح.

٣٦٢٣ - (٥) وَحَدَّثَنَاه حَسَنُ بْنُ عَلِيّ الْحُلْوَانِيّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْد، كِلاَهُمَا، عَنْ عَبْد الرَّرَّاقِ: أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَحِيحٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، إِلَى قوله: زَهُوقاً، وَلَمْ يَذْكُرِ الآيَةَ الأَخْرَى، وَقَالَ: -بَدَلَ نُصُباً - صَنَماً.

قوله: "وقال موعدكم الصفا": يعني قال: هذا لخالد ومن معه الذين أخذوا أسفل من بطن الوادي، وأخذ هو على معه أعلى مكة. قوله: "فما أشرف لهم أحد إلا أناموه": أي ما ظهر لهم أحد إلا قتلوه، فوقع إلى الأرض، أو يكون بمعنى أسكنوه بالقتل كالنائم، يقال: نامت الريح إذا سكنت، وضربه حتى سكن، أي مات، ونامت الشاة وغيرها ماتت، قال الفراء: النائمة الميتة، هكذا تأول هذه اللفظة القائلون بأن مكة فتحت عنْوَةً، ومن قال: فتحت صلحاً، يقول: أناموه ألقوه إلى الأرض من غير قتل إلا من قاتل، والله أعلم.

[٣٢] باب لا يقتل قرشيّ صبرا بعد الفتح]

١٦٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ وَوَكِيعٌ، عَنْ زَكَرِيّاءَ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيّ ﷺ يَقُولُ يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ: "لاَ يُقْتَلُ قُرَشيّ صَبْراً * بَعْدَ هَذَا الْيَوْمَ إِلَى يَوْم الْقَيَامَة".

٣٦٢٥ – (٢) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَزَادَ: قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ أَسْلَمَ أَحَدٌ مِنْ عُصَاةٍ قُرَيْشٍ غَيْرَ مُطِيعٍ، كَانَ اسْمُهُ الْعَاصِي. فَسَمّاهُ رَسُولُ الله ﷺ مُطِيعاً.

٣٢ - باب لا يقتل قرشي صبرا بعد الفتح

قوله ﷺ: "لا يقتل قرشي صبراً بعد هذا اليوم إلى يوم القيامة": قال العلماء: معناه الإعلام بأن قريشاً يسلمون كلهم، ولا يرتد أحد منهم، كما ارتد غيرهم بعده ﷺ ممن حورب وقتل صبراً، وليس المراد ألهم لا يقتلون ظلماً صبراً، فقد حرى على قريش بعد ذلك ما هو معلوم، والله أعلم.

ذكر من اسمه عاص، ومن أسلم منهم: قوله: "و لم يكن أسلم من عصاة قريش غير مطيع كان اسمه العاصي، فسماه النبي الله مطبعاً": قال القاضي عياض: عصاة هنا جمع العاص من أسماء الأعلام لا من الصفات، أي ما أسلم ممن كان اسمه العاص مثل العاص بن وائل السهمي، والعاص بن هشام أبو البختري، والعاص بن سعيد بن العاص بن أمية، والعاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، والعاص بن منبه بن الحجاج وغيرهم سوى العاص بن الأسود العذري، فغير النبي الشه فسماه مطبعاً، وإلا فقد أسلمت عصاة قريش وعتاتهم كلهم بحمد الله تعالى، ولكنه ترك أبا حندل بن سهيل بن عمرو، وهو ممن أسلم، واسمه أيضاً العاص، فإذا صح هذا، فيحتمل أن هذا لما غلبت عليه كنيته، وجهل اسمه لم يعرفه المخبر باسمه، فلم يستثنه، كما استثنى مطبع بن الأسود، والله أعلم.

^{*}قوله: "لا يقتل قرشي صبرا": لم يرد الإخبار بأنه لا يتحقق بل أراد أنه لا يجوز لأحد قتله بعد اليوم بكفر، والله تعالى أعلم. فالمطلوب الإخبار بإسلامهم وثباتهم عليه. ويمكن أن يكون إخبارا عن وقته ﷺ، والله تعالى أعلم.

[٣٣- باب صلح الحديبية في الحديبية]

١٦٢٦ - (١) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذِ الْعَنْبَرِيّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: كَتَبَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبِ الصَّلْحَ بَيْنَ النّبِيِّ ﷺ وَاللّهُ اللهُ اللهُو

٣٣ - باب صلح الحديبية في الحديبية

في الحديبية والجعرانة لغتان: التخفيف، وهو الأفصح، والتشديد، وسبق بيانحما في كتاب الحج. قوله: "هذا ما كاتب عليه محمد".

بيان معنى المقاضاة: قال العلماء: معنى قاضى هنا: فاصل وأمضى أمره عليه، ومنه قضى القاضي، أي فصل الحكم وأمضاه، ولهذا سميت تلك السنة عام المقاضاة وعمرة القضية وعمرة القضاء، كله من هذا، وغلَّطُوا من قال: إنما سميت عمرة القضاء؛ لقضاء العمرة التي صد عنها؛ لأنه لا يجب قضاء المصدود عنها إذا تحلل بالإحصار، كما فعل النبي الشي وأصحابه في ذلك العام.

فوائد الحديث: وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز أن يكتب في أول الوثائق وكتب الأملاك والصداق والعتق والوقف والوصية ونحوها "هذا ما اشترى فلان، أو هذا ما أصدق، أو وقف أو أعتق ونحوه". وهذا هو الصواب الذي عليه الجمهور من العلماء، وعليه عمل المسلمين في جميع الأزمان، وجميع البلدان من غير إنكار. قال القاضي عياض: وفيه دليل على أنه يكتفي في ذلك بالاسم المشهور من غير زيادة خلافاً لمن قال: لا بد من أربعة: المذكور وأبيه وجده ونسبه.

وفيه: أن للإمام أن يعقد الصلح على ما رآه مصلحة للمسلمين، وإن كان لا يظهر ذلك لبعض الناس في بادئ الرأي، وفيه: احتمال المفسدة اليسيرة لدفع أعظم منها، أو لتحصيل مصلحة أعظم منها، إذا لم يمكن ذلك إلا بذلك.

تأويل إنكار على هم أمره هج بمحو اسمه الشريف: قوله: "فقال النبي هج لعلي: امحه، فقال: ما أنا بالذي أمحاه": هكذا هو في جميع النسخ "بالذي أمحاه"، وهي لغة في "أمحوه"، وهذا الذي فعله على هم من باب الأدب المستحب؛ لأنه لم يفهم من النبي هج تحتيم محو على بنفسه، ولهذا لم ينكر، ولو حتم محوه بنفسه لم يجز لعلي تركه، ولما أقره النبي المج على المخالفة.

فَمَحَاهُ النّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، قَالَ: وَكَانَ فِيمَا اشْتَرَطُوا، أَنْ يَدْخُلُوا مَكَّةَ، فَيُقِيمُوا بِهَا ثَلاثاً، وَلاَ يَدْخُلُهَا بِسِلاَح، إلاّ جُلُبّانَ السّلاَح.

قُلْتُ لأَبِي إِسْحَاقَ: وَمَا جُلْبَانُ السَّلاَحِ؟ قَالَ: الْقَرَابُ وَمَا فيه.

٣٦٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ يَقُولُ: لَمَّا صَالَحَ رَسُولُ الله ﷺ أَهْلَ الله الله عَلَيْ أَهْلَ الله الله عَلَيْ أَهْلَ الله الله الله عَلَيْ كَتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ "مْحَمَّدٌ رَسُولُ الله"، ثُمَّ ذَكَرَ بِنَحْوِ حَدِيثِ الْحُدَيْبِيَةِ، كَتَبَ عَلِيٌ كِتَابًا بَيْنَهُمْ، قَالَ: فَكَتَبَ "مْحَمَّدٌ رَسُولُ الله"، ثُمَّ ذَكَرَ بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاذٍ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ: "هَذَا مَا كَاتَبَ عَلَيْه".

حَمِيعاً عَن عَيسَى بْنِ يُونُسَ -وَاللَّفُظُ لِإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ جَنَابٍ الْمِصَيِصِيُّ جَمِيعاً عَن عَيسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: أَخْبَرَنَا زَكَرِيّاءُ، عَنْ أَبِي إسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمّا أُحْصِرَ النّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْتِ، صَالَحَهُ أَهْلُ مَكَةً عَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا، وَلاَ يَدْخُلُهَا إلا بِحُلُبُّانِ السِّلاَحِ، السَّيْفِ وَقِرَابِهِ، وَلاَ يَحْرُجَ بِأَحَد مَعَهُ مِنْ قَلْهَا، وَلاَ يَحْرُجَ بِأَحَد مَعَهُ مِنْ أَهْلِهَا، وَلاَ يَمْنَعَ أَحَداً يَمْكُثُ بِهَا مِمَنْ كَانَ مَعَهُ،

شرح الغريب، ووجه شرطهم هذا: قوله: "ولا يدحلها بسلاح إلا حلبان السلاح": قال أبو إسحاق السبيعيُّ: "حُلبّان السلاح": هو القراب وما فيه، والجلبان بضم الجيم، قال القاضي في "المشارق": ضبطناه "حلبان" بضم الجيم واللام وتشديد الباء الموحدة، قال: وكذا رواه الأكثرون، وصوّبه ابن قتيبة وغيره، ورواه بعضهم بإسكان اللام، وكذا ذكره الهروي، وصوبه وهو ثابت، ولم يذكر ثابت سواه، وهو ألطف من الجراب يكون من الأدم يوضع فيه السيف مغمداً، ويطرح فيه الراكب سوطه وأداته، ويعلقه في الرحل، قال العلماء: وإنما شرطوا هذا لوجهين: أحدهما: أن لا يظهر منه دحول الغالبين القاهرين. والثاني: أنه إن عرض فتنة أو نحوها، يكون في الاستعداد بالسلاح صعوبة.

قوله: "اشترطوا أن يدخلوا مكة، فيقيموا بها ثلاثاً": قال العلماء: سبب هذا التقدير أن المهاجر من "مكة" لا يجوز له أن يقيم بها أكثر من ثلاثة أيام، وهذا أصل في أن الثلاثة ليس لها حكم الإقامة، وأما ما فوقها فله حكم الإقامة، وقد رتب الفقهاء على هذا قصر الصلاة فيمن نوى إقامة في بلد في طريقه، وقاسوا على هذا الأصل مسائل كثيرة.

قوله: "لما أحصر النبي ﷺ عند البيت": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "أحصر عند البيت"، وكذا نقله القاضي=

قَالَ لِعَلِيٍّ: "اكْتُبِ الشَّرْطَ بَيْنَا، بِسْمِ الله الرَّحْمَنِ الرِّحِيمِ، هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ الله فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنْكَ رَسُولُ الله تَابَعْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله، فَقَالَ لَهُ الْمُشْرِكُونَ: لَوْ نَعْلَمُ أَنْكَ رَسُولُ الله تَابَعْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ الله عَلِيِّ الله عَلِيِّ لاً، وَالله! لاَ أَمْحَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "أَرْنِي مَكَانَهَا"، فَأَرَاهُ مَكَانَهَا، فَمَحَاهَا، وَكَتَبَ: "ابْنُ عَبْدِ الله"،

=عن رواية جميع الرواة سوى ابن الحذاء، فإن في روايته عن البيت وهو الوجه، وأما أحصر وحصر، فسبق بيانحما في كتاب الحج.

قوله ﷺ: "أرني مكانما، فأراه مكانما، فمحاها، وكتب: ابن عبد الله".

أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ﷺ: قال القاضي عياض: احتج بمذا اللفظ بعض الناس على أن النبي ﷺ كتب ذلك بيده على ظاهر هذا اللفظ، وقد ذكر البخاري نحوه من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق: وقال فيه: أخذ رسول الله ﷺ الكتاب، فكتب، وزاد عنه في طريق آخر، ولا يحسن أن يكتب، فكتب، قال أصحاب هذا المذهب: إن الله تعالى أجرى ذلك على يده، إما بأن كتب ذلك القلم بيده، وهو غير عالم بما يكتب، أو أن الله تعالى علمه ذلك حينئذ حتى كتب، وجعل هذا زيادة في معجزته، فإنه كان أمياً، فكما علمه ما لم يعلم من العلم، وجعله يقرأ ما لم يقرأ، ويتلو ما لم يكن يتلو، كذلك علمه أن يكتب ما لم يكن يكتب، وخط ما لم يكن يخط بعد النبوة، أو أحرى ذلك على يده، قالوا: وهذا لا يقدح في وصفه بالأمية، واحتجوا بآثار حاءت في هذا عن الشعبي بعض السلف، وأن النبي ﷺ لم يمت حتى كتب، قال القاضي: وإلى جواز هذا ذهب الباجي، وحكاه عن السمنائي وأبي ذر وغيره، وذهب الأكثرون إلى منع هذا كله، قالوا: وهذا الذي زعمه الذاهبون إلى القول الأول يبطلِه وصف الله تعالى إياه بالنبي الأمي ﷺ، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِـ مِن كِتَنبِ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ﴾ (العنكبوت:٤٨)، وقوله ﷺ: "إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب"، قالوا: وقوله في هذا الحديث كتب: معناه أمر بالكتابة، كما يقال: رجم ماعزاً، وقطع السارق، وحلد الشارب: أي أمر بذلك، واحتجوا بالرواية الأخرى "فقال لعلى ﴿ عنه اكتب محمد بن عبد الله"، قال القاضي: وأحاب الأولون عن قوله تعالى أنه لم يتل و لم يخط، أي من قبل تعليمه كما قال الله تعالى ﴿ مِن قَبْلُهِ . ﴾، فكما جاز أن يتلو جاز أن يكتب، ولا يقدح هذا في كونه أمياً؛ إذ ليست المعجزة بحرد كونه أمياً، فإن المعجزة حاصلة بكونه ﷺ كان أولاً كذلك، ثم جاء بالقرآن وبعلوم لا يعلمها الأميون، قال القاضى: وهذا الذي قالوه ظاهر، قال: وقوله في الرواية التي ذكرناها: ولا يحسن أن يكتب، فكتب كالنص أنه كتب بنفسه، قال: والعدول إلى غيره مجاز، ولا ضرورة إليه، قال: وقد طال كلام كل فرقة في هذه المسألة، وشنعت كل فرقة على الأخرى في هذا، والله أعلم.

قوله: "فلما كان يوم الثالث": هكذا هو في النسخ كلها "يوم الثالث" بإضافة يوم إلى الثالث، وهو من إضافة الموصوف إلى الصفة، وقد سبق بيانه مرات، ومذهب الكوفيين جوازه على ظاهره، ومذهب البصريين تقدير- فَأَقَامَ بِهَا ثَلاَثَةَ أَيّامٍ، فَلَمّا أَنْ كَانَ يَوْمُ التَّالِثِ، قَالُوا لِعَلِيٍّ: هَذَا آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَرْطِ صَاحِبِكَ، فَأَمُرْهُ، فَلْيَحْرُجْ، فَأَحْبَرَهُ بِذَلِكَ، فَقَالَ: "نَعَمْ!" فَحَرَجَ.

وَقَالَ ابْنُ جَنَابٍ فِي رِوَايَتِهِ: -مَكَانَ تَابَعْنَاكَ- بَايَعْنَاكَ.

١٩٦٢٩ (٤) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا عَفَانُ: حَدَّنَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِت، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ قُرَيْشًا صَالَحُوا النّبِي عَلَيْ، فِيهِمْ سُهَيْلُ بْنُ عَمْرٍو، فَقَالَ النّبِي عَلَيْ لِعَلِيِّ: اللهُ الرّحْمَنِ الرّحِيمِ"، قَالَ سُهَيْلٌ: أَمّا "بِاسْمِ الله"، فَمَا نَدْرِي مَا بِسْمِ الله الرّحْمَنِ الرّحِيمِ، وَلَكِنِ اكْتُبْ مَا نَعْرِفُ: بِاسْمِكَ اللّهُمّ،

=محذوف منه أي يوم الزمان الثالث.

التنبيه على الاختصار في هذا الحديث: قوله: "فأقام بحا ثلاثة أيام، فلما كان يوم النالث، قالوا لعلى: هذا آخر يوم من شرط صاحبك، فأمره أن يخرج، فأخبره بذلك، فقال: نعم! فخرج": هذا الحديث فيه حذف واختصار، والمقصود أن هذا الكلام لم يقع في عام صلح الحديبية، وإنما وقع في السنة الثانية، وهي عمرة القضاء، وكانوا شارطوا النبي في عام الحديبية أن يجيء بالعام المقبل، فيعتمر ولا يقيم أكثر من ثلاثة أيام، فحاء في العام المقبل، فأقام إلى أواخر اليوم الثالث، فقالوا لعلي هذا الكلام، فاختصر هذا الحديث، ولم يذكر أن الإقامة وهذا الكلام كان في العام المقبل، واستغنى عن ذكره بكونه معلوماً، وقد جاء مبيناً في روايات أخر، مع أنه قد علم أن النبي في العام الحديبية، والله أعلم.

فإن قيل: كيف أحوجوهم إلى أن يطلبوا منهم الخروج ويقوموا بالشرط؟ فالجواب: أن هذا الطلب كان قبل انقضاء الأيام الثلاثة بيسير، وكان عزم النبي الله وأصحابه على الارتحال عند انقضاء الثلاثة، فاحتاط الكفار لأنفسهم، وطلبوا الارتحال قبل انقضاء الثلاثة بيسير، فخرجوا عند انقضائها وفاء بالشرط، لا أنحم كانوا مقيمين لو لم يطلب ارتحالهم.

وجه موافقة النبي المشركين في الأمور التي شرطوا: قوله: "فقال النبي الله المحنى المتباه اللهم" اللهم" اللهم" قال سهيل: أما بسم الله فما ندري ما بسم الله الرحمن الرحيم، ولكن اكتب ما نعرف باسمك اللهم": قال العلماء: وافقهم النبي الله في ترك كتابة بسم الله الرحمن الرحيم، وأنه كتب باسمك اللهم، وكذا وافقهم في رد من جاء منهم إلينا دون من ذهب منا إليهم، وإنما وافقهم في هذه الأمور للمصلحة المهمة الحاصلة بالصلح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور المصلحة المهمة الحاصلة بالصلح، مع أنه لا مفسدة في هذه الأمور، أما البسملة وباسمك اللهم، فمعناهما واحد، وكذا قوله: محمد بن عبد الله هو أيضاً رسول الله اللهم، وليس في ترك وصف الله سبحانه وتعالى في هذا الموضع بالرحمن الرحيم ما ينفي ذلك، ولا في ترك وصفه أيضاً اللهما عناه

فَقَالَ: "اكْتُبْ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ الله"، قَالُوا: لَوْ عَلِمْنَا أَنْكَ رَسُولُ الله لاَتَبَعْنَاكَ، وَلَكِنِ اكْتُبْ اسْمَكَ وَاسْمَ أَبِيكَ، فَقَالَ النّبِيُّ ﷺ: "اكْتُبْ: مِنْ مُحَمَّد بْنِ عَبْدِ الله"، فَاشْتَرَطُوا عَلَى النّبِيِّ ﷺ أَنّ مَنْ جَاءَ مِنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله! أَن مَنْ جَاءَ مَنْكُمْ لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكُمْ، وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَا رَدَدْتُمُوهُ عَلَيْنَا. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ الله! أَن مَنْ جَاءَ فَالَ: "نَعَمْ! إِنّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنّا إِلَيْهِمْ، فَأَبْعَدَهُ الله، وَمَنْ جَاءَنا مِنْهُمْ، سَيَجْعَلُ الله لَهُ لَهُ فَرَجاً وَمَخْرَجاً".

٤٦٣٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ -وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظ-: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ سِيَاهٍ: حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَامَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ يَوْمَ صِفِينَ، فَقَالَ: أَيّهَا النّاسُ! اتّهِمُوا أَنْفُسَكُم،.....

-بالرسالة ما ينفيها، فلا مفسدة فيما طلبوه، وإنما كانت المفسدة تكون لو طلبوا أن يكتب ما لا يحل من تعظيم آلهتهم ونحو ذلك، وأما شرط رد من جاء منهم، ومنع من ذهب إليهم، فقد بين النبي الحكمة فيهم في هذا الحديث بقوله: "من ذهب منا إليهم، فأبعده الله، ومن جاءنا منهم سيجعل الله له فرجاً ومخرجاً"، ثم كان كما قال الله فلا الله للذين حاؤونا منهم وردهم إليهم فرجاً ومخرجاً ولله الحمد، وهذا من المعجزات.

بيان غرات الصلح: قال العلماء: والمصلحة المترتبة على إتمام هذا الصح ما ظهر من ثمراته الباهرة، وفوائده المنظاهرة، التي كانت عاقبتها فتح مكة، وإسلام أهلها كلها، ودخول الناس في دين الله أفواجاً، وذلك ألهم قبل الصلح لم يكونوا يختلطون بالمسلمين، ولا تتظاهر عندهم أمور النبي الله كما هي، ولا يحلون بمن يعلمهم كما مفصلة، فلما حصل صلح الحديبية اختلطوا بالمسلمين، وجاؤوا إلى المدينة، وذهب المسلمون إلى "مكة"، وحلوا بأهلهم وأصدقائهم وغيرهم ممن يستنصحونه، وسمعوا منهم أحوال النبي في مفصلة بجزئياتها، ومعجزاته الظاهرة، وأعلام نبوته المتظاهرة، وحسن سيرته، وجميل طريقته، وعاينوا بأنفسهم كثيراً من ذلك، فما زالت نفوسهم إلى الإعمان حتى بادر خلق منهم إلى الإسلام قبل فتح مكة، فأسلموا بين صلح الحديبية وفتح مكة، وازداد الآخرون ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد تمهد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش ميلاً إلى الإسلام، فلما كان يوم الفتح أسلموا كلهم لما كان قد تمهد لهم من الميل، وكانت العرب من غير قريش ألبوادي ينتظرون بإسلامهم إسلام قريش، فلما أسلمت قريش أسلمت العرب في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا تَعَالَى: ﴿إِذَا تَعَالَى: ﴿إِذَا لَمُهُمُ أَللَّهِ وَٱلْفَتَحُ مِنَ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ في دِين آللَّهِ أَفْوَاكِنا في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا تَعَالَى اللهُمُ اللَّهِ وَٱلْفَتَحُ مِنَ وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ يَدْخُلُونَ في دِين آللَّهِ أَفْوَاكِنا في البوادي. قال تعالى: ﴿إِذَا اللَّهِ الْمُعَلَّى اللَّهِ وَٱلْفَتَحُ مِنَ اللَّهِ وَٱلْفَتَحُ اللَّهُ وَٱلْفَتَعُ مِن اللَّهُ وَالْمَهُ اللَّهِ وَالْمَعْ اللَّهُ وَالْمُنْ اللَّهُ وَالْمُنْ اللَّهِ وَالْمُلْمَةُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ ا

ضبط الاسم: قوله: "حدثنا عبد العزيز بن سياه": هو بسين مهملة مكسورة، ثم ياء مثناة من تحت مخففة، ثم الف، ثم هاء في الوقف والدرج على وزين مياه وشياه. قوله: "قام سهل بن حنيف يوم صفين، فقال: يا أيها الناس الهموا أنفسكم" إلى آخره. أراد بحذا تصبير الناس على الصلح، وإعلامهم بما يرجى بعده من الخير، فإنه يرجى مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الابتداء مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل على حديد مصيره إلى خير، وإن كان ظاهره في الابتداء مما تكرهه النفوس، كما كان شأن صلح الحديبية، وإنما قال سهل عليا على المناس على المناس على المناس على المناس المنا

٣٦٦ – (٦) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ يَقُولُ بِصِفِّينَ:

⁻هذا القول حين ظهر من أصحاب على الله كراهة التحكيم، فأعلمهم بما جرى يوم الحديبية من كراهة أكثر الناس الصلح، وأقوالهم في كراهته، ومع هذا فأعقب خيراً عظيماً، فقررهم النبي الله على الصلح مع أن إرادتهم كانت مناجزة كفار مكة بالقتال، ولهذا قال عمر الله أعلم.

قوله: "ففيم نعطي الدنية في ديننا": هي بفتح الدال وكسر النون وتشديد الياء: أي النقيصة والحالة الناقصة.

سبب سؤال عمر ﴿ قَالَ العلماء: لَم يكن سؤالٌ عمر ﴿ وَكلامه المذكور شكاً بل طَلباً لكشف ما خفي عليه، وحثاً على إذلال الكفار، وظهور الإسلام كما عرف من خلقه ﴿ ، وقوته في نصرة الدين، وإذلال المبطلين. وأما جواب أبي بكر ﴿ لعمر ، بمثل جواب النبي ﷺ فهو من الدلائل الظاهرة على عظيم فضله، وبارع علمه، وزيادة عرفانه، ورسوخه في كل ذلك، وزيادته فيه كله على غيره ﴿ .

قوله: "فنزل القرآن على رسول الله ﷺ بالفتح، فأرسل إلى عمر، فأقرأه إياه فقال: يا رسول الله أو فتح هو؟ قال نعم! فطابت نفسه ورجع": المراد أنه نزل قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحَنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴿ وَكَانَ الفتح هو صلح يوم الحديبية، فقال عمر: أو فتح هو؟ قال رسول الله ﷺ: نعم! لما فيه من الفوائد التي قدمنا ذكرها. وفيه إعلام الإمام والعالم كبار أصحابه بما يقع له من الأمور المهمة، والبعث إليهم لإعلامهم بذلك، والله أعلم.

أَيُّهَا النَّاسُ! اتِّهِمُوا رَأْيَكُمْ، وَالله! لَقَدْ رَأَيْتَنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَنِي أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَ أَمْرَ رَسُولِ الله ﷺ لَرَدَدْتُهُ، وَالله! مَا وَضَعْنَا سُيُوفَنَا عَلَى عَوَاتِقِنَا إِلَى أَمْرٍ قَطّ، إِلاَّ أَسْهَلْنَ بِنَا إِلَى أَمْرٍ نَعْرِفُهُ، إلاّ أَمْرَكُمْ هَذَا.

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ نُمَيْرِ: إِلَى أَمْرِ قَطّ.

٢٣٢٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كَلاَهُمَا، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا. أَبُوسَعِيدٍ الأَشْجَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، كَلاَهُمَا، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِهِمَا: إِلَى أَمْرٍ يُفْظِعُنَا. الْمُوسَعِيدِ الْمُوسَعِيدِ الْمُوسَعِيدِ الْمُوسَعِيدِ الْمُوسَعِيدِ اللّهِ عَنْ مَالِكِ بْنِ مَالَمَة، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِعْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَهْلَ بْنَ حُنَيْفٍ بِصِفَيّنَ يَقُولُ: اتَّهِمُوا مِعْوَلٍ، عَنْ أَبِي حَصْمٍ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ، وَلَوْ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَرُدَ أَمْرَ رَسُولِ اللهِ وَاللّهِ مَنْ أَبِي حَمْمٌ.

27٣٤ - (٩) وحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيّ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي عَرُوبَة، عَنْ قَتَادَةً أَنَّ أَنسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا ابْنُ أَبِي عَرُوبَة، عَنْ قَتَادَةً أَنَّ أَنسَ بْنَ مَالِكٍ حَدَّثَهُمْ قَالَ: لَمّا نَزَلَتْ: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا لَكَ فَتْحًا لَكَ فَتْحًا لَكَ فَتُحَا لَكَ أَنسَهُ إِلَى قوله: ﴿فَوْزُا عَظِيمًا ﴾ (الفتح: ١-٥)، مَرْجِعَهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ مُ فَقَالَ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةً هِي وَهُمْ يُخَالِطُهُمُ الْحُزْنُ وَالْكَآبَةُ، وَقَدْ نَحَرَ الْهَدْيَ بِالْحُدَيْبِيَةِ، فَقَالَ: "لَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيَّ آيَةً هِي آيَةً هِي إِلَيْ مِنَ الدُّنْيَا جَمِيعاً".

قوله: "يوم أبي حندل": هو يوم الحديبية، واسم أبي حندل: العاص بن سهيل بن عمرو، وقوله: أمر يفظعنا: أي يشق علينا ونخافه. قوله: "إلا أمركم هذا": يعني القتال الواقع بينهم وبين أهل الشام.

قوله: "عن أبي حصين": بفتح الحاء وكسر الصاد. قوله: "عن سهل بن حنيف أنه قال: الهموا رأيكم على دينكم، فلقد رأيتني يوم أبي جندل، ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله ﷺ ما فتحنا منه في خصم إلا انفجر علينا من خصم": هكذا وقع هذا الحديث في نسخ صحيح مسلم كلها، وفيه محذوف، وهو جواب "لو" تقديره: ولو أستطيع أن أرد أمره ﷺ لرددته. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلُوْ تَرَى إِذِ ٱلْمُجْرِمُونِ ﴾ (السحدة: ١٢)، ﴿وَلُوْ تَرَى إِذِ ٱلطَّلِمُونَ فَي عَمَرَتِ ٱلْمُوتِ ﴿ (الأنعام: ٩٣)، ﴿وَلُوْ تَرَى إِذِ ٱلطَّلِمُونَ مَوْقُوفُونَ ﴾ (سبأ: ٣١)، ونظائره، فكله محذوف جواب "لو" لدلالة الكلام عليه.

٥٦٣٥ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضِرِ التَّيْمِيُّ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا وَقَادَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي، حَدَّثَنَا وَمَا اللهِ المُثَنَى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ: حَدَّثَنَا هَمَامٌ، حَ وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعاً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنسٍ وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمِّدٍ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، جَمِيعاً، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنسٍ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَرُوبَةً.

-وأما قوله: "ما فتحنا منه خصماً": فالضمير في "منه" عائد إلى قوله: الهموا رأيكم، ومعناه: ما أصلحنا من رأيكم وأمركم هذا ناحية إلا انفتحت أخرى، ولا يصح إعادة الضمير إلى غير ما ذكرناه.

بيان التصحيف وشرح الغريب: وأما قوله: ما فتحنا منه خصماً، فكذا هو في مسلم، قال القاضي: وهو غلط أو تغيير، وصوابه: ما سددنا منه خصماً، وكذا هو في رواية البخاري: ما سددنا به، ويستقيم الكلام، ويتقابل سددنا بقوله إلا انفحر، وأما الخصم: فبضم الخاء، وخصم كل شيء طرفه وناحيته، وشبهه بخصم الرواية وانفجار الماء من طرفها أو بخصم الغرارة والخرج وانصباب ما فيه بانفجاره.

فقه الحديث: وفي هذه الأحاديث دليل لجواز مصالحة الكفار إذا كان فيها مصلحة، وهو مجمع عليه عند الحاجة، ومذهبنا أن مدتما لا تزيد على عشر سنين إذا لم يكن الإمام مستظهراً عليهم، وإن كان مستظهراً لم يزد على أربعة أشهر، وفي قول يجوز دون سنة، وقال مالك: لا حد لذلك، بل يجوز ذلك، قل أم كثر بحسب رأي الإمام، والله أعلم.

[٣٤] باب الوفاء بالعهد]

٢٦٣٦ - (١) وحدَّثنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَة، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ جُمَيْعِ: حَدَّثَنَا أَبُو الطُّفَيْلِ: حَدَّثَنَا حُدَيْفَةُ بْنِ الْيَمَانِ قَالَ: مَا مَنَعَنِي أَنْ أَشْهَدَ بَدْرًا إِلاَّ أَنِي حَرَجْتُ أَنَا وَأَبِي: حُسَيْلٌ، قَالَ: فَالَذَ: مَا تُويدُهُ، مَا وَأَبِي: حُسَيْلٌ، قَالَ: فَالْحَدَنَا كُفّارُ قُرَيْشٍ، قَالُوا: إِنّكُمْ تُرِيدُونَ مُحَمِّداً؟ فَقُلْنَا: مَا تُرِيدُهُ، مَا نُرِيدُ إِلاّ الْمَدِينَةِ، فَأَخَذُوا مِنَّا عَهْدَ الله وَمِيثَاقَهُ لَنَنْصَرِفَنَ إِلَى الْمَدِينَةِ وَلاَ نُقَاتِلُ مَعَهُ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ الله عَلَيْهِمْ".

٣٤- باب الوفاء بالعهد

ضبط الأسماء: قوله عن حذيفة بن اليمان: "خرجت أنا وأبي حسيل" إلى آخره، هو حسيل بحاء مضمومة، ثم سين مفتوحة مهملتين، ثم ياء ثم لام، ويقال له أيضاً: حسل بكسر الحاء وإسكان السين وهو والد حذيفة، واليمان لقب له، والمشهور في استعمال المحدثين أنه اليمان بالنون من غير ياء بعدها، وهي لغة قليلة، والصحيح: اليماني بالياء، وكذا عمرو بن العاص، وعبد الرحمن بن أبي الموالي، وشداد بن الهادي، والمشهور للمحدثين حذف الياء، والصحيح إثباتها.

قوله: "فأحذنا كفار قريش، فقالوا: إنكم تريدون محمداً، قلنا: ما نريده، ما لريد إلا المدينة، فأحذوا علينا عهد الله وميثاقه لننصرفن إلى المدينة ولا نقاتل معه، فأتينا رسول الله ﷺ، فأحبرناه الخبر، فقال: انصرفا، نفي لهم بعهدهم، ونستعين الله عليهم"

فقه الحديث وأقوال العلماء في جواز حرب الأسير المسلم الذي يعاهد الكفار بعد الحرب: في هذا الحديث: حواز الكذب في الحرب، وإذا أمكن التعريض في الحرب فهو أولى، ومع هذا يجوز الكذب في الحرب، وفي الإصلاح بين الناس، وكذب الزوج لامرأته، كما صرح به الحديث الصحيح، وفيه: الوفاء بالعهد، وقد اختلف العلماء في الأسير يعاهد الكفار أن لا يهرب منهم، فقال الشافعي وأبو حنيفة والكوفيون: لا يلزمه ذلك، بل متى أمكنه الهرب هرب. وقال مالك: يلزمه، واتفقوا على أنه لو أكرهوه، فحلف لا يهرب لا يمين عليه؛ لأنه مكره. الجواب عن قضية حذيفة وأبيه: وأما قضية حذيفة وأبيه، فإن الكفار استحلفوهما لا يقاتلان مع النبي في غزاة "بدر"، فأمرهما النبي في اللوفاء، وهذا ليس للإيجاب، فإنه لا يجب الوفاء بترك الجهاد مع الإمام ونائبه، ولكن أراد النبي في أن لا يشيع عن أصحابه نقض العهد، وإن كان لا يلزمهم ذلك؛ لأن المشيع عليهم لا يذكر تأويلاً.

[٣٥- باب غزوة الأحزاب]

١٦٣٧ - (١) حَدَّثَنَا رُهِيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، جَمِيعاً، عَنْ جَرِير، قَالَ رُهُيْرٌ: حَدَّنَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنّا عِنْدَ حُدَيْفَةً، فَقَالَ رَجُلّ: لَوْ أَدْرَكْتُ رَسُولَ الله ﷺ قَاتَلْتُ مَعَهُ وَأَبْلَيْتُ، فَقَالَ حُدَيْفَةُ: أَنْتَ كُنْتَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟ لَقَدْ رَأَيْتُنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكِنْنَا، فَلَمْ يُحِبْهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ اللهَ عَلَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَنْنَا، فَلَمْ يُحِبْهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ قَالَ: "أَلاَ رَجُلٌ يَأْتِينَا بِحَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَنْنَا، فَلَمْ يُحِبْهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ قَالَ: "أَلاَ رَجُلٌ يَأْتِينَا بِحَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَنْنَا، فَلَمْ يُحِبْهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ قَالَ: "أَلاَ رَجُلٌ يَأْتِينَا بِحَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَثْنَا، فَلَمْ يُحِبْهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ قَالَ: "أَلاَ رَجُلٌ يَأْتِينَا بِحَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَثْنَا، فَلَمْ يُحبُهُ مِنَا أَحَد، ثُمّ قَالَ: "أَلاَ رَجُلٌ يَأْتِينَا بِحَبَرِ الْقَوْمِ، جَعَلَهُ اللهُ مَعي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَثْنَا، فَلَمْ يُحبُهُ مِنَا أَحَد، قُمْ فَقَالَ: "قُمْ، يَا حُذَيْفَةُ! فَأْتِنَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ، حَعَلَهُ اللهُ مَعِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟" فَسَكَثْنَا، فَلَمْ يُحبُهُ مِنَا أَوْمَ، قَالَ: "قُلْمْ يَعْهُمْ، فَرَأَيْتُ إِنْ اللهُ عُرَاقُ مِنْ عَلَى عَلَمْ وَلَيْتُ مِنْ عِنْدِهِ، جَعَلْتُ كَأَنْمَا أَمْشِي فِي حَمَّامٍ، حَتَى أَتِيْتُهُمْ، فَرَأَيْتُ أَبَا سُفْيَانَ يَصْلِي ظَهْرَهُ بِالنّارِ،

٣٥- باب غزوة الأحزاب

قوله: "كنا عند حذيفة، فقال رحل: لو أدركت رسول الله الله الله الله الله عنه وأبليت، فقال له حذيفة ما قال": معناه: أن حذيفة فهم منه أنه لو أدرك النبي الله لله البالغ في نصرته، ولزاد على الصحابة الله المحره بخبره في ليلة الأحزاب، وقصد زجره عن ظنه أنه يفعل أكثر من فعل الصحابة.

شرح الغريب: قوله: "وأخذتنا ريح شديدة وقر": هو بضم القاف، وهو البرد. وقوله بعد هذا: "قررت": هو بضم القاف وكسر الراء، أي بردت. قوله ﷺ: "اذهب، فأتني بخبر القوم، ولا تذعرهم على": هو بفتح التاء وبالذال المعجمة، معناه: لا تفزعهم عليّ ولا تحركهم عليّ، وقيل: معناه: لا تنفردهم، وهو قريب من المعنى الأول، والمراد: لا تحركهم عليك، فإلهم إن أخذوك كان ذلك ضرراً علي؛ لأنك رسولي وصاحبي. قوله: "فلما وليت من عنده جعلت كأنما أمشي في خمام حتى أتيتهم": يعني أنه لم يجد البرد الذي يجده الناس، ولا من تلك الربح الشديدة شيئاً، بل عافاه الله منه ببركة إجابته للنبي ﷺ، وذهابه فيما وجهه له، ودعائه ﷺ له، واستمر ذلك اللطف به ومعافاته من البرد حتى عاد إلى النبي ﷺ، فلما رجع ووصل عاد إليه البرد الذي يجده الناس، وهذه من معجزات رسول الله ﷺ، ولفظة الحمام عربية، وهو مذكر مشتق من الحميم وهو الماء الحار. شوح الغويب: قوله: "فرأيت أبا سفيان يصلى ظهره": هو بفتح الباء وإسكان الصاد، أي يدفته ويدنيه منها، وهو عد

فَوَضَعْتُ سَهْماً فِي كَبِدِ الْقَوْسِ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْمِيَهُ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ الله ﷺ: "وَلاَ تَذْعَرْهُمْ عَلَيّ"، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لاَصَبْتُهُ، فَرَجَعْتُ وَأَنَا أَمْشِي فِي مِثْلِ الْحَمّامِ، فَلَمّا أَتَيْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ عَلَيّ"، وَلَوْ رَمَيْتُهُ لأَصَبْتُهُ، فَأَخْبَرْتُهُ بِخَبَرِ الْقَوْمِ، وَفَرْلِ عَبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلّي فِيهَا، فَلَمْ الْقَوْمِ، وَفَرَغْتُ، قُرِرْتُ، فَأَلْبَسَنِي رَسُولُ الله ﷺ مِنْ فَضْلِ عَبَاءَةٍ كَانَتْ عَلَيْهِ يُصَلّي فِيهَا، فَلَمْ أَرْلُ نَائِماً حَتّى أَصْبَحْتُ، فَلَمّا أَصْبَحْتُ قَالَ: "قُمْ، يَا نَوْمَانُ!".

=الصلا بفتح الصاد والقصر، والصّلا بكسرها والمد. قوله: "كبد القوس": هو مقبضها، وكبد كل شيء وسطه. قوله: "فألبسيني رسول الله ﷺ من فضل عباءة كانت عليه يصلي فيها": العباءة: بالمد، والعباية، بزيادة ياء لغتان مشهورتان معروفتان.

فقه الحديث: وفيه: جواز الصلاة في الصوف، وهو جائز بإجماع من يعتد به، وسواء الصلاة عليه وفيه، ولا كراهية في ذلك، قال العبدري من أصحابنا: وقالت الشيعة: لا تجوز الصلاة على الصوف، وتجوز فيه. وقال مالك: يكره كراهة تنزيه. قوله: "فلم أزل نائماً حتى أصبحت، فلما أصبحت قال: قم يا نومان": هو بفتح النون وإسكان الواو، وهو كثير النوم، وأكثر ما يستعمل في النداء كما استعمله هنا.

وقوله: "أصبحت": أي طلع عليّ الفحر، وفي هذا الحديث: أنه ينبغي للإمام وأمير الجيش بعث الجواسيس والطلائع لكشف خبر العدو، والله أعلم.

[٣٦- باب غزوة أحد]

٢٣٨ - (١) وَحَلَّنَا هَدَّابُ بْنُ حَالِدٍ الأَزْدِيّ: حَلَّنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ عَلِيّ بْنِ زَيْدٍ وَثَابِتٍ الْبُنَانِيّ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ أَنّ رَسُولَ الله ﷺ أُفْرِدَ يَوْمَ أُحُدٍ فِي سَبْعَةٍ مِنَ الأَنْصَارِ وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرِيْشٍ، فَلَمّا رَهِقُوهُ، قَالَ: "مَنْ يَرُدّهُمْ عَنّا وَلَهُ الْجَنّةُ، أَوْ هُوَ رَفِيقِي فِي الْجَنّةِ؟" وَرَجُلَيْنِ مِنْ قُرِيْشٍ، فَلَمّارِ، فَقَاتَلَ حَتّى قُتِلَ، ثُمّ رَهِقُوهُ أَيْضًا، فَقَالَ: "مَنْ يَرُدّهُمْ عَنّا وَلَهُ الْجَنّةُ، أَوْ هُو رَفِيقِي فِي الْجَنّةِ؟" فَتَقَدّمَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتّى قُتِلَ، فَقَالَ: "مَنْ يَرُدّهُمْ عَنّا وَلَهُ الْجَنّةُ، أَوْ هُو رَفِيقِي فِي الْجَنّةِ؟" فَتَقَدَّمَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ، فَقَاتَلَ حَتّى قُتِلَ، فَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ حَتّى قُتِلَ اللهَ عَنْ لَكُ عَلَى اللهُ عَلَيْ لِي اللهُ عَلَى اللهُ عَ

٣٦- باب غزوة أحد

ضبط الأسماء: قوله: "حدثنا هداب بن حالد الأزدي": هكذا هو في جميع النسخ "الأزدِيُّ"، وكذا قاله البخاري في "التاريخ"، وابن أبي حاتم في كتابه وغيرهما. وذكره ابن عدي والسمعاني، فقالا: هو قيسي، فقد ذكر البخاري أحاه أمية بن خالد، فنسبه قيسياً. وذكره الباجي فقال: القيسي الأزدي.

قال القاضي عياض: هذان نسبتان مختلفتان؛ لأن الأزد من اليمن، وقيس من معد، قال: ولكن قيس هنا ليس قيس غيلان، بل قيس بن يونان من الأزد، فتصح النسبتان، قال القاضي: وقد حاء مثل هذا في صحيح مسلم في زياد بن رباح القيسي، ويقال: رباح كذا نسبه مسلم في غير موضع القيسي، وقال في النذور: التيميُّ، قيل: لعله من تيم بن قيس بن تعلبة بن بكر بن وائل، فتحتمع النسبتان، وإلا فتيم قريش لا تجتمع هي وقيس، هذا كلام القاضي، وقد سبق بيان ضبط هداب هذا مرات، وأنه بفتح الهاء وتشديد الدال، وأنه يقال له "هُدبة" بضم الهاء، قيل: هدبة اسم، وهداب لقب، وقبل عكسه.

شرح الغريب: قوله: "فلما رهقوه": هو بكسر الهاء أي غشوه وقربوا منه، أرهقه أي غشيه، قال صاحب الأفعال: رهقته وأرهقته، أي أدركته، قال القاضي في "المشارق": قيل: لا يستعمل ذلك إلا في المكروه، قال: وقال ثابت: كل شيء دنوت منه فقد رهقته، والله أعلم.

قوله: "أن النبي على كان معه سبعة رحال من الأعسار. ورحلان من قريش، فقتلت السعة، فقال لصاحبيه الله المستعند المشهورة فيه "ما أنصفنا" بإسكان الفاء و"أصحابنا" منصوب مفعول به، هكذا ضبطه جماهير العلماء من المتقدمين والمتأخرين، ومعناه: ما أنصفت قريش الأنصار؛ لكون القرشيين لم يخرجا للقتال، بل خرجت الأنصار واحداً بعد واحد، وذكر القاضي وغيره أن بعضهم رواه "ما أنصفنا"، بفتح الفاء والمراد على هذا الذين فروا من القتال، فإنهم لم ينصفوا لفرارهم.

٣٩٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّميمِيّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ الله ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: جُرِحَ وَجْهُ رَسُولِ الله ﷺ وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ، وَهُشِمَتِ الْبَيْضَةُ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ بِنْتُ رَسُولِ الله ﷺ تَعْسِلُ الدّمَ، وَكَانَ عَلِيّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ يَسْكُبُ عَلَيْهَا بِالْمِجَنّ، فَلَمّا رَأَتْ فَاطِمَةُ أَنَّ الْمَاءَ لَا يَزِيدُ الدّمَ إلا كَثْرَةً، أَخذَتْ قِطْعَة حَصِيرٍ، فَأَحْرَقَتْهُ حَتّى صَارَ رَمَاداً، ثُمّ أَلْصَقَتْهُ بِالْجُرْحِ، فَاسْتَمْسَكَ الدّمُ.

٠٤٦٤ - (٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِيّ عَنْ أَبِي حَازِمٍ أَنَّهُ سَمِعَ سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ وَهُوَ يُسْأَلُ عَنْ جُرْحِ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: أَمَ، وَالله! إِنِّي لأَعْرِفُ مَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُووِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُووِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُووِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ مَنْ كَانَ يَسْكُبُ الْمَاءَ، وَبِمَاذَا دُووِيَ جُرْحُهُ، ثُمَّ ذَكَرَ نَتْ فَيْرَ أَنَّهُ زَادَ: وَجُرحَ وَجْهُهُ، وَقَالَ: -مَكَانَ هُشِمَتْ-: كُسِرَتْ.

١٦٤١ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيم وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، جَمِيعاً، عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، ح وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ الْعَامِرِيُّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلاَلٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ سَهْلٍ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِلاَلٍ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ سَهْلٍ التّمِيمِيّ: حَدَّثَنِي ابْنُ مُطَرَّف، كُلّهُمْ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ التّمِيمِيّ: حَدَّثَنِي ابْنُ مُطَرَّف، كُلّهُمْ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ بَهْلَ بْنِ سَعْدٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النّبِيّ فِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلاَلٍ: أُصِيبَ وَجُهُهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ أَبِي هِلاَلٍ: أُصِيبَ وَجُهُهُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُطَرِّف: جُرِحَ وَجُهُهُ،

⁼قوله: "حدثنا يخيى بن يحيى التميمي حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه" هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا ذكره أصحاب "الأطراف"، وذكر القاضي عن بعض رواة كتاب مسلم أنهم جعلوا أبا بكر بن أبي شيبة بدل يحيى بن يحيى، قال: والصواب الأول. قوله: "وكسرت رباعيته": هي بتخفيف الياء، وهي السن التي تلي الثنية من كل حانب، وللإنسان أربع رباعيات.

فوائد الحديث: وفي هذا وقوع الأسقام والابتلاء بالأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم لينالوا جزيل الأجر؛ ولتعرف أنمهم وغيرهم ما أصابحم، ويتأسوا بحم، قال القاضي: وليعلم أنهم من البشر تصيبهم محن الدنيا، ويطرأ على أحسام البشر ليتيقنوا ألهم مخلوقون مربوبون، ولا يفتتن بما ظهر على أيديهم من المعجزات، وتلبس الشيطان من أمرهم ما لبسه على النصاري غيرهم.

2787 (٥) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنسٍ أَنّ رَسُولَ الله ﷺ كُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ، وَشُجَّ فِي رَأْسِهِ، فَحَعَلَ يَسْلُتُ الدّمَ عَنْهُ وَيَقُولُ: "كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ! شَجَّوا نَبِيّهُمْ وَكَسَرُوا رَبَاعِيَتَهُ، وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى الله"، فَأَنْزَلَ اللّهُ عَزْ وَجَلّ: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ ٱلْأَمْرِ شَيْءً﴾ (آل عمران: ١٢٨).

٣٤٣ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيق، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: كَأَنِي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، يَحْكِي نَبِيّا مِنَ الأَنْبِيَاءِ ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، وَهُوَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ، وَيَقُولُ: "رَبِّ اغْفِرْ لِقَوْمِي، فَإِنّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ".

١٤٦٤ - (٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَهُوَ يَنْضِحُ الدَّمَ عَنْ جَبِينِهِ.

=قوله: "وهشمت البيضة على رأسه": فيه استحباب لبس البيضة والدروع وغيرها من أسباب التحصن في الحرب، وأنه ليس بقادح في التوكل. قوله: "يسكب عليها بالمحن": أي يصب عليها بالترس، وهو بكسر الميم، وفي هذا الحديث إثبات المداواة، ومعالجة الجراح، وأنه لا يقدح في التوكل؛ لأن النبي هي فعله مع قوله تعالى: ﴿وَتَوَكُّلُ عَلَى النَّهِي اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمُ عَلَّهُ عَلَى الللّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَا

قوله: "أن النبي الله حكى نبياً من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم ضربه قومه وهو يمسح الدم عن وجهه، ويقول: "رب اغفر لقومي، فإنحم لا يعلمون": فيه ما كانوا عليه صلوات الله وسلامه عليهم من الحلم والتصبر، والعفو والشفقة على قومهم، ودعائهم لهم بالهداية والغفران، وعذرهم في جنايتهم على أنفسهم بأتهم لا يعلمون، وهذا النبي المشار إليه من المتقدمين، وقد جرى لنبينا مخ مثل هذا يوم أحد.

* * * *

قوله: "وهو ينضح الدم عن حبينه": هو بكسر الضاد، أي يغسله ويزيله.

[٣٧- باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله ﷺ]

٥٦٤٥ (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاق: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبَهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولُ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: الله عَلَى قَوْمٍ فَعَلُوا هَذَا بِرَسُولِ الله ﷺ، وَهُوَ حِينَئِذٍ يُشِيرُ إِلَى رَبَاعِيَتِهِ، وَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى رَجُلِ يَقْتُلُهُ رَسُولُ الله فِي سَبِيلِ الله عَزّ وَجَلّ". وَهُو عَنْ سَبِيلِ الله عَزّ وَجَلّ".

٣٧ - باب اشتداد غضب الله على من قتله رسول الله على

قوله: "اشتد غضب الله تعالى على رجل يقتله رسول الله ﷺ في سبيل الله": فقوله: "في سبيل الله"، احتراز ممن يقتله في حد أو قصاص؛ لأن من يقتله في سبيل الله كان قاصداً قتل النبي ﷺ.

[٣٨- باب ما لقي النبي على من أذى المشركين والمنافقين]

٣٨- باب ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين والمنافقين

شرح الغريب: قوله: "أيكم يقوم إلى سلا حزور بني فلان إلى آحره": السَّلا: بفتح السين المهملة وتخفيف اللام مقصور، وهو اللفافة التي يكون فيها الولد في بطن الناقة وسائر الحيوان، وهي من الآدمية المشيمة. قوله: "فاسعث أشقى القوم": هو عقبة بن أبي مُعَيْطٍ، كما صرح في الرواية الثانية.

الجواب عن الإشكال: وفي هذا الحديث إشكال، فإنه يقال: كيف استمر في الصلاة مع وجود النجاسة على ظهره؟ وأجاب القاضي عياض بأن هذا ليس بنجس، قال: لأن الفرث ورطوبة البدن طاهران، والسلا من ذلك، وإنما النجس الدم، وهذا الجواب يجيء على مذهب مالك ومن وافقه أن روث ما يؤكل لحمه طاهر، ومذهبنا ومذهب أبي حنيفة وآخرين نجاسته، وهذا الجواب الذي ذكره القاضي ضعيف أو باطل؛ لأن هذا السلا يتضمن النجاسة من حيث أنه لا ينفك من الدم في العادة؛ ولأنه ذبيحة عباد الأوثان، فهو نجس، وكذلك اللحم، وجميع أجزاء هذا الجزور. وأما الجواب المرضي: أنه في لم يعلم ما وضع على ظهره، فاستمر في سجوده استصحاباً للطهارة، وما ندري هل كانت هذه الصلاة فريضة، فتجب إعادها على الصحيح عندنا أم غيرها، فلا تجب، فإن وحبت الإعادة، فالوقت موسع لها، فإن قيل: يبعد أن لا يحس بما وقع على ظهره، قلنا: وإن أحس به فما يتحقق أنه نجاسة، والله أعلم.

شرح كلمة "منعة": قوله: "لو كانت لي منعة طرحته": هي بفتح النون، وحكي إسكانها، وهو شاذ ضعيف، ومعناه: لو كان لي قوة تمنع أذاهم أو كان لي عشيرة "بمكة" تمنعني، وعلى هذا "مَنَعَةٌ" جمع: "مانع" ككتاب = فَلَمّا قَضَى النّبِيُّ عَلَىٰ صَلاَتَهُ، رَفَعَ صَوْتَهُ، ثُمّ دَعَا عَلَيْهِمْ، وَكَانَ إِذَا دَعَا، دَعَا ثَلاَثًا، وَإِذَا سَأَلَ ثَلاَثًا، ثُمّ قَالَ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ بِقُريْشِ"، ثَلاَثَ مَرّاتٍ، فَلَمّا سَمِعُوا صَوْتَهُ ذَهَبَ عَنْهُمُ الضّحْكُ، وَحَافُوا دَعُوتَهُ، ثُمّ قَالَ: "اللّهُمَّ! عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، وَعُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَاللّهُمُّ عَلَيْكَ بِأَبِي جَهْلِ بْنِ هِشَامٍ، وَعُثْبَةَ بْنِ رَبِيعَةَ، وَشَيْبَةً بْنِ رَبِيعَةَ، وَالْوَلِيد بْنِ عُقْبَةَ، وَأُمّيّةَ بْنِ حَلَف، وَعُقْبَة بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ " وَدَكَرَ السّابِعَ وَلَمْ أَحْفَظُهُ، فَوَالّذي بَعَثَ مُحَمّداً عَلَيْ بِالْحَقِّ لَقَدْ رَأَيْتُ الّذِينَ سَمّى صَرْعَى يَوْمَ بَدْرٍ، ثُمّ سُحِبُوا إِلَى الْقَلْبِ، قَلِيبِ بَدْرٍ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: الْوَليدُ بْنُ عُقْبَةَ غَلَطٌ في هَذَا الْحَديث.

=وكتبة. قوله: "وكان إذا دعا دعا ثلاثًا، وإذا سأل سأل ثلاثًا": فيه استحباب تكرير الدعاء ثلاثًا. وقوله: "وإذا سأل": هو الدعاء لكن عطفه لاختلاف اللفظ توكيداً.

قوله: "ثم قال: اللهم عليك بأبي حهل بن هشام، وعتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عقبة": هكذا هو في جميع نسخ مسلم.

التنبيه على التصحيف: "والوليد بن عقبة" بالقاف، واتفق العلماء على أنه غلط، وصوابه "والوليد بن عتبة" بالتاء كما ذكره مسلم في رواية أبي بكر بن أبي شيبة بعد هذا، وقد ذكره البخاري في صحيحه وغيره من أئمة الحديث على الصواب، وقد نبه عليه إبراهيم بن سفيان في آخر الحديث. فقال: "الوليد بن عقبة" في هذا الحديث غلط، قال العلماء: والوليد بن عقبة بالقاف هو ابن أبي معيط، و لم يكن ذلك الوقت موجوداً أو كان طفلاً صغيراً جداً، فقد أتى به النبي على يوم الفتح، وهو قد ناهز الإحتلام ليمسح على رأسه. قوله: "وذكر السابع و لم أحفظه": وقد وقع في رواية البخاري تسمية السابع أنه عمارة بن الوليد.

قوله: "والذي بعث محمداً ﷺ بالحق لقد رأيت الذين سمى صرعى يوم "بدر"، ثم سحبوا إلى القليب قليب بدر": هذه إحدى دعواته ﷺ المحابة.

معنى كلمة "القليب"، ووجه إلقاءه إياهم فيه: "والقليب" هي البئر التي لم تطو، وإنما وضعوا في القليب تحقيراً لهم، ولئلا يتأذى الناس برائحتهم، وليس هو دفناً؛ لأن الحربي لا يجب دفنه، قال أصحابنا: بل يترك في الصحراء إلا أن يتأذى به، قال القاضي عياض: اعترض بعضهم على هذا الحديث في قوله: رأيتهم صرعى ببدر، ومعلوم أن أهل السير قالوا: إن عمارة بن الوليد وهو أحد السبعة، كان عند النجاشي، فاتهمه في حرمه، وكان جميلاً، فنفخ في إحليله سحراً، فهام مع الوحوش في بعض جزائر الحبشة، فهلك. قال القاضي: وجوابه أن المراد أنه رأى أكثرهم بدليل أن عقبة بن أبي معيط منهم ولم يقتل "ببدر" بل حمل منها أسيراً.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدَّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ يُحَدَّثُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: بَيْنَمَا رَسُولُ الله عَلَيْ سَاجِدٌ، وَحَوْلَهُ نَاسٌ مِنْ قُرَيْش، إِذْ جَاءَ عُقْبَةُ بْنُ أَبِي مُعَيْط بِسَلاَ جَزُورٍ، فَقَذَفَهُ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ الله عَنْ، فَلَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ، فَجَاءَتْ فَاطِمَةُ، فَأَخَذَتُهُ عَنْ ظَهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ الْمَلاَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلِ بْنَ عَنْ ظُهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ الْمَلاَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلِ بْنَ عَنْ ظُهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ الْمَلاَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلِ بْنَ عَنْ ظُهْرِهِ، وَدَعَتْ عَلَى مَنْ صَنَعَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ الْمَلاَ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلِ بْنَ عَلْمُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَبَا جَهْلِ بْنَ خَلْفٍ اللهِ عَنْ رَبِيعَةً، وَأُمّيَةً بْنَ رَبِيعَةً، وَعُقْبَةً بْنَ رَبِيعَة، وَعُقْبَةً بْنَ رَبِيعَة، وَعُقْبَةً أَنْ أَبِي مُعَيْطٍ، وشَيْبَة بْنَ رَبِيعَة، وَأُمّيَة بْنَ رَبِيعَة أَنْ أَبَي أَنْ أُمَيّة أَوْ أَبَيًا عَلْمَا أَوْسُولُ فِي بِئْرٍ، غَيْرً أَنَ أُمَيّة أَوْ أَبَيًا لَعْمُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ أَلُولُوا فِي بِعْرٍ، غَيْرَ أَنَ أُمَيّة أَوْ أَبَيًا لَوْلُ اللهُ مُنْ أَلُولُ فِي الْمِرْ.

٢٦٤٨ (٣) وَحَلَّنَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ بِهَذَا الإِسْنَاد نَحْوَهُ، وَزَادَ: وَكَانَ يَسْتَجِبّ ثَلاَثًا يَقُولُ: "اللّهُمّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ، اللّهُمّ! عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ" ثَلاَثًا، وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيّةَ بْنَ خَلَفٍ، وَلَا يَشُولُ: وَلَا يَشُولُ: عَلَيْكَ بِقُرَيْشٍ" ثَلاَثًا، وَذَكَرَ فِيهِمُ الْوَلِيدَ بْنَ عُتْبَةَ، وَأُمَيّةَ بْنَ خَلَفٍ، وَلَمْ يَشُكَ، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَنَسِيتُ السّابِعَ.

2789 (٤) وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: اسْتَقْبَلَ رَسُولُ الله ﷺ الْبَيْتَ، فَدَعَا عَلَى سَتّة نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فِيهِمْ أَبُو جَهْلٍ وَأُمَيّةُ بْنُ خَلَفٍ وَعُتْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِيعَةً وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِيعَةً وَعُقْبَةُ بْنُ أَبِيعَةً وَعُقْبَةً بْنُ أَبِيعَةً وَعُقْبَةً بْنُ أَيْتُهُمْ صَرْعَى عَلَى بَدْرٍ، قَدْ غَيْرَتْهُمُ الشّمْسُ، وَكَانَ يَوْماً حَارًا.

ضبط كلمة "عرق الظبية وتعيينها: وإنما قتله النبي ﷺ صبراً بعد انصرافه من بدر بعرق الظبية، قلت: الظبية ظاء معجمة مضمومة ثم باء موحدة ساكنة، ثم ياء مثناة تحت ثم هاء، هكذا ضبطه الحازمي في كتابه "المؤتلف في الأماكن"، قال: قال الواقدي: هو من الروحاء على ثلاثة أميال مما يلي المدينة. قوله: "تَقَطَّعَت أوصاله، فلم يلق في البئر": الأوصال: المفاصل. قوله: "فلم يلق": هكذا هو في بعض النسخ بالقاف فقط، وفي أكثرها "فلم يلقى" بالألف، وهو جائز على لغة، وقد سبق بيانه مرات وقريباً.

قوله في رواية أبي بكر بن أبي شيبة. "وكان يستحب ثلاثاً": هكذا هو في نسخ بلادنا "يستحب" بالباء الموحدة في آخره، وذكر القاضي أنه روي بهاء وبالموحدة وبالمثلثة، قال: وهو الأظهر، ومعناه: الإلحاح.

٥٠ ٤ ٦٥ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ سَرْحٍ، وَحَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى، وَعَمْرُو ابْنُ سَوَّادٍ الْعَامِرِيِّ -وَأَلْفَاظُهُمْ مُتَقَارِبَةً- قَالُوا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزَّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ الله! هَلْ أَتَى عَلَيْكَ يَوْمٌ كَانَ أَشَدّ مِنْ يَوْمٍ أُحُد؟ فَقَالَ: "لَقَدْ لَقِيتُ مِنْ قَوْمِكِ، وَكَانَ أَشَدُّ مَا لَقِيتُ مِنْهُمْ يَوْمَ الْعَقَبَةِ، إِذْ عَرَضْتُ نَفْسي عَلَى ابْن عَبْدِ يَاليلَ بْن عَبْدِ كُلاَلٍ، فَلَمْ يُجِبْنِي إِلَى مَا أَرَدْتُ، فَانْطَلَقْتُ وَأَنَا مَهْمُومٌ عَلَى وَجْهِي، فَلَمْ أَسْتَفَقْ إِلاّ بِقَرْنِ الثَّعَالِبِ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي فَإِذَا أَنَا بِسَحَابَةٍ قَدْ أَظَلَّتْنِي، فَنَظَرْتُ فَإِذَا فِيهَا جِبْرِيلُ عَلِيمٌ، فَنَادَاني، فَقَالَ: إِنَّ الله عَزَّ وَحَلَّ قَدْ سَمِعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ وَمَا رَدُّوا عَلَيْكَ، وَقَدْ بَعَثَ إِلَيْكَ مَلَكَ الْجِبَالِ لتَأْمُرَهُ بِمَا شَئْتَ فِيهِمْ، قَالَ: فَنَادَانِي مَلَكُ الْحِبَالِ وَسَلَّمَ عَلَيَّ، ثُمّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! إِنّ اللَّهَ قَدْ سَمعَ قَوْلَ قَوْمِكَ لَكَ، وَأَنَا مَلَكُ الْجِبَالِ، وَقَدْ بَعَتَني رَبُّكَ إِلَيْكَ لِتَأْمُرَنِي بِأَمْرِكَ، فَمَا شِئْتَ؟ إِنْ شِئْتَ أَنْ أُطْبِقَ عَلَيْهِمُ الأَخْشَبَيْنِ"، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "بَلْ أَرْجُو أَنْ يُخْرِجَ اللهُ مِنْ أَصْلاَبِهِمْ مَنْ يَعْبُدُ اللهَ وَحْدَهُ، لاَ يُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا".

٢٥١ - (٦) حَلَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةً، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ سُفْيَانَ قَالَ: دَمِيَتْ إصْبَعُ رَسُولِ الله على في بَعْض تلك الْمَشَاهِدِ، فَقَالَ:

> وَفِي سَبِيلِ الله مَا لَقِيتِ" "هَلْ أَنْتِ إِلاَّ إِصْبَعٌ دَمِيت

قوله ﷺ: "فلم أستفق إلا بقرن الثعالب": أي لم أفطف طن لنفسي، وأتنبه لحالي، وللموضع الذي أنا ذاهب إليه، وفيه إلا وأنا عند قرن الثعالب؛ لكثرة همي الذي كنت فيه.

شرح الغريب: قال القاضي: قرن الثعالب: هو قرن المنازل، وهو ميقات أهل نجد وهو على مرحلتين من "مكة"، وأصل القرن كل حبل صغير ينقطع من حبل كبير.

قوله: "إن شئت أطبقت عليهم الأخشبين": هما بفتح الهمزة وبالخاء والشين المعجمتين، وهما جبلا "مكة": أبو قبيس والجبل الذي يقابله.

عُنِيْنَةً، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﴿ فَي عَارٍ، فَنُكِبَتْ إِصْبَعُهُ.
عُنِيْنَةً، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﴿ فَي عَارٍ، فَنُكِبَتْ إِصْبَعُهُ.

٣٥٦٤ – (٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنِ الأَسْوِدِ بْنِ قَيْسِ أَنَهُ سَمِعَ جُنْدُبناً يَقُولُ: أَيْطَأَ جِبْرِيلُ عَلَى رَسُولِ الله ﴿ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ: قَدْ وُدَعَ مُحَمِّدٌ، فَأَنْزَلَ الله عَزّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلضَّحَىٰ فِي وَٱلْيَلِ إِذَا سَجَىٰ فَي مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ ومَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى: ١ – ٣). عَرِّ وَجَلَّ: ﴿ وَٱلصَّحَىٰ إِنْ رَافِع - وَاللَّفْظُ لا بُنِ رَافِع قَالَ السَّحَىٰ فَي مَا وَدَّعَكُم رَبُكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى: ١ – ٣). عَرَّ مَا وَدَّعَكُم رَبُكَ وَمَا قَلَىٰ ﴾ (الضحى: ١ – ٣). فَمَاتُ أَنْ رَافِع - وَاللَّفْظُ لا بُنِ رَافِع قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمِّدُ بْنُ رَافِع - وَاللَّفْظُ لا بُنِ رَافِع قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمِّدُ بْنُ رَافِع - وَاللَّفْظُ لا بُنِ رَافِع قَالَ إِنْ يَعْوَلُ: اللهُ عَنَ وَمُعَلِّدُ بَنُ رَافِع مَوْلُ وَمَا قَلَىٰ وَمَا قَلَىٰ مَنْ اللهُ عَلَىٰ مَعْمَلُونُ اللهُ عَلَىٰ مَعْمَلُونُ اللهُ عَلَىٰ مَعْمَلُهُ وَمَا قَلَىٰ مَعْمَلُ اللهُ عَرِّ وَجَلّ : ﴿ وَٱلصَّمَٰ فِي وَالَيْلِ إِذَا سَجِىٰ رَبُ مَا وَدَّعَكُ رَبُكُ وَمَا قَلَىٰ إِذَا سَجِىٰ رَبُ مَا وَدَّعَكُ رَبُكُ وَمَا قَلَىٰ إِنَّ مِعْمَلُهُ مَلَىٰ مُؤَلِّ اللهُ عَرْ وَجَلّ : ﴿ وَٱلصَّحَىٰ ثِ وَٱلْيَلِ إِذَا سَجِىٰ رَبُ مَا وَدَّعِكُ مَنْهُ وَمِعَلَىٰ وَمَا قَلَىٰ إِنِهُ مَا قَلْ مَا وَدَّعَلُ وَمَا قَلَىٰ وَيَلُ وَاللَّهُ عَلَىٰ وَمَا قَلَىٰ وَالْمَالِلُهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَىٰ وَلَا مُوا قَلَىٰ وَلَا مُعَالَى اللهُ عَلَىٰ وَلَا مُعْمَلِهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ وَلَا مُعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ الله

١٠٥ - (١٠) وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشّارٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ حِ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُلاَئِيِّ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ حِ: وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُلاَئِيِّ: حَدَّثَنَا مُحْمَدُ بُنُ عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَ حَدِيثِهِمَا.

⁻لفظ "ما" هنا بمعنى "الذي": أي الذي لقيته محسوب في سبيل الله، وقد سبق في باب غزوة "حنين" أن الرجز هل هو شعر؟ وأن من قال: هو شعر؟ قال: شرط الشعر أن يكون مقصوداً، وهذا ليس مقصوداً، وأن الرواية المعروفة "دميت" و"لقيت" بكسر التاء وأن بعضهم أسكنها.

.....

=تفسير الآية: قال ابن عباس هن: "ما ودعك": أي ما قطعك منذ أرسلك، "وما قلى": أي ما أبغضك، وسمى الوداع وداعاً؛ لأنه فراق ومتاركة، وقوله: "ما قربك": هو بكسر الراء، والمضارع يقربك بفتحها، وقوله: "ما ودعك": هو بتشديد الدال على القراءات الصحيحة المشهورة التي قرأ بحا القراء السبعة، وقرئ في الشاذ بتخفيفها. قال أبو عبيد: هو من ودعه يدعه معناه: ما تركك، قال القاضي: النحويون ينكرون أن يأتي منه ماض أو مصدر، قالوا: وإنما جاء منه المستقبل والأمر لا غير، وكذلك "يذر"، قال القاضي: وقد جاء الماضي والمستقبل منهما جميعاً كما قال الشاعر:

أكثر نفعاً من الذي ودعوا

وكأن ما قدموا لأنفسهم

و قال:

في الود حتى يدعه غاله.

لم أدر ما الذي له

غاله: بالغين المعجمة أي أخذه.

[٣٩- باب في دعاء النبي على الله وصبره على أذى المنافقين]

- ٢٥٦٦ (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الحَنْظَلِيّ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ وَاللَّفْظُ لابْنِ رَافِعِ قَالَ ابْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزَّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ أَنَّ أُسَامَةً بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ النّبِي ﷺ رَكِبَ حِمَاراً، عَلَيْهِ إكَافَ، تَحْتَهُ قَطِيفَةٌ فَدَكِيّةٌ، وَأَرْدَفَ وَرَاءَهُ أُسَامَةً، وَهُو يَعُودُ سَعْدَ بْنَ عُبَادَةً فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْحُزْرَجِ، وَذَاكَ قَبْلُ وَقْعَة بَدْرٍ، حَتَى مَرَّ بِمَحْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبَدَة الْخُرْرَجِ، وَذَاكَ قَبْلُ وَقْعَة بَدْرٍ، حَتَى مَرَّ بِمَحْلِسٍ فِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُشْرِكِينَ عَبَدَة الْخُوثُونَ وَالْيَهُودِ، فِيهِمْ عَبْدُ الله بْنُ أَبِي آئِفَةُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لاَ تُعَبِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلّمَ الْمُرْتُونِ وَالْمُهُ فِي اللهِ بْنُ أَبِي آئِفَةُ بِرِدَائِهِ، ثُمَّ قَالَ: لاَ تُعَبِّرُوا عَلَيْنَا، فَسَلّمَ عَلَيْهِمُ النّبِي ﷺ الْمَوْءَ لاللهِ بْنُ رَوَاحَةً، فَلاَ تَوْفِلُ حَقَّا، فَلاَ تُؤْذِنَا فِي مَجَالسَنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَسَلّمَ اللهُ بْنُ أَبِي اللهُ بْنُ رَوَاحَةً: اغْشَنَا فِي مَجَالسَنَا، وَارْجِعْ إِلَى رَحْلِكَ، فَلَا اللهُ بْنُ رَواحَةً: اغْشَنَا فِي مَجَالسَنَا، فَإِنّا نُجِبَ ذَلِكَ، فَلَى اللهُ بْنُ رَوَاحَةً: اغْشَنَا فِي مَجَالسَنَا، فَإِنّا نُجِبَ ذَلِكَ النّبِي عُنْ قَالَ عَبْدُ اللهُ بْنُ رَوَاحَةً: اغْشَنَا فِي مَجَالسَنَا، فَإِنّا نُجِبَ ذَلِكَ النّبِي وَلَالُكَ وَلَا اللهُ بُنُ رَواحَةً: اغْشَنَا فِي مَجَالسَنَا، فَإِنَا نُجِبَ ذَلِكِ النّبِي عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ بُنُ رَواحَةً عَلَى عَبْدُ اللهُ بُنُ رَواحَةً عَلَى عَبْدُ اللهُ عَلَمْ يَزَلِ النّبِي عُلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ا

٣٩ - باب في دعاء النبيّ على، وصبره على أذى المنافقين

شرح الكلمات وفوائد الحديث: قوله: "ركب حماراً عليه إكاف خته قطيفة فدكية": الإكاف بكسر الهمزة، ويقال: وكاف أيضاً، والقطيفة: دثار، مجمل جمعها: قطائف وقطف، والفدكية منسوبة إلى "فَدَك" بلدة معروفة على مرحلتين أو ثلاث من المدينة. قوله: "وأردف وراءه أسامة وهو يعود سعد بن عبادة". فيه: جواز الإرداف على الحمار وغيره من الدواب إذا كان مطيقاً، وفيه: جواز العيادة راكباً، وفيه: أن ركوب الحمار ليس بنقص في حق الكبار.

قوله: "عجاجة الدابة": هو ما ارتفع من غبار حوافرها. قوله: "خمَّر أنفه": أي غطاه. قوله: "فسلم عليهم النبي ﷺ: فيه جواز الابتداء بالسلام على قوم فيهم مسلمون وكفار، وهذا مجمع عليه.

قوله: "أيها المرء لا أحسن من هذا": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بألف في أحسن، أي ليس شيء أحسن من هذا، وكذا حكاه القاضي عن جماهير رواة مسلم، قال: ووقع للقاضي أبي علي "الأحسن من هذا" بالقصر من غير ألف، قال القاضي: وهو عندي أظهر، وتقديره: أحسن من هذا أن تقعد في بيتك ولا تأتينا. ٢٥٧٧ – (٢) حَدَّثَني مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنا حُجَيْنٌ يعْنِي ابْنَ الْمُثَنِّىَ: حَدَّثَنا لَيْتٌ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ، وَزَادَ: وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يُسْلِمَ عَبْدُ الله.

قوله: "فلم يزل يخفضهم": أي يسكنهم ويسهل الأمر بينهم. قوله: "ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة" بضم الباء على التصغير، قال القاضي: وروينا في غير مسلم البحيرة مكبرة وكلاهما بمعنى، وأصلها القرية، والمراد بها هنا: مدينة النبي على قوله: "ولقد اصطلح أهل هذه البحيرة أن يتوجوه، فيعصبوه بالعصابة": معناه: اتفقوا على أن يجعلوه ملكهم، وكان من عادتهم إذا ملكوا إنساناً أن يتوجوه ويعصبوا.

قوله: "شرق بذلك" بكسر الراء، أي غص. ومعناه: حسد النبي هي وكان ذلك بسبب نفاقه -عفانا الله الكريم-. قوله: "وذلك قبل أن يسلم عبد الله": معناه: قبل أن يظهر الإسلام، وإلا فقد كان كافراً منافقاً ظاهر النفاق. قوله: "وهي أرض سبخة": هي بفتح السين والباء، وهي الأرض التي لا تنبت؛ لملوحة أرضها، وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه النبي على من الحلم والصفح والصبر على الأذى في الله تعالى، ودوام الدعاء إلى الله تعالى، وتألف قلوهم، والله أعلم.

[، ٤ – باب قتل أبي جهل]

9 - 2 - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُحْرٍ السَّعْدِيّ: أَعْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ: يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةَ: حَدَّنَنَا سُلَيْمَانِ التَّيْمِيُّ: "مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ سُلَيْمَانِ التَّيْمِيُّ: "مَنْ يَنْظُرُ لَنَا مَا صَنَعَ ابُنَ جَهْلِ؟" فَانْطَلَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ. فَوَجَدَهُ قَدْ ضَرَبَهُ ابْنَا عَفْرَاءً * حَتّى بَرَكَ، قَالَ: فَأَخَذَ بِلِحْيَتِهِ، فَقَالَ: آنْتُ أَبُو جَهْلِ؟ فَقَالَ: وَهَلْ فَوْقَ رَجُلِ قَتَلْتُمُوهُ -أَوْ قَالَ: قَالَ: قَتَلُهُ قَوْمُهُ؟.

قَالَ: وَقَالَ أَبُو مِحْلَزٍ: قَالَ أَبُو جَهْل: فَلَوْ غَيْرُ أَكَارٍ قَتَلَني.

٠٤٦٦ - (٢) حدَّنَنا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ البَكْرَاوِيُّ: حَدَّنَنا مُعْتَمِرٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنسٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: حَدَّثَنَا أَنسٌ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ يَعْلَمُ لِي مَا فَعَلَ أَبُو جَهْلٍ؟" بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُلَيّة، وَقَوْلِ أَبِي مِحْلَزٍ، كَمَا ذَكَرَهُ إِسْمَاعِيلُ.

١٠ ٤ – باب قتل أبي جهل

شرح الغريب: قوله ﷺ: "من ينظر إلبنا ما صنع أبو جهل": سبب السؤال عنه أن يعرف أنه مات ليستبشر المسلمون بذلك، وينكف شره عنهم. قوله: "ضربه ابنا عفرا، حتى برك": هكذا هو في بعض النسخ "بَرَكَ" بالكاف، وفي بعضها "بَرَدَ" بالدال، فمعناه بالكاف: سقط إلى الأرض، وبالدال: مات، يقال: برد إذا مات، قال القاضي: رواية الجمهور "بَرَدَ"، ورواه بعضهم بالكاف، قال: والأول هو المعروف، هذا كلام القاضي، واختار جماعة محققون الكاف، وأن ابني عفراء تركاه عفيراً، وبهذا كلم ابن مسعود كما ذكره مسلم، وله معه كلام آخر كثير مذكور في غير مسلم، وابن مسعود هو الذي أجهز عليه واحتز رأسه.

قوله: "وهل فوق رجل قتلتموه": أي لا عار عليّ في قتلكم إياي. قوله: "لو عيْرُ أكَار قتلينِ": الأكار: الزراع والفلاح، وهو عند العرب ناقص، وأشار أبو حهل إلى ابني عفراء اللذين قتلاه وهما من الأنصار، وهم أصحاب زرع ونخيل، ومعناه: لو كان الذي قتلين غير أكَّار لكان أحب إلى وأعظم لشأين، و لم يكن عليّ نقص في ذلك.

^{*}قوله: "قد ضربه ابنا عفراء": يمكن أن يكون فيه تغليب بناء على ما سبق أن أحدهما كان ابن عفراء والآخر غيره فهذا تغليب في الإضافة كما يغلب إطلاق نفس الاسم كما في عمرين ونحوه، والله تعالى أعلم.

[13- باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود]

١ ٤ - باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود

بيان السبب في قتل كعب بن الأشرف: ذكر مسلم فيه قصة محمد بن مسلمة مع كعب بن الأشرف بالحيلة التي ذكرها من مخادعته، واختلف العلماء في سبب ذلك وجوابه، فقال الإمام المازري: إنما قتله كذلك؛ لأنه نقض عهد النبي في وهجاه وسبه، وكان عاهده أن لا يعين عليه أحداً، ثم جاء مع أهل الحرب معيناً عليه، قال: وقد أشكل قتله على هذا الوجه على بعضهم، ولم يعرف الجواب الذي ذكرناه. قال القاضي: قيل: هذا الجواب، وقيل: لأن محمد بن مسلمة لم يصرح له بأمان في شيء من كلامه، وإنما كلمه في أمر البيع والشراء، واشتكى إليه، وليس في كلامه عهد ولا أمان، قال: ولا يحل لأحد أن يقول: أن قتله كان غدراً، وقد قال ذلك إنسان في محلس على بن أبي طالب في من أمر به علي، فضرب عنقه، وإنما يكون الغدر بعد أمان موجود، وكان كعب قد بغض عهد النبي في ولم يؤمنه محمد بن مسلمة ورفقته، ولكنه استأنس بهم، فتمكنوا منه من غير عهد ولا أمان. وأما ترجمة البخاري على هذا الحديث بباب الفتك في الحرب، فليس معناه الحرب، بل الفتك هو القتل على غرّة وغفلة، والغيلة نحوه.

فوائد الحديث وشرح كلمات الحديث: وقد استدل بهذا الحديث بعضهم على حواز اغتيال من بلغته الدعوة من الكفار، وتبييته من غير دعاء إلى الإسلام. قوله: "ائذن لي فلأقل": معناه: ائذن لي أن أقول عني وعنك ما رأيته مصلحة من التعريض وغيره، ففيه: دليل على حواز التعريض، وهو أن يأتي بكلام باطنه صحيح ويفهم منه المخاطب غير ذلك، فهذا جائز في الحرب وغيرها، ما لم يمنع به حقاً شرعياً. قوله: "وقد عنانا": هذا من التعريض الجائز بل المستحب؛ لأن معناه في الباطن أنه أدبنا بآداب الشرع التي فيها تعب، لكنه تعب في مرضات الله تعالى،

قَالَ لَهُ: تَرْهَنُونِي أَوْلاَدَكُمْ، قَالَ: يُسَبّ ابْنُ أَحَدَنَا، فَيُقَالُ: رُهِنَ فِي وَسْقَيْنِ مِنْ تَمْرٍ، وَلَكِنْ نَرْهُمُنُكَ اللاَّمَةَ يَعْنِي السّلاَحَ، قَالَ: فَنَعَمْ! وَوَاعَدَهُ أَنْ يَأْتِيهُ بِالْحَارِثِ وَأَبِي عَبْسِ بْنِ جَبْرٍ وَعَبَادِ ابْنِ بِشْرٍ، قَالَ: فَحَاؤُوا، فَدَعَوْهُ لَيْلاً، فَنَزَلَ إِلَيْهِمْ، قَالَ سَفْيَانُ: قَالَ غَيْرُ عَمْرٍو: قَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ: إِنِّي لِأَسْمَعُ صَوْتًا كَأَنَهُ صَوْتُ دَمٍ، قَالَ: إِنّما هَذَا مُحَمّدُ بْنُ مَسْلَمَةً وَرَضِيعُهُ وَأَبُو نَائِلَةَ، إِنّ الْكَرِيمَ لَوْ دُعِيَ إِلَى طَعْنَة لَيْلاً لأَجَابَ، قَالَ مُحَمّدٌ: إِنِي إِذَا جَاءَ فَسَوْفَ أَمُدَ يَدِي إِلَى رَأْسِهِ، فَإِذَا اسْتَمْكَنْتُ مِنْهُ فَلُونَكُمْ، قَالَ: فَلَمَّا نَزِلَ، نَزلَ وَهُوَ مُتَوَشِّحٌ، فَقَالُوا: نَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الطّيبِ، قَالَ: نَعَمْ! تَحْتِي فُلاَنَةُ، هِي أَعْطَرُ نِسَاءِ الْعَرَبِ، قَالَ: فَاللَّذَنُ لِي أَنْ أَشُمّ مِنْهُ، قَالَ: نَعَمْ! فَشَمّ، ثُمَّ قَالَ: أَتَأْذَنُ لِي أَنْ أَعُودَ، قَالَ: فَاسْتَمْكَنَ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَ قَالَ: فَعَمْدُ مِنْ رَأْسِهِ، ثُمَ قَالَ: فَعَيْدُولُ. فَقَتُلُوهُ.

قوله: "فقال إنما هذا محمد ورضيعه وأبو نائلة"؛ هكذا هو في جميع النسخ، قال القاضي على: قال لنا شيخنا القاضي الشهيد: "صوابه أن يقال: إنما هو محمد ورضيعه أبو نائلة، وكذا ذكر أهل السير أن أبا نائلة كان رضيعاً لمحمد بن مسلمة، ووقع في صحيح البخاري "ورضيعي أبو نائلة"، قال: وهذا عندي له وجه إن صح أنه كان رضيعاً لمحمد، والله أعلم.

فهو محبوب لنا، والذي فهم المخاطب منه العناء الذي ليس بمحبوب. قوله: "وأيضاً والله لتملنه": هو بفتح التاء
 والميم أي تتضجرن منه أكثر من هذا الضجر.

قوله: "يسب ابن أحدنا، فيقال: رهن في وسقين من تمر": هكذا هو في الروايات المعروفة في مسلم وغيره "يسب" بضم الياء وفتح السين المهملة من السب، وحكى القاضي عن رواية بعض رواة كتاب مسلم "يشب" بفتح الياء وكسر الشين المعجمة من الشباب، والصواب الأول، و"الوسق" بفتح الواو وكسرها، وأصله الحمل. قوله: "نرهنك اللأمة": هي بالهمز، وفسرها في الكتاب بأنه السلاح، وهو كما قال. قوله: "وواعده أن يأتيه بالحارث وأبو عبس بن جبر وعباد بن بشر".

ضبط الأسماء: أما الحارث، فهو الحارث بن أوس بن أخي سعد بن عبادة، وأما أبو عبس، فاسمه عبد الرحمن، وقيل: عبد الله، والصحيح الأول، وهو جبر بفتح الجيم وإسكان الباء، كما ذكره في الكتاب، ويقال: ابن جابر وهو أنصاري من كبار الصحابة، شهد "بدراً" وسائر المشاهد، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى، وهو وقع في معظم النسخ، وأبو عبس بالواو، وفي بعضها وأبي عبس بالياء، وهذا ظاهر، والأول صحيح أيضاً، ويكون معطوفاً على الضمير في يأتيه. قوله: "كأنه صوت دم": أي صوت طالب أو سوط سافك دم، هكذا فسروه. قوله: "فقال إنما هذا محمد ورضعه وأبه نائلة": هكذا هو في جمع النسخ، قال القاضي على: قال لنا شيخنا

[۲۶- باب غزوة خيبر]

١٩٤٦ - (١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عُلَيَّةً، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ غَزَا خَيْبَرَ، قَالَ: فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلاَةَ الْغَدَاةِ بِغَلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ الله ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِي الله ﷺ فِي زُقَاقِ خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكُبْتِي لَتَمَسُّ فَحِدَ نَبِي الله ﷺ وَإِنِّي لأَرَى خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكُبْتِي لَتَمَسُّ فَحِدَ نَبِي الله ﷺ، وَإِنِّي لأَرَى خَيْبَرَ، وَإِنَّ رُكُبْتِي لَتَمَسُّ فَحِدَ نَبِي الله ﷺ، وَالْحَسَرَ الإزَارُ عَنْ فَحِدِ نَبِي الله ﷺ، وَإِنِّي لأَرَى بَيَاضَ فَحِدِ نَبِي الله ﷺ، فَلَمَّا دَحَلَ الْقَرْيَةَ، قَالَ: "الله أَكْبُرُ! خَرِبَتُ خَيْبَرُ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ مَنَاعَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"، قَالَهَا ثَلاَثَ مِرَارٍ، قَالَ: وَقَدْ خَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ. قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ: وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: وَالْخَمِيسُ، قَالَ: وأَصَبَنَاهَا عَنْوَةً.

٢٤- باب غزوة خيبر

قوله: "فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس": فيه: استحباب التبكير بالصلاة أول الوقت، وأنه لا يكره تسمية صلاة الصبح غداة، فيكون رداً على من قال من أصحابنا: أنه مكروه، وقد سبق شرح حديث أنس هذا في كتاب المساقاة، وذكرنا أن فيه حواز الإرداف على الدابة إذا كانت مطيقة، وأن إجراء الفرس والإغارة ليس بنقص ولا هادم للمروءة، بل هو سنة وفضيلة، وهو من مقاصد القتال.

أقوال العلماء في كون الفخذ عورة وتأويل هذا الحديث: قوله: "وانحسر الإزار عن فخذ نبي الله ﷺ، فإني لأرى بياض فخذ نبي الله ﷺ هذا مما استدل به أصحاب مالك ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا ومذهب آخرين ألها عورة، وقد جاء بكولها عورة أحاديث كثيرة مشهورة، وتأول أصحابنا حديث أنس شه هذا على أنه انحسر بغير اختياره؛ لضرورة الإغارة والإجراء، وليس فيه أنه استدام كشف الفخذ مع إمكان الستر. وأما قول أنس: فإني لأرى بياض فخذه ﷺ، فمحمول على أنه وقع بصره عليه فجأة، لا أنه تعمده. وأما رواية البخاري عن أنس شه: أن النبي شه حسر الإزار، فمحمولة على أنه انحسر كما في رواية مسلم، وأجاب بعض أصحاب مالك عن هذا، فقال: هو شم أكرم على الله تعالى من أن يبتليه بانكشاف عورته، وأصحابنا يجيبون عن هذا بأنه إذا كان بغير اختيار الإنسان، فلا نقص عليه فيه، ولا يمتنع مثله.

فوائد الحديث: قوله: "الله أكبر خربت خيبر": فيه استحباب التكبير عند اللقاء، قال القاضي: قيل: تفاءل بخراها بما رآه في أيديهم من آلات الخراب من الفوس والمساحي وغيرها، وقيل: أخذه من اسمها، والأصل أنه أعلمه الله تعالى بذلك. قوله على "إنا إذا نزلنا بساحة قوم، فساء صباح المنذرين": الساحة: الفناء، وأصلها الفضاء بين-

٣٦٦٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَفَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَفَانُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا عَقْ أَنسِ قَالَ: كُنْتُ رِدْفَ أَبِي طَلْحَةً يَوْمَ خَيْبَرَ، وَقَدَمِي تَمَسُّ قَدَمَ رَسُولِ الله ﷺ فَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَحْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ حِينَ بَزَغَتِ الشَّمْسُ، وَقَدْ أَحْرَجُوا مَوَاشِيَهُمْ، وَخَرَجُوا بِفُؤُوسِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمَكَاتِلِهِمْ وَمُرُورِهِمْ، فَقَالُوا: مُحَمِّدٌ وَالْحَمِيسُ، قَالَ: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "خَرِبَتْ خَيْبَرُ، إنّا إِذَا نَوَلْنَا بِسَاحَةٍ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ"، قَالَ: فَهَزَمَهُمُ الله عَرِّ وَجَلّ.

النَّضْرُ بْنُ النَّضْرُ بْنُ النَّضْرُ بْنُ النَّضْرُ بْنُ النَّضْرُ بْنُ مَنْصُورِ قَالاً: أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: لَمّا أَتَى رَسُولُ الله ﷺ خَيْبَرَ قالَ: "إِنَّا إِذًا نَزِلْنَا بِسَاحَةٍ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ".

المنازل، ففيه جواز الاستشهاد في مثل هذا السياق بالقرآن في الأمور المحققة، وقد حاء لهذا نظائر كثيرة، كما سبق قريباً في فتح "مكة" أنه على جعل يطعن في الأصنام، ويقول: ﴿جآء ٱلحقُ وما يُبْدئُ ٱلْبنطلُ وَمَا يُعِيدُ رَسِباً: ٩٤)، ﴿جآء ٱلْحقُ وزَهَق ٱلْبطلُ ﴾ (الإسراء: ٨١)، قال العلماء: يكره من ذلك ما كان على ضرب الأمثال في المحاورات والمزح ولغو الحديث، فيكره في كل ذلك تعظيماً لكتاب الله تعالى.

وجه تسمية الجيش بالخميس: قوله: "محمد والخميس": هو الجيش، وقد فسره بذلك في رواية البخاري، قالوا: سمي خميساً؛ لأنه خمسة أقسام: ميمنة وميسرة ومقدمة ومؤخرة وقلب، قال القاضي: ورويناه برفع "الخميس" عطفاً على قوله "محمد"، وبنصبها على أنه مفعول معه.

قوله: "أصبناها عنوة": هي بفتح العين أي قهراً لا صلحاً، قال القاضي: قال المازري: ظاهر هذا أنها كلها فتحت عنوة. وقد روى مالك عن ابن شهاب أن بعضها فتح عنوة، وبعضها صلحاً.

الجواب عن الإشكال: قال: وقد يشكل ما روي في سنن أبي داود أنه قسمها نصفين: نصفاً لنوائبه وحاجته، ونصفاً للمسلمين، قال: وجوابه ما قال بعضهم أنه كان حولها ضياع وقرى أجلى عنها أهلها، فكانت خالصة للنبي وللله المعامين.

فوائد الحديث: قال القاضي في هذا الحديث: إن الإغارة على العدو يستحب كونها أول النهار عند الصبح؛ لأنه وقت غِرَّتهم وغفلة أكثرهم، ثم يضيء لهم النهار لما يحتاج إليه، بخلاف ملاقاة الجيوش ومصاففتهم ومناصبة الحصون، فإن هذا يستحب كونه بعد الزوال؛ ليدوم النشاط ببرد الوقت بخلاف ضده.

شرح الغويب: قوله: "وحرجوا بفؤوسهم ومكاتلهم ومرورهم": الفؤس: بالهمزة جمع فأس بالهمزة كرأس ورؤوس، والمكاتل: جمع مكتل بكسر الميم، وهو القفعة، يقال له: مكتل وقفعة وزبيل وزنبيل وعرق وسفيفة-

٥٦٦٥ (٣) حَدَّثَنَا قُتُيْبَةُ بْنُ سَعِيد وَمُحَمَّدُ بْنِ عَبَّادٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ عَبَّادٍ - قَالاً: حَدَّثَنَا حَدَّثَنَا قُتُيْبَةُ بْنُ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكُوعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ حَاتِمٌ وَهُوَ ابْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكُوعِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكُوعِ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ إِلَى خَيْبَرَ، فَتَسَيَّرْنَا لَيْلاً، فَقَالَ رَجُلٌّ مِنَ الْقَوْمِ لِعَامِرِ اللهِ عَلَيْرَ وَجُلاً شَاعِراً، فَنَزَلَ يَحْدُو بِالقَوْمِ يَقُولُ: ابْنِ الْأَكُوعِ: أَلاَ تُسْمِعُنَا مِنْ هُنَيَّاتِكَ؟ وَكَانَ عَامِرٌ رَجُلاً شَاعِراً، فَنَزَلَ يَحْدُو بِالقَوْمِ يَقُولُ:

اللَّهُمَ! لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ عَصَدَقْنَا وَلاَ صَلَيْنَا فَاغْفِرْ، فِدَاءً لَك، مَا اقْتَفَيْنَا وَتَبَّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا وَأَلْقِيَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا وَأَلْقِيَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا وَأَلْقِيَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنّا إِذَا صِيحَ بِنَا أَتَيْنَا وَأَلْقِيَنْ عَوَلُوا عَلَيْنَا وَ بِالصِياحِ عَوّلُوا عَلَيْنَا

=بالسين المهملة وبفاءين، والمرور: جمع مر بفتح الميم وهي المساحي، قال القاضي: قيل: هي حبالهم التي يصعدون بها إلى النخل، واحدها مر ومرو، قيل: مساحيهم واحدها مر لا غير.

قوله: "ألا تسمعنا من هنياتك": وفي بعض النسخ "من هنيهاتك": أي أراجيزك، والهنة يقع عل كل شيء، وفيه جواز إنشاء الأراجيز وغيرها من الشعر وسماعها ما لم يكن فيه كلام مذموم، والشعر كلام حسنه حسن وقبيحه قبيح. قوله: "فنزل يحدوه بالقوم": فيه استحباب الحدا في الأسفار؛ لتنشط النفوس والدواب على قطع الطريق واشتغالها بسماعه عن الإحساس بألم السير.

قوله: "اللهم لولا أنت ما اهتدينا": كذا الرواية، قالوا: وصوابه في الوزن: "لا هم أو تالله أو والله لولا أنت" كما في الحديث الآخر: "فوالله لولا الله".

الجواب عن تفدية النفس لله تعالى: قوله: "فاغفر فداء لك ما اقتفينا": قال المازري: هذه اللفظة مشكلة، فإنه لا يقال: فدى الباري سبحانه وتعالى، ولا يقال له سبحانه فديتك؛ لأن ذلك إنما يستعمل في مكروه يتوقع حلوله بالشخص، فيختار شخص آخر أن يحل ذلك به ويفديه منه، قال: ولعل هذا وقع من غير قصد إلى حقيقة معناه: كما يقال: قاتله الله، ولا يراد بذلك حقيقة الدعاء عليه، وكقوله على: "تربت بداك، وتربت يمينك، وويل أمه"، وفيه كله ضرب من الاستعارة؛ لأن الفادي مبالغ في طلب رضى المفدى حين بذل نفسه عن نفسه للمكروه، فكان مراد الشاعر: أني أبذل نفسي في رضاك، وعلى كل حال، فإن المعنى، وإن أمكن صرفه إلى جهة صحيحة، فإطلاق اللفظ واستعارته التحوز به يفتقر إلى ورود الشرع بالإذن فيه، قال: وقد يكون المراد بقوله: فداً لك رحلاً يخاطبه، وفصل بين الكلام، فكأنه قال: فاغفر، ثم دعا إلى رجل ينبهه، فقال: فداً لك، ثم عاد إلى تمام الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه الكلام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ. والمعنى: لولا أن فيه تعسفاً اضطرنا إليه الكلام الأول، فقال: "ألام الأول، فقال: "ما اقتفينا"، قال: وهذا تأويل يصح معه اللفظ.

فقالَ رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ رَسُولَ الله إلَّهُ السَّائِقُ؟" قَالُوا: عَامِرٌ، قَالَ: "يَرْحَمُهُ اللهُ"، فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: وَجَبَتْ، يَا رَسُولَ الله إلوْلاَ أَمْتَعْتَنَا بِهِ، قَالَ: فَأَتَيْنَا خَيْبَرَ، فَحَاصَرْنَاهُمْ، حَتّى أَصَابَتْنَا مَحْمَصَةٌ شَدِيدَةٌ، ثُمّ قَالَ: "إِنَّ الله فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ"، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الّذِي مَحْمَصةٌ شَدِيدَةٌ، ثُمّ قَالَ: "إِنَّ الله فَتَحَهَا عَلَيْكُمْ"، قَالَ: فَلَمَّا أَمْسَى النّاسُ مَسَاءَ الْيَوْمِ الّذِي فَتَحَتْ عَلَيْهِم، أَوْقَدُوا نِيرَاناً كَثِيرَةً، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا هَذِهِ النّيرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْء تُوقَدُونَ؟" فَقَالُ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا هَذِهِ النّيرَانُ؟ عَلَى أَيِّ شَيْء تُولِي اللهُ اللهُ

شرح الغريب: ومعنى "اقتفينا": اكتسبنا، وأصله الإتباع. قوله: "وبالصياح عولوا علينا": استغائوا بنا، واستفزعونا للقتال، قيل: هي من التعويل على الشيء، وهو الاعتماد عليه، وقيل: من العويل، وهو الصوت.

قوله ﷺ: "من هذا السائق؟ قالوا: عامر، قال: يرحمه الله، قال رحل من القوم: وحبت يا رسول الله لولا أمتعتنا به": معنى "وجبت": أي ثبتت له الشهادة، وسيقع قريباً، وكان هذا معلوماً عندهم أن من دعا له النبي ﷺ هذا الدعاء في هذا الموطن استشهد، فقالوا: "هلا أمتعتنا به": أي وددنا أنك لو أخرت الدعاء له بهذا إلى وقت آخر لنتمتع بمصاحبته ورؤيته مدة. قوله: "أصابتنا مخمصة شديدة": أي جوع شديد.

قوله: "لحم حمر الإنسية": هكذا هو حمر الإنسية بإضافة حمر، وهو من إضافة الموصوف إلى صفته، وسبق بيانه مرات، فعلى هذا قول الكوفيين هو على ظاهره، وعند البصريين تقديره: حمر الحيوانات الإنسية، وأما "الإنسية"، ففيها لغتان وروايتان حكاهما القاضي عياض و آخرون، أشهرهما: كسر الهمزة وإسكان النون. قال القاضي: هذه رواية أكثر الشيوخ، والثانية: فتحهما جميعاً، وهما جميعاً نسبة إلى الإنس، وهم الناس؛ لاختلاطها بالناس، بخلاف حمر الوحش.

قوله ﷺ: "أهريقوها واكسروها": هذا يدل على نجاسة لحوم الحمر الأهلية، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقد سبق بيان هذا الحديث وشرحه مع بيان هذه المسألة في كتاب النكاح، ومختصر الأمر بإراقته أن السبب الصحيح فيه أنه أمر بإراقتها؛ لأنما نجسة محرمة، والثاني: أنه نمي للحاجة إليها، والثالث: لأنما أخذوها قبل القسمة، وهذان=

⁼ تصحيح الكلام، وقد يقع في كلام العرب من الفصل بين الجمل المعلق بعضها ببعض ما يسهل هذا التأويل. قوله: "إذا صيح بنا أتينا": هكذا هو في نسخ بلادنا "أتينا" بالمثناة في أوله، وذكر القاضي أنه روي بالمثناة وبالموحدة، فمعنى المثناة: إذا صيح بنا للقتال ونحوه من المكارم أتينا، ومعنى الموحدة: أبينا الفرار والإمتناع. قال القاضي عين: قوله: "فداء لك" بالمد والقصر والفاء مكسورة حكاه الأصمعي وغيره، فأما في المصدر فالمد لا غير. قال: وحكى الفراء: "فدى لك" مفتوح مقصور، قال: وروينا هنا "فداء لك" بالرفع على أنه مبتدأ وخبره، أي لك نفسي فداء، أو نفسي فداء لك، وبالنصب على المصدر.

قَالَ: فَلَمَّا تَصَافَّ الْقَوْمُ، كَانَ سَيْفُ عَامِرٍ فِيهِ قِصَرٌ، فَتَنَاوَلَ بِهِ سَاقَ يَهُودِيّ لِيَضْرِبَهُ، وَيَرْجِعُ ذُبَابُ سَيْفِهِ، فَأَصَابَ رُكْبَةَ عَامِرٍ، فَمَاتَ مِنْهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَفَلُوا قَالَ سَلَمَةُ، وَهُو آخِذٌ بِيَدِي، فَالَ: فَلَمَّا وَفُلُوا قَالَ سَلَمَةُ، وَهُو آخِذٌ بِيَدِي، قَالَ: فَلَا الله عَلَيْ الله عَمْلُهُ، وَالله عَمْلُهُ الله عَمْلُهُ الله عَمْلُهُ، قَالَ: "مَنْ قَالَهُ؟" قُلْتُ: فُلاَنٌ وَفُلاَنٌ وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ الأَنْصَارِيّ، فَقَالَ: الْكَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لأَجْرَانِ "، وَجَمَعَ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَ عَرَبِيّ مَشَى بِهَا الْكَذَبَ مَنْ قَالَهُ، إِنَّ لَهُ لأَجْرَانِ "، وَجَمَعَ بَيْنَ إصْبَعَيْهِ "إِنَّهُ لَجَاهِدٌ مُجَاهِدٌ، قَلَ عَرَبِيّ مَشَى بِهَا مِثْلَهُ"، وَخَالَفَ قُتَيْبَةً مُحَمَّدًا فِي الْحَدِيثِ فِي حَرْفَيْنِ، وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَبَّادٍ: وَأَلْقِ سَكِينَةً عَلَيْنَا.

=التأويلان هما لأصحاب مالك القائلين بإباحة لحومها، والصواب ما قدمناه.

وأما قوله ﷺ: "اكسروها، فقال رجل: أو يهريقوها ويغسلوها، قال: أو ذاك": فهذا محمول على أنه ﷺ احتهد في ذلك، فرأى كسرها ثم تغير احتهاده، أو أوحى إليه بغسلها.

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "إن له لأجران"؛ هكذا هو في معظم النسخ "لأجران" بالألف، وفي بعضها "لأجرين" بالياء، وهما صحيحان، لكن الثاني هو الأفصح، والأول لغة أربع قبائل من العرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنْ هَندُانِ لَسَنحِرَانِ ﴾ (طه: ٦٣)، وقد سبق بيالها مرات، ويحتمل أن الأجرين ثبتا له؛ لأنه جاهد بحاهد، كما سنوضحه في شرحه، فله أجر بكونه جاهداً، أي بحتهداً في طاعة الله تعالى، شديد الإعتناء بها، وله أجر آخر بكونه بحاهداً في سبيل الله، فلما قام بوصفين كان له أجران.

قوله ﷺ: "إنه لجاهد بحاهد": هكذا رواه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين "لجاهد" بكسر الهاء وتنوين الدال، "مجاهد" بضم الميم وتنوين الدال أيضاً، وفسروا "لجاهد" بالجاد في علمه وعمله، أي إنه لجاد في طاعة الله، والمجاهد هو المجاهد في سبيل الله، وهو الغازي. وقال القاضي: فيه وجه آخر أنه جمع اللفظين توكيداً. قال ابن الأنباري: العرب إذا بالغت في تعظيم شيء اشتقت له من لفظه لفظاً آخر على غير بنائه زيادة في التوكيد، وأعربوه بإعرابه، فيقولون: حاد مجد، وليل لائل، وشعر شاعر، ونحو ذلك. قال القاضي: ورواه بعض رواة البخاري وبعض رواة مسلم "لجاهد" بفتح الهاء والدال على أنه فعل ماض "مجاهد" بفتح الميم ونصب الدال بلا تنوين، قال: والأول هو الصواب، والله أعلم.

ضبط كلمة "مشى بها"، وبيان معناها: قوله ﷺ: "قل عربي مشى بها مثله": ضبطنا هذه اللفظة هنا في مسلم بوجهين، وذكرهما القاضي أيضاً، الصحيح المشهور الذي عليه جماهير رواة البخاري ومسلم: "مشى بها" بفتح الميم وبعد الشين ياء، وهو فعل ماض من المشي، و"بها" جار وبحرور، ومعناه: مشى بالأرض أو في الحرب، والثاني: "مشابهاً" بضم الميم وتنوين الهاء من المشابحة، أي مشابهاً لصفات الكمال في القتال أو غيره مثله، ويكون "مشابهاً" منصوباً بفعل محذوف أي رأيته مشابهاً، ومعناه: قل عربي يشبهه في جميع صفات الكمال، وضبطه بعض=

اللَّهُمِّ! لَوْلاً أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا فَلاَ صَلَّيْنَا فَلاَ صَلَّيْنَا فَاللَّهُمِّ! "صَدَقْتَ".

وَأَنْزِلَنّ سَكِينَةً عَلَيْنَا وَتَبّتِ الأَقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا وَأَنْزِلَنّ سَكِينَةً وَالْمُشْرِكُونَ قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ : ثُمَّ سَأَلْتُ ابْنَا لِسَلَمَةَ بْنِ الأَكُوعِ، فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِيهِ مِثْلَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَهُ قَالَ -حِينَ قُلْتُ: إِنَّ نَاساً يَهَابُونَ الصَّلاَةَ عَلَيْهِ -: فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "كَذَبُوا، مَاتَ جَاهِداً مُجَاهِداً، فَلَهُ أَجْرُهُ مَرَّتَيْنِ"، وَأَشَارَ بِإِصْبَعَيْهِ.

⁼رواة البخاري "نشأ بها" بالنون والهمز أي شب وكبر، والهاء عائدة إلى الحرب أو الأرض أو بلاد العرب، قال القاضي: هذه أوجه الروايات.

بيان دقة نظر الإمام مسلم: قوله: "وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب، قال أخبرني عبد الرحمن، ونسبه غير ابن وهب، فقال: ابن عبد الله بن كعب بن مالك أن سلمة بن الأكوع قال": هكذا هو في جميع نسخ "صحيح مسلم" وهو صحيح، وهذا من فضائل مسلم ودقيق نظره وحسن خبرته،=

.....

= وعظيم إتقانه، وسبب هذا أن أبا داود والنسائي وغيرهما من الأثمة رووا هذا الحديث بهذا الإسناد عن ابن شهاب، قال: أخبري عبد الرحمن وعبد الله بن كعب، وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، الصواب عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، وأحمد بن صالح هذا هو شيخ أبي داود في هذا الحديث وغيره، وهو رواية عن ابن وهب، قال الحفاظ: والوهم في هذا من ابن وهب، فجعل عبد الله بن كعب راوياً عن سلمة، واحمل عبد الرحمن راوياً عن عبد الله، وليس هو كذلك، بل عبد الرحمن يرويه عن سلمة، وإنما عبد الله والمده، فذكر في نسبه؛ لأن له رواية في هذا الحديث، فاحتاط مسلم فلم يذكر في روايته عبد الرحمن، وعبد الله كما رواه ابن وهب، بل اقتصر على عبد الرحمن و لم ينسبه؛ لأن ابن وهب لم ينسبه، وأراد مسلم تعريفه، فقال: قال غير ابن وهب، هو عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب، فحصل تعريفه من غير إضافة للتعريف إلى ابن وهب، وحذف مسلم ذكر عبد الله من رواية ابن وهب، وهذا حائز، فقد اتفق العلماء على أنه إذا كان الحديث عن رجلين كان له حذف أحدهما والاقتصار على الآخر، فأجازوا هذا الكلام إذا لم يكن عذر، فإذا كان عذر بأن كان ذكر ذلك المحذوف غلطاً، كما في هذه الصورة كان الجواز أولى.

[27 - باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق]

١٦٦٧ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظ لابْنِ الْمُثَنِّى-، قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَوْمَ الأَحْزَابِ يَنْقُلُ مَعَنَا التِّرَابَ، وَلَقَدْ وَارَى التُّرَابُ بَيَاضَ بَطْنِهِ، وَهُو يَقُولُ:

وَالله! لَوْلاَ أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَّيْنَا فَأَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا إِنَّ الأَلَى قَدْ أَبَوا عَلَيْنَا إِنَّ الأَلَى قَدْ أَبَوا عَلَيْنَا

قَالَ: وَرُبَّمَا قَالَ:

إِنَّ الْمَلاَ قَدْ أَبُوا عَلَيْنَا إِذَا أَرَادُوا فِتْنَةً أَبَيْنَا وَوَا فِتْنَةً أَبَيْنَا وَوَتَهُ.

٢٦٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثنَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: "إِنَّ الأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا". أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: "إِنَّ الأَلَى قَدْ بَغَوْا عَلَيْنَا".

َ ٣ ٢٦٦٩ (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ الْقَعْنَبِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِم، عَنْ أَبِيه، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْد قَالَ: جَاءَنَا رَسُولُ الله ﷺ وَنَحْنُ نَحْفِرُ الْحَنْدَقَ، وَنَنْقُلُ التُّرَابَ عَلَى أَكْتَافِنَا، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى اللهُ عَنْشُ الآخِرَةِ، فَاغْفِرُ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ".

٤٦٧٠ (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنّى وَابْنُ بَشَّارٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَّى-: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ قُرَّةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النّبِيِّ ﷺ أَنّهُ قَالَ:
 اللّهُمَّ! لاَ عَيْشَ إلاّ عَيْشُ الآخِرَةٌ فَاغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةْ

٣٤ - باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق

قوله: "الملأ قد أبوا علينا": هم أشراف القوم، وقيل: هم الرجال ليس فيهم نساء، وهو مهموز مقصور، كما حاء به القرآن، ومعنى "أبوا علينا": امتنعوا من إجابتنا إلى الإسلام، وفي هذا الحديث استحباب الرجز ونحوه من الكلام في حال البناء ونحوه، وفيه عمل الفضلاء في بناء المساجد ونحوها، ومساعدتهم في أعمال البر. ٢٦٧١ – (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْن بَشَّارٍ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ: حَدِّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ كَانَ يَقُولُ: "اللّهُمَّ! إِنَّ الْعَيْشَ عَيْشُ الآخِرَةِ"، قَالَ شُعْبَةُ: أَوْ قَالَ:

اللّهُمَّ! لاَ عَيْشَ إِلّا عَيْشُ الآخِرَهُ فَأَكْرِمِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَهُ" اللّهُمَّ! لاَ عَيْشُ الآخِرَهُ وَشَيْبَان بْنُ فَرُّوخَ -قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ شَيْبَانُ: حَدَّثَنَا - عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ أَبِي التّيّاحِ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ قَالَ: كَانُوا يَرْتَجِزُونَ، وَرَسُولُ الله ﷺ مَعَهُمْ، وَهُمْ يَقُولُونَ:

اللَّهُمَّ! لاَ خَيْرَ إلاَّ خَيْرُ الآخِرَةُ فَانْصُرِ الأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةُ

وَفِي حَدِيثِ شَيْبَانَ -بَدَلَ "فَانْصُرْ"-: فَاغْفِرْ.

٣ ٤ ٦٧٣ - (٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنسِ أَنَّ أَصْحَابَ مُحَمِّدٍ ﷺ كَانُوا يَقُولُونَ يَوْمَ الْحَنْدَقِ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّداً عَلَى الإِسْلاَمِ مَا بَقِينَا أَبَداً أَوْ قَالَ: عَلَى الْجِهَادِ -شَكَّ حَمَّادٌ-. وَالنّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: اللّهُمَّ! إِنَّ الْخَيْرَ خَيْرُ الآخرَهُ فَاغْفِرْ للأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَهُ

قوله ﷺ: "لا عيش إلا عيش الآخرة" أي لا عيش باق، أو لا عيش مطلوب، والله أعلم.

[٤٤- باب غزوة ذي قرد وغيرها]

37٤ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ بْنَ الأَكُوعِ يَقُولُ: خَرَجْتُ قَبْلَ أَنْ يُؤَذِّنَ بِالأُولَى، وَكَانَتْ لِقَاحُ رَسُولِ الله ﷺ وَرْعِي بِذِي قَرَدٍ، قَالَ: فَلَقِينِي غُلاَمٌ لِعَبْدِ الرِّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أَحِدَتْ لِقَاحُ رَسُولِ الله ﷺ وَرْعِي بِذِي قَرَدٍ، قَالَ: فَلَقِينِي غُلاَمٌ لِعَبْدِ الرِّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، فَقَالَ: أَحِدَتُ لِقَاحُ لِقَاحُ رَسُولِ الله ﷺ وَمُونَ مَنْ أَخَذَهَا؟ قَالَ: غَطَفَانُ، قَالَ: فَصَرَحْتُ ثَلاَتُ صَرَحَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ! قَالَ: فَصَرَحْتُ ثَلاَتُ صَرَحَاتٍ: يَا صَبَاحَاهُ! قَالَ: فَاسْمَعْتُ مَا بَيْنَ لاَبَتِي الْمَدِينَةِ، ثُمَّ الْدَفَعْتُ عَلَى وَجْهِي حَتّى أَدْرَكُتُهُمْ بِذِي قَرَدٍ، وَقَدْ أَخَذُوا يَسْقُونَ مِنَ الْمَاءِ، فَحَعَلْتُ أَرْمِيهِمْ بِنَبْلِي، وَكُنْتُ رَامِياً، وَأَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرّضَّع

فَأَرْتَجِزُ، حَتّى اسْتَنْقَذْتُ اللّقَاحَ مِنْهُمْ، وَاسْتَلَبْتُ مِنْهُمْ ثَلاَثِينَ بُرْدَةً، قَالَ: وَحَاءَ النّبِيُّ ﷺ وَالنَّاسُ، فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ الله! إنّي قَدْ حَمَيْتُ الْقَوْمَ الْمَاءَ، وَهُمْ عِطَاشِ، فَابْعَتْ إلَيْهِمُ السّاعَةَ، وَهُمْ عِطَاشِ، فَابْعَتْ إلَيْهِمُ السّاعَة، فَقَالَ: "يَا ابْنَ الأَكْوَعِ! مَلَكْتَ، فَأَسْجِحْ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعْنَا، وَيُرْدِفُنِي رَسُولُ الله ﷺ عَلَى نَاقَتِهِ حَتّى دَخَلْنَا الْمَدينَة.

٤٤- باب غزوة ذي قرد وغيرها

قوله: 'كانت لقاح النبي الله ترعى بذي قرد": هو بفتح القاف والراء وبالدال المهملة، وهو ماء على نحو يوم من المدينة مما يلي بلاد غطفان، واللقاح: جمع لقحة بكسر اللام وفتحها، وهي ذات اللبن، قريبة العهد بالولادة، وسبق بيافها. قوله: "فصرخت ثلاث صرحات: يا صباحاه": فيه حواز مثله للإنذار بالعدو ونحوه. قوله: "فحعلت أرميهم"، وأقول:

أنا ابن الأكوع واليوم يوم الرضع

فائدة الحديث وشرح الغريب: فيه: حواز قول مثل هذا الكلام في القتال، وتعريف الإنسان بنفسه إذا كان شجاعاً؛ ليرعب خصمه. وأما قوله: "اليوم يوم الرضع": قالوا: معناه اليوم يوم هلاك اللّغام، وهم الرضع من قولهم: لئيم راضع، أي رضع اللؤم في بطن أمه، وقيل: لأنه يمص حلمة الشاة والناقة؛ لئلا يسمع السؤال والضيفان صوت الحلاب، فيقصدوه، وقيل: لأنه يرضع طرف الخلال الذي يخلل به أسنانه، ويحص ما يتعلق به، وقيل: معناه: اليوم يعرف من رضع كريمة، فأنجبته، أو لئيمة فهجنته. وقيل: معناه: اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره، وتدرب بها، ويعرف غيره. قوله: "حميت القوم الماء": أي منعتهم إياه. قوله على "ملكت، =

٢٥ ٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِم، حِ وَحَدَّثَنَا إسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَامِرِ الْعَقَدِيُّ، كِلاَهُمَا، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمّار، حَ وَحَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَن الدَّارميّ، وَهَذَا حَدِيثُهُ: أَحْبَرَنَا أَبُو عَلَيّ الْحَنَفيّ عُبَيْدُ الله بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ: حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ وَهُوَ ابْنُ عَمَّارٍ: حَدَّثَنِي إِيَاسُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: قَدِمْنَا الْحُدَيْبِيَةَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ وَنَحْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةً مَائَةً، وَعَلَيْهَا خَمْسُونَ شَاةً لاَ تُرْويهَا، قَالَ: فَقَعَدَ رَسُولُ الله ﷺ عَلَى جَبَا الرَّكيَّة، فَإِمَّا دَعَا وَإِمَّا بَسَقَ فيهَا، قَالَ: فَجَاشَتْ، فَسَقَيْنَا وَاسْتَقَيْنَا، قَالَ: ثُمَّ إِنَّ رَسُولَ الله ﷺ دَعَانَا لِلْبَيْعَةِ فِي أَصْلِ الشُّحَرَةِ، قَالَ: فَبَايَعْتُهُ أُوّلَ النّاس، ثُمّ بَايَعَ وَبَايَعَ، حَتّى إذَا كَانَ في وَسَطٍ منَ النَّاسِ قَالَ: "بَايعْ، يَا سَلَمَةُ!" قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ الله! في أُوِّل النَّاس، قَالَ: "وَأَيْضاً" قَالَ: وَرَآنِي رَسُولُ الله ﷺ عَزلاً يَعْني لَيْسَ مَعَهُ سِلاَحٌ، قَالَ: فَأَعْطَاني رَسُولُ الله ﷺ حَجَفَةً أَوْ دَرَقَةً، ثُمَّ بَايَعَ، حَتَّى إِذَا كَانَ في آخر النَّاسِ قَالَ: "أَلاَ تُبَايِعُنِي؟ يَا سَلَمَةُ"! قَالَ: قُلْتُ: قَدْ بَايَعْتُكَ، يَا رَسُولَ الله! في أَوَّل النَّاسِ، وَفي أَوْسَط النَّاس، قَالَ: "وَأَيْضاً" قَالَ: فَبَايَعْتُهُ الثَّالِثَةَ، ثُمَّ قَالَ لي: "يَا سَلَمَةُ! أَيْنَ حَجَفَتُكَ أَوْ دَرَقَتُكَ الَّتِي أَعْطَيْتُكَ؟" قَالَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! لَقَيَنِي عَمِّي عَامرٌ عَزِلًا، فَأَعْطَيْتُهُ إِيّاها، قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ

⁼فأسجح": هو بهمز قطع ثم سين مهملة ساكنة ثم جيم مكسورة ثم حاء مهملة، ومعناه: فأحسن وأرفق، "والسجاحة": السهولة أي لا تأخذ بالشدة بل أرفق، فقد حصلت النكاية في العدو، ولله الحمد.

قوله: "قدمنا الحديبية ونحن أربع عشرة مائة": هذا هو الأشهر، وفي رواية: "ثلاث عشرة مائة"، وفي رواية "خمس عشرة مائة". قوله: "فقعد النبي على على حبا الركية": الجبا بفتح الجيم وتخفيف الباء الموحدة مقصور وهي ما حول البئر، وأما الركي: فهو البئر، والمشهور في اللغة ركبي بغير هاء، ووقع هنا الركية بالهاء، وهي لغة حكاها الأصمعي وغيره. قوله: "فإما دعا وإما بصق فيها، فجاشت، فسقينا، واستقينا": هكذا هو في النسخ "بسق" بالسين وهي صحيحة، يقال "بزق وبصق وبسق" ثلاث لغات بمعنى، والسين قليلة الاستعمال، و"جاشت": أي ارتفعت وفاضت، يقال: حاش الشيء يجيش حيشاناً إذا ارتفع، وفي هذا معجزة ظاهرة لرسول الله على، وقد سبق مراراً كثيرة التنبيه على نظائرها.

شرح الغويب: قوله: "ورآني عزلاً": ضبطوه بوجهين: أحدهما: فتح العين مع كسر الزاي، والثاني: ضمهما، وقد فسره في الكتاب بالذي لا سلاح معه، ويقال له أيضاً: أعزل وهو أشهر استعمالاً.

قوله: "حجفة أو درقة": هما شبيهتان بالترس. قوله: "اللهم أبغني حبيباً": أي أعطني.

قوله: "ثم إن المشركين راسلونا الصلح": هكذا هو في أكثر النسخ "راسلونا" من المراسلة، وفي بعضها "راسُّونا" بضم السين المهملة المشددة، وحكى القاضي فتحها أيضاً، وهما يمعنى "راسلونا" مأخوذ من قولهم: رس الحديث يرسه إذا ابتدأه، وقيل: من "رس بينهم" أي أصلح، وقيل: معناه: فاتحونا من قولهم: بلغني رس من الخبر: أي أوله، ووقع في بعض النسخ "واسونا" بالواو: أي اتفقنا نحن وهم على الصلح، والواو فيه بدل من الهمزة، وهو من الأسوة.

قوله: "كنت تبعاً لطلحة": أي حادماً أتبعه. قوله: "أسقي فرسه وأحسه": أي أحك ظهره بالمحسة؛ لأزيل عنه الغبار ونحوه. قوله: "أتيت شجرة، فكسحت شوكها": أي كنست ما تحتها من الشوك. قوله: "قتل ابن زنيم": هو بضم الزاي وفتح النون. قوله: "فاخترطت سيفي": أي سللته. قوله: "وأخذت سلاحهم، فجعلته ضغناً في يدي": الضّغث: الحزمة.

ضبط الأسماء وشرح الكلمات: قوله: "جاء رجل من العبلات يقال له مكرز": هو بميم مكسورة ثم كاف ثم راء مكسورة ثم زاي، والعبلات: بفتح العين المهملة والباء الموحدة، قال الجوهري في "الصحاح": العبلات بفتح=

^{*}قوله: "إنك كالذي قال الأول، اللهم": الظاهر أن الأول منصوب على الظرفية: أي قال في العصر السابق والزمان القديم، والله تعالى أعلم.

يَقُودُهُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ، عَلَى فَرَسٍ مُحَفَّفٍ، فِي سَبْعِينَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، فَنَظَرَ إِلَيْهِم رَسُولُ الله عَلَى، وَالْزُلَ الله: الله عَلَى، وَأَنْزَلَ الله: الله عَلَى، وَأَنْزَلَ الله: ﴿ وَهُو الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى الل

قَالَ: ثُمَّ خَرَجْنَا رَاجِعِينَ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَنَزَلْنَا مَنْزِلاً، بَيْنَنَا وَبَيْنَ بَنِي لِحْيَانَ جَبَلَّ، وَهُمُ الْمُشْرِكُونَ، فَاسْتَغْفَرَ رَسُولُ الله ﷺ فَلَى لِمَنْ رَقِي هَذَا الْجَبَلَ اللَّيْلَةَ، كَأَنَّهُ طَلِيعَةٌ لِلنّبِي ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، ثُمّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابِهِ، قَالَ سَلَمَةُ: فَرَقِيتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ مَرّتَيْنِ أَوْ ثَلاَثًا، ثُمّ قَدِمْنَا الْمَدِينَةَ، فَبَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَلْ مَعَهُ، وَحَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسِ طَلْحَةَ، أُنَدّبِهِ مَعَ الظّهْرِ، بِظَهْرِهِ مَعَ رَبَاحٍ غُلاَمٍ رَسُولِ الله ﷺ، وَأَنَا مَعَهُ، وَحَرَجْتُ مَعَهُ بِفَرَسِ طَلْحَةَ، أُنَدّبِهِ مَعَ الظّهْرِ،

-العين والباء من قريش، وهم أمية الصغرى، والنسبة إليهم "عبلى" ترده إلى الواحد، قال: لأن اسم أُمّهم عَبْلَة، قال القاضي: أمية الأصغر وأخواه نوفل: وعبد الله بن عبد شمس بن عبد مناف، نسبوا إلى أم لهم من بني تميم اسمها عبلة بنت عبيد.

قوله: "على فرس محفّف": هو بفتح الجيم وفتح الفاء الأولى المشددة، أي عليه تجفاف بكسر التاء، وهو ثوب كالجل يلبسه الفرس؛ ليقيه من السلاح، وجمعه تجافيف. قوله ﷺ: "دعوهم يكن لهم بدء الفحور وثناه": أما البدء، فبفتح الباء وإسكان الدال وبالهمز: أي ابتداؤه، وأما "ثِنَاه"، فوقع في أكثر النسخ "ثناه" بثاء مثلثة مكسورة، وفي بعضها "ثنياه" بضم الثاء وبياء مثناة تحت بعد النون، ورواهما جميعاً القاضي، وذكر الثاني عن رواية ابن ماهان والأول عن غيره، قال: وهو الصواب أي عودة ثانية. قوله: "بني لحيان" بكسر اللام وفتحها لغتان.

قوله: "لمن رقي الجبل" وقوله بعده: "فرقيت" كلاهما بكسر القاف. قوله: "فنزلنا منزلاً بيننا وبين بني لحيان جبل، وهم المشركون": هذه اللفظة ضبطوها بوجهين ذكرهما القاضي وغيره: أحدهما: "وهم المشركون" بضم الهاء على الابتداء والخبر، والثاني: بفتح الهاء وتشديد الميم: أي هموا النبي الله وأصحابه وحافوا عائلتهم، يقال: همني الأمر وأهمني، وقيل: همني إذا بني، وأهمني: أغمني.

الصواب "أنديه": قوله: "وخرجت بفرس لطلحة، أنديه": هكذا ضبطناه "أندّيه" بهمزة مضمومة ثم نون مفتوحة ثم دال مكسورة مشددة، ولم يذكر القاضي في الشرح عن أحد من رواة مسلم غير هذا، ونقله في "المشارق" عن جماهير الرواة، قال: ورواه بعضهم عن أبي الحذاء في مسلم "أبدّيه" بالباء الموحدة بدل النون، وكذا قاله ابن قتيبة: أي أخرجه إلى البادية وأبرزه إلى موضع الكلا، وكل شيء أظهرته فقد أبديته، والصواب رواية الجمهور بالنون، وهي رواية جميع المحدثين، وقول الأصمعي وأبي عبيد في "غريبه"، والأزهري وجماهير أهل اللغة والغريب، ومعناه:-

فَلَمَّا أَصْبَحْنَا إِذَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْفَزَارِيُّ قَدْ أَغَارَ عَلَى ظَهْرِ رَسُولِ الله ﷺ، فَاسْتَاقَهُ أَجْمَعَ، وَقَتَلَ رَاعِيهُ، قَالَ: فَقُلْتُ: يَا رَبَاحُ! خُذْ هَذَا الْفَرَسَ، فَأَبْلِغْهُ طَلْحَةَ بْنَ عُبَيْدِ الله، وَأَخْبِرْ رَسُولَ الله ﷺ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ قَدْ أَغَارُوا عَلَى سَرْجِهِ، قَالَ: ثُمّ قُمْتُ عَلَى أَكَمَةٍ، فَاسْتَقْبَلْتُ الْمَدِينَةَ، فَنَادَيْتُ ثَلَاثًا: يَا صَبَاحَاهُ! ثُمّ خَرَجْتُ فِي آثَارِ الْقَوْم أَرْمِيهِمْ بِالنّبْل، وَأَرْتَجِزُ، أَقُولُ:

أَنَا ابْنُ الأَكْوَعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرّضَّع

فَأَلْحَقُ رَجُلاً مِنْهُمْ، فَأَصُكَّ سَهُماً فِي رَحْلِهِ، حَتّى خَلَصَ نَصْلُ السَّهْمِ إِلَى كَتِفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: خُلْهَا،

وَ أَنَا ابْنُ الْأَكُوعِ وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرَّضَّعِ

قَالَ: فَوَاللهُ! مَا زِلْتُ أَرْمِيهِمْ، وَأَعْقِرُ بِهِمْ، فَإِذَا رَجَعَ إِلَيّ فَارِسٌ، أَتَيْتُ شَجَرَةً، فَحَلَسْتُ فِي أَصْلِهَا، ثُمّ رَمَيْتُهُ، فَعَقَرْتُ بِهِ، حَتّى إِذَا تَضَايَقَ الْجَبَلُ، فَلَـٰ حَلُوا فِي تَضَايُقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَدَخَلُوا فِي تَضَايُقِهِ، عَلَوْتُ الْجَبَلَ، فَي أَصْلِهَا، ثُمّ رَمَيْتُهُ، فَعَقَرْتُ بِهِ، حَتّى إِذَا تَضَايَقَ اللهُ مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ فَجَعَلْتُ أُرَدِيهِمْ بِالْحِجَارَةِ، قَالَ: فَمَا زِلْتُ كَذَلِكَ أَتْبَعُهُمْ حَتّى مَا خَلَقَ الله مِنْ بَعِيرٍ مِنْ ظَهْرِ وَسُولِ الله اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ وَرَاءَ ظَهْرِي، وَخَلُوا بَيْنِي وَبَيْنَهُ، ثُمّ اتّبَعْتُهُمْ أَرْمِيهِمْ، حَتّى أَلْقَوْا أَكْثَرَ مِنْ فَلَا ثِينَ بُرْدَةً وَتُلاَثِينَ رُمْحًا، يَسْتَخِفُونَ،

ان يورد الماشية الماء، فتسقى قليلاً، ثم ترسل في المرعى، ثم ترد الماء، فترد قليلاً، ثم ترد إلى المرعى، قال الأزهري: أنكر ابن قتيبة على أبي عبيد والأصمعي كوتهما جعلاه بالنون، وزعم أن الصواب بالباء، قال الأزهري: أخطأ ابن قتيبة، والصواب قول الأصمعي.

ضبط الكلمات الغويبة وشرحها: قوله: "فأصك سهماً في رحله حتى خلص نصل السهم إلى كتفه": هكذا هو في معظم الأصول المعتمدة "رحله" بالحاء و"كتفه" بالتاء بعدها فاء، وكذا نقله صاحب "المشارق والمطالع"، وكذا هو في أكثر الروايات، والأول هو الأظهر، وفي بعضها "رجله" بالجيم و"كعبه" بالعين ثم الباء الموحدة، قالوا: والصحيح الأول؛ لقوله في الرواية الأخرى: "فأصكه بسهم في نغض كتفه". قال القاضي في الشرح: هذه رواية شيوخنا وهو أشبه بالمعنى؛ لأنه يمكن أن يصيب أعلى مؤخرة الرحل، فيصيب حينئذ إذا أنفذ كتفه، ومعنى "أصك" أضرب. قوله: "فما زلت أرميهم وأعقر بهم": أي أعقر خيلهم، ومعنى "أرميهم" أي بالنبل، قال القاضى: ورواه بعضهم هنا "أرديهم" بالدال.

قوله: "فجعلت أرديهم بالحجارة": أي أرميهم بالحجارة التي تسقطهم وتنزلهم.

وَلاَ يَطْرَحُونَ شَيْئًا إلاّ جَعَلْتُ عَلَيْهِ آرَاماً منَ الْحِجَارَةِ، يَعْرِفُهَا رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ، حَتَّى أَتَوْا مُتَضَايِقاً مِنْ ثَنِيّةٍ، فَإِذَا هُمْ قَدْ أَتَاهُمْ فُلاَنُ بْنُ بَدْرِ الْفَزَارِيّ، فَجَلَسُوا يَتَضَحُّوْنَ يَعْنِي يَتَغَدّوْنَ، وَجَلَسْتُ عَلَى رَأْس قَرْنٍ، قَالَ الْفَزَارِيّ: مَا هَذَا الَّذِي أَرَى؟ قَالُوا: لَقِينَا منْ هَذَا، الْبَرْحَ، وَالله! مَا فَارَقَنَا مُنْذُ غَلَس، يَرْمِينَا حَتَّى انْتَزَعَ كُلَّ شَيْء في أَيْدِينَا، قَالَ: فَلْيَقُمْ إِلَيْه نَفَرٌ مِنْكُمْ أَرْبَعَةٌ، قَالَ: فَصَعِدَ إِلَيَّ مِنْهُمْ أَرْبَعَةٌ في الْجَبَل، قَالَ: فَلَمَّا أَمْكَنُونِي مِنَ الْكَلاَم، قَالَ: قُلْتُ: هَلْ تَعْرِفُونِي؟ قَالُوا: لاَ، وَمَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا سَلَمَةُ بْنُ الأَكْوَع، وَالَّذِي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لاَ أَطْلُبُ رَجُلاً مِنْكُمْ إِلَّا أَدْرَكْتُهُ، وَلاَ يَطْلُبُنِي رَجُلٌ مِنْكُمْ فَيُدْرَكَني، قَالَ أَحَدُهُمْ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَرَجَعُوا، فَمَا بَرحْتُ مَكَاني حَتَّى رَأَيْتُ فَوَارسَ رَسُولِ الله ﷺ يَتَحَكَّلُونَ الشَّجَرَ، قَالَ: فَإِذَا أَوَّلُهُمُ الأَخْرَمُ الأَسَديُّ، عَلَى إثْره أَبُو قَتَادَةَ الأَنْصَارِيُّ، وَعَلَى إثْره الْمَقْدَادُ بْنُ الأَسْوَدِ الْكِنْدِيُّ، قَالَ: فَأَخَذْتُ بِعِنَانِ الأَخْرَمِ، قَالَ: فَوَلَوْا مُدْبِرِينَ، قُلْتُ: يَا أَخْرَمُ! احْذَرْهُمْ، لاً يَقْتَطِعُوكَ حَتَّى يَلْحَقَ رَسُولُ الله ﷺ وَأَصْحَابُهُ، قَالَ: يَا سَلَمَةُ! إِنْ كُنْتَ تُؤْمنُ بِالله وَالْيَوْم الآخِرِ، وَتَعْلَمُ أَنَّ الْحَنَّةَ حَقَّ وَالنَّارَ حَقٌّ، فَلاَ تَحُلْ بَيْنِي وَبَيْنَ الشَّهَادَةِ، قَالَ: فَحَلَّيْتُهُ، فَالْتَقَى هُوَ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ، قَالَ: فَعَقَرَ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ فَرَسَهُ، وَطَعَنَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَقَتَلَهُ، وَتَحَوّلَ عَلَى فَرَسِهِ، وَلَحِقَ أَبُو قَتَادَةً، فَارِسُ رَسُولِ الله ﷺ بِعَبْدِ الرَّحْمَنِ، فَطَعَنَهُ فَقَتَلَهُ، فَوَالَّذي كَرَّمَ وَجْهَ مُحَمَّدٍ ﷺ لَتَبِعْتُهُمْ أَعْدُو عَلَى رِحْلَيَّ، حَتَّى مَا أَرَى وَرَائي مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَلاَ غُبَارهِمْ شَيْئًا، حَتَّى يَعْدَلُوا قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ إِلَى شِعْبٍ فِيهِ مَاءٌ، يُقَالُ لَهُ: ذَا قَرَدٍ، لِيَشْرَبُوا مِنْهُ وَهُمْ عِطَاشٌ، قَالَ: فَنَظَرُوا إِلَيَّ أَعْدُو وَرَاءَهُمْ، فَحَلَّيْتُهُمْ عَنْهُ يَعْنِي أَجْلَيْتُهُمْ عَنْهُ، فَمَا ذَاقُوا منْهُ قَطْرَةً،

قوله: "جعلت عليهم آراماً من الحجارة": هو بممزة ممدودة ثم راء مفتوحة، وهي الأعلام، وهي حجارة تجمع وتنصب في المفازة، يهتدى بها، واحدها "إرمٌ" كعنب وأعناب. قوله: "وحلست على رأس قرن": هو بفتح القاف وإسكان الراء، وهو كل حبل صغير منقطع عن الجبل الكبير. قوله: "لقينا من هذا البرح": هو بفتح الباء وإسكان الراء أي شدة. قوله: "يتخللون الشجر": أي يدخلون من خلالها أي بينها.

قوله: "ماء يقال له ذا قرد": كذا هو في أكثر النسخ المعتمدة "ذا" بألف، وفي بعضها "ذُوْ قَرَدٍ" بالواو، وهو الوجه. قوله: "فحليتهم عنه": هو بحاء مهملة ولام مشددة غير مهموزة أي طردتهم عنه، وقد فسره في الحديث بقوله يعني _

قَالَ: وَيَخْرُجُونَ، فَيَشْتَدُونَ فِي ثَنِية، قَالَ: فَأَعْدُو، فَأَلْحَقُ رَجُلاً مِنْهُمْ، فَأَصُكُهُ بِسَهْم فِي نُغْضِ كَتَفِهِ، قَالَ: قُلْتُ: حُدْهَا وَأَنَا أَبْنُ الأَكْوَعِ، وَالْيَوْمُ يَوْمُ الرُّضَّعِ، قَالَ: يَا تَكَلَّتُهُ أُمَّهُ! أَكُوعُهُ بُكُرَةً، قَالَ: وَأَرْدُواْ فَرَسَيْنِ عَلَى تَنِيةٍ، قَالَ: بُكُرَةً، قَالَ: وَلَحقَنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَة فِيهَا مَذْقَةٌ مِنْ لَبَنِ، فَحَثْتُ بِهِمَا أَسُوقَهُمَا إِلَى رَسُولِ الله عِنْ قَالَ: وَلَحقَنِي عَامِرٌ بِسَطِيحَة فِيهَا مَذْقَةٌ مِنْ لَبَنِ، وَسَطِيحَة فِيهَا مَاءٌ، فَتَوَضَّأْتُ وَشَرِبْتُ، ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ الله عَنْ وَهُو عَلَى الْمَعْرِكِينَ، وَكُلَّ شَيْء اسْتَنْقَذْتُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلَّ رُمْحِ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلاَلِ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الإِبلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشُويِ لَرَسُولِ الله عِنْ وَكُلَّ شَيْء اسْتَنْقَذْتُهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَكُلَّ رُمْحِ وَبُرْدَةٍ، وَإِذَا بِلاَلِ نَحَرَ نَاقَةً مِنَ الإِبلِ الَّذِي اسْتَنْقَذْتُ مِنَ الْقَوْمِ، وَإِذَا هُوَ يَشُويِ لَوَسُولِ الله عَلَى الله عَلَيْ مَنْ الْقَوْمِ مِائَةَ رَجُلٍ، فَأَتَبِعُ مَنْ فَلَا يَشَعَى مِنْهُمْ مُحْيِرٌ إِلّا قَتَلْتُهُ.

=أجليتهم عنه بالجيم، قال القاضي: كذا روايتنا فيه هنا غير مهموز، قال: وأصله الهمز، فسهله، وقد جاء مهموزاً بعد هذا في هذا الحديث. قوله: "فأصكه بسهم في نغض كتفه": هو بنون مضمومة ثم غين معجمة ساكنة ثم ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق على طرف الكتف، سمي بذلك لكثرة تحركه، وهو الناغض أيضاً. قوله: "يا ثكلته أمه! أكوعه": هو برفع العين أي أنت الأكوع الذي كنت بكرة هذا النهار؟ ولهذا قال: نعم، وبكرة: منصوب غير منون، قال أهل العربية: يقال أتيته بكرة بالتنوين، إذا أردت أنك لقيته باكراً في يوم غير معين، قالوا: وإن أردت بكرة يوم بعينه قلت: أتيته بكرة غير مصروف؛ لأنها من الظروف غير المتمكنة.

قوله: "وأردوا فرسين على ثنية": قال القاضي: رواية الجمهور بالدال المهملة، ورواه بعضهم بالمعجمة، قال: وكلاهما متقارب المعنى، فبالمعجمة معناه: خلفوهما. والرّذى: الضعيف من كل شيء، وبالمهملة معناه: أهلكوهما وأتعبوهما حتى أسقطوهما تركوهما، ومنه التردية، وأردت الفرس الفارس أسقطته.

شرح الغريب: قوله: "ولحقني عامر بسطيحة فيها مذقة من لبن": السطيحة: إناء من جلود سطح بعضها على بعض، والمذقة: بفتح الميم وإسكان الذال المعجمة، قليل من لبن ممزوج بماء.

قوله: "وهو على الماء الذي حلائهم عنه": كذا هو في أكثر النسخ "حلائهم" بالحاء المهملة والهمز، وفي بعضها "حليتهم عنه. بلام مشددة غير مهموز، وقد سبق بيانه قريباً. قوله: "نحر ناقة من الإبل الذي استنقذت من القوم": كذا في أكثر النسخ "الذي"، وفي بعضها "التي"، وهو أوجه؛ لأن الإبل مؤنثة، وكذا أسماء الجموع من غير الآدميين، والأول صحيح أيضاً، وأعاد الضمير إلى الغنيمة لا إلى لفظ الإبل.

قَالَ: فَضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ في ضَوْءِ النَّارِ، فَقَالَ: "يَا سَلَمَةُ! أَثْرَاكَ كُنْتَ فَاعِلاً؟" قُلْتُ: نَعَمْ! وَالَّذِي أَكْرَمَكَ، فَقَالَ: "إِنَّهُمُ الآنَ لَيُقْرَوْنَ فِي أَرْضِ غَطَفَانَ"، قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ غَطَفَانَ، فَقَالَ: نَحَرَ لَهُمْ فُلاَنٌ جَزُوراً، فَلَمَّا كَشَفُوا جِلْدَهَا رَأُوا غُبَاراً، فَقَالُوا: أَتَاكُمُ الْقَوْمُ، فَخَرَجُوا هَارِبِينَ، فَلَمَّا أَصْبَحْنَا، قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "كَانَ خَيْرَ فُرْسَانِنَا الْيَوْمَ أَبُو قَتَادَةَ، وَخَيْرَ رَجَّالَتِنَا سَلَمَةً"، قَالَ: ثُمَّ أَعْطَاني رَسُولُ الله ﷺ سَهْمَيْنِ: سَهْمُ الْفَارِسِ وَسَهْمُ الرَّاجِل، فَجَمَعَهُمَا لَى جَمِيعاً، ثُمَّ أَرْدَفَني رَسُولُ الله ﷺ وَرَاءَهُ عَلَى الْعَصْبَاءِ، رَاجِعِينَ إلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَبَيْنَمَا نَحْنُ نَسِيرُ، قَالَ: وَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ لاَ يُسْبَقُ شَدًّا، قَالَ: فَجَعَلَ يَقُولُ: أَلاَ مُسَابِقٌ إِلَى الْمَدِينَةِ؟ هَلْ مِنْ مُسَابِقٍ؟ فَجَعَلَ يُعِيدُ ذَلِكَ، قَالَ: فَلَمَّا سَمِعْتُ كَلاَمَهُ قُلْتُ: أَمَا تُكْرِمُ كَرِيمًا، وَلاَ تَهَابُ شَرِيفًا؟ قَالَ: لاَ، إلَّا أَنْ يَكُونَ رَسُولُ الله ﷺ، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! بأبي وَأُمِّي ذَرْنِي فَلاَسَابِقَ الرِّجُلَ، قَالَ: "إنْ شِئْتَ"، قَالَ: قُلْتُ: اذْهَبْ إلَيْكَ، وَتَنَيْتُ رِجلَيَّ، فَطَفَرْتُ، فَعَدَوْتُ، قَالَ: فَرَبَطْتُ عَلَيْه شَرَفاً أَوْ شَرَفَيْن أَسْتَبْقي نَفَسي، ثُمّ عَدَوْتُ في إثْرِهِ، فَرَبَطْتُ عَلَيْهِ شَرَفاً أَوْ شَرَفَيْن، ثُمَّ إِنِّي رَفَعْتُ حَتَّى أَلْحَقَهُ، قَالَ: فَأَصُكُّهُ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قَالَ: قُلْتُ: قَدْ سُبِقْتَ، وَالله! قَالَ: أَنَا أَظُنُّ، قَالَ: فَسَبَقْتُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ، قَالَ: فَوَالله! مَا لَبثْنَا إِلاّ ثُلاَثَ لَيَالَ حَتَّى خَرَجْنَا إِلَى خَيْبَرَ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ. فَالَ: فَجَعَلَ عَمِّي عَامرٌ يَرْتَجزُ بالْقَوْم.

قوله: "ضحك حتى بدت نواجذه": بالذال المعجمة أي أنيابه، وقيل: أضراسه، والصحيح الأول، وسبق بيانه في كتاب الصيام. قوله ﷺ: "كان خير فرساننا اليوم أبو قتادة، وخير رجالتنا سلمة": هذا فيه استحباب الثناء على الشجعان وسائر أهل الفضائل، لاسيما عند صنيعهم الجميل؛ لما فيه من الترغيب لهم ولغيرهم في الإكثار من ذلك الجميل، وهذا كله في حق من يأمن الفتنة عليه بإعجاب ونحوه.

قوله: "ثم أعطاني رسول الله ﷺ سهمين: سهم الفارس، وسهم الراحل، فجمعهما لي": هذا محمول على أن الزائد على سهم الراحل كان نفلاً، وهو حقيق باستحقاق النفل –﴿ لِبديع صنعه في هذه الغزوة.

قوله: "وكان رجل من الأنصار لا يسبق شداً": يعني عدواً على الرجلين. قوله: "فطفرت": أي وثبت وقفزت. قوله: "فربطت عليه شرفاً أو شرفين أستبقي نفسي": معنى ربطت: حبست نفسي عن الجري الشديد، والشرف: ما ارتفع من الأرض، وقوله: أستبقي نفسي بفتح الفاء، أي لئلا يقطعني البهر، وفي هذا دليل لجواز المسابقة على الأقدام، وهو جائز بلا خلاف إذا تسابقا بلا عوض، فإن تسابقا على عوض، ففي صحنها خلاف، الأصح عند أصحابنا: لا تصح.

تَالله لَوْلاً الله مَا اهْتَدَيْنَا وَلاَ تَصَدَّقْنَا وَلاَ صَلَيْنَا وَلاَ صَلَيْنَا وَلاَ صَلَيْنَا وَلَا صَلَيْنَا وَلَا اللَّقْدَامَ إِنْ لاَقَيْنَا وَلَا صَلَيْنَا وَلَا سَكِينَةً عَلَيْنَا وَ أَنْزِلَنْ سَكِينَةً عَلَيْنَا

فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ الله عَلَى: "مَنْ هَذَا؟" قَالَ: أَنَا عَامِرْ، قَالَ: "غَفَرَ لَكَ رَبُّكَ"، قَالَ: وَمَا اسْتَغْفَرَ رَسُولُ الله ﷺ لِإِنْسَانِ يَخُصُّهُ إِلَّا اسْتُشْهِدَ، قَالَ: فَنَادَى عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ لَهُ: يَا نَبِيّ الله! لَوْلاً مَا مَتَّغْتَنَا بِعَامِرٍ، قَالَ: فَلَمّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ يَخْطِرُ بسَيْفه، وَيَقُولُ: بَوْلاً مَا مَتَّغْتَنَا بِعَامِرٍ، قَالَ: فَلَمّا قَدِمْنَا خَيْبَرَ قَالَ: خَرَجَ مَلِكُهُمْ مَرْحَبٌ يَخْطِرُ بسَيْفه، وَيَقُولُ:

قَدْ عَلِمَتْ خَيْبَرُ أَنِّي مَرْحَبُ شَاكِي السَّلاَحِ بَطَلُّ مُحَرِّبُ إِذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهِّبُ

قَالَ: وَبَرَزَ لَهُ عَمِّي عَامرٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمَتْ خَيْبُرُ أَنِي عَامِرٌ شَاكِي السِّلاَحِ بَطَلٌ مُغَامِرٌ قَالَ: فَاخْتَلَفَا ضَرْبَتَيْنِ، فَوَقَعَ سَيْفُ مَرْحَبِ فِي تُرْسِ عَامِرٍ، وَذَهَبَ عَامِرٌ يَسْفُلُ لَهُ، فَرَجَعَ سَيْفُهُ عَلَى نَفْسِهِ، فَقَطَعَ أَكْحَلَهُ، فَكَانَتْ فِيهَا نَفَّسُهُ.

التوفيق بين الروايتين وشرح الغريب: قوله: 'فجعل عمي عامر يرتجز بالقرم": هكذا قال هنا: عمي، وقد سبق في حديث أبي الطاهر عن ابن وهب أنه قال: "أخي"، فلعله كان أخاه من الرضاعة، وكان عمه من النسب. قوله: "خطر بسيفه": هو بكسر الطاء أي يرفعه مرة ويضعه أخرى، ومثله خطر البعير بذنبه يخطر بالكسر إذا رفعه مرة ووضعه مرة. قوله: "شاك السلاح": أي تام السلاح، يقال: رجل شاكي السلاح، وشاك السلاح وشاك في السلاح من الشوكة، وهي القوة، والشوكة أيضاً السلاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وتودُونَ أَن غير دَات الشَّوَكَة تَكُونُ لَكُنَ ﴿ (الأنفال: ٧). قوله: "بطل محرب": هو بفتح الراء أي مجرب بالشجاعة وقهر الفرسان، والبطل الشجاع، يقال: بطل الرجل بضم الطاء يبطل بطالة وبطولة أي صار شجاعاً.

قوله: "بطل معامر": بالغين المعجمة أي يركب غمرات الحرب وشدائدها ويلقي نفسه فيها. قوله: "ودهب عامر يسفل له": أي يضربه من أسفله هو بفتح الياء وإسكان السين وضم الفاء. قَالَ سَلَمَةُ: فَحَرَجْتُ، فَإِذَا نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ فِي يَقُولُونَ: بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ، فَتَلَ نَفْسَهُ، قَالَ: فَأَتَيْتُ النّبِيِّ فِي وَأَنَا أَبْكِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! بَطَلَ عَمَلُ عَامِرٍ؟ قَالَ رَسُولُ الله فِي: "مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟" قَالَ: قُلْتُ: نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: "كَذَب مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ الله فِي: "مَنْ قَالَ ذَلِكَ؟" قَالَ: يَاسٌ مِنْ أَصْحَابِكَ، قَالَ: "كَذَب مَنْ قَالَ ذَلِكَ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ مَرّتَيْنِ"، ثُمَّ أَرْسَلَنِي إلَى عَلِيٍّ، وَهُو أَرْمَدُ، فَقَالَ: "لأَعْطِينَ الرّايَةَ رَجُلاً يُحِبُ الله وَرَسُولُهُ"، قَالَ: فَأَتَيْتُ عَليًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقُودُهُ، وَهُو أَرْمَدُ، حَتّى أَتَيْتُ بِهِ وَرَسُولُهُ"، فَقَالَ: سُلُولًا فَالَ: فَأَتَيْتُ عَليًّا، فَجِئْتُ بِهِ أَقُودُهُ، وَهُو أَرْمَدُ، حَتّى أَتَيْتُ بِهِ رَسُولَ الله فِي فَيَسْقَ فِي عَيْنَيْه فَبَرَأً، وَأَعْطَاهُ الرّايَةَ، وَحَرَجَ مَرْحَبٌ، فَقَالَ:

قَدْ عَلِمَتْ عَيْبَرُ ۗ أَنِي مَرْحَبُ شَاكِي السّلاَحِ بَطَلَّ مُحَرَّبُ إذَا الْحُرُوبُ أَقْبَلَتْ تَلَهّبُ

فَقَالَ عَلَيٌّ:

أَنَا الَّذِي سَمَتْنِي أُمِّي حَيْدَرَهُ كَلَيْثِ غَابَاتِ كَرِيهِ الْمَنْظَرَهُ أُوفيهم بالصَّاعِ كَيْلَ السَّنْدَرَهُ قَالَ: فَضَرَبَ رَأْسَ مَرْحَبٍ، فَقَتَلَهُ، ثُمَّ كَانَ الْفَتْحُ عَلَى يَدَيْهِ.

قوله: "وهو أرمد": قال أهل اللغة: يقال: رمد الإنسان بكسر الميم يرمد بفتحها رمداً فهو رمد وأرمد، إذا هاجت عينه.

قوله: "أنا الذي سمتني أمي حيدرد": حيدرة اسم للأسد، وكان علي في قد سمي أسداً في أول ولادته، وكان المرحب" قد رأى في المنام أن أسداً يقتله، فذكره علي في ذلك ليخيفه ويضعف نفسه، قالوا: وكانت أم علي سمته أول ولادته أسداً باسم حده لأمه أسد بن هشام بن عبد مناف، وكان أبو طالب غائباً، فلما قدم سماه علياً. وجه تسمية الأسد بالحيدرة، وشرح الغويب: وسمي الأسد حيدرة لغلظه، والحادر الغليظ القوي، ومراده: أنا الأسد على حرأته وإقدامه وقوته. قوله: "أو فيهم بالصاع كُيل السندرة": معناه: أقتل الأعداء قتلاً واسعاً ذريعاً، والسندرة: مكيال واسع، وقيل: هي العجلة، أي أقتلهم عاجلاً، وقيل: مأخوذ من السندرة، وهي شجرة الصنوبر يعمل منها النبل والقسي. قوله: "فضرب رأس مرحب": يعني علياً فقتله، هذا هو الأصح أن علياً هو قاتل مرحب، وقيل: إن قاتل مرحب هو محمد بن مسلمة، قال ابن عبد البر في كتابه "الدرر في مختصر السير": قال محمد بن مسلمة هو قاتله، قال: وقال غيره: إنما كان قاتله علياً، قال ابن عبد البر: هذا هو الصحيح عندنا، ثم روي ذلك بإسناده عن سلمة وبريدة، قال ابن الأثير: الصحيح الذي عليه أكثر أهل الحديث، وأهل السير أن علياً هو قاتله، والله أعلم.

أخبرنا إِبْرَاهِيمُ بن أبي سفيان: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا (الْحَدِيثِ بِطُولِهِ).

وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْدِيُّ السَّلَمِيُّ: حَدَّثَنَا النَضرُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّاد بهَذَا.

-فوائد الحديث: واعلم أن في هذا الحديث أنواعاً من العلم سوى ما سبق التنبيه عليه، منها: أربع معجزات لرسول الله ﷺ: إحداها: تكثير ماء الحديبية. والثانية: إبراء عين علي هم. والثالثة: الإخبار بأنه يفتح الله على يديه، وقد جاء التصريح به في رواية غير مسلم هذه. والرابعة: إخباره ﷺ بألهم يقرون في "غطفان"، وكان كذلك. ومنها: جواز الصلح مع العدو. ومنها: بعث الطلائع وجواز المسابقة على الأرجل بلا عوض وفضيلة الشجاعة والقوة.

ومنها: مناقب سلمة بن الأكوع وأبي قتادة والأحزم الأسعدي ﴿ ومنها: جواز الثناء على من فعل جميلاً واستحباب ذلك إذا ترتب عليه مصلحة، كما أوضحناه قريباً. ومنها: جواز عقر خيل العدو في القتال، واستحباب الرجز في الحرب، وجواز قول الرامي والطاعن والضارب خذها وأنا فلان أو ابن فلان. ومنها: جواز الأكل من الغنيمة، واستحباب التنفيل منها لمن صنع صنيعاً جميلاً في الحرب، وجواز الإرداف على الدابة المطيقة، وجواز المبارزة بغير إذن الإمام كما بارز عامر. ومنها: ما كانت الصحابة أو عليه من حب الشهادة والحرص عليها. ومنها: إلقاء النفس في غمرات القتال، وقد اتفقوا على جواز التغرير بالنفس في الجهاد في المبارزة ونحوها. ومنها: أن من مات في حرب الكفار بسبب القتال يكون شهيداً، سواء مات بسلاحهم أو رمته دابة أو غيرها، أو عاد عليه سلاحه، كما جرى لعامر. ومنها: تفقد الإمام الجيش ومن رآه بلا سلاح أعطاه سلاحاً.

[٥٤- باب قول الله تعالى: ﴿ وَهُو آلَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ﴾ الآية]

٢٦٧٦ - (١) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ النّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ ثَمَانِينَ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ الله ﷺ مَنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ مُتَسَلّحِينَ، يُرِيدُونَ غِرَّةَ النّبِي ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأَخَذَهُمْ سَلْماً، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَاسْتَحْيَاهُمْ، فَأَنْزَلَ اللّهُ عَزِّ وَجَلّ: ﴿ وَهُو آلَذِي كُفَ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنَ فَأَنْزَلَ اللّهُ عَزِّ وَجَلّ: ﴿ وَهُو آلَذِي كُفَ أَيْدِينَهُمْ عَنكُمْ وَأَيْدِيكُمْ عَنْهُم بِبَطْنِ مَكَّةً مِنْ بَعْدِ أَنْ أَطْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ ﴾ (الفتح: ٢٤).

٥٤- باب قول اللهِ تعالى: ﴿وَهُو آلَّذِي كُفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنكُمْ ﴾ الآية

شرح الغريب: قوله: "يريدون غرته": أي غفلته. قوله: "فأخذهم سلماً": ضبطوه بوجهين: أحدهما بفتح السين واللام، والثاني: بإسكان اللام مع كسر السين وفتحها، قال الحميدي: ومعناه: الصلح، قال القاضي في "المشارق": هكذا ضبطه الأكثرون، قال فيه وفي الشرح: الرواية الأولى أظهر. ومعناها: أسرهم، والسلم: الأسر، وجزم الخطابي بفتح اللام والسين، قال: والمراد به الاستسلام والإذعان كقوله تعالى: ﴿وَأَلْقَوْا إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَمَ ﴿ (النساء: ٩٠) أي الانقياد، وهو مصدر يقع على الواحد والاثنين والجمع، قال ابن الأثير: هذا هو الأشبه بالقصة، فإلهم لم يؤخذوا صلحاً، وإنما أخذوا قهراً، وأسلموا أنفسهم عجزاً، قال: وللقول الآخر وجه، وهو أنه لما لم يجر معهم قتال، بل عجزوا عن دفعهم والنجاة منهم، فرضوا بالأسر، فكألهم قد صولحوا على ذلك.

[27 - باب غزوة النساء مع الرجال]

٣٤٦٧ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِت، عَنْ أَنسٍ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ اتَّخَذَتْ يَوْمَ حُنَيْنِ خَنْجَراً، فَكَانَ مَعَهَا، فَرَآهَا أَبُو طَلْحَةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولُ الله ﷺ: "مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟" فَقَالَ: يَا رَسُولُ الله ﷺ: "مَا هَذَا الْخَنْجَرُ؟" قَالَت: اتّخَذْتُهُ، إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ يَضْحَكُ، قَالَتْ: اتّخَذْتُهُ، إِنْ دَنَا مِنِّي أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بَقَرْتُ بِهِ بَطْنَهُ، فَجَعَلَ رَسُولُ الله ﷺ: "يَا أُمِّ سُلَيْمٍ! قَالَتْ: يَا رَسُولُ الله ﷺ: "يَا أُمِّ سُلَيْمٍ! إِنْ الله قَدْ كَفَى وَأَحْسَنَ".

٢٦٧٨ – (٢) وَحَدَّثَنيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قِصَّةٍ أُمِّ سُلَيْمٍ عَنِ النّبِيِّ ﷺ مِثْلَ حَدِيثِ ثَابِتٍ.

آ ﴿ ٢٧٩ - ٣) حَدَّنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَاكِ قَالَ: كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَغْزُو بِأُمّ سُلَيْمٍ، وَنِسْوَةٌ مِنَ الأَنْصَارِ مَعَهُ إِذَا غَزَا، فَيَسْقِينَ الْمَاءَ وَيُدَاوِينَ الْحَرْحَى.

٢٦- باب غزوة النساء مع الرجال

قوله: "أن أم سليم اتخذت يوم حنين حنجراً": هكذا هو في النسخ المعتمدة "يوم حنين" بضم الحاء المهملة وبالنونين، وفي بعضها "يوم حيير" بفتح الخاء المعجمة، والأول هو الصواب.

ضبط الكلمات وشرحها: و"الخنجر" بكسر الخاء وفتحها، ولم يذكر القاضي في الشرح إلا الفتح، وذكرهما معاً في "المشارق"، ورجح الفتح: ولم يذكر الجوهري غير الكسر، فهما لغتان، وهي سكين كبيرة ذات حدين، وفي هذا: الغزو بالنساء، وهو مجمع عليه. قولها: "بقرت بطنه": أي شققته، قولها: "أقتل من بعدنا من الطلقاء": هو بضم الطاء وفتح اللام، وهم الذين أسلموا من أهل "مكة" يوم الفتح سموا بذلك؛ لأن النبي في من عليهم وغيره. وأطلقهم، وكان في إسلامهم ضعف، فاعتقدت أم سليم ألهم منافقون، وألهم استحقوا القتل بالهزامهم وغيره. وقولها "من بعدنا": أي من سوانا.

قوله: "كان النبي ﷺ يغزو بالنساء، فيسقين الماء ويداوين الجرحي": فيه: حروج النساء في الغزو والانتفاع بهن في=

مَعْمَرِ المِنْقَرِيّ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرّحْمَنِ الدّارِمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَمْرِو وَهُوَ أَبُو مَعْمَرِ المِنْقَرِيّ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ وَهُوَ ابْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلاً رَامِياً شَدِيدَ النّزْع، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ مُحَوّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ، * قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلاً رَامِياً شَدِيدَ النّزْع، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ مُحَوّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ، * قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةَ رَجُلاً رَامِياً شَدِيدَ النّزْع، وَكَسَرَ يَوْمَئِذٍ قَوْسَيْنِ مُحَوّبٌ عَلَيْهِ بِحَجَفَةٍ، * قَالَ: وَكَانَ أَبُو طَلْحَةً مِنَ النّبْلِ، * فَيَقُولُ: النّهُ عُلَى مُلْحَةً، قَالَ: وَكَانَ الرّجُلُ يَمُرُّ مَعَهُ الْحَعْبَةُ مِنَ النّبْلِ، * فَيَقُولُ: النّهُ عُلَى اللهِ عَلْمُحَةً وَلَى اللهِ عَلَيْهِ فِي اللهِ عَلَى اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَى مُتُونِهِ مَا اللّهُ عَلَيْهُ لِللهِ عَلَى اللهِ عَلَى مُتُونِهِ مَا اللّهُ عَلَى مُتُونِهِ مَا اللّهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَكُولُ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى مُتُونِهُ مَا اللّهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَكُونُ اللّهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَوْرَبُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَكُونِهِ مَا لَوْلَا اللّهُ عَى مُتُونِهُ مَا لَمُ مَلْكُونُ اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ وَالِهِ اللهُ وَلَا اللهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَكُونُ اللّهُ عَلَى مُتُونِهُ مَا لَكُونُ اللّهُ عَلَى اللهُ اللهُ ال

=السقي والمداواة ونحوهما، وهذه المداواة لمحارمهن وأزواجهن، وما كان منها لغيرهم لا يكون فيه مس بشرة إلا في موضع الحاجة.

ضبط الاسم وشرح الغويب: قوله: "أبو معمر المنقري": هو بكسر الميم وإسكان النون وفتح القاف، منسوب إلى منقر بن عبيد بن مقاعس بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم بن مرة بن أد بن طلحة بن إلياس بن مضر بن نذار بن معد بن عدنان. قوله: "بحوب عليه بحجفة": أي مترس عنه ليقيه سلاح الكفار.

قوله: "كان أبو طلحة رامياً شديد النزع": أي شديد الرمي. قوله: "الجعبة": بفتح الجيم. قوله: "أرى حدم سوقها": هو بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة الواحدة حدمة، وهي الخلحال، وأما السوق: فجمع ساق، وهذه الرواية للخدم لم يكن فيها نحي؛ لأن هذا كان يوم أحد قبل أمر النساء بالحجاب، وتحريم النظر إليهن؛ ولأنه لم يذكر هنا أنه تعمد النظر إلى نفس الساق، فهو محمول، على أنه حصلت تلك النظرة فجأة بغير قصد، ولم يستدمها. قوله: "نحري دون نحرك": هذا من مناقب أبي طلحة الفاخرة. قوله: "على متونهما": أي على ظهورهما، وفي هذا الحديث الحتلاط النساء في الغزو برجالهن في حال القتال لسقى الماء ونحوه.

^{*}قوله: "بحوب عليه بححفة": أي مترس عليه يقيه بها، ويقال للترس: الجوبة وقيل: أي قاطع بينه وبين سلاح الكفار من الجوب بمعنى القطع ويتجوب بفعل منه.

^{*}قوله: "معه الجعبة من النبل": الجعبة: الكنانة التي يجعل فيها السهام.

[٧٤ - باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم...]

حَعْفَرِ بْنِ مُحَمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ أَنَّ نَحْدَةً كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبّاسِ يَسْأَلُهُ عَنْ حَمْسِ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمّد، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ أَنَّ نَحْدَةً كَتَبْ إِلَى ابْنِ عَبّاسِ يَسْأَلُهُ عَنْ حَمْسِ جِعْلَلٍ، فَقَالَ ابْنُ عَبّاسٍ: لَوْلاَ أَنْ أَكْتُم عِلْماً مَا كَتَبْتُ إِلَيْهِ، كَتَبَ إلَيْهِ نَحْدَةُ: أَمّا بَعْدُ، فَأَحْبِرْنِي هَلْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَغْزُو بِالنّسَاءِ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بِسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بَسَهْمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَضْرِبُ لَهُنَّ بَسَهُمٍ؟ وَهَلْ كَانَ يَشْرُبُ وَمَتَى يَنْقُضِي يُتْمُ الْيَتِيمِ؟ وَعَنِ الْحُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ فَكَتَبَ إِلَيْهِ ابْنُ عَبَّاسٍ: كَتَبْتَ تَشْلُلُني هَلْ كَانَ رَسُولُ الله ﷺ يَعْزُو بِالنِّسَاءِ؟ وَقَدْ كَانَ يَغْزُو بِهِنَ، فَيُدَاوِينَ الْحَرْحَى لَلْمُ يَضُوبُ الله عَنْ وَإِنْ رَسُولُ الله ﷺ وَاللهُ عَلَى اللهُ عَنْ لَهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ عَنْ مَن الْغَنِيمَةِ، وَأَمّا بِسَهُم، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَى اللهُ عَنْ يَمْ لَلْ اللهُ اللهُ عَنْ مَن الْغَنِيمَةِ، وَأَمّا بِسَهُم، فَلَمْ يَضْرِبْ لَهُنَّ، وَإِنَّ رَسُولَ الله عَلَى اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ عَلْ مَنْ اللهُ ا

٧٤ - باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، والنهي عن قتل صبيان أهل الحرب

قوله: "فقال ابن عباس لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه": يعني إلى نجدة الحروري من الخوارج، معناه: أن ابن عباس يكره نجدة؛ لبدعته؛ وهي كونه من الخوارج الذين يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، ولكن لما سأله عن العلم لم يمكنه كتمه، فاضطر إلى جوابه، وقال: لولا أن أكتم علماً ما كتبت إليه: أي لولا أني إذا تركت الكتابة أصير كاتماً للعلم، مستحقاً لوعيد كاتمه لما كتبت إليه.

قول الأكثر أنَّ المرأة والعبد لا يسهم لهما في القتال بل يرضخ لهما: قوله: "كان يغزو بالنساء، فيداوين الجرحى ويحذين من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن": فيه حضور النساء الغزو ومداواتهن الجرحى كما سبق في الباب قبله، وقوله: "يحذين": هو بضم الياء وإسكان الحاء المهملة وفتح الذال المعجمة، أي يعطين تلك العطية، وتسمى الرضخ، وفي هذا أن المرأة تستحق الرضخ ولا تستحق السهم، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري والليث والشافعي وجماهير العلماء، وقال الأوزاعي: تستحق السهم إن كانت تقاتل أو تداوي الجرحى، وقال مالك: لا رضخ لها، وهذان المذهبان مردودان بهذا الحديث الصحيح الصريح.

قوله بعد هذا: "وسألت عن المرأة والعبد هل كان لهم سهم معلوم إذا حضروا البأس، وأقحم لم يكن لهم سهم معلوم إلا أن يحذيا من غنائم القوم": فيه أن العبد يرضخ له ولا يسهم له، وبهذا قال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء، وقال مالك: لا رضخ له، كما قال في المرأة، وقال الحسن وابن سيرين والنخعي والحكم: إن قاتل أسهم له، قوله: "إن رسول الله ﷺ لم يكن يقتل الصبيان، فلا تقتل الصبيان".

وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي: مَنَى يَنْهَضِي يُتْمُ الْيَتِيمِ؟ فَلَعَمْرِي إِنَّ الرَّجُلَ لَتَنْبُتُ لِحْيَتُهُ، وَإِنَّهُ لَضَعِيفُ الأَخْذِ لِنَفْسِهِ، ضَعِيفُ الْعَطَاءِ مِنْهَا، فَإِذَا أَخَذَ لِنَفْسِهِ مِنْ صَالِحِ مَا يَأْخُذُ النَّاسُ، فَقَدْ ذَهَبَ عَنْهُ الْيُتْمُ، وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَنِ الْخُمْسِ لِمَنْ هُوَ؟ وَإِنَّا كُنَّا نَقُولُ: هُوَ لَنَا، فَأَبَى عَلَيْنَا قَوْمُنَا ذَاكَ.

١٦٨٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاَهُمَا عَنْ حَاتِمٍ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ أَنَّ نَجْدَةً كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبّاسٍ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ أَنَّ نَجْدَةً كَتَبَ إِلَى ابْنِ عَبّاسٍ يَسْأَلُهُ عَنْ جَلاَلٍ بِمِثْلِ حَدِيثٍ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثٍ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولً يَسْأَلُهُ عَنْ جَلالٍ بِمِثْلِ حَدِيثٍ سُلَيْمَانَ بْنِ بِلاَلٍ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثٍ حَاتِمٍ: وَإِنَّ رَسُولً اللهَ اللهَ عَنْ كُونَ تَعْلَمُ مَا عَلِمَ الحَضِرُ مِنَ اللهَ الْمَالِهِ الْمَالِمُ الْمَالِمُ الْمَالُونَ اللهَ الْمَالُونَ اللهَ اللهُ الل

فوائد الحديث: فيه: النهي عن قتل صبيان أهل الحرب، وهو حرام إذا لم يقاتلوا، وكذلك النساء، فإن قاتلوا حاز قتلهم. قوله: "وكتبت تسألني متى ينقضى يتم اليتيم، فلعمري أن الرجل لتنبت لحيته، وإنه لضعيف الأخذ لنفسه، ضعيف العطاء منها، فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس، فقد ذهب عنه اليتم": معنى هذا: متى ينقضي حكم اليتم، ويستقل بالتصرف في ماله، وأما نفس اليتم، فينقضي بالبلوغ، وقد ثبت أن النبي الله قال: "لا يتم بعد الحلم".

أقوال أهل العلم في مدّة انقطاع حكم اليّتم: وفي هذا دليل للشافعي ومالك وجماهير العلماء أن حكم اليتم لا ينقطع بمحرد البلوغ ولا بعلو السن، بل لا بد أن يظهر منه الرشد في دينه وماله. وقال أبو حنيفة: إذا بلغ خمساً وعشرين سنة زال عنه حكم الصبيان، وصار رشيداً يتصرف في ماله، ويجب تسليمه إليه وإن كان غير ضابط له. ** وأما الكبير إذا طرأ تبذيره، فمذهب مالك وجماهير العلماء، وجوب الحجر عليه، وقال أبو حنيفة: لا يحجر، =

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قوله: "فإذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس..." يعني ظهر منه الرشد في معاملته مع الناس، وبه استدل الأئمة الثلاثة وأبو يوسف ومحمد على أن اليتيم لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه الرشد وإن صار شيخا. وقال أبو حنيفة هذ: ينتظر رشده بعد البلوغ إلى أن يبلغ خمسا وعشرين سنة من عمره، فإذا بلغ خمسا وعشرين، دفع إليه ماله وإن لم يكن رشيدا. كذا في الدر المختار وشرحه رد المحتار، كتاب الحجر.

وقال الآلوسي في روح المعاني (٤: ٢٠٧): "ومن أمعن النظر فيما ذهب إليه الإمام الأعظم الله علم أن نظره في ذلك دقيق؛ لأن اليتيم بعد أن بلغ مبلغ الرجال، واعتبر إيمانه وكفره، وصار مورد الخطابات الإلهية والتكاليف الشرعية، وسلم الله تعالى إليه نفسه يتصرف بما حسب اختياره المترتب عليه المدح والذم والثواب والعقاب، كان منع ماله عنه، وتصرف الغير به أشبه الأشياء بالظلم...". (تكملة فتح الملهم: ٢٥٣/٣)

وزادَ إِسْحَاقُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ حَاتِمٍ: وَتُمَيِّزَ الْمُؤْمِنَ، فَتَقْتُلَ الْكَافِرَ، وَتَدَعَ الْمُؤْمِنَ.

=قال ابن القصار وغيره: الصحيح الأول، وكأنه إجماع. قوله: "وكتبت تسألني عن الخمس لمن هو وإنا كنا نقول: هو لنا، فأبي علينا قومنا ذاك": معناه: خمس خمس الغنيمة الذي جعله الله لذوي القربى، وقد الحتلف العلماء فيه، فقال الشافعي مثل قول ابن عباس، وهو أن خمس الخمس من الفيء والغنيمة يكون لذوي القربى، وهم عند الشافعي والأكثرين بنو هاشم وبنو المطلب. ** قوله: "أبي علينا قومنا ذاك": أي رأوا أنه لا يتعين صرفه إلينا، بل يصرفونه في المصالح، وأراد بقومه ولاة الأمر من بني أمية، وقد صرح في "سنن أبي داود" في رواية له بأن سؤال نجدة لابن عباس عن هذه المسائل كان في فتنة ابن الزبير، وكانت فتنة ابن الزبير بعد بضع وستين سنة من الهجرة، وقد قال الشافعي في يشمد: يجوز أن ابن عباس أراد بقوله: "أبي ذاك علينا قومنا" من بعد الصحابة، وهم يزيد بن معاوية، والله أعلم. ***

قوله: "فلا تقتل الصبيان إلا أن تكون تعلم ما علمه الخضر من الصبي الذي قتل": معناه: أن الصبيان لا يحل قتلهم، ولا يحل لك أن تتعلق بقصة الخضر وقتله صبياً، فإن الخضر ما قتله إلا بأمر الله تعالى له على التعيين، كما=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وقال الحنفية: إن خمس الغنيمة يقسم على ثلاثة سهام: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، يدخل فقراء ذوي القربي فيهم ويقدمون، ولا يدفع إلى أغنيائهم، وهو مذهب الخلفاء الأربعة الراشدين، وأما سهم ذوي القربي المذكور في القرآن الكريم، فقيل: إنه سقط بوفاة النبي في كما سقط سهم الله ورسوله، فانصرف إلى مصالح المسلمين، وقيل: إن النبي في كان يعطي ذوي قرابته لنصرتهم، فكان معلولا بالنصرة. وقيل: إن ما ذكره الله تعالى من مصارف الغنيمة، إنما هو بيان للمصرف، لا للاستحقاق الدائم والملك، فالإمام في الغنيمة بالخيار في صرفها إلى ما شاء من هذه المصارف. وقيل: إن من المراد من ذوي القربي أقارب المسلمين، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَاتِي آلَمال على حُبُهِ ذوى ٱلْقُرِي ﴾ (البقرة:١٧٧)، والله أعلم. (تكملة فنح الملهم: ٢٥٤/٣))

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وإنما تكلف النووي في هذا احترازا من القول بأن المراد من "القوم" في قول ابن عباس الخلفاء الراشدين. وقد علمت أن مذهب الخلفاء الراشدين على خلاف مذهب ابن عباس ثابت بالروايات التسعة التي ذكرناها، حتى إن رواية أبي داود التي أشار إليها النووي، قد ذكر في آخرها قول ابن عباس نفسه: "وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضا رأيناه دون حقنا، فرددناه عليه، وأبينا أن نقبله". وهو صريح في أن مذهب عمر كان على خلاف ما يقوله ابن عباس، فالصحيح أن المراد بقوله: "فأبي علينا قومنا": الخلفاء الراشدون في ولا يلزم من كون نجدة سأله أيام ابن الزبير أن يكون المراد ولاة الأمر من بني أمية، ولا سيما حين يصرح ابن عباس في نفس الرواية بكون رأي عمر في مخالفا لرأيه. (تكملة فتح الملهم: ٣/٨٥)

٢٦٨٤ – (٤) وَحَدَّثَنَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرِ العَبْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَان: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمّيَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَسَاقَ الحَديثَ بِمِثْلِهِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الْحَديثِ، بِطُولِهِ.

[−]قال في آخر القصة: ﴿وما فعلْتُهُۥ عنَ أَمْرِي ﴾ (الكهف:٨٢)، فإن كنت أنت تعلم من صبي ذلك فاقتله، ومعلوم أنه لا علم له بذلك، فلا يجوز له القتل.

قوله: "وتميز المؤمن، فتقتل الكافر، وتدع المؤمن": معناه: من يكون إذا عاش إلى البلوغ مؤمناً، ومن يكون إذا عاش كافراً، فمن علمت أنه يبلغ كافراً فاقتله، كما علم الخضر أن ذلك الصبي لو بلغ لكان كافراً، وأعلمه الله تعالى ذلك، ومعلوم أنك أنت لا تعلم ذلك، فلا تقتل صبياً.

شرح الغويب: قوله: "لولا أن يقع في أحموقة ما كتبت إليه": هي بضم الهمزة والميم يعني فعلاً من أفعال الحمقى، ويرى رأياً كرأيهم، ومثله قوله في الرواية الأحرى: "والله! لولا أن أرده عن نتن يقع فيه ما كتبت إليه"، يعني بالنتن: الفعل القبيح، وكل مستقبح يقال له: النتن والخبيث والرجس والقذر والقاذورة. قوله: "لا ينقطع عنه حكم اليتم كما سبق، وأراد بالاسم الحكم.

لَّ ٢٨٦ أَ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ عَنِ الْمُحْتَارِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَاسٍ، فَذَكَرَ الأَعْمَشُ عَنِ الْمُحْتَارِ بْنِ صَيْفِي، عَنْ يَزِيدَ بْنِ هُرْمُزَ قَالَ: كَتَبَ نَجْدَةُ إِلَى ابْنِ عَبَاسٍ، فَذَكَرَ بَعْضَ الحَدِيثِهُمْ.

٧٦ ٤ - (٧) حَدَّثْنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيم بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيّةَ الأَنْصَارِيّةِ قَالَتْ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سَبْعَ غَزُوَاتٍ، أَخْلُفُهُمْ فِي رِحَالِهِمْ، فَأَصْنَعُ لَهُمُ الطَّعَامَ، وَأَدَاوِي الْجَرْحَى، وَأَقُومُ عَلَى الْمَرْضَى.

قوله: "ولا نعمة عين": هو بضم النون وفتحها، أي مسرة عين، ومعناه: لا تسر عينه، يقال: نعمة عين، ونعامة عين، ونعمى عين نعماً ونعيم عين ونعام عين بمعنى: وأنعم الله عينك، أي أقرها، فلا يعرض لك نكد في شيء من=

^{*}قوله: "ولا نعمة عين": بضم النون وفتحها: أي قرة عين، والتقدير: ولا نعمت العين بالكتابة إليه نعمة. والجملة عطف على جملة: ما كتبت إليه.

١٦٨٨ – (٨) وَحَدَّثَنَا عَمْرٌو النّاقِدُ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ.

-الأمور. قوله: "إذا حضروا البأس": بالباء الموحدة، وهو الشدة، والمراد هنا، الحرب.

* * * *

١٦٨٩ - (١) حَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّيَ وَابْنُ بَشَّارٍ - وَاللَّهْ ظُ لابْنِ الْمُثَنِّي - قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّنَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّ عَبْدَ الله بْنَ يَزِيدَ خَرَجَ يَسْتَسْقِي بالنّاسِ، فَصَلّى رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ اسْتَسْقَى، قَالَ: فَلَقِيتُ يَوْمَئِذٍ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، وَقَالَ: لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ غَيْرُ رَحُلِ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلْ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: كَمْ غَزَا رَسُولُ الله عَلَيْ؟ قَالَ: يَسْعَ عَشْرَةَ، فَقُلْتُ: رَجُلْ، أَوْ بَيْنِي وَبَيْنَهُ رَجُلْ، قَالَ: يَسْعَ عَشْرَةَ غَزُوةً، قَالَ: فَقُلْتُ: فَقُلْتُ: فَمَا أَوَّلُ غَزُوةٍ غَزَاهَا؟ قَالَ: ذَاتُ النُّهُ سَيْرٍ أَو الْعُشَيْرِ .

﴿ ٩٠٥ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي السَّمَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ سَمِعَهُ مِنْهُ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ غَزَا تِسْعَ عَشْرَةَ غَزُورَةً، وَحَجّ بَعْدَمَا هَاجَرَ حَجّةً لَمْ يَحُجّ غَيْرَهَا، حَجّةً الْوَدَاع.

٨٤ - باب عدد غزوات النبي ﷺ

أقوال أهل العلم والسير في عدد غزوات النبي الله وسريّاته: ذكر في الباب من رواية زيد بن أرقم وجابر وبريدة: "أن رسول الله الله غزا تسع عشرة غزوة". وفي رواية بريدة: "قاتل في ثمان مهن": قد اختلف أهل المغازي في عدد غزواته الله وسراياه، فذكر ابن سعد وغيره عددهن مفصلات على ترتيبهن، فبلغت سبعاً وعشرين غزاة، وستاً وخمسين سرية، قالوا: قاتل في تسع من غزواته، وهي: بدر وأحد والمريسيع والحندق وقريظة وخيبر والفتح وحنين والطائف، هكذا عدوا الفتح فيها، وهذا على قول من يقول: فتحت مكة عَنْوة، وقد قدمنا بيان الخلاف فيها.

تأويل قول بويدة هي وضبط كلمة "العشيرة": ولعل بريدة أراد بقوله: "قاتل في ثمان" إسقاط غزاة الفتح، ويكون مذهبه أنها فتحت صلحاً كما قاله الشافعي وموافقوه. قوله: "قلت: فما أول غزوة غزاها؟ قال: ذات العسير أو العشير": هكذا في جميع نسخ صحيح مسلم "العسير أو العشير" العين مضمومة، والأول بالسين المهملة، والثاني بالمعجمة، وقال القاضي في "المشارق": هي ذات العشيرة بضم العين وفتح الشين المعجمة، قال: وجاء في كتاب "المغازي" يعني من صحيح البخاري عسير بفتح العين وكسر السين المهملة بحذف الهاء، قال: والمعروف فيها "العشيرة" مصغرة بالشين المعجمة والهاء، قال: وكذا ذكرها أبو إسحاق، وهي من أرض مذحج. الصواب في هذا الإسناد زهير عن أبي إسحاق: قوله: "وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا يجيي بن آدم حدثنا=

٣٦٩١ – (٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ: أَخْبَرَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

قَالَ جَابِرٌ: لَمْ أَشْهَدْ بَدْراً وَلاَ أُحُداً، مَنَعَنِي أَبِي، فَلَمّا قُتِلَ عَبْدُ الله يَوْمَ أُحُدٍ، لَمْ أَتَخَلَّفْ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ في غَزْوَة قَطّ.

٢٩٦٦ - (٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الحُبَابِ، ح وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ مُحَمِّدٍ الْحَرْمِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو تُمَيْلَةَ، قَالاً جَمِيعاً: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ ابْنُ مُحَمِّدٍ الْحَرْمِيُّ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ وَاقِدٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ ابْنُ مُحَمِّدٍ الْحَرْمِيُّ: عَنْ عَبْدِ الله بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: غَزَا رَسُولُ الله ﷺ تِسْعَ عَشْرَةَ غَزْوَةً، قَاتَلَ فِي ثَمَانٍ مِنْهُنَّ.

وَلَمْ يَقُلْ أَبُو بَكْرٍ: مِنْهُنَّ، وَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ بُرَيْدَةً.

١٩٦٣ - (٥) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلِ: حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ كَهْمَسٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: غَزَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ سِتّ عَشْرَةَ غَزْوَةً.

١٦٩٤ – (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ أَبِي عُبَيْدٍ قَالَ: سَمِعْتُ سَلَمَةَ يَقُولُ: غَزَوْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ، وَخَرَجْتُ فِيمَا يَبْعَثُ مِنَ الْبُعُوثِ تِسْعَ غَزَوَاتٍ، مَرَّةً عَلَيْنَا أَبُو بَكْر، وَمَرَّةً عَلَيْنَا أُسَامَةُ بْنُ زَيْد.

٩٦٩٥ - (٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ فِي كِلْتَيْهِمَا: سَبْعَ غَزَوَاتٍ.

[&]quot;وهيب عن أبي إسحاق عن زيد بن أرقم": هكذا هو في أكثر نسخ بلادنا "وهيب عن أبي إسحاق"، وفي بعضها "زهير عن أبي إسحاق"، ونقل القاضي أيضاً الاحتلاف فيه، قال: وقال عبد الغني: الصواب زهير، وأما "وهيب" فحطاً، قال: لأن وهيباً لم يلق أبا إسحاق، وذكر خلف في "الأطراف"، فقال: زهير، ولم يذكر: وهيباً. التوفيق بين الروايات: قوله: "عن حابر لم أشهد بدراً ولا أحداً"، قال القاضي: كذا في رواية مسلم أن حابراً لم يشهدهما، وقد ذكر أبو عبيد أنه شهد بدراً، قال ابن عبد البر: الصحيح أنه لم يشهدهما، وقد ذكر ابن الكلبي أنه شهد أحداً.

قوله: "عن جابر قال غزوت مع رسول الله على تسع عشرة غزوة ولم أشهد أحداً ولا بدراً": هذا صريح منه بأن-

=غزوات رسول الله ﷺ لم تكن منحصرة في تسع عشرة، بل زائدة، وإنما مراد زيد بن أرقم وبريدة بقولهما: تسع عشرة، أن منها تسع عشرة كما صرح به جابر، فقد أخبر جابر ألها إحدى وعشرون كما ترى، وقد قدمنا ألها سبع وعشرون.

وأما قوله في الرواية الأحرى عن بريدة: "ست عشرة غزوة"، فليس فيه نفي الزيادة.

* * *

[٤٩ - باب غزوة ذات الرقاع]

- ١٦٩٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرِ عَبْدُ الله بْنُ بَرّادٍ الأَشْعَرِيّ وَمُحَمّدُ بْنُ العَلاَءِ الهَمْدَانِيّ - وَاللّفْظُ لأَبِي عَامِرٍ - قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً عَنْ بُرَيْد بْنِ أَبِي بُرْدَةً، عَنْ أَبِي بُرْدَةً، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ الله ﷺ فِي غَزَاةٍ، وَنَحْنُ سِتّةُ نَفَرٍ بَيْنَنَا بَعِيرٌ نَعْتَقِبُهُ، قَالَ: فَنَقِبَتْ مُوسَى قَالَ: فَنَقِبَتْ غَزُوةً أَقْدَامُنَا، فَنَقِبَتْ قَدَمَايَ، وَسَقَطَتْ أَظْفَارِي، فَكُنّا نَلُفّ عَلَى أَرْجُلِنَا الْحِرَق، فَسُمّيَت غَزُوةً ذَاتِ الرّقَاع؛ لمَا كُنّا نُعَصّبُ عَلَى أَرْجُلنَا مِنَ الْحَرَق.

قَالَ أَبُو بُرْدَةَ: فَحَدَّثَ أَبُو مُوسَى بِهَذَا الْحَدِيْثِ، ثُمَّ كَرِهَ ذَلِكَ، قَالَ: كَأَنَهُ كَرِهَ أَنْ يَكُونَ شَيْئًا منْ عَمَلِهِ أَفْشَاهُ.

قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: وَزَادَنِي غَيْرُ بُرَيْدٍ: والله يَحْزِي بِهِ.

٤٩- باب غزوة ذات الرقاع

قوله: "ونحن ستة نفر بيننا بعير نعتقبه": أي يركبه كل واحد منا نوبة، فيه: جواز مثل هذا إذا لم يضر بالمركوب. شرح الغريب ووجه تسمية غزوة ذات الرقاع بما وفائدة الحديث: قوله: "فنقبت أقدامنا": هو بفتح النون وكسر القاف، أي قرحت من الحفاء، قوله: "فسميت ذات الرقاع لذلك": هذا هو الصحيح في سبب تسميتها، وقيل: سميت بذلك بجبل هناك فيه بياض وسواد وحمرة، وقيل: سميت باسم شحرة هناك، وقيل: لأنه كان في ألويتهم رقاع، ويحتمل أنما سميت بالمجموع.

قوله: "وكره أن يكون شيئاً من عمله أفشاه": فيه استحباب إخفاء الأعمال الصالحة، وما يكابده العبد من المشاق في طاعة الله تعالى، ولا يظهر شيئاً من ذلك إلا لمصلحة مثل بيان حكم ذلك الشيء، والتنبيه على الاقتداء به فيه ونحو ذلك، وعلى هذا يحمل ما وجد للسلف من الأحبار بذلك.

كان المسلمون، والله أعلم.

[• ٥ - باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر]

قَالَتْ: ثُمَّ مَضَى، حَتَى إِذَا كُنّا بِالشَّجَرَةِ أَدْرَكَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ لَهُ كَمَا قَالَ أُوّلَ مَرّةٍ، فَقَالَ لَهُ النّبِيّ ﷺ كَمَا قَالَ أُوّلَ مَرّةٍ، قَالَ: "فَارْجِعْ، فَلَنْ أَسْتَعِينَ بِمُشْرِكِ"، قَالَ: ثُمَّ رَجَعَ فَقَالَ لَهُ النّبِيّ ﷺ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ وَسُولُهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ وَرَسُولِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ! فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله ﷺ: "فَانْطَلَقْ".

٥- باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر

قوله: "عن عائشة أن النبي الله خرج قبل بدر، فلما كان بحرة الوبرة": هكذا ضبطناه بفتح الباء، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم، قال: وضبطه بعضهم بإسكانها، وهو موضع على نحو من أربعة أميال من المدينة. قوله الخارجع فلن أستعين بمشرك"، وقد جاء في الحديث الآخر: "أن النبي الله استعان بصفوان بن أمية قبل إسلامه". أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشترك في القتال والرضخ له: فاخذ طائفة من العلماء بالحديث الأول على الطلاقه، وقال الشافعي وآخرون: إن كان الكافر حسن الرأي في المسلمين، ودعت الحاجة إلى الاستعانة به استعين به، وإلا فيكره، وحمل الحديثين على هذين الحالين، وإذا حضر الكافر بالإذن رضخ له، ولا يسهم له، هذا مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والجمهور، وقال الزهري والأوزاعي: يسهم له، والله أعلم.

النسخ "حتى إذا كنا"، فيحتمل أن عائشة كانت مع المودعين، فرأت ذلك، ويُحتمل أنها أرادت بقولها: "كنا"

[٣٥ – كتاب الإمارة]

[١- باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش]

١٩٩٨ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ يَعْنِيَانِ الْحِزَامِيّ، ح وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَمْرٌو النّاقِدُ قَالاً: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كَلاَهُمَا عَنْ أَبِي الرّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَقِي حَدِيثِ كَلاَهُمَا عَنْ أَبِي الزّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَة قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ وَقِي هَذَا الشّأْنِ مُسْلِمُهُمْ رُوايَةً -: "النّاسُ تَبَعٌ لِقَرَيْشٍ فِي هَذَا الشّأْنِ مُسْلِمُهُمْ لِمُسْلِمُهُمْ لِكَافِرِهِمْ".

2799 - (٢) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَبَّهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولَ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ: مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "النّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي هَذَا الشّأْنِ، مُسْلِمُهُمْ تَبَعٌ لِمُسْلِمِهِمْ، وَكَافِرُهُمْ تَبَعٌ لِكَافِرِهِمْ".

١٤٧٠٠ (٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الحَارِثِيَّ حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي أَبُو الزَّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ النّبِي عَلَيْ: "النّاسُ تَبَعٌ لِقُرَيْشٍ فِي الْحَيْرِ وَالشّرّ". الزّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ حَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: قَالَ النّبِي عَبْدِ الله بْنِ يُونُسَ: حَدّثَنَا عَاصِمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ عَبْدُ الله: قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ: "لاَ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ فِي قُرَيْشٍ مَا بَقِيَ مِنَ النّاسِ اثْنَان".

[٣٥ – كتاب الإمارة]

[١- باب الناس تبَع لقريش والخلافة في قريش]

قوله ﷺ: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن مسلمهم لمسلمهم وكافرهم لكافرهم". وفي رواية: "الناس تبع لقريش في الخير والشر". وفي رواية: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان". وفي رواية البخاري: "ما بقي منهم اثنان".

الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على المخالف: هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكذلك بعدهم، =

٢٠٠٢ (٥) حَدَّثَنَا قُتُيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمَعْتُ النَّبِيَّ عَلَىٰ يَقُولُ: ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الهَيْثَمِ الْوَاسِطِيِّ وَاللَّفْظُ لَهُ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي سَمَعْتُ النَّبِيَّ عَلَى النَبِيِّ عَلَى النَبِيِّ عَلَى النَبِي عَلَى النَبِي عَلَى النَبِي عَلَى النَبِي عَلَى النَبِي عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ النَبِي عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَّهِ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ اللَهُ عَلَىٰ اللَّهُ عَلَىٰ الل

ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرض بخلاف من غيرهم، فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة، ** قال القاضي: اشتراط كونه قريشاً هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر في على الأنصار "يوم السقيفة"، فلم ينكره أحد، قال القاضي: وقد عدها العلماء في مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيها قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم في جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز كونه من غير قريش، ولا بسخافة ضرار بن عمرو في قوله: ان غير القرشي من النبط وغيرهم يقدم على القرشي لهوان خلعه أن عرض منه أمر، وهذا الذي قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه من مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم.

وأما قوله على: "الناس تبع لقريش في الخير والشر"، فمعناه في الإسلام والجاهلية، كما هو مصرح به في الرواية الأولى؛ لأهم كانوا في الجاهلية رؤساء العرب، وأصحاب حرم الله، وأهل حج بيت الله، وكانت العرب تنظر إسلامهم، فلما أسلموا وفتحت مكة تبعهم الناس، وجاءت وفود العرب من كل جهة، ودخل الناس في دين الله أفواجاً، وكذلك في الإسلام هم أصحاب الخلافة والناس تبع لهم، وبين الله أن هذا الحكم مستمر إلى آخر الدنيا ما بقي من الناس ائنان، وقد ظهر ما قاله الله في فمن زمنه الله الآن الخلافة في قريش من غير مزاحمة لهم فيها، وتبقى كذلك ما بقي اثنان كما قاله في قال القاضي عياض: استدل أصحاب الشافعي بهذا الحديث على فضيلة الشافعي. قال: ولا دلالة فيه لهم؛ لأن المراد تقديم قريش في الخلافة فقط. قلت: هو حجة في مزية قريش على غيرهم، والشافعي قريشي.

التوفيق بين الروايات: قوله ﷺ: "إن هذا الأمر لا ينقضي حتى يمضي فيهم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش".=

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: قال العبد الضعيف عفا الله عنه: في حكاية الإجماع على هذه المسألة نظر، فإنه قد روي عن عدة من علماء المسلمين خلاف في هذا، وقد عد علماء أصول الفقه والكلام هذا الشرط من الشروط المختلف فيها... (إلى أن قال:) وأما حديث الباب وحديث: "الأئمة من قريش"، فحمله الذين لم يشترطوا القرشية على أنه خبر، وليس اشتراطا لعقد الخلافة، كما في قوله عليه السلام: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم ائنان". (تكملة فتح الملهم: ٢٨١/٣)

٣٠٠٣ (٦) حَدَّنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَبْدِ الْمَلْكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنْ جَابِرِ ابْنِ سَمُرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ عَلَيْ يَقُولُ: "لاَ يَزَالُ أَمْرُ التَّاسِ مَاضِياً مَا وَلِيَهُمُ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً"، ثُمَّ تَكَلَّمَ النِّبِيِّ عَلَيْ بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ؟ وَحُلاً"، ثُمَّ تَكَلَّمَ النَّبِي عَلَى بِكَلِمَةٍ خَفِيَتْ عَلَيّ، فَسَأَلْتُ أَبِي: مَاذَا قَالَ رَسُولُ الله عَلَيْ؟ فَقَالَ: "كُلِّهُمْ مِنْ قُرَيْشِ".

٤٧٠٤ (٧) وحَدُّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ جَابِرِ بْنِ سَمْرَةَ،
 عَنِ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "لا يَزَالُ أَمْرُ النَّاسِ مَاضِياً".

٥٠٠٥ - (٨) حَدَّنَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الأَرْدِيّ: حَدَّنَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ سَمُرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لاَ يَزَالُ الإسْلاَمُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، ثُمَّ قَالَ كَلِمَةً لَمْ أَفْهَمْهَا، فَقُلْتُ لأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ: "كُلّهُمْ مِنْ قُرَيْشٍ".

عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ اللَّهِ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمِّ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُ اللَّهِ يَزَالُ هَذَا الأَمْرُ عَزِيزاً إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ خَلِيفَةً"، قَالَ: ثُمِّ تَكَلَّمَ بِشَيءٍ لَمْ أَفْهَمْهُ، فَقُلْتُ لأَبِي: مَا قَالَ؟ فَقَالَ "كُلُّهُمْ مِنْ قُرَيْشِ".

= وفي رواية: "لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رحلاً كلهم من قريش". وفي رواية: "لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة كلهم من قريش"، قال القاضي: قد توجه هنا سؤالان: أحدهما أنه قد جاء في الحديث الآخر: الخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم تكون ملكاً، وهذا مخالف لحديث: اثني عشر خليفة، فإنه لم يكن في ثلاثين سنة إلا الخلفاء الراشدون الأربعة، والأشهر التي بويع فيها الحسن بن علي، قال: والجواب عن هذا: أن المراد في حديث: "الخلافة ثلاثون سنة" خلافة النبوة، وقد جاء مفسراً في بعض الروايات: "خلافة النبوة بعدي ثلاثون سنة ثم تكون ملكاً"، و لم يشترط هذا في الاثني عشر. السؤال الثاني: أنه قد ولي أكثر من هذا العدد، قال: وهذا اعتراض باطل؛ لأنه لله لم يقل لا يلي إلا اثني عشر خليفة، وإنما قال: يلي، وقد ولي هذا العدد، لا يضر كونه وحد بعدهم غيرهم، هذا إن جعل المراد باللفظ "كل وال"، ويحتمل أن يكون المراد مستحق الخلافة العادلين، وقد مضى منهم من علم، ولا بد من تمام هذا العدد قبل قيام الساعة، قال: وقيل: إن معناه ألهم يكونون في عصر واحد منهم طائفة، قال القاضي: ولا يبعد أن يكون هذا قد وجد إذا تتبعت التواريخ، فقد كان بالأندلس وحدها منهم في عصر واحد بعد أربعمائة وثلاثين سنة ثلاثة كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في المائلة على بالأندلس وحدها منهم في عصر واحد بعد أربعمائة وثلاثين سنة ثلاثة كلهم يدعيها ويلقب بها، وكان حينئذ في =

٧٠٧٠ - (١٠) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيَ الْجَهْضَمِيّ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا أَرْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، حَدَّثَنَا أَرْهَرُ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَوْنٍ عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ قَالَ: انْطَلَقْتُ إِلَى رَسُولِ الله ﷺ وَمَعِي أَبِي، فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ: "لاَ يَزَالُ هَذَا الدِّينُ عَزِيزًا مَنِيعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ حَلِيفَةً"، فَقَالَ كَلِمَةً صَمَّنِيهَا النّاسُ، فَقُلْتُ لأَبِي: مَا قَالَ؟ الدِّينُ عَزيزًا مَنِيعًا إِلَى اثْنَيْ عَشَرَ حَلِيفَةً"، فَقَالَ كَلِمَةً صَمَّنِيهَا النّاسُ، فَقُلْتُ لأَبِي: مَا قَالَ؟ قَالَ: "كُلُّهُمْ مَنْ قُرَيْش".

٩ - ٤٧٠٩ (١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فَدَيْك: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ عَنْ مُهَاجِرِ بْنِ مِسْمَارٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَرْسَلَ إِلَى ابْنِ سَمُرَةَ الْعَدَّوِيّ: حَدَّثْنَا مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ حَاتِمٍ.

⁼مصر آخر، وكان خليفة الجماعة العباسية بـــ"بغداد" سوى من كان يدعي ذلك في ذلك الوقت في أقطار الأرض، قال: ويعضد هذا التأويل قوله في كتاب مسلم بعد هذا: ستكون خلفاء، فيكثرون، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا بيعة الأول فالأول. قال: ويحتمل أن المراد من يَعِزُّ الإسلام في زمنه، ويجتمع المسلمون عليه كما جاء في "سنن أبي داود": كلهم تحتمع عليه الأمة، وهذا قد وحد قبل اضطراب أمر بيني أمية واختلافهم في زمن يزيد بن الوليد، وخرج عليه بنو العباس، ويحتمل أوجهاً أخر، والله أعلم بمراد نبيه عليه ...

شرح الكلمات: قوله: "فقال كلمة صمنيها الناس": هو بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة: أي أصموني عنها، فلم أسمعها لكثرة الكلام، ووقع في بعض النسخ "صمتنيها الناس": أي سكتوني عن السؤال عنها.

......

=قوله ﷺ: "عصيبة من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض بيت كسرى": هذا من المعجزات الظاهرة لرسول الله ﷺ، وقد فتحوه بحمد الله في زمن عمر بن الخطاب ﷺ، والعصيبة تصغير عصبة وهي الجماعة، وكسرى بكسر الكاف وفتحها. قوله ﷺ: "إذا أعطى الله أحدكم حيراً فليبدأ بنفسه"، هو مثل حديث "ابدأ بنفسك، ثم بمن تعول".

قوله ﷺ: "أنا الفرط على الحوض"، "الفرط" بفتح الراء، ومعناه: السابق إليه والمنتظر لسقيكم منه، والفرط والفارط: هو الذي يتقدم القوم إلى الماء، ليهيء لهم ما يحتاجون إليه.

التنبيه بالتصحيف: قوله: "عن عامر بن سعد أنه أرسل إلى ابن سمرة العدوي": كذا هو في جميع النسخ "العدوي"، قال القاضي: هذا تصحيف، فليس هو بِعَدَوِيٍّ إنما هو عامري من بني عامر بن صعصعة، فيصحف بالعدوي، والله أعلم.

* * * *

[٢- باب الاستخلاف وتركه]

٠٤٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ العَلاَءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَة، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَضَرْتُ أَبِي حِينَ أُصِيبَ، فَأَنْنُواْ عَلَيْهِ، وَقَالُوا: جَزَاكَ اللهُ حَيْرًا، فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِف، فَقَالَ: أَتَحَمَّلُ أَمْرَكُمْ حَيَّا وَمَيْتاً؟ لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظّي فَقَالَ: رَاغِبٌ وَرَاهِبٌ، قَالُوا: اسْتَخْلِف، فَقَالَ: أَتَحَمَّلُ أَمْرَكُمْ حَيَّا وَمَيْتاً؟ لَوَدِدْتُ أَنَّ حَظّي مِنْهَا الْكَفَافُ، لاَ عَلَي وَلاَ لِي، فَإِنْ أَسْتَخْلِفْ فَقَدِ اسْتَخْلَفَ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِي يَعْنِي أَبَا بَكْرٍ، وَإِنْ أَتْرُكُمُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنِي، رَسُولُ الله ﷺ.

قَالَ عَبْدُ الله: فَعَرَفْتُ أَنَّهُ حِينَ ذَكَرَ رَسُولَ الله ﷺ، غَيْرُ مُسْتَخْلف.

٢- باب الاستخلاف وتركه

الأقوال في تأويل قوله"راغب وراهب" قوله: "راغب وراهب": أي راج و حائف، ومعناه: الناس صنفان: أحدهما: يرجو، والثاني: يخاف أي راغب في حصول شيء مما عندي، أو راهب منى، وقيل: أراد أني راغب فيما عند الله تعالى، وراهب من عذابه، فلا أعول على ما أتيتم به على، وقيل: المراد الحلافة، أي الناس فيها ضربان: راغب فيها، فلا أحب تقديمه؛ لرغبته، وكاره لها، فأخشى عجزه عنها، قوله: "إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني" إلى آخره، حاصله أن المسلمين أجمعوا على أن الخليفة إذا حضرته مقدمات الموت، وقبل ذلك يجوز له الاستخلاف، ويجوز له تركه، فإن تركه فقد اقتدى بالنبي هي في هذا، وإلا فقد اقتدى بأبي بكر، وأجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف، وعلى الغقادها بعقد أهل الحل والعقد لإنسان إذا لم يستخلف الخليفة، وأجمعوا على جواز جعل الخليفة الأمر شورى بين جماعة، كما فعل عمر بالستة.

الإجماع على وجوب نصب الخليفة بالشرع: وأجمعوا على أنه يجب على المسلمين نصب خليفة ووجوبه بالشرع لا بالعقل، وأما ما حكي عن الأصم أنه قال: لا يجب، وعن غيره أنه يجب بالعقل لا بالشرع، فباطلان، أما الأصم، فمحجوج بإجماع من قبله ولا حجة له في بقاء الصحابة بلا خليفة في مدة التشاور يوم السقيفة، وأيام الشورى بعد وفاة عمر هما؛ لأنحم لم يكونوا تاركين لنصب الخليفة، بل كانوا ساعين في النظر في أمر من يعقد له، وأما القائل الآخر، ففساد قوله ظاهر؛ لأن العقل لا يوجب شيئاً، ولا يحسنه ولا يقبحه، وإنما يقع ذلك بحسب العادة لا بذاته.

اجماع اهل السنة على أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة معين: وفي هذا الحديث دليل أن النبي ﷺ لم ينص على خليفة، وهو إجماع أهل السنة وغيرهم، قال القاضي: وخالف في ذلك بكر بن أخت عبد الواحد، فزعم أنه نص على أبي بكر، وقال ابن راوندي: نص على العباس، وقالت الشيعة والرافضة: على على، وهذه دعاوى باطلة،=

حُميْد، وَٱلْفَاظِهُمْ مُتَقَارِيَةٌ -قَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ وَعَبْدُ بْنُ الْرَرَاقِ: حُمَيْد، وَٱلْفَاظِهُمْ مُتَقَارِيَةٌ -قَالَ إِسْحَاقُ وَعَبْدٌ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ-: حَدَّتُنَا عَبْدُ الرِّرَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزَّهْرِيّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى حَفْصَة، فَقَالَتْ: أَكْمَ أُن أَبَاكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ؟ قَالَ: قَلْتُ: مَا كَانَ لِيَفْعَلَ، قَالَتْ: إِنّهُ فَاعِلٌ، قَالَ: فَحَلَفْتُ أَتَى أَكَلَمْهُ فِي ذَلِكَ، فَسَكَتُّ، حَتّى غَدَوْتُ، وَلَمْ أَكَلَمْهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنْمَا أَخْمِلُ بِيمِينِي جَبَلاً، وَتَى أَكَلَمْهُ وَيَ ذَلِكَ، فَسَكَتُّ، حَتّى غَدَوْتُ، وَلَمْ أَكَلَمْهُ، قَالَ: فَكُنْتُ كَأَنْمَا أَخْمِلُ بِيمِينِي جَبَلاً، حَتّى رَجَعْتُ، فَلَكَ، وَعَلَى النّاسِ، وَأَنَا أُخْبِرُهُ، قَالَ: ثُمَّ قُلْتُ لَكُ، إِنِي حَبْلاً، وَتَكَمُّوا أَنْكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَآلَهُ لَوْ كَانَ صَعْفُ لَكَ، رَعَمُوا أَنْكَ غَيْرُ مُسْتَخْلِفٍ، وَآلَهُ لَوْ كَانَ سَمِعْتُ النّاسِ يَقُولُونَ مَقَالَةً، فَآلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنْكَ غَيْرُهُ مُسْتَخْلِفٍ، وَآلَهُ لَوْ كَانَ سَمِعْتُ النّاسِ يَقُولُونَ مَقَالَةً، فَآلَيْتُ أَنْ أَقُولَهَا لَكَ، زَعَمُوا أَنْكَ غَيْرُهُ مُسْتَخْلِفٍ، وَإِنْ أَسْتَخْلِفٍ، وَإِنْ أَسْتَخْلِفْ، وَأَنْ لَعْدِلُ بُرَسُولِ عَلَى اللّهُ وَلَاللهُ عَيْرُهُ مُسْتَخُلِفْ.

و جسارة على الافتراء ووقاحة في مكابرة الحس، وذلك؛ لأن الصحابة الله على اختيار أبي بكر، وعلى تنفيذ عهده إلى عمر، وعلى تنفيذ عهد عمر بالشورى، ولم يخالف في شيء من هذا أحد، ولم يدع على ولا العباس ولا أبو بكر وصية في وقت من الأوقات، وقد اتفق على والعباس على جميع هذا من غير ضرورة مانعة من ذكر وصية لو كانت، فمن زعم أنه كان لأحد منهم وصية، فقد نسب الأمة إلى اجتماعها على الخطأ واستمرارها عليه، وكيف يحل لأحد من أهل القبلة أن ينسب الصحابة إلى المواطأة على الباطل في كل هذه الأحوال، ولو كان شيء لنقل، فإنه من الأمور المهمة، قوله: "آليت أن أقولها"، أي حلفت.

[٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها]

خَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوخ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ! لَا تَسْأَلُ الإِمَارَةَ، فَإِنّكَ عَبْدُ الرِّحْمَنِ اللهِ تَسْأَلُ الإِمَارَةَ، فَإِنّكَ الله عَبْدُ الرِّحْمَنِ اللهِ تَسْأَلُ الإِمَارَةَ، فَإِنّكَ إِنْ أَعْطِيتَهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةِ، أُعِنْتَ عَلَيْهَا"،
 إِنْ أَعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةِ، أَكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أَعْطِيتَهَا، عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةِ، أُعِنْتَ عَلَيْهَا"،

٣٤٧٦ (٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدُ الله عَنْ يُونُسَ، ح وَحَدَّثَنِي عَلِيّ بْنُ حُحْرِ السّعْدِيّ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يُونُسَ وَمَنْصُورِ وَحُمَيْد، ح وَحَدَّنَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيّ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْد عَنْ سِمَاكُ بْنِ عَطِيّةَ وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْد وَهِشَامِ بْنِ حَسّان، كُلّهُمْ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ الرّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةً، عَنِ النّبِيّ عَلِيّ بِمِثْلِ حَدِيثٍ جَرِيرٍ.

آ الآع الآء (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بَّنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ، قَالاً: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ بُرِيْدِ بْنِ عَبْدِ الله، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَنَا وَرَجُلاَنِ مِنْ بَنِي عَمِّي، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ: يَا رَسُولَ الله! أَمِّرْنَا عَلَى بَعْضِ مَا وَلاّكَ اللهُ عَزَّ وَجَلّ، وَقَالَ الآخَرُ مَثْلَ ذَلِكَ، فَقَالَ: "إِنّا، وَالله لاَ نُولِي عَلَى هَذَا الْعَمَلِ أَحَدًا سَأَلَهُ، وَلاَ أَحَدًا حَرَصَ عَلَيْه".

٥ ٤٧١٥ - (٤) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ سَعِيد وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ حَاتِمٍ - قَالاَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيد الْقَطّانُ: حَدَّثَنَا قُرَّةُ بْنُ خَالِد: حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ هِلاَل: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ فَيُ وَمَعِي رَجُلانِ مِنَ الأَشْعَرِيّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى: أَقْبَلْتُ إِلَى النَّبِيِّ فَيُ وَمَعِي رَجُلانِ مِنَ الأَشْعَرِيّينَ، أَحَدُهُمَا عَنْ يَمِينِي

٣- باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها

الصواب في المتن و كِلْتَ لا "أكِلْتَ": قوله ﷺ: "لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة أكلت إليها": هُكذا هو في كثير من النسخ أو أكثرها "أكِلْتَ" بالهمز، وفي بعضها "وُكِلْتَ"، قال القاضي: هو في أكثرها بالهمز، قال: والصواب بالواو أي أسلمت إليها و لم يكن معك إعانة بخلاف ما إذا حصلت بغير مسألة. قوله ﷺ: "إنا والله! لا نولي على هذا العمل أحداً سأله ولا أحداً حرص عليه": يقال: حرص بفتح الراء وكسرها والفتح أفصح، وبه حاء القرآن، قال الله تعالى: ﴿ وَمَا آئَكُمْ ٱلنَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ (يوسف: ١٣)، قال العلماء: والحكمة في أنه لا يولي من سأل الولاية أنه يوكل إليها، ولا تكون معه إعانة كما صرح به في =

وَالآخِرُ عَنْ يَسَارِي، فَكَلاَهُمَا سَأَلَ الْعَمَلَ، وَالنّبِي عَنَّكُ بِالْحَقّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسهِمَا، أَوْ يَا عَبْدَ الله بْنَ قَيْسِ"! قَالَ: فَقُلْتُ: وَالّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقّ، مَا أَطْلَعَانِي عَلَى مَا فِي أَنْفُسهِمَا، وَمَا شَعَرْتُ أَنّهُمَا يَطْلُبَانِ الْعَمَلَ، قَالَ: وَكَاتِي أَنْظُرُ إِلَى سَوَاكِه تَحْتَ شَفَتِه، وَقَدْ قَلَصَتْ، فَقَالَ: "لَنْ، أَوْ لاَ نَسْتَعْمُلُ عَلَى عَمَلنَا مَنْ أَرَادَهُ، وَلَكْنِ اذْهَبْ أَنْتَ، يَا أَبَا مُوسَى! أَوْ يَا عَبْدَ الله بْنَ قَيْسِ!" بَعَثَهُ عَلَى الْيُمَنِ، ثُمَّ أَتْبَعَهُ مُعَاذَ بْنَ جَبَل، فَلَمّا قَدَمَ عَلَيْه، قَالَ: الزلْ، وَأَلْقَى لَهُ وَسَادَةً، وَإِذًا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثَقَّ، قَالَ: مَا هَذَا؟ قَالَ: هَذَا كَانَ يَهُودِيّا، فَأَسْلَمَ، ثُمَّ رَاجَعَ دينَهُ، وَسَادَةً، وَإِذًا رَجُلٌ عِنْدَهُ مُوثَقَّ، قَالَ: لاَ أَجْلَسُ حَتّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ الله وَرَسُولِه، فَقَالَ: اجْلَسْ، نَعَمْ! قَالَ: لاَ أَجْلَسُ حَتّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ الله وَرَسُولِه، فَقَالَ: اجْلَسْ، نَعَمْ! قَالَ: لاَ أَجْلِسُ حَتّى يُقْتَلَ، قَضَاءُ الله وَرَسُولِه، فَقُتلَ، ثُمَّ تَذَاكَرَا الْقَيَامَ مِنَ لاَ أَجْلِسُ حَتّى يُقْتَلَ، فَقَالَ: الْمَا أَنَامُ وَأَقُومُ وَأَرْجُو فِي نَوْمَتِي مَا أَرْجُو فِي قَوْمَتِي.

=حديث عبد الرحمن بن سمرة السابق، وإذا لم تكن معه إعانة لم يكن كفئاً ولا يولى غير الكفء، ولأن فيه تُهْمة للطالب والحريص، والله أعلم.

فوائد الحديث وأقوال العلماء في استتابة المرتد واختلافهم في قتل المرتدة وحبسها واسترقاقها: قوله: "وألقى له وسادة": فيه إكرام الضيف بهذا ونحوه، قوله في اليهودي الذي أسلم: "ثم ارتد، فقال: لا أجلس حتى يقتل، فأمر به، فقتل": فيه: وجوب قتل المرتد، وقد أجمعوا على قتله، لكن اختلفوا في استتابته، هل هي واجبة أم مستحبة؟ وفي قدرها، وفي قبول توبته، وفي أن المرأة كالرجل في ذلك أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والجماهير من السلف والخلف: يستتاب، ونقل ابن القصار المالكي إجماع الصحابة عليه، وقال طاوس والحسن والماحشون المالكي وأبو يوسف وأهل الظاهر: لا يستتاب، ولو تاب نفعته توبته عند الله تعالى، ولا يسقط قتله؛ لقوله على "من بدل دينه فاقتلوه"، وقال عطاء: إن كان ولد مسلماً لم يستتب، وإن كان ولد كافراً فأسلم ثم ارتد يستتاب. واختلفوا في أن الاستتابة واجبة أم مستحبة؟ والأصح عند الشافعي وأصحابه ألها واجبة، وألها في الحال، وله قول ألها ثلاثة أيام، وبه قال مالك وأبو حنيفة وأحمد وإسحاق، وعن علي أيضاً أنه يستتاب شهراً، قال الجمهور: والمرأة كالرجل في ألها تقتل إذا لم تتب، ولا يجوز استرقاقها، هذا مذهب الشافعي ومالك والجماهير، وقال أبو حنيفة وطائفة: تسجن المرأة ولا تقتل، وعن الحسن وقتادة ألها تسترق، وروي عن علي.

أقوال أهل العلم فى أن لأمراء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره: قال القاضي عياض: وفيه أن لأمراء الأمصار إقامة الحدود في القتل وغيره، وهو مذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة والعلماء كافة، وقال الكوفيون: لا يقيمه إلا فقهاء الأمصار، ولا يقيمه عامل السواد، قال: واختلفوا في القضاء إذا كانت ولا يتهم مطلقة ليست=

.....

-مختصة بنوع من الأحكام. فقال جمهور العلماء: تقيم القضاة الحدود، وينظرون في جميع الأشياء إلا ما يختص بضبط البيضة من إعداد الجيوش وحباية الخراج، وقال أبو حنيفة: لا ولاية في إقامة الحدود.

قوله: "أما أنا، فأنام، وأقوم، وأرجو في نومتي ما أرجو في قومتي": معناه: أني أنام بنية القوة وإجماع النفس للعبادة وتنشيطها للطاعة، فأرجو في ذلك الأجر، كما أرجو في قومتي، أي صلواتي.

* * *

[٤- باب كراهة الإمارة بغير ضرورة]

حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي أَبِي، شُعَيْبُ بْنُ اللَّيْثِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَمْرُو، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَزِيدَ الْحَضْرَمِيّ، عَنِ ابْنِ حُحَيْرَةَ الأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرًّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ! أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي؟ الْحَضْرَمِيّ، عَنِ ابْنِ حُحَيْرَةَ الأَكْبَرِ، عَنْ أَبِي ذَرًّ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله ! أَلاَ تَسْتَعْمِلُنِي؟ قَالَ: قَالَ: "يَا أَبَا ذَر! إِنَّكَ ضَعِيفٌ، وَإِنّهَا أَمَانَةٌ، وَإِنّهَا يَوْمَ الْقَيَامَة حزْيٌ وَنَدَامَةٌ، إلاّ مَنْ أَخَذَهَا بحَقّهَا وَأَدّى الّذي عَلَيْهِ فِيهَا".

ُ ٧١٧٧ - (٢) حَدَّنَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، كِلاَهُمَا عَنِ الْمُقْرِئُ قَالَ رُهَيْرٌ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيّوبَ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي أَيّوبَ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَر أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا ذَر! إِنِّي أَرِيكُ مَا أُحِبٌ لِنَفْسِي، لاَ تَأْمَرَنَ عَلَى اثْنَيْنِ، وَلاَ تَوَلَّيَنَ مَالَ يَتِيمٍ".

٤ - باب كراهة الإمارة بغير ضرورة

بيان الصواب فى الاسناد وضبط الأسماء: قوله: "حدثني الليث بن سعد حدثني يزيد بن أبي حبيب عن بكر بن عمرو عن الحارث بن يزيد الحضرمي عن ابن حجيرة الأكبر عن أبي ذر": هكذا وقع هذا الإسناد في جميع نسخ بلادنا "يزيد بن أبي حبيب عن بكر"، وكذا نقله القاضي عن نسخة الجلودي التي هي طريق بلادنا، قال: ووقع عند ابن ماهان: "حدثني يزيد بن أبي حبيب وبكر" بواو العطف، والأول هو الصواب، قاله عبد الغني. قلت: و لم يذكر خلف الواسطي في "الأطراف" غيره، واسم ابن حجيرة عبد الرحمن، وهو بحاء مهملة مضمومة ثم جيم مفتوحة، واسم أبي حبيب سويد، وفي هذا الإسناد أربعة تابعيون يروي بعضهم عن بعض، وهم يزيد والثلاثة بعده.

قوله في الإسناد الذي بعده: "حدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن المقرئ قال زهير: حدثنا عبد الله بن يزيد حدثنا سعيد بن أبي أيوب عن عبيد الله بن أبي جعفر القرشي عن سالم بن أبي سالم الجيشاني عن أبيه عن أبي ذر": قال الدارقطني في كتابه: اختلف في هذا الحديث على عبيد الله بن أبي جعفر في هذا الإسناد، فرواه سعيد بن أبي أبوب عنه كما سبق، ورواه ابن لهيعة عنه عن مسلم بن أبي مريم عن أبي سالم الجيشاني عن أبي ذر، ولم يحكم الدارقطني فيه بشيء، فالحديث صحيح إسناداً ومتناً، وسعيد بن أبي أبوب أحفظ من ابن لهيعة، وأما المقرئ المذكور في الإسناد، فهو عبد الله بن يزيد المذكور عقبه، واسم أبي أبوب والد سعيد المذكور مقلاص الخزاعي المصري، واسم أبي سالم الجيشاني سفيان بن هانئ منسوب إلى حيشان بفتح الجيم قبيلة من اليمن. =

=قوله ﷺ: "يا أبا ذرا إنك ضعيف، وإنحا أمانة، وإنحا بعرم القيامة بحزي وندامة إلا من أحدها بحقها، وأدى الذي عليه فيها". وفي الرواية الأحرى: "يا أبا ذر إني أراك ضعيفاً، وإني أحب لك ما أحب لنفسي، لا تأمرن على اثنين، ولا تولين مال يتيم". هذا الحديث أصل عظيم في احتناب الولايات، لا سيما لمن كان فيه ضعف عن القيام بوظائف تلك الولاية، وأما الخزي والندامة، فهو في حق من لم يكن أهلاً لها، أو كان أهلاً و لم يعدل فيها، فيخزيه الله تعالى يوم القيامة ويفضحه، ويندم على ما فرط، وأما من كان أهلاً للولاية، وعدل فيها، فله فضل عظيم، تظاهرت به الأحاديث الصحيحة كحديث: "سبعة يظلهم الله"، والحديث المذكور هنا عقب هذا: "إن المقسطين على منابر من نور" وغير ذلك، وإجماع المسلمين منعقد عليه، ومع هذا فلكثرة الخطر فيها حذره عليها، وكذا حذر العلماء، وامتنع منها خلائق من السلف، وصبروا على الأذى حين امتنعوا.

* * * *

[٥- باب فضيلة الإمام العادل وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية،...]

١١٥٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِوقَالَ ابْنُ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرو يَعْنِي ابْنَ دِينَارٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَوْسٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْروقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو بَكْرٍ: يَبْلُغُ بِهِ النّبِي عَلَّى مَنْدِ وَفِي حَدِيثِ زُهَيْرٍ قَالَ: قَالَ عَلَيْ: "إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ الله عَنْ يَمِينِ الرّحْمنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتًا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدَلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَمَا وَلُوا".

اب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على الرفق بالرعية، والنهى عن إدخال المشقة عليهم

ضبط الكلمات: و شرح قوله و الله الله على منابر من نور عن يمين الرحمن، وكلتا بديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا": أما قوله: "وَلُوا"، فبفتح الواو وضم اللام المخففة، أي كانت لهم عليه ولاية، "والمقسطون" هم العادلون، وقد فسره في آخر الحديث، والإقساط والقسط بكسر القاف: العدل، يقال: أقسط إقساطاً فهو مقسط إذا عدل، قال الله تعالى: ﴿وَأَقْسِطُوا الله بُحِبُ المُقْسِطِينَ ﴾ يقال: أقسط إقساطاً فهو مقسط بفتح الياء وكسر السين، قسوطاً وقسطاً بفتح القاف فهو قاسط وهم والمحجرات: ٩)، ويقال: قسط يقسط بفتح الياء وكسر السين، قسوطاً وقسطاً بفتح القاف فهو قاسط وهم قاسطون إذا جاروا، قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا القَنْسِطُونَ فَكَانُواْ لِجَهَنَّمَ حَطَبُ ﴿ (الجن: ١٥)، وأما "المنابر"، فجمع منبر سمي به؛ لارتفاعه، قال القاضي: يحتمل أن يكونوا على منابر حقيقة، على ظاهر الحديث، ويحتمل أن يكون كناية عن المنازل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة. عن المنازل الرفيعة، فهم على منابر حقيقة ومنازلهم رفيعة. أما قوله ولا تعن يمين الرحمن"، فهو من أحاديث الصفات، وقد سبق في أول هذا الشرح بيان اختلاف العلماء فيها، وأن منهم من قال: نؤمن ها ولا نتكلم في تأويله، ولا نعرف معناه، لكن نعتقد أن ظاهرها غير مراد، وأن طا معنى يليق بالله تعالى، وهذا مذهب جماهير السلف، وطوائف من المتكلمين.

والثاني: أنها تؤول على ما يليق بما، وهذا قول أكثر المتكلمين، وعلى هذا قال القاضي عياض: المراد بكونهم عن اليمين: الحالة الحسنة والمنــزلة الرفيعة، قال: قال ابن عرفة: يقال: أتاه عن يمينه إذا جاءه من الجهة المحمودة، والعرب تنسب الفعل المحمول والإحسان إلى اليمين، وضده إلى اليسار، قالوا: واليمين مأخوذة من اليمن.

مطلب قوله ﷺ "وكِلتا يديه عِين": وأما قوله ﷺ: "وكلتا يديه يمين"، فتنبيه على أنه ليس المراد باليمين جارحة الله -تعالى عن ذلك-، فإنما مستحيلة في حقه سبحانه وتعالى. وأما قوله ﷺ: "الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولوا"، فمعناه: أن هذا الفضل إنما هو لمن عدل فيما تقلده من خلافة أو إمارة أو قضاء أو حِسْبَة أو نظر على = 2 (٢٠١٩ - (٢) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدِ الأَيْلِيّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبِ: حَدَّثَنِي حَـرْمَلَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شُمَاسَةَ قَالَ: أَتَيْتُ عَائِشَةَ أَسْأَلُهَا عَنْ شَيْء، فَقَالَتْ: مُمِّنْ أَنْتَ؟ فَقُلْتُ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَتْ: مَا نَقِمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، مِنْ أَهْلِ مِصْرَ. فَقَالَتْ: مَا نَقِمْنَا مِنْهُ شَيْئًا، إِنْ كَانَ لِيَمُوتَ لِلرَّجُلِ مِنَّا الْبَعِيرُ، فَيُعْطِيهِ الْبَعِيرَ، وَالْعَبْدُ، فَيُعْطِيهِ الْعَبْدَ، وَيَحْتَاجُ إِلَى النّفَقَةِ، فَيُعْطِيهِ النّفَقَة، فَقَالَتْ: أَمَا إِنّهُ لاَ يَمْنَعُنِي اللّذِي فَعَلَ فِي مُحَمّد بْنِ أَبِي بَكْرِ: أَخِي، أَنْ أُخْبِرَكَ فَيُعْطِيهِ النّفَقَة، فَقَالَتَ : أَمَا إِنّهُ لاَ يَمْنَعُنِي اللّذِي فَعَلَ فِي مُحَمّد بْنِ أَبِي بَكْرِ: أَخِي، أَنْ أُخْبِرَكَ مَا سَمَعْتُ مِنْ رَسُولِ الله عَلَى اللهُ عَلَى فَي مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمّتِي شَيْئًا، فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهَا، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمّتِي شَيْئًا، فَرَفَقَ بِهِمْ، فَارْفُقْ بِهَ".

٤٧٢٠ (٣) وحَدَّثني مُحَمَّدُ بْن حَاتِم: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِي: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ عَنْ
 حَرْمَلَةَ الْمصْرِيّ، عَنْ عَبْد الرّحْمَن بْن شُمَاسَةً، عَنْ عَائشَةَ، عَن النّبيّ ﷺ بمثْله.

اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "أَلاَ كُلَّكُمْ رَاعٍ، وَكُلَّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ أَنّهُ قَالَ: "أَلاَ كُلّكُمْ رَاعٍ، وَكُلّكُمْ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيّتِهِ، وَالرّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَالأَمِيرُ الّذِي عَلَى النّاسِ رَاعٍ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيّتِهِ، وَالرّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْهُمْ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيةٌ عَلَى بَيْتِ بَعْلِهَا وَوَلَده، وَهِي مَسْؤُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَلْوُولَةٌ عَنْهُمْ، وَالْعَبْدُ رَاعٍ عَلَى مَلْوُولَ عَنْ رَعِيّتِهِ".

⁻يتيم أو صدقة أو وقف، وفيما يلزمه من حقوق أهله وعياله ونحو ذلك، والله أعلم.

قوله: "عن عبد الرحمن بن شماسة": هو بفتح الشين وضمها، وسبق بيانه في كتاب الإيمان.

شرح الكلمات: قوله: "ما نقمنا منه شيئاً": أي ما كرهنا، وهو بفتح القاف وكسرها. قولها: "أما إنه لا يمنعني الذي فعل في محمد بن أبي بكر: أخي أن أخبرك" فيه أنه ينبغي أن يذكر فضل أهل الفضل، ولا يمتنع منه لسبب عداوة ونحوها، واختلفوا في صفة قتل محمد هذا، قيل: في المعركة، وقيل: بل قتل أسيراً بعدها، وقيل: وجد بعدها في خربة في جوف حمار ميت، فأحرقوه.

قوله ﷺ: "اللهم من ولي من أمر أمتي شيئاً، فشق عليهم، فاشقق عليه، ومن ولي من أمر أميي شيئاً، فرفق بهم، فارفق به": هذا من أبلغ الزواجر عن المشقة على الناس، وأعظم الحث على الرفق بهم، وقد تظاهرت الأحاديث بهذا المعنى. قوله ﷺ: "كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته"، قال العلماء: الراعي هو الحافظ المؤتمن الملتزم صلاح ما قام عليه،-

حَدَّثَنَا أَبِي، حَ حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، حَ حَدَّثَنَا أَبْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا أَبِي اللهُ بْنُ الْحَارِثِ، حَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَمْرَ، حَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عَمْرَ، حَ وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ الله بْنُ عُمْرَ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى يَعْنِي الْقَطّانَ، كُلّهُمْ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ عُمْرَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْمَدُ بْنُ زَيْدٍ، حَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، جَمِيعاً عَنْ كَامِلٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبْنُ أَبِي فُدَيْكِ: أَخْبَرَنَا الضّحَاكُ يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ، وَهُبٍ: حَدَّثَنِي أَسَامَةُ: كُلّ هَولاًءِ عَنْ نَافِعٍ، عَرْ ابْنُ عُمْرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللّهِثِ عَنْ نَافع.

٣٤٧٣ – (٦) قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بِهَذَا مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ نَافِع.

كَلّهمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَر، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَار، عَنِ ابْنِ عُمَر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَر، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ دِينَار، عَنِ ابْنِ عُمَر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَنْ عَبْدِ الله بْنِ حِينَار، عَنِ ابْنِ عُمَر، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَنْ سَالِم بْنِ حَوَحَدَّنْنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْنَى: أَحْبَرَنَا ابْنُ وَهْب: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِم بْنِ عَمْر، وَزَادَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِعِ عَنِ ابْنِ عُمَر، وَزَادَ فِي حَدِيثِ الزَّهْرِيّ: قَالَ: وَحَسِبْتُ أَنَّهُ قَدْ قَالَ: "الرّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أَبِيهِ، وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيّته".

٥٤٧٢٥ (٨) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِّي: عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي عَمِّي: عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي رَجُلٌ سَمِّاهُ، وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، حَدَّنَهُ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عُمَرَ، عَنِ النِّبِي ﷺ بِهَذَا الْمَعْنَى.

٢ ٤٧٢٦ (٩) وحَدَّثَنَا شَيْبَان بْنُ فَرَّوخَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْهَبِ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: عَادَ عُبَيْدُ الله بْنُ زِيَادٍ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ الْمُزَنِيّ فِي مَرَضِهِ الّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ مَعْقِلٌ: إِنِّي مُحَدَّثُكَ

⁻وما هو تحت نظره، ففيه أن كل من كان تحت نظره شيء، فهو مطالب بالعدل فيه والقيام بمصالحه في دينه ودنياه ومتعلقاته.

حَديثاً سَمَعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ، لَوْ عَلِمْتُ أَنّ لِي حَيَاةً مَا حَدَّثْتُكَ، إنّي سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ عَبْد يَسْتَرْعِيهِ الله رَعِيّةً، يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشّ لِرَعِيّتِهِ، إلاّ حَرّمَ الله عَلَيْه الْجَنّةَ".

٤٧٢٧ - (١٠) وحَدَّثَنَاه يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: دَحَلَ ابْنُ زِيَادٍ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ وَهُوَ وَجعٌ بِمِثْلِ حَدِيثٍ أَبِي الأَشْهَبِ، وَزَادَ: قَالَ: أَلاّ كُنْتَ حَدِّثَتَنِي هَذَا قَبْلَ الْيَوْمِ؟ قَالَ: مَا حَدِّثَتُكَ، أَوْ لَمْ أَكُنْ لأُحَدِّثُكَ.

١٢٦٥ - (١١) وحَدَّنَنَا أَبُو غَسّان الْمِسْمَعِيُّ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ أَنَّ عُبَيْدَ الله بْنَ زِيَادٍ دَخَلَ عَلَى مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ فِي مَرَضِهِ، فَقَالَ لَهُ مَعْقِلِّ: إِنِي مُحَدَّثُكَ بِحَدِيثٍ، لَوْلاَ أَنِي فِي الْمَوْتِ لَمْ أُحَدَّثُكَ بِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي بِحَدِيثٍ، لَوْلاَ أَنِي فِي الْمَوْتِ لَمْ أَحَدَّثُكَ بِهِ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَا مِنْ أَمِيرٍ يَلِي أَمْرَ الْمُسْلَمِينَ، ثُمَّ لاَ يَجْهَدُ لَهُمْ وَيَنْصَحُ، إلاّ لَمْ يَدْخُلْ مَعَهُمُ الْجَنّةُ".

٧٢٩ - (١٢) وحدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِيّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ: أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ: حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ مَرِضَ، فَأَتَاهُ عُبَيْدُ الله بْنُ زِيَادٍ يَعُودُهُ نَحْوَ حَدِيثِ الْحَسَنِ عَنِ مَعْقِلٍ.

قوله ﷺ: "ما من عبد يسترعبه الله رعية يموت يوم يموت وهو غاش لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة": هذا الحديث والذي بعده سبق شرحهما في كتاب الإيمان، وحاصله أنه يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مستحلاً لغشهم، فتحرم عليه الجنة، ويخلد في النار. والثاني: أنه لا يستحله، فيمتنع من دخولها أول وهلة مع الفائزين، وهو معنى قوله ﷺ في الرواية الثانية: "لم يدخل معهم الجنة": أي وقت دخولهم، بل يؤخر عنهم عقوبة له إما في النار، وإما في غير ذلك.

فوائد هذه الأحاديث: وفي هذه الأحاديث وجوب النصيحة على الوالي لرعيته، والاجتهاد في مصالحهم، والنصيحة لهم في دينهم ودنياهم. وفي قوله ﷺ: "يموت يوم يموت وهو غاش"، دليل على أن التوبة قبل حالة الموت نافعة. قوله: "لو علمت أن بي حياة ما حدثتك". وفي الرواية الأخرى: "لولا أبي في الموت لم أحدثك به": يحتمل أنه كان يخافه على نفسه قبل هذا الحال، ورأى وجوب تبليغ العلم الذي عنده قبل موته؛ لئلا يكون مضيعاً له، وقد أمرنا كلنا بالتبليغ.

١٣٥ - ٤٧٣٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوخَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ أَنَّ عَائِذَ ابْنَ عَمْرُو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ الله بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيْ بُنَيِّ! إِنْ عَمْرُو، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ الله ﷺ، دَخَلَ عَلَى عُبَيْدِ الله بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيْ بُنَيِّ! إِنْ عَمْ الله عَلَى عُبَيْدِ الله بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ أَيْ بُنَيِّ! إِنْ شَرَّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ، فَإِيّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ"، فَقَالَ لَهُ: إِنْ شَرَّ الرِّعَاءِ الْحُطَمَةُ، فَإِيّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ"، فَقَالَ لَهُ: الله عَلَى الله عَلَيْهِ أَنْ مَا عَنْ الله عَلَى اللهُ عَلَى الله عَلَيْدِ الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الله الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله عَلَى الل

قوله: "إنما أنت من نخالتهم": يعني لست من فضلائهم وعلمائهم وأهل المراتب منهم، بل من سقطهم، والنخالة هنا استعارة من نخالة الدقيق، وهي قشوره، والنخالة والحفالة والحثالة بمعنى واحد.

قوله: "وهل كانت لهم نخالة؟ إنما كانت النحالة بعدهم وفي غيرهم": هذا من جزل الكلام وفصيحه وصدقه الذي ينقاد له كل مسلم، فإن الصحابة الله كلهم هم صفوة الناس وسادات الأمة، وأفضل ممن بعدهم، وكلهم عدول قدوة لا نخالة فيهم، وإنما جاء التخليط ممن بعدهم وفيمن بعدهم كانت النخالة.

قوله ﷺ: "إن شرَّ الرَّعَاء الحطمة": قالوا: هو العنيف في رعيته لا يرفق بما في سوقها ومرعاها بل يحطمها في ذلك وفي سقيها وغيره، ويزحم بعضها ببعض بحيث يؤذيها ويحطمها.

[٦- باب غلظ تحريم الغلول]

٦- باب غلظ تحريم الغلول

شرح الكلمة" الغلول: قوله: "ذكر رسول الله ﷺ الغلول، فعظمه، وعظم أمره": هذا تصريح بغلظ تحريم الغلول، وأصل الغلول: الخيانة مطلقاً، ثم غلب اختصاصه في الاستعمال بالخيانة في الغنيمة. قال نفطويه: سمي بذلك؛ لأن الأيدي مغلولة عنه أي محبوسة، يقال: غل غلولاً وأغل إغلالاً. قوله ﷺ: "لا ألفين أحدكم يبيء يوم القيامة على رقبته بعير نه رغاء": هكذا ضبطناه "ألفين" بضم الهمزة وبالفاء المكسورة: أي لا أحدن أحدكم على هذه الصفة. قال القاضي: ووقع في رواية العذري: "لا ألفين" بفتح الهمزة والقاف، وله وجه كنحو ما سبق، لكن المشهور الأول.

شرح الغويب: "والرغاء" بالمد صوت البعير، وكذا المذكورات بعد وصف كل شيء بصوته، "والصامت" الذهب والفضة. قوله ﷺ: "لا أملك لك من الله شيئاً": قال القاضي معناه من المغفرة والشفاعة إلا بإذن الله تعالى، قال: ويكون ذلك أولاً غضباً عليه لمخالفته، ثم يشفع في جميع الموحدين بعد ذلك، كما سبق في كتاب الإيمان في شفاعات النبي ﷺ.

٢٧٣٢ – (٢) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي حَيّانَ، وَعُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، جَمِيعاً حَيّانَ، وَعُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي حَيّانَ، وَعُمَارَةَ بْنِ القَعْقَاعِ، جَمِيعاً عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِمِثْلِ حَدِيثِ إِسْمَاعِيلَ عَنْ أَبِي حَيّانَ.

٣٧٣٣ – (٣) وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدِ بْنِ صَحْرِ الدّارِميّ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ الله ﷺ الْغُلُولَ، فَعَظَمَهُ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ. قَالَ حَمّادٌ: ثُمَّ سَمعْتُ يَحْيَى بَعْدَ ذَلِكَ يُحَدَّثَنَا بنَحْو مَا حَدَّثَنَا عَنْهُ أَيُوبُ.

٤٧٣٤ – (٤) وحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ خِرَاشٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَيّانَ، عَنِ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمْ.

-فقه الحديث وأقوال العلماء في كيفية رد الغلول عند تعذر إيصال حق كل واحد إليه: واستدل بعض العلماء بهذا الحديث على وجوب زكاة العروض والخيل، ولا دلالة فيه لواحد منهما؛ لأن هذا الحديث ورد في الغلول، وأخذ الأموال غصباً، فلا تعلق له بالزكاة، وأجمع المسلمون على تغليظ تحريم الغلول، وأنه من الكبائر، وأجمعوا على أن عليه رد ما غله، فإن تفرق الجيش وتعذر إيصال حق كل واحد إليه، ففيه خلاف للعلماء، قال الشافعي وطائفة: يجب تسليمه إلى الإمام أو الحاكم كسائر الأموال الضائعة. وقال ابن مسعود وابن عباس ومعاوية والحسن والزهري والأوزاعي ومالك والثوري والليث وأحمد والجمهور: يدفع خمسه إلى الإمام ويتصدق بالباقي.

إختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة الغالّ: واختلفوا في صفة عقوبة الغال. فقال جمهور العلماء وأئمة الأمصار: يعزر على حسب ما يراه الإمام، ولا يحرق متاعه، وهذا قول مالك والشافعي وأبي حنيفة ومن لا يحصى من الصحابة والتابعين ومن بعدهم. وقال مكحول والحسن والأوزاعي: يحرق رحله ومتاعه كله، قال الأوزاعي: إلا سلاحه وثيابه التي عليه، وقال الحسن: إلا الحيوان والمصحف، واحتجوا بحديث عبد الله بن عمر في تحرق رحله، قال الجمهور: وهذا حديث ضعيف؛ لأنه مما انفرد به صالح بن محمد عن سالم وهو ضعيف، قال الطحاوي: ولو صح يحمل على أنه كان إذا كانت العقوبة بالأموال، كأخذ شطر المال من مانع الزكاة وضالة الإبل وسارق التمر، وكل ذلك منسوخ، والله أعلم.

[٧- باب تحريم هدايا العمال]

قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ أَبِي حُمَّدٍ السَّاعِدِيّ، قَالَ: اَسْتَعْمَلُ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الرُّهْرِيِّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ أَبِي حُمَّدٍ السَّاعِدِيّ، قَالَ: اَسْتَعْمَلُ رَسُولُ الله الله الله عَمْرُ وَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا لِي، أُهْدِيَ لِي. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ الله عَلَى الْمِنْبِر، فَحَمِدَ الله وَأَنْبَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أَهْدِيَ لِي، أَفَلاَ قَعَدَ فِي الله وَأَنْبَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلاَ قَعَدَ فِي الله وَأَنْبَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلاَ قَعَدَ فِي الله وَأَنْبَى عَلَيْهِ، وَقَالَ: "مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ، فَيقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ لِي، أَفَلاَ قَعَدَ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتّى يَنْظُرَ أَيُهُدَى إِلَيْهِ أَمْ لاَ، وَالّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لاَ يَنَالُ أَحَدٌ مِنْ مَنْهَا شَيْعًا إلاّ جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنْهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاقٌ بَعْرُالًا عُفْرَتِي إِبْطَيْهِ، ثُمّ قَالَ: "اللّهُمَ هَلْ بَلَعْتُ؟" مَرَّقُ لَهَا خُوارٌ، أَوْ مَنَا اللهُ مُ هَلْ بَلَعْتُ؟" مَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتّى رَأَيْنَا عُفْرَتِيْ إِبْطَيْهِ، ثُمّ قَالَ: "اللّهُمَ هَلْ بَلَعْتُ؟" مَرَقَى يَدَيْهِ حَتّى رَأَيْنَا عُفْرَتِيْ إِبْطَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: "اللّهُمَ هَلْ بَلَعْتُ؟" مَرَقَى يَدَيْهِ وَتَى مَنْهَا شَيْعًا إِلَا عَلَى عَلَى عُنْهُ مَى يَدِيْهِ مَتَى يَذِيهِ حَتّى رَأَيْنَا عُفْرَتِيْ إِبْقَلِهُ مَا الْكَمْ وَالْ اللهُمْ هَلُ بَلَعْتُ؟" مَرَقَعْ يَدِيهِ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عُنْ اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى الْمَلَالِ اللهُ اللهُ اللهُ الْعَلَى الْمَالِقُولُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُلَا المُعْتَى المُعْتَلُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْتَى الْفَلَا عُلْمَا عَلَى الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ المُعْتَى المُعْ

٧- باب تحريم هدايا العمال

ضبط الاسماء: قوله: "استعمل النبي الله رحلاً من الأسد يقال له: ابن اللتبية": أما "الأسد"، فبإسكان السين، ويقال له الأزدي: من أزد شنوءة، ويقال لهم الأزد والأسد، وقد ذكره مسلم في الرواية الثانية، وأما "اللتبية، فبضم اللام وإسكان التاء، ومنهم من فتحها. قالوا: وهو خطأ، ومنهم من يقول: بفتحها، وكذا وقع في مسلم في رواية أبي كريب المذكورة بعد هذا، قال: وهو خطأ أيضاً، والصواب "اللَّتِيَّة" بإسكالها، نسبة إلى بني لتب، قبيلة معروفة، واسم ابن اللتبية هذا: عبد الله.

فوائدا لحديث: وفي هذا الحديث بيان أن هدايا العمال حرام وغلول؛ لأنه خان في ولايته وأمانته؛ ولهذا ذكر في الحديث الحديث في عقوبته وحمله ما أهدى إليه يوم القيامة، كما ذكر مثله في الغال، وقد بين الله في نفس الحديث السبب في تحريم الهدية عليه، وأنحا بسبب الولاية، بخلاف الهدية لغير العامل، فإنحا مستحبة، وقد سبق بيان حكم ما يقبضه العامل ونحوه باسم الهدية، وأنه يرده إلى مهديه، فإن تعذر، فإلى بيت المال.

شرح الغريب: قوله ﷺ: "أو شاة تيعر": هو بمثناة فوق مفتوحة، ثم مثناة تحت ساكنة، ثم عين مهملة مكسورة ومفتوحة، ومعناه: تصيح، واليعار: صوت الشاة. قوله: "ثم رفع يديه حتى رأينا عفرتي إبطيه": هي بضم العين المهملة وفتحها والفاء ساكنة فيهما، وممن ذكر اللغتين في العين القاضي هنا وفي "المشارق" وصاحب "المطالع"، والأشهر الضم، قال الأصمعي وآخرون: عفرة الإبط: هي البياض ليس بالناصع بل فيه شيء كلون الأرض، قالوا: وهو مأخوذ من عفر الأرض بفتح العين والفاء، وهو وجهها.

٢٣٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدِ قَالاَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّرَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الرَّهْرِيّ، عَنْ عُرُوةَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدِ السّاعِدِيّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ النّبِيّ ابْنَ اللّبْيّةِ رَجُلاً مِنَ الأَرْدِ عَلَى الصّدَقَةِ، فَحَاءَ بِالْمَالِ، فَدَفَعَهُ إِلَى النّبِيّ عُنْ، فَقَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذِهِ مَدِيّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، فَقَالَ لَهُ النّبِيّ عُنْ: "أَفَلاَ قَعَدْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمّلَ، فَتَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْكَ أَمْ لَا؟" ثُمّ قَامَ النّبِي عُنْ حَطِيباً، ثُمّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ سُفْيَانَ.

٢٣٧٧ - (٣) حَدَّنَنَا أَبُو كُرُيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلاَءِ: حَدَّنَنَا أَبُو أَسَامَةَ: حَدَّنَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السّاعِدِيِّ قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ الله اللهِ رَجُلاً مِنَ الأَرْدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ الأُتْبِيَّةِ، فَلَمّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيّةٌ، فَقَالَ رَسُولُ الله اللهِ الْفَيْنَ اللهُ عَلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنَ الأَتْبِيّةِ، فَلَمّا جَاءَ حَاسَبَهُ، قَالَ: هَذَا مَالُكُمْ، وَهَذَا هَدِيّةٌ وَأَمّكَ حَتّى تَأْتِيكَ هَدِيّتُكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً؟ اللهُ عَطَبَنَا، فَحَمِدَ اللهُ وَأَمّكَ عَتَى تَأْتِيكَ هَدِيّتُكَ، إِنْ كُنْتَ صَادِقاً؟ اللهُ وَهَذَا هَدِيّةٌ أُهْدِيَتْ لِي، أَفَلا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمّةِ حَتّى تَأْتِيهُ هَدَيِّتُهُ، إِنْ كَانَ صَادِقاً؟ وَالله لا كَانُحُمْ لَقِي الله يَعْدُم مِنْهَا شَيْئًا بِغَيْرِ حَقّهِ، إِلا لَقِيَ الله تَعَالَى هَدَيِّتُهُ أَعْدِيلُ بَعِيراً لَهُ رُغَاءً، أَوْ بَقَرَةً لَهَا حُوارٌ، أَوْ يَحْمِلُ بَعِيراً لَهُ رُغَاءً، أَوْ بَقَرَةً لَهَا حُوارٌ، أَوْ يَعْمُ اللهُ مَ هَلْ بَلَعْتُ؟ الله عَلَى اللهُمَ هَلْ بَلَعْتُ؟ الله عَلَى وَسَمَعَ أَذُنِي.

اللّه عَالِيَة عَلَى اللّه عَرْيْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدَةُ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَة ، ح وَحَدَثَنَا الْبُنُ أَبِي شَيْبَة : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،

قوله: "فلما جاء حاسبه": فيه محاسبة العمال ليعلم ما قبضوه وما صرفوا. قوله ﷺ: "فلأعرف أحداً منكم لقي الله يحمل بعيراً": هكذا هو ببعض النسخ "فلأعرفنَّ"، وفي بعضها "لا أعرفنَّ" بالألف على النفي، قال القاضي: هذا أشهر، قال: والأول هو رواية أكثر رواة صحيح مسلم. قوله: "بصر عيني وسمع أذني": معناه أعلم هذا الكلام يقيناً، وأبصرت عيني النبي ﷺ حين تكلم به، وسمعته أذني، فلا شك في علمي به.

قوله ﷺ: "والله الذي نفسي بيده": فيه توكيد اليمين بذكر اسمين أو أكثر من أسماء الله تعالى.

قوله: "وسلوا زيد بن ثابت فإنه كان حاضراً معي": فيه استشهاد الراوي والقائل بقول من يوافقه ليكون أوقع في-

كُلِّهُمْ عَنْ هِشَامٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَفِي حَدِيثِ عَبْدَةَ وَابْنِ نُمَيْرٍ: فَلَمّا جَاءَ حَاسَبَهُ، كَمَا قَالَ أَبُو أُسَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ: "تَعْلَمُنّ وَالله وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لاَ يَأْحِذُ أَحَدُكُمْ مِنْهَا شَيْئًا"، وَزَادَ أُسَامَةَ، وَفِي حَدِيثِ سُفْيًانَ: قَالَ: بَصُرَ عَيْنِي وَسَمِعَ أُذُنَايَ. وَسَلُوا زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ، فَإِنّهُ كَانَ حَاضِراً مَعِي.

٧٣٩- (٥) وحَدَّثناه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الشَّيْبَانِيّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ ذَكُوانَ وَهُوَ أَبُو الزِّنَادِ، عَنْ عُرُوةَ بْنِ الزِّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً عَلَى الصَّدَقَةِ. فَحَاءَ بِسَوَادٍ كَثِيرٍ، فَحَعَلَ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيّ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

قَالَ عُرْوَةُ: فَقُلْتُ لأَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيّ: أَسَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ فَقَالَ: مِنْ فِيهِ إِلَى أُذُنِي.

١٤٧٤ - (٦) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا وَكِيعُ بْنُ الجَرَّاحِ: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ قَيْسٍ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ عَدِيّ بْنِ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "مَنِ اسْتَعْمَلْنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمَنَا مِخْيَطاً فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ عُلُولاً، يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيامَةِ"، قَالَ: فَقَامَ إَلِيْهِ رَجُلٌ أَسُودُ مِنَ الأَنْصَارِ، كَأْنِي أَنْظُرُ إلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله اقْبَلْ عَمَلِ اللهِ اقْبَلْ عَمَلِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ ال

٢٤٧١ - (٧) وحَدَّثْنَاه مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي وَمُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ، ح:
 وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةً قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بِهَذَا الإِسْنَادِ بِمِثْلِهِ.

⁻نفس السامع، وأبلغ في طمأنينته.

قوله: "وحدثناه إسحاق بن إبراهيم حدثنا حرير عن الشيباني عن عبد الله بن ذكوان عن عروة بن الزبير أن رسول الله الستعمل رحلاً على الصدقة" إلى قوله: "قال عروة: فقلت لأبي حميد: أسمعته من رسول الله فقال: من فيه إلى أذني": هكذا هو في أكثر النسخ "عن عروة أن رسول الله في "و لم يذكر أبا حميد، وكذا نقله القاضي هنا عن رواية الجمهور، ووقع في جماعة من النسخ عن عروة بن الزبير عن أبي حميد، وهذا واضح، وأما الأول، فهو متصل أيضاً لقوله قال عروة: فقلت لأبي حميد: أسمعته من رسول الله في ؟ فقال: من فيه إلى أذني"، فهذا تصريح من عروة بأنه سمعه من أبي حميد، فاتصل الحديث، ومع هذا فهو متصل بالطرق الكثيرة السابقة. –

٢٤٢٦ - (٨) وحَدَّثَناه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيّ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى: حَدَّنَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيّ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَدِيّ بْنَ عَمِيرَةَ الْكِنْدِيّ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

* * *

⁻قوله: "فجاء بسواد كثير": أي بأشياء كثيرة وأشخاص بارزة من حيوان وغيره، والسواد: يقع على كل شخص.

قوله ﷺ: "كتمنا مخيطاً": هو بكسر الميم وإسكان الخاء، وهو الإبرة. قوله: "عدي بن عميرة": بفتح العين، قال القاضي: ولا يعرف من الرحال أحد يقال له عميرة بالضم بل كلهم بالفتح، ووقع في النسائي الأمران.

[٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية]

٣٤٧٤٣ (١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ الله، قَالاَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوۤا أَطِيعُوا ٱللّهَ وَأَطِيعُوا ٱلرَّسُولَ وَأُولِي مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: نَزَلَ ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلله بْنِ حُذَافَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَدِي السّهْمِيّ، بَعَثَهُ ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۗ ﴾ (النساء: ٩٥) في عَبْدِ الله بْنِ حُذَافَة بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَدِي السّهْمِيّ، بَعَثَهُ النّبِي ﷺ في سَرِيّةٍ، أَخْبَرَنِيهِ يَعْلَى بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ.

الزَّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النَّبِيَّ عَلَّ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ، وَمَنْ يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

يَعْصِنِي فَقَدْ عَصَى اللهَ، وَمَنْ يُطِعِ الأَمِيرَ فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ يَعْصِ الأَمِيرَ فَقَدْ عَصَانِي".

٤٧٤٥ – (٣) وَحَدَّثَنيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزَّنَادِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ: "وَمَنْ يَعْصِ الأَميرَ فَقَدْ عَصَاني".

٤٧٤٦ (٤) وَحَدَّثَنِي حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ: أَخْبَرَهُ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرِّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنّهُ قَالَ: "مَنْ أَطَاعَنِي فَقَدْ أَطَاعَ الله، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ عَصَى الله، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ أَطَاعَ أَمِيرِي فَقَدْ أَطَاعَنِي، وَمَنْ عَصَى الله، وَمَنْ عَصَانِي "

٨- باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها في المعصية

أجمع العلماء على وجوبها في غير معصية، وعلى تحريمها في المعصية، نقل الإجماع على هذا القاضي عياض و آخرون، قوله: نزل قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُولِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ﴾ (النساء: ٥٩) في عبد الله بن حذافة أمير السرية.

بيان المراد بأولي الامو: قال العلماء: المراد "بأولي الأمر" من أوجب الله طاعته من الولاة والأمراء، هذا قول جماهير السلف والخلف من المفسرين والفقهاء وغيرهم، وقيل: هم العلماء، وقيل: الأمراء والعلماء، وأما من قال: الصحابة خاصة فقط، فقد أخطأ.

قوله ﷺ: "من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني". وقال في المعصية مثله؛ لأن الله تعالى أمر بطاعة رسول الله ﷺ، وأمر هو ﷺ بطاعة الأمير، فتلازمت الطاعة. ٧٤٧- (٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا مَكِيّ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ زِيَادٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْن عَبْدِ الرّحْمَنِ أَخْبَرَهُ أَنّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ بِمِثْلِهِ سَوَاءً.

١٤٧٤ - (٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلِ الْجَحْدَرِيّ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي عَلْقَمَةَ قَالَ: صَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ح وَحَدَّثَنِي عَلْقَمَةَ قَالَ: صَمَعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ح وَحَدَّثَنِي عَلَيْهِ إِلَى فِي إِلَى فِي قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ ح وَحَدَّثَنِي عَلَيْهِ فَ مَعَاذٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالاً: عَبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: قَالاً: حَدَّثَنَا مُعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ عَطَّاءٍ سَمِعَ أَبَا عَلْقَمَةَ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النّبِي ﷺ فَعْلَى عُنْ مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مَعْلَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُعْلِي مُنْ وَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُعْلَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنْ وَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنْ وَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنْ وَافِع: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً، عَنِ النّبِي هُمُولًا عَنْ النّبِي عَلَى اللّهِ عَنْ النّبِي عَلَى اللّهِ مُولِ حَدِيثِهِمْ.

ً ، ٤٧٥ - (٨) وَحَدَّثَنِيَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ حَيْوَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ – مَــوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَهُلِ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ بِذَلِكَ، وَقَالَ: "مَنْ أَطَاعَ اللَّهِ عَلَى الله عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى ال

ُ ١٥٧١ - (٩) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، كِلاَهُمَا عَنْ يَعْقُوبَ، قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "عَلَيْكَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ فِي عُسْرِكَ وَيُسْرِكَ، وَمَنْشَطِكَ وَمَكْرَهِكَ، وَأَثَرَةِ عَلَيْكَ".

قوله ﷺ: "عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك": قال العلماء: معناه: تجب طاعة ولاة الأمر فيما يشق وتكرهه النفوس وغيره مما ليس بمعصية، فإن كانت لمعصية فلا سمع ولا طاعة، كما صرح به في الأحاديث الباقية، فتحمل هذه الأحاديث المطلقة لوحوب طاعة ولاة الأمور على موافقة تلك الأحاديث المصرحة بأنه لا سمع ولا طاعة في المعصية.

ضبط الكلمة "الأثرة" ومعناها: والأثرة بفتح الهمزة والثاء، ويقال: بضم الهمزة وإسكان الثاء، وبكسر الهمزة وإسكان الثاء، ثلاث لغات حكاهن في المشارق وغيره، وهي الاستئثار والاختصاص بأمور الدنيا عليكم أي اسمعوا وأطيعوا وإن اختص الأمراء بالدنيا، ولم يوصلوكم حقكم مما عندهم، وهذه الأحاديث في الحث على =

١٤٥٦ - (١١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا النّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَقَالاَ فِي الْحَدِيثِ: عَبْداً حَبَشِياً مُجَدَّعَ الأَطْرَاف.

٧٥٣ - (١٢) وَحَدَّثَنَاهُ عُبَيْدُ الله بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي عِمْرَانَ بِهَذَا الإِسْنَادِ، كَمَا قَالَ ابْنُ إِدْرِيسَ: عَبْداً مُحدَّعَ الأَطْرَافِ.

٤ - ٤٧٥ - (١٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِى: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُ جَدَّتِي تُحَدِّثُ أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيِّ ﷺ يَخْطُبُ فِي حَجّةِ الْوَدَاعِ، وَهُوَ يَقُولُ: "وَلَّو اسْتُعْمِلَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ يَقُودُكُمْ بِكِتَابِ الله، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا".

٥٤٧٥ - (١٤) وحَدَّثَنَاهُ ابْنُ بَشَارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيَ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ ، وَقَالَ: "عَبْداً حَبَشِياً".

٦ - ٤٧٥ - (٥٥) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ۚ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ بْنُ الْحَرَّاحِ عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَاد، وَقَالَ: "عَبْداً حَبَشِياً مُحَدِّعاً".

١٩٥٧ – (١٦) وحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرْ "حَبَشِياً مُجَدَّعاً"، وَزَادَ: أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولً الله ﷺ بِمِنِّى، أَوْ بِعَرَفَاتٍ.

١٧٥ - (١٧) وحدّ ثني سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَعْيَنَ: حَدَّثَنَا مَعْقِلٌ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَبِي أُنَيْسَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ حُصَيْنِ، عَنْ جَدِّتِهِ أُمّ الْحُصَيْنِ قَالَ: سَمِعْتُهَا تَقُولُ: حَجَحْتُ مَعَ رَسُولِ الله ﷺ قَوْلاً كَثِيراً، ثُمّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ رَسُولُ الله ﷺ قَوْلاً كَثِيراً، ثُمّ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: "إِنْ أُمّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ مُحَدِّعٌ حَسِبْتُهَا قَالَتْ أَسْوَدُ، يَقُودُكُمْ بِكَتَابِ الله، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطيعُوا".

⁼السمع والطاعة في جميع الأحوال وسببها احتماع كلمة المسلمين، فإن الخلاف سبب لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم.

قوله: "إن خليلي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطبع وإن كان عبداً بجدع الأطراف": يعني مقطوعها، والمراد أخس العبيد، أي أسمع وأطبع للأمير وإن كان ديء النسب، حتى لو كان عبداً أسود مقطوع الأطراف، فطاعته واجبة،=

٩٥٩- (١٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُبَيْدِ الله، عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "عَلَى الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ السّمْعُ وَالطّاعَةُ، فِيمَا أَحَبّ وَكَرِّهَ، إلاّ أَنْ يُؤْمَرَ بِمَعْصِيَةٍ، فَلاَ سَمْعَ وَلاَ طَاعَةً".

ُ ١٩٦٠ - (١٩) وحَدَّثَنَاه زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّيَ قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُو الْقَطَّانُ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، كِلاَهُمَا عَنْ عُبَيْدِ الله بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

١٣٦١ - (٢٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بَنُ الْمُثَنَى وَابْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لابْنِ الْمُثَنَى قَالا: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بَنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةً، عَنْ أَبِي عَبْد الرّحْمَنِ، عَنْ عَلِي مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زُبَيْدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةً، عَنْ أَبِي عَبْد الرّحْمَنِ، عَنْ عَلِي أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ جَيْشًا وَأَمِّرَ عَلَيْهِمْ رَجُلاً، فَأُوفَدَ نَارًا، وَقَالَ: ادْخُلُوهَا، فَأَرَادَ نَاسٌ أَنْ يَدْخُلُوهَا، وَقَالَ الآخِرُونَ: إِنَّا قَدْ فَرَرْنَا مِنْهَا، فَذُكِرَ ذَلِكَ لِرَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ لِلّذِينَ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلُوهَا: "لَوْ دَخَلْتُمُوهَا لَمْ تَزَالُوا فِيهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ"، وَقَالَ لِلاَحْرِينَ قَوْلاً حَسَناً، وَقَالَ: "لاَ طَاعَة فِي مَعْصِيةِ الله، إِنَّمَا الطّاعَةُ فِي الْمَعْرُوفِ".

وَتَقَارَبُوا فِي اللّهْظِ قَالُوا: حَدَّنَنَا مُحَمّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدِ الأَشْجَ، وَتَقَارَبُوا فِي اللّهْظِ قَالُوا: حَدَّنَنَا وَكِيعٌ: حَدَّنَنَا الأَعْمَشُ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ، عَنْ عَلِي قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ سَرِيّةً، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَسْمَعُوا لَهُ وَيُطِيعُوا، فَأَغْضَبُوهُ فِي شَيْءٍ، فَقَالَ: اجْمَعُوا لِي حَطَبًا، فَجَمَعُوا لَهُ، ثُمّ قَالَ: أَوْقِدُوا نَارًا، فَأَوْقَدُوا، ثُمّ قَالَ: أَلَمْ يَأْمُر كُمْ رَسُولُ الله ﷺ أَنْ تَسْمَعُوا لِي وَتُطِيعُوا؟ قَالُوا: بَلْمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ مِنَ النّارِ، فَكَانُوا كَذُوهَا، قَالَ: فَنظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْض، فَقَالُوا: إِنّمَا فَرَرْنَا إِلَى رَسُولِ الله ﷺ مِنَ النّارِ، فَكَانُوا كَذَلِكَ، وَسَكَنَ غَضَبُهُ، وَطُفِئَتِ النّارُ، فَلَمّا رَجَعُوا ذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنّبِي ﷺ، فَقَالَ: الله عَنْ مَنْ وَاللّهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ الل

⁼وتتصور امارة العبد إذا ولاه بعض الأثمة، أو إذا تغلب على البلاد بشوكته وأتباعه، ولا يجوز ابتداء عقد الولاية له مع الاختيار، بل شرطها الحرية.

قوله: "أن رسول الله على بعث حيشاً، وأمر عليهم رحلاً، فأوقد ناراً، وقال: ادخلوها، إلى قوله: لا طاعة في معصية إنما الطاعة في المعروف": هذا موافق للأحاديث الباقية أنه لا طاعة في معصية، إنما هي في المعروف، وهذا الذي-

٣٧٦٣ - (٢٢) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ بهَذَا الإسْنَاد نَحْوَهُ.

أَن لاَ تُنَازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، وَعَلَى أَنْ اللَّهِ بِالْحَقِ اللَّهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ ا

٢٧٦٥ – (٢٤) وحَدَّثَنَاه ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله يَعْنِي ابْنَ إِدْرِيسَ: حَدَّثَنَا ابْنَ عَجْلاَنَ وَعُبَيْدُ الله بْنُ عُمَر وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ فِي هَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٢٥٦٦ – (٢٥) وحَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِيِّ عَنْ يَزِيدَ وَهُوَ ابْنُ الْهَادِ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةً بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِيهِ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: بَايَعْنَا رَسُولَ اللهُ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ إِدْرِيسَ.

١٣٦٧ - (٢٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيَةَ ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي بُكَيْرٌ عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ جُنَادَةَ بْنِ أَبِي أُمَيّةَ ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنَا حَاصْلُحَكَ اللّهُ بِيحَدِيثٍ يَنْفَعُ اللّهُ بِهِ، سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَقَالَ: دَعَانَا رَسُولُ الله ﷺ فَبَايَعْنَاهُ، فَكَانَ فِيمَا أَحَذَ عَلَيْنَا، وَأَنْ بَايَعَنَا عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَة فِي مَنْشَطَنَا وَمَكْرَهِنَا، وَعُسْرِنَا وَيُسْرِنَا، وَأَثْرَةٍ عَلَيْنَا، وَأَنْ الله فِيه بُرْهَانَ". لا تُنْازِعَ الأَمْرَ أَهْلَهُ، قَالَ: "إلاّ أَنْ تَرَوْا كُفْراً بَوَاحاً عِنْدَكُمْ مِنَ الله فِيه بُرْهَانَ".

⁻فعله هذا الأمير، قيل: أراد امتحالهم، وقيل: كان مازحاً، قيل: إن هذا الرجل عبد الله بن حذافة السهمي، وهذا ضعيف؛ لأنه قال في الرواية التي بعدها: إنه رجل من الأنصار، فدل على أنه غيره، قوله ﷺ: "لو دخلنسوها لم تزالوا فيها إلى يوم القيامة": هذا مما علمه ﷺ بالوحي، وهذا التقييد بيوم القيامة مبين للرواية المطلقة بألهم لا يخرجون منها لودخلوها.

بيانُ المراد من الكفرق قوله "كفراً بواحاً": قوله ﷺ: "إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان": هكذا هو لمعظم الرواة، وفي معظم النسخ، "بواحاً" بالواو، وفي بعضها "براحاً" والباء مفتوحة فيهما، ومعناهما كفراً =

-ظاهراً، والمراد بالكفر هنا: المعاصى، ومعنى: "عندكم من الله فيه برهان"، أي تعلمونه من دين الله تعالى، ومعنى الحديث: لا تنازعوا ولاة الأمور في ولايتهم، ولا تعترضوا عليهم إلا أن تروا منهم منكراً محققاً تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك فأنكروه عليهم، وقولوا بالحق حيث ما كنتم.

الكلام حول الخروج على السلطان وعزله: وأما الخروج عليهم وقتالهم، فحرام بإجماع المسلمين، وإن كانوا فسقة ظالمين، وقد تظاهرت الأحاديث بمعنى ما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا أنه ينعزل، وحكى عن المعتزلة أيضاً، فغلط من قائله مخالف للإجماع.

قال العلماء: وسبب عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتب على ذلك من الفتن وإراقة الدماء وفساد ذات البين، فتكون المفسدة في عزله أكثر منها في بقائه، قال القاضي عياض: أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل، قال: وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها، قال: وكذلك عند جمهورهم البدعة، قال: وقال بعض البصريين: تنعقد له وتستدام له؛ لأنه متأول. قال القاضي: فلو طرأ عليه كفر وتغيير للشرع أو بدعة، خرج عن حكم الولاية، وسقطت طاعته، ووجب على المسلمين القيام عليه وخلعه ونصب إمام عادل، إن أمكنهم ذلك، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة وجب عليهم القيام بخلع الكافر، ولا يجب في المبتدع إلا إذا ظنوا القدرة عليه، فإن تحققوا العجز لم يجب القيام، وليهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويفر بدينه، قال: ولا تنعقد لفاسق ابتداء، فلو طرأ على الخليفة فسق، قال بعضهم: يجب حلعه إلا أن تترتب عليه فتنة وحرب.

قوله: "وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم": معناه نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر في كل=

= زمان ومكان، الكبار والصغار، لا نداهن فيه أحداً، ولا نخافه هو، ولا نلتفت إلى الأئمة، ففيه القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأجمع العلماء على أنه فرض كفاية، فإن خاف من ذلك على نفسه أو ماله أو على غيره، سقط الإنكار بيده ولسانه، ووجبت كراهته بقلبه، هذا مذهبنا ومذهب الجماهير، وحكى القاضي هنا عن بعضهم أنه ذهب إلى الإنكار مطلقاً في هذه الحالة وغيرها، وقد سبق في باب "الأمر بالمعروف" في كتاب الإيمان، وسطته بسطاً شافياً.

* * * *

[٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به]

٥٦٦٨ - (١) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنْ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنِي وَوْقَاءُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "إِنَّمَا الإِمَامُ جُنَّةٌ، يُقَاتَلُ مِنْ وَرَائِهِ، وَيُتَّقَى بِهِ، فَإِنْ أَمَرَ بِتَقْوَى الله عَزَّ وَجَلَّ وَعَدَلَ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ لَهُ بِذَلِكَ أَجْرٌ، وَإِنْ يَأْمُرُ بِغَيْرِهِ، كَانَ عَلَيْهِ مِنْهُ".

٩- باب الإمام جنة يقاتل به من ورائه ويتقى به

قوله: "حدثنا إبراهيم عن مسلم حدثني زهير بن حرب، حدثنا شبابة، حدثني ورقاء عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: إنما الإمام حنة يقاتل من ورائه ويتقى به": هذا الحديث أول الفَوَاتِ الثَّالثِ الذي لم يسمعه إبراهيم بن سفيان عن مسلم، بل رواه عنه بالإجازة؛ ولهذا قال: عن مسلم، وقد قدمنا بيانه في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح.

قوله ﷺ: "الإمام حنة": أي كالستر؛ لأنه يمنع العدو من أذى المسلمين، ويمنع الناس بعضهم من بعض، ويحمي بيضة الإسلام، ويتقيه الناس ويخافون سطوته، ومعنى "يقاتل من ورائه" أي يقاتل معه الكفار والبغاة والخوارج وسائر أهل الفساد والظلم مطلقاً، وينصر عليهم ويتقى به: أى يتقي به شر العدو وشر أهل الفساد، والتاء في "يتَّقَى" مبدلة من الواو؛ لأن أصلها من الوقاية.

[١ - ١ - باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول]

٧٦٦٩ (١) حَلَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ فُرَاتٍ القِّزَازِ: عَنْ أَبِي حَازِمٍ قَالَ: قَاعَدْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ خَمْسَ سنينَ، فَسَمِعْتُهُ يُحَدِّثُ عَنِ النّبِي اللّهِ قَالَ: "كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ تَسُوسُهُمُ الأَنْبِيَاءُ، كُلّمَا هَلَكَ نَبِي خَلَفَهُ نَبِي بَعْدي، وَإِنّهُ لاَ نَبِي بَعْدي، وَسَتَكُونُ خُلَفَاءُ، فَتَكْثُرُ"، قَالُوا: فَمَا تَأْمُرُنَا؟ قَالَ: "فُوا بِبَيْعَةِ الأُوّلِ فَالأُوّلِ، وَأَعْطُوهُمْ حَقّهُمْ، فَإِنّ اللهُ سَائلُهُمْ عَمّا اسْتَرْعَاهُمْ".

﴿٢٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَبْدُ الله بْنُ بَرَّادِ الأَشْعَرِيّ، قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ فُرَاتٍ، عَنْ أَبِيهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

• ١ - باب و جوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول

قوله ﷺ: "كانت بنو إسرائيل تسوسهم الأنبياء كلما هلك نبي خلفه نبي": أي يتولون أمورهم كما تفعل الأمراء والولاة بالرعية والسياسة.

معنى السياسة: والسياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، وفي هذا الحديث: جواز قول هلك فلان إذا مات، وقد كثرت الأحاديث به، وجاء في القرآن العزيز قوله تعالى: ﴿حَتَىٰ إذا هلك قُلْتُد لَن يَبْعَثَ اللّهُ مِنْ بعَدِهِ وَسُولًا صَدَّدَ لِكَ يُضِلُ اللّهُ مِنْ هُو مُشرِفٌ مُرْتَابُ ، قوله ﷺ: "وتكون حلفاء، فتكثر، قالوا: فما تأمرنا؟ قال: فوا بيعة الأول فالأول"، قوله: "فتكثر" بالثاء المثلثة من الكثرة، هذا هو الصواب المعروف، قال القاضي: وضبطه بعضهم "فتكبر" بالباء الموحدة كأنه من إكبار قبيح أفعالهم، وهذا تصحيف، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ.

شرح مواد الحديث: ومعنى هذا الحديث: إذا بويع لخليفة بعد خليفة، فبيعة الأول صحيحة يجب الوفاء بها، وبيعة الثاني باطلة يحرم الوفاء بها، ويحرم عليه طلبها، وسواء عقدوا للثاني عالمين بعقد الأول حاهلين، وسواء كانا في بلدين أو بلد، أو أحدهما في بلد الإمام المنفصل، والآخر في غيره، هذا هو الصواب الذي عليه أصحابنا وجماهير العلماء، وقبل: تكون لمن عقدت له في بلد الإمام، وقبل: يقرع بينهم، وهذان فاسدان، واتفق العلماء على أنه لا يجوز أن يعقد لخليفتين في عصر واحد سواء اتسعت دار الإسلام أم لا، وقال إمام الحرمين في كتابه "الإرشاد": قال أصحابنا: لا يجوز عقدها لشخصين، قال: وعندي أنه لا يجوز عقدها لاثنين في صَقَع واحد، وهذا بحمع عليه، قال: فإن بعد ما بين الإمامين وتخللت بينهما شسوع، فللاحتمال فيه بحال. قال: وهو خارج من القواطع، وحكى المازري هذا القول عن بعض المتأخرين من أهل الأصل، وأراد به إمام الحرمين، وهو قول =

المعدد الأَشَجّ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ وَوَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنِي أَبُو سَعِيدِ الأَشَجّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُريْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالاَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا عَيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلّهُمْ عَنِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيّ بْنُ خَشْرَمٍ، قَالاَ: أَخْبَرَنَا عَيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلّهُمْ عَنِ الأَعْمَشَ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الأَعْمَشَ، ح وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَاللّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "إنّهَا سَتَكُونُ بَعْدِي أَثَرَةٌ وَأُمُورٌ تُنْكِرُونَهَا"، وَهُبِ، عَنْ عَبْدِ الله قَالَ: "أَنُو دَوْنَ الْحَقّ الذي عَلَيْكُمْ، قَالُوا: يَا رَسُولَ الله اللهِ عَلْي كُمْ، وَنْ أَدْرَكَ مِنّا ذَلِكَ؟ قَالَ: "تُؤدّونَ الْحَقّ الذي عَلَيْكُمْ، وَتَسْأَلُونَ اللهَ الذي لَكُمْ".

2 كَانَ الْمَالِمُ وَمَانُ الْمَالُمُ وَمَانُ اللهُ عَلَمُ اللهُ وَمِنْ اللهُ اللهُ

⁼ فاسد مخالف؛ لما عليه السلف والخلف؛ ولظواهر إطلاق الأحاديث، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ستكون بعدي أثرة وأمور تنكرونها، قالوا: يا رسول الله! كيف تأمر من أدرك منا ذلك؟ قال: تؤدون الحق الذي عليكم وتسألون الله الذي لكم هذا من معجزات النبوة، وقد وقع هذا الإخبار متكرراً ،ووجد مخبره متكرراً، وفيه الحث على السمع والطاعة، وإن كان المتولي ظالماً عسوفاً، فيعطى حقه من الطاعة، ولا يخرج عليه ولا يخلع، بل يتضرع إلى الله تعالى في كشف أذاه، ودفع شره وإصلاحه، وتقدم قريباً ذكر اللغات الثلاث في الأثرة وتفسيرها، والمراد بها هنا: استئثار الأمراء بأموال بيت المال، والله أعلم.

شرح الغريب وضبط بعض الكلمات:قوله: "ومنا من ينتضل": هو من المناضلة، وهي المراماة بالنشاب، قوله: "ومنا من هو في حشره": هو بفتح الجيم والشين، وهي الدواب التي ترعى وتبيت مكانها، قوله: "الصلاة حامعة":=

وَتَجِيءُ الْفَتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنِ: هَذِهِ مُهْلِكَتِي، ثُمَّ تَنْكَشِفُ، وَتَجِيءُ الْفِتْنَةُ، فَيَقُولُ الْمُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ هَذِهِ هَذِهِ، فَمَنْ أَحَب أَنْ يُرَحْزَحَ عَنِ النّارِ وَيُدْحَلَ الْحَنّةَ، فَلْتَأْتِهِ مَنِيّتُهُ، وَهُو يَؤُمْنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ هَذِهِ، وَلَيْ اللهِ وَالْيَوْمُ وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَتَمَرَةً لَلاَ عِر، وَلْيَأْتِ إِلَى النّاسِ الّذِي يُحِبّ أَنْ يُؤْتَى إلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطاهُ صَفْقَةَ يَدِهِ وَتَمَرَةً قَلْتُ لَهُ: قَلْمِهِ اللهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطاهُ صَفْقَة يَدِهِ وَتَمَرةً اللهِ عَلَيْهِ، وَمَنْ بَايَعَ إِمَاماً، فَأَعْطاهُ صَفْقَة يَدِهِ وَتَمَرةً اللهِ عَلَيْهِ، وَقَالِ اللهِ عَلَيْهِ، وَقَالِ اللهِ عَلَيْهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعَتُهُ أَنْتُ اللهُ عَلَى أَذُنَيْهِ وَقَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعَتُهُ أَنْتُ اللهِ عَلَى أَذُنَيْهِ وَقَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعَتُهُ أَنْتُهُ وَوَعَاهُ قَلْبِهِ بِيَدَيْهِ، وَقَالَ: سَمِعَتُهُ أَنْتُ اللهُ يَقُولُ: ﴿ فَقَلْتُ لَهُ عَمَّكَ مُعَاوِيَةً يَامُرُنَا أَنْ نَأَكُلَ أَمُوالَنَا بَيْنَنا بِالْبَاطِلِ، وَوَعَاهُ قَلْبِي، فَقُلْتُ لَهُ: هَذَا ابْنُ عَمَّك مُعاوِيَةً يَأْمُرُنَا أَنْ نَأْكُلَ أَمُوالَنَا بَيْنَا بِالْبَاطِلِ وَقَلْدِهِ بِيَدَيْكُم بَيْنَكُم بِالْبَطِلِ وَقَلْلِ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الله

⁻هو بنصب الصلاة على الإغراء، وجامعة على الحال، قوله على التروة "وتحي، فتنة، فيرقق بعضها بعتما". هذه اللفظة رويت على أوجه: أحدها: وهو الذي نقله القاضي عن جمهور الرواة "يرقق" بضم الياء وفتح الراء وبقافين، أي يصير بضعها رقيقاً أي خفيفاً لعظم ما بعده، فالثاني يجعل الأول رقيقاً، وقيل: معناه: يشبه بعضها بعضاً، وقيل: يدور بعضها في بعض، ويذهب ويجيء، وقيل: معناه يسوق بعضها إلى بعض بتحسينها وتسويلها، والوجه الثاني: "فيرفق" بفتح الياء وإسكان الراء وبعدها فاء مضمومة، والثالث: "فيدفق" بالدال المهملة الساكنة وبالفاء المكسورة، أي يدفع ويصب والدفق الصب.

ذكر القاعدة الهامة وتاويل قوله ﷺ: "فاضربوا عتق الآخر": قوله ﷺ: "وليأت إلى الناس الذي يجب أن يؤتى الله": هذا من حوامع كلمه ﷺ وبديع حكمه، وهذه قاعدة مهمة، فينبغي الاعتناء بها، وأن الإنسان يلزم أن لا يفعل مع الناس إلا ما يجب أن يفعلوه معه.

قوله ﷺ: "فإن جاء آخر ينازعه، فاضربوا عنق الآخر"؛ معناه: ادفعوا الثاني، فإنه خارج على الإمام، فإن لم يندفع إلا بحرب وقتال، فقاتلوه، فإن دعت المقاتلة إلى قتله جاز قتله ولا ضمان فيه؛ لأنه ظالم متعد في قتاله، قوله: فقلت له: هذا ابن عمك معاوية يأمرنا أن نأكل أموالنا بيننا بالباطل ونقتل أنفسنا والله تعالى يقول الآت تأكلوا أمولكم بينكم بالبلطل (النساء: ٢٩) إلى آخره. المقصود بحذا الكلام أن هذا القائل لما سمع كلام عبد الله بن عمرو بن العاص، وذكر الحديث في تحريم منازعة الخليفة الأول، وأن الثاني يقتل، فاعتقد هذا القائل هذا الوصف في معاوية؛ لمنازعته علياً و كانت قد سبقت بيعة علي، فرأى هذا أن نفقة معاوية على أجناده وأتباعه في حرب على ومنازعته ومقاتلته إياه من أكل المال بالباطل، ومن قتل النفس؛ لأنه قتال بغير حق، فلا يستحق =

٣٧٧٣ (٥) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الأَشَجَ، قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً كِلاَهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ بِهِذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَكِيعٌ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةً كِلاَهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ بِهِذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ. ٤٧٧٤ (٦) وَحَدَّثَنَى مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُنْذِرِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا يَبْدُ الله بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيِّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ أَبِي السَّفَرِ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ رَبِ الْكَعْبَةِ الصَّائِدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ جَمَاعَةً عِنْدَ الْكَعْبَةِ، فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ الأَعْمَشِ.

=أحد مالاً في مقاتلته، قوله: "أطعه في طاعة الله واعصه في معصية الله": هذا فيه دليل لوجوب طاعة المتولين للإمامة بالقهر من غير إجماع ولا عهد.

الصواب في هذا الاسناد في قول القاضى "العائذي" وفي الصحيين "الصائدي": قوله: "عن عبد الرحمن بن عبد رب الكعبة الصائدي": هكذا هو في جميع النسخ بالصاد والدال المهملة، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ، قال: وهو غلط، وصوابه "العائذي" بالعين والذال المعجمة ، قاله ابن الحباب والنسابة، هذا كلام القاضي، وقد ذكره البحاري في "تاريخه"، والسمعاني في "الأنساب"، فقالا: هو "الصائدي"، ولم يذكرا غير ذلك، فقد احتمع مسلم والبحاري والسمعاني على "الصائدي"، قال السمعاني: هو منسوب إلى "صائد" بطن من همدان، قال: وصائد اسم كعب بن شرحيل بن شراحبيل بن عمرو بن جشم بن حاشد بن حشم بن حواو بن نوف بن همدان ابن مالك بن زيد بن سهلان بن سلمة بن ربيعة بن أحبار بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ.

[١١- باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم]

٥٧٧٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ شُعْبَةُ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةً يُحَدِّثُ عَنْ أَنس بْنِ مَالك، عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ خَلاَ برَّسُول الله ﷺ. فَقَالَ: "إنّكُمْ الثّنَعْمَلُتِي كَمَا اسْتَعْمَلْتَ فَلاَنا؟ فَقَالَ: "إنّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَعْدِي أَثْرَةً، فَاصْبرُوا حَتِّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ".

٢٧٧٦ - (٢) وحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِث: حَدَّثَنَا شَالِدٌ يَعْنِي ابْنَ الْحَارِث: حَدَّثَنَا شَالِدٌ بَنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجّاجِ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَنساً يُحَدّثُ عَنْ أُسَيْدٍ بْنِ حُضَيْرٍ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ خَلاَ بِرَسُولِ الله ﷺ بِمِثْلِهِ.

٤٧٧٧ َ- (٣) وَحَدَّثَنِيْهِ عُبَيْدُ اللهُ بَنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ، وَلَمْ يَقُلْ: خَلاَ بِرَسُولِ الله ﷺ.

١١- باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستئثارهم

تقدم شرح أحاديثه في الأبواب قبله، وحاصله: الصبر على ظلمهم، وأنه لا تسقط طاعتهم بظلمهم، والله أعلم.

[١٢] - باب في طاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق]

٢٧٧٨ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْب، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلَ سَلَمَةُ ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ رَسُولَ اللهِ عَنْ عَلْقَمَة بْنِ وَائِلِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلُونَا ابْنُ يَزِيدَ الْجُعْفِيِّ رَسُولَ اللهِ عَنَّ مُقَالَ: يَا نَبِيَّ اللهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَت عَلَيْنَا أَمَراءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا، فَمَا تَأْمُرُنَا؟ فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُم سَأَلَهُ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ. ثُم سَأَلَهُ فِي الثّانِيَة أَوْ فِي الثّالِيَة فِي الثّالِيَة ، فَحَذَبَهُ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ: "اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمّلُوا، وَعَلَيْحُومُ مَا حُمّلُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمّلُوا، وَعَلَيْحُومُ مَا حُمّلُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمّلُوا،

١٤٧٩ - (٢) وحَدَّثَنا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سمَاك بِهَذَا الإسْنَادِ مِثْلَهُ، وَقَالَ: فَحَذَبَهُ الأَشْعَتُ بْنُ قَيْسٍ، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "اسْمَعُوا، وَأَطِيعُوا، فَإِنَّمَا عَلَيْهُمْ مَا حُمَّلُوا، وَعَلَيْكُمْ مَا حُمَّلُتُمْ".

[١٣ - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال ...]

١٠٥٠ - (١) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلَمٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ عَبَيْدِ الله الْحَضْرَمِي أَنَهُ سَمِعَ أَبَا إِدْرِيسَ الْحَوْلاَنِيّ يَقُولُ: سَمِعْتُ حُدَيْفَةً بْنَ الْيَمَانِ يَقُولُ: كَانَ النّاسُ يَسْأَلُونَ رَسُولَ الله ﷺ عَنِ الْحَيْرِ، وَكُنْتُ أَسْأَلُهُ عَنِ الشَّرِّ، مَخَافَةَ أَنْ يُدْرِكَنِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله إِنّا كُنّا فِي جَاهِلِيّةٍ وَشَرّ، فَحَاءَنَا الله بِهذَا الْحَيْرِ، فَهَلْ بَعْدَ هَذَا الْحَيْرِ، فَهَلْ الْحَيْرِ شَرّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الشَّرِ مِنْ خَيْرِ؟ قَالَ: "نَعَمْ! وَفَيْدُ مَنْ بَعْرِ هَدْيِي، تَعْرِ فَلَا الله الله عَيْرِ سُنتِي، وَيَهِدُونَ بَعْيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ وَيَهِدُونَ بَعْيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ أَلْحَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: "تَعَمْ! فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: "تَعَمْ! وَيَهِدُونَ بَعْيْرِ هَدْيِي، تَعْرِفُ أَنْ كُنّا، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: "تَعَمْ! دُعَاةً عَلَى أَبُوابِ جَهَنّمَ، مَنْ وَيَهُمُ وَتُنْكُرُ"، فَقُلْتُ: هَلْ بَعْدَ ذَلِكَ الْخَيْرِ مِنْ شَرِّ؟ قَالَ: "تَعَمْ! دُعَاةً عَلَى أَبُوابِ جَهَنّمَ، مَنْ وَيَعْدُونُ بَعْدِ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله فَعْمَ إِنَّ الله عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَعَمْ! وَأَنْتَ عَلَى أَلُونَ مُولَى الله وَمُنْ مُنْ أَلُونَ عَلَى ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَعَمْ عَلَى أَلْفَوْنَ بَالْمُسْلَمِينَ وَإِمَامَهُمْ"، فَقُلْتُ: قَانْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ جَمَاعَةٌ وَلاَ إِمَامُ ؟ قَالَ: "فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفُرَقَ وَلَا إِمَامُ ؟ قَالَ: "فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفُرَقَ وَلَا إِمَامٌ؟ قَالَ: "فَاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفُونَ وَلَا إِمَامٌ وَلَا إِمَامُهُمْ"، فَقُلْتُ عَلَى أَصْلِ شَحَرَةٍ، حَتّى يُدْرِكُكَ الْمُونَ ، وَأَنْتَ عَلَى ذَلِكَ؟

١٣ - باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن، وفي كل حال، وتحريم الحروج على الطاعة ومفارقة الجماعة

قوله: "قلت: يا رسول الله! إنا كنا في حاهلية وشر، فجاءنا الله بمدا الخير، فهل بعد هذا الخير شر؟ قال: "نعم!" فقلت: فهل بعد ذاك الشر من خير؟ قال: "نعم! وفيه دخن".

شرح الغريب: قال أبو عبيد وغيره: الدَّحَنُ بفتح الدال المهملة والخاء المعجمة، أصله أن تكون في لون الدابة كدورة إلى سواد، قالوا: والمراد هنا: أن لا تصفو القلوب بعضها لبعض، ولا يزول خبثها، ولا ترجع إلى ما كانت عليه من الصفا. قال القاضي: قيل: المراد بالخير بعد الشر أيام عمر بن عبد العزيز في. قوله بعده: قوله "تعرف منهم وتنكر": المراد الأمر بعد عمر بن عبد العزيز في. قوله ﷺ: "ويهتدون بغير هديي": الهدي: الهيئة والسيرة والطريقة.

بيان مواد الحديث: قوله على أبواب حهنم، من أحاهم إليها قذهوه فيها": قال العلماء: هؤلاء من كان من الأمراء يدعو إلى بدعة أو ضلال آخر كالخوارج والقرامطة وأصحاب المحنة. وفي حديث حذيفة هذا لزوم-

٢٠٨١ - (٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ حَسّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَة يَعْنِى وَهُوَ ابْنُ حَسّانَ: حَدَّثَنَا مُعَاوِيَة يَعْنِى وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى وَهُوَ ابْنُ حَسّانَ: حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ سَلاَمٍ عَنْ أَبِي سَلاَمٍ قَالَ: قَالَ حُدَيْفَةُ بْنُ الْيَمَانِ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! إِنّا كُتَا بِشَرِّ، فَحَاءَ الله بِحَيْر، فَنَحْنُ فِيه، فَهَلْ مِنْ وَرَاء هَذَا الْخَيْرِ شَرِّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرِّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرِّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: فَهَلْ وَرَاءَ ذَلِكَ الْخَيْرِ شَرِّ؟ قَالَ: "نَعَمْ!" قُلْتُ: كَيْفَ؟ قَالَ: "يَكُونُ بَعْدِي أَئِمَةٌ لاَ يَهْتَدُونَ بِهُدَايَ، وَلاَ يَسْتَقُونَ بِسُنَتِي، وَسَيَقُومُ فِيهِمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِيْنِ فِي جُثْمَانِ إِنْسِ"، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله! إِنْ رَجَالٌ، قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِيْنِ فِي جُثْمَانِ إِنْسِ"، قَالَ: قُلْتُ: كَيْفَ أَصْنَعُ يَا رَسُولَ الله! إِنْ أَدُرَكْتُ ذَلِكَ؟ قَالَ: "تَسْمَعُ وتُطِيعُ لِلأَمِير، وَإِنْ ضُرِبَ ظَهْرُكَ، وأُخِذَ مَالُكَ، فَاسْمَعْ وأَطَعْ". رحَالًا عَيْلانُ بْنُ اللهِ عَلَى الله عَلَى الْبَيِيَ عَلَى ابْنَ حَلَيْهِ مَنْ الْبَي عَلَى الله أَنْ عَلَى الله أَنْ عَلَى الله عَلَى الله أَنْ عَلَى الله أَنْ عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله أَنْ عَلَى الله الله الله الله الله الله عَلَى الله عَلْمَا عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله الله الله ال

جَرِيرِ عَنْ أَبِي قَيْسِ بْنِ رِيَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِي ۗ اللّهِ أَنَهُ قَالَ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطّاعَة، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَة عُمِّيَةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَة، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَة، فَقُتِلَ، فَقَتْلَةٌ جَاهِليّة، وَمَنْ قَاتَلَ تَحْتَ رَايَة عُمِّيَةٍ، يَغْضَبُ لِعَصَبَة، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَة، فَقُتِلَ، فَقَتْلَةٌ جَاهِليّة، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمّتِي، يَضُرْبُ بُرّهَا يَدْعُو إِلَى عَصَبَة، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبَةً، فَقُتِلَ، فَقَتْلَةٌ جَاهِليّة، وَمَنْ خَرَجَ عَلَى أُمّتِي، يَضُرْبُ بُرّها وَفَاجرَهَا، وَلاَ يَتَحَاشَ مِنْ مُؤْمِنها، وَلاَ يَفِي لذي عَهْدَ عَهْدَهُ، فَلَيْسَ مني ولَسْتُ مِنْهُ".

⁼جماعة المسلمين وإمامهم، ووجوب طاعته، وإن فسق وعمل المعاصي من أخذ الأموال وغير ذلك، فتحب طاعته في غير معصية، وفيه معجزات لرسول الله ﷺ، وهي هذه الأمور التي أخبر بما، وقد وقعت كلها.

تصويب قول الدار قطني وتوثيق الحديث: قوله: "عن أبي سلام قال: قال حذيفة بن اليمان": قال الدارقطني: هذا عندي مرسل؛ لأن أبا سلام لم يسمع حذيفة، وهو كما قال الدارقطني، لكن المتن صحيح متصل بالطريق الأول، وإنما أتى مسلم بهذا متابعة كما ترى، وقد قدمنا في الفصول وغيرها أن الحديث المرسل إذا روي من طريق آخر متصلاً تبيّنا به صحة المرسل، وجاز الاحتجاج به ويصير في المسألة حديثان صحيحان.

ضبط الاسم وشرح الغريب: قوله: "عن أبي قيس بن رياح": هو بكسر الراء وبالمثناة، وهو زياد بن رياح القيسى المذكور في الإسناد بعده، وقاله البخاري: بالمثناة وبالموحدة، وقاله الجماهير: بالمثناة لا غير.

قوله ﷺ: "من فارق الجماعة مات ميتة حاهلية": هي بكسر الميم أي على صفة موتهم من حيث هم فوضى لا إمام لهم. قوله ﷺ: "ومن قاتل تحت راية عمية": هي بضم العين وكسرها لغتان مشهورتان، والميم مكسورة=

٣٤٧٨٣ - (٤) وَحَدَّثَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ عُمَرَ الْقُوارِيرِيّ: حَدَّثَنَا حَمّادُ بْنُ زَيْد: حَدَّثَنَا أَيُوبُ عَنْ غَيْلانَ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَاحِ الْقَيْسِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِ جَرِيرٍ. وَقَالَ: "لاَ يَتَحَاشَى مِنْ مُؤْمِنِهَا".

٤٧٨٤ - (٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي: حَدَّثَنَا مَهْدِي بْنُ مَهْدِي بْنُ مَهْدِي عَنْ زِيَادِ بْنِ رِيَّاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ خَرَجَ مِنَ الطَّاعَةِ، وَفَارَقَ الْحَمَاعَةَ، ثُمَّ مَاتَ، مَاتَ مَيْتَةً جَاهِلِيّةً، وَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَة عُمَيّة، يَغْضَبُ لِلْعَصَبَةِ، وَيُقَاتِلُ لِلْعَصَبَةِ، فَلَيْسَ مِنْ أُمّتِي، وَمَنْ خَرَجَ مِنْ أُمّتِي عَلَى أُمّتِي، يَضْرِبُ بَرّهًا وَفَاحرَهَا، لاَ يَتَحَاشَ مَنْ مُؤْمِنها، وَلاَ يَهْي بذي عَهْدها، فَلَيْسَ مِنْ أُمّتِي ..

ُ ٤٧٨٥ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارِ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَرِيرٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ، فَعْبَهُ عَنْ غَيْلاَنَ بْنِ جَرِيرٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ. أَمَّا ابْنُ الْمُثَنَّى فَلَمْ يَذْكُرْهُ النَّبِيُّ وَأَمَّا ابْنُ بَشَّارٍ، فَقَالَ فِيْ رِوَايَتِهِ: قَالَ رَسُولً ﷺ بِنَحْوِ حَدِيثِهِ.

آلِكُ ١٨٠٤ - (٥) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبَيعِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدِ عَنِ الْجَعْدِ: أَبِي عُثْمَانَ، عَنْ أَبِي رَجَاء، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ يَرْوِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً يَكْرَهُهُ، فَلْيَصْبُرْ، فَإِنّهُ مَنْ فَارَقَ الْجَمَاعَةَ شَبْراً فَمَاتَ، فَميتَةٌ جَاهليّةٌ".

٧٨٧٧ - (٦) وحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَّوَخَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا الْحَعْدُ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءِ الْعُطَارِدِيُّ عَنِ ابْنِ عَبّاسٍ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "مَنْ كَرِهَ مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئاً فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ، فَإِنّهُ لَيْسَ أَحَدٌ مِنَ النّاسِ خَرَجَ مِنَ السّلْطَانِ شِبْراً، فَمَاتَ عَلَيْهِ، إلاَّ مَاتَ مَيتَةً جَاهِلِيّةً".

⁻مشددة والياء مشددة أيضاً، قالوا: هي الأمر الأعمى لا يستبين وجهه، كذا قاله أحمد بن حنبل والجمهور. قال السحاق بن راهويه: هذا كتقاتل القوم للعصبية. قوله في "يغضب لعصبة أو يدعو إلى عصبة أو ينصر عصبة": هذه الألفاظ الثلاثة بالعين والصاد المهملتين، هذا هو الصواب المعروف في نسخ بلادنا وغيرها. وحكى القاضي عن رواية العذري بالغين والضاد المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ومعناها: أنه يقاتل لشهوة نفسه وغضبه لها، ويؤيد الرواية الأولى الحديث المذكور بعدها: "يغضب للعصبة ويقاتل للعصبة"، ومعناه: إنما يقاتل عصبية لقومه وهواه. =

١٤٧٨٨ - (٩) حَدَّثَنَا هُرَيْمُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدَّتُ عَنْ أَبِي مُحَدِّتُ عَنْ أَبِي مِحْلَزٍ، عَنْ جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَحَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: أَمَنْ قُتِلَ تَحْتَ رَايَةٍ عُمَيّة، يَدْعُو عَصَبِيّةً، أَوْ يَنْصُرُ عَصَبِيّةً، فَقَتْلَةٌ جَاهليّةٌ".

مُحَمّد بْنِ زَيْد عَنْ زَيْد بْنِ مُحَمّد، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْد الله بْنِ مُطِيع، وَهُو ابْنُ مُحَمّد بْنِ زَيْد عَنْ زَيْد بْنِ مُحَمّد، عَنْ نَافِعٍ قَالَ: جَاءَ عَبْدُ الله بْنُ عُمَرَ إِلَى عَبْد الله بْنِ مُطِيع، مُحَمّد بْنِ زَيْد عَنْ زَيْد بْنِ مُعَاوِيَة، فَقَالَ: اطْرَحُوا لأبِي عَبْد الرَّحْمَنِ حِينَ كَانَ مِنْ أَمْرِ الْحَرّةِ مَا كَانَ، زَمَنَ يَزِيدَ بْنِ مُعَاوِيَة، فَقَالَ: اطْرَحُوا لأبِي عَبْد الرَّحْمَنِ وَسَادَةً. فَقَالَ: الله عَنْ الله عَنْ يَقُولُ: وَسَادَةً. فَقَالَ: إِنِي لَمْ آتِكَ لأحْلس، أَتَيْتُكَ لأحَدّثَكَ حَديثاً سَمعْتُ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ: "مَنْ خَلَعَ يَداً مِنْ طَاعَة، لَقِي الله يَوْمَ الْقِيَامَة، لا حُجّة لَهُ، وَمَنْ مَاتَ وَلَيْسَ فِي عُنْقِهِ بَيْعَة، مَاتَ مِيتَة جَاهليّةً".

· ٤٧٩ - (١١) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الله بْنِ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا لَيْتُ عَنْ عُبَيْدِ الله بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ بُكَيْرِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَشَجّ، عن نافع عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنّهُ أَتَى ابْنَ مُطِيعٍ، فَذَكَرَ عَنِ النّبِيِّ عَلَيْ نَحْوَهُ.

َ ١٩٧٦ - (١٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِي: حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيَ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ جَبَلَةَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ عُمْرَ، قَالاً جَمِيعاً: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدٍ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ عُمْرَ، عَنِ النّبِيّ عَلَيْ بِمَعْنَى حَدِيثِ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمْرَ.

قوله ﷺ : "ومن خرج على أمتي يضرب برها وفاجرها، ولا يتحاش من مؤمنها"، وفي بعض النسخ: "يتحاشى" بالياء، ومعناه: لا يكترث بما يفعله فيها، ولا يخاف وباله وعقوبته.

قوله ﷺ : "من خلع يداً من طاعة لقي الله تعالى يوم القيامة ولا حجة له": أي لا حجة له في فعله ولا عذر له بنفعه.

[١٤] - باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع]

٢٩٩٢ - (١) حدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ - قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، وَقَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ - : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلاَقَةً قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مَنْ بَشَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ. فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرَّقَ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَى يَقُولُ: "إِنَّهُ سَتَكُونُ هَنَاتٌ وَهَنَاتٌ. فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُفَرَّقَ أَمْرَ هَذه الْأُمَّة، وَهِيَ جَمِيعٌ، فَاضْربُوهُ بِالسَّيْفِ كَائِنًا مَنْ كَانَ".

٣٩٩٣ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَحْمَلُ بْنُ جِرَاشٍ: حَدَّثَنَا حَبّانُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، ح وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكِرِيّاءَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا الْمُصْعَبُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْحَثْعَمِيّ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، ح وَحَدَّثَنِي حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا عَارِمُ بْنُ أَلْفَضْلُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ الْمُحْتَارِ وَرَجُلٌ سَمّاهُ، كُلّهُمْ عَنْ زِيَادِ بْنِ الْفَضْلُ: حَدَّثَنَا حَرْفُولُ سَمّاهُ، كُلّهُمْ عَنْ زِيَادِ بْنِ عَلَاقَةً، عَنْ عَرْفَحَةَ، عَنِ النّبِيِّ فِي جَدِيثِهِمْ جَمِيعاً: "فَاقْتُلُوهُ".

يَعْفُورِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي يَعْفُورِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَرْفَجَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "مَنْ أَتَاكُمْ، وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ".

١٤- باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع

شرح الغريب: قوله ﷺ: "ستكول هنات وهنات": الهنات: جمع هنة، وتطلق على كل شيء، والمراد بها: هنا الفتن والأمور الحادثة. قوله ﷺ: "فسن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائناً من كان": فيه: الأمر بقتال من خرج على الإمام، أو أراد تفريق كلمة المسلمين ونحو ذلك، وينهى عن ذلك، فإن لم ينته قوتل، وإن لم يندفع شره إلا بقتله فقتل، كان هدراً. فقوله ﷺ: "فاضربوه بالسيف". وفي الرواية الأخرى: "فاقتموه": معناه: إذا لم يندفع إلا بذلك. وقوله ﷺ: "يريد أن بشق عصاكم": معناه: يفرق جماعتكم كما تفرق العصاة المشقوقة، وهو عبارة عن اختلاف الكلمة وتنافر النفوس.

[١٥] باب إذا بويع لخليفتين]

٥ ٤٧٩٥ - (١) وَحَدَّثَني وَهْبُ بْنُ بَقِيَّةَ الْوَاسِطِيِّ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ عَنِْ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا بُويِعَ لِحَلِيفَتَيْنِ، فَاقْتُلُوا الآخِرَ مَنْهُمَا".

٥١- باب إذا بويع لخليفتين

قوله ﷺ: "إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منهما": هذا محمول على ما إذا لم يندفع إلا بقتله، وقد سبق إيضاح هذا في الأبواب السابقة، وفيه: أنه لا يجوز عقدها لخليفتين، وقد سبق قريباً نقل الإجماع فيه واحتمال إمام الحرمين.

* * * *

[17- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع...]

٢٩٦٦ - (١) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ الأَزْدِيّ: حَدَّنَنا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "سَتَكُونُ أُمَرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ عَرَفَ بَرِئَ، * وَمَنْ أَنْكُرَ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ"، قَالُوا: أَفَلاَ نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لاَ، مَا صَلَوْا".

٧٩٧ - (٢) وحَدَّثَنَى أَبُو غَسّانَ الْمِسْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعاً عَنْ مُعَاذٍ - وَاللَّفْظُ لَابِي غَسّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ ظَبِي غَسّانَ -: حَدَّثَنَا مُعَاذٌ وَهُوَ ابْنُ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيّ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنِ الْعَنزِيّ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النّبِيِّ عَلَى النّبِي عَلَى النّبِي عَلَى النّبِي عَلَى النّبِي عَلَى اللّهِ عَنْ اللّهِ يُعْدَلُ مُنْ رَضِي عَلَيْكُمْ أُمْرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكُرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِي وَتَابَعَ"، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ أَلاَ نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: "لاَ، مَا صَلّوْا"، أَيْ مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ وَأَنْكَرَ بِقَلْبِهِ.

١٦- باب وجوب الإنكار على الأمراء فيما يخالف الشرع وترك قتالهم ما صلوا، ونحو ذلك

قوله ﷺ: "ستكون أمراء، فتعرفون وتنكرون، فمن عرف فقد برئ، ومن أنكر سلم ولكن من رضي وتابع، قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: لا، ما صلّوا": هذا الحديث فيه معجزة ظاهرة بالإخبار بالمستقبل، ووقع ذلك كما أخبر ﷺ. وأما قوله ﷺ: "فس عرف فقد برئ": فأما رواية من أخبر ﷺ. وأما قوله شخه: "فس كره فقد برئ"، فظاهرة، ومعناه: من كره ذلك المنكر، فقد برئ من إثمه وعقوبته، وهذا في حق من لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه، فليكرهه بقلبه، وليبرأ.

بيان المراد بقوله ﷺ "فمن عرف فقد برئ": وأما من روى: "فمن عرف فقد برئ"، فمعناه - والله أعلم -فمن عرف المنكر ولم يُشْتبه عليه، فقد صارت له طريق إلى البراءة من إثمه وعقوبته بأن يغيره بيديه أو بلسانه، فإن عجز فليكرهه بقلبه.

وقوله ﷺ: "ولكن من رضي وتابع": معناه: ولكن الإثم والعقوبة على من رضي وتابع، وفيه دليل على أن من عجز عن إزالة المنكر لا يأثم بمجرد السكوت، بل إنما يأثم بالرضى به، أو بأن لا يكرهه بقلبه أو بالمتابعة عليه. =

^{*}قوله: "فس عرف برئ": أي من عرف بقلبه أنه منكر، ومرجعه إلى أنه أنكر بقلبه فرجع إلى ما في الرواية الثانية: "فمن كره فقد برئ". وعلى هذا ينبغي أن يحمل قوله: "ومن أنكر سلم" على الإنكار باللسان، والله تعالى أعلم.

٤٧٩٨ – (٣) وحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبَيعِ الْعَتَكِيِّ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ:حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ زِيَادٍ وَهِشَامٌ عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَحْوِ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "فَمَنْ أَنْكُرَ فَقَدْ بَرئَ، وَمَنْ كَرة فَقَدْ سَلَمَ".

﴿ ٤٧٩٩ - (٤) وَحَدَّثَنَاهُ حَسَنُ بْنُ الرَّبَيعِ الْبَحَلِيُّ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ هِشَامٍ، عَنِ الْبَحَلِيُّ: عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنِ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ . فَذَكَرَ مِثْلَهُ. إِلاَّ قَوْلَهُ: "وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ" لَمْ يَذْكُرُهُ.

وأما قوله: "أفلا نقاتلهم؛ قال: لا، ما صلوا": ففيه معنى ما سبق أنه لا يجوز الخروج على الخلفاء بمجرد الظلم أو الفسق ما لم يغيروا شيئاً من قواعد الإسلام.

[١٧] باب خيار الأئمة وشرارهم]

ابْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ: أَخْبَرَنِي مَوْلَى بَنِي فَزَارَةَ وَهُو رُزَيْقُ بْنُ حَيّانَ أَنَهُ سَمِعَ مُسْلِمَ بْنَ قَرَظَةً - ابْنَ عَمِّ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَسْجَعِيّ - يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفَ بْنَ مَالِكِ الْأَسْجَعِيّ يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ مَالِكِ الْأَسْجَعِيّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: الْحِيَارُ أَلِمَتِكُمُ الّذِينَ تُجِبّونَهُمْ وَيُجِبّونَكُمْ، وَتُصلّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصلّونَ عَلَيْهُمْ وَيُحِبّونَكُمْ، وَتُصلّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصلّونَ عَلَيْهُمْ وَيُعْفِونَكُمْ، وَشِرَارُ أَئِمّتِكُمُ الّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ، وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ"، قَالُوا: عَلَيْهُمْ وَيُعْفِونَكُمْ اللهِ ا

١٧- باب خيار الأئمة وشرارهم

ضبط الأسماء: قوله: "عن رزيق بن حيان": اختلفوا في تقديم الراء على الزاي وتأخيرها على وجهين، ذكره البخاري وابن أبي حاتم والدارقطني وعبد الغني بن سعيد المصري وابن ماكولا وغيرهم من أصحاب "المؤتلف" بتقديم الراء المهملة، وهو الموجود في معظم نسخ صحيح مسلم. وقال أبو زرعة الرازي والدمشقي: بتقديم الزاي المعجمة، والله أعلم. قوله: "عن مسلم بن قرظة" بفتح القاف والراء وبالظاء المعجمة، وقد سبق في الباب قبله شرح هذه الأحاديث. قوله في "خيار أئمتكم الذين تجوفهم ويجبونكم ويصلون عليكم وتصلون عليهم": معنى يصلون: أي يدعون.

قَالَ ابْنُ جَابِرٍ: فَقُلْتُ يَعْنِي لِرُزَيْقِ حِينَ حَدَّثَنِي بِهَذَا الْحَديث: آلله! يَا أَبَا المِقْدَامِ! لَحَدَّتُكَ بِهَذَا، أُو سَمِعْتَ هَذَا مِنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرَّظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَوْفاً يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ؟ قَالَ: فَحَثَا عَلَى رُكْبَتَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ، فَقَالَ: إِي! والله الذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ! لَسَمِعْتُهُ مِنْ مُسْلِمِ ابْنِ قَرَظَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ.

٢٠٨١ - (٣) وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيّ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ
 جَابِر بِهَذَا الإِسْنَادِ: وَقَالَ: رُزَيْقٌ مَوْلَى بَنِي فَزَارَةً.

قال مسلم: وَرَوَاهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ مُسْلِمٍ بْنِ قَرَظَةَ، عَنْ عَوْفِ ابْنِ مَالِكِ، عَنِ النّبِيّ عَلَيْ بِمِثْلِهِ.

شرح الغويب: قوله: "فحثا على ركبتيه واستقبل القبلة": هكذا هو في أكثر النسخ "فحثا" بالثاء المثلثة، وفي بعضها "فحذا" بالذال المعجمة، وكلاهما صحيح، فأما بالثاء، فيقال منه: حثا على ركبتيه يجثو، وحثا يجثي حَثُوًّا وحثيا فيهما، وأحثاه غيره، وتجاثوا على الركب، حثى وحثى بضم الجيم وكسرها. وأما "حذا"، فهو الجلوس على أطراف أصابع الرجلين ناصب القدمين، وهو الجاذي، والجمع حذا مثل نائم ونيام، قال الجمهور: الجاذي أشد استيفازاً من الجاثي، وقال أبو عمرو: هما لغتان.

[١٨] - باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال....]

١٤٠٣ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، حِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْتُ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كُنّا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ أَلْفاً وَأَرْبَعَمِائَةٍ، فَبَايَعْنَاهُ وَعُمَرُ أَخْبَرَنَا اللَّيْتُ عَنْ أَبِي الزّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نَفِرٌ، وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ. آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشّحَرَةِ، وَهِي سَمُرَةٌ، وَقَالَ: بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نَفِرٌ، وَلَمْ نُبَايِعْهُ عَلَى الْمَوْتِ. ٤٤٠ (٢) وحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: لَمْ نُبَايِعْ رَسُولَ الله ﷺ عَلَى الْمَوْتِ، إِنّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى الْمَوْتِ، إِنّمَا بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نَفْرَ.

٤٨٠٥ - (٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِم: حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ عَنِ ابْنِ جُرَيْج: أَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ سَمِعَ جَابِراً يُسْأَلُ: كَمْ كَانُوا يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ؟ قَالَ: كُنّا أَرْبَعَ عَشَرَةً مِائَةً، فَبَايَعْنَاهُ، وَعُمَرُ آخِذٌ بِيَدِهِ تَحْتَ الشَّجَرَةِ، وَهِيَ سَمُرَةٌ، فَبَايَعْنَاهُ، غَيْرَ جَدّ بْنِ قَيْسِ الأَنْصَارِيّ، اخْتَبَأَ تَحْتَ بَطْنِ بَعِيرِهِ.

١٩٠٦ - (٤) وحدَّ تَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارِ: حَدَّنَنَا حُجّاجُ بْنُ مُحَمّدِ الأَعْوَرُ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ ابْنِ مُحَالِدٍ: قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ أَنّهُ سَمِعَ حَابِراً يُسْأَلُ: هَلْ بَايَعَ النّبِيّ ﷺ بِنْ مُحَالِدٍ: قَالَ: لاَ، وَلَكُنْ صَلّى بِهَا، وَلَمْ يُبَايِعْ عِنْدَ شَجَرَةٍ، إِلاّ الشّحَرَةَ التّي بِالْحُدَيْبِيَةِ. بِذِي الْحُدَيْبِيَةِ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَحْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: دَعَا النّبِيّ ﷺ عَلَى عَلَى قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: وَأَحْبَرَنِي أَبُو الزّبَيْرِ أَنّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله يَقُولُ: دَعَا النّبِيّ عَلَى عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ يَقُولُ: دَعَا النّبِيّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ يَقُولُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلْمَ اللّهُ يَقُولُ: دَعَا النّبِيّ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلْمَ اللّهُ يَقُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ لَكُولُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ الْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمَ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى الللهِ الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

بِئْرِ الْحُدَيْبِيَةِ.

١٨ - باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة القتال،

وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة

التوفيق بين الروايات: قوله: "كنا يوم الحديبية ألفاً وأربعمائة". وفي رواية: "ألفاً وخمسمائة". وفي رواية: "ألفا وثلاثمائة"، وقد ذكر البخاري ومسلم هذه الروايات الثلاث في صحيحهما، وأكثر روايتهما "ألف وأربعمائة"، وكذا ذكر البيهقي أن أكثر روايات هذا الحديث ألفاً وأربعمائة، ويمكن أن يجمع بينهما بألهم كانوا أربعمائة وكسراً، فمن قال: أربعمائة لم يعتبر الكسر، ومن قال: خمسمائة اعتبره، ومن قال: ألف وثلاثمائة ترك بعضهم؛ لكونه لم يتقن العد أو لغير ذلك.

٥١٠٧ - (٥) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرُو الأَشْعَثِيّ وَسُويْدُ بْنُ سَعِيد وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَأَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ -وَاللَّفْظُ لِسَعِيدٍ - قَالَ سَعِيدٌ وَإِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخرَانِ: حَدَّثَنَا- سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو، عَنْ حَابِرِ قَالَ: كُنّا يَوْمَ الْحُدَيْيِيَةِ أَلْفاً وَأَرْبَعَمِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَنْتُمُ سُفْيَانُ عَنْ عَمْرُو، عَنْ حَابِرِ قَالَ: كُنّا يَوْمَ الْحُدَيْيِيَةِ أَلْفاً وَأَرْبَعَمِائَةٍ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ: "أَنْتُمُ الْمَوْمَ خَيْرُ أَهْلِ الأَرْضِ". وَقَالَ جَابِرٌ: لَوْ كُنْتُ أَبْصِرُ لأَرَيْتُكُمْ مَوْضِعَ الشّحَرَة.

٣٠٨٥ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَابْنُ بَشّارِ، قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفِر: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بِنْ عَبْدِ الله عَنْ أَصْحَابِ شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ الله عَنْ أَصْحَابِ الشَّحَرَةِ، فَقَالَ: لَوْ كُنّا مَائَةَ أَلْفٍ لَكَفَانًا، كُنّا أَلْفاً وَخَمْسَمِائَةٍ.

٩ - ٨٨ - (٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ، قَالاً: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ إِدْرِيسَ، ح وَحَدَّثَنَا رِفَاعَةُ بْنُ الْهَيْثَمِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ يَعْنِي الطّحّانَ، كِلاَّهُمَا يَقُولُ: عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ سَالِمِ ابْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: لَوْ كُنّا مِائَةَ أَلْفٍ لَكَفَانَا، كُنّا حَمْسَ عَشَرَةَ مِائَةً.

=المقصود من جميع الروايات البيعة على الصبر: قوله في رواية حابر ورواية معقل بن يسار: "بايعناه يوم الحديبية على أن لا نفر و لم نبايعه على الموت". وفي رواية سلمة: "ألهم بايعوه يومئذ على الموت"، وهو معنى رواية عبد الله بن زيد بن عاصم. وفي رواية مجاشع بن مسعود: "البيعة على الحمّرة والبيعة على الإسلام والجهاد"، وفي حديث ابن عمر وعبادة: "بايعنا على السمع والطاعة، وأن لا ننازع الأمر أهله"، وفي رواية عن ابن عمر في غير صحيح مسلم: "البيعة على الصبر": قال العلماء: هذه الرواية تجمع المعاني كلها، وتبين مقصود كل الروايات، فالبيعة على أن لا نفر معناه: الصبر حتى نظفر بعدونا أو نقتل، وهو معنى البيعة على الموت، أي نصبر وإن آل بنا ذلك إلى الموت لا أن الموت مقصود في نفسه، وكذا البيعة على الجهاد أي والصبر فيه، والله أعلى.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وجمع الحافظ في الفتح (٦: ١١٨، ٧: ٤٥٠) بينهما بأن من أطلق أن البيعة كانت على الموت أراد لازمها؛ لأنه إذا باع على أن لا يفر لزم من ذلك أن يثبت، والذي يثبت إما أن يغلب، وإما أن يؤسر، والذي يؤسر إما أن ينجو وإما أن يموت. ولما كان الموت لا يؤمن في مثل ذلك أطلقه الراوي. وحاصله أن أحدهما حكى صورة البيعة، والآخر حكى ما تؤول إليه، وجمع الترمذي بأن بعضاً بايع على الموت، وبعضاً بايع على أن لا يفر.

والظاهر ما قاله الحافظ؛ لأن عدة من الصحابة والتابعين نفوا البيعة على الموت، وقد تُبت أن ابن عمر ﴿ قد=

١٨١٠ (٨) وحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ - قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا،
 وَقَالَ عُثْمَانُ: حَدَّثَنَا حَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ أَبِي الْجَعْدِ قَالَ: قُلْتُ لِجَابِرٍ: كُمْ
 كُنْتُمْ يَوْمَئذ؟ قَالَ: أَلْفاً وَأَرْبَعَمائَة.

٩١١ - ٤٨١١ حَدَّثَنَا عُبَيْدٌ الله بْنُ مُعَاذ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو يَعْنِي ابْنَ مُرَّةَ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الله بْنُ أَبِي أُوْفَى قَالَ: كَانَّ أَصْحَابُ الشَّحَرَةِ أَلْفاً وَثَلاَثَمِائَةٍ، وَكَانَتُ أَسْلَمُ ثُمُنَ الْمُهَاجِرِينَ.

١٠١٢ – (١٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمثَنَى: حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ، حِ وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا النّضْرُ بْنُ شُمَيْل، جَمِيعاً عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مثْلَهُ.

٣٤٨٦ - (١١) وَحَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَحْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ حَالِدٍ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ الأَعْرَجِ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ الشَّحَرَةِ، وَالنّبِي ﷺ يُبَايِعُ النّاسَ، وَأَنَا رَافِعٌ غُصْنًا مِنْ أَغْصَانِهَا عَنْ رَأْسِهِ، وَنَحْنُ أَرْبَعَ عَشَرَةً مِائَةً، قَالَ: لَمْ نُبَايِعُهُ عَلَى الْمَوْتِ، لَكُنْ بَايَعْنَاهُ عَلَى أَنْ لاَ نَفرّ.

١٨١٤ - (١٢) وَحَدُّثَنَاه يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ الله عَنْ يُونسَ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

وكان في أول الإسلام يجب على العشرة من المسلمين أن يصبروا لمائة من الكفار، ولا يفروا منهم، وعلى المائة الصبر لألف كافر، ثم نسخ ذلك وصار الواجب مصابرة المثلين فقط، هذا مذهبنا ومذهب ابن عباس ومالك والجمهور أن الآية منسوخة، وقال أبو حنيفة وطائفة: ليست بمنسوخة، واختلفوا في أن المعتبر بحرد العدد من غير مراعاة القوة والضعف أم يراعي؟ والجمهور على أنه لا يراعي لظاهر القرآن، وأما حديث عبادة: "بايعنا رسول الله على أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا" إلى آخره، فإنما كان ذلك في أول الأمر في ليلة العقبة قبل الهجرة من مكة وقبل فرض الجهاد.

قوله: "سألت جابراً عن أصحاب الشجرة، فقال: لو كنا مائة ألف لكفانا: كنا ألفاً وخمسمائة": هذا مختصر من الحديث الصحيح في بئر الحديبية، ومعناه: أن الصحابة لما وصلوا الحديبية وجدوا بئرها إنما تنـــزه مثل الشراك،=

⁼أنكر على عبد الله بن مطيع وابن حنظلة على أنهما يأخذان البيعة على الموت في وقعة الحرة، كما مرّ في باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين، والله أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٥٨/٣)

٥١١٥ - (١٣) وَحَدَّثَنَاهُ حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ طَارِقٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيّبِ قَالَ: فَالْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ اللهِ عَنْدَ الشّخرَةِ، قَالَ: فَالْطَلَقْنَا فِي قَابِلٍ حَاجّينَ، فَخَفيَ عَلَيْنَا مَكَانُهَا، فَإِنْ كَانَتْ تَبَيّنَتْ لَكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ.

١٤١٦ - (١٤) وَحَلَّ نَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ قَالَ: وَقَرَأْتُهُ عَلَى نَصْرِ بْنِ عَلِيٍّ عَنْ أَبِي أَحْمَدَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ طَارِقٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي عَنْ الْمُعْنِدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ عَلَى عَامَ الشَّجَرَةِ، قَالَ: فَنَسُوهَا مِنَ العَامِ الْمُقْبِلِ.

١٥٧- (١٥) وَحَدَّثَنِي حَجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: قَالاً: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ: حَدَّثَنَا شَبَابَةُ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الشَّجَرَةَ، ثُمَّ أَتَيْتُهَا بَعْدُ، فَلَمْ أَعْرِفْهَا.

المَّدَ اللهُ عَنْ يَزِيدَ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُنْيَ ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي عُنْيَدٍ، مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الأَكُوعِ قَالَ: قُلْتُ لِسَلَمَةَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللهُ ﷺ يَوْمَ النَّهُ عَلَى أَيِّ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ النَّهُ عَلَى أَيْ شَيْءٍ بَايَعْتُمْ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَوْمَ النَّهُ عَلَى الْمَوْتِ.

٩ ٩ ـ ١٧) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا حَمّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ عَنْ سَلَمَةَ بِمثْله.

مسلم المسلم الم

⁻فبسق النبي ﷺ فيها ودعا فيها بالبركة، فحاست، فهي إحدى المعجزات لرسول الله ﷺ، فكأن السائل في هذا الحديث علم أصل الحديث، والمعجزة في تكثير الماء وغير ذلك مما جرى فيها، و لم يعلم عددهم، فقال جابر: كنا ألفاً وخمسمائة، ولو كنا مائة ألف أو أكثر لكفانا. وقوله في الرواية التي قبل هذه: "دعا على بئر الحديبية": أي دعا فيها بالبركة. قوله في الشجرة: "إنما خفي عليهم مكانما في العام المقبل".

.....

=حكمة خفاء الشجرة التي بويعت تحته بيعة الرضوان: قال العلماء: سبب خفائها أن لا يفتتن الناس بها لما حرى تحتها من الخير، ونزول الرضوان والسكينة وغير ذلك، قلو بقيت ظاهرة معلومة لخيف تعظيم الأعراب والجُهَّال إياها وعبادتهم لها، فكان خفاؤها رحمة من الله تعالى.

* * * *

[١٩] - باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه]

١ ٤٨٢١ - (١) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا حَاتِمٌ يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ يَزِيدَ بْنَ أَبِي عُبَيْد، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الأَكُوعِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْحَجَّاج، فَقَالَ: يَا ابْنَ الأَكُوعِ! ارْتَدَدْتَ عَلَى عَقِبَيْك؟ تَعَرَّبْتَ؟ قَالَ: لاَ. وَلَكِنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَذِنَ لِي فِي الْبَدُوِ.

١٩- باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه

قوله: "أن الحجاج قال لسلمة بن الأكوع هيه: ارتددت على عقبيك؟ تعربت؟ قال: لا، ولكن رسول الله ﷺ أذن لى في البدو".

شرح جواب سلمة بن الاكوع هـ: قال القاضي عياض: أجمعت الأمة على تحريم ترك المهاجر هجرته ورجوعه إلى وطنه، وعلى أن ارتداد المهاجر أعرابياً من الكبائر، قال: ولهذا أشار الحجاج إلى أن أعلمه سلمة أن خروجه إلى البادية إنما هو بإذن النبي هـ: قال: ولعله رجع إلى غير وطنه؛ أو لأن الغرض في ملازمة المهاجر أرضه الذي هاجر إليها وفرض ذلك عليه إنما كان في زمن النبي هـ: لنصرته، أو ليكون معه؛ أو لأن ذلك إنما كان قبل فتح مكة، فلما كان الفتح وأظهر الله الإسلام على الدين كله، وأذل الكفر، وأعز المسلمين سقط فرض الهجرة، فقال النبي هـ: "لا هجرة بعد الفتح"، وقال: "مضت الهجرة لأهلها": أي الذين هاجروا من ديارهم وأموالهم قبل فتح مكة؛ لمواساة النبي هـ ومُؤازرته ونصرة دينه وضبط شريعته. قال القاضي: و لم يختلف العلماء في وجوب الهجرة على أهل مكة قبل الفتح، واختلف في غيرهم، فقيل: لم تكن واجبة على غيرهم، بل كانت ندباً، ذكره أبو عبيد في كتاب الأموال؛ لأنه هـ لم يأمر الوفود عليه قبل الفتح بالهجرة، وقيل: إنما كانت واجبة على من لم يسلم كل أهل بلده؛ لئلا يقى في طلوع أحكام الكفار.

[٠٢٠] باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير....]

017

١٥ ٢ ٢ ٢٥ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ أَبُو جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ زَكَرِيّاءَ عَنْ عَاصِمِ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ: حَدَّثَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُودِ السَّلَمِيّ قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ عَنْ أَبِيعُهُ عَلَى الْهِجْرَةِ. فَقَالَ: "إِنَّ الْهِجْرَةَ قَدْ مَضَتْ لأَهْلِهَا، وَلَكِنْ عَلَى الإِسْلاَمِ وَالْجَهَادِ وَالْخَيْرِ".

قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُود السَّلَمِيّ، قَالَ: جَنْتُ بَأْخِي: أَبِي مَعْبَد إِلَى رَسُول اللهِ ﷺ بَعْدَ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُجَاشِعُ بْنُ مَسْعُود السَّلَمِيّ، قَالَ: جَنْتُ بَأْخِي: أَبِي مَعْبَد إِلَى رَسُول اللهِ ﷺ بَعْدَ الفَتْحِ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ! بَايِعْهُ عَلَى الْهِجْرَةِ، قَالَ: "قَدْ مَضَت الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا قُلْتُ: فَبِأَيّ الفَتْحِ. فَقُلْتُ: فَالَ: "قَدْ مَضَت الْهِجْرَةُ بِأَهْلِهَا قُلْتُ: فَبِأَيّ شَيْءُ تُبَايِعُهُ؟ قَالَ: "عَلَى الإِسْلاَمِ وَالْجِهَادِ وَالْخَيْرِ". قَالَ أَبُو عُثْمَانَ: فَلَقِيتُ أَبًا مَعْبَدٍ، فَأَخْبَرْتُهُ بِهَوْلُ مُجَاشِع، فَقَالَ: صَدَق.

الله عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الله عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الله عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الله عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ: قَالَ: فَلَقِيتُ أَخَاهُ، فَقَالَ: صَدَقَ مُجَاشِعٌ، وَلَمْ يَذْكُرْ: أَبَا مَعْبَد.

٥ ٤٨٢٥ - (٤) حَلَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالاَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِد، عَنْ طَاوُس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ: فَتْحِ مَكَّةَ: "لاَ هِجْرَةَ، وَلَكِنْ جَهَادٌ وَنَيَّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفِرْتُمْ فَانْفرُوا".

• ٢ – باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"

قوله: "أتيت النبي ﷺ أبايعه على الهجرة، فقال: إن الهجرة قد مضت لأهلها، ولكن على الإسلام والجهاد والخير": معناه: أن الهجرة الممدوحة الفاضلة التي لأصحابها المزية الظاهرة إنما كانت قبل الفتح، ولكن أبايعك على الإسلام والجهاد وسائر أفعال الخير، وهو من باب ذكر العام بعد الخاص، فإن الخير أعم من الجهاد، ومعناه: أبايعك على أن تفعل هذه الأمور. قوله: "قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: فتح مكة: "لا هجرة ولكن جهاد ونية".

تأويل قوله ﷺ "لاهجرة بعد الفتح": وفي الرواية الأخرى: "لا هجرة بعد الفتح"، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام باقية إلى يوم القيامة، وتأولوا هذا الحديث تأويلين: أحدهما: =

١٤٨٦٦ (٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ رَافِعٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ آدَمَ: حَدَّثَنَا مُفَضَلٌ يَعْنِي ابْنَ مُهَلْهِلٍ، ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى عَنْ إِسْرَائِيلَ، كُلّهُمْ عَنْ مَنْصُورٍ بِهَذَا الإسْنَاد مثْلَهُ.

آلَاً ٤٨٠٠ (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْن، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ عَبِيبٍ بْنِ أَبِي حُسَيْن، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: "لاَ هِجْرَةً بَعْدَ الْفَتْحِ، وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيّةٌ، وَالنَّهُ وَنِيّةٌ، وَإِذَا اسْتُنْفُرْتُمْ فَانْفُرُوا".

مَدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرُو الأَوْزَاعِيّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الرَّهْرِيّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الرَّهْرِيّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْشِيّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَمْرُو الأَوْزَاعِيّ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ الرَّهْرِيّ: حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْشِيّ عَبْدُ الرَّيْسُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَنَى الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: أَعْرَابِيّاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ عَنِي الْهِجْرَةِ، فَقَالَ: "وَقُولُ تُوتِي صَدَقَتَهَا؟" وَيُحَلُ إِنَّ شَأْنَ الْهِجْرَةِ لَشَدِيدٌ فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبلِ؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُوتِي صَدَقَتَهَا؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُوتِي صَدَقَتَهَا؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ تُوتِي صَدَقَتَهَا؟" قَالَ: نَعَمْ! قَالَ: "فَهَلْ مُنْ وَرَاءِ الْبِحَارِ، فَإِنَّ اللهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْعًا".

⁻لا هجرة بعد الفتح من مكة! لأنها صارت دار إسلام، فلا تتصور منها الهجرة. والثاني: وهو الأصح أن معناه أن الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة، ومضت لأهلها الذين هاجروا قبل فتح مكة عزاً ظاهراً بخلاف ما قبله.

قوله ﷺ: "ولكن جهاد ونية": معناه أن تحصيل الخير بسبب الهجرة قد انقطع بفتح مكة، ولكن حصلوه بالجهاد والنية الصالحة، وفي هذا الحث على نية الخير مطلقاً، وأنه يثاب على النية. قوله ﷺ: "وإذا استُنفرتم فانفروا": معناه: إذا طلبكم الإمام للحروج إلى الجهاد فاحرجوا، وهذا دليل على أن الجهاد ليس فرض عين، بل فرض كفاية، إذا فعله من تحصل بهم الكفاية سقط الحرج عن الباقين، وإن تركوه كلهم أثموا كلهم.

شرح كون الجهاد فرض كفاية أو فرض عين: قال أصحابنا: الجهاد اليوم فرض كفاية، إلا أن ينزل الكفار ببلد المسلمين، فيتعين عليهم الجهاد، فإن لم يكن في أهل ذلك البلد كفاية وجب على من يليهم تتميم الكفاية، وأما في زمن النبي في في في في أسحابنا أنه كان أيضاً فرض كفاية، والثاني: أنه كان فرض عين، واحتج القائلون بأنه كان فرض كفاية بأنه كان تغزو السرايا، وفيها بعضهم دون بعض.

٤٨٢٩ – (٨) وحَدَّثَنَاه عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنِ الأَوْزَاعِيِّ بِهِذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: "إِنَّ اللهَ لَنْ يَتِرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا"، وَزَادَ فِي الْحَديثِ قَالَ: "فَهَلْ تَحْلُبُهَا يَوْمَ وِرْدِهَا؟" قَالَ: نَعَمْ!

=قوله ﷺ للأعرابي الذي سأله عن الهجرة: "إنَّ شأن الهجرة لشديد، فهل لك من إبل؟ قال: نعم! قال: فهل تؤتي صدقتها؟ قال: نعم! قال: فها تؤتي صدقتها؟ قال: نعم! قال: فاعمل من وراء البحار، فإن الله لن يترك من عملك شيئاً".

شرح الغويب: أما "يترك"، فبكسر التاء، معناه: لن ينقصك من ثواب أعمالك شيئاً، حيث كنت، قال العلماء: والمراد بالمبحرة التي سأل والمراد بالبحار هنا القرى، والعرب تسمي القرى البحار، والقرية البحيرة، قال العلماء: والمراد بالهجرة التي سأل عنها هذا الأعرابي ملازمة المدينة مع النبي على وترك أهله ووطنه، فخاف عليه النبي في أن لا يقوى لها، ولا يقوم بحقوقها، وأن ينكص على عقبيه، فقال له: إن شأن الهجرة التي سألت عنها لشديد، ولكن اعمل بالخير في وطنك، وحيث ما كنت، فهو ينفعك، ولا ينقصك الله منه شيئاً، والله أعلم.

فعله للضرورة.

[۲۱ - باب كيفية بيعة النساء]

٠٤٨٣٠ (١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرُو بْنِ سَرْحِ: أَخْبَرَنِي وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عُرُوةُ بْنُ الزّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِيِّ عَلَىٰ قَالَتْ: يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُرُوةُ بْنُ الزّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النّبِيِّ عَلَىٰ قَالَتْ: كَانَتِ الْمُؤْمِنَاتُ، إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ عَلَىٰ يُمْتَحَنّ بِقَوْلِ الله عَزّ وَجَلّ: ﴿يَتَأَيُّنَا ٱلنّبِي إِذَا جَآءَكَ كَانَتِ الْمُؤْمِنَاتُ، إِذَا هَاجَرْنَ إِلَى رَسُولِ عَلَىٰ يُمْتَحَنّ بِقَوْلِ الله عَزّ وَجَلّ: ﴿يَتَأَيُّنَا ٱلنّبِي إِذَا جَآءَكَ اللّهُ شَيْءً وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا يَزْنِينَ ﴾ (الممتحنة: ١٢) إِلَى آخِر الآية.

مُ ٣٨٥ - (٢) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ وَأَبُو الطَّاهِرِ قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْب: حَدَّثَنِي مَالكٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَن عُرْوَةَ أَنَّ عَائِشَةً أَخْبَرَتْهُ عَنْ بَيْعَة النِّسَاء. قَالَتْ: مَا مَسَّ رَسُولُ الله ﷺ بَيْدِهِ امْرَأَةً قَطَّ، إلاّ أَنْ يَأْخُذَ عَلَيْهَا، فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَإِذَا أَخَذَ عَلَيْهَا فَأَعْطَتُهُ، قَالَ: "اذْهَبِي فَقَدْ بَايَعْتُكِ".

٢١ - باب كيفية بيعة النساء

قولها: "كان المؤمنات إذا هاجرن، يمتحن بقول الله تعالى: ﴿يَتَأَيُّمُا ٱلنَّبِيُّ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَتُ ﴾" (الممتحنة: ١٢) إلى آخره، معنى يمتحن: يبايعهن على هذا المذكور في الآية الكريمة. وقولها: "فمن أقر بحذا فقد أقر بالمحنة": معناه: فقد بايع البيعة الشرعية. قولها: "والله ما مست يد رسول الله ﷺ يد امرأة قط غير أنه يبايعهن بالكلام". فوائد الحديث: فيه: أن بيعة النساء بالكلام من غير أخذ كف. وفيه: أن بيعة الرجال بأخذ الكف مع الكلام. وفيه: أن كلام الأجنبية يباح سماعه عند الحاجة، وأن صوتحا ليس بعورة، وأنه لا يلمس بشرة الأجنبية من غير ضرورة كتطبب وفصد وحجامة وقلع ضرس وكحل عين ونحوها مما لا توجد امرأة تفعله جاز للرجل الأجنبي

=ذكر اللغات في كلمة "قط": وفي "قط" خمس لغات: فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة ومكسورة وبضمهما والطاء مشددة وفتح القاف مع تخفيف الطاء ساكنة ومكسورة، وهي لنفي الماضي. قولها في الرواية الأخرى: "ما مس رسول الله في بيده امرأة قط إلا أن يأخذ عليها، فإذا أخذ عليها، فأعطته، قال: اذهبي فقد بايعتك": هذا الاستثناء منقطع، وتقدير الكلام: ما مس امرأة قط، لكن يأخذ عليها البيعة بالكلام، فإذا أخذها بالكلام، قال: "اذهبي فقد بايعتك"، وهذا التقدير مصرح به في الرواية الأولى، ولا بد منه، والله أعلم.

* * * *

[٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع]

١٣٢٢- (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ -وَاللَّفْظُ لابْنِ أَيُوبَ- قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: كُنّا لُبَايِعُ رَسُولَ اللهِ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، يَقُولُ لَنَا: "فِيمَا اسْتَطَعْتَ".

٢٢- باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع

قوله: "كنا نبايع رسول الله على السمع والطاعة، يقول لنا: "فيما استطعت": هكذا هو في جميع النسخ " "فيما استطعت" أي قل: "فيما استطعت".

فائدة الحديث: وهذا من كمال شفقته ﷺ ورأفته بأمنه يُلقَّنُهم أن يقول أحدهم: "فيما استطعت" لئلا يدخل في عموم بيعة ما لا يطيقه، وفيه: أنه إذا رأى الإنسان من يلتزم ما لا يطيقه ينبغي أن يقول له: لا تلتزم ما لا تطيق، فيترك بعضه، وهو من نحو قوله ﷺ: "عليكم من الأعمال ما تطيقون".

* * * *

[٣٣- باب بيان سنَ البلوغ]

١٨٣٣ – (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: عَرَضَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ فِي الْقِتَالِ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَلَمْ يُحرِّنِي، وَعَرَضَنِي يَوْمَ الْحَنْدَقِ، وَأَنَا ابْنُ حَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَأَجَازِنِي.

ُ قَالَ نَافِعٌ: فَقَدِمْتُ عَلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَهُوَ يَوْمَئِذٍ خَلِيفَةٌ، فَحَدَّثُتُهُ هَذَا الْحَدِيثَ، فَقَالَ: إِنَّ هَذَا لَحَدُّ بَيْنَ الصغِيرِ وَالْكَبِيرِ، فَكَتَبَ إِلَى عُمَّالِهِ أَنْ يَفْرِضُوا لِمَنْ كَانَ ابْنَ خَمْسَ عَشْرَةَ سَنَةً، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَاجْعَلُوهُ فِي الْعِيَّالِ.

٢٥٣٤ - (٢) وَحدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدُ الرِّحِيمِ بْنُ سُلْيُمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيّ جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللهِ سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهّابِ يَعْنِي الثَّقَفِيّ جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِهِمْ: وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعَ عَشْرَةَ سَنَةً، فَاسْتَصْغَرَنِي.

٣٣ – باب بيان سنّ البلوغ

وهو السن الذي يجعل صاحبه من المقاتلين، ويجري عليه حكم الرجال في أحكام القتال وغير ذلك. قوله: "عن ابت عسر أنه عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد وهو ابن أربع عشرة سنة، فلم يجزه، وعرض عليه يوم الحندق، وهو ابن خمس عشرة سنة، وهو مذهب الشافعي والأوزاعي وابن وهب وأحمد** وغيرهم، قالوا: باستكمال خمس عشرة سنة يصير مكلّفاً، وإن لم يحتلم، فتحري عليه الأحكام من وجوب العبادة وغيره، ويستحق سهم الرجل من الغنيمة، ويقتل إن كان من أهل الحرب. دليل كون غزوة الحندق الرابعة: وفيه دليل على أن الحندق كانت سنة أربع من الهجرة، وهو الصحيح، وقال جماعة من أهل السير والتواريخ: كانت سنة خمس، وهذا الحديث يرده؛ لأنهم أجمعوا على أن "أحداً" كانت سنة ثلاث، فيكون "الحندق" سنة أربع؛ لأنه جعلها في هذا الحديث بعده بسنة. قوله: "لم يجزني" و"أجازني": المراد حعله رحلاً له حكم الرحال المقاتلين.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: وبه قال أبو يوسف ومحمد الله كما في المغني لابن قدامة. (إلى أن قال:) وقال أبو حنيفة هو في الغلام ثماني عشرة سنة، وقيل تسع عشرة، وفي الجارية سبع عشرة، كما في كتاب الحجر من الهداية مع الفتح. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٢/٣، ٣٨٣)

[٢٤] باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم]

٥٨٣٥ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُسَافَرَ بِالْقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوّ.

٢٥٣٦ – (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَنْهَى أَنْ يُسَافَرَ بِالقُرْآنِ إِلَى أَرْضِ الْعَدُوّ مَحَافَةَ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوّ.

١٤٨٣٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرِّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قَالاً: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ اَلْفِي الْفَرْآنِ، فَإِنِّي لاَ آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوّ". نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لاَ تُسَافِرُوا بِالْقُرْآنِ، فَإِنِّي لاَ آمَنُ أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوّ". قَالَ أَيُّوبُ: فَقَدْ نَالَهُ الْعَدُوّ وَخَاصَمُوكُمْ به.

١٨٣٨ – (٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ يَعْنِي ابْنَ عَلَيْةَ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ وَالتَّقَفِيّ، كُلِّهُمْ عَنْ أَيُّوبَ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي غُمَرَ: عَنِ النّبِيّ الْبُنُ عُثْمَانَ، جَمِيعاً عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِيّ اللّٰبِيّ اللّٰبِيّ اللهِ اللّٰهِيّ اللهِ اللّٰهِيّ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ ال

فِي حَدِيثِ ابْنِ عُلَيّةَ وَالنَّقَفِيّ: "فَإِنّي أَخَافُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ وَحَدِيثِ الضّحّاكِ بْنِ عُثْمَانَ: "مَخَافَةً أَنْ يَنَالَهُ الْعَدُوّ".

٢٤ - باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا خيف وقوعه بأيديهم

قوله: "نحى رسول الله ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو". وفي الرواية الأخرى: "مخافة أن يناله العدو". وفي الرواية الأخرى: "فإني لا آمن أن يناله العدو".

فيه أقوال أهل العلم فى المسافرة بالمصحف إلى الأرض الكفار عند الأمن: النهي عن المسافرة بالمصحف إلى أرض الكفار للعلة المذكورة في الحديث، وهي خوف أن ينالوه، فينتهكوا حرمته، فإن أمنَتُ هذه العلة بأن يدخل في جيش المسلمين الظاهرين عليهم، فلا كراهة ولا منع منه حينئذ؛ لعدم العلة، هذا هو الصحيح، وبه قدال أبو حنيفة والبخاري وآخرون، وقال مالك وجماعة من أصحابنا بالنهي مطلقاً.

=وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة الجواز مطلقاً، والصحيح عنه ما سبق، ** وهذه العلة المذكورة في الحديث هي من كلام النبي الله وغلط بعض المالكية، فزعم أنها من كلام مالك، واتفق العلماء على أنه يجوز أن يكتب إليهم كتاب فيه آية أو آيات، والحجة فيه كتاب النبي الله الله هرقل. قال القاضي: وكره مالك وغيره معاملة الكفار بالدراهم والدنانير التي فيها اسم الله تعالى وذكره سبحانه وتعالى.

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والحاصل مما سبق أن وقوع المصحف بأيدي الكفار إنما يمنع منه إذا خيف منهم إهانته. أما إذا لم يكن مثل هذا الخوف، فلا بأس بذلك، لا سيما لتعليم القرآن وتبليغه، والله سبحانه أعلم. (تكملة فتح الملهم: ٣٨٦/٣)

[٥٧- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها]

٩٨٣٩ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى النّمِيمِيّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ نَافِع، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ سَابَقَ بِالْحَيْلِ الّتِي قَدْ أُضْمِرَتْ مِنَ الْحَفْيَاءِ، وَكَانَ أَمَدُهَا تَنِيّةَ الْنِ عُمَرَ أَنّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ أَبْنُ عُمَرَ النّبِيّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ الْوَدَاعِ، وَسَابَقَ بِهَا.

٧٥- باب المسابقة بين الخيل وتضميرها

جواز المسابقة بين الخيل و تضميرها: فيه ذكر حديث مسابقة النبي بين الخيل المضمرة وغير المضمرة، وفيه: حواز المسابقة بين الخيل وحواز تضميرها، وهما مجمع عليهما للمصلحة في ذلك وتدريب الخيل ورياضتها وتمرُّنها على الجَرْي وإعدادها لذلك؛ لينتفع بها عند الحاجة في القتال كرَّا وفرَّا. واختلف العلماء في أن المسابقة بينها مباحة أم مستحبة؟ وملهب أصحابنا أنها مستحبة لما ذكرناه، وأجمع العلماء على حواز المسابقة بغير عوض بين جميع أنواع الخيل قويها مع ضعيفها، وسابقها مع غيره، سواء كان معها ثالث أم لا، فأما المسابقة بعوض، فحائزة بالإجماع، لكن يشترط أن يكون العوض من غير المتسابقين، أو يكون بينهما ويكون معهما محلل وهو تالث على فرس مكافئ لفرسيهما، ولا يخرج المحللُ من عنده شيئاً ليخرج هذا العقد عن صورة القمار، وليس في المسابقة.

شرح الغريب وضبط الكلمات: قوله: "سابق بالخيل التي أضمرت": يقال: أضمرت وضمرت، وهو أن يقلل علفها مدة، وتدخل بيتاً كنيناً، وتجلل فيه لتعرق ويجف عرقها فيحف لحمها وتقوى على الجري، قوله: "من الحفياء إلى ثنية الوداع": هي بحاء مهملة وفاء ساكنة وبالمد والقصر، حكاهما القاضي وآخرون، القصر أشهر والحاء مفتوحة بلا خلاف، وقال صاحب "المطالع": وضبطه بعضهم بضمها، قال: وهو خطأ، قال الحازمي في "المؤتلف": ويقال فيها أيضاً "الحيفاء" بتقديم الياء على الفاء، والمشهور المعروف في كتب الحديث وغيرها الحفياء. قال سفيان بن عيينة: بين ثنية الوداع والحفياء خمسة أميال أو ستة، وقال موسى بن عقبة: ستة أو سبعة، وأما

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والقمار من القمر الذي يزداد تاره وينقص أخرى، وسمي القمار قمارا؛ لأن كل واحد من المقامرين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، ويجوز أن يستفيد مال صاحبه، وهو حرام بالنص، ولا كذلك إذا شرط من حانب واحد؛ لأن الزيادة والنقصان لا تمكن فيهما، بل في أحدهما تمكن الزيادة، وفي الآخر الانتقاص فقط، فلا تكون مقامرة؛ لأنما مفاعلة منه، كذا في رد المحتار. (تكملة فتح الملهم: ٣٩٠/٣)

مُحْدَّ بُنُ مَوْدِ وَحَدَّثَنَا عَبْدَ بَنُ مِشَامٍ وَأَبُو الرّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُوبَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَى وَعُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى وَهُوَ الْقَطّانُ، جَمِيعاً عَنْ عُبَيْدِ اللهِ، ح وَحَدَثَنِي عَلِيّ بْنُ حُحْرٍ اللهِ بْنُ عَبْدَةَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالُوا: حَدَّثَنَا: سَفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيّةَ، ح وَحَدَّثَنِي وَعُدُو اللهِ بْنُ حُحْرٍ وَأَحْمَدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرّزَاقِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ حُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمِّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنِي أُسَامَةً يَعْنِي ابْنَ زَيْد، كُلِّ هَوْلاَءِ عَنْ نَافِعٍ مَرَا فَالْوا عَنْ نَافِعٍ وَزَادَ فِي حَدِيثِ أَيُوبَ مِنْ رَوَايَةٍ حَمَّادٍ وَابْنِ عُلَى ابْنَ عَبْدُ اللهِ: قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَحِثْتُ سَامِقًا، فَطَفْفَ بِي الْفَرَسُ الْمَسْجِدَ.

⁻ثنية الوداع، فهي عند المدينة سميت بذلك؛ لأن الخارج من المدينة يمشى معه المودعون إليها.

قوله: "مسجد بني زريق" بتقليم الزاء، وفيه دليل لجواز قول: مسجد فلان ومسجد بني فلان، وقد ترجم له البخاري بهذه الترجمة: وهذه الإضافة للتعريف.

قوله: "وحدثني زهير بن حرب، حدثنا إسماعيل عن أيوب عن نافع عن ابن عمر": هكذا هو في جميع النسخ. قال أبو علي الغساني: وذكره أبو مسعود الدمشقي عن مسلم عن زهير بن حرب عن إسماعيل بن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، فزاد "ابن نافع"، قال: والذي قاله أبو مسعود محفوظ عن الجماعة من أصحاب ابن علية، قال الدارقطني في كتاب "العلل" في هذا الحديث: يرويه أحمد بن حبل وعلي بن المديني وداود عن ابن علية عن أيوب عن ابن نافع عن نافع عن ابن عمر، وهذا شاهد لما ذكره أبو مسعود، ورواه جماعة عن زهير عن ابن علية عن أيوب عن نافع كما رواه مسلم من غير ذكر "ابن نافع".

قوله: "عن ابن عمر، فحئت سابقاً، فطففت بي الفرس المسجد": أي علا ووثب إلى المسجد، وكان جداره قصيراً، وهذا بعد بحاوزته الغاية؛ لأن الغاية هي هذا المسجد، وهو مسجد بني زريق، والله أعلم.

[٧٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة]

١٤٨٤ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "الْخَيْلُ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٢١٤٢ - (٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نَمْيْرٍ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا قَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ: عُبَيْدُ اللهِ بْنُ سَعِيدٍ الأَيْلِيّ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ، كُلّهُمْ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النّبِي ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكُ عَنْ نَافِع.

آمِدَهُ عَنْ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدُ بْنُ عَلِيَ الْجَهْضَمِيّ وَصَالِحُ بْنُ حَاتِمٍ بْنِ وَرْدَانَ، جَمِيعاً عَنْ يَزِيدَ، قَالَ الْجَهْضَمِيُّ: حَدَّنَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّنَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ جَرِيرٍ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَلْوِي نَاصِيَةَ فَرَسٍ بِإِصْبَعِهِ، وَهُو يَقُولُ: "الْحَيْلُ مَعْقُودٌ بِنَواصِيهَا الْحَيْرُ إِلَى يَوْمٍ الْقِيَامَةِ: الأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ".

٣٦- باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة

قوله ﷺ: "الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة: الأحر والغنيمة". وفي رواية: "الخير معْقُوْصٌ بنواصي الخيل". الخيل".

شرح الغريب: المعقود والمعقوص بمعنى، ومعناه: ملوي مضفور فيها، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة. قال الخطابي وغيره: قالوا: وكنى بالناصية عن جميع ذات الفرس، يقال: فلان مبارك الناصية: ومبارك الغرة أي الذات.

فوائد أحاديث الباب والتوفيق بين الروايتين: وفي هذه الأحاديث استحباب رباط الخيل واقتنائها للغزو، وقتال أعداء الله، وأن فضلها وخيرها، والجهاد باق إلى يوم القيامة. وأما الحديث الآخر: "الشؤم قد يكون في الفرس"، فالمراد به غير الخيل المعدة للغزو ونحوه، أو أن الخير والشؤم يجتمعان فيها، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم، ولا يمتنع مع هذا أن يكون الفرس مما يتشاءم به. قوله: "رأيت رسول الله على يلوي ناصية فرس بإصبعه"، قال القاضى: فيه استحباب حدمة الرجل فرسه المعدة للجهاد.

٤١٤٤ - (٤) وحَدَّثَني زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، كِلاَهُمَا عَنْ يُونُسَ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥٤٨٤ - (٥) وحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ عَنْ عَامِرٍ، عَنْ عُرُوةَ الْبَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الْخَيْلُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِيهَا الْخَيْرُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ: الْأَجْرُ وَالْمَغْنَمُ".

٦٤٦ - (٦) وحَدَّثَنَاهُ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ وَابْنُ إِدْرِيسَ عَنْ حُصَيْنٍ، عَنِ الشَّعْبِيّ، عَنْ عُرُوةَ البَارِقِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ: "الْخَيْرُ مَعْقُوصٌ بِنَوَاصِي الْخَيْلِ"، قَالَ: فَقِيلَ لَهُ عَنْهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".

٧٤٧ - (٧) وحَدَّثَنَاه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ حُصَيْنٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنْهُ قَالَ: عُرْوَةُ بْنُ الْجَعْد.

٨٤٨ - (٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَحَلَفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَمِيعاً عَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ، كِلاَهُمَا عَنْ سُفْيَانَ، حَمِيعاً عَنْ شَبِيبِ بْنِ غَرْقَدَةَ، عَنْ عُرْوَةَ البَارِقِيّ، عَنِ النّبِيّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ "الأَجْرِ وَالْمَغْنَمُ". وَفِي حَدِيثِ سُفْيَانَ: سَمِعَ عُرُوةَ البَارِقِيّ، سَمْعَ النّبيّ ﷺ.

٩ ٤٨٤٩ - (٩) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذ: حَدَّثَنَا أَبِي، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ: قَالاَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاق، عَنِ الْعَيْزَارِ بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْجَعْدِ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِهَذَا. وَلَمْ يَذْكُرِ "الأَجْرِ والمَعْنَم".

٠٥٨٠ - (١٠) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كِلاَهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ أَبِي التّيّاحِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "الْبَرَكَةُ فِي نَوَاصِي الْحَيْلِ".

ضبط الاسم: قوله: "عن عروة البارقي": هو بالموحدة والقاف، وهو منسوب إلى بارق، وهو جبل باليمن،=

١٩٥١ - (١١) وَحَدَّثَنَا يَحْمَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا خَالدٌ يَعْنِي ابْنَ الحَارِثِ، ح وَحَدَّثَنِي مُحَمّدُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنسا يُحَدَّثُ عُنِ النِّبِي التَّيَّاحِ سَمِعَ أَنسا يُحَدَّثُ عَنِ النِّبِي عَلَيْ بِمِثْلِهِ.

-تركته الأزْدُ، وهم الأسد بإسكان السين، فنسبوا إليه، وقيل إلى بارق بن عوف بن عدي، ويقال له: عروة بن الجعد كما وقع في رواية مسلم، وعروة بن أبي الجعد وعروة بن عياض بن أبي الجعد.

* * *

[۲۷ - باب ما یکره من صفات الخیل]

- ٤٨٥٢ (١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ - قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الآخَرُونَ: حَدَّنَنَا وَكِيعٌ - عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَلْمٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي ذُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللّهِ ﷺ يَكْرَهُ الشّكَالَ مِنَ الْحَيْلِ.

٣٥٨٥- (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، ح وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمنِ بْنُ بِشْرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، جَمِيعاً عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الإسْنَاد مثْلَهُ.

وَزَادَ فِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: وَالشَّكَالُ أَنْ يَكُونَ الْفَرَسُ فِي رِجْلِهِ الْيُمْنَى بَيَاضٌ وَفِي يَدِهِ الْيُسْرَى، أَوْ فِي يَدِهِ الْيُمْنَى وَرِجْلِهِ الْيُسْرَى.

١٩٥٤ - (٣) حدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَارِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ اللهِ بْنِ يَزِيدَ النّخِعِيّ، عَنْ أَبِي ابْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثِنِي وَهْبُ بْنُ جَرِير، جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةً، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ النّخِعِيّ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ يَزِيدَ، وَلَمْ يَذْكُرِ النّخِعِيّ.

۲۷ – باب ما یکره من صفات الخیل

شوح الغريب: قوله: "كان رسول الله يكره الشكال من الحيل"، وفسره في الرواية الثانية: "بأن يكون في رحله اليمنى بياض وفي يده اليسرى، أو يده اليمنى ورحله اليسرى"، وهذا التفسير أحد الأقوال في الشكال. وقال أبو عبيد وجمهور أهل اللغة والغريب: هو أن يكون منه ثلاث قوائم محجلة وواحدة مُطلّقة تشبيهاً بالشّكال الذي تشكل به الخيل، فإنه يكون في ثلاث قوائم غالباً، قال أبو عبيد: وقد يكون الشكال ثلاث قوائم مطلقة وواحدة محجلة، قال: ولا تكون المطلقة من الأرجل أو المحجلة إلا الرجل. وقال ابن دريد: الشكال أن يكون مُحجلًا من شق واحد في يده ورجله، فإن كان مخالفاً قيل: الشكال مخالف. قال القاضي: قال أبو عمرو المطرز، قيل: الشكال بياض الرجل اليمنى، وقيل: بياض البدين، وقيل: بياض البدين، وقيل: بياض البدين ورجل واحدة. وقال العلماء: إنما كرهه؛ لأنه على صورة المشكول، وقيل يحتمل أن يكون قد حرب ذلك الجنس، فلم يكن فيه نجابة، قال بعض العلماء: إذا كان مع ذلك أغر زالت الكراهة؛ لزوال شبه الشكال.

[٢٨- باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله]

٥ - ٤٨٥ - (١) وَحَدَّنَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةً وَهُوَ ابْنُ الْقَعْقَاعِ عَنْ أَبِي زُرْعَةً، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِه، لاَ يُخْرِجُهُ إِلاَّ جِهَاداً فِي سَبِيلِي، وَلِيمَاناً بِي، وتَصْديقاً بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْحِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى جَهَاداً فِي سَبِيلِي، وَلِيمَاناً بِي، وتَصْديقاً بِرُسُلِي، فَهُوَ عَلَيَّ ضَامِنٌ أَنْ أُدْحِلَهُ الْجَنَّةَ، أَوْ أَرْجِعَهُ إِلَى مَسْكَنِهِ اللهِ عَرَجَ مِنْهُ، نَائِلاً مَا نَالَ مِنْ أَجْرٍ أَوْ غَنِيمَةٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيدِهِ! مَا مِنْ كُلْمٍ مَسْكَنِهِ اللهِ اللهِ، إلاّ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَهَيْئَتِهِ حِينَ كُلِمَ، لَوْنُهُ لَوْنُ دَمٍ وَرِيحُهُ مِسْكُنْ.

٢٨ – باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله

قوله ﷺ: "تضمن الله لمن حرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً" إلى قوله: "أن أدخله الجنة". وفي الرواية الأحرى: "تكفل الله": ومعناهما: أو حب الله تعالى له الجنة بفضله وكرمه سبحانه وتعالى، وهذا الضمان والكفالة موافق لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِيرِنَ أَنفُسَهُمْ وَأُمْوَ أَمْم بِأَنَ لَهُمُ ٱلْجَنَّة ﴾ (التوبة: ١١١). قوله ﷺ: "لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي": هكذا هو في جميع النسخ جهاداً بالنصب، وكذا قال بعده: "وإيماناً بي وتصديقاً"، وهو منصوب على أنه مفعول له، وتقديره: لا يخرجه المخرج ويحركه المحرك إلا للجهاد والإيمان والتصديق.

شوح كلمات الحديث: قوله: "لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي وإيماناً بي وتصديقاً برسلي": معناه: لا يخرجه إلا محض الإيمان والإخلاص لله تعالى. قوله في الرواية الأخرى: "وتصديق كلمته": أي كلمة الشهادتين، وقيل: تصديق كلام الله في الأخبار بما للمجاهد من عظيم ثوابه. قوله في: "فهو عليَّ ضامن"، ذكروا في "ضامن" هنا وجهين: أحدهما: أنه بمعني مضمون كماء دافق ومدفوق، والثاني: أنه بمعني ذو ضمان. قوله في: "أن أدخله الجنة"، قال القاضي: يحتمل أن يدخل عند موته كما قال تعالى في الشهداء: ﴿ أَحْيَاءُ عِندُ رَبِهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (آل عمران: ١٩١٥)، وفي الحديث: "أرواح الشهداء في الجنة"، قال: ويحتمل أن يكون المراد دخوله الجنة عند دخول السابقين والمقرَّبين بلا حساب ولا عذاب، ولا مؤاخذة بذنب، وتكون الشهادة مكفرة لذنوبه كما صرح به في الحديث الصحيح.

قوله: "أو أرجعه إلى مسكنه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة": قالوا: معناه: ما حصل له من الأجر بلا غنيمة إن لم يغنم، أو من الأجر والغنيمة معاً إن غنموا، وقيل: إن "أو" هنا بمعنى "الواو" أي من أجر وغنيمة، وكذا وقع بالواو، وفي رواية "أي داود"، وكذا وقع في "مسلم" في رواية يجيى بن يجيى التي بعد هذه بالواو، ومعنى الحديث أن الله تعالى ضمن أن الخارج للجهاد ينال خيراً بكل حال، فإما أن يستشهد، فيدخل الجنة، وإما أن يرجع بأجر، وإما أن يرجع بأجر وغنيمة.

قوله ﷺ: "والذي نفس محمد بيده! ما من كلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهينته حين كلم لونه لون دم، وريحه ريح مسك". وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوْلاَ أَنْ يَشُقَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مَا قَعَدْتُ خِلاَفَ سَرِيّةٍ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ أَبَداً، وَلَكِنْ لاَ أَجِدُ سَعَةً، فَأَحْمِلَهُمْ * وَلاَ يَجِدُونَ سَعَةً، وَيَشُقَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَلّفُوا عَنِي، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِي أَغْرُو فِي سَبِيلِ اللهِ فَأَقْتَلُ، ثُمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثُمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثُمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثُمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثَمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثَمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ، ثَمَّ أَغْرُو فَأَقْتَلُ. أَعْرُو فَأَقْتَلُ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ فَأَوْتُولُ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ فَاللّهُ اللهِ فَا أَوْتَلُ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ اللهِ فَأَوْتَلُ اللهِ فَاللّهُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ فَأَوْتُولُ اللهِ اللهِ اللهِ فَأَوْتُولُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ اللهِ فَيْهُ اللهِ فَالْمُ اللهِ فَاللّهُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ فَا أَنْهُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ فَلَا أَنْهُ اللهِ فَا أَوْتُلُ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ اللهِ فَا أَوْتُولُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللّهُ اللهُ الل

١٥٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالاً: حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنْ عُمَارَةَ بِهَذَا الإِسْنَاد.

١٤٥٧ - (٣) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجِزَامِيِّ عَنْ أَبِي الرِّخْمَنِ الْجِزَامِيِّ عَنْ أَبِي الرِّخْمَنِ الْجِزَامِيِّ عَنْ أَبِي اللهِ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، الرِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ فَيْكُ قَالَ: "تَكَفَّلَ اللهُ لِمَنْ جَاهَدَ فِي سَبِيلِهِ، لاَ يُحْرِجُهُ مِنْ بَيْتِهِ إلاَّ جَهَادٌ فِي سَبِيلِهِ وَتَصْديقُ كَلِمَتِهِ بِأَنْ يُدْحِلَهُ الْجَنّةَ، أَوْ يَرْجِعَهُ إلَى مَسْكَنِهِ اللهِ عَرْجَ مِنْهُ مَعَ مَا نَالَ مِنْ أَجْرِ أَوْ غَنِيمَةِ".

-شرح الغريب وفوائد الحديث: أما الكلم بفتح الكاف وإسكان اللام، فهو الجرح، ويكلم بإسكان الكاف أي يجرح، وفيه: دليل على أن الشهيد لا يزول عنه الدم بغسل ولا غيره، والحكمة في مجيئه يوم القيامة على هيئته أن يكون معه شاهد فضيلته، وبذله نفسه في طاعة الله تعالى، وفيه: دليل على جواز اليمين وانعقادها بقوله: "والذي نفسي بيده" ونحو هذه الصيغة من الحلف بما دل على الذات، ولا خلاف في هذا، قال أصحابنا: اليمين تكون بأسماء الله تعالى وصفاته أو ما دل على ذاته. قال القاضى: واليد هنا بمعنى القدرة والملك.

قوله: "والذي نفس محمد بيده! لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله": أي خلفها وبعدها، وفيه ما كان عليه الله من الشفقة على المسلمين والرأفة بهم، وأنه كان يترك بعض ما يختاره للرفق بالمسلمين، وأنه إذا تعارضت المصالح بدأ بأهمها، وفيه مراعاة الرفق بالمسلمين والسعي في زوال المكروه والمشقة عنهم. قوله: "لوددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل": فيه فضيلة الغزو والشهادة، وفيه تمنى الشهادة والخير وتمنى ما لا يمكن في العادة من الخيرات، وفيه أن الجهاد فرض كفاية لا فرض عين.

قوله ﷺ: "والله أعلم بمن يكلم في سبيله": هذا تنبيه على الإخلاص في الغزو، وأن الثواب المذكور فيه إنما هو لمن أخلص فيه وقاتل لتكون كلمة الله هي العليا، قالوا: وهذا الفضل وإن كان ظاهره أنه في قتال الكفار،=

^{*}قوله: "لا أجد سعة فأحملهم": بيان أن خروجه على يتضمن المشقة على المسلمين، أي ولكن يشق عليهم خروجه لله لأن خروجه بدونهم شاق عليهم وخروجه معهم يحتاج إلى الحمل، وهو غير متيسر كل مرة لا له ولا لهم.

١٨٥٨ - (٤) حَدَّثَنَا عَمْرٌو النّاقِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالاَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُييْنَةَ عَنْ أَبِي اللّهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ اللّهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ اللّهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ اللّهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ أَحَدٌ فِي سَبِيلِ اللهِ، وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يُكْلَمُ فِي سَبِيلِهِ، إلاّ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَجُرْحُهُ يَثْعَبُ، اللّوْنُ لَوْنُ دَمٍ، وَالرّبِحُ رِيحُ مِسْكٍ".

٩٥٨٥ - (٥) وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبُهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللهِ عَنَّى فَذَكَرَ أَحَادِيثَ: مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ اللهِ عَنَّى اللهِ عَنَّى اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ عَنْ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ

ُ ١٨٦٠ (٦) وَحَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزّنَادِ، عَنْ الأَعْرَج، عَنْ أَبِي هُرِيرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "لَوْلاَ أَنْ أَشُقِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مَا قَعَدْتُ خِلاَفَ سَرِيّةٍ" بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ وَبِهَذَا الإِسْنَادِ: "وَالّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَوَدِدْتُ أَنِي أَفْتَلُ فِي سَبِيلِ اللهِ، ثُمّ أَحْيَى " بمثْل حَديث أَبِي زُرْعَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً.

آ ﴿ اللَّهُ عَلَى اللَّهَ وَحَدَّنَنَا مُحَمّدُ بَنُ الْمُثَنَى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الوَهّابِ يَعْنِي الثّقفيي، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، كَلَّهُمْ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "لَوْلاً أَنْ كُلَّة مُنْ يَكُولُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ ا

٢٩٨٦ - (٨) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "تَضَمَّنَ اللهُ لِمَنْ خَرَجَ فِي سَبِيلِهِ" إِلَى قُولُه: "مَا تَخَلَّفْتُ خِلاَفَ سَرِيّةِ تَغْزُو فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى".

فيدخل فيه من خرج في سبيل الله في قتال البغاة وقطاع الطريق، وفي إقامة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
 ونحو ذلك، والله أعلم.

بفتح العين المهملة وإسكان الراء، وهو الريح.

=قوله ﷺ: "وحرحه يثعب": هو بفتح الياء والعين وإسكان المثلثة بينهما، ومعناه يجري متفجراً: أي كثيراً، وهو بمعنى الرواية الأخرى يتفجر دماً. قوله ﷺ: "تكون يوم القيامة كهيئتها إذا طعنت"، الضمير في كهيئتها يعود على الجراحة، و"إذا طعنت" بالألف بعد الذال كذا في جميع النسخ. قوله ﷺ: "والعَرْفُ عرف المسك": هو

* * * *

[٢٩] باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى]

قَتَادَةَ وَحُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيَّ قَالَ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ، قَالَ: "مَا مِنْ نَفْسٍ تَمُوتُ لَهَا عِنْدَ اللهِ خَيْرٌ، يَسُرُّهَا أَنَهَا تَرْجِعُ إِلَى الدَّنْيَا، وَلاَ أَنَّ لَهَا الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، إِلاَّ الشَّهِيدُ، فَإِنَّهُ يَتَمَنَّى أَنْ يَرْجِعَ فَيُقْتَلَ فِي الدَّنْيَا؛ لِمَا يَرَى مِنْ فَضْل الشَّهَادَةِ".

١٩٦٤ - (٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّىَ وَابْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثُنَا مُعْبَهُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ شُعْبَهُ عَنْ قَتَادَةَ قَالَ: "مَا مِنْ أَحَدٍ يَدْخُلُ الخُنَة، يُحِبِّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدَّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرُ الشّهيدِ، فَإِنّهُ يَتَمَنّى الخُنَة، يُحِبّ أَنْ يَرْجِعَ إِلَى الدّنْيَا، وَأَنَّ لَهُ مَا عَلَى الأَرْضِ مِنْ شَيْءٍ، غَيْرُ الشّهيدِ، فَإِنّهُ يَتَمَنّى أَنْ يَرْجعَ، فَيُقْتَلَ عَشْرَ مَرَّاتِ؛ لِمَا يَرَى مِنَ الْكَرَامَة".

٢٩ - باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى

قوله: "حدثنا أبو خالد الأحمر عن شعبة عن قتادة وحميد عن أنس": قال أبو على الغساني: ظاهر هذا الإسناد أن شعبة يرويه عن قتادة وحميد جميعاً عن أنس، قال: وصوابه أن أبا خالد يرويه عن حميد عن أنس، ويرويه أبو خالد أيضاً عن شعبة عن قتادة عن أنس، قال: وهكذا قاله عبد الغني بن سعيد، قال القاضي: فيكون حميد معطوفاً على شعبة لا على قتادة، قال: وقد ذكره ابن أبي شيبة في كتابه عن أبي خالد عن حميد وشعبة عن قتادة عن أنس، فبينه، وإن كان فيه أيضاً إيهام، فإن ظاهره أن حميداً يرويه عن قتادة، وليس المراد كذلك، بل المراد أن حميداً يرويه عن قتادة عن أنس كما سبق.

قوله ﷺ: "ما من نفسٍ تموت لها عند الله خير يسرها أنها ترجع إلى الدنيا، ولا أن لها الدنيا وما فيها إلا الشهيد" إلى آخره. هذا من صرائح الأدلة في عظيم فضل الشهادة، والله المحمود المشكور.

سبب تسمية الشهيد: وأما سبب تسميته شهيداً، فقال النضر بن شُمَيْلٍ: لأنه حي، فإن أرواحهم شهدت وحضرت دارالسلام، وأرواح غيرهم إنما تشهدها يوم القيامة. وقال ابن الأنباري: إن الله تعالى وملائكته عليهم الصلاة والسلام يشهدون له بالجنة، وقيل: لأنه شهد عند خروج روحه ما أعده الله تعالى له من الثواب والكرامة، وقيل: لأن ملائكة الرحمة يشهدونه، فيأخذون روحه، وقيل: لأنه شهد له بالإيمان وخاتمة الخير بظاهر حاله، وقيل: لأن عليه شاهداً بكونه شهيداً وهو الدم، وقيل: لأنه ممن يشهد على الأمم يوم القيامة بإبلاغ الرسل الرسالة إليهم، وعلى هذا القول يشاركهم غيرهم في هذا الوصف.

٥٦٨٥ - (٣) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّثَنَا حَالِدُ بْنُ عَبْد اللهِ الواسطي عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا يَعْدَلُ الْجَهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ : مَا يَعْدَلُ الْجَهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ قَالُ: "لاَ تَسْتَطِيعُونَهُ"، وَقَالَ قَالُ: "لاَ تَسْتَطِيعُونَهُ"، وَقَالَ فَي النَّالَةَةِ: "مَثَلُ الْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللهِ كَمَثُلِ الصَّائِمِ الْقَائِمِ الْقَائِمِ الْقَانِتِ بِآيَاتِ اللهِ، لاَ يَفْتُرُ مِنْ صِيامٍ وَلاَ صَلاَةً، حَتّى يَرْجِعَ الْمُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللهِ تَعَالَى".

٣٦٦ - (٤) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، حَ وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْب: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، حَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ: كُلَّهُمْ عَنْ سُهَيْلٍ بِهَذًا الإسْنَاد نَحْوَهُ.

مَا اللهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلامٍ أَنَهُ سَمِعَ أَبَا سَلامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ مَسُولِ اللهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلامٍ أَنَهُ سَمِعَ أَبَا سَلامٍ قَالَ: حَدَّثَنِي النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ عَقَالَ رَجُلَّ: مَا أَبَالِي أَنْ لاَ أَعْمَلَ عَمَلاً بَعْدَ الإِسْلاَمِ، إِلاّ أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجَدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: وَقَالَ آخَرُ: مَا أَبَالِي أَنْ لاَ أَعْمَلَ عَمَلاً بَعْدَ الإِسْلاَمِ، إِلاّ أَنْ أَعْمُرَ الْمَسْجَدَ الْحَرَامَ، وَقَالَ آخَرُ: الْجَهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ أَفْضَلُ مِمّا قُلْتُمْ. فَزَجَرَهُمْ عُمَرُ، وَقَالَ: لاَ تَرْفَعُوا أَصُواتَكُمْ عِنْدَ مِنْبَرِ اللهِ عَنْ وَهُو يَوْمُ الْحُمُعَة، وَلَكِنْ إِذَا صَلَيْتُ الْجُمُعَة دَخَلْتُ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فِيمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيمَا الْحَتَافِيُهُ وَعَمَارَةَ ٱلْمُسْجِدِ اللهِ عَلَى اللهِ عَرِقُ وَحَلّ: ﴿ أَجَعَلَتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ الْخَرَامِ كُمَنْ ءَامَن بِاللّهِ فِيهِ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزِ وَجَلّ: ﴿ أَلْحَعَلَمُ إِلَى آخِرِهَا.

٤٨٦٨ - (٦) وحَدَّثنيه عَبْدُ اللهِ أَبُنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسّانَ: حَدَّثَنِي النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ حَدَّثَنِي النَّعْمَانُ بْنُ بَشِيرٍ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَمِثْلِ حَدِيثٍ أَبِي تَوْبَةَ.

⁼قوله: "ما يعدلُ الجهاد في سبيل الله؟ قال: لا تستطيعوه": هكذا هو في معظم النسخ "لا تستطيعوه"، وفي بعضها "لا تستطيعونه" بالنون، وهذا جار على اللغة المشهورة، والأول صحيح أيضاً، وهي لغة فصيحة حذف النون من غير ناصب ولا جازم، وقد سبق بيانحا ونظائرها مرات.

.....

-قوله ﷺ: "مثل المجاهد في سبيل الله كمثل الصائم القائم القائت بآيات الله" إلى آخره: معنى القائت هنا: المطيع، وفي هذا الحديث: عظيم فضل الجهاد؛ لأن الصلاة والصيام والقيام بآيات الله أفضل الأعمال، وقد حعل الماهد مثل من لا يفتر عن ذلك في لحظة من اللحظات، ومعلوم أن هذا لا يتأتى لأحد، ولهذا قال ﷺ: "لا تستطيعونه"، والله أعلم.

فوائد الحديث: قوله: "أن عمر هذه زجر الرجال الذين رفعوا أصواقم يوم الجمعة عند المنبر": فيه كراهة رفع الصوت في المساجد يوم الجمعة وغيره، وأنه لا يرفع الصوت بعلم ولا غيره عند اجتماع الناس للصلاة: لما فيه من التشويش عليهم وعلى المصلين والذاكرين، والله أعلم.

* * * *

[٣٠] باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله]

١٥٦٩ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ مَسْلَمَةَ بْنِ قَعْنَبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَغَدُّوةٌ فِي سَبِيلِ الله أَوْ رَوْحَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدِّنْيَا وَمَا فيهَا".*

- ٤٨٧٠ (٢) حَدَّثْنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيى: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السّاعِدِيّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ قَالَ: "وَالْغَدْوَةَ يَغْدُوهَا الْعَبْدُ فِي سَبِيلِ الله، خَيْرٌ مَنَ الدَّنْيَا وَمَا فَيهَا".

َ ٤٨٧١ - (٣) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: قَالاً: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيّ عَنِ النّبِيّ ﷺ قَالَ: "غَدْوَةٌ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ الله، حَيْرٌ مِنَ الدَّنْيَا وَمَا فِيهَا".

َ كَاكُوانَ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَوْلاَ أَنَّ رِجَالاً مِنْ أُمّتِي" وَسَاقَ الْحَدِيثَ، وَقَالَ فِيهِ: "وَلَرَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ الله أَوْ غَدْوَةٌ، خَيْرٌ مِنَ الدّنْيَا وَمَا فِيهَا".

• ٣- باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله

شرح الكلمات: قوله ﷺ: "لغدوة في سبيل الله أو روحة حير من الدنيا وما فيها": "الغدوة" بفتح الغين، السير أول النهار إلى الزوال. "والروحة": السير من الزوال إلى آخر النهار. و"أو" هنا للتقسيم لا للشك، ومعناه: أن الروحة يحصل بها هذا الثواب، وكذا الغدوة، والظاهر أنه لا يختص ذلك بالغدو والرواح من بلدته، بل يحصل هذا الثواب بكل غدوة أو روحة في طريقه إلى الغزو، وكذا غدوة وروحة في موضع القتال؛ لأن الجميع يسمى غدوة وروحة في سبيل الله.

ومعنى هذا الحديث: أن فضل الغدوة والروحة في سبيل الله، وثوابهما خير من نعيم الدنيا كلها لو ملكها إنسان، وتصور تنعمه بما كلها؛ لأنه زائل، ونعيم الآخرة باق. قال القاضي: وقيل في معناه ومعنى نظائره من تمثيل أمور=

[&]quot;قوله: "حير من الدنيا وما فيها": أي عند أهلها بناء على زعمهم إياها حيراً كبيراً.

- ١٨٧٣ (٥) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللّهْظُ لأَبِي بَكْرٍ وَإِسْحَاقَ-قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ الآخَرَانِ: حَدَّثَنَا الْمُقْرِئُ عَبْدُ الله بْنُ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُوبَ حَدَّثِنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَافِرِيّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ يَزِيدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُوبَ حَدَّثِنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكٍ الْمَعَافِرِيّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ الله عَنْ الله عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ الله عَنْ الله عَنْ أَبِي الله أَوْ رَوْحَةً، الله عَنْ أَبِي الله أَوْ رَوْحَةً، الله عَنْ أَبِي الله أَوْ رَوْحَةً، عَيْرُ مَمّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشّمْسُ وَغَرَبَتْ".

١٤٨٧٤ (٦) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ قُهْزَاذَ: حَدَّثَنَا عَلِيّ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ الله ابْنِ الْمُبَارَكِ: أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُوبَ وَحَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ قَالَ كُلِّ وَاحِدِ مِنْهُمَا: حَدَّثِنِي شُرَحْبِيلُ بْنُ شَرِيكِ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحَمَنِ الْحُبُلِيّ أَنَهُ سَمِعَ أَبَا أَيُوبَ الأَنْصَارِيّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ بَمثُله سَوَاءً.

-الآخرة وثوابها بأمور الدنيا أنها خير من الدنيا وما فيها لو ملكها إنسان، وملك جميع ما فيها وأنفقه في أمور الآخرة، قال هذا القائل: وليس تمثيل الباقي بالفاني على ظاهر إطلاقه، والله أعلم.

قوله: "وحدثنا ابن أبي عمر حدثنا مروان بن معاوية عن يجيى بن سعيد": هكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وكذا نقله أبو علي الغساني عن رواية الجلودي، قال: ووقع في نسخة ابن ماهان: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا مروان، فذكر ابن أبي شيبة بدل ابن أبي عمر، قال: والصواب الأول.

[٣١] بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات]

٥٨٥٥ - (١) حَدَّنَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبٍ: حَدَّنَنِي أَبُو هَانِئِ الْحَوْلاَنِيّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يَا أَبَا سَعِيدٍ! مَنْ رَضِيَ بِالله رَبّاً، وَبِالإِسْلاَمِ دِيناً، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيّاً، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنّةُ"، فَعَجِبَ لَهَا أَبُو سَعِيدٍ، فَقَالَ: أَعِدْهَا عَلَيّ، يَا رَسُولَ الله! فَفَعَلَ. ثُمّ قَالَ: "وَأُخْرَى يُرْفَعُ بِهَا الْعَبْدُ مِائَةَ دَرَجَة فِي الْجَنّةِ، مَا بَيْنَ كُلِّ دَرَجَتَيْنِ كَمَا بَيْنَ السّمَاءِ وَالأَرْضِ"، قَالَ: وَمَا هِيَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: "الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ الله".

٣١ - باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من الدرجات

قوله ﷺ: "وأحرى يرفع هما العبد مائة درجة في اجتنة، ما بين كل درجتين كما بين السماء والأرص، قال: وما هي يا رسول الله؟ قال: الحهاد في سبيل الله".

تأويل الحديث: قال القاضي عياض: يحتمل أن هذا على ظاهره، وأن الدرجات هنا المنازل التي بعضها أرفع من بعض في الظاهر، وهذه صفة منازل الجنة كما جاء في أهل الغرف ألهم يتراؤون كالكوكب الدَّرِّيِّ، قال: ويحتمل أن المراد الرفعة بالمعنى من كثرة النعيم، وعظيم الإحسان مما لم يخطر على قلب بشر، ولا بصفة مخلوق، وأن أنواع ما أنعم الله به عليه من البر والكرامة يتفاضل تفاضلاً كثيراً، ويكون تباعده في الفضل كما بين السماء والأرض في البعد، قال القاضي: والاحتمال الأول أظهر، وهو كما قال، والله أعلم.

[٣٢] باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياه، إلا الدّين]

١٨٧٦ - (١) حَدَّنَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّنَنَا لَيْتُ عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَنْ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَهُ سَمِعَهُ يُحَدَّثُ عَنْ رَسُولِ اللهِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ: أَنَّ الْجَهَادَ فِي سَبِيلِ اللهِ وَالإِيمَانَ بِاللهِ أَفْضَلُ الأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلّ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهُ أَرَأَيْتَ إِنْ قُتَلْتُ فِي سَبِيلِ اللهُ تُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله فَيْ: "نَعَمْ! إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله تُكَفِّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ الله فَيْ: "نَعَمْ! إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ الله وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرِ"، تُمّ قَالَ رَسُولُ الله فَيْ: "تَكَيْفَ قُلْتَ؟" قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله أَتُكَفِّرُ عَنِي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله فَيْ: "نَعَمْ! وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرُ مُدْبِرِ"، تُمّ قَالَ رَسُولُ الله فَيْ " النَعْمُ! وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلُ اللهُ أَتُكَفِّرُ عَنِي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ الله فَيْ " الله عَلْمُ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلُ غَيْرُ مُدْبِرِ اللهِ الدِيْنَ، فَإِنْ جَبْرِيلَ عَلَيْهِ السَلاَمُ، قَالَ لِي ذَلِكَ".

٧٠٧٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنِّى قَالاً: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي هَارُونَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ عَنْ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَالَ: مَا يَعْنِي الله بْنِ أَبِي وَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ الله؟ بَمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ،

آئِنِ قَيْسٍ، حَ قَالَ: وَحَدَّنَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ قَيْسٍ، حَ قَالَ: وَحَدَّنَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلاَنُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ أَبِي قَتَادَةً، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَى الله بْنِ أَبِي قَتَادَةً، عَنْ أَبِيهٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَى يَزِيدُ أَحَدُهُمَا عَلَى صَاحِبِهِ: أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيُّ عَلَى ، وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ ضَرَبْتُ بِسَيْفِي بِمَعْنَىَ حَدِيثِ الْمَقْبُرِيّ.

٣٢- باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياه، إلا الدّين

قوله ﷺ للذي سأله عن تكفير خطاياه إن قتل: "نعم إن قتلت في سبيل الله وأنت صابر محتسب مقبل غير مدبر"، ثم أعاده فقال: "إلا الدين، فإن حبريل قال لي ذلك".

فوائد الحديث: فيه هذه الفضيلة العظيمة للمحاهد، وهي تكفير خطاياه كلها إلا حقوق الأدميين، وإنما يكون تكفيرها بهذه الشروط المذكورة، وهو أن يقتل صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر، وفيه: أن الأعمال لا تنفع إلا بالنية والإخلاص لله تعالى. ١٤٥٩ - (٤) حَدَّثَنَا زَكَرِيّاءُ بْنُ يَحْيَى بْنِ صَالِحِ الْمَصْرِيّ: حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ يَعْنِي ابْنَ فَضَالَةَ عَنْ عَيّاشٍ وَهُوَ ابْنُ عَبّاسٍ الْقِتْبَانِيّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ يَزِيدَ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يُغْفَرُ لِلشَّهِيدِ كُلَّ ذَنْبٍ، إلاَّ الدَّيْنَ".

َ ﴿ ٨٨٠ - (َهِ) وَحَدَّنَنِيَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيّوبَ حَدَّثَنِي عَيّاشُ بْنُ عَبّاسِ الْقَتْبَانِيّ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرّحْمَنِ الْحُبُلِي، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنّ النّبِيّ ﷺ قَالَ: "الْقَتْلُ فِي سَبِيلِ الله يُكَفَّر كُلّ شَيْءٍ، إِلاَّ الدَّيْنَ".

华 安 安 辛

قوله ﷺ: "مقبل غير مدير": لعله احتراز ممن يقبل في وقت ويدبر في وقت، والمحتسب هو المخلص لله تعالى، فإن قاتل لعصبية أو لغنيمة أو لصيت أو نحو ذلك، فليس له هذا الثواب ولا غيره، وأما قوله ﷺ: "إلا الدين"، ففيه تنبيه على جميع حقوق الآدميين، وأن الجهاد والشهادة وغيرهما من أعمال البر لا يكفر حقوق الآدميين، وإنما يكفر حقوق الآدميين، وإنما يكفر حقوق الأدميين، وإنما يكفر حقوق الله أوحي إليه به في الحال، ولهذا قال ﷺ: "إلا الدَّين فإن حبريل قال لي ذلك"، والله أعلم.

قوله: "حدثنا سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن عمرو بل دينار عن محمد بن قيس قال: وحدثنا ابن عحلان عن محمد بن قيس عن أبي عبد الله بن أبي قتادة": القائل: "وحدثنا ابن عجلان" هو سفيان.

ضبط الأسماء: قوله: "عن عياش بن عباس القتباني": الأول: بالشين المعجمة، والثاني: بالمهملة، "والقتباني" بالقاف مكسورة، ثم مثناة فوق ساكنة، ثم موحدة منسوب إلى "قتبان" بطن من رعين.

[٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وألهم أحياء عند رجم يرزقون]

٢٨٨١ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: كِلاَهُمَا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ، حَ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَعِيسَى بْنُ يُونُسَ، جَمِيعاً عَنِ الأَعْمَشِ حِ وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ نُمَيْرٍ وَاللّفْظُ لَهُ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطٌ وَأَبُو مُعَاوِيَةً قَالاً: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ مُحَمِّدُ بْنُ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ الله هُوَ ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الآية: ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ عَبْدِ الله بْنِ مُرَّةً، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: سَأَلْنَا عَبْدَ الله هُو ابْنُ مَسْعُودٍ عَنْ هَذِهِ الآية: ﴿ وَلَا خَصَرانَ: ١٦٩)، وَقَالَ: "أَرْوَاحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُصْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلَّقَةٌ وَالَ: "أَرُواحُهُمْ فِي جَوْفِ طَيْرٍ خُصْرٍ، لَهَا قَنَادِيلُ مُعَلِّقَةٌ بِالْعَرْشِ تَسْرَحُ مِنَ الْحَنِّةِ حَيْثُ شَاءَتْ، ثُمَّ تَأْوِي إِلَى تِلْكَ الْقَنَادِيلِ،

٣٣- باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وألهم أحياء عند رهم يرزقون

قوله: "حدثني يجيى بن يجيى وأبو بكر بن أبي شيبة"، وذكر إسناده إلى مسروق، قال: "سألنا عبد الله عن هذه الآية: ﴿وَلا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ أُمْوَاتًا بَلَ أُحْيَاءً عِندَ رَبِيهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ (آل عمران ١٦٩)، قال: أما إنا قد سألنا عن ذلك، فقال: أرواحهم في جوف طير حضر". قال المازري: كذا جاء عبد الله غير منسوب، قال أبو علي الغساني: ومن الناس من ينسبه، فيقول: عبد الله بن عمرو، وذكره أبو مسعود الدمشقيُ في مسند ابن مسعود، قال القاضي عياض: ووقع في بعض النسخ من صحيح مسلم عبد الله بن مسعود، قلت: وكذا وقع في بعض نسخ بلادنا المعتمدة، ولكن لم يقع منسوباً في معظمها، وذكره خلف الواسطيُّ والحميديُّ وغيرهما في مسند ابن مسعود، وهو الصواب، وهذا الحديث مرفوع لقوله: "إنا قد سألنا عن ذلك، فقال يعني النبي ﷺ". فوائد الحديث: قوله ﷺ في الشهداء: "أرواحهم في جوف طير خضر لها قناديل مُعَلِّقةٌ بالعرش تسرح من الجنة عوائد الحديث، ثم تأوي إلى تلك القناديل": فيه بيان أن الجنة مخلوقة موجودة، وهو مذهب أهل السنة، وهي التي أهبط منها آدم، وهي التي ينعم فيها المؤمنون في الآخرة، هذا إجماع أهل السنة، وقالت المعتزلة وطائفة من المبتدعة أيضاً وغيرهم: ألها ليست موجودة، وإنما توجد بعد البعث في القيامة. قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غيرها، وأيضاً وغيرهم: ألها ليست موجودة، وإنما توجد بعد البعث في القيامة. قالوا: والجنة التي أخرج منها آدم غيرها،

^{*}قوله: "سألنا عن عبد الله بن مسعود الله عن هذه الآيه...": ولعل سبب السوال أن بقاء الروح مشترك بين تمام الأموات وبقاء الجسد غير موجود في أحد فما بال تخصيص الشهداء بكونهم أحياء. وحاصل الدفع: أن أرواحهم في أجساد يتلذذون نعيم الجنة بخلاف سائر الأموات، فحصل الفرق بين الشهداء وغيرهم وبه خصت الشهداء بألهم أحياء.

فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبِّهُمُ اطَّلَاعَةً، فَقَالَ: هَلْ تَشْتَهُونَ شَيْئًا؟ قَالُوا: أَيِّ شَيْءٍ نَشْتَهي؟ وَنَحْنُ نَسْرَحُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ شِئْنَا، فَفَعَلَ ذَلِكَ بِهِمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، فَلَمَّا رَأُواْ أَنَّهُمْ لَنْ يُتْرَكُوا مِنْ أَنْ يُسْأَلُوا، قَالُوا: يَا رَبِّ نُرِيدُ أَنْ تَرُدِّ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتّى نُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى، فَلَمّا رَأَى أَنْ لَيْسَ لَهُمْ حَاجَةٌ تُرِكُوا".

- وظواهر القرآن والسنة تدل لمذهب أهل الحق. وفيه: إئبات مجازاة الأموات بالثواب والعقاب قبل القيامة، قال القاضي: وفيه أن الأرواح باقية لا تفنى، فينعم المحسن ويعذب المسيء، وقد حاء به القرآن والآثار، وهو مذهب أهل السنة، خلافاً لطائفة من المبتدعة قالت: تفنى، قال القاضي: وقال هنا أرواح الشهداء، وقال في حديث مالك: إنما نسمة المؤمن.

اطلاقات كلمة "النسمة": والنسمة تطلق على ذات الإنسان حسماً وروحاً، وتطلق على الروح مفردة، وهو المراد بها في هذا التفسير في الحديث الآخر بالروح، ولعلمنا بأن الجسم يفني ويأكله التراب، ولقوله في الحديث: "حتى يرجعه الله تعالى إلى حسده يوم القيامة"، قال القاضي: وذكر في حديث مالك على: "نسمة المؤمن"، وقال هنا: "الشهداء" ؟لأن هذه صفتهم لقوله تعالى: ﴿أَحْيَا أَ عِندَ رَبِهِمْ يُرْرَقُون ﴾ (آل عمران: ٢٦٩)، وكما فسره في هذا الحديث، وأما غيرهم، فإنما يعرض عليه مقعده بالغداة والعشي، كما جاء في حديث ابن عمر، وكما قال في آل فرعون: ﴿النَّارُ لِعَرَضُورَ عَلَيْهَا غُدُواً وَعَشِيًا ﴾ (الغافر: ٢٤٦)، قال القاضي: وقيل: بل المراد جميع المؤمنين الذين يدخلون الجنة بغير عذاب، فيدخلونها الآن بدليل عموم الحديث. وقيل: بل أرواح المؤمنين على أفنية قبورهم، والله أعلم.

التوفيق بين الروايات: قوله على هذا الحديث: "في جوف طير حُضْرِ"، وفي غير مسلم: "بطير حضر"، وفي حديث آخر عن قتادة: "في صورة طير ابيض". قال القاضي: قال بعض المتكلمين: على هذا، الأشبه صحة قول من قال: طير، أو صورة طير، وهو أكثر ما جاءت به الرواية لا سيما مع قوله: تأوي إلى قناديل تحت العرش، قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، أكثر ما جاءت به الرواية لا سيما مع قوله: تأوي إلى قناديل تحت العرش، قال القاضي: واستبعد بعضهم هذا، ولم ينكره آخرون، وليس فيه ما ينكره، ولا فرق بين الأمرين بل رواية طير، أو حوف طير أصح معنى، وليس للأقيسة والعقول في هذا حكم، وكله من الجوزات، فإذا أراد الله أن يجعل هذه الروح إذا خرجت من المؤون الأرواح الشهيد في قناديل أو أجواف طير، أو حيث يشاء كان ذلك ووقع، ولم يبعد لا سيما مع القول بأن الأرواح أحسام، قال القاضي: وقيل: إن هذا المنعم أو المعذب من الأرواح جزء من الجسد تبقى فيه الروح، وهو الذي يقول فرزب آرجعون في (المؤمنون: ١٥)، وهو الذي يسرح في شحر الجنة، فغير مستحيل أن يصور هذا الجزء طائراً أو يجعل في حوف طائر، وفي قناديل تحت العرش، وغير ذلك مما يريد الله فغير مستحيل أن يصور هذا الجزء طائراً أو يجعل في حوف طائر، وفي قناديل تحت العرش، وغير ذلك مما يريد الله عز وجل.

.....

=أقوال أهل العلم في حقيقة الرّوح: قال القاضي: وقد اختلف الناس في الروح ما هي اختلافاً لا يكاد يحصر. فقال كثير من أرباب المعاني وعلم الباطن المتكلمين: لا تعرف حقيقته، ولا يصح وصفه، وهو مما جهل العباد علمه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ قُل ٱلرُّوحُ مِنْ أُمْر رَبِي ﴾ (الاسراء: ٨٥)، وغلت الفلاسفة، فقالت بعدم الروح. وقال جمهور الأطباء: هو البخار اللطيف الساري في البدن، وقال كثيرون من شيوخنا: هو الحياة، وقال آخرون: هي أحسام لطيفة مشابكة للحسم يجبى لحياته، أجرى الله تعالى العادة بموت الجسم عند فراقه. وقبل: هو بعض الجسم، ولهذا وصف بالخروج والقبض وبلوغ الحلقوم، وهذه صفة الأحسام لا المعاني، وقال بعض مقدمي أمتنا: هو حسم لطيف متصور على صورة الإنسان داخل الجسم، وقال بعض مشابخنا وغيرهم: إنه النفس الداخل والخارج، وقال آخرون: هو الدم، هذا ما نقله القاضي، والأصح عند أصحابنا: أن الروح أحسام لطيفة متخللة في البدن، فإذا فارقته مات، قال القاضي: واختلفوا في النفس والروح، فقيل: هما بمعنى، وهما لفظان المسمى واحد. وقبل: إن النفس هي النفس الداخل والخارج. وقبل: هي المحدين: قال القاضي: وقد تعلق بحديثنا هذا، وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، وانتقال الأرواح، وتنعمها في الصور الحسان الم فعة، وتعلدها في الصور القسحة المسخدة، وأصور أن هذا هو الثوال الخاص الحدان الم الفعال المهمة والتها في الصور الحسان الم فعة، وتعلدها في الصور القسحة المسخدة، وأسحدة أن هذا هو الثوال

الرد على الملحدين: قال الفاضي: وقد تعلق بحديثنا هذا، وشبهه بعض الملاحدة القائلين بالتناسخ، وانتقال الأرواح، وتنعيمها في الصور الحسان المرفهة، وتعذيبها في الصور القبيحة المسخرة، وزعموا أن هذا هو الثواب والعقاب، وهذا ضلال بين، وإبطال لما حاءت به الشرائع من الحشر والنشر والجنة والنار؛ ولهذا قال في الحديث: "حتى يرجعه الله إلى حسده يوم يبعثه" يعني يوم يجيء بجميع الخلق، والله أعلم.

قوله ﷺ: "فقال لهم الله تعالى: هل تشتهون شيئاً" الخ: هذا مبالغة في إكرامهم وتنعيمهم؟ إذ قد أعطاهم الله ما لا يخطر على قلب بشر، ثم رغبهم في سؤال الزيادة، فلم يجدوا مزيداً على ما أعطاهم، فسألوه حين رأوه أنه لا بد من سؤال أن يرجع أرواحهم إلى أحسادهم ليحاهدوا، ويبذلوا أنفسهم في سبيل الله تعالى، ويستلذوا بالقتل في سبيله، والله أعلم.

[٣٤ باب فضل الجهاد والرباط]

١٤ ٤٨٨٢ - (١) حَدَّنَنَا مَنْصُورُ بْنُ أَبِي مُزَاحِمٍ: حَدَّنَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ النَّرِيدِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ النَّيْ اللهِ يَمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: أَيُّ مَنْ؟ قَالَ: أَيُّ مَنْ؟ قَالَ: أَيُّ مَنْ؟ قَالَ: أَمُّ مَنْ؟ قَالَ: أَمُّ مَنْ؟ قَالَ: أَمُّ مَنْ أَيْ اللهِ يِمَالِهِ وَنَفْسِهِ"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: المُؤْمِنُ فِي شِعْبِ مِنَ الشَّعَابِ، يَعْبُدُ الله رَبَّهُ، وَيَدَعُ النَّاسَ مِنْ شَرَه".

٣٨٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْشِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ رَجُلُّ: أَيُّ النّاسِ أَفْضَلُ؟ يَارَسُولَ الله! قَالَ: أَعُ النّاسِ أَفْضَلُ؟ يَارَسُولَ الله! قَالَ: المُؤْمِنُ يُحَاهِدُ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فِي سَبِيلِ الله"، قَالَ: ثُمَّ مَنْ؟ قَالَ: "ثُمَّ رَجُلٌ مُعْتَزِلٌ فِي شِعْبٍ مِنَ الشّعَاب، يَعْبُدُ رَبّهُ وَيَدَعُ النّاسَ مِنْ شَرّه".

٤٨٨٤ – (٣) وحَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ عَنِ الْأَوْزَاعِيّ، عَن ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ، فَقَالَ: "وَرَجُلٌ فِي شِعْبٍ"، وَلَمْ يَقُلْ: "ثُمَّ رَجُلٌ".

\$ ٣- باب فضل الجهاد والرباط

بيان مواد الحديث: قوله: أي الناس أفضل؟ فقال: "رجل بجاهد في سبيل الله بماله ونفسه": قال القاضي: هذا عام مخصوص، وتقديره: هذا من أفضل الناس، وإلا فالعلماء أفضل، وكذا الصديقون كما جاءت به الأحاديث، قوله ﷺ: "ثم مؤمن في شعب من الشعاب يعبد ربه ويدع الناس من شره": فيه دليل لمن قال بتفضيل العزلة على الاختلاط، وفي ذلك خلاف مشهور، فمذهب الشافعي وأكثر العلماء أن الاختلاط أفضل بشرط رجاء السلامة من الفتن، ومذهب طوائف أن الاعتزال أفضل، وأحاب الجمهور عن هذا الحديث بأنه محمول على الاعتزال في زمن الفتن والحروب، أو هو فيمن لا يسلم الناس منه، ولا يصبر عليهم أو نحو ذلك من الخصوص، وقد كان الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- وجماهير الصحابة والتابعين والعلماء والزهاد مختلطين، فيحصّلون منافع الاختلاط كشهود الجمعة والجماعة والجنائز وعيادة المرضى وحلق الذكر وغير ذلك.

شرح الغريب: وأما "الشعب"، فهو ما انفرج بين جبلين، وليس المراد نفس الشعب خصوصاً، بل المراد الانفراد والاعتزال، وذكر الشعب مثالاً؛ لأنه حال عن الناس غالباً، وهذا الحديث نحو الحديث الآخر حين سئل على عن النحاة، فقال: "أمسك عليك لسانك، وليسعك بيتك، وابك على خطيئتك".

٥٨٨٥ - (٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التّمِيمِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ بَعْجَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "مِنْ خَيْرِ مَعَاشِ النّاسِ لَهُمْ، رَجُلِّ مُمْسِكٌ عِنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ الله، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ عَنَانَ فَرَسِهِ فِي سَبِيلِ الله، يَطِيرُ عَلَى مَتْنِهِ، كُلّمَا سَمِعَ هَيْعَةً أَوْ فَرْعَةً طَارَ عَلَيْهِ، يَبْتَغِي الْقَتْلَ وَالْمَوْتَ مَظَانَهُ، أَوْ رَجُلٌ فِي غَنَيْمَةٍ فِي رَأْسِ شَعَفَةٍ مِنْ هَذِهِ الشّعَفِ، أَوْ بَطْنِ وَادٍ مِنْ هَذِهِ الأَوْدِيَةِ، يُقِيمُ الصّلاَةَ وَيُؤْتِي الزّكَاة، وَيَعْبُدُ رَبّهُ حَتّى يَأْتِيهُ الْيَقِينُ، لَيْسَ مِنَ النّاسِ إلاّ في خَيْرِ".

٢٨٨٦ - (٥) وَحَدَّثَنَاه قُتُنْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، وَيَعْقُوبُ يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ اللهِ عَنْ يَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدُ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَلْمَ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَالِهِ عَبْدَالِهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَالِهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَالِهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدِ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَبْدَ اللهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَ عَلَالْهُ عَلْمَ اللهِ عَلْمَ عَلَالْهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَا عَلَالْهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَ عَلَاللهِ عَلَيْهِ عَلْمَالِهِ عَلْمَ عَلَاللهِ عَلَاللهِ عَلَيْمِ عَلْمَ عَلَالْهِ عَلَالْمِ عَلَالْمِ عَلَالْمَا عَلَالْمِ عَلَا عَلَامِ عَلَا عَلَامِ عَلَامِ عَلَا عَلَامِ عَلَامِ عَلْ

ُ ٢٨٨٧ - (٦) وَحَدَّثَنَاه أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ بَعْجَةَ بْنِ عَبْدِ الله الْجُهَنِيّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمَعْنِي حَدِيثٍ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النّبِيّ ﷺ بِمَعْنِي حَدِيثٍ أَبِي حَازِمٍ عَنْ بَعْجَةَ، وَقَالَ: "فِي شِعْبٍ مِنَ الشّعَابِ".

قوله ﷺ: "من خير معاش الناس لهم رجل ممسك عنان فرسه": "المعاش" هو العيش، وهو الحياة وتقديره - والله أعلم - من خير أحوال عيشهم رجل ممسك. قوله ﷺ: "يطير على متنه كلما سمع هيعة: وهي الصوت عند حضور يبتغي القتل والموت مظانه": معناه: يسارع على ظهره، وهو متنه كلما سمع هيعة: وهي الصوت عند حضور العدو، وهي بفتح الهاء وإسكان الياء، والفزعة بإسكان الزاء النهوض إلى العدو، ومعنى يبتغي القتل مظانه يطلبه في مواطنه التي يرجى فيها لشدة رغبته في الشهادة، وفي هذا الحديث فضيلة الجهاد والرباط والحرص على الشهادة، قوله ﷺ: "أو رجل في غنيمة في رأس شَعَفَةٍ": "الغنيمة" بضم الغين تصغير الغنم أي قطعة منها، "والشعفة" بفتح الشين والعين: أعلى الجبل.

^{*}قوله: "من خير معاش الناس لهم رجل": المعاش بمعنى الحياة، وهو على تقدير المضاف: أي من خير حياة الناس حياة رجل، والله تعالى أعلم.

[٣٥- باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة]

١٨٨٨ - (١) حَدَّنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكَّيِّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْعُرْجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "يَضْحَكُ الله إِلَى رَجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كَلاَهُمَا يَدْخُلُ الله عَنَّ الله عَنَّ وَحَلَّ كَلاَهُمَا يَدْخُلُ الْجَنّةَ"، فَقَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ الله؟ قَالَ: "يُقَاتِلُ هَذَا فِي سَبِيلِ الله عَزَّ وَحَلَّ فَيُسْتَشْهَدُ، ثُمَّ يَتُوبُ الله عَلَى الْقَاتِلِ فَيُسْلِمُ، فَيُقَاتِلُ في سَبِيلِ الله عَزَّ وَحَلَّ، فَيُسْتَشْهَدُ".

٢٨٨٩ – (٢) وحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَةُ.

مَّ ١٩٩٠ - (٣) حَدَّثُنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَاقِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامٍ بْنِ مُنَبَهٍ قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ الله ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ: مِنْهَا: وَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ الله ﷺ: يَضْحَكُ الله لرَّجُلَيْنِ، يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الآخَرَ، كِلاَهُمَا يَدْخُلُ الْجَنّةُ"، قَالُوا: كَيْفَ يَا رَسُولَ الله ؟ قَالَ: " يُقْتَلُ هَذَا فَيَلِجُ الْجَنّة، ثُمّ يُتُوبُ الله عَلَى الآخَرِ، فَيَهْدِيهِ إِلَى الإسْلاَمِ، ثُمّ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ الله، فَيُسْتَشْهَدُ".

٣٥ - باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة

قوله ﷺ: "بصحك الله إلى رحلين يقتل أحدهما الآحر كلاهما يدخل الجنة. يقاتل هذا في سبيل الله، فيستشهد، ثم يتوب الله على القاتل، فيسلم، فيقاتل في سبيل الله، فيستشهد". قال القاضي: الضحك هنا استعارة في حق الله تعالى؛ لأنه لا يجوز عليه سبحانه الضحك المعروف في حقنا؛ لأنه إنما يصح من الأحسام، وممن يجوز عليه تغير الحالات، والله تعالى منزه عن ذلك، وإنما المراد به الرضا بفعلهما، والثواب عليه، وحمد فعلهما، وعبته، وتلقي رسل الله لهما بذلك؛ لأن الضحك من أحدنا إنما يكون عند موافقته ما يرضاه وسروره وبره لمن يلقاه، قال: ويحتمل أن يكون المراد هنا ضحك ملائكة الله —تعالى – الذين يوجههم لقبض روحه وإدخاله الجنة، كما يقال: قتل السلطان فلاناً، أي أمر بقتله.

[٣٦ باب من قتل كافراً ثم سدّد]

١٩٨٦ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُوبَ وَ قُتَيْبَةُ وَ عَلِيّ بْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ -يَعْنُونَ ابْنَ جَعْفَرٍ- عَنِ الْعَلاَءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: "لاَ يَحْتَمِعُ كَافِرٌ وَقَاتِلُهُ * فِي النّارِ أَبَداً".

٣٦- باب من قتل كافراً ثم سدد

قوله ﷺ: "لا يجتمع كافر وقاتله في النار أبداً" وفي رواية: "لا يجتمعان في النار احتماعاً يضر أحدهما الآحر قيل من هم يا رسول الله؟ قال: مؤمن قتل كافراً ثم سدَّد".

تأويل هذين الحديثين: قال القاضي في الرواية الأولى: يحتمل أن هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد، فيكون ذلك مكفراً لذنوبه حتى لا يعاقب عليها، أو يكون بنية مخصوصة أو حالة مخصوصة، ويحتمل أن يكون عقابه إن عوقب بغير النار كالحبس في الأعراف عن دخول الجنة أولاً، ولا يدخل النار، أو يكون إن عوقب بما في غير موضع عقاب الكفار، ولا يجتمعان في إدراكها، قال: وأما قوله في الرواية الثانية: "اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" فيدل على أنه اجتماع مخصوص، قال: وهو مشكل المعنى، وأوجه ما فيه أن يكون معناه ما أشرنا إليه ألهما لا يجتمعان في وقت إن استحق العقاب، فيعيره بدخوله معه وأنه لم ينفعه إيمانه وقتله إياه، وقد جاء مثل هذا في بعض الحديث، لكن قوله في هذا الحديث: "مؤمن قتل كافراً ثم سدد" مشكل؛ لأن المؤمن إذا سدد. ومعناه: استقام على الطريقة المثلى، و لم يخلط لم يدخل النار أصلاً، سواء قتل كافراً أو لم يقتله.

قال القاضي: ووجهه عندي أن يكون قوله: "ثم سدد" عائداً على الكافر القاتل، ويكون بمعني الحديث السابق:=

[&]quot;قوله: "لا يجتمع كافر و قاتله" المراد به من قتل الكافر ثم مات على الإيمان وهو المراد بقوله في الرواية الثانية ثم سدد أي استقام على الإيمان حتى مات عليه. وأما قوله اجتماعا يضر احدهما الآخر فلعل المراد يعيب الكافر المؤمن بالاجتماع معه في العذاب بأن يقول ما نفعك إيمانك وجهادك، والله تعالى أعلم. وبقوله: "سدد" من يؤيد الله به الدين من الفجرة كما في الحديث الصحيح، والله تعالى أعلم.

.....

="يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة" ورأى بعضهم أن هذا اللفظ تغير من بعض الرواة، وأن صوابه: "مؤمن قتله كافر ثم سدد"، ويكون معنى قوله: "لا يُجتمعان في النار اجتماعاً يضر أحدهما الآخر" أي لا يدخلانها للعقاب ويكون هذا استثناء من اجتماع الورود وتخاصمهم على حسر جهنم، هذا آخر كلام القاضي.**

^{**}قال في تكملة فتح الملهم: والأحسن في الجواب عن هذا الإشكال ما ذكره القرطبي من أن المراد من السداد هنا: دوامه على الإيمان، أو اجتنابه عن إضاعة حقوق الله، ولا ينافي ذلك أن يدخل النار لبعض حقوق العباد وغيرها. (تكملة فتح الملهم: ٤٢٤/٣)

[٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها]

2٨٩٣ – (١) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيّ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمْرُو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُود الأَنْصَارِيَّ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ بِنَاقَة مَخْطُومَة، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ الله، فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لَكَ بِهَا، يَوْمَ الْقِيَامَةِ، سَبْعُمائَةٍ نَاقَةٍ، كُلّهَا مُحْطُومَةٌ".

َ ٤ ٩ ٨٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَائِدَةَ؛، ح وَحَدَّثَنِي بِشْرُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، كِلاَهُمَا عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ.

٣٧- باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها

قوله: "جاء رجل بناقة مخطومة فقال: هذه في سبيل الله، فقال رسول الله ﷺ:لك بما يوم القيامة سبعمائة ناقة كلها مخطومة" أي فيها خطام، وهو قريب من الزمام، وسبق شرحه مرات، قيل: يحتمل أن المراد له أجر سبعمائة ناقة، ويحتمل أن يكون على ظاهره، ويكون له في الجنة بما سبعمائة كل واحدة منهن مخطومة يركبهن حيث شاء للتنزء كما جاء في خيل الجنة ونجبها، وهذا الاحتمال أظهر، والله أعلم.

[٣٨- باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره،...]

٥٩٥٥ - (١) وَحَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو كُرَيْبِ وَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفْظُ لأَبِي كُرَيْبِ - قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي عَمَّرِو الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي مَسْعُود الأَنْصَارِيِّ قَالَ: جَاءَ رَجُلُ إِلَى النَّبِيَّ عَلَى مَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله عَلَى خَيْرٍ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله عَلَى خَيْرٍ فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى عَنْ يَحْمِلُهُ، فَقَالَ رَسُولُ الله عَلَى الله عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مَثْلُ أَجْرِ فَاعِله".

٢ ٩ ٨٦ - (٢) وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حِ وَحَدَّثَنِي بِشْرُ ابْنُ خَالِد: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرِّزَّاقِ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ كُلِّهُمْ عَنِ الأَعْمَش، بِهَذَا الإِسْنَاد.

٣٨ – باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير

شرح الغويب و فوائد الحديث: قوله: "أبدع بي" هو بضم الهمزة وفي بعض النسخ" بُدع بي" بحذف الهمزة وتشديد الدال، ونقله القاضي عن جمهور رواة مسلم قال: والأول هو الصواب، ومعروف في اللغة، وكذا رواه أبو داود وآحرون بالألف. ومعناه: هلكت دابتي، وهي مركوبي.

قوله ﷺ: "من دل على خَيْرِ فله مثل أجر فاعله" فيه فضيلة الدلالة على الخير والتنبيه عليه، والمساعدة لفاعله، وفيه: فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات، لا سيما لمن يعمل بها من المتعبدين وغيرهم، والمراد بمثل أحر فاعله: أن له ثواباً بذلك الفعل،كما أن لفاعله ثوابا، ولا يلزم أن يكون قدر ثوابهما سواء.

١٩٨٥ - (٤) وَحَدَّنَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ وَأَبُو الطَّاهِرِ - قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، وَقَالَ سَعِيدٌ: حَدَّنَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْب -: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الأَشَجِّ، عَنْ بُسُرِ بْنِ سَعِيد، عَنْ زَيْد بْنِ خَالِد الْجُهَنِيِّ، عَنْ رَسُولِ الله ﷺ أَنّهُ قَالَ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِياً فِي سَبِيلِ الله فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا".

١٤٥٥ (٥) حَدَّنَنَا أَبُو الرَّبِيعُ الزُّهْرَانِيّ، حَدَّنَنَا يَزِيدُ يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ، حَدَّنَنَا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بُسْرِ بْنِ سَعِيد، عَنْ زَيْد بْنِ خَالِد الجُهَنِيِّ قَالَ: قَالَ نَبِيُّ الله ﷺ: "مَنْ جَهَّزَ غَازِياً فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِياً فِي أَمْلُهُ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِياً فِي أَمْلُهُ فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَفَ غَازِياً فِي أَمْلُهُ فَقَدْ غَزَا،

َ ١٩٠٠ - (٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيّةَ عَنْ عَلِيّ بْنِ الْمُبَارَكِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سَعِيد الْحُدْرِيّ أَنَّ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي سَعِيد الْحُدْرِيّ أَنَّ وَسُعِيد، مَوْلَى اللّهْرِيّ عَنْ أَبِي سَعِيد الْحُدْرِيّ أَنَّ وَسُعِيد، مَوْلَى اللّهْرِيّ عَنْ أَبِي سَعِيد الْحُدْرِيّ أَنَّ وَسُعِيد، مَوْلَى اللّهْ يَكُلُّ بَعْنَا أَلِى بَنِي لِحْيَانَ، مِنْ هُذَيْلٍ، فَقَالَ: "لِيَنْبَعِثْ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ وَسُعِلَا اللهُ عَلَيْ مَعْنَا اللهُ عَلَيْ مَعْنَا اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْ مَعْنَا اللهُ عَنْ اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَيْ مَعْنَا اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْ مَعْنَا اللهُ عَلْمَ اللهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْنِ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَا لَهُ عَلَيْنَا وَعَلَى اللّهُ عَلَيْنِ اللّهُ عَلَيْهِ مَا اللهُ عَلَيْنَا لَهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَا لَهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ عَلَيْنَ اللهُ عَلْمُ اللّهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَا عَلَىٰ اللّهُ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَيْنَ عَلَيْنَ اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَ عَلَى اللّهُ عَلَيْنَا عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىٰ عَلَيْلِ عَلَيْلَ عَلَيْنَا اللّهُ عَلَى الل

=قوله: "أن فتى من أسلم قال: يا رسول الله ! إني أريد الغزو وليس معي ما أتحيز به، قال: اثت فلاناً فإنه فاد كان تجهز فمرص" إلى آخره فيه: فضيلة الدلالة على الخير، وفيه: أن ما نوى الإنسان صرفه في جهة بر فتعذرت عليه تلك الجهة، يستحب له بذله في جهة أخرى من البر، ولا يلزمه ذلك ما لم يلتزمه بالنذر.

قوله ﷺ: "من جهز غازياً فقد غزا ومن حلفه في أهله بخير فقد غزا" أي حصل له أجر بسبب الغزو، وهذا الأجر يحصل بكل جهاد، وسواء قليله وكثيره، ولكل حالف له في أهله بخير من قضاء حاجة لهم، وإنفاق عليهم أو دب عنهم أو مساعدهم في أمرهم، ويختلف قدر الثواب بقلة ذلك وكثرته، وفي هذا الحديث: الحث على الإحسان إلى من فعل مصلحة للمسلمين، أو قام بأمر من مهماتهم.

التوفيق بين الروايتين: قوله: "أن رسول الله ﷺ بعث بعثاً إلى بين لحيان من هديل: فقال لينبعث من كل رحلين أحدهما والأجر بينهما" أما "بنو لحيان" فبكسر اللام وفتحها، والكسر أشهر، وقد اتفق العلماء على أن بين لحيان كانوا في ذلك الوقت كفاراً، فبعث إليهم بعثاً يغزونهم، وقال لذلك البعث: ليخرج من كل قبيلة تصف عددها، وهو المراد بقوله: من كل رجلين أحدهما. وأما كون الأجر بينهما فهو محمول على ما إذا خلف المقيم الغازي في أهله بخير كما شرحناه قريباً وكما صرح به في باقي الأحاديث.

١٩٠١ - (٧) وَحَدَّثَنِيْه إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَد يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الوَارِثِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ عَنْ يَحْيَى، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيد، مَوْلَى المَهْرِيّ، حَدَّثَنِي أَبُو سَعِيد الْحُدْرِيّ أَنَّ رَسُولَ الله بَعَثَ بَعْثًا، بِمَعْنَاهُ، وحدّثيني إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ الله يَعْنِي ابْنَ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الإِسْنَاد، مِثْلَهُ.

١٤٩٠ (٨) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيد، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي الْحَارِثِ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي سَعِيد، مَوْلَى الْمَهْرِيِّ، عَنْ أَبِيه، عَنْ أَبِي سَعِيد الْخُدْرِيّ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيَانَ "لِيَخْرُجْ مِنْ كُلَّ رَجُلَانِ رَجُلَّا ثُمّ قَالَ سَعِيدُ الْخُدْرِيّ أَنَّ رَسُولَ الله يَظِيُّ بَعَثَ إِلَى بَنِي لَحْيْرٍ، كَانَ لَهُ مِثْلُ نِصْف أَجْرِ الْخَارِجِ".

-ترجمة أبي سعيد مولى المعهرى: قوله: في إسناد هذا الحديث "أبو سعيد مولى المهري" هو بالراء واسمه سالم بن عبد الله أبو عبد الله النصري بالنون المدي، مولى شداد بن الهادي، ويقال: مولى مالك بن أوس بن الحدثان، ويقال: مولى دوس، ويقال له: سالم سبلان بالسين المهملة والباء الموحدة المفتوحتين، وهو سالم البرد بالراء وآخره دال، وهو سالم مولى النصريين بالنون، وهو أبو عبد الله مولى شداد، وهو سالم أبو عبد الله المديني، وهو سالم مولى مالك بن أوس، وهو سالم مولى المهريين، وهو سالم مولى دوس، وهو سالم أبو عبد الله الدوسي، ولسالم هذا نظائر في هذا، وهو أن يكون للإنسان أسماء أو صفات وتعريفات يعرفه كل إنسان بواحد منها، وصنف الحافظ عبد الغني بن سعيد المصري في هذا كتاباً حسناً وصنف فيه غيره.

[٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالهم فيهن]

٣٩٠٠ (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَد، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "حُرْمَةُ نِسَاءِ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ، كَحُرْمَة أُمهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلاً مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي الْقَاعِدِينَ، كَحُرْمَة أُمهَاتِهِمْ، وَمَا مِنْ رَجُلٍ مِنْ الْقَاعِدِينَ يَخْلُفُ رَجُلاً مِنَ الْمُجَاهِدِينَ فِي أَهْلِهِ، فَيَخُونُهُ فِيهِمْ، إِلاَّ وُقِفَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيَأْخُذُ مِنْ عَمَلِهِ مَا شَاءَ، فَمَا ظَنَّكُمْ؟".

٢ ٩ ٠ ٤ – (٢) وَحَدَّنَيٰ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعِ: حَدَّثَنَا يَحْيَىَ بْنُ آدَمَ: حَدَّثَنَا مِسْعَرٌ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْتَدِ:عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: قَالَ يَعْنِي النّبِيّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ الثّوْرِيّ.

ُ ٩٠٥ - (١) وَحَدَّثَنَاه سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ قَعْنَب، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْئَد بهذَا الإِسْنَادِ: "فَقَالَ: فَخُذْ مِنْ حَسَنَاتِهِ مَا شِئْتَ"، فَالْتَفَتَ إِلَيْنَا رَسُولُ الله ﷺ فَقَالَ: "فَمَا ظَنُكُمُّ؟".

٣٩- باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خالهم فيهن

شرح حرمة نساء المجاهدين: قوله ﷺ: "حرمة نساء المجاهدين على القاعدين كحرمة أمهاتمم" هذا في شيئين: أحدهما: تحريم التعرض لهن بريبة من نظر محرم، وحلوة وحديث محرم، وغير ذلك، والثاني: في برهن والإحسان إليهن، وقضاء حوائحهن التي لا يترتب عليها مفسدة، ولا يتصول بما إلى ريبة ونحوها، قوله ﷺ في الذي يخون المجاهد في أهله: "إن المجاهد يأخذ يوم القيامة من حسناته ما شاء فما ظنكم" معناه: ما تظنون في رغبته في أخذ حسناته، والاستكثار منها في ذلك المقام أي لا يبقى منها شيئاً إن أمكنه، والله أعلم.

[• ٤ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين]

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَهُ سَمِعَ البَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الآية: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَهُ سَمِعَ البَرَاءَ يَقُولُ فِي هَذِهِ الآية: ﴿ لَا يَسْتَوى الْقَعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ وَالْحِنهِدُونَ فِي سبيل اللّهِ ﴿ (النساء: ٩٥) فَأَمَرَ رَسُولُ الله ﷺ زَيْداً فَجَاءَ بِكَنْفُ يَكُنّبُهَا، فَشَكَا إِلَيْهِ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ضَرَارَتَهُ، فَنَرَلَتْنَ فَأَمْرَ رَسُولُ الله ﷺ وَاللّه عَلَيْ وَالْحَنْهِدُونَ فِي سبيل اللّهِ ﴿ (النساء: ٩٥) ﴿ لَا يَسْتَوى الْقَعِدُونَ مِن الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ وَالْحَنْهِدُونَ فِي سبيل اللّهِ ﴾ (النساء: ٩٥) وقالَ شُعْبَةُ: وسَأَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُل، عَنْ زَيْد بْنِ ثَابِت، فِي هَاذِهِ الآيةِ: سَعْدُ اللّهُ إِلَى يَسْتُوى الْقَعَدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾، بمثل حَديث البَرَاءِ، وقَالَ ابْنُ بَشّارٍ فِي رَوَايَتِهِ: سَعْدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُل، عَنْ زَيْد بْنِ ثَابِت، فِي وَايَتِهِ: سَعْدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجُل، عَنْ زَيْد بْنِ ثَابِت، فِي رَوَايَتِهِ: سَعْدُ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ رَجُل، عَنْ زَيْد بْنِ ثَابِت.

البَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لَا يَسْتُوى ٱلْقَنْعَدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كَلَّمَهُ ابْنُ أُمَّ مَكْتُومٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿ الْبَرَاءِ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿ لَا يَسْتُوى ٱلْقَنْعَدُونَ مِن ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ كَلَّمَهُ ابْنُ أُمَّ مَكْتُومٍ، فَنَزَلَتْ: ﴿ عَيْرُ أُولِى ٱلضَّرِرُ ﴾.

• ٤ - باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين

فوائد الحديث: قوله: "حا، بكتف يكتبنا" فيه جواز كتابة القرآن في الألواح والأكتاف، وفيه طهارة عظم المذكي وجواز الانتفاع به، قوله تعالى: "لا يشتوى القعدون من المؤمنين غير أولى الضرر الآية. فيه دليل لسقوط الجهاد عن المعذورين، ولكن لا يكون ثواهم ثواب المجاهدين، بل لهم ثواب نياهم إن كان لهم نية صالحة، كما قال على: "ولكن جهاد ونية" وفيه: أن الجهاد فرض كفاية ليس بفرض عين، وفيه: رد على من يقول أنه كان في زمن النبي في فرض عين وبعده فرض كفاية، والصحيح أنه لم يزل فرض كفاية من حين شرع، وهذه الآية ظاهرة في ذلك لقوله تعالى: "وكلاً وعد الله الخشني وفضل الله الممونين على القعدين أخراً عظيما (النساء: ٩٥) وقوله تعالى: ﴿ وَلَى الضرر ﴿ وَرَى غَيْرَ بنصب الراء ورفعها قراءتان مشهورتان في السبع، قرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصبها، والباقون برفعها، وقرئ في الشاذ بجرها، فمن نصب فعلى الاستثناء، ومن رفع فوصف للقاعدين أو بدل منهم، ومن حر فوصف للمؤمنين أو بدل منهم، قوله: "فشكا إليه ابن أم مكتوم ضرارته" أي عماه هكذا هو في جميع نسخ بلادنا "ضرارته" بفتح الضاد، وحكى صاحب المشارق والمطالع" عن بعض الرواة أنه ضبط "ضرراً به" والصواب الأول.

[١٤- باب ثبوت الجنة للشهيد]

9.9 - (٢) حَدَّنَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّنَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَكَرِيَّاءَ، عَنْ أَبِي السَّحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ إِلَى النَّبِيِّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ، قَالَ: جَاءً المُصيصيّ، حَدَّثَنَا عَيسَى يَعْنِي ابْنَ يُونُسَ عَنْ زَكَرِيّاءَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ البَرَاءِ، قَالَ: جَاءً رَجُلٌ مِنْ بَنِي النَّبِيتِ - قَبِيلِ مِنَ الأَنْصَارِ - فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لاَ إِلَهَ إِلاَ الله، وَأَنْكَ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، ثُمَّ تَقَدَّمَ فَقَاتَلَ حَتّى قُبِلُ مِنَ النَّبِيّ عَلَى: "عَمِلَ هَذَا يَسِيرًا، وَأَجِرَ كَثِيرًا".

رَافِعِ وَعَبْدُ بْن حُمَيْد، وَأَلْفَاظَهُمْ مُتَقَارِبَة، قَالُوا: حَدَّنَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّنَنَا سُلَيْمَانُ وَهُوَ رَافِعِ وَعَبْدُ بْن حُمَيْد، وَأَلْفَاظَهُمْ مُتَقَارِبَة، قَالُوا: حَدَّنَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ، حَدَّنَنَا سُلَيْمَانُ وَهُوَ ابْنُ الْمُغِيرَةِ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ الله ﷺ بُسَيْسَة، عَيْناً يَنْظُرُ......

١٤- باب ثبوت الجنة للشهيد

ضبط الأسماء: قوله "قال رجل: أين أنا يا رسول الله إن قتلت؟ قال: في الجنة فألقى تمرات كن في يده ثم قاتل حتى قتل" فيه: ثبوت الجنة للشهيد، وفيه المبادرة بالخبر، وأنه لا يشتغل عنه بحظوظ النفوس.

قوله: "وحدثنا أحمد بن جناب المصيصي" بالجيم والنون، وأما المَصِيْصِيُّ فبكسر الميم والصاد المشددة، ويقال: بفتح الميم وتخفيف الصاد وجهان معروفان الأول أشهر، منسوب إلى "المِصِّيصَة" المدينة المعروفة، قوله: "جاء رجل من بني النبيت هو بنون مفتوحة ثم باء مكسورة ثم مثناة تحت ساكنة ثم مثناة فوق وهم قبيلة من الأنصار كما ذكر في الكتاب".

قوله: "بعث رسول الله ﷺ بسيسة عيناً" هكذا هو في جميع النسخ "بسيسة" بباء موحدة مضمومة، وبسينين مهملتين مفتوحتين بينهما ياء مثنّاة تحت ساكنة، قال القاضي: هكذا هو في جميع النسخ، قال: وكذا رواه أبو داود وأصحاب الحديث، قال: والمعروف في كتب السيرة "بسبس" بباءين موحدتين مفتوحتين بينهما سين ساكنة، =

=وهو بسبس بن عمرو، ويقال: ابن بشر من الأنصار من الخزرج، ويقال حليف لهم، قلت: يجوز أن يكون أحد اللفظين اسماً له والآخر لقباً، وقوله: "عيناً" أي متحسساً ورقيباً.

شرح الكلمات: قوله: "ما صبعت عبر أبي سفياد" هي الدواب التي تحمل الطعام وغيره من الأمتعة، قال في "المشارق": العير: هي الإبل والدواب تحمل الطعام وغيره من التجارات، قال: ولا تسمى عبراً إلا إذا كانت كذلك. وقال الجوهري في "الصحاح": العير الإبل تحمل الميرة، وجمعها: عيرات بكسر العين وفتح الياء.

قوله ﷺ: "إن لما طلبة فس كان طهره حاصرا فيركب" هي بفتح الطاء وكسر اللام أي شيئاً نطلبه والظهر الدواب التي تركب، قوله: "فجعل رجال يستأذنونه في ظهراتهم" هو بضم الظاء وإسكان الهاء أي مركوباتهم، في هذا استحباب التورية في الحرب، وأن لا يبين الإمام جهة إغارته وإغارة سراياه لئلا يشيع ذلك فيحذرهم العدو. قوله: "في علم المدينة" بضم العين وكسرها. قوله ﷺ: "لا يقدم أحد مكم إلى شيء حتى أكم اللا دويه" أي قدامه متقدماً في ذلك الشيء لئلا يفوت شيء من المصالح التي لا تعلمونها.

قوله: "عسير بن الحسام" بضم الحاء المهملة وتخفيف الميم. قوله: "بح بخ" فيه لغتان إسكان الخاء وكسرها منوناً،=

[&]quot;قوله: "قال لا أدري ما استنبى بعض نسائه" شك من الراوي بأنه هل استثنى بعض نساء النبي ﷺ أيضا فقال غيري وغير رسول الله ﷺ وبعض نسائه أو ما استثنى فلم يقل وبعض نسائه.

حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيَّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله حَدَّثَنَا، وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي عَمْرَانَ الْجَوْنِيَّ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الله اللهِ عَنْ أَبِيه، قَالَ: سَمعْتُ أَبِي، وَهُو بِحَضْرَة الْعَدُو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِيه، قَالَ: سَمعْتُ أَبِي، وَهُو بِحَضْرَة الْعَدُو يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ عَنْ أَبِيه، قَالَ: اللهِ عَنْ أَبِيه، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! آنْتَ سَمعْتَ أَبُولَ اللهِ عَنْ أَبِيه، قَالَ: يَا أَبَا مُوسَى! آنْتَ سَمعْتَ رَسُولَ الله عَنْ يَقُولُ هَذَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: أَقْرَأً عَلَيْكُمُ السّلامَ، ثُمّ رَسُولَ الله عَنْ سَيْفه فَأَلْقَاهُ، ثُمّ مَشَى بِسَيْفه إِلَى الْعَدُو، فَضَرَبَ بِهَ حَتّى قُتلَ.

عَنْ أَنَسِ مَالِكَ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النّبِيّ عَنْ أَقَالُوا: أَن ابْعَثْ مَعَنَا رِجَالاً يُعَلّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسّنّة، بَنِ مَالِكَ قَالَ: جَاءَ نَاسٌ إِلَى النّبِيّ عَنْ أَقُوالُوا: أَن ابْعَثْ مَعَنَا رِجَالاً يُعَلّمُونَا الْقُرْآنَ وَالسّنّة، فَبَعَثَ إِلَيْهِمْ سَبْعِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ، يُقَالُ لَهُمُ: الْقُرّاءُ، فِيهِمْ خَالِي حَرَامٌ، يَقْرَوُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَدَارَسُونَ بِاللّيْلِ يَتَعَلّمُونَ، وَكَانُوا بِالنّهَارِ يَحِينُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِد، ويَحْتَطِبُونَ وَيَتَدَارَسُونَ بِاللّيْلِ يَتَعَلّمُونَ، وَكَانُوا بِالنّهَارِ يَحِينُونَ بِالْمَاءِ فَيَضَعُونَهُ فِي الْمَسْجِد، ويَحْتَطِبُونَ فَيَبِيعُونَهُ النّبِيّ عَنْ إِلَيْهِمْ، فَعَرَضُوا لَهُمْ ..

= وهي كلمة تطلق لتفخيم الأمر وتعظيمه في الخير، قوله: "لا والله يا رسول الله! إلا رجاءة أن أكون من أهلها" هكذا هو في أكثر النسخ المعتمدة "رجاءة" بالمد ونصب التاء، وفي بعضها "رجاء" بلا تنوين، وفي بعضها بالتنوين ممدودان بحذف التاء، وكله صحيح معروف في اللغة، ومعناه: والله ما فعلته لشيء إلا لرجاء أن أكون من أهلها. شرح الكلمات الغريبة: قوله: "فأخرج تمرات من قرنه" هو بقاف وراء مفتوحتين ثم نون، أي جعبة النشاب، ووقع في بعض نسخ المغاربة فيه تصحيف، قوله: "لئن أنا حييت حتى آكل تمراتي هذه إنها لحياة طويلة فرمي بما كان معه من التمر ثم قاتلهم حتى قتل" فيه: جواز الانغمار في الكفار، والتعرض للشهادة، وهو جائز بلا كراهة عند جماهير العلماء.

قوله: "وهو بحضرة العدو" هو بفتح الحاء وضمها وكسرها ثلاث لغات، ويقال: أيضاً بحضر بفتح الحاء والضاد بحذف الهاء. قوله على: "إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف" قال العلماء: معناه إن الجهاد وحضور معركة القتال طريق إلى الجنة وسبب لدخولها، قوله: "كسر جفن سيفه" هو بفتح الجيم وإسكان الفاء وبالنون وهو غمده. قوله: "وكانوا بالنهار يجيئون بالماء فيضعونه في المسجد" معناه: يضعونه في المسجد مسبلاً لمن أراد استعماله لطهارة أو شرب أو غيرهما، وفيه جواز وضعه في المسجد، وقد كانوا يضعون أيضاً أعذاق التمر لمن أرادها في المسجد في زمن النبي المسجد علاف في جواز هذا وفضله، قوله: "ويحتطبون فيبيعونه ويشترون به الطعام لأهل الصفة" أصحاب الصفة هم الفقراء الغرباء الذين كانوا يأوون إلى مسجد النبي الله وكانت لهم في =

فَقَتَلُوهُمْ، قَبْلَ أَنْ يَبْلُغُوا الْمَكَانَ، فَقَالُوا: اللّهُمَّ! بَلَغْ عَنَّا نَبِيَّنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنّا، قَالَ وَأَتَى رَجُلِّ حَرَاماً، حَالَ أَنَس، مِنْ حَلْفِه فَطَعَنَهُ بِرُمْحٍ حَتّى أَنْفَذَهُ، فَقَالَ حَرَامَّ: فُزْتُ، وَرَبِّ الْكَعْبَة فَقَالَ رَسُولُ الله ﷺ لأَصْحَابِهِ "إِنَّ إِخْوَانَكُمْ قَدْ قُتِلُوا، وَإِنّهُمْ قَالُوا: اللهُمَّ! بَلّغْ عَنَّا نَبِيَنَا أَنَّا قَدْ لَقِينَاكَ فَرَضِينَا عَنْكَ، وَرَضِيتَ عَنّا".

عَنْ عَنْ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَى اللهِ عَمَى الذي سُمّيتُ بِهُ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ مَعَ رَسُولِ اللهِ عَلَيْهُ وَاللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ ا

ضبط الكلمة "ليراني الله" و بيان معناها: قوله: "ليراني الله ما أصنع" هكذا هو في أكثر النسخ "ليراني" بالألف وهو صحيح، ويكون "ما أصنع" بدلاً من الضمير في "أراني" أي "ليرى الله" ما أصنع، ووقع في بعض النسخ=

⁼آخره صفة وهو مكان منقطع من المسجد مظلل عليه يبيتون فيه، قاله إبراهيم الحربي والقاضي، وأصله من صفة البيت، وهي شيء كالظلة قدامه.

فوائد الحديث: فيه فضيلة الصدقة، وفضيلة الاكتساب من الحلال لها، وفيه: حواز الصفة في المسجد، وجواز المبيت فيه بلا كراهة، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. قوله: "اللهم بلغ عنا نبينا أنا قد لقيناك فرضينا عنك ورضيت عنا". فيه: فضيلة ظاهرة للشهداء، وثبوت الرضا منهم ولهم وهو موافق لقوله تعالى ﴿رُضَى اللهُ عَنهُمْ ورضوا عنه بما أكرمهم به وأعطاهم إياه من الخيرات والرضى من الله تعالى إفاضة الخير والإحسان والرحمة فيكون من صفات الأفعال وهو أيضاً بمعنى إرادته فيكون من صفات الأفعال.

خمسمائة عام.

......

="ليرين الله" بياء بعد الراء ثم نون مشددة، وهكذا وقع في "صحيح البخاري" ، وعلى هذا ضبطوه بوجهين: أحدهما: ليرين بفتح الياء والراء أي يراه الله واقعاً بارزاً، والثاني: ليرين بضم الياء وكسر الراء ومعناه: ليرين الله الناس ما أصنعه ويبرزه الله تعالى لهم.

قوله: "فهاب أن يقول غيرها" معناه أنه اقتصر على هذه اللفظة المبهمة، أي قوله "ليرين الله ما أصنع" مخافة أن يعاهد الله على غيرها فيعجز عنه أو تضعف بنيته عنه، أو نحو ذلك، وليكون إبراء له من الحول والقوة. قوله: "واهاً لريح الجنة أجده دون أحد" قال العلماء: واهاً كلمة تحنن وتلهف. قوله: "أحده دون أحد" محمول على ظاهره، وأن الله تعالى أو جده ريحها من موضع المعركة وقد ثبتت الأحاديث أن ريحها توجد من مسيرة

* * *

[٢] - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله]

١٩١٤ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَ ابْنُ بَشَارٍ وَاللَّفْظ لاَبْنِ الْمُثَنِّى - قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ حَعْفَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمَعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَر: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ قَالَ: سَمَعْتُ أَبَا وَائِلٍ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الأَشْعَرِيّ أَنَّ رَجُّلاً أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ فَقَالَ: يَا رَسُولَ الله! الرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، وَالرَّجُلُ يُقَاتِلُ لِلْمَغْنَمِ، فَمَنْ فِي سَبِيلِ الله؟ فَقَالَ رَسُولُ الله فَيُ الله عَلَى فَهُو فِي سَبِيلِ الله ".

أَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَنْ اللهُ اللهُ

اً ٩ أ ٩ ع - (٣) و حَدَّثَنَاه إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ: أَتَيْنَا رَسُولَ الله ﷺ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ الله! الرّجُلُ يُقَاتِلُ مِنّا شَجَاعَةً، فَذَكَرَ مثلَهُ.

٧٩١٧ - (٤) وحدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْقَتَالِ فِي سَبِيلِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ؟ فَقَالَ: الرِّجُلُ يُقَاتِلُ غَضَبًا وَيُقَاتِلُ حَمِيّةً، قَالَ: فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ وَمَا رَفَعَ رَأْسَهُ إِلَيْهِ إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ قَائِماً فَقُولَ: "مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَلِمَةُ الله هِيَ الْعُلْيَا فَهُو فِي سَبِيلِ الله".

٢ ٤ - باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله

قوله ﷺ: "من قاتل لتكون كدمة الله هي العليا فهو في سبيل الله" فيه: بيان أن الأعمال إنما تحسب بالنيات الصالحة، وأن الفضل الذي ورد في المحاهدين في سبيل الله يختص بمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

-شرح الكلمات: قوله: "الرجل يقاتل للذكر" أي ليذكره الناس بالشجاعة وهو بكسر الذال. قوله: "ويقاتل حمية" هي الأنفة والغيرة والمحاماة عن عشيرته. قوله: "فرفع رأسه إليه وما رفع رأسه إليه إلا أنه كان قائماً" فيه: أنه لا بأس أن يكون المستفيّ واقفاً إذا كان هناك عذر من ضيق مكان أو غيره، وكذلك طالب الحاجة. وفيه إقبال المتكلم على من يخاطبه.

* * * *

[٣] - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار]

١١ - ٤٩١٨ (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبِ الْحَارِثِيُّ: حَدَّثَنَا خَالدُ بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ قَالَ: تَفَرَّقَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ نَاتِلُ أَهْلِ الشَّامِ: أَيُّهَا الشَّيْخُ! حَدِّثْنَا حَدِيثًا سَمِعْتَهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، قَالَ: نَعَمْ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ:"إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ يُقْضَى يَوْمَ الْقَيَامَة عَلَيْه، رَجُلٌ اسْتُشْهِدَ، فَأَتيَ به فَعَرَّفَهُ نعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَملْتَ فيهَا؟ قَالَ: قَاتَلْتُ فيكَ حَتَّى اسْتُشْهدْتُ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكَنَّكَ قَاتَلْتَ لأَنْ يُقَالَ جَرِيءٌ، فَقَدْ قيلَ، ثُمَّ أُمرَ به فَسُحبَ عَلَى وَجْهه حَتَّى أُلْقيَ في النّار، وَرَجُلٌ تَعَلَّمَ الْعَلْمَ وَعَلَّمَهُ وَقَرَأً الْقُرْآنَ، فَأُتيَ به، فَعَرَّفَهُ نَعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَملْتَ فيهَا؟ قَالَ: تَعَلَّمْتُ الْعَلْمَ وَعَلَّمْتُهُ وَقَرَأْتُ فيكَ الْقُرْآنَ، قَالَ: كَذَبْتَ وَلَكَنَّكَ تَعَلَّمْتَ الْعَلْمَ لَيُقَالَ عَالَمٌ، وَقَرَأْتَ الْقُرْآنَ لَيْقَالَ هُوَ قَارِئٌ، فَقَدْ قيلَ، ثُمَّ أُمرَ به فَسُحبَ عَلَى وَجْهه حَتّى أُلْقيَ في النّار، وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْه وَأَعْطَاهُ منْ أَصْنَاف الْمَال كُلِّه، فَأْتِيَ بِه فَعَرَّفَهُ نَعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَملْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ منْ سَبِيل تُحبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلاَّ أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ، قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكَنَّكَ فَعَلْتَ لَيُقَالَ هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قيلَ، ثُمَّ أُمرَ به فَسُحبَ عَلَىَ وَجْهه، ثُمَّ أُلْقيَ في النَّار". ١ ٩ ٩ ٩ - (١) وحدَّنْنَاه عَلِيٌّ بْنُ خَشْرَم: أَخْبَرَنَا الْحَجَّاجُ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّد عَن ابْن جُرَيْج: حَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ يُوسُفَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارِ قَالَ: تَفَرَّجَ النَّاسُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، فَقَالَ لَهُ: نَاتِلٌ الشَّامِيُّ، وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمثْلِ حَدِيثٍ خَالِدِ بْنِ الْحَارِثِ.

٣٠ - باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار

ترجمة فائل الشابي: قوله: "تعرق الناس عن أبي هريرة فقال له ناتل أهل الشام: أيها الشيخ" وفي الرواية الأخرى: "فقال له ناتل الشامي" هو بالنون في أوله وبعد الألف تاء مثناة فوق، وهو ناتل بن قيس الحزاميُّ الشاميُّ من أهل فلسطين، وهو تابعي، وكان أبوه صحابياً، وكان ناتل كبير قومه.

قوله ﷺ في "الغازي" و"العالم" و"الجواد" وعقاهم على فعلهم ذلك لغير الله، وإدخالهم النار دليل على تغليظ=

.....

=تحريم الرياء وشدة عقوبته، وعلى الحث على وجوب الإخلاص في الأعمال، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا أَمِرُواْ اللّهِ لِيَعْبُدُواْ اللّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَلُونَ ﴾ وفيه: أن العمومات الواردة في فضل الجهاد إنما هي لمن أراد الله تعالى بذلك مخلصاً، وكذلك الثناء على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً، وكذلك الثناء على من فعل ذلك لله تعالى مخلصاً، قوله: "تفرج الناس عن أبي هريرة" أي تفرقوا بعد اجتماعهم.

* * * *

[٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم]

- ٤٩٢٠ (١) حادً ثنا عَبْدُ بْنُ حُمَيْد: حَدَّ ثَنَا عَبْدُ الله بْنُ يَزِيدَ: أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، حَدَّنَنَا حَبُوهُ بْنُ شُرَيْحٍ عَنْ أَبِي هَانِئِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمِنِ الْحُبُلِيِّ، عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرُو أَنَّ رَسُولَ الله عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرُو أَنَّ رَسُولَ الله عَلْمَ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرُو أَنَّ رَسُولَ الله عَلَيْ قَالَ: "مَا مِنْ غَازِيَة تَعْزُو فِي سَبِيلِ الله فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَة، إلا تَعَجَّلُوا ثُلُثَيُّ أَجْرِهِمْ مِنَ الآحِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلُثُ، وَإِنْ لَمْ يُصِيبُوا غَنِيمَةً تَمّ لَهُمْ أَجْرُهُمْ".

اً ٢٠١٠ - (٢) حدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلِ التَّمِيمِيّ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ: حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئِ: حَدَّثَنِي أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيُّ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَمْرُو قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَا مِنْ غَازِيَة أَوْ سَرِيَّة تَغْزُو فَتَغْنَمُ وَتَسْلَمُ إِلاَّ كَانُوا قَدْ تَعَجَّلُوا ثُلُتَيْ أُجُورِهِمْ، وَمَا مِنْ غَازِيَة أَوْ سَرِيَّة تَحْفَقُ وَتُصَابُ إِلاَّ تَمَّ أُجُورُهُمْ".

٤٤ - باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم

قوله ﷺ: "ما من غازية تغزو في سبيل الله فيصيبون الغنيمة إلا تعجّلوا ثلثي أحرهم من الآخرة، ويبقى لهم الثلث، وإن لم يصيبوا غنيمة تم لهم أجرهم". و في الرواية الثانية: "ما من غارية أو سريّة تعزو فتغنم وتسلم إلا كانوا قد تُعجّلوا ثلثي أجورهم، وما من غازية أو سريّة تخفق وتصاب إلاّ ثَمّ أجورهم"

شرح الغريب و بيان المفهوم هذه الأحاديث والرد على الأقوال الباطلة: قال أهل اللغة: "الإخفاق" أن يغزوا فلا يغنموا شيئاً، وكذلك كُلُّ طالب حاجة إذا لم تحصُلُ فقد أخفق، ومنه أخفق الصائد إذا لم يقع له صيد.

وأما معنى الحديث، فالصواب الذي لا يجوز غيره، أن الغزاة إذا سلموا أو غنموا يكون أجرهم أقل من أجر من لم يسلم، أو سلم و لم يغنم، وأن الغنيمة هي في مقابلة جزء من أجر غزوهم، فإذا حصلت لهم فقد تعجلوا ثلثي أجرهم المترتب على الغزو، وتكون هذه الغنيمة من جملة الأجر، وهذا موافق للأحاديث الصحيحة المشهورة عن الصحابة كقوله: "منا من مات و لم يأكل من أجره شيئًا، ومنا من أينعت له ثمرته فهو يهد وبما" أي يجتنيها، فهذا الذي ذكرنا هو الصواب، وهو ظاهر الحديث، و لم يأت حديث صريح صحيح يخالف هذا، فتعين حمله على ما ذكرنا.

وقد اختار القاضي عياض معنى هذا الذي ذكرناه بعد حكايته في تفسيره أقوالاً فاسدة، منها: قول من زعم أن هذا الحديث ليس بصحيح، ولا يجوز أن ينقص ثوابحم بالغنيمة، كما لم ينقص ثواب "أهل بدر" وهم أفضل المجاهدين، وهي أفضل غنيمة، قال: وزعم بعض هؤلاء أن أبا هانئ حميد بن هانئ راوي مجهول، ورححوا الحديث السابق في أن المجاهد يرجع بما نال من أحر وغنيمة، فرجحوه على هذا الحديث لشهرته وشهرة رحاله=

...,...

=ولأنه في الصحيحين، وهذا في مسلم خاصة، وهذا القول باطل من أوجه، فإنه لا تعارض بينه وبين هذا الحديث المذكور، فإن الذي في الحديث السابق رجوعه بما نال من أجر وغنيمة، ولم يقل: أن الغنيمة تنقص الأجر أم لا، ولا قال: أجره كأجر من لم يغنم، فهو مطلق وهذا مقيد، فوجب حمله عليه، وأما قولهم: أبو هانئ بمجهول فغلط فاحش، بل هو ثقة مشهور، روى عنه الليث بن سعد وحيوة وابن وهب وخلائق من الأئمة، ويكفي في توثيقه احتجاج مسلم به في صحيحه، وأما قولهم: أنه ليس في الصحيحين، فليس لازماً في صحة الحديث كونه في الصحيحين ولا في أحدهما، وأما قولهم في غنيمة "بدر" فليس في غنيمة "بدر" نص ألهم لو لم يغنموا لكان أجرهم على قدر أجرهم، وقد غنموا فقط، وكولهم مغفوراً لهم، مرضياً عنهم، ومن أهل الجنة لا يلزم أن لا تكون وراء هذا مرتبة أخرى هي أفضل منه مع أنه شديد الفضل عظيم القدر. ومن الأقوال الباطلة ما حكاه القاضي عن بعضهم أنه قال: لعل الذي تعجل ثلثي أجره إنما هو في غنيمة أخذت على غير وجهها، وهذا غلط فاحش، إذ لو كانت على خلاف وجهها لم يكن ثلث الأجر، وزعم بعضهم أن المراد أن التي أخفقت يكون لها أجر بالأسف على ما فاها من الغنيمة، فيضاعف ثواها كما يضاعف لمن أصيب في ماله وأهله، وهذا القول فاسد مباين لصريح الحديث، وزعم بعضهم أن الحديث محمول على من خرج بنية الغزو والغنيمة معاً فنقص ثوابه وهذا أيضاً ضعيف والصواب ما قدمناه، والله أعلم.

[٥٤- باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال]

مُحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَة بْنِ وَقَاصِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: فَحَمَّد بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَة بْنِ وَقَاصِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: النّهِ وَرَسُولِه، فَهِحْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِه، فَهِحْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِه، فَهِحْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِه، فَهِحْرَتُهُ إِلَى مَا عَاجَرَ إِلَيْهِ". اللهِ وَرَسُولِه، وَمَنْ كَانَتْ هِحْرَتُهُ لَدُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَة يَتَزَوّجُهَا، فَهِحْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ". اللهِ وَرَسُولِه، وَمَنْ كَانَتْ هِحْرَتُهُ لِلْهُ لِيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَة يَتَزَوّجُهَا، فَهِحْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ". اللهِ وَرَسُولِه، وَمَنْ كَانَتْ هِحْرَتُهُ لِلْهُ لِيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَة يَتَزَوّجُهَا، فَهِحْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ". اللهِ وَرَسُولِه، وَمَنْ كَانَتْ هُحَمَّدُ بْنُ الْمُهَاجُر: أَخْبَرَنَا اللّهِ عَنِي النّقَفِيّ، عَدَّنَنَا عَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَّ أَبُو خَالِد الأَحْمَرُ، سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ عِنْ يَعْنِي النّقَفِيّ، عَلَى اللهِ بْنِ نُمَيْر: حَدَّنَنَا مُخَمَّدُ بْنُ الْمُهَاعِيْنَ وَعَلَى اللهِ بْنِ نُمَيْر: حَدَّنَنَا ابْنُ الْمُبَارِك، ح وَحَدَّنَنَا ابْنُ أَبِي عُمْر: حَدَّنَنَا سُفْيَانُ، كُلّهُمْ عَنْ الْعَلَاءِ الْأَعْلَى اللهِ عَمْر: حَدَّنَنَا سُفْيَانُ، كُلّهُمْ عَنْ الْعَلَاءِ اللهَ مَدَانِيّ: حَدَّنَنَا سُفْيَانُ، كُلّهُمْ عَنْ يَحْدَى بُن سَعِيد بإسْنَاد مَالك وَمَعْنَى حَدِيثِه.

وَفِي حَدَيثُ سُفْيَانَ: سَمِغْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ عَلَى الْمِنْبَرِ يُخْبِرُ عَنِ النَّبِيِّ عِلْمُ

• ٤ - باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال

مرتبة حديث "إنما الأعمال بالنية": قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" الحديث، أجمع المسلمون على عظم موقع هذا الحديث؛ وكثرة فوائده وصحته، قال الشافعي وآخرون: هو ثلث الإسلام، وقال الشافعي: يدخل في سبعين باباً من الفقه، وقال آخرون: هو ربع الإسلام، وقال عبد الرحمن بن مهدي وغيره: ينبغي لمن صنف كتاباً أن يبدأ فيه بهذا الحديث تنبيهاً للطالب على تصحيح النية، ونقل الخطابي هذا عن الأئمة مطلقاً، وقد فعل ذلك البخاري وغيره، فابتدؤوا به قبل كل شيء، وذكره البخاري في سبعة مواضع من كتابه، قال الحفاظ: و لم يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ إلا من رواية عمر بن الخطاب، ولا عن عمر إلا من رواية علقمة بن وقاص، ولا عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم التيمي، ولا عن محمد إلا من رواية يجيى بن سعيد الأنصاري، وعن يجيى انتشر فرواه عنه أكثر من مائتي إنسان أكثرهم أئمة، ولهذا قال الأئمة: ليس هو متواتراً وإن كان مشهوراً عند الخاصة والعامة؛ لأنه فقد شرط التواتر في أوله. وفيه: طرفة من طرف الإسناد، فإنه رواه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يجي، ومحمد، وعلقمة، قال جماهير العلماء من أهل العربية والأصول وغيرهم: لفظة "إنما" موضوعة عن بعض يحيد المناد، وعليه المناد الم

-للحصر، تثبت المذكور وتنفي ما سواه، فتقدير هذا الحديث: أن الأعمال تحسب بنية، ولا تحسب إذا كانت بلا نية، وفيه: دليل على أن الطهارة وهي الوضوء والغسل والتيمم لا تصح إلا بالنية، وكذلك الصلاة والزكاة والصوم والحج والاعتكاف وسائر العبادات، وأما إزالة النجاسة فالمشهور عندنا ألها لا تفتقر إلى نية، لألها من باب التروك، والترك لا يحتاج إلى نية، وقد نقلوا الإجماع، فيها وشذ بعض أصحابنا فأوجبها، وهو باطل، وتدخل النية في الطلاق والعتاق والقذف، ومعنى دخولها ألها إذا قارنت كناية صارت كالصريح، وإن أتى بصريح طلاق ونوى طلقتين أو ثلاثاً وقع ما نوى، وإن نوى بصريح غير مقتضاه دين فيما بينه وبين الله تعالى ولا يقبل منه في الظاهر.

فائدة ذكر و إنما لاموئ ما نوى: قوله ﷺ: "وإنما لامرئ ما نوى" قالوا: فائدة ذكره بعد "إنما الأعمال بالنية" بيان أن تعيين المنوي شرط فلو كان على إنسان صلاة مقضية لا يكفيه أن ينوي الصلاة الفائتة، بل يشترط أن ينوي كونما ظهراً أو غيرها، ولولا اللفظ الثاني لاقتضى الأول صحة النية بلا تعيين أو أوهم ذلك.

قوله ﷺ: "فمن كان هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله" معناه: من قصد بمجرته وجه الله وقع أجره على الله، ومن قصد بها دنيا أو امرأة فهي حظ، ولا نصيب له في الآخرة بسبب هذه الهجرة، وأصل الهجرة الترك، والمراد هنا: ترك الوطن، وذكر المرأة مع الدنيا يحتمل وجهين: أحدهما: أنه جاء أن سبب هذا الحديث أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها: أم قيس، فقيل له: مهاجر أم قيس، والثاني: أنه للتنبيه على زيادة التحذير من ذلك، وهو من باب ذكر الخاص بعد العام تنبيهاً على مزيته، والله أعلم.

[٢١- باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى]

١٩٢٤ - (١) حدَّنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرَوخَ: حَدَّنَنا حَمّادُ بْنُ سَلَمَةَ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ طَلَبَ الشَّهَادَةَ صَادِقاً، أُعْطِيَهَا، وَلَوْ لَمْ تُصِبْهُ".

مُ ١٩٢٥ - (٢) حَدَّثَنِي أَبُو الطّاهِرِ وَ حَرْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى -وَاللَّفْظُ لِحَرْمَلَةَ -قَالَ أَبُو الطّاهِرِ: أَخْبَرَنَا: وَقَالَ: حَرْمَلَةُ: حَدَّثَنَا- عَبْدُ اللهِ بْنُ وَهْب: حَدَّثَنِي أَبُو شُرَيْحٍ أَنَّ سَهْلَ بْنَ أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلِ بْنِ حُنَيْف حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيه، عَنْ جَدِّه أَنَّ النَّبِيَ ﷺ قَالَ: "مَنْ سَأَلَ اللهَ الشّهَادَةَ بِصِدْقٍ، بَلّغَهُ اللهُ مَنَازِلَ السُّهَادَةِ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فِرَاشِهِ" وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو الطّاهِرِ فِي حَدِيثِهِ "بِصِدْق".

٤٦ - باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى

التوفيق بين الروايتين: قوله ﷺ: "من طلب الشهادة صادقاً أعطيها ولو لم تصمه". وفي الرواية الأحرى: "م سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه" معنى الرواية الأولى مفسر من الرواية الثانية، ومعناهما جميعاً :أنه إذا سأل الشهادة بصدق أعطي من ثواب الشهداء وإن كان على فراشه، وفيه استحباب سؤال الشهادة واستحباب نية الخير.

[٤٧] باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو]

١٩٢٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ سَهْمِ الأَنْطَاكِيّ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سُمَيّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ سُمَيّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ سُمَيّ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّث بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَة مِنْ نَفَاق".

قَالَ ابْنُ سَهْمٍ: قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ: فَنُرَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ عِلْيُّ.

٧٤ - باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو

قوله ﷺ: "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه مات على شعبة من نفاق، قال عبد الله بن المبارك: فنرى أن ذلك كان على عهد رسول الله ﷺ". قوله: "نرى" بضم النون أي نَظُنَّ وهذا الذي قاله ابن المبارك محتمل، وقد قال غيره: إنه عام، والمراد: أن من فعل هذا فقد أشبه المنافقين المتخلفين عن الجهاد في هذا الوصف، فإن ترك الجهاد أحد شعب النفاق.

فقه الحديث: وفي هذا الحديث: أن من نوى فعل عبادة فمات قبل فعلها لا يتوجه عليه من الذم ما يتوجه على من مات ولم ينوها، وقد الحتلف أصحابنا فيمن تمكن من الصلاة في أول وقتها، فأخرها بنية أن يفعلها في أثنائه، فمات قبل فعلها، أو أخر الحج بعد التمكن إلى سنة أخرى فمات قبل فعله هل يأثم أم لا؟ والأصح عندهم أنه يأثم في الحج دون الصلاة، لأن مدة الصلاة قريبة، فلا تنسب إلى تفريط بالتأخير، بخلاف الحج، وقيل: يأثم فيها، وقيل: لا يأثم فيهما، وقيل: يأثم في الحج الشيخ دون الشاب، والله أعلم.

[٤٨] باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر]

٧٩٢٧ - (١) حدَّثنا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ جَابِرِ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي غَزَاةِ، فَقَالَ: "إنَّ بِالْمَدِينَةِ لَرِجَالاً مَا سِرْتُمْ مَسِيراً وَلاَ قَطَعْتُمْ وَادياً، إلاَّ كَانُوا مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْمَرَضُ".

٩٢٨ عَلَوْ مَعَاوِيَةَ، حِ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، حِ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَ أَبُو سَعِيدِ الأَشَجُّ قَالاَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، كُلِّهُمْ عَنَّ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثٍ وَكِيعٍ "إِلاَّ شَرِكُوكُمْ فِي الأَجْرِ".

٤٨ - باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر

ضبط الكلمة و فقه الحديث: قوله ﷺ: "إن بالمدينة لرحالاً ما سرتم مسيراً ولا قتلعتم واديا إلا كانوا معكم حبسهم المرض" وفي رواية: "إلا شركوكم في الأجر" قال أهل اللغة: شركه بكسر الراء بمعنى شاركه، وفي هذا الحديث فضيلة النَّيَّة في الخير، وأن من نوى الغزو وغيره من الطاعات فعرض له عذر منعه حصل له ثواب نيته، وأنه كُلَّما أكثر من التأسف على فوات ذلك وتمنى كونه مع الغزاة ونحوهم كثر ثوابه، والله أعلم.

[٤٩] باب فضل الغزو في البحر]

١٩٢٩ - (١) حَدَّنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكُ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ الله بْنِ مَالِكُ أَنَّ رَسُولَ الله گُلُّكَانَ يَدْخُلُّ عَلَى أُمُّ حَرَامٍ ** بِنْتَ مِلْحَانَ فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةَ بْنِ الصّامِت، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ الله گُلُّ يَوْماً فَتُطْعِمُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عُبَادَةً بْنِ الصّامِت، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ الله الله يَوْماً فَاطْعَمَتُهُ، ثُم جَلَسَتْ تَفْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ الله كُلُّ، ثُم اسْتَيْقَظَ وَهُو يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقَامَ رَسُولُ الله عَلَى عُرِضُوا عَلَى عُرَاةً فِي سَبِيلِ الله، فَقُلْتُ: مَا يُضْحِكُكُ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَى عُرَاةً فِي سَبِيلِ الله، يَرْكُبُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الأسرَّةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الأسرَّةِ"، – يَشُكُ آيهُمَا قَالَ – يَرْكُونَ ثَبَجَ هَذَا الْبَحْرِ، مُلُوكًا عَلَى الأسرَّةِ، أَوْ مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الأسرَّةِ"، – يَشُكَ آيهُمَا قَالَ –

٤٩ - باب فضل الغزو في البحر

اقوال العلماء من جهة قرابة أمّ حرام من النبي الله و فوائدا لحديث: قوله: "أن النبي الله كان يدخل على أم حرام بنت ملحان قتطعمه وتفلي رأسه وينام عندها" اتفق العلماء على أنها كانت محرماً له الله الله واختلفوا في كيفية ذلك فقال ابن عبد البر وغيره: كانت إحدى خالاته من الرضاعة، وقال آخرون: بل كانت خالة لأبيه أو لجده؛ لأن عبد المطلب كانت أمه من بني النجار.

قوله: "تفلي" بفتح التاء وإسكان الفاء فيه حواز فلي الرأس، وقتل القمل منه ومن غيره، قال أصحابنا: قتل القمل وغيره من المؤذيات مستحب. وفيه: حواز ملامسة المحرم في الرأس وغيره مما ليس بعورة، وحواز الخلوة بالمحرم والنوم عندها وهذا كله مجمع عليه، وفيه: حواز أكل الضيف عند المرأة المزوجة مما قدمته له إلا أن يعلم أنه من مال الزوج، ويعلم أنه يكره أكله من طعامه، قولها: "فاستيقظ وهو يضحك" هذا الضحك فرحاً وسروراً بكون أمته تبقى بعده متظاهرة بأمور الإسلام، قائمة بالجهاد حتى في البحر.

شرح الغريب و مطلب قوله كالملوك على الأسرة: قوله ﷺ: "يركبون ثبج هذا البحر" "الثبج" بثاء مثلثة ثم باء موحدة مفتوحتين ثم حيم، وهو ظهره ووسطه، وفي الرواية الأحرى: "يركبون ظهر البحر". قوله ﷺ: "كالملوك على الأسرة". قيل: هو صفة لهم في الآخرة إذا دخلوا الجنة، والأصح أنه صفة لهم في الدنيا، أي يركبون مراكب الملوك لسعة حالهم، واستقامة أمرهم، وكثرة عددهم، قولها في المرة الثانية: "ادع الله أن يجعلني منهم وكان دعا=

قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا، ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ فَنَامَ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: مَا يُضْحَكُكَ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرْضُوا عَلَيَّ غُزَاةً فِي سَبِيلِ الله" كَمَا قَالَ فِي الأُولَى، قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "أَنْتِ مِنَ الأُولِينَ".

٠٩٣٠ (٢) حَدَّنَنَا خَلَفُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّنَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ مُحَمّد بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنْسِ بْنِ مَالِك، عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُّ عَنْ أُمِّ حَرَامٍ وَهِيَ خَالَةُ أَنَسٍ، قَالَتْ: أَتَانَا النَّبِيُ عَنْ يَوْمًا، فَقَالَ عِنْدَنَا، فَاسْتَيْقَظَ وَهُو يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: مَا يُضْحَكُك؟ يَا رَسُولَ الله! بأبي أَنْتَ وَأُمِي، قَالَ: "أُرِيتُ قَوْمًا مِنْ أُمَّتِي يَرْكَبُونَ ظَهْرَ الْبَحْرِ، كَالْمُلُوكِ عَلَى الأَسرَّةِ" فَقُلْتُ: ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "فَإِنِّكُ مِنْهُمْ" قَالَتْ: ثُمّ نَامَ فَاسْتَيْقَظَ أَيْضًا وَهُو يَضْحَكُ، فَسَأَلْتُهُ، فَقَالَ مِثْلَ مَقَالَتِهِ، فَقُلْتُ: ادْعُ الله أَنْ يَجْعَلَنِي مِنْهُمْ، قَالَ: "أَرْيِتُ مِنَ الأَوِّلِينَ".

=لها في الأولى قال: أنت من الأولين" هذا دليل على أن رؤياه الثانية غير الأولى، وأنه عرض فيها غير الأولين. فوائد الحديث: وفيه معجزات للنبي شخ منها: إخباره ببقاء أمته بعده، وأنه تكون لهم شوكة وقوة وعدد، وألهم يغزون، وألهم يركبون البحر، وأن أم حرام تعيش إلى ذلك الزمان، وألها تكون معهم، وقد وجد بحمد الله تعالى كل ذلك، وفيه: فضيلة لتلك الجيوش، وألهم غزاة في سبيل الله.

الأقوال في الغزوة التي تُوفَيت فيها ام حرام: واختلف العلماء متى حرت الغزوة التي توفيت فيها أم حرام في البحر، وقد ذكر في هذه الرواية في مسلم ألها ركبت البحر في زمان معاوية الله في فصرعت عن دابتها فهلكت، قال القاضي: قال أكثر أهل السير والأخبار: أن ذلك كان في خلافة عثمان بن عفان الله وأن فيها ركبت أم حرام وزوجها إلى قُبْرص فصرعت عن دابتها هناك، فتوفيت ودفنت هناك، وعلى هذا يكون قوله: في زمان معاوية الله عناه: في زمان غزوه في البحر لا في أيام خلافته، قال: وقيل: بل كان ذلك في خلافته.

أقوال العلماء في جواز ركوب البحر: قال: وهو أظهر في دلالة قوله في زمانه، وفي هذا الحديث جواز ركوب البحر للرحال والنساء، وكذا قاله الجمهور، وكره مالك ركوبه للنساء، لأنه لا يمكنهن غالباً التستر فيه ولا غض البصر عن المتصرفين فيه، ولا يؤمن انكشاف عوراتهن في تصرفهن، لا سيما فيما صغر من السفن مع ضرووتمن إلى قضاء الحاجة بحضرة الرحال، قال القاضي على: وروي عن عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز ملى منع ركوبه، وقيل: إنما منعه العمران للتجارة، وطلب الدنيا لا للطاعات، وقد روي عن ابن عمر عن النبي النهي عن ركوب البحر إلا لحاج أو معتمر أو غاز، وضعَف أبو داود هذا الحديث، وقال رواته مجهولون. واستدل=

قَالَ: فَتَزَوَّجَهَا عُبَادَةُ بْنُ الصّامت، بَعْدُ، فَغَزَا فِي الْبَحْرِ فَحَمَلَهَا مَعَهُ، فَلَمّا أَنْ جَاءَتْ قُرِّبَتْ لَهَا بَعْلَةٌ، فَرَكَبَتْهَا، فَصَرَعَتْهَا، فَانْدَقَّتْ عُنْقُهَا.

١٩٣١ - (٣) وَحَدَّثَنَاه مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ وَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالاً: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَالكَ، عَنْ حَالَتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ أَنَّهَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيد، عَنْ ابْنِ حَبَّانَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالكَ، عَنْ حَالَتِهِ أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ أَنَّهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ الله! مَا قَالَتْ: نَامَ رَسُولَ الله عَلَى يَوْمًا قَرِيبًا مِنِّي، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ يَتَبَسَّمُ، قَالَتْ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ الله! مَا أَضْحَكَك؟ قَالَ: "نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ، يَرْكَبُونَ ظَهْرَ هَذَا الْبَحْرِ الأَخْضَرِ" ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَديث حَمَّاد بْن زَيْد.

اَبْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّوبَ وَ قُتَيْبَةُ وَ ابْنُ حُجْرِ قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ الله بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكَ يَقُولُ: أَتَى رَسُولُ اللهَ ﷺ ابْنَهَ ملْحَانَ، خَالَةَ أَنَسٍ، فَوَضَعَ رَأْسَهُ عِنْدَهَا، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ إِسْحَاقَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ وَمُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبّانٍ.

⁼بعض العلماء بهذا الحديث على أن القتال في سبيل الله التعالى والموت فيه سواء في الأحر، لأن أم حرام ماتت ولم تقتل، ولا دلالة فيه لذلك؛ لأنه على أله يقل: إلهم شهداء إنما يغزون في سبيل الله، ولكن قد ذكر مسلم في الحديث الذي بعد هذا بقليل حديث زهير بن حرب من رواية أبي هريرة: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد ومن مات في سبيل الله فهو شهيد" وهو موافق لمعنى قول الله تعالى: ﴿وَمَن حَذَرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَا حِرًا إِلَى ٱللهِ وَرَسُولِهِ عُنُم يُدْرِكُهُ ٱلْمَوْتُ فَقَد وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى ٱللهِ ﴾ (النساء: ١٠٠)

التوفيق بين الروايتين: قوله في الرواية الأولى: "وكانت أم حرام تحت عبادة بن الصامت فدخل عليها رسول الله ﷺ فأطعمته" وقال في الرواية الأخرى: "فتزوجها عبادة بن الصامت بعد" فظاهر الرواية الأولى أنها كانت زوجة لعبادة حال دخول النبي ﷺ إليها، ولكن الرواية الثانية صريحة في أنه إنما تزوجها بعد ذلك، فتحمل الأولى على موافقة الثانية، ويكون قد أخبر عما صار حالاً لها بعد ذلك.

قوله: "وحدثناه محمد بن رمح بن المهاجر أخبرنا الليث عن يحيى بن سعيد" هكذا هو في نسخ بلادنا، ونقل القاضي عن بعض نسخهم، حدثنا محمد بن رمح، ويحيى بن يحيى أحبرنا الليث فزاد يحيى بن يحيى مع محمد بن رمح.

[٠ ٥- باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل]

١٩٣٣ - ١٥) حَدَّنَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَهْرَامِ الدَّارِمِيُّ: حَدَّنَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا لَيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّثَنَا لَيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدَ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى، عَنْ مَكْحُولٍ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ الطَّيَالِسِيُّ، حَدَّنَنَا لَيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدَ عَنْ أَيُوبَ اللهِ عَنْ يَعُولُ: "رِبَاطُ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ خَيْرٌ مِنْ صِيَامٍ شَهْرٍ السِمِطْ، عَنْ سَلْمَانَ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ عَنْ يَعْمَلُهُ، وَأَجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَانَ". وَقِيَامِهِ، وَإِنْ مَاتَ، حَرَى عَلَيْهِ عَمَلُهُ * الّذِي كَانَ يَعْمَلُهُ، وَأُجْرِي عَلَيْهِ رِزْقُهُ، وَأَمِنَ الْفَتَانَ".

١٩٣٤ - (٢) حَدَّثَني أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ شُرَيْح، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمنِ بْنِ شُرَيْح، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ الْحَارِث، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةً بْنِ عُقْبَةً، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ السِمِطِ، عَنْ سَلْمَانَ الْخَيْرِ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِعَنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى.

• ٥- باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل

ضبط الأسماء و بيان فضيلة المرابط: قوله: "عن عبد الرحمن بن بحرام" بفتح الباء وكسرها، قوله: "شرحبيل بن السمط" يقال بفتح السين وكسر الميم، ويقال: بكسر السين وإسكان اليم، قوله على: "رباط يوم وليمة حير من صيام شهر وقيامه، وإن مات جرى عليه عمله الذي كان يعمله" هذه فضيلة ظاهره للمرابط، وحريان عمله عليه بعد موته فضيلة مختصة به، لا يشاركه فيها أحد، وقد جاء صريحاً في غير مسلم: "كل ميت يختم على عمله إلا المرابط فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة"، قوله في: "وأجرى عليه ررقه" موافق لقول الله تعالى في الشهداء: وأخياء عند ربهم يُرزَقُون في (آل عمران : ١٠٠) والأحاديث السابقة أن أرواح الشهداء تأكل من ثمار الجنة. ضبط الكلمات: قوله في: "أمن الفتان" ضبطوا "أمن" بوجهين: أحدهما: أمِنَ بفتح الهمزة وكسر الميم من غير واو، والناني: أومن بضم الفاء جمع "فاتن"، قال: ورواية الطبري بالفتح، وفي رواية أبي داود في سننه "أومن من فتاني القبر".

^{*}قوله: "وإن مات حرى عليه عمله" أي يكتب له عمله من غير بقاء له بخلاف ما ذكر في حديث إذا مات ابن آدم انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة، فإن العمل هناك باق و ههنا العمل منقطع إلا أنه يكتب له بمجرد فضله تعالى، فلا منافاة.

[١٥- باب بيان الشهداء]

29٣٥ – (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكِ عَنْ سُمَيِّ، عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ "بَيْنَمَارَجُلّ، يَمْشِي بِطَرِيْقٍ، وَجَدَ غُصْنَ شَوْكُ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخَرَهُ، فَشَكَرَ الله لَهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ"، وَقَالَ: "الشّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبُّطُونُ، وَالْمَبُّطُونُ، وَالْمَبُّطُونُ، وَالْمَبُّطُونُ، وَالْعَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدُم، وَالشّهيدُ في سَبيل الله عَزَّ وَجَلّ".

آ ٢٩٣٦ - (٢) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله مَنْ قُتِلَ فِي سَبِيلِ الله قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله مَنْ قُتلَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، قَالَ "إنّ شُهَدَاءَ أُمّتِي إذاً لَقَلِيلً" قَالُوا: فَمَنْ هُمْ؟ يَا رَسُولَ الله! قَالَ: "مَنْ قُتلَ فِي سَبِيلِ الله فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ مَاتَ فِي الطَّاعُونِ فَهُوَ شَهِيدٌ،

قَالَ ابْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَبِيكَ، فِي هَذَا الْحَدِيثِ أَنَّهُ قَالَ: "وَالْغَرِيقُ شَهِيدٌ".

١ ٥- باب بيان الشهداء

قوله ﷺ: "بينما رحل يمشي بطريق، وحد غصن شوك على الطريق فأخره فشكر الله له فغفر له". فيه فضيلة إماطة الأذى عن الطريق، وهو كل مؤذ، وهذه الإماطة أدنى شعب الإيمان كما سبق في الحديث.

قوله ﷺ: "الشهداء خمسة: المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله" وفي رواية مالك في "الموطأ" من حديث جابر بن عتيك: "الشهداء سبعة سوى القتل في سبيل الله" فذكر المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم وصاحب ذات الجنب والحرق والمرأة تموت بجمع" وفي رواية لمسلم: "من قتل في سبيل الله فهو شهيد" وهذا الحديث الذي رواه مالك صحيح بلا خلاف، وإن كان البخاري ومسلم لم يخرجاه.

شرح كلمات الحديث: فأما المطعون فهو الذي يموت في الطاعون كما في الرواية الأخرى: "الطاعون شهادة لكلَّ مسلم" وأما "المبطون" فهو صاحب داء البطن، وهو الإسهال، قال القاضي: وقيل: هو الذي به الاستسقاء وانتفاخ البطن، وقيل هو الذي تشتكي بطنه، وقيل: هو الذي يموت بداء بطنه مطلقاً، وأما الغرق فهو الذي يموت غريقاً في الماء، وصاحب الهدم من يموت تحته، وصاحب ذات الجنب معروف، وهي قرحة تكون في الجنب باطناً، والحريق الذي يموت بحريق النار، وأما المرأة تموت بجمع فهو بضم الجيم وفتحها وكسرها، والضم أشهر، =

٣٩٣٧ - (٣) وْحَدَّتَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ بَيَانِ الْوَاسِطِيُّ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ عَنْ سُهَيْل، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ، غَيْرَ أَنَّ فِي حَديثهِ: قَالَ سُهَيْلٌ: قَالَ عُبَيْدُ الله بْنُ مِقْسَمٍ: أَشْهَدُ عَلَى أَخِيكَ أَنَّهُ زَادَ فِي هَذَا الْحَديث "وَمَنْ غَرَقَ فَهُوَ شَهِيدٌ".

١٩٣٨ - (٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا بَهْزٌ: حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ: حَدَّثَنَا سُهَيْلٌ بِهَذَا الإسْنَاد، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَحْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ مَقْسَم عَنْ أَبِي صَالِح، وَزَادَ فِيهِ "وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ". الإسْنَاد، وَفِي حَدِيثِهِ: قَالَ: أَحْبَرَنِي عُبَيْدُ الله بْنُ مَقْسَم عَنْ أَبِي صَالِح، وَزَادَ فِيهِ "وَالْغَرِقُ شَهِيدٌ". ٩٩٩ - (٥) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِد يَعْنِي ابْنَ زِيَاد: حَدَّثَنَا عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَبْدُ الله عَنْ مَاتَ يَحْبَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ؟ عَاصِمٌ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ قَالَتْ: قَالَ لِي أَنْسُ بْنُ مَالِك: بِمَ مَاتَ يَحْبَى بْنُ أَبِي عَمْرَةَ؟ قَالَتْ: قِالَ لِي أَنْسُ بْنُ مَالِك: بِمَ مَاتَ يَحْبَى بْنُ أَبِي عَمْرَةً؟ قَالَتْ: فَقَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "الطَّاعُونُ شَهَادَةٌ لِكُلِّ مُسْلَمٍ".

١٩٤٠ - (٦) وَحَدَّثَنَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عَاصِمٍ فِي هَذَا الإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

⁼قيل: التي تموت حاملاً حامعة ولدها في بطنها. وقيل: هي البكر، والصحيح الأول.

وأما قوله ﷺ: "ومن مات في سبيل الله فهو شهيد" فمعناه: بأيِّ صفة مات، وقد سبق بيانه، قال العلماء: وإنما كانت هذه الموتات شهادة بتفضل الله تعالى بسبب شدتها وكثرة ألمها، وقد حاء في حديث آخر في الصحيح: "من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد" وسبق بيانه في كتاب الإيمان، وفي حديث آخر صحيح: "من قتل دون سيفه فهو شهيد".

بيان معنى الشهادة هؤ لآء المذكورين: قال العلماء: المراد بشهادة هؤلاء كلهم غير المقتول في سبيل الله ألهم يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء، وأما في الدنيا فيغسلون ويصلى عليهم، وقد سبق في "كتاب الإيمان" بيان هذا، وأن الشهداء ثلاثة أقسام: شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار، وشهيد في الأخرة دون أحكام الدنيا، وهم هؤلاء المذكورون هنا، وشهيد في الدنيا دون الآخرة، وهو من غل في الغنيمة أو قتل مدبراً. بيان الصواب في الإسناد: قوله في حديث عبد الحميد بن بيان: "قال عبد الله بن مقسم: أشهد على أخيك أنه زاد في هذا الحديث ومن غرق فهو شهيد" هكذا وقع في أكثر نسخ بلادنا" على أخيك" بالخاء وفي بعضها "على أبيك" بالباء وهذا هو الصواب، قال القاضي: وقع في رواية ابن ماهان على أبيك وهو الصواب، وفي رواية الجلودي "على أخيك" وهو خطأ، والصواب "على أبيك" كما سبق في رواية زهير، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل المجلودي "على أخيك" وهو خطأ، والصواب "على أبيك" كما سبق في رواية زهير، وإنما قاله ابن مقسم لسهيل بن أبي صالح، وكذا ذكره أيضاً في الرواية التي بعدها، والله أعلم.

[٥٢ - باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه]

١٩٤١ - (١) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوف: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْب، أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي عَلِيَ، ثُمَامَةَ بْنِ شُفَي أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةً بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَهُوَ عَنْ أَبِي عَلِيَ، ثُمَامَةَ بْنِ شُفَي أَنَّهُ سَمِعَ عُقْبَةً بْنَ عَامِرٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، يَقُولُ: ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ ﴾ (الأنفال: ٦٠) ألا إنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ". الرَّمْيُ ألا إنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْيُ ".

٢٩٤٢ – (٢) وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوف: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْب: أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ عُفْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُوّلُ: "سَتُفْتَحُ عَلَيْكُمْ أَرَضُونَ، وَيَكْفِيكُمُ اللهُ، فَلاَ يَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَلْهُوَ بَأَسْهُمه".

َ ٩٤٣ - (٣) وَحَدَّنَنَاهُ دَاوُدُ بْنُ رُشَيْد: حَلَّنَنا الْوَلِيدُ عَنْ بَكْرِ بْنِ مُضرَ: عَنْ عَمْرِو بْن الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَلِي الْهَمْدَانِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ عُقْبَةَ بْنَ عَامِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

١٩٤٤ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحِ بْنِ الْمُهَاجِرِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنِ الْحَارِثِ بْنِ يَعَقُوب، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمِنِ بْنِ شَمَاسَةَ أَنَّ فُقَيْماً اللَّخْمِيَّ قَالَ لِعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ: تَخْتَلفُ بَيْنَ هَذَيْنِ الْغَرَضَيْنِ، وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَة: لَوْلاَ كَلاَمٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْ، لَمْ أَعَانِيه، قَالَ وَأَنْتَ كَبِيرٌ يَشُقُ عَلَيْكَ، قَالَ عُقْبَة: لَوْلاَ كَلاَمٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ الله عَلَيْ، لَمْ أَعَانِيه، قَالَ الْحَارِثُ: فَقُلْتُ لاِبْنِ شُمَاسَةَ: وَمَا ذَاكَ؟ قَالَ: إِنّهُ قَالَ: "مَنْ عَلِمَ الرَّمْيَ ثُمَّ تَرَكَهُ فَلَيْسَ مِنّا، أَوْ قَدْ عَصَى".

٧٥- باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم نسيه

ضبط الإسم: قوله: "ثمامة بن شفي" هو بشين معجمة مضمومة ثم فاء مفتوحة ثم ياء مشددة، قوله ﷺ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِن قُوَّةٍ ﴾ (الأنفال: ٦٠) "ألا إن القوة الرمي قالها ثلاثاً" هذا تصريح بتفسيرها ورد لما يحكيه المفسرون من الأقوال سوى هذا.

فوائد أحاديث الأبواب: وفيه، في الأحاديث بعده فضيلة الرمي والمناضلة والاعتناء بذلك بنية الجهاد في سبيل الله تعالى، وكذلك المشاجعة وسائر أنواع استعمال السلاح، وكذا المسابقة بالخيل وغيرها، كما سبق في بابه، والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدرب، والتحذق فيه ورياضة الأعضاء بذلك.

.....

-ضبط الكلمات: قوله ﷺ: "ستفتح عليكم أرضون ويكفيكم الله فلا يعجز أحدكم أن ينهو بأسهمه". "الأرضون" بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري لغة شاذة بإسكالها، ويعجز بكسر الجيم على المشهور، وبفتحها في لغة، ومعناه: الندب إلى الرمي، قوله: "ابن شماسة" بضم الشين وفتحها.

قوله: "لم أعانيه" هكذا هو في معظم النسخ "لم أعانيه" بالياء وفي بعضها "لم أعانه" بحذفها وهو الفصيح، والأول لغة معروفة سبق بيالها مرات.

قوله ﷺ: "من علم الرمي ثم تركه فليس منا أو قد عصى" هذا تشديد عظيم في نسيان الرمي بعد علمه، وهو مكروه كراهة شديدة لمن تركه بلا عذر، وسبق تفسير "فليس منا" في كتاب الإيمان.

* * * *

[٥٣ - باب قوله ﷺ "لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحق..."]

٥٩٤٥ (١) حَدَّنَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورِ وَ أَبُو الرَّبِيعِ الْعَتَكِيُّ وَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيد، قَالُوا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ وَهُوَ ابْنُ زَيْدِ عَنْ أَيُوبَ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ تُوبَانَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمِّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقّ، * لاَ يَضُرَّهُمْ مَنْ حَذَلَهُمْ، حَتّى يَأْتِي أَمْرُ الله وَهُمْ كَذَلِكَ"، وَلَيْسَ في حَدِيثٍ قُتَيْبَةَ "وَهُمْ كَذَلِكَ".

٢٩٤٦ - (٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْر: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفُظُ لَهُ-، وَكِيعٌ وَ عَبْدَةُ، كِلاَهُمَا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِد، حِ وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ -وَاللَّفُظُ لَهُ-، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْفَزَارِيَّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ عَنْ قَيْسٍ، عَنِ الْمُغِيرَةِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لَنْ يَزَالَ قَوْمٌ مِنْ أُمّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى النَّاسِ، حَتّى يَأْتِيهُمْ أَمْرُ الله، وَهُمْ ظَاهِرُونَ".

٣ ٤ ٩ ٤ - (٣) وَحَدَّتَنيهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَافِع: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ عَنْ قَيْس قَالَ: سَمِعْتُ اللهِ عَلَيْ يَقُولُ: بِمِثْلِ حَدِيثٍ مَرْوَانَ، سَوَاءً.

١٩٤٨ - (٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ الْمُثَنِّى وَ مُحَمِّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالاً: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْب، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: "لَنْ يَبْرَحَ هَذَّا الدِّينُ قَائِماً، يُقَاتِلُ عَلَيْهِ عِصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، حَتّى تَقُومَ السّاعَةُ".

٣٥- باب قوله على "لا تزال طائفة من أمّتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم"

قوله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله وهم كذلك". هذا الحديث سبق شرحه مع ما يشبهه في أواخر كتاب الإيمان، وذكرنا هناك الجمع بين الأحاديث الواردة في هذا المعنى، وأن المراد بقوله ﷺ "حتى يأتي أمر الله من الريح التي تأتي فتأخذ روح كل مؤمن ومؤمنة". وأن المراد برواية من روى "حتى تقوم الساعة" أي تقرب الساعة، وهو خروج الريح.

أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة: وأما هذه الطائفة فقال البخاري: هم أهل العلم، وقال أحمد بن حنبل: إن لم يكونوا أهل الحديث فلا أدري من هم، قال القاضي عياض: إنما أراد أحمد أهل السنة والجماعة ومن يعتقد=

^{*}قوله: "ظاهرين على الحق" أي قاهرين على العدو في طلب الحق ولأجل نصرته.

أَمْرُ الله وَهُمْ ظَاهِرُونَ عَلَى النَّاسِ".

١٩٤٩ - (٥) حَدَّثَنِي هَارُون بْنُ عَبْد الله وَ حَجَّاجُ بْنُ الشّاعِرِ قَالاً: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مُحَمّد قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْد الله يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولً الله عَلَى الْحَقّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ". رَسُولً الله عَلَى الْحَقّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ". وَسُولً الله عَلَى الْحَقّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ". وَسُولً الله عَلَى الْحَقّ، ظَاهِرِينَ إِلَى يَوْمِ الْقَيَامَةِ". وَسُولً الله عَلَى الْحَقِي بْنُ حَمْزَةً عَنْ عَبْد الرَّحْمَنِ بْنِ يَرِيدَ بْنِ جَابِرِ أَنَّ عُمَيْرَ بْنَ هَانِئَ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةً عَلَى الْمِنْبِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَى يَوْمُ وَلُ الله عَلَى الْمَنْبِرِ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ الله عَلَى يَقُولُ: "لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمِّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ الله، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ حَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتّى يَأْتِي يَقُولُ: "لاَ تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمّتِي قَائِمَةً بِأَمْرِ الله، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَذَلَهُمْ أَوْ خَالَفَهُمْ، حَتّى يَأْتِي

١٩٥١ – (٧) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورِ: أَخْبَرَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ: حَدَّثَنَا جَعْفَرٌ وَهُوَ ابْنُ بُرْقَانَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ الأَصَمَّ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَّة بْنَ أَبِي سُفْيَانَ ذَكَرَ حَدِيثًا رَوَاهُ عَنِ النّبِيّ عَلَى لَمْ أَسْمَعْهُ رَوِى عَنِ النّبِيِّ عَلَى مَنْبَرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "مَنْ يُرِدِ الله لِمُ أَسْمَعْهُ رَوى عَنِ النّبِيِّ عَلَى مَنْبُرِهِ حَدِيثًا غَيْرَهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله عَلَى: "مَنْ يُرِدِ الله به خَيْرًا يُفَقِّهُهُ فِي الدِّينِ، * وَلاَ تَزَالُ عَصَابَةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يُقَاتِلُونَ عَلَى الْحَقِّ ظَاهِرِينَ عَلَى مَنْ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ ال

-مذهب أهل الجديث، قلت: ويحتمل أن هذه الطائفة مفرقة بين أنواع المؤمنين: منهم شجعان مقاتلون، ومنهم فقهاء، ومنهم محدثون، ومنهم زهاد وآمرون بالمعروف، وناهون عن المنكر، ومنهم أهل أنواع أخرى من الخير، ولا يلزم أن يكونوا مجتمعين، بل قد يكونون متفرقين في أقطار الأرض، وفي هذا الحديث معجزة ظاهرة، فإن هذا الوصف ما زال بحمد الله تعالى من زمن النبي الله إلى الآن ولا يزال حتى يأتي أمر الله المذكور في الحديث، وفيه دليل لكون الإجماع حجة، وهو أصح ما استدل به له من الحديث، وأما حديث "لا تجتمع أمتي على ضلالة" فضعيف، والله أعلم.

قوله ﷺ: "ظاهرين على من ناوأهم" هو بممزة بعد الواو أي عاداهم: وهو مأخوذ من نأى إليهم، ونأوا إليه، أي=

^{*}قوله: "من يرد الله به خيرا..." تنكير خيرا للتعظيم أو الإبحام والتعميم ومضمون الكلام على الأول أن من حرم الفقه في الدين فقد حرم الخير من أصله. وهذا مبني على المبالغة وإن سائر أفراد الخير بالنظر إلى الفقه في الدين كلا خير، ثم المراد بالفقه في الدين هو العلم الذي يورث الخشية ويزيل الغفلة. قال تعالى إنما يخشى الله من عباده العلماء وقال تعالى: فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم. والله أعلم.

حَدَّثَنَا عَمِّي عَبْدُ الله بْنُ وَهْبِ: حَدَّثَنَا عَمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُمَاسَةَ الْمَهْرِيّ عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شُمَاسَةَ الْمَهْرِيّ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ مَسْلَمَةَ بْنِ مُحَلِّد، وَعِنْدَهُ عَبْدُ الله بْنُ عَمْرُو بْنِ الْعَاصِ، فَقَالَ عَبْدُ الله: لاَ تَقُومُ السَّاعَةُ إلاّ عَلَى شِرَارِ الْحَلْقِ، هُمْ شَرّ مِنْ أَهْلِ الْجَاهِلِيّةِ، لاَ يَدْعُونَ الله بِشَيْءٍ إلاّ رَدَّهُ عَلَيْهِمْ.

فَبَيْنَمَا هُمْ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ، فَقَالَ لَهُ مَسْلَمَةُ: يَا عُقْبَةُ! اسْمَعْ مَا يَقُولُ عَبْدُ الله، فَقَالَ عُقْبَةُ: هُوَ أَعْلَمُ، وَأَمَّا أَنَا فَسَمِعْتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقُولُ: "لاَ تَزَالُ عِصَابَةٌ مِنْ أُمَّتِي يُقَاتِلُونَ عَلَى أَمْرِ الله، قَاهِرِينَ لِعَدُوهِم، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتّى تَأْتِيهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"، عَلَى أَمْرِ الله، قَاهِرِينَ لِعَدُوهِم، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتّى تَأْتِيهُمُ السَّاعَةُ، وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ"، فَقَالَ عَبْدُ الله: أَجَلْ، ثُمَّ يَبْعَثُ الله رِيحًا كَرِيحِ الْمِسْك، مَسُها مَسُّ الْحَرِيرِ، فَلاَ تَتْرُكُ نَفْساً فِي قَلْبه مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ إلاّ قَبَضَتْهُ، ثُمّ يَبْقَى شَرَارُ النّاس، عَلَيْهِمْ تَقُومُ السّاعَةُ.

٣٩٥٣ - (٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْد، عَنْ أَبِي عُنْد، عَنْ عَلَى عُنْمَانَ، عَنْ سَعْد بْنِ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: "لاَ يَزَالُ أَهْلُ الْغَرْبِ ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقّ حَتّى تَقُومَ السَّاعَةُ".

⁻هُضوا للقتال. قوله: "مسلمة بن مخلد" بضم الميم وفتح الخاء وتشديد اللام.

بيان المراد بأهل المغرب: قوله ﷺ: "لا يزال أهل الغرب ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة". قال علي بن المديني: المراد بأهل الغرب العرب، والمراد بالغرب الدلو الكبير لاختصاصهم بها غالباً، وقال آخرون: المراد به الغرب من الأرض، وقال معاذ: هم بالشام، وحاء في حديث آخرهم ببيت المقدس، وقيل: هم أهل الشام وما وراء ذلك، قال القاضي: وقيل: المراد بأهل الغرب أهل الشدة والجلد، وغرب كل شيء حده، والله أعلم.

[٤٥- باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهى عن التعريس في الطريق]

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحِصْب، فَأَعْطُوا الإِبلَ حَظَّهَا مِنَ الْرَّضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحِصْب، فَأَعْطُوا الإِبلَ حَظَّهَا مِنَ الأَرْض، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحِصْب، فَأَعْطُوا الإِبلَ حَظَّهَا مِنَ الأَرْض، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّيْرَ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيق، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيق، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيق، فَإِنَّهَا مَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ،

٥٥٥ عَنْ الْمَوْيِرِ يَعْنِي ابْنَ مُحَمَّد عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْحِصْب، فَأَعْطُوا الإبِلَ حَظّهَا مَنَ الأَرْضِ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَهِ، فَبَادِرُوا بِهَا نِقْيَهَا، وَإِذَا عَرَّسَتُمْ، فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوابِ، وَمَأْوَى الْهُوَامِّ بِاللَّيْلِ".

٤ - باب مراعاة مصلحة الدوب في السير، والنهى عن التعريس في الطريق

شرح الكلمات و بيان معنى الحديث: قوله على: "إذا سافرتم في الخصب فأعطوا الإبل حظها من الأرض، وإذا سافرتم بها في السنة فبادروا بها نقيها". الخصب: بكسر الخاء وهو كثرة العشب والمرعى، وهو ضد الجدب، والمراد بالسنة هنا القحط ومنه قوله تعالى: ﴿ولقد أَخذُنَا ءال فِرْعَوْن بِالشّبِين ﴾ (الأعراف: ١٣٠) أي بالقحوط، ونقيها بكسر النون وإسكان القاف وهو المخ، ومعنى الحديث: الحث على الرفق بالدواب، ومراعاة مصلحتها، فإن سافروا في الخصب قللوا السير، وتركوها ترعى في بعض النهار، وفي أثناء السير، فتأخذ حظها من الأرض بما ترعاه منها، وإن سافروا في القحط عجلوا السير ليصلوا المقصد وفيها بقية من قوتها، ولا يقللوا السير فيلحقها الضرر؛ لألها لا تحد ما ترعى فتضعف، ويذهب نقيها، وربما كلّت ووقفت، وقد جاء في أول هذا الحديث في رواية مالك في "الموطأ": "إن الله رفيق يجب الرفق".

معنى كلمة التعريس: قوله على: "وإذا عرسته فاحتنبوا الطريق، فإنها طرق الدواب، ومأوى الهوام بالليل" قال أهل اللغة: "التعريس" النسزول في أواخر الليل للنوم والراحة، هذا قول الخليل والأكثرين، وقال أبو زيد: هو النسزول أي وقت كان من ليل أو نهار، والمراد بهذا الحديث هو الأول، وهذا أدب من آداب السير والترول أرشد إليه الله الخائل الحشرات؛ ودواب الأرض من ذوات السموم والسباع تمشي في الليل على الطرق لسهولتها ولأنها تلتقط منها ما يسقط من مأكول ونحوه، وما تجد فيها من رمة ونحوها، فإذا عرس الإنسان في الطريق ربما مربه منها ما يؤذيه، فينبغي أن يتباعد عن الطريق.

[٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله...]

وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التّمِيمِيّ - وَاللّفْظ لَهُ -، قَالَ: قَلْتُ لِمَالكٌ: حَدَّثَنَا مَالكٌ، حَ وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، التّمِيمِيّ - وَاللّفْظ لَهُ -، قَالَ: قُلْتُ لِمَالكٌ: حَدَّثَكَ سُمَيَّ عَنْ أَبِي صَالِح، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةً أَنّ رَسُولَ اللهِ عَلَى قَالَ: "السّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ الْعَذَاب، يَمْنَعُ أَحَدَكُمْ نَوْمَهُ وَطَعَامَهُ وَشَرَابَهُ، فَإِذَا قَضَى أَحَدُكُمْ نَهْمَتَهُ مِنْ وَجْهِهِ، فَلْيُعَجِّلْ إِلَى أَهْلِهِ؟" قَالَ: نَعَمْ.

٥٥- باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل المسافر إلى أهله، بعد قضاء شغله

قوله ﷺ: "السفر قطعة من العذاب يمنع أحدكم نومه وطعامه وشرابه" معناه: يمنعه كمالها ولذيذها، لما فيه من المشقة والتعب ومقاساة الحر والبرد، والسرى والخوف، ومفارقة الأهل والأصحاب، وخشونة العين.

شرح الغويب و بيان المعنى: قوله ﷺ: "فإذا قضى أحدكم نهمته من وجهه فليعجل إلى أهله" النهمة بفتح النون وإسكان الهاء هي الحاجة، والمقصود في هذا الحديث استحباب تعجيل الرجوع إلى الأهل بعد قضاء شغله، ولا يتأخر بما ليس له بمهم.

[٥٦ - باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد من سفر]

١٩٥٧ – (١) حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ إسْحاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةً، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكِ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ لاَ يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلاً، وَكَانَ يَأْتِيهِمْ غُدُوةً أَوْ عَشيّةً.

٨٩٥٨ - (٢) وَحَدَّثَنيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْب: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِث: حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِث: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَبْدِ اللهِ بْمِثْلِهِ، غَيْرَ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَبْدِ اللهِ بْمِثْلِهِ، غَيْرَ أَبْدَ عَلْ أَنْ اللهِ بَدْخُلُ.

999 - (٣) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَالِم: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ: أَخْبَرَنَا سَيّارٌ، ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ يَحْيَى -وَاللّفْظُ لَهُ - : حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ عَنْ سَيّارٍ، عَنِ الشّعْبِيّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: كُنّا مَعَ رَسُولِ اللهِ فَقَالَ: "أَمْهِلُوا حَتّى نَدْخُلَ لَيْلاً مَعَ رَسُولِ اللهِ فَقَالَ: "أَمْهِلُوا حَتّى نَدْخُلَ لَيْلاً -أَيْ عِشَاءً - كَيْ تَمْتَشِطَ السّعِنَةُ وَتَسْتَحِدًّ الْمُغِيبَةُ".

، ٤٩٦ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثِنِي عَبْدُ الصَّمَد: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَيَّار، عَنْ عَامِر، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِذَا قَدِمَ أَحَدُكُمْ لَيْلاً فَلاَ يَأْتِينَ أَهْلَهُ طُرُوقاً، حَتّى تَسْتَحَدّ الْمُغيبَةُ، وَتَمْتَشْطَ الشَّعْثَةُ".

آ ٤٩٦٦ - (٥) وَحَدَّثَنِيْهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ بِهَذَا الإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٥٦ باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد من سفر

قوله: "أن رسول الله ﷺ كان لا يطرق أهله ليلاً وكان يأتيهم غدوة أو عشية" وفي رواية: "إذا قدم أحدكم ليلاً فلا يأتين أهله طروقاً حتى تستحد المغينة وتمتشط الشعثة" وفي الرواية الأخرى: "نحى رسول الله ﷺ إذا أطال الرحل الغينة أن يأتي أهله طروقاً" وفي الرواية الأخرى: "نحى أن يطرق أهله ليلاً يتخونحم أو يطلب عشراتحم". شرح الغريب و بيان مطلب أحاديث الباب: أما قوله ﷺ في الأخيرة: "يطرق أهله ليلاً يتخونحم" فهو بفتح اللام وإسكان الياء أي في الليل، والطروق بضم الطاء هو الإتيان في الليل، وكل آت في الليل فهو طارق، ومعنى =

٦٩٦٢ - (٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشّارِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرِ:حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَاصِمٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ، إِذَا أَطَّالَ الرَّجُلُ الْغَيْبَةَ، أَنْ يَأْتَى أَهْلَهُ طُرُوقاً.

٣٩٦٣ - (٧) وَحَدَّثَنيه يَحْيَى بْنُ حَبِيب: حَدَّثَنَا رَوْحٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ. ١٩٦٤ - (٨) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ: عَنْ مُحَارِب، عَنْ حَابِرِ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يَطْرُقَ الرِّجُلُ أَهْلَهُ لَيْلاً، يَتَحَوِّنُهُمْ أَوْ يَلْتَمِسُ عَثَرَاتِهِمْ.

٩٦٥٥ - (٩) وَحَدَّثَنيهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِي: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، بِهَذَا الإَسْنَادِ قَالَ عَيْدُ الرَّحْمَنِ: قَالَ سُفْيَانُ: لاَ أَدْرِي هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ لاَ، يَعْنِي أَنْ يَتَحَوَّنَهُمْ أُوْ يَلْتَمَسَ عَثَرَاتِهِمْ.

٢٩٩٦٦ (() وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنِّى: حَدَّثَنَا مُحَمِّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، حِ وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ابْنُ مُعَاذ: حَدَّثَنَا أَبِي قَالاً جَمِيعاً: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَارِبٍ، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْ، بِكَرَاهَةِ الطَّرُوقِ، وَلَمْ يَذْكُرُ: يَتَخَوَّنُهُمْ أَوْ يَلْتُمِسُ عَثْرَاتِهِمْ.

^{-&}quot;تستحد المغيبة" أي تزيل شعر عانتها، و"المغيبة" التي غاب زوجها، والاستحداد استفعال من استعمال الحديدة وهي الموسى، والمراد: إزالته كيف كان، ومعنى يتخولهم: يظن خيانتهم، ويكشف أستارهم، ويكشف هل خانوا أم لا، ومعنى هذه الروايات كلها أنه يكره لمن طال سفره أن يقدم على امرأته ليلاً بغتة، فأما من كان سفره قريباً تتوقع امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس، كما قال في إحدى هذه الروايات: "إذا أطال الرجل الغيبة" وإذا كان في قفل عظيم أو عسكر ونحوهم، واشتهر قدومهم ووصولهم وعلمت امرأته وأهله أنه قادم معهم، وألهم الآن داخلون، فلا بأس بقدومه متى شاء لزوال المعنى الذي لهي بسببه، فإن المراد أن يتأهبوا، وقد حصل ذلك و لم يقدم بغتة، ويؤيد ما ذكرناه ما جاء في الحديث الآخر: "أمهلوا حتى ندخل ليلاً" أي عشاء كي تمتشط الشعثة وتستحد المغيبة، فهذا صريح فيما قلناه وهو مفروض في ألهم أرادوا الدخول في أوائل النهار بغتة، فأمرهم بالصبر إلى آخر النهار؛ ليبلغ قدومهم إلى المدينة، وتتأهب النساء وغيرهن، والله أعلم.

فمرس المجلد الخامس

للمتبايعين ٢٦	مذاهب الأئمة في ثبوت خيار المحلم		كتاب البيوع
٣٠	(١١) باب الصدق في البيع والبيان	T	(١) ياب إبطال بيع الملامسة والمنابذة
٣١	(١٢) باب من يخدع في البيع	٣	بيان أن لفظ البيع والشراء من الأضداد
دوً صلاحها بغير	(١٣) باب النهي عن بيع الثمار قبل با	٣	الأوجه الثلاثة للملامسة والمنابذة
TT	شرط القطع	7	(٢) باب بطلان بيع الحصاة، والبيع الذي فيه غرر
T7	حكم البيع قبل بدو الصلاح	٦	شرح بيع الحصاة
rv	حكم البيع بعد بدو الصلاح	7	وذكر الأشياء التي يجوز بيعها مع الغرر الحقير فيها
، العرايا ٣٩	(١٤) باب تحريم بيع الرطب بالتمر إلا في	Α	(٣) باب تحريم بيع حبل الحبلة
£٣	تفسير الوسق والمزابنة والمحاقلة	٨	اختلاف العلماء في المراد بالنهي عن بيع حيل الحبلة
٤٧	(١٥) باب من باع نخلا عليها تمر		(٤) باب تحريم بيع الرجل على بيع أخيه، وسومه على
مرة في البيع بعد	اختلاف أهل العلم في دخول الث	٩	سومه، وتحريم النجش، وتحريم التصرية
٤٧	التأبير بدون النفي والإثبات		بيان الفرق بين البيع على بيع على سوم أخيه
مليك سيّده ٤٨	أقوال الأتمة في أن العبد هل يملك بة	٩	وحكمهما
وعن المخابرة،	(١٦) باب النهي عن المحاقلة والمزاينة،	17	أقوال أهل العلم في تفسير المصراة
عن بيع المعاومة	وبيع الثمرة قبل بُدُوٌ صلاحها، و	17	(٥) باب تحريم تلقي الجلب
3	وهو بيع السنين	17	مذاهب أهل العلم في حكم تلقي الجلب
مهور ، ه	الفرق بين المحابرة والمزارعة عند الج	١٤	الجواب عن الإشكال على منع تلقي الجلب
S	معنى بيع المعاومة وبيان علة النهي عن	10	(٦) باب تحريم بيع الحاضر للبادي
٥٤	(١٧) باب كراء الأرض	10	مذاهب أهل العلم في حكم بيع حاضر لباد
۰۹	اختلاف أهل العلم في كراء الأرض	١٧	(٧) باب حكم بيع المصراة
	تأويل أحاديث النهي عن كراء الأرض	١٨	أقوال أهل العلم في ردّ المصرّاة
71	(١٨) باب كراء الأرض بالطعام	۲.	(A) باب بطلان بيع المبيع قبل القبض
٦٣	(١٩) باب كراء الأرض بالذهب والورق	77	أقوال الأثمة في ما لا يجوز بيعه قبل القبض
	(٢٠) باب في المزارعة والمؤاجرة	40	(٩) باب تحريم بيع صبرة التمر المجهولة القدر بتمر
٦٥	(۲۱) باب الأرض تمنح	77	(١٠) باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين

والنهي عن بيع السنور	كتاب المسافاة والمزارعة
إجماع أهل العلم على تحريم حلوان الكاهن وأجرة	(١) باب المساقاة والمعاملة بجزء من الثمر والزرع ٦٧
المغنية والنائحة	أقوال الأئمة في جواز المساقاة
الفرق بين الكاهن والعراف	احتلاف القاتلين بجواز المساقاة فيما تجوز عليه
أقوال أهل العلم في النهي عن ثمن الكلب	المساقاة من الأشحار
اختلاف أهل العلم في كسب الحجّام	أفوال أهل العلم في المزارعة
أقوال العلماء في النهبي عن ثمن السنور ٩٤	أقوال أهل العلم في حكم الأرض التي تفتح عنوة ٧٠
(١٠) باب الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم	(٢) باب فضل الغرس والزرع
اقتنانها، إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك ٩٥	(٣) باب وضع الجواثح
اختلاف العلماء في قتل الكلب الذي لا ضرر فيه ٩٥	أقوال أهل العلم في هلاك الثمرة إذا بيعت بعد بدوّ
الكلام في اقتناء الكلاب	الصلاح، وتسليم البائع إلى المشتري، هل هو في
أقوال العلماء في صيد الكلب الأسود البهيم	ضمان البائع أو المشتري٧٤
أقوال العلماء في سبب نقصان الأجر باقتناء الكلب	(٤) باب استحباب الوضع من الدين
(۱۱) باب حل أجرة الحجامة	 (٥) باب من أدرك ما باعه عند المشتري، وقد أفلس،
(۱۲) باب تحريم بيع الخمو	فله الرجوع فيه
اختلاف العلماء في حكم الأشياء قبل ورود الشرع ١٠٣	أقوال أهل العلم في البائع يجد سلعته عند المفلس أو
بيان علة تحريم الخمر	بعد موته، هل يجوز له الرجوع في السلعة أو يكون
أقوال أهل العلم في جواز تخليل الخمر وعدم جوازه ١٠٤	أسوة للغرماء
حكم أواني الخمر عند أهل العلم تكسر	٦) باب فضل إنظار المعسر
(١٣) باب تحريم بيع الخمر والميتة والخنـــزير والأصنام ١٠٧	 (٧) باب تحريم مطل الغني وصحة الحوالة، واستحباب
أقوال العلماء في حواز الانتفاع بشحم الميتة	قبولها إذا أحيل على ملي
أقوال أهل العلم في جواز الانتفاع بالزيت والأدهان	 ٨) باب تحريم فضل بيع الماء الذي يكون بالفلاة،
التي أصابتها النجاسة	ويحتاج إليه لرعي الكلأ، وتحريم منع بذله، وتحريم
الجواب عن إشكال بعض اليهود والملاحدة	بيع ضراب الفحل ۸۸
(۱٤) باب الربا	شرح "النهي عن بيع فضل الماء"
ضبط كلمة "الربا" ومعناها	أقوال العلماء في إجارة الذكر من الحيوان للضراب ٩٠
أقوال الأئمة في تعيين علة حرمة الربا	 (٩) باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البغي،

131	(۲۲) باب جواز بیع الحیوان بالحیوان من جنسه، متفاضلا	الأمور المتفقة على عدم جوازها عند الجمهور ١١١
131	(٢٤) باب الرهن وجوازه في الحضر والسفر	(١٥) باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا
	بيان سبب اشتراء النبي 🏂 الطعام عن اليهودي دون	احتلاف أهل العلم في اشتراط التقابض عقب العقد
1 2 1	أصحابه	على الفور في بيع الربوي بالربوي
121	(۲۰) باب السلم	أقوال أهل العلم في كون الحنطة والشعير صنفين أو
737	شرح معني السلم والسلف	صنفاً واحداً
	اختلاف أهل العلم في حواز السلم الحال وعدم	(١٦) باب النهيي عن بيع الورق بالذهب دينا١١٧
127	حوازه	(۱۷) باب بيع القلادة فيها خرز وذهب
111	(٢٦) باب تحريم الاحتكار في الأقوات	اعتلاف أهل العلم في حواز بيع ذهب مخلوط مع
1 5 5	شرح معنى الاحتكار المحرم وحكمته	غيره بذهب خالص، وعدم حوازه
1 80	تأويل الاحتكار الذي يفعله سعيد ومعمر	(۱۸) باب بيع الطعام مثلاً بمثل
١٤٦	(٢٧) باب النهي عن الحلف في البيع	اختلاف أهل العلم في جواز بيع "العينة" وعدم
١٤٧	(۲۸) باب الشفعة	حوازها
١٤٧	معنى الشفعة	دليل الحنفية في تعيين علة الرّبا
٧٤٧	حكمة ثبوت الشفعة	(١٩) باب لعن آكل الربا ومؤكله١٢٧
١٤٧	أقوال أهل العلم في ثبوت الشفعة بالجوار	(٢٠) باب أخذ الحلال وترك الشبهات
١٤٨	أقوال العلماء في ثبوت الشفعة للذمي على المسلم	بيان أهمية حديث نعمان بن بشير والأحاديث التي
1 2 9	(٢٩) باب غوز الخشب في جدار الجار	يدور عليها الإسلام
10.	(٢٠) باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها	بيان أقسام الأشياء وحكمها
10.	تأويل التطويق المذكور	آراء العلماء في محلّ القلب
۱۰۳	(٣١) باب قدر الطريق إذا اختلفوا فيه	(۲۱) باب بيع البعير واستثناء ركوبه ۱۳۲
	بيان مقدار الطريق في الأرض المشتركة في صورة	اختلاف الأثمة في حواز بيع الدابة واشتراط البائع
107	اختلافهم	ركوبها لنفسه
	كتاب الفرائض	(٢٢) باب من استسلف شيئاً، فقضى خيراً منه،
	(١) باب لا يوث المسلم الكافر	و"خيركم أحسنكم قضاء"
105	بيان معاني الفرائض والإرث	مذاهب العلماء في جواز اقتراض الحيوان وعدم
	اقدال أها العلم في وراثة العلم	جوازه

(٤) باب العمري	أقوال العلماء في إرث المرتد
ببان "العمرى" ومعنى العقب والصور الثلاث	٢) باب ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأوْلى رجل
للعمري وأحكامها	لأكر
أقوال أهل العلم في ثبوت الملك للمعمر بالعمري	بيان معنى قوله بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
كتاب الموصية	"رجل بــــ"ذكر"
(١) باب وصية الرجل مكتوبة عنده	مثال العاصب القريب والبعبد وأقسام العصبات ١٥٦
بيان اشتقاق لفظة "الوصية" ومعناها	معنى العصبة بنفسه وأحوالها
(٢) باب الوصية بالثلث	بيان مراتب العصبات
بيان صورة استحباب الوصية بالثلث، وبالأقلُّ منه ١٨٠	٣) باب ميراث الكلالة
تفصيل نفوذ الوصية في ما زاد من الثلث	وجه تسمية آية "النساء" بآية الصيف
ببان معنی قوله: "إنك لن نخلف"	٤) باب آخر آية أنزلت آبة الكلالة
أقوال السلف في استحباب مقدار الوصية	أقوال أهل العلم في اشتقاق لفظة "الكلالة" ومعناها ١٦١
(٣) باب وصول ثواب الصدقات إلى الميت	أقوال العلماء في المراد بــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
(١) باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته	معنى آية "إن امرؤ هلك ليس له ولد" (الآية) عند
(٥) باب الوقف	الجمهور
(٦) باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه	٥) باب من ترك مالاً فلورثته٥
أقوال العلماء في تعيين ما أراد النبي أن يكتب، ووجه	وجه ترك النبي 🎉 الصلاة على المبت المدبون في أول
تركه الكتاب	الأمر
كلام الخطاب على ردّ من اعترض على حديث	كتاب الهبات
"اختلاف أمّنيّ رحمة"	١) باب كراهة شراء الإنسان ما تصدق به ممن تصدق
الجواب عن اعتراض الموصي والجاحظ	عليهعليه
جواب العلامة المازري عن اختلاف الصحابة في	٢) باب تحريم الرجوع في الصدقة والهبة بعد القبض إلا
الأمر بالكتاب	ما وهبه لولده وإن سفل
توجبه قوله: "هجر"	أقوال أهل العلم في الرجوع في الهبة
بيان حدود جزيرة العرب، ومعنى الجزيرة	٣) باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة
أقوال أهل العلم في جواز دخول الكافر الحرم وعدم	أفوال أهل العلم في حكم تفضيل بعض الأولاد على
Y	البعض في الحية

710	ان يائي الذي هو خير، ويكفر عن يمينه	كتاب الندر
	اختلاف أهل العلم في حواز تقديم كفارة اليمين على	(١) باب الأمر بقضاء النذر
710	(٤) الحنث	أقوال أهل العلم في انعقاد نذر المعصية والمباح وعدم
777	باب يمين الحالف على نية المستحلف	انعقادهانعقاده
777	(٥) تفصيل اليمين وحكمه	أقوال العلماء في وحوب قضاء الحقوق المالية على
	باب الاستثناء في اليمين وغيرها	الميت وعدم وجوبه
770	شرط صحة الاستثناء في اليمين	أقوال أهل العلم في عدم وجوب قضاء النذر الغير
	أقوال أهل العلم في صحة الاستثناء في الطلاق والعتنى	المالي على الميت ووجوبه
770	(٦) والإقرار وغيرها	(٢) باب النهي عن النذر، وأنه لا يردّ شيئا ٢٠٣
	باب النهي عن الإصرار على اليمين فيما يتأذى به	وجه النهي عن النذر
	أهل الحالف مما ليس بحوام	(٣) باب لا وفاء لنذر في معصية الله، ولا فيما لا يملك
۲٣.	(V) معنى اللّحاج	العبد
221	باب نلر الكافر، وما يفعل فيه إذا أسلم	الجواب عن إشكال ردّ المسلم إلى دار الكفر
771	أقوال أهل العلم في صحة نذر الكافر	أقوال العلماء في لزوم كفارة اليمين في نذر المعصية ٢٠٦
	أقوال العلماء في صحة الاعتكاف بغير الصوم وعلم صحته	(٤) باب من نذر أن يمشي إلى الكعبة
778	 (A) باب صحبة المماليك، وكفارة من لطم عبده 	(٥) باب في كفارة النذر
	اختلاف العلماء في عتق العبد على سيده بالضرب	اختلاف العلماء في المراد بالنذر في هذا الحديث
	المبرح ونحوه	كتاب الأيمان
222	(٩) باب التغليظ على من قذف مملوكه بالزنا	(١) باب النهي عن الحلف بغير الله تعالى
	(١٠) باب إطعام المملوك مما يأكل، وإلباسه مما يلبس، ولا	وجه النهي عن الحلف بغير الله، والجواب عن إشكال
۲٤.	یکلفه ما یغلبه	الحلف بغير الله
	(١١) باب ثواب العبد وأجره إذا نصح لسيده، وأحسن	(٢) باب من حلف باللات والعزّى، فليقل: لا إله إلا الله ٢١٣
	عبادة الله	وجه الأمر بقول: لا إله إلا الله"
	(١٢) باب من أعتق شركا له في عبد	أقوال أهل العلم في وحوب كفارة اليمين باسم غير
	أقوال أهل العلم في حواز الحكم بالقرعة	الله أو بملَّة سوى الإسلام وعدم وجوهما
	(۱۳) باب جواز بیع المدبو	تفسير "الطَّاعوت"
7 2 9	انحتلاف العلماء في حواز بيع المدبّر	 (٣) باب ندب من حلف يميناً، فرأى غيرها خيراً منها،

	(١٠) باب صحه الإِقرار بالفتل وتمكين ولي الفئيل من	كتاب القسامة والمحاربين
TAT	القصاص، واستحباب طلب العفو منه	والقصاص والديات
۲۸۲	تأويل قوله: "إن قتله فهو مثله"	(١) باب القسامة
۲۸۲	تأويل قوله 🎏 : "أما تريد أن يبوء بإثمك"	أقوال العلماء في العمل بالقسامة، وعدم العمل بما،
	(١١) باب دية الجنين، ووجوب الدية في قتل الخطأ وشبه	ووجوب القصاص بها، أو الدية في العمد ٢٥١
	العمد على عاقلة الجاني	أقوال أهل العلم في من يحلف ابتداء في القسامة ٢٥٢
	بيان معنى لفظ "الغرة"	بيان الشبئية الموحبة للقسامة
3 A 7	تفسير هذا الجنين وخاصة أنه يورث ولا يرث	معنى اللَّوتْ
	أقوال الأثمة فيمن تحب عليه دية الجنين	(٢) باب حكم المحاربين والمرتدين
	بيان السجع المذموم و الممدوح	أقوال العلماء في نسخ حديث العرنيين
	كتاب الحدود	(٣) باب ثبوت القصاص في القتل بالحجر وغيره من
PAT	(١) باب حدّ السرقة ونصابها	المحددات والمُنقَّلات، وقتل الرجل بالمرأة ٢٦٤
	أقوال أهل العلم في اشتراط النصاب وقدره	أقوال الأئمة في المماثلة في القصاص
797	بيان ترتيب القطع وموضعه	أقوالهم في القصاص في شبه العمد
	(٢) باب قطع السارق الشريف وغيره، والنهي عن	(٤) باب الصائل على نفس الإنسان أو عضوه، إذا دفعه
197	الشفاعة في الحدود	المصول عليه، فأتلف نفسه أو عضوه، لا ضمان عليه ٢٦٧
	عدم حواز الشفاعة في الحدود بعد بلوغه إلى الإمام	(٥) باب إثبات القصاص في الأسنان وما في معناها
	وجوازها فيما يجب فيه التعزير	الجواب عن الاختلاف بين روايتي مسلم والبخاري ٢٧٠
	المراد أن قطع يدها كانت بالسرقة لا بجحود العارية	معنى قول أنس بن النضر: "والله لا يقتص منها" ٢٧١
797	(٣) باب حدّ الزنا	اختلاف أهل العلم في ثبوت القصاص بين الرجل والمرأة ٢٧١
	اختلاف أهل العلم في الجمع بين الجلد والرجم على	(٦) باب ما ياح به دم المسلم
797	السُّب	أقوال الأئمة في قتل المسلم بالذمي
	اختلاف الأئمة في نفي البكر سنة، وفي نقي العبد	(٧) باب بيان إثم من سنّ القتل
	والأمة	 (٨) باب المجازاة بالدماء في الآخرة، وألها أول ما يقضى
	المراد من البكر والثيب هنا	فيه بين الناس يوم القيامة
	(٤) باب رجم الثيب في الزنا	(٩) باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٢٧٧
T	أفوال أها العلم في وجوب الحذّ بالحيا	Property of the first of the fi

TTI	الاختلاف في تأويل "فحلده بحريدتين نحو أربعين"	(٥) باب من اعترف على نفسه بالزنا
TTY	مذاهب الأنمة في إقامة الحدُّ على من يتقيَّأ	أقوال الأئمة في عدد الإقرار بالزنا
	لا تجب الدية والكفارة فيمن مات بإقامة الحدّ عليه	أقوال العلماء في المحصن المقر بالزنا إذا هرب بعد
414	على من أقام الحد عليه	الشروع في رجمه هل يترك أو يتبع لإقامة الحدّ عليه ٣٠٢
٣٢.	(٩) باب قدر أسواط التعزير	أقوال الأثمة في الحفر للمرجوم والمرجومة
	أقوال أهل العلم في جواز الزيادة في التعزير على عشرة	الجواب عن عدم قناعة ماعز والغامدية بالتوبة
TT+	أسواط وعدم جوازها	أقوال العلماء في إقامة الحدّ على من وحد منه ريح
777	(۱۰) باب الحدود كفارات لأهلها	الخمر
TTE	(١١) باب جرح العجماء والمعدن والبتر جبار	أفوال الأثمة في الصلاة على المرجوم: والقاتل نفسه
220	أقوال أهل العلم في ضمان ما أنلفته البهاتم ليلا	وغيرهما
	كتاب الأقضية	بيان سبب الأمر بالإحسان إلى الغامدية
277	(١) باب اليمين على المدعى عليه	أقوال الأتمة في حضور الإمام الرجم
	معاني كلمة "القضاء"	ببان المقصد من بعث أنيس إلى المرأة
	(٢) باب القضاء باليمين والشاهد	(٦) باب رجم اليهود أهل الذمة في الزنا ٣١٦
	أقوال أهل العلم في حواز القضاء بيمين وشاهد وعدم	بيان حكمة سؤالهم عن حكم التوراة
279	حوازه	بیان ما ثبت به رحم الیهودیین
	(٣) باب الحكم بالظاهر واللحن بالحجة	أقوال الأثمة في إقامة السيّد الحدّ على مملوكه
٣٤.	شرح كلمة "ألحن" وأن البشر لا يعلمون الغيب	إنكار الحفاظ على الطحاوي ﴿ بنسبة النفردُ إلى
٣٤١	مذاهب الأثمة في تنفيذ حكم الحاكم ظاهرا وباطناً	مالك
٣٤٣	(١) باب قضية هند	بيان حكمة التقييد في قوله تعالى ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَّ ﴾ ٢٢١
	أقوال أهل العلم في حواز القضاء على الغائب وعدم	٧) باب تأخير الحدّ عن النفساء٧
٣٤٤	حوازه	(٨) باب حدّ الخمر
	 (٥) باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، والنهي 	ذكر الإجماع على عدم قتل شارب الخمر، والجواب
	عن منع وهات، وهو الامتناع من أداء حق لزم أو	عن دليل القائل بقتله
727	طلب ما لا يستحق	أقوال الأنمة في قدر حدَّ شارب الخمر ٣٢٥
	 (٦) باب بيان أجر الحاكم إذا اجتهد، فأصاب أو أخطأ 	امحنلاف العلماء في إقامة الحدّ على من شرب النبيدَ
rol	(٧) باب كراهة قضاء القاضي وهو غضبان	المسكر

معني كلمة "السرية"	(٨) بأب نقض الأحكام الباطلة، ورد محدثات الأمور ٣٥٢
أقوال الأثمة في مصرف الصدقات والغنيمة	(٩) باب بيان خير الشهود
أقوال أهل العلم فيمن تقبل منهم الجزية، وفي مقدار	(١٠) باب بيان اختلاف المجتهدين
أقلً ما يؤخذ منها	بيان وجه قضاء داود بالولد للكبرى، والجواب عن
(٣) باب في الأمر بالتيسير وترك التنفير	نقض سليمان حكم داود
(٤) باب تحريم الغدر	معنى المدية والسكين
(٥) باب جواز الخداع في الحرب	(١١) باب استحباب إصلاح الحاكم بين الخصمين
بيان اللغات في كلمة "خدعة"، وحكم خداع الكفار،	كتاب اللقطة
وشروط حوازه	(١) باب معرفة العفاص والوكاء، وحكم ضالة الغنم والإبل ٣٥٧
(٦) باب كراهة تمني لقاء العدو، والأمر بالصبر عند الثقاء . ٢٨٤	تفصيل حكم التقاط اللقطة وحكم تعريفها سنة
بيان حكمة النهي عن تمنّي لقاء العدوّ	حكم تعريف الشيء الثَّافه
حكمة الانتظار إلى زوال الشمس	أقوال الأثمة في لزوم غرامة ضالة الغنم علمي من أخذ
(V) باب استحباب الدعاء بالنصر عند لقاء العدو ٣٨٦	وأكل
 (A) باب تحريم قتل النساء والصبيان في الحرب 	(٢) باب في لقطة الحاج(٢)
(٩) باب جواز قتل النساء والصيبان في البيات من غير تعمد ٣٨٨	(٣) باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ٣٦٥
(١٠) باب جواز قطع أشجار الكفار وتحريقها	(٤) باب الضيافة ونحوها ٢٦٧
(١١) باب تحليل الغنائم لهذه الأمة خاصة	أقوال الأثمة في حكم الضيافة
(١٢) باب الأنفال	أقوال أهل العلم في أحذ حق الضيف
أقوال أهل العلم في تعيين ما ينفل منه ٣٩٥	(٥) باب استحباب المؤاساة بفضول المال ٣٦٩
(١٣) باب استحقاق القاتل سلب القنيل	(٦) باب استحباب خلط الأزواد إذا قلت، والمؤاساة فيها ٢٧٠
التنبيه الهامّ	تفصيل معجزة النبي 🎏
أقوال العلماء في استحقاق القاتل سلب القنيل	كتاب الجهاد والسير
أقوالهم في تخميس السلب	(١) باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة
تأويل فوله ﷺ: "كلاكما قتله"، ووجه قضاء السلب	الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة
لمعاذ بن عمرو بن الجموح	أقوال أهل العلم في الإنذار قبل الإغارة
إجماع أهل العلم على حواز قتل الجاسوس الحربي،	(٢) باب تأمير الإمام الأمراء على البعوث، ووصيته
واختلافهم في قتل الجاسوس المعاهد والمسلم ٢٠٦	إياهم بآداب الغزو وغيرها

272	تأويل قوله: "دنا من المسحد"	(١٤) باب التنفيل وفداء المسلمين بالأسارى
279	(٢٣) باب المبادرة بالغزو، وتقديم أهم الأمرين المتعارضين	(١٥) باب حكم الفيء
244	سبب اختلاف الصحابة	تأويل كلمة "الفيء" في الموضعين، وإجماع أهل العلم
	(٢٤) باب ردّ المهاجرين إلى الأنصار منائحهم من الشجر	على عدم تخميس الفيء بالمعنى المشهور
٤٤.	والشمر حين استغنوا عنها بالفتوح	تفصيل مذهب الإمام الشافعي في الفيء
	الكلام حول مناتح الأنصار للمحهاجرين وردّ	تأوبل قوله "هذا الكاذب"
٤٤.	المهاجرين مناتحهم إليهم بعد	الاعتذار عن طلب العباس وعليّ 🗞 صدقة رسول
111	(٢٥) باب جواز الأكل من طعام الغنيمة في دار الحرب	الله ﷺ مع علمهما ألها لا تورث
وغغ	(٢٦) باب كتاب النبيّ ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام	تأويل هجران فاطمة أبا بكر
111	شرح قوله: "يكون الحرب بيننا وبينه سحالا"	(١٦) باب قول النبيّ ﷺ "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" ٤١٦
٤٤٨	ڤوائد كتاب النبي ﷺ إلى هرقل	الكلام حول تأخر علميّ الله عن بيعة أبي بكر الله ١١٨
٤٥.	ضبط كلمة "الأريسيين" ومعناها	سبب منع عمر أبا بكر 🌦 عن الدخول وحده
103	الأقوال في ابن أبي كبشة، ووحه تشبيه النبي ﷺ به	مذهب الجمهور أن الأنبياء لا يورثون أجمعون
103	وحه تلقيب الروم ببني الأصفر	تأويل قوله "مونة عاملي"
	(۲۷) باب كتب النبيّ ﷺ إلى ملوك الكفار يدعوهم إلى	تفصيل صدقات الرسول ﷺ
208	الله عزّ وجل	(١٧) باب كيفية قسمة الغنيمة بين الحاضرين
٤٥٤	(۲۸) باب في غزوة حنين	أقوال أهل العلم في أسهام الراحل والفارس
207	توضيح فرار المسلمين في حنين	(١٨) باب الإمداد بالملاتكة في غزوة بدر، وإباحة الغنائم ٢٥
१०५	بيان وحه انتسابه ﷺ إلى حدّه	الكلام حول غزوة البدر
773	(٢٩) باب غزوة الطائف	(١٩) باب ربط الأسير وحبسه، وجواز المنّ عليه ٢٨
3 # 3	(٣٠) باب غزوة بدر	حكم إدخال الكافر في المسحد
	ذکر معجزتي النبي ﷺ	تأويل قوله: "تقتل ذا دم"
173	(٣١) باب فتح مكة وإزالة الأصنام من حول الكعبة	أقوال العلماء في حكم اغتسال من أسلم
٤٦٧	مطلب قوله ﷺ: "إني عبد الله ورسوله"	(٢٠) باب إجلاء البهود من الحجاز
٤٦٨	أقوال أهل العلم في دخول مكة بدون الإحرام	(٢١) باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب ٢٣٣
179	أقوال العلماء في فنح مكة هل كان قهرا أو صلحاً	(٢٢) باب جواز قتال من نقض العهد، وجواز إنزال أهل
279	تأويل قوله 🌉 "فما اسمي إذًا؟	الخصن على حكم حاكم عدل أهل للحكم ٤٣٤

٥٠٨	(٤٤) باب غزوة ذي قرد وغيرها	(٣٢) باب لا يقتل قرشيّ صبرا بعد الفتح ٤٧٢
	وجه تسمية الأسد بالخيدرة	ذكر من اسمه عاص، ومن أسلم منهم ٤٧٢
	(٤٥) باب قول الله تعالى: ﴿ وَهُو اللَّهِ عَالَى: ﴿	(٣٣) باب صلح الحديبية في الحديبية
019	عنكُمْ * الآية	بيان معنى المقاضاة
٠٢٥	(٤٦) باب غزوة النساء مع الرجال	تأويل إنكار عليّ ﷺ أمره ﷺ بمحو اسمه الشريف ٤٧٣
	(٤٧) باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، والنهي	أقوال العلماء في تأويل كتابة النبي ﷺ ٧٥
770	عن قتل صبيان أهل الحرب	وجه موافقة النبي ﷺ المشركين في الأمور التي شرطوا . ٤٧٦
	قول الأكثر أنَّ المرأة والعبد لا يسهم لهما في القنال بل	بيان ثمرات الصلح
077	يرضخ لهما	سبب سؤال عمر 🗞
٦٢٥	أقوال أهل العلم في مدّة انقطاع حكم اليُّتم	(٣٤) باب الوفاء بالعهد
۸۲٥	(٤٨) باب عدد غزوات النبي ﷺ	أقوال العلماء في حواز حرب الأسير المسلم الذي
	أقوال أهل العلم والسير في عدد غزوات النبي 🏂	يعاهد الكفار بعد الحرب
	و سريّاته	الجواب عن قضية حذيفة وأبيه
170	(٤٩) باب غزوة ذات الرقاع	(٣٥) باب غزوة الأحزاب
٥٣٢	(٥٠) باب كواهة الاستعانة في الغزو بكافر	(٣٦) باب غزوة أحد
	أقوال أهل العلم في الاستعانة بالمشترك في القتال	(٣٧) باب اشتداد غضب الله على من قبله رسول الله ﷺ ٤٨٧
077	والرضخ له	(٣٨) باب ما لقي النبيَّ ﷺ من أذى المشركين والمنافقين ٤٨٨
	كتاب الإمارة	معنى كلمة "الفلب"، ووجه إلقائه إبَّاهم فبه ٤٨٩
	(١) باب الناس تَبَع لقريش والخلافة في قريش	(٣٩) باب في دعاء النبيَّ ﷺ، وصبره على أذى المنافقين ٤٩٤
	الكلام حول كون الخلافة في قريش والرد على	(٤٠) باب قتل أبي جهل
٥٣٣	المخالف	(٤١) باب قتل كعب بن الأشرف طاغوت اليهود ٩٧
٥٣٨	(٢) باب الاستخلاف وتركه	بيان السبب في فتل كعب بن الأشرف ٤٩٧
	الإجماع على وحوب نصب الخليفة بالشرع	(٤٢) باب غزوة خيبر
	إجماع أهل السنة على أن النبي ﷺ لم ينص على	أقوال العلماء في كون الفخذ عورة ٩٩
٥٢٨	خليفة معين	وحه تسمية الجيش بالخميس
D £ :	 (٣) باب النهي عن طلب الإمارة والحرص عليها 	الجعواب عن تفدية النفس لله تعالى ٥٠١
0 .	الصواب في المتن "وُكِلْتَ" لا "أُكِلْتَ"	(٤٣) باب غزوة الأحزاب، وهي الخندق

٥٧٤	(١٤) باب حكم من فرق أمر المسلمين وهو مجتمع	أقوال العلماء في استتابة المرتد واختلافهم في قتل
0 7 0	(١٥) باب إذا بويع لخليفتين	المرتدة وحبسها واسترقاقها١٥٥
	(١٦) باب وجوب الإنكار على الأمواء فيما يخالف	أقوال أهل العلم في أن لأمراء الأمصار إقامة الحدود في
٥٧٦	الشرع وترك قتائم ما صلوا، ونحو ذلك	القتل وغيره
7 V c	بيان المراد بقوله 🏂 "فمن عرف فقد برئ"	٤) باب كراهة الإمارة بغير ضرورة
۸۷٥	(۱۷) باب خيار الأتمة وشوارهم	 ه) باب فضيلة الإمام العادل، وعقوبة الجائر، والحث على
	(١٨) باب استحباب مبايعة الإمام الجيش عند إرادة	الرفق بالرعية، والنهي عن إدخال المشقة عليهم ٥٤٥
٥٨.	القتال، وبيان بيعة الرضوان تحت الشجرة	مطلب قوله ﷺ "وكلتا يديه يمين"
۲۸۰	المقصود من جميع الروايات البيعة على الصبر	٦) باب غلظ تحريم الغلول٢
3 1 0	حكمة خفاء الشحرة التي بويعت تحته بيعة الرضوان	أقوال العلماء في كيفية رد الغلول عند تعذر إيصال
٥٨٥	(١٩) باب تحريم رجوع المهاجر إلى استيطان وطنه	حق كل واحد إليه
٥٨٥	شرح حواب سلمة بن الأكوع ﷺ	إختلاف أهل العلم في كيفية عقوبة الغالّ ٥٥١
	(٢٠) باب المبايعة بعد فتح مكة على الإسلام والجهاد	٧) باب تحريم هدايا العمال٧
017	والخير، وبيان معنى "لا هجرة بعد الفتح"	 ٨) باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية، وتحريمها
710	تأويل قوله 🎏 "لاهجرة بعد الفتح"	في المعصية
٥٨٧	شرح كون الجهاد قرض كفاية أو فرض عين	بيان المراد من الكفرفي قوله "كفراً بواحاً"
٩٨٥	(٢١) باب كيفية بيعة النَّصاء	الكلام حول الخروج على السلطان وعزله ٥٦١
091	(٢٢) باب البيعة على السمع والطاعة فيما استطاع	٩) باب الإمام جنة يقاتل به من وراثه ويتقى به ٥٦٣
۹۹۲	(٢٣) باب بيان سنّ البلوغ	١) باب وجوب الوفاء ببيعة الخلفاء، الأول فالأول ٥٦٤
094	دليل كون غزوة الخندق الرابعة	معني السياسة
	(٢٤) باب النهي أن يسافر بالمصحف إلى أرض الكفار إذا	ذكر القاعدة الهامة وتاويل قوله ﷺ: "فاضربوا عنق
015	خيف وقوعه بأيديهم	الآخر"
	فيه أقوال أهل العلم في المسافرة بالمصحف إلى أرض	١) باب الأمر بالصبر عند ظلم الولاة واستثثارهم ٥٦٨٠
٦٢٥	الكفار عند الأمن	١) باب في ظاعة الأمراء وإن منعوا الحقوق ٢٩٥
090	(٢٥) باب المسابقة بين الخيل وتضميرها	١) باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور
٥٩٥	حواز المسابقة بين الخيل و تضميرها	الفتن، وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة
097	(٢٦) باب الخيل في نواصيها الخير إلى يوم القيامة	ومفارقة الجماعة

٦٣٩	فائدة ذكر و إنما لامرئ ما نوى	٢١) باب ما يكره من صفات الخيل	()
٦٤-	(٤٦) باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى	٢٧) باب فضل الجهاد والخروج في سبيل الله ٢٠١	()
137	(٤٧) باب ذم من مات ولم يغز، ولم يحدث نفسه بالغزو	٢٠) باب فضل الشهادة في سبيل الله تعالى	()
	(٤٨) باب ثواب من حبسه عن الغزو مرض أو عذر آخر .	سبب تسمية الشهيد	
788	(٤٩) باب فضل الغزو في البحر	٣٠) باب فضل الغدوة والروحة في سبيل الله ٢٠٨	•)
	أقوال العلماء في حهة قرابة أمّ حرام من النبي ﷺ	٣١) باب بيان ما أعده الله تعالى للمجاهد في الجنة من	1)
ገጀኒ	الأقوال في الغزوة التي تُوفّبت فيها أمّ حرام	الدرجات	
٦٤٤	أفوال العلماء في جواز ركوب البحر	٣١) باب من قتل في سبيل الله كفرت خطاياه، إلا الدّين ٢١١	()
	(٥٠) باب فضل الرباط في سبيل الله عز وجل	٣١) باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة، وألهم أحياء	")
٧٤٢	(٥١) باب بيان الشهداء	عند ربمم يرزقون	
	(٥٢) باب فضل الرمي والحث عليه، وذم من علمه ثم	أقوال أهل العلم في حقيقة الرّوح ٦١٥	
719		٣٢) باب فضل الجهاد والرباط	E)
	(٥٣) باب قوله ﷺ "لا تزال طانفة من أمَّتي ظاهرين على	٣٥) باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر، يدخلان الجنة ٢١٨	
101	الحق لا يضرهم من خالفهم"	٣٠) باب من قتل كافراً ثم سدّد	1)
	أقوال أهل العلم في تعيين هذه الطائفة	٣١) باب فضل الصدقة في سبيل الله، وتضعيفها ٢٢١	()
٦٥٢	بيان المراد بأهل المغرب	٣/) باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب	
	(٥٤) باب مراعاة مصلحة الدواب في السير، والنهي عن	وغيره، وخلافته في أهله بخير	
307	التعريس في الطريق	٣٠) باب حرمة نساء المجاهدين، وإثم من خاتهم فيهن ٢٠٥	1)
	(٥٥) باب السفر قطعة من العذاب، واستحباب تعجيل	٤) باب سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ٣٢٦	
700	المسافر إلى أهمله، بعد قضاء شغله	٤) باب ثبوت الجنة للشهيد	(۱
	(٥٦) باب كراهة الطروق، وهو الدخول ليلاً، لمن ورد	٤١) باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في	٢)
১০১	من سفرمن سفر	سبيل الله	
		٤٢) باب من قاتل للرياء والسمعة استحق النار	")
	e 5- b 0	: ٤) باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم ومن لم يغنم ٦٣٦	
		٤٠) باب قوله ﷺ: "إنما الأعمال بالنية" وأنه يدخل فيه	")
		الغزو وغم ٥ من الأعمال	

مرتبة حديث "إنما الأعمال بالنية".....

من منشورات مكتبة البشرى

ستطبع قريبا بعون الله تعالى		الكتب المطبوعة		
/ كرتون مقوي	ملونة . مجلدة	مجلدة	ملونة ـ مجلدة	
ا خريون صفو ي قاموس البشرى (عربي - اردو) كنز الدقائق نور الإيضاح	ملوده. مجلده المقامات للحريري تفسير البيضاوي التبيان في علوم القرآن تفسير الجلالين (٣مجلدات)	مشكاة المصابيح (٤علدات) أصول الشاشي نفحة العرب شرح التهذيب مختصر المعاني (مجلدين)	ملونة . الهداية (٨ مجلدات) الهداية (٨ مجلدات) انور الأنوار (مجلدين) مختصر القدوري منتخب الحسامي منتخب الحسامي من العقيدة الطحاوية هداية النحو (م العلامة والتعارين) المرقات السراجي	
		شرح العقائد شرح عقود رسم المفتي	دروس البلاغة إيسا غوجي شرح مائة عامل	
		ة. مجلدة فتح المغطى شرح كتاب الموطأ كرتون مقوي صلاة المرأة على طريق السنة والآثار	هادي الأثام	

مطبوعات مكتبة البشري

طبع شده زيرطبع

مجلد/ کارڈ کور

جزاءالاعمال آ دابالمعاشرت حیات اسلمین

Books In English & Other Languages

(Published Books)

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1,2,3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1,2)

Al-Hizbul Azam(Large) (H.Binding)

Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)

Riyad us Saleheen (Spanish) (H.Binding)

Secrete of Salah (Card Cover)

(To be Published Shortly Insha Allah)

Taleem-ul-Islam (Coloured)

Cupping Sunnah & Treatment (Coloured)

Al-Hizbul Azam(French) (Coloured)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 3)

رنگين. مجلد

لسان القرآن (اول دوم سوم) الحزب الأعظم (ايك مهينه كارتيب بر) خصائل نبوى شرح شائل ترندى تعليم الاسلام (كمتل) ببشتى زيور (٣ حق) خطبات الاحكام ليُتعكات العام تفسير عثاني

رنگین۔کارڈ کور

روضية الاوب	الحجامة (پچچنالگانا) (جديدايديش)
الحزب الأعظم (جيبي)	علم النحو
تيسير المنطق	عر في كامعلم (اول،ووم)
علم الصرف (اولين، وآخرين)	خيرالاً صول في حديث الرسول
عر لي صفوة المصادر	عرني كاآسان قاعده
تشهيل المبتندى	فوائدمكيه
فاری کا آ سان قاعده	بېشتى گو بر
جمال القرآن	تارىخ اسلام
سيرالصحابيات	

ساده . مجلد

نفاکلاعال انفاک انتخباطادیث ساده . کارڈ کور

مقاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اكراممسلم